



جمادى الثانية سنة

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢٨

ذلك فسخ الموبى بالاجارة عند آخر الشهر وأمر المستاجر بتخليتها ليسكن ما سكنها فيها  
 بنفسه فامتنع من ذلك متعللاً بأنه لم يسع البضاعة التي فيها فهل يكون للمساكن الشرعى  
 اجبارها على تخليتها لحاقوت المذكور ولا عبرة بما تعلل به لاسيما وقد اعطى له المالك  
 ميعاداً على تخليتها (اجاب) لا يجبر المالك على اجارة حائوته المذكور وله اخراج  
 الساكن فيه بدون اجارة شرعية والله تعالى اعلم (مسئل) في ذلك مشترك بين  
 اثنين طلب احدهما ان يسكن فيه مدة بالمهاياة فامتنع الشريك الاخر من ذلك وأجر  
 نصيبه منه لتفسير شريكه فهل لا تصح اجارته لتغير شريكه ويحجب طالب المهاياة لذلك  
 (اجاب) يجبر احدهما الشرىكين على المهاياة عند امتناعه عنها واجارة المساع من غير  
 الشريك غير صحيحة والله تعالى اعلم (مسئل) في طاحونة بعضها وقف وبعضها ملك  
 مستجرة لها امرأة مشاهرة باجرة معلومة استاجرها رجل آخر سنة مبدؤها بعد شهر من  
 يستحقها باجرة معلومة تز يد عن الاجرة الاولى وكتبوا له سنداً بذلك ثم بعد تمام  
 الشهر أراد المستاجر السكنى فتمتعة المستجرة الاولى فهل اذا ثبت استعجاره من يستحق  
 الطاحونة المذكورة بالبيننة الشرعية له سكنها وتزعم من يد المرأة المذكورة  
 (اجاب) لا استاجر الثاني الانتفاع بالطاحونة المستجرة جبراً على المستجرة الاولى اذا  
 وقعت اجارته صحيحة ففي الدرمن باب ما يجوز من الاجارة أجوداره كل شهر بكذا فكل  
 الفسخ عند تمام الشهر فلو ضابط المستاجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومتعاه فيها  
 لم يكن للأجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بخصم والحيلة اجارتها الاخر قبل تمام الشهر  
 فاذا تم تنفسخ الاولى فتمت هذه الثانية فتخرج منها المرأة ويسلم للثاني خاتمة اه وفي ردالمحتار  
 قوله لانها ليست بخصم أى ولا اشتراط حضوره اه والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة  
 وابنها البائع يملكان مكاناً استاجرهم من ماذى مدة ثلاث سنوات ثم باعاه لرجل لاجل  
 دين عليهما فهل يكون للشترى فسخ الاجارة واخراجه منه لما ذكر (اجاب) تنفسخ  
 الاجارة بعد لزوم دين سواء كان ثابتاً بعيان من الناس أو ببيان أى بينة أو اقراراً والحال  
 انه لا مال له غيره أى غير المستاجر لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المجهولة  
 تستغرق قيمتها كفى الاشياء والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل استاجر طاحونة من  
 ناظر وقف باجرة المثل سنة وكتب بذلك من الناظر وثيقة ثم بعد مضي شهر أراد الناظر  
 أن يفسخ الاجارة ويوجرها لآخر بزيادة على تلك الاجرة فهل اذا كانت الاجارة باجرة  
 المثل لا يسوغ له الفسخ وتبقى الاجارة بها (اجاب) اذا صدرت الاجارة المذكورة صحيحة  
 باجرة المثل لا يكون للأولى فسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم  
 (مسئل) في رجل ذى عيال ابعاديه أجرة الجليلين ثلاث سنوات ابتداءً من سنة أربع  
 وستين وقيامته تمام حصيدة زراعة شتوى سنة ست وستين وشرط في صلب عقد الاجارة  
 أن تصلح الابعادية مثل قلع حلفسة أو حفر مساقية أو تعمير الابنية التي فيها أو غرس

أشجارا وخلاف ذلك يكون على المستاجر بن وأنه بعد مضي المدة يسلمان الابعادية  
 لصاحبها بما فيها من تعميرها وأشجارها وما أشبه ذلك من غير أن يحسب على المورث شي  
 من ذلك حيث كان ذلك في ملكه فزرعها المستاجر ان سنة وأراد فسخ الاجارة في  
 الباقي فهل تكون هذه الاجارة فاسدة ولا محل من المستاجر بن فسخها ولا يشترط في  
 الفسخ رضا المورث (أجاب) الاجارة على الوجه المسطور فاسدة والعقد فاسد ويجب  
 رفعها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في أبعادية موقوفة على خيرات آجرها ما نظر الوقف  
 مدة ثلاث سنوات في عقد واحد بدون أجرة المثل وقت العقد وهنالك من يرغب فيها  
 باجر مثلها فهل تكون الاجارة فاسدة ويكون لناظر الوقف المذكوذ باجرتها لمن يرغب  
 فيها باجر المثل (أجاب) نعم للمولى الاجارة لا تجر باجر المثل حيث تحقق بالوجه الشرعي  
 ان الاجارة الاولى بدون اجر المثل بغين فاحش والافلا والله تعالى أعلم (سئل) عن  
 حادثة قباني وزن سمناف وقع وعاقبه فتلف هل يضمن اولى (أجاب) القباني اجير مشترك  
 وحكمه عدم ضمان ما هلك بيده وان شرط عليه الضمان وبه يغني وأقضى المتأخرون  
 بالصالح على نصف القيمة جبرا وعليه ضمان ما هلك بعمله والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل حصن ابن عمه وهو قاصر وتزوج أمه وكان للقاصر واخوته نصف بقرة  
 والنصف الآخر الى الرجل المذكوذ وصار الرجل يتصرف على القاصر تصرف  
 الاباء ويستخدمه في أعماله الى أن بلغ الرشده وهو معه في معيشة واحدة فتجبت البقرة  
 بعض نتاج فباعه الرجل المذكوذ وصرف ثمنه في البيت حيث انه متصرف باطلاع  
 البائع والبيع بعلمه وصرف الثمن غير انه لم يشاركه في البيع ولم يحضر قبض الثمن  
 فماذا يكون الحكم في بيع المتصرف واذا تزوج البائع وصرف في زواجه مبالغ باذنه  
 ليرجع هل تجب عليه وماذا يكون الحكم في أجرة البائع في زمن صغره اذا ادعاها على ابن  
 عمه فهل يلزمه ذلك (أجاب) قال في القنية يثيم ليس له أب ولا أم استعماله اقر باؤه  
 بغير اذن القاضي وبغير اجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله اهـ وقد تقر  
 انه ليس لغير الاب والجدة الوصي استعمال الصغير بلا عوض فلا يثيم المذكوذ بعد بلوغه  
 المطالبة باجر المثل وبيع ملك الغير بدون اذنه موقوف على الاجازة واذا صرف ابن العم  
 على البائع المذكوذ رشيئا باذنه ليرجع يكون له الرجوع والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل استاجر آخرة سنة كاملة عن كل يوم قدر معلوم من الدراهم بشرط أن لا يترك عمله  
 يوما واحدا فاجابه لذلك الشرط وقال ان تركت يوما يلزمني خمسة كياس ووقفا لخمسين  
 فهل والحال هذه اذا بدله عذر صحيح وتركه بسببه يلزمه دفع القدر الموقوف الذي شرطه  
 على نفسه أولا يلزمه (أجاب) لا يحكم على الرجل المذكوذ كوربوقف الدراهم المذكوذ وان  
 وجد الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا سنة من وكيل ماله سكتة  
 باجرة معلومة قد عجلها له وكتب بذلك عليه وثيقة ولم يره قبل الاجارة فهل اذا رآه ورده

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

٢٢

٢٢٦١

٢٧

ومضان

١٢٦٥

١٤

شوال

١٢٦٥

٩

سنة شوال

١٢٦٥

١٨

ذى القعدة

١٢٦٥

٥

ذى الحجة

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٢٨

محرم

١٢٦٦

٤

كان له ذلك بخيار الرؤية وله أخذ الاجارة المجردة عن دفعها له (أجاب) ثبت خيار  
 الرؤية في الاجارة كما ثبت في الشراء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن في  
 مكان مملوك لثلاث تعدى رجل واستأجره من أزواجهن من غير توكيلهن واجازتهن لم  
 في ذلك ثم ان الساكن الاول استأجره منهن باجرة زائدة فهل لا عبرة باجارة الازواج  
 لذلك الرجل ويكون الحق في الانتفاع بالمسكن المذکور لمن استأجره من ماله ساكنه  
 (أجاب) لا تنفذ اجارة مالك الغير بدون اذن المالك واجازته والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (سئل) في بيت مشترك بين رجلين شائع بينهما احد هاتين ربيع والآخر يملك ثلاثة  
 ارباعه فاجر صاحب الثلاثة الارباع حصته لرجل باجرة معلومة على ان يحدث المستأجر  
 فيها قاعة لتسج الخمر يرفعها بدون اذن شريكه فهل لا يمكن من ذلك الا برضا الشريك  
 ولا تصح الاجارة (أجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في مكان مشترك بين رجل وامرأة ادعى رجل اجنسي بعدم موت المرأة انه  
 استأجر نصيبها من المكان المذکور قبيل موتها بمباشرة وكيلا عنها مدة معلومة فهل  
 تكون اجارة احد الشريكين نصيبه لغير الشريك فاسدة وتنفذ بخلاف الموت ويكون للورثة  
 رفع يد المستأجر عنه واذا ادعى المستأجر المذکور ان له في المكان عمارة وصرف فيها  
 مبلغا من ماله ويريد ان يسكن فيه بقدر ما صرفه بدون تصديق الورثة وبدون اثبات  
 ما يدعيه من الصرف لا يكون على الورثة تمكينه من ذلك (أجاب) اجارة المشاع من  
 غير الشريك غير صحيحة وللوارث رفع يد المستأجر ولا عبرة بتعليقه بما ذكره والحال هذه  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة اجرها لرجل سنة كاملة باجرة معلومة  
 ثم اراد المورث ابطالها واجارتها لغير المستأجر باجرة ازيد من الاولى فهل لا يكون له ذلك  
 بدون رضا المستأجر ويكون له الانتفاع بها الى مضي السنة المستأجرة (أجاب) ليس  
 للورث رفع اليد عن الاجارة قبل مضي مدها حيث صدرت صحيحة بدون وجه شرعي والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة وكل ابنه البالغ في ايجارها سنة لا آخر  
 ليزرعها اذرة وقمح فاجر ماله كما امره والده فبعد ان وضع المستأجر يده عليها وزرعها اذرة  
 اراد الاب فسخ عقد الاجارة وابطالها ماله الابن لم ياذن لابنه المذکور في ايجارها فهل  
 لا يجاب لذلك ولا يمكن من فسخ عقد الاجارة قبل مضي مدة المستأجر اذا كان هناك  
 بينة تشهد بانها وكنت في ايجارها للغير وافق بذلك (أجاب) اذا وكل مالك رقبعة الارض  
 ابنه البائع في الاجارة واجر الابن اجارة صحيحة باجرة المثل مدة معلومة وثبت توكيله  
 بذلك لا يكون للاب الموكل فسخ عقد الاجارة قبل تمام المدة بدون وجه شرعي والله تعالى  
 أعلم (سئل) في طاحونة موقوفة على خيرات أخذها رجل من ناظرها مشاهرة  
 كل شهر بقدر معلوم من الدراهم ثم بعد زيادة الاجرة في ذاتها اجرها الناظر الى غيره  
 مدة ستة شهور من ابتداء محرم سنة ٦٦ لغاية جمادى الثانية سنة تار يخه بقدر معلوم

من الدراهم اجارة صحيحة تاريخها ١٦ ذى الحجة سنة ٦٥٠ و اراد المستاجر اخراج  
 الساكن فيها فامتنع وقال انا اولى منك واخذها بقدر زائد عن الاجارة والناظر يرغب  
 في الزيادة ويريد ابطال الاجارة المذكورة فهل تسكون اجارة الناظر التي سند ها بيد  
 المستاجر صحيحة نافذة ولا عبرة بقوله (اجاب) اذا اجر الناظر عقارا الوقف باجرة المشل  
 مدة معلومة بعد مضي مدة المستاجر الاول لا يكون للناظر ولا للمستاجر الاول فيخرج الاجارة  
 قبل مضي مدتها بدون وجه شرعي ويمنعان من معارضة المستاجر الثاني حيث وقعت  
 اجارته صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة عشر كاه بالعين في منزل سكنوه مدة  
 طويلة ثم خرج اثنان منه وتركا المنزل الذي كانا ساكنين فيه ثم مات الثالث الساكن  
 فطلب الشريك ان يكون اجارة ما يخصهما في المنزل من وارث شريكهما فهل لا يجابان لذلك  
 حيث لم يقع عقد اجارة ولم يعمهما من السكنى معه ولو اشغل جميع المنزل بسكناه  
 (اجاب) اذا سكن احدا الشريكاء المنزل المشترك بدون عقد اجارة لا يلزمه اجارة نصيب باقي  
 الشريكاء ولو كان معدلا للاستقلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حمارا  
 من مال له باجرة معلومة ليذهب به الى طنس وتاوير جع به فلما وصل به الى طنس تناوضه  
 عند امرأة تحفظ الدواب فضاغ الحمار بدون تعد ولا تقريط فهل يضيع الحمار على  
 مالكه ولا يكون المستاجر ضامنا والحال هـ ذهوي يكون القول قوله في ذلك بيمينه  
 (اجاب) حيث لم يشترط المالك ركوب المستاجر بنفسه لا ضمان عليه قال في التتارخانية  
 اما اذا لم يشترط ركوبه بنفسه فله ان يودعه لان له ان يعبر ويؤاجر ومن له ان يعبر ويؤاجر  
 فله ان يودع ومن هذا الجنس رجل استاجر حمارا واستاجر رجلا ليحفظ الدابة فهل ملك  
 الدابة في يد الاجير ان كان المستاجر استاجر ليركب بنفسه يضمن وان لم يسم المراكب فلا  
 ضمان عليه اهـ كذا نقله العلامة الطوري في فتاواه من الاجارة واقضى به والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل استاجر حمارا فضاغ منه من غير تقريط فغرمه رب الحمار ثمنه فبعد  
 مدة عرف رب الحمار حماره عند رجل وادعاه واقام بينة تشهد له ان الحمار حماره فهل  
 للمستاجر الرجوع على رب الحمار بما دفع (اجاب) لا يضمن المستاجر ما ضاع بيده من غير  
 تعد ولا تقريط وله الرجوع بما اخذه منه المالك والحال هـ ذهوي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل ورث حصاة في دار من زوجته وبقي الدار لا مالها ولم يقع من الرجل المذكور  
 مهياة في الدار ولا قسمة ولا اجارة وبقيت امها واضعة يدها على الدار ساكنة فيها  
 وتؤاجر بعضها وتقبض الاجرة لنفسها وتعمر في الدار ما يلزم لها من الذي تقبضه من  
 الاجرة ومضى على ذلك مدة سنتين ثم ماتت عن ورثة وسكنوا مكانها في الدار المذكورة  
 وأجرها أيضا وهجرها ومن غير اذن شريك مورثهم المذكور فهل اذا اراد الشريك  
 مطالبتهم الا ان باجرة حصته في الدار المذكورة مدة سكنها هم وسكنى مورثهم ومطالبتهم  
 بما قبضوه من الاجرة وما قبضته مورثهم قبلهم لا يجاب لذلك حيث كان الحال ما ذكر

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

واذا طالب ان يسكن مثل ما سكنوا هم ومو رثتهم لا يجاب لذلك (اجاب) اذا سكن  
 احدا الشركاء في العقار المشترك بدون عقد اجارة فلا اجر عليه ولو معد الاستقلال وليس  
 له المطالبة بان يسكن مثل ما سكن شركاءه بل له طلب قسمة الافرازان قبلت والمهاياة  
 في المستقبل ان لم تقبل وقد صرح العلامة الرملي في فتاواه بان احدا الشركاء اذا اجر العقار  
 المشترك بدون اذن باقي شركائه واجازتهم لا يكون لهم مطالبة بما قبضه من الاجرة  
 ويتصدق به المالك كما لو كانا خبيثا ما لم يكن العقار معد للاستقلال فيرد الموقوف  
 نصيب شركاءه من الاجرة المقبوضة له على ما اقر به المتأخرون كما في تنقيح المحامدية  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك ورثة ومن الورثة زوجة وبنت بالغة  
 وقسمت التركة بينهم مع ائمة البيت فانه لم يقسم وسكنوا فيه جميعا مدة من الزمان ثم  
 خرجت الزوجة وبنتها اليها لغير البيت فبعد مضي مدة من الزمان طلبت هي وبنتها  
 اليها لغير اجرة المدة الماضية فهل لا تجابان لذلك خصوصا وبقي الورثة لم يستاجر وا  
 ما يخصهما في البيت (اجاب) اذا سكن بعض الشركاء المكان المشترك بدون عقد  
 اجارة لا تلزمه اجرة ولو معد للاستقلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا  
 اجره لرجل مدة معلومة من السنين وكما مضت سنة يقبض اجرتها ومضى بعض السنين  
 المعقود فيها الاجارة وتعلق بدمه قرب البيت دين لا وفاء له الا من ثمن هذا البيت فهل  
 والحال هذه يملكه وتفسخ الاجارة ولا تموقف على مضي ما بقي من المدة حيث تعلق  
 به سد الدين (اجاب) تفسخ الاجارة بلزوم دين على المدين لا وفاء له الا من العيين  
 المبيعة سواء كان الدين ثابتا بعيان أو بيان أو اقرار فلما لك البيت المذكور بيعه  
 وليس للمستاجر معارضته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت بعضه وقف  
 وباقيه ملك اسدنه المالك لرجل وسافر وغاب مدة فلما حضر من سفره جاء اليه الساكن  
 واخبره بانه اشترى جيرا وخشبوا ويريد ان يبيض المكان ويصنع له شبا كما فنعته من ذلك  
 واخبره بانه ان فعل شيئا من ذلك لا يلزمه ثم سافر ثانيا فلما حضر طلب منه الاجرة فاخبره  
 بانه صرف على المكان المذكور في سياسته ووضع شباك له مبلغا عينه وطلب خصمه من  
 الاجرة فهل لا يجاب لذلك خصوصا مع نهى المالك عن ذلك ويلزم شرعا بدفع الاجرة  
 بتمامها والحال هذه (اجاب) لا رجوع للمستاجر بما ادعى صرفه من ماله في عمارة  
 المكان المذكور والحال هذه غاية الامر ان خشب الشباك باق على ملكه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل يملك حانوتا اجره لشخص كل شهر يكذا او وكل وكذا لا يقبض الاجرة من  
 المستاجر فقط فكاتب الوكيل للمستاجر وثيقة بانه لا يخرج من الحانوت ابدا وان الاجرة  
 لا تزيد عليه فهل يكون له الحانوت فسخ الاجارة المذكورة فها رهن المستاجر بعد  
 مضي الشهر ويجدد هابعد صحح باجرة معلومة برضا مالك الحانوت ولا عبرة بكتابة  
 الوكيل المذكور (اجاب) لمالك الحانوت اجارتها عن اراد رأس كل شهر والحال هذه

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حصة في خدام باجرة معلومة من ناظر وقفها واستأجر أيضا حاما كاملا من شخص آخر فطالب رجل الحمام منه فاجره له المستأجر المذكو رباجرة معلومة مقدار ما استأجر به بشرط ان المستأجر الثاني يلتزم بزيادة اجرة حصة الحمام الوقف عن المجر الذي هو المستأجر الاول اذا طلب ناظر الوقف زيادة الاجرة في الحصة ولم يرض ببقائها بالاجارة التي صدورت منه لزمه ان الاجارة بدون اجرة المثل فهل لا تصح اجارة الحمام من المستأجر المذكو بهذا الشرط ويكون مفسدا للاجارة بوقوعه في عقدها ويحكم بفسخ الاجارة على هذا الوجه جبراً على المستأجر الثاني وتبقى في اجارة المستأجر الاول (أجاب) تفسد الاجارة بالشروط القاسدة المخالفة لمقتضى العقد كما هنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر منزلاً من مالكمه مدة تسعة أشهر ودفع الاجرة مجعلاً وتحرره ايجاراً فهل يجوز منعه عن سكني المنزل من الجار المهاور للزمن بزيادة اجرة تحدث من بعد تحريره سند الاجارة وحاول الهلال عليه أم منعه غير جائز (أجاب) حيث وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للموجر ولا لغيره معارضة المستأجر ولا منعه عن الانتفاع قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أجر داره المملوكة له لآخر مدة ثلاث سنين باجرة معلومة عن كل شهر مبلغ معلوم بشرط أن يدفع له اجرة كل شهر عند آخره فهل هذه الاجارة صحيحة ويلزم المستأجر دفع الاجرة كل شهر وهل لصاحب الدار اخراج المستأجر قبل مضي مدة الثلاث سنين المذكو كورة (أجاب) ليس لرب الدار المذكو كورة معارضة المستأجر ولا اخراجه منها قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في بيت تملكه أمها واستمر معاشراً لها في ذلك البيت ومساكنها فيها فيه مرضاً أمها وأذن لها بالمساكنة معها فيه ثم مضت مدة تزيد على ست سنوات ففصل من ذلك الرجل طلاقاً لزوجته فبسبب ذلك طلبت منه أمها اجرة السكنى تلك المدة فهل حيث كانت السكنى باذنها ورضاهما ولم تقدر عليه اجرة لا يلزمه دفعها لها (أجاب) لا يطالب الزوج باجرة سكناء على الوجه المذكو والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين لهما كاتب يكتب لهما اثمان البضاعة وما يتعلق بذلك وأجرته منهما معاً فلما انفصلا بقي الكاتب عند أحدهما فطلب منه الشريك الثاني أن يطلعه على حساب ما تناولا من الاخذ والاعطاء وانظاراً ربحه فيما تقدم فطالبه الكاتب حتى يجعل له الثلث فيما يظهره من أرباح الشراكة على سبيل الرشوة فاجابه لذلك حيلة لاظهار حقه وكتب له وثيقة بذلك مشمولة بخدمته فاعطاه الكاتب مقداراً من ذلك ثم طالبه الكاتب بما جره له رشوة فهل لا يجبر الشريك المذكو على دفع ذلك ولا يطالب بالرشوة المذكو كورة شرعاً (أجاب) لا مطالبة الشريك بما جره له للكاتب المذكو كورة على جهة الرشوة وله أجر مثل عمله والله تعالى أعلم

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٢٩

ذي الحجة

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٢٦

جادی الاولى سنة

(سئل) في عقار مشترك بين جماعة لا يسع سكنى الجميع وبعض الشركاء يؤاجره للغير ويقبض  
 أجرته منه للجميع باذن باقيههم فطلب بعضهم الذي يستحق أكثره قسمته بالمهاياة وأخذ  
 ما يقابل نصيبه من الاجرة المتجمدة تحت يد بعض الشركاء المعترف بهم اللهم فهل يجب  
 لذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجب لذلك والحال هذه ما لم يكن قابلاً للقسمة الا فرار  
 وطلبها احدهم بالنسبة للمهاياة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من امرأة مكاناً بثمن  
 معلوم قبضته منه ثم عند كتابة الحجة للمشتري طلب من البائعة حجة ملكها فاحضرت  
 حجة تشهد بشا بربع المكان واحضرت جعاً من المسلمين شهدوا لها بانها تلك باقية المكان  
 بوضع اليد مدة ثلاثين سنة وذلك في مجلس الشرع الشرع يفرضكم بذلك ووضع يده  
 المشتري المذكور على المكان مدة ثمان سنين ثم بعد هذه المدة ظهر رجل يدعي انه يملك في  
 هذا المكان تسعة قراوين ونصف بطريق الارث عن والده بموجب حجة شرعية فهل اذا ثبت  
 ان هذه الحصصة له لا يستحق اجرتها هذه المدة لاسيما والمدعى المستحق رجل بالغ ولم تعرض  
 له اجرة (اجاب) لا مطالبة للمستحق باجرة ماضية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل اشترى قطعة ارض من امرأة وكتبت حجة بينهما على يد بينة وقبضت بعض الثمن  
 ولها زوج فمرهن الزوج بالحجة على ما بقي من الثمن فجاءه المشتري بباقي الثمن فجحد الحجة  
 فجعل له رجل حاضر في المجلس قدر من الدراهم ولم يلتزم بذلك القدر المشتري فظهر الحجة  
 فهل اذا طوالب المشتري بالقدر المجهول لا يلزمه دفعه حيث لم يلتزم به (اجاب) لا يجبر  
 المشتري على دفع شيء زائد عن الثمن بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
 لها عقار ملك ولها جاب يقبض لها الاجرة رفعت منه من الجباية ولها اجرة مدة اشهر في ذمة  
 السكان لم تقبضها منهم فهل يثرون يدفع ما عندهم لها من الاجرة واذا دفعه والزوجة  
 الجباية شيئاً من الاجرة بعد دفعه والعلم بذلك لا يسرى ذلك على المسالكة المذكورة  
 (اجاب) على المستاجر دفع ما بذمته من الاجرة لمسالكه العقار المذكور ولا يبرأ بالدفع لغير  
 المسالكة او وكيلها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً من آخرين  
 معلوم قبضه البائع في المجلس وتم البيع للمشتري على يد بينة من المسلمين وفي ذلك البيت  
 رجل ساكن باجرة فاراد المشتري به استتمام شرائه أن يخرج الساكن من البيت  
 المذكور ليتسكن فيه فامتنع الساكن من الخروج بقوله أنا أحق بشراء البيت منك  
 فهل بعد تمام البيع للمشتري على يد البينة لا يكون للساكن معارضة المشتري وفسخ  
 شرائه ولا اخراجه من البيت فمرأته بعد مضي المدة الموعود عليها (اجاب) يوقف  
 بيع الدار المستجرة الى انقضاء مدة الاجارة وهو المختار واذا اراد المستاجر فسخ البيع  
 لا يملكه هو الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين سافرا احدهما  
 لجهة وجعل وكيله على حصته في البيت ووضع الحاضر بعض متاعه في مكان من  
 البيت وغاب أيضاً وعياله في غيره ثم حضر وبعد نحو ثمان عشرة سنة مات وكيل الشريك

٢٧

١٢٦٦

جادی الثانية

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

٢٥

رجب

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٨

الغائب وهو غائب الى الآن فهل اذا ادعى رجل انه وكيل عن زوجة الغائب على  
الشريك الاخر الحاضر وانه سكن في البيت من وقت غيبة شريكه الى الآن ويريد بذلك  
الزامه باجرة حصة شريكه لا يجاب لذلك ولو فرض أن الشريك المذكور سكن في البيت  
حيث لم يكن به قد اجارة من شريكه الغائب ولا من وكيله ولم يكن البيت وقفًا ولا معدًا  
للاستغلال ولا ليقوم ويمنع الرجل المدعى المذكور وغيره من التعرض للشريك حيث  
الحال ما ذكر (اجاب) لا تسمع دعوى وكيل زوجة الشريك الغائب على شريكه المذكور  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض جارية في استقفاقة طلبها منه رجل آخر  
ليزرعها وجعل له في نظير استلاثة عليها قدر معلوم من الغلة في كل سنة غير المخرج الذي  
لجهة الديوان ورضى صاحب الأرض بذلك وصار كل سنة يدفع ما عليه من الغلة لرب  
الأرض فمات آخر عليه بهن ثلاث الغلة فطلبه صاحب الأرض بالباقي فامتنع من دفعه فهل  
للمحاكم الشرعية جبره على دفع الباقي (اجاب) اذا استاجر أرضًا باجرة معلومة على أن  
يكون نراجها على المستاجر كانت الاجارة فاسدة وحكمها وجوب اجرائها على المستاجر  
بأستيفاء منافعها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة استاجروا باستانا من جماعة  
أخر متتملا على أشجارهم وتوت وغير ذلك على أن يستغلوا ثماره ثلاث سنوات لم يكل  
سنة قد رملوا من الاجارة وشرط المستاجرون على المورجين ادارة السواقي لسقي الاشجار  
المذكورة فهل تسكون الاجارة والحال هذه فاسدة يجب فسخها ولو بعد مضي سنة وتفسخ  
في السنتين الباقيتين (اجاب) الاجارة على الوجه المذكور غير صحيحة لورودها على  
استهلاك الاعيان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنت وترك  
ما يورث عنه من عقار وغيره ثم سكنت البنت المذكورة في محل من عقار والدها  
بأذن أخويها مدة ثم مات كل من الابنتين عن ورثته قبل قسمة التركة فهل يكون للبنت  
مقاسمة وورثة أخويها في جميع ما ثبت أنه تركه عن والدها ولا تطالب باجرة المحل الذي  
سكنته من العقار المشترك في المدة الماضية (اجاب) للبنت أخذ ما يخصها في تركته  
والدها واذا سكن أحد الشركاء في المكان المشترك الذي ليس وقفًا ولا ليقوم بدون عقد  
اجارة لا يجب عليه الاجر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين أحدهما  
غائب أجرة الحاضر نصيبه لرجل وأخذ منه أجرته خمسة أشهر وأعطى له وصلا بختمه  
وذلك بدون إذن شريكه الغائب فهل لا يصح عقد هذه الاجارة (اجاب) اجارة أحد  
الشريكين على الوجه المذكور غير جائزة فيجب فسخها دفعًا للفساد والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة لها أرض مملوكة لها مدة للاستغلال استولى عليها رجل مدة من  
غير إذنهما ورضاهما وانتفع بها المدة المذكورة فهل اذا تزعمت من يده بعد ذلك وطالبته  
بأجرة مثلها مدة وضع يده عليها فاجاب لذلك والحال هذه (اجاب) نعم لما ملكه الأرض  
المذكورة مطالبة من استولى عليها بغير حق بأجرة مثلها والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٨

شوال

١٢٦٦

١٦

سؤال

سنة

اخوة ثلاثة يملكون أرض زراعية متفرقة وسفينةين ومترلين شركة بينهم تراصوا جميعا على تقويم اجرة ما ذكروا اختصاص احدهم بالمترلين باجرة معلومة لكل سنة مع جانب من الارض باجرتها عن حصته شرى يكيه حسب التراضي واختص الاخر بالسفينةين باجرة سنوية مع جانب من الارض كذلك واختص الثالث بجانب من الارض فقط كذلك وبقي جانب منها يزرعونه شركة ويحصدونهم وخسارته عليهم واستقر كل يتصرف فيما اخذه لنفسه بالزراعة وغيرها مدة من السنين الى ان مات احدهم عن ورثة وضعوا ايديهم على ما كان يدهم من زرعونه مدة كذلك كما استمر الشرى كان واضعا ان ايديهم على ما استأجره ينتفعان به حسب التراضي الاول الذي صاوم مع مورثهم ثم الاثنان ارادوا الشرى كان محاسبه ورثة اخيه ما على ما استغله مورثهم من الارض التي اختص بها وعلى ما استغله ورثته كذلك متعللين بانه شرط في اجارة الارض التي اخذها مورثهم ان ذلك لا يفيض الا في سنتين فقط وبان ما اخذه كل منهما بالاجارة المسانمة قد خسر فيه وبانه كما يجري الحساب على ما كان يده المورث يجري فيما كان يدهما ويكون روكا خسارته وورثته لا عبرة بتعاليها بذلك كله ويكون ما تحصل من ربح الارض المدة كورثة وغلتها للمورث وورثته دون الشرى يكيه المذكورين حيث زرعها كل لنفسه من ماله خصوصا مع التراضي المذكورين بحاسب كل من الشرى يكيه على اجرة نصيب الشرى يكيه مما زرع مختصا به بحكم الاجارة المسانمة حيث لم يوجد ما يطلها شرعا واذا تعطلت السفينتان كليهما بعض المدة ولم يمكن الانتفاع بهما بدون عسارة تخربهما تسقط حصة الشرى يكيه من الاجر مدة التعطل وتعطلاهما وعدم الانتفاع بهما وليس للشرى يكيه طلب نصيبهم من الاجر من مدة التعطل والتعطل وعدم التمكن من النفع (اجاب) ليس للاخوين المدة كورثين مطالبين ورثة اخيهما بشئ مما تحصل من زراعة الارض حال حياة المورث وبعد وفاته ولا عبرة بتعاليها ما عدا ذلك وعليهم ما دفع ما يخص ورثة اخيهما من اجرة ما استأجره اجارة صحيحة وتسقط الاجرة بتخرب العين المستأجرة وعدم الانتفاع بها كليهما فليس لثلاثهم مطالبة المستأجر بما يقابل المدة التي تعطلت فيها ولم يمكن الانتفاع بها بسبب التخرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منقعة قطعة ارض خراجية بعضها مشغول بالزراعة لغير رب الارض ويملك فحلا ايضا لاجر جميع الارض والتخل لرجل اجنبي مدة معلومة فهل هذه الاجارة فاسدة لشغل بعض الارض بزرع الاجنبي غير رب الارض والمستأجر (اجاب) اذا اجر الارض وهي مشغولة بزرع غيره ان كان الزرع بحق لا تجوز الاجارة ما لم يستحصد الزرع الا ان يؤجرها مضافة الى المستأجر فتجوز مطلقا وان كان الزرع بغير حق بحيث لا يمكن التسليم بحجره على قلعه ادرك اول وحرر محشى الاشياء ان الرجوع صحة اجارة المشغول ويؤثر بالتفريغ والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله فسخها كما في الدرر مرحوا بان استئجار الاشجار لا كل ثمرها غير صحيح والله تعالى

١٢٦٦

٢٨

ذى القعدة

١٢٦٦

١٠

١٤ ١٢٦٦

ذى الحجة

٣ ١٢٦٦

١٤ ١٢٦٦

محرم

٢ ١٢٦٧

بيع الاول

٢ ١٢٦٧

١ ١٢٦٧

اعلم (سئل) في رجل تاجر ذهب الى الحجاز ليتجر ويبيع برفقة آخر فصار ذلك الآخر يطعمه معه ويسقيه من مائه معروفة فامنه ودفع له دراهم قرصته لاجرة الجبال والسقينة فصار ذلك التاجر يخدم صانع المعروف بحسب الترافيق بينهما من غير ان يذكر له اجرة ولم يتشارطا على شيء ثم الآن يطلب منه اجرة متعللا بانى خدمته فهل لا يجاب لذلك (اجاب) في صره الفتاوى رجل خدم رجلا سنة او سنتين ولم يسم اجرا فلما خرج ادعى الاجرة ان كان الخادم قري به يجب اجرا مثل لانه يرجوا كثر من الاجرة وان كان اجنبيا لا تجب الاجرة لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبوع اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر ارضا للزراعة بدون ان يراه او يريد المستاجر ان يدفعه عقد الاجارة بخيار الرؤية فهل يسوغ له أن يفسخها حيث لا مانع من ذلك شرعا والحال هذه (اجاب) نعم للمستاجر الفسخ بخيار الرؤية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وله حصة في منزل مشترك مشاعة غير مقسومة فباعها له بغير ما هو عليه من اصل الدين الذي عليه ومضت مدة من غير تعيين اجرة على الشريك فهل اذا طلب المشتري من الشريك اجرة حصته في المدة الماضية من غير عقد اجارة لا يجاب لذلك ولا يلزم الشريك دفع اجرة في هذه الحال (اجاب) نعم لا يجاب المشتري لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وزوجته وبنته وعن ابن قاصر من غيرها وترك نصف بيت معدلا مستغلا فاستاجر نصف البيت ذى مشاهرة من الزوجة باجرة معلومة عن كل شهر كذا ثم ماتت الزوجة المذكورة عن بنتها فصارت البنت تؤجر للذى وتستغل ابوة النصف من المستاجر مدة من السنين فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبة الاخت على ما يخصه مما قبضته واستغلته من الاجرة بالوجه ان شرعى (اجاب) لا يقيم بعد بلوغه رشيدا المطالبة باجرة مثل ما يخصه من العقار المتروك عن والده من استولى عليه حال يئمه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضا من آخر ليزرعها ذرة وقسمها مدة معلومة باجرة معلومة فهل للتاجر فسخ الاجارة قبل تمام المدة او لا لان الاجارة عقد لازم (اجاب) الاجارة من العقود اللازمة فاذا وقعت صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية لا يجاب أحد المتعاقدين لفسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في يئيم له حصة في دار آلت اليه بالميراث الشرعى عن والده سكنها شريكه مدة في غيبته في النظام فهل له بعد بلوغه مطالبة الشريك باجرة حصته مدة يئمه ووضع يده عليها (اجاب) اذا استعمل شريك اليتيم الدار المشتركة بلا عقد اجارة لزمه اجرة مثل حصة اليتيم على ما أفتى به المتأخرون الحاقا له بالوقف صيانة له والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون اشجارا بستان آجروها ثلاث سنوات لرجلين ليستغلا ثمارها فاستوفيا منها سنة فهل تكون فاسدة يجب فسخها شرعا واذا لم يرض الرجلان بالفسخ الا بالخذ قدر من الدراهم لا يجب على المؤجرين دفعه واذا كانا استوفيا شيئا من السنة الثانية

ربيع الاول سنة ١٢٦٧

يلزمهما قيمته بقول أهل الخبرة (أجاب) اجارة أشجار البستان لاستهلاك الثمرة غير صحيحة وليس للتاجر أن أخذ ردهم في مقابلة رضاه ما بالفسخ والحال هذه وعليهم ما ضمان ما استهلكه من الثمرة والله تعالى أعلم (سئل) في أيتام يملكون بيتان والداهم أسكنتهما بهم الرعي عليهم من قبل المحاكم الشرعية لرجل أجنبي مدة أشهر بدون شرط أجرة فهل يلزم الساكن لعقار الأيتام أجرة مثله وان لم تشترط ولا يكون عدم الشرط مانعا من أخذ الاجرة (أجاب) صرحوا بوجوب أجر المنزل على من سكن عقار اليتيم بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان ثلثاه وقف والثلث الآخر ملك استأجر صاحب الثلث الثلثين من ناظرهما باجرة معلومة فهل بعدم مضي تلك السنة اذا أراد الناظر اجارة الثلثين من أجنبي غير الشريك وأجر تسكن الاجارة من ذلك الاجنبي فاسدة ويكون الناظر ممنوعا من اجارة الثلثين من غير الشريك حيث كانت الاجارة في حصة شائعة (أجاب) تقصد الاجارة بالشيوع الاصل الا اذا أجر من شريكه كما في التنوير وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر طاحونة وجعل عليها مستعملا واقفا بالاجرة في كل يوم ستين نصف فضة فبعد مدة أراد المستأجر أن يقيم الحجر ليصلحه واستعان بالمستعمل الذي هو واقف عنده بالاجرة فاعانه فانقلت الحجر من ما و تلف بغير تعدو بغير تقرير فهل اذا تحقق ما ذكر واراد المستأجر ان يلزم الواقف حصة من قيمة الحجر لايجب لذلك (أجاب) الاجير الخاص وهو من يعمل لواحد عملا مؤقتا بالتخصيص ويستحق الاجر تسليم نفسه في المدة وان لم يعمل لا يضمن ما هلك في يده أو بعمله الا اذا تعمد الفساد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض آجرها لغيره مساهمة باجرة معلومة لكل سنة فصار المستأجر يزرعها ويدفع اجرتها في كل سنة مدة خمس سنين وفي هذا العام بعد أن زرع الأرض المستأجر وقرب حصاد الزرع يريد رب الأرض أن يأخذ الزرع الذي زرعه ويذره بيذره من المستأجر متعللا بأنه لم يادنه في زرعه هذا العام في وقته فهل لايجب لذلك ولا يلزم الزارع الأجرة الأرض حكم ما كانت سابقا (أجاب) نعم لايجب رب الأرض لاخذ الزرع والحال هذه ولا يلزم المستأجر الا الاجر المسمى حيث انعقدت صحيحة في هذه السنة بمضي بعضها بالفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدي ملك دار خربة بطريق الارث اذن آخر بالبناء والعمارة فيها بشرط ان كل ما صرف من طرف الماذون له يكون في نظير اقامته مادام مقيما فيها قصرت المدة أو طالت فهل اذا أراد الماذون له تركها من نفسه والحال ان قيمة البناء تزيد على قيمة أجرة مثلها في تلك المدة يكون الشرط فاسدا لما فيه من اضاءة المال ويجبر الاذن على دفع ما زاد عن قيمة أجرة مثلها بعد ثبوت ملكه له بالوجه الشرعي (أجاب) صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض والماذون بالعمارة غير متبرع بها لانه لم يبرها الا بمقابلته السكنى فمكان ما ذكر اجارة فاسدة لمجهل العوض وقت العقد فيجب أجر المنزل بالعاما بل فيسقط مما أنفق قدر

١٢٦٧ ١٨

١٢٦٧ ٢٥

جاءى الاولى

١٢٦٧ ٩

١٢٦٧ ١٨

١٢٦٧ ١٨

سنة جمادى الاولى

٢٣ ١٢٦٧

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٧

رجب

٣ ١٢٦٧

شعبان

٣ ١٢٦٧

أجرة مثل السكنى والباقي يطالب به رب الأرض وإن زادت أجرة السكنى على ما تنفق  
 يؤخذ الزائد من المأذون على ما أفاده في تنقيح المحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في وصي  
 على قاصر آجرت حائزاً له كما من تعلقات القاصر لرجل سنة كاملة بأجرة معلومة هي أجرة  
 مثلها وآجرتها المستاجر لآخر السنة المذكورة بالأجرة التي استاجر بها فهل إذا ظهر رجل  
 وطلب أن يستاجر السنة المذكورة بأجرة زائدة عن الأولى من الوصي لا يكون له أن  
 يجره السنة المذكورة إلا بعد فراغ مدته لاسيما وهذه زيادة تعنت (أجاب) إذا وقعت  
 الإجارة بأجرة المثل صحيحة لا زمة لا يكون لأحد المتعاقدين فسخها قبل مضي المدة بدون  
 وجه شرعي ولا يملك المؤجر إجارتها لغير المستاجر قبل انقضاء المدة والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل استاجر من امرأة ما تزمه أرضاً للزراعة مدة ثلاث سنين كل فدان بقدر معلوم  
 واستلمت بعض الدراهم وكتبت له بذلك حجة مشمولة بختها وبينة من المسلمين ثم  
 بعد مضي بعض تلك المدة أرادت فسخ الإجارة فهل لا تجب لذلك والمضى لا ينقض  
 (أجاب) إذا صدرت الإجارة صحيحة لا زمة لا يكون لأحد المتعاقدين فسخها قبل مضي  
 المدة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قصره بالغين وترك  
 يدين كان شاغلاً لهما بسكناهن وأمتعته وعياله فاستمرت فيهما جميع الورثة ما عدا المرأة  
 بالغة من أولاده سكنت في غيرهما بعد موته مدة فهل إذا أرادت أن تطالب الورثة بأجرة  
 مثل نصيبها مدة سكنها لم لا تجب لذلك حيث كان الكل يملكو كلهم ويتنعم من طلب  
 الأجرة بدون عقد إجارة (أجاب) ليس للمرأة البالبة المذكورة مطالبة باقي الشركاء بمثل  
 أجرة حصتها من المكان المملوك لهم في المدة الماضية بقدر عقد إجارة والله تعالى أعلم  
 (سئل) من بيت المال عن قضية محصلها رجل مستاجر لخدمة عند أخريات المستاجر له  
 عن ورثة ثم بقي الاجير المذكور مدة بعد موته في خدمته التي كان فيها فالحكم في  
 أجرته بعد موت المستاجر (أجاب) الإجارة تنقضي بموت أحد عاقدتيها لنفسه فإن وجد  
 استبقاها من الورثة للاجير المذكور بعد موت مورثه لم على ما كان عليه قبل موته  
 لزمته أجرته والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في أرض يملكوها مستاجرهما رجل مدة  
 خمس سنين وشرط في صلب العقد شريطاً من ماله إذا أخرجه المالك منها قبل تمام  
 المدة المذكورة يدفع له من ماله على كل فدان مائة قرش ومنها أنه إذا وجد المستاجر في  
 الأرض المذكورة سوا في يعمرها أو يحسب له في نظير عمارته كل ساعية سبع مائة قرش  
 فهل يفسد عقد الإجارة المذكورة بما ذكر حيث كان ذلك في صلب العقد ويكون  
 لكل من المتعاقدين فسخها جبراً على الآخر (أجاب) تفسد الإجارة بالشرط المخالفة  
 لمقتضى العقد فإذا تحقق اشتراط ما ذكر في صلب عقد الإجارة كان على كل من  
 المتعاقدين فسخها دفعا للفساد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فوضو لي أجره سكنى غيره  
 لرجل بأجرة معلومة وأذن له به صرف الأجرة فيما يحتاجه فهل يكون العقد

- والاذن باطلين حيث لم يكن وكيل ولا ما ذونا من جهة الملاك و يضيع ما صرفه المستاجر في المرمية حيث لم يؤذن له في الصرف من الملاك ولم يميز وما صرفه (اجاب) لا رجوع للمستاجر المذكور وعلى المالك بما انفقته في المرمية والحال هذه ولا ينفعه ذلك القضيلى بدون اجازة الملاك والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت مشترك بين رجلين سكنه احدهما باذن الآخر مدة من السنين من غير شرط اجرة له ثم مات الشرىك عن ورثة تبلغ فاستمر ساكنافيه ايضاً من غير شرط اجرة معهم فهل اذا اراد الورثة مطالبة الساكن المذکور فيها باجرة نصيب مورثهم واجرة نصيبهم في المدة الماضية لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض آجرها من له ولاية التجارها لا تخراجارة مضافة لمدة مستقبله ثم قبل بحجى تلك المدة آجرها اجارة لازمة لا آخر فهل لا تلزم الاجارة المضافة قبل بحجى وقتها وتكون الاجارة الصادرة للغير التي هي غير مضافة صحيحة لازمة (اجاب) نعم لا تلزم الاجارة المضافة على ما عليه الفتوى وحيث آجر من له ولاية اختيار الارض المذكورة اجارة صحيحة لازمة قبل لزوم الاجارة المضافة بحجى وقتها لا يكون للمستاجر اجارة مضافة معارضاً لاجارة لازمة ويمنع من ذلك شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من شخص أرضاً للزراعة مدة معلومة بقدر معلوم مؤجل الى أجل معلوم واستولى المستاجر المذكور على الارض المذكورة وآجرها لغيره من غير اذن المؤجر فهل والحال هذه يلزم المستاجر الاول بدفع الاجرة لرب الارض حيث حل الاجل واذا دأب الامة الى خلاص اجرة الارض ممن استاجرها منه لا يجاب لذلك (اجاب) نعم يلزم المستاجر المذكور بدفع ما بذمته من اجرة الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صنعت له الكتابة باجرة معلومة لكل شهر على عادة الكتاب فهل اذا صار يكتب لرجل بعد ان طرد كاتبه الذي كان يكتب عنده باجرة مسمومة واستمر مدة اشهر من غير ان يسمى له اجرة لكل شهر يكون للكتاب المذكور اجر المثل وله مطالبة الذي يكتب له باجرة مثله حيث كانت صنعته وحرفته ولا يكتب الا باجر (اجاب) اذا كان الرجل المذكور صناعته الكتابة بالاجر وقيام حاله بما يكون له طلب اجر مثله والقول قوله في انه عمل بالاجر بشهادة الظاهر وبه يقضى والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة مشتركة بين ثلاثة افغان بالسوية بينهم مغروس فيها اشجار آجر احد الشرىك تلك الارض جميعها باجرة معلومة لرجل اجنبي على ان يزرعها ولم يبين له ما يزرعها فيها ولم يعمم له في زرعها ولم يكن ما يزرع معهودا وذلك بغية شرىكيه فلما حضر من غيبته ما لم يرض بما فعله شرىكيه ما وقفه الاجارة وللان ما زرع المستاجر في الارض شيئاً فاحكم هذه الاجارة اذا كان الامر ما هو مسطور والحال ان المؤجر المذكور لم يكن وكيلاً عن شرىكيه المذكورين في ذلك (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشرىكين المذكورين حيث لم تكن باذنهما واجازتهما وتفسد في نصيبه لعدم البيان المذكور

٢٠ ١٢٦٧

رمضان ٢٢ ١٢٦٧

شوال ٢٣ ١٢٦٧

١٠ ١٢٦٧

٤ ١٢٦٧

٢٣ ١٢٦٧

والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا اسكن اخاه مع امه فيه من غير شرط اجرة فسكن فيه مدة من السنين الى ان مات المالك عن زوجة وابن قاصر فهل اذا ارادت زوجة المتوفى ان تلزم الاخ الساكن فيه باجرة المدة الماضية لا يلزم بها حيث لم يقدر عليه اجرة من اخيه المتوفى ويكون للقاصر الاجرة من بعد موت ابيه (اجاب) لا يلزم الساكن والحال هذه اجرة المدة الماضية التي اسكنه فيها المالك بلا اجر وعلى من استولى على عقار الصغير وسكنه بدون عقد اجارة اجرة المثل ومنافع المغصوب لا تضمن الا في ثلاث ان يكون وقفا او مال يتيم او معدا للاستغلال كمن في الدر وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قطعة ارض زراعية اجرتها رجل من اهل البلدة التي هي فيها مدة معلومة فبعد انقضائها ارادت اخذها منه فتوصل بابنها اليها في استئجارها منها فامرته بان يكتب له ايجار سنة فكتب له ايجارا بثلاث سنين بغير اذنها ورضاها فهل لا ينفذ الا في السنة التي اذنت بها ويطلب فيما زاد اذا انقضت يكون له انزع أرضها منه (اجاب) الوكيل اذا خالف موكله فيما امر به لا ينفذ عليه ويكون فضولي واجارة الفضولي تتوقف على اجارة المالك فان اجازها فذت وان ردها بطلت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقفا من ناظره سنة معلومة باجرة معلومة بمحضرة بينة شرعية واستولى عليه المستأجر وسكن فيه ليلة واحدة ثم بعد ذلك اراد المستأجر فسخ الاجارة وبدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك حيث ثبتت الاجارة بالبينة الشرعية ويجبر المستأجر على دفع الاجرة لناظر الوقف سواء سكن فيه أو لم يسكن (اجاب) اذا صدرت الاجارة من المتعاقدين صحيحة لازمة لا يكون لاحدهما ما فسخها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابعادية اجرها لرجل آخر مسانحة وشرط عليه بمحضرة بينة ان ما يروى منها ياخذ اجرة ومالم يروى منها يكون على رب الارض وحده والآن اجرها لغيره فهل اذ لم يروى بعضها في المدة التي استأجرها فيها التي قدرها ستان ولم يتمكن من سقيها او اراد رب الارض ان يطالبه باجرته لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكره او اذ صرف في مدته في مصلحة الارض في حفر ترعة لها وتصلح جسور وقدر معلوما من الدراهم باذن ربها يكون له محاسبته بما صرفه اذا كان الاذن ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) لا مطالبة على المستأجر بمالم يروى من الارض المذكورة على الوجه المذكور حيث اثبت المستأجر دعواه وما انفقه فيما ذكره باذن المالك ليرجع به عليه يكون له الرجوع حيث ثبت الاذن والاتفاق بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مبيع للخصاس استأجره ثمانية اشهر وسكن فيها مدة وصنع فيها كائنا ونقرة اضرورة صنعته بغير اذن المالك ثم مات المستأجر المذكور عن ورثة واستأجرها لمبيض آخر من المالك ثم اراد ورثة المستأجر الاول ان يطالبوا المستأجر الثاني باجرة الكائون والنقرة زاعمين انه صار لهم رهنهم جدد في الحانوت بسبب ذلك فهل لا يجبر المستأجر الثاني على دفع اجرة

١٢٦٧

٢٣

في القعدة

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٥

٥٠

١٢٦٧

١٨

سنة	ذى الحجة	
١٢٦٧	١٨	
١٢٦٨	١٥	محرم
١٢٦٨	١٣	ربيع الاول
١٢٦٨	١٧	
١٢٦٨	٢٢	
١٢٦٨	٢٤	ربيع الثاني

الكانون والنقرة المذكو رين خصوصا وقد احدهما الموت بدون اذن المالك المذكور (اجاب) نعم لا يجبر المستاجر الثاني على دفع اجرة لما ذكره الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار خربة استأذنه رجل ابينها من ماله وجميع ما صرفه فيها من ثمن طوب واخشاب وآجر ير جمع عليه به فهل اذا بنى وصرف على هذا الوجه بشهادة البينة الشرعية يكون له الرجوع بذلك اذا اخرجه منها صاحب الدار وهل عليه اجرة مدة سكنه فيما مضى أولا (اجاب) لا امور بالانفاق على الوجه المذكور الرجوع بما انفق ولا تجب الاجرة له عقار بدون عقد اجارة الا اذا كان معدلا لاستغلال أو وقفا أو لقيم والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين واحد الشريك يريد ايجار فعيده وهناك اجنبي يرغب في اجارته والشريك الثاني الذي هو شاغل للبيت بامتعه يطلب اجارة نصيب الاخر له فهل يكون الاولى والا حق الشريك باجارته أو الاجنبي (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر أحد الشريكين على اجارة ما يخصه في العقار المشترك لشر يكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر سطح وكالة مساهمة لبنى عليه بنساء يكون ملكه خلو وانتفاعا ولم يبين المستاجر لكونه وجد اسفل الوكالة به خلل لا يقبل البناء فوقه وطلب من ارباب الوكالة ان يحددو الاساس لاجل ان يبنى فوقه فامتنعوا حتى مات المستاجر قبل ان يبنى فوق السطح وقبل استلامه وانتفاعه به لعدم تمكنه من ذلك لخلل اساس الوكالة فهل اذا طلب ارباب الوكالة اجرة المدة الماضية الى الآن من تركه المستاجر لا يجابون لذلك وتنفسخ الاجارة بموت المستاجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وليس للأرباب المطالبة في تركه المستاجر باجرة ما مضى بعد وفاته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حمام وقف استأجره رجل من ناظره مدة معلومة اقل من سنة ثم قبل مضى المدة المذكورة ادعى المستأجر ان الناظر آجره له سنة أخرى باجرة معلومة فأنكر الناظر فهل على فرض ثبوت دعوى المستأجر ان الناظر آجره له السنة التي قلى مدته الاولى قبل فراغها لا تكون لازمة وللناظر اجارته ان شاء حيث لم تفرغ المدة الاولى ووقع الايجار الثاني في انشاء المدة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تصحيجان وأيد عدم اللزوم بان عليه الغتوى ولكل فسخها قبل مجيئها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حائوتا وقفان ناظرها باقل من اجرة المثل وسكن فيها مدة أشهر وهو يدفع لذلك الناظر الاجرة التي هي اقل من اجرة المثل فهل للناظر مطالبة به تمام اجرة المثل للمدة الماضية حيث تبين بقول اهل الخبرة ان ما كان يدفعه للناظر اقل من اجرة المثل بكثير واذا اراد ان يستأجرها الرجل المذكور من الناظر باز يد من الاجرة الاولى ولكن لم يكن أجر المثل وأراد الناظر ان يؤجرها لغيره باكثر مما اراده الساكن وهو على قدر اجر المثل يجاب الناظر وله أن يؤجرها من غير الساكن باجرة المثل (اجاب) لا تنسخ اجارة عقار

جادی الاولی سنة

الوقف بدون اجرة المثل بالنین الفاحش وعلى المستاجر تمام اجرة المثل وللمناظر الاجارة لمن شاء باجرة المثل حيث كانت الاجارة الاولى غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في حاتم كبير مشترك بين جماعة ولا حصة لهم فيه الربع استاجر باقيه من الشركاء فلما انقضت مدة الاجارة امتنعوا من الاجارة له وارادوا اجارة حصصهم لاجنبي فهل لا تصح هذه الاجارة وهل اذا ارادوا جبره على ان يؤثر حصته لهم أو للاجنبي لا يتسببون لذلك (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر المالك على اجارة ما عداه ولا الشريك ولا غيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حائوتا من مالها مدة معلومة ثم ان المستاجر آجرها لآخر مدة معلومة وتنازع معه في مقدار الاجارة فالمستاجر الثاني يدعي باجر معلوم والمؤجر يدعي قدرا زائدا عن ذلك ولا بد منه له على دعواه فهل يكون القول قول المستاجر الثاني (اجاب) اذا اختلف المؤجر والمستاجر في بدل الاجارة قبل التمكن من الاستيفاء للنفقة فما غاوترا وادبعده لا والقرل للمستاجر لانه ينكر الزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض من المنفعة عند الفاء ونسخ العقد في الباقي والقول في الماضي للمستاجر بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يخدم عند آخر باجرة معلومة له كل شهر مات المخدم عن ورثة بالنین فاستاجر وبعده موث موثرهم باجرة حكم الاجارة الاولى المعلومة فهل اذا مضى له مدة شهر وهو في اشتغالهم المتعلقة بهم ونجده له قدر من الدراهم يكون له المطالبة باجرته من استاجره (اجاب) نعم يكون للرجل المذكور مطالبة من استاجره بما عين له من الاجرة مدة عمله له والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قاصر من قبل المالك كم الشري وللتناصر حصص في عقار مشترك بينه وبين الوصي المذكور فاجر الوصي نصيبه ونصيب القاصر في العقار المذكور للرجل مدة معلومة باجرة معلومة تر يد عن اجرة المثل فهل تسكون الاجارة في نصيب القاصر اليتم بصحة نافذة حيث كانت لمصلحة واذا بل القاصر واراد فسخ الاجارة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث كانت تزيد عن اجرة المثل (اجاب) اذا صدرت اجارة الوصي غفار اليتم صحيحة باجرة المثل لا يكون لتيتم فسخها بعد بلوغه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بنى بعضه وفي اثناء بناءه باقيه حضر رجل وانفق مع المالك المذكور على ان يستاجر منه المكان المذكور سنة سنوات كل سنة بمقدار معلوم من الدراهم ودفع له اجرة سنة ونصف وحرر بذلك وثيقة صورتهما انه في يوم الخميس المبارك ٢٦ شهر ربيع آخر سنة ٦٧ صار الرضا والتوافق بين الواضع اعمه وختمه فيه وحسن اغا الزمر على انما اخذنا المنزل تعلق الاغا الموصى اليه الكاش بالسكة الجديدة ليجار مدة ست سنوات كاملة كل سنة بسمعة آ لاف ومائتي قرش وقبض الاغا المالك ليجار سنة ونصف وقدره عشرة آ لاف قرش ومائتي قرش وبعده مضى هذه المدة تدفع سنة بسنة ويحسب علينا ليجار من ابتداء استلامنا المفاتيح لكون المنزل أنشئ ولم يتم

١٨ ١٢٦٨

٢٥ ١٢٦٨

جادی الثانية

٩ ١٢٦٨

رجب

٢٣ ١٢٦٨

بناؤه وعند استلامنا انما يتبع يد رج التار يخ فيه هذا ويكون ابتداء مدة الايجار المذكورة  
وفي كل هذه المدة لم يكن للاعلاء المرقوم تعرض عندنا بوجه من الوجوه وحررنا هذا سنة  
علىنا بكل ما ذكره هذا ما ذكر في الوثيقة الموضوعة بخت المستاجر فاحكم الله تعالى فيما اذا  
تم بناء المنزل المذكور بعد خمسة عشر شهرا من تاريخ الوثيقة وامتنع المالك من تسليم  
مفاتح المنزل للمستاجر بهذه الكيفية لكون الايجار المذكور لم يكن جاريا على منبهج  
الشرع القويم وأراد المستاجر جبر المالك على ان يسلمه المنزل المذكور معه مدام على  
على الاجارة المستطرة صورتها أعلاه هل يمنع المستاجر من معارضة المالك ولا يجبر المالك  
على تسليمه المكان المذكور لعدم صحة الاجارة المذكورة شرعا أو تكون الاجارة على  
الوجه المذكور صحيحة ويجبر المالك على تسليم المكان للمستاجر المذكور (أجاب) الاجارة  
على الوجه المزبور غير صحيحة لجهالة أولها ففي الهندية من الباب الخامس فيما يجوز من  
الاجارة سئل عن قال لا تخرجك هذه الدار بحدودها وحقوقها بكذا درهم موصوفا  
بصفة كذا الى عشرة أشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت وكذا شرائط  
الجهة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين أول المدة فكانت مجهولة فلا بد ان يقول  
من وقت كذا أو من هذه الساعة الى وقت كذا التصير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي  
اه ووقت تسليم المفاتيح في حادثة السؤال مجهول فلا تصح كذا في حادثة فتاوى النسفي  
وحقيقة فلامالك الامتناع من تسليم المنزل للمستاجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
استاجر بيتا ونظام من فاضله سنة كاملة باجرة معلومة فقشا مع رجلا اجني له عنده  
دراهم طلبها منه فاراد ان يزيد عليه الاجرة لاجل نزع البيت منه فهل لا يجاب لذلك  
ولا يكون الناظر فيمنع نقدا الاجارة قبل مضي السنة المذكورة (أجاب) اذا وقعت  
الاجارة صحيحة باجرة المثل لا يكون للناظر فيمنعها تبطل تمام المدة بدون وجه شرعي  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جال استاجر لحمل متبر على جماله الى بر الشام فابرزها  
خارج المصر ونام بجنبها فاسرق بعضها بما عليه لافهل لا ضمان عليه لكونه لم يحصل  
منه تعد (أجاب) في الانقرويه من ضمان الاجير المشترك والخماس ولا يصير البقا وتاركا  
للحفظ وان نام بالمزبغ الثوب عن بصره فاذا غاب عن بصره يصير تاركا للحفظ قالوا ناوله  
اذا نام جالسا وأما اذا نام مضطجعا يصير تاركا للحفظ وقد ذكرنا في كتاب الوديعة الفرق  
بين النوم مضطجعا وبين النوم جالسا في غير اسفروسوينا بينهما في اسفروسوينا  
لا ضمان على كل حال فهانذا يكون كذلك اه فاذا لم يكن نوم الجمال في السفر  
مقر يطاوذه هلك المتاع في يده وهو أجير مشترك فقد وقع اختلاف في ضمانه بين الامام  
وصاحبيه وأفتى المتأخرون بالصلى على النصف ولا يضمن ما هلك في يده عند أبي حنيفة  
وان شرط عليه الضمان وبه يقتضى كفاي عامة المعتبرات وبه جزم أصحاب المتون فكان  
هو المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض مشتركة بينهم استأجرها

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

سنة	جب
١٢٦٨	٢٠
١٢٦٨	٢١
١٢٦٨	٢١
١٢٦٨	٢١
١٢٦٨	٢١
١٢٦٨	١٧
١٢٦٨	١٩

بعض الشركاء من باقيةهم وصار يدفع أجرة حصصهم كل سنة ثم ان باقى الشركاء أجروا  
 حصصهم مشاعة لاجنبى فهل لا تصح اجارة المشاع للاجنبى (اجاب) نعم لا تصح اجارة  
 المشاع من غير الشريك والله تعالى أعلم (سئل) فى جعاعه مشتر كين فى أرض أجرها  
 أحدهم الكبير المنصرف عليهم مدة من السنين ثم قبل فراع المدة أجرها باقيةهم لشخص  
 آخر متعللين بان المدة الماضية كانت استحقاق المتصرف وما بعده استحقاقهم فهل اذا  
 ثبت انه كان متصرفا وما ذوناه منهم بالاجارة لا تصح الاجارة الثانية حتى تضى المدة  
 (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى اجارة الارض المذكورة أولا ومن أحد الشركاء الماذون  
 له فى ذلك من باقى شركائه اجارة صحيحة لازمة لا يكون لهم اجارتها ثانيا من غير المستاجر  
 الاول قبل مضى مدته بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر من آخر  
 أرض جنيئة سنة كاملة باجرة معلومة فجاء آخر واستاجر دأمنة قبل انقضاء الاجارة الاولى  
 مدة سنتين اجارة مضافة فهل لا تكون الاجارة الثانية لازمة وتكون الاجارة الاولى  
 هى اللازمة (اجاب) فى لزوم الاجارة المضافة تهييجان وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى  
 كما فى الدر المختار وعليه فلما مالك فسخها قبل مجي وقتها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له  
 حانوت مخرب استأجره منه رجل سنة وأذنه بالبناء والعمارة فيه ليكون ما بناه وعمره  
 وأنشأه فيه من ماله ملكا وخلواه مستحق البقاء والقرار وجعل عليه أجرة للأرض مقدارا  
 معلوما من الدراهم مسانحة فهل اذا بنى وعمره وأشاعلى هذا الوجه يكون ذلك ملكا  
 للمستاجر واذا مات الاذن يكون لورثته أجرة الأرض فقط (اجاب) ما بناه المستاجر  
 من ماله لنفسه باذن المالك فى حياته على الوجه المذکور مملوك لباينه يورث عنه اذا مات  
 وعليه الاجرة المقررة على الأرض والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف بيت المسال  
 مضمونها اذا وجد عقار مشترك بين فاصرو بالى والبالى وضع يده عليه مدق ولم يدفع له أجرة  
 فهل اذا طلبت منه الاجرة يكون ملزوما بها ولو لم تقدر (اجاب) يضمن شريك  
 اليتميم فى العقار أجرة مثل حصة القيمة مدة استيلائه عليه ابدون عقد اجارة والله تعالى أعلم  
 (سئل) فى امرأة أجزت بيت زوجها فى حال غيبته لرجل آخر عشر سنين ولم يوكها فى  
 الاجارة وكتبت وثيقة وختمتها بختم زوجها وغائب ثم حضر زوجها من غيبته فوجد  
 بيته مؤجر الرجل آخر ويدعى المستاجر تو كيله لزوجه فى الاجارة ولم يقم بيته على دعواه  
 الو كالة فهل للزوج المذکور فسخ الاجارة فيما بقى من المدة المذكورة والحال هذه  
 (اجاب) حيث لا بينة لدعى الاستئجار على وكيل المالك فى الاجارة لا تكون  
 الاجارة نافذة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر بيتا وقفا من ناظره سنة واحدة  
 باجرة معلومة وعجلها له ثم أراد ان يستلمه فعارضه رجل آخر فى ذلك متعللا بأنه استاجر  
 البيت المذكور قبله من وكيل وكيل الناظر المذكور مدة سنتين فهل اذا لم يفوص الناظر  
 لو كيله فى الو كالة ولم يحزم مافعله وكيل الو كيل لا تصح اجارته ويكون المحق فى البيت

١٢٦٨

١٨

للمستاجر المذکور (أجاب) الوكيل لا يוכל الا باذن آمره والتفويض الى رأى الوكيل كاهل برأيتك كالاذن في التوكيل فلا يملك الوكيل المذکور التوكيل بالاجارة بدون اذن موكله ولا تنفذ اجارة وكيل الوكيل بدون اجارة الناظر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر منزلا يملكه سنة كاملة باجرة معلومة وقد بقي من مدة الاجارة سبعة أشهر وعشرون يوما فغضر شخص آخر وزاد في اجرة المنزل بعد عقد الاجارة الصحيحة فاراد المالك ابطال الاجارة المذکورة قبل فراغ المدة فهل والحال هذه لا يجب للمالك التمسك بالاجارة ويستوفى المستاجر المدة التي وقع عليها العقد حيث كانت الاجارة المذکورة كذلك (أجاب) حيث كانت الاجارة الاولى صحيحة لا ينزع المالك المستاجر من بد

١٢٦٨

٢٣

مستاجره قبل فراغ مدته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر مكانا مملوكا من نحو سنتين وبعد مضي أيام قليلة باع المالك المستاجر لآخر في اثناء المدة المستاجرة فهل يتوقف نفاذ البيع على اجارة المستاجر (أجاب) يتوقف

١٢٦٨

٢٤

بيع العين المستاجرة قبل مضي مدة الاجارة على اجارة المستاجر فلا ينفذ بيع المالك المذکور الا اذا الرهدين بعيان أو ببيان وان اراد املاله غير ذلك المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر جانب طين زراعية باجرة معلومة لسكن فدان مدة

محرم

١٢٦٩

٧

خمس سنين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية وأراد رب الارض ابطال الاجارة بدون وجه شرعي لا يجب لذلك وليس له ابطالها الا بعد تمام المدة حيث كان المستاجر طينا مملوكا لمؤجر ولم يكن من طين الميرى (أجاب) اذا صدرت الاجارة من المؤجر المذکور صحيحة لازمة لا يكون له الفسخ قبل مضي المدة ولا يفدها كون مدتها خمس سنين والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة لمكان بيتا آجرت المرأة نصيبها منه شائعا لشريكها سنتين بمبلغ سبع مائة وعشرين قرشادفع لها مائة من الاجرة ما بقي قرش والباقي تسعمائة وعشرون قرشادفعها لها على التدرج على المدة حكم الايجار الذي بيده فلما مضى من المدة بعد ما قبضته من الاجرة أرادت فسخ الايجار في باقي المدة أو ان يدفع لها باقي الاجرة للمدة الباقية حالا قبل مضيا فهل لا يجبر على دفع ذلك قبل

١٢٦٩

١٣

استيفاء المنفعة لباقي المدة ولا يجبر على فسخ الايجار حيث وقع الايجار صحيحا مستوفيا اشراط الصحة بشهادة البينة الشرعية (أجاب) اجارة المشاع من الشريك جائزة في ظاهر الرواية عن الامام وروى عنه أنه لا يجوز وصرح علماءنا بان الاجر لا يملك بالعقد في الاجارة فلا يجب تسليمه به بل بتجديده في غير المضافة أو شرطه ولو جرت طلب الاجر في الدار والارض كل يوم ما لم يشترط الدفع في أوفات معلومة والله تعالى أعلم (سئل) في دكان مشترك بين ثلاثة لا يملك أحدهم نصفها ولكل من الآخرين ربعها فآجر من له النصف نصيبه من رجل له دكان ملاصقة له وآجر أحد الآخرين نصيبه للجار الملاصق من الجهة الاخرى وبقي نصيب الثالث فاقسمها الجاران المستاجر ان بينهما أنصافا من

هـرم سنة

٢٠ ١٢٦٩

٢٧ ١٢٦٩

صغر ١ ١٢٦٩

ربيع الاول ٠ ١٢٦٩

٢٧ ١٢٦٩

غير اذن اربابها وأدخل كل منهما النصف في دكانه بعد ازالة حائطيهما وبني بينهما حائطاً وسطهما فهل والحال هذه لا تقسم هذه القسمة وتكون باطلاً ويجوز ان على ازالة هذا الحائط ويضمنان ما أتلفاه فيهما بسبب هذه القسمة (أجاب) كل من الاجارة والقسمة على الوجه المذكور غير صحيحة وعلى المتعدي على مال الغير ضمان ما أتلفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حانوتاً أجره لاجني مدة معلومة وعليه دين لا آخر فطلبه من بعد حلول أجله فحجز عن دفعه فاراد رب الدين أن يشتري الحانوت المذكور بشئ معلوم ويدفع ما بقي بعد استخلاصه يد ينفقه فهل اذا باع المالك الحانوت لرب الدين ينفذ به وهو ينفق عقد الاجارة المذكورة (أجاب) تفسخ الاجارة بعد لزوم دين سواء كان ثابتاً بعيان من الناس أو ببيان أي بينة أو اقراراً والحال انه لا مال له غيره لانه يحبس به فيمضركم في الدر وغيره فيبيع الحانوت المذكور كورة للدين على الوجه المذكور نافذة وتفسخ الاجارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتاً من مال كنه سنة باجرة معلومة وعجل له بعضها والحال انه مشغول بامعة مستأجرة مشاهرة فماذا يكون الحكم في هذه الاجارة (أجاب) الراجع صحة اجارة المشغول ويؤثر بالتفريق والتسليم بالم يكن فيه ضرر فله فسخها كما في الدر عن حواشي الاشباه وفيه عن الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة بعين ويؤثر بالتفريق وابتداء المدة من حيث تسليمها اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك اربعة جيمر معدة للاستئلال نعدى عليها رجل اجني واخذها من مال كنها واستولى عليها واستعملها مدة من الايام فهل والحال هذه يكون لمالك الجيمر محاسبة من اخذها واستولى عليها واستعملها باجرة المثل مدة استئلائه عليها (أجاب) نعم للمالك المطالبة باجرة المثل والحال هذه على ما اقي به بعض المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وصى على ابنها القاصر وله قطعة ارض خراجية فيها ساقية ومحل معد للسكنى استأجرها رجل مدة باجرة معلومة واراد المصانع حارة المثل بما وافق رايه وبحسب ما يصرفه في ذلك من الاجرة فلم تاذن له أم القاصر في ذلك واخذت عليه وثيقة بانه اذا صرف شيئاً في المحل أو في غيره سوى ان يدفع ما على الارض من الخراج وما بقي يحفظه لا يلزمها من ذلك شيء ثم تريد الآن مطالبة بما بني من الاجرة بعد الخراج فادعى انه صرفه في المحل والساقية والظاهر يكذبه ويريد بذلك ضياع حق القاصر فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويجب بر على دفع باقي الاجرة ويكون مصرفه تبرعاً منه ولا يلزم القاصر شيء (أجاب) لا مطالبة للرجل المذكور بما أنفقته على الوجه المذكور ويجب بر على دفع ما بقي بذمتهم من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودخل بها ثم طلبها للنفقة معه الى محل خدماته فابت التوجه معه فتركها وتوجه الى محل معبته ثم رجع الى مصر فوجدها ساكنة في محل آخر بغير اذنه ورضاه فامرهابا لانتقال منه الى محل طاعته بمصر فابت حتى يدفع

ربيع الاول سنة

١٢٦٩

٢٧

أجرة المنزل الذي هي ساكنة فيه والحال انها هي المستأجرة له بغير رضا فهل والحال  
هذه لا يلزمه أجرة المنزل حيث لم يكن مستأجره (أجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها  
حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس له أن يترك المنزل الذي استأجره الزوجة  
المذكورة مطالبة الزوج بأجرته حيث كان ذلك بدون اذنه ولا تلزمه لها أجرته حيث  
كان خلاف سكنه الذي اسكنها فيه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
استأجر أرضا معلومة بمقدود هاهنا فظارها بأجرة معلومة مسانعة ثم آجرناظر تلك الأرض  
بعضها من الأرض المستأجرة لرجل آخر قبل مضي مدة الاجارة الاولى في أثناء مسنة  
انقضت فيها الاجارة فهل والحال هذه لا تصح الاجارة الثانية حتى تمضي مدة الاجارة  
الاولى (أجاب) اذا كانت الاجارة الاولى صحيحة لازمة لا تكون الاجارة الثانية  
قبل مضي مدة الاجارة الاولى نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت مستأجرة لا تخر  
مدة ثلاث سنين باعها مالكها قبل فراغ المدة المستأجرة فهل يتوقف البيع على اجازة  
المستأجر فاذا لم يجزه لا ينفذوله الانتفاع بها الى فراغ المدة (أجاب) يتوقف بيع العين  
المستأجرة على اجازة المستأجر ولا تنسخ الاجارة بالبيع اذا لم يكن له ذردين لا وفاء له الا من  
العين المستأجرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حاصل في وكالة أجرته لا تخر مدة  
اكثر من سنتين ثم بعد ذلك تزوجها بغير مال لها سواها فهل اذا باعته لوفاء الدين يصح  
منها ذلك وتنسخ الاجارة ولا يتوقف البيع لذلك على اجازة المستأجر أو يتوقف (أجاب)  
لما لك الحاصل المذكور ببيعته وتنسخ الاجارة بلزوم دين على المالك لا وفاء له الا من  
ثمنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما ضمنوه ان رجلا  
استأجر أرضا معلومة من مالكها بقدر معلوم ثم ان المستأجر آجر الأرض لاشخاص بأجرة  
معلومة ومات المستأجر الاول قبل انتهاء مدة الايجار ولم يدفع المستأجرون شيئا من الاجرة  
للمستأجر الاول الذي آجر تلك الأرض فهل يكون للمالك الأرض المطالبة على المستأجرين  
من المستأجر المذكور بأجرة المدة الباقية بعد موت المستأجر الاول أو يكون له المطالبة  
بكل الاجرة في تركة المتوفى (أجاب) بموت المستأجر المذكور وتنسخ الاجارة الاولى  
والثانية على ما أفاده العلامة ابن نجيم في فتاواه وللمالك المطالبة في تركة المستأجر الاول  
بأجرة المدة التي مضت حال حياته فقط وليس لواثر المستأجر الاول مطالبة المستأجرين  
من مورثه بأجرة المدة التي بعد موت مورثه لا تنسخ الاجارة بالموت ولا يبرخ الأرض  
وأجارتها وطلب أجرتها ان كان حصل اتفاق عليها بعد موت المستأجر أو لا للمالك والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل أجبر عند أخرو وكيل عنه في البيع والشراء في الحانوت  
المعد لذلك فهل اذا ادعى رب الحانوت على الاجير المذكور بان ما في الحانوت من  
البضاعة حصل فيه خسر واراد الزامه بشئ من ذلك لا يجاب لذلك (أجاب) لاضمان  
على الاجير المذكور حيث لم يثبت عليه التعدي أو التفريط والله تعالى أعلم (سئل)

ربيع الثاني

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

١٨

جمادى الاولى

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٢٦

جمادى الثانية

١٢٦٩

٣

في جماعة يملكون أرضا ليست اميرية استأجرها رجل أجنبي من ملا كهنا بقدر معلوم من الدراهم فحوسنتين ثم بعد ذلك لزم ملا كهنا دين لا وفاء له الا من شئ الارض المذكورة فهل اذا باعوها لوفاء الدين المذكور يصح ذلك منهم وتفسخ الاجارة ولا يتوقف البيع لذلك على اجازة المستأجر (أجاب) نعم يصح البيع وينفذ وتفسخ الاجارة ان كان الواقع ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين هما سفينة معدة لوسق الغلال لكل واحد منهما نصف قيمتها استأجر أحدهما الشرى يكن نصيب شريكه سنة كاهلة ببلغ معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك مضى السنة المذكورة أجر الشرى لك المستأجر كامل السفينة المذكورة نصيبه ونصيب شريكه لا جنيبة يراد أن شريكه ثم أخبر الشرى بك شريكه بما فعل من ايجاره كمل السفينة للاجنيبي فاجاز ذلك الشرى وكنت اسباقا فظهر له دراهم فاعطاه بعض الدراهم وأراد أن يحمله بما بقي عليه من الدراهم على المستأجر الاجنبى فهل اذا امتنع من قبول الحوالة يكون له ذلك ويكون الشرى بك ملوما بما دفع ما بقي عليه (أجاب) اذا ظهر لاحد الشرى يدين المذكورين دين بذمة الآخر فاحاله به أو بيعه على من استأجر منه السفينة فيما يقابل حصة الخيل من الحرة لا يبيح له قبول الحوالة لتوقفها على الرضا ولا به قبض الاجرة من المستأجر المذكور الشرى بك الذى باشر عقد الاجارة ما لم يوكّل شرى بكه بالقبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أجر أرض زراعية مدة معلومة ثم في أثناء مدة الاجارة أجر تلك الارض لآخر مدة ابتداءها بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فهل للأجير فسخ الاجارة انما في قبل حلول ابتداء مده (أجاب) في لزوم الاجارة المضافة تعميها وأيد عدم اللزوم بار عليه الفتوى كذا في الدر المختار وعليه فالفتوى على ان الاجارة على الوجه المذكور غير لازمة فالجواب فسخها والاجارة من آخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر أرض زراعية مدة معلومة باجرة معينة وقبض المؤجر منه اجرة مدة عامين مججلة ومات المستأجر قبل أن يستوفي مدة العامين المدفوع اجرتها مما مججلة فهل تفسخ الاجارة بموت المستأجر العاقد لنفسه ويكون لورثة المستأجر استرداد ما قبضه مؤجرهم من ثمنهم مما يقابل اجرة المدة المستقبلة المججلة (أجاب) تفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت أحد عاقدين عقدها لنفسه كما صرح به علماءنا وحينئذ فلورثة المستأجر والمحال هذه مظا ايسة المؤجر بما يقابل اجرة المدة المستقبلة حيث كانت مججلة والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة معلومة لجماعة آجروها لرجل سنتين كملتين وأجد المالك امرأة كانت غائبة وهى تعلم الاجارة الصادرة من باقى المالك وتقبض الاجرة فهل اذا بلغت الاجارة وأجازت لا يكون لها فسخ الاجارة التى عقدها باقى الشرى كاسيما والشرى كاهل ذلك لرجل آخر وهى تأخذ الاجرة من كل من يستأجر منهم (أجاب) نعم اذا اجازت تلك المرأة الاجارة الصادرة من باقى الشرى كاهل القول أو بالفعل نفذت ولا يكون لها الفسخ قبل انتهاء المدة

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

شعبان  
٣

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

ذى الحجة  
٢

١٢٦٩

٢٤

والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل في عقد الاجارة اذا عدها باجرة المثل في ارض الوقف ثلاث سنين باجرة مجهلة قبضها الناظر من وكيل المستاجر ومات الوكيل في اثناء المدة المستاجرة واراد الناظر اجارة الارض لغيره من كل المستاجر منعلا بان الاجارة تنسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة لغيره فهل لا يجاب الناظر لما اراد ولا تنسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة ولو كاله لنفسه (اجاب) نعم لا تنسخ الاجارة بموت الوكيل والمحال هذه بل ولا بموت الناظر كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة حصصة التزام كان متصرفا فيها زوجها لما كانت بذمته وبعد خلاصها منه منعته عن التصرف فاجرت الحصصه فها راعها بدون اذن ولا توكيل وبدون القيمة فاجرت هي الحصصه لرجل فنعها وقال اني اجرت الحصصه سقتين في المستقبل مع انها مطلقة منه ومنعته من التصرف قبل وقوع الاجارة منه فهل والمحال ما ذكر حيث ثبت عزلها له قبل وقوع الاجارة منه بالوجه الشرعي تكون اجارة الزوج غير نافذة ولها محاسبة المستاجر على اجرة المثل في المدة السابقة حيث كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال (اجاب) الاجارة من الرجل المذكور بعد تحقق عزله موقوفة والمحال هذه على اجارة المالكه فان اجازتها نفذت وان ردتها بطلت وعنى من استولى على الارض المذكورة والمحال ما ذكر كراجهام مدة استيلائه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لم تأخذ ما يخصها من ميراث أبيها من بعض الورثة الواضعين ايديهم عليه الا بعد مدة من السنين وفي التركة عقارات يستغلها بعض الورثة بالايجار وهي معدة في تلك الناحية للاستغلال وقد قبض ذلك البعض جميع الاجر السابقة من المستاجرين فهل لها ان تحاسبه على ما يخصها فيما مضى مما استغله تلك المدة لا سيما وهو في تلك المدة يطالها في استيفائها حقها (اجاب) نعم على شر كاه المرأة المذكورة ضمان حصتها حيث كان العقار معدا للاستغلال واجره بعض الشر كاه بدون اذنها على ما حرره العلامة ابن عابدين في تنقيح المحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة عملت بيتا آجره زوجها الرجل بغير اذنها ولا توكيل منها في ذلك ولم تجزه ثم باعتها لرجل آخر بعد الدفاراد المشتري قبضه فوجده مسكونا بتاجير زوجها المذكور فهل تكون الاجارة المذكورة لاغية ويحبر الساكن على خروجه من البيت وتسليمه للمشتري (اجاب) نعم لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون ولاية شرعية عنه وتكون الاجارة موقوفة فان اجازتها المالكه نفذت وان ردتها بطلت والله تعالى أعلم (سئل) في بيت معد للاستغلال آجره مالكه لرجل سنة كاملة باجرة معلومة من الدراهم ثم مات المستاجر في اثناء الشهر الاخير منها فاستمرت ورثته واضعين ايديهم على البيت المذكور في غيبة مالكة ستة اشهر فهل اذا حضر المالك من غيبته واراد محاسبته على اجرة المثل مدة استيلائهم عليه يجاب لذلك حيث كان البيت معدا للاستغلال (اجاب) نعم يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم

٢٩

١٢٦٩

محرم

٢٥

١٢٧٠

ربيع الاول

٣٠

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

جمادى الاولى

٩

١٢٧٠

جادی الاولی سنة

(سئل) فی امرأة تزوجها ورجل واسكنته معها فی بیت مشترك بينهما وبين أخيهام مدة ثم ماتت عنه وعن أخيهما فطلب الأخ أن يحاسبه على مدة سكنه مع أخته و يأخذ منه حصة نصيبه والحال أنه حاضر موجود معه ومشاهد لسكنه مع أخته ولم يجعل عليه ولا على أخته اجرة لذلك ولم يعرف المدعى مقدار المد ولا قدر الاجرة فهل لا يجب لذلك والحال هذه سيما والبيت غير معد للاستقلال (اجاب) ليس لأخي المرأة مطالبة زوجها بالاجرة المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من الضبطية فی منزل مشترك بين جماعة آجر بعضهم حصته من رجل أجنبي فهل لا تصح الاجارة المذكورة لكونه مشاعا (اجاب) الشيوخ الاصلی فی الاجارة یفسد بها بان يؤثر نصيبا من داره أو نصيبه من دار مشتركة من غیر شریکة أو من أحد شریکة كما صرح به علماء المذهب ومنه یعلم ان اجارة أحد الشریکة فی المسکان المذكورة حصته منه شائعة لغير الشریک لا تصح والله تعالى أعلم (سئل) فی مکان منفرج محتاج للعامة جار فی وقف اهلی وله ناظر من ذرية الواقف ولم یفد ريعه بعسمارته فهل اذا آجره ناظره لا یندر بجر مثله فاكثر سنة بسنة وبنی فیہ المستاجر وعمر باذن الناظر علی وجهه القرار وكانت مصلحة الوقف فی ذلك ولم یکن هناك مانع من ذلك تكون الاجارة علی الوجه المذكور صحيحة وما بناه المستاجر ل نفسه علی هذا الوجه یكون مملوكا له (اجاب) نعم تصح الاجارة المذكورة والحال هذه وما بناه المستاجر لنفسه علی هذا الوجه یكون مملوكا له والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل وكل آخر لئلا یجر له بيته باجرة المثل فأجره الوكيل البيت باجرة المثل هل بازيد ثم بعد ما آجره الوكيل البيت ذهب رجل آخر إلى الموكل واستاجر منه البيت قبل مضي المدة التي آجرها الوكيل فهل لا تنقض الاجارة التي فعلها الوكيل ویكون ما فعله الموكل باطلا بالنسبة للمدة الباقية حيث سلط الوكيل علی ایجار البيت وأجر بالمصلحة (اجاب) بعد صدوره الاجارة من وكيل المالك صحيحة لازمة لا یكون للموكل اجارة المسکان المذكور ثانيا لا آخر قبل مضي مدة الاول بدون وجه شرعی والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل استاجر أرضا وغرس فیها شجرة من ماله لنفسه ثم بعد مضي مدة الاجارة تلك الارض غیر المؤمن فإراد مالك الارض أخذ الشجرة من الغارس بدون وجه شرعی فهل والحال هذه لا یجب لذلك ویكون القرس للغارس (اجاب) للمستاجر أخذ شجرة التي غرسها بهد اثبات ذلك ویؤمر بقلمها تغریغ الارض الغیر والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل استاجر مكانا مع أرض تابعة له من ماله كهم او غرس فیها شجرتين وصار یعمل علیهما مدة من السنين فأراد الآن المؤجر أخذ الشجرتين من الغارس بدون وجه شرعی متعللا بانهما مغروستان فی ماله فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ویكون القرس للغارس (اجاب) نعم ليس للمؤجر أخذ الشجرتين من ماله كهم أو الغارس لهما بدون وجه شرعی واذا انقضت مدة الاجارة یكون للغارس قلعهما حيث لا ضرر والله تعالى أعلم (سئل)

١٢ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

٢٨ ١٢٧٠

٢٩ ٢٢٧٠

جادی الثانیة

١٤ ١٢٧٠

١٩ ١٢٧٠

١٢٧٠

٨

في رجل استاجر آخر محل أقشة محزومة لمجهدة معلومة فآخذها المستاجر وسافر بها ثم في أثناء الطريق ضاع بعضها منه من غير تعد ولا تغريط منه في ذلك فإذا يكون الحكم الشرعي في الاجير المذکور (اجاب) ما ذلك في يد الاجير المشترك اختلف الافتاء في تضمينه اياه واقضى المتأخرون بالصالح على النصف حيث لم يوجد منه تغريط أو تعد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا من مال كنه مدة معلومة باجرة معلومة دفعها المستاجر سجدة للثور فهل اذا مات الثور جرح في أثناء المدة قبل استيفاء المستاجر مده وترك ما يوث عنه شرعا وظهر عليه ديون كثيرة يقدم المستاجر بدينه على سائر الغرماء

١٢٧٠

٨

اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المستاجر المذکور احق بالعين المستاجرة من سائر الغرماء فله حبسها رهنا بالاجرة المحجلة الى ان يستوفى حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا متخريا من مال كنه باجرة معلومة مسانحة وأذن المالك للمستاجر بان يعمر المكان المذکور ليرجع بما صرفه عليه فصار المستاجر يدفع الاجرة سنويا ويعمر المكان حسب اذن المالك فهل اذا ثبت الاذن المذکور يكون له الرجوع بما صرفه وليس

١٢٧٠

١٤

لثوريان يخمر جهه الا عند تمام السنة (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي الاذن من المالك للمستاجر بالعمارة ليرجع وثبت صرفه قدر ما صرفه له وحسب الاذن يكون له الرجوع بما صرفه على الوجه المصور وليس للثوريان اخراج المستاجر قبل انتهاء المدة التي انقضت فيها الاجارة بدون وجه شرعي حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل عليها في بيت أمها واستمرسا كنام مع الزوجة وأمها مدة وهو ينفق عليها مما معا والآن تريد الام مطالبة زوجها بنتها باجرة بيتها مدة سكناها فهل

١٢٧٠

٢٦

اذا كان البيت ملكا لانتجاب لذلك حيث لم تشرط عليه اجرة (اجاب) نعم ليس لام الزوجة ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة شركاء في حمام بعضهم غائب ومقيم في غير بلد الحمام فوكل الغائب عن بلد الحمام رجلا

رمضان

في اجارة نصيبه بحضرة باقي الشركاء في بلد الحمام ليقع الايجار من الوكيل ومن باقي الشركاء صفقة واحدة فهل اذا اجتمع الوكيل المذکور مع باقي الشركاء وأجر واجتمع الحمام

١٢٧٠

١٤

لرجل اجنبي سنة باجرة معلومة على الوجه المذکور او لا تكون الاجارة صحيحة وليس لاحد الشركاء بعد ذلك اجارة حصته منه شائعة غير الشر يك من رجل آخر (اجاب) نعم تكون الاجارة المذكورة صحيحة وبه صدورها على الوجه المذکور ولا يكون لاحد الشركاء ولا السكاهم الاجارة من آخر مادامت المدة بدون وجه يوجب فسخها وقد صرحوا

شوال

بان اجارة المشاع من غير الشر يك او من احد الشر يكين فاسدة والله تعالى اعلم (سئل) في اجارة العقار اذا كانت مضافة الى ما يستقبل من الزمان فهل يثبت فيها خيار الفسخ

١٢٧٠

٦

لكل من المؤجر والمستاجر قبل دخول مدة الاجارة المذكورة (اجاب) تصح الاجارة مع الاضافة الى الزمان المستقبلي وفي لزومها مع الاضافة تصحيجان وايد عدم اللزوم بان

عليه الفتوى كما أفاده العلائق وعليه في جميع فسخها قبل مجيئ الوقت والله تعالى أعلم  
(سئل) في مكان مشترك معد للاستغلال استغل أجرته أحد الشركاء مدة فهل اذا ثبت  
استغلال الشريك المذكو المدة المذكورة يكون لباقي شركائه محاسبته على ما استغله  
(اجاب) نعم يضمن الرجل المذكو حصة باقي الشركاء ولهم محاسبته على ما استغله  
حيث كان العقار معدا للاستغلال وأجره أحد الشركاء بغير إذن الباقي على ما حرره  
العلامة ابن عابدين في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر من  
آخر ثلاثة حـ يرلير كـب عليها هو واتباعه الى محل معلوم بقدر معلوم فاستلمها منه وأرسل  
رب الحـ مير رجلا من اتباعه مع المستأجر وأمره بتسليم المحمير له بعد وصوله الى مكان  
المذكو فرفضها المستأجر لذلك الرجل بعد الوصول حسب أمر المالك وضاع من تابع رب  
المحمير حـا ر ف هل لا يلزم المستأجر ضمانه والحال هذه (اجاب) نعم لا ضمان عن المستأجر  
ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معدا لصلاح السيوف  
لارباه في حانوته بالاجرة أخذ سيقا من صاحبه لاصلاحه على حسب صناعته بالاجرة  
كعادته ثم بعد عمل صنعته فيه واصلح فتم الحانوت الصرص ليلوا وأخذوا السيوف  
وضاع من الحانوت في جملة ما ضاع منها فما الحكم الشرعي (اجاب) اختلف التصحيح  
في تضمن الاجير المشترك العين المسالكة في يده بنحو السرقة وأقوى المتأخرون بالصلح على  
نصف القيمة جبروا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعية آجرها أحدهم  
لاخر مدة سنتين بآجرة مثلها باذن الباقي بطريق وكالته عنهم وبما شرتة عن نفسه ومضى  
من المدة المذكو مدة سنة وأراد الوكيل المذكو كورابطال الاجارة في السنة الباقية لاجل  
ان يؤثرها لغيره متعللا بان باقي الشركاء كانوا وقت الاجارة غائبين عن مجلس عقد  
الاجارة فهل اذا ثبت توكيله عنهم في الاجارة ورضاهم بها وأحالوا على المستأجر بعض  
اناس بقدر معلوم من اصل الاجرة ودفع ذلك بشهادة البينة الشرعية تسكون الاجارة  
لازمة الى تمام المدة ولا عبرة بما فعل به الوكيل المذكو (اجاب) اذا صدرت اجارة  
تلك الارض من أحد الشركاء فيها الوكيل عن باقيهم صحيحة لازمة لا يكون للأجرة نقضها  
ولا اجارتها الا لآخر ما دامت مدة الاجارة الاولى بدون وجه شرعي ولا يشترط في صحة الاجارة  
حضور الموكل مجلس العقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا ووضع  
فيه خلوا باذن المؤجر ومكث في الحانوت مدة ثم اشترك مع آخر في بيع بضاعة فذهب  
الشريك واستأجر الحانوت بمثل الاجرة التي استأجر بها صاحب الخلو فهل والحال هذه  
يكون صاحب الخلو أحق بالحانوت من المستأجر الثاني (اجاب) اذا كان الخلو ثابتا  
بالوجه الشرعي فصاحبه أحق من غيره مادام يدفع اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل استأجر من آخر أرض زراعية مدة سنة بآجرة معلومة هي آجرة مثلها وقبل مضي  
السنة آجرها المؤجر لآخر مدة ثلاث سنوات اجارة مضافه فهل لا تسكون الاجارة الثانية

١٢٧٠

١١

ذى القعدة

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٣

ذى الحجة

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٦

سنة

محرم

١٢٧١

٢٧

لازمة ولمالك الارض اجارتها لمن شاء عند انتهاء المدة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة  
المضافة تعيينا وايد عدم اللزوم بان عليه الفتوى وعليه قاله مؤرخ فسئلهما يعلم المستاجر  
قبل مجيء الوقت وله اجارة الارض ايضا قبل حلوله والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل اجر أرضه لآخر سنتين معلومتين في عقدين كل عقد على حدة اجارة صحيحة باجر المثل  
وبعد مضي بعض السنة الاولى اجر رب الارض ثلث الارض لآخر سنتين السنتين  
بعضهما فهل لزممت الاجارة للمستاجر الاول في السنة الاولى وصحت لا تنفذ اجارتها  
اغيره بدون رضاه ولا يكون له الفسخ بدون موجب شرعي قبل مضيهما (اجاب) اذا  
صدرت الاجارة في السنة المذكورة صحيحة لازمة لا يكون للآخر فسخها قبل مضي المدة  
بدون موجب شرعي ولا تنفذ اجارته لآخر في المدة المذكورة بدون اذن المستاجر الاول  
او اجازته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت قاصرة منها وصبي  
قاصر من غيرهما وبك لهم دارا وسكنت الزوجة جميعها ولم يسكن الصبي معها ولا منازع  
ينازعها في السكنى ثم لم يبلغ الصبي الحلم قام بالزوجة ابية باجرة حصته في الدار المدة  
الماضية وهو قاصر فهل له ذلك ولا وجه لاسقاطها عنها (اجاب) وقع الخلاف في  
وجوب اجرة حصه اليتم من عقار سكنه شر يكره بلا عقد فليلحق بالزوج وبالوجوب  
وهو المعتمد وافتى به المتأخرون والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شر يكره في بيت  
صغير يريد أحدهما ان يؤجر نصيبه لرجل اجنبي فهل اذا طلب الشر يك اخذ نصيب  
شر يك بالاجرة يقدم على الاجنبي حيث كان ينضرب بسكنى الاجنبي معه (اجاب)  
لا تصح اجارة مشاع من غير الشر يك بل تكون فاسدة ولا يغير أحد الشر يكين على اجارة  
نصيبه من الشر يك الا آخر والله تعالى اعلم (سئل) في أرض خراجية اميرية آجرها مسقطها  
من رجل مدة عشر سنوات في عقد واحد والحال انه لم يبين ما يزرع بالارض ولم يكن  
معهودا ولم يعهم للمستاجر ما يزرع فيها فهل تكون الاجارة المذكورة فاسدة والحال  
ما ذكر ويكون لمستحق الارض المدة كورة المطالبة بفسخها (اجاب) نعم الاجارة على  
الوجه المستطوف فاسدة وللمؤجر المطالبة بفسخها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك بيتا وكل رجلا باجارته لآخر باجرة المثل فقبل الوكيل الوكالة  
واجر الوكيل البيت المذكور لآخر مدة معلومة باجرة المثل وزيادة وقبض الوكيل الاجرة  
من المستاجر فوضع المستاجر يده على البيت المذكور ثم بعد ذلك آجر المستاجر البيت لآخر  
بأجرة اجارته فهل والحال هذه تصح اجارة المستاجر المذكور للرجل المذكور ولا  
تفسخ الاجارة المذكورة لآخر لا بعض مدة الاجارة الاولى حيث كانت الاجارة المذكورة  
مستوفية شرائط الصحة واللزوم واذا عزل الموكل الوكيل المذكور بعد عقد الاجارة  
تكون الاجارة صحيحة من الوكيل نافذة قبل عزله (اجاب) اذا وقعت الاجارة من  
الوكيل بها صحيحة لازمة لا يكون لاحد متعاقبها ولا للموكل بها الفسخ بدون عذر أو وجه

صفر

١٢٧١

٦

١٢٧١

١٧

ربيع الاول

١٢٧١

١٥

١٢٧١

٢٢

جمادى الاولى

١١٧١

١٧

شهر محلي مضي مدتها وقد صرحوا بان للاستأجر ان يؤجر الدار التي استأجرها من آخر في  
مدته حيث لا مانع ولا تنفسخ الاجارة بعد ان عقادها بعزل الوكيل ولا تاثير للعزل بعد  
اجراء ما وكل فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدارا معلوما من المحال  
الليف المقطعة على ان يحلها ويصنعها حبالا كما كانت وجعل له في نظيره من كل  
قنطار كذا من الدراهم فخل منها البعض وقطعه وسلمه لربه وصار يصنع في البعض الآخر  
فحصل في بيت الاجبر حريق يحرق جميع ما كان في بيته من الامتعة وغيرها ومن  
جمله ذلك ما بقي من المحال الليف المذكور وكل ذلك من غير تغريط من الاجبر  
المذكور ومن غير تعدد في ذلك (اجاب) وقع اختلاف في ضمان الاجبر  
المشترك ما هلك في يده بغيره له بين الامام وصاحبيه فقيل بعدم الضمان وقيل  
بالضمان واقضى المتأخرون بالصالح على نصف القيمة ومحل الخلاف ما اذا هلك بالمر  
يمكن التخر زعنه كالسرقة وما اذا هلك بالمر لا يمكن التخر زعنه كالخريق الغالب  
والغارة فلا ضمان عليه باتفاق الامام وصاحبيه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة  
أرض زراعية هي وقف اهلي على خيرات آجرها ناظرها مدة ثلاث سنين باجرة معلومة  
ثم مات الناظر قبل تمام مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة بموت المؤجر واذا ادعى المستأجر  
بان له على المؤجر دين او الحال ان المؤجر مات عن وارث ولم يترك تركه اصالا فهل لا ضمان  
على الوارث في دين مورثه حيث لم يترك المورث شيئا (اجاب) الاجارة انما تنفسخ بموت  
أحدهم تعاقدتها اذا عقدتها لنفسه فلو عقدتها لغيره لا تنفسخ كمن طار آجر عتار الوقف  
ووكيل وديون الميت تتعلق بتركته فلا تلزم الورثة بدفعها من مالهم بدون كفالة  
شرعية عن الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قهوة معدة للاستغلال  
استأجرها منه رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم بعد مضي مدة الاجارة استمر  
المستأجر مستوليا عليها وينتفع بها مدة من الشهر ومن غير عقد اجارة من مالها فهل  
يكون للمالك محاسبة المستأجر المذكور على اجرة مثلها مدة استيلائه عليها من بعد مضي  
مدة الاجارة المذكورة حيث كانت معدة للاستغلال واذا بنى المستأجر بعض بناء من  
ماله في القهوة المذكورة باذن المالك وأراد فله لا يكون له قلعها حيث كان القلع يضر  
بالارض بل يكون له اخذ ثمنه مطر وحاهلي وجه الارض والحال هذه (اجاب) اذا  
انقضت مدة الاجارة في المعدل للاستغلال واستمر المستأجر ساكنا بالاعقد جديدا يلزمه  
الاجر واذا بنى المستأجر في العين المؤجرة بغير حق القرار ثم أراد الخروج من المالك كان بعد  
مضي الاجارة وقلع ما بناه وكان مضر بالارض يكون للمالك ان يملك البناء بقيمة مستحق  
القلع جبراً على المستأجر والله تعالى اعلم (سئل) في عقار الينيم اذا آجره الوصي عليه من  
آخر ثلاث سنين بدون اجر المثل بعين فاحش وانتفع به المستأجر مدة سنتين فهل يكون  
على المستأجر اجر المثل بالغام بالبع (اجاب) الوصي لو آجر عقار الينيم بدون اجر المثل بعين

١٢٧١

١٥

شوال

١٢

١٢٧١

١٢٧١

٢٢

٢٢٧١

٢٣

		فاحش يلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين استاجر احدهما الشريكين نصيب شريكه مدة معلومة ودفع الاجرة مجهزة وقبل استيفاء منفعة المدة المذكورة انهدم البيت فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة ويكون للشريك الرجوع باجرة المدة التي لم يستوفها واخذها من شريكه حيث دفعها مجهزة
١٢٧١	٢٨	(اجاب) اذا خرب البيت المذكور يكون للمستاجر المطالبة بنفسخ الاجارة فاذا فسخت يكون له الرجوع على المؤجر بحصة ما بقى من مدة الاجارة في الاجرة التي عملها ولا تنفسخ بدون الفسخ وان لم يجب الاجر اذا صار لا ينتفع به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا وقفا من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة وهي اجرة المثل ثم مات المستاجر فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل
١٢٧٢	٤١	(اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر حيث استاجرها لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة ارض زراعية وقفا على خيرات من ناظرها مدة معلومة باجرة معلومة دون اجرة المثل بكثير فهل يلزم المستاجر بتمام اجرة المثل للمدة الماضية وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مال كرها مدة معلومة باجرة معلومة ثم قبل مضي مدة الاجارة باعها مال كرها لرجل اجنبي بثمن معلوم ولم يكن يذمه البائع دين لاحد فهل والحال هذه يكون للمستاجر الاستيلاء على الحانوت المذكورة الى تمام مدة الاجارة وليس للمشتري فسخ الاجارة قبل تمامها حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) اذا وقعت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة لا تنفسخ بمجردي بيع العين المؤجرة بالا عذر كما اذا لزم البائع دين لا وفاقه الا من تملك العين المؤجرة بل يوقف البائع في حق المستاجر الى تمام مدة الاجارة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر منزلا من آخر مدة ليسكن فيه ثم طلق زوجته فيه بعد اسكانها معه قبل مضي مدة الاجارة فكنت فيه الزوجة فاراد صاحب المنزل طلب الاجرة منها فهل ليس له ذلك بل له طلب الاجرة من الزوج حيث كان هو العاقد للاجارة سيما والعدة لم تمض قبل مضي مدة الاجارة وهل عليه النفقة (اجاب) الواجب على الزوج دفع اجرة المنزل الذي استاجر له مؤجره المدة المذكورة وليس على الزوجة من ذلك شيء بدون وجه شرعي ويؤمر الزوج بالنفاق عليها وبدفع اجرة مسكنها ما بقيت العدة حيث لا مانع من وجوب ذلك عليه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض انشأ فيها شيرجة للاستغلال واقام رجلا اجنبيا وكيل على العمارة فاستاجرها الوكيل بعد تمام العمارة من مال كرها باجرة معلومة مشاهرة واشترى المستاجر حجارة الادارة من ماله واستعملها مدة ثم حصل بينهما نزاع فتحاسبا على ما صرف في العمارة واشترى المالك حجارة الادارة من المستاجر بثمن معلوم بحضرة جع من المسلمين والا آن طالب المالك المستاجر بما
١٢٧٢	١٨	محرم
١٢٧٢	٢٢	صفر
١٢٧٢	٢٥	ربيع الثاني

تجمله من الاجرة فامتنع من الدفع له متعللا بانته لم يذ كرها وقت المحاسبة فهل لا يجاب  
 لذ لك شرعا ولا عبرة بتعلله المذ كور ويكون للتأخير مطالبة بما يتبعه له من الاجرة واذا انكر  
 المستاجر شرط الاجرة يلزمه اجرة المثل اذا تحقق ماذ كر بالوجه الشرعي (أ ب) اذا ثبت  
 استئجار الرجل المذ كور تلك الشريحة من ماله كما مشاهرة باجرة معلومة لم يكل شهر  
 ومضت مدة أشهر يكون للمالك مطالبة بما تقرر وعليه من الاجرة لما مضى من الاشهر  
 اذا لم يثبت دفعها اليه او ابرأه من ذلك بوجه شرعي ولا يمنع من ذلك عدم طلب الاجر  
 وقت المحاسبة على العمارة واسم عمال المعدل الاستغلال موجب لاجر المثل بلا عقد اجارة  
 حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت مشترك بين اثنين بالغين آجر احدهما  
 نصيبه في الحانوت (رجل أجنبي في غيبة الشريك الاخر باجرة معلومة فهل لا يصح اجارة  
 المشاع الذي لا يقبل القسمة لغير الشريك وتصح للشريك (أجاب) نعم لا تصح اجارة  
 المشاع لغير الشريك اذا كان الشيوع مفارنا لادارة سرائر كانت في قابل للغسنة او لا على  
 قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في بيت ثلوك لامرأة آجرته باجرة مثله لثلاثة اشهر  
 سنين باجرة مجعلة قبضتها من المستاجر المذ كور بموجب سند شرعي فحققت يد المستاجر ثم  
 بعد ذلك اذنته بمناجعة فيه ليرجع عليها بما صرفه فبني الرجل المذ كور حكم الاذن  
 بذلك وكتبته له سندا بما صرفه ليرجع عليها به بعد ذلك ثم بعد بضئ أربعة اشهر  
 من مدة الاجارة ارادت فسخ الاجارة متعللة بانها تريد أن تسكن في بيتها فهل لا عبرة بتعللهما  
 بذلك وليس لها فسخ الاجارة المذ كورة حتى تتم مدة الاجارة حيث وقعت صحيحة  
 لازمة وتؤثر المرأة بدفع ما صرفه المستاجر على العمارة حيث كان ثابتا (أجاب) اذا  
 وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للتأخير فسخها واخراج المستاجر من المكان المستاجر  
 قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي وعلى المؤجرة دفع ما بذمتها من دين العمارة لربها  
 والمحال ماذ كر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر طاحونة وقفا  
 من ناظرها باجرة معلومة مدة تزيد عن ثلاث سنين بدون اجرة المثل بغبن فاحسرو وضع  
 المستاجر يده على ذلك مدة ودفع الاجرة هجلا فهل والحال هذه لا تصح هذه  
 الاجارة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل ويكون للناظر فسخها (أجاب) اجارة عتار  
 الوقف على الوجه المسطور لا تصح ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل والحال ماذ كر والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يملك مكنانا آجره من آخر مسانها ادعى المستاجر انه عمر بعض عمارة  
 في المكنان المذ كور ويريد بذلك الزام المالك بما صرفه في العمارة المذ كورة فهل اذا  
 كان تعمير المستاجر في المكنان المذ كور بغبن يراذن وابزقة من المالك يكون المالك  
 غير ملزم به حيث لم يثبت اذن المالك له بالوجه الشرعي وللمستاجر فسخ ما عمره اذا لم يضر  
 بالمكان المذ كور (أجاب) نعم ليس للمستاجر الرجوع بما صرفه على العمارة بدون  
 اذن المالك والمستاجر اذا خرج فسخ ما عمره اذا لم يضر بالمكان وفي التفتيح نقلا عن تقيريد

٢٨ ١٢٧٢

٢٩ ١٢٧٢

جمادى الاولى

١٨ ١٢٧٢

رجب

١٢٧٢

١٢٧٢

٤

سنة

رجب

البرهان في اذا خصص المستاجر الدار وغرسها بالآجر وركب فيها باباً أو غلقاً وجعل  
مسماها في بابها وأقر به الآجر وأراد المستاجر قلعه وذلك لا يضر قلعه وما يضر قلعه بالدار  
ليس له قلعه ولكنه يضمن له ربح الدار بجملة ذلك وتعتبر قيمته يوم يختصصه من عادية  
من احكام العمارة في ملك الغير اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جلة اطيان  
في نواح متعددة آجرها من رجل مدة معلومة بعدد واحد باجر معلوم لكل فدان  
اجارة صحيحة شرعاً ثم ان المؤجر والمستاجر فاسخا الاجارة في بعض الاطيان فهل لا يلزم من  
فسخ البعض فسخ الكل (اجاب) نعم لا يلزم من فسخها في بعض تلك الاطيان فسخها في  
الكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملقزم يملك منفعة ارض اوسية آجرها من آخر  
مدة معلومة باجرة معلومة وقبل هضي تلك المدة آجرها من المستاجر المذكور بعدد جديد  
سنة مستقلة اجارة مضافة الى اول السنة المذكورة باجرة معلومة ايضا فهل على تسليم  
صحبة الاجارة في السنة المستقبلية لا تكون الاجارة فيها لازمة ويكون مؤجر الارض  
المستحق لها فسخها قبل مجي اول السنة المذكورة واجارتهما غيره حيث كانت اجارة  
مضافة (اجاب) نعم يكون مؤجر تلك الارض نقض الاجارة المضافة المذكورة في اول  
دخول العقد وقبله واذا انفسخت يكون له اجارتهما من آخر على المقتضى به قال في تنقيح  
الحامدية الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد المحققين وأيد بان  
عليه الفتوى كفي أو اخر اجارات الله واختار وفي الفتاوى الخيرية من الاجارات في  
ضمن جواب سؤال ما نصه وهي غير لازمة على المقتضى به بل لكل من المتأجرين نقضها  
في اول دخول العقد وقبله اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة  
آجر أحدهم نصيبه منه لا جنبي ونصيب غيره بدون اذنهم واجازتهم فهل تكون اجارته  
نصيبه لغيره كإفاسدة ولا تنفذ في نصيب باقي الشر كما بدون اذنهم واجازتهم  
وترفع يد المستاجر الحال هذه (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشر كما بدون  
اذنهم أو اجازتهم وتصح في نصيبه حيث آجر الكل صفقة واحدة ولم يجز باقي الشركاء  
العقد في انصباهم على ما فهمه في تنقيح الحامدية من الاجارة مما ذكره في الدوحية له  
لجواز اجارة المشاع باجرة الكل ثم الفسخ في البعض ثم أمر بالتأمل في فعل ذلك من  
الشيوخ الطائري الذي لا يفسدها فليحرم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر  
قطعة أرض زراعية أميرية من مستحقها سنة بسنة باجرة معلومة وغرس فيها المستاجر  
نخلًا وأشجاراً من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمسين سنة وهو يدفع  
الاجرة لرب الارض ثم بعد هذه المدة أراد رب الارض أن يأخذ النخل والأشجار من  
المالك المذكور بالقهر والغلبة عنه متعللاً بأنه مغروس في أرضه فهل والحال هذه  
لا يحاسب لذلك ويكون الغرس لمن غرسه (اجاب) حيث غرس تلك الأشجار المستاجر  
لنفسه كما هو مذهب كوردهسي له وله قلعهما من الارض اذا لم يضرها القلع والانتفاع بها

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

شوال

٥١

١٢٧٢

٢٠

ذى الحجة

٩

١٢٧٢

ذی الحجة سنة

١٦ ١٢٧٢

١٧ ١٢٧٢

صفر

١٢٧٨

١٤ ١٢٧٣

ربیع الثاني

٢٢ ١٢٧٣

المستحق للأرض بقيمتها مستحقة القلع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مشغولة بغير حق ولا إذن ولا اجارة آجرها من لدولة اجارتها الرجل مدة معلومة باجر المثل فهل تصح اجارتها والحال هذه ولا يمنع من صحة الاجارة كونها مشغولة حيث كان شغلها بغير حق ويؤمر من شغلها بغير حق بتغيره وتسليمها للمستاجر (اجاب) نعم يصح اجارتها حيث كانت مشغولة بغير حق لا مكان التسليم بحجر الشاغل على التفرغ به كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استاجر واقطعة أرض التزام من وكيل مستحقة مساهمة باجرة معلومة اكل فدان فوضع المستاجرون يدهم على الارض مدة أربع سنوات وهم يدفعون مبلغ الاجرة تلك المدة ثم بعد ذلك أرادت المستحقة للأرض رفع يدهم عنها فامتنعوا من ذلك متعللين بانهم حفر واقي الارض المذ كورة مبدلة اعطن السكتان وبنوا مسكناتهم ويريدون أن يعطوها أرضاء وضاعن أرضها بغير رضاها فهل لا يمكن من ذلك ويكون المستحقة للأرض رفع يدهم عنها حيث لم تاذن لهم ولا وكيلها بالبناء في الارض المذ كورة (اجاب) نعم لا يمكن من ذلك والحال ما ذكر يدون وجه شرعي والمستحقة للأرض رفع أيديهم عنها جبراً وفرضتها عند آخر كل سنة ويكلفون رفع ما أحدث بالارض بدون اذن المستحقة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون مكاناً آجر بعض الشركاء حصة منه شائعة لاجنبي والبعض الآخر يطلب اجارتها فهل تكون اجارته بغير شركاء بركة فاسدة وتؤجر من الشريك (اجاب) لا تصح اجارة المشاع الا من الشريك فلو من غيره او من أحد شركائه الا انه لا يجبر على الاجارة من شريكه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة آجروه ولا آخر بعضهم بنفسه والبعض بوكيله دفعة واحدة في مجلس واحد مدة سنة بقدر معلوم فقبل مضى السنة آجره الوكيل مع بقيمة الشركاء اجارة مضافة للمستاجر الاول سنة تامة او مضت السنة الاولى ولم تفي الثانية وهو ينتفع بها الآن في السنة الثانية فهل اذا ادعى الوكيل أو باقى الشركاء بعد ذلك انه آجر حصته أو حصة موكاه لاجنبي من غير الشركاء لا تكون اجارته صحيحة وتلزم الاجارة المضافة بعد حلولها وانقضاء المستاجر بعض المدة حيث وقعت الاجارة من الوكيل المفوض له فيها وباقي الشركاء (اجاب) الاجارة المضافة عن يملكها صحيحة غير لازمة قبل حلول مبدئها واجارة المشاع من غير الشريك لا تصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حجارة من مالكها باجرة معلومة ليحمل عليها كذا الجهة كذا ذهباً او اياً فافادها المستاجر وتوجه بها الى المحل المعقود عليه الاجارة في الذهاب ثم رجع المستاجر بالحجارة الى محل الاياب فباعت منه في اثناء الطريق وهو متوجه بها الى مالكها من غير تعدد ولا تغير منه في ذلك فهل والحال هذه لا ضمان على المستاجر المذ كور وتلك الحجارة المذ كورة على ربهام يما وفي حال رجوعها الى مالكها كانت فارغة لم يكن عليها شيء (اجاب) اذا لم يوجده من المستاجر المذ كور

تعد ولا تقر يط وماتت الدابة المذكورة في اثناء الطريق فلا ضمان عليه والحال  
ما ذكر في التنقيح وفي مجموع النوازل العين المستاجرة امانة اجساعا أما العين في يد الاجير  
فعلى الخلاف برزاية وفيه وان استاجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلاك  
الحمار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين امانة كفى الصحة شرح النووي في الاجارة  
الفاصلة ومثله في السكنى وغيره اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية ملك  
مستاجرة لرجل مدة اكثر من ثلاث سنوات بدون أجر مثلها وعلى مال الكهادين لا وفاء له  
الا ببيعها ودفع ثمنها فيه فهل اذا باعها مال الكها لوفاء دينه يصرح وتنسخ الاجارة بالبيع  
حيث كان عليه دين لا وفاء له الا من ثمنها (اجاب) تنسخ الاجارة بعد لزوم دين سواء كان  
ثابتا بعيان من الناس أو مينة أو اقرار والحال انه لا مال للأجير غير العين المستاجرة لانه  
يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المجحولة تستغرق قيمتها كفى الاشياء والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من ناظره مشاهرة باجرة معلومة وسكنه مدة ثم مات  
فأجره ناظره لا تخبر بدموته بموجب ايجار ديواني فهل للمستاجر الثاني نزعه من ورثة  
المستاجر الاول ولا يكون لو كمل ورثة الميت منعه من اخذ المفتاح لا نفاسا عقد  
الاجارة بالموت (اجاب) صرحوا بانفساخ الاجارة بموت أحد عاقديه ان عقدها لنفسه  
فلو عقدها لغيره فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضا للزراعة سنة واحدة  
باجرة معلومة من الدواهم وزرعها المستاجر شجرها فاكلته الدودة فتركتها بلا زرع مع  
امكان الانتفاع بها بالزراعة بعد كل الدودة فهل تلزمه اجرتها (اجاب) لا أجر على  
المستاجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من إعادة زرع مثله أو دونه في  
الضرر كما صرح بذلك في لسان المحكام والمهبط وغيرهما ذكره في التنقيح جوابا عما لو  
أصاب الزرع آفة سماوية وهلاك به الزرع في الارض المستاجرة وقد صرحوا في باب  
الخراج بان الآفة السماوية كغرق وحرق وشدة برد وجعل في البحر الغارة والدودة  
من غير السماوية حتى لا يسقط الخراج باكلها قال في رد المحتار قلت لاشك انهما مثل  
الجراد في عدم امكان الدفع وفي النهر لا ينبغي التردد في كون الدودة آفة سماوية  
وانه لا يمكن الاحتراز عنها قال الخیر الرملی وأقول ان كان كثيرا غالبا لا يمكن دفعه بحيلة  
يجب أن يسقط به وان أمكن دفعه لا يسقط هذا هو المتعين للصواب اهـ ثم قال في الدرر  
وكذا حكم الاجارة وكتب عليه في رد المحتار ما نصه أي لو استاجر ارضا فغلب عليها الماء  
أو انقطع لا تجب الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فاقطع يسقط أجره ما بقي من السنة بعد  
الهلاك لا ما قبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة شيئا فشيئا فيجب اجرا ما استوفى لا غير  
في فرق بين هذا وبين الخراج فانه يسقط كفى البصر عن الوالوجية قلت امكن في اجارة  
البرازية عن الهيطة القنوى على انه اذا بقي بعد الهلاك مدة لا يتمكن من الزراعة لا يجب  
الاجر والا يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعه غاصب اهـ

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٢٧

جمادى الثانية

١٢٧٣

١٥

رجب سنة

٨ ١٢٧٣

١٤ ١٢٧٣

شعبان

٢٠ ١٢٧٣

رمضان

٢١ ١٢٧٣

والخراج كذلك كما علمت اه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مشتركة بين جماعة ملتزمين  
 آجروها رجل اجنبي مدة نحو ثلاث سنين ثم بعد مضي نحو ستة شهور مات بعض المؤجرين  
 ثم مات المستاجر قبل مضي المدة فهل يموت المستاجر بنفسه عقد الاجارة ولا ر باب  
 الارض ايحارها لمن يريدون ولا يكون لورثة المستاجر منعهم من ذلك اذا تحقق ما ذكر  
 بالطريق الشرعي (اجاب) نعم تنفس الاجارة بموت المستاجر بلا احتياج الى التمسح  
 ولا ر باب الارض اجارتها من الغير يمكن لو مات في أثناء المدة والزرع بقول لم يدرك قبض  
 الاجارة بالمسمى الى أن يدرك الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة بين صغير  
 ووصيه آجرها الوصي المذكور من رجل باجرة معلومة ثم بعد ذلك باع الوصي المذكور نصيبه  
 من الصغير قبل مضي مدة الاجارة فهل والحال هذه لا يفسخ عقد الاجارة بالبيع المذكور  
 ويكون للمستاجر الانتفاع بالارض المذكورة الى انتهاء مدة الاجارة (اجاب) اذا صدرت  
 الاجارة صحيحة لا تفسخ ببيع المؤجر لغير دين عليه لا وفاء له الا من ثمن ما آجره بدون رضا  
 المستاجر وهذا على فرض وقوع بيع الوصي من الصغير بحية او الله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل استاجر قطعة ارض زراعية اميرية آيلة لبيت المال ممن له ولانه استجارها مدة سبع  
 سنين باجرة معلومة في كل سنة فوضع المستاجر يده عليها وقبل انتهاء مدة اجارته المذكورة  
 استاجرها رجل اجنبي من المستاجر المذكور سنة كاملة من مدة المستاجر باجرة المثل فوضع  
 المستاجر الثاني يده عليها وبعد وصول زرعها مات المستاجر الاول ويريد مؤجر  
 الارض المذكور قسح الاجارة واخذ الارض من المستاجر المذكور مع الزرع بعد وصول  
 صلاحه وان يدفع له جميع ما صرفه عليه والمستاجر المذكور لم يررض بذلك فاذا يكون  
 الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الاجارة الثانية تنفس بانفساخ الاجارة الاولى وموت  
 المستاجر الاول يفسخها فللمؤجر انتزاعها من يد المستاجر الثاني والحال هذه وهذا على  
 فرض صحة الاولى والافهى هنا فاسدة لما صرحوا به ان اراضي بيت المال يسلك بها مسلك  
 ارض الوقف وهي لا تصح اجارتها اكثر من ثلاث سنين واذا كانت الاولى فاسدة  
 لا يملك المستاجر منعة العين المؤجرة بالقبض بخلاف البيع الفاسد حتى لو قبضها المستاجر  
 ليس له ان يجرها ولو آجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا وعلى كل فالزرع للمستاجر  
 الثاني وعلى المستاجر الثاني اجر المثل اذا كانت الاولى فاسدة ويؤمر بتسليم الارض  
 لمؤجرها الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لصائغ دراهم معلومة القدر ليصنعها  
 حليا فصاغها وادعى انه ردها مالها ومالكها والمالك ينكر ذلك فهل يكون القول قول  
 الصائغ او كيف يكون الحكم الشرعي (اجاب) ذكر في التنتيخ جوابا عما اذا ادعى الاجير  
 المشترك رد العين الى ربه او هو ينكر ان مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه امين  
 ادعى الرد في القول لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك والقصار وغيره اذا ادعى رده  
 على الاجر لا يصدق الا بينة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول

من يرى يد الاجير المشترك يد ضمان فاما من يرى يده امانة وهو ابو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كالمدع الى هنام المحيط اه ثم قال أقول يظهر من هذا ان دعواه الرد على المالك كدعواه الهلاك فتجربى فيه الاقوال الاربعة المسارة وينبغي على قول المتأخرين الذي أفتى به المؤلف حرار اتباعا للخير الرملى انه ان كان مشهورا بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصلى على نصف القيمة اه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية ملك معلومة القدر استأجرها رجل من مالكيها مسانمة باجرة معلومة ووكّل المستأجر رجلا آخر ليزرعها وانه يصرف عليها ما يلزم لها من التكاليف من تقاوى وحرث وغيره فوضع الوكيل يده عليها وأجرها لانس آخر بن غير اذن الموكّل واجارته وأخذ منه بمبعض الاجرة فهل لا يصح إيجاره للغير من غير اذن المستأجر الاول (أجاب) اذا لم يكن المؤجر الثاني وكيلا عن المستأجر الاول في الاجارة توقفت اجارته على اجازة الاول فان ردها بطلت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جدارا في حانوت بمحجة شرعية والحانوت المذكور ملك لآخر وصاحب الجدار ساكن في الحانوت المذكور ويدفع اجرة الحانوت لملكها وهي اجرة مثلها فهل اذا أراد المالك للحانوت اخراجه منها لا يكون ذلك وليس له زيارتها عن اجرة المثل بدون رضاه (أجاب) ليس للمالك الحانوت التي خلوها جاري ملك الغير وموضوع بحق القرار اخراج صاحبه منها مادام يدفع أجر المثل اذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة تملك نصف بيت تزوجت برجل ودخل بها وسكن معها في ملكها ولم تشترط عليه اجرة ولم تطالبه باجرة ومضى على ذلك مدة من السنين فهل والحال هذه اذا ارادت ان تطالبه باجرة سكناء المدة الماضية من غير عقد اجارة لا تجاب لذلك (أجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وأخ لاب وترك حانوتا وعدة قبالة بملك الحانوت استأجرهما الاخ الذي للاب منه في حال حياته مدة ثم بقيت تحت يده مدة بعد موته من غير عقد اجارة فهل يلزم الاخ المذكور اجرة الحانوت والعدة المذكورة في الاخ الشقيق مدة وضع يده عليهما حيث كان هو المستحق لتركه أخيه وكان كل منهما معدلا للاستغلال (أجاب) لو سكن المستأجر بعد موت المؤجر هل يلزمه أجر ذلك قيل نعم لمضيه على الاجارة وقيل ان كان معدلا للاستغلال ونحوه أو تناضاه الوارث يلزمه الاجر والا لا وهل يلزم المسمى أو أجر المثل اهر القنية التي افادته في الدروح واسميه وجعل في تقيج الحامدية غير العقار كالعقار في لزوم أجر المثل باستعمال المعدل للاستغلال منه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعية ملك فقير مقسومة آجرها بعضهم لاجنبي بدون اجرة المثل وبدون اذن الباقي فهل لا تكون الاجارة نافذة في نصيبهم بدون وكيل منهم وبدون اجازتهم ولهم دفع يد المستأجر عنها (أجاب) نعم لا تنفذ الاجارة من بعض الشركاء في

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢٩

ذى القعدة

١٢٧٣

٥

٢٢٧٣

٦

١٢٧٣

٩

سنة

محرم

نصيب باقيم يدون اذن واجازة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة  
ارض ابعادية مشاعة بينهم اجروها لرجل ثلاث سنين ثم بعدهم في سنتين ونصف سنة  
اجر احدهم نصيبه في الارض المذكورة اجارة مضافة للسنة القابلة لرجل آخر ولم يستاجر  
ذلك الرجل المستاجر الثاني نصيب باقي شركاء المؤجر له فهل والحال هذه تسكون تلك  
الاجارة فاسدة امكونها في مشاع ولئو جرفسخها ويؤجرها للمستاجر الاول مع باقي الشركاء  
بعدهم مضى المدة الاولى أم لا (اجاب) لا تصح اجارة المشاع لغير الشريك ولكل من  
المؤجر والمستاجر المطالبة بفسخها واذا فسخت يكون للشركاء اجارة بجميع الارض من  
المستاجر الاول بعدهم مضى مدته أو من غيره على ان الاجارة المضافة غير لازمة على المقتضى به  
على فرض صحتهما فلكل فسخها قبل حلول مدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
يملك عمارة حانوت من بناء واخشاب مرضوعة بمحق القرار أرضها مملوكة لآخر وهو  
واضع يده عليها ويدفع اجرتها لمستحق أرضها من مدة تزيد على عشرين سنة والآن اراد  
مستحق أرض الحانوت المذكورة تنزع الحانوت من يده مالك الخلو المذكورة متعللا بأنه اما  
ان يز يدعيه الاجرة عن اجرة مثاله خالية عما احدثه فيها او يخرج منها فهل اذا كان  
الخلو ثابتا بالوجه الشرعي لا تنزع الحانوت من يد ذلك الرجل المذكورة حيث كان يدفع  
أجرة مثل الحانوت المذكورة خالية عما احدثه فيها وذا وضع مستحق أرض الحانوت  
المذكورة يده على بعض اخشاب ونحوها مملوكة للرجل المذكورة برعي تسليمها  
لما لهما ان كانت قائمة بقيمتها ان كانت مستهلكة حيث كانت ملكا لذلك الرجل  
(اجاب) ليس لمستحق أرض الحانوت المذكورة تنزعها من يده صاحب العمارة  
الموضوعة بمحق القرار حيث كان وضعها على هذا الوجه ثابتا بالوجه الشرعي مادام يدفع  
أجر مثاله خالية عما احدثه فيها واذا تحقق غصب وب الارض بعض الانقاض المملوكة  
لصاحب العمارة بالوجه الشرعي يؤثر بردها اليه ان كانت قائمة والاضمن قيمتها يوم  
غصبها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من اربابها مسانحة كل سنة  
بقدر معلوم من الدراهم وصار المستاجر كذا في الحانوت نحو عشرين سنة وهو يدفع  
اجرتها سنة بسنة فهل اذ مرض المستاجر وانتهى رجل الى احد اربابها ان المستاجر قد  
مات وطالب منه ان يؤجرها له سنة واجابه لذلك والحال ان المستاجر الاول على قيد الحياة  
وقد مضى من السنة نحو شهرين وهي مشغولة بامعة تنعقد الاجارة في السنة للمستاجر  
الاول حيث لم يحصل تقاضى من المستاجر الاول واربابها ولا عبرة باجارة الثاني من احد  
ملاكها (اجاب) اذا عقدت الاجارة كل سنة بمبلغ معلوم عقدت احيانا تنعقد في سنة  
واحدة لجهالة الباقي ثم اذا مضى من السنة الاخرى بعضها قبل التقاضى انعقدت فيها  
ايضا وهكذا ولكل من المؤجر والمستاجر فسخها عند تمام السنة كما صرحوا به فيما لو أجر  
كل شهر بكذا فاذا مضى شهران او اكثر من السنة قبل الفسخ وكانت الاجارة صحيحة

١٣٧٤

١٣

١١٧٤

١٤

ربيع الاول

١٣٧٤

١٧

لا يكون ملك المحنوت المذكورة ولا لاحدهم اجارتها من غير المستاجر المذكور في تلك السنة حيث كانت اجارته منعقدة لم تنفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنة اولاد ذكور بلغ وترك منزلا فسكنته الزوجة وثلاثة من اولاده المذكورين مدة من السنين ثم بعد ذلك اراد الرابع الذي لم يسكن مع اخوته في المنزل المذكور دطالبتهم باجرة نصيبه مدة سكنهم فيه فهل اذا لم يكن المنزل المذكور معدلا للاستغلال ولم يقدر له اجرة ليس له ذلك (اجاب) نعم حيث لم يكن وقفا ولا يثمن ولو معدلا للاستغلال لسكنى الشريك بتاويل الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في بستان بطريق الارث عن ابيه استاجرها منه شريكه بقدر معلوم من الدراهم في كل سنة ورضع المستاجر حده على جميع البستان وصار يدفع اجرة حصه الرجل المذكور في كل سنة حتى مضى على ذلك عشر وثمانين سنة والآن اراد مالك الحصه المذكورة اخذ اجرة حصته من الرجل المذكور في السنة الماضية فانكر ملكه فيها وادعاها لنفسه فهل والمحال هذه اذا ثبت الرجل المذكور ملكه الحصه المذكورة بالوجه الشرعي واستنجار شريكه منه الحصه المذكورة ودفع المستاجر الاجرة للمالك المذكور في كل سنة يحكم له بها ويلزم باجرتها ولا عبرة بانكار الشريك المذكور بعد ذلك (اجاب) اذا ثبت المدعى ملكه واستنجار شريكه منه الحصه المذكورة تلك المدة يحكم له بها اذ لم يوجد من المدعى ترك الدعوى مدة تمنع من سماعها لعدم توجهها الا عند الانكار ولا عبرة بانكار شريكه ولا بدعواه الملك لنفسه للاتفاق على ان ذلك ونحوه اقرار بعدم الملك للبائش فلا تسمع دعواه لنفسه وان لم نقل بانه اقرار بالملك الذي اليسدوان كانت الاجارة المذكورة فاسدة حيث كانت الارض المؤجرة مشتملة على الاشجار كما يفهم من التعبير بالبستان ولم يساقيا عليها فيلزم باجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصه في عتار بالميراث عن ابيها آجرتها رجل اجنبي مدة خمس سنين باجرة معلومة قبضتها منه بمحله وبعد مضي نحو ثلاث سنين من المدة تريد مطالبة بزيادة الاجرة قبل مضي المدة متعلقة بان الاجرة زادت فهل لا تجاب لذلك شرعا وتمنع من منازعتها حتى تنتهي مدته ولا عبرة بمثلها المذكور (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك فاسدة ويكون لكل من المؤجر والمستاجر فسختها فاذا كانت هذه الاجارة كذلك لا تصح للمؤجر ابطالها قبل تمام المدة والله تعالى أعلم (سئل) في أرض زراعية مملوكة ليست اميرية لابنين قاصر بين يمينين وعليهم ما وصى شرعي استاجر رجل اجنبي الارض المذكورة من الوصى المذكور مدة سبع سنين بدون أجر المثل بالغبن الفاحش فوضع المستاجر المذكور يده عليها بعض المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تصح اجارة الارض المذكورة الا باجر المثل واذا لم يرض المستاجر المذكور باجر المثل يكون للوصى فسخ الاجارة في المدة المستقبلة واجارتها لمن شاء باجر المثل (اجاب) اجارة عقار اليتيم كاجارة عقار الوفا لا تصح اكثر من ثلاث سنين وبالغبن الفاحش

١٨

١٢٧٤

٢٩

١٢٧٤

ربيع الثاني

٤

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

كما يستفاد من تنقيح المحامدية من الاجارة وغيرها فبالزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في أرض جزيرة من عاداتها ان تزرع من ماء النسخ الذي يحدث من ماء البحر بحيث يتمكنون من زراعتها شتوا و صيفا بذلك ولا يضرها ولا يمنع من زراعتها ما ذكر استاجر قطعة منها رجل عن له ولاية اختيارها سنة معلومة باجرة معلومة وباقي أرض تلك الجزيرة بيده مستحقها فزرع مستحقه وباقي تلك الجزيرة مرة ما يستحقونه على ماء النسخ المذكور تلك السنة وانتفعوا بها على حسب العادة كالسنيين الماضية من غير ان يركبها الماء من أعلى البحر واهمل المستاجر المذكور زراعة القطعة التي استاجرها ولم يزرعها شتوا و صيفا حتى قل النيل معتمداً منه من ذلك كتمكن من زرع باقي أرض تلك الجزيرة ومع ذلك هو متمكن الآن من زراعتها صيفيا في باقي تلك السنة بالآثار ما في النسخ المذكور ويريد المستاجر المذكور الامتناع من دفع اجرتها معلوماً لعدم زراعتها ايام علو ماء النيل لم يكون ماء النيل لم يركبها من الأعلى فهل اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال من كونه كان متمكناً من زراعتها من الماء المذكور وان عدم ركوب ماء النيل من الأعلى لا يمنع من زراعتها شتوا و صيفيا وان عدم زراعتها انما ناشأ من اهماله وتركه لذلك مع كونه متمكناً فيما بقي من زراعتها صيفيا لا يجاب لامتناعه ويخير على دفع الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) الاجرة في الاجارة الصحيحة تتعلق وجودها بتمكن المستاجر من الانتفاع بالمعقود عليه بالعين المستأجرة وان لم ينتفع بالفعل كما اذا استاجر داراً للسكنى وسلمها المؤجر اليه ولم يكن هناك مانع من سكناه فلم يسكن حتى مضت المدة فيجب الاجر عليه بخلاف الفاسدة فان اجر المثل يجب فيها بالانتفاع بالفعل فاذا تحقق ان المستاجر المذكور اجارته صحيحة وكان متمكناً من الانتفاع بالأرض المذكورة بالزراعة بلا نقص فاحش فاهمل زرعها وتركه من نفسه كما هو مذکور بالسؤال فيجب عليه الاجر والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) من الضابطية بما مضى من ان مستاجر أرض لم يشترط مع مالكة الأرض المؤجرة له دفع عشرة المتعلق بعين الخراج على المستاجر ولا اذنته بدفعه من اصل اجرتها فدفع المستاجر عشرة ثلاث الارض من قبل لما طلب دفعه من قبل ديوان المديرية فهل لا يكون له حساب ذلك من أصل الاجرة ولا يطالبه بذلك حيث دفع بلا اذن (اجاب) العشر على المؤجر كخراج موظف وقال على المستاجر كسبعة عبر في محامى وبقولهم اناخذ كما في الدر من باب العشر أما خراج المقاسمة وهو لون الواجب جزاءها من الخراج كثلث وسدس ونحوهما فعلى الخلاف كما في رد المحتار عن شرح در البصار في بناء على قولهما حيث دفع المستاجر العشر المذكور بدون اذن من المؤجرة كما هو مذکور لا يكون له المضالبة به عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من امرأة جميع الحرم الذي باليمن ومن داخل الاجارة الناعة الكبيرة بمنافعها ومنذرة أرضية وطاحونة وحاصل أرضي بالحوش على يسار الداخل ومطبخ أرضي وجميع ذلك داخل

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

١٦

المنزل يتعلق المالك المدة معلومة ثم انها آجرت حريما آخر من البيت المذكور  
صغير امددة معلومة لرجل باجرة معلومة يريد الانتفاع بالطاحونة المستأجرة لغيره التي هي  
من جهة الاماكن المذكورة بدو رضا مستأجرها المذكور فهل يكون له منعه حيث  
وقعت الاجارة له فيها خاصة دون المستأجر الثاني (اجاب) ليس للمستأجر الثاني الانتفاع  
بما استأجره الاول خاصة اجارة صحيحة بدون وجه شرعي حيث لم يرض مالك المنفعة بذلك  
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة خالية من البناء اذنوا  
لاخر بعمارتها وبنائها معصرة للزيت فبيناها ذلك الرجل باذن ملاكه من مالهم  
وأجروها له مدة معلومة من السنين باجرة معلومة بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون  
وشرطوا عليه ان يدفع بعض الاجرة ويخضع البعض الاخر من اصل العمارة في كل شهر  
يمضي من حين عقد الاجارة والاخر يريدون فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة المذكورة  
متعللين بان العقار لا يؤثر اكثر من سنة في عقد واحد فهل والحال هذه لا يجابون لذلك  
ولا يكون لهم فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا صدرت  
الاجارة المذكورة صحيحة مدة من السنين في عقد واحد لا يكون للأجنبي فسخها قبل مضي  
المدة ولا تضر زيادة المدة عن سنة في العقار المملوك للبايعين لان ذلك حكم الوقف وعقار  
اليتيم واراضي بيت المال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع محلا مؤجرا ولم يستأذن  
المستأجر في البيع ولم يكن على البائع دين فهل البيع موقوف على اجازة المستأجر  
الى انقضاء مدته وله السكى ايضا الى انقضاء المدة المذكورة بدو اجرة ثانية حيث  
دفعها أولا (اجاب) نعم البيع المذكور والمحال هذه موقوف في حق المستأجر الى  
انقضاء مدة اجارته وليس للمشتري مطالبة بالاجرة المدفوعة الى البائع المترتبة على عقد  
الاجارة الصادر من قبله والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة بعض واقف وبعضها ملك  
والبعض الموقوف موقوف على ثلاثة اشخاص وكل من الثلاثة ناظر من جهة الواقف  
على الحصة الموقوفة عليه واحدا انظار وكيل عن باقي الناظر وأصحاب الملك في القبض  
والصرف والاجارة فاجرت شخص خمسة حواصل مشاهرة فبنى المستأجر بناء وأدخل  
فيه قطعة من أرضها امام المحو اصل بدون اذن شرعي من الناظر ولا من الوكيل ثم باعه  
الباني لاخر فهل يؤثر المشتري المذكور برفعه جبرا عليه حيث كان البناء بدون اذن  
شرعي واذا كان رفعه يضر بالارض يتملكها الناظر وأصحاب الملك بقيمته مستحقا للقباع  
حيث لم يثبت اذن شرعي للحدث باحداث ذلك ولم يبرح سند شرعي يدل على ذلك (اجاب)  
اذا لم يكن الاحداث المذكور باذن من له الولاية في ذلك يكون ما أحدث على هذا الوجه  
مستحق القلع فيقلعه ان لم يضر بالارض المحدث فيها فان أضر قلعها بها يكون لمن له الولاية  
عليها ان يتملكها جهة ولا يته مستحق القلع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل استأجر قطعة أرض زراعة من مستقيم اسنة كاملة باجرة معلومة ووضع المستأجر

١٢٧٤

٥

شوال

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٥

ذى القعدة

١٢٧٤

١١



جادی الثانية سنة

٢٦ ١٢٧٥

رجب

٩ ١٢٧٥

شعبان

١٦ ١٢٧٥

شوال

١١ ١٢٧٥

٢٩ ١٢٧٥

بغير اذن واجازة من المصلح المذکور فهل تكون الاجارة فيما زاد عن ارض الوقف موقوفة على اجازة المستحق لها ان اجازها نفذت وان ردها بطلت (اجاب) اذا تحقق خروج الارض المذکورة عن حدود ارض الوقف ولم تكن من جملة حقوقها ولا حق فيها لجهة الوقف بوجه من الوجوه ولا لناظره المؤجر المذکور وكان الحق فيها ثابا لغيره بطريق شرعي تكون اجارة الناظر لها بدون اذن مستحقها موقوفة على اجازته وتترد برده والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى لآخر كية كهрман سليمة لا كسر بها الاجل ان يصنع لها زوانة وتر كهما عنده مدة من الايام ثم جاء صاحب التركيبة ليأخذها من عند الرجل المذکور فوجدها مكسورة ثلاث قطع فقال له صاحبها لا شيء كسرتها فقال الرجل المذکور انها كانت مشرقة من قبل وتكسرت عند فعل الزوانة فما فهل اذا ثبت صاحبها بالبينة الشرعية انه اعطاها له سليمة من غير تشر فيها يكون الشبكشي ضامنا لقيمتها (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الاجير المشترك المذکور قبض التركيبة المذکورة سليمة وانما انكسرت من عمله فعليه ضمائها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون مكانا استأجره منهم رجل بازيد من اجر المثل واذنوه بالبناء فيه ليهكون له خلوا بحق البقاء والقرار فيني وعمر حسب الاذن منهم وجعله معدا للصباغة ووضع يده عليه مدة نحو الاربع سنوات ثم باع ذلك الخلو لرجل آخر ووضع يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يدفع اجرة المثل وزيادة للمالكين ثم بعد تلك المدة قام المالكون الاثنيرون بابطال ذلك الخلو واجارة المسكان لغيره ووزيدون عليه الاجرة تعتنا فهل اذا كان ذلك الخلو ثابا باعترا فهم واطلاعهم وأخذهم الاجرة تلك المدة لا يجابون لما ذكر ولا يواجر ونه لغيره حيث كان يدفع صاحب الخلو اجرة المثل وزيادة (اجاب) اذا ثبت الخلو المذکور مستوفيا شرائط الصحة وواضح اليه فقام يدفع اجر مثل ذلك المسكان بقطع النار عما أحدثه فيه لا يكون للمالك المسكان المذکور ابطال الخلو بدون وجه شرعي ولا اجارة المسكان من غير صاحب الخلو والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين يملكان بيتا بالميراث عن ابيهما آجرا لا آخر مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم مات أحدهما في أثناء المدة المذکورة عن أخيه وأمه فهل ينفسخ عقد الاجارة في نصيب الذي مات منهما (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة بموت أحد العاقدین لنفسه في نصيبه وبقى في نصيب الحي منهما والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا آجروها من رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة دفع المستأجر نصفها محلة ملاكها واستأجرها المستأجر وأقام فيها مدة من الشهور وقبل تمام مدة الاجارة باعها ملاكها من آخر فراد المشتري اخراج المستأجر المذکور من الدار المذکورة فامتنع من ذلك حتى تمضي مدة الاجارة فهل ليس للمشتري اخراجه منها ولا فسخ الاجارة اذا كان البيع المذکور لغير دين (اجاب) يتوقف بيع العين المستأجرة اجارة صحيحة

في حق مستأجرها على اجازته فاذا لم يحجز لا يكون للشري اخر ابعده من الدار المستأجرة قبل  
انقضاء مدته حيث كان البيع لغير عذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة  
وأقام معها في منزلها مدة سنوات حسب رغبته بغير عند اجارة ولا تقدير اجرة هل يضمن  
وبينه مشاجرة وخرج من منزلها فطابت منه اجرة السنين التي اقامها معها في منزلها فهل  
لا يكون لها طلب اجرة ولا يلزمه شيء حيث الحال ما ذكر سيما وانزل المذكور له مكانا خاصا  
(اجاب) نعم ليس لها طلب اجرة المنزل المملوك لها المعد لسكنائها من زوجها مجرد  
سكنائها معها فيه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين امتا تجارا مكان وقف  
من ناظره مساهمة باجرة معلومة لكل سنة ودفعهما مبلغا اجرة مبهمة لذلك وأذنهما الناظر  
بالبناء والعمارة على ان ما بنياه يكون ملكا لهما وكتب بذلك حجة ثم بعد ذلك مات أحد  
المستأجرين في اثناء مدة الاجارة قبل البناء فهل تنفسخ الاجارة في نصيب الميت المذكور  
ويكون لورثته الرجوع بالاجرة المجهلة للمدة المستقبلية حيث الحال ما ذكر (اجاب)  
نعم لهم الرجوع بالاجرة المجهلة للمدة المستقبلية حيث انفسخت الاجارة وكانت بحصة  
بان آجرها منهما واصل وقال آجر المكان منكما بلا تفصيل فانها تجوز وقاما كما في رد المختار  
عن الفصولين وهذا حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نائمة على  
مكان وقف أهلى آجرته لرجل سنة باجرة معلومة وماتت الناظرة قبل تمام السنة المستأجرة  
فهل لا تنفسخ الاجارة بموت الناظرة وللمستأجر الانقضاء بالمكان المذكور الى تمام السنة  
المستأجرة (اجاب) لا تنفسخ اجارة الناظر الصحيحة بموته والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك نصف حمام مشاعا والنصف الاخر لرجل آخر فآجر لرجل آخر فآجر احد الشريكين نصيبه  
من ذلك لرجل اجني غير الشريك الاخر فهل لا تصح هذه الاجارة الا للشريك بالجر المثل  
والحال هذه (اجاب) تصح الاجارة بالشروع الاصل في ما يحتمل القسمة وما  
لا يحتملها عند الامام وهو الذي عليه المعول الا من الشريك فقطح والله تعالى اعلم  
(سئل) في سمسار معد ابنيح الخيل باجرة تفق مع رجل آخر يملك حصانا على انه يبيعه  
بمبلغ معين ولد في نظيره ببيع به هذا المبلغ كذا من الدرهم فباعه السمسار المذكور بهذا  
المبلغ وزيادة وسلم الثمن لملك الحصان المذكور وطلب منه ما كانا متوافقين عليه  
من الاجر فوعده بذلك ثم امتنع من دفعه فهل يجبر الآخر على دفع الاجر لهذا السمسار وهل  
يلزمه المسمى أم أجرة المثل (اجاب) ذكر في حواشي الاشباه ما نصه في الولوالجية اجرة  
السمسار والمنادى والمجسم وما أشبه ذلك مما لا تقدير فيه بوقت ولا مدة دار لما يستحق  
بالعقد ولاناس فيه حاجة جائرة لحاجة الناس الى ذلك وان كانت في الاصل فاسدة اه  
اقول ظاهره وجوب المسمى والمصرح به في البرازيد اجرة المثل اه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك حائطا آجرها من رجل سنة كاملة ثم قبل مضيقها بخمسة  
أشهر آجرها سنة ثانية باجرة معلومة وقبل حلول السنة الثانية بنحو شهرين فسحق المالك

١٢٧٥

١٦

١٢٧٦

محرم  
٣

١٢٧٦

٢٢

١٢٧٦

صفر  
٧

١٢٧٦

ربيع الاول  
٩

شوال سنة

١٢٧٦

١٢

عقد الاجارة الثانية فهل يصح هذا الفسخ وينفذ جبراً على المستاجر لكونها اجارة مضافة ويكون للسالك المذكور اجارتهما عن يرغب (أجاب) في لزوم الاجارة المضافة تهيئتان وأيد عدم اللزوم بان عليه المقوى وعليه يكون لكل من متعاقديها فسخها في أول دخل العقد وقبله فاذا تم فسخها يكون للسالك الاجارة عن شاء حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن وارثين أحدهما غائب فوق مسافة القصر وتركت ما يورث عنها شرعاً ومن جعلته مكان معدل الاستغلال فوضع الوارث الحاضر يده على المكان المذكور واستقله مدة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبه من تركته مورثته

محرم

١٢٧٧

٢٤

فانكر الحاضر المذكور ورأته للقيمة المذكورة فهل اذا ثبت نسب الغائب من الميتة بالوجه الشرعي لدى قاضي ناحيتهم وحكم له بذلك يكون له أخذ نصيبه من ريع المكان المذكور حيث كان معدل الاستغلال من وقت وفاة مورثتهما (أجاب) أفاد في تنقيح الحامدية ان أحد الشركا اذا أجر المعدل للاستغلال بدون اذن باقي الشركا وقبض أجرته يكون عليه رد نصيب من لم ياذن اليه من الاجرة بخلاف ما لو سكته والله تعالى أعلم (سئل) في أرض التزامية معدلة للاستغلال أجرهما مستحقهما من آخر سنة بآجرة معلومة ثم مات المؤجر بعد عام السنة المذكورة وصار المستاجر واضع يده على الأرض

ربيع الاول

١٢٧٧

٩

المذكورة بدون اجارة عن استحقها بعد الميث المذكور مدة خمس سنوات وهو يزعمها والمستحق يطالبه بتقدير اجرتها بحسب اجرة مثلها فيعده بذلك ولم يتم بينهما عقد في تلك المدة فهل يكون المستاجر المذكور ملزوماً بآجرة مثل الأرض المذكورة المدة المذكورة حيث كانت معدلة للاستغلال كما ذكر (أجاب) نعم يلزمه أجر مثلها في تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعية من مستحقها مدة معلومة وبعد انقضائها سلمها لمستحقها غير ان المستاجر زرع من الأرض المذكورة بعد المدة فدانا وبعض فدان بدون عقد اجارة فاراد المستحق للأرض أخذ زرع الزارع بدون رضاه فهل ليس له ذلك وعلى المستاجر دفع آجرة مثل الأرض المذكورة (أجاب) نعم ليس مستحق الأرض أخذ ما زرع الزارع لنفسه

١٢٧٧

٢٤

ربيع الثاني

انما يجب عليه أجر المثل بلا عقد اجارة ان كانت الأرض وقفاً وليقيم أو معدلة للاستغلال الا ان يجري العرف على أخذ الحصة من الخارج في الزرع بلا اذن والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت لجماعة لا حدهم فيها أربعة قراوط ونصف ملكاً ولا خمسة فهل قرار يطوقها بآقيها ملك لا يخرج أحد منهم حصته لا جني غير شرعي كيه مشاعة فهل تكون اجارته لغير شرعي كيه فاسدة في المشاع ولا تصح الا للشرعيين (أجاب) لا تصح اجارة مشاع يحتمل القسمة أو لا يحتملها الا ان يوجب أحد الشرعيين نصيبه من الشرع فيجوز وهذا في الشروع الاصل اما الطاري فلا يفسدها كاجارة الكل ثم الفسخ في البعض والاجارة الصحيحة في هذه الحانوت ان يوجبها جميع الشركا من

١٢٧٧

١٥

أجنبي صفقة واحدة أو يقر جرائنان منهم نصيبهما صفقة من الثالث ويؤجر احدهم نصيبه من شريكه صفقة بلا بيان وبلا قوله آجرت منك كما سوية اذ هو بمنزلة التفصيل كما ذكره العلامة ابن عابدين وصورة اجارته منهما بلا بيان نظير ما اذا آجر احد الشر يكتسب نصيبه من شريكه ولا ثالث لهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولاخته قطعة أرض زراعية لكل واحد منهما حصص معلومة آجرها لآخر سنة بقدر معلوم من الدراهم باذن اخته بوكالته عنها ثم ان المستاجر آجرها لآخر مدة اجارته بغير اذن ملا كما ثم ان المؤجر الاول والمستاجر منه تغاضيا عقد الاجارة وتقايلها فهل يكون التفاسيح والتقايل صحيحا مطلقا للاجارة الثانية وترفع يد المستاجر الثاني عنها بطلب المالك (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة الثانية بنفس الاجارة الاولى على الصحيح ونقله في تنقيح الفتاوى الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) من مامور بالضبط بما مضمونه ان وصيا من قبل القاضي على قاصر زرع أرضا ملوكة له مدة ثلاث سنين وجعلت عليها اجرة معلومة في كل سنة فلما بلغ رشده وطلب محاسبته اهل ما خصه بالوجه الشرعي من التركة وغنائها ذكر ان اجرة الارض المذكورة دون اجر المثل وشهد له الدول العارفون في مثل ذلك على مقدار اجر المثل وعينوه وان الاجرة التي عينتها الوصي المذكورة غبن فاحش فهل تلزم الوصي المذكورة بدفع الفرق الذي هو تمام اجره من الارض المذكورة حسب شهادة اهل الخبرة أو يضيع ذلك ولا تضمنه وهل للوصي المذكور ان يقر أرض اليتيم لنفسها ولا وهل اذا علمت الوصي المذكورة بان يدها شهادات من العمدة مضمونها ان ما جعلته من الاجرة هو اجر المثل وانزل اهل الخبرة المذكورين بخلاف الواقع لا عبرة بتعلمها المذكورين بعد شهادة اهل الخبرة المذكورين وما الحكم وبهامشه وما الحكم ايضا فيما اذا كان الشهود المذكورون ثمانية ستة منهم شهدوا بان ما قدرته الوصي من الاجرة دون اجر المثل وعينه وما مقداره وان كان منهم شهدا او لا بان ما قدرته الوصي هو اجر المثل وشهدا ايضا آخرانه دون اجر المثل (اجاب) الوصي المذكور كونه ليس لها اجارة ارض اليتيم من نفسها ولو باجر المثل على المقتضى به ومع ذلك لو فعلت واستعملت الارض وجب عليها اجر المثل والقول قولها بيمينها في مقداره ما لم تقم بينة من قبل اليتيم بعد بلوغه بان ذلك دون اجر المثل وان اجر المثل كذا اكثر من ذلك ويكون ذلك باعتبار ما سوية الارض من الاجرة في زمن الاستعمال اذا اجرد لا يختلف باختلاف الا زمان وتقدم تلك البينة على بينة ان الاجرة المقدرة هي اجرة المثل اذ لم يسبق حكم القاضي بالشهادة القائمة على ان الاجرة هي اجرة المثل بعد دعوى صحيحة وهذا على فرض عدم بطلان شهادة شهود الوصي المذكورة اما على مقتضى ما هو مصرح به في حاشية الخطاب المذكورة اعلاه من ان من شهد بان الاجرة المنسوبة هي اجر المثل اثنان وقد شهدا آخر ابانهما دون اجرة المثل فاذا كان كذلك تكون شهادتهما لاغية

١٢٧٧

١٥

ذى الحجة

١٢٧٧

٢٠

حمت لم يسبق حكم من القاضى بشهادتهما اذ يكون ذلك رجوعا عن شهادتهما الاولى  
 وابطالها سابقا للحكم بها فلا يعول عليها واذا كان الامر كذلك تكون الوصى المذكورة  
 ملزمة باتمام اجرة مثل تلك الارض باعتبار زمن استئجارها لها اذا ثبت بالوجه الشرعى  
 ان الاجرة المقدرة من قبلها دون اجرة المثل وتعين اجرة المثل في شهادة الشهود والا فلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) من ناظر المالية بما مضمونه اذا كان أحد تحت يده  
 اطميان خراجية يزرعها ويؤدى اموالها للميرى وفي وقت وضع يده عليها غرس فيها اشجارا  
 ونخللا وبذلك ترك منفعتها باختياره ولم يدفع مالها من وقت ترك منفعتها فهل اذا  
 اراد بعد ذلك ابقاء النخل والاشجار في ملكه لا يجاب لذلك وتكون الاشجار والنخل  
 تابعة لمنفعة الارض التي تركها باختياره او ما الحكم نردم التكرم بالافادة (اجاب)  
 بمجرد ترك الشخص منفعة الارض الخراجية الاميرية لا يخرج النخل والشجر الميرى من  
 فيها من قبله عن ملكه وله بعد اترك المذكورة اذا كان باختياره وتسليمها لغيره ان  
 يقطع شجرة ونخله منها حيث لم يضر القلع بالارض او يبيعها باجر مثل الارض الحاملة له  
 لمن يستحق الارض او يملك ذلك من صاحبه بقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في  
 جماعة يستحقون ارض زراعية التراما واحد هم قاصر وله وصى آجر نصيب القاصر مع  
 باقى المستحقين لا خمسة سنتين ثم بعد مضي تسعة اشهر من المدة المذكورة آجر الشركاء  
 نصيبهم ونصيب القاصر بدون اذن من الوصى لرجل آخر غير المستاجر الاول اجارة  
 مضافة لما بعد المدة الاولى وهى مشغولة بزرع المستاجر الاول فهل تكون الاجارة  
 الثانية المضافة غير لازمة وكل منهم فسخا قبل حلول مبدئها بنفسه او بوكيله سيما  
 ولم يجز الوصى اجارة نصيب القاصر في الارض المذكورة (اجاب) الاجارة المضافة  
 على فرض صحتها غير لازمة على المفتى به فكل فسخا قبل حلول مبدئها وهى باطلة في  
 نصيب القاصر عند عدم الاجازة من وليه وردها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 وكل رجلا في شراء ارض زراعية وعين له الثمن فاشترى الوكيل الارض المذكورة  
 لموكله وبعد ذلك آجر الوكيل المذكورة الارض المذكورة لرجل مدة ثلاث سنين باجرة  
 معلومة بغير اذن المالك في ذلك فهل والحال هذه اذا لم يجز المالك الاجارة المذكورة  
 لا تنفذ وتكون موفوفة على اجازة المالك ان اجازها بنفسه وان ردها بطلت حيث لم  
 يكن الوكيل المذكورة بوكيلا في الارض المذكورة (اجاب) لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون  
 توكيل عنه في ذلك ويكون عقد الاجارة والحال ما ذكر موقوفا فان اجاز المالك نفذ  
 وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضا مدة معلومة من شخص  
 معلوم ثم ان المستاجر آجر قطعة معلومة منها للشخص معلوم باجرة معلومة وهى  
 سنة من ضمن مدة الاجارة الاولى ثم ان المستاجر الاخير هذا اصلها وهى لها للزراعة  
 بالحرث والتنقية وغير ذلك وبعد مدة نصف السنة باع صاحب الارض ارضه مدعيان

١٢٧٨

٨

جمادى الاولى

١٢٧٨

٢٠

رمضان

١٢٧٨

١٥

عليه ديناقهل والمحال هذه اذا كان المستاجر الاخير دفع اجرة السنة المذكرة و قد حثت الارض وأصلحها للزراعة وتمكن من الزرع نصف السنة ولم يزرع و باع رب الارض أرضه للمدين الذي ركب به بر جسع بنصف الاجرة على من استاجر منه حيث كانت مدة اجارته سنة ولم تمض السنة كلها وهي في يده بل مضى نصفها فقط وهي في يده (اجاب) اذا مضت الاجارة في أثناء المدة و رفعت يد المستاجر بعد تمكنه من الانساع بالارض وكان قد دفع جميع الاجر مجمل لا يكون له الرجوع بقسط ما بقى من المدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت مشترك بين ثلاثة أشخاص لكل واحد منهم الثلث مشاعا آجرها أحدهم بغير إذن شريكه لا يجزي فهل لا تصح هذه الاجارة ولو آجر نصيبه من أجنبي أيضا لا تصح اجارته الا من الشريك (اجاب) اذا آجرها جميعها أحد الشركاء من شخص انعدت الاجارة في كلها الا انه ان كانت الاجارة باذن الباقي أو رضاهم بها بعد العقد نفذت ولزمت والابطال في نصيب غير المؤجر من الشريكين ولزمت في نصيب العاقد بناء على ما فهمه صاحب تنقيح الحامدية ضمن جواب من الاجارة بفعل ذلك من الشروع الطارئ ولا تصح اجارة أحد الشركاء نصيبه الا من شريكه فلو آجر من أجنبي أو من أحد شركاء بركبه لا تصح التحقق الشروع الاصلى والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مضمونها ان اطيانا جار فيها المزارع ولم ينته خراذها لغناه الآن فهل اذا أوجرت ثم انتهت مزارعها يكون للمالك بيعها قبل وفاء مدة اجارته وللشترى منع المستاجر واستلام الاطيان ولو كان المستاجر يذرفها أو المستاجر يمنع المشتري حتى يستوفي مدة اجارته واذا كان كذلك فهل هنالك طريقة شرعية تمنع المستاجر عن ذلك حتى لا يبقى للمشتري وجه يتمتع به عن قبول البيع تؤمل الافادة تفصيلا عن ذلك (اجاب) اذا أوجرت العين ثم بيعت لغير لزوم دين شرعى على المالك لا وفاء له الا من ثمن تلك العين يكون البيع موقوف في حق المستاجر الى تمام مدة الاجارة وليس للمشتري انتزاعها من يده قبل تمام مدتها ما لم يرص المستاجر بالبيع فان رضى به فتمنح واذا لم تمنح الاجارة يكون للمشتري خيار فدية البيع سواء علم بالاجارة أو لم يعلم على قول الامام ومحمد وعليه الفتوى وأما اذا كان البيع للزوم دين شرعى على المالك لا وفاء له الا من ثمن العين المستجرة فانه ينفذ وتفسخ الاجارة للعذر اذا لم تكن الاجرة المجهولة قدر قيمة العين المستجرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أبعادية آجرها من آخر باجرة معلومة ثلاث سنوات ايجارا محاشا شرعا و بعد ان استلمها المستاجر وزرعتها اراد المالك فسخ الاجارة متعللا بان آجرها بدون قيمتها فهل اذا كانت الاجارة صدرت بصحيفة شرعية وكانت باجرة معلومة كما يشهد له المحس والمعاينة واهل النظر والدراية من الثقة لا يجاب لذلك (اجاب) ليس للزوج فسخ عقد الاجارة بعد صدورهما متوفية شرائط الصحة والبرور وبدون وجه شرعى المحال هذه بل مجرد كونها بين فاحش لا يوجب تمسك المالك المذکور من فسخها بدون وجه

١٢٧٨

١٦

محرم

١٢٧٩

١٥

صفر

١٢٧٩

٢٢

ربيع الثاني

١٢٨٠

شرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل له أرض زراعة مملوكة له أجرها لا يخرج من سنوات  
فی عقد واحد باجرة معلومة ومات المستاجر عن ورثته بعد مضي سنتين من المدة المذكورة  
ولهم وصی شرعی يريد ابقاء الاجارة باقی المدة للقصر ویقوم بدفع اجرتها عن القصر من  
مالهم لكونهم قادرين على زراعتها فاذن له المالك بزورها سنة واحدة فقط فهل تنفسخ  
الاجارة بموت المستاجر وبعد مضي السنة التي اذن له بها المالك ثلاث ترفع يد الوصی عنها وتسلم  
لمالكها حيث لم يكن فيها زرع للقصر ولا حق فيها بعد ذلك للقصر ولا الوصی بدون  
تجديده عقد اجارة من المالك فی المدة الباقية (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر  
لنفسه واذا انفسخت يكون لرب الارض استرداد أرضه التي كانت مستاجرة من يد الورثة  
أو وصيهم ما لم يتراضوا على ابقائها بالاجرة الى تمام مدة المستاجر المتوفی فی قصر اجارة مبتدأة  
فاذا حصل التراضي على ابقائها مدة معينة بالاجرة لا غير يكون لرب الارض الاسترداد  
بعدها حيث لا زرع فيها ولا مانع والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل أجر طيناً لمسكاه  
لاخرين مدة ثلاث سنوات وتوفی الى رحمة الله تعالی قبل مضي أول سنة وانقل الحق  
لورثته فهل يموت المؤجر تنفسخ الاجارة (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقلها  
لنفسه فلو مات المؤجر المالك لرقبة الارض المستاجرة تنفسخ بموته و يكون لورثته استرداد  
الارض من يد المستاجر ما لم يكن فيها زرع للمستاجر أو يحصل تراض على بقاءها فی يده الى  
تمام المدة بالاجر فمنع عقد اجارة مبتدأة واذا انفسخت بلا عقد بعده وللمستاجر فيها زرع  
يكون له ابقاؤها فی يده بالمسعى الى انتهاء الزرع اذا كان فی المدة وان كان بعد مضيها فله  
الابقاء بالجر المثل والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل تاجر استعمل رجلاً آخر فی اشغال  
تجارته مدة سنتين ولم يسم له أجره معلومة ومثل هذا الرجل لا يعمل العمل المذكور الا  
باجرة فهل يقضى له باخذ اجرة مثله فی المدة التي استعمله فيها على الوجه المذكور واذا  
استوفى الرجل المدكور من المستعمل له فی المدة المذكورة شيئاً من المال الذي كان بيده  
وصرفه على نفسه بحسب عاينه من أصل أجره مثله التي يطالب بها المستعمل له المذكور  
(اجاب) اذا كان هذا الرجل لا يعمل هذا العمل الا بالاجر وقيام حاله بذلك يكون له  
أجر مثل عمله المذكور حيث كان معروفاً بتعاطي هذا العمل بالاجر و بحسب عليه من  
ذلك ما استوفاه من العمل فی هذه المدة قال زاد أجر مثله على ذلك فله أخذ الباقي والا فلا  
والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل أجر لاخر مكاناً مدة معلومة بقدر معلوم وصرف المستاجر  
على عمارة المكان المذكور وقد رام معلوماً من الاجرة باذن مالك المكان ولم يستوف  
منفعة المكان بما صرفه المستاجر حيث ان المؤجر توفی فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة  
المذكورة وتسكون و رثة المؤجر مخيرة فی دفع الزائد على ما استوفى المستاجر من منفعة  
ويؤخر و نه لغیر المستاجر المذكور وفي تجديده عقد اجارة المستاجر المذكور بقر بقيمة اجارة  
المكان المذكور الا ان برضا المستاجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقلها

۳۲۸

۷

۱۲۸۰

۱۰

محرم

۱۱۸۱

۱۹

ربيع الاول

۱۲۸۱

۴

بيع الثاني سنة

١٢٨١

٢٩

جادی الثانية

١٢٨١

١

صفر

٢٨٢١

لنفسه كوت المؤجر المالك المستاجر لا يموت العاقد لغيره كوكيل واذا انقضت الاجارة بموت المالك فلورثته اجارته للمستاجر الاول برضاه أو لغيره وعالمهم حيفته دفع ما عجل في مقابلة المدة المستقبلة بعد الموت وللمستاجر حبس العين الى استيفائه والله تعالى علم (سئل) في رجل استاجر ارضاً شرعية للزراعة باجرة معلومة مدة معلومة واستوفى المؤجر الاجرة من المستاجر ثم مات المؤجر قبل استيفاء المستاجر المنفعة فهل تنفسخ الاجارة بموت المؤجر فيمقابل المدة الباقية ويكون الحق في الارض لورثة المؤجر (اجاب) صرح علماؤنا بان الاجارة تنفسخ بموت أحد عاقدتها لنفسه فتتضمن بموت المؤجر المالك لا يموت وكيله في العقد ولا يموت الناظر على الوقف لو كانت العين موقوفة ولا يموت الوصي لانه عاقد لغيره وكذا تنفسخ بموت المستاجر لنفسه لا لغيره كالوكيل بالاستئجار فاذا كان المؤجر المذكو رعاقد لنفسه وليس وكيل ولا ناظر ولا وصي اتتفسخ الاجارة بموته ويكون لورثته التي آلت لهم الارض حق استرداد الارض من يد المستاجر بعد دفع ما عجل لمورثهم اذا المستاجر أحق بالعين من سائر الغرما غير انه اذا كان في الارض زرع لم ينته حصاده تبقى الارض في يد المستاجر الى انتهائه بالمسمى في مدة الاجارة وباجر المثل بعد مدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر بيتا مدة معلومة باجرة معلومة قبضها منه المالك ثم ان المستاجر أعار المذكو رلا لآخر ثم ان المستعير اشتراه من مالكه قبل فراغ المدة المستاجرة فهل اذا لم يجز المستاجر البيع المذكو رلا يكون نافذا عليه وله اخراج المعبور والانتفاع بالبيت الى تمام مدة الاجارة (اجاب) يبيع المستاجر موقوف في حق المستاجر على تمام مدته او اجازته حيث لم يبيع لعذر دين لا وفاء له الا منسه وكان العقد صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض مملوكة لرجل ووالده بطريق الارث عن مورثهما فغاب الابن المذكو رلا فاجرت امه جميع القطعة المذكو رلة لرجل آخر مدة من السنين بدون وكيل عن ابنه المذكو رلا وبدون اجارة من حال غيبته ثم بعد مدة ماتت تلك المرأة المؤجرة عن ابنها ثم مات المستاجر ايضا ثم حضر الغائب فهل اذا كان الواقع ما هو مذكو رلا تنفذ تلك الاجارة الا في نصيب الام وموتها وموت المستاجر تنفسخ الاجارة حتى في نصيب الام المذكو رلة (اجاب) الاجارة المذكو رلة موقوفة ابتداء في جميع القطعة الا انها موقوفة في نصيب الابن لعدم اذنه نافذة في نصيب العاقدة لعدم الشيوع وقت العقد وتنفسخ برد الابن العقد في نصيبه كما تنفسخ في نصيب الام بكل من موتها وموت المستاجر فالحاصل انها الاثن والحال ما ذكر من تنفسخ في الجميع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من ناظر وقف القصر مضمونها رجل آخر قطعة ارض بمقاس معلوم بين المؤجر والمستاجر مدة سنتين ابتداء وهما سنة ١٢٨١ وغايتها سنة ١٢٨٢ بشرط سداد اجرة سنة ١٢٨١ هجلا واجرة سنة ١٢٨٢ في يوم غرة محرم سنة ١٢٨٢ فعلى الوجه المشروح المؤجر آخر وقبض اجرة سنة ١٢٨١ هجلا

سنة ربيع الثاني

مقبولا وبجول محرم سنة ١٢٨٢ طلب الاجرة حسب الشرط في وقت عقد الاجارة فتوقف المستاجر فهل يجبر شرعا على اداء اجرة سنة ١٢٨٢ حيث وجد شرط الدفع في هذا التاريخ بسند الاجارة الذي تحت يده المستاجر المذكور (اجاب) للتوخر طلب الاجرة للارض كل يوم ويستحق جميع الاجرة بالتجهيل وبشرط تجهيلها ايضا في الاجارة الصحيحة المنجزة حيث شرط دفع الاجرة للسنة الثانية الداخلة في العقد الاول في هذا التاريخ يؤثر المستاجر يدفعها فيه على ما شرط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر لنفسه من رجل آخر دارا مدة أربع سنين ابتداءً من سنة اثنين وخمسين ومائتين وألف بمبلغ معلوم اقبضه المستاجر المذكور للتوخر جرمه ولا يعمر به الدار المذكورة حيث كانت خربة حين ذاك ثم سافر المستاجر المذكور قبل حلول ابتداء مدة الاجارة الى الحج الشريف وأمر المؤجر انه عند تمام حجارة الدار وحلول ابتداء مدة الاجارة يسلم الدار المذكورة لولد المستاجر ثم مات المستاجر المذكور في الاقطار الحجازية قبل تسليم الدار لولده وقبل حلول ابتداء مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة المذكورة بموت المستاجر والتوخر جرمه تسليم الدار لورثة المستاجر ويرد ما قبضه من موثرهم اجرة المدة لهم وان امتنعوا يجبرون على ذلك (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقدتيها حيث عقدتها لنفسه بلا احتياج الى الفسخ وحينئذ تكون هذه الاجارة مفسوخة بموت المستاجر وللاالك الامتناع من تسليم الدار الى ورثة المستاجر حيث لم يصير عقد بينهما بعد الموت وعليه رد الاجرة المتجهة الى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مالكة سنة كاملة اجارة مضافة ابتداءً من شهر رجب سنة ١٢٨٢ وانتهى شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ثم بعد ذلك وكل المالك رجلا في بيعها وابعاعها من آخر غير المستاجر فهل حصول البيع لا يفسخ عقد الاجارة وتكون الاجارة المذكورة لازمة والمستاجر استيفاء السنة بتمامها (اجاب) تصح الاجارة مضافة للمستقبل الا انها غير لازمة من الجاهل بين فلكل منهما فسخها قبل الوقت وفي ابتداء الشهر المضافة اليه والتوخر جرمه بيع العين المستأجرة قبل مجيئ وقتها وتبطل به الاجارة على المفتي به كما صرح به في الخنانية وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر شخصا لخدمته الخاصة به مشاهرة وفي اثناء مدة الاجارة أرسله ليحصل له دينان من أشخاص في غير البلدة المقيم فيمارب الدين فقبض من شخص من المديونين عشرة جنيهات وحفظها في حزم مثلها وفي اثناء الطريق هلك منه من غير تقرير منه ولا يدري أين ضاعت فهل اذا أراد المرسل له الرجوع عليه في ذلك ليس له ذلك ولا يكون ضامنا ويكون القول قوله بيمينه والحال ما ذكر (اجاب) الاجير الخاص لا يضمن ما تلف بيده أو بعمله المعتاد بدون تعدد منه ولا تقرير كما هو حكم سائر الامانات اذا ضاعت من يد الامين على هذا الوجه فلا يضمنها ويقبل قوله بيمينه حيث لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عشر بن فدانا عشورية أجرها لآخر اجارة مضافة ولم يرها المستاجر ثم بعد رؤيتها

رجب

١٢٨٢

شعبان

١٢٨٢

١٢٨٣

٢٧

وجدنه فيها يصلح للزراعة والنصف الآخر اصله مقابر لدفن الاموات وعشش متخربة  
لا يصلح للزراعة فهل والحال هذه تكون الاجارة غير لازمة والسنة جردها مالها  
(اجاب) الاجارة المضافة غير لازمة على المقتضى به فله كل من اتو جروا المستاجر فمضنها  
قبل مجيء أول المدة وتقسما ايضا بالقضاء أو الرضا بخيار رؤية أو عيب يفتى النفع به كما  
لو استقرت الأرض للزراعة ووجدنه فيها غير صالح لها كما هو مذكور بالسؤال والله  
تعالى اعلم (مثل) في رجل من تجار الارز أراد نقل بذر معين من ارضه الى بلدة أخرى  
ليبيعه فيها فجاءه ريس مركب معدة للسفر الى البلدة المراد نقل الارز اليها وطلب منه  
وضع القدر المذكور في مركبه المملوءة عندهما بالاجرة المملوءة عندهما ايضا فاجابه التاجر  
لذلك وأذنه بانه اذا وجدته مشتريا للارز أو شئ منه في الطريق بمن عينه اليه يبيعه به والا  
يوصله الى البلدة المتفق على الوصول اليها ثم يكون خيرا في بيعه فيها أو تسليمه لذات  
التاجر ووجهه فيها أو لوكيله الذي عينه له ايضا وبعد ذلك سافر التاجر وأذن وكبله  
الذي في بلدته بالتسليم الى الريس المذكور فاستلمه ولم يضعه في المركب المعينة له بل وضع  
بعضه فيها والبعض الآخر في مركب أخرى لم تكن في ضمانه ولا ملكه ولا ما ذونا بالوضع  
فيها فحصل له غرق في الطريق ومضاع الارز فهل والحال ما ذكر يلزم الريس المذكور  
البعض الذي غرق حيث كان متعديا بوضعه في مركب أخرى عن وجهه ما ذكر (اجاب)  
ذكر في فمأوى الفضلى اذا دفع للنساج غزلا لينسجه كراسا ودفع النساج الى آخر لينسجه  
فسرق من بيت الآخر ان كان الآخر أجيرا الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن  
أجيرا الاول وكان أجريا ضمنه بالخلاف ولا يضمن الآخر عند أي حنيقة وعندهما  
يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الودعنا الى أجني بغير اذن مالكها عندهما صاحب  
الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أي حنيقة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني قال  
صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القسودوري ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه  
ليس له أن يستعمل غيره اما لا يضمن اذا كان الآخر أجيرا الاول فيما اذا اطلق له العمل  
اما اذا شرط عليه التسليم بنفسه يضمن بالدفع الى الآخر وان كان الآخر أجيرا عليه  
من ضمان النساج وبمثله أقوى العلامة الخير الرمي اذا دفعه في تنقيح الحامد وفيها ايضا  
وذكر في الذخيرة وللراعي أن يبعث الاغنام على يد غلامه أو أجيره وولده الكبير الذي  
في عياله لان الرمد من الحفظ وله ان يحفظ بيد من في عياله فيمكن له الردي يد من في عياله  
كالمودع فاذا هلك في حالة الرد فان كان الراعي أجيرا مشتركا لاضمان عليه عند أي  
حنيقة وعندهما ان هلك بامر يمكن التعذر عنه يضمن كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة  
الرد وان كان الراعي أجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك في يده  
في حالة الرد بشرط ان يكون الراد كبيرا بقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يقدر على  
الحفظ يكون هذا تضيقا والاجير يضمن بالتضييع عندهم جميعا بشرط أن يكون في

جادی الثانيه

١٢٨٣

١٩

شعبان

سنة

عياله لانه اذا لم يكن في عياله كان الرديده ويبدأ اجنبي سواء وليس له الرديده اجنبي  
فكذا يبدى من ليس في عياله عمادية من ضمان الراعى ومثله في القصولين اه ومنه  
يعلم جواب الحادثة وان المراد بالاجير الذي لا يضمن الاجير المشترك كالريس المذكور  
بالدفع اليه الاجير الخاص الذي في عياله والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارده من  
دائرة سعادة والده باشا مضمونها اذا كان شخص له اطيان ملك آجرها لآخر باعتباره آجرة  
الفدان تسعين قرشا وخمسة وتسعين قرشا وفي سنتها باعها وصار وضع يد المشتري عليها  
ليكونها صارت ملكه وينظره الاطيان المزروعة من قبل المستاجر من ضمن القدر  
المؤجر وجدت تساوى آجرة الفدان منها ثلثمائة قرش كما قرر العمد أهل الخبرة فهل  
تفسخ اجارة البائع بالبيع وتصير الاطيان حق المشتري وله حق في الزام المستاجر من  
بثلثمائة آجرة لكل فدان حسب ما يساوى (اجاب) بمجرد بيع العين المستاجرة بدون  
هذين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن تلك العين المستاجرة لا يوجب فسخ الاجارة بل  
يكون البيع موقوف في حق المستاجر الى انقضاء مدة الاجارة وعليه المسمى في عقد الاجارة  
فقط حيث لم تكن العين المستاجرة وقفها ولا ملكا لغيره وليس للمشتري نزع الارض  
المستاجرة من يد المستاجر قبل تمام مدته بمجرد شرائه الارض حيث لم يكن البيع لعذر كما  
ذكرنا ولم يرض المستاجر بفساد البيع والافعليه التسليم وتفسخ الاجارة والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل استأجر اطيان الترام عشورية معدة للاستغلال من امرأة  
تستحقها مدة معينة ووضع يده عليها وانتفع بزرعها الى تمام المدة المذكورة ثم بعد  
مضي مدة اجارتها آجر المستاجر المذكور الارض المذكورة لمجموعة آخرين بدون  
اذن المستحقة لها وعلمها ولم يكن له فيها حق القرار فلما علمت المستحقة بذلك ردت  
عقد الاجارة المذكورة فهل يبطل بردها واذا زرع المستاجرون من غير اذن المستحقة  
لزمهم آجرة مثل الارض مدة انتفاعهم بها حيث كانت معدة للاستغلال (اجاب)  
نعم تبطل الاجارة المذكورة برد المستحقة عقد ها حيث صدر بعد مضي مدة الاول بدون  
اقتها والحال ما ذكر ويلزم من انتفع بتلك الارض على هذا الوجه آجرة مثلها مدة  
انتفاعه بها بلا عقد صحيح حيث كانت معدة للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في  
حسام مشترك بعضه وقف وبعضه ملك ومالك بعضه هو واضح اليد عليه ينتفع به كابيه  
واسلافه من قبله باستئجاره حصه الوقف والآن ارادنا نخر الوقف اجارة حصه الوقف  
لغير مالك النصف الاخر سنة تلى السنة التي استأجرها المالك المذكور باجرة زائدة  
بزيادة متعنت فهل لا تصح اجارتها مشاعة الا لشريك باجرة المثل (اجاب) اجارة المشاع  
ولولم يقبل القسمة من غير الشريك لا تصح على المقتضى به وانما تصح من الشريك لكن  
لا يجبر احدهما على اجارة نصيبه من شريكه وله طلب المهايأة لولم يتفق على الاجارة من  
احدهما او من غيرهما حيث كان غير قابلا لقسمة الافراز والله تعالى اعلم (سئل) في

١٤

١٢٨٣

ذى الحجة

١

١٢٨٣

١٨

١٢٨٣

١٢٨٤

٣٠

فجب

١٢٨٤

٥

ذى الحجة

١٢٨٤

١١

فاظهر على وقف اهلى استاجر منه رجل آخر لنفسه دارا باجرة معلومة مدة معلومة ثم بعد ذلك قبل مضي المدة المستاجرة مات المؤجر والمستاجر فهل والحال هذه يموت المستاجر تنفسخ الاجارة المذكورة ويكون للنناظر الا ان اجارته الورثة المستاجر أو تغييرهم باجرة المثل (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة المذكورة يموت المستاجر لنفسه ويكفون للنناظر الثاني اجارة دار الوقف من شاء باجرة المثل حيث لم تعد مع الورثة بعد موت المردت والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تلك ابعاده اجرها وكيلها من آخر باجرة معلومة مدة معلومة فاجرها المستاجر المذكور من آخر مات المستاجر الاول في اثناء المدة وعالبه ديون لانس وصار المستاجر الثاني واضعا يده على ما فهل يموت المستاجر الاول تنفسخ الاجارة الاولى والثانية وللمالك المذكورة مطالبة المستاجر الثاني باجرة مثل الارض وليس للدائنين مشاركة المالكة فيها (اجاب) يموت المستاجر الاول تنفسخ الاجارة الاولى والثانية كما صرحوا به وللمالك ان يتزاع الارض من يد المستاجر الثاني حينئذ ولو لم تقرر غمده الا انه اذا كان له فيها زرع لم يبلغ المحصاد تبقى الارض في يده بالمسمى ولو فرغت فباجر المثل كفى الدر عن المنية ولا تعلق لغرماء المستاجر الاول بما يستحق على المستاجر الثاني بعد موت الاول من اجار المدة المستقبلة بعد الانفساخ اذ لا حق له في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر ارضا سنتين كل سنة بعد در معلوم فبعد السنة الاولى في اوان زراعة السنة الثانية باع المؤجر الارض من آخر باذن المستاجر واجاره ورضاه به فترك المستاجر الارض من غير زراعة وسلمها ولم يزرعها هل فاداد المشتري الزام المستاجر باجر السنة الثانية فهل لا يلزمه الا بجر حديث انفسخت الاجارة بالبيع مع الاجارة والرضا به من المستاجر وعدم وجود ما يوجب الزامه بالاجرة من غصب أو ما يدل على انعقادها ثانيا الفيد والجواب (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة باجزة المستاجر المبيع ورضاه به وينفذ البيع في حق الكل ففي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الا اذا باع المستاجر بغير اذن المستاجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستاجر حتى لو سقط حق المستاجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستاجر المبيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستاجر الى ان يصل اليه ماله وان رضى بالمبيع اعتبر رضاه بالمبيع لفسخ الاجارة لا لالتزاع من يده همدية من الفصل الحادي والثلاثين افاده في تنقيح الحمادية من الاجارة فاذا انفسخت الاجارة المذكورة لا يلزم بذلك المستاجر الاجر والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امر محترمة من ناظر وقف باجرة مثلها عن كل سنة قدر معلوم اراده مستاجرها في اثناء السنة ان يستعاقبه فيها الشخص اجنبي فهل له حق فيه اعتبر شرنا ما ذكره ابن عابد في رسالته المسماة بتحرير العبارة فيمن هو احق بالاجارة انه ان زادت اجرة المثل في اثناء المدة تعرض الزيادة على المستاجر فان قبلها ورضى بدفعها فهو احق واذا كان له حق فيها في اثناء السنة كما يستفاد

جمادى الاولى سنة

من الدر وحاشية ابن عابدين في باب الاجارة الفاسدة فهل اذا اراد اسقاطه لشخص اجنبي من الوقف في نظير دراهم يدفعها له هذا الاجنبي ويستاجر الاجنبي الارض من الناظر باجرة المثل كالأول بحيث لا يضيع للوقف شئ بل يستوفى الاجرة من الاول والثاني كاملة يكون ذلك الاسقاط بهذا الوجه صحيحا شرعا ويطيب للمستاجر الاول ما ياخذ منه من الاجنبي في نظير اسقاط الحق المذكور له أفيدوا الجواب (أجاب) هذا السؤال غير واضح اذ لا يخلو الحال اما أن يكون المستاجر المذكور أحدث في أرض الوقف بعد اذن الناظر له بالبناء أو العرس على ان ما يحدثه يكون له ملكا على وجهه القرار واستتجاره اجارة صحيحة ما يثبت له به حق القرار ولا فان أحدث شيئا من ذلك بعد اذن الناظر على هذا الوجه فينبتذ لاحاجة الى تكلف الاسقاط في أثناء مدة اجارته أو بعده ها ولا الى استتجار الاجنبي من الناظر بل يكون للمستاجر المذكور بيع ما أحدثه من الاجنبي فينتقل حق القرار للمشتري ويكون على المشتري المذكور أجر مثل الارض خالية عما أحدث فيها وان لم يحدث شيئا من ذلك فلا صحة لاسقاط حقه من اجنبي في أثناء المدة في مقابلة مال ياخذ من المسقط له غاية الامر ان له استبقاء الارض في يده الى تمام السنة المعقود عليها بالاجرة المسماة اذا انعقدت الاجارة بالمثل في ابتداءها ولم تزد الاجرة في أثناء المدة وان زاد أجر المثل في أثناء المدة تعرض الزيادة عليه فان قبلها فهو أحق من غيره الى تمام السنة مثلا ما بعد المدة فللناظر ان يؤثرها من غيره ولو قبل الزيادة عالم يكن له فيها حق القرار وهذا حاصل ما ذكره العلامة ابن عابدين في رسالته المشار اليها في السؤال ولا يدل ذلك على جواز اسقاط حقه في أثناء المدة من اجنبي في مقابلة مال ياخذ ثم يستاجر المسقط له من الناظر اذ هذا من قبيل الحقوق المجردة التي لا يجوز الاعتياض عنها الحق الشفعة نعم للمستاجر المذكور ان يؤثر الارض من غيره في أثناء مدته وان لم يكن له فيها حق القرار لانه مالك للشفعة فله بيعها بطريق الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في شخص استاجر ابعادية للزراعة عن له ولاية ايجارها مدة معلومة باجرة معلومة فزرعها المستاجر في مدة اجارته فمضت المدة قبل انتهاء الزرع فاجرها صاحب الارض لغيره سنة مستقبلة فهل يكون للمستاجر الاول ابقاء الزرع الذي زرعه في مدته باجر المثل الى ان يدرك وليس لصاحب الارض ولا للمستاجر الثاني ان يكلفه بقلعه قبل الادراك ولا يجبر على أن يشاركه فيه في مقابلة الاجرة لاسيما وقد شرط في عقد الاجارة الاولى انه اذا مضت المدة وله فيها زرع يكون المستاجر له زرع ما باجرة الارض المشغولة بالزراعة (أجاب) اذا مضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يدرك لا يكلف المستاجر قلعه بل يبقى الزرع الى الادراك باجر المثل خلاف الشجر والرطوبة التي لانهاية لها معلومة أو لها نهاية طويلا فانها تقلع وعلى كل لا يجبر المستاجر الاول على اعطاء جزء منه في مقابلة الاجرة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مضمونها تقدم هذا العرض من وكيل ورثة

٣

١٢٨٥

جمادى الثانية

٢٩

١٢٨٥

سرسواري با كير أفا المتوفى بالتظلم من ابراهيم أغا في خصوص ابعاده المرحوم التي  
كان مستاجرها المذكور من المتوفى وان كونه توفى عن وريثة بلغ وقصر غائبين وحاضرين  
سبقي مكتبة مديرية الغربية تسكر ابراهيم عدم اعتماد وريثة الاجارة المرتكن عليها الا  
المذكور ومحاسبته على اجرة المثل من عهد وفاة المالك ولا زال المذكور متوقفا فهل  
الاجارة تكون مفسوخة بالموت واذا كان كذلك فما الا لازم شرعا على المستاجر في المدة  
التي استولى عليها بعد موت المؤجر وهل اذا لم يمتثل لدفع اجرة المثل عن المدة الماضية يصير  
على ذلك وتنزع منه الاطمان لغرض الاجارة أم كيف (أجاب) الاجارة تنفسخ بموت أحد  
عاقدها لنفسه كوت المؤجر المالك للأرض مع بقاء مدتها ولو كمل الوريثة مطالبة  
المستاجر بتسليمها الآن يتفق على بقائها الى تمام المدة المعقود عليها أو مدة أخرى معينة  
بالاجر الاول أو خلافه ان لم يكن فيه غش فاحش فلا ينفذ على الموكلين لاسيما في حق  
القصر فان طوالب المستاجر باجرا آخر بعد الموت يظهر حكم الانفساخ فان لم يسلم  
الأرض يلزم المستاجر ما طوالب به من الاجر ما لم يكن له زرع في الأرض وقت الموت  
مع بقاء المدة فانه لا يلزمه الا المسمى الاول الى حصاد هذا الزرع فقط حيث لم يرض بما  
سمى له ثانيا وأما بعد الحصاد ولو مع بقاء مدة العقد الاول فيلزمه ما سمي له ثانيا ان لم يسلم  
الأرض وزرعها فان صرح بعدم قبوله بالاجر المسمى ثانيا يلزمه اجر المثل في العقار المعد  
للاستغلال لصيرورته خاصيا وعلى كل فلا تمسك للمستاجر بالاجارة الاولى لبطالنها بموت  
المالك ما لم يتراض عليها مع الوريثة بعد الموت والدليل على وجوب المسمى الاول في المدة  
الى الحصاد ما ذكره في الدر المختار عن المتنيمة مات أحدهما والزرع بقل بقي العقد بالمسمى  
حتى يدرك وبعد المدة باجر المثل اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر  
وكالة باجرة معينة مدة سنة حالة كونها صالحة للسكنى وبعد ان استلمها انهدمت  
محلها حتى صارت لا ينتفع بها المستاجر النفع المقصود باصل استئجاره وطلب من  
المؤجر عمارة اخرى اراد ان لم يعمرها ولما مضت مدة الاجارة طلب المؤجر منه مبلغ الاجرة  
بالكامل فقال له مادام ان الوكالة انهدمت ولم تعمرها فعقد الاجارة انفسخ ولست ملزوما  
بمبلغه ولم يكن لك عندي سوى اجرة الجزء الذي انتفعت به منها فهل والحال هذه  
للمستاجر ذلك وعقد الاجارة منفسخ بسبب الهدم وعدم التعمير أم لا (أجاب) وفي الصغير  
اذا سقط حائط أو انهدم بيت له أن يفسخ الاجارة ولكن لا يفسخ بغيره الا بخرصة لاصلة  
وبترابيه انهدم البيت المجاور فله الخروج وفسخ الاجارة خاتمة أقول فان لم يفسخ يرفع  
عنه من الاجر بحصته ولا يؤثر احد منهم ما بينائه كما ياتي قريبا عن الذخيرة أفاده في تنقيح  
الحامدية ومنه يعلم جواب الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان معد للاستغلال  
سكن فيه رجل بزوجته بغير اذن مالكة مدة ولم يكن شريكا فيه فهل اذا طلب منه  
ماله أو من يقوم مقامه اجرة مثله المدة المذكورة يجاب لذلك ويؤثر بدفعها والحال

١٢٨٧

١٤

شوال

١٢٨٧

١٨

سنة ربيع الاول

١٢٨٨

٢٣

جادی الاولی

١٢٨٨

١٣

ذی القعدة

١٢٨٨

٢٩

شعبان

١٢٨٩

١٨

هذه ولا عبرة بتعلله انه لم يكن شرط عليه انه يدفع اجرة حيث لم يكن مرهونا تحت يده  
 (أجاب) اذا سكن شخص مكانا معدلا لاستغلال بلا اذن مالكة فعليه اجرة مثله مدة  
 سكناه فيه ما لم يكن شريكا فيه أو مرهونا تحت يده على المقتضى به كفى الوقف وعقار اليتيم  
 والله تعالى اعلم (سئل) في أرض معدة للزراعة جارية في وقف لم يبين واقفها مدة  
 اجارتها آجرها ناظر من رجل سنة معلومة فقط باجرة معلومة وانقضت المدة فأجرها  
 ناظرها من رجل آخر ثلاث سنين في عقد واحد باكثر من الاجرة الاولى وهو المثل  
 فاكثروا لم يكن للمستاجر الاول فيها زرع ولا غراس واستولى المستاجر الثاني على الارض  
 المذكورة وزرعها سنة بحضور المستاجر الاول في البلد وعدم منازعته والآن يريد  
 المستاجر الاول فسخ الاجارة الثانية قبل مضي السنتين الباقيتين ليستاجرها لنفسه  
 متعللا بأنه أولى مدعيًا انه اصلح أرضها فلم يرض كل من الناظر والمستاجر الثاني بذلك  
 فهل اذا انعقدت الاجارة الثانية صحيحة بالمثل فاكثروا عدم مضي مدة الاول لا يكون  
 للمستاجر الاول فسخها ولا عبرة بمجرد تعلله المذكور وتبقى اجارة الثاني الى انتهاء مدتها  
 وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) نعم لا يكون للمستاجر الاول فسخها الى الثانية  
 والحال ما ذكر حيث انعقدت الثانية بعدم مضي الاولى صحيحة بالمثل فاكثروا ولا عبرة  
 بهذا التعلل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر قطعة ارض معلومة محدودة بحدود  
 معلومة لا آجر باجرة معلومة اثلاثة سنين وكل سنة بمبلغ معلوم عوجب سند  
 مستوف للشرط الشرعية ووضع يده عليها المستاجر المذكور مدة سنة واحدة ثم ان رب  
 الارض المذكورة باع جميع الارض لرجل آخر باذن المستاجر ورضاء واستلمها  
 المشتري فطلب رب الارض مبلغ اجرة السنة التي مضت واستغلها المستاجر المذكور  
 فتوقف عن دفع الاجرة المذكورة متعللا باجارتها مدة الثلاث سنين فهل لا عبرة بتعلله  
 بذلك لاسيما مع رضاه بالبيع المذكور وتسليمه له ويجبر على دفع الاجرة للثلاثة التي وضع  
 يده عليها (أجاب) يؤمر المستاجر المذكور بدفع اجرة السنة التي استغلها ومضت مدتها  
 حيث لا مانع ولا عبرة بتعلله المذكور حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضا فبنى فيها بئر او بيتا باذن صاحبها وغرس فيها اشجارا  
 واستمر بدفع اجرة تلك الارض مدة تزيد على عشرين سنة وبعد ذلك اراد ان يأخذ المالك  
 ما في الارض من اشجار وغيرها قهرا عن الغراس فهل لا يكون له الاخذ وتكون الاشجار  
 وغيرها للغارسها (أجاب) المصريح به انه اذا استاجر شخص ارضا من مالكة البناء  
 والغرس مدة معلومة باجرة معلومة فبنى فيها وغرس نصح الاجارة فان مضت المدة قلعهما  
 وسلمها فارغة وعليه تسوية الارض لانه هو الخرب لها الا ان يغرم المؤجر له قيمتهما  
 مستحق القلع برضا المستاجر ان لم يضر قلعهما بالارض فان اضر يتمسك بهما المؤجر على  
 هذا الوجه جبرا على المستاجر وهذا ان لم يتراضيا على بقاء البناء والغرس في الارض باجر

شوال

سنة

شعبان

ربيع الثاني

١٩ : ١٢٨٩

٢٦ : ١٢٩٠

٢٢ : ١٢٩١

أوبدونه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والله تعالى اعلم (سئل) في اطياف  
عشورية مملوكة آجرها من يملكها من آخر اجارة صحيحة مدة معلومة مقدارها ثلاث سنين  
فقبضها المستاجر وانتفع بها بالزراعة وفي أثناء تلك المدة أراد مالك الارض أن يهب  
بعضها من شخص آخر فهل لا تتم الهبة الا بالقبض وليس للموهوب له نزع ذلك البعض من  
يد المستاجر مادامت مدة الاجارة باقية كما انه ليس للمالك فسخ تلك الاجارة بدون  
عذر شرعي يوجب الفسخ بل تبقي في يد المستاجر الى تمام المدة حيث كانت صحيحة  
لازمة (اجاب) اذا كانت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة والعين في يد المستاجر لا تتم  
الهبة فيها الغير المستاجر مادامت في يده فلا تتم الهبة الا بقبض الموهوب له العين الموهوبة  
قبضا كاملا ويحصل ذلك بافراز الموهوب شائعا فيما يقبل القسمة وتسليمه وعقد  
الاجارة لازم لا يفسخ الا بعذر حتى لو بيعت العين المستجرة في أثناء مدة الاجارة بدون  
لزوم دين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن العين المستجرة يكون البيع موقوف ولا يفسخ  
الاجارة بذلك وفي رد المتهمل لو ذهب طفله دارا يسكن فيه سا قوم بغير أجر جازو بصير  
فابضالا بنه لولو كان باجر كذا نقل عن اخانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة  
لثلاثة مشتركة بينهم على الشيوع آجر احدهم نصيبه لاحد الشرىكين الآخر بن فهل  
تسكون هذه الاجارة فاسدة شرعا حيث لم يؤثر نصيبه لهما معا كما كان جاريا بينهم قبل  
(اجاب) اجارة احدهم كانه نصيبه خاصة شائعة من أحد شرى يكيه فاسدة شرعا على ظاهر  
الرؤية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا من مالكها خالية من الاشجار  
لينتفع برزاعته مدة ثلاث سنين وشهر اجارة صحيحة وقصار ينتفع بها المستاجر حكم اجارته  
وقبل مضي المدة المذكورة باع مالك الارض المؤجر تلك الارض لرجل آخر بدون  
اذن المستاجر واجازته فهل لا يفسخ عقد الاجارة الى تمام مدتها بالبيع المذكور ويكون  
موقوفاً على مضي المدة في حق المستاجر واذا تعل أحد بان المؤجر عليه دين لا عبرة بتعاليه  
اذا كان للمالك المذكور مال آخر غير محل سكنه وحواله لا يملكه في بيعه عليه من  
ابن ولدز يادة مع انه غير مشغول بحق الغير (اجاب) اذا كان عقده هذه الاجارة صحيحة  
شرعا لا يفسخ في حق المستاجر ببيع العين المستجرة بدون رضاه الى تمام مدتها ما لم يكن  
البيع لعذر دين لزم المؤجر لا وفاء له الا من ثمنها كما صرح حوايه فلما ما في بلد من غيرها  
والحال ما ذكرنا لسؤال لا يكون عذرا في فسخها والله تعالى اعلم (سئل) في راى  
جاموس لاهل بلدة أخذ جاموسة رجل منهم ايرعاهاله باجر معلوم مع جاموس أهل البلدة  
فأخذها يوم ما ذهب بها الى المرحى فمتر كهافي الحلا ورجع بجمامير غيره فضاعت  
بتر كهافي الحلا وبعض الناس أخبر أن وابور السدة الحديدة أثلة هابعدتر كهافي  
حيث فرط الراى المذكور في حفظها ولم يحضرها الى البلدة على حسب العادة حتى  
ضاعت أو تلفت بالوابور المذكور بعدتر كهافي الحلا لا يكون الراى المذكور ضامنا

١٢٩١

١٨

لتيتمها حيث صار متعديا بقريطه في حفظها حتى قلغت (أجاب) نعم يضمن الراعي المذ كور بتقريطه في الجاموسة المذ كورة حتى ضاعت أو تلغت فعليه قيمتها الربها يوم تلغت إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في أرض ملوكة للجماعة وكأول رجل في اجارتها من شخصين فآجرها منهما اجارة واحدة مدة ثلاث سنين ومضى بعد ذلك سنة واحدة من الاجارة فباع بعض الشركاء نصيبه من الارض وفسخت الاجارة في الجميع من المشتري والمستاجرين واجاز من لم يبيع فسخطها ورضى به ثم آجر المشتري نصيبه شانه من الارض للمستاجر بن المذ كورين فاستولى على جميع الارض وزرعها بدون عقد من الشر يك الذي لم يبيع ثم تقابل الشر يك الذي لم يبيع ولم يؤثر نصيبه معهما وتسكلم معهما في شان اجرة نصيبه مثل ما آجر به شريكه المشتري فرفض احد المستاجرين بحسبان اجرة شانه مثل الاجرة الجديدة وامتنع الآخر يريد محاسبته على الاجرة الاولى التي فسخت اجارتها والحال ان الارض المذ كورة معدة للاستغلال والاجارة فما الحكم في هذه المحادثة والحال هذه (أجاب) الاجارة الصادرة من المشتري في نصيبه شانه بعد فسخ الاولى فاسدة لا تسبى وعوكذا ما حصل ممن لم يبيع في نصيبه مع المستاجر بن بالنسبة لمن رضى منهما بالاجرة الجديدة ولم يؤخذ بالنسبة لمن لم يرض منهما باصلاح حبث كانت الارض المذ كورة معدة للاستغلال يلزم الرجلين المذ كورين اللذين زرعها والحال هذه أجر مثلها المسالكينها المذ كورين لا يجاوز ما رضى به المسالكين المذ كورين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر من شانه أن ترسل اليه البضاعة وغيره من البلدان من البارد وغيرهم ليبيعهما بالتوكيل عن المرسل أو يرسلها الى محل آخر أو يشتري بالبدل بضاعة أخرى حسب الطلب وله على ذلك اجرة معلومة من النة وقد تعارفها الناس فيما بينهم باعتبار من البضاعة وقيمة غيرها حسب العمل الواقع من المباشرة لذلك ولا يعمل الا بذلك عامله وجل من الاستانة على هذه الكيفية وصار يرسل اليه الشيء ايرسله الى مكان آخر وتارة يطلب منه شراء ما يلزمه فيشتريه له واستمر الامر على ذلك مدة ثم ان التاجر طاب من الرجل اجر عمله المدة المذ كورة فوعده بذلك فلم يلبث ان توفي الرجل لرحمة الله تعالى عن وورقة فيهم صغار فهل والحال ما ذكر اذا ثبت التاجر مدعاه على الوصي أو على الوارث الكبير يقضى له في تركة المبت بالمعارف أم كيف

شوال

١٢٩١

١٥

الحال (أجاب) اذا صدرت مشاركة بين رب المال والعامل له المذ كور على أن يعمل له العمل المطلوب بالاجر المعروف بين البارة تكون هذه اجارة فاسدة فيجب للعامل فيها على رب المال أجر مثل عمله لا يجاوز المشروط وكذا يجب له ما ذكر ان لم يتشاورطا وكان هذا العامل معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها اذا المعروف كالمشروط كما صرحوا به وحينئذ يكون للعامل أجر مثل عمله في تركة رب المال ان أثبت ما ذكر بعدموته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل لقسمه الافراز وسفله هو انبت

١٢٩١

١٦

مشارك جميع ذلك بين ورثة رجل بالعين استأجر أحد الورثة وهو ابن الميت حصص باقي الورثة لنفسه مساهمة باجرة معلومة واستمر واضعا يده على ذلك العقار ينتفع به سكتى واجارة مددة من السنين بطريق الاصل والاجارة ولم يدفع الاجرة الى أن مات فهل يكون الباقي شركائه مطالبة وورثته باجرة انصباهم من ذلك العقار من تركته بمقتضى عقد الاجارة الصحيحة بعد تحقق ذلك شرعا وليس لورثة الشريك الميت ثانيا تضمين باقي شركائه ما صرفه في ترميم المكان المشترك المذكور حيث كانت المرممة بدون اذن منهم وكان المكان المذكور قابلا للقسمة الاقراز (اجاب) نعم اشركاء المستأجر المذكور مطالبة وورثته باجرة انصباهم من ذلك العقار والذي استأجره منهم على هذا الوجه من تركته ممررتهم حيث لم يبرأ منها والحال ما ذكر وليس لورثته مطالبتهم بما صرفه مورثهم في مرمة المكان المشترك القابل للقسمة بدون اذنهم بل يكون متبرعا بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في عقار مشترك بين جماعة استأجر أحد الشركاء فيه انصبا الباقيين منه مدة معلومة ثم أخرج جميعه لرجل مدة معلومة لا يزيد عن مدة انبجازه وشرط المستأجر المذكور على المؤجر المذكور ان يعمير ما يحدث فيه من الخلل في تلك المدة ثم باع المؤجر المذكور نصيبه لاحد شركائه في العقار المذكور ثم حصل فيه تهميد يفتقر به بعض الانتفاع بالعقار المذكور كور قبل انقضاء مدة المستأجر والمالك المستأجر المذكور مؤجره بعمير المنهدم حسب شرطه فامتنع المؤجر من ذلك وامتنع المشتري ايضا من التعمير فهل والحال ما ذكر لا يجبر المشتري ولا البائع على التعمير وما الحكم (اجاب) نعم لا يجبر واحد منهما على ذلك شرعا والحال ما ذكر اما البائع فلانه لا يملك رفقة العقار واما المشتري فلان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه شرعا وبقره صحة الاجارة يثبت للمستأجر خیار فسخها بقوات بعض المنفعة المعقود عليها ان لم يحصل التعمير من المالك وبسقط عنده من الاخر بحصة ما تخرب من العين المستأجرة وزالت منفعتها وان لم يفسخ عقد الاجارة والله تعالى أعلم (سئل) في أما كن مدة للاستغلال نصفها ملك بطريق الشيوخ مجلبة اشخاص والنصف الآخر الشائع أيضا وقف على جملة اشخاص اجر بعض الشركاء في المالك والوقف بدون وكالة عن الشركاء في المالك ولا نظر على الوقف لكونه ليس ارشدهم جميع الاما كن المذكور كورة من الوقف والمالك بعقد واحد بدون اجرة المثل باضعاف وبدون مدة معلومة لرجل آخر اجني ولم يجز الاجارة المذكور كورة من له ولا يتاحت مات المستأجر المذكور ثم عين مولانا الحاكيم الشري ارشد المستحقين في الوقف الذي هو أحد الشركاء في المالك ناظر اشرع على الوقف المذكور بمقتضى تقرير شرعي ليعمل فيه بشرط الواقف بمقتضى مكتوب وقفه وهو انه شرط النظر في وقفه هذا والولاية عليه الارشاد فالارشاد من ذريته ومنها أن لا يوجر وقفه هذا أكثر من ثلاث سنوات في عقد واحد ولا يوجر عقود متوالية ولا يدخل عقد اعل عقد حتى تنقضي مدة العقد الاول ومن فعل

١٢٩٨

١٤

ذى القعدة

١٢٩٣

٨

شوال

سنة

ننت من النفاذ اركان معزولا قبل ذلك بثلاثة ايام الى آخره ثم باع المؤجر المذ كوروا كثر  
الشركاء نصيبهم في الملك الى الناظر المذ كور بمقتضى حج شرعية ببسده فطلب الناظر  
المذ كور نزع جميع الاماكن المذ كورة من يد ورثة المستاجر المذ كور وتسليمها اليه  
بمقتضى نظره على الوقف وما له كوتو كيله عن باقي الشركاء في الملك فهل يجب لذلك  
وله نزع جميعها من يدهم وطلب قيمة مثل أجرة حصة الوقف والملك فيما عدا اجرة حصة  
المؤجر قبل بيعه مدة استيلائهم عليهم الفساد فاعلم المؤجر المذ كور ولموت المستاجر  
المذ كور (أجاب) نعم يجب الناظر المذ كور لذلك والحال هذه فله نزع جميع تلك  
الاماكن من يد ورثة المستاجر على هذا الوجه ومحاسنتهم على اجر المثل فيما ذكرا بالسؤال  
مدة استيلائهم على تلك الاماكن اذ تحقق ما هو مسطور حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في مكان مملوك أجره ملا كه من رجل اجارة صحبة لستعمله مصبغة  
وأذنوه بوضع خواب فيه لصناعة الصباغة على وجه البقاء والقرار على ان ما يجده في  
ذلك المكان يكون له ملكا وجد كالمثل على هذا الوجه فمهر المكان المذ كور ووضع فيه  
الخوابي وصار ينتفع به مدة ويدفع أجره ملا كه ثم باع خلوه وجد كه المذ كور لشخص  
آخر واستمر المشتري المذ كور ينتفع بذلك المكان ويدفع أجره مثله ملا كه ثم ان المشتري  
المذ كور لم يستعمله الا آن للصباغة بل أعده لصناعة البقالين مع بقاء الخلو الذي اشتراه  
وهي الخوابي في أرض ذلك المكان لكونه استغنى عن صناعة الصباغة وهو قائم يدفع  
أجر المثل للمكان المذ كور الى ملا كه فهل مع بقاء الخلو الذي اشتراه فيه وقيامه يدفع أجر  
المثل الى الملاك لا يكون مجرد عدم استعماله صناعة الصباغة في ذلك المكان واستعماله  
صناعة البقالة مع عدم الضرر بالمكان وقيامه يدفع أجر مثله موجب التمكن للملاك  
من نزع من يده اذا كان خلوه المذ كور ثابتا بحق القرار وانتقل اليه بالشراء الصحيح  
الشرعي عن يملك الخلو المذ كور (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان هذا الخلو  
والجدك موضوع في هذا المكان باذن ملا كه بحق القرار لمستاجر اجارة صحبة ثم انتقل  
الخلو والجدك المذ كور بالشراء من اشتراه عن يملكه شراء صحيحا لا يكون مجرد عدم  
استعمال صناعة الصباغة المشروطة فيه واستعماله لصناعة أخرى مع عدم الضرر ببقاء  
الخلو على حاله وفيما المشتري يدفع أجر مثله في كل وقت بحسبه موجبا لنزع ذلك المكان  
من مالك الخلو بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بالوجه  
الشرعي جانبا من الاطيان العشورية بجهة الصعيد أجره مل حل معلوم باجرة معينة مدة  
سنتين وتحررت بينهما ما ورقة بالاجارة المذ كورة لم يجر نسجيلها ثم استولى المستاجر على  
تلك الارض سنة من السنتين المذ كورتين ثم مات المؤجر عن أولاده الذكور البالغين فاردوا  
وضع أيديهم على قلب الاطيان لفسخ الاجارة بموت المؤجر فامتنع المستاجر من ذلك متعللا  
بعدم الاجارة وعدم مضي مدتها فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بموت الموجب ولا

١٢٩٤

١٦

جداى الثانية

١٢٩٥

١٢٩٦

٢٠

يجاب المستاجر بقاءها في يده مدة الاجارة ولو رثته المؤجر التعريف الزم في بيعها شأوا  
 حيث طلبوا عدم بقاءها في يد المؤجر المذكر السنة الثانية بعد موت مورثهم قبل مضي  
 السنة الاولى من الاجارة المذكورة وما المحكم الشرعي (جواب) تنسخ الاجارة  
 بالاحتياج الى فسخها بموت أحد عاقديهما ان عقدها لنفسه بان كان مالكا أصليا في  
 العدة ما لم ترث الورثة ببقاء الأرض بيد المستاجر الى تمام مدة الاجارة مع رضاه بذلك  
 فتنقذ ثانياً - ذكر أمامهم طابعهم - عدم بقاء الأرض في يد المستاجر عقب موت  
 مورثهم فلا يولد لهم نزعها والاستيلاء عليها حيث لا مانع كما ذكر للمستاجر قيم زرع لم  
 يدرك فله استبقائه فيها الى الادراك بالاجر المسمى ان كانت المدة المعهودة عليهم باقية  
 لبقاء الاجارة حكماً وباجر المثل ان كان الانفسا بخير - دعاهما والله تعالى أعلم (مسئل)  
 في رجل استاجر داراً مدة خمس عشرة سنة لانتفاعه بالكنى فيماري عامرة ثم في أثناء  
 مدة الاجارة حصل خلل في البناء منع الانتفاع بها ومن الضروريات انما ادرك في قومه  
 فوراً حذر من حصول الضرر فهل والحال هذه اذا استمتع المالك ان المعمار يكون  
 للمستاجر فسخ الاجارة أو يلزم المستاجر بتعويضها - (أب) اذا حدث سبب في  
 العين المستاجرة يؤثر في المنفعة كالدرا إذا انهدم بعضها ساهر تقصود بالانتفاع بثبت  
 به خيار الفسخ للمستاجر لان كل جزء كالمعقود عليه الا أن الفسخ - بمقتضى - على ضرر  
 المؤجر ورضاه أو القضاء به بخلاف ما لا يؤثر في المدة كانه دام ثلثه يدفع به في سكنها  
 فلا يثبت الخيار لان العتق ورد على المنفعة دون العين ولو زال العيب الانتفاع بالكمية  
 كانه دام جميع الدار لا يتوقف فسخ المستاجر على شيء ما ذكر في نفس العقد يرد  
 فسخه وأما الزام المستاجر بالتعمير من ماله فلا فائدة له والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل  
 دفع لآخر حال صحتهما ونهاذا تصرفتهما بميلة اسعولما ان القودين حال الانقضاء الى انه  
 أجره لجانب أطيان من جهة أطيان المدفوع - تدروها - سنة أفلا يسدس ويمن فدان  
 غير مديونة ولا معلومة الحدود للمستاجر عقدان - رتبا بينهما مدة - معبر من السنين لتبقى  
 تلك الاطيان في يد صاحبها تلك المدة ليزرعها على سعيه في الزرع - بين المستاجر  
 مات مالكا الاطيان المذكر مرة بعد خمسة أشهر من تاريخ الاجارة ولا يدري المستاجر  
 ماذا فعل مالكا الاطيان فيها وانما مضت الاجارة والشركة بالمرثع كونه سائداً مدة  
 للجهالة وبقي المبلغ المدفوع يذمه - تلك الأرض الى الآن مدة علمنا ترثه وأقروا رثته  
 جميعاً وهم بالعمون به - دموت مورثهم - ببقاء بقية - حين - و - حين - سألهم  
 عما يتعلق بتركة مورثهم بحضور الضابط فلما أراد رب الدين - عليهم - به - وهو قبل  
 اذا ثبت ما - كرمهم - في مواجهةهم بالبيعة - ذلك المثل في الشرعي يتسبى له عليهم  
 يدفع ذلك المبلغ من تركته من بعد - استبقائه - يلزم بالوجه الشرعي (أجواب) نعم حيث  
 لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل وشه فمضتهما يكون بطريق الارث الشرعي عن

ذى القعدة

١٢٩٦

٢٦

ربيع الثاني

١٢٩٧

١٩

جادی الاولی سنة

١٢٩٨

١٧

مورثهم أطمینا وأما كن ومخلا ومواشي وغير ذلك فأجر الاخ المذکور جميع ما ذکرم من رجل أجنبي وحروله بذلك سنداً بدون اذن له من أخيه الشریکین فيما ذکرولا توکیل وبدون اجارة منهم لما فعله فهل اذا كان المالك في ذلك ثابتاً لهما وهما بالاعتان عاقلتان لانتفاء الاجارة المذکورة في حصتهما في جميع ما ذکرها ولا يجوز اعتبارها ولا العمل بها في نصيبهما ولو فرض صحة الاجارة في نصيبه شرعاً (أجاب) نعم لا تنفذ هذه الاجارة في نصيب الاختسين المذکورين ولا تعتبر شرعاً اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال ولا تصح الاجارة شرعاً في التخل حتى في نصيب العاقد بنفسه لوروده على استهلاك العين والاجارة الشرعية انما تكون على عليك المنافع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب غيبة بعيدة طويلاً لا يرجع منها سنين ولا يتيسر استطلاع رأيه في تعلقاته وله حصّة من عقارات يلزمها نفقات ومؤون كالأموال المستحقة لبيت المال ولم يكن له وکیل اتعاهدها وادارتها وحفظها وخيف عليهم من التلف والخراب فهل للقاضي المفوض اليه ولاية حفظها واجارتها باجر مثلها على وجهه صحيح ولو بما ذكروه حيث خيف عليها ما ذکروا الحال هذه وما الحكم في اجارة المشاع في حصّة شريك أو شركاء الى جميع باقي الشركاء اذا صدوت عن مالك ذلك سواء كان المالك بنفسه أو من له ولاية ذلك كوكيل وقاض ومسـاجر في مدته وما الحكم أيضاً في صدور الاجارة في جميع عقار من شخص الى أجنبي ثم يظهر استحقاق بعض ذلك العقار لغير المؤجر من الشركاء الذين لم ياذنوا بها وفسخوها في انصباثهم هل تصح الاجارة في نصيب المباشرة فقط وتنسخ في الباقي برد من ظهر استحقاقه ويعد هدا من قبيل الشيوع الطارئ (أجاب) للقاضي المفوض اليه ولاية حفظ مال المفقود من متاع وعقار اذا لم يكن له وکیل من قبله وله اجارته اجارة صحيحة باجر المثل وله بيع ما يخاف تلفه وفساده لاسيما اذا كانت عليه نفقة ومؤنة كفراج وكذا مال الغائب غيبة بعيدة طويلاً بحيث لا يرجع سنين على ما يستفاد من جامع القصولين حيث نقل في أواخر الفصل الخامس جواز بيع السلطان الاتقي اذا ظفر به ولا يؤثر لانه تعريض له على الاباق بخلاف الضال فانه يؤثر وان للقاضي بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرفيق والعقار اذا خيف عليها الفساد ثم قال وكذا لو علم حياته لكنه لا يرجع منه سنين ثم قال لو للمفقود نصيب في دار مقسومة على عدة لا ينبغي لاحد أن يتصرف فيه بلا اذن القاضي والقاضي أن يؤثره لو خيف أن يخرب ولو لم يمكنه أحد ويحفظ أجره للمفقود انتمى فسوى بين الغائب الذي لا يرجع منه سنين والمفقود في جواز بيع ما يخشى فسادوه بين البيع والاجارة لانهم مامن باب الحفظ حينئذ بل هي أولى لبقاء العين على ملك الغائب فيها والقاضي نصيب ناظر المصالح العاجزين عن التصرف في شؤونهم وصرحوا بجواز اجارة المشاع من باقي الشركاء جملة بلا تفصيل وبأن الشيوع الطارئ لا يفسد الاجارة ولو أجر بعض الشركاء الى الباقي ولو تعدد ما بقي من

جادی الثاني

١٢٩٨

٧

العقار بعد حصة المستأجرين جملة بعد واحد بلا تفصيل تجوز الاجارة بخلاف ما لو أجز  
 ا بعض الباقي دون البعض للشيوع ففي جامع الفصولين على ما نقله السيد الطحطاوي في  
 الاجارة القاسدة أرض بين جماعة فوكل أحدهم باجارة حظه فآجره وكيه من جميعهم  
 جاز ولو من أحدهم لم يجز كمالوا بشر الموكل انتهى وفي المنهدين من الباب السادس عشر  
 في مسائل الشيوع من اجارة والشيوع الطاري لا يفسدها اجتماعا كمالوا آجرها ثم  
 تقاسموا في نصفها او مات أحدهم أو استحق بعضها يبقى في الباقي انتهى فعلى هذا لو أجز  
 رجلا عقارا الى أجنبي ثم استحق بعضه اشركا المؤجر في هذا العقار ولم يجز باقي الشركاء  
 تلك الاجارة بل فسخت في انصباهم تنسخ الاجارة فيما عدا نصيب المؤجر ويكون هذا من  
 قبيل الشيوع الطاري فلو أجز المستأجر ما بقي من مدته لباقي الشركاء جملة بلا تفصيل تصح  
 اجارته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في  
 ملك هند فوضع زبيده عليها واستغلها واستوفى منفعتها مدة بلا اجارة ولا اجرة قامت  
 هند تطالبه باجرة مثلها عن المدة المذكورة فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك اذا  
 كان وضع اليد والاتفاق بتلك الأرض بطريق الغصب بلا إذن مالكها المذ كورة  
 وتحقق كون الأرض معدة للاستغلال ولم يوجد مانع والا فلا كما هو مصرح به والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا موثوقة ثلاث سنين من نازرها فغضى منها سنتان وفي  
 آخرها بعد الادراك مات مستأجرها لنفسه فهل تنسخ الاجارة بموته واذا كان كذلك  
 لا يجبر من له ولاية التصرف فيم ا على ابقائها تحت يد ورثته السنة الثالثة وله أن يوجرها  
 لمن شاء حيث لم يوجد ما يفيد انعقادها للورثة بعد الموت والى نفسا (أجاب) نعم تنسخ  
 هذه الاجارة بموت مستأجرها المذ كورولا يجبر المتولى على ابقاء الأرض في يد الورثة  
 السنة الثالثة والحال ما ذكر بالسؤال ولأن يوجرها من شاء باجر المثل حيث لا مانع والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل أجزأطيانه المملوكة له لرجل آخر مدة معلومة بقدر معلوم وفي  
 انقضاء هذه المدة أجزها له أيضا مدة اجارة مضافة الى ما بعد انتهاء المدة الاولى ويريد  
 الآن رب الأرض فسخ الاجارة الثانية قبل دخول وقتها بحضرة المستأجر المذ كرر وعلمه  
 بالفسخ ليؤجرها لمن يشاء بعد مضي المدة الاولى التي لزمته اجارتها بالاجرة اللائقة ويريد  
 المستأجر الاول أن تكون الاجارة الثانية لازمة فالحكم في ذلك والحال ما ذكر  
 (أجاب) صرح علماؤنا بان في لزوم الاجارة المضافة تهييجين وأيد عدم اللزوم بان عليه  
 القوي وبناء عليه فلا كل من عاقدي الاجارة الثانية المضافة المذ كورة فمستأجرها بحضرة  
 الآخر وعلمه قبل دخول وقتها واجارة الأرض لغير الاول حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
 \* (كتاب الاكراه) \*

١٢٩٩

٢١

جمادى الثانية

١٢٩٩

٩

جمادى الاولى

١٣٠٠

٨

(سئل) في امرأة قتلت جارية لاخرى وثبت عليها ذلك بيمينه شرعية على اقرارها لدى  
 فاض بنها قتلها المذ كم القاضي عليها بقيمة الجارية بعد تقويمها بتقويم اناس من اهل

تتمتع

محر

الخبرة عارفين لها وبعد ما دفعت القيمة لربها كتب القاضي حجة شرعية بمضمون  
 القضية طبق الاصول الشرعية ثم رفعت هذه الحجة لدى قاض آخر فنقضها وحكم بحصة  
 مضمونها وبعد ذلك عمدة التجات القايلة الى المحاكم السياسية ليسترد لها بعض ما ضمنته  
 فاسترد لها من ربة الجارية ثمانية مائة قرش بالا كراه والجبر وبعد ان زال الا كراه طلبت  
 منها ما كانت استردته بجبر المحاكم فانكرت القايلة الاخذ والاسترداد من ربة الجارية  
 فهل اذا زال الا كراه وثبت على القايلة الاخذ يكون لربة الجارية استرداد ما اخذته منها  
 واذا امتنعت من دفعه بعد ثبوته يجبرها المحاكم على الدفع (اجاب) اذا تحقق بطريق  
 شرعي ان القايلة استردت بالا كراه شيئا من القيمة التي حكم بها القاضي عليها يكون  
 الواجب عليها رده حيث كان حكم القاضي بذلك صحيحا مستوفيا لشرائطه الشرعية والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة اكرهها المحاكم على طلاقها ويعطيه مبالغا  
 من الدراهم فعند ذلك قهرها بابطال المحاكم والذلة لياقيه بالرجل المذكور فبحث  
 عليه والده فوجده فعند ذلك ضرب به المحاكم كضرب بشديد او اخذ منه مؤخر صدق زوجته  
 ابنه الفار كرها فهل والحال هذه للرجل المذكور المطالبة بمؤخر الصداق عن اخذ منه  
 وليس للزوجة المطالبة بمؤخر صدقها الا من زوجها حيث كان دافعا ما تعرف  
 تجهيله ولا يلزم الزوج نفقتها وكسوتها الا اذا كانت في محل طاعته بما يليق بحاله (اجاب)  
 للوالد استرداد ما دفعه مكرها من المحاكم المذكور وحيث قبضت المرأة ما تعرف  
 تجهيله من المهر لا يكون لها منع نفسها لذلك وعلى الزوج نفقتها وكسوتها بقدر حالها  
 حيث لم تكن ناشزة وليس لها مطالبة الزوج بما هو مؤجل من المهر والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له ارض زراعة اكرهها المحاكم سابقا بالمحس المديد على ان يبادل  
 شخصا آخر بارضه فبادل واخذ ارضا عوض ارضه بالا كراه المذكور فهل لا يسقط  
 حقه من ارضه بالمبادلة مع الا كراه حيث لم يسقط حقه منها باختياره ولرب الارض  
 المذكور رفع يده الاخر عن ارضه خصوصا وقد طال به برفع يده عنها مع ابتداء وضع يده  
 وفي كل سنة ولم يتمكن من ذلك (اجاب) نعم لا يسقط حق الرجل المذكور من ارضه  
 بالمبادلة حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى  
 عليه بسرقة فانكر وقال لهم اقيموا على يدنسة فاخذ المذکور ووضعوه في السجن وضر به  
 ضر بشديد او اقام في السجن مدة طويلة ثم بعد ذلك طلبوا والده عند ذي شوكه وتغلبوا  
 عليه وقهروه واهل كرهوه اكرها شرعا على التزامه بقيمة تلك الاشياء وكتبوا عليه حجة  
 قهر اعنه بذلك ثم اطلقوا والده من السجن ثم بعد ذلك طلبوا منه المبلغ المذكور  
 متمسكين بالحجة فقال لهم لا دفع شيئا الا بالوجه الشرعي فهل يجب لذلك ولا يلزم دفع شيء  
 (اجاب) ليس للمدعين المذكورين مطالبة والده المدعى عليه بالسرقه بناء على التزامه  
 المكتتب بالوثيقة والالتزام لا يعتد به اذا كان مع الا كراه الشرعي والله تعالى اعلم

١٢٦٥

٧

ربيع الثاني

١٢٦٥

•

جمادى الاولى

١٢٦٥

١٣

جمادى الثانية

١٢٦٥

١٤

(سئل) من طرف مجلس الحقاينة في رجل كان سجنه الحماكم السياسى بخصوص دعوى ديون مطلوب منه وأمر باخذ أمتعة من رقيق ومراش وخلافه وجرى بيعها بالبخس وصاحبها ممنون ولما تم لولى الأمر صاروا من السجن وتحتقت دعواه فوجد معذورا وثبت الأكراه الشرعى في بيع أمتعته وفساد البيع بمقتضى اعلام مستوف حكمه الشرع انما الشرعية بحضور شيخ الحماكم الأزهر ومفتى السادة الخفية وفتحوا بناء على ذلك صدر الحكم من ولى الأمر بان المشتري لا تمتع هذا الرجل بالبخس يؤدون فرق اثمان الامتعة المباعة لهم باعتبار قيمتها وقت البيع او ترد امتعته عينه سواء كان رقيقا أو ماشى أو غيره وهه يعطيهم الاثمان التي دفعوها وقت الشراء فيعده صدور الأمر حصل توقف من المشتري ومن جهة دعواهم عدم وجود ما اشتروه بذلك الوقت وأنه لو فرض الوجود فيمناسبة ما مضى على ذلك من السنين الصغير من المواشى صار كبيرا واستولد منه نتاج والمرضى بذلك الرق قد برئ والبعض نفق بالمرت وهم كذلك من المظهورات الموجبة لعدم تنفيذ حكم ولى الأمر فهل لا يجانون في ذلك أم كيف يكون الحكم الشرعى (اجاب) قد صرح علما وأبا ان البائع اذا كان مكرها كراهها شرعا يترتب عليه التمكن من الفسخ وفساد البيع واذا قبض المشتري المبيع طوعا وهما في يده يكون مضموما عليه بقيمة قبضه قبض مالك باختياره منه بعقد فاسد وبان زوائد المبيع بالا كراه كالولد ونحوه مضمومة على المشتري بالتعدى فالمبيع الموجود بيد المشتري اما ان يضى البائع المبيع فيه أو يفرقه عنه وما هلك بأيديهم مضمر عليهم بالقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سعى بالخرى حاكم فغرم الحماكم المسعى به مبلغا بطريق الأكراه الشرعى فهل اذا قرأه اتهمة ظالما يكون ضمان ما غرم على الساعى أم لا (اجاب) نعم يضمن الساعى بالسعاية الكاذبة كما أفتى به قول علمنا المتأخرين حسم الفساد قال في البرازية قال محمد يضمن وعليه الفتوى كذا في فتاوى العلاء الخيري وفي منح الغفار الفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعى مطلقا أى سواء كان المسعى اليه قد يغرم أو لا يغرم أو يغرم ألبتة أى وقد غرم بالفعل اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق طينا فبخره نخلأ كرهه الحماكم بالبخس وانضرب الشديد على بيعه ما ذكر من اثنين والنخل في دين كان على ولده بلا كفالة واسمولى عليه المشتري منه من السنين وهو ياكل ثمرة النخل ثم مات البائع فهل يكون لورثته الرجوع على المشتري بالنخل والطين ومحاسبته على ما كاه من ثمرة النخل في هذه المدة حيث كان الاكراه ثابتا بالوجه الشرعى (اجاب) اذا كره شخص بقتل أو ضرب شديد متلف أو جرح أو فدية مديد حتى باع أو اشتري أو أقر أو أجر فسخ أو أوفى ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المنصاة كالولد والثمرة وتضمن بالتعدى كذا أفاده في الدرر وحاشيه ونه يعلم جواب السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ابراج حمام حبسه شيخ ببلده وطلب

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢٩

منه أن يشتري نصفها لنفسه وأكرهه على البيع له بالجس المديد والضرب الشديد فباع له النصف وهو في الجس بمن معلوم ولم يدفع له شيئا منه فهل إذا كان الاكراه على البيع ثابتا بالبينة الشرعية لا ينفذ ويكون لرب الأبراج فسخ البيع وإبطاله (أجاب) إذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع يكون للمكره بعد زوال الاكراه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وترك متاعا ورثة ودينونا عليه واشترى بعض الورثة بقرة من بعض الورثة الآخر بعد قسمة التركة بينهم فبعد مدة تريد على ثمان مئتين من حبي الشراء وبعد تصرف المشتري فيها ببيع نتاجها ادعى البائع أن البيع بالاكراه فطلب منه بينة على الاكراه فلم يجد له بينة فهل والمحال هذه لا يكون له استحقاق في فسخ البيع (أجاب) إذا لم يثبت الاكراه الشرعي على البيع لا يكون للبائع فسخه ويمنع من معارضة المشتري بالبقرة المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أقارب يملكون ساقية وأشجارا وأطيان زراعة فبعجن شيخ البلد واحد منهم في غيبة الباقيين وأكرهه بالجس المديد والضرب الشديد على بيع ما ذكر فباعه بالاكراه لرجل بثمن معلوم ثم بعد ذلك اشتراه منه شيخ البلد المذكور لنفسه فهل إذا كان الاكراه المذكور ثابتا بالبينة الشرعية على البيع لا ينفذ في نصيب المكره ولا في نصيب بقية الشركاء إذا لم يجزوه ولم يرضوا به ويكون لهم فسخ البيع وإبطاله بالطريق الشرعي (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب باقي الشركاء وإن لم يكن ثمة اكراه شرعي حيث لم يثبت الاذن منهم أو الاجازة وإذا تحقق الاكراه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع في نصيبه حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا معلوم القدر أكرهه ذو شوكة على بيعه بالجس المديد فباعه وهو بهذه الحال لرجل أجنبي بثمن معلوم ثم بعد مدة أكرهه ذو الشوكة المذكور بالجس المديد أيضا على بيع نصف بستانه فباعه مكرها لرجل أجنبي بثمن أقل من ثمن مثله فهل إذا كان الاكراه على البيع المذكور أولًا وثانيًا ثابتا بالبينة الشرعية يكون لرب النخل والبستان فسخ البيع وإبطاله ورد الثمن وانتزاع المبيع من يد المشتري وإذا أخذ المشتري قدرا معلوما من الثمن يكون له محاسبته على قيمته (أجاب) إذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع يكون للبائع الفسخ حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دالة كقبضه الثمن طوعا ولا يبطل حق الفسخ مع الاكراه بعت أحدهما ولا بالزيادة المنفصلة كالثمره وتضمن بالتعدي كما يستفاد من الدرود حواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في ساقية أكرهه الحاكم على بيعها بالجس وهدده بالضرب فباعها وقبض الثمن مكرها من الحاكم فهل إذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية يكون للبائع فسخ البيع ويجبر المشتري على رد المبيع للمكره المذكور (أجاب) إن كان الاكراه شرعيا ولم يوجد من المشتري ما يفيد الرضا يكون له فسخ البيع بعد زوال

١٢٦٥

رمضان

١٢٦٦

١٥

١٢٦٥

١٧

شوال

١٢٦٥

٢٦

ذو الحجة

١٢٦٥

ربيع الاول سنة

١٣ ١٢٦٦

جداى الثانية

٢٤ ١٢٦٦

شعبان

٣ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٧ ١٢٦٦

الاكراه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جبره ذوقه على بيعهم منزله لا يتخففها  
وكتب بذلك حجة من غير ان يقبض ثمنه فذهب اذا تولى المانع المشرى قبل ان يملكه  
رد البيع ويمكن منه وورثه المانع لهم رد حجت ذوق الاكراه لم يرد عنهم ولا من حوزتهم  
ما يدل على اهضائه (اجاب) لا يرد الا على من جبره المشرى ولا يرد المانع ولو ارث  
المكره فسخ البيع حيث شئ في الاكراه المشرى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في  
أخوين أحدهما قاصر والاخر بالغ مات أبوه ما له تركه من جهتهما قارعه دين  
فأقام الغاصى إلى من الأخوين وصيا شرعى على أخيه الماتى فوفى ذلك الوصى ما كان  
على أبيه من الدين بعد ثبوته بالرجوع المشرى فله ابلغ السهم الباقى بما كان  
ركعة والده فاجره بانه دفع ذلك في دين أبيه فلم يصدق في ذلك وإن كان عليه بما كم  
سباى في أخذ ما لا كنه بدل حصته بغير ذلك انما كم ارضى على بيعه لا كنه لانه  
وحبس على ذلك وضربه وأخذها منها مع ذلك باق من ثمنه لما ولم يمس به على مدفعه  
من الدين الذى ثبت على والده فهل والحال فيه يكره ان يبيع ما له ان يلزم بمدا  
ما خصه من دين والده الثابت عليه (اجاب) اذا تحقق الاكراه المشرى على المبيع  
يكون للمكره بعد زوال الاكراه فسخ المبيع والدين الثابت برعاية دم الميرس والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى شوكة له دين على اخيه والمدين لدى الشوكة له نسب  
له مال متعلق بجهات ذى الشوكة فما كره من ذى الشوكة لا يرد على مال النسب  
المذكور وأرسل احمره وطاسه انه ان ضمن نسب به بالدين الذى له ما فأنتم قد رشح  
عليه السجن مدة وقهره على الضمان واخذ عاهه سند الضمان الدين على نسبه فهل  
لا يلزم الضامن دين نسبه حيث كان ضمنه بالقرض والعاهه وهناك بدنة ثم يهد بذلك  
(اجاب) اذا تحقق الاكراه المشرى على المكفول بالحال لا يكون قرب الدين مطالبة  
المكفيل به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شرب بلدا دعى رجل باين بافكر  
المدعى عليه دعواه ولا بينة له سوى غيبة جده وهداه على أن يبرأ عما ادعاه فانزل به  
مكرها وكتب عليه وثيقة بذلك فهل اذا ثبت ذلك يكون له سرارى هذا الحال باطلا  
ولا يعمل بالوثيقة اذ كورة (أب) اذا اكره من يقتل أو شرب شديده لمف  
أو حبس أو قيد لم يدين حتى أنه لا يصح اقراره بالتفدية الرضى وهو نردا لجهته والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد بغيرهم قاصر بالبعس بال وترك جانب طراحين  
وبيدامعد اللاسنة لال فادعى رجل صاحب شوكة على بعض الورثة الغيبين بان له دينسا  
على أبهم المدعى بدون اثبات واكرههم بالبدن على بيع الطواحين والبيت فباعوا  
جميع ذلك مكرهين بالحبس ووضع المنة من ايديهم على المبيع وصاروا زجره  
ولست تعلمون أجره مدة من الشهور فهل اذا ثبت الاكراه بالبدنة الشرعية يكره البيع  
فاسد ما يكون لوصى القصر محاسبهم على ما غلوه من الاجرة المدة المذكورة لاسيما

ولم يتأتمعه نفى بالدين لو ثبت (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعى على البيع كان  
 للبائع فسخه حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا صريحاً أو دلالة وعلى من استولى على  
 حصة الصغرة راجعة مثلها مودة استلها عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له  
 أطياناً كرهه الحماكم بالحبس والضرب بالكرباج على بيعها ودفع ثمنها في دين على  
 ولده والمحال ان ولده ليس له على أبيه حق ولا هو ضامن له في ذلك الدين فهل اذا ثبت  
 ا كراهه بالمدينة الشرعية لا يصح بيعه ويكون الطين باقياً على استحقاقه (اجاب) اذا  
 ا كره شخص بقتل أو ضرب شديد متلف أو حبس أو قيد مديد حتى باع أو اشترى أو أفر  
 أو أجزف فسخ مائة أو ماضى ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري فاذا  
 صحق الا كراه الشرعى على البيع أو اسقاط الحق من ارض الزراعة لا يكون البيع  
 والاسقاط نافذاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ا كره على احضار زيد او ضمانه  
 في غيبته من جهة حاكم السياسة فضمن المذكور خوفاً من الحبس المديد ضمان  
 حضور حين الطلب مكرهاً على ذلك فهل لا يصح تلك الكفالة مع الا كراه حيث كان  
 من جهة الحماكم (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعى على الكفالة لا تكون صحيحة  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالمدينة الشرعية فذهب  
 المدين الى بلدة اخرى فذهب الدائن له ليطلبه يدينه فحسبه المدين وضرب به الحبس المديد  
 والضرب الشديد على ان يقر بانه اخذ دينه منه فامر مكرهاً بذلك فهل اذا ثبت الا كراه  
 بالوجه الشرعى على الاقرار باخذ الدين لا برة به ولا يسقط حق الدائن بذلك ولو اقام  
 المكره يئنة على الاقرار لا برة بها حيث لم يشهد بانه اقر طائعا مختاراً (اجاب) لا يصح  
 الاقرار مع الا كراه الشرعى عليه ويئنة الا كراه على اقراره أولى من يئنة الطوع ان اذ  
 واتحدتار يخهما فان اختلفا ولم يؤثر خافئنة الطوع أولى والله تعالى أعلم (سئل) في  
 امرأه لها حصة في دار وابنتها باقى الدار كرهت المرأة في ان تهب تلك الدار لخادم شيخ  
 البلد في نظير راهم قلبه ففعلت فهل لا يصح ذلك مع الا كراه الشرعى ويكون تصرف  
 الام في حصة بنتها غير نافذ (اجاب) تصرف الام في حصة ابنتها المذكور بكونها غير  
 نافذة مطلقة أو تصرفها بما ذكر في نصيها غير نافذ ايضاً حيث تحقق الا كراه الشرعى  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين واولاد بلع وفاهرو ترك ما يورث عنه  
 شرعاً فادعى جماعة ذميون بان لهم على الميت ديناً وطلبوا احد الاولاد عند شيخ حرقته  
 ليصدق لهم على دينهم على ابيه فامتنع الابن من ذلك فهدده شيخ حرقته وخوفه بالضرب  
 والحبس وقفل حانوته وعدم تعاطيه البيع والشرا في خانوته لاجل ان يصدق لهم على  
 دينهم فصدق الابن المذكور على دين المذكورين خائفاً من حصول ما هدده به شيخ حرقته  
 فهل اذا تحقق ما ذكره كان شيخ حرقته قادراً على فعل ما هدده به لا يصح الاقرار والتصدق  
 من الابن المذكور يطلب من المدعين اثبات دينهم الذي يدعونه بالوجه الشرعى واذا

صفر

١٢٦٧ ١٠

ربيع الثاني

١٢٦٧ ٨

جمادى الاولى

١٢٦٧ ٦

١٢٦٧ ١٩

رمضان

شوال

ربيع الاول

١٢٦٧

٢٩

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٦

١٢٦٨

١

قالهم بان هذا لا يعدا كراهاً وبصحته تصديق الابن المذكور اياً يكون في نصيبه خاصة دون  
 باقى الورثة (اجاب) اذا ثبتت كراه احد الورثة على الاقرار بالضرب الشديد أو  
 الحبس المديد من فاد رعليه وخاف المكره لولم يترو وتوع ذلك به يكون اقراره غير نافذ  
 وان لم يثبت الا كراه على الاقرار واقراطاً يلزمه جميع ما اقر به ان وفي ما ورثه ولا يلزم  
 باقى الورثة شئ حيث جحدوا اقراره وقيل حصته واختاره ابو الليث دفعاً للضرر عن المقر  
 والله تعالى اعلم (سئل) في شخص صغير انهم في رضى صغير آخر في بئر ثم ان وارث المرمى  
 رفع أمر الماتم مع أبيه الى الحما كم فحبسهما وأطال سجنهما ما ثم هدد الحما كم الشخص  
 الماتم بالضرب الشديد المبرح فاقر بالرمى في هذه الحادثة ثم ان الحما كم سال أباه فاقر بما  
 أقربه ابنه من نسبة الرمى لابنه خوفاً من ان يحصل له مثل ما حصل لابنه والحال ان الاب  
 عاجز مكره على ما أقربه فهل اذا ثبت ما ذكر لا يعتبر هذا الاقرار (اجاب) اذا تحقق  
 الا كراه الشرعى على الاقرار لا يكون الاقرار معتبر بل اقرار الصغير على نفسه ولو مع  
 الطوع لاغ وكذا اقرار أبيه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة  
 بنين وبنين وترك داراً فبعدمدة من السنين جاء رجل ذو شوكة واكره اثنين من البنين  
 وحبس أحدهما على بيع جميع الدار له فباعها له مكرهاً بدون اذن باقى الشركاء وبدون  
 اجازتهم فهل اذا ثبت الا كراه بالبيعة الشرعية يكون البيع غير نافذ في نصيبه ونصيب  
 باقى الشركاء حيث لم يجبروا بالبيع ويجبر المشتري على رد الدار الى الكها (اجاب) اذا  
 تحقق الا كراه الشرعى على البيع المذكور يكون لمالكى الدار المذكور قوة في البيع  
 وباطاله حيث لم يوجده منهم ما يدل على رضاه وان لم يتحقق لا ينفذ في نصيب من لم يبيع  
 الا باذن أو اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر مبلغاً من الدراهم  
 ثم بعد مدة طالب المودع المودع بالوديعة فجدوها وترافعا للحما كم الشرعى فهل اذا قام  
 المدعى بينة تشهد له طبق دعواه لا يعتبر جحد المدعى عليه ويقضى عليه ببيع الوديعة  
 التى تشهد به البيعة واذا تعلل بأنه جرى بينه ما صلح وان المدعى استقطب ما من مبلغ  
 الوديعة وكتبت به وثيقة بختم المودع وكان الصلح المذكور والختم بالا كراه من المدعى  
 عليه للمدعى وشهدت بينة شرعية بذلك لا يعتبر تعلل المدعى عليه بالصالح المذكور ويؤثر  
 بدفع مبلغ الوديعة (اجاب) نعم يقضى على المودع المذكور بدراهم الوديعة بعد  
 ثبوتها عليه بالوجه الشرعى مع انكاره ولا عبرة بما ادعاء من الصلح المذكور حيث  
 تحقق الا كراه الشرعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أكره ذوا الشوكة  
 والقوة في بلدته الى انه ان لم يبيع داره ويخرج من البلد ولا اتلفه ونادى بالضرب حتى  
 يبيعهما وعلم وتحقق انه ان خالسه يتلفه فهل اذا ثبت الا كراه بالبيعة على هذا الوجه  
 يكون البيع فاسداً لاسيما وأخذته لاثمن من المشتري على هذا الوجه (اجاب)  
 اذا تحقق الا كراه على البيع بالوجه الشرعى يكون للبائع فسخه حيث لم يوجد

منه ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار فهره على بيعه هارجل ذو شوكة وباعها وقبض ثمنها وادعى ان صاحب الدار عليه دين له وأخذته في قظير دينه الذي ادعاه وذلك بعد ان حبسه وضر به فهل اذا لم يثبت الدين وزال الاكراه وطلب صاحب الدار أخذها ودفع ثمنها يجاب لذلك وترفع يد واضع اليد عليها حيث ثبت البيع بالاكراه بالحبس والضرب (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع لا يكون نافذاً للبائع المذکور والمحال هذه فسخ البيع حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رقيق ملك لثني ادعى عليه رجل أجني بمائتين وستين قرشاً فانكر دعواه ولا بينة ولا مدعيه على ما يدعي به فاخذته منزله وكتفه وسجنه مدة سبعة أيام على انه يقر بما يدعي به عليه فاقره مكرده امن شدة الخوف فهل لا يصح اقراره المذکور ولا يكون له مطالبته بما اقربه مكرده اذا ثبت بالبينة الشرعية انه اكره على الاقرار المذکور وتحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) اذا اقر عبداً طائعا حال تغير مولاه يصح في حق نفسه فقط فيؤخر الى عتقه فليس للمقر له مطالبة سيد العبد بما اقربه وله مطالبته العبد به بعد عتقه واقرار المذكرة بحال حر كان أو عبداً كما هنالاً يؤاخذ به المقر اذا ثبت الاكراه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلاً كرهه ذو شوكة على بيعه له بالحبس المديد فباعه له وهو في السجن بالاكراه بثمن معلوم ووقفه على ضريحه ولى فهل اذا ثبت ما ذكر لا ينفذ بيعه ولا يصح وقفه اذا لم يجزه المالك ولم يرض به ويكون باقياً على ملك صاحبه (اجاب) صرحوا بان البيع بالاكراه يخالف البيع الفاسد في مسائل منها انه تنقض جميع تصرفات المشتري فيه وان تداءت له الايدي فاذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائعا تنقض تصرفات المشتري في المبيع بطلب المكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر احضر الحاكم رجلاً وأكرهه على كفالة ما عليه من الدين فهل اذا كانت الكفالة المذكورة بالاكراه لا تكون لازمة حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا تلزم الكفالة المذكورة اذا تحقق الاكراه الشرعي عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذى شوكة له أخ مقسوم منه في المعاش والاموال قسمة شرعية تعدى عليه وأكرهه بالضرب الشديد والحبس المديد على بيع ماله كله فباعه له بالاكراه مع الغرور والغبن الفاحش ثم مات الاخ البائع فاخذ المكره وولد المكره للنظام فحكمت مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع باطلاً ولولد أخذ ملك والده بالوجه الشرعي (اجاب) اذا اكره شخص على بيع بضرب شديد أو حبس مديد حتى باع يكون للبائع فسخ البيع بعد زوال الاكراه ولا يبطل حق الفسخ موت أحدهما ولا موت المشتري ويقوم وارث المكره مقامه في الفسخ كما في الدر

١٢٦٨

٢

صفر

١٢٦٩

٢٣

ربيع الثاني

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٩

٥

وحواشيها وصرحوا بعدم سماع الدعوى بعدهم حتى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف  
 ووجوده - ذكر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة منهم سابقة باعها أحدهم  
 بطريق الاكره الا شرعي في حال غيبه الباقي والبعث وصرح بدون ولاية شرعية فهل  
 لا يكون البيع في نصيب العاصم والدائم والمباشر للبيع بالاكره ما نذا حيث كان  
 الاكره على البيع مما يعدم الرضا ما يتاخر بهارة المنة الشرعية، وتاخرت بنفسه  
 الطوع والاكره قديم بنية الاكره (اجاب) اذا تحقق الاكره الشرعي على البيع  
 يكون للكره ابطال في نفسه - بعد زوال الاكره حيث لم يرد منه ما يدل على الرضا  
 كقبضه الثمن طائعا وقته - لم يرد منه الاكره على بنية الطوع والبيع في نصيب  
 الغائبين بدور انهم وفروا على اجازتهم فان اجازوه وذوا ردوا ولا يصح بيع  
 الاجنبي مال الفصر بدون ولاية شرعية - ويدرؤنه - رغب في بيع العقار والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل جبره وثمة ثوبا لغيره - الله - يدور في امره ان يدور ان يبيع  
 داره الى آخره في هذه عليه تهديد اشديد انما هو الذي يجمع دون التمسك ولا يقبض شيئا  
 من ثمنه او لم يكن ذلك القدر محتاجا اليه تسديد ما يجبره على البيع - لا - له ولم يمنع من اداء  
 ما طالب منه فهل اذا كان الامر كذا كره حصر ادب الخبير - وعابوا الدار المذكورة  
 ووجدوا بيعها بدون القيمة يكون له الرجوع في ذلك بعد زوال الاكره عنه ولا ينفذ  
 بيعه (اجاب) اذ ثبت الاكره الشرعي على البيع بالوجه الشرعي وان كان هناك  
 مانع من سماع الدعوى ولم يرد منه ما يدل على الرضا - مع صريحه او دلالة يكرن  
 له فصح البيع بعد زوال الاكره والتمار - نه والله تعالى اعلم (سئل) من فاضى  
 قايوب بعامضونه ادعى احمديون على ابراهيم عبد الله ساعي باشا يابها من دارهم - دوة  
 محدودا أربعة وانه مانع نصفها للادعى عليه بمبلغ معلوم من الدراهم - باع نصفه بالرجل آخر  
 والاخر باعه للادعى عليه بمبلغ معلوم رادى ان باع ذلك بالاكره بواسطة من علمه دينسا  
 فاكراه على دفعه من شيخ البلد ولم يرد كره البيع فباع لاجل رفع الطالب عنه دبر من  
 ما ربح الاكره وانه لم يصل له من ثمنها شيئا فالكراهية في ذلك (اجاب) ليس لاحد  
 يونس المذكور نسخ البيع بدو الاكره على الوجه المذكور له المذهب بالشر اذا لم  
 يثبت قبضه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا كرهه ذو  
 شوكة على بيعه بالحدس المديد فباعه ودرم مبيعون من معلوم - هل اذا كان الاكره  
 ثابتا لا ينفذ بيعه واذا اخذ منه انقضاء وباعها بشيء معلوم من الدرهم يكره سرب المثل  
 تضمنه بدل ما باعه حيث نه - زود به - بالظرف الشرعي - اجاب - اذا  
 الاكره الشرعي على البيع يكون لا كره منه بعد زوال الاكره حيث لم يرد منه  
 ما يغيب الرضا به صريح او لالة كقبضه - الى طائفة من الرضا به - على الانتقام  
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من فاضى رادى - باع منه دبره ادعى رجل على آخر

١٢٦٩

٧

ذى القعدة

١٢٦٩

٢٤

ذى الحجة

١٢٦٩

٢٨

محرم

١٢٧٠

٢٦

بأنه أكرهه بالحبس والضرب على إسقاط حقه له من منفعة زراعة قدان طين أميري  
محدود محدود أربعين مائة من الدراهم وبين أن الاكراه بالحبس خمسة عشر يوما  
والضرب على الإسقاط المذكور فأنكر المدعي عليه الاكراه وادعى أنه بالطوع وأقام  
بينة شهدت أنه أسقطه له طوعا بالمبلغ المعالوم وأحضر المدعي رجلاين وقرر كل منهما بأنه  
في سنة ١٢٦٥ حبس المدعي عليه المدعي المذكور ثمانية أيام في الحاصل وضر به  
في المدة المذكورة على أن يعطيه الغدان المذكور وقد بلغه ما من الناس أنه أعطاه ذلك  
ولم يكونا حاضرين وقت الإعتاق والإسقاط في الغدان المذكور وبعد ذلك فرهار بامن  
الناحية المذكورة فالحكم في ذلك (أجاب) لم يثبت ببينة المدعي على الوجه المستطور  
كون الإسقاط بالاكراه فليس له بطلان الإسقاط والحال هذه الا إذا ثبت بالوجه  
الشرعي ببينة عادلة تشهد طبق دعواه لم يقيم بهامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
يملك نخلا بالميراث عن أبيه أكرهه ذوشوكة على بيعه بالحبس المديد والضرب الشديد  
فباعه وهو ممنون لرجل أجنبي بثمن معلوم فهل إذا كان الاكراه ثابتا بالبينة الشرعية  
لا ينفذ بيعه ويكون للمكره نسخة بعد زوال الاكراه واسترداده من يد المصري إذا تحقق  
ما ذكر (أجاب) إذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخه إذا لم  
يوجد منه ما يفيد الرضا صرنا أو دلالة كقبضه النخلة أو الله تعالى أعلم (سئل)  
في جماعة قسم قطعة أرض زراعة أمير به عشرة كة بينهم أكرهه ذوشوكة بعضهم المتعدد  
بالحبس المديد والضرب الشديد على أن يسقطوا عنهم في نصف الأرض المذكورة له  
فأسقطوا الخلف له نصفها والحال أنه لم يكن عليهم دين ولا مطالب وهم قادرون على  
زراعتها ودفع خراجها فهل إذا كان الاكراه ثابتا بالبينة الشرعية يكون لهم أخذ أرضهم  
واسترداده ممنون تحت يده ولا إسقاط حقهم منها بالاكراه إذا تحقق ما ذكر (أجاب)  
إذا ثبت الاكراه الشرعي على الإسقاط بالضرب الشديد أو الحبس المديد يكون للسلطة  
بعد زوال الرجوع فيما أسقطه إذا لم يرجع منه ما يفيد رضاه صرنا أو دلالة حيث لا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة طالبة عن النساء وكل ابنه  
في بيعها فباعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وبناها  
وعمرها وصار يتصرف فيها مدة سبع سنين مع اطلاع الأب ثم مات البائع عن ورثة فأنكروا  
البيع وأرادوا الرجوع على المشتري ثم بعد الانكار اعترفوا بالبيع وادعوا إلى البيع وتنع  
بالاكراه فأنكر المشتري دعواهم الاكراه فهل إذا لم يثبتوا الاكراه بالبينة الشرعية  
لا يسابون لذلك ولا عبرة بدعواهم الاكراه فبطلت عن الاثبات ويكون البيع صحيحا  
نافذا حيث كان ثابتا (أجاب) من المعالوم أنه لا يقضي لمدع بمجرد دعواه بدون  
اثباته بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث عن  
أبيهم باعه أحدهم لرجل أجنبي بثمن معلوم بموجب جهة شرعية وبعد مضي نحو سنتين

١٢٧٠

٤

ذى القعدة

١٢٧٠

٢٢

جداى الاولى

١٢٧١

٩

١٢٧١

١٥

حضر باقي الورثة وأجاز البيع في نصيبه بحضرة بينة شرعية وأخذ ما ينهسه من الثمن ووضع المشتري يده عليه مدة ثمان في عشرة سنة والآن مات البائع فأدعى ورثته أن مورثهم باعه بالأكراه فأنكر المشتري دعواهم فهل إذا لم يثبتوا دعواهم الاكراه بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى ورثة البائع اكراه مورثهم على البيع بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية مسوحة على أبيه تلقاها عنه فأكرهه شيخ بلده على إسقاط حقه فيها لرجلين بالضرب الشديد على قدره معلوم من الدراهم ولم يكن عليه دين لجهة الديوان ولا غيره فوضع أيديهما المسقط لهما نصف سنة فهل إذا ثبت الاكراه ولم يوجد منه ما يغد سقط حقه كقبضه البديل طائعا لا ينغذا إسقاطه ويؤثر ما أسقطه يرفع أيديهما عن الأرض المذكورة (أجاب) لا يسقط حق صاحب الحق بالإسقاط مكرها كرهاها شرعا بدون وجه شرعي بوجوب السقوط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ربع بستان من النخل وباقية لأخويه وأخوانه القصر بالاربع عن أبيه فأدعى شيخ البلد بدين له على أبيهم بعد وفاته ثما كره هذا الرجل على بيع البستان قبل ثبوت الدين المذكور فباع المسكر البستان كله بالأكراه ثم لما بلغ القصر ارادوا الآن نقض البيع الصادر من أخيهم فهل يجابون لذلك وإن ثبت الدين حيث لم يكن إلا خصصا بقبضه الدين وإذا لم يثبت يكون البيع غير نافذ في الجميع وينقض وإن دأب له الأيدي لانه اكراهه غير حق (أجاب) إذا كان البستان المذكور مخلفا عن المتوفى المذكور وثبت عليه بالوجه الشرعي دين شيخ البلد ولم يترك ما يفي بذلك الدين سواء ولم تدفع الورثة ذلك من مالهم يباع البستان بامر القاضي لوفاء الدين الشرعي والأفلا ولا يصح بيع أحد الأخوة مع الاكراه الشرعي لافي نصيبه ولا في نصيب أخوته القصر الذي لم يكن وصيا عليهم حيث لا دين على مورثهم ولم يوجد ما يغد الرضا بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك واسقط حقه لرجل آخر من منفعة أرض زراعية أميرية باختياره في مقابلة قدر معلوم من الدراهم ووضع يده عليها المسقط له وصار يزرعها ويدفع خراجها وما عليها من المطالب لجهة الديوان مدة من السنين وأصلح الأرض بدراهم لها وقع فهل إذا ثبت الإسقاط والترك بالاختيار ودعى المسقط الاكراه والغبن الفاحش ولم يثبت الاكراه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من الرجوع في الإسقاط والترك بالاختيار (أجاب) حيث ثبت الإسقاط والترك بالاختيار مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للسقط رفع يد المسقط عنها بدون اثبات دعواه الاكراه بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصعة في عقار عن مورثه أكرهه فوشوكة على بيعها بالحبس المديد والضرب الشديد ولم يكن عليه دين لجهة الميرى ولا

١٢٧١

١٠

١٢٧١

شعبان  
٤

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٨

لتغيره فباعه لرجل فهل الحال هذه اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي يكون للبائع بعدز وال  
 الاكراه فسخ البيع المذكور واسترداده من يد المشتري اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي  
 (أجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع المذكور بالحبس المديد والضرب الشديد  
 يكون للبائع بعدز والله فسخ البيع اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا بالبيع صريحا أو دلالة  
 كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية ادعى عليه آخر بان  
 له حصة فيها فانكر المدعى عليه دعواه فاخذها كما هو حقه فاقدم مكرها بالحبس المديد  
 فهل اذا كان الاكراه الشرعي ثابتا لا ينفذ اقراره ويمنع ذلك المدعى من معارضة المالك  
 في ملكه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يصح الاقرار مكرها كراهاتر عيا والله تعالى  
 أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض زراعية اميرية أكره شيخ البلد بعضهم بالحبس  
 المديد والضرب الشديد على أن يسقط الحق منها له مكرها في غيبة باقيهم فاسقط الحق  
 له منها فهل اذا كان الاكراه ثابتا لا يصح الاسقاط المذكور في الارض المذكورة ويكون  
 لأربابها انزعها من المستعبد اذ حيث كان الحق ثابتا لهم فيها (أجاب) لا ينفذ اسقاط  
 الرجل المذكور في نصيب باقي شركائه بدون اذنتهم أو اجازتهم وفي نصيب المستعبد ثبت له  
 حق الفسخ اذا ثبت الاكراه الشرعي بالضرب الشديد أو الحبس المديد على الاسقاط ولم  
 يوجد من المسقط ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك  
 نصف سفينة وعليه دين لطرف الميرى طلب منه فجهز عن الدفع فطلب منه ضامنا فضمنه  
 آخر وأمره ببيع نصف السفينة فعرضه للبيع ففعله الشريك باقل من ثمن المثل فامتنع  
 من البيع له وباعه لرجل آخر باختباره بثمن معلوم على يد قاضي الناحية بموجب وثيقة  
 بيد الضامن ثابتة المضمون وبعد سداد الدين بمدة يدعى بان الضامن جبره واكرهه على  
 البيع فانه كدعواه فهل اذا ثبت ذلك المدعى دعواه الاكراه بالبيئة الشرعية على البيع  
 لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الضامن بدون وجه  
 شرعي (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك ستة قراريط طاحونة أكرهه ذو شوكه على بيع قيراطين منها بالحبس  
 المديد والضرب الشديد فباعهما لآخر وهو في السجن والحال انه لم يكن عليه دين للميرى  
 ولا تغيره ثم تسحب من يده بعد ذلك فباع شريكه الاربعة قراريط الباقية في غيبته من  
 غير اذنه واجازته فهل اذا كان الاكراه ثابتا يكون البيع في القيراطين المذكورين  
 غير نافذ ويكرن بيع الباقي موقفا واذا حضر من غيبته ولم يجزه يكون له فسخه حيث  
 كان الحق ثابتا له (أجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع بالحبس المديد أو الضرب  
 الشديد بالوجه الشرعي يكون للمكره بعدز وال الاكراه فسخ البيع اذا لم يوجد منه ما يفيد  
 الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وبوقف بيع ملك الغير بدون اذن المالك  
 على اجازته فان اجاز صريحا أو دلالة نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في

شوال

٨

ذى القعدة

٨

صفر

٩

رجلين لهما قطعة أرض زراعية أميرية أكرههما ذو شوكة على إسقاط حقه مما فيها  
 بالحبس المديد والضرر الشديد ووضع يده المسقط له بالا كراه ثلاث سنين فهل اذا ثبت  
 الا كراه الشرعي لا يسقط حقه ما فيها ويؤمر بوضع اليد برف يده عنها والمحال هذه (اجاب)  
 لا يسقط الحق من أرض الزراعة الا مبرر بالاسقاط مع الا كراه الشرعي فاذا لم يوجد من  
 الرجلين المذكورين ما يفيد رضاهما به صريحا أو دلالة ولو بعد الاسقاط يكون لهما  
 انتزاعهما من يد المسقط له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة  
 واحدة وكسب واحد وواضعين أيديهما على جماعة أرض زراعية أميرية يبارق الاثنان من  
 رجل من بلدة أخرى في نظير قدر معلوم من الدراهم من سألهم مسأله وأضيق عليهم ما  
 من أصل زمام بلدهما وسمعت على أحدهما شتم بعد ذلك مات كل من الاخرين عن ابن  
 فاكرو شيخ البلد أحد الابنين على ان يسقط حقه وحق ابن عمه من النطقة الارض  
 المذكورة بالحبس والضرر فاسقط حقه وحق ابن عمه فما قيل اذا ثبت الا كراه بالبينة  
 الشرعية لا يصح الاسقاط ولا ينقض في نصب كل منهما حيث لم يجز ان يتم الاخر ذلك  
 (اجاب) انما يسقط الحق من أرض الزراعة بالاسقاط والتكرك اختصارا فان ثبت  
 الا كراه الشرعي على ما ذكر لا يسقط الحق به ونصب من لم يسقط ولم يجز الاسقاط ولم  
 يوكل به مستحق له حيث كان حقه فيما ذكر ثابتا لم يوجد ما يبرره له والا فلا والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر من مدة تزيد على عشرين سنة ثم باعها لآخر من مدة  
 تزيد على ست سنين وبعد ذلك قام الرجل البائع أو لا يدعي على واضع اليد انه كان باع  
 الدار المذكورة بطريق الاكراه والمحال ان المدعي المذكور مقيم بالبلد ومشاهد لتصرف  
 واضع اليد الآن بالهدم والبناء ولتصرف بائعه المدة المذكورة ولم يمنع من الدعوى مانع  
 شرعي ولم يدع ولم يمارع تلك المدة فهل رالحال هذه لا تسمع دعواه الا كراه ويمنع من  
 معارضة واضع اليد اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) المصرح به ان الدعوى  
 لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية فاذا كان  
 البائع المذكور متمكنا من الدعوى المدة المذكورة ولم يدع مع الانكار لا تسمع دعواه  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذو شوكة ادعى على آخر بدن واشترى منه أن يجار  
 وزراعتهم قليل وغبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين وأحضر فاضى بالمد وأمره  
 بكتابة وثيقة بذلك البيع مع الا كراه الشرعي فهل اذا ثبت البيع بالغبن الناحش  
 والا كراه على ذلك بشهادة البيعة الشرعية يكون للبائع ادخال البيع بعد زوال الاكراه  
 لاسيما ولم يثبت المدعي ما ادعاه من الدين المذكور ربو جه شرعي (اجاب) اذا ثبت  
 الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد رضاه صريحا أو دلالة لا يكون  
 للبائع فسخه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة عا يكون ساقية  
 بالميراث عن اصولهم وجانب أطيان زراعية أميرية أكرهوا بالحبس المديد والضرر

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

ربيع الثاني

١٢٧٢

٢٨

الشديد على أن يبيعوا الساقية والاطيان لرجل أجنبي لا في مقابلة شيء من دين أو غيره  
فهو لا إذا كان الأكراه ثابتا لا تصح تلك الهبة ويكون لأرباب الساقية والاطيان  
نزعهم ممن واصل المديع ما يدون وجهه شرعى إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب)  
نعم يكون لأرباب الساقية والارض المذكورين استردادهما من الموهوب له إن كان  
الوافع ما هو مسطور في السؤال ولم يكن هناك مانع شرعى والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل أسقط حقه من قطعة أرض أمير يتقطن بمبلغ معلوم من الدراهم لرجل آخر  
وباعه أيضا نصف ساقية وبعض شجرة معلوم في الارض المذكورة بثمن معلوم بمحضرة  
بيته وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مضي ست سنوات مات الماسقط البائع المذكور عن  
ورثة ومضى بعد موته خمس سنوات أيضا ثم بعد ذلك قام الورثة المذكورون الآن  
يدعون على واصل المديع الماسقط له المشتري المذكور بأن ما وقع من موثرهم من البيع  
والاسقاط كان بالاكره والغبن الفاحش فانه كرم المديع عليه دعواهم فهل إذا لم  
يثبتوا الاكره بطريقه الشرعى من الضرب الشديد أو الحبس المديد لا عبرة بدعواهم  
سيماع مشاهد موثرهم قبل موته التصرف في الارض المذكورة المدة المذكورة وهم  
كذلك (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى الورثة الاكره في البيع والاسقاط الصادرين  
من موثرهم والحال ما ذكر بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
ملك حصه في ساقية باعها لجهة ثمن معلوم فوضعوا أيديهم عليها وصادروا يتصرفون  
فيها ويستعملونها مدة مقرر يدعون خمس عشرة سنة بموجب حجة شرعية بيد ورثة المشتري  
ثابتة المضمون والآن تريد ورثة البائع الرجوع على ورثة المشتري وإبطال البيع  
متعللين بأن البائع صدر من موثرهم بالاكره فانه كروا ورثة المشتري دعواهم فهل إذا لم  
يثبتوا دعواهم الاكره بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن  
الاثبات ويمنعون من منازعة ورثة المشتري فيما يدون وجهه شرعى (أجاب) نعم  
لا يجابون لذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
دخل باعه بغبن فاحش وبالاكره الشرعى فهل إذا تحقق الاكره الشرعى على البائع  
المذكور يحكم ببطلانه ويكون للبائع أو وارثه رفع يد المشتري عن النخل المذكور  
(أجاب) إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الاكره وثبت الاكره الشرعى على  
البائع ولو وجد من البائع ما يفهمه الرضا به صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا يكون  
للبائع أو وارثه فسخه والآن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة  
مقدار ما معلوم من القناطر الجعوة بثمن معلوم من الدراهم على أن ينخر فيه ويدفع له شيخ  
بلده الثمن من عنده على سبيل التجارة وجعل عليه الشيخ رجلا كذا من الدراهم لنفسه  
خاصة ثم باع ذلك الرجل الجعوة برأس المال فقط ولم يحصل ربح أصلا فدفع الرجل  
رأس المال لشيخ بلده فعدى على الرجل شيخ البلدا وأكرهه على بيع جانب فخل له

١٢٧٢

١٨

جمادى الثانية

١٢٧٣

٢٢

رجب

١٢٧٢

١٩

شعبان

١٢٧٢

٦

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

ربيع الاول  
١٠

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

٦

ربيع الثاني

(اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على الاقرار المذكور يكون لاغيا والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا ولدار في زراعة امير حبسه ذو شركه وادام حبسه واكرهه على ان يبيع النخل ويشتري حقه في ارض الزراعة الاميرية فباع النخل واشتري حقه في الارض المذكور بالاكره ولم يكره له فهل اذا ثبت الاكراه الشرعي يكون البيع والا كراه غير نافذ (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي بالحبس المدي أو الضرب الشديد على الاستقاط والبيع المذكور من الوجه الشرعي يكون للمكره بطلان ما اذا لم يوجد منه ما يدل على ارضاءه بذلك صريحا أو دلالة كقبض الثمن طاعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في دار باعها لآخر بثمن معلوم على يد فاضل بالدهم وثمن بذلك عشرة مائة وبعدهم في نحو عشر سنين اراد البائع اخذ المبيع من المشتري ويدفع له الثمن متعللا بأنه وقت البيع كان منسوبا منه دين لم يقدر على دفعه في ذلك الوقت وأن يبعه كان مكرها ما يوجب سبب الدين فهل يكون البيع نافذا ولا عبرة بما تعلق به بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يثبت أن البائع كان مكرها على البيع المذكور كراهها شرعا وصدور بيعه مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له نقضه بدون وجه شرعي والا كان له نقضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر دراهم سلفه ومكثت عنده ثلاث سنين ثم باع في مقابلة دينه المذكور حصة شائعة من دار وباعه بخلافه وبعدهم سنة شائعة من داره دارا بغيره بعد سني نحو ثمان عشرة سنة وهو يتصرف فيما اشتراه بمعرف المالك في أهلاكه لبيع الخلاع البائع وشاهد يريد البائع الآن الرجوع وابطال البيع منه لئلا يبايع ما ذكر بالاكره كراه فأنكر المشتري دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه الا كراه الحبس المديد أو الضرب الشديد لا يجزئ لذلك ولا عبرة بدعواه المفردة عن الاثبات من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعية (اجاب) لا يقضي له دعوى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اختمين يملكان دارا مناصفة لكل واحد منهما النصف فيها دارهما ثابتة بناكره حكيم البلد المرأة المذكورة الحاضرة بداره سنة شائعة البلد على بيع نصيبها ونصيب أختها الغائبة له فباعته في تلك الحال جميع الدار ولم تكن وكبلا من أختها الغائبة في بيع نصيبها فيها فهل والحال هذه اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي لا ينعذ البائع في نصيب الباصرة المذكورة واذا حضرته الغائبة المذكورة ولم يزل البيع في نصيبها في الدار المذكورة لا ينعذ البائع في نصيبها ويكون مرتفعاً عن ايجازها ان اجازته فذوان رفته بطل (اجاب) اذا ثبت الاكراه بالضرب المديد أو الحبس المديد أو التهميد بذلك مع قدرته المكره على ايقاع ما هدده على البيع المذكور بالوجه الشرعي يكون للبائعة منه خلع البيع في نصيبه بغير والاكراه اذا لم يوجد له منها ما يبيد ارضاء

سنة  
جمادى الاولى

به صريحاً ودلالة كقبضها الثمن طائفة واذا لم تكن ماذونة بالبيع في نصيب أختها  
يكون البيع فيه وإن كان عن طوع موقوفاً على إجازتها فيرتد بردها والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك حائناً ادعى عليه رجل اجنبي يدين لمورثه فأنكر رب  
الحائنوت دعواؤه ولم تثبت بوجه ثم طلبه لذى شوكة فأسره به بالضرر الشديد على  
أن يبيع الحائنوت لذلك المدعى فن خوفه بآعده له وهو في هذه الحالة ولم يكن عليه  
دين لغيري ولا غيره فهل إذا كان لا آراه على البيع ثابته بالبيعة الشرعية لا ينفذ  
ويكون لرب الحائنوت فسخته بعد ذلك وال لا كراه ولا عبرة بدعواه بالدين المجردة عن  
الاثبات الشرعي (أجاب) إذا ثبت الاكره الشرعي على البيع بالضرر الشديد  
أو بالسر المديد بالبيعة العادلة ولم يغيب المسكر عن بصر المكروه وقت البيع ولم  
يكن البيع لوفاء دين ثابت على البائع ولم يوجد من البائع بعد ذلك ما يفيده الرضا  
بالبيع صريحاً أو دلالة تكون للبائع فسخته بعد زوال الاكره والا فلا والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل له دين متعلق بتركة والده رجل ذى شوكة فطلب رب الدين دينه من  
ذى الشوكة لاخذ منه من تركة المدين فيسجن ذوا الشوكة رب الدين المذكوروا كرهه  
بالجبر المديد على أن يقر بأنه لم يكن له على والذى الشوكة شيء وإن القدر الذى  
يطالب به دين ذمت له لوالذى الشوكة فقرر له بذلك مكرهاً فهل إذا ثبت الاكره  
الشرعي ومات ذوا الشوكة وطلبت ورثته الدين المذكور لا يجابون لذلك حيث ثبت  
الاكره الشرعي (أجاب) الاقرار مع الاكره الشرعي لا يغى الله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل اشترى من جماعة متخلاً ونصف ساقية بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري  
يده على ذلك وصار يتصرف فيه بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة  
سنة ولم ينزعه أحد في ذلك ثلاث المدة ثم مات المشتري عن ورثة فوضع الورثة أيديهم على  
ذلك مدة من السنين والأزمان ادعى البائعون على الورثة المذكورين بأنهم باعوا النخل  
ونصف الساقية لمورثهم بالجبر فأنكرت الورثة دعواهم فهل إذا لم يثبتوا دعواهم  
الجبر في بيع النخل ونصف الساقية بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم  
المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنعون من منازعة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي  
(أجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة إذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل عايله أموال خراجية وله إله لا يخبره الحساكم على بيعها لوفاء الاموال  
فهل هذا يهدأ كراماً أولاً (أجاب) صرح علماؤنا بان المدينون إذا أكرهه الحساكم  
على بيع ماله لوفاء ما عليه من الدين وباع نفذ البيع ولا يكون اكرهه الحسا لان قضاء  
الدين واجب عليه والمماطلة ظلم فيجبره الحساكم دفعاً للظلمة وإيضاً للحق لمستحقه ولو  
كان عقاراً غير مسكنه اللائق به ومال الخراج الشرعي دين من جملة الديون الواجبة  
إذاؤها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جنبنة وعليه أموال خراجية باع

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

رجب  
١٠

محرم

١١٧٥

١٩

جمادى الثانية

١١٧٥

١٤

سدسهال رجل بثن معلوم و باع ابنه السدس الآخر بالوكالة عن أبيه لذلك المشتري ثم  
 باع الابن الثلثين الباقيين لرجل آخر بالوكالة عنه أيضا يجبر الحماكم لهما على وفاء  
 لا موار فهل لا يعد ذلك كراهة شرعية على البيع ويكره البيع المذكور صحته انما قد  
 سيما والحماكم لم يامرهما بالبيع المذكور (اجاب) ان مرفوعا المذلوب من المال  
 والمجبر على ذلك من غير تعيين بيع ما يوفى من غنمه لا يكون كراهة على البيع ويكون  
 صحته اذا استوفى شرائطه المعتبرة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة وضعا  
 أيديهم على عقار مدة تزيد على أربعين سنة ادعى عليهم امرأتان اجنبتان بانه لهما عن  
 جدتهما الامهاتم اكره احد الورثة بالضرب الشديد والسجن المديد على الاقرار بان العقار  
 المذكور لهما فاقرا حاله الا كراهة لاي جماعة من القضاة وكتب بذلك وثيقة لم تكن  
 مسجلة بسجل قاض من القضاة المندوبين لذلك فهل اذا ثبت الا كراهة شرعا لا يعتبر هذا  
 الاقرار ولا يعتد بالوثيقة المذكورة وبينه الا كراهة مقدمة شرعا أم كيف الحال  
 (اجاب) اذا ثبت الا كراهة بالضرب الشديد والسجن المديد على الاقرار المذكور فاقرا  
 المسكرة في حال الا كراهة لا يعتبر اقراره وبينه مقدمة على بينة النرويج ان ادخا تاريخا واحدا  
 فان اختلفا ولم يوثقا في بينة النوع اعلى كفى الدرم باب القبول وعدمه والله سبحانه  
 وتعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على أرض فيها نخيل ببلاد السودان موروث ذلك  
 لدعز آبائه واجدادهم المسالك كثير لذلك مدة فحرماتني عام ادعى عليه رجل اجنبي انه  
 يستحق جزا من ذلك ولم يثبت له حق فهو مدعى كره المدعى عليه وضربه ضربا شديدا  
 بحضرة بينة من المسلمين على ان يصالح المدعى بجزء من الارض والنخل كربع مثلا فهل  
 لا يصح الصلح اذا ثبت الا كراهة شرعية عليه لاسمها ولم يقرر به حجة ولا سند فتم  
 المصالح (اجاب) اذا ثبت الا كراهة الشرعية بالضرب الشديد على الصلح المذكور  
 بالوجه الشرعي لا يهمل الصلح الا اذا وجد من المصالح ما يدل على الرضا بغيره أو دلالة والله  
 سبحانه وتعالى أعلم

١٢٧٥

١٧

١٢٨٥

١٧

١٢٨٦

(كتاب الحجرو الماذون وبلوغ الغلام)

(سئل) في رجلين أخوين لهما مكان للمكس واحد فيه حصص وسوا كن فيها بقدر سكنانه  
 الضرورية هو وعائلته فهل اذا كان على أحد الأخوين دين ثمن مبيع اعسر به ولم  
 يكن عنده مال يوفى منه دينه لا تباع حصته المذكورة في دينه المذکور بقدر سكنانه  
 الضرورية هو وعائلته وكذا حصته أخيه المذكور لا تباع في دين أخيه - وإذا كان على  
 أحدهما دين لا يلزم الا الاخر دفع شي منه بدون رضاه ولا يجبر على وفاء دين أخيه  
 بدون وجه شرعي (اجاب) مسكن المدين المحتاج اليه للسكنى لا يباع في الدين ولا  
 يجبر الاخر على دفع دين أخيه بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 عليه دين لا تأس طلبه أحد الدائمين لانه قاضى ببلده واثبت عليه دينه باقراره به

صفر

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

١٩

ربيع الاول

١٢٦٥

٣

رمضان

١٢٦٥

٢٢

شوال

١٢٦٥

٢٣

ذى القعدة

١٢٦٥

١٨

ذى الحجة

١٢٦٥

١

لديه وكتب له اعلاما ثم عيما بذلك فهل اذا احس المدين على الدين ولم يكن له مال يوفى  
منه دينه سوى سفينة التي يسافر فيها او يتكسب منها يكون للقاضي بيعها او بعضها  
لوفاء الدين حيث كانت تبقى به زيادة أو لا تباع (اجاب) اذا امتنع المدين عن اداء الدين  
يبيع القاضي كل ما لا يحتاج اليه المدين في الحال على المغني به قال في الهندية يباع  
في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك عليه دست من ثياب  
يدنه وقيل دستان والدست البدلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى صنم بصاغة  
من أحد عبدين ماذونين من قبل سيدهما بالبيع والشراء وذلك بعد النظر والمعاينة  
التامة في المبيع حسب العادة المجارية بين الناس وقد استلم العبد الآخر الثمن من  
المشتري وكتب رقيمة بذلك وحصل من كل من البائع والمشتري القبض والقبض  
الشريعيان ثم جاء العبد الذي قبض الثمن ثاني يوم الى المشتري وادعى وهو رقيق بالوكالة  
عن سيده ان العبد البائع لا يصح بيعه لانه غير ماذون وتصرفات الرقيق بغير اذن السيد  
موقوفة فهل اذا ثبت اذن السيد له بالتجارة يكون تصرفه بالتجارة بيعا وشراء صحيحا ولا  
ينقض بدون وجه شرعي وهل لا رد بالغبن الفاحش حيث لا تعير (اجاب) اذا ثبت  
الاذن نفذ البيع وللاذون البيع والشراء ولو بغير فاحش عند أي حنيقة رجه الله على  
ما مشى عليه مصنف التنوير وصرحوا بان المغني به عدم الرد بالغبن الفاحش بدون  
غير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ضمن شخصا عليه دين لا آخر ضمان غرم فهل  
اذا هرب الاصيل ولم يعلم محله والحال ان للضامن الغارم منزلا لا تقايه يباع المنزل المذكور  
(اجاب) لا يباع على الكفيل المذكور ما هو مشغول بحاجته وضرورة سكنائه من  
العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم الى أجل  
معلوم وقبض المشتري المبيع وباعه وصرف ثمنه في مصالح نفسه فبعد مضي الاجل  
طلب البائع الثمن من المشتري فادعى انه معسر فهل اذا ثبت ان البائع يملك سفينة يجبر  
شرعا على بيعها ودفع ما عليه من الدين من ثمنها (اجاب) يباع على المدين ما فضل  
عن حوائجه الاصلية لا يفاء الدين والله تعالى اعلم (سئل) في مدين أكره بالضرب  
الشديد والحبس المديد على بيع دار سكنائه في دينه وليس له غيرها ولم يمكنه السكنى  
فيما دونها فهل لا يكون هذا البيع نافذا (اجاب) لا يباع مسكن المدين المحتاج  
اليه اضرورة سكنائه في وفاء ما عليه من الدين جبر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة  
اشترى كوا في انشاء سفينة وتصدي بعضهم لشراء الخشب والحديد وما يحتاج اليه في  
ذمتهم باذن شركائه ثم تلفت السفينة وطلب ارباب الديون ديونهم فامتنع بعض الشركاء  
من دفع ما يخصه من كلفة السفينة وتعلل بانه معسر وله منزل كبير يزيد على حاجته فهل  
يبيع ويشتري له من ثمنه منزل يليق بحاله وما زاد يدفع فيما عليه (اجاب) يباع على  
المدين كل ما لا يحتاجه في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يقال له عمر وابو

ذى الحجة سنة

٢٨ ١٢٦٥

صفر

٣٠ ١٢٦٦

ربيع الاول

٢٦ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٥ ١٢٦٦

صفر

١٤ ١٢٦٧

هو صه مقيم في العقبة بناحية المغرب ويدعي العلم ويفتي الناس بفتواه القاسدة منها انه  
يفتي بحل المطلقة ثلاثا قبل زوج وعدم وقوع الطلاق على الحائض والنفساء والمرضع  
وبعدم وقوع الطلاق في حال غضب الزوج ويقول ان قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من  
بعد حتى تنكح زوجا غيره مخصوص بحال رضا الزوج لا بحال غضبه وبعد وقوع  
الطلاق على المرأة الوسخة غير المتزينة و يقول ان الحامل اذا طلق ثلاثا ووضعت ولدا  
ذ كرا تحل لمطلقها بوضعها للدلالة الولد و يقول ان المرأة التي لها اولاد صغار لا يقع عليها  
طلاق و يقول ان الرجل اذا حلف على العاقل البالغ وحشه لا يقع عليه الطلاق لانه  
لا حكم له عليه ويفتي ايضا بعدم وقوع الطلاق الثلاث في كتمه واحدة فهل لا يعمل بهذه  
الفتاوى وهل ما وقع من ذلك ينتقض ويجب على كل مؤمن تنمير هذا المنكر وازالته اذا  
كان قادرا (اجاب) يجب منع الجاهل المد كود عن الانتا و بعززالعزير الشرعي  
ولا يعمل بخرافاته المذكورة وعلى ولاية الامور ايد الله بهم الحق زجر هذا المخارف والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين حال طالبه رب الدين بفامتنع من دفعه وادعى  
الاعسار يدفعه حال فهل اذا كان يملك حلياه وضوءا عند صاحبه الدين يدفعه القاضي  
جبرا عليه لو فاه الدين وليس له الامتناع من ذلك (اجاب) اذا امتنع المدين عن اداء  
الدين يدفع القاضي عليه ما لا يحتاج اليه في الحل على ما به يفتي والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل عليه دينون لافس وله عقار زائد عن احتياجه سكناه فهل يجوز بيعه وايضا  
الدين وان امتنع بيع عليه جبرا (اجاب) يباع الدين العروس والعقار يمسك  
بالايسر فالايسر ويترك عليه دست سن ثياب نفسه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه  
ان يجتري بدونها بيعت واشترى له ثوب يلبسه ويتقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له  
مسكن يمكنه الا كفاه بدونه ويبيع كل ما لا يحتاج اليه في الحال كالحواشي الدرع  
المشند والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقامه القاضي وصيا على يتيم وعلى حفظ  
ماله فهل اذا بلغ اليتم بعد ذلك رشيدا وتحقق رشده يكون له اخذ ما تركه له والده بعد  
الوصي من الاموال ولو كن آخرس حيث كان له اشارته فمهمة (اجاب) صرحوا بان  
ايما الاخرس كالبيبان باللسان فيما عدا الحد والشهادة وله بعد بلوغ رشده اخذ ما يستحقه  
من يدوصيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر ثابت  
باليمين الشرعية وللدين بعض عقار ليس محتاجا بالسكناء بل زائد عن السكنى وفي الدين  
وزيادة فهل اذا ثبت ذلك باليمين الشرعية يسرع للقاضي في بيعه حتى يسرع عقاره ليدوني  
به الدين واذا امتنع من ذلك يدفعه القاضي (اجاب) في البيع وادان اي للمدين  
ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويتقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بمباين ثوبا  
يلبسه لان رضا الدين فرض عايمه يمكن اولى من التجرل فالواوعل هذا اذا كان له  
مسكن يمكنه ان يجتري بمادونه يدفعه ذلك المسكن ويتقضى الدين ببعض ثمنه ويشتري

بالباقى مسكنا يكفيه وعن هـ اذا قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع  
 البلد في الصيف والنطع في الشتاء اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في  
 امرأة ترب عليها دين لم تجل من النجاسة قدره سبعة آلاف قرش واربع مائة وسبعة  
 وثلاثون قرشا من صابون ودخان ورهنت عنده في ذلك دارا تسكنها هي وأولادها  
 تملكها ملكا تاما خاصا بها دون غيرها رهنها فاسد الاجل معلوم وكتبت له بذلك على نفسها  
 وثيقة وسلمت له حجة الدار المذكورة ثم بعد وفاء الاجل بسنتين طلب منها المبلغ المرقوم  
 وشدد عليها في ذلك الطلب فجهزت عن الدفع له من كل وجه وأرادت تقسيط الدين  
 المذكور على الاشهر فآذنه دفع له كل شهر خمسة وعشرين قرشا من ايجار الدار  
 المذكورة لان ايجارها يساوي خمسين قرشا فآكل من الايجار خمسة وعشرين قرشا وأفع  
 له الخمسة والعشرين الباقية فامتنع رب الدين من قبول ذلك امتناعا كليا قائلا انه على  
 هذا الوجه يكون استيفاء تمام الدين على خمس وعشرين سنة وأراد أن يبيع الدار  
 المذكورة اتكالا على رهنيتها عنده والحال ان الدار اذا برزت للبيع لا تساوي تسعة  
 آلاف قرش مع شدة الرغبة فيها من المشتري لها فهل اذا قال رب الدين أنا آخذها  
 بخمسة عشر ألف قرش اقضى ديني منها وادفع لها بقية الثمن المذكور وهو سبعة آلاف  
 قرش وخمسمائة وأربعة وستون قرشا نقدية حالة ليجاب لذلك شرعا وتجبر المديونة على  
 بيع دارها بالثمن المذكور لاجل خلاصها من الدين المترتب عليها له وتأخذ منه باقى  
 الثمن المذكور لتشتري لها به دارا على قدر سكنائها وتكون نازلتها هذه داخلة فيما يباع  
 على المغلس ولا عبرة بدعواها التقسيط الذي أرادته لانها غنية بذلك (أجاب) يباع  
 على المديون ما لا يحتاج اليه في الحال وقد صرح العلامة الرملى كغيره بان المديون اذا  
 كان له مسكن ويمدنه ان يجترى بما دونه يباع ذلك المسكن ويقضى الدين ببعض  
 ثمنه ويشتري بالباقى مسكن يكفيه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل عليه دين لا تح وللرجل المذكور عقار ينفى بالدين زائدا عن سكنائه فهل يجبر  
 المدين على بيعه ويوفى منه الدين ولو كان العقار المذكور منزلا يمكنه الاستغناء ببعضه  
 يباع البعض الآخر (أجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في الحال ان أبى بعه لوفاء  
 الدين لا ما يحتاجه لضرورة كراهه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف أربعة  
 أولاد ذكوروا بنتين وزوجة وألا ولا تصر وأحدهم بالغ فصار البالغ يتصرف في حال  
 حياة والده وأقامه وصيا ثم مات ولدهم وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير  
 ذلك فقسمها البالغ المتصرف بين الورثة وحاز عنده نصيب القصر فهل اذا بلغ القصر  
 وارادوا أخذ نصيبهم من يد أخيهم ايسر له منهم حيث كانوا بلغا رشدا (أجاب) اذا  
 بلغ اليتم رشدا يكون له طلب ما يخصه في تركته مورثه وليس لواضع اليد على ذلك  
 منعه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ولد آخر من قاصر ووصى

١٢٦٧

٢١

ربيع الاول

١٢٦٧

جمادى الثانية

١٢٦٧

٢٥

شعبان سنة

١٧ ١٢٦٧

شوال

١٩ ١٢٦٧

جمادى الثانية

١٣ ١٢٦٨

٢٤ ١٢٦٨

رجب

٢٦ ١٢٦٨

شعبان

٢٥ ١٢٦٨

ذى الحجة

٢٤ ٢٦٨

مختار على الولد المذکور واستولى على ممتلكاته المتوفى المذکور ثم بلغ الولد الآخر من المذکور  
 رشيداً محسناً للتصرف بأشياء مفهومة وصناعاته إلا أن القرشية ويريد الآن أخذ  
 ما استولى عليه الوصى المختار من تركه أبيه الميت المذکور فهل يجاب لذلك (أجاب)  
 نعم يجاب لذلك حيث تحقق رشده بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى شخص  
 له منزل ورثه عن والده ما كن فيه مع عياله لم يكن له غيره وعليه ديون لا أشخاص أرادوا  
 بيعه لوفاءهم علمه من الدين فهل لا يكون لهم ذلك حيث كان هذا المنزل مسكناً مع  
 عياله ولم يكن له منزل غيره (أجاب) يباع على المدين كل ما يحتاج اليه فى الحال فلا  
 يباع المنزل المذکور ونفاه الدين إذا كان المدينون محتاجين إليه لضرورة تسكنهم ولا بد  
 أن يحتجز به - دونه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دار لا ثقة به وبيعه لساكن فيها وله  
 دار فى بلدة أخرى غير ساكن فيها وعليه دين لا تحريث بالوجه الشرعى فهل والحال  
 - أنه تترك له الدار لا ثقة به وبيعه لساكن فيها - مع الدار الثانية لقضاء الدين الثابت عليه  
 شرعاً (أجاب) يباع على المدين كل ما يحتاجه فى الحال ولا يتابعه إذا ساكنه حيث  
 كانت لا ثقة به ولا يمكنه الاكتفاء بما دونها فباعتبار الدار الثانية حيث لم يكن له من المنقول  
 ما يوفى منه الدين والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل فلاح فى بلدة وعليه أموال أمير به  
 وتصرف فى ملكه بالبيع من غير إذن فى التصرف من شيخ بلده فهل يكون تصرفه  
 صحيحاً ولا يتوقف صحة البيع على إذن شيخه وإذا أراد شيخ البلد أن يفسد البيع يمنع من  
 ذلك (أجاب) لما كانت تصرف فى ملكه بالبيع حيث لا مانع وليس لشيخ بلدة فسخ البيع  
 الصادر منه مستوفياً شرائط الصحة والنفاذ دون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى  
 رجل مات عن زوجتين وعن أولاد ذكور وأناؤه فمهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعاً فوضع  
 الورثة أيديهم على تركه مدينهم من عقار وغيره ما عدا القاصر وصاروا يمينون فيها فهل  
 إذا بلغ القاصر رشيداً يكره له مطالبتهم بما خصه من متروكات أبيه بالوجه الشرعى إذا لم  
 يكن له وصى أحده قبل كماله (أجاب) لا نبيهم بعد بلوغه رشيداً المطالبة بما خصه فيما  
 تركه والده ويقتضى له بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى وصى على قصر  
 وعلى ماله ثم قطع أذن زراعية أمير به عن أبيهم ووضع الوصى يده عليها وصار يزرعها  
 للقصر وصرف على زراعتها من ماله الذى بيده لهم وحصل فيها ثمنه والآن بلغوا رشدهم  
 وطلبوا أخذ ماله من الوصى ومحاسبته على غشواهم هل يجابون لذلك (أجاب) نعم  
 يكون للقصر المذکور من أخذ ماله من يد الوصى بعد تحقق بلوغهم ورشدهم - بالوجه  
 شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى عبد رقيق مآذون بالبيع والى - بانه إذا علم من قبل  
 سبده ترتب عليه دين ولزمه من أصل دين بجارته لرجل وكتب على نفسه به وثيقة شرعية  
 فهل ذنوبه وحصل له يسار يكون لرب الدين الذى لزمه حال بجارته مطالبته به بعد  
 عتقه ويسار (أجاب) كل دين وجب على المآذون بجارته أو بما هو فى معناه كبيع

وشراء وغصب يتعلق برقبته يباع فيه بحضرة مولاه ويتعلق بكسب حصل قبل الدين  
أو بعده وإذا عتق وعليه ديون يكون لاربابها مطالبة بهما والله تعالى أعلم (سئل في)  
شخص بلغ من العمر نحو ثمان عشرة سنة بآبائه وجميع من المسلمين بذلك فهل والحال  
هـ- هذه يحكم ببلوغه بالسن ويصح أن يباشر عقد نكاحه بنفسه وإذا اطلق يقع طلاقه إذا  
تحقق ما ذكر (اجاب) في التتويرو شرحه بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال  
والجارية بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد منهما شيء حتى يتم لكل منهما خمس  
عشرة سنة به يقتضى فاذا تحقق بلوغ الولد هذا السن حكم ببلوغه في جميع تصرفاته والله تعالى  
أعلم (سئل) في مدين لرجل توافق معه على أن يرهنه داره الساكن فيه او اذا مضت مدة  
كذا يباع رب الدين الدار في دينه ولم يسلم المديون الدار لرب الدين على وجه الرهن كما ذكر  
بل صار ساكنًا فيها مع عياله حتى مضت المدة فاراد رب الدين بيعها واستيقاع دينه فقهرها  
على مالها المدين فهل اذا لم يملك للمدين سواها ولم يكن له ما يارويه هو ووعيله غيرها ولم  
تكن زائدة على سكنه ووعيله لا يجر على بيعها (اجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في  
الحال فلا يباع عليه المنزل المحتاج اليه لضرورة سكنه حيث لم يتم رهنه والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا عليه دين لشخص ذي شوكه فطالب رب الدين المدين  
بماله عليه فلم يجد له مال سوى ذلك المكان فخره على بيعه وحسبه لدى حكم السياسة  
فباعه كانه وهو محبوس بثمن ثلث قيمته فهل اذا ثبت ان قيمة المكان المذكور عشرة مثلاً  
وجبره الدائن على بيعه بثلاثة يكون البيع باطلا حيث لم يرض به المالك ولم يجزه (اجاب)  
يباع على المديون كل ما لا يحتاجه في الحال فلا يباع عليه منزله المحتاج اليه لضرورة  
سكنه لاجل الدين فلو اكره على بيعه اكرها شرعاً وعياله الحال هذه يكون له فسخ البيع بعد  
زوال الاكراه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اولاد ذكور قصر على كون دارين  
عن موردتهم وضع ابن عم الغصير يده على الدارين المذكورين بغير مووغ شرعي فهل اذا  
بلغت القصر الاثنى عشر يد يكون لهم اخذ الدارين المذكورين من يدان عمهم المذكور  
حيث كان المالك ثابتاً لهم عن موردتهم بالبيعة الشرعية (اجاب) للقصر بعد بلوغهم  
بصفة الرشيد المطالب بما آل اليهم عن موردتهم ويؤمر واضع اليد على ذلك بتسليم ذلك  
اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في المديون اذا كان عليه دين ثابت  
وحبس عليه ولد امسعة وحصة في بيت كبير بحيث لو بيعت نفى بالدين ويبقى من ثمنها  
مقدار يشتري اديه مكاناً لا ثابة بقدر ضرورته فهل اذا تحقق ذلك بين يدي الحاكم  
الشرعي ولم يكن عنده نقد يوفي به دينه تباع عليه الحصص من البيت ومن المنقول ويوفى  
دينه من ذلك ويشترى له بما زاد عن الدين مكار لا تقب به (اجاب) يباع على المديون  
ما لا يحتاجه في الحال لا يباع عليه من الدين الثابت شرعاً ويؤدى البيع بالمنقول ثم  
بالعقار الايسر فالايسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معتموه ظاهراً لعمته بين الناس

١٢٦٩

٥

صفر

١٢٦٩

١٣

شعبان

١٢٦٩

١

ذي القعدة

١٢٦٩

٢٥

محرم

١٢٧٠

٥

مهرم سنة

١١ ١٢٧٠

صفر

٤ ١٢٧٠

ربيع الاول

٢٥ ١٢٧٠

جمادى الاولى

٢ ١٢٧٠

مات عن ورثة وله نخل بارضه ادعى على ورثته جماعة بان مورثه لم كان وهب لهم النخل  
المذكور مع ارضه قبل موته فانكرت ورثته دعواهم فهل اذا كان معتموها طاهر العتبه  
بين الناس لا يكون نصرفه بهمة او غيرها نافذا ويكون النخل مع ارضه لورثة المعتموه ولا  
عبرة بدعواهم المذكورة على ورثته من غير تحقق ما يوجب صحته بالوجه الشرعي (اجاب)  
لا تصح هبة المعتموه فاذا تحقق كون الهبة صادرة منه حال عتبه بالوجه الشرعي لا يكون  
للموهوب لهم الاستيلاء على الاعيان الموهوبة وقد صرح علماؤنا بان بيعة كون المتصرف  
ذاعقل أولى من بيعة كونه مختل العقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابن بالغ وعن بنتين قاصرتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أشجار ونخل  
فوضع الابن البالغ يده على النخل والنخل يدون ولاية شرعية مدة من السنين وهو  
ياكل ثمره ويقتع به تلك المدة فهل والحال هذه يكون للابنتين القاصرتين بعد بلوغهما  
أخذ نصيبهما ومحاسبته على ما استغزى من الثمرة استيلاء (اجاب) نعم للبنتين بعد  
بلوغهما بصفة الرشد الاستيلاء على ما يخصهما من متركة أبيهما وانضمين من استهلك  
نصيبهما من الثمرة بعد ثبوته شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته لكونه  
لم يقدور على مؤنتها بسبب فقره واعساره ولا كسبه وفي ذمته صداق المرأة المذكورة  
حاله ومؤنته ولا يملك شيئا سوى حصته من دار ببلاد الريف وهو أولاده ساكنون فيها  
لا تريد على سكنها ووعيلها فهل والحال هذه لا يسوغ للها كم الشرعي الجبر على بيعه  
الحصه المذكورة (اجاب) نعم يجبر الرجل المذكور على بيع حصته في الدار المذكورة  
والحال المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تربى بذهمه دين لا تحوله مكان  
كبير زائد عن سكنه فهل يجبر على بيعه وأداء الدين الثابت شرعا ويشتري من ثمنه مسكنا  
دون له ولعيلاله وما زاد يقضى به الدين ولا عبرة بتعطله بسكنه فيه (اجاب) يساع في  
الدين النقص ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر وينزل على المدينون دست من  
ثياب بدنه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه ان يجترى بدونها بيعت واشترى له  
ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له ما يكتف به من ثمنه يبيع ما دونه يباع  
ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعلى هذا قال مشايخنا  
انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبدي الصيف والظع في الشتاء والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بلاقسمه بستانه بثلث معلوم في ذمته  
وأحضر آخر ليضمنه فيما عليه من دين الثمن فضمنه بامره وكتب وثيقة بالثمن وبما لضمان  
ونقل المشتري ما اشتراه وأمر الضامن بوضعه في بستان المشتري فوضع حسب أمره ثم  
حصل عن المشتري بمذير في أمواله ففجر عليه القاضي ونصيره له فيما يتصرف عنه فطلب  
البائع من القيم ما بذمه اشترى من الثمن من ماله فامتنع منه الا بان المشتري لم يضعه في  
أرضه بنفسه وادعى انه حال الشراء كان مبذرا لا يصح له بيع ولا شراء وان لم يجبر عليه

حال الشراء فهل يجبر على دفع ما بذمته من الدين ولا ينفعه التعلل بما ذكر وان أدى  
 الضامن الدين المذكور أو بعضه يكون له الرجوع بما أدى حيث كانت الكفالة بأمر  
 المكفول ولم يجبر عليه إلا بعد ذلك بمدة (أجاب) لا يجبر على حرم مكلف بسفه عند  
 الامام وعند صاحبين يجبر عليه وبه يفتى ثم اختلفا فقال أبو يوسف لا يثبت الإبقاء  
 القاضي وعند محمد يثبت الحجر بنفس السفه ولا يتوقف على القضاء فبينا على قول أبي  
 يوسف ينغذ البيع قبل الحجر وللدائن مطالبة كل من المدين والكفيل وإذا أدى  
 المكفيل دين الكفالة كان له الرجوع بما أدى على المكفول حيث كانت الكفالة  
 بالامر والله تعالى أعلم (مثل) من ضابط خانة بما هو مضمونه احضرت امرأة بخصوص  
 ما سرقه من جماعة وهجم على منزلها وأولادها وأحضر واماندهم في الديوان وقد عرف  
 المدعون بعض ما سرق منهم وهذا ثبتوا ما عرفوه وبمحت عما تملكه المرأة فوجدتها حصة  
 في منزل تملكها وقد صدر أمر الجلس به بدعوى القضية عليه ببيع ما وجد في منزل المرأة  
 وأولادها مع الحصة التي تملكها وتقسيم ما يتوصل من ثمن ذلك على المدعين بحسب ما لكل  
 كل واحد فطلب من المرأة بيع الحصة المذكورة فقامت مع من كان ما ثبت عليها  
 للأشخاص المذكورين لا يفي ثمن الحصة مع ثمن الامتعة التي يراد بيعها به بل ولا بما سرق  
 من احدهم فما لم يبيع الحصة المذكورة (أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي ان  
 المرأة المذكورة اخذته من ملاكة تعد يا خفية يكون لهم اخذها منها ان كان قائما وتضمنها  
 قيمته أو مثله ان كان هالكا أو مستملا كما حيث اختار والالتصمين فتصير قيمة الاشياء  
 المذكورة والحال هذه دين بذمتها فيستوفى من مالها فان لم يوجد لها مال من جنس  
 ما وجب عليها من القيمة تباع عليها امتعتها وعقارها الزائد عن حاجتها الضرورية وعن  
 سكنها ولا يباع عليها ما كان مشغولا بحاجتها الضرورية في الحال فقد صرح علماءنا  
 بأنه يباع في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك على المديون  
 دست من ثياب يده وقيل دستان وإذا كان له ثياب يمكنه ان يجترى بدونها يبعث  
 واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن يمكن الاكتفاء  
 بأقل منه فعلى هذا ان لم تكن الحصة المذكورة زائدة عن سكنها الضرورية لا تباع في  
 الدين المترقب بذمتها ولا يبعث واشترى لها من ثمنها مسكن ضرورة سكنها ويقضى  
 الدين بالباقي والله تعالى أعلم (مثل) في رجل اعتراه داء الجنون وصار مريضا مدته من  
 الشهر ورثه زوجة وأولاد قصر وأخ باع فوضع الاخ المذكور يده على جميع مخلفات اخيه  
 الجنون من مواشي وغيرها بغير وجه شرعي والحال انه لم يكن وكيل عنه في حال صحته ولا  
 قيسا من قبل القاضي فهل اذا أقام القاضي قيسا على حفظ مال الجنون يكون للقيم رفع  
 بد أخيه وأخذ المال منه وحفظه الى ان يشفى ومحا سبته على ما أخذه منه بالوجه الشرعي  
 (أجاب) اذا لم يكن للجنون المذكور ولي يقدم على القاضي فالولاية في ماله اليه فله

١٤

١٢٧٠

شعبان

١٨

١٢٧٠

صفر

١٢٧١

ان يقيم وصيا يحفظ ماله و يتصرف فيه بالمصلحة وينفق على زوجته وأولاده من ذلك ولا ولاية للأخ في مال أخيه بدون تولية الحما كهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معتوه بالغ لا يبي شيئا له دار و بعض أطياف زراعة وله أم متزوجة برجل أجني وله عمان شقيقان فلن تكون ولاية حفظ مال المعتوه المذ كور حتى يفتق (أجاب) اذا لم يكن للمعتوه ولي من أولياء المال وهم الاب والجد ابوالاب ووصيهما ووصى وصيهما فالقاضي نصب وصى عليه يحفظ ماله و يتصرف فيه بالمصلحة وحكمه كميزن والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشجرت مع زوجها وطلبت منه الطلاق فامتنع فأبرأته من ماله عليه من باقي المدة وادم والمؤخر فطلعتها في مقابلة ذلك ثلاثا وبعد أن ذهبت الى أهلها تريد الرجوع فيما أبرأته منه متعلقة بانها سقيمة وتقيم بينة والزوج يدعي الرشد وانها مصلحة في مالها وقيم بينة أيضا فهل لا تجاب لذلك ولا يكون لها الرجوع فيما أبرأته منه ولا عبرة بتعللها المذ كور (أجاب) نعم ليس لها الرجوع على زوجها بما صح الإبراء منه حيث لم يحجر عليها قبل الإبراء ومذهب أبي يوسف ان الحجر بالسفاهة يتوقف على القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر جعل عليه قيم من قبل القاضي قد بلغ رشيدا ويريد الآن أخذ ماله من يده ويتولى أموره بنفسه فهل والحال هذه يحاب لذلك ولا معارضة للقيم المذ كور (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي بلوغ القاصر رشيدا يكون له أخذ ماله من يده وصيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طعن في السن حتى صار هرما وثبت عدم تمييزه وله أمتعة فهل والحال هذه اذا تصرف في الامتعة بالبيع لا ينفذ تصرفه بالبيع في الامتعة ولا يحكم بنقض تصرفه فيها (أجاب) اذا كان الواقع ان الرجل المذ كور معتوه لا تميز له حال البيع لا يعتد بتصرفه ولا ينقض الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابنها القاصر منه وعن أمها وقسمت التركة وضم نصيب الابن من ميراث أمه وصار تحت يد أبيه والآن تريد الجدة أن تضح يدها عليه أو تضعه تحت يد غير وليه فهل لا تجاب لذلك وتكون ولاية ماله وحفظه والتسكاه عليه لولاه الامين وليس للجدة تسكاه عليه (أجاب) الولاية في مال القاصر المذ كور لا بيده اذا كان له صلاح الجدة فان كان الاب معسدا مبدرا وضع القاضي مال الصغير في يد عدل الى وقت الحاجة أو الى بلوغ الصغير كما في الوقاعات والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت قاصرة وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون لابي البنت القاصرة حفظ مالها والحال هذه (أجاب) نعم الولاية في مال القاصرة لا بيدها اذا لم يكن مبدرا متلفا مال القاصرة فلو كان كذلك فالقاضي ينصب وصيا لينزع مال القاصرة من يده ويحفظه والله تعالى أعلم (سئل) في ولد صغير يملك حصته في دار عن أبيه وله وصى أسقطها الولد لابن عمه من غير مقابل ولم ياذن له وصيه بذلك فهل والحال هذه يكون إسقاطه باطلا في الاعيان أو يكون موقوفا على اجازة وصيه

١٢٧١

٢٠

ربيع الاول

١٢٧١

١٢

جمادى الاولى

١٢٧١

١٤

شعبان

١٢٧١

٢

صفر

١٢٧٢

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٢

١٧

- ١٤ ١٢٧٢ (أجاب) اسقاط الصغير ما ورثه عن أبيه في تلك الدار لا ينعم لا يعلو عليه  
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنين أحدهما فاضر غائب  
والآخر بالغ حاضر وترك ما يورث عنها شرعا فوضع البايع الحاضر يده على التركة  
وتصرف في نصيب أخيه القاصر الغائب بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه لا ينفذ  
تصرفه في نصيب أخيه القاصرو يكون له عند حضوره أخذ ما يخصه من تركة أمه  
بالقرينة الشرعية ولا يسقط حقه في الارث ولو مضى على ذلك خمس عشرة سنة وتسمع  
الدعوى فيه بعدمضى تلك المدة (أجاب) للقاصر بعد بلوغه بصفة الرشد الاستيلاء  
على ما يخصه من تركة أمه بالقرينة الشرعية بعد تحققه بطريق شرعي ولا ولاية للاخ  
في مال أخيه القاصر بدون وصاية شرعية وليس له الا الحفظ وولاية التصرف انما  
تكون للاب أو وصيه أو وصى وصية أو الجدة الصحيح أو وصيه أو وصى وصية أو القاضى أو  
وصيه أو وصى وصية اذا كانت الوصاية عامة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل عليه دين بجماعة ثابت وله بيت بقدر سكنه وسكنى عياله وترك ما يورثه من الدين  
بيعه وأخذ منه في دينهم فهل اذا ثبت الدين المذكور لدى القاضى لا يباع فيه بيته  
المذكور (أجاب) اذا لم يكن ذلك البيت رهونا بالدين لا يباع على المدين اذا لم يكن  
زائدا عن سكنه مع عياله ولا يبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جن وحصل  
له احتمال وصار لا يحسن التصرف بمالك مكانا باعه من أحد أولاده بدون القيمة بغبن  
فاحش ثم مات عن المشتري وعن ودة آخر فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي جنونه واختلاله  
وان يبعه المالك المذكور وهو بهذه الحالة يكون البيع المذكور فاسدا (أجاب)  
بيضة كون المتصرف ذاع عقل أو لى من بيضة كونه مختل العقل فاذا قامت البيضة على  
جنونه حال بيعه ولم يثبت كونه صحيح العقل لا ينفذ بيعة ولا نفذ والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل مات عن زوجته وولدين أحدهما فاضر والآخر بالغ ولم تقسم التركة فوضع الولد  
البالغ يده على التركة وصار يتصرف فيها ببيع وغير ذلك من غير وصاية شرعية على  
القاصرو ومن غير مصلحة له الى أن بلغ القاصرو يريد أخذ حقه بعد بلوغه فهل يمكن من  
أخذ حقه بالقرينة الشرعية واذا باع الولد الكبير شيئا من التركة ينفذ البيعة في نصيبه  
فقط دون نصيب أخيه القاصر (أجاب) للقاصر بعد بلوغه الاستيلاء على ما فضل  
من نصيبه من تركة أبيه اذا كان وشيدا حيث لا مانع واذا لم يكن للقاصرو وصى فلا يخ  
والام ولاية المحفظ ومنه بيع المنقول وشراء الفقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات عن أبيه وعن أمه وعن بنتين وابن قصر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا أرادت أم  
القصر ان تضع يدها على مال أولادها المذكورين بدون وصاية وولاية شرعية لا تجاب  
لذلك وتكون الولاية في مال القصر المذكورين للجد المذكور (أجاب) الولاية  
في مال القصر المذكورين لجدهم ابى أبيهم الميت حيث لم يكن مقعدا دون أمهم الا أن
- ١١ ١٢٧٢ رمضان  
١١ ١٢٧٣ جمادى الثانية  
١١ ١٢٧٣ ذى القعدة  
١٥ ١٢٧٣ صفر  
٩ ١٢٧٤ ربيع الاول  
١٦ ١٢٧٤

تكون وصيا من قبل ابيهم اذ وصى الاب مقدم على الجد والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل اقر زوجته له كل منهما بقدر معلوم من الدراهم بانه قرض وكتبنا عليه وثيقة  
 بذلك وهو يملك حصته في مكان ارادت الزوجتان جبر الزوج على بيع الحصة لهما في  
 دينهما بدون قيمتها والمحال ان الزوج معسر ظاهر الاعسار وسأ كن في الحصة المذكورة  
 فهل والمحال هذه ليس لهما جبره على بيع الحصة لهما بدون قيمتها بل يتصرف فيها  
 باختياده بالبيع لمن شاء بالقيمة او ازيد ويوفي ما عليه من الدين لهما ولو غيرهما من ثمنها  
 (اجاب) لا يجبر الزوج المذكور على بيع حصته المملوكة له لزوجه بدينهما بل له  
 البيع لغيرهما ويؤمر بدفع الدين اذا باعها باختياده من ثمنها والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل له دين شرعي على امرأة ثبت عليها له بين يدي القاضي وهي بمنفعة من دفعه له  
 متعلقة بانه لم يكن يبيدها دهرهم والمحال ان لها عقارا غير مشغول بسكنائها الضرورية  
 بل تواجره للغير فهل يكون للقاضي ان يبيع من عقارها بقدر الدين ويدفعه لربه عند  
 امتناعها من بيع ما ذكر (اجاب) اذا امتنع المديون من ابقاء الدين الشرعي ومن بيع  
 ما لا يحتاجه لابقاء الدين من ثمنه يكون للقاضي بيع ما لا يحتاجه المديون في المحال ويبدأ  
 بالعروض ثم بالعقار الا يسر فلا يسر ويترك على المديون دست من ثيابه وقيل دستان  
 واذا كان له ثياب يكتفي بدونها ببيع ويشترى له ثوب يلبيه ويقضى الدين بالباقي  
 وكذا اذا كان له مسكن يمكنه الا كتفا بدونه فلولم يكتف باقل منه لا يباع عليه والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد احدهم بالغ وترك ما يورث عنه شرعا وصار  
 البالغ يتصرف في التركة من غير ولاية شرعية صرفا خارجا عن الشرع فلما بلغ القصر  
 راشدين بعد موت مورثهم ثلاث سنين ارادوا محاسبة اخيهم على ما يخصهم من تركه ابيهم  
 والاستيلاء على نصيبهم من ذلك بعد خصم ما صرفه عليهم في مصالحهم بحسب الاتفاق  
 فادعى انه صرف عليهم مبلغا جسيما زائدا عن امثالهم بكثير بحيث يكذب فيه ادعى صرفه  
 عليهم ثم ظاهر المحال فهل لا يجاب لذلك ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركه ابيهم بعد حسابان  
 ما صرفه عليهم في مصالحهم وفتحهم بحسب الاتفاق ولا يقبل قوله في الزاقد عن ذلك  
 (اجاب) نعم لا يجاب الاخذ لذلك والمحال ما ذكر بالسؤال ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركه ابيهم  
 اليهم بعد بلوغ رشدهم وحسبان ما انفق عليهم من مالهم بحسب الاتفاق بهم حيث  
 لا وصى لهم وهم في حجره والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة اخوة في معيشة واحدة يستحقون  
 اطيانا اهيريف بعضها فيه غرس من نخل واشجار وبعضها خال من الغرس ويعلمون ايضا  
 عقارات من دور وما كن سكن وسواها وغير ذلك وعلكون ايضا بها ثم لآخراته وغيرها  
 وآلات حرائق ونحاس ونقودا وحبوبا وغير ذلك مما يملك مات احدهم عن ابن وابنة  
 فاصر بن وزوجتين فاقام القاضي احدا لاخوة وصيا على الابن والابنة ثم بعد مدة توفيت  
 الابنة عن امها وزوج وولاد نهر منه كل ذلك قبل قسمة تركته المتوفى فهل يكون

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٦

صفر  
٣٠

١٢٧٧

صفر  
١٢

جمادى الثانية سنة

١٢٧٧

١١

شوال

١٢٧٧

٩

ذى القعدة

١٢٧٧

٢

محرم

١٢٨١

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٢

٢١

لزوجها الاستيلاء على ما يخصه ويخص اولاده القصر مما خصها عن والدها مما يجري فيه الميراث ومن الارض المغروسة تبعاً للاشجار ولو كانت اميرية حيث كان الزوج المذكور قادراً على حفظ مال القصر ولم يكن فيه ما يمنع شرعاً من الاستيلاء على نصيبهم (أجاب) الولاية في مال القصر لا يبيحهم اذا لم يكن مفسد المال فيكون له والحال ما ذكر الاستيلاء على نصيبه وانصباء اولاده القصر مما خصهم فيما آل الى امهم من تركه ابيهم من جميع ما يورث عنها شرعاً حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في قصر جعل القاضى امهم وصياً عليهم والقصر المذكور بن جدته ام ابيهم تريد نزع مالهم من يدا امهم الوصى عليهم بدون وجه شرعى متعلقة بان لها الولاية في مالهم لكونها ام ابيهم فهل لا تجاب أم ابيهم لذلك وتسكون الولاية في مالهم لاهم الوصى عليهم حيث كانت الوصى المذكورة متصرفة في مال القصر بما فيه المصلحة لهم ولم تكن خائفة (أجاب) لا ولاية لام الاب في مال اولاد ابنتها القصر حيث لم تكن وصياً عليهم من قبل الميت او القاضى مع وجود امهم الوصى عليهم من قبل القاضى الذى له ولاية ذلك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج كفلته امه به فظالمها الدائن به فادعى الابن والام الاعسار عناداً ومطالبة ويريد ان افامة بينة على ذلك فهل اذا اقام البائع بينة على يساره مما يجبر ان على دفع الدين له ويبيع ما زاد على مسكنه ما من بيت يملكه لو فاء الدين (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى يسار كل من المدين والمكفيل بالدين يكون له به مطالبة ايهما شاء ويؤمران بادائه جبراً حيث لا مانع واذا امتنع المطالب من ادائه ما عليه من الدين يباع عليه كل ما لا يحتاجه في الحال ويبدأ باليسر فاليسر ولا يباع عليه مسكنه الا اذا زاد عن ضرورة سكنه مع عياله فيباع ويشترى له مسكن على قدر حاله وما زاد يدفع لرب الدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابيها وعن زوجها وعن ابنين فاصري منهن وتركت ما لا تحت يدا من بيت المال فهل اذا كان ابو القصر عليه دين ومركباً لأم ورثا تليق ويخفى منه على مال القصر ان يسد منه دينه ويصرفه في الامور التي لا تليق بسبب سوء اختياره يكون للقاضى جعله تحت يدا من قبله او يجعل عليه قيماً لمخفظه وينفق عليهم ما منه (أجاب) اذا تحقق للقاضى بطريق شرعى ان الاب مبدور ومتلف مال ولديه المذكورين يكون له نصب وصى عليهم مع وجوب الاب المفسد المبدور ليتصرف في مالهما ويحفظه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ابنين احدهما قاصر والاخر بالغ فقام القاضى البائع وصياً له الى القاصر ولما بلغ القاصر وهو غير رشيد ينفق ما في يده في المحرمات وغيره مصلحاً له ان ياراد أن ياخذ ما يخصه من تركه ابيه من يدا اخيه فنفقه الاخ متعللاً بأنه غير رشيد فهل له ذلك حتى يثبت رشده لدى فاض لا سيما والاخ الكبير متبرع بالاتفاق عليه من ماله (أجاب) نعم له ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في عبد رقيق في يده دراهم من اكسابه وهو

سؤال	سنة
٢٠	١٢٨٢
صفر	
١٤	١٢٨٣
شعبان	
٢	١٢٨٣
صفر	
٨	١٢٨٥

مملوك لشخص معلوم ولم يكن عليه دين لآحد فهل يكون العبد وما يبيده أولاده المذكور  
حيث لم يكن العبد المذكور مكاتباً (أجاب) نعم يكون العبد المذكور وما يبيده من  
اكتسابه ملكاً لسيده والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
تملك جارية عن مورثها بطريق الميراث ثم ماتت هذه الجارية عن سيدتها المالك لهما  
عن مورثها فقط فهل يكون ما بيدها وجميع ما تركه لسيدها المذكور كورة ولا شيء فيه  
لاحد غيرها (أجاب) اذا كانت تلك الجارية مملوكة لهذه المرأة خاصة بالارث عن  
مورثها المخصص ارثه فيها ولم تكن معتقة من قبل مورثها حال حياته أو بعد موته ولم يكن  
لاحد غيرها ملك لما في يدها يكون ما في يدها ملكاً لملكها لا بطريق الارث اذ لرقيق  
لا يرث لان الميراث ممتنع على ملك المورث والجارية في هذه الحالة لا ملك لها وهذا حيث  
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين وعن ابيه وله مال  
آل اليه من متروكات امرأته وضع يده عليه ابوه ولولد الميت وبنته خال وخالة يطالبان من  
أبي الميت نصيبهما من ذلك ليضعها ايديهما عليه فهل تكون الولاية على المملوكتين  
الميت المذكور بنفق عليهما منه وليس للخال والخالة منازعة في الميت في ذلك ولا اخذ  
شيء منه والحال هذه حيث كان اميناً حراً ديناً غير مفسد ولا يكون عدم تحريره فيه مانعاً له  
من الولاية ولا جنته في حقه (أجاب) الولاية في مال القيمين لابيهم ثم لوصيه ثم لوصي  
وصيه ثم للجد الى الاب ثم لوصيه ثم لوصي وصيه ثم لمن نصبه القاضى وليس للخال والحالة  
ولاية في المال بدون تولية شرعية من قبل الاب أو القاضى عند كون الجد ينجس منه  
اتلاف مال اليتام ولا يجب على الجد المذكور ان يتجر في ماله والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة بلغت من السن ست عشرة سنة كاملة وطعنت في السابعة فهل اذا ادعت  
الحبض والحال هذه صدق في دعواها ويثبت بلوغها به ايضا اذا انساها مؤتمنات  
على ارحامهن أم كيف الحال (أجاب) بلوغ الغلام بالاحتملام والاجبال والانزال  
والجارية بالاحتملام والحبض والحبل فان لم يوجد فيها شيء فحقى يتم لكل منهما خمس  
عشر سنة به يفتى لقصراً عما رأه من زماناً او ادنى مدة البلوغ للغلام اثنتى عشرة سنة  
والجارية تسع سنين كماله المختار فان راها قبان بلغاه هذا السن فقلاً بالبلغنا صدق ان لم  
يكن بينهما الظاهر بحيث يكون كل منهما ممن يحتلم مثله ان فسر امامه البلوغ كما في  
الدروحوأشيه ومنه يعلم حكم الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه ديون  
لاشخاص معلومين ممن بضائع اشتراها منهم وهو مقر بها وحل أجلها وضمن تلك الديون  
رجل آخر بامر المدين فهل اذا لم يوجد عنده من النقود والامتنعة ما يفي بالديون المذكور كورة  
وله عقار مملوك له معد للاستغلال زائد عن سكنه وسكنى عياله يكون لارباب الديون  
أو الضامن بعد أداء الديون بطريق الكفالة بامر المدين تسكين المدينين ببيع ذلك  
العقار لو فاء الديون الشرعية الثابتة فان امتنع من بيعه باع ذلك القاضى عليه لو فاء

الديون اذ لم يوجد شيء لوفائها سوى ما ذكر (اجاب) نعم يؤثر المديون ببيع عقاره المذكور  
لوفاء ما عليه من الديون لا ريبا بها اوللضامن بامر به مدادائها الاربابها والمحال ما ذكر  
بالسؤال فاذا امتنع باع القاضى ذلك عليه على قوله ما المقتضى به حيث لم يوجد عند  
ما بقى بالديون سوى ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليموب بما مضونه  
نعرض لحضر تكلم ان رجلا يدعى حسن بك سابقا باع أرضا عشورية لشخص آخر  
يدعى الحاج محمد سكر بنين معلوم قبضه البائع من مال المشتري المذكور وبيع  
تمام البيع المذكور شرعا نقايلا لبيع وبقى الثمن بدمية البائع ثم اراد البائع  
المذكور ان يرد الارض المذكورة ليدفعه الى المشتري المذكور عن ذلك وبلاستغناء  
عن ذلك من حضر تكلم والعلماء بمجلس استئناف مصر قد اجبتهم عن هذه المادة  
بما نصه ان الحق في حبس تلك الاطيان بعد الاقالة للمشتري الى حين استيفاء  
ما دفعه من الثمن وهو مقدم على سائر الغرما ولا حق له في الانتفاع بها زراعة أو غيرها  
بدون اذن مالكيها والمطالب بما عليها من الاموال مالكيها ولا عبرة بتنازل المالك لأمه  
عن الاطيان المذكورة وهى محبوسة في يد المشتري ويؤثر المالك بوفاء ما عليه من الثمن  
الى المشتري فان امتنع باع عليه القاضى جبرا وبذلك ينقطع الاشكال في هذه القضية  
وبناء على ذلك صدر المحكم من مجلس الاحكام بالا جراء على وجه ما أفدتهم ثم بعد ذلك  
صار الغرض عن بيع هذه الاطيان لسائر الجهات لمن يرغب ثم رسي مزادها على شخص آخر  
بثمن أزيد من دين الحاج محمد سكر المذكور المحابس للاطيان المذكور الا ان المديون  
المذكور عليه ديون بمجاعة أخر حالة بحيث لا تزد يدمة مدار ثمن الارض المذكور على  
مجموع تلك الديون والمديون معترف بجميعها ولم يوجد عند مقتود ولا عروض تبقى بتلك  
الديون وبذا تعين بيع الارض المذكور لوفاء تلك الديون والمديون ممتنع من وفائها حالا  
وبيع الارض المذكور لوفاء تلك الديون وحبس لذلك مدة تزد يد عن شهر ليدفع تلك  
الارض فلم يبيع ورب الدين المحبوسة عنده الاطيان المذكور يرغب ببيعها لوفاء دينه وما  
بقى يوزع على باقى الغرما فهمل والمحال هذه يسوغ للقاضى بيع تلك الاطيان جميعها  
لوفاء ما ذكر على هذا الوجه ولو كان ثمن الارض يزد عن الدين المحبوسة عليه الاطيان  
المذكور حيث كان هناك ديون أخر ثابتة باعتراف المديون المذكور لا تزد يد الثمن  
على مجموعها وهو ممتنع من وفائها لادبابها وعن بيع الارض لوفائها أيضا لم كيف الحال  
(اجاب) لا مانع من بيع القاضى تلك الارض والحال ما ذكر على قول الصاحبين المقتضى  
به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لئناس وله أملاك فارادوا بيعها فيما  
عليه من الدين فهل لهم ببيع ما سوى منزله الساكن فيه الا بقبضه ولو كبيرا (اجاب)  
بياع على المديون كل ما لا يحتاجه في الحال بمقدار ما عليه من الدين واذا كان له مسكن  
كبير يمكنه الا كفاه باقل منه مع عياله يباع أيضا لذلك ويشتري له من ثمنه مسكن

١٢٨٦

٢٩

صغير

١٢٨٧

٥

ربيع الاول

١٢٨٧

٢١

لا تقى على قدر كفاية سكناه مع من تلزمه نفقته به ويدفع ما زاد من ثمنه في دينه أما إذا كان لا يزيد على ذلك فلا يباع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من الضابطية مضمونها شخص مدينون والدين الذي عليه ثابت خصوصاً وهو مقر به وله املك لا غير وامتنع من بيعها متعلاً بأنها ما وصلت قيمتها أيسر من القاضى ببيعها جبراً عنه وسداد الديون من ثمنها حيث بلغت قيمتها ثم مل الافادة عما ذكر (أجاب) إذا كان على شخص دين شرعى لشخص او اشخاص ثابت شرعاً ولم يكن للمدين ما يوفى منه الدين المذ كورسوى عقاره مثلاً فإنه يؤثر ببيععه لوفاء الدين منه فإن امتنع بابعه القاضى بثمن مثله لوفاء دينه المذ كور بثمنه وذلك فيما عدا ما سكنه مع عياله الذى ليس زائداً عن سكناه معهم فإنه لا يباع فى الدين على ما عليه العمل والقوى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل عليه دين لا تحرم له المالك من حطام الدنيا الفانية سوى مكان معدا سكنه هو وعائلته فقط فهل يجب على بيعه وسداد ثمنه فى الدين المذ كورام لا وإذا لم يبع شرعاً فى الدين المذ كورفا المحكم فى ذلك (أجاب) لا يباع على المدين مسكنه اللائق به الذى لا يزيد على سكناه مع عياله لا دماً ما عليه من الدين الا اذا كان المسكن مرهقاً فانه شرعاً مسلماً الى رب الدين فارغاً غير مشغول بما يمنع تمام الرهن كسكنى الراهن فيه او وجود امتعة فيه فاذا تقدم رهن تام على هذا الوجه وحل أجل الدين ولم يوده للرهن امر ببيع الرهن لا دأته لربه وان لم يتم الرهن لا يباع حيث كان كما ذكرنا اولاً وتنتظر مبسرة والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من حضرة فاضى المنصورة مضمونها وبه دفع ما يعرض لسيادةكم هذه المحادثة وهى رجل توفي عن والدته وزوجته وولد فاصر موزوق له من الزوجة المذ كورة ثم توفيت والدته المتوفى وصار الولد فى وصاية عمه اخ والده لايه واستحوذ الوصى المذ كور على استحقاق ابن اخيه المذ كور ومن تركه والده ثم لما بلغ سن الولد فوق ثلاث عشرة سنة ادعى الولد المذ كور انه بلغ رشيداً واراد محاسبة عمه الوصى المذ كور على استحقاقه من متروكات والده فهل للولد المذ كور ذلك اذا ثبت بلوغه ورشده بالبدنية الشرعية ولا يقبل ذلك منه بمجرد دعواه نردوم الافادة عما تقتضيه الاصول الشرعية فى ذات (أجاب) اما دعوى البلوغ من الولد المذ كور به بلوغ سنة فوق ثلاث عشرة سنة مقبولة منه بقوله حيث لم يكن بها الظاهر ولا يمين عليه ان قسر ما به البلوغ كما فى رد المحتار نقلاً عن الشرع لالاية من بلوغ الغلام واما دعوى الرشدة فلا عند الا نكار ما لم تقم بينة شرعية عليها والله تعالى أعلم (سئل) من وكيل المالية عن شخص له بنت ولبنات المذ كورة استحقاق فى ربيع وقف فوكيل ناظر الوقف يريد رفع يد والدها المذ كور عن استحقاقها المرقوم ووضع بصندوق الايتام الموجود فى مصلحة بيت المال بقوله ان الاب المذ كور معلوم فيه عدم الامانة وانه عديم الكسب وحيث ان الاب المذ كور غير متمثل لذلك لثبوت ابوته لبنته المذ كورة ولا يته عليها شرعاً فثبوت التفضل



شبه

١٢٩٠

صفر

١٩

١٢٩٠

١٢٩٢

١١

ربيع الثاني

١٢٩٢

٢١

عليها بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الولاية في مال القاصرة لا بها ما لم  
يتحقق عدها على ذلك المثل فان ثبت انه متلف لئال ومذرف لقاضي ان ينصب  
عليها وصيا لحفظ ماله والتصرف فيه بالمصلحة ولا ينظر شرعا لعدم كسب الاب والله  
تعالى (سئل) في رجل عليه ديون وله ضامن غارم وصار يبيع جميع ما يملكه من  
بضاعة وامتنعة وملبوسات وما اشبه ذلك حتى صار لا يملك شيئا مطلقا خلافا لعمد  
مكان لا يحتاج سكنه مع عياله لا تقي بحاله غير زائد على سكنه الضروري فهل لا يجزى على  
بيع نصف المكان المذكور المذ كور المذ كور المذ كور المذ كور المذ كور المذ كور المذ كور  
منه (اجاب) نعم لا يجزى المذ كور المذ كور المذ كور المذ كور المذ كور المذ كور المذ كور  
ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك اولاد ذكور واناثا بعضهم بالغ  
وبعضهم قاصر وزوجته ام الاولاد القاصرين وقبل مذبحة رجل احد اولاده البالغين وصيا  
على القاصرين لعداته وكفايته للوصاية وكتب بذلك ورقة ولزوجة المذ كور ذاب يريد  
ان يستولي على نصيب القاصرين يتصرف فيه ويبدون وصاية ولا وجه شرعي منعه لالباه  
اولى من اخيهم فهل تكون الولاية في اموال القاصرين لخيرهم الوصي المختار من قبل ابائهم  
حيث لم يقم به مانع دون جدهم ابي امهم ويمنع الجد لان كره من معارضة الوصي المذ كور  
بدون وجه شرعي (اجاب) نعم الولاية في اموال القاصرين المذكورين والتصرف  
فيهم الرضى المختار والحال ما ذكر دون جدهم ابي امهم فليس له معارضة الوصي المذ كور  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافل مصر فمعهها ورد  
الشرح المسطر من سعادة ناظر الحقايق والجماعة في ٢٠ ربيع الثاني سنة ٩٢ ومعه  
سؤال من حضرة محمد بن خري بك لاجل اعطاء الحكم الشرعي من حضرة كم عليه  
ونعمه في مسلم تزوج بدة صحیح شرعی کتابیه رشیده محسنة للتصرف في امواله الخاصة  
بها اراد الزوج منه ما من التصرف في املاكها الا باذنه محتاجا لولاية التوكاح فهل  
يمنع الزوج المذ كور من معارضة زوجته المذ كور في التصرف في املاكها الخاصة  
بها من عقار ونقول ولا يذوق تصرفها في ذلك على اذنه ام كفى الحسان (اجاب)  
لا يترتب على مجرد تزويج رجل من امرأة بالغة رشيدة تحت تصرفه منع زوجته  
من تصرفها في املاكها الخاصة بها سواء بمسا اذنها او اختفيا ذلولة التوكاح لا تفيد  
ولاية المار شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد وصيغ وهو يملك جارية ولولده  
الرضيع جدم من قبل امه مع جد الولد المذ كور تلك الجارية يدون اذن مالكها بالخص  
اجنبي زاهيان ابان الولد له كذا الابن الرضيع فانكر المالك عليه كذا ابنه مع قيام ولايته  
على ابنه وعدم حصول ما يخل للولاية انما حصل من الجد ذلك لذكر اهة وقعت بين روح  
بفته وزوجته ام الرضيع بدم تلك الجارية فهل على فرض كون الاب مالك الجارية  
المذ كورة لابنه الرضيع لا يذبح جدامه جارية مع وجود اب الصغبر وقيام ولايته

على ابنه وعدم ما بسوخ ببيع الجدي الام في مال الصغير (اجاب) لا ينفذ بيع الجدي  
الام تلك الجارية بدون اذن من أبي الصغير المذكور والحال ما ذكر بالسؤال سواء  
كانت باقية على ملك أبي الطفل لظهور الامر وانتقلت الى الصغير لعدم ولايته عليه مع  
قيام ولايه أبيه وحينئذ يكون البيع المذكور مرقوفان اجازة الاب نفذ وان رده بطل  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن قاصر وعن زوجها وعن ابها وعن  
والدها فما يخص كل واحد منهم بالفرصة الشريعية وما يخص القاصر ابها يحفظ عند  
ولده أو عند والي المتوفاة المذكورة (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن ذكر  
يكون لزوجها من تركها الربع فرضا واكل واحد من ابها وأمه السدس كذلك ولايتها  
الباقي تعصيا والولاية في مال القاصر لا يسهل اذ لم يكن مقدرا بذرا فله التصرف فيه  
بالمصلحة وحده والحال عند الله تعالى علم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مضمونها  
الاستغفار عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما يرغبه السعيد بل مراد من استيلائه على ثلاث  
قضع الناس تعمق ولده القاصر محفوفة في صندوق الايتام وجرت في هذه المادة  
مكاتبات بين سعادة حسين باشا وكيل الاحكام سابقا الذي كان وصيا على ورثة المرحوم  
سليم باشا السلحدار والجناس الحسيني وهذه القطع أصلا من تركه والدة القاصر وأخيرا  
صدر أمر الداخية بالاستعانة عن ذلك من هذا الطرف وباطلاع مفتي المجلس الحسيني  
وبيت المال على أوراق هذه المادة قد تقي بقوله أبو الصغير هو وليه فحيث كان الاب  
في هذه الحادثة محمودا عند الناس من أومه تر الحال ليس مبدرا ولا متلفا لمال ابنه الصغير  
يجاب لما يطلبه ولا يلزم تدوير الأمر الداخية مقتضى الحال لاحاطة علم سعادتهكم  
بذلك والتكرم بأعطاء القول عن هذه المادة فلزم بحريه حضرتكم والأوراق مرسلة  
المرجوع احاطة حضرتكم بها الافادة عن الحكم الشرعي (اجاب) وردت افادة المجلس  
ومما عفا من الأوراق المتعاقبة بطلب حضرة السعيد بل مراد تسليمه الثلاث قطع  
المجودة تتعلق ولده القاصر المذکور مراد المحكي عنها بالافادة المذكورة بطريق ولايته  
على ولده المذكور ورغب المجلس الافادة من هذا الطرف عن الحكم الشرعي في ذلك بعد  
ان اعلى الجواب عن هذه المادة من حضرة مفتي المجلس وبيت المال ضمن هذه  
الأوراق والافادة عن ذلك ما تضمنه جواب حضرة المفتي الموصى اليه من أن الولاية في  
مال الصغير لا يسهل اذ كان محمودا عند الناس ليس مبدرا ولا متلفا للمال فيسلم له مال ابنه  
اذا كان كذلك موافق للشرع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ناظر الداخية  
صورتها حيث تقتضي معرفة الحكم الشرعي فيما اذا كان يوجد بعض افراد عليهم ديون  
شرعية قديمة أو متحالة مستحقة الاداء لا رباها ويكون للديونين المذكورين املاك  
من عقارات مبنية وغير مبنية ولم يوجد في أيديهم وفي ملكهم ما يفي باداء الديون  
المستحقة شرعا روي هذه العقارات وصير اشهار هذه العقارات في المزاد وبلغ حد القيمة

شعبان

سنة

وتتمنى الرغبات في الاثمار التي يصل اليها المزاوي يحصل منهم التوقف في بيعها الاداء  
 ما هو مطلوب منهم على هذا الوجه فهل لها كم الشريعي ببيعها من قبله بتلك الاثمان عن  
 يرغب ثمراتها أو ياذن لمن يلزم من قبضه ببيعها بدون رضا مالكيها على قدر الدين  
 الشريعي المطلوب منهم لادائه لاربابه ويحرم بذلك الحجة الشرعية باسم المشتري ويكون  
 ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المدينون اللائق بسكناءه وسكنى  
 عياله فانه لا يبيع عليه كما لا يباع عليه ثيابه المحتاج اليها وما يحتاج اليه على قدر  
 ضرورته يعيشه من الامتعة تؤمل افادة الحكم الشريعي عن هذه المسئلة شرحا على هذا  
 الاجراء ما يقتضى (اجاب) نعم لهما كم الشريعي أن يبيع بنفسه أو بما ذونه حيث كان  
 عمر يملك الانابة من عقارات هؤلاء المدينين بقدر ما تفي اثمانها بما هو مستحق ادائه  
 عليهم شرعا من الديون الشرعية الحالة المذكورة التي لا وفاء لها الا من اثمان هذه  
 العقارات بدون توقف على رضا المدينين المذكورين والحال ما ذكر بالسؤال بناء  
 على قول الناصحين المفتي به كما صرح به العلماء والقاضي أن يحرم رجعة شرعية بالشراء  
 باسم المشتري ويكون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المدينون  
 اللائق بسكناءه وسكنى عياله فانه لا يبيع عليه كما لا يباع عليه دسنان من ثيابه وما  
 يحتاجه من الامتعة بقدر ضرورته يعيشه فيبدأ الحاكم لاداء الديون الشرعية المذكورة  
 ببيع الابسر فالابسر مما هو مملوك للمدينون المذكور والله تعالى أعلم (سئل) بافادة  
 من ضبطية مصر مضمونها الامل بعد المعلومية بما ورد شرح مديريه المنوقية في ٤ محرم  
 سنة ١٢٩٨ بخصوص توقف عبدالرحمن داود من شبراخيت في بيع الاطيان والدار  
 الراسي فزادها على منصور من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجدا التخيوي وقدره  
 سبعة آلاف قرش ومغروب اسم مفتاح حضرته كم مما ذكر بمكاتبة المديرية لالافادة  
 عما هو مغروب مع اعادة الاوراق لاختار المديرية (اجاب) وردت افادة حضرته كم  
 بناء على ما ورد بالضبطية من مدير به المنوقية المنبي على ما تحرر للمديرين من حضرة القاضي  
 أفندي المدير به بشأن توقف عبدالرحمن داود من شبراخيت في بيع واسقاط الاطيان  
 والدار الراسي فزادها على منصور من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجدا التخيوي  
 وقدره ستة آلاف قرش واحيل اتمام هذه المسألة على حضرة القاضي المذكور بمقتضى  
 منشور الدائرية اسبق صدوره بناء على فتوى هذا الطرف بغير انتظار رضا المدينون  
 وان المتراعى لحضرة القاضي الموصى اليه عدم دخول هذه المسألة في حكم هذه الفتوى  
 التي بينا عليها النشر من الدائرية وانه ارسل الاوراق للمديرية كي اذ حصل الاكتفاء  
 بذلك فيها ولا تعرض لهذا الطرف للافادة عنها الى آخر ما توضح به بما ذكره حيث ان  
 الفتوى المحكي عنها موضوعها في الديون الشرعية الثابتة لدى الحاكم الذي يجري البيع  
 من طرفه اما بيئته أو اقراره فيترتب على ذلك عند توقف المدينون الذي لا مال له من جفس

١٣

١٢٨٩

صفر

٩

١٢٨٩

ما عليه من الدين في بيع ماله الذي ليس من جنسه اسد اذ ذلك الدين الحال المستحق  
 اذا و عليه شرعاً كره ذلك المال المملوك له زائداً من حوائجه الاصلية ان القاضي  
 يبيع مماذ كره بقدر الدين المذ كره ويؤلف لا ينمو و لا يبيع الا بسرف لا يسر من ماله  
 المملوك له بله نظار رضاه و لا ذلك بغيره بغيره على قول صاحبين المفتي به  
 ويحذر بذلك الحجة للشعري احتاج الحال لبيع المذ كره ولا يساع عليه دار سكنه مع  
 حاله اذا لم يمكن الا اتقاء بائنه من السكنى المجمع كالمبيع عليه دستان من ثيابه وما  
 يحتاجه من ائمة يتدبر ضرورة معيشته الى آخر ما يستلزم الفقوى وجوابها المذ كورة  
 فينظر في شأنه هذا الدين الذي حضره التاضي فان كان ديناً شرعياً ثابتاً عليه باقرار  
 المدين أو يثبت عليه بالبيعة بعد المدة او مائة اشهرية ان كان منه كراه يامره القاضي  
 بانائه لربه قال تمتنع ولا يكن له مال من جنسه ثم يبيع مما يباح لاداء الدين ان وجد  
 ذلك فان امتنع باع اياه مماذ كره على وجه منسوق هذا ما يقتضيه المشور المذ كره والله  
 تعالى اعلم (سئل) في شخص بلغ مقدمات متوهمه بالبحسن التصرف وفي بعض اوقاته  
 يغيب عقله ولا ياكل ولا يشرب في اذا كان لا يخرج سوى جملته في حق من الحقوق يقيم  
 القاضي عليه فيما تسمح الحدة و قد عليه ولا يصح شرعاً ان يتخذ من نفسه كلاً يصح  
 التصرف في أمواله ائتمته حيث لا ولى له من أب أو جده أو وصيهما (اجاب) نعم يقيم  
 القاضي وصياً على المعتوه المذ كره و انما يصح عنه في دعاوى التي تنظم عليه اوله  
 ويتصرف في أموره بالمصلحة ذمته ماذ كره بله ثل ولا يصح خصامته بنفسه شرعاً  
 احكمه في هذه الحكة كصغيره والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاث ذمة أخوات لمن  
 عقار و ضمان عشوريه و وقف المذ كره والاطيان المذ كره على انفسهن من مدعياتهن  
 وعلى ذرية من بعدهن اقامته احداهن ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته  
 وصية مختار على وجهها ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته  
 والمحلر لولد المذ كره وبه مكلف رشيداً من فقه ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته  
 في كره ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته  
 المذ كره و دون وصى الام حبيب لم يكن من مذكراته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته  
 بالا يحارو تبصر والصرف و ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته  
 المستحق لريعه و ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته  
 بعرفة ما نذر الشرعي ملك ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته  
 ذكر في السؤال دون وصى الام في رده المختار من الماذون بالعزوال وكذا البصر عن خزنة  
 المفتين عند قول اثنين و ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته ائتمته  
 وصيهما نصه و ليس لوصى الام ولاية التصرف في تركه الام مع حصرة الاب أو وصيه أو  
 وصى وصيه أو الجودان لم يكن واحد من ذكرنا له الحفظ وبيع المنقول لا العقار

١٢٩٩

١

مهرم

١٣٠١

٩

والشرع الدابة وما له تعالى له من غير مال الامه انما اه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل كان مع ابيه في المعاشة ثم مات ومن له ورثته ابن وبنت قاصران وآب أمين  
 صالح للتعرف فادرك عليه غيره فسد ولا مبدور ولم يوص الميث المذ كور احد اعلی ولديه  
 المذ كورين ولوانه لا مال له فهل تكون الولاية عليهم المجدد ما في ابيهما المذ كور وان لم  
 يقمه القاضي وصيا (اجاب) الولاية في مال الصغيرين المذ كورين والحال ما ذكر  
 بالسؤال لجدد ما في ابيهما المذ كور حيث لم يوص ابوهم المتوفى احد او يقدّم المجدد  
 المذ كور والحال هذه على وصي القاضي ولا تتوقف ولايته شرعا على اقامته من قبل  
 القاضي وصيا والله تعالى أعلم

١٣٠١

١٠

\*(كتاب الغصب)\*

(سئل) في جماعة لهم أرض فزراعة بنخلها ملك لهم عن اصولهم استولى على ذلك جماعة  
 في غيبتهم بواسطة شيخ قريتهم واستغلوا الثمرة فهل يكون لهم بعد حضورهم من غيبتهم  
 رفع أيديهم عنها ومحاسبتهم على ما استغلوه من الثمرة أم لا (اجاب) على  
 من استولى على ثمره فخل غير له يدوا وانه لا يكفها ضامنا او ترفع يده عما ثبت بعد به  
 عليه حيث امانع والله تعالى أعلم (سئل) في اناس يملكون بعض عقارات بالارث  
 وبعدهم مدة صارت بلدتهم هذه فبعض الذوات فسكنت اتباعهم العقارات المذ كورة في  
 صورة المستأجرين ومكثوا على ذلك مدة وهم ممنوعون من دفع الاجرة غصبا منهم لارباب  
 الملك مع تكرار الطلب منهم للاجرة في ظرف تلك المدة ولم يجابوا لذلك اضعفهم فهل لهم  
 اخذ عقاراتهم ورفع أيدي السكن المذ كورين وطالت مدة سكناهم حتى بلغت خمس  
 عشرة سنة حديثك نوافرين بالملك للذعين ولا يمنع من ذلك بعض المدة والحال هذه  
 (اجاب) يؤمر واضح اليد الغاصب المذ كور برفع يده عن العقار وتسليمه لربيه حيث  
 كان الحال فهو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث  
 اشترى عن موثوم البعض بالغ والبعض فاصر بعد يدي عليهما رجل اجني واخذها منهم  
 بالغصب وسكنها وصار ينفق بالي الى الدار وكره شذصا من البائعين على كتمه وثيقة  
 بالاباحه لئلا اكرن الحق ثابنا لهم فيها بالبيعة الشرعية يكون لهم رفع يدي الغاصب  
 عنها وانقرضوا منها منه وعطية بعبارة صعب ايتام مارة وضع يده عليها وتضمنتهما  
 اتملقه واحده دون طريق شرعي (اجاب) يؤمر الغاصب برفع يده عن العقار المتصوبه للمالكين  
 وعليه اجرة مثل حصة ايتيمه ربه روضمان ما تملكه وانه لا يملكهم (سئل) في اخوين  
 يستقرا دارا بالميراث اشترى عن موثوم لهما فوضع رجل اجني به عليهما في غيبتهما  
 وسكنهما فارق لهما اخذها منه ورفع يده عنها حيث لم يمسك ذلك من يقدم عليهما من  
 العصبية ولا وارث لهما سواهما (اجاب) اذا ثبت ملك مورث الاخوان للدار المذ كورة  
 وانتهى لهما بالارث يؤمر واضح اليد بتسليمها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٥

جاءى الاولى

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢٧

جاءى الثانية سنة

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٩

١٢٦٥

رجب  
٥

١٢٦٥

٥

على جانب من العدم المدشوش موضوعا على شاطئ بحر النيل لبيعها معه وفيه فناء  
رجل آخر ووضع فوق العدم برامد ياد منه ومن غير اذن مال له فبسبب نقل البر حصل  
في العدم عرق ورطوبة احرقت العدم واتلته فهل يكون صاحب البرضا من المالك  
من العدم والحال هذه (اجاب) على المتعدي ضمان ما اتلته بعد تحقق تعديه واطرافه  
المتلف الى فعله بالرجح الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض ملوكة لثلاثة  
أفراد شاذة بانفسهم فيها احدهم شجرة الخ لفسه الى ان كبرت فادان يختص بها  
فنازعه باقي الشركاء فهل يكون له الاختصاص بها ام لا (اجاب) نعم يكون للغارس  
مغرمه انفسه من الارض المشتركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مستخدما  
عند آخر حج من غنمه فامر الخدم وكل به بحاسنة الى مال وماعله فادعى عليه الوكيل  
بغدره بلوم من المالك وانكر الخادم دعواه فادعى عليه الخادم الوكيل على بعض مواش وأمتعة  
تخادمه حذراته يعرضها دعي به وكتب الوكيل وثيقة يانه صار خالصا بالقدرة  
الدى ادى به عليه وقد سجن الخادم المذكور ايضا فادعى عليه الخادم الوكيل على رد  
ما اخذ من المواشى والامتعة تهديا بالهرة والتغلب ولا عبرة بدعواه الدين على الخادم  
المذكور حيث لم يثبت ذلك لا يبيته ولا باقراره من الخادم المذكور طائفة مختارا (اجاب)  
ليس له كيل المذكور الا على مواشى الخادم وامتعة يدينون رجسه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وخلف دارا وثقارا وله بنت عم فقط لم يكن له  
غير وهي غائبة في بلاد ارمينية فباع حصرته وبعث شيخ البلد وضع يده على الدار  
والاسبر ودرت نزعها من يده فقال لها لا تستحق عندي شيئا ولم يكن مشتر يا ولاله  
دين على المتدري بل وضع يده طاموعا ودوانا فهل اذا ارادت نزعها من يده لا يكون له  
معارضتها وتجب له ذلك (اجاب) اذا كان الملك في يده كراثة بالورث المذكور  
بالوجه الشرعي وانقل الى وارثه المذكور فورا ولم يكن هناك مانع شرعي من دعواها  
بذلك يرضى به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها فاضل بديرية الاقاليم الوسطى  
بالصعيد قبضه رجل فتم ادانته دفعه لزوجها بدون اذنها قبل موته عنها وعن وارث  
آخر فها يكون دعواه ذلك الرجل القابل له لانها بدون الاذن (اجاب) حيث  
لم يثبت اذن المرأة المذكرة بالذمة كورة بالذمة لزوجها لا يكون ذلك الرجل ضامنا لما قبضه من  
بها والله تعالى اعلم (سئل) في مسكينين قرييين من بعضهما ولهما مجرة في الشارع  
نافذة الى خارج البلد من حين وضعهما من قديم الزمان والآن تعدى رجل على المجرة  
التي في الشارع وأرأها وبني فيها وأدخلها في داره فهل لا يجوز ادخال شيء من وقف  
المسجد في داره وباطل المجرة وبؤم برفع البناء (اجاب) لا يسوع للرجل المذكور  
التعدي على وقف المسجد ولا ادخال شيء منه في داره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
توفي وترك منزلا وترك أولادا ذكورا وانثى تحاف عليه ان يسكن بجانب الديوان من

فرقة وخلافها ولو لم يضر الفلاحين فائض عما يخصه للدون بسبب ان العمال يطلبون منهم زائد اذ ذهب بعض الفلاحين لبعض المال ونقل الفائض بغيره باسم المتوفى الذي عليه الا كما روي وضع يده على منزل واخذوه مكنه من ذلك بعض حكام الناحية فهل يسوغ ذلك له ويفوز بالمنزل ويكون كالمهرن أولا يسوغ ذلك واذا قلتم بعدم الجواز فهل يحاسب راضع اليد على الغلة أولا (اجاب) ليس للرجل المذكور الاستيلاء على منزل المتوفى والحال ما هو من بريدور وجهه يفتضى ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ذمي يملك قطعة ارض مجاورة لزوايه معدة للصلاة في جماعة المسلمين ومجاورة ايضا لمنزل رجل آخر فتعدي على حائط الزاوية وهدمها وادخل منها قطعة قدر ذراعين في ارضه وادخل فيها زائفا لمسلك الدرب وجعل الجميع طاحونة وهدم ايضا حائط الجدار من الجهة الاخرى وبنهاها وجدل في حائطها فجاءت الطاحونة ودلت في غيبة الجار فهل يؤثر الذي باعادة ارض الزاوية كما كانت واخراج ما ادخله من الزقاق لكونه لم يكن استحقاقا له ويسوغ للجار منعه من وضع الجائزة في حائطها لكونها ملكه (اجاب) يؤثر الذي باعادة ما هدمه من الزاوية ورد ما استولى عليه ومنها ومن الزقاق المذكور وبغير حق وليس له وضع خشبة ونحوها في حائط جاره بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضع والله تعالى اعلم (سئل) في اخون يملك دارا ويجاورها قطعة ارض خربة مملوكة لهما بالميراث الشرعي عن والدهما من قديم الزمان ويدهما حجة بذلك فتعدي رجل اخني في غيبة احدهما واخذ في الخربة المذكورة بناء لنفسه بالغصب فهل اذا كان الحق ثابتهما فيها يمنع ذلك الرجل من معارضتهما في ملكهما اي دون وجه شرعي ويكون لهما نزعهما من يده (اجاب) للاخوين انتزاع الارض المذكورة من الغاصب لها بعد تحقق المالك لهما فيها بالوجه الشرعي حيث لم تكن قيمة البناء المحداث فيها اكثر من قيمتها بل يؤثر الغاصب برفعهم لم يملكه صاحب الارض بقرينة مستحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في جملة رجال كان لهم طاحونة عن ابي وجد لهم فهدمها فضر رجال اخرون وبغروها وركبوا عليها عدة من طرفهم يدون فن اصحاب الارض فهل لاصحاب المالك رفع ذلك للرجال كما يرفع بناء الغاصبين (اجاب) لملك الارض تكليف من بني فيها بدون اذنه برفع بنائهم اذا لم تكن قيمته اكثر من قيمة الارض والله تعالى اعلم (سئل) في امر امتلك حصته في بيت ما من عن اولادها القصر وعن زوج فساكن البيت الذي فيه الحصته المذكورة باقى الشركاء مدة سنتين ثم يكرن للام بعد بلوغهم مطالبة الشركاء باجرة حصتهم مدة يتهمهم ووضع ايديهم عليها والانساعاقها المدة المذكورة (اجاب) نعم للايتام بعد بلوغهم مطالبة باقى الشركاء والحال هذه باجر مثل حصتهم على المتعهد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض فيها ساقية غصبها من المتعهد بالبلد وغرس في الارض شجرا فاشكى صاحب الارض للدون فامر

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢٥

شعبان

١٢٦٥

٢٤

مردمه صاحبهما فرددتهما له فسادكم الشجر الذي غرمه الغاصب (أجاب) قال في  
التنوير وشرحه ومن بني اوغرس في أرض غير دغير اذنه امر بالقلاع والرد لوقية الساحة  
اكثر لما كان يضمن له قيمة بناء او شجر امر بقلعه ان تفتت الارض به ومنه يعلم حكم  
الغرس في الارض المملوكة للتغير على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له نخل يدفع ماله كل عام فتهدي عليه شيخ البلد واخذ النخل قهرا وترعه من وجه فهل لرب  
النخل اخذه منه ان يكون ترعه عنه بلا مسوغ شرعي وهل له محاسبته على قيمة شجره كل عام من  
الاعوام الماضية حيث كان القدر معلوما (أجاب) اذا ثبت الملك في النخل المذكور  
للرجل ولم يبدئه عليه ميمته من الدعوى به شرعا يقضى له به ويؤمر شيخ البلد برفع يده  
عنه وحمايه ضمان ما استغله من الثمار مدة استلثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن ولاد ذكور وانما ترك جانبا من النخل في بلدة اخرى فوضع رجل اجنبي يده  
على النخل يدونه مسوغ شرعي فهل اذا ثبت الحق في النخل للابن وانقله لاولاده يكون  
لهم نزع النخل ممن دونه يده قهرا عنه (أجاب) يؤمر المتعدى المذكور برفع يده  
عن النخل حيث تحقق الملك فيه للورث وانقله لورثته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورثه شرعا من دار وغيرها فاستولى شيخ  
البلد على ذلك قهرا عنهم بدون وجه شرعي فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للورثة اخذ  
ما استولى عليه شيخ البلد من تركته الميت المذكور (أجاب) على شيخ البلد المذكور  
ردم غصبه لما كان حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني في ارض غيره  
بغير إذن وقيمة البناء اكثر من قيمة الارض فهل يكون للباني غلظ الارض بقيمتها لكونه  
غاصبا للبناء وقيمة البناء اضعاف قيمتها (أجاب) اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة  
الارض فيغصب ارضه يضمن لرب الارض قيمتها ولا يؤثر بالقلاع على ما اختاره الكرخي  
وجرى عليه في الدرر وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني في ارض غيره  
بغير اذنه زاعما انه بني في ارض نفسه مع نجاب وثيقة في يده مقطوعة الثبوت فهل اذا ثبت  
ذلك الغصب ارض الارض ملكه وصحح دعواه بها شرعا وقام الباني على ذلك يقضى له بها  
ويؤمر الباني فيمها ونحو هذه برفق بنائه وتسليم ارضه لها حيث كانت قيمة الارض  
اكثر من قيمة البناء واذا كان بناء الباني من انقاص كانت في الارض ملكا لم يدعي  
يكون للمالك الاستيلاء عليها وليس للباني اخذ شيء منها (أجاب) الا ان الضرر  
الاشد يزال بالاخف فاذا بني شخص اوغرس في ارض غيره بدون اذنه وكانت قيمة  
الارض اكثر من قيمة البناء ضمن صاحب الارض قيمة الارض لربها على ما جرى عليه في الدرر  
وغيرها هذا اذا كان البناء بانقاص مملوكة للباني املوا كان بانقاص رب الارض يكون  
لربها اخذها مع ما فيها من البناء ولا يضمن للغاصب قيمة ما لا يبقى منتفعا به بعد اعدام  
ولا اجرة العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين ثابت شرعا على شخصين

فأخذ عقارهما فاحتلها لنفسه قهرًا عنهما واستمر مستوليًا على ذلك إلى أن مات  
 واستولت ورثته من بعده إلى أن مات الشخصان المذكوران عن ورثتهما الغني فأرادوا  
 انتزاع العقار والحق له من ورثة رب الدين من تضمينهم منافع العقار المغصوب وثمار  
 النخل من مدة الاستيلاء فهل تكون منافع العقار المغصوب غير مضمونة ولا تلزم أجرته  
 تلك المدة وهل إذا أرادوا تضمينهم ثمار النخل وادعوا عليهم بمبلغ معلوم وانكروا ورثة  
 رب الدين المبلغ المذكور يكون القول قولهم بيمينهم في انكار دعوى ورثة الشخصين  
 المذكورين وهل إذا كان هناك بيعة نشهد بالظن والتكمين لا باليقين والتحقيق لا تقبل  
 (جواب) منافع المغصوب غير مضمونة عندنا فلا أجر على الغاصب إلا أن يكون المغصوب  
 وقفًا أو مال يتيم أو معد الاستغلال وعليها ضمان ما تلغسه من الزوائد كالثمرات والقول  
 قوله في مقدار ذلك بيمينه حيث لم يثبت المال كدعواه الزيادة بالبيعة العادية بطريق  
 شرعي ولا تقبل الشهادة مع عدم جزم الشاهد بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 يملك جاموسه بآعها شيخ بآعه في غيبة رجل تاجر يضمن معلوم قبضه منه ثم باعها التاجر لثان  
 وهما كنت والآن رب الجاموس يطالب شيخ البلد بها أو يقيمتها وهو يطلبها من الذي  
 باعها له وهو المشتري الأول فهل لا يجاب لذلك وإذا تحقق هلاكها يكون لرب الجاموس  
 مطالبة شيخ البلد الغاصب بقيمتها أولاً (أجاب) لرب الجاموس تضمين شيخ البلد قيمة  
 جاموسه التي تعدى عليها وهما كنت وفي رد المختار من بيع الفصول عن جامع الفصولين  
 لو هلك البع قبل الإجابة فإن كان قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعده لم يجز  
 بالإجازة ولما لا تضمين أيهما شاء وأيهما اختار تضمينه ملكه ويرى ألا تصرف ليقدر  
 على أن يضمه ثم إن ضمن المشتري بطل البيع لا في أخذ القيمة كالأخذ العين ولا يشتري  
 أن يرجع على البائع بثمنه لا بضمه وإن ضمن البائع فإن كان قبض البائع مضموناً عليه  
 أي بأن قبضه بلا إذن مالكه نفذ بيعه بضمانه وإن كان قبضه أمانة وإعاصره مضموناً  
 عليه بالتسليم بعد البيع لا ينفذ بيعه بضمانه لأن سبب ملكه تأخر عن عقده اه والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جاموسه بيمين معلوم ووضع المشتري يده عليها  
 مدة وهو يتعهد ما يوصلها ثم بعد ذلك أخذها شيخ البلد الذي هو البائع من أولاد المشتري  
 وذهبها في غيبة المشتري وباع مجتمعا مدعياتها كانت تحت يد المشتري وديعة فقط فهل  
 إذا حضر المشتري وأثبت البيع بثمنه يسهل البينة وأقراره بذلك مراراً يحكم عليه  
 بضمان قيمتها التي يبيع بها بعد الذبح (أجاب) على من تعدى على ملك غيره واستهلكه  
 بغير وجه شرعي ضمانه لما ملكه ببدله الشرعي وقت غصبه لا بما بيعت به بعد الذبح  
 والله تعالى أعلم (سئل) في إيتام قصر لهم عقار ونخل استولى عليه رجل مدة من السنين  
 ظلما وعدوانا وهو ينتفع بالعقار وثمار النخل فهل يكون للقصر الإيتام بعد كمالهم  
 أخذ عقارهم ببدل ما استهلكوا واستغله من النخل وأجرة المثل للعقار (أجاب) على

١٢٦٦

٢٢

ربيع الأول

١٢٦٦

٦

ربيع الثاني

١٢٦٦

٢٤

جمادى الثانية

١٢٦٦

١٨

الغاصب ضمان ما استهلكه ورد العين المغصوبة المالكها وأجر المثل للعقار المذكور حيث تحقق التعدي والغصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة لهم بستان محل آل الهم بطريق الارث عن مورثهم أخذهم منهم ذوشوكة واستولى عليه وتصرف فيه بغير اذنهم واجازتهم ولم يمكنهم دفعه عنه اشوكته فهل اذا مات ذوالشوكة وأثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي يكون لهم نزعها من هو تحت يده (أجاب) يقضى على من استولى على ملك الغاصب بغير اذنهم ولا مانع ولا يكون المغصوب تركه عن الغاصب والله تعالى (سئل) في دار لها حريم يحوارها مملوك لاهلها فهل اذا ابني فيه شخص غريب أجني تعديا يهدم بناؤه ولا عبرة بدعواه ان هذا الحريم من الجرن خصوصاً وبين المحريم والجرن ضريق مملوك واسع المساحة (أجاب) لا يسوغ للرجل المذكور البناء في الارض المملوكة الغيبة تعدياً يمنع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في عقار معد للاستغلال استولى عليه واحد بغير رضا المالك واستوفى منافعه مدة فهل يكون للمالك مطالبة بأجرة مثله مدة استيلائه عليه (أجاب) يجب على الغاصب أجرة مثل العقار المغصوب بحيث كان معد للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تسحب من بلده وترك في داره ثمر معد للاستغلال فاستولى عليه شيخ البلد واستعمله من غير اذن مدة طويلة وبعد ذلك ادعى تلفه فهل يكون غاصباً وتلزمه أجرة مثله وقيمته وقت غصبه (أجاب) اذا هلك المغصوب القيمي في يد الغاصب وجبت عليه قيمته بول غصبه اجاعاً ولا يجتمع الاجر والضمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بستاناً مات عن ابن قاصر فوضع العم يده عليه بدون ولايه شرعية وصار يستغل ثمره في كل سنة لنفسه ويأخذ ما ينصل من ثمره ويشترى به اشياء لنفسه من طين وغيره فهل اذا بلغ القاصر وأخذ البستان من حقه يكون له محاسبته على ما أخذ من ثمره اذا كان أخذ شيئاً منه تهيج به الدعوى حيث لم يكن العم وصياً ولا قيساً على اليتيم مدة يمه ولم يكن في عائلته واذا عمل عليه بانه كان يتفق عليه في زمن الصغر وعلى البستان لا عبرة بتعاليه ولا يكون ذلك مانعاً له من أخذ حقه من حقه المذكور (أجاب) يضمن العم المذكور ما استهلكه في شؤنه من ثمر البستان المملوك لابن اخيه ولا عبرة بما فعل به حيث كان الامراه موطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أم ولد في غيبته اتفقت مع رجل آخر وأخذ جميع ما أعجبهما من بيت سيدهما من حلى وغيره ومكثت في بيت ذلك الرجل بعد ان طرد منه زوجته وأولاده وتصرف فيما أخذاه كل ذلك بغير اذن ولا رضا من السيد فهل يكون ضامناً لما ألتفقه من ملك ذلك الرجل (أجاب) اذا ثبت تعدى الرجل المذكور على شيء معلوم من مال سيد أم الولد المذكرة وجب عليه رده لو كان قائماً وضمان بدله لو غيّر قائم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مركب في البحر معدة للضمان والاستئجار فغاب اليه رجل ملاح واستأجر المركب المذكور من ربهما

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

شعبان  
٣

١٢٦٦

شوال  
٦

١٢٦٦

ذى القعدة  
١٧

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

ذى الحجة  
٢٧

سنة

محرر

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٤

باجرة معلومة ثم في اثناء المدة جاء الى المستاجر المذكور رجل آخر تعدى عليه وعصب  
 المركب المذكور منه بغير اذن ولا مشاوره من ربها مدة طويلة متعلا ذلك الغاصب  
 المذكور بان زوجته مبلغا من الدراهم على رب المركب المذكور فهل اذا ثبت تعديه  
 وعصبه للمركب المذكور بدون اذن من ربها واؤلف شيئا منها مدة العصب يكون  
 ملزوما بضمان ما ائلفه وأيضا يلزمه اجرة مثلها حيث كانت المركب معدة للضمان  
 والاستئجار ولا عبرة بتعاليه المذكور (اجاب) على الغاصب ضمان ما ائلفه من  
 المعصوب ومنافع العصب غير مضبوطة الا أن يكون المعصوب وقفا أو مال يتيم أو معدا  
 للاستغلال فيجب أحراز المثل على اختيار المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
 آل لها مقدار معلوم من الدراهم بالارث اشترى عن أمها استولى عليه رجل بدون اذنها  
 ومن غير ولايه شرعية وهي غائبة ثم ماتت في غيبتها المذكور فخر وارثها وطلب منه  
 المقدار المذكور فادعى انه دفعه لها قبل موتها فهل اذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية ولم  
 يثبت انه وكيل ونائب عنها في ذلك بوجه شرعي لا يصدق في ذلك ويؤمر بدفعه لوارثها  
 (اجاب) ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال واستولى الرجل المذكور على مال  
 المرأة تعدى بالايقبل قوله بيمينه في الدفع لها حال حياتها ويقضى عليه بالدفع لوارثها  
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آل لهم عقار عن مورثهم وفيهم  
 قاصر استولى عليه أحد الورثة البالغ واستعمله مدة فهل يكون للقاصر بعد بلوغه رشيدا  
 أخذ ما خصه من العقار والها سبعة على اجرة مثله مدة وضع يده عليه واستعماله وكذا اخذ  
 ما خصه من غير ذلك من الدواب وغيرها واذا تصرف الاخ في نصيب باقي الورثة بدون  
 اذنهم واجازتهم وبدون ولايه شرعية لا يكون نافذا عليهم (اجاب) للقاصر بعد بلوغه  
 رشيدا أخذ ما خصه من تركته مورثه وعلى من استولى على نصيبه في العقار حال صغره  
 واستعمله اجرة المثل مدة استيلائه واستعماله على ما اقي به العلامة الرمل والنمر تاشي  
 المحاق المال اليتيم بالوقف وتصرف الاخ المذكور في نصيب باقي الورثة بدون ولايه شرعية  
 غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن في بيته وله قطعة من بيته المذكور  
 واضح فيها التبن وبجواره بيت لرجل آخر فمات هذا الرجل الاخر عن الميت المذكور  
 وليس له وارث أصلا فجاء رجل واستولى على هذا البيت وأخذه من غير حق وادعى ان  
 هذه القطعة مريت الميت المذكور من غير بيعة تشهد له بذلك فهل لا تسمع دعواه  
 والمحال هذه (اجاب) اذا مات شخص لاعتن وارث فجميع ما تر كنه وضع في بيت  
 المال فترفع يد الرجل المذكور عن البيت ولا تسمع دعواه بما ذكره والمحال هذه والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية وفيها ساقية وأشجار له من صنط  
 وتوت وانل وغ-ير ذلك تعدى عليه شيخ بلده واستولى على تلك القطعة وما فيها من  
 الساقية والأشجار فهدم الساقية وباع بعض الأشجار وتصرف فيه المشتري والبعض

سنة

ص

الآخر صنع منه ما كتب وغيرها وبعد مدة تسع سنين غرس الشيخ المذكور بها أشجارا  
وتحلا بغير اذن المالك والمالك قطعة ارض أخرى بنى فيها برج جامع وغرس فيها أشجارا  
بغير اذنه ورضاه وانغرس جميعه والبناء والمالك غائب عن البلدة بعد الغرس بسنة  
حضر المالك وأراد أن يضمه بقيمة جميع الأشجار والساقية التي هدمها ووردها فاشكر  
الشيخ المذكور بعض الاشجار وافر بالبعض الآخر فهل اذا قام بينة تشهد له بما ادعاه من  
جميع الاشجار وان تصرفه فيها بغير وجه شرعي بل على وجه التعدي والغصب يضمن  
الشيخ المذكور قيمة الاشجار والساقية التي هدمها ووردها يوم التعدي وهل يجب برعى  
قلع الاشجار والنخل وهدم البرج حيث كان ذلك بغير اذن المالك ورضاه (اجاب)  
على الغاصب ضمان ما تلفه وتقر به على الارض لما له كما بهدم ما بناه وقلع ما غرسه فيها  
حيث لا مانع وتحقق الغصب والتعدي بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل سكن دارا ملوكة لغائب بغير اذن المالك بغيرة دار وقسمية اجرة ثم بعد  
مدة حضر المالك من غيبته وطلب اجرة الدار من الساكن فهل لا يجب له ذلك وهل اذا  
احدث الساكن في تلك الدار بناء بغير اذن المالك ودفع شيئا من ماله في مقابلة ذلك  
واراد الساكن الرجوع على المالك بما دفعه لا يجب له ذلك واذا قام بهدم اجابته هل له  
هدم ما بناه ام لا (اجاب) منافع الغصب استوفاه او عطلها غير مضمونة الا في ثلاث  
فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين اذا كان المغصوب وقفا للسكنى والاستغلال او  
مال يتيم او ممد الاستغلال بان بناه لذلك واشتراه لذلك ومن بنى او غرس في ارض غيره  
بغير اذنه امر بالقلاع والرد ولو قيمة الساحة اكثر والمالك ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر  
بقلعه اى يستحق القلاع ان نقصت الارض بالقلاع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن ابنه اقصا وارض زراعية مشتملة على ساقية وغراس اشجار استولى عليها  
رجل وصار يزرعها مدة وقد اتلف بعض الاشجار واقطع الساقية بامتهعمال وغرس  
في الارض بعض اشجار فاعلم اذا بلغ ابن الميت وطالب رفع يده عنها وضمان ما تلفه مما  
ذكر اعترف بالحق ابيه واخبرانه وضع يده عليها بالمرشخ القرية ودفع عليها مغارم  
يريد مضالبة ابن الميت بذلك فيلزم ابن الميت دفع شيء من ذلك وترفع يد الميت وتولى عنها  
ويغرم قيمة ما تعدى عليه واثبتهم من الاشجار والساقية ويؤمر برفع قراسه (اجاب)  
على المتعدي ضمان ما تلفه ولا مضالبة على ابن الميت بما ادعى واضع اليد على الارض  
دفعه من المغارم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد  
قصر وعن ابنه وترك ما يورث عنه ثم عامن المواشي وغيرها فاخذ صهره بقرة للاستفاح  
بالبنا وحصل له كوبة بدموته فهل يكون للورثة المبتصمها ان كانوا قائمين وبقيتهم  
ان كانوا الكين وذادعيه او غيره على الميت بدين وانكر الورثة ذلك لا بد من ثبوت  
على يد الحاكم الشرعي بالبينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت استيلاء الرجل المذكور

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٢

ربيع الاول

١٢٦٧

١٥

جمادى الثانية

١٢٦٧

٢٩

على شيء من اعيان تركه الممتور في يدون وجه شرعي امر برده مستحقه ان كان قائما ويبدله  
 ان كان هالكا ولا اعتبار بدعواه ديناعلى الميت يدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات وترك دارا وورثة وزوجة وولدها منه فاستولى شيخ البلد على تلك  
 الدار قوة واقتدارا ثم ان الزوجة خرجت من البلد وتوجهت الى مصر لتزور ولدها ولها  
 دار تحبها فيها بعض غلال لها وامتنعة فاخذ الدار شيخ البلد واخذ ما فيها من الغلال  
 والامتنعة وهنالك بينه تشهد بذلك كما فهل يكون للورثة انتزاع دار مورثهم من شيخ  
 البلد ومن أسكنه فيها ويكون املاك المراء انتزاع دارها من شيخ البلد ايضا والرجوع  
 بجميع ما اخذ منها سيما والمدة قصيرة لا تبلغ خمس سنوات (اجاب) للورثة انتزاع دار  
 مورثهم المملوكة له من شيخ البلد المذكور حديث نهدي عليها واخذها بطريق النصب  
 ويؤمر ايضا برده ما استولى عليه من امة الزوجة الخاصة بها ودارها المملوكة له والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا نهدي عليه رجل آخر ذوقه وغصبه منه  
 واستولى عليه ووضع يده على المكان جبراعا على المالك يدون وجه شرعي وأتلف في المكان  
 اعيانا من شجر مغروس وبعض بناء وغير ذلك فهل اذا تحقق ما ذكر يكون ضامنا له شرعا  
 (اجاب) نعم على العاصب المذكور ضمان ما تلفه أو تلف ما غصبه من الاعيان المذكورة  
 بالوجه الشرعي حيث تحقق ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غصب قطعة أرض من  
 مسجد وبني فيها طاحونة يطحن عليها المائتة فقط ومات عن وارث فاشترى وارثه قطعة  
 أرض يجانباها وبناها بيتا وجعل سقفه مراكبا على الطاحونة منفصلا من الاذن ومتمصلا  
 بالا على وبينهما طريق ثم باع البيت لرجل آخر قبل أن يتم بناءه ومنافعه ولم يكن صالحا  
 لاسكنى والاسكان فكميل المشتري بناءه من ماله ثم ان البائع المذكور اجر الطاحونة  
 لanas وأعادها للاستغلال والآن عليه اليا ونهارا بسبب ذلك حصل للبيت المذكور  
 تخلخل وانشقق وتصدع في الابنية وحصل بسبب ذلك ضرر للبيت وربما يخشى من تزايد  
 الضرر بسبب اذارة الطاحونة لبلاتونها وربما يخشى من انه في البيت أو سقوطه فهل  
 يؤمر صاحب الطاحونة برفع الضرر عن مالك البيت ولنا في المسجد ودرج الطاحونة  
 الموضوع بغير حق وضم أرضها الى المسجد (اجاب) تزج يدوار الغاصب لارض  
 المسجد بعد تيرت غصبه لها بالوجه الشرعي بالله تعالى اعلم (سئل) من طرأ أمين بيت  
 المال بما ضمنه ان المرحوم خورشيد باشا مدير القهية ما بقا كان مسنما ما بطرفه  
 وكيل على قواحي عهدة حسين نهدي وده بوطانه نهدي وكيل دائرة دار الممتور على  
 وكيل عهدة بانه كبس أقطانه في ولايت تعلق المرحوم مدة حبابه وطالبه ما جرة ذلك  
 الا أن فعارضه الوكيل بان ذلك كان بادن المرحوم به مشافهة رشيدا ارالشون تعلق  
 المرحوم ولما سئ منه أفاد بان المرحوم امره بذلك ثم لما صدره تجواب أولاد الممتور  
 أفاد والله من حيث صار التصديق من ناظر الشون على ذلك فهم فابلون امر والدهم في

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

١١

شوال

١٢١٧

٢٠

ذی الحجة

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١٩

ربیع الاول

١٢٦٨

٢

كبس القطن بدون أجره وحيث ان التركة مستغرقة الديون فقتضى الافادة عن الحكم الشرعي في تصديق أولاده هل يجوز له شرعاً أم كيف فليزج بحرير هذا تؤمل الافادة ليجري اللازم (اجاب) لا مطالبة على الوكيل المذکور بأجرة ما كبسه من القطن في دولاب موكله ولو يدون ادن الموكل حيث لم يكن الدولاب معد للاستغلال والمعد للاستغلال هو ما بنائه صاحبه لذلك أو اشتراه لذلك قيل أو أجره ثلاث سنين على الولاء ولا يصير معداً بغيره لئلا يأتع بالنسبة المشتري ويشترط علم المستعمل بكونه معد للاستغلال حتى يجب عليه الاجر كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية عمره وثني عشر عاماً على مبلغ من الدراهم وجدها الراهن في سنة من السنين بعد نزول الماء ثم اتى وخالية من الررع والري فزواها وزرعها لنفسه يبذره ويعد ويؤصلها تعبدت عليه تلك المرأة وأخذته بغير اذن الزارع فهل تكون ضامنة لما أخذته حيث أخذت قدر اتضح به الدعوى ويكون الزرع لزارعه واذا عالت بان الاوض تحت يدها بالرهن لا عبرة بتعلقها (اجاب) على المرأة المذكورة ضمان ما تعبدت عليه واستهلكته من مال الغير حيث ثبت النسيء بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة وحانوت وربع مشتمل على مما كن مشتركة بين جماعة اثلاثاً على الشيوع في ذلك بعضهم يملك بالارث وباقيهم بالشراء فانفقوا على ان يختص كل جماعة منهم بشئ من ذلك العقار مهياً على سبيل التعديل في تميز حصصه فاخصت الجماعة الواحدة بالربع وتساووا على ذلك ومضى عليه مدة مديدة ثم ان الذين كانوا اختصوا بالربع مهياً قرأوا وعرفوا الرجل انه هو الوارث الغاصب دونهم فادرك ذلك الغاصب نقض المهياة ومحاسبة باقي الشركاء على اجرة ما بأيديهم مدة وضع ايديهم والحال انهم عمر واما بأيديهم باذن الباقي فهل ليس لذلك الغاصب اجرة ما مضى للغير المترك حيث صار الحق له الآن باقرار من كان واضعاً يده على نصيبه بالمهياة (اجاب) ليس للغاصب المذکور مطالبه باقي الشركاء بأجرة ما استعملوه من المترك فيهم مصى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً خالية من البناء غصبها منه آخر وبنائها داراً لنفسه من مدة عشر سنين وزيادة والآثر يربدرب الارض نزعهما من الباقي واخذها منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض وتحقق ما ذكره بالطريق الشرعي لا يجاب رب الارض لذلك وعلى الباقي دفع قيمة الارض لربها وماذا يكون الحكم (اجاب) اذا غصب أرضاً وبنى فيها وكانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يضمن الغاصب قيمة الارض على قول المذكور في النهاية وهو أوفق لمسائل الباب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية زرعها ذرة فبعها بعدد الزرع وصلاحه حصل له زعل فخرج من البلد فوضع شيخ البلديده على الذرة واخذها والحال ان الرجل خالص من جميع المطالب من خراج وغيره فهل اذا غاب نحو ثلاث سنين وعاد بلده ثانياً يكون

ربيع الأول سنة

١٢٦٨

١٤

جمادى الاولى

١٢٦٨

٢١

له مطالبة شيخ البلد المذ كور مثله الشرعي اذ كونه مثلياً حيث اخذ قدراً تصح به الدعوى اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) على شيخ البلد المذ كور دفع بدل ما ثبت استيلاؤه عليه من مال الغير بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جليين معدين للاستغلال للعمل عليهم بالاجرة فغصبهما رجل واستعملهما متعدياً مدة من الأشهر فهل والحال هذه يكون لصاحب الجليين محاسبة المستولى عليهم بالاجرة المثل مدة استعماله حيث كانا معدين للاستغلال (أجاب) نعم يكون لرب الجليين المذ كورين المطالبة بالاجرة مثلها حيث كانا معدين للاستغلال على ما نقله في رد المحتار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن قصر وله عدة لتشغيل الغصب موضوعه بحائوت ووقف فوضع شيخ الطائفة يده عليهم مدعيان له ينا على الميت ثم مات الشيخ المذكور وعن ورثة فاستدعى ناظر الوقف للديوان قصداً رمنه لشيخ الطائفة بفتح الحائوت المذ كورة وتسليمها خالصة لنا طر ففتحها الشيخ الثاني ووضع العدة المذ كورة بمجلين آخرين من جملة اما كن الوقف فلما بلغ القصر المذ كورون ووجدوا الحائوت التي كان سا كفافها والدهم مفتوحة سالوا شيخ الطائفة عن عدة والدهم وطلبوا تسليمها اليهم فامتنع من ذلك وطالب منهم اذنا من ورثة الشيخ الاول والآن ادعى ناظر الوقف على بنت الشيخ الاول بان العدة المذ كورة ملك لوالدها وطلب احرة المجلين المذ كورين منها فامر كرتجر بان العدة المذ كورة في ملكها واعترف بانها ملك لابي القصر وانه لا حق لها ولا لوالدها قبله فلما منع الناظر عنهما من جهة المحسا كم الشرعي ادعى الناظر المذ كور على رجل من ورثة الميت الاول بانه يملك عدة لتشغيل الغصب تلقاها هو واخوته عن ابيهم وبانها موضوعة بمجلين من جملة الموقوف عليه مدته سنين وان اجرة تلك المدة قلمهم بسبب ان العدة المذ كورة موضوعة في المجلين المذ كورين المذ كورة فهل لا يحكم بوجوب اجرهم لـ المجلين المذ كورين على ورثة الميت الاول المذ كورين والحال هذه خصوصاً وقد اقر الناظر المذ كورين يدي المحسا كم الشرعي بانه لا يعلم من الواضع لتلك العدة المذ كورة بالمجلين المذ كورين (أجاب) حيث لم يثبت استيلاء ورثة الميت المذ كور على تلك الاما كن بعدم موثرتهم لا يكون للناظر مطالبتهم بشئ من الاجرة وترفع يد المستولى على العدة الموروثة لهم ومطالبة الناظر بالاجرة المثل على من دعى على الوقف واستعمله بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار تخدمت ابنتها فاستولى عليها جاره غصباً وادخلها في بنائه وحفر أرضها فهل يجب على الغاصب نقض ابنته - حيث لم تكن قيمة البناءا كثر ويلزمه تسوية ما حفره منها (أجاب) على الغاصب رد المنصوب فيؤثر الغاصب المذ كور بتسليم تلك الدار لما ملكها والحال هذه حيث لا مانع وصرحوا بان صاحب الارض يضمن لصاحب البناء قيمة بنائه مستحق القلع اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء ويضمن الغاصب ما نقص من

جمادى الثانية

١٢٦٨

٦

المغصوب بعمله أو في يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض وغراس فيها وساقبة  
 ضاب وله نائب قائم مقامه فيها فاستولى عليه رجل ونصبها من نائب الغائب فهل إذا  
 حضر الغائب ووجد النصاب قد قُتل أو غُرس وباع أو استعملت ثمنها أو انما  
 الايجار في مصالحه أو كونه من قيمة ما استعمله كمن ذلك ورفع يده عن الساقبة  
 حيث كان معترفًا بذلك (أجاب) نعم ذلك والله ما له من حيث الامان والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل غرس زرع آخر وقت الحصاد واستولى عليه نعيديا و اضاف له لزوجه  
 فهل والحال هو أن يكون على الغاصب ضمان ما غصب به لربه عيلا ومهره للمغصوب منه  
 (أجاب) يؤمر الغاصب ببيع ما غصبه من مال كره ويحجر على رده له بعد تحقق غصبه بالوجه  
 الشرعي راتنه على (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن أبيه تملك  
 عليه رجل آخر وأخذ خنابها وأبوها بيا القهر والغلبة عنه بدون وجه شرعي فهل  
 يثبت له هذه اذا ثبت ذلك بالبيمة الشريفة بحجة المتمدن على نسائه ما اخذه من الاخشاب  
 والابواب للمالك المذكور قهره عنه (أجاب) على الغاصب رد ما غصبه ان كان قائما  
 وضمان بدله ان كان هالكا أو مستهلكا والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر له فحل  
 ودقار عن مورثه وضع شيخ البلد يده على العقار والفحل بغير وجه شرعي في غيبة الابن  
 القاصر عن البلد فهل اذا حضر القاصر الى البلد بعد ان بلغ رشيدا يكون له أخذ العقار  
 والفحل من يد شيخ البلد المذكور ورواه اسمية الشيخ المذكور على ما استعمله من الثمرة  
 استعمله اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للقاصر المذكور بعد بلوغه رشيدا  
 اخذ الفحل والعقار الا يملك اليه بالارث ويقضي له بذلك حيث أثبت دعواه بالوجه  
 الشرعي وعلى من استولى على عقار القاصر بدون عقد جارة اجرة المثل مدة استيلائه  
 من ما استعمله من ثمره فحل الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن  
 غائب وعن بنت ابن عاصرة وتزوج ما يورثه شرعا فهل والحال هذه يكون ما تركه  
 الميت لابنه عاصرة دون بنت الابن حيث لا وارث سواه واذا انصرفت البنت في بيع بعض  
 الاخشاب وبيعها من ثمن ثمة في غيبة ابن الميت بدون وجه شرعي يكون له محاسبته على  
 ثمن مبيعاته من ثمن ثمة (أجاب) لابن المتوفى المذكور مطالبه بنت أخيه بما  
 استولت عليه من ثمن ثمة به و هو ما اضمار ما استعمله من الاختصاص به كل التركة  
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك اجمارا وانقاض اشتراها بن من معلوم من  
 الدراهم ووضعها في بيته فاستولى عليه رجل ونقلها غصبا وتعديا ومالكها بحجر من فلان  
 اخرج من الحبس طالب من الغاصب رد ما اياه أو دفع قيمتها وارعى له ذلك فهل اذا  
 اعترف المدعي عليه باخذها ونقلها من بيت المدعي يؤمر بدفع قيمتها ان تلفت أو ردها  
 بعينها ان كانت باقية (أجاب) على الغاصب رد عين المغصوب ان كان قائما وضمان بدله  
 ان كان هالكا أو مستهلكا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا مهدوما قائما

١٤ ١٢٦٨

رمضان

٢ ١٢٦٨

سؤال

٩ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

ذي القعدة

٢٨ ١٢٦٨

ذي الحجة

١٨ ١٢٦٨

ذی القعدة سنة

ماله فناء آخره دم جدر انه التي كانت باقية فيه وبناءه بغير اذنه ورضاه وقدمته  
 من البناء حيث علم فلم يمنع بل تم بناءه بعد ما من غير شبهة فهل والحال هذه اذا ثبت  
 تعدد الباقي وثبت انه باق على ملك مالكة يكون له الزام الباقي بنقض بنائه وتسوية  
 الارض كما كانت (اجاب) نعم لصاحب الارض ان يكلف الغاصب برفع بنائه اذا  
 كانت قيمة الارض اكثر مما احده عليه او ما دمه الغاصب من بناء المالك عليه  
 ضمانه فان اعاده مثل الاول أو أجود منه برئ كما في رد المحتار من الغصب فيكون للمالك  
 أخذ ما بناه الغاصب من المجران في هذه الحالة والرائد على بناء المالك يكلف الغاصب  
 نقضه ما لم يتم ملكه المالك بقيمة مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 بني بيتا مشيدا وبجواره أرض تزرع عسلا وكه لثخص آخر فادعى مالك الأرض على  
 صاحب البيت بأنه أخذ قطعة من تلك الأرض وأدخلها في أرض البيت وبني فيها  
 فهل على فرض ثبوت ذلك يملك صاحب البيت تلك القطعة من مالكة باقية بها  
 بعرفة أهل الخبرة ولا يؤثر برفع بنائه منها اذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض  
 (اجاب) قال في التنوير ومن بني أغرس في أرض غيره بغير اذنه أمر بالقلع والرداى  
 وأمر برد الأرض للمالك قال المصنف في شرحه المسمى بنسخ العقار هذا اذا كانت قيمة  
 الساحة أكثر من قيمة البناء وان كانت قيمة البناء أكثر فالغاصب ان يرضى من له قيمة  
 الساحة وبأخذها ذك في النهاية اه وهذا التفصيل ذكره السرخسي في بعض كتبه  
 وقال انه المراد بما ذكر في الكتاب وجرى عليه صاحب الدرر أيضا حيث جعل محل القلع  
 اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء والغرس فلا ينقطع حق المالك اما اذا كانت  
 قيمتها أكثر فالغاصب ان يرضى من له قيمة الساحة كما في حواشي الدرر المتاروف حافظ  
 الدين في السكنى ولو غرس أو بني في أرض الغير قلعا وردت أي قلع البناء والغرس وردت  
 الأرض الى صاحبها قال العلامة الزيلعي في شرحه هذا اذا كانت قيمة الساحة أكثر من  
 قيمة البناء فان كانت قيمة البناء أكثر فالغاصب أن يرضى من له قيمة الساحة فيما أخذها  
 ذك في النهاية اه فعلى ما ذكره هؤلاء الاثثة اذا كانت قيمة البناء الذي احدث في  
 أرض الغير أكثر من قيمة الأرض كما هو مذکور بالسؤال وأراد صاحب البناء دفع قيمة  
 الأرض لربها يكون له ذلك ولا يجبر على قلع بنائه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل له قطعة أرض طلبها منه آخر فليقتنع ببناء فيها لا يخبر فامتنع من ذلك فاحضره  
 ذو شوكة بالبلدوا كرهه على أن ياذن له بالانتفاع فاذن المالك مكرها ثم بعد ذلك أراد  
 الرجوع في أرضه ونزعها منه هل يجوز له ذلك (اجاب) نعم له الرجوع فيما هو مملوك  
 له والحال ما ذكر حيث لا مانع وكذا الحكم لو لم يكن مكرها على الاذن بالبناء لان ذلك  
 عارية ولغير الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخلا وأطمينا  
 ومنزلا وله أولاد عم عصبة فوضع يده على ما ذكر رجلا اجنبي ذو قوة وأحب

١٢٦٨

١٨

ذی الحجة

١٢٦٨

٢٤

محرم

١٢٦٩

١٣

محرم سنة

٢٣ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

صفر

١٨ ١٢٦٩

ربيع الاول

١٣ ١٢٦٩

أولاد المأذون أن يأخذوه فتمتعهم الرجل المأذون ولم يرز أن يعطيهم مائة من ماله  
والحال أنه لم يكن له وارث غيرهم ولم يكن لمن وضع اليد على المأذون في دين فهل لأولاد  
المأذون مائة من ماله (أجاب) لا بناء على أن المأذون أخذ مائة من ماله من التخل  
والمأذون بعد ثبوت نسبهم بالوجه الشرعي حيث لم يوجد للتورق وارث سواهم والمأذون في  
الاطيان الاميرية لمن يمكنه الحيا كم من ماله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابن وبنت وترك دارا ثم مات الابن قبل القسمة عن اخته شقيقة وعن عاصب ثم ماتت  
الاخت المأذون كورة عن أولادها المأذون كورة فوضع شيخ البلد يده على الدار المأذون كورة في  
غيبه الورثة وأخذ منها سبعة أخا وأختا بغير إذنهم فهل يكون له رفع يده عنها وتضمينه  
ما أخذ وما تلفه منها حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن مورثهم بالبينة الشرعية (أجاب)  
يؤثر الغاصب برفع يده عن المأذون القائم وعليه ضمان ما تلفه منه والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل اشترى أرضا من آخر مجهولة الحدود والقدر والبائع مستند على حجة  
مجهولة الحدود والقدر فلما اشترى منه الأرض المأذون كورة جعل لها حجة وضمنها حدودا  
لم تكن موجودة في أصل الحجة القديمة ولم تزل بها الجهالة ولم يجهل المشتري المأذون كورة الحدود  
تعدى على أرض الجار المتعلقة بالوقف والمالك وأدخل منها اثني عشر فدانا في الحجة من  
ذلك ستة أفدنة من الوقف لم يضع يده عليها وقد اتان من الوقف وأربعة من المالك وضع  
يده عليها فلما حكم الله في هذه الحادثة فهل شرؤه فاسد وترجع الأرض لصاحبها وما  
الحكم في البناء والتبجير للذين أحدهما فيها المشتري المأذون كورة (أجاب) يفسد البيع  
لجهالة المبيع وترفع يد الغاصب المتعدى ويؤثر تسليم الأرض المملوكة لربها والأرض  
الموقوفة لتأطرها الشرعي وبقاع ما أحدثه فيها من البناء والتبجير بغير حق إذا لم يضر  
رفعها بالأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض فزرعها بمحودة  
بمحودة شرعية من قاضي الجهة مسجلة بالحكمة وله جار يملك قطعة أرض محودة  
بمحودة شرعية مسجلة بهذه المحكمة أيضا فزارع عليه وغصب منه قطعة أراد أن يدخلها  
في أرضه بزعم أنها من ضمن حجة فعارضه صاحب الأرض المأذون كورة بان هذا القطعة  
من ضمن حجة لا من ضمن حجة الغاصب وتنازعا في الحد ودحتي رفعت القضية لحاكم  
شرعي يفصل بينهما في الحد ويوجب حجة كل منهما فهل يسوغ للحاكم الشرعي أن  
يطلب حجة كل منهما ليستدل منها على الحدود ويعطى كل أحد حقه بمقتضى حدود حجته  
ولا يكون للقاضي أن يطلب البينة المأذون كورة في الحجج لأن الدعوى من كل في شأن  
الحد فقط وهي موضوعة بالحجج فإذا لا حاجة لمحضورات الشهود (أجاب) يؤثر الغاصب  
بردمانعه له المأذون كورة بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي وقد صرح الرمي وغيره بأنه لا يعتمد  
على الصكوك والسكوك ولا يقضى بها بدون اثبات مضمونها والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يملك دارا بالشراء الشرعي بثمن معلوم تعدى عليه رجل اجنبي وأخذها منه

سنة ربيع الثاني

بالجبر عليه مع بعض أمتعة له فيما ثم بعد ثلاث سنين مات الغاصب عن وارث فهل لرب  
 الدار أخذها وأخذ الامتعة حيث كانت موجودة ويجوز الوارث على تسليمها لربها حيث  
 كان الحق ثابتا له فيها بالبنية الشرعية (أجاب) تؤثر ورثة الغاصب برؤ العين  
 المنصوبة لها ليكها بعد تحقق الغصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 استولى على قطعة أرض بها بناء قائم فأزال ما فيها من البناء وحوط عليها بالبناء ومنع  
 صاحبها منها ظلما وكما يريد أن يترافع معه على يد قاض يتحايل ويطلب الامهال  
 والآن قد توفي ذلك الرجل فهل لصاحب الأرض إذا أثبت بالطريق الشرعي استحقاقه  
 تلك الأرض وما كان فيها من البناء أن يأخذ أرضه ويطالب بقيمة البناء الذي تعدى  
 بأزالته من التركة لاسيما والمدة نحو خمس سنين أو أقل ومعه بينة تشهد بذلك (أجاب)  
 على المتعدي ضمان ما أتلفه تعديا في تركته وعلى وارثه رد ما غصبه لربه حيث لا مانع والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة تعدى عليه رجل ذوشوكة وغصبها منه بالأكراه  
 وبنائها واستمر واضعا يده عليها مدة خمس وعشرين سنة ولم يتمكن مالكها من نزعها منه  
 لكونه ذا شوكة فهل إذا زال الأكراه عوت المالك لدارها أخذها واستردادها  
 من ورثة المالك كره حيث ثبت للمالك له فيها بالوجه الشرعي وما ألحقه في البناء الذي فيها  
 (أجاب) إذا غصب شخص أرضا وبني فيها أو ثبت ذلك شرعا بنظر فان كانت قيمة الأرض  
 أكثر من قيمة البناء يكون لرب الأرض أخذ أرضه ودفع قيمة البناء لربه وإن كانت قيمة  
 البناء أكثر يكون على رب البناء قيمة الأرض لربه على ما أفتى به المتأخرون والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض تلقاها عن أبيه وجده من قديم الزمان تعدى  
 عليه شيخ البلد وأخذها منه يدون وجهه شرعي من مدة ست سنين فهل إذا كان المالك  
 ثابتا لرب الأرض فيها بالبنية الشرعية يكون له نزعها ممن وضع يده عليها تعديا ولا تكلف  
 البينة أسوال عن تاريخ مدة وضع يد شيخ البلد عليها لم تكفي شهادتها باصل المالك لربها  
 (أجاب) إذا ثبت للمالك في تلك الأرض للرجل المذکور ولم يوجد ما يفيد زوال ملكه  
 عنها يؤمر شيخ البلد المتعدي عليها برفع يده عنها وتسليمها لمن له المالك فيها ولا يكاف  
 الشاهد ببينان تاريخ مدة وضع يد شيخ البلد عليها بل تكفي شهادتها باصل المالك لربها  
 أميرية غرس بها أشجارا وبني اما كن وسواق وغير ذلك ومكث مدة مديدة وسنين عديدة  
 وهو يتصرف فيها ويدفع ما عليها من الاموال لجهة الميرى بفناء رجل ووضع يده على  
 الأرض المذكورة وقطع ما فيها من الأشجار وهدم بعض البناء وأتلف السواق بالهدم  
 والردم وأخذ آلتها وكل ذلك فعلة يدون اذن صاحب الأرض المالك للبناء والغراس  
 ويدون اطلاقه ورضاه فهل يلزمه قيمة ما أتلفه وإذا مات تؤخذ من تركته (أجاب) على  
 المتعدي ضمان ما أتلفه من مال الغير ويؤخذ من تركته إذا مات حيث أثبت مدعي ذلك  
 دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة تعدى

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٩

٤

أخو بعض الشركاء على حصة أحدهم ويأبى الرجلان بدون إذن المالك وإجازته  
 فاستعملها المشتريان المذكوران وأتلفا حدهما وورد المالك البيع وحكم برد المبيع لربه  
 فهل إذا تحقق تعديهما واتلفهما العدة الطاحونة المذكورة يكون للمالك المذكورين  
 تضمن التعدي لما أتلفه من العدة المذكورة بطريق التعدي (أجاب) نعم يكون  
 للمالك تضمن التعدي ما أتلفه بعد تحقق التعدي بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك منزلاً وطاحونة فباع الطاحونة مع حاصل ومساح لها لرجل بثمن معلوم  
 وبعد مدة باع المنزل لرجل آخر بثمن معلوم فتعدي مالك الطاحونة لكونه ذا شوكه وأخذ  
 قطعة من حوش المنزل وأدخلها في الطاحونة وقطعة جعلها داراً وبوضع يده عليهما  
 ثلاث سنين فهل إذا ثبت مالك المنزل دعواه بالوجه الشرعي يكون له نزعهما من واضع  
 اليد ولا يسقط حقه منهما بمضي تلك المدة (أجاب) يؤمر المتعدي برد ما استولى عليه  
 لربه بعد تحقق تعديه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على  
 قطعة أرض من حوش بيت جاره وعلى حائط جاره الخاص به وبنى فوق ذلك بناء  
 لنفسه من ماله وذلك كله في غيبة الجار والمالك لذلك فلما حضر باع المكان المذكور  
 لرجل بثمن معلوم بعد أن أوقفه على حدود المكان وعلى ما تعدي عليه الجار وأمره  
 بالمنازعة مع الجار في رفع يده عما تعدي عليه وأتمثل المشتري لذلك فهل إذا ثبت تعدي  
 الجار المذكور بالوجه الشرعي يؤمر الجار المتعدي برفع ما تعدي عليه (أجاب) يؤمر المتعدي  
 المذكور برفع يده عن مال الغير بعد ثبوت تعديه على ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في قاصرة تملك بيتاً بطريق الميراث عن أبيها سكنه زوجها أمها بغير وجه شرعي  
 ولا عقد جارية مدة ثم بلغت القاصرة وأرادت طلب أجر المثل من زوجها أمها المذكور فهل  
 لها طلب أجر المثل (أجاب) على من استولى على عقار البقيم وسكنه أجر مثله مدة استيلائه  
 عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له سهم زرع في أرضه يد اصلاحه وأراد قلعه  
 فسا بقه البحر وغرق فطلب من جماعة الاغاثة في آخره وأن يدفع لهم أجر عملهم  
 فامتنعوا من ذلك واستقلوا به وأخرجوه لأنفسهم يريدون ملكه فهل إذا لم يتركه ولم  
 يعرض عنه يكون له أخذه منهم ولا يلزمهم أجره والحال هذه (أجاب) لرب السهم  
 المذكور نزع منه هو تحت يده حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بناءً على شرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيه ووجد من قديم  
 الزمان تعدي رجل أجنبي وأخذ قطعة منها في غيبة المالك وبنى فيها بناءً لنفسه في غيبته  
 بغير إذنه ورضاه فهل إذا حضر الغائب وأثبت المالك قيم بالوجه الشرعي يكون له نزع  
 ما أخذه من ملكه بدون وجه شرعي (أجاب) ترفع يد الغاصب لأرض الغير بعد ثبوت  
 الغصب بالوجه الشرعي إذا لم تكن قيمة البناء الغاصب فيها أكثر من قيمة الأرض المنصوبة  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان في عياله ومعيشته أخذ أمواتاً وأمتعته ملكاً

١٢٦٩

١٨

رمضان

١٢٦٩

٩

ذى الحجة

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢٩

محرم

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٦

لا يبرهما وانفردا بهما في معيشة وخدمتهما تعديا فصار الاب يطالبهما بما اخذاه في حال حياته تعديا الى أن مات الاب عنهما وعن ورثته فهل اذا أثبت باقي الورثة ان اخذ المواشي وغيرها من الاعيان التي أخذها الابنان كان تعديا يكون ميراثا عن الاب تقسم على جميع الورثة وليس للابنين المذكورين الاختصاص بهما دون باقي الورثة بدون تخصص حيث كان المالك ثابتا للاب بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يقسم ما ثبت انه تركه عن المتوفى المذكورين وورثته بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه تعدى رجل أجبي ووضع يده عليه في غيبة الواث في بلدة أخرى مدة خمس سنين بغير طريق شرعي ولم يزل رب النخل المذكور ينزعه في شأنه تلك المدة الى الآن وهو يحجده حقه جدا فكيف فهل اذا ثبت الوارث المالك فيه له عن أبيه بالبيينة الشرعية يكون له نزعه من وضع اليد عليه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا أثبت الوارث دعواه المالك بالوجه الشرعي يقضى له بالنخل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سكن بيقام معدلا لاجار مدة من غير استئجار من أدبائه فهل له ضم مطالبته بأجرة المثل (اجاب) منافع المنعصوب لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال فعلى الساكن الاجتناب أجرة مثل العقار المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في شيخ بالغصب دارا من آخر بالفهر والغلبة عنه ثم بعدت سنين مات المالك عن ابن قاصر فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية يكون للقاصر بعد بلوغه أخذ الدار من ذى الشوكة الغاصب لها حيث ثبت المالك له فيها عن أبيه (اجاب) تزال يد العدو وان ترد الدار لمالكها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بعد وفاة أبيه اشترى هو وأخته وزوجة أبيه من خالص مملكتهم باموسة على انها شركة بينهم ثم باع ذلك الرجل ما يخصه فيها لأخته وصرف ثمنه على نفسه ثم بعد موته تغلب هم الميث على المرأتين وأخذ منهما الجاموسة مدعيان بانها شركة له مع أخيه اى الميث المذكور فطلبته مرارا لدى حاكم شرعي فامتنع من الاجابة واشهدتا على ذلك الامتناع ثم باع نصف الجاموسة لاجنبي واقبضه ايها فهل مكت عنده فهل اذا كان الامر كما ذكر ولم يثبت لهم فيها استحقاق بالبيينة تكون مضمونة عليه (اجاب) اذا ثبت اختصاص المرأتين المذكورين بالجاموسة بالوجه الشرعي وباع نصفها لغيرهم المذكور لا تخبر تعديا بدون اذنها وسلمها اليه وهما مكت عند المشتري يكون لهما مضمون البائع قيمتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض باع بعضها لآخر بمحضرة بيينة ثم بعد ذلك تعدى رجل على الارض المشتراة واراد البناء فيها بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت الشراء بالبيينة الشرعية من البائع وثبت التعدي من الرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون للمشتري نزعهما منه ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء (اجاب) يؤمر المتعدى برفع يده عن ملك

جمادى الاولى

٢٣

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٧

١٢٧٠

جمادى الثانية

٨

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠

الغير بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء من البائع  
 شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنين وبنيتين وترك دارا  
 وبعض مواش فأخذ احدا لابن بن نصيبه من ذلك وبقي نصيب البنيتين والزوجة تحت يد  
 الابن الآخر وصار يتصرف فيه الى ان مات عن وورثة فارادت البنتان اخذن نصيبهما من  
 تركته ابيهما فنفعهن الورثة متعاليين بان ما كان من تركته والديهما قد استهلما منه مورثهم  
 وجدد غيره فهل للبنيتين المذكورتين اخذن نصيبهما من تركته ابيهما بعد تحقق المترك  
 بالوجه الشرعي ولا عبرة بالتعلل المذكور حديث كان مات تركته الميت الثاني اصله مات تركته  
 الميت الاول (اجاب) للبنيتين المذكورتين اخذتا ما يخصهما من تركته ابيهما ممن هو  
 واضح يده عليه اذا كان قائما او قيمته اذا كان مستهلكا بعد تحققه بالوجه الشرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض وبنى فيها مكانا لنفسه وصرف  
 على ذلك مبلغا من الدراهم من ماله الخاص به وصاروا ضاعفاه عليه امدته من السنين  
 واراد ملك الارض الآن تسكينه برفع بنائه ونزعها منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر  
 من قيمة الارض وتحقق ما ذكرنا بطريق الشرعي لا يجاب رب الارض لذلك وعلى الباقي  
 دفع قيمة الارض لربها (اجاب) من بنى في ارض غيره بغير امره فان كانت قيمة  
 الارض اكثر من قيمة البناء أمر بالقلع والرد حيث لم يضر القلع بالارض وان اضر فرب  
 الارض ان يملك البناء بقيمته مستحق القلع وان كانت قيمة البناء اكثر فللباني ان  
 يملك الارض بقيمتها جبر ا على صاحب الارض اذا اضر الاشد يزال بالاخف على  
 ما اختاره المتأخرون وعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه وظيفة  
 قيانة مات عن ولده فالتحت الوظيفة فقررا الحما كم الشرعي رجلا آخر في الوظيفة وتليت  
 فيها عدة قبانة فاراد الرجل المقرر اخذ عدة القيانة زهامة ان ذلك من جملة ما قرر فيه  
 والحال ان العدة المذكورة ملك المتوفي تلقاها بالميراث عن ابيه فهل اذا ثبت ذلك  
 بالوجه الشرعي تكون العدة لولده من بعده وليس للرجل المذكور معارضته في ذلك  
 (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان العدة المذكورة ملك للمتوفي المذكور يكون  
 لورثته اخذها حيث لا مانع وليس للقر في الوظيفة منعها منهم بدون وجه شرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بطريق الشراء اخذها منه شيخ  
 بلده بطريق العصب بالتهور والغلبة وحجزه في محل حكومته فلم يتخلص منه الا بدفع  
 حج الدار له واخذ الثمن الذي فيها واخذها منه غصبا من غير صيغة بيع ولا اسقاط فهل  
 والحال هذه تنزع الدار من يد شيخ البلد قهر اعنه حيث ثبت العصب بالبيئة الشرعية  
 (اجاب) ترفع يد المتعدي على ملك الغير بعد تحقق تعديه حيث لم يثبت انتقال الملك  
 لواقع اليد الآن في الدار المذكورة بطريق صحيح شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل مات عن اولاد ذكور واثاث وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وبعضه القاد

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

شعبان

٣

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

رمضان

١٠

معدلا لاستغلال كدار وطاحونة فاقسم الورثة التركة فوضع احدا المذكور يده على نصيب أخته في غيبتها وصار يستغل اجرة ما هو معد للاستغلال من العقار مدة من السنين فهل اذا حضرت من غيبتها الآن وطلبت اخذ نصيبها الذي خصها بالقرينة الشرعية من الاخ المذكور ومحاسبته على ما يخصها من الاجرة مدة وضع يده عليه تجاب لذلك شرعا ويكون لها اخذ نصيبها ومحاسبته على الاجرة (اجاب) نعم يؤمر الاخ المذكور بتسليم حصصة اخته من العقار المعد للاستغلال حيث استولى عليها وأجرها بدون اذنها ويكون لها محاسبته على ما استغلته من اجرتها والمحال هذه على ما حرره في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر آخره على حمل بضاعة وتوصيلها لشركائه في بلد مخصص وجعاعة آخرون استاجرهم أناس آخرون على حمل بضاعة لهم وتوصيلها لشركائهم في تلك البلد ثم بعد ذلك اتفق الرجل الاول مع الجماعة المذكورين على ان تكون اجرة كل رجل من مجموع الاجال التي استؤجروا هم والرجل المذكور على حملها قدر ما علموا من الدراهم وأنه بعد خصم المصاريف ووصول البضاعة الى ربها يكون جميع ما قاض من الاجرة مربعة الربع للرجل المذكور ليكون بضاعته التي استؤجر لها خمسة اجال والثلاثة الارباع للجماعة الاخرين ليكون البضاعة التي استؤجروا لها خمسة عشر جمالا وانزلوا جميع ذلك في سفينة مخصوصة وفي اثناء الطريق مرق رجل من جملة الخمسة التي استؤجروا لها الرجل الاول دون الاجال الاخرين فهل يكون الضمان على الرجل الاول خاصة لكونه اجيرا مشتركا اذا حكم به او الصلح معه خاصة اذا حكم به ولا شيء على الجماعة الاخرين لكونهم لم يكونوا اجراء لا رباب هذا المال الهالك ولا يوجب هذا الاتفاق المحاصلي بعد الاستئجار على الوجه المذكور شيئا من الضمان عليهم ولو فرض ان بعض حكام السياسة ضمن الجماعة المذكورين ثلاثة ارباع الهالك للمالك البضاعة المذكورة واخذوا منهم ما الزموا به ولم يقبضه الرجل الاجير المذكور لا يكون للجماعة مطالبة ذلك الرجل بما دفعوه الى المالك بل يكون لهم مطالبة الاخذ اذا كان الاخذ بغير وجه شرعي (اجاب) اتقى المتأخرون فيما يهلك في يد الاجير المشترك بالصلح على النصف جبرا ولا ضمان على الجماعة المذكورين في ذلك بمجرد الاتفاق المذكور على الوجه المسطور وحينئذ يكون لهم مطالبة المدفوع اليهم بما اخذوه منهم دون الرجل الاجير المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد ان يطلق زوجته فطلبت منه ان يلزمه ببذل بعض نحاس وفراس لها متعلقة بانها استعملت النحاس في بيته وانها باعت بعض الفرش وصرفت ثمنه على نفسها وهي على عصمة بغير اذنه فهل والمحال هذه لا تجاب لذلك ولا ضمان على الزوج في شيء منه بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للزوجة الزام زوجها بما صرفته على نفسها من ثمن متاعها والمحال ما ذكر ولا يبذل ما استعملته بنفسها من نحاسها في بيت زوجها بدون وجه شرعي

١٧

١٢٧٠

ذى القعدة

١١

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

محرر

٢٠

١٢٧١

٢٩

١٢٧١

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قدرا معلوما من الدراهم مع بعض امتعة له بالقهر والتلبسة ظلما وعدوانا فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المتعدى على دفع ما أخذه من الدراهم والامتنع له بها حيث كان ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) يؤمر الغاصب برد الامتنع صوب له به بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى البصر بملك جلا اراد بيعه في ماله السيد وربطه في القلنس مع بعض جمال من بلده فتعدى عليه رجلان فاخذاه من غير اذن المالك ومن غير اجازته على ان يحمله ولم يعلم المالك بذلك الى ان حضر احد الرجلين واخبر المالك بذلك فلم يرض وامره باحضار الجمل له فذهب الرجل فوجد احد الرجلين جله وتوجه به الى جهة معلومة وحده ثم في اليوم الثاني حضر الرجل الذي كان حمل الجمل واخبر ان الجمل مات حتف انفه واقر بذلك فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون الضمان عليهما سوية او يكون الضمان على من هلك في يده (أجاب) للمالك الجمل تضمينهما والحال هذه فقيمة يوم غصبه فان غصبه احد الرجلين من الاخر نانيا يكون للغاصب تضمين غاصبه ما ضمنه للمالك حيث وقع الهلاك في يده الثاني وان كان الثاني مودعا لا يرجع الغاصب بما ضمنه عليه قال في الهندية من الباب الثاني من الوديعة واجعوا ان مودع الغاصب يضمن اذا هلكت الوديعة في يده والمنتصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي اه والله تعالى أعلم (سئل) في ضريح ولى من اولياء الله تعالى امامه مصطبة معدة للزائرين من قديم الزمان لا تعهد الا كذلك استولى عليها قريته جيلا بعد جيل فاراد انسان اجنسي ليس من ذرية الشيخ ان يجعلها منزلا لضيوفه ويجلسه ويختص بها ويمنع استعمال العامة لها على الوجه الذي كانت عليه مدعيانها عدة لذلك فهل يكون لذرية الولى المذكور منعهم من ذلك ولا عبرة بدعواه حيث لم يثبت اختصاصه بها بالوجه الشرعي (أجاب) ليس للرجل المذكور اخذ ما ليس مملوكا له وجعله منزلا لنفسه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصر بن وترك دارا استولى عليها رجل اجنبي بغير وجه شرعي وبدون ولاية على القصر فهل اذا بلغ القاصر ان واثبنا ملك ابيه مما في الدار المذكورة بالبينة الشرعية يحكم لهما بها وترفع يد المستولى عليها (أجاب) اذا ثبت الملك في الدار المذكورة للولدين المذكورين عن ابيهما بالوجه الشرعي يكون لهما اخذها من واضع اليد عليهما بدون وجه شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة متروكة كانت قطعة ارض زراعية اميريه اثر له عن ابيه موهونة تحت يد آخر على قدر معلوم من الدراهم افتسكها ابنه من يد المرتين ودفع له دراهم الرهن و وضع يده على الارض المذكورة وصادق رعاها ويدفع خراجها للديوان مدة عشرين سنة من غير

من ازرع له فيها تلك المدة ثم بعد ذلك تعدى شيخ البلد وأخذها منه بالا كراهه ودفعها للرجل آخر لم تدن أثرا له ولا مسوحة عليه فهل اذا ثبت الا كراهه بالوجه الشرعي يكون له اخذها ولا يسقط حقه منها بالا كراهه (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان شيخ البلد أخذ الارض المذ كورة من صاحب الحق فيها ودفعها لتسيرة تعدد يادون وجهه شرعي ولم يثبت على صاحب الحق ما يفيد سقوط حقه منها كتر كه لها باختياره يؤمر واضع اليد الا ان يرد لها ماله من منفعته ما حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على ساقية وقف وهدمها وبني موضعها مكانا لنفسه يدون اذن واقفها المسمى الموجود الا ان فهل اذا ثبت تعدديه على ذلك ورفعها الواقف المستحق لذلك نظرا واستحقاقا على يد القاضي وشهدت عليه البينة بذلك ترفع يده وترد الساقية الى جهة وقفها حيث لم يكن له في ذلك وجه شرعي (اجاب) ترفع يد الغاصب عما غصبه بعد ثبوت ذلك بطريقه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة بماضيه مونه ادعى رجل على مشايخ بلدة واضعين ايديهم على قطعة ارض اميرية معلومة الحدود بانيها كانت جارية في التزام رجلين ثم انفصلت عنها واصلت لمن يزرعها عوتهم ما فوض ايديهم عليها مشايخ البلدة حين ذاك غير هؤلاء وزرعوها ثم تو كوها للمدعي باختيارهم فصار يزرعها ويدفع خراجها للجهة بيت المال نحو اثنتي عشرة سنة ثم بعد ذلك زرعتها المدعي برسما فتعدى المدعي عليهم واستولوا على البرسيم بغير وجه شرعي واستلم كوها كل مواشهم ووضعوا ايديهم على الارض بغير وجه شرعي وبطالهم برفع ايديهم عن تلك الارض وبقية البرسيم بعد ان عين قيمته واجاب المدعي عليهم بوضع اليد وان تلك الارض كانت في زراعة المشايخ الاول بعد انفصالهم ان المدعي تعهد بتلك القرية واخذ منهم تلك الارض بالجبر عنهم وتو كوها له جبرا واستمر واضعا يده عليها ينتفع بها ويدفع ما عليها المدة المذ كورة وانهم الا ان مشايخ القرية عوضوا عن الاول فوضعو ايديهم على تلك الارض لسكونهم اولي بها منه وان البرسيم المذ كورهم الزايعون له واستولوا عليه كما ذكر وان قيمته حين ذاك ما عينها المدعي وسئل بعض المشايخ الاول فاجاب بانه انما تر كها هو وباقيهم لم له بالجبر من المدعي ولم يوجد من الزارعين الاصلين من خصامة المدعي ولا طلب في الحكم في هذه المادة (اجاب) حيث أقروا بوضع اليد بان الارض المذ كورة كانت تحت يد المدعي يزرعها وينتفع بزرعها ويدفع مالها للجهة الذي وان نحو اثنتي عشرة سنة وانها كانت في زراعة غيرهم قبل وضع يد المدعي فلاحق لهم فيها فيؤمرون بتسليمها لمن أقروا له بوضع اليد عليها المدة المذ كورة وليسوا اخصا ما عن صاحب الحق الاصل في فيها ولا يكون لهم حق فيها بمجرد توليهم اشياخا على تلك القرية حيث كانت في استحقاق غيرهم قبل ذلك واذا أثبت المدعي المذ كور سبب المال للبرسيم الذي استولى عليه المدعي عليهم المذ كورون واستلم كوها في شؤونهم يدون اذنه يكون له انصافهم قيمته يوم غصبه

٢٩

١٢٧١

صفر

١٤

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض مملوكة في غيبة مالكها  
وبنى فيها بناء لنفسه من ماله وصاروا ضعايده على ذلك مدة من السنين فهل اذا حض  
مالك الارض المذكورة من غيبته بعد ثلاثين سنة وثبت ملكه للارض المذكورة  
بالبيعة الشرعية يحكم له بها وترفع يد المستولى عليه المذكورة ويدفع له قيمة البناء او يكره  
للباني أن يتملك الارض المذكورة بقيمتها المالكها حيث كانت قيمة البناء أكثر من  
قيمة الارض (أجاب) اذا فرض سمع دعوى مالك الارض وثبتت استحقاقه له  
بالوجه الشرعي وكانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض يكون لصاحب البناء ان  
يتملك الارض بقيمتها من ربحها يدفع الضرر الاشدد بالاختلاف على ما اختاره بعض  
المؤرخين والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثة سكن احدهم المالك كان  
المذكور بمافيته من الزائد على نصيبه وهو النصف ولم يعين لباقيه اجرة معلومة فهل اذا  
مضت مدة ليس لشر يكره طلب الاجرة للمدة الماضية حيث لم يستأجر منهم او لم يعين اجرة  
ولم يكن وقعوا لمعدلا للاستغلال (أجاب) نعم ليس لشر يكره البالغين مطالبته  
باجرة حصته مما من الممكن المذكور مدة سكناه في الزمن الماضي اذا كان الواقع ما هو  
مستور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على عقار غيره بغير اذنه ومكث  
تحت يده نحو ثلاثين سنة والحال ان صاحبه مشاهد لتصرف واضع اليد تلك المدة ولم  
ينازع حتى مات عن ورثته فطالب ورثته الا أن اخذه منه فنعهم من اخذه متعللا بطول  
المدة مع انه مقر بملك أبي الورثة فهل يؤخذ باقراره وتأخذ الورثة ملك أبيهم ولا عبرة  
بتعلله بطول المدة المذكورة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فاذا كان واضح  
اليده مقر بملك مورث الغير للعقار المذكور اختيارا وعمل باقراره اذ هو حجة عليه فعليه  
تسليمه لورثة المالك حيث لا مانع ما لم يثبت انتقاله عن ملك مورثهم بنقل شرعي  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وترك له ساقية واشجارا وقطعة ارض زراعية  
اميريه اثراله مسوحة باسم أبيه فتهدى شيخ البلد ووضع يده على ما ذكر بالجب على الابن  
والحال انه لا حق له في ذلك بوجه من الوجوه الشرعية فهل اذا كان الحق ثابتا لابن  
فيعاثر كنه الاب من الساقية والاشجار والاطيان يكون له اخذها ورفع يد شيخ البلد  
عنها حيث كان الابن قادرا على زراعتها ودفع خراجها والقيام بمؤونتها (أجاب) اذا كان  
الحق فيما ذكر ثابتا لابن المذكور عن أبيه ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه من ارض  
الزراعة المذكورة وكان وضع يد شيخ البلد المذكور بطريق العدوان بدون وجه شرعي  
يؤمر واضع اليد بتسليمها الى مستحقها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور ستة واثنا عشر ثمانية وترك دارا فتنزع اولاده  
الذكور في شأنها واحضر واثنا عشر قاضي بلدهم فقاس الدار بالاذرع وبين انصباهم  
على حسب اوزنهم اذ رعاشا ثمانية واعطاهم حصة ما يخص كل واحد منهم ثم سكنها واحد من

١٢٧١

٧

١٢٧١

٢٢

جمادى الاولى

١٢٧١

١٨

جمادى الثانية

١٢٧١

١٢٧١

٣

ذى القعدة

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

٣٠

الورثة مدة من السنين ثم طلب الورثة من الساكن في الدار استحقاقهم فيها بموجب الحجة التي معهم فنفهم من استحقاقهم بسبب طول المدة فهل لا يجب لذلك بل لهم اخذ حقهم فمراعاه لكون الدار ملكا لا يبيحهم مع اعترافهم بالملك (أجاب) حيث كان واضح اليد معترفهم بالملك والاستحقاق لا يكون له منعهم من ذلك بسبب طول المدة اذا لم يمسقط بتقادم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده دراهم امانات بمحاجة آخرين ثم مرض الرجل المذكور ومات في مرضه فحضر الجماعة المذكورون اصحاب الدراهم وادعوا على رجل اجني بأنه اخذ مفتاح الصندوق واخذ الدراهم والحال انه لم يكن وارثا ولا له تعلق بالمرثية فانكر عليهم دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المحرقة عن الاثبات (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباته بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تسحب من بلدته وترك داره فتعدي شيخ البلد ووضع يده عليها فغير حق في غيبته ثم حضر رب الدار بعد مضي خمس سنين ولم يمكنه ان يتراعها منه لكونه ذا شوكة ومات رب الدار عن اولاد قصر فاستمر شيخ البلد واضاعها يده عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ثم مات شيخ البلد عن ورثة فهل اذا بلغ ورثة رب الدار وطلبوا الدار من ورثة شيخ البلد يجابون لذلك حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم (أجاب) اذا لم يوجد ما نزع من سمع الدعوى كسكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة من غير عذر وثبت بالوجه الشرعي ككون الدار المذكور مورثة لاولاد عن مورثهم المذكور يقضى لهم بها اذا لم يثبت اتقائها من ماله كهم او ملك مورثهم بنقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بمحجة شرعية ولها زوج معها اولاد من غيرها فتعدي على الدار واسكن فيها اولاده المذكورين فهل والحال هذه لها ان تستردها حيث كان اخذه بطريق التعدي لا بوجه شرعي ويلزم واضع اليد تعديا التسليم لها في ذلك (أجاب) اذا ثبت التعدي المذكور بالوجه الشرعي يجب رفع يد التعدي عن الدار ودواها الى مالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مملوك لبنتين قاصرتين بطريق الارث عن ابيهما استولى عليه رجل اجني بدون اذن من له ولاية على البنيتين المذكورتين وسكنه بدون عقد اجارة مدة من السنين فهل يلزمه اجرة مثل ذلك المسكان المملوك للقاصرتين مدة سكناه حال صغرهما (أجاب) نعم يلزم الرجل المذكور واجرة مثل ذلك المسكان المملوك للقاصرتين المذكورتين حال صغرهما والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين لكل منهما جزء شائع من دار تستحقه بطريق الارث عن مورثهما وطلب رجل هو زوج امرأة اخرى لها جزء في تلك الدار ايضا ان يستبدل نصيب المرأتين من الدار المذكور بقطعة عقار له خربة من دار اخرى فامتنعتا عن ذلك فاراد منعهما عن نصيبهما بطريق القهر والغلبة واخراجهما من الدار وان يترك لهما القطعة التي اراد اعطاها لهما فهل اذا لم يحصل

ذى الحجة سنة ٢

١٢٧١

١٢٧١

٢٨

صفر

١٢٧٢

١٢٧٢

١٦

ربيع الأول

١٢٧٢

الاستبدال على الوجه الشرعي لا يسوغ له معارضتهم ما ولا منعهما عن حقهما وينع من ذلك (اجاب) اذا كان الملك في الجزئين المذكورين ثابتا لهما تين المراتين ولم يثبت استبدالهما بشئ آخر لا يسوغ للرجل المذكور معارضتهم ما ولا منعهما عن حقهما من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في فاصر يستحق قطعة ارض بطريق الميراث عن اصوله فاصها رجلا اجنبي وبني فيها وسكنها مدة وهو قاصر ثم بلغ وأراد نزع الدار من يد الغاصب فامتنع متعلا لا ياتيه بني فيها فهل اذا بني بغير اذن المالك يكون له ب الأرض تلك الأرض بقيمة مستحق القلع حيث كانت قيمة الأرض أكثر من قيمته (اجاب) من بني أو غرس في أرض غيره بغير اذنه أمر بالقلع والرد لقيمة الساحة أكثر مما لك ان يضمن له قيمة بنائه أو شجره مستحق القلع ان نقصت الأرض بالقلع جبر على الباني اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في بلدة تتركها وسافر الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر ثم بعد مدة من السنين رجع من غيبته المذكورة فوجد رجلا اجنبيا واضع يده على الدار المذكورة وبني فيها بعض بناء قيمته اقل من قيمة الأرض بكثير فهل اذا أثبت الغائب ملكه في الدار المذكورة بالبينات الشرعية بحجر واضح اليد على تسليم الدار له ويكون للباني اخذ قيمة ما بناه في الدار المذكورة حيث كانت قيمته اقل من قيمة الأرض بكثير (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعي للدار المذكورة وأثبت انها ملكه بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليه وللمالك الأرض ان يملك ما بناه الغاصب المذكور بقيمة مستحق القلع برضا ملكه ان لم يضر رفعه بالأرض وان اضربها الا يتوقف ذلك على رضاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توجه الى الحجاز فمات في نخل عن زوجة وعن بنت رضية منها وعن ابنتين بالغين وعن بنت فاصرة من غيرها ونزل مواشي ووقودا معلومة وغير ذلك من المحبوب فوضعت الزوجة يدها على جميع ذلك في غيبة الورثة البالغين بدون ولاية شرعية وتوجهت الى الحجاز فباعت بعض مواشي واستهلكتها مع النقود والمحبوب في مصالح نفسها حتى رجعت فهل والمحال هذه اذا ثبت ان جميع ذلك من تركه الميت بالبينات الشرعية يكون لباقي الورثة البالغين محاسبة الزوجة على جميع ما تصرفت فيه من تركه ومورثتهم (اجاب) ما ثبت ان الزوجة المذكورة استهلكته في شؤون نفسها من تركه زوجها المذكور بالوجه الشرعي يكون مضمونا عليهم لانصبا باقى الورثة منه ولا ينفذ البيع الصادر من ثلث المواشي الا في نصيبها حيث صدر ذلك بدون ولاية شرعية على باقى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة وضع رجلا اجنبي يده عليها وضمها الدار وبنائها دارا لنفسه من غير اذن وبها منذ عشر بن سنة مع وجود رب الدار وسكوته والآن يريد رب الدار اخذها ونزعها من الباني والمحال ان قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير فهل لا يجاب لذلك ويتملكها الباني بقيمتها حال كونها خالية عن البناء اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المصريح

ربيع الاول سنة

به ان من بنى في أرض غيره بغير امره فان كانت قيمة الأرض أكثر أمراً بالقلع والرد وان كانت قيمة البناء أكثر فلله ان يملك الأرض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين لان الضرر الاشد يزال بالضرر الاخف والله تعالى أعلم (سئل) في يثيم له حصعة في دار آلت اليه بالميراث الشرعي عن والده وحصعة لجدة أم أبيه واليقيم قبض الى الجهادية وغاب فيها مدة وفي مدة غيبته باعت الجدة حصتها وهو لا يعلم ذلك ولو علم لا يشتري نصيبها والمشتري المذكو روض يده على البيت كله وسكنه بنفسه مدة غيبة اليقيم وقدر جمع الآن الى بلده فهل يكون له مطالبة الشرىك باجرة حصته من البيت مدة يثمه أوله أخذه بالشفعة أوله ان يسكن مقدار غيبته (اجاب) على من سكن في عقار اليقيم ولو بدون اجارة اجرة مثله مدة كونه فاصر كعقار الوقف ولا يقضى بالشفعة الا اذا توفرت شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في مكانين مشتركين بين اشخاص بعضهم بلغ وبعضهم قصر واحدا المكانين خال من السكنى لاحتياجه للعمارة واثنا في سكنوا فيه جميعا مدة معلومة فهل اذا خرج وصى القصر بهم من المكان المذكور واستعمل المبلغ جميعه بلا اذن الوصى ولا عقد اجارة في نصيب القصر يكون له مطالبة بهم باجرة حصصة القصر في المكان المذكور في تلك المدة لسكنائهم فيها ولا يكون لهم مطالبة باجرة سكنى القصر في المكان الثاني حيث كان غير صالح للسكنى لاحتياجه للعمارة (اجاب) عقار الصغير تضمن من منافعه بسكنى الغير ولو بلا عقد اجارة كعقار الوقف ولو كانت السكنى من شركائه وهو مبني على قول المتأخرين المتفق به كافي الدرو حواشيه فتلزم الشر كالمذكورين اجرة حصصة القصر مدة سكنائهم فيها بعد خروج القصر من المكان المذكور لا قبل خروجهم اذ هم المستعملون للمكان ولا شئ على القصر من اجرة حصصة شركائهم في المكان المتخرب المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في وريثة يملكون قطعة ارض يجواردهم بالميراث عايبهم وجدتهم بموجب حجة شرعية بايديهم ثابتة المضمون تعدى شيخ البلد ووضع يده عليها في حال يثيمهم والآن بلغوا وطلبوا حقهم منه ورفع يده فانكر حقهم وجدته كليا فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم يكون لهم رفع يده عنها ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعتها فيم فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الورثة المذكورون ملكهم لتلك الأرض من مورثهم بطريق شرعي ترفع يد المتعدى عليها حيث لا مانع من ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يسحق اما كن وقف اهلى وضع رجل اجنبي يده عليها بدون مسوغ شرعي وصار يستعمل اجرتها مدة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية يكون المستحق الوقف محاسبته على اجرة مثله مدة استيلائه عليه (اجاب) عى من تعدى على عقار الوقف واستولى عليه اجرة مثله مستحقه مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة وله أرض زراعية ملك ثور عنه شرعا وعقار كذلك وضع كل واحد من الورثة يده على جانب من ذلك بتاويل ملك له فيه مدة سنين والآن

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٨

أدعى بعضهم على بعض بأنه وضع يده على أكثر من نصيبه والمدعى وضع يده على أقل من نصيبه من ذلك ويريد محاسبته على الزائد عن نصيبه ويأخذه في نظير ما نقص من نصيبه ويطلب منه أجر الزائد فيما مضى متعللاً بأنه عدل الاستغلال فهل لا يجب لذلك حيث سكن كل منهم فيما وضع يده عليه وانفع به فيما مضى بتأويل المالك ولم يلتزم لشريكه بأجرة ما زاد عن نصيبه بعقد اجارة لاسيما والشركاء كلهم بالغون مكلفون (اجاب) المصرح به ان منافع الغصب استوفاهما وعطاهما لا تضمن الا في ثلاث الوقف ومال اليتيم والمعدل للاستغلال واستثنى من المعدل الاستغلال ما اذا سكن بتأويل ملك أو عقه مد كما اذا سكن أحد الشركاء فيه فلا يلزمه أجر كما في التنوير وشرحه أما اذا استغله أحد الشركاء فان لباقيهم أن يأخذ حصته من ذلك كما أفاده في تنقيح المحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في أيتام قصر مع أمهم يملكون داراً بطريق الارث عن أبيهم فوضع رجل أجني يده على الدار بدون مسوغ شرعي وسكنها مدة وبني فيها بعض بناء قيمته أقل من قيمة الارض بكثير ويريد أن يتملك الارض ببعض البناء الذي بناه فيها فهل اذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء بكثير يكون لوصي القصر ان يتملك البناء للقصر بقيمة مطروحة على الارض أو يكون للباني رفع بنائه حيث لم يضر بالارض ويكون للوصي محاسبة الغاصب على أجرة نصيب القصر من الدار مدة استيلائه عليها (اجاب) اذا بني في أرض الغير بدون إذن شرعي وكانت قيمة الارض أكثر يكون لصاحب الارض ان يتملك البناء مستحق القلع بضراره حيث لم يضر نقضه بالارض فان لم يضر مالك البناء بذلك أمر بقلعه والحال هذه ويجب على من استولى على عقار القاصر بطريق الغصب أجر مثله مدة استيلائه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً معدلاً للاستغلال استولى عليه آخر وسكنه مدة معلومة وطلب منه المالك أجرة مثل المكان المذكور فامتنع متعللاً بان المكان المذكور لم يجعل له أجرة معلومة ولم يعقد له عقد اجارة فهل اذا كان المكان المذكور معدلاً للاستغلال بان بناءه مالكة لذلك وكان الرجل المذكور مقراً بسكنه المكان المذكور مدة المذكورة يلزم بأجرة مثله حيث الحال ماذا كر (اجاب) منافع الغصب استوفاهما وعطاهما لا تضمن عندنا الا في ثلاث فيجب أجر المثل على اختيار المتأخرين أن يكون المصنوع وفعالاً سكنياً أو للاستغلال أو مال يتيم أو معدلاً للاستغلال بان بناءه لذلك أو اشتراه لذلك أو آجره ثلاث سنين على الولاة على قول معتمد كما صرحوا به فيجب على الساكن المذكور أجرة مثل ذلك المكان حيث كان معدلاً للاستغلال مدة سكناه فيه اذا لم يسكن فيه بتأويل ملك كما اذا سكن أحد الشركاء في المعدل للاستغلال أو بتأويل عقد كبيت الرهن اذا سكنه المرتهن ثم بان للغير معدلاً للاجارة واشترطوا في وجوب الاجران لا يكون المستعمل مشهوراً بالغصب وعلم المستعمل بكونه معدلاً للاستغلال كما في الدرر وفي رد المحتار قبيل فسخ الاجارة والظاهر ان هذا مبني

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

١٨

جمادى الاولى سنة

على قول المتقدمين بان منافع الغصب غيره ضمنية مطلقة اعلى ما أقي به المتأخرون من  
ضمه ان المعدل للاستغلال ومال الوقف واليتيم فالأجل لازم ادعى الغصب أولا عرف به  
أولا تأمل اه والمعدل للاستغلال هو المعدل الاجارة بالفرق بين الدور والحواريات وأرض  
الزراعة فلا تكون الأرض معدة للاستغلال بمجرد زرعها من قبل مالكيها ما لم يؤثرها  
ثلاث سنين أو يشترها لذلك كما يستفاد ذلك من الدرر وحواشيه من كتاب الغصب  
ومن المعلوم ان دفعها فزراعة من قبيل الاجارة وكذلك كان العرف فيها انها تدفع  
بالحصه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين و بنت قاصر بن وعن  
زوجة وترك لهم دارا فباعت الزوجة المذكورة وهي أم القصر الدار المذكورة  
لرجل اجنبي بثمان مائة درهم بدون ولاية شرعية على القصر فيعدي بلوغ القصر  
فسخوا البيع وأخذوا الدار من واضع اليد ودفعوا له الثمن وثبتت لهم الدار فهل اذا كان  
المشتري أخذ منها ابواب خشب وغيرها يؤمر بدفع ما أخذه منها ان كان موجودا تحت يده  
وبقيته ان كان استهلكه (أجاب) اذا ثبت على الرجل المذكور بطريق شرعي  
أخذ شي من تلك الدار بغیره وجه شرعي يؤمر برد نصيب الاولاد منه لهم ان كان قائما وبرد  
قيمه ان كان هالكا أو مستهلكا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
تلك مصاغة ودرهم من تجارتها بسبب سعيها وكسبها الخاص بها لنفسها يريد زوجها  
أخذ ما بيدها مما ربحته وهي متمتع من ذلك فهل لا تجبر الزوجة على دفع شيء من مالها  
الخاص بها الزوجه بحيث كان جميع ما بيدها من المصاغ وغيره بيمينه من تجارتها الخاصة  
بها واذا أخذ الزوج بعض ذلك وأثبتت الزوجة ملكها فيه بالوجه الشرعي يجبر الزوج  
على دفعه لزوجه (أجاب) نعم لا تجبر الزوجة على دفع شيء مما تملكه لزوجه بدون  
وجه شرعي واذا أثبتت عليه أخذ شيء مما ذكر يجبر على رده عليها حيث لا مانع والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مستخدم عند رجل ليزرع له ووكاه في بعض قضاياه  
ثم أعطى الوكيل المذكور أحد عشر فدانا وكسورا من أطيان الموكل للجماعة وأخذ  
عوضا عنها من أطيانهم وأعطاه للجماعة آخرين بالايجار على طرف الموكل بدون اذن  
منه ولم يعلم بذلك الاطيان المذكورة زرعها للجماعة والبذور المصاريف من  
الزارعين فهل يسوغ للوكل أخذ أرضه المذكورة من يد الجماعة المذكورين وهم  
ياخذون أرضهم من المستأجرين فزوعة ويدفع البذور والمصاريف من طرف الملاك الى  
المستأجرين (أجاب) الزرع للزارع وقسرد الأرض لربها حيث لم تقع المبادلة منه  
أو من وكيل عنه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصر بن  
وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه حصه في دار وطاحونة معدن للاستغلال  
فوضع أولادهم أيديهم على التركة وحصه الدار والطاحونة بدون ولاية شرعية على  
القاصر بن واستعملوهما فهل والحال هذه يكون للقاصر بن بعد بلوغهما أخذ التركة

١٢٧٢

٢٤

رجب

١٢٧٢

٢٨

شعبان

١٢٧٢

١٢

من أولاد العالم ومما استنبطهم على أجرة المثل في حصة الدار والطاحونة مدة استيلائهم عليها  
 حيث كانت حصة الدار والطاحونة معدتين للاستغلال وإذا وكل أحد الأخوين الآخر  
 وغاب وثبتت وكالته يكون للأخ الحاضر أخذ نصيبه ونصيب أخيه بطريق الوكالة  
 (اجاب) على من استولى على عقار الفاس من المذكورين بدون اجارة شرعية واستعمله  
 اجرة مثله لم يملكه استيلائه عليه ولهما بعد المبلغ بصفة الرشد احدا حصصهما في تركه  
 ابهما ممن هي تحت يده حيث لا مانع ولا حدهما التوكيل بذلك والحال هذه والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب فوق مسافة القصر يملك دارا بالارث عن ابيه ثم  
 بعد مدة من السنين حضر من غيبته المذكورة فوجد رجلا واضعا يده على الدار  
 المذكورة بدون وجه شرعي وبني فيها بعض بناء باقراض منها فهل والحال هذه اذا ثبتت  
 الغائب المذكور ملكه في الدار المذكورة عن ابيه بالبينة الشرعية يجبر واضع اليد على  
 تسليمها له (اجاب) اذا ثبت الملك في تلك الدار للرجل المذكور بالوجه الشرعي  
 ترفع يد الغاصب عنها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق  
 الارث عن مورثها غصب الدار المذكور رجلا منها وسكنها بغير وجه شرعي ووضع يده  
 عليها مدة خمس عشرة سنة وصارت المرأة المذكورة تنازع الرجل المذكور في تلك المدة  
 عند الحاكم الشرعي الى ان اثبتت ملكها في الدار المذكور بوجه الشرعي ونزعها  
 من يده ووضع يدها عليها وسكنها ثم بعد ذلك تنازع الرجل المذكور المرأة المذكورة  
 واخذ الدار منها بغير وجه شرعي ووضع يده عليها متعللا بأنه كان واضعا يده عليها مدة  
 خمس عشرة سنة فهل والحال هذه تنزع الدار المذكور من يد الرجل المذكور وتنفع  
 للمرأة المذكورة حيث كان الملك ثابتا لها سابقا بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعلل الرجل  
 المذكور (اجاب) اذا كان الملك في تلك الدار ثابتا للمرأة المذكورة بالطريق الشرعي  
 يكون لها انتزاعها من يد الغاصب لها حيث لا مانع ولا عبرة بتعلل الرجل المذكور  
 ثبت الملك للغير بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض  
 حريقه من قديم ثم احدث في بعضها حائوتين ثم باعهما للرجل ثم باع باقيها لامرأة ثم ارادت  
 المرأة التي اشترت باقيها بعد البناء فيه ان تحدث بناء فوق الحائوتين المذكورتين فهل  
 للرجل المذكور الذي اشترى اهما منعهما من البناء فوقهما حيث لم يكن لها حق التعلل  
 عليهما ولا (اجاب) نعم تمنع من ذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها  
 ومن جهله ما تركه اطياف زراعتة الاميرية فتعدى شيخ البلد ووضع يده على جميع ما تركه  
 ذلك الرجل لابنه بدون ولاية شرعية واستخدم الابن المذكور مدة يتمه فهل اذا بلغ ذلك  
 الابن وطالب اخذ ما تركه له ابوه من شيخ البلد من عقار واطيان يجب لذلك شرعا حيث  
 كان الحق ثابتا له فيما ذكر عن ابيه بالطريق الشرعي (اجاب) لابن المذكور بعد

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

شوال  
١٣

١٢٧٢

٢٠  
ذي القعدة

١٢٧٢

٢٠

ذى القعدة سنة

بلوغه رشيد الاستيلاء على ما يخصه مما تر كره والدله من هو تحت يده حيث لا مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار خربة ببلد كونهما بطريق الارث عن ابيهم وهى في  
حياتهم وتصرفهم فتعدى عليهم رجل اجنبى ووضع يده عليها بدون وجه شرعى سنة  
واحدة وبنى فيها فى تلك السنة مع منازعة الورثة له وطلبهم رفع يده عنها وامتناعهم من  
العمارة فلم يمنع وبنى فيها فهل والحال هذه يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة حيث  
كان المالك ثابتهم فيها عن ابيهم وليس لواضع اليد منع الورثة من اخذ ارضهم بدون وجه  
شرعى (اجاب) اذا كان الحق فى تلك الدار ثابته للجماعة المذكورين يؤمر بالغصب  
برفع يده عنها وتسليمها للمالكها ورفع ما احدهم بدون اذنهم اذا كانت قيمة الارض اكثر  
من قيمة ما احدهم فيها على الوجه المسطور والاتكالبساقى الارض بقيمة ما على ما اختاره  
بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان يملكه مخترب استولى عليه  
جماعة غصبا وبنوا فيه بناء وقيمة الارض اكثر من قيمة البناء فهل يكون لرب الارض  
تلك البناء بقيمة واذ مات مالكا الارض يقوم ورثته مقامه فى ذلك (اجاب) اذا  
كانت قيمة الارض اكثر من قيمة بناء الغاصبين لها يؤمر الغاصبون البائون بغير اذن  
بالقلع والردان لم يضر بالارض والاتكالبساقى الارض البناء بقيمة مستحق القلع والوارث  
فى ذلك قائم مقام مورثه والله تعالى اعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة بينهم جانب  
تخيل مشترك مثالة ورثوه عن ابيهم وهو اربع تطلعات مات احدهم عن بنت وعن  
اخوانه فباعوا البنت جميعا للتخل زاعمة انه باذن الحاكم فى دين على ابيها خاصة  
وذلك من مدة نحو ثمان سنين فلما علم عاها بالبيع قبل مضي نحو سنة منه ووردها  
ولم يجزها بالنسبة لنصيبها وصار ايتها زاعما مع المشتري الى ان طلبها لدى القاضى  
فحكم لها بدم نفوذ البيع فى نصيبها وانه باى على ملكها فاعتلّب عليها المشتري  
ومنعهما منه الى الآن فهل حيث كان الامر كما ذكر يكون لها منعه من يد المشتري  
فهو او محاسبته على الثمرة المعلومة القدر المستغلة فى تلك المدة (اجاب) حيث لم يجز  
العمارة البيع فى نصيبها وحكم القاضى بنفسه فى نصيبها حكما صحيحا يكون لهما  
الاستيلاء على نصيبها ممن هو تحت يده ومحاسبته على ما خصه من ثمره حيث لا مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وارض يده على دار بطريق الارث عن ابيه مدة تزيد  
على عشر سنين وهو يتصرف فيها تصرف المالك فى املاكهم من غير منازع ولا  
معارض له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل ذو شر كره انها ملكه عن ابيه ونزعها  
من يده قهر اعنه بطريق الغصب من غير ان يثبت دعواه بطريق شرعى وبنى فيها  
بعض بناء لنفسه فهل اذا ثبت واضح اليد الاصلى انها ملكه وأنه استولى عليها سادو  
الشوكة المذكور بالقهر والغلبة وكانت قيمة بناءه اقل من قيمة الارض يؤمر برفع يده  
عنها ويملك واضح اليد الاصلى البناء بقيمة مستحق القلع من غير ضمان للنفقة كاجرة

الغلة ونحوها (أجاب) نعم لرب الأرض والمحال ما ذكر أن يتملك بناء الغاصب لداره  
 بقيمته مستحق القلع إذا كان رفعه يضر بالدار ولا توقف قله كله على رضا الغاصب  
 فإذا لم يرض به كلف قله إذا تحقق ما هو مرسوم بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك داراً بطريق شرعي ومعه عدة للاستغلال غاب المالك إلى جهة بعيدة  
 فوق مسافة القصر مدة تزيد على عشرين سنة فوضع رجل أخفى يده على الدار المذكورة  
 بطريق الغصب وسكنها وبيع منها بعض انقضاء بقدم معلوم من الدراهم فهل إذا رجع  
 المالك المذكور من غيبته بعد مضي تلك المدة ووجد الرجل المذكور واضع يده على  
 الدار المذكورة بغير طريق الغصب وأثبت ملكه فيها يؤمر الغاصب برفع يده عنها  
 وتسليمها للمالك المذكور مع قيمة الانقضاء المذكورة ويحجر على دفع أجرة مثلها مدة  
 وضع يده عليها حيث كانت مدة الاستغلال إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)  
 إذا ثبت بوجه شرعي غصب الرجل المذكور تلك الدار وكانت مدة الاستغلال يؤمر  
 برفع يده عنها وتسليمها إلى مالكها ودفع أجرة مثلها مدة ارتفاعه بها حيث لا مانع وعليه  
 ضمان ما استهلكه من انقاضها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عقاراً عن  
 آبائهم واجدادهم تعدى عليهم رجل ذو شوكة ووضع يده عليه وغصبه وبنى فيه زريبة  
 وأشبه وغير ذلك لنفسه من ماله فهل إذا كان المالك ثابتاً للجماعة المذكورة وكانت  
 قيمة الأرض أكثر من قيمه البناء ومات الغاصب يؤمر أولاد الغاصب برفع أيديهم عنها  
 وتسليمها للمالك (أجاب) نعم يؤمر برفع أيديهم عنها وتسليمها إلى ملاكها بعد  
 دفع ما أحدث فيها بالاذن إذا تحقق ما هو مرسوم بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض بها نخل بالشرع من ماله ووضع يده عليها  
 مدة تزيد على خمس عشرة سنة فظهر ابن أخى البائع وهو ذو شوكة ونزع يده من الأرض  
 المذكورة فهرأ عنه بدون وجه شرعي ووضع يده عليها سنتين فهل إذا أراد المستحق  
 المذكور نزع الأرض وما بها من النخل من يده ابن أخى البائع المذكور يجب له ذلك ويؤمر  
 بتسليمها له حيث وضع يده بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يكن لابن أخى البائع  
 حق فيما ذكره ثبت الملك فيها للشرع بطريق شرعي يؤمر ابن الأخ بتسليمها  
 له ترميها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موقوفة وقف أهلها فجاء  
 رجل له ملك بجوارها وأخذ منها قطعة وزرع فيها بعض شجر بغير إذن الناظر فهل  
 للناظر نزع الأرض منه قهر أو يؤمر بقطع شجره إن لم يضر بأرض الوقف حيث كان ذلك  
 بغير وجه شرعي (أجاب) نعم للناظر ذلك إن كان الأمر كذلك حيث لا مانع والله  
 تعالى أعلم (سئل) في قاصر يملك بيتاً بالميراث عن أمه تعدى شيخ البلد ووضع يده  
 عليه وسكنه ووضع واشيه فيه مدة ثلاث سنين وأتلف فيه بعض أخشاب فهل يكون  
 لولي القاصر إخراجه منه ومطالبته بأجره مدة وضع يده عليه ومطالبته ببدل ما أتلفه

صفر

سنة

١٢٧٣

١

وأخذه منه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) منافع المصوب لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعدول للاستقلال كما صرحوا به ويجب على المتلف ضمان ما اتلفه بقيمة حيث كان قيمه قبل اولى مطالبته بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قطعة ارض خالية من البناء تعدى رجل اجنبي واحداث فيها بناء لنفسه في غيبتها بغير اذن اورضاها من مائة وعشرين سنة والآن تريد تلك المرأة تزعمها من الباقي والاستيلاء على بنائه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يملك الارض منها بقيمة ما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) في هذه المسئلة خلاف ورجع بعض المتأخرين ان صاحب الاكثر يملك ما لصاحب الاقل بقيمة يوم غصبه دفعها للضرر والاشد بالاخف ورجح الاخر ان الغاصب بالقلع مطلقا الا ان يملك صاحب الارض البناء بقيمة مستحق القلع اذ ليس لعرق ظالم حق قال في العمادية ونحن نقضي بجواب الكتاب اقباسا لما يشيخنا اي من انه يؤمر بالقلع والرد الى المالك مطلقا والعمل الآن على الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا آلت له بطريق الارث عن والده ولرجل المذكور غائب عن بلده ثم مات الرجل المذكور في غيبته عن ورثة فوضع يده رجل اجنبي على الدار المذكورة فهل اذا حضرت الورثة وطلبت دار مورثهم يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها لهم حيث كان المالك ثابتا لهم فيها عن مورثهم (اجاب) اذا ثبت المالك للورثة المذكورين في تلك الدار بطريق الارث عن مورثهم بوجه شرعي ولم يثبت انتقاهما عن ملكهم بنقل شرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن اخ وزوجة في تخيل فوضع الاخ يده على التخيل بدون ولاية شرعية على القاصر وصار يستغل ثمر التخيل ويستملكه في مصالح نفسه فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبته على ما استغله من الثمر حيث كان معلوم ان قدر (اجاب) للولد المذكور بعد بلوغه تضمين العبدل ما استملكه من الثمر الخاص بالولد في شؤن نفسه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهو ساكن فيها اخرج منها ذبوشوكه ووضع يده عليها وسكن فيها خمر من بهر وهدم منها محلا وبناه فاذا يكون المحكم في الهدم والبناء وماذا يكون الحكم في سكنه قيمه تلك المادة (اجاب) منافع العصب لا تضمن الا في ثلاث وما اتلفه الغاصب مضمون عليه بقيمة وما بناه ان كان مثل ما هدمه او اوجد ويرأيه من زمان ما هدمه والاضمن قيمة ما هدمه وكلف قلع ما بناه ان كان قلعه غير مضر فان اضر يملكه ما ذل الارض بقيمة مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بنبيا تعدى رجل آخر وبنى حتى سد جميع فناء البيت ببناء بغير اذن المالك حال غيبته والحال ان قيمة ذلك البناء اقل من قيمة ما بني عليه بكثير واد القلع لا يضر بما تحته فهل يكف الغاصب هدمه والحال هذه الا أن يتراضى مع المالك على اخذ قيمة مستحق

٤

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

القلع (أجاب) نعم يكاف الغاصب مدم ما بناه على سطح الغير على هذا الوجه إلا أن  
يتراضى على ثلث رب البيت ما بناه للغاصب بقيمته مستحق القلع والحال هذه والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن أولاد ابن عم ذكور واثاث غائبين  
فوفى مساقاة القصر وترك ما يورث عنه شتر عامن عقار ونخيل وغير ذلك فتعدى شيخ البلد  
ووضع يده على جميع مخلفات الميت المذكور من العقار والنخل مدة من السنين فهل إذا  
حضر جميع الورثة وانفقوا ما ذكر يكون لهم أخذ جميع ما تر كهمود ثم من شيخ البلد  
وقسمته بالفريضة الشرعية إذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم يكون لهم ذلك بعد تحقق  
ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته  
وترك عندهما بناتهم وديعة فوضع رجل يده على البنات المذكورة واستولى عليهما بطريق  
العصب من زوجة الرجل الغائب المذكور وصار يستعملهما في شؤونه حتى هلك بهما  
فهل والحال هذه إذا حضر مالكها من غيبته يكون له تضمين الغاصب المذكور  
قيمة ما استماله من البنات المذكورة حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) نعم  
لأن ذلك ان كان الأمر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى قطعة  
أرض أنها كانت دار لآبيه وأنه الوارث لها وادعى غيبته عن بلاءه مدة سنين لاخذه  
بوجاف الجهادية والآن قد حضر فوجد بناء أبيه قد هدم وبعض الناس وضعوا أيديهم  
عليها وبنوا في جزء من الأرض المذكورة فمشوا عن ذلك فأجابوا بأنهم لما رأوا الأرض  
خالية وأنه لا مالك لها مع لوم قد طلبوا البناء فيها من حاكم الوقت فاذن لهم فبنوا  
ووضعوا أيديهم مدة لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل إذا أقام المدعى بينة تثبت المالك فيها  
لابيه يحكم بذلك ويمنع واضع اليد الآن أم ينظر بين قيمة الأرض والبناء فأيهما زاد يحكم  
للمالكه وتُدفع قيمة الأرض أو قيمة البناء إذا نقصت للمالك وهل يلزم واضع اليد  
الاجرة مدة انتفاعهم بها تلك المدة إذا كانت معدة للاستغلال (أجاب) إذا لم يكن هناك  
مانع من سماع دعوى الرجل المذكور واثبت ملكه بطريق الارث لما يبدو واضع  
اليدين تلك الأرض بالوجه الشرعي ينظر لقيمة ما أحدثه واضع اليد في أرضه من البناء  
بدون اذن المالك فإن كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فلرب الأرض تمليكهم  
بالقلع إلا أن يتملك البناء بقيمته مستحق القلع وإن كانت قيمة البناء أكثر فلهم  
تملك الأرض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين ومنافع العصب لا تضم من الأفي  
ثلاث منها المعدل المستعمل بشرطه على ما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل يملك دارا غص بهار جل ووضع يده عليها في غيبة مالكها وبنى فيها بناء لنفسه من  
ماله بغير اذن مالكها فقيمة اقل من قيمة الأرض فهل إذا حضر مالك الدار وأثبت ملكه  
في الدار المذكورة يكون له نزع الدار المذكورة من واضع اليد وعليه دفع قيمة ما بناه  
للرجل المذكور مطروحا على وجه الأرض (أجاب) نعم للمالك دفع يد الغاصب لداره

بعد تحقق ذلك بطريق شرعي وان يتملك ما بناءه الغاصب بقيمة مستحق القلع جبرا  
على الغاصب حيث كانت قيمته أقل من قيمة الارض اذا كان له يضر بالارض والا  
توقف على رضا الغاصب فان أي كلف قلعه والله تعالى أعلم (س-سئل) في يقيم فاصر  
يملك دارا آت له بطريق الارث عن مورثه فوضع يده عليها شيخ البلد يدون ولاية  
شرعية في غيبة العاصر حضر القاصر من غيبته وطلبها بعد بلوغه من شيخ البلد فانكر  
شيخ البلد حق القاصر في الدار المذكورة فهل اذا أثبت القاصر المذكور بعد بلوغه ان  
الحق له في الدار المذكورة يجب لذلك ويؤمر شيخ البلد برفع يده عنها وتسليمها له حيث  
كان المالك ثابتا له في الدار المذكورة عن مورثه (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يملك دارا فيها نخلة بالميراث عن أبيه تسحب من بلده مع عياله  
وغاب فوق مسافة القصر مدة فوضع شيخ البلديده على الدار المذكورة في غيبته ثم مات  
ذلك الرجل عن اولاده فهل اذا حضر وامن غيبتهم يسكنون لهم نزعها من واضع اليد  
عليها ولو طال المدة حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم وسفرهم عن ذر شرعي  
نسمع معناه الدعوى اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتا  
للمورث المذكورين عن مورثهم المذكور بالطريق الشرعي يكون لهم والحال ما ذكر  
اقتراعها من واضع اليد ليم احيث لا مانع وقد صرحوا بان الحق لا يسقط بتقادم الزمان  
والغيبه مسافة القصر عن ذر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعية  
بخيها واشجارها وسواها فيها عن اصولهم غابوا عن بلدهم ثم رجعوا من غيبتهم فوجدوا  
اناسا اجانب واضعين ايديهم عليها وطلبوا رفع ايديهم عنها فاعتروا لهم ما وادعوا انهم  
وضعوا ايديهم عليها مدة ثمان سنوات وهم يدعون خراجها لجهة الديوان فهل يؤمرون  
برفع ايديهم عنها وتسليمها لاربابها لاسيما وهي مسوغة باسم ابيهم وجدهم ولا عبرة بما  
تعلوا به من وضع ايديهم عليها المدة المذكورة في غيبة اربابها حيث كان اخراجهم من  
بلدهم بالا كراهه ولم يكن منهم ترك لها اختيارا (أجاب) نعم يؤمرون بتسليمها الى  
مستحقها اذا لم يوجد منهم ما يقيد سقوط حقهم من تلك الارض ولا تخيلك لما فيها من  
الاشجار والبناء بوجه شرعي للغير حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
واضع يده على دار مدة خمس وسبعين سنة بطريق المالك ثم بعد ذلك تعدى عليه رجل  
فوشكه ونصبها منه ووضع يده عليها مدة عشر سنين وغرس فيها اشجارا ونخلالا والمالك  
ينازع الغاصب في تلك المدة لدى الحاكم الشرعي ولم يقدر على رفع يده عنها فهل اذا  
كانت قيمة الدار اكثر من قيمة الاشجار يؤمر الغاصب باخذ قيمة الاشجار وتزغ الدار من  
يده (أجاب) اذا تحقق الغصب المذكور بالطريق الشرعي وقد غرس الغاصب  
في المنصوب بدون اذن المالك يكون للمالك تكليفه قلع اشجاره الا ان ياخذها المالك  
بقيمتها مستحقة القلع ولوجبر ان اضر قلعها بالارض حيث كانت قيمة الارض اكثر من

١٢٧٢

٢٣

جمادى الاولى

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

١٠

جمادى الثانية

١٢٧٣

٢

جمادى الثانية سنة

قبة الشجر والتخيل والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم وحصة  
في تخيل كذلك معروس في أرضهم المملوكة لهم على أن لهم الثلث ولا شيء للثلاث  
تتبعوا من بلدهم وغابوا في مكان بعيد فوق مسافة القصير مدة نحو خمس وعشرين سنة  
فوضع أناس بجانب أيديهم على الدار ولم يزل التخيل بيد الشرير فكيف حال إذا حضر الورثة  
المدكورون من غيبتهم يذكرون لهم أخذ دارهم من واطئ اليد وأخذ حصتهم في التخيل  
حيث كان الحق ثابتا لهم فيما ذكر عن الأباء ولا يكون طول الغيبة مسقطا لحقهم من  
ملكهم إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) إذا ثبت الورثة المدكورون  
ملكهم لما ذكر بطريق شرعي يكون لهم الاستيلاء عليه حيث لا مانع والغيبه مسافة  
السنه عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دورا وطاحونة وبعض  
مراش وغير ذلك مات عن ابنين وبنتين فوضع اجني يده على جميع ما تركه الميت  
لكون بعض الورثة قصر والحال ان الرجل الذي وضع يده على التركة لم يكن قريبا للميت  
ولم يكن وصيا عليهم لا من قبل القاض ولا من قبل الميت فهل إذا بلغت القصر وارادوا  
أخذ ما تركه والدهم من يده واطئ اليد بسوغ لهم ذلك ويقسمه نتر كه الميت بين الورثة  
بالقرينة الشرعية وإذا ارادوا وضع اليدان يدها لهم على نذر من الدارهم ولم ترض  
الورثة بالهال لا يجبرون عليه (أجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي انه موروث عن الميت  
المدكور يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية حيث لم يتحقق به حق للغير كدين او  
وصية ولا قصر بعد بلوغهم بصحة الرشد أخذ نصيبهم من ذلك حيث لا مانع والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية يريه ثلثا ما عدا اصوا من تديم الزمان ورهنا  
بغير غيره منذ اربع سنين على مبلغ من الدراهم غاروتة والآن طلب ان يفسكه او يدفع  
الدين لربه فانكر وجحد حتى رب الارض فيها ما لا يرضع يده عليها تلك المدة فهل اذا أقام  
رب الارض بينة بانها حقه وأن امره حقة بقضى له بها وعليه دفع الدين لربه ولا عبرة بانكاره  
ولا بتعاليه واذا كان لرب الارض غار خاص به فقتل الذي ذاك الربيل بسبب انه شيخ بلد  
وهدمه وأخذ انقاضه واخشاه يملكه ون عليه ضمان ما اقلعه وما البقية بقيته اذا ثبت  
ما ذكر (أجاب) اذا ثبت رب الارض استحقاقه لمقتضاها بالوجه الشرعي ولم يوجد منه  
ما يفيد سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من الملهي عليه حيث لا مانع وعليه دفع  
ما بذمته من الدين لربه وعلى الغاصب ضمان ما اقلعه والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل يملك دارا تملكها احدى ابيه عن جده ثم غاب عن والده ومات في غيبته ثلاث سنين  
ثم رجع من غيبته فوجد شيخ البلد واضحا يده على الدار المدكورة بغير حق ولم يكن على  
مالك الدار دين لا لغيري ولا لغيره فطلب مالك الدار الدار من شيخ البلد فانكر حقه  
وامتنع من تسليمها له فهل والحال هذه يؤمر شيخ البلد برفع يده عن الدار المدكورة  
وتسليمها لمالكها حيث كان المالك ثابتا له فيها عن أبيه وجده بالوجه الشرعي (أجاب)

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

رجب  
١٢

٢٤

٢٥

بما أثبت الرجل المذکور ملكه لتلك الدار بطريق الارث على الوجه المسطور بالطريق الشرعي يؤمر واضع اليد بالغاصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجس مات عن ثلاث بنات وعن ابن عمه وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ميراثه وكانت دارا ثم بعد موت المورث حصل للورثة غصب من بلدهم فخرجوا من بلدهم الى بلدة أخرى فوضع رجل ذو شوكة يده على الدارين مدة عشر سنين فحضرت الورثة الى بلدهم وطلبوا اخذ الدارين من يد ذي الشوكة فنفعتهم منها عتلا بوضع يده تلك المدة فهل حيث قامت الورثة يئنة بثبوت الدارين لهم ولم يكونوا مشاهدين لتصرف واضع اليد تلك المدة لهم نعم وان حقهم ويؤمر واضع اليد برفع يده عنهما (اجاب) صرحوا بان من العذر الشرعي الذي تسمع معه الدعوى مع مضي خمس عشرة سنة فاكثر الغيبة مدة السفر وهي ثلاثة ايام ولما لم يأتها عن بلد الخصم فاذا كانت غيبة المذکورين عن خصمهم في تلك المدة مسافة الغصم كان ما ذكره الشرعيات تسمع معه الدعوى فاذا اثبتوا دعواهم المالك في الدارين المذکورين بالوجه الشرعي يقضى لهم بها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ساقية بضريق الارث عن مورثها فوضع رجل اجنبي يده على الساقية المذكورة مدة اثني عشرة سنة بلا اذن شرعي من المالك المذکور فهل والحال هذه اذا ثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها لمرأها المذكورة حيث كان الرجل المذکور واضعا يده عليها بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة بطريق الارث عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده واضع اليد عليها وتسلم اليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين تملكان دارا سكن فيها رجل اجنبي مع اخوته بواسطة شيخ البلد وبني فيها بالجبر عليها ما فوقت المرأتان المذكورتان رجلا في الخصومة مع واضع اليد فارتفع الوكيل مع واضع اليد لدى المحاكم الشرعي وطلب الوكيل دار موكلتيه من واضع اليد فجدد طلب من وكيل المرأتين اثبات المالك فاقام يئنة على ذلك وادعى واضع اليد انهما اشتراها منهما فطلب المحاكم الشرعي من واضع اليد يئنة تثبت دعواه الشراء فحجز عن اثبات وحلف المرأتين يميننا فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر من ثبوت المالك في الدارين المذكورتين وللباني اخذ قيمة بنائه او قلعه (اجاب) حيث ثبت المالك في تلك الدارين المذكورتين بالوجه الشرعي وبني فيها الرجل المذکور بدون اذنها وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فليرب الارض ان يكلف الباني تلح بنائه وتسليم الدار او يملك البناء بقيته مستحق القلع ولو بلارض الباني ان اضربه بالارض والا فلا بد من رضاه بالقسمه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالشرع بموجب حجة يدها ثابتة المضمون وتلك المرأة اخ وضع يده على الدار وسكنها بالغصب مدة نحو سبع سنين واحداث في اعلائها بناء بغير اذنها والحال انها

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١٩

رمضان

١٢٧٣

١٩

معدة للاستغلال والآن مات عن ورثة فطلبت الاخت اخذ الدار ففنعها ورثة الاخ  
 متعلمين بنناء مورثهم فهل والحال هذه يكون لها اخذ الدار من ورثة الاخ ولا يكون  
 لهم منعها منها اذا ثبت ما ذكرنا طريق الشرعي ويكون لها الرجوع على تركه باجرة  
 مثلها وليس للورثة الا فحمة البناء الذي أحده الاخ في الدار المذكورة اذا تحقق ما ذكر  
 بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت ان الدار المذكورة مملوكة لملك المرأة بالوجه الشرعي  
 يكون لها الاستيلاء عليها من ورثة اخيها وتكاف الورثة قلع ما أحده مورثهم من البناء  
 باعلاها يدون اذ الملك اذا كانت قيمته اقل مما أحده عليه اذ لم يضر قلعها بالدار  
 والاعتناء به بقيمته مستحق القلع ومنافع المنعصب لا تضمن الا في ثلاث عقار الينيم  
 والوقف والمعد للاستغلال فيجب فيها الجرا مثل بدون عقد اجارة على من سكنها حيث لم  
 يسكن المعد للاستغلال بمأوى بل ملك أو عدة ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى  
 يجب الاجر وأن لا يكون المستعمل مشورا بالغصب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 يملك دارا بالميراث الشرعي عن عمه أخذ في الجهادية فوضع شيخ البلديده على داره في  
 غيبته مدة من السنين وهو غائب فوق مسافة القصر والآن حضر من غيبته وطلب رفع  
 يده عنها فغضبه من اخذها منه كالحقة فيها فهل اذا كان الحق ثابتا له فيها ولم يكن هناك  
 وارث لعمه سواه يكره له رفع يده عنها واخذها منه ولا عبرة بانكاره ولا بوضع يده بغير  
 ضريق شرعي (اجاب) اذا ثبت ملك الرجل المذكور لتلك الدار بطريق الارث عن عمه  
 بالوجه الشرعي ولم يوجد مانع من ذلك يورث واضع اليد عليها الغاصب بتسليمها  
 لما لكها حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 استولى على ارض داخلة في غيبة مالكها وبني المستولى عليها فيها بلين في ووضعه يده  
 اليها وصار يتصرف فيها مدة ثم حضر مالك الارض من غيبته فوجد الرجل المذكور  
 مستويا على الدار المذكورة ثم انهدم البناء الذي بناه المستولى المذكور فارد أن  
 يعيده فغضبه مالك الارض من ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت ملك الارض المذكورة  
 ملكه فيها بالوجه الشرعي ترفع اليد واضع اليد عليها حيث كان مقرا ومعتقيا بملكها  
 (اجاب) يجبر الغاصب على تسليم الارض المذكورة لربها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بالميراث عن ابيه منذ خمسين سنة وزيادته وهو  
 يتصرف فيه ويتقنع به من غير منازع له فيه تلك المدة خرج عن بلده وغاب مدة فوضعت  
 امرأة اجنبية يدها على ثلاث نخلات منه بغير اذنه ورضاه في غيبته تعديا منها يدين وجه  
 شرعي فهل اذا كان الحق ثابتا له في النخيل المذكور عن ابيه يكون له استرداد ما وضعت  
 المرأة يدها عليه منه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الملك في تلك النخلات ثابتا  
 للرجل المذكور عن ابيه بالوجه الشرعي ترفع اليد المتعدى عليها حيث لا مانع والله تعالى  
 اعلم (سئل) في أرض مملوكة الرقبة مشتركة بين جماعة وضع رجل يده عليها بغير اذن

١٢٧٣

١٣

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

ذى القعدة

٢

١٢٧٤

ذی القعدة سنة

من ملا كهامدة من السنين وغرس في بعض امارها بعض اشجار يدون اذنهم ثم بعد ذلك استاجر جميعها من وكيل بعض ملا كهامدة ثلاث سنوات واذن له الوكيل المذ كور بالغرس والبناء فيها على أن ما بناه وغرسه يكون ملا كاله وذلك بغير اذن واجازة باقي الشركاء وعند انتهاء مدة الاجارة مات المستاجر قبل ان يبني ويغرس فيها شيئا عن وريثة وعن أرض أخرى له فيها حق الانتفاع بمجاورة لتلك الأرض المشتري كة فباع وريثة المستاجر المذ كور حقهم من الأرض الأخرى فقط لرجل أجنبي فوضع يده عليها وعلى الأرض المشتري كة المذ كورة وغرس فيها اشجارا متنوعة بدون اذن واجازة من ملا كهامدة والحال أن قيمة الاشجار المغروسة لم تبلغ مقدار قيمة الأرض بل قيمة الأرض تبلغ اضعاف قيمة الشجر وزيادة فهل يؤثر الرجل المذ كور برفع اشجاره وتسليم الأرض لاربها اذا تحقق ما هو مسطور (اجاب) نعم يؤثر الرجل المذ كور بقلع ما غرسه في تلك الأرض وتسليمها لاربها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى قوة وشوكة استولى على قطعة أرض ملك الجماعة بطريق الارش عن اصولهم وبني فيها بناء يدون اذن اربابها واجازتهم فهل يكون لاربها رفع يده عنها واخذها منه حيث تحقق الغصب فيها بشهادة البينة الشرعية لاسيما وقيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدثه الغاصب فيها (اجاب) اذا كانت تلك الأرض مملوكة الرقبة للجماعة المذ كورين وثبت غصبها من قبل الرجل المذ كور بالوجه الشرعي وبني فيها بنا يدون اذن ملا كهامدة وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء كما هو مذكور يكون لاربها رفع يد الغاصب عنها وتكليفه قلع ما أحدثه فيها على هذا الوجه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن زوجة وابن قاصر منها وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فطلبت الام اخذ ما يخصها من تركة الميت فتمنعها ابن الزوجة من غير الميت بالتعدي ووضع يده على جميع التركة يدون ولاية شرعية فهل لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما تركه الميت بين جميع وريثته بالغريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) ترفع يد المتعدي المذ كور ويقسم جميع ما ثبت انه مستروك عن الميت المذ كور بين جميع وريثته بالغريضة الشرعية حيث لا مانع وبموتة عن امه وزوجته وابنه لا غير يكون لزوجته من ذلك الثمن فرضا ولا مة السدس كذلك والباقي لابنه تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى وعمر في أرض زوجته بناء لنفسه بغير اذن اثم مات عنها وعن وريثة آخر فهل يكون البناء المذ كور ميراثا عنه وتغرر الزوجة المذ كورة نصيب الورثة من قيمة البناء ويصير كله لها (اجاب) نعم ففي جامع الفصولين عمر دار امرأته فمات وتركةا وابنا فلو عمرها باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتعزم حصة الابن ولو عمرها لنفسه بلا اذنها فالعمارة ميراث عنه وتغرر قيمة نصيبه من العمارة وتركةا لها ولو عمرها بلا اذنها قال النسفي رحمه الله العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة

١٢٧٣

٨

ذی الحجة

١٢٧٣

١١

محرم

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

٢٢

كرم امرأته وسائر املاكها انتهت من الرابع والثلاثين ومثله في نور العين ورياض  
 المتقاسمين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أنعم عليه ولى الامر بقطعة ارض اميرية  
 وملكه اياها وجب حجة شرعية ثم باعها ذلك الرجل المنعم عليه لرجل آخر بيعا شرعيا  
 فوجد المشتري اربع عشش في بعض مواضع منها بناها جماعة بدون استئذان من الميرى  
 والمحكام وسكنوا فيها وحدث هذا البناء معلوم وثابت فارد المشتري الارض المزبورة  
 رفع بنائهم المذكور فنازعه منهم واحد بانه تلقى هذا البناء عن ابيه مع اعترافه بعدم الملك  
 له ولمورثته في الارض المذكورة وانها لجهة الميرى المنعم بها والحال انه لا حجة بيده شرعية  
 ولا بينة تثبت له ولا لمورثته حق القراري في الارض المذكورة غاية انه يدعى تلقى هذا  
 البناء عن ابيه وان اياه هو الباقي له وامتنع الآخرون عن رفع بنائهم قائلين ما يجوز على  
 هذا المعادى يجوز زعلينا واتفق الكل في الدعوى والاعتراف بما يفيد عدم تلك الارض  
 ومع ذلك قيمة بنائهم لا تساوى قيمة الارض الحاملة للبناء فهل لا عبرة بتعللهم جميعا  
 ويؤمرون برفع البناء عن تلك الارض واذا ألزموا برفع بنائهم اذ لم يضر بالارض فهل  
 لا يلزم المشتري شئ من كلف الهدم وغيره أو يلزم (اجاب) حيث تحقق احداث تلك  
 العشش في الارض المذكورة بدون اذن من له الولاية عليها بل كان ذلك بطريق  
 التعدي يؤثر المحدث بدون اذن برفع بنائهم منها حيث لم يضر الرفع بتلك الارض والحال  
 ما ذكرنا سؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض امام داره معلومة  
 مميزة استولى عليها ذو شوكه وأجرها لغيره لينبئ ذلك الغير فيها تعديا بدون اذن المالك  
 فطالب المالك رفع يد المؤجر والمستاجر عنها فامتنع عن ذلك وانكر املاكه فيها ولم يحدثا  
 بها بناء ولا غرسا الى الآن فترافع معه الى المحاكم الشرعي واثبت لديه ملكه فيها  
 بالطريق الشرعي وبعد ذلك أمر القاضى المالك ببيعها للمستولى المذكور ليقنع بها فامتنع  
 من ذلك فهل لا يجبر على البيع المذكور ويكون له استردادها من يدهم في يده والحال  
 هذه (اجاب) نعم لا يجبر على بيعها وله استردادها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل غصب حصة في عقار ونبنى فيها بناء لنفسه وسكن فيها بغير اذن المالك واستمر  
 واضع عايدته عليها ثم بعد ذلك طلبها المالك من الغاصب فامتنع الغاصب من تسليمها له  
 فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) يؤثر الغاصب برفع ما احده في ارض  
 غيره بدون امره ان لم يضر رفعه بالارض ولم تكن قيمة البناء اكثر من قيمة الارض والا  
 فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بنى عم ثلاثة بلى يكون ذا رابا لارث عن اهلهم لم يكل  
 واحد منهم ثلثها مات احدهم عن ابن قاصر وترك لابنه المذكور الثلث فاحذر الابن  
 القاصر للنظام قبل بلوغه وسافر الى بلاد بعيدة فوق مسافة القصر ومكث في النظام ثم  
 بعد ذلك حضر لياخذ حصته مع ابني عمه فوجد رجلا اجنبيا واضع عايدته على الحصة  
 المذكورة فطلبها منه فامتنع من تسليمها له متعللا بطول المدة فهل اذا كان المالك ثابتا

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

١

١٢٧٤

للأبن المذکور بالارث عن ابيه وطلما حين حضوره من غيبته يجاب لذلك ولا يسقط حقه بطول مدة غيبته (اجاب) الغيبة عذر شرعي اذا كانت مدة سفر فتسمع الدعوى ولو بعدمضى خمس عشرة سنة اذا كان المذعي غائبا فيها مسافة العصر ولا يسقط الحق بمضي الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تلقاها عن ابيه وهو يتصرف فيها لنفسه خاصة بدون شرك يملك فيها ثم مات عنها وعن ابن عم عاصب ولم يكن له وارث سواء فوضع يده على الدار المذکور في رجل اجنبي يتمكن شيخ البسلة له فيها ولم يكن على الميت دين للسيرة ولا غيره واسكنه فيها بدون اذن من الوارث وبدون اجازة وتوكيل له في ذلك فهل اذا كان المالك ثابتا للوارث عن مورثه في الدار المذکور كورة بالوجه الشرعي يؤثر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للوارث (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار المذکور كورة بطريق الارث للرجل المذکور عن مورثه بالوجه الشرعي يؤثر واضع اليد بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون بعض اشجار ونخل وعقار بطريق الارث عن آباءهم فوضع احد الورثة يده على جميع ذلك في غيبة باقي الورثة وقلع الاشجار واستهلكها في مصالح نفسه وهي معلومة بالتدرو ذلك بدون اذن باقي الورثة وبدون اجازتهم فهل والحال هذه اذا حضر باقي الورثة من غيبتهم يكون لهم تضمينه فيما يخصهم من الاشجار بقيته (اجاب) نعم يكون لهم تضمين الشريك المستهلك المذکور كورة قيمة اقصابهم مما استهلكه من الاشجار المذکور كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي ذوقه يده على الدار المذکور كورة بالقهر والغلبة فطلب المالك رفع يده عنها فانكر الغاصب دعواه المالك فيها فهل والحال هذه اذا ثبت المالك المذکور ملكه في الدار المذکور كورة يجبر الغاصب على تسليمها للمالك المذکور ويمنع من معارضة المالك فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الوارث النصب منه واثبت دعواه بالوجه الشرعي يؤثر الغاصب برد المصوب اليه حيث لا مانع من تسليمه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض اصلها مكان تقبل قسمة الافراز فبني احد الورثة في القطعة المذکور مكانا لنفسه من ماله الخاص به بانقاض اشتراها وبنائها في نفسه وصاروا يضعها على ذلك مدة من السنين والآن اراد باقي الشركاء قسمة الارض مع البناء الذي فيها وقيمة البناء اكثر من قيمة الارض بكثير والحال ان الباني بني بغير اذن الشركاء وكانت الارض التي بني فيها تقبل القسمة فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حيث بني احد الشركاء بغير اذن لنفسه في العقار المشترك بينهم فطلب الباقي رفع البناء قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباني فيها ونعمت والا هدم كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه في مكان آلت له بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي يده على الحصه المذکور كورة بطريق

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١٢

ربيع الاول

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٢٩

العصب مدة عشر سنين والآن طلب المالك المذكور رفع يده ووضح اليد المذكور عن  
 الحصة المذكورة فأنكر استحقاقه فيها فهل إذا أثبت المالك المذكور ملكه للحصة  
 المذكورة عن مورثه بالوجه الشرعي يقضى له بها ولا عبرة بانكار واضح اليد المذكور  
 ويؤمر واضح اليد برفع يده عنها وتسليمها للمالك المذكور حيث كان الملك ثابتا فيها  
 عن مورثه (اجاب) اذا أثبت المالك المذكور ملكه للحصة المذكورة بالوجه الشرعي  
 يقضى له بها ويؤمر واضح اليد الغاصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل يملك دارا مات منذ خمسين سنة عن بنت وبنتي ابن قصر وابن اخ  
 فوضعوا ايديهم على الدار المذكورة مدة خمس وعشرين سنة ثم تعدى عليها رجل وغصبها  
 مدة عشر سنين ومات وترك ورثة ثم غصب الدار المذكور مدة واحدة الظلمة من ورثة الغاصب  
 الاول ثم استولى عليها بعض ورثة الغاصب الاول والآن أراد ورثة المالك لها استردادها  
 منه ورفع يده عن ورثة الغاصب المذكور فاعترفوا جميعا لهم بالملك عن مورثهم وادعوا  
 شراء دامن ابن اخي الميت المذكور حين وضع يد مورثهم عليها فأنكر ذلك ورثة المالك  
 فبرزت ورقة تدل على شرائها من ابن الاخ المذكور وهي مقطوعة الثبوت وليست بحرة  
 من قبل فاض ولا مسجلة بسجل ولم يصد قواعلي مضمونها ولم يذكر بها أن ابن الاخ وكيل  
 عن باقي الشركاء فيها فهل والحال ما ذكر لا تعتبر دعوى ورثة الغاصب المجردة عن  
 الاثبات ولا عبرة بتلك الورقة على هذا الوجه وتؤمر ورثة الغاصب بتسليمها الى اربابها  
 حيث اعترفوا باصل الملك لهم فيها ولم يثبتوا انتقالها عن ملكهم بنقل شرعي ولم يحدوا  
 فيها بناء يوجب تلك الاصل بقيمتها من ملاك (اجاب) نعم لا تعتبر دعوى ورثة  
 الغاصب المجردة عن الاثبات والحال هذه ويؤمر ورثة المالك بها حيث لا مانع  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا في زمن صحته وسلامته وبعد  
 خروجه من المدينة بعد موت ذلك الرجل عن ورثة غائبين فوق مسافة القصر بكثير وترك  
 ما يورث عنه شرعا من الخيل فوضعت تلك المرأة يدها على الخيل المذكور وصارت  
 تستغل ثمره وتبيعه في غيبة الورثة الميذكورين مدة فهل اذا حضر الورثة من غيبتهم  
 يكون لهم رفع يدها عن خيل مورثهم ومطالبته بقيمة ما استغلته من ثمره مدة وضع  
 يدها عليه حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن ابيهم وتحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)  
 نعم لهم ذلك اذا تحقق ما هو مرسوم بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن ابيه تعدى رجل من العربان ذوشوكه واخذ منه  
 بالغصب وصار ينتفع به مدة مع المنازعة ولا يقدر على تخليصه منه ثم مات رب النخل عن  
 ورثة فطلبوا اخذه فلم يقدروا ايضا واستمر تحت يده حتى مات ذلك الغاصب عن ورثة  
 ايضا فطلب ورثة النخل اخذه من ورثة الغاصب فنعوههم متعللين بطول المسدة  
 والحال انه لا سند بايديهم يشهد لهم بالاستحقاق فهل لا يجابون لذلك ويكون لورثة رب

١٢٧٤

٩

مادى الاولى

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

٧

النخل اخذوه ورفع بدو رثة الغاصب حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن ابيهم ولا عبرة بتعللهم بطول المدة مع المنازعة فيها لدى الحاکم الشرعی اذا ثبت ما ذكر (اجاب) ترك الدعوى لدى القاضی خمس عشرة سنة فاكثر ولا عذر شرعی مانع من سماع دعوى التارك واذا تحقق انه لم يوجد التارك للدعوى لدى القاضی ثلاث المدة وادعى الوارث على واضع اليد بنصب مورثه من ذلك من مورث المدعى واثبتوا دعواهم بالوجه الشرعی يقضى لهم بدعاهم والا فلا فقه صدق في تنقيح الحاکم مدیه انه اذا ادعى عند القاضی مرارا ولم يفصل القاضی الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع دعواه بذلك لانه صدق عليه انه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عند القاضی اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته دار وساقية فوضع خال القصر يده عليهما وضم القصر اليه مع عياله في معيشة واحدة وتصرف عليهم بدون ولاية شرعية ثم مات الخال المذكور عن اولاده فوضعوا ايديهم على الدار والساقية بعد موت ابيهم واخذوا اخشابا من الدار والساقية فهل والحال هذه يكون للقصر بعد بلوغهم اخذ الدار والساقية واخذوا اخشابا حيث كان الملك ثابتا فيها للقصر بالوجه الشرعی (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة غائبين فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخل وغيرهما فوضع رجل اجنسي يده على ماتر كه الميت بدون مسوغ شرعی ثم بعد مدة تزيد على خمس عشرة سنة حضرت الورثة من غيبتهم وارادوا اخذ ماتر كه مورثهم من واضع اليد فامتنع من تسليم ذلك لهم متعللا بانه وضع يده على ذلك مدة خمس عشرة سنة فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك حيث كانوا غائبين فوق مسافة القصر ويجبر واضع اليد على تسليم ماتر كه مورثهم لهم حيث ثبت الملك لهم فيه بالوجه الشرعی (اجاب) الغيبة فوق مسافة القصر عذر شرعی لا يمتنع معه سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة من الغائب تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذي شوكة غصب دار رجل وبنى فيها بناءا لنفسه من ماله وسكن فيها ولم يقدر المالك على منعه لكونه ذا شوكة فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء يكون لمالك الارض نزعهما من يد الغاصب ويدفع له قيمة البناء مستحق لقلع أو ترميم الباني بقلع بنائه (اجاب) اذا تحقق أن البناء في ارض الغير بدون اذن المالك وكانت قيمة الارض اكثر يكون للمالك تكليف الباني بقلع بنيانه واسترداد الارض منه الا ان يضمن له قيمة بنيانه مستحق القلع ان ضرر فله بالارض فان لم يضر بشرط رضا مالك البناء باخذ قيمته على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك فصرة ارض غصبها آخرو بنى في بعضها بناءا ثم مات الغاصب عن ورثة فما زعمهم مال الكهارة ثبت مال كنهيم بالوجه الشرعی وطلب رفع ذلك البناء فهل يجاب لذلك ولو كانت قيمة البناء اكثر او تعقب برقيمة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

رجب

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٥

البناء وقيمة الارض فان زادت قيمة البناء على قيمة الارض يتملك صاحب البناء الارض بقيمة ما وهل اذا كان رفع البناء يضر بالارض يكرن لمالك الارض ان يتملك البناء بقيمة (اجاب) اذا بنى شخص في ارض غيره بدون اذن المالك فان كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كلف المباني قلع بنائه الا ان يتفق مع رب الارض على اخذ قيمته مستحق القلع وهذا لو لم يضر رفعه بالارض فان اضر رفعه بالارض فلما لم يكن له ان يتملك البناء بقيمة على هذا الوجه جبر على ما لم يكن له وان كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض فكذلك الجواب على ما اُفتي به الاشياخ وافتى بعض المتأخرين بان لمالك البناء ان يتملك الارض بقيمة ما دفعه للضرر الاشد بالاحف وهو قول الكرخي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا غرسه بنفسه في ارضه الخاصة به ثم بعد مدة تسحب من بلده وترك نخيله ومعه ثلث خمس سنين ثم مات في غيبته المذكورة عن ابن غائب في الجهادية فارسل لعمه ووكله على النخيل الذي آل اليه بالميراث عن ابيه فوضع العم يد عليه بالوكالة مدة نحو عشر سنين ومات عن ابن ايضا فوضع يده بعد ابيه عليه والا ن حضر ابن الغارس من غيبته وطلب من ابن عمه رفع يده عنه فذمعه منكر اوجاحد الحق فهدل اذا ثبت ان الحق فيه لابن الغارس له بالبنية الشرعية يكون له رفع يده عن نخيله ولا عبر بانه كاره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع دعوى ابن الغارس المذكور بالنخيل على ابن عمه واثبت دعواه بالوجه الشرعي يقضى له بها وان فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر وترك دارا فوضع رجل اجنبي يده عليها في غيبة الابن بدون مسوغ شرعي ثم حضر الابن من غيبته ويريد اخذ الدار من واضع اليد فهل والحال هذه اذا ثبت المالك في الدار المذكور للابن عن ابيه بالبنية الشرعية يجبر واضع اليد الغاصب على تسليم الدار للابن المذكور (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض بمسلكة لامرأة وبني فيها بناء لنفسه بغير اذن مالكة الارض وقيمة الارض اكثر من قيمة البناء فارادت مالكة الارض ان تسلك المباني قلع بنائه وتمنع من الارض فابي واراد ان يتملك الارض ببنائه وسكنه فيها مدة اثنتي عشرة سنة والحال ان قل البناء لا يضر بالارض فهل لا عبرة بمعمله المذكور ويكلف قلع بنائه من الارض المذكورة حيث كان المالك ثابتا لها فيها ولم تنتقل اليه منها بناقل شرعي (اجاب) نعم لمالك الارض المذكورة تكليف الغاصب قلع بنائه الذي قيمته اقل من قيمة الارض المحاملة له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون نخيلا بالميراث عن ابيهم سافروا الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وترك كوة فوضع رجل اجنبي يده عليه بغير اذنهم وورثاهم وصار ينتفع به مدة فبقيت لهم نحو خمس عشرة سنة والا ن حضر الورثة وطلبوا رفع يده عنه فذمعه من اخذته بمعمله بطول المدة المذكورة فهل اذا

جب سنة

١٢٧٤

١

١٢٧٤

١

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٠

نعمان

مضان

- أثبتوا أن الحق لا يبيهم وأنهم الوارثون له يكون لهم أخذه ورفع يد الغاصب عنه ولا عبرة  
بتعمله المذكور وتكون الغيبة عذرا شرعيا إذا تحقق ما ذكرناه الوجه الشرعي (أجاب)  
الغيبة مسافة القصر عذر شرعي فتسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة من  
الغائب تلك المسافة في هذه المدة فإذا أثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي يقضى لهم بما  
ادعوه وترفع يد الغاصب عنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك  
مكنا بالشراء الشرعي معدلا للاستغلال فاستولى عليه رجل وسكن فيه من غير عقد اجارة  
من المالك مدة ست سنين فطالب المالك من الساكن المذكور أجرة مثل المالك  
المذكور مدة غيبته فامتنع من تسليم أجرة متعللا بأن أجرة المدة المذكورة لا تلزمه  
لكونه يسكن فيه من غير عقد اجارة فهل والحال هذه إذا تحقق بالوجه الشرعي أن المكان  
المذكور معدل للاستغلال يلزم الساكن فيه أجرة مثله مدة سكناه فيه ولا عبرة بتعمله  
المذكور حديث الامراء ومسطور (أجاب) منافع الغصب لا تضمن استوفاء أو  
عطائها الا في ثلاثة احوال وقف وعقار اليتيم والمعدل للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في  
ابن قاصر يستحق حصه في مكان بالارث عن أبيه استوات عليها امرأة أجنبية وسكنت  
في جميع المكان المذكور من غير عقد اجارة لخصه القاصر مدة من الشهر فهل والحال  
هذه يلزم المرأة المذكورة أجرة المثل لخصه القاصر المذكور مدة سكناها فيها (أجاب)  
نعم تلزم المرأة المذكورة بأجرة مثل حصه القاصر المذكور مدة سكناها واستعمالها  
لتلك الحصه بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة  
أرض أصلها دار خربة لغيره بدون اذن وبني فيها أمكنة لنفسه من ماله الخاص به  
بانقراض اشتراها وصارت قيمة ما بناه أكثر من قيمة الأرض بكثير وهو واضع يده على ذلك  
مدة من السنين والآن أراد مالك الأرض المذكورة تكليف الباقي قلع بنائه وأخذ  
أرضه منه فهل لمالك البناء أن يتملك الأرض بقيمتها حيث كانت قيمة البناء أكثر  
من قيمة الأرض بكثير ولا يكلف الباقي قلع بنائه (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف  
العلماء فافتي الاشياخ بتكليف الغاصب قلع بنائه وأفتى بعض المتأخرين بأن له أن  
يتملك الأرض بقيمتها والحال هذا يدفع الضرر بالاشد بالأخف والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يملك نخيلا بالميراث عن أبيه سلب من بلده وغاب في بلدة أخرى فوق مسافة  
القصر مدة نحو عشر سنين فوضع شيخ البلدة يده عليه وصار ينتفع به ثلاث المدة والآن  
حضر به وطلب رفع يده عنه فنفعه متعللا بطول المدة المذكورة فقضى فهل لا يجاب لذلك  
شرعا ويكون لرب النخيل أخذه ورفع يد الغاصب عنه إذا ثبت ما ذكرناه ولا عبرة بتعمله  
المذكور سيما مع اعترافه (أجاب) إذا كان ملك الرجل المذكور في تلك النخيل ثابتا  
بالوجه الشرعي يكون له رفع يد الغاصب واضع اليد عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل اشترى لنفسه من ماله الخاص به في حال حياة والده بعد العزلة منه دارا

في القعدة

١١

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

في الحجة

٣

١٢٧٤

رجب

٢٠

١٢٧٥

متصلة بدار والده ثم مات والده عنه وعن بنتين فوضع الرجل المذکور يده على تلك الدار مع دار والده المذکور مدة تنز يد على خمس عشرة سنة ثم ماتت إحدى البنتين عن ولد فاستولى الولد المذکور على جهة من العقار من ملك خاله بالقهر والغلبة من غير وجه شرعي في حال غيبته زاعما ان أمه كانت تستحق بما اشتراه خاله لنفسه بماله الخاص به فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي توقع يد الولد المذکور عن ملك خاله ولا عبرة بزعومه ولا يكون له الا ما استحققه أمه في مخلفات والده بما بقى من الضمة الشرعية واذا بنى الولد المذکور في تلك الجهة ينظر لمابين القيمتين فاذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء يؤمر صاحب الارض بدفع قيمة البناء لصاحبه ويبقى له البناء والارض واذا كانت قيمة البناء أكثر يؤمر صاحب البناء بدفع قيمة الارض لصاحبها ويكون له البناء والارض (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اختصاص الرجل المذکور بالدار المذكورة بطريق يوجب الاختصاص وقد بنى فيها ابن أخته بدون اذنه واستولى عليها حال غيبة المالك ينظر في قيمة البناء المحدث فيمساوى في قيمة الارض المستولى عليها فان كانت قيمة الارض أكثر يؤمر الباقي برفع بنائه وتسليم الارض لمالكها وان كانت قيمة البناء أكثر فكذلك على ظاهر الرواية واختار بعض المتأخرين ان المالك البناء ان يملك الارض بغيرها قهر على مالكها رفع الضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) من طوف فاضى شمله ون في رجل ادعى بطريق الو كالة عن امرأة بانها تملك قطعة أرض مملوكة لها قدره امانه وثمانون ذراعا معمار يا محدودا بأربعة عشرين موضع رجل يده على الارض المذكورة و بنى فيها باذن شيخ بلده لكونه طلب منه أرضا لينبئ له فيها دارا فبناها الرجل المذکور بطوب لبن بغير اذن المالك لئلا تملك الارض فطلب المدعى رفع يده عنها ورفع بنائه من الارض المذكورة فهل اذا ثبت ملك الارض المذكورة للمرأة المذكورة ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمالك المذکور (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي بناء الرجل المدعى عليه في أرض تلك المرأة المملوكة للمملوكة لها بدون اذنها فان كانت قيمة الارض أكثر كان الباقي قلع بنائه بطلب مالك الارض وكذا اذا كانت قيمة البناء أكثر كما في العمادة تباعا لجواب الكتاب وهو الذي جرى عليه المشايخ وبه أفتى شيخ الاسلام على أفندي مفتي الروم اخذ من فتاوى أبي السعود والقاسماني وأفتى بعض المتأخرين بان لصاحب الاكثر وهو صاحب البناء أن يملك الارض بغيرها فرفع الضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار مملوكة لغيره بغير اذن مالكها وفيها محلات خربة فحوطها بالكرس ونقل منها اترية وسكن فيها مدة من السنين ثم حضر مالكها من غيبته وأراد اخذ داره من واضع اليد فاعترف له بها وطلب من المالك قيمة بناء فتحو بطها وجره نقل اترية فهل حيث كان الامر كما ذكر وكانت قيمة الارض أكثر مما حوطها به واحدة فيه لا يلزم

١٢٧٥

في الحجة

١٢٧٥

المالك ذلك بل يؤثر واضح اليد برفع ما حوط به ويلزمه دفع الدار لما لكها وما الحكم  
 (أجاب) لا يجبر المالك على دفع قيمة ما بناه الغاصب في أرضه بدون إذنه والحال ما ذكر  
 لا سيما إذا كان رفعه لا يضر بالأرض بل يؤثر الغاصب برفع ما أحدثه وتسليم الأرض  
 لما لكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه واربع  
 بنات وترك دارا استولى عليها رجل واخذ بعضها وادعى أنه اشتراها من الميت قبل موته  
 وطلب منه إثبات دعواه فبهرز عنه كليا ورفعت يده عنها والآن أراد شيخ البلدان يضع  
 يده عليها ويبنى فيها بناء لنفسه فهل يكون الحق فيها الورثة الميت ولهم منع شيخ البلد من  
 البناء والتصرف فيها بدون إذنهم ورضاهم (أجاب) ليس لشيخ البلد الاستيلاء على  
 ملك غيره الثابت له بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون  
 دارا بطريق الأرض عن أبيهم غابوا إلى بلدة أخرى فوق مسافة القصر ومكثوا بها مدة  
 خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك توجهوا إلى بلدتهم التي بها الدار المذكورة فوجدوا رجلا  
 أجنبيا واضع يده على الدار المذكورة وهدم وبنى فيها بناء لاجل منفعة نفسه خاصة  
 بطوب لبنين بغير إذن ملاكها فطلبوا رفع يده عنها فادعى أنه اشتراها من أحدهم وأنه كان  
 وكلاء عنهم في بيعها له فأنكروا دعواه والحال أن مدعى الشراء المذکور لم يكن عنده  
 حجة شرعية ولا سند ولا يثبت له طبق دعواه المذكورة فهل لأعيانه بدعواه المذكورة  
 المجردة عن الإثبات الشرعي ويجبر واضع اليد المذکور على تسليم الدار المذكورة  
 للملاك المذکورين وما حكم الله في البناء الذي بناه وما حكمه وقت وضع يده على الدار  
 المذكورة لا سيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) نعم لأعيانه بدعواه  
 المذكورة بدون إثبات بطريق شرعي ويؤثر بتسليم الدار الملاكها إذا لم يكن هناك مانع  
 وما بناه فيها والحال ما ذكر له قيمته مستحق القلع بالتراضي إن لم يضر قلعه وإن أُلِفَ شيئا  
 منها فعليه ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض استولى  
 عليها رجل بطريق العصب وبنى فيها بناء بغير إذن ملاكها وقيمة الأرض أكثر من  
 قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للملاك الأرض المذكورة دفع قيمة البناء في الأرض  
 المذكورة أو يكون للمالك رفع بناءه من الأرض حيث لم يضر دفعه بالأرض (أجاب)  
 إذا لم يضر رفع البناء بالأرض يكون الباقي والحال ما ذكر بخير بين أخذ قيمة بناءه مستحق  
 القلع بضرار الأرض وبين قلعه وإن أضر بالأرض فالتخير بين تكليف الغاصب  
 بالقلع وبين ثلث البناء بقيمته مستحق القلع للمالك الأرض إذا تحقق ما هو مستطور  
 بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضونه أن حسن بك  
 مفتش الأقاليم الوسطى سابقا حال حياته همل شروطا مع حسين أفندي بناء على بناء  
 حمام سوق وما يتبعه من القهاوى والدكاكين في أرض مكان مملوك للبيك المذکور  
 وكل ما صرف على ذلك يكون على البيك المذکور ثلاثة أرباعه وعلى حسين أفندي الربع

١٢٧٦

٧

١٢٧٦

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٤

رجب  
١٠

١٢٧٦

ويكون ذلك مشتركا على هذا الوجه وان البك المذكور أعطي حسين أفندي في نظير خدمته ومباشرة البناء وتتميمه ربيع الارض وربع الموجودات القديمة وبعد وفاة البك المذكور حضر الافندي وأفاد ان الحمام المذكور تم بناؤه ولم يدرك عمل القهاوى والدكاكين وأفاد ان له مبلغا زايدهما صرفه في البناء يخص التركة ونظرت القضية لدى القاضي فحكم بدمه اعلام شرعي يتضمن ثبوت ربيع الحمام الى الافندي وثبوت ما زاد له من المصاريف ومحكوم فيه بصرف ما زاد اليه من التركة والآن وردت افادة من المديرية تتضمن ان الافندي جدد في الارض المذكورة عشرة دكاكين بجوار الحمام بلغ تكاليفها كذا وان تجد يد ذلك برأي الافندي لما رأى فيه من المصلحة وأنه يقتضى الوقوف على الحكم الشرعي هل هذه الشروط انفسخ حكمها بموت البك أم لا وإذا انفسخ حكمها فالحكم البناء بدون اذن هل يكون للتركة أو للباني وحيث ان الارض هي حق الميت فالحكم فيها وما يعامل به الافندي المذكور في البناء وورد معها صورة الاعلام المؤرخ في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٠ تتضمن انه قد ثبت بين يدينا ان المرحوم حسن بك حال حياته أعطى وملاك الافندي المذكور الربع في أرض المكان الكائن بناحية بقى سويف المطل على بحر النيل الجاور لا مكنة بيد أربابها لم تعين تلك الاماكن الايل الى البك المذكور بالتعليك الشرعي من قبل معتقه وقبل ذلك منه لنفسه واذن المتوفى المذكور قبل موته للافندي المذكور بان يبنى في أرض المكان حماما وقهاوى ودكاكين ويكون ذلك مشتركا بينه والمتوفى ثلاثة أرباعه وللأفندي الربع وان كل ما يصرفه على ذلك يرجع بثلاثة أرباعه على المتوفى بعد عمل الحساب وقبل ذلك منه وأنه بنى في أرض المكان حماما وصرف عليه كذا ما هو من مال الباني خاصة كذا وما هو من مال المتوفى بمعاوضة رصاص ورخام وأخشاب وما أشبه ذلك كذا وان الزائد له قبل المتوفى كذا بشهادة فلان وفلان وزكيه وعدل بشهادة فلان وفلان وذلك في وجه وكيل ابن أخى الميت ووكيل زوجته ووكيل وكيل بيت المال بصريح المنسوب وصيا على تركة الميت والمأدون له بالخصوصة والمقر بوضع يدهم كله على مخلقات المتوفى وعرفنا كلامنا الوكلاء المذكورين بان الحق في ربيع بناء الحمام المرقوم لحسين أفندي وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد للمعسر أعلاه من تركة المتوفى المذكور بالوجه الشرعي وحكمه بما بذلك فنرجو الافادة عن طلب المديرية (أجاب) الاذن بالعمارة يبطل بموت الاذن فاذا كان بناء الدكاكين والقهاوى بعدموت الاذن وكانت الارض المبني فيها ما ذكره كالميت كما يستفاد من السؤال المحرر لهذا الطرف المسطر باطنه ويؤيده ان الحكم الصريح في صورة الاعلام المؤرخ ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٠ انما هو منصب على بناء ربيع الحمام والرجوع بما زاد في نفقة عمارة حيث ذكر فيه ما نصه وعرفنا كلامنا الوكلاء المذكورين بان الحق في ربيع بناء الحمام المرقوم لحسين أفندي

فما في المذكور وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين اعلانه من تركه المتوفى المذكور بالوجه الشرعي وحكمنا بذلك لاسيما مع عدم ذكر حدود الارض الموهوب بها بوجه معتبر شرعا في الدعوى وعدم قسمتها فالحكم الشرعي في ذلك ان ما بناء الشخص في أرض غيره بدون اذنه يكون متبرعا به ان بناءه لرب الارض وان بناءه لنفسه في أرض غيره بدون اذنه يكون حكمه حكم الغاصب فيؤمر بقلع ما بناءه الا ان يتملك رب الارض البناء بقيمته مستحق القلع وهذا ان كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء وان كان بالعكس فلما يفي ان يتملك الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك قطعة أرض ارضاً عن أبيه ووضع يده عليها سبتي سنة وحازها أبوه قبله السنين العديدة فجاء رجل آخر واشترى قطعة أرض بجوارها وبنائها وبني في القطعة الموروثة فاعة تعديا بلا اذن الوارث ومن غير وجه شرعي وهو غائب خضر ومنعه منها وافترق معه على أن يبني له بدل بنائه ثم بعد ان رضى المتعدي بذلك امتنع ولم يرض بخروجه مما بناءه وقيمة الارض الموروثة تزيد على قيمة البناء والارض المذكورة ثابتة للوارث بالبنية الشرعية زيادة على وضع اليد فهل والحال هذه يؤمر بقلع بنائه حيث كانت قيمة الارض تزيد على قيمة البناء أو يدفع له قيمة ما بناءه في أرضه بلا اذنه مستحق القلع برضاه اذا امتنع من قلعه (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وزوجة و بنتين احدهما قاصرة وترك ما يورث عنه شرعا من مواش ودار وطاحونة وساقية ودراهم معلومة لهم فوضعت زوجته يدها على التركة بعد موت أم المتوفى وتصرفت في التركة وباعت بعض مواش وغلالات وغير ذلك بغير ولاية شرعية على القاصرة وسافرت الحجاز وأفتقت ثمن ذلك في شؤون نفسها والقاصرة مقيمة لم يسافر معها فهل للبنات محاسنتها بعد بلوغها رشدها على نصيبها فيما باعته الزوجة حيث ان التصرف بغير ولاية شرعية وصادات عينه مستهلكة واستهلكت عوضه في شؤون نفسها واشترت من ذلك عبدا وزوجته للبنات ودفعت صداقها (اجاب) للبنات المذكورة تضمين أمها قيمة نصيبها مما استهلكته في شؤون نفسها من المال المشترك اذا تحقق ما هو مذكور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سفينة عرضها للبيع فأخبر برجل في جهة بعيدة انه يريد شراء سفينة فاشترىها وأرسلها لهذا الرجل ليشتريها بملك الجهة فادخل هذا الرجل مالها كمالها بشرائها بثمان معلوم عينه له فلم يرض بما عينه له من الثمن ووكّل رجلا في بيعها عن ساومها أو من غيره فلما أراد وكيل المالك المذكور بيعها منه من ذلك وكيل المساوم فلما ادعى شراءها منوكاه وشحنها وكيل المساوم من طرفه وأرسلها بالجهة بعيدة أخرى جبرا على وكيل المالك المذكور ففرقت بها فيها فن يكون ملزوما بضمها للمساوم أو وكيله (اجاب) الضمان على من تعدى على مال الغير واستعمله بدون اذنه لا على غيره بدون وجه يوجب

١٢٧٧

١٠

رمضان

١٢٧٧

٢٠

محرم

١٢٧٨

١٢

ربيع الثاني سنة

٢٥ ١٢٧٨

جمادى الثانية

١ ١٢٧٨

١٥ ١٢٧٨

رجب

٢٢ ١٢٧٨

شعبان

٩ ١٢٧٨

التضمين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قطعة أرض  
خربة وبني فيها بناء لنفسه من غير إذن مالك الأرض وانفق في بنائها ما يريد على قيمة تلك  
الأرض باضعاف فهل حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير لا يكون  
لمالك الأرض الاقيمتها حالة كونها خالية من البناء (أجاب) اذا بنى شخص في أرض  
غيره بدون إذن مالكها تعدى واو كانت قيمة البناء أكثر فظاهرا روايه انه لا فرق بين هذه  
الصورة وما اذا كانت قيمة الأرض أكثر فيكلف قلع ما أحدثه على هذا الوجه حيث  
لا يضر بالأرض واختار بعض المتأخرين ان للباني في هذه الصورة ان يتملك الأرض  
بقيمة ما دفع للضرر الاشد بالاحف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضا مدة  
من السنين وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك مات عن اولاد اخصوا ابنيهم  
عليهم اثم التزم رجل بناحيهم المخرج من الميرى ووضع في الأرض المذكورة عشرة سنوات  
والآن ارادوا اخذها من واضع اليد المذکور فامتنع من ذلك متعللا بانها ملكه فهل اذا  
اثبت اولاد الاخ المذکورون ملكيتهم المورثهم وانهم مات وتركه اميراثا لهم يؤمر واضع  
اليدها عليها الغاصب بتسليمها لهم فها (أجاب) اذا لم يوجد هناك مانع من سماع  
دعوى اولاد الاخ المذکورين يملك الأرض على واضع اليد عليها الا ان المذعى  
ملكيتها لنفسه وثبتت دعواهم المذکورين بالوجه الشرعى يقضى لهم بها ويؤمر واضع  
اليدها الغاصب بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة بينهم  
مال مشترك جدد احدى اهلهم وهو الاكبر امتعة ومواشي بالشرع لنفسه ودفع ثمن ذلك من  
المال المشترك بينه وبين اخوته فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعى يكون ضامنا  
لنصيب اخوته من ذلك الثمن المدفوع من المال المشترك بينهم (أجاب) نعم يكون  
ضامنا لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات  
عن بنتين احدهما بالغة والاخرى قاصرة وترك ما يورث عنه شرعا فوضع رجل اجنبى  
يده على تركه الميت المذکور من غير وصاية شرعية لا من ابيهما ولا من القاضى وقد بلغت  
البنات الاخرى وطلبتا تركه ابيهما من الرجل واضع اليد عليهما فامتنع من تسليمهما لهما  
متعللا بانه لو سلمهما لهما يخاف عليهما من الضياع فهل حيث كان الرجل المذکور مقررا  
بتركه ابني البنيتين المذكورتين يؤمر بتسليمهما لهما ولا عبرة بما تعلل به اذا ثبت رشدهما  
(أجاب) اذا كان رشدا البنيتين فابسا يكون لهما الاستيلاء على تركه ابيهما حيث  
لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في قطعة أرض بغير إذن مالكها حال  
غيبته ووضع يده عليها فعلم ربه ما فعلت فنازعه واراد رفع يده فعمل الباني المذکور بان  
فلانا امره بالبناء فيها والحال أن فلانا لم يكن وكيلاعن صاحبها ولا رسولا من قبله في الاذن  
فهل يكون لرب الأرض المذکور كورة طلبها من واضع اليد المذکور ويجبر على رفع بناءه فيها  
حيث كانت ازيد قيمة من البناء (أجاب) نعم يكون لمالك الأرض المذکور كورة

تسليف الباقي فيما بدون اذنه رفع ما احلته فيما على هذا الوجه وانتراعها من يده والحال  
 ما ذكر بالسؤال ما لم يتراضيا على اخذ المالك المذكور بناء الغاصب بالقيمة مسحق القلع  
 مثلا فيكون البناء مع الارض لملكها وترفع يد الغاصب عما ذكر حيث لا مانع والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا اشتراه من اربابه بمقتضى حج شرعية من  
 قاضي ناحيتهم يسده ويبنه شرعية ووضع يده عليه مدة سنين وهو ينتفع به فتعدي عليه  
 عمدة البلدة واخذ منه قطعة باخشابها وسقنها وانقاضها ونقل ذلك الى ملكه واستهلك  
 الاخشاب والانتقاض ووضع بعضها في ملكه وذلك بغير رضا المالك فهل اذا رفعه الى  
 الحاكم الشرعي وادعى عليه بالارض وبين حدودها ويقدم من الانتقاض والاخشاب  
 معلوم تصح به الدعوى واثبت دعواه بالوجه الشرعي يؤمر بدفع قيمته ويرفع يده عما تعدي  
 عليه واخذته من ارض العقار المذكور (اجاب) اذا ثبت الغصب لما ذكر بطريقه  
 الشرعي يؤمر الغاصب برد ما غصبه من الارض وبقية ما استهلكه من انتقاضها وقيمته  
 الى ما ملكها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبتين  
 فاستولى على داره رجل شيخ قرية بطريق الغصب فنازعته احدى البنتين وطلبت  
 حصتها من الدار فاعترف لها بحصتها من دار أبيه او طالب أن يعطيها حصتها من دار  
 الغاصب فامتنعت وقالت لا آخذ الا حصتي من دار أبي فاعسأط منها وقال لها هذه  
 حصتك من دار أبيك وآلت لك عنده بالميراث ولم تكن وضعت يدي عليها مدة طويلة  
 تزيد عن عشرين سنة ويريد مني معها بطول المدة والحال انها كانت قاصرة فهل  
 اذا اعترف بان الحصة لها بالميراث عن أبيها يؤمر بتسليمها لها ولا عبرة بتعلله بطول  
 المدة لاسيما انها كانت قاصرة وغائبة عن بلد هذه المدة (اجاب) نعم لا عبرة بمجرد  
 تعلله بما ذكر مع اعترافه بملكها تلك الحصة ولم يثبت ناقل ويؤمر بتسليمها لها والحال  
 هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على أرض ملك  
 بالشر من مدة مديدة بمقتضى حج شرعية مسجلا مستولى رجل على قطعة منها متعللا  
 بانها ليست ملكه فهل اذا عارضه المالك الذي كان واضع اليد عليها وأظهر حجج  
 ملكه ونجح بانها من جملة أرضه المذكورة الداخلة في حدودها وشهدت له البينة  
 بذلك ترفع يد المستولى عليها وترد المالكها ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) اذا  
 ثبت الملك فيها للرجل الأول بالطريق الشرعي ترفع يد المتعدي عليها حيث لا مانع  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبتين وزوجة وترك دارا ثم بعد  
 موته فمروها بينهم بالفرض الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه ووضع يده عليه مدة من  
 السنين وهو يتصرف فيه والاثنان تعدي أحدهما ولاد على أخيه وأخذوا من نصيبه  
 وبني فيه من غير اذن أخيه ومن غير حضوره فهل والحال ما ذكر يؤمر الاخ المذكور برفع  
 يده عن الجانب المذكور حيث بني فيه بغير اذن أخيه وكان مقر إقامته من نصيب

١٢٧٨

٣٠

جاءى الثانية

١٢٧٩

٢٣

محرم

١٢٨٠

٤

جمادى الاولى

جمادى الثانية

شعبان

أخيه لا سيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) يؤثر الغاصب برفع ما أحدثه في أرض أخيه الخاصة به بدون أذنه حيث كانت قيمة الأرض أكثر وتحقق ما ذكر بالسؤال بطريقة الشرعي والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض حصلت فيها زيادة للبائع وروسا المزاد على رجل والمالك لم يصدر منه سمح بالبائع والراسى عليه المزاد أجرى بناء ساقية في الأرض المذكورة بدون إذن من المالك بالبناء فما الذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فتأمل الجواب (أجاب) إذا لم يحصل بيع من المالك لباني الساقية المذكورة وقد بناها بدون إذن المالك يكون غاصبا وحكم الغاصب أن للمالك أن يكلفه بقلع بنائه أو يتملك البناء منه مستحق القلع حيث لم تكن قيمته أكثر من قيمة الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وترك دارا وقد غاب الابن مدة تزيد على عشر سنين ثم رجع من غيبته وأراد أخذ داره الثابتة له بالوراثة الشرعية فوجد شيخ البلد قد تعدى وأخذ انقاضها واخشابها وأعطى أرض هذه الدار لرجل وبني فيها وقدم مضي على ذلك عشر سنين فهل والحال هذه يلزم شيخ البلد قيمة الانقاض والاخشاب حيث تعدى باخذها ليس له أخذها شرعا ويلزم الباني قلع بنائه حيث بناه بغير وجه شرعي وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها وما الحكم (أجاب) إذا ثبت غصب شيخ البلد انقاض الدار واخشابها بطريق شرعي وجب رد عينها للمالكها إن كانت قاعة وقيمتها إن كانت هالكه كما أنه إن ثبت أن أرضها ملك الرجل المذكور بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواه يؤثر واضح اليد بردها إليه وقلع بنائه الذي بناه بدون إذن المالك حيث كانت قيمة الأرض أكثر كما هو مذکور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن أبيه ووجهه سافر إلى الجهادية ومكث بها خمس سنين فلما حضر من الغيبة وجد شيخ البلد مستولى على الدار المذكورة وبني فيها بدون إذن وهدم ما كان فيها من البناء والحال أن شيخ البلد المذکور معترف ومقر بالدار المذكورة ملك للجهادي فطلب صاحب الدار داره من شيخ البلد فقال له الشيخ المذکور ليس لك الا قيمة الأرض فلم يرض بذلك مع أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فهل يجبر شيخ البلد على إزالة بنائه الحادث وعليه قيمة ما هدمه من البناء الاصلى وتسليم الدار للمالكها (أجاب) للمالك الأرض والحال ما ذكر بالسؤال تكليف الغاصب بقلع بنائه ولا يجبر مالك الأرض على اخذ قيمته حيث كانت أكثر من قيمة البناء المحدث وله تضمين الغاصب قيمة بنائه القديم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له دار اودع مفتاحها عند زوج بنته وغاب عن البلد فاخذ زوج البنت مفتاح الدار وسكنها مدة بعد أن أزال دائر سطح البيت وأخذ طوبى وبني به اودة وخزنة فوق سطحها بناء غير ضروري بل لزينته نفسه فقط وذلك بدون إذن من ربها فلما طلب اخراجه منها ادعى أنه صرف في بناء ما ذكر قد راعى ما من الدراهم ويريد أخذه منه فهل

سنة

سؤال

١٢٨٥

١٢

لا يجاب لذلك والحال هذه حيث بني ذلك ببعض أنقاض مما هدمه من الدار المذكورة  
بغير إذن مالكها (اجاب) اذا بني رجل في دار غيره بدون اذنه بانقاض مالك الدار فهو  
متبرع بما افق في الاجرة ومن ما لا تبني عينه بعد النقص ولو لباني أنقاض مملوكة له وقد  
بني لنفسه فهي له ويكلف نقضها ان لم يضر بالمكان الاصلى أو يتملكها رب الدار  
بقيمتها مستحقة القلع والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة عن شجرةين من ضمن  
اربع شجرات مغروسات بارض مأخوذة لمدايع للبري بجهة مصر القديمة اجري قطعهما  
شخص فعرض ناظر العمارة للمحافظة بطلب تحقيق ذلك فصار احالة التحقيق ذلك على  
معاون مصر القديمة فاجري التحقيق وتبين منه ان الشجرات غرسها امرأة تدعى الحاجة  
فاطمة القهوجية من مدة سنين وباعت اثنتين منها واقسمت ثمنهما بينها وبين رجل آخر  
يدعى سالم زغلول الذي هو صاحب الارض قيل أخذ الميري لهذه الارض للغارسة  
الثلاثين من الثمن ولصاحب الارض الثلث نظير الغرس في أرضه وشهد بذلك أشخاص  
متعدون بمقتضى هذا كرقعة الحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا كرقعة تحقيق هذه القضية

١٢٨٥

٢٧

استفيد منها ان الاربع شجرات غرسها الحاجة فاطمة القهوجية لنفسها في أرض سالم  
زغلول من مدة سنين وان الشجرات المذكورة باقية على ملكها الى الآن وانها هي  
وصاحب الارض باع الشجرتين منها واقسمتا ثمنهما بينهما اثلاثا بتراضيهما فأخذ سالم  
زغلول الثلث نظير أجر أرضه وأخذت المالكات الثلثين فاذا كان الامر كذلك ولم يحصل انتقال  
الشجرات المذكورة أو الشجرتين اللتين بيعتا الى جهة الميري يناقل شرعى كبيع  
لا يكون لجهة الميري معارضة في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة  
يملكون دارا أخذها رجل بطريق الغصب وبني فيها بناء ووضع يده عليها مدة من  
السنين والحال أن قيمة الارض اكثر من قيمة البناء بكثير والآن أراد الجماعة أخذ الدار  
المذكورة من يد الغاصب المذکور فامتنع من ذلك متعللا ببناءه لها فهل والحال هذه

١٢٨١

٢٣

يكون لمالك الارض ان يملكها البناء بقيمتها مطلقا وعلى وجه الارض (اجاب)  
اذا بني في أرض غيره بدون اذنه يكون للمالك ان يملك البناء بقيمته مستحق القلع جبرا  
على الباني ان اضر دفعه بالارض حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كما هو  
مذكور بالسؤال وللباني أن يقلعه حيث لم يضر قلعها بالارض والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل له نخيل آل له بطريق الارث عن والده فأخذ للجهاد به وغاب عن البلد فوضع  
ولدا أخيه يد هما على النخيل وصارا يتنفعان بثمره مدة غيبته ثم حضر الى بلده ورفع يده

شعبان

١٢٨١

٢٤

ولدى أخيه عن النخيل وغيره وكان وضع يد هما عليه بدون اذنه ورضاه ويريد مطالبة هما  
بمثل ما استغلاهما من ثمر النخيل مدة غيبته فهل له ذلك حيث لم يصدر منه اذن لهما (اجاب)  
فعله مطالبة بما اضمنا ما استغلاهما من ثمره مدة غيبته بعد تحققه شرعا حيث لا مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بطريقا تعدى عليه رجل أخيه وباعه لرجل

١٢ ١٢٨٢

آخر بثمن معلوم بغير اذن المالك واجازته حال غيبته ولم يكن وكيلاً عنه في البيع وكان ذلك البيع بدون قيمته فهل اذا لم يجز المالك البيع لا ينفذ ويكون للمالك الرجوع بقيمة على الغاصب المذكور وقت غصبه حيث استهلك البطيخ المذكور (اجاب) نعم للمالك تضمين الغاصب قيمة ما غصبه يوم الغصب اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على ترب في مقبرة عن أبيه ووجهه وجد أبيه وعلى الترب شجرة يملوك له فتعرض له رجل آخر وقطع الشجرة وأعدم الترب متعللاً بانها ملكه والحال ان الرجل المذكور حاضر ومشاهد لتصرف واضح اليد وأبيه ووجهه من قبله من غير معارضة ولا منازعة ولا مانع له من ذلك مدة طويلة فهل اذا ثبت ملكية الشجرة للرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون المتعدى ضامناً لها (اجاب) اذا أثبت الرجل المذكور ملكه للشجرة المذكورة لنفسه بطريق شرعي يكون غاصبها ضامناً لها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى أرضاً معلومة من رجل آخر ويحاورها أرض أخرى مملوكة للبائع المذكور فبني فيها المشتري للأرض الاولى بناءاً لنفسه كما بنى في أرض نفسه وذلك بدون اذن المالك للأرض الاخرى مع اعتراف الباني بذلك وبان الاخرى ملك للبائع والحال ان قيمة الأرض اكثر من قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للمالك الأرض تسكيناً للباني قلع ما بناه في أرض غيره اذا لم يضر القلع بالأرض وان أضرم يكون للمالك الأرض ان يتملك بناء الغاصب المذكور بقيمة ما سحق القلع (اجاب) نعم يكون للمالك الأرض تسكيناً للغاصب قلع ما بناه اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي وان كان القلع يضر بالأرض فله ان يتملك البناء بقيمة ما سحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في وروثة آلت لهم دار متهدمة بالارث عن مورثهم أرادوا البناء فيها والانتفاع بها فنفذهم شيخ القرية من ذلك يريد بذلك شراءها منهم والاستيلاء عليها بدون وجه شرعي وهم يمتنعون من تمكينه منها فهل اذا كانت مورثة لهم عن أصولهم يكون لهم الانتفاع بها بكل ما أرادوا ويمنع شيخ القرية من المعارضة لهم والحال هذه (اجاب) اذا كان ملك الجماعة المذكورين لتلك الدار ثابته لا يكون لشيخ القرية منعهم من تصرفهم فيها تصرف المالك في املاكهم بدون وجه شرعي ولا يجبرون على بيعها له ويمنع من معارضتهم فيها والحال هذه بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة عملت كون طاحونة عن أبيهم ووجههم واضع بين أيديهم عليها مدة سبعين سنة والآن ادعى رجل ناظر على وقف انهم من ضمن الوقف الذي تحت نظره وهدمها تعدياً ولم تزل تحت يد المالكين لها وهم ينكرون دعواه ولا يثبت له فهل اذا كان ملكهم لها ثابته ولم يثبت الناظر المذكور دعواه المذكور فيجبر على دفع قيمة ما هدمه تعدياً (اجاب) نعم يجبر الناظر المذكور على دفع قيمة ما هدمه من تلك الطاحونة والحال ما ذكر بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في راعي غنم امسك غنمه في فلاة بعيداً عن المزارع جداً فانغلت

رجب ٢

١٢٨٢

شوال ٢٦

١٢٨٢

جادي الثانية

١٧ ١٢٨٢

رجب ٢٦

١٢٨٢

سنة

شوال

١٢٨٣

٢٢

بعضها ليلا وسارت مسافة طويلة بدون علمه ولم يكن معها أحد بل انفلتت بنفسها حتى وصلت الى زرع رجل بدون صنع الراعي وصاحبها غائب أيضا وتلفت الزرع فهل لضمان على أحد من مالئكها والراعي والحال هذه وهل اذا ضمن مالك الزرع رب الاغنام في هذه الحالة بدون وجه شرعي ظلم لا يكون له الرجوع على الراعي بمثل ما دفعه الى مالك الزرع ولا استقطاعه من اجرة المستحقة له عليه والحال هذه (اجاب) نعم لضمان على مالك الاغنام ولا على الراعي والحال هذه قال في البرازية دابة لرجل ذهبت بنير ارساله ايلاً او نهرا فافسدت زرع غيره لضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى الظالمين وفي العميون غنم دخلت بستانا فافسدت وصاحبها معها يسوقها بضمن ما افسدته وان لم يسقها لضمان عليه وكذا الثور والحمار عبادية من الفصل الثاني والثلاثين وأجاب قارئ الهداية اذا كانت المواشي ترحى فأُتلفت شيأ من مال مسلم أو ذمي أو زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا ضمان فيه للحديث جرح العجماء جبار انتهى بخلاف ما اذا قادها الراعي قريبا من زرع انسان بحيث لو شامت تناولت منه فدخلت الزرع وأتلفت فانه يلزم الراعي ضمان ما تلف قال الجهادي في فصوله وفي غصب فتاوى العتاي اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شامت تناولت من الزرع ضمن انتهى ومثله في الفصولين أفاده في تنقيح الفتاوى فاذا كان الامر كما ذكر في السؤال وضمن صاحب الزرع المالك ظلما لا يكون له الرجوع على الراعي بشئ ولا استقطاعه من أجره لان المظلوم ليس له أن يرجع بما أخذ منه ظلما على غيره من ظلمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار يجودها وانما وله جار يريد انشاء قبة وافق مريد انشاء البناء مع صاحب الدار ان يأخذ جدارا ويبنيه ويجعل له نصفه جديدا وتراضيا على ذلك بحضور بيعة من المسلمين فاستولى مريد انشاء البناء المذكور على الجدار وهدمه وبنى البناء جارا على صاحب الدار فيها وأخذ قطعة أرض تزد على ثلاثين ذراعا وأدخلها في بنائه بغير اذنه فطلب صاحب الأرض أرضه فأرسل له مبلغا من الدراهم فأبى الأخذ أرضه وبعد قليل مات صاحب البناء وله ورثة راشدون منسكرون ذلك وصاحب الأرض يريد أخذها فهل اذا أقام بيعة بذلك وحلف اليمين الشرعي يهدم البناء المذكور ويأخذ صاحب الأرض أرضه حيث أخذت منه فصبأ بغير اذنه أم لا (اجاب) اذا بنى شخص في أرض غيره بغير اذنه وتحقق ذلك بطريقة الاعتبار كلف الباني أو ورثته قلع ما أحدثه في أرض الغير وتسليمها لمالكها حيث لا مانع وهذا اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها الآن يتفقا على أخذ البناء لصاحب الأرض بقيمة مستحق القلع أو كان قلعه يضر بالأرض فيتمتع بملك رب الأرض البناء بما ذكره من يضر بأرضه بالقلع ما اذا كانت قيمة ما أحدث فيها من البناء أكثر من قيمة الأرض فالذي اختاره بعض المتأخرين ان لصاحب البناء الغاصب أن يملك الأرض بقيمة اجبر على ربهاد فبالضرر الاشدي لا يخف والله تعالى اعلم (سئل)

في القعدة

١٢٨٣

٨

في رجل يستحق منفعة قطعة أرض سلطانية له فيها كرد أرض سواق مبنية وأشجار  
تعدى عليه جماعة وبنوا في الأرض المذكورة ثابوتين بدون إذن صاحب الأرض المذكور  
وبدون حضوره وقت البناء وعند علمه حصلت المنازعة بينهم وأمرهم المستحق برفع بناتهم  
من الأرض المذكورة واستمر ينازعهم في ذلك ويمنعهم الإدارة حتى مضى سنتان فترافع  
معه إلى المحكمة كومة الآن فهل إذا تحقق أحدا منهم ذلك بدون إذنه وأجازته وطالبهم  
بالرفع ومنعهم من الإدارة يؤمر ون شرعا بنقض ما أحدثوه في حق الغير على هذا الوجه  
حيث لا يضر الرفع بالأرض مع كونها سلطانية ولو فرضت ملكا لكون قيمتها كثيرا  
أحدث فيها إلا أن يتفق الفريقان على تسليم البناء لصاحب الأرض مستحق القلع (أجاب)  
نعم تؤمر الجماعة المذكورة بنقض ما أحدثوه في الأرض السلطانية المستحقة للغير بدون  
إذنه والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع إلا أن يتفق على تسليم البناء للمستحق الأرض  
مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلدته فوق مسافة القصر  
غيبه بعيدة واستمر غائبا حتى مات عن ابن وبنيتين فأقاموا في محل وفاة والدهم مدة تزيد عن  
أربعين سنة ثم حضر وإبلدة والدهم فوجدوا رجلا أجنبيا وضع يده على منزله بدون وجه  
شرعي بطريق العصب فأرادوا نزع ماله فامتنع من ذلك وتعلل بأنه واضع يده عليه خمسين  
سنة واعترف بملكهم إياه عن مورثهم فهل مع إقراره بملكهم وكونهم غائبين مع والدهم  
ولم يحضر إبلدة وفاته إلا الآن لا يكون وضع يده الرجل المذكور مانعا من استيلائهم على  
ملكهم و يكون لهم نزع ماله من يده حيث كان حقهم فيه ثابتا والخصم مقر أنه لوالدهم وأنه  
حقهم ولا عبرة بما تعلل به واضع اليد المذكور (أجاب) نعم لا يكون وضع يده الرجل  
المذكور على ماله مورثهم تلك المدة مع اعتدائه بملكهم لذلك مانعا من استيلائهم على  
ما ورثوه عن مورثهم بل لو أنكروا ثبت ملكهم إياه بطريقه الشرعي يؤمر بتسليمه إليهم  
إذا غيبه مسافة القصر وذكر شرعي تسمع الدعوى معه بعد طول المدة إذا لم يكن هناك مانع  
آخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حائطان أخذتا منه لتوسعة الطريق حكم  
التنظيم السائر فتعدى على جاره الذي له حائط دكان خلف الدكانين المأخوذتين للتنظيم  
وفتح في الحائط المذكور بابين وجعلهما دكانين صغيرين قدرهما خمسة أذرع ونصف  
في وسط دكان الجار المذكور كورة الموقوفة من قبله فهل لا يسوغ له ذلك ويؤمر برفع يده عن  
ذلك وتسليمه للجهة وقعة المذكور والحال هذه (أجاب) نعم لا يسوغ له ذلك والحال  
ما ذكر بدون وجه شرعي ويؤمر برفع يده عما غصبه من عقار الوقف بعد تحقق ذلك  
بالطريق الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض  
أنت له بالأرض عن جده مغروس فيها نخيل وهو يتصرف فيها وفي النخيل تصرف الملاك  
في أملاكهم وغاب عن بلدته وصار أهله يأخذون ثمر النخيل ويدفعون ما عليه فتعدى  
رجل على القطعة المذكورة بطريق الغلبة وغرس فيها بعض نخيل في وسط نخيل المالك

١٢٨٣

١٦

١٢٨٣

٢١

١٢٨٤

محرم

١٥

ثم حضر واضع اليد الاصلى وأثبت بالوجه الشرعى ان القطعة المذكورة وما كان فيها من  
 الغراس المذكورة حقه وملكه خاصة وان الغراس لا تملك فيها ما عدا الذى غرسه فهل  
 يكافى الغراس المذكور قلع ما غرسه تعدى ما حيث كان لا يضر قلعها بالارض وان كان  
 يضر يملكه واضع اليد المذكور بقيمة مستحق القلع (اجاب) نعم يؤمر الغاصب بالقلع والرد  
 الى المالك اذا لم يضر القلع بالارض فان اضر تملك مالك الارض التخليل بقيمة مستحق  
 القلع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اقام زوجته وصيا على اولاده فى حال حياته ثم توفى  
 عنها وعن ابن قاصر منها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه قطعة ارض زراعة  
 خراجية فى بلدة من بلاد الري فتمتعدى على القطعة المذكورة وغصبها شيخ البلدة  
 المذكورة وبني فيها وابور الحلاجة لنفسه وعظمها على البقيع وامه مدة من الشهر وبغير  
 وجه شرعى فهل اذا طالبته الوصى المذكورة عن نفسها وعن ابنها المذكور بقلع ما بناه  
 وتسليم الارض اليها ودفع اجرة المثل فى المدة التى استعملها فيها حيث انها مال لقيم ومعدة  
 للاستغلال تجاب لذلك وتسمع دعواها شرعا وتؤمر بالقلع وتسليم الارض لها خالية عن  
 البناء (اجاب) اذا كان استحقاق القاصر وامه فى تلك الارض ثابتا شرعا وتحقق  
 الغصب والاحداث المذكورة ان يؤمر الغاصب بقلع ما أحدثه فيها بدون اذن وتسليم  
 الارض لمن له الولاية عليها اذا لم يكن هناك مانع من ذلك كما يؤمر بدفع أجر مثلها مدة  
 استعماله لها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك جنيته محدودة محدود  
 أربعة بطريق الشراء تعدى أحد جيرانه وأخذ جزءا منها وبني فيه فى غيبة المالك ومضى  
 على ذلك أقل من خمس سنوات ثم الآن حضر المالك المذكور فوجد جاره متعديا على  
 ملكه فهل والحال هذه اذا كان الجار المذكور متعديا وأثبت المالك تعديه يسوغ  
 للجار كم الشرعى أن يامر به برفع يده عن الجزء المذكور ودفع المالك على دفع قيمة البناء اذا  
 كانت قيمة أرضه أكثر من قيمة البناء (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ان هذا الجزء  
 الذى بني فيه الجار المذكور ملك للمالك المجنبة المذكورة وان بني فيه تعديا بدون اذن  
 مالكة وان قيمة الجزء الذى بني فيه أكثر من قيمة البناء يؤمر الغاصب المذكور برفع بناءه  
 من ارض الغير وتسليمه للمالكها ان لم يضر رفعه بها الا ان يتراضيا على دفع قيمة البناء  
 للمالكه من قبل رب الارض اما اذا اضر رفع البناء بالارض فللمالك الارض بملكه بقيمة  
 مستحق القلع بلا توقف على رضامالكه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى منزل  
 كبير موقوف من قبل مالكة على ذريته المذكور وقفا مستوفيا شرائط الصحة غاب ناظره  
 عن بلدته فتمتعدى جاره على ذلك المنزل وغصب جزءا من ارضه وبني فيه وأدخله  
 فى منزله بدون اذن من ناظره فهل اذا حضر الناظر من غيبته وأثبت ذلك بالوجه الشرعى  
 يؤمر الغاصب برد ما غصبه من جهة الوقف لناظره الشرعى ويكف رفع ما بناه حيث  
 لا يضر رفعه بارض الوقف (اجاب) نعم اذا ثبت الناظر الشرعى دعواه المذكورة بالوجه

ذى الحجة

٤

١٢٨٤

١٦

١٢٨٤

٢٩

١٢٨٥

محرم

٢٦

١٢٨٦

الشري بعد صحتها يؤمر الغاصب برفع بناءه من أرض الوقف ورد الأرض لناظرها والحال  
 ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض ملك غصبها  
 منه آخر وغرس فيها نخلا فأثمر النخل وتراضى رب الأرض مع الغاصب على أن ما خرج من ثمر  
 النخل المذكور يكون بينهما صاحب الأرض أربعة أجزاء من الثمر والباقي للغاصب ثم  
 أراد الآن صاحب الأرض تسكين الغاصب بقلع النخل من أرضه فهل يجب لذلك وإذا  
 كان قلعه يضر بالأرض وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل يملكه مالك الأرض  
 بقيمة قلعها (أجاب) لما لك وقبة الأرض تسكين الغاصب فلع غرسه من أرضه  
 وإن أضر قلعه بالأرض فملكها إن يملكه بقيمة مستحق القلع والحال ما ذكر حيث  
 كنت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل المغروس فيها والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل مات عن أربعة بنين وبنات فيهم ابن وبنات قاصرات وترك لهم تركته استولى عليها  
 بعض البلع واستهلكوا بعضها في مصالح أنفسهم دون قيمة الورثة بدون إذنهم فهل إذا  
 ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي يكرهون ضامنين لقيمة الورثة استحقاقهم فيه وماذا  
 يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذكور عن أولاده المذكورين لا خيرة تكون  
 تركته بينهم تعصيا لذلك كمثل حظ الانثيين وما يتحقق استملاكه من التركة من قبل  
 بعض الورثة في شؤنه الخاصة به يكون مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 له ولدان كبيران ساكنان معه خراجا عن طاعة أبيهما المذكور يريدان التصرف في  
 أملاكه بالبيع والزرع وغير ذلك بدون رضاه فهل ليس لهما ذلك حيث كان عاقلان  
 قادرين على التصرف في أملاكه ولا ينفذ تصرفهما فيما يملكه بدون إذنهما وإذا حصل منهما  
 التصرف على هذا الوجه يكون موقوفا على إجازة أبيهما المذكور فإن رده يبطل وإذا  
 ماتت زوجه أمهما وهي على عصمتها لا يكون لهما منعه من ميراثها ولا تختص الأولاد  
 بالميراث بل يرث منها زوجها المذكور الربع فرضا حيث لا مانع (أجاب) ليس للأولاد  
 المذكورين التصرف في مال أبيهما المذكور بدون رضاه ولا وجه شرعي وإذا تصرفا فيه  
 بدون إذنهما يكون موقوفا على إجازته فإن إجازته نفذ وان رده بطل وليس لهما منعه من  
 ميراث زوجته بدون وجه شرعي ونصيبه فيه الربع فرضا لوجود القرع الوارث والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل له دار وجوارها قطعة أرض خالية من البناء بني فيها بناء لنفسه  
 من ماله وسكن فيها ثم بعد مدة نازعه فيها رجل وادعى أنها ملكه عن أبيه فهل إذا ثبت  
 المدعى ملكه لها يؤمر الغاصب المذكور بقلع بناءه المذكور أو يملك الأرض بقيمة  
 حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض ولا يؤمر بالقلع (أجاب) إذا ثبت  
 الملك في الأرض المذكور المدعى بالوجه الشرعي وقد بني فيها غيره بدون إذنهم يؤمر الباني  
 بقلع ما بناه فيها وتسليمها لملكها فارغة حيث لم يضر القلع بالأرض سواء كانت قيمة  
 الأرض أكثر من قيمة البناء أو أقل وقال الكرخي إن كانت قيمة البناء أكثر فلا بد أن

١٢٨٧

١٦

ذى القعدة

١٢٨٧

١٠

ربيع الثاني

١٢٩٠

٢٨

محرم

١٢٩١

٢٢

يملك الارض بغيرها دفعا للضرر الاشده بالاحف و بقوله أفني بعض المتأخرين والاول هو  
 المذکور وحده في الجامع الصغير والهداية والمخالصة وعامة المتون كما في تنقيح الفتاوى  
 الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال مشتركين في مواش وجبوب شركة  
 ملكت نهي أحدهم الآخرين عن التصرف في نصيبه من ذلك وغاب فباع الآخران سوية  
 المشترك المذکور بغير اذن شريكهما وقبضت منه سوية ومات أحدهما بعد قبض نصف  
 ثمن ما يبيع منهما ومات المشترك الآخر ايضا وملك المبيع وحضر الشريك الغائب وطلب  
 تضمين الحى من شريكه نصف بدل حصته من المبيع وتضمن ورثة الشريك الثاني بدل  
 نصف حصته الآخر فامتلأ الحى منهما لذلك أى لضمان ما خصه الى شريكه وامتنع ورثة  
 الميت من ادائه ضمان ما تصرف فيه مورثهم على هذا الوجه من تركته فهل اذا ثبت  
 ما ذكر جميعه بالوجه الشرعى تجبر الورثة على ادائه نصف بدل ما تصرف فيه الشريك كان  
 على هذا الوجه من تركته مورثهم ولا عبرة بغيره ولا يجبر الشريك الحى على الدفع  
 أيضا اذا امتنع بعد الامتثال المذکور (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذكر جميعه بالوجه الشرعى  
 يكون للشريك المذکور تضمين أحد شريكيه الحى وورثة الشريك الميت من تركته  
 ما تعدى ما يبيعه في نصيبه على هذا الوجه يدفع القيمة يوم التسليم الى المشتري في القمعي ودفع  
 المثل في المثل ومن امتنع عن ادائه الضمان يجبر عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
 (سئل) في مسجد له أما كن بجانبه موقوفة وبجانبها وكالة لشخص فتعدى الشخص  
 المذکور باحداث بناء علو فوق حائط المسجد وحائط الاما كن الموقوفة المذکور بدون  
 اذن من ناظره وبدون حق شرعى وفتح في العلو المذکور شبابيك ومناور مطلقة على  
 المسجد والاما كن المحيى عنها ثم باع ورثة الشخص المذکور تلك الوكالة لشخص آخر  
 فهل حيث كان بناء الحائط العلوى المفتوح فيه تلك الشبابيك والمناور على حائط  
 المسجد وأما كن الوقف حادثا بدون حق ولا وجه شرعى يلزم المسالك بازالته ويمنع من  
 البناء فوقه أم لا (اجاب) اذا ثبت احداث البناء المذکور فوق حائط المسجد ووقفه  
 تعدى بدون حق بالوجه الشرعى يؤمر ما ليه بازالته ويمنع من البناء فوق ما ذكره الحال  
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ارض ذات نخيل وعن اولاد فاستولى  
 اكبرهم عليها ونقل الى ناحية منها نخلا صغيرا من نتاج النخل الكبير وذلك بغير اذن  
 من باقى الورثة وصرف عليه من ماله حتى كبر وأثمر فهل حينئذ يقتص به هو ودونهم وعليه  
 لهم قهقه ما يخصهم من ذلك النخل الصغير أو يشتركون فيه (اجاب) اذا قل الا كبر  
 المذکور ذلك النخل الصغير المشترك وغرسه في ناحية أخرى من تلك الارض المشتركة  
 بدون اذن باقى الورثة لنفسه كان غاصبا نصيب الشركاء منه كما لو أخذ بذر امشركا بدون  
 اذن وزرعه لنفسه واذا كبر النخل بعد غرسه صار نصيب باقى الشركاء ماله كما خبيثاله  
 وان غرسه باذن الباقي للجميع أو أطلق فهو مشترك بينهم وان عين الغارس فهو له كما

١٢٩١

٢٠

بيع الاول

١٢٩٤

١١

جادی الثانية

١٢٩١

١٩

ذكروا هذا التخصيص في الخيرية من القسمة في حكم الغراس في الارض المشتركة واذا  
 اختص الغراس بهذا الغرس وطلبت قسمة الارض فانها تقسم فان وقع هذا النخل المغروس  
 في نصيب الغراس فهو له وعليه قيمة انصبا الشراكه منه يوم غصبه وان وقع في نصيب  
 غيره فعليه قلعها مع الضمان المذكور وقد صرحوا بان أحد شرى ملكا كالاجني في  
 نصيب الآخرين من قلع قالة أي شجرة صغيرة من أرض رجل وغرسها في تلك الأرض  
 في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة القالة يوم قلعها ويؤمر الغاصب  
 بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالأرض يعطيه صاحب الأرض قيمة الشجرة لكن  
 مقلوعة كفي الهندية من العصب عن الكبري والمراد من قوله لكن مقلوعة أي مستحقة  
 للقلع كما هو صريح عباراتهم في نظائره ونظير ذلك في الخانية ونقيج الحامدية من العصب  
 أيضا والله تعالى أعلم (سئل) من المسالبة بأفادة مضمونها مقتضى الحال للاستفهام  
 من حضر تمك عن حكم ما لو توفي شخص وفي ورثته قاصر وغائب هل يجب على ولاية الحكومة  
 الاسلامية جرد جميع تركة الميت المذكور وحصرها في دفتر وتعيينها حال حفظ نصيب  
 القاصر أو الغائب بحيث يترتب قضاء على هذا الوجوه بل ولم يحصل ذلك ضمان ما يترتب  
 على هذه التركة من الحقوق في بيت مال هذه الحكومة الإسلامية أو في مال غيره مع  
 وجود وصي في هذه التركة أو يقال شرعا بوجوب ذلك بعينه على متولي الحكومة المشار  
 اليه ديانة في حال وجود الوصي المذكور بدون ترتب هذا الضمان قضاء ولم يفعل ذلك  
 أو لا شيء من الوجوب عليه بوجهيه المذكورين فلم يتم تحريرها لسعادتك ثم نؤمل الافادة عن  
 الحكم الشرعي فيما ذكر (اجاب) لا يجب على ولاية الحكومة الإسلامية جرد جميع  
 تركة ميت مات وفي ورثته قاصر أو غائب وحصرها في دفتر وتعيينها حال مع وجود وصي  
 شرعي في هذه التركة لا قضاء ولا ديانة فلم يحصل ذلك لا يترتب ضمان ما على هذه  
 التركة من الحقوق في بيت مال الحكومة الإسلامية أو في مال غيره شرعا في مذهب من  
 المذاهب الاربعية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض  
 موروثه له عن أبيه وأبوه مالك لها بمقتضى حجة تحت يده وكان هذا الرجل قاصرا فلما بلغ  
 رشده وأراد استلام حقه من وصيه المختار وجد رجلا غاصبا لبعض هذه الأرض وبانياس  
 فيها فطلبها منه فامتنع من التسليم والقلع فهل اذا كان الغاصب المذكور مقربا للملك  
 في تلك الأرض لمالكها المذكور الى الآن وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء  
 الذي أحدثه فيها يؤمر بقلعه وتسليم الأرض لمالكها المذكور بحيث كان أحداث البناء  
 بطريق العصب ولو مضى على ذلك مدة لم تبلغ أربع عشرة سنة مع اقراره بملك الأرض  
 صاحبها (اجاب) نعم يؤمر الغاصب المذكور بقلع بنائه وتسليم الأرض لمالكها  
 حيث كان مقربا لملكها وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء ولم يكن هناك مانع  
 والله تعالى أعلم

١٢٩٥

٢١

شوال

١٢٩٨

٤

## \* (كتاب الشفعة) \*

(مسئل) في رجلين مشتركين في بيت غاب أحدهما ووكلا رجلان في قسمة البيت مع شريكه الحاضر فقسموا كبل البيت في حال غيبة الشريك وباع الشريك الحاضر نصيبه فلما حضر الغائب وأخبر بالبيع طلب الشفعة فوراً في المجلس وأشهد على ذلك عند العقار فهل يثبت له حق الأخذ ويحجب المشتري على دفع ما اشتراه للشفيع بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (أجاب) إذا طلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطلب الشفعة ونحوه وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها إذا توفرت شرائطها جبراً على المشتري وكما ثبتت الشفعة عندنا للشريك في العقار أو حقوقه ثبتت للبائع فيه والله تعالى أعلم (مسئل) في امرأة باعت ربيع منزلها لرجل ليس بشريك ولا جار لها فلما اطعم الجار على البيع طلب الأخذ بالشفعة فوراً وأشهد جماعة عند العقار على ذلك وذهب للقاضي بآدمه فطلب الأخذ بالشفعة فلم يله القاضى نحو اليومين ثم ادعت البائعة أنها وهبت قيراطين من المنزل للمشتري قبل الشراء ولم يعلم ذلك إلا منها بعد طلب الجار الأخذ ولم يكتب في حجة المشتري ذلك فهل لا يسقط حق الجار بمجرد هذه الدعوى وهل إذا كان الموهوب شائعاً في جميع المنزل لا تصح هيبته وحينئذ فالجار الأخذ بالشفعة (أجاب) حيث طلب الشفيع الشفعة فوراً العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها حيث لا مانع وليس منه ما إذا أخر القاضى المحكم بالشفعة يومين ولا مجرد دعوى البائعة هبة قيراطين للمشتري قبل البيع والله تعالى أعلم (مسئل) في امرأة تملك حصصاً في دار باعتها لرجل أجنبي في غيبة الشريك فلما علم الشريك بالبيع طلب الأخذ بالشفعة فوراً علمه بالبيع وأشهد على ذلك عند المبيع فهل يحكم له بها ويحجب المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذکور (أجاب) إذا ثبت ما ذكره يحكم للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل اشترى بعض منزل بثمن معلوم وصرة مجهول ما فيها واعترف البائع باستهلاكها فقام جار ملاصق للمنزل المذکور يطلب الشفعة فهل على القاضى التحفي أن يملكه من الأخذ بالشفعة أو له منه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة في حيث كان الشفيع المذکور لا يعلم مقدار الثمن لا يحكم له بالشفعة والله تعالى أعلم (مسئل) في دار مشتركة بين ورثة ذكور وأناث ابتاع بعض الشركاء نصيبه لرجل أجنبي في غيبة بعض الشركاء فعند علم الغائب بالبيع وبقدرا لثمن أخذ بالشفعة بحضور بينة شرعية فهل تصح شفيعته ويكون له أخذ الحصص المبتاعة من المشتري جبراً عليه (أجاب) إذا طلب الشفيع الشفعة فوراً العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد على ذلك عند العقار أو على المشتري مطلقاً أو على البائع أو العقار في يده يقضى له بالشفعة والله تعالى أعلم (مسئل) في دار مشتركة بين ورثة فباع بعضهم نصيبه لبعض الشركاء بثمن معلوم من مدة عشر سنين وبيد

١٢٦٤

٢٥

١٢٦٤

٢٩

١٢٦٥

محرم ٢٠

١٢٦٥

٩ صفر

١٢٦٥

١١

المشتري حجة بذلك والآن يريد رجل من الشر كاه الذي لم يبيع الاخذ بالشفعة مع انه موجود ومشاهد لتصرف المشتري فيها ويلم بالبيع ويقدر الثمن فهل اذا كان هناك يدنة تشهد بعلمه بالبيع و يقدر الثمن لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا علم الشفيع بالبيع ومقدار الثمن ولم يطلب الشفعة فور علمه وسكت وشاهد تصرف المشتري كما هو مذكور لا يحكم له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل اجني له قهوة مقابل للدار المبيعة وبينهما شارع نافذ فلما علم الجار بالبيع وبالثمن اخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك وذهب للقاضي وطلب منه أن يحكمه من الاخذ بالشفعة فتعلل المشتري على الشفيع بأن له ايضا حق في الشفعة بسبب ان المبيع مقابل لقهوته الحائل بينها وبين المبيع الشارع النافذ المذكور فهل يقضى للجار المذكور باخذ المبيع بالشفعة ويحكم له بها بعد توفر شروطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بما تعلل به المشتري المذكور (اجاب) يقضى للجار الملاصق بالشفعة بعد توفر شروطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بما تعلل به المشتري على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا معلومة بالاذرع باعت نصفها الرجل ونصفها الثاني باعت لرجل آخر فبعد شرائه حضر المشتري الاول ويلم بالبيع و يقدر الثمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فأشهد عليه المشتري الثاني بينة بعلمه بالبيع لاجل سقوط الشفعة ثم غاب المشتري للنصف الاول مدة ربع سنين والآن حضر يريد الاخذ بالشفعة فهل اذا أثبت المشتري الثاني علمه بالبيع والثمن وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع و يقدر الثمن لا يحكم له بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف ساقية من جماعة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها لمدة من الشهور فبعد تلك المدة اراد شيخ البلد التي فيها الساقية اخذ الحصة المذكورة بالشفعة من المشتري لكونها في بلده مع علمه وسكوته تلك المدة فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) لا شفعة للشيخ المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا مشتركة بينهم يبيع أحدهم نصيبه منها لبعض الشر كاه في غيبة الباقي ولا يعلمون بالبيع فهل اذا علموا بالبيع والثمن وأخذوا بالشفعة في مجلس علمهم وأشهدوا على ذلك عند العقار يحكم القاضي بها لهم ويشاركون المشتري (اجاب) نعم يقضى للشر كاه المذكور بالشفعة والمشتري كاحدهم حيث كان الحال ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في طريق غير نافذ باعها لآخر بثمن معلوم وللدار جار ملاصق غائب عن البلد فلما رجع من غيبته ويلم بالبيع و يقدر الثمن اخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك بينة عند الدار فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يقضى له بالشفعة جبراً على المشتري أم لا (اجاب) نعم يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائط الحكم له بها حيث لم يكن المشتري شريكاً في الحقوق والافهوه مضمون على الجار والم

١٢٦٥

٢٢

ربيع الاول

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٥

يكن الجار المذكور شريكاً أيضاً في حق المبيع ولا اشتراك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 يملك بيتاً وعليه حكم معلوم كل سنة فأراد أن يبيع بعضه لاجنبي فهل إذا صح البيع  
 وأراد الجار الأخذ بالشفعة قهر الإيجاب لذلك وبسليم المبيع للاجنبي (أجاب) لا شفعة في  
 البناء فأدلت على أن أرض البيت المذكور وقف ببيع البناء القائم على تلك الأرض  
 لا يكون الجار حق الشفعة فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة في  
 دار وقال له يعني الثانية فربط بالف وخمس مائة قرش مع هذه الصرة مجهولة فقال له  
 بعتك بما ذكر وقررت الصرة بالجلمس ولم يعلم قدرها فهل ليس للشريك الأخذ بالشفعة  
 على هذا الوجه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فإذا اشترى بدراهم معلومة ودراهم  
 مجهولة القدره مشار إليها واستمكت تلك الدراهم بعد القبض في الجلمس ولم يعلم قدرها  
 لا يكون للشفيع في العقار شفعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية في أرض  
 زراعة أمير يباع أحدهم نصيبه من الرجل آخر بثمن معلوم بحضرة يدنة شرعية  
 واستولى عليه المشتري وصار يتصرف فيه مدة ستة أشهر ونصف مع بقاء الشريك فأراد أحد  
 الشركاء الأخذ بالمبيع من الساقية بالشفعة فهل لا شفعة في السواقي المفقودة في الأراضي  
 الأميرية (أجاب) لا شفعة فيما يبيع من بناء الساقية وآلاتها في الأرض المذكورة والله  
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصة في دار سألها شريكها عن الحصة فقالت بعتها  
 لفلان بكذا ولم يخبر عن صرة مجهولة فحضر المشتري واخبر أنه اشتراها بـ معلوم وصرة  
 مجهولة إزاء تمليك الجلمس والثن جميعه مقبوض فهل لا شفعة للشريك ولا يعتبر اخبار  
 المرأة الصادق منها به فقبض الثمن في حق المشتري ويعتبر اخبار المشتري (أجاب) جهالة  
 الثمن تمنع الشفعة كمالاً لدررها كان الشراء بثمن معلوم وصرة مجهولة المقدر  
 مشار إليها بالجلمس لا يكون للشريك شفعة على ما ذكره أو باب المتون وصرحوا بأنه إذا  
 ادعى المشتري ثمناً وادعى باقعه أقل منه بلاقبض فالقول للبائع ومع قبضه للمشتري والله  
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت حصة لها في دار بثمن معلوم فبين بلى الشريك ذلك طلب  
 المواثبة وذهب إلى العقار وأخذ بالشفعة بحضرة جماعة وعند تحقق المشتري أن الشريك  
 أخذ الحصة منه بالشفعة على الوجه المذكور اعترف له بمقدار الثمن وإن الحصة بيعت له  
 وحدها من غير شيء معهما من المنقولات وأخذها فاعطاه الشريك الأخذ الثمن وسلم له  
 المشتري في الشفعة وبعد أخذ الثمن بمدة رده إلى الأخذ تعلقاً بالان الشفعة غير صحيحة لأن  
 الحصة بيعت مع غيرها بهذا الثمن ولم يعلم مخصص الحصة منه فهل إذا برهن الأخذ عليه  
 بأنه اشترى الحصة فقط وأنه صار اعترافاً بشرائها وحدها بالثمن الذي علمه الأخذ  
 وأقر به المشتري لا يكون تعلاله وعوده إلى هذه الدعوى مسموعاً لاسيما وقد رضى المشتري  
 عند أخذه الثمن ولم يأخذ الثمن الا وهو راض بذلك (أجاب) تستقر الشفعة بالشهاد على  
 المشتري مطلقاً أو على البائع لو العقار في يده وتلك بالأخذ بالتراضي أو بقضاء القاضى

١٢٦٠

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

رجب  
٤

١٢٦٥

٥

فإذا رضي المشتري بتسليم البيع إلى الشفيع وقبض الثمن بعد إقراره بجمعه صم وضم  
 المنقول إلى تلك الحصة في البيع لا يبطل الشفعة بل للشفيع أخذها بما يقابلها من هذا  
 الثمن فيقسم على قيمتها وقيمة المنقول فرجوع المشتري عما اتفق عليه مع الشفيع من  
 أن الثمن المسجل الذي أخذه منه من ثمن كحبة واحدة هو ما كان كراهن لها مع المنقول  
 لا يوجب ضرر على الشفيع لأنه لم يمسس بغيره فلو كان الشفيع قد قبض الثمن لم يردده الشفيع  
 لأنه حينئذ يأخذ به ما يقابلها من الثمن المسمى والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل مات عن أرلاد قصر وترك دارا مشتركة بينه وبين أخيه فبعد بلوغ القصر وجد  
 أحدهم المبيع نصيبه لرجل اجنبي فعمد عليه بالبيع وبقدرا الثمن أخذ بالشفعة في وجه  
 المشتري بحضرة بينة شرعية فهل إذا ثبت ما ذكره يقضى للشفيع بالشفعة ويكون له أخذ  
 الحصة من المشتري جبراً عليه حيث لا ولي له حال صغره (أجاب) في شرح الدرر صبي  
 شفيع لا ولي له لا قبض شفيعه اهـ أي قوله أن يطلب إذا بلغ فيقضى للشفيع المند كور  
 بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة قراريط  
 وثلاث دارات إلى الميراث عن والده وقد كان غائباً في الجهادية منذ ثمان وعشرين  
 سنة وقد حضر قبله أن أخيه باعت ما تملكه في الدار المند كورة بمن كذا المرأة أخرى  
 فأخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهد على ذلك عند العقار ثم بعد ذلك رفع الأمر للقاضي  
 فطلب القاضي وكيل المشتري فذكر الوكيل ملك الشفيع لما يشفع به وقد كراهه ليس  
 شر يكافي العقار حتى يأخذ بالشفعة وادعى الآخر أخذ بالشفعة أن أخيه باعت حصتها بعد  
 موت أبيه وأنه آل له نصيب في الدار بالميراث عنه وأنه كان مالكا للدار وأما مبيدته على  
 طبق دعواه فهل تقبل بينة الشفيع على ملكية ما يشفع به حيث أنكر المشتري ملكه  
 لما يشفع به وقت البيع (أجاب) إذا ثبت ملك الشفيع لما يشفع به وقت البيع  
 لا يعتبر جرد المشتري أو وكيله لذلك ويقضى له بالشفعة حيث توفرت شرائطها والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخيه وبنته وترك دارا وللزوجة عليه مؤخر  
 صداقها فطلبته من التركة المند كورة فاذن الأخ والبنت للزوجة في بيع تلك الدار  
 فباعتها بحضرة كل من الأخ والبنت ورضيا بالبيع ثم بعد مضي نحو اثنتي عشرة سنة  
 ادعت البنت أنها كانت قاصرة وقت البيع فهل إذا ثبت إقرارها بالبلوغ وقت الإذن  
 بالبيع وكان سنها في ذلك عشرين سنة لا يصدق في دعواها الآن لعدم البلوغ وقتها وإذا  
 صح البيع وكان للدراجار ملاصق وهو مدة بعد علمه بالبيع وتصرف المشتري فيها  
 يمكنه الأخذ فيها بالشفعة ولم يأخذ ثم زاد الآن الأخذ بها بالإيجاب لذلك (أجاب) إذا  
 راهقت البنت بأربع سنين وأربع سنين وأربع سنين وأربع سنين وأربع سنين وأربع سنين وأربع سنين  
 واحتمال حالها لذلك وتكون حينئذ في أثر أحكامها كالباقية فلا يقبل جردها  
 البلوغ بعد ذلك وسكوت الشفيع عن طلب المواتية فور علمه بالبيع وقدر الثمن مانع له

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢١

من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا يباعها الرجل اجنبي بثمن معلوم والدار جار ملاذق فعند علمه بالبيع وبقدرا الثمن اخذ بالشفعة عند الدار في وجهه البائع واشهد على ذلك بينة شرعية من أهل الحارة فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بما جابها على المشتري (اجاب) حيث اخذ الجار بالشفعة في مجلس علمه واشهد على ذلك عند العقار ولم يتحقق ما ذكر من القضاء له بالشفعة يحكم له بملك العقار بالشفعة جبراً على المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة باع بعضهم نصيبه فيم الرجل آخر ثم باعها المشتري لرجل أيضاً ووضع المشتري الثاني يده عليه امددة من السنين ثم مات أحد الشركاء عن وارث غائب فحضر الوارث الغائب وعلم بالبيع وسكت مدته من الرمان ولم يضا ب الاخذ بالشفعة فهل اذا طلب الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع وسكوته لا يحايي ذلك ولا شفعة له (اجاب) يبطل الشفعة بموت الشفيع قبل الاخذ به عند الطلب أو قبله ولا تورب كما يبطلها ترك طالب الموائمة أو الاشهاد عند عقار أو عند أحد المتعاقدين والله تعالى اعلم (سئل) في بيتين مشتركين بين جماعة باع بعض الشركاء نصيبه لرجل اجنبي بثمن معلوم فباع علم بقبضه انشركا بالبيع وبقدرا الثمن اخذ أحدهم بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن عند العقار واشهد على ذلك بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكر بائنة الشريعة يقضى للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري راخذ الحصة لمبتاعة (جاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث توفرت شروطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى داراً لها بابان في طريق غيرنا فثبت بثمن معلوم وكتب بذلك جهة عند نائب القاضي ومضى على ذلك سبعة أشهر ثم بعد ذلك حضر شخص مرغب فيه له دار يابها في تلك الطريق وله حق في الطريق المذكور وقريباً لاخذ بالشفعة وطلب المشتري عند المديرفا حلهما المديري على نائب القاضي فنعى نائب القاضي الشخص المذكور لكونه لاخذ بالشفعة في مجلس علمه ولم يشهد على ذلك الاشهاد الشرعي الى الآن فهل والحال ما ذكر لا يمكن للرجل المذكور حق في طالب الشفعة ويصح من رضاه للمشتري بدون وجه شرعي (اجاب) لا شفعة للرجل المذكور حيث كان الامر هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في بيتين وله امرأتان حصة اخرى في ذين البيتين فبعتا حصة لرجل اجنبي بثمن معلوم وصرفه فلم يبايعه لبيع تلك الحصة أحدهما بالشفعة فور علمه واشهد على ذلك فهل اذا ظهر قدر تلك نصرة الشريفة يكون له اخذ به بعد ذلك بالشفعة صحباً انما (اجاب) اذا طلب الشفيع الشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن يحكم له بالشفعة حيث توفرت شرائطها وانما هو فيها ولا يكون حاكمه بها بقدره انما مانع له من الاخذ بعد العلم به والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بالارث بين جماعة وبجوار تلك الدار خربة ملاصقة لها فباعها مالكها الشخص بثمن معلوم ثم باع بعض الشركاء في الدار

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٧

ذى القعدة

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٩

المذ كورة حصتهم لشخص آخر بن معلوم وبعض الشر كاه الذي لم يسع كان غائب وقت  
 البيع فلما حضره لم يبيع الخربة المذ كورة والحصة في الدار المشتركة والتمن أخذ  
 بالشفعة في الخربة وفي الحصة المذ كورة في مجلس علمه بمحضرة البائعين والمشتريين  
 وبمحضرة جمع من المسلمين ونائب القاضي أيضا فلم يحكم النائب بالشفعة المذ كورة ثم قال  
 للبائعين في الدار هبوا نصيبكم للمشتريين لاجل اسقاط الشفعة فوهبوا ثم انتقلوا القاض  
 آخر واخذ به الشفعة بذلك بمحضرة المشتريين فسأله القاضي في أي ساعة أخذت بالشفعة  
 فقال له أخذت بالشفعة حين علمت والبيعة تشهد بذلك والحال ان المجلس امتد عند النائب  
 من الصبح الى الغروب وأخذ في ذلك المجلس والبيعة تشهد به أيضا فهل يحكم له بالشفعة  
 حيث كان الامر على الوجه المذ كور ولا يشترط أن يعرف الساعة اني أخذت في اول معرفة  
 الشهود أيضا (أجاب) يطلب الشفعة في مجلس علمه وان امتد المجلس ما لم يوجد  
 ما يدل على الاعراض هو الاصح درر وعليه المتون خذ الا لما في جواهر الفتاوى انه على  
 الغرور وعليه الفتوى كذا في الدرر وقوى في رد المحتار ما في جواهر الفتاوى بان عليه عامة  
 المشايخ وانه ظاهر الرواية وبالتصريح بان عليه الفتوى فاذا طلب الشفعة في  
 مجلس العلم حكم له بها حيث استوفيت شرائطها وانقضت موانعها على الخلاف المذ كور  
 وقد علمت ان الفتوى على اشتراط الفورية وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في  
 امرأة تملك مكانا في باب عطقة صغيرة غير نافذة وبابه من داخلها وهو ايضا مركب على باب  
 العطقة المذ كورة بقنطرة وجميع المارين يمرون من تحتها فحصل بيع في مكان من داخل  
 العطقة المذ كورة لرجل اجنبي ليس من اهل العطقة المذ كورة وباقي اهل العطقة  
 المذ كورة ليس لهم غرض في شراء المكان المتاع المذ كور ما عدا المرأة المذ كورة فلما  
 بلغها بيع المكان المذ كور حلا أخذت بالشفعة واشهدت بينة شرعية فور علمها بذلك  
 فهل لها الاخذ بالشفعة للمذ كان المذ كور (أجاب) نعم للمرأة المذ كورة الشفعة حيث  
 كان باب المنزل المتاع من الطريق المشترك الغير النافذ في رد المحتار ومثله أي الشرب  
 الخاص في استحقاق الاخذ بالشفعة الطريق الخاص فكل اهل شفعاء ولو مقابلا كما  
 قدمناه فالذي في اوله كالذي في آخره اتفاني انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 اشترى ثلث دارا ما بثمن معلوم في غيبة بعض ملاك ثلثي الدار المذ كورة وحضور  
 البعض الآخر ثم ان الحاضر اسقط شفعته في نظيرتي واخذته ثم حضر الغائب وعلم  
 بالبيع والتمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فحوسب مع منين ومات المشتري وصار وادته  
 يبنى في الشقص بعد القصة فهل اذا قام الميركاء أو ورثتهم على وارث المشتري المذ كور  
 فأرادوا الاخذ بالشفعة والحال هذه لا يجابون لذلك (أجاب) سكوت الشفعين وتركه  
 الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع وقد را الثمن مسقط لحقه في الشفعة وحق الشفعة لا يورث  
 والشفعة من الحقرة التي لا يصح الاعتياض عنها وفي الدرر من الشفعة ويطلبها

١٢٦٥

٢٧

ذی الحجة

١٢٦٥

٢٥

عمر

١٢٦٦

٨

صلحه منها على عوض أى غـ ير المشفوع وعليه رده لانه رشوة وفي رد المختار لانها ليست  
بحق مقرر في المحل بل مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه اهـ والله تعالى أعلم  
(سئل) في حاراشترى حصة في عقار من جاوه بثمن معلوم وقبضة مجهولة القدر والعدد  
من الفلوس فرقت على الفقراء بالمجلس ولم يعلم قدرها فيه عدمه فظهر حاراشترى غير ملاصق  
لبيع يجذوع ولا يغيرها بطلب الاخذ بالشفعة فهل لاحق له في الشفعة (اجاب)  
لاشفعة للجار المذكور والمحال هذه وانما تنبت للجار اذا كان ملاصقا والله تعالى أعلم  
(سئل) في شر يكتن في منزل صايرينها قسمة وتخير نصيب كل وغاب أحدهما انتم باع الآخر  
نصيبه لاجني فلما بلغ ذلك الغائب أخذ بالشفعة وأشهد بذلك فوراً من غير تراخ وأرسل  
وكيلا بذلك فوراً وأشهد الوكيل عند العقار ان موكله أخذ بالشفعة من غير تراخ وطلب  
من المشتري أخذ النصيب لموكله فامتنع المشتري من ذلك فهل اذا توجه الشريك الغائب  
بلده وأخذ بالشفعة له ذلك ولا يسقط حقه (أجاب) يحكم للشريك المذكور بالشفعة  
والمحال ما ذكر اذا كان شر يكافي حق المبيع أو جارا ملاصقا ان لم يوجد ما يسقطها  
والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين بلخ وقصر فباع أحد البلخ نصيبه فيها فحين بلغ  
الشريك الآخر البائع ذلك طلب الشفعة في الحصة المبيعة لنفسه وأشهد على ذلك فوراً عند  
العقار فهل يحكم له بالشفعة حيث توفرت شروطها (أجاب) نعم يحكم للشريك المذكور  
بالشفعة والمحال هذه ولاية وقف القضاء له بالشفعة على بلوغ القاصروا لم يكن له ولي  
وزوال احتمال أخذه فلو بلغ القاصر وأخذ أيضاً بالشفعة يغنى له بها أيضاً وهي على عدد  
الرؤس او في الدار المختار لو كان الشريك غائبا فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة كلها ثم اذا  
حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الاول قضى له بنصفه ولو فوزه فبكله ولو دونه منعه وفي رد  
المختار عن الهداية وان قضى الحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث  
قبضت ما في يد كل واحد تحقيقاً للتسوية اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية  
أميرية مشتركة بين رجلين حقا فيها أساقية ثم بعت مدة باع أحدهما نصيبه لرجل أجنبي  
من مدة سنين فأراد الشريك الا ان الاخذ بالشفعة متعللاً بعدم علمه بالبيع فهل لا يجب  
لذلك ولاشفعة له وتكون الحصة للمشتري المذكور (أجاب) صرحوا بأن أرض مصر آلت  
لبيت المال وبانه لاشفعة في بناء مجرد والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض خربة  
اشتراها الجار الملاصق لها وبخافها جارا آخر له باب من حارة أخرى نافذة أراد الاخذ  
بالشفعة بعد مضي خمسة أيام من حين الشراء فهل اذا كان يعلم بالبيع والعين ولم يخذ  
بالشفعة فور علمه لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه  
شرعي (أجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا نحتقت شروطها الشرعية التي  
من جملتها الاخذ بها فور العلم بالبيع وقد رآنا ونحن لا يوجد والله تعالى أعلم (سئل)  
في أختين يملكان دارا منها صفة بينهما فباعت أحدهما حصتها الغير شر بكتها فعملت

١٢٦٦

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٦

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٦

٢

جادی الاولى

١٢٦٦

١

الشرىكة بالبيع والتز ولم تأخذ بالشفعة بل أسقطت حقها في الشفعة لابن لها والحال  
ان ابنها يسر شريكها ولا جاد قبل يكون حق الاخذ بالشفعة للجار الملاءق واذا طلب  
الجار وأخذ بالشفعة في مجامع علمه وأشهد علمه ساعد الدارين علمه بالثمن يكون الحق  
لجارك المذكور ولا يكره لابن الشريك حق فيها ولا عيبه بأسقط الشريك بالشفعة له  
(اجاب) حيث أسقط الشريك حقه في الشفعة قبل القضاء سقط حقه وبقفل الحق  
فيها للجار الملاءق حيث لم يوجد من يادهم عليه فادعت شروطها وانعتقت من انهما فله  
الاخذ بها وتقدم في العلم (سئل) في الرضى على الفرض اذا باع من قدره حصه شائعة  
في طاحونة كبدية مخرب بنهر بثمان الباقي فبها للتاخر المذكور وكان هناك جار أخذ  
الحصة بمائة الشفعة رزانه لم توفرت شروط الاخذ فذلك ففعلت وانت من انهما يصير  
البيع صحيحا للجار (جواب) ان الحق وجوهه سدوخ من مسوغات بيع الرضى عقار  
ايقيم ودمها تخربا يكره البيع المذكور صحيحا فافاد صح البيع يقضى للشفيع المذكور  
بالشفعة به تفرغ انظر الشريعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفى وترك ولدين  
وخلف من جملة ممتلكاته خمسة وعشرين فداناً بعمارة انعاما بموجب تقسيم من الرزامة  
وكل عام يقتسمان موجود الزراعة بينهما نصفين من ابتداء موت والدهما فباع أحد  
الولدين من حصته في الابدية المذكورة على الشيعوع فيمن غير اذن على أن يكون  
المشتري بريك اخيه الذي لم يبيع فهل البيع من غير اذن أخيه فاسد واذا علم ان البيع  
صحيح وحضر الشريك وتراخي في طلب الاخذ بالشفعة وبعد ذلك رجع وطلب الاخذ  
بالشفعة يجاب لذلك أو يعم له الاخذ بها لتراخيها عن طلبها وقت ان لم يبيع والثن  
(اجاب) البيع صحيح حيث كانت الارض مملوكة ولا شفعة للشرىك والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترى امكانا من ملاك بثن معلوم ومصرة  
مجهولة استعملت بطلبهم ولم يعلم قدرها فأراد جيران المكان المبيع اخذ منه بالشفعة  
فدل يكون عدم علمهم بمعرفة القدر الذي في المصرة مانعاً لهم من الاخذ بالشفعة لاسيما انهم  
علموا بالبيع وأخروا الاخذ بالشفعة وطلبوها بعد مضي أيام (اجاب) لا شفعة للجيران  
المذكورين والحال هذه يصح طلبهم مع الجهل بقدر الثمن حتى لو فرض العلم به بعد  
ذلك فأخذوا بالشفعة حلالاً لم يذلل قضى لهم ما حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل باع لآخر داره فبها الجار أنه باع الدار فأخذ بالشفعة فورا ودفع للمشتري  
الثن فأخذ منه برضاه بحضور بيعة فبعد مدة أنكر المشتري الاخذ بالشفعة فقام عليه بينة  
بالاخذ بالشفعة فردا المشتري البيعة ويقول هم اخوه احمى الحال انه لم يرد الثمن للجار فهل  
يجب الجار للاخذ بالشفعة وتزعم الدارين المشتري قبرا (اجاب) اذا ثبت أخذ الشفيع  
الدار المذكور بالشفعة برضا المشتري كان الحق في الشفيع وشهادة العدو عفو  
مقبولة ان كانت الاداة أخوية لان كانت نيوية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة

١٢٦٦

جمادى الثانية

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

رمضان

شوال

يكون داراوه وداراوين عهدهم وكتب في شأن ذلك وثيقة من قاضي بلادهم وحازها  
 وقبضها صاحب اذنة وقبضها شرع بين فهل اذا كان لدارجار كان حاضر اوقت المدة في مجلسها  
 ثم طلب ان يأخذ الدار المذكورة منهم بالشفعة لا يجاب لذلك ولا عبرة به والله انهما هبة في  
 مقابلة مال لا يعلم قدره وقد ترك طلب الموائمة وطلب التقرير على فرض تبوت دعواه  
 ولم يطلبها قورا (اجاب) لا شفعة للجار المذكور اذا كان الامر ما هو من بور والمدة بعوض  
 لا يترتب عليها الاخذ بالشفعة الا اذا كان العوض مشروطا في عقد هاولا مانع فلو حصل  
 التعويض بلا شرط فلا شفعة فيهما والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة  
 باع أحد الشركاء حصته في الدار من أجنبي ولم يطلب باقي الشركاء الشفعة من الجار  
 الملاصق طلبها (اجاب) تجب الشفعة للخليط في نفس المبيع ثم ان لم يكن أو كان وسلم  
 كانت للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق الخاص ثم ان لم يكن أو كان وسلم كانت  
 بجمار ملاصق با في سكة أخرى وظهر دارة انظرها فلو بابا في تلك السكة فهو خليط وانما  
 يكون له كل من الخليط في الحقوق والجمار الشفعة اذا أخذ كل منهما بالشفعة حين علمه  
 بالمبيع والتمن حتى لو أخر كل منهما طلبها حتى سلم من هو مقدم عليهما لا يكون له كل منهما  
 الشفعة في رد المختار من الشفعة واعلم ان كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما ثبتت للمجار  
 ان طلبها حين سمع المبيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا لم يطلب حتى سلم  
 الشريك فلا شفعة له شرح الجمع ومثله في الزيادة وغيرها اه والله تعالى اعلم (سئل) في  
 قطعة أرض فيها طاحونة وبئر مشتركين بين رجل وامرأة فباعت المرأة نصيبها للجار بتمن  
 معلوم ثم بعد ذلك المبيع وقبض الثمن علم الشريك بالمبيع فأخذ بالشفعة فور العلم بالمبيع  
 والتمن وأشهد على نفسه عند المبيع فذهب المشتري للبائنة وقال لها هي في ما اشترته  
 منك في نظير صرة مجعولة دفعها لها فذهبته له تريد بذلك ابطال الشفعة فهل لا تصح المدة  
 من المرأة المذكورة بعد انتقال المالك عنها بالمبيع للمشتري ويكون للشريك الاخذ بالشفعة  
 جبراً على المشتري حيث توفرت شروطها (اجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد اسقيفاء  
 الشرائط الشرعية ولا يمنع من ذلك صدور الهبة على الزوج المسحور والله تعالى اعلم  
 (سئل) في جماعة آلت لهم دار عن مورثهم وكان بعضهم غائباً فغرم وطلب أخذ  
 حصته من الدار فغرمه بعض الشركاء يد عن حصته ذراهم معلومة لقدرته هل ثبتت  
 لما في الشركاء الاخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها ليحكم بينهما (اجاب) حيث باع أحد  
 الشركاء حصته من العقار المشترك بتمن معلوم من بعض الشركاء ثبتت لبقيهم الشفعة  
 حيث لا مانع شرعاً والمشتري كاحدهم والله تعالى اعلم (سئل) رجل اءدار بجمارها  
 دار أخرى فباع صاحب الدار دارة لرجل آخر فأراد الجار أن يأخذها بالشفعة على يد  
 نائب الشرع بالناحية فنهض شيخ القريته من الاعطاء له وأمر ببيعها للغير فنهض عن الجار  
 فهل للجار أن يأخذها بالشفعة وهل اذا سكنت بعد المبيع لمتعهم اياه من الاعطاء ثبتت له

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٥

ذی الحجة

١٢٦٦

١٤

(اجاب) اذالم يطلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه بالبيع ومقدار الثمن يسقط حقه منها فلا يحكم له بها ويجرد ارا شفيع الاخذ بالمال يقوم مقام الطالب اما لو اخذ حين علم فذبح ظاهرا لا يسقط حقه بدون مسقط شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصه في حوش باعها لامرأة اجنبية بثمن معلوم من مدة تسعة اشهر بموجوب حجة شرعية من الحاكم الشرعي مع علم الشركاء والمجير ان بالبيع وبقدار الثمن والاخر تريد امرأه من المجير ان الاخذ بالشفعة متعلقة بأن لا تعلم بالبيع فأكرت المشتريه دعواها فهل اذا ثبت علمها بالبيع وبقدار الثمن وسكوتهها ولم تأخذ بالشفعة فهو العلم لا تجاب لذلك ولا شفعة لها ولا عبرة بنعائها المذكور (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك اذا كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث الشرعي عن أبيهم غاب أحدهم مدة من السنين ثم حضر من غيبته وأراد أن يأخذ مخصصه في الدار بالطريق الشرعي عن والده وعن مات منهم في غيبته فصالحه أخوه لايه الواضع يده على الدار عن نصيبه الذي يخصه على قدره معلوم من الدراهم قبضه منه بحضور بيعة شرعية فهل يثبت لباقي الشركاء الاخذ بالشفعة مع المصالح اذا توفرت شروطها (اجاب) اذا وقع الصلح عن اقرار كان بيعا فتجربى فيه الشفعة ويحكم اطالها بها ساعدت وتوفر شروطها ما في الدر من الصلح من أن الصلح اذا وقع مع اقرار عن مال يمال حكمه كالبيع فتجربى فيه احكامه كالشفعة والرد بعيب وخيار رؤية وشرط والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا وبجواره حائوت ملاصق في لجج اديته ما داخل في دهيته اشتريه من مالكة بثمن معلوم من مدة ثلاثة اشهر بموجوب حجة شرعية من الحاكم الشرعي بعد النزاع في شأنه والمشاركة باصلاع أهل الحارة ومن جعلتهم رجل له ركوب على الحائوت المذكورة كورير يد الا أن الاخذ بالشفعة عند اداع علمه بالبيع وبقدار الثمن وسكوته المدة المذكورة فهل اذا كان علمه بالبيع والثمن وسكوته ثابتين بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من المعارضة بدون طريق شرعي (اجاب) لا شفعة للرجل المذكور ان تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حوشا شتمت على بعض قيمعان وعليه حكر لجهة وقفه فهل اذا علم الجار بالبيع وأراد الاخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة في الارض المستركة (اجاب) لا شفعة للجار فيما يبيع من البنائ على الارض المستركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قيراطين وثلاثة ارباع قيراط في دار وباقها لرجل آخر يدعي انه اخذ ذلك بمائة وخمسين ريبالا وصره بجهولة فلما بايع البيع مالك باقي الدار بادروا واخذوا بالشفعة لعلمه بمقدار الثمن الذي اشترى به وقدره مائة وخمسون ريبالا وثلاثة قروش فهل اذا علم قدر الثمن الذي اشترى به يسوغ له الاخذ بالشفعة (اجاب) جهالها انهم تمنع الشفعة فاذا علم الشفيع بالثمن قضى له بالشفعة بعد اداسقيها شرائطها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصه في دار مشتركة بينها وبين جماعة

قباعت الجماعة نصيبهم في الدار لرجل أجنبي يضمن معلوم من الدراهم مع علم الشريكة  
والمبيع وقبض الثمن وسكنت مدة من الشهر ولم يطلب الاخذ بالشفعة فور علمها بالمبيع  
والثمن فهل اذا ثبت ذلك بالينة الشرعية لا يكون لها الاخذ بالشفعة بعد ذلك وتسقط  
شفعتها وليس لها معارضة المشتري في المبيع (اجاب) لا شفعة لارأه المذكورة ان كان  
الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة بنوا حوانيت على شاطئ البحر  
للمبيع والشراء فباع رجل منهم حانوتاً من آخر يضمن معلوم فأراد جاره أن يأخذ بالشفعة  
فهل لا شفعة له في البناء حيث كانت الارض أميرية ولم تكن مملوكة لاحد (اجاب)  
لا شفعة في بناء مجرد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخ وبن وزوج ولها  
سبعة قراريط في منزل باع زوجها الرجل آخر بثلاثة كياس أربعة قراريط وكسور من  
ضمن الحصة المذكورة مع كون حصته ثلاثة قراريط ونصف فقط فطلب الشريك  
الشفعة فيمسا نفذه المبيع وأشهد على ذلك وأراد دفع الثمن للمشتري فادعى المشتري أنه  
اشترى بثلاثة كياس وصرة مجهولة والحال أن المشتري أفر قبل دعواه بذلك لدى بينة  
أنه اشترى بثلاثة كياس فقط هل يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائها بالثمن  
الذي أقربه المشتري ولا تقبل دعواه بعد تاريج الاقرار أن الشراء بثلاثة كياس وصرة  
مجهولة ويعامل باقراره السابق (اجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائها  
الشرعية بالثمن الذي وقع المبيع به ويعامل المشتري باقراره بمسؤولية الثمن والله تعالى  
أعلم (سئل) في دار مشتركة بين أخوين مات أحدهما وخلف ولداً صغيراً ولم يكن له  
وصي ثم إن عم الطفل باع نصيب نفسه لأجنبي فهل للولد إذا بلغ أن يأخذ نصيب عمه  
بالشفعة وهل اذا كان المشتري ساكناً في نصيب الولد مدة صغره بطالب بآجرة المثل في  
تلك المدة وهل اذا ادعى المشتري أنه وهب الحصة المشتراة لولد من أولاده يكون ذلك  
مسقطاً للشفعة وهل تشترط المبادرة بالرفع للقاضي ولو بعد الاشهاد على الاخذ بالشفعة  
(اجاب) في الدار المختار صبي شفيع لا ولي له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي قيمياً  
يطلبه ناجزاًه وعلى شريك اليتيم آجرة مثل حصة اليتيم مدة سكناها قبل بلوغه على المعتمد  
ولا تبطل الشفعة بخير طالب التملك والحصرمة على ما به الفتوى وقيل يقضى بقول محمد  
إن آخره شهر بلا عذر بطلت دفعاً لضرر رواعته الافتاء به وكذا في تنقيح الحامدية وهذا  
حيث وجد طالب الموائمة في مجلس العلم بالمبيع بلغنا في فهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوه  
وطلب التقرير وهو الاشهاد على البائع لوانعقار في يده أو على المشتري مطلقاً فيقول فلان  
اشترى هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الآن فاشهدوا وينقض  
الشفيع جميع تهرفات المشتري في المبيع حتى الوقف والهبية والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يملك مكاناً باع النصف منه لآخر يضمن معلوم وصرة يد اخيه ادر اهرم بمجهولة القدر  
والعدد وخرج للمشتري بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة باع رب المكان النصف الثاني للشريك

٢٦  
ربيع الاول

١٢٦٧

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

٣٠

ربيع الثاني

١٢٦٧

٥

٢٨ ١٢٦٧

جادی الاولی

١ ١٢٦٧

٢ جادی الثانية ١٢٦٧

٤ ١٢٦٧

١٣ ١٢٦٧

المذكور بثمن معلوم فاراد الجار أخذ النصف الثاني بالمبتاع ثانيا بالشفعة من الشريك  
 المذكور بعد مضي أربع سنوات وعلمه بالبيع من وقته فهل والحال هذه ليس للجار  
 المذكور الأخذ بالشفعة مع وجود الشريك المذكور رسي - أم علمه بالبيع من وقته  
 (أجاب) لا شفعة للجار - ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين  
 يملكان دارا خربة عن أبيهما باعها أحدهما لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة أخيه بدون  
 إذنه فحضر الآخر ورد المبيع في نصيبه وأخذ نصيب أخيه بالشفعة فورد علمه بالبيع والثن  
 فهل يحكم له بالأخذ بالشفعة ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذكور  
 (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة والحال هذه بعد استيفاء شرائطها والله  
 تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار عن مورثهم باع بعضهم حصته منها لأجنبي بثمن  
 معلوم فخير علم الباقي أخذوا المبيع بالشفعة فورد العلم وشهدوا على ذلك فهل إذا توفرت  
 شروط الشفعة وانتهت مواعيدها يحكم بها الباقي اشركاء (أجاب) نعم يقضى للشرکاء  
 المذكورين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع وهي على عدد الرؤس والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في عقار ادعى عند القاضي بعد طلب المراجعة والاشهاد  
 على رجل أجنبي غير شر يملك أنه اشترى بعض العقار المذكور فأنكر المشتري الشراء فهل  
 إذا أثبت البيع يكون للشريك في العقار الأخذ بالشفعة جبراً إذا لم يكن مانع (أجاب)  
 يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها قال في الدوم من الشفعة وإذا طلب الشفيع  
 سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفيع لما يشفع به فإن أقر بها أي بملكه ما يشفع به أو  
 نكل عن الحلف على العلم أو برهن الشفيع أنها ملكه سأله عن الشراء هل اشترى أم لا  
 فإن أقر به أو نكل عن اليمين على الحاصل في شفعة الخليط أو على السبب في شفعة  
 الجوار لمخلاف الشانعي أو برهن الشفيع قضى له بها اه والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل اشترى من رجل حصّة معلومة من دار خربة تقبل القسمة بمبلغ معلوم وصرة مجهولة  
 مشار إليها فهل إذا طلب الشفيع المنازعة مع المشتري وأراد أخذ الحصّة المذكورة  
 بالشفعة لا يمكن من ذلك ولا تسمع دعواه وتكون هذه الحيلة مسقطاً لما يطلبه الشفيع ولا  
 سيما أن المشتري المذكور داره ملاصقة للحصّة المذكورة (أجاب) صرح أئمتنا بأن جهالة  
 الثمن تمنع الشفعة وهذه الحيلة مذكورة في المتون التي عليها المعول والله تعالى اعلم  
 (سئل) في بيت مشترك بين جماعة قسم نصفين وأحد النصفين جذوعه موضوعة على  
 حائطه مشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائناً في بعض حوش النصف الآخر  
 وللبيت المذكور جنيّة مشتركة بين النصفين فاشترى شخص النصف الذي جذوعه  
 موضوعة على الحائط المشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائناً في بعض حوش  
 النصف الآخر مع نصف الجنيّة مشاعاً ثم اشترى النصف الثاني مع نصف الجنيّة الباقي  
 والآن يريد الجار الملاصق للنصف الثاني أخذه من مشتريه بالشفعة وذلك بعد أن طلب

سنة	رجب	
١٢٦٧	٢٢	شراءه من مشتريه بما كثر من الثمن الذي اشتراه به ولم يرض فقهـ لـ والحال هذه لا يمكن من ذلك (أجاب) لا شفعة للبائع الملاصق المذکور اذا كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت باعه مال كره لرجل أجني بثمن معلوم والمكان جار فين علم بالبائع وبقدور الثمن أخذها بالشفعة فور علمه فقهـ لـ اذا ثبت البيع بشهادة البينة الشرعية وتوفرت شرائط الأخذ بالشفعة وانتفت موانعها الذي أحكام الشرعي يحكم للشفيع بالشفعة (أجاب) نعم يحكم للشفيع المذکور بالشفعة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة باع بعض الجماعة نصيبه فيها الرجل آخر بثمن معلوم وعلم الشريك الآخر بالبائع وقدر الثمن وسكت مدة من الزمان ولم يطلب الأخذ بالشفعة فور علمه بالبائع والثمن فهل اذا أراد الأخذ بالشفعة بعد علمه بالبائع والثمن وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الأمر كما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان منزليين لكل منهما قدر معلوم على الشيوع فيهما وأحد المنزليين محكور والآخر غير محكور ثم ان أحد الشرعيين باع نصيبه فيهما الرجل آخر صفقة واحدة بقدر معلوم فلما باع الشريك ذلك أخذ بالشفعة فهل والحال هذه ثبت له الشفعة فيما لم يكن محتكر أو يأخذ بحصته من الثمن (أجاب) للشريك أخذ الحصصة المبيعة في المنزل المملوك أرضا وبناها بالشفعة بما يقابل من الثمن والشفعة فيما يبيع من البناء في الأرض المحتكرة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان فيه جزء موقوف شائع وباقيه مملوك لأشخاص فباع أحدهم نصيبه فهل يكون للشرکاء الأخذ بالشفعة (أجاب) لا شفعة في الوقف ولله ولا يجاوره كما في الدرر فاذ باع أحد الشرکاء في العقار المملوك نصيبه منه يكون لباقي الشرکاء المالكين الأخذ بالشفعة ولا شفعة للمتولي الوقف فيما يبيع من العقار المملوك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وله جاران ملاصقان له من الجهتين فباع أحدهما الجارين في غيبة الجار الثاني فهل اذا حضر من غيبته وعلم بالبائع وبقدور الثمن وأخذ بالشفعة فور علمه بالبائع وبقدور الثمن يقضى له بالشفعة وتكون الدار مشتركة بينهما مناصفة (أجاب) تثبت الشفعة لمن اشترى أو اشترى لـ فاذا طلب الجار المذکور كركب الدار يقضى له بالنصف بعد استيفاء شرائط الشرعية والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حانوقا من مال كره بثمن معلوم أراد رجل ثانيا أخذها بالشفعة لكونه جارها والحال أن المشفوع به وقف فهل اذا كان المشفوع به وقف لا يكون له ذلك ولو كان الوقف أهليا (أجاب) لا شفعة في الوقف ويجوز له فبايعت دار بجنب دار الوقف فلا شفعة للوقف ولا يأخذها المتولي ولا الموقوف عليه كما في حواشي الدرر الهندية فلا شفعة لظاهر الوقف في الحانوت المذکورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع ثلثها الرجل آخر بقدر معلوم وبالصورة المجهولة واستلمت في المجلس ولم تعلم فقهـ لـ اذا أراد الجار أن يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجاب لذلك (أجاب)
١٢٦٧	٨	شعبان
١٢٦٧	٥	شوال
١٢٦٧	١٠	ذي القعدة
١٢٦٧	١٧	
١٢٦٧	٦	ذي الحجة
١٢٦٧	١٨	
١٢٦٧	٢٦	

من شروط الاخذ بالشفعة معلومية الثمن فيثبت لم يعلم مقدار جميع الثمن فلا شفعة للجار  
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير خرب لا يقبل القهقهة لامرأة نصفه والباقي  
لغيرها فوهبت المرأة حصتها فيه لرجل بدون مقابل ثم بعد ذلك ذهب لكتاب صك الهبة  
وكتب بذلك حجة وقومت محصة الموهوبة بقدر من الدراهم لاجل أن يدفع عليه رسم  
القاضي فهل اذا اراد بعض الشركاء اخذ الحصة الموهوبة بالشفعة لا يجاب لذلك ولا  
يكون تقويم الحصة بذلك مسوقا لطلب الشفعة (اجاب) لا تثبت الشفعة قصد الا في  
عقار ملك بوضع فلا شفعة في ارض وصدقة وهبة لا بعوض مشروط كما في الدرر وغيره فلا  
شفعة لبعض الشركاء ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة  
بين امرأتين مضافة باعت احدهما ما نصيب الرجل اجنبي بثمن معلوم في غيبة الجار  
الملاصق للدار وباعت الثانية حصة من نصيب المشتري المذكور في غيبة الجار كذلك  
بثمن معلوم فهل اذا حضر الجار الملاصق من غيبته واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر  
انتم بمصرية يندة شرعية يجاب لذلك وفيه قضى له بما اجبر على المشتري اذا ثبت ما ذكر  
بالوجه الشرعي وهل اذا قال الجار المذكور ان الثمن زائد على ثمن المثل لا يقصد  
الاعراض عن الاخذ به الا يكون هذا القول مسقطا لها (اجاب) للجار المذكور اخذ  
الحصة المتباعدة أولا بالشفعة وليس له اخذها اشتراها المشتري ثانيا لكون المشتري شريكا  
وقت العقد الثاني والشر يك مقدم على الجار كما في الدرر وحاشا ليه في قضى للجار  
بالشفعة فيما ذكر حيث لا مانع ومجرد اخبار الشفيع بان الثمن زائد عن ثمن المثل بعد  
اخذ بالشفعة لا يوجب اسقاط حقه فيها حيث لم يوجد منه ما يدل على الاعراض عنها  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد له فيه اذار وضع يده على قطعة منها  
رجل اجنبي وجعلها محلا للذين ولما لك الغائب جار يملك محلا باعه لرجل آخر بثمن معلوم  
فباع واضح اليد للقطعة المذكورة مع بيع الجار لمن اشترى من الجار فهل اذا حضر  
الغائب واثبت ان القطعة المذكورة ملك له ولم يأذن ولم يجز البيع يكون البيع غير نافذ  
وله نزعها من المشتري وله الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والثمن في المحل الذي باعه الجار  
(اجاب) بيع ملكا لغير بدون الاذن موقوف على اجابة المالك فان اجازة نفذ وان رده  
بطل وللجار الاخذ بالشفعة بقضى له بما بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل باع داره اجنبي من غير أن يعلم جاره وغرس المشتري فيها شجرة  
فلما علم الجار قال اخذها بالشفعة فهل له الاخذ بالشفعة أم لا واذا اخذ بالشفعة  
فهل يجب على الغارس قطعها (اجاب) يقضى للجار اخذ كور بالشفعة به استيفاء  
شرائطها واخذ الشفيع بالثمن وبيعة الغرس مستحق القراح لو غرس المشتري أو كلف  
الشفيع المشتري قلع ما غرسه اذ لم تنته الارض بالقلع والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يملك بيتا يبيع بجواره بيت آخر اخذ بالشفعة فور علمه بالبيع ومقدار الارض

١٢٦٧

٢٧

محرم

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٢٨

١٢٦٨

٢٠

وذهب الى العقار واشهد عنده باخذه بالشفعة وذهب الى القاضي وأخبره بذلك أيضا فهل يكون له الأخذ بالشفعة ولو كان ذلك البيع مقايضة (أجاب) يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها في التنوير وشرحه وفي الشرائع القبي بالعمدة يوم الشراء ففي بيع عقار بعقار يأخذ الشفيع كلام من العقارين بقية الآخر والله تعالى أعلم

١٢٦٨

صفر

١

(سئل) في دار تسمى بدوآرباعها مالها مع غيرها من الاراضي بثمن معلوم فهل حيث كانت الدار على كوة أرضا وبناء يكون لجارها أخذها بالشفعة جبرا على المشتري حيث لم يكن جار الاراضي وتوفرت شروطها بأخذ الجار بالشفعة وطلبه في مجلس علمه واشهاده على ذلك عند العقار (أجاب) ان كان الدوآر على كوة أرضا وبناء لباثعه ثبتت فيه الشفعة فيقضى للجار بها بعد استيفاء شرائطها ولا يضر تفرق الصفقة للضرورة لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه منكم

١٢٦٨

٥

بما فيها ثبتت فيه اذ الحق الجسد كذا في رد المختار عن درر البحار وشرح المجمع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الميراث عن مورثهم باع أحدهم نصيبه فيها لرجل أجبي في غيبة أحد الشركاء ثم حضر الشريك من غيبته فعلم بالبيع وقدر الثمن فأخذ بالشفعة ففوز علمه بذلك وأشهد على نفسه عند المبيع فهل يحكم للشريك المذكور بالشفعة حيث توفرت شروطها ويجبر المشتري على ود المبيع للشريك الشفيع (أجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٨

٦

ربيع الاول

في دار مشتركة بين جماعة ذكور واثلاث وفيهم فاضر فاشترى أحد الشركاء البائع حصتين بمقدين من شر يمين ومعه بكل منهما وثيقة شرعية فيأختم فاضر ببلدهم وعلم أحد الشركاء البائعين بالبيع وبالثمن وبعد مضي عشر سنين مع حضورهم بالبلد أراد أن يأخذ بالشفعة وراد الشريك القاصر بعد بلوغه ان يأخذ أيضا بالشفعة لكنه لم يطالبها عقب بلوغه بل استمر ساكنا سنين مع حضوره وهو يعلم بالبيع ويقدر الثمن أيضا فهل لا يمكن كل منهما من الأخذ بالشفعة وهل اذا تعدل مؤخر الشفعة بجهل باشتراط الغورية

١٢٦٨

١٧

لا يعتبر تعلمه المذكور (أجاب) تبطل الشفعة بترك طلب الموانسة في مجلس أخبر فيه بالبيع أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذى يد ولا يعذر بالجهل باشتراط الغورية في ذلك فلا شفعة للشريك المذكور من حيث كان الا مراهو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع حصته منها لرجل جبي بشر معلوم له حارة لاصق غائب فهل اذا حضر الجار المذكور من غيبته واخذ بالشفعة ففوز علمه بالبيع ويتدور الثمن راشد عند العقار يجب لذلك ويقضى له بها اذا ثبت ما ذكره اذا منعه المشتري من عدل ان البيع حصل من هذه أربعة أشهر لا عبرة بعلمه ولا يكون مانعنا (أجاب) يحكم له بالدار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها ولا عبرة بما عمل به المشتري حيث تحقق طلب الموانسة فورا في مجلس العلم بالبيع والثمن وطلب الاشهاد بلا تراخ مع التمكن منه والله تعالى أعلم

١٢٦٨

٢

(سئل) في رجل باع داره وله جار ملاصق غائب عن بلد تلك الدار وقبض المشتري  
لداره وسكنه نحو خمس سنين وبنى فيها وباعها بعد مضي المدة المذكورة علم الجار الغائب  
بالببيع فأخذ بالشقة عقب علمه بذلك من غير تراخ وتوجه إلى تلك الدار وأشهد بالاختذ  
بالشقة عند أقول يحاب لذلك وبأنه قد باعها من المشتري (أجاب) يقضي للجار  
المذكور بأنثى شقة بعد استيفاء شرائطها الشرعية فهو يضر مضي تلك المدة قبل العلم  
بالببيع والآن وباشقة تكليف المشتري بهدم ما بنه أو تملكه ببقية مستحق القلع  
برضاها ما لم يضر القلع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غائبة تملك بيتا بجواره  
حوش ملاصق له مائة جماعة مشتركين فيه باع بعضهم نصيبه لرجل أجنبي ولم يأخذ  
حده من الشقة فقول إذا حضرت المرأة الغائبة من سفرها وأخذت بشقة الجوار فور  
عنها بالببيع والآن يقضي لها بها والحال هذه (أجاب) نعم يقضي للزوجة المذكورة  
بشقة حيث توفرت شروطها ونفقت موافقها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك  
مكانا بجواره قهوة والحائط التي بينهما مشتركة الخنته باع بين المكان والقهوة فملك  
للقهوة باعها لرجل نصراني فأراد صاحب المكان أن يأخذ بالقهوة بالشقة فهل يحاب  
لذلك (أجاب) يقضي للجار المذكور بالشقة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل له دار باعها لأحد جيرانه وقبض منه الثمن وكتب له حجة من  
نائبه ماضي ثم بعد مدة ثلاثة أشهر من وقت الببيع طاب لجار الآخر أن يأخذ بالشقة  
فهل إذا كان موجودا بلحل تلك المدة وعافا بالببيع وبقدرا لثمن ولا مانع له من الاختذ  
بالشقة من وقت الببيع لا يحاب لذلك ويكون سكوته تلك المدة مع علمه بالببيع وبقدرا  
الثمن وعدم المانع من ذلك الشقة ونذكر جميع الدار الجار المشتري (أجاب) لا شقة  
للجار المذكور انتمت ماله من مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أحدهما يملك دارا  
بأحد كل منهما الآخر يد رده وزاد أحد مادراهم للأخر وصار كل منهما يتصرف في دار  
الأخر سنة ثم حصر جارا حدا متباعد بين وولم يلبس له وسكت من غير طابع مدة تزد على  
اثنى عشر يوما ثم بعد علمه وسكوته المدة المذكورة أراد أن يأخذ بالشقة فهل لا يحاب لذلك  
حيث علم وسكت (أجاب) لا شقة للجار المذكور حيث سكت بعد العلم بالببيع وقد  
التمس بلا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار جماعة آتاهم بالارث عن مورثهم  
فباع أحد الشركاء حصصها شقة لأجنبي في غيبة باقي الشركاء فهل تنفذ صحة الببيع  
على حضور باقي الشركاء فلم يباله بعد حضورهم أو يكون الببيع في قدر نصيبه صحيحا  
ولباقي الشركاء أخذ بالشقة إذا توفرت شروطها ونفقت موافقها (أجاب) بيع أحد  
الشركاء نصيبه من الدار المشترك صحيح لا يمتنع من نفاذه على حضور باقي الشركاء  
حيث صدر صحيحا لازم ويفضي للشريك بالشقة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بغير معلوم عليه ساحر لجهة المبيع فهل

١٢٦٨

٢٢

جادی الاولی

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٩

رجب

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

١٣

إذا أراد الجار أن يأخذها بالشفعة لا يجاب لذلك حيث كان عليه أحكر (أجاب) نعم لا يجاب لذلك وأما حاله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عقارا لأجنبي بمئة معلوم وله جار ملاصق غائب عن بلد المبيع فحين بلغه الخبر قال أخذت بالشفعة في مجالس المبيع والبائع وشهد على ذلك فهل إذا شهده إليه أنه باع أخذ بالشفعة يجوز له أن يتصرف في شروط الأخذ بها وإن نفقت موافقة المبيع يحكم له بها ولا يلزم الشفيع عمن بعده شدة البينة له بذلك (أجاب) إذا علم الشفيع بالمبيع وقدر الثمن وأخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك عند العقار أو البائع أو العتق أو في يده أو المشتري من غير تراخ وإن نفقت موافقة الأخذ بها يقضى له بالشفعة ولا يمين مع البرهان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مشترك بين ورثة باع أحد الشريكة نصيبه معه لامرأة أجنبية بمئة معلوم فعند علم الشريك بالمبيع وبقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه عند العقار بحضور بينة شرعية فهل إذا ثبت

شعبان

١٢٦٨

١٤

ما ذكر يقضى للشفيع بالشفعة جبر على المشتري إذا تحقق ما ذكرنا من طريق الشرعي (أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وانتفاء موافقة الله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بمئة معلوم ووضع يده عليها وتصرف فيها لنفسه مدة من السنين وله جار غائب حضر من غيبته وعلم بالمبيع والثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه وسكت مدة من الشهر وروايات أن أراد الأخذ بالشفعة مع علمه وتأخير فهل والمحال هذه تسقط شفيعته بالتأخير ويمنع من معارضته للمشتري (أجاب) إذا علم الشفيع بالمبيع والثمن وسكت عن طلب الموائمة أو ترك طلب الأشهاد مع القدرة على ذلك بطلت شفيعته وليس له بعد ذلك الأخذ بها حيث تحقق ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في أخو بن مشتر كين في دار شريكة ملك باع أحدهما جميع الدار

١٢٦٨

٢١

المشتركة بغير إذن الآخر فهل ينفذ المبيع في نصيب البائع خاصة وإذا قلتم بذلك فهل للشريك الذي لم يبيع الأخذ بالشفعة (أجاب) كل من شريكة الملك أجنبي في نصيب الآخر فلا ينفذ بيع أحدهما حظ شريكه دون ذنبه وأجازته وإذا رد المبيع في نصيبه يريد ويقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع نصفها لآخر من مائة ثمان عشرة سنة فوضع المشتري يده على ما اشتراه وبناه دارا لنفسه والآن يدعي رجلا قريب للبائع بأن له حصة في الدار المذكورة ويريد الأخذ بالشفعة فهل إذا علم بالبائع وبقدر الثمن ولم يأخذ فور علمه لا يجاب لذلك

١٢٦٨

١٨

إذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضة المشتري في بيعه بشرطه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة على فرض ثبوت شريكه في المبيع بدون استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها لرجل آخر بمئة معلوم من الدراهم فعلم الشريك بالمبيع وقدر الثمن فأخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على نفسه في مجالس المبيع فهل يحكم له بها حيث توفرت شرائطها وإذا ادعى

ذى القعدة

١٢٦٨

١٥

المشتري ان الدار محسنة من جهة وقف حيلة لمنع الشرىك من الشفعة ولم يثبت لا بدينة شرعية ولا بحجة يبيدها محسنة وأقام الشفع مع بينة على ان الشراء وقع في نصف الدار أرضا وبناءا لا بدينة يدعى المشتري شرعا ويجب على تسليم المبيع لشرىك الشفع المذکور (أجاب) ان باع أحد الشرىكين في الدار نصيبه منها لاجنبي يكون شرىكه الشفعة فيبقى له براءة - وتوفر شرائطها حيث لم تكن أرض تلك الدار وقفا فان كانت الارض وقفا فلا شفعة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا عن مورثهم باع أحد نصيبه منها لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم والبعض الذي لم يبيع كان غائبا وقت ابيع دون مسافة القصير فكث النصيب المباع تحت بد المشتري مدة عشر سنين ثم باعه لرجل آخر وبعد ذلك حضر البعض من غيبته في بلد البيع وعلم البيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه بل وكل آخر في أخذه له بالشفعة ولم يأخذها الوكيل على الفور ثم رجح الى محل غيبته فهل لا يجب لأخذه بالشفعة حيث لم يأخذ فور علمه بل وكل في الأخذ بالشفعة (أجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة بدون استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتين بينهما قطعة ارض ملاصقة لمالك لغيره وليس عليهما ذكر فباعها مالكها لرجل آخر غير جار فهل اذا علم الجار واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن واشهد على ذلك له اخذ تلك القطعة قهرا عن المشتري بالثمن الذي وقع عليه البيع (أجاب) يقضى للشفيع المذکور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم وبالصرة المجهولة واشهد له بكت بالمجلس بحضور بينة شرعية تشهد بذلك فهل اذا كان الجار غائبا وحضر من غيبته واراد ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) حيث كان الثمن مجهولا لا يحكم للشفيع بالشفعة لان جهالة الثمن تمنع الشفعة كفي الدرر وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه في طاحونة باعها لرجل اجنبي بثمن معلوم فعلم الجار بالبيع وقدر الثمن فطلب الأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع واشهد على نفسه بذلك فهل والحال هذه يحكم للجار بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها ويجبر المشتري على رد المبيع للجار الشفع المذکور (أجاب) يقضى للشفيع المذکور بالشفعة حيث توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت دارا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية يدها ولها جار غائب حضر من غيبته وعلم بالبيع والشراء وبقدر الثمن فامتنع من الأخذ بالشفعة فور علمه فهل اذا اراد الآن الأخذ بالشفعة وكان هناك بينة تشهد بعلمه بالبيع والتمن عند حضوره من غيبته وسكوت عنه عن طلب الشفعة لا يجب لذلك ويسقط حقه منها اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضتها في دارها بدون وجه شرعي (أجاب) تبطل الشفعة بترك طلب المواثبة في مجلس العلم بالبيع والتمن أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذي يد كما هو مصرح

١٢٦٨

٢٣

ذى الحجة

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

٢٣

محرم

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٥

سنة

محرم

به فلبس للجار المذكور الاخذ بالشفعة حيث تحقق ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 له ابعادية باع خمسة فدان منها معينة لرجل بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة  
 المضمون من مدة اربعة اشهر وزيادة مع علم الجار ومكوثه ثم بعد مدة باع للمشتري مائة  
 فدان باقى الابعادية مع علم الجار وسكوته ايضا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثبت  
 المشتري ثابتة المضمون فهل اذا اراد الجار المذكور الان الاخذ بالشفعة لايجاز لذلك  
 ولاشفعة له ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعى (اجاب) سكوت  
 الجار المذكور عن الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع وقدر الثمن هذه المدة مسقط للشفعة  
 والله تعالى أعلم (سئل) في امكنة مقتربة باعها مالكها لرجل بثمن معلوم فلما علم بذلك  
 الجار الملاقى للبيع اشهد في مجلسه على الطلب بالشفعة وعند المبيع فور علمه بذلك  
 فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعه يحكم بالشفعة للجار الملاقى  
 والحال هذه (اجاب) نعم يحكم بالشفعة المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء  
 موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لشيخ البلد للجار الملاقى لها في  
 غيبة المالك ثم بعد مدة حضر المالك ورد اليه و باعها لرجل اجنبي غير ملاصق بثمن  
 معلوم فهل للجار الملاقى الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن ويقضى له بها جبرا  
 على المشتري اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حانوتين في ارض محبة مكره باع المالك نصفهما  
 شائعا لرجل بثمن معلوم قبض بالمجلس على يد نائب المحاكم الشرعى وبحضرة جمع من  
 المسلمين والآن يدعى من هو ساكن باحد الحانوتين شراء نصفهما سابقا من البائع  
 شائعا قبل المشتري المذكور فهل ينفذ البيع لكل من المشتري الثانى والاوّل واذا تعلل  
 مدعى الشراء اولابان النصف الذى اشتراه الثانى هو عين النصف الذى باعه له البائع  
 او لا لاجل ابطال البيع الثانى لايجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويقضى لكل منهما  
 بالنصف شائعا لكون المالك واحدا ولاشفعة لاحدهما على الآخر حيث كانت  
 الارض محتكرة (اجاب) لاشفعة فيما يبيع من البناء في الحانوتين المذكورتين على  
 فرض تصورها وليس لمدعى الشراء او لامعارضه من النصف حيث كان الامر ما هو  
 المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصّة شائعة في دار غير قابلة للقسمه  
 بثمن معلوم وصرة تجهيز له استأجره بالمجلس ووعب البائع باقى الدار للمشتري المذكور  
 وقبل منه ذلك ووضع المشتري يده عليها مدة ولا تين يريدا لجار الملاقى الاخذ  
 بالشفعة فهل والحال هذه لايجب لذلك ويمنع من معارضة المشتري فيما يشتريه وجه شرعى  
 (اجاب) لاشفعة للجار المذكور حيث كان الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل يملك دارا باعها لرجل اجنبي في غيبة الجار الملاقى واستقر المشتري واضعا يده  
 عليها مدة من السنين منكر للشراء فهل للجار الملاقى الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

٣٠

صفر

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٨

صفر ٢٩  
سنة ١٢٦٩

بيع الاول

١١٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

بيع الثاني

١٢٦٩

وبقدر الثمن ولا يكون طول المدة ما نعلم من الاخذ بالشفعة (اجاب) ثبت للجار الملاصق حق الشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن فيبقى له بها بعد اقامته بينة على المشتري بشرائه واستيفاء شرائطها وهضي المدة قبل العلم بالبيع لا يستقطبها والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين رجلين أحدهما يملك ثلثا والآخر باقية فباع صاحب الربع نصيبه لرجل اجنبي بثمن معلوم في غيبة شريكه ثم مات المشتري عن ورثة يبلغ وقاصرين فباع البايعون نصيبهم للقصر بثمن معلوم ثم حضر الشريك الغائب حين علم بالبيع الاول وقدر الثمن أخذ بالشفعة فورد علمه فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية فيبقى له بها (اجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا وانتفاء موانعها ولا يبطلها موت المشتري ولا موت البايع لبقاء المستحق له كما صرحوا به كما لا يبطلها بيع المشتري أو ورثته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة باعها لرجل آخر بثمن معلوم وله جار ملاصق أخذها بالشفعة فورد علمه بالبيع وبقدر الثمن فهل يكون له ذلك واذا ادعى البايع أنه وهب منها ذراعا للمشتري بملاصقة ملاك الشفعة بعد تحقق البيع ومعرفة قدر الثمن لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا (اجاب) يقضى للجار بالشفعة اذا لم يثبت ما يبطلها بعد استيفاء شرائطها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر ذراعا من دار بالارث ومجاورة دار باعها مالكها بثمن معلوم من الدراهم ولدار جار آخر من جهة أخرى فطلب كل الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والثن فهل والحال هذه يكون لكل من الجارين الاخذ بالشفعة بمحقق الجوار (اجاب) تثبت الشفعة للجار الملاصق فيبقى لكل من الجارين الملاصقين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين شرعيين اشترى أحدهما نصيب شريكه بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا كان للدار المذكورة جار واراد ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجاب لذلك (اجاب) قال في التتوير وشركه وثبتت يعني الشفعة لمن اشترى اصالته أو وكالة أو اشترى له بالوكالة وقادته أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شيكا والدار شريك آخر فلهم ما للشفعة ولو هو شريك والدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده اهـ وهذا يعلم انه لا شفعة للجار المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة مات أحدهم عن أخويه وعن ولد صغير له ولم تقسم الدار بينهم ما و بين ولد الصغير فباع أحد الاخوين حصته لآخيه ثم باع الاخ حصته وحصته ابن آخيه الصغير ولم يعلم الصغير بذلك حتى كبر ورد البيع في حصته فهل اذا علم بعد بلوغه بالبيع والثن له أن يأخذ نصيبه من المشتري وحصته مما بالشفعة ولو طالت المدة قبل علمه بأن زادت على أكثر من ثلاث سنين وهل اذا وكل رجلا يأخذ بالشفعة له ذلك (اجاب) يقضى للصغير المذكور بما يخصه في تركته والده وفي الدراهم التي صار صبي شفعي لاولي له لا تبطل شفעתه وان نصب القاضي قسما يطلما باجازه والله تعالى أعلم (سئل) في

رجل باع دارا لآخر بثمن معلوم وله جار قاصر لا ولي له فلما بلغ القاصر وعلم بالبيع  
وبقدر الثمن أخذ الدار المبتاعة بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن عند العقار وأشهد  
على ذلك بينة شرعية فهل يقضى للشفيع المذکور بالشفعة إذا ثبت ما ذكر بالوجه  
الشرعي (أجاب) يقضى للشفيع المذکور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وفي الدر  
المختار صي شفع لا ولي له لا تبطل شفعته قال في حواشيه فله أن يطلبها بعد بلوغه اه  
والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة بعضها لقاصر وباقيها للبائع اشترى  
رجل نصيب البائعين منهم بثمن بعضه صرة مجهولة في ثمن نصيب كل ومضى على ذلك مدة  
وأراد القاصر بعد بلوغه أخذ المبيع بالشفعة من المشتري فهل إذا لم يعلم قدر الثمن لا يجاب  
لذلك (أجاب) لا شفعة فيما بيع على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في  
امرأته ماتت عن ثلاثة بنين وبنت وتركت ما مورث عنها من دار وغيرها وأنكر الشر كة فهل  
البنتين قسمه التركة فادعى أحدهم أنه اشترى الدار من أمه قبل موتها وأنكر الشر كة فهل  
إذا كان المشتري جارا ملاصقا لهذه الدار وللدار المذكورة جار ملاصق من جهة أخرى  
وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن يقضى لكل منهم بالشفعة مناصفة بعد  
تيموت المبيع بالوجه الشرعي ويقسم جميع ما ثبت أنه تركه بين جميع الورقة بالفريضة  
الشرعية (أجاب) يقسم جميع تركة المرأة بين ورثةها بالفريضة الشرعية  
ويقضى للشفيع والمشتري الجارين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى اعلم  
(سئل) في أربعة مشتركين في دار باع أحدهم حصته لأحد الشركاء بثمن معلوم من  
الدراهم فهل يكون للبائعين الأخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع وبقدر الثمن ويكون لكل  
منهم أخذ ما يخصه بالشفعة على قدر نصيبه (أجاب) يقضى لجميع الشركاء الباقين  
ومنهم المشتري بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية على عدد رؤسهم لا بقدر الأقسام  
لوقت ما وت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وعن أولاد ذكور  
وثلاث البنات والبعض بالغ والبعض قاصر فأقام القاضي رجلا أجنبيا وصيا على القصر بسبب أنه  
متزوج ببنت من بنات المتوفى فوضع الوصي يده على ما تركه المتوفى من بيت وطاحونة  
دايرة وسكن البيت مع بعض الورثة البالغ وصار يستعمل الطاحونة بادارتها على يده  
كجاري والحال أن عم القصر أخذهم عنده في بلد ورأى منهم من ماله تبرع عنه حتى  
بلغوا رشدهم ولا يتفق عليهم شي من مال أبيهم فهل إذا طلب الأولاد بعد بلوغهم أجرة  
ما يخصهم في المنزل والطاحونة يجابون لذلك مدة يتفقهم وإذا باع أحدهم جزءا من نصيبه  
للوصي المذکور بثمن معلوم في غيبة الآخر أخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن  
يقضى له بما جبره على المشتري إذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) للثمن بعد بلوغه  
رشده ما طال به من استولى على عقاره بلا عقد أجرة واستعمل بأجرة المثل مدة استعمله  
ويقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٠

جداى الاولى

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٥

يملك عقاراً باعه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ثم باعه المشتري لرجل آخر أيضاً بثمن معلوم وهو كل من مافيه بعض عمارة وللعقار المبيع جار غائب فلما علم الجار الغائب بالبيع أخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وقد واثق وأشهد على نفسه بذلك في مجلس العلم فهل والحال هذه يحكم له بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها (أجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وثبتت جميع تصرفات المشتري حتى الوقف ويأخذ الشفع بثلثين وفيه البناء مستحق القاع لو بنى المشتري أو كاف المشتري فله ولا يجبر المشتري على بيع البناء إلا إذا كان في القاع نقصان الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وأولاده أحدهم ذكراً والباقي إناث اقتسموهما نصفين فأخذ أحدهم جميع أخواته نصفها وأخذ الآخر نصفها وبنوا حواجزاً بين القسمين وطريق القسمين الخاص مما واحدة ثم مات أحدهما عن ابنه وأخواته المذكورات ثم مات هذا الابن عن ابن عم أبيه وعماته ثم مات ابن العم الآخر عن ابنتين فباعت الأخوات المذكورات ما حصن في نصف الدار في غيبة هذين البنين فخر أحدهما وأخذ نصف ما باعته ثم الآن حضر أخوه الذي كان غائباً ويريد الأخذ بالشفعة في جميع ما باعته الأخوات المذكورات أو لا فهل يقضى له بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث كان أصل الدار واحداً وبعد القسمة الطريق الخاصة بالقسمين مشتركة مع كونه جاراً للمبايع (أجاب) نعم يقضى للرجل المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا شفعة لأخيه فهب باعته الأخوات حيث طلب نصف ذلك إذ شرط صحته ما طلب المكل فلو طالب الشفع ببعض البناء على نه يستحقه فقط بطلت شفעתه كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر معلوم من الدراهم في غيبة حداثته وعلم الحاضر بالبيع وبقدر الثمن فهل والحال هذه يكون له كل من ماله الأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن وتكون الشفعة بينهما على قدر المالك (أجاب) يقضى لكل من الشريكين في العقار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والشفعة على عدد الرؤوس عندنا لا على قدر الأنصبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً باعه لامرأة بثمن معلوم من الدراهم من مدة عشر سنين وله جار ملاصق علم بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة ثم مات عن وارث فهل إذا أراد وارثه الآن أن يأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك والحال هذه ويمنع من التعرض بدوز وجهه شرعي (أجاب) تبطل الشفعة بموت الشفع قبل الأخذ بعد المالك أو قبله ولا تورث والله أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً في ربيع باعه لآخر بثمن معلوم محصورة بين شرعية ثم حصل بين المشتري وامرأة جنيمة جارية منازعة بسبب أنها كانت تريد شراءه وزادت ثمنه بعد عدة البيع بواسطة الدلال فهل لا تجاب لذلك إذا كان عقد البيع ثابتاً ولا عبرة بتلك الزيادة وإذا أرادت الأخذ بالشفعة بعد علمها

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٦

بالببيع وبقدرا الثمن وتر كها الاخذ بها لانجاب لذلك أيضا اذا تحقق ما ذكر (اجاب)  
 نعم لانجاب المرأة المذكرة لذلك ويسقط حق الشفعة بذلك طلبها فور العلم بالببيع وقدر  
 الثمن وان كانت الشفعة تثبت في العلو وان لم يكن طريقه في السفلى لانه ان تحقق بالعقار  
 بماله من حق القرار كما في الدرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى  
 دارا من مال كها بثلثين معلوم فاحذها جار الدار المبيعة بالشفعة فور العلم فادعى المشتري  
 ان بناءها على أرض محتكرة يريد بذلك ابطال شفعتها فهل يحكم بها للجار عند توفر  
 شروطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بدعوى المشتري الاحتكاك بدون اثبات شرعي

(اجاب) لا شفعة في البناء في الارض الموقوفة فاذا لم يثبت ان أرض تلك الدار وقف بل  
 ثبت البيع في الدار أرضا وبناء يقضى للشفيع بالشفعة بعد توفر شروطها والافلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا باعت نصفه من رجل أجنبي بثلثين معلوم  
 ثم بعد مدة ثمانية أشهر من حين الشراء مات المشتري عن ورثة ويحوز البيت المذکور  
 جار ملاصق لا يعلم البيع فعند علمه به وبقدرا ثلثين أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد بيته عند  
 العقار على ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بالشفعة ويكون له أخذ الحصة المبتاعة

من ورثة المشتري اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد  
 استيفاء شرائطها الشرعية ورفع يد ورثة المشتري حيث لا مانع ولا يطلها موت المشتري  
 لبقاء المستحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مائة مائة وعشرين قيراطا على  
 أرض مملوكة وسبعة قرار يط على أرض محتكرة لجهة معينة بقدر معلوم فلما علم الجار  
 بالببيع أخذ القدر المملوك بالشفعة فور علمه فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة عند

توفر شروطها وانتفاء موانعها جبراعى المشتري (اجاب) للجار الملاصق الاخذ بالشفعة  
 فيما يبيع بجوارحه من العقار المملوك ولا شفعة في البناء على الأرض المحتكرة ولا يصح  
 تقربيق الشفعة على المشتري هناك الحق العبد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 ابتاع بيتا له ولأولاد أخيه القصر بما يخصه ويخصصهم من المال ورسم ذلك باسمه في  
 الأصل مع كون الابن المذکور تابعا له كل منهم بالبيعة الشرعية فهل اذا باع حصته في  
 البيت المذکور بعد بلوغ مدهم واجارته شراءا محمداً يكون لاحد الأولاد المذکور

اخذها بالشفعة والحال هذه (اجاب) للمشتري في العقار المملوك الاخذ بالشفعة  
 ويقضى له بذلك بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 اشترى دارا أرضها محتكرة ومكتبة في مائة مائة وعشرين سنة لا تختم مدة ثلاث سنين  
 ويجوز هذه الدار وكالة مملوكة لا تصرف مدهم ولا تصرف مملوكة لا تصرف مملوكة لا تصرف مملوكة  
 يبيع لدار المذكرة أراد وكيل ماله الوكالة ان يخذ هذه الدار بالشفعة فهل له شفعتها

سيأر لأرض محتكرة (اجاب) لا شفعة لمالك ذلك المذكرة في الدار المبيعة على  
 الارض المحتكرة فيمنع الوكيل عن ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

مات عن اثنين وبنت من زوجة وابن من زوجة أخرى وقدمت كل من الزوجتين في حال حياته وترك داراً ثم مات أحد الاخوين الشقيقين قبل تسعتهما عن أخيه الشقيق وأخته الشقيقة وعن أخيه لايه ثم مات الاخ الشقيق الثاني عن اخته الشقيقة وأخيه لايه ثم ماتت الاخت الشقيقة عن ابن وبنتين وزوج فوضع الاخ للاب يده على الدار المذكورة وباعها في غيبة ورثة البنت بدون اذنهم وورثها هم لا جنبي فهل لا ينقض بيعه الا في نصيبه فقط ويكون لورثة البنت أخذ ما يبيع بالشفعة فهو وعلمهم بالبيع وبقدر الثمن (أجاب) ببيع مالك الغير بدون اذن مالك موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتقامها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي مع وجود شريكه وعلمه بالبيع ثم غاب ورجع من غيبته ومكث نحو شهرين مع علمه بالبيع وتقدر الثمن والآثر زائدان يأخذ بالشفعة متعللاً بأنه مجهول ان له حق الشفعة فهل يمنع من الاخذ بالشفعة والحال هذه (أجاب) لا شفعة للشريك المذكور والحال هذه ولا يعذر بالمجهول والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلى آجر له جل مكانته أكثره أنقاض باجرة معلومة وباعه نقضه المطروح والمحقق به بمقتضى كشف واخبار أهل المعرفة من طرف القاضي وبعد تمام ذلك أذن له بالبناء والعمارة على أن كل شيء يبنه وعمره يكون ملكاً له مستحق البقاء على الدوام والكان المذكور جيران ملاصقون يريدون أخذه بالشفعة فهل لا يكون لهم شفعة والحال هذه ويمنعون من معارضته في ذلك بغير وجه شرعى (أجاب) نعم لا يكون لهم شفعة فيما ذكر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة البعض بالبيع والبعض فاصر باع بعض الباقين نصيبه من الرجل أجنبي فهل اذا باع البعض القاصر منهم وعلم بالبيع وبقدر الثمن وأخذ ما يبيع بالشفعة فور علمه وأخذ يديه عند العقار بحساب لذلك ويقضى له بها شرعاً اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) نعم اذا باع الشريك القاصر وطالب الشفعة يتقضى له بها بعد استيفاء شرائطها حيث لاولى له قال في الدرر صبي شفع لاولى له لا يقبل شفعة وان نصب القاضي قيمياً يظلمها جاز والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أحدهما يملك طاحونة والاخر يملك منزلاً لا يبادل بدم لا مؤبد الا رجوع فيه ووضع كل منهما يده على ما أخذه بطريق البذل وانصرف فيه بالهدم والبناء واسكنى والاسكان وغير ذلك مع مشاهدة كل منهما اللائخ وسكونه مدة تسع وثلاثين سنة من غير نزاع وبعد موت أحدهما المتبادلين باع المتزلف ما ملكه فهل اذا اراد أحد من ورثة المتوفى أن يأخذ بالشفعة ويقول أنا اولى بالشراء من غيره ولم يكن شريكاً في المبيع ولا في حقه ولا جازاً أو كان ولم توجد شرائط الشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شر كاه في أرض تملكها لهم يملكون السودان بها نخيل

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

شوال  
١٣

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

دى الحجة  
١٤

١٢٦٩

١٧

- وأشجار باع بعض الشر كما حصته منها لأحد الشر كما بين من معلوم فهل إذا طلب الباقي أخذ المبيع بالشفعة فوراً لم يقضى له بها ~~لأن~~ ونه شريكاً في المبيع حيث توفرت شروطها وانتفت موانعها (أجاب) يقضى لباقي الشر كما في تلك الأرض بالشفعة حيث كانت مملوكة وتوفرت شرائط الشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في ولى عسم يملك بيتاً بطريق الميراث عن مورثهما باع أحدهما نصيبه للشريك الآخر بين معلوم من الدراهم على يد نائب قاضى بلدهما بحضرة بيعة شرعية ثم بعد ذلك أراد الجار أن يخذ المبيع من الشرىك المشتري بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب الجار لذلك وليس له معارضة الشرىك المشتري في ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) تثبت الشفعة لمن شرى أصالة أو وكالة أو شرى له بالو كالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً ولدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكاً ولدار جار فلهما الشفعة للجار مع وجوده أفاده في التنوير وشرحه ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية أمير به تلقاها بالاسقاط الشرعى من جماعة في نظير مبلغ من الدراهم ووضع يده عليها وصار يزعمها ويدفع خراجها للجهة الديوانية أكثر من خمس عشرة سنة والآن ادعى عليه رجل بأنه أولى بها منه بالشفعة وأخبره أن له فيها مأكولاً لا يثبت له بذلك فهل لا تجرى فيها الشفعة والحال هذه ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات الشرعى (أجاب) لا شفعة في الأراضى التى آلت لأبنت المال ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في منزل مشترك بين ودوة ولا يتام فيه حصة فباع البالغ نصيبه وباع وصى الأيتام نصيبهم لاخر بين المثل لمصلحة شرعية لا يتام على يد القاضى وبصره بجهولة استهلك بمجلس البيع والشراء فهل يصح البيع المذكور وإذا أراد الجار الأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك إذا تحقق ما ذكرنا بطريق الشرعى (أجاب) لا يصح بيع الوصى عقار اليتيم بدون مسوغ شرعى فإذا وجد مسوغ شرعى وصح البيع في نصيب الأيتام وغيرهم لا يكون الجار الأخذ بالشفعة بدون معرفة لمن والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركين في دار باع بعض الشرىك نصيبه لجار م لا صق فاحذر الشرىك الآخر بالشفعة فهل يقدم على الجار الملاحق وتثبت له الشفعة ولا حق للجار فيها (أجاب) يقضى للشرىك والحال هذه بالشفعة بعد توفرت شروطها وانتفت موانعها ويقدم فيها على الجار والله تعالى أعلم (سئل) في امرئين تملكان نصفين ونصف الآخر لشخص فباع الشخص النصف لأحد الشرىك يكتن بينهما معلوم في غيبة الشرىكة الأخرى ولما حضرت الشرىكة الأخرى من غيبته أو علمت بالبيع قدرا بمن أخذت بالشفعة فوراً عليها بذلك وأشهدت على ذلك عند العقار فهل والحال هذه يحكم بالآخذ بالشفعة في المبيع على قدر نصيبها في البيت حيث توفرت شرائط الشفعة (أجاب) نعم يقضى للراة المذكورة بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وتثبت الشفعة لمن

ذى الحجة

سنة

٢٢

٢٢٦٩

محرم

١٦

١٢٧٠

صفر

٤

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

ربيع الأول

٤

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

شري أو شري له وقد ثبت أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريه كوالد أو شريك آخر  
 فليهما الشفعة وهي بقدر ركن الشفعة لا المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى  
 من آخر حصّة في بئر ساقية مع ما يقبضه من الأرض الأميرية وما فيها من الاشجار والتخيل  
 بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده على اثنتان سنين وبه ذلك باعها الرجل آخر  
 بقدر معلوم من الدراهم وصورة بئر له استتمت له بالجلس ووضع يده على المشتري الثاني  
 انقضى عشرة سنة وبه ذلك حضر شريك البائع الأول وعلم بالبيع ثلث شري الأول ولم يقدر  
 اثنتين وسكنت ولم يخذ بالشفعة ومكث في البلد مدة وهو تارك للشفعة بغير عذر فهل تسقط  
 شفעתه بعدم أخذه بالشفعة فور علمه بما ذكر فاذا غاب ورجع من غيبته وطلب أن  
 يأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا يقضى له بها (أجاب) لا شفعة للشريك المذكور  
 والحال هذه إذا الشفعة تسقط بترك الطالب فوراً ولا شفعة في أرض أميرية ولا في مبيع  
 من بناء أو شجر موضوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصّة في  
 دار يثن معلوم من الدراهم وصورة بئر له استتمت له بالجلس فأراد بهض الشريك الآخر  
 بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة لهم وإذا ادعى الشريك أن البيع فيه غبن للبائع لا تسقط  
 دعواهم حيث كان البيع بمثل القيمة وزيادة (أجاب) لا يقضى بالشفعة للشريك مع  
 الجهل بمقدار الغبن ولا تسقط الدعوى إلا من المالك أو من نائب عنه على أنه لا يقضى بالبيع  
 بمجرد الغبن بدور غرور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته  
 ماتت عن ابن غائب فوق مسافة القصر فباع الرجل نصيبه من الرجل أخيه يثن معلوم  
 في غيبة الشريك فعند علمه بالبيع وبقدار الثمن أخذ الحصّة المبتاعة بالشفعة فوراً  
 العلم ثم ذهب إلى قاضي الولاية التي هو فيها وأقام رجلاً وكيلاً عنه وكالة مفوضة في الأخذ  
 بالشفعة عند حضوره بالبلد فهل إذا حضر الوكيل بالبلد وأخذ بالشفعة أمام الدار فوراً  
 بالدخول بالبلد يجاب لذلك ويقوم مقام موكله في الأخذ بالشفعة ويقضى له بها إذا  
 توفرت شروطها (أجاب) يقضى للوكل بالشفعة في الحصّة المذكورة إذا توفرت  
 شرائطها وانفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان بيتاً  
 بطريق الميراث عن أبيهم مات أحدهما عن ابنه وعن أخيه ثم مات الأخ الثاني عن  
 زوجته وعن ابن أخيه ثم ماتت الزوجة عن أختها فادعت الأخت أنها اشترت جميع  
 البيت من زوج أختها قبل موته في غيبة ابن الأخ الشريك ثم علم الشريك بالبيع وقدر  
 الثمن ولم يجزه وطلب أخذ نصيب الشريك البائع بالشفعة فوراً عليه بالبيع وقدر الثمن  
 وأشهد على ذلك بينة شرعية له المبيع فهل لا ينفذ البيع في نصيبه ويحكم له بالشفعة  
 في نصيب الشريك البائع حيث توفرت شرائطها الشرعية (أجاب) وقف بيع مال  
 الغيب بدون إذن المالك حيث لا ولاية للنائب عليه وللمالك إبطاله في نصيبه ويقضى  
 للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في

٢٢ ١٢٧٠

جادی الاولی

١٢ ١٢٧٠

جادی الثانیة

١٨ ١٢٧٠

رجب  
٨

١٢٧٠

- رجل يملك حصّة في ساقية في أرض اميرية باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا اراد أحد الشرّكاه ان ياخذ الحصّة المذكورة بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة فيها والحال هذه (اجاب) نعم لا شفعة فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم وصرة مجهولة لم يعلم قدر ما فيها واستهلك بمجلس البيع وبعد ذلك بنحو خمسة أشهر ادعى رجل شيخ قرية له بيت في عطفة غدير نافذة وظهر بيته ملاصق للدار المبيعة وبابها بشارع خارج البلد بان له حق الشفعة ويريد أخذها بالشفعة والحال انه لم يحصل منه طلب فورا لا طلب موأبنة ولا تقرير أصلا فهل على فرض ثبوت طلبه ذلك يكون جهله ببعض الثمن الذي في الصرة المجهولة مانعاً له من الأخذ بالشفعة والحال هذه (اجاب) الجهل بمقدار الثمن يمنع من الأخذ بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شفع علم بالبيع والثمن وتراخى عن طلب الاشهاد عند العقار المبيع وذلك لان علمه المذكور كان بعد طلوع الشمس بشئ يسير وأخرا لاشهاد المذكور الى وقت الضحى فهل يكون ذلك مبطلا لشفعته (اجاب) الشفع لو تمكن من طلب الاشهاد ولو بكتاب أو رسول اذا كان في سفر ولم يشهد بطلت شفّعته وان لم يتمكن منه لا تبطل حتى اذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان أشهد حين أصبح صح ولو أشهد في طلب الموائبة على البائع لو العقار في يده أو على المشتري أو عند العقار كفاه وقام مقام الطالبين والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة آل لهم نخل وعدة طاحونة عن أبيهم قباع نصيبه أحد الورثة في عدة الطاحونة والنخل لأحد اخوته بثمن معلوم فهل اذا كانت عدة الطاحونة لا تقبل القسمة وطلب أحد الشرّكاه أخذ المبيع من عدة الطاحونة والنخل بالشفعة لا يجاب لذلك لاسيما أن الشفع قد طلب من المشتري انه يشتريه منه بمقام عليه من الثمن ولم يرض بذلك المشتري وبعد ثلاثين يوما طلب أحد بالشفعة وأجر الطالبين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا شفعة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة غاب بعضهم في جهة قباع الحاضر نصيبه لرجل غير وارث بثمن معلوم فهل اذا حضر الغائب منهم وعلم بالبيع وقدر الثمن يكون له الأخذ بالشفعة فوراً العلم ويقضى له بها اذا توفرت شروطها (اجاب) نعم يقضى له بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصّة في عقار معد لحرق الفخار بثمن معلوم من الدراهم وعلم الشرّيك بالبيع وقدر الثمن وقرئت عليه حجة البيع بالمجلس وسكت عن الأخذ بالشفعة فوراً العلم ثم في اليوم الثالث طلب الأخذ بالشفعة وأشهد على ذلك عند العقار فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تسقط شفّعته وليس له معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس له الأخذ بالشفعة اذا تحقق ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قسعة أرض زراعية اميرية أسقط وترك حقها منها باختياره لا خرف في مقابلة مبلغ من

سنة رمضان

١٤٧٠ ٢٠

١٢٧٠ ٩ شوال

١٢٧٠ ٢٦ ذى القعدة

١٢٧٠ ٢٨

١٢٧٠ ٢٥ ذى الحجة

١٢٧١ ٢٠ محرم

سنة محرم

٢٣ ١٢٧١

٢٦ ١٢٧١

صفر

١٠ ١٢٧١

٢٢ ١٢٧١

ربيع الاول

١٥ ١٢٧١

١٦ ١٢٧١

الدرهم أخذ منه بموجب وثيقة بيد المسقط له والآخر بيد الجار أخذها من المسقط له بالشفعة فهل لا يجاب لذلك ولا تجرى في أرض الزراعة الأميرية ويمنع من منازعة المسقط له فيها بدون وجه شرعي (اجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين أخوين اقتسماه وضربا بينهما جدارا ثم بعد موت أحدهما باع ابنه ما ورثه عن أبيه لأجنبي غيرهما الجار وله فهل له المصالح الجواراه الأخذ بالشفعة بالثمن الذي وقع به البيع (اجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة وانتمت موانعها يحكم للجار المذكور بالشفعة والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة مشتركين في دار باع أحدهم نصيبه من الدار لغيره بثمن معلوم فالمالك الشرعي الثالث من المشتري بعض ما اشتراه على وجه الشراء لنفسه وفصله بثمن أرز يدعا المشتري به المشتري فامتنع من البيع له فعند ذلك أراد الأخذ بالشفعة فهل طلب بعض المبيع من المشتري على وجه الشراء لنفسه بعد علمه بالثمن يكون مانعا له من الأخذ بالشفعة (اجاب) نعم لا شفعة للمشتري الثالث ان تحقق ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وأخته باع الرجل نصيبه منها لرجل أجنبي منذ عشرين سنة في غيبة المرأة ببلدة بعيدة ثم ماتت تلك المرأة عن ابنتها فطلب أحدهما أخذ ما يبيع بالشفعة متعلما بان أمه لم تعلم تعلم البيع فهل تسقط الشفعة بموت الأم ولا يجاب الامن لذلك (اجاب) نعم تبطل الشفعة بموت الشفيع ولا يورث حق الشفعة فليس لابن المرأة الأخذ بالشفعة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها لأجنبي بثمن معلوم من الدرهم مع قدره كميل من القمح فعلم المشتري بالبيع وقدر الثمن مع القدر المذكور للمعلوم من القمح وأخذ بالشفعة فبورعه له بذلك وأشهد على نفسه عند المبيع وترا فاعامع المشتري على يد نائب فاضى الناحية ودفع للمشتري الثمن الذي كان دفعه للبائع مع القمح واستولى المشتري بالشفيع على المبيع وصار يتصرف فيه مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك أراد المشتري الرجوع في المبيع على المشتري بالشفيع فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويحكم للمشتري بالشفيع بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية (اجاب) اذا استوفى القضاء بالشفعة للمشتري شرائطه الشرعية لا يكون للمشتري الرجوع على الشفيع في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين باعتهما فخللا معينا خصهما بالقعدة من ميراث أبيهما مع ما خصهما أيضا من ساقية وفخل مغروس في أرض أميرية لابن أخيهما بثمن معلوم وهناك ابن أخ آخرهما ومضى على ذلك أربع وعشرون سنة فتحرك ابن الأخ الآخر يد الأخذ بالشفعة فهل لا شفعة له في هذه الحادثة (اجاب) نعم لا شفعة لابن الأخ المذكور في هذه الحادثة والحال ما ذكر اذا لا شفعة في البناء والتخل ولا في الأرض الأميرية كما لا شفعة مع تأخير الطلب بعد العلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وقطعة أرض زراعية أميرية بما اشتملت

ربيع الاول سنة

عليه من سابقة و بعض اشجار باع ذلك لامة بقدر معلوم من الدراهم وصرة قيمادراهم  
 مجهولة القدر استهلك بعد البيع في مجلسه فهل اذا وضعت يدها على ذلك وانتفعت  
 به مدة وكان للبيع جار غائب وأراد أخذ البيع المذكور جميعه بالشفعة لا يجاب لذلك  
 (أجاب) لا شفعة البجار المذكور مع الجهل بالثمن والحال هذه ولا شفعة في الاراضي  
 الاميرية وان علم الثمن اذ هي ليست بعملوكة الرقبة لمن هي في يده والله تعالى أعلم  
 (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر معلوم من  
 الدراهم بمحضرة الشركاء وقت البيع وأعلمهم بقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفعة  
 وصاروا مشاهدين لتصرف المشتري المذكور مدة والآن أراد الشركاء المذكورون أن  
 يأخذوا البيع بالشفعة من المشتري فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفعة لهم حيث  
 ثبت علمهم بالبيع وقدر الثمن وأخروا طلب الشفعة (أجاب) نعم لا شفعة لهم ان كان  
 الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في تخيل مشترك بين جماعة  
 مغروس في أرض أميرية باع أحدهم حصته في الاشجار شائعة لبعض الشركاء بدون اذن  
 باقي الشركاء فهل يكون البيع نافذا صحيحا ولا يكون لباقي الشركاء حق الشفعة في البيع  
 (أجاب) نعم لا شفعة في الاشجار المذكورة والحال هذه مطلقا سواء قلنا بفساد البيع  
 لو كان البيع في خصوص الحصة من التخل لاحد الشركاء بلا اذن باقيهم بدون فراغ  
 حصة من الارض لحصول الضرر بالفلح أو ببعثته اذا كان البائع قد فرغ عن حقه منها  
 لعدمه على ما حرره في التنقيح اذ لا شفعة في الشجر والبناء الاتبع الارض ولا في أرض  
 بيت المسال لانها كارض الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دارا مشتركة بينه  
 وبين اخوة له فصر بغير مصلحة من مدة ست عشرة سنة فلما بلغ القصر وعلموا بالبيع  
 وبقدر الثمن نازعوا المشتري من مدة ثلاث سنين في نصيبهم وأخذوا نصيب أخيه  
 البائع بالشفعة فادعى المشتري أنهم علموا بالبيع بعد البلوغ وقبل التراجع وسكتوا فهل  
 ادلم ثبت دعواه لا يجاب لذلك ويكون لهم أخذ نصيبهم واسترداده من المشتري وأخذ  
 نصيب الاخ بالشفعة فور العلم بالبيع وبقدر الثمن اذ التحق ما ذكر (أجاب) بيع الاخ  
 نصيب اخوته القصر بدون ولاية شرعية ومسوخ لا يصح ويكون لهم بعد بلوغهم بصفة  
 الرشد استرداده من المشتري حيث لا مانع وللشركاء المذكورين أخذ نصيب أخيهم البائع  
 بالشفعة عند بلوغهم وعلمهم بالبيع وقدر الثمن اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا  
 فلا والمفتي به الآن بطلانها بتأخير طلب التأميل عنه القاضي بلا عذر شهر اذا كثر وهو  
 قول محمد وفيهم من دللهم على ان الشفيع لو قال علمت امس اي مثلا طلبت فافكر المشتري  
 طبعه فالقول للمشتري بيمينه وعليه فتصيب اليه من الشفيع على الصلح حين العلم أما  
 لو قال طلبت حين علمت فالقول للشفيع بيمينه كما قدمه على الدور وهذا اذا لم يكن لهم ولي  
 حال صغرهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة أميرية

١٢٧١

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٠

جمادى الاولى

١٢٧١

٥

جاءى الاولى سنة

١٢٧١

٤٤

باعها الجماعة بثمن معلوم من الدراهم وأسقط حقه فيهم والمم ووضعوا أيديهم عليها وصاروا  
يتصرفون فيها فأراد الجار أن يأخذ القطعة المذكورة بالشفعة فهل والحال هذه لاشفعة  
في أراضي الزراعة الأميرية وليس للجار معارضتهم في ما يدون وجهه شرعي (أجاب)  
لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية لأنها ليست مملوكة الرقبة لزراعتها بل له حق الانتفاع  
بها مادام قادر على زراعتها ودفع مؤنتها البيت المسال والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة  
أخوة يملكون بيتا عن أبيهم باع أحدهم نصيبه فيه لامرأة بثمن معلوم من الدراهم بحضرة  
بينة شرعية واستولت المرأة على الحصة وصارت تصرف فيها بالبناء والعمارة  
والسكنى مع باقى الشركاء مدة أربع عشرة سنة ثم بعد ذلك أراد أحد الشركاء أن يأخذ  
الحصة من المرأة المذكورة ويدفع لها الثمن الذي دفعته لاختيه لبايعها لئلا يباعها  
لم يكن يدها حاجة من المحاكم الشرعية بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من  
المالك للحصة المذكورة بالبينة الشرعية يكون صحيحا نافذا ولا عبرة بتعلل الشريك  
بذلك (أجاب) حيث كان يبيع الحصة للمرأة المذكورة ثابتا مستوفيا شرائط الصحة  
لا يكون لاحد الشركاء أخذ تلك الحصة من المرأة ودفع ثمنها لها لا بطريق الشفعة ولا  
بغيره يدون وجهه شرعي ولا عبرة بمجرد تعلقه المذكور بالحال ما ذكره والله تعالى اعلم  
(سئل) في دار مشتركة بين امرأة وأبيها باع أبوها نصيبه مع نصيبها بغير إذنهما فباعها  
ذلك لم تجز البيع في نصيبها فهل إذا كان الأمر كما ذكر لا ينفذ البيع المذكور في نصيبها  
وإذا أخذت بالشفعة في نصيب أبيها عقب علمها بالبيع المذكور وبمقدار الثمن تجاب  
لذلك ويكون لها الأخذ بالشفعة في نصيب أبيها المذكور (أجاب) إذا كانت البنت  
المذكورة حال بيع أبيها نصيبها من الدار بالغت رشيدة ولم توكل بالبيع ولم تجز به بعد  
وقوعه بل رده يبطل البيع في نصيبها ولها الأخذ بالشفعة إذا تم البيع في نصيبها إذا توفرت  
شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة  
لأحدهم النصف ولكل من الآخرين الربع فباع أحدهم أربعه لمرأة أخرى بثمن  
معلوم من الدراهم وترك مالك الربع الثاني الشفعة وأخذ مالك النصف الربع المبتاع  
بالشفعة فووعله بالبيع وبقدار الثمن فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة (أجاب) نعم  
يقضى له بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل اشترى دارا ليست بجواره بثمن غير معلوم القدر للشفيع وتقابضا ولا خيار  
لأحدهما على صاحبه فهو بيع بثمن مكتوب له بذلك حجة شرعية فهل إذا قال الجار أنا  
أخذت بالشفعة لا يجاب لذلك (أجاب) على فرض صحة البيع لا يقضى للجار بالشفعة مع  
جهل بمقدار الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالكها بثمن معلوم  
وللدار المذكورة جيران أخوة بعضهم حاضر عالم بالبيع وبقدار الثمن ولم يأخذوا بالشفعة  
وبعضهم كن غائبا ثم حضر الغائب وعلم بالبيع وبقدار الثمن كذلك ومضى بعد ذلك

١٢٧١

٢٩

جاءى الثانية

١٢٧١

٢٥

جب

١٢٧١

٩

ثلاث سنوات ثم أراد الآن أخذ الدار بالشفعة من عللاً بأنه كان فائتاً وقت البيع فهل  
لا يكون للغائب المذكور ولا اخوته حق في الاخذ بالشفعة حيث علم الحاضرون  
بالببيع وبقدرا الثمن وكذا الغائب بعد حضوره ولم يأخذ الحاضر ولا الغائب بالشفعة فور  
العلم (اجاب) نعم ليس لهم الاخذ بالشفعة الآن ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في دار يباعها الرجل أجنبي بقدر معلوم من الدراهم  
فوضع المشتري يده عليها مدة من السنين مع علم بقيمة الشر كالببيع وبقدرا الثمن ولم  
ياخذوا بالشفعة فور علمهم والآن أرادوا أخذ الشر كالمأخذ لخصّة المبيعة بالشفعة فهل  
والحال هذه لا يجب لذلك حيث كان يعلم بالببيع وبقدرا الثمن ولم يأخذوا بالشفعة فور  
علمه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان أحد الشر كالمأخذ كور يعلم بالببيع  
وقدرا الثمن وترك الاخذ بالشفعة ثم أراد ذلك لا يمكن منه لاسقوط شفعتهم والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً آلت اليهم بطريق الارث عن مورثهم  
فباع منهم اثمان نصيبهم ما شاء الرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم فهل والحال هذه  
اذا أخذ باقي الشر كالمحصتين المتبايعتين بالشفعة فور علمهم بالببيع وبقدرا الثمن يقضى  
لهم بها شرعاً (اجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة التي من جملتها في مثل هذه الحادثة  
طلب كل من الشركاء الاخذ بما في كل المبيع حتى لو طلب بعضهم بغيره لم يخصه سقطت  
شفعته كما صرحوا به يقضى للشفعة بما بعد رؤسهم لا بعد الملك والا فلا والله تعالى اعلم  
(سئل) في دار يملكها رجل وأخته بالارث عن أبيهما فباع تلك الدار جميعها الا من غير  
أن تاذن له أخته في بيع حصتها فهل والحال هذه يكون البيع في حصتها موفوفاً على  
اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت به بطل واذا ردت به بطل البيع في حصتها واذا تأن تأخذ  
بالشفعة بعد علمها بالببيع وبقدرا الثمن وسكونها مدة طويلة من غير أخذ بالشفعة متعللة  
بأنها تجهل أن الشفعة على الفور لا تجب للشفعة (اجاب) لا ينفذ البيع المذكور من الاخذ  
في نصيب أخته بدون ولاية شرعية عليها ويكفي موقوفها فان اجازته نفذ وان ردت به بطل  
وسكون الشفيع عن الاخذ بالشفعة بعد علمه بالببيع وبقدرا الثمن مدة طويلة مبطل لشفعته  
ولو كان جاهلاً بشرط الفورية فلا يعذره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة يستعان  
دار بالارث للزوجة ثلث شائع والرجل الثلثان شاعرين أيضاً فاشترى الجار الثلث الذي  
للزوجة بثمن معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك بع ما لك الثلثين ما يملكه فاحدهما مات  
الثلث بالشفعة بعد بيعهما من المال الاصل لاخيه فهل والحال هذه يجب لذلك  
ويقتضى له بالشفعة واذا أراد رجل له دار مجاورة لتلك الدار يبيع في رفاق غير لرفاق الذي  
فيه الدار المأخوذة بالشفعة لا يمكن من ذلك (اجاب) ثبتت لشفعة للشرى في نفس  
المبيع ثم للشرى في حقوقه ثم للجار الملاصق فاذا أخذ الشرى المذكور كور الحصّة  
المتباعدة بالشفعة وتوفرت شرائطها وانتفت موانعها يقضى له بها فان سقطت في الشفعة

شعبان

شوال

المذكورة مسقط شرعي كان للجار المذكور الاخذ بها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)  
 في طاحونة مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه منها لأجنبي بثمن معلوم فلما علم أحد  
 الشركاء بالبيع وبقدرا الثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه وفي مجلسه وأشد هده على ذلك  
 وأشهد عند العقار أيضا فهل والحال هذه يكون له أخذ المبيع بالشفعة قهرا على المشتري  
 حيث الحال ما ذكر (جواب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها  
 وانتفاء موانعها ولا أنا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثية يكون بيتا مشتركا بينهم  
 على الشئ يورع لأحدهم نصفه وللآخرين النصف الثاني في باع مالك النصف نصيبه لرجل  
 أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليه ثم بعد مدة باع مالك الربع نصيبه  
 فاشتره بمالك النصف بثمن معلوم من الدراهم فهل إذا أراد مالك الربع الثاني أن يأخذ  
 بالشفعة تكون الشفعة على عدد رؤسهم (أجاب) المصريح به أن الشفعة تثبت لمن شري  
 أصالة أو وكلة أو أشترى له بالوكالة وفائده أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا  
 ولدا لشريك آخر فلهما الشفعة وقد صرحوا أيضا بألـ الشفعة تجب بقرر رؤس الشفعاء  
 لا المالك عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في ذميين بمنازين في حارة من قرية من قرى الريف  
 باع أحدهم داره لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ولدا للمبيعة جازمى علم بالبيع  
 وبقدرا الثمن وترك الاخذ بالشفعة بغير عذر شرعي مدة نحو ثلاث سنين مع علمه بالبيع  
 وبقدرا الثمن فهل والحال هذه تسقط شفعة له لأن من شرطها الفورية (أجاب) نعم  
 لا شفعة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا خربة بالميراث  
 عن أبيهما باعها الرجل أجنبي بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد المشتري والآن يريد  
 رجل من أقاربهما أخذها بالشفعة متعللا بقراءة لهما وأنه أولى بهما من المشتري والحال  
 أنه ليس بجار لتلك الدار ولا شريك فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا شفعة له ولا عبرة بتعلله  
 المذكور ويمنع من مزاحة المشتري فيما يدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة بمجرد القراءة  
 يدون شركة في نفس المبيع أو في حق أو جوار والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة  
 بين رجل وولاد أخيه ابنا الغين في باع الغن نصيبه من الرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة  
 أولاد أخيه المذكورين فهل أحضر وامن غيبتهم وعلوا بالبيع وبقدرا الثمن وأخذوا  
 الحصة التي باعها الغن بالشفعة معافور العلم بالبيع وبقدرا الثمن وأشهدوا بذلك بينة عند  
 القضاة يجابون لذلك ويقضى لهم، إذا ثبت ما ذكر بالشرع (أجاب) يقضى  
 للشركاء المذكورين بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفاء موانعها ولا فلا والله تعالى أعلم  
 (سئل) من طرف الضابطية بما مضى منه في رجل اشترى حصة في أرض وقف  
 مستأجرة وبيده المذكور مشتركة بين جماعة أراد أحد الشركاء في البناء الذي على وجه  
 الأرض أن يأخذ المبيع بالشفعة فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة في البناء (أجاب) لا شفعة  
 في البناء المكنث على أرض الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة

١٢٧١

١٩

ربيع الاول

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٢٨

جادي الثانية

١٢٧٢

٩

رجب

١٢٧٢

١٩

شعبان

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

١٥

شوال

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

١٣

١٢٧٢

٢٠

ذى القعدة

١٢٧٢

٢٥

يا وهو الرجل اجنبي. ثمن معلوم ويجوز ان يحد الرجل آخر فعند علمه بالبيع وشراء المشتري  
 لمطالبه. وكبل المشتري ان يسكنه فيمساكنا مدة يام ولا ينريد اخذها بالشفعة  
 فهل اذا كان علمه بالبيع وبقدرا الثمن ثابتا وان لا يجاب لذلك ولا شفعة. وتسقط  
 بالتأخير يعني من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا شفعة له والحال  
 ما ذكره الله تعالى أعلم (س- ثل) في بيت مشترك بين اربعة لاحدهم انما عشر قيرط  
 ولا خمسة ولا آخر قيرطان ولا آخر اربعة فباع صاحب الاربعة نصيبه لصاحب  
 القيرطين واسقط صاحب الستة حقه في الشفعة فاراد صاحب النصف ان يأخذ المبيع  
 بالشفعة فهل يقسم المبيع بين صاحب النصف وصاحب القيرطين اذ نصف بقدر الرأس  
 لا بقدر السهام (اجاب) تنبت الشفعة لمن اشترى وهي بقدر رأس الشفعة لا المال  
 واذا أسقط بعض الشركاء حقه فيما قبل القضاة بما قبله بقي أخذ السكل لرؤال المزاجعة  
 وبشرط ان يطلب كل واحد من الشركاء الذين يريدون الاخذ منها اخذ كل المبيع بالشفعة  
 حتى لو طلب احدهم النصف بناء على انه يستحقه فقط بطلت شفعتهم اعلمت ذلك  
 فالقاضي يحكم في المبيع بالشفعة بين صاحب القيرطين والمشتري وبين صاحب النصف  
 الشريك الاخر انما السكل منهم ما قيرطان من الاربعة المبيعة ذات قيرط شراطينا  
 وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (س- ثل) في رجل اشترى دارا من مال كها بقدر معلوم  
 من الدراهم وصرة قيمه ادرهم مجهولة القدر استهلك الصرة لمذ كورة بالمجلس ووضع  
 المشتري يده عليها مدة والآن اراد البجار ان يأخذ المذ والمذ كورة بالشفعة فهل والحال  
 هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له حيث كان بيعها بقدر معلوم وصرة قيمه ادرهم مجهولة القدر  
 (اجاب) من شروط الشفعة علم الشفع بمقدار الثمن فلو جهل بعضه فلا شفعة والله  
 تعالى أعلم (س- ثل) في مكان فيه طاحونة مشتركة بين اخوين مات احدهما عن اولاده  
 و باعهم الاولاد ما يخصه في المكان لاجنبي مع صغر اولاد اخيه فهل اذا بلغوا وشدهم  
 يسوع لهم أخذ المبيع بالشفعة ولا يمنع طول المدة حال صغرهم خصوصاً وقد اتقوا الى  
 بلدة اخرى ولم يعلوا بالبيع لابعاد باوعهم في بلدة اخرى (اجاب) اذ لم يكن  
 للقصر وصي فلهم بعد بلوغ اخذ الحصة المبيعة من ابقار المشتري بالشفعة وتوفرت  
 شرائطها وانتفت موانعها والاولا والله تعالى أعلم (س- ثل) في جماعة علمهم ربيع  
 بعضهم نصيبه من الاجنبي ثمن معلوم في غيبة بعض الشركاء ومضى بعد المبيع اكرم من  
 خمس عشرة سنة ومات الغائب في غيبته عن وارث اراد اخذ المبيع بالشفعة بعد موت  
 موته الذي هو الشفع والحال انه لم يذاب قبل مرته خذ بالشفعة ذنبه ولا ينال به  
 حتى مضت تلك المدة ومات في غيبته المذ كورة في لا يجاب وارثه المذ الشفعة وتبطل  
 بموت الشفع واذا استولى على الدار وانلف بعض ابناءه يكرن ضامنا لما تنفعهم من  
 حصة باقي الشركاء (اجاب) موت الشفع قبل الاخذ بعد الطالب اوقبه يمل الشفعة

ولا تورث فليس للوارث المذكور والحال هذه شفعة فيما يبيع قبل انتقال الملك اليه بالارث  
وما أتلفه الشريك المذكور يكون مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
يملكون بيتا وطاقحونة على الشيوع أحدهم يملك اثني عشر قيراطا ونصفا وثمان  
اشترى من أحد الشركاء ثلاثة قيراطا لاسدسا بقدر معلوم من الدراهم وبعد ذلك  
عرض المبيع على بقية الشركاء وعلهم بالبيع وبقدرا ثمن فلم يأخذوا بالشفعة وقالوا  
لأننا أخذنا الشفعة واهتمعوا من الأخذ بها بحضرة بينة من المسلمين وبعد مضي خمسة  
وأربعين يوما رجع أحد الشركاء يريد الأخذ بالشفعة فهل والحال هذه لا يجب  
لذلك بعد تركه للشفعة مع علمه بالبيع وبقدرا ثمن ويمنع من معارضة المشتري إذا  
تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل اشترى بناطحا حونة وحوانيت وربيع فوقها ثمن معلوم ولرجل حانوت في وسط  
الحوانيت المذكورة طالب أخذ المبيع بالشفعة والحال ان المبيع كله مبنى على أرض  
مستكرة فهل لا يكون له شفعة فيما ثبت استحكاؤه لاسيما أن المشتري هدم وبنى في المبيع  
من نحو شهر وكل جيرانه يعلمون بذلك والمبيع في شارع نافذ (أجاب) لا شفعة في البناء  
على الأرض المستكرة على ما عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من  
مالكها ثمن معلوم وبنى فيها بعض بناء ولدار جار غائب فلما حضر الجار من غيبته وعلم  
بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة فودعه عليه بذلك وأشهد على نفسه بذلك عند المبيع فهل  
والحال هذه يحكم للجار بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية ويجبر المشتري على  
تسليم الدار للجار والشفعة المذكور (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها  
وافتمت موانعها والأفلا وبأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع والله تعالى  
أعلم (سئل) في دار صغيرة خالية من البناء والجدران مشتركة بين ورثة أحدهم غائب  
قباع الحاضرون ما يخصهم منها رجل أجنبي ثمن معلوم في غيبة الغائب منهم فوضع  
المشتري يده على جميع الدار وبنائها أما كن سفلية وعلوية منذ سبع سنين والآن حضر  
الغائب وأخذ بالشفعة فهل والحال هذه يكون لذلك المشتري قلع بناءه بعد ثبوت الشفعة  
أو يتملك نصيب الغائب بقيمة من الأرض (أجاب) إذا قضى للشفيع المثل بالشفعة  
ولم يكن هناك مانع وقد بنى المشتري فيما اشتراه فإن الشفيع يأخذ المبيع بالثمن وقيمة  
البناء الذي بناه المشتري مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في نخل مشترك مع أرضه  
بين رجل وامرأة للرجل فيه الثلثان وللأمرأة الثلث فباع الرجل المذكور النخل في النخل  
فقط لافي الأرض لرجلين ثمن معلوم من الدراهم فأرادت تلك المرأة أن تأخذ النخل  
بالشفعة فهل لا يجب لذلك ولا شفعة في المنقول حيث يبيع النخل المذكور بدون  
الأرض لاسيما أن تلك المرأة لم تطلب الشفعة بعد علمها بالبيع وقدر الثمن الا بعد  
مضي عشرين يوما (أجاب) نعم لا شفعة لتلك المرأة في بيع حصة النخل المذكور والحال

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٣

محرم

٢٤

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

صفر

٢

ما ذكره على فرض صحته والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض خربة خالية من البناء فغاب أحدهم عن البلد و باع الحاضرون نصيبهم فيها لآخر شاعرا وبني المشتري جميع الأرض المذكورة بناء بقيته تزيد على قيمة الأرض فهل إذا حضر الغائب وعلم بالبيع و بقدر الثمن وأخذ المبيع بالشفعة يجاب لذلك ويتكاثر البناء بقيته جبراً على المشتري (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا وإذا حكم له بالشفعة يأخذ الحصة المبيعة بالثمن وبقيمة البناء الذي أحده المشتري فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً خرباً من مال كرهه بقدر معلوم من الدراهم وبناه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ثلاث سنين ويجوار البيت بيت لرجلين أحدهما عالم بالبيع وبقدر الثمن وترك الأخذ بالشفعة والآخر غائب علم بالبيع وبقدر الثمن فوكل رجلاً بالأخذ بالشفعة في البيت المبيع فسكت الوكيل عشرة بن يومان عن طالب الأخذ بالشفعة مع تمكنه من الأخذ بها والحال أن الموكل حين علم بالبيع وبالثمن لم يحصل منه طلب ولا اشهاد على الأخذ بالشفعة بل مجرد توكيل منه فقط وأمر الوكيل طالب الأخذ بالشفعة المدة المذكورة بعد حضوره لحل العقار المذكور وهو وصاكت فهل لا شفعة للوكيل وللموكله ولا لجار الآخر حيث علم كل بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفعة (أجاب) إذا لم يوجد من كل من الشفيعين المذكورين طالب الموائمة فور العلم بالبيع وبقدر الثمن بطلت شفعتهم ما ولا يفيد التوكيل بالأخذ بالشفعة مع عدم طلب الموائمة حال العلم والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثة قبائع اثنتان منهم ما يخصهما في ذلك المكان لا جندي فباع ذلك الاجنبي لاجنبي آخر فحضر الشريك الثالث من غيبته وحين علمه بالبيع وبقدر الثمن أخذ بالشفعة وأشهد على ذلك فهل يثبت له الأخذ بالشفعة حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في بناء مشترك لجماعة في أرض محكورة من جهة وقف باع أحداً شريكاً حصته لاجنبي منه فهل ليس لشريكه في البناء المذكور أخذ الحصة المبيعة بالشفعة حيث كانت أرض البناء محكورة كما ذكر (أجاب) لا شفعة في البناء على الأرض المحكورة على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير وبنيتين وامهم ثم ماتت الام عن الثلاث المذكورين وترك أبوههم داراً في بلده وكبر الولد في بلد غير بلده أبويه والا أن توجه الى بلده وطلب داراً أبويه ليعمرها ويقومها فادعى رجل من أهل البلد أنه اشتراها من إحدى أختيه مع اعتراف مدعي الشراء أنها دار مورثة فهل لا يبيع منها المبيع بعد نبوهه الا فيما يخصها ويكون لآخرها أخذ حصتها بالشفعة (أجاب) نعم لا ينفذ بيعها الا في نصيبها ولشريك الأخذ بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا وهذا إذا لم تكن البائنة مذكورة بالبيع من باقي الشريك ولم يجز بيعها والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٣

٢٠

ربيع الأول

١٢٧٣

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١٥

جاءى الاولى

١٢٧٣

٧

١٣ ١٢٧٣

٢٢ ١٢٧٣

جادی الثانية

١٨ ١٢٧٣

رجب

١٨ ١٢٧٣

فی مکان مشترک بین بالغ وقاصر غاب القاصر غيبة فوق مسافة القصر فباع البالغ حصته من المکان المذکور حال غيبة القاصر فلما حضر القاصر بعد بلوغه علم ببيع الحصته المذکورة فاخذها بالشفعة فورعلمه فهل یحکم له بها اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها (أجاب) صغیر شفیع لا ولی له فهو علی شفעתه اذا بلغ فیه قضی انهما اذا علم بعد بلوغه بالبيع وقدر الثمن واخذ المبيع بالشفعة فورعلمه بذلك بعد توفیر شرائطها وانتفاء موانعها والا فلا فان كان له ولی حال صغره وقد علم بالبيع وقدر الثمن ولم یأخذ بالشفعة فلا شفعة للصغیر بعد بلوغه علی قول الامام وأبی یوسف خلافا لهما کما فی تنقیح الحامدية نقلا عن أحکام الصغار للاستروشی والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة تملك دارا ولها جار ملاصق بمالك فباع الرجل المذکور القاعة المذکورة لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم فهل للجارة المذکورة الاخذ بالشفعة فورعلمها بالبيع وبقدر الثمن ویقضى لها بها شرعا (أجاب) اذا كانت القاعة المبيعة أرضا وبناء ملاصقة لدار تلك المرأة یقضى لها فیها بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشترى دارا وتلك الدار لها شفیع غائب فلما حضر وعلم بالبيع وقدر الثمن سکت زیادة عن نصف ساعة وبعد ذلك أخبر بعض الناس من أهل بلده انه يريد الاخذ بالشفعة ولم یطلب ولم یشهد علی الاخذ بها فورعلمه فهل اذا تحقق منه ما ذکرنا انتفت شرائطها ووجدت موانعها تسقط شفעתه (أجاب) یشتط فی الشفعة ان یطلبها الشفیع فی مجلس علمه بالبيع وقدر الثمن وان امتد المجلس وفي جواهر الفتاوى انه علی الفور وعليه الفتوى قال فی الشر نبلاية وهو ظاهر الرواية حتی لو سکت هنیئة بغير عذر ولم یطلب أو تکلم بکلام لغو بطلت شفעתه کما فی الحانیة والزیلعی وشرح المجمع اه وعلیه فاذا لم یطلب الشفیع المذکور الشفعة فورعلمه بما ذکرنا سکت بلا عذر بطلت شفעתه والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك دارا باعها لامرأة بثمن معلوم من الدراهم ووضع یدها علیها وصارت تصرف فیها بانواع التصرفات الشرعية مع علم الجار واطلاعه علی ذلك مدة من الشهور والآن أراد الجار المذکور ان یأخذ الدار المذکورة بالشفعة متعللا بأنه أولى منها بها والحال ان الجار المذکور لا یعلم قدر ثمن الدار المذکورة التي قد بیعت به فهل والحال هذه اذا أخذ الجار المذکور الدار المذکورة بالشفعة ولم یعلم وقت الاخذ بالشفعة ان ثمن الدار المذکورة کذا من الدراهم لا شفعة له مادام جاهلا بثمن الدار المذکورة حتی یعلم بثمنها یاخذها بالشفعة بالثمن الذی بیعت به (أجاب) نعم لان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة کذا فی الدرر وغیره وفي رد المحتار عن الحانیة أخبر بها فسیکت قالوا لا یبطل ما لم یعلم المشتري والثمن کالمکر اذا استؤمرت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان صح ردّها اه وحینئذ یمکن ان یمکن للشفیع المذکور الاخذ بالشفعة اذا علم بالثمن وان طال المدة قبل العلم

وما لم يعلم لا يقضى له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالميراث  
عن أصولهم باع أحدهم نصيبه من الرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة باقي الورثة فهل إذا  
حضر الورثة وأخذوا الحصة المتباعدة بالشفعة فور العلم بالبيع ويقدر الثمن وأشهدوا بدينته  
عند القمار بما يجابون لذلك ويقضى بهامهم جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (أجاب)  
يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة على عدد الرؤس إذا توفرت شرائطها وانتفت  
موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية أميرية مغروس  
بها نخيل باع المالك النخل المذكور وأسقط حقه في الأرض المذكورة لرجل أجنبي في  
قضية قد معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده على ذلك مدة تزيد على ثلاثة أشهر والآن  
أراد أخو المائع المذكور المحاور تلك الأرض التي بها النخل أخذ ذلك بالشفعة فهل  
والحال هذه لا شفعة في الأرض الأميرية ولا في النخل المغروس فيها (أجاب) لا شفعة  
في أرض الزراعة الأميرية ولا في النخل لأنه من قبيل المنقل والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجلين يملكان بناء دار على أرض محتكرة من جهة وقف معلوم أحدهما يملك فيه أربعة  
قربان والآخر عشرين قيراطاً فباع من يملك الأرض الأربعة نصيبه من آخر جنبي أولاً بثمن  
معلوم وكذا من يملك العشرين باع نصيبه من آخر جنبي بعد شراء الأول فهل والحال  
هذه إذا أراد أن يملك المشتري الأول المذكور العشرين قيراطاً المبيعة بالشفعة ليس له  
ذلك حيث كانت الأرض محتكرة وإذا أراد من اشترى العشرين القصة يئسه وبين  
شريكه يجاب لذلك ويفوز بالعشرين جبراً عنه (أجاب) لا شفعة في البناء على الأرض  
المحتكرة على ما عليه العمل ويقسم المال المشترك بين الشريكين إن انتفع كل نصيبه  
بعد القصة من جنس الانتماع الأول ويجبر الآتي عليها والحال هذه والله تعالى أعلم  
(سئل) في ورثة يملكون داراً بالميراث عن أصولهم باعوها لرجل أجنبي بثمن معلوم  
منذ خمس عشرة سنة سوى امرأة لها فيها حصة تدعى عدم بيع نصيبها وتر يدأخذ  
مبايعه باقي الشركاء بالشفعة مع وجودها بالبلد وعلمها بالبيع والثمن وتصرف المشتري فيها  
بالهدم والبناء وسكوتها وعدم منازعتها فهل لا تجاب لذلك إذا ثبت علمها بالبيع والثمن  
ولا شفعة لها في مبايعه باقي الشركاء وتنع من منازعة المشتري فيما اشتراه منهم إذا تحقق  
ماد كره بالوجه الشرعي (أجاب) لا شفعة لتلك المرأة بعد علمها بالبيع للرجل المذكور  
بالثمن الذي اشترى به وسكوتها عن طلب الشفعة تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل له نخل مشترك مع نسوة باع الرجل نصيبه شائعاً في كامل النخل المعلوم المشهور  
بالحدود لرجل أجنبي فبعد عام البيع أرادت إحدى الشريكات أخذ ما باعه الشريك  
بالشفعة فهل والحال هذه يصح البيع الصادر من الشريك إلى الرجل الأجنبي ولها  
الشفعة أولاً لا شفعة لها (أجاب) لا تجرى الشفعة في بيع النخل بدون الأرض على  
فرص صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً فيها بعض بناء باعها لآخر

٢٤

١٢٧٣

رمضان

٢١

١٢٧٣

شوال

١٠

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

الشفعة ستة

١٢٧٣

٥

في الحجة

١٢٧٣

٧

٢

١٢٧٤

٤

٤

١٢٧٤

يثنى معلوم قبضه البائع من المشتري بخضر عينة شرعية والآتي يريد ابن البائع الذي  
 معه في معيشة واحدة أخذها من المشتري بالشفعة متعللاً بأنه أولى بها من الغير فهل إذا  
 كان البيع من أبيه ثابتاً لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ولا شفعة له حيث لم  
 يكن شريراً ولا جاداً ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة  
 لابن البائع حيث لم يكن شريراً ولا جاداً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى  
 قطعة أرض أصلها دار من مالكها بقدر معلوم من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة  
 اسمها كتبت في المجلس ووضع المشتري يده عليها ثم بعد ذلك أراد الجار بعد علمه بالبيع  
 المذكور أخذ الأرض المذكورة بالشفعة والمحال أنه لم يعلم مقدار ما في الصرة من  
 الدراهم فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له (أجاب) من شروط الأخذ بالشفعة  
 العلم بمقدار الثمن فليس للجار أخذ المبيع بالشفعة إذا جهل الثمن كالأب أو بعضا والله تعالى  
 أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً بطريق الارت عن أبيهم بأعقاب بعضهم لرجل آخر  
 يثنى معلوم من الدراهم في غيبة البعض الآخر وذلك من غير إقرارهم ومن غير إجازتهم ثم  
 حضر البعض الآخر وعلم بالبيع وقدر الثمن وأجازوا البيع دون أمراء منهم ثم بعد ساعة  
 ذهبت المرأة إلى قاضي هناك وطلبت الأخذ بالشفعة بعد علمها وسكوتهما الساعة  
 المذكورة فهل والمحال هذه لا تجاب لذلك ولا عبرة بطلبها الشفعة عند القاضي حيث علمت  
 بالبيع وقدر الثمن وسكت الساعة المذكورة (أجاب) إذا ترك الشفيع أحد الطالبين  
 بالشفعة لم يطلبه الموانبة فوري يبطل بالسكوت بالأعذار بعد العلم بالبيع وقدر الثمن  
 بحيث لم تأخذ المرأة المذكورة والمحال هذه بالشفعة لا بعد توجهها إلى القاضي لا يمكن  
 من الأخذ بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنتين وأربع  
 بنات منها وترك ما مورث عنه شرعاً من دار ونخل ثم ماتت إحدى البنات عن أمها  
 وأخويها وأخواتها الأشقاء ثم مات أحد الابنتين قبل القسمة عن أخيه وأخواته الأشقاء  
 وأمه ثم مات الابن الثاني عن ابنيه وعن أمه وأخواته فباع أحد ابنيه نصيبه من الدار  
 شائعاً فيرواثة يثنى معلوم بغير اذن الشركاء وعلمهم قيل القسمة فهل إذا علموا  
 بالبيع وقدر الثمن وأخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فوراً لم يجابون لذلك ويقضى بها  
 لهم إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي وماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب) يقضى  
 لشركاء البائع المذكورين بالشفعة بعد توفر شرائطها وانقضاء موانعها والأقلا وبموت  
 الرجل المذكور أولاً عن زوجته وعن ابنتين وأربع بنات منها لا غير يكون لزوجته في  
 تركته الثمن فرضاً والباقي بين أولاده المذكورين تعصيباً لذلك كمثل حظ الانثيين  
 وبموت إحدى البنات الأربع ثانياً عن أمها وأخويها وأخواتها الأشقاء لا غير يكون  
 لأمها فيما يخصها السدس فرضاً والباقي لأخويها وأخواتها المذكورين تعصيباً لذلك كمثل  
 حظ الانثيين وبموت أحد الابنتين ثالثاً عن أخيه وأخواته الأشقاء وأمه لا غير يكون



سنة

لامه السادس فيما يخصه فرضا والباقي لآخيه وأخواته المذكورين تعصيا للذ كرمثل  
 حظا لاثنين وموت الابن الثاني را بعان ابنه وعن أمه وأخواته لاغير يكون لامه  
 السادس فرضا والباقي لابنيه تعصيا ولاشي لأخواته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
 لهم دار باع أحدهم نصيبه منها لاجني عنهم في غيبة بعض الشركاء بتمن معلوم ولما حضر  
 الغائب منهم وعلم بالبيع و بقدر الثمن سكت ولم يطلب المبيع بالشفعة وبعد فحويومين  
 طلب الأخذ بالشفعة فهل اذا تحقق سكوته بعد علمه بالبيع و بقدر الثمن ولم يأخذ  
 بالشفعة قور علمه لا يكون له شفعة بعد ذلك (أجاب) نعم ليس له ذلك ان كان الواقع كذلك  
 والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين قاصر واثنين اشترى وصى القاصر حصه  
 منه من أحدهما للقاصر المذكور فاراد الآخر أخذها بالشفعة فهل على فرض ثبوت  
 الشفعة تكون الحصة بينهما مناصفة على قدر رؤسهما (أجاب) تثبت الشفعة لمن  
 اشترى أو اشترى له فتقسم الحصة المشترية بين الشريكت القاصر الذي اشترى له والشريك  
 الآخر الأخذ بالشفعة على عدد الرؤس حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى  
 قطعة أرض مملوكة وفيها نخل من مال كها بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده  
 على ذلك وصار يتصرف فيه بأنواع التصرفات الشرعية مدة سنة ثم بعد ذلك أراد رجل  
 مجاور لتلك الأرض المذكورة أن يأخذها بالشفعة فلم يتمكن من الأخذ بالشفعة فيها ثم  
 مات قبل الأخذ بالشفعة عن ورثة فأرادت الورثة أن يأخذوا الأرض المذكورة بالشفعة  
 من المشتري المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفعة لهم في ذلك وبطل الشفعة  
 بموت مورثهم ولا تورث عنه (أجاب) حق الشفعة لا يورث والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجلين وامرأة شركاء في قطعة أرض غابت المرأة وأحد الرجلين مدة قريبة ثم مات الرجل  
 في غيبته فرجعت المرأة وابن المتوفى من غيبتهما فوجد الشريك المقيم باع القطعة  
 المذكورة كلها الآخر وبني فيها المشتري والحال أنهم لم يعلموا بالبيع المذكور فلما قدما  
 وعلم بذلك وبقدر الثمن لم يجزاه في نصيبهما وقات المرأة وقت علمها أنا أخذت بالشفعة  
 وأشهدت بشفعة على ذلك فلم يتمكنوا المشتري من ذلك متعللا بأنه حيث كانت قيمة البناء  
 المحدث أكثر من قيمة الأرض لا شفعة فهل تمكن من الأخذ بالشفعة ولا عبرة بالتعلل  
 المذكور (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة اذا تورقت شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع  
 من الأخذ بالشفعة بناء المشتري في الأرض المشفوعة بل يأخذ الشفيع المبيع بالثمن  
 وقيمة البناء مستحق القلع أو كلف الشفيع المشتري قلع ما بناه كما صرحوا به والله تعالى أعلم  
 (سئل) في امرأة وكلت رجلا رشيدا في بيع دار لها من رجل من جيرانها فباع وكياها  
 الدار المذكورة بمبلغ معلوم وصرفه بمجهولة من الدراهم لجارها المذكور وقبض الوكيل  
 من المشتري المبلغ المعلوم والهره الهه ولة بمحضرة شهود عدول فهل والحال هذه ينفذ البيع  
 ويكون صحيحا وليس للجبار الآخر أخذ الدار المذكورة بالشفعة (أجاب) شرط الأخذ

١٢٧٤

١٣

ربيع الثاني

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

٢٦

جمادى الاولى

١٢٧٤

٢٤

شعبان

١٢٧٤

١٨

بالشفعة علم الشفيع بقدر الثمن فاذا كان بعضه مجهول القدر مشار اليه في عقد البيع لا يتمكن الشفيع من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا صغيرة من ما اتكها بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وسكنها وبجوار الدار المذكورة دار وقف أهلى على جماعة فاراد أحد الجماعة المذكورين ان يأخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل والحال هذه لاشفعة للرجل المذكور حيث كانت الدار المذكورة التي هو شريك فيها وقفا هليا عليه وعلى شركائه واذا حكم نائب بلدهم بشفعة الشفعة للرجل المذكور لا ينفذ دضاؤه (اجاب) لاشفعة في الوقف ولا به والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون أرضا خربة باع أحدهم جميعها للرجل آخر زاهما نه وكيل عن الباقي حال غيبتهم وبني المشتري الارض وبعد ذلك لم يثبت توكيلهم للبائع في البيع بل ردوا بيعه وأخذوا حصص البائع بالشفعة فعلى فرض توفر شروط الاخذ بالشفعة ماذا يكون الحكم في البناء الذي أحدثه المشتري في الارض المشفوعة المذكورة (اجاب) صرح علماءنا بأنه لو بني المشتري في الارض المشفوعة أخذ الشفيع الارض والبناء بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع أو كف المشتري قلعها وأخذ الارض بالثمن ولا يجبر المشتري على تسليم البناء للشفيع بذلك الا اذا كان في قلعها نقصان الارض فان لم تنقص الارض بذلك فلا يشتري قلعها وتسليم الارض للشفيع فارغة بثمنها الا ان يتراضيا على أن يأخذ الشفيع بقيمة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار باع أحدهم حصتها لأجنبي بثمن معلوم فلما علم بعض الشركاء أخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك فهل اذا تحقق انه طلب الطالبين الموائبة والتقرير وتوفرت شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم بها لاحد الشركاء الطالب لها (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصته في دار خربة باعها لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة الجار الملاصق فهل اذا امتنع الشريك من الاخذ بالشفعة وحضر الجار المذكور وعلم بالبيع وبقدر الثمن وأخذ الحصص المبتاعة بالشفعة فور العلم بالبيع وقدر الثمن وأشهد بينة عند العقار يقضى له بها اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا عن مورثهم فاب أحدهم عن البلد وباع الحاضرون نصيبهم فيها الرجلين بثمن معلوم من الدراهم ووضع عابدهما عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبهم بالشفعة بعد تلك المدة متعللا بأنه لا يعلم قدر الثمن والحال انه كان يتردد في البلدو يعلم بالبيع المذكور وبقدوره ولم يأخذها فور علمه فهل اذا ثبت علمه به ما في تلك المدة وأنه لم يأخذ فور علمه لا يجاب لذلك وتسقط شفيعته (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق حصته في دار بالميراث عن ابيها ماتت تلك المرأة عن ابنين وعن بنت ثم مات أحد الابنين عن بنتين وعن زوجة فباع البنتان المذكورتان نصيبهما للرجل غير وارث بثمن معلوم في غيبة الشريك فهل اذا

١٢٧٤

٢٠

مضان

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

٩

ذى القعدة

١٢٧٤

٤

محرم

١٢٧٥

١٠

حضر الشريك وعلم بالبيع وقدر الثمن وأخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فور علمه في وجه المشتري  
يقضى له بها جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (أجاب) يقضى للشريك المذكور بالشفعة إذا  
توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أربعة  
قرايط في ساقية من مدة أربعة أشهر وبعد مضي المدة المذكورة أراد أحد القرايط أن يأخذ  
الأربعة قرايط بالشفعة والمحال أن يريد الأخذ بالشفعة قاسم المشتري في إدارة الساقية  
وتسكليفها المدة المذكورة ويعلم بشراء الرجل للأربعة قرايط ويثبتها في وقت الشراء  
فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك لا سيما أن أرض الساقية المذكورة خراجية (أجاب) لا شفعة  
لشريك المذكور في بناء الساقية المذكورة والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك حصة في دار باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم في غيبة أحد  
الشركاء ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة ثم حضر الغائب من غيبته  
وطالب الأخذ بالشفعة فادعى المشتري أنه كان يتردد إلى البلد في تلك المدة وهو عالم بالبيع  
المذكور ولم يأخذ بالشفعة وأخرها وقبل إقامة البينة على دعواه اجتمع مع المشتري مجلس  
نقال للشفيع بعض من في المجلس اشتراها منه ولا حاجة إلى الأخذ بالشفعة فقال يمكن أن  
يكون ذلك منكم حيلة لا سقاط الشفعة فقواله ليس بيننا وبينك غش وقرؤا الفتحة  
على ذلك بقصد الصفاء بينهم وبعد ذلك ساوم الشفيع المبيع من المشتري بثمن أقل من  
ثمن المثل فلم يرض به فساومه منه أجارة بمجلس آخر من غير واسطة فلم يرض بها أيضاً فهل  
تسقط شفعة بمساومته المذكورة (أجاب) تبطل الشفعة بالمساومة من الشفيع للشفوعة  
بعد علمه بالبيع وقدر الثمن ولا فرق في ذلك بين المساومة بها أو أجارة في الإبطال وأيهما  
وجد كفي في إسقاط الشفعة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من  
آخر بعض حصة في عقاره بثمن معلوم وللبائع المذكور مريض كبير على  
حصره حاضر ذلك البيع ولم يطلب لها شفعة وقد بلغها البيع للعقار المذكور بذلك الثمن  
في حال غيبته ولم تطلب ثم بعد خمس سنوات حضرت إلى البلاء التي فيها العقار  
وسكنت في العقار المذكور مع المشتري نحو خمسة شهور ثم طلبت قصعة العقار المذكور  
وترافعوا لدى قاض وأقرز لكل منهم جهة وبهذه المدة أشهر من ذلك علمت  
الشريكة المذكورة الأخذ بالشفعة في الحصة المبتاعة محتجة بأنها تجهل الشفعة فهل  
والمحال هذه لا تجاب لذلك (أجاب) إذا علمت الشريكة بالبيع وقدر الثمن ولم تطلب  
الشفعة ثم أرادت بعد مدة الأخذ بالشفعة لا يكون لها ذلك وتسقط شفعتها بسكوها  
وأعراضها المذكور ولا تعذر بالجهل في دار الإسلام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
مستتركة مع أخيها في دار باع أخوها جميع الدار بثمن وأعلمها بذلك من مدة ثلاث  
سنين فلما علمت بالبيع باخبره فلما أخذت نصيب أخيها بالشفعة فور علمها وشهدت على  
ذلك فهل إذا توفرت شروط الأخذ بالشفعة يكون لها الأخذ بنصيب أخيها بالشفعة بقسطه

١٢٦٥

١٦

شوال

١٢٧٦

٨

ذي القعدة

١٢٧٦

١١

١٢٧٦

٢٠

ربيع الثاني  
سنة ٢٢٧٧

جادی الاولی

١٢٧٧

جادی الثانية

١٢٧٧

رمضان

١٢٧٧

محرم

١٢٧٨

من الثمن ويكون نصيبها باقيا على ملكها وترفع يد المشتري عن الدار المذكورة (أجاب)  
إذا ثبت بالوجه الشرعي ملك المرأة المذكورة لخصه من هذه الدار ولم يتحقق أخذها لآخرها  
ببيع نصيبها أو اجازتها ببيع بعد صدوره لا يكون بيعه نافذا في نصيبها ويرتد بدوا فيه وإذا  
توفرت شرائط الأخذ بالشفعة لها وانتفت موانعها يحكم لها بأخذ حصته شريكها بالشفعة  
والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت مشتركة بين اثنين أحدهما حاضر والاخر  
غائب فباع الحاضر حصته لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها  
مدة تزيد على عشرين سنة وتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من التصرفات ثم بعد ذلك  
حضر الغائب من غيبته وعلم بالبيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة وسكت بعد ذلك مدة  
من الأيام مع علمه بالبيع وقدر الثمن ثم بعد ذلك طلب من المشتري أن يبيعه المحصة  
المبتاعة فامتنع المشتري من البيع له فرجع بعد ذلك وطلب الشفعة بعد المساومة فهل  
والحال هذه تسقط شفعته (أجاب) لا شفعة للشريلك المذكور إذا كان الواقع ما هو  
مستور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف وكالة بما فيها من حوانيت  
وغير ذلك وساحة فيها قواطيع لوضع الغلال بعمدة عن الوكالة المذكورة بينهما طريق  
فاصل يبيع النصف في الوكالة ويبيع الساحة من وكيل المرأة لرجل صفقة واحدة  
ماعداد ذراع من جهة ملك رجل آخر في الساحة المذكورة فهل ليس له الشفعة في  
الساحة المحاوردة للملكة المبيعة الا ذراعا من جهته وليس له شفعة في ذلك الذراع أيضا لعدم  
بيعه (أجاب) نعم لا شفعة للبجار المذكور والحال هذه قال في التنوير وشروحه للعلاقى باع  
رجل عقار الا ذراعا مثلا في جانب حد الشفعين فلا شفعة لعدم الاتصال وقوله الا ذراعا  
مثلا أي مقدار عرض ذراع أو شبهه برأ أو أصبح وطوله تمام ما يلاصق دار الشفعين كافي  
الدرد والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مملوكة لجماعة باع أحدهم حصته منها لأجنبي  
فلما علم أحد الشركاء بالبيع والثمن أخذها بالشفعة فوراهل إذا توفرت شروطها وانتفت  
موانعها يحكم للشفيع بها جبر على المشتري (أجاب) إذا كان المبيع هو بيت الرعي لا  
خصوص الآلة تثبت فيه الشفعة فيقضى للشفيع بها إذا توفرت شرائطها وانتفت  
موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصته شائعة في دار ولرجل آخر  
حصته فيها فاشتري الرجل المذكور أولا حصته شريكه شرا مقايضة في مقابلة حصته من  
دار أخرى هو شريك فيها أيضا والدار الأولى المشتري منها المحصة جارم لاصق لها أراد  
أخذ المحصة المبيعة للشريلك المذكور مقايضة بالشفعة بالجوار فهل لا يجب لذلك لكون  
المشتري شريكاً وتثبت الشفعة للشريلك المشتري ويقدم على الجار (أجاب) تثبت  
الشفعة للمشتري أصالة ووكالة أو اشتري له بالوكالة حتى لو كان المشتري أو الموكل بالشراء  
شريكا والدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده كفا في حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجلين يملكان قطعة أرض خربة فباع أحدهما نصيبه فيها للبجار بثمن معلوم فلما علم

- المشترى يك بالبيع وقد رآه الثمن أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على نفسه عند العقار فهل  
والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يحكم للمشتري بالخذ بالشفعة حيث توفرت  
شراؤها الشرعية ويجوز الجواز على تسليم المبيع للمشتري المذكور (أجاب) يقضى  
المشتري المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل اشترى حصة من دار بثمن معلوم بحضور الشرىكة وعلمها بالبيع  
والثمن ثم بعد ذلك أرادت الشرىكة المذكورة أخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فهل إذا  
أثبت المشتري علم الشرىكة بالبيع والثمن ولم تأخذ بالشفعة فور علمها انتفع من معارضة  
المشتري المذكور (أجاب) إذا ثبت بالطريق الشرعي أن الشفيع ترك طلب الشفعة  
مع علمه بالبيع والثمن والمشتري ولم يثبت أنه طلب الشفعة في مجلس علمها لا يكون له  
الأخذ بالشفعة إذ تبطل الشفعة بترك طلبها فور العلم بماذا كروا الله تعالى أعلم (سئل)  
في بيت مشترك بين رجلين وامهما لها الثمن فيه والباقي لهما من اضافة باع أحدهما الرجلين  
المذكورين نصيبه لأجنبي بثمن معلوم فعلم الآخر الشرىكة بذلك البيع والثمن فأخذ المبيع  
بالشفعة فور علمه وأشهد عند العقار فهل يقضى له بها وإذا علم البائع والمشتري أحده  
الشرىكة الحصة المبيعة بالشفعة وتقالا البيع ليرجع المبيع للبائع على زعمهما اسقط  
الشفعة بذلك لا تسقط شفعتها (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت  
شرائها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان آل لهم بالارث عن  
أبيهم باع أحدهم نصيبه منه لأحد الشركاء بثمن معلوم في غيبة بعض الشركاء فلما حضر  
الغائب وعلم بالبيع وبقد رآه الثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل يحكم له بالشفعة  
حيث استوفت شرائها (أجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائها  
وانتفت موانعها والافلا وتثبت لمن اشترى أيضا حيث كان شرىكا في المبيع أيضا  
فيقسم المبيع بين من أخذ بالشفعة وبين المشتري على عدد الرؤس والله تعالى أعلم  
(سئل) في حوش مشترك بين جماعة باع أحدهم حصته منه لأجنبي فلما علم الشركاء  
بالبيع وبالثمن أخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فور علم كل منهم فهل يقضى بالشفعة لهم إذا  
توفرت شروطها قهر على المشتري (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)  
في حوش غير نافذة اشترى رجل من أهلها دارا خربة منها ولا دارا جارها لاصق طريق داره في  
سكة أخرى فهل يثبت حق الشفعة للمشتري المذكور وتؤخر شفعة الجار أم لا (أجاب)  
نعم تثبت الشفعة للمشتري المذكور حيث كان شرىكا في حق المبيع وهو المصطفى الغير  
النافذ ويقدم على الجار فلا يقضى للجار المذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا من مالكة بثمن معلوم زعمه هوانة وكتب بذلك حجة  
شرعية ونصرف فيه المشتري بالهدم والبناء والمبيع جاد أراد أن يأخذ بالشفعة بعد مضى

ذى الحجة	سنة
٦	١٢٧٩
مهرم	
٢٥	١٢٨٠
ربيع الاول	
٢١	١٢٨٠
ذى القعدة	
١٤	١٢٨٠
محرم	
٢٣	١٢٨١

مدة اربع سنين فهل اذا كان الثمن فيه صرة مجهولة ليس للجار المذكور الاخذ بها او يمنع من معارضة المشتري حيث الحال ما ذكر (اجاب) جهالة الثمن مانعة من الاخذ بالشفعة فاذا كان بعضه صرة جهل مقداره لا يمتأني الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) في عارم مشترك بين جماعة باع بعضهم نصيبه مع غيبة واحد منهم لباقي الشركاء فعلم الغائب بالبيع وبالثمن فاخذ بالشفعة فور علمه وارسل كتابا بطلب الاشهاد ثم لما تمكن من السفرة اقر له تميم الاخذ بها فهل اذا اخذ بالشفعة فور علمه وتوفرت شرائطها يقضى له بها ولو كان الشتر من جملة الشركاء ومن يريد الاخذ بها شريك ايضا ويقسم المبيع على عددهم (اجاب) يقضى للشريك الغائب بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا وحيث كان المشتري شريكا ثبت له ايضا فان صح الاخذ بالشفعة للرجل الغائب ولم يوجد منه تقصير عما هو لازم شرعا في الاخذ بالشفعة يقضى له بها مع المشترين الشركاء اذا لم يحصل منهم الامتناع ولو كان لا يتوقف بالنسبة اليهم على الطلب وان توقف على عدم التسليم للشفيع كما في رد المحتار من باب ما ثبت هي فيه وتقسم على عدد الرؤس عند استقراؤها مجمع من الشركاء لا بقدر الانصاف في الملك والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين اخوين مات احدهما عن اولاده القصر فباعهم ما يخصه في الطاحونة المذكورة لاجنبي في حال صغرهم مع غيبتهم ببلدة يثربا وبين بلدة الطاحونة مسافة القصر فهل اذا بلغ القصر وشدهم ورجعوا الى بلادهم ولم يعلموا بالبيع مدة غيبتهم ثم علموا به وبقدر الثمن واخذوا بالشفعة فور علمهم يقضى لهم بها اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن للقصر المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن لهم وصي حال صغرهم والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين باع احدهما نصيبه منه لاجنبي من الشركاء بثمن معلوم فهل اذا علم الشريك بالبيع وبقدر الثمن واخذ المبيع بالشفعة وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة يحكم له بها ولا يمنع من ذلك زيادته في ثمنها قبل البيع (اجاب) يقضى للشريك بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والزيادة من الشفيع في الثمن قبل البيع لا تمنع الشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا معلوما محدودا بحدود اربعة باع منه جزءا معلوما لرجل معلوم بثمن معلوم ثم مات البائع المذكور وترك ولدا صغيرا وصى له والولد الصغير غائب عن البلدة التي فيها البيت المذكور ثم باع المشتري الجزء الذي اشتراه لرجل آخر بثمن معلوم ثم بعد مدة حضر الولد وهو كبير بالغ وعلم بالبيع لكنه لم يعلم مقدار الثمن فلما علم مقداره طلب الاخذ بالشفعة طلب مواثبة واشهاد فور علمه بذلك فهل حيث كان الحال ما ذكر يكون له الاخذ بالشفعة جبراً عن المشتري المذكور وليس لاحد منعه من ذلك بدون وجه شرعي حيث كان الجزء الآخر الملاصق للبيع باقيا في ملك الولد المذكور (اجاب) يقضى

للشفيع المذكور بالشفعة اذا تفرقت شرائطها وانتهت موافقتها لافلا والله تعالى اعلم  
 (مسئل) في رجل ادعى على آخر انه يستحق الدار التي اشتراها من مال كها بالشفعة وترا فعا  
 لدى القاضي فطالب منه بيته تثبت دعواه الاخذ بالشفعة فائتمها بين يديه ولم يحكم له بها  
 وطالب الشفيع من القاضي أن يزكي الشهود ويحكم له فوعده بذلك ولم يفعل ثم تكرر منه  
 الطالب المذكور لدى القاضي فلم يفعل الى أن مضى نحو ستة أشهر فهل حيث لم يؤخر  
 الشفيع طلب الموائمة والشهاد والخصومة لدى القاضي وبعد اقامة الدعوى والبينة لم  
 يحصل منه تأخير بل كما توجه للقاضي بعده بالانعام حتى مضت المدة المذكورة لا تبطل  
 شفيعته حتى على قول محمد وللشافعي المحكم له بما يبعد طلبها وتزكية الشهود حيث كان  
 التأخير اذ (أجاب) نعم لا تبطل شفيعته والحال ما ذكر وقضى له بما بعد التزكية  
 واستيفاء اللازم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ابنه وبنتيه  
 الباع وترك ما يورثه من عقار وشره ولم تقسم تركته ثم بعد مدة مات الابن عن  
 زوجته وابنتين أحدهما بالغ والثاني قاصر وبنتين أحدهما بالغ والثاني قاصرة ولم  
 تقسم التركة أيضا ثم ماتت إحدى بنتي الميت الأولى عن أختها الشقيقة وعن أولاد أخيها  
 الشقيق المذكورين قبل أخذها ما يخصها من ميراث أبيها فباعت الأخت الثانية حصتها  
 حال غيبه أولاد أخيها الأجنبي والحال أن البالغ غائبون وأما القاصر فكانتوا حاضرين وقت  
 البيع ولم يكن له موهى ثم حضر البالغ فطالبوا الاخذ بالشفعة وبلغ القاصر كذلك وطلبوا  
 الشفعة أيضا بعد بلوغهم ويريدون دفع الثمن للمشتري الأجنبي المذكور فهل يجب أن يرد ذلك  
 إذا كان البيع صحيحا أو ما الحكم والحال ما ذكر وإذا باع ما اشتراه الأجنبي وامتنع من  
 التسليم للشفيع يكون للشفيع نقض هذا البيع (أجاب) يقضى للمشتري المذكورين  
 بالشفعة اذا تفرقت شرائطها وانتهت موافقتها لافلا ومن جملة شروطها طلب البالغ  
 الشفعة فور علمهم بالبيع وقد را الثمن واشهادهم على ذلك بالاتراخ وطلب القاصر فور  
 بلوغهم وعلمهم حيث لا ولي لهم قبل ذلك وللشفيع نقض تصرفات المشتري في البيع بعد  
 الحكم له به والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة يملكون عقارا باع أحدهم نصيبه منه  
 لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع يده على الحصة المذكورة مع علم باقي الشركاء  
 بالبيع وقد را الثمن وهم حاضرون بالبلد ومضى على ذلك أربع سنين ثم بعد ذلك باع  
 المشتري الحصة المذكورة حصته لرجل أجنبي بثمن أزيد مما اشتري به أولا فأراد الشركاء  
 أن يأخذوا الحصة المذكورة بالثمن الذي قد بيعت به أولا فهل لا يجب أن يرد ذلك وتسقط  
 شفيعتهم حيث كانوا يعلمون بالبيع وقد را الثمن وإذا كان أحدهم قاصرا وقت الشراء  
 الأول وبلغ ومضى على بلوغه سنة وكان يعلم بالبيع وقد را الثمن وأراد أن يأخذها الآن  
 بالشفعة بالثمن الذي قد بيعت به أولا تسقط شفيعته ولا يكون له الاخذ فيها (أجاب)  
 سكتوا الشفعة عن الاخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع وقد را الثمن والبلوغ مانع من

١٢٨١

٧

جمادى الاولى

١٢٨١

٢

١٢٨١

٢٣

الاخذ بها اذ شرطها الغورية فاذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال لا يحكم لاحدهم  
 بالشفعة في البيع الاول والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظه مصر  
 مضمونها حضرة مدير المنية وبني زرار ارسى الاوسع عشرة قورقة المرفوعة معه بالافادة  
 المسطرة باطنه بخصوص مادة خمسة قوراريط وثلاث المبيعة من منزل بناحية المنية المخصص  
 يسمى محمد مصطفى من المحروسية وادعت الشفعة امرأة تسمى زكية بنت المرحوم أحمد  
 الجلفي من المنية وأفاض المديريه افاد عدم جواز شفعة لها في ذلك لوجه اوضحه  
 بالاوراق وانه فحصر من المديريه محضرة المفتي بالمنية باحالة النظر فيما اوضحه القاضي  
 فأعطيت افادته بانه اذا كان الامر كما ذكره القاضي فهو موافق له في نصوص الشريعة  
 من مذهب الامام الاعظم وبتهفيم المرأة المذكرة ذلك للاقناع اجابت بأنها لازالت  
 طالبة الشفعة في نصب أختها ولا تقتنع بما اوضحه القاضي والعلما لم يكونوا من نسائب  
 وطلبت ارسال القضية لطرف حضر تكمل للنظر فيها وكل ما يحكم به تكون ممثلة له ورغبت  
 المديريه احالة النظر في ذلك بطرف حضر تكلم وما يترأى ترديه الافادة لافادة المديريه  
 (اجاب) الافادة عن هذه المادة انه اذا ذكرت المرأة المدعية لدى القاضي انها حين اخبرت  
 بالبيع ومقدار الثمن قالت أنا أولى بالشفعة وانها لم تشهد بعد عليها بذلك شهودا أصلا فقط  
 كما افاده القاضي لا يكون لها شفعة ويكون منع القاضي لها في محل لعدم توفر شرط  
 الاخذ بالشفعة وهذا بخلاف ما يستفاد من كلامها وعرضها والعبارة لما وقع لدى  
 القاضي لا لغيره اذ من الشروط طلب المواثبة بلفظ يفهم طلبها وطلب الاشهاد عند  
 العقار أو أحد العاقلين أي البائع أو العقار في يده أو المشتري مطلقا ولم يوجد ذلك في  
 دعواها عند القاضي بناء على ما افاده ان طلب المواثبة اذا حصل عند أحد الثلاثة  
 يكفي عن طلب الاشهاد والاشهاد أي ذكر الطلب بحضور الشهود اعساها وخفاة الجرد  
 لا يكون شرطاً لا في المشتري أو في المطلبين أو بطلب المواثبة عند أحد الثلاثة يحكم  
 للشيخ بها قال في رد المحتار من باب طلب الشفعة قوله طلب اشهاد أقول ظاهر عباراتهم  
 لروم الاشهاد فيه لكن رأيت في الحاشية انما سمي الثاني طلب الاشهاد لاشهاد  
 شرط بل ليكنه اثبات الطلب عند جود الخصم انتهى ومنسلة في منقيح الحامدية وقال  
 بعد نقله ووجه ظاهر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بنتان احدهما قاصرة  
 والاخرى بالغة متزوجة غائبة عن البلد ولها المذكرة وروية وينتقم اداره شركة بينهن بالارث  
 عن مورثهن فباعت أمهما حصتها في الدار المذكرة لولدها لاخيها بثمان مائة ومائة  
 ما اشتراه منها الاجنبي وذلك حال غيبة البائعة وعلم عليها بالبيع المذكرة ولم يحضر  
 وعلمت بذلك أخذت الحصة المبيعة بالشفعة عند المقار فور لعلم وأشهدت على ذلك بينة  
 شرعية فهل اذا ثبت وتحقق الوجه الشرعي أخذ البنت بالشفعة المذكرة الحصة  
 المبيعة بالشفعة فور العلم مستوفيا للشرائط الشرعية تثبت لها الشفعة ويقضى لها

١٢٨١

٢٢

شعرا (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شعرا ومن جهة ماترك دارا معلومة وترك ولدين وبنتا باللغة وأحد الولدين المذكورين قاصر فباع الولد الآخر البالي حصته في الدار المذكورة لرجل آخر بدون علم البنت المذكورة فلم اعلمت البنت المذكورة بالبيع طلبت الاخذ بالشفعة مستوفيا شروط الطلب فهل تسكون مقدمة على المشتري المذكور ولو كان جارا حيث كانت الدار باقية على الشيوخ والارثه

شعبان

١٢٨١

١٣

المذكورين (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا ويقدم الشريك على الجار فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت من امرأة وعن ابن وبنت من امرأة أخرى وعنهما أيضا وترك ما يورث عنه شعرا دارا فباع أحد الابنتين نصيبه من الدار لانه يدون علم باقي الورثة وبعد مضي نحو عشرة أيام من وقت البيع علم الابن الآخر بالبيع والتمن وفور علمه بالعلم أخذ بالشفعة وأشهد شاهدتين وتوجه الى الدار وفور ذلك وأخذ بالشفعة وأشهر أيضا فهل والحال هذه يكون له حق الاخذ بالشفعة ويقاسم المشتريه فيما اشترته (اجاب) يقضى لاحد الشركاء المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وانتفت الشفعة أيضا لشرية

ربيع الثاني

١٢٨٢

١٨

حيث كانت من الشركاء فيقضى بالحصصة المبيعة نصفين بين الشفعين اذا توفرت شرائط شفعتهم وبين المشتريه حيث لا مانع ولم يأخذ باقي الشركاء اما اذا أخذوا بالشفعة أيضا فتقسم بينهم جميعا على عدد رؤوسهم معا جدا البايع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا وبني فيها بناء ولم يعلم جاره بشرائه لملك الدار وطلب أخذها بالشفعة حين علم وتوفرت شروط الشفعة فهل اذا حكم لشفيع بالشفعة ماذا يكون الحكم في بناء المشتري الذي أحدثه في الدار المذكورة (اجاب) الحكم في بناء المشتري ان يأخذ الشفع ببقية مستحق

شعبان

١٢٨٢

٦

البلغ أو يكلف المشتري قلعه كافي الغصب والله تعالى اعلم (سئل) في دار بيعت في دواب غير نافذ مملوك لمجاعة مخصوصين فهل يكون لكل واحد من أهل الدواب المذكورة الذي داره أسفل من الدار المبيعة بحيث يعلمها الشفعة في الدار المذكورة ويكون الملاصق للدار المذكورة الذي بابه للدواب المذكورة شريك في الشفعة ولا يتقدم على غيره من الشركاء المذكورين واذا سلم هذا الرجل شفعتهم قبل القضاء بهما يكون لمن بقي أخذ الكل

١٢٨٢

٨

(اجاب) الشريك في الطريق الخاص مقدم في الشفعة على الجار الملاصق فيقضى للشرىكة في الطريق الذي لا ينفذ جميعه بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يكون الملاصق للبيع مقدما على باقي الشركاء ما ذكره في شرىكة في نفس المبيع واذا سلم أحدهم قبل القضاء بهما يقضى بهما لمن يرضى بطلب كل منهم عند العلم بالبيع والتمن لا عند العلم بالتسليم أحدهما جميعا بالشفعة فلو طلب أخذ البعض في طلب الموانبة أو الاشهاد بطلت شفعتهم على ما في ردالمحتار من كتاب الشفعة والله

تعالى أعلم (سئل) في دار ملاصقة لآخرى وعمرها من ابيع ما السكها نصفها من اجني  
 بثن معلوم فلما علم صاحب الدار الاخرى بالبيع والثن اخذ الحصة المذ كورة بالشفعة  
 فور علمه واشهد عند العقار ايضا فهل حيث الحال ماذ كر يحكم له باخذ الحصة المذ كورة  
 بالشفعة (اجاب) يقضى للرجل المذ كور بالشفعة اكونه شر يكافى الحقوق وجار اذا  
 توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ابعادية عشورية  
 شر كة بين ايتام وامهم ملوكة لهم جميعا على سبيل الاشتراك فباعت امهم بعض  
 نصيبها لاشائنا لرجل آخر غير شريلك فيها بثن معلوم فهل اذا كان لا يتام وموى شرعى  
 يكره له الاخذ بالشفعة لا يتام اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وهل اذا وكل  
 في الطلب بين يدى القاضى لغيره عن المحصورة مع المشتري لكبر سنه وكونه لا يحسن  
 الدعوى يكون له التوكيل في ذلك مع المشتري ولا يتوقف على رضا المحم لوجود العذر  
 المذ كور (اجاب) نعم للرصى المذ كور الاخذ بالشفعة لا يتام اذا توفرت شرائطها  
 وانتفت موانعها وله التوكيل بالمحصره ولا يتوقف على رضا المحم مع قيام العذر والله  
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بعض دار بطريق الاوث عن والدها فباعت مدة ثم  
 حضرت فوجدت بعض شركائها في الدار المذ كورة باعوا نصيبهم بملع معلوم بغير علمها  
 فأخذت بالشفعة واستوفت شرائطها الشرعية فامتنع المشترون من تسليمها الخائب  
 الذى اشتروه من الدار المذ كورة فهل يكون لها الاخذ جبراعنهم وليس لهم الامتناع من  
 تسليمها ما اشتروه من الدار المذ كورة بالثن الذى اشتروه به واذا طلبت من أخيه الذى لم  
 يبيع شرا نصيبه منها واتفق معها على ذلك وأخذ منها بعض الثمن ثم باع لغيرها وأخذت  
 بالشفعة أيضا فور علمها مع استيفاء الشروط يكون لها ذلك (اجاب) نعم يقضى  
 لتلك المرأة بالشفعة والحال ماذ كرا اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة معلومة في عقار بيعت منه حصة اشتراها ثنان  
 لم يكن له ما فى العقار المذ كور ماذ فلما علم هذا المالك للحصة المذ كورة بالبيع طلب  
 الشفعة طلب موقبة على الفور ثم طلب الطلب الثانى وهو طلب الاشهاد عند العقار على  
 الفور أيضا واشهد عليه ثم طلب الطلب الثالث عند القاضى وادعى على المشتريين  
 المذ كورين بحضور البائع المذ كور وصح دعواه لدى القاضى وكتب القاضى دعواه  
 بحضور المشتريين والبائع وطلب الشفيع من القاضى سؤال المدعى عليه ما قل بحسب ما بشئ  
 حتى مات أحد المشتريين المذ كورين ومضى ثلاب سنين من يوم كتب الدعوى  
 المذ كورة عند القاضى ولم يحصل من الشفيع المذ كورة تسليم للشفعة ولم يحصل من  
 المشتريين ولا من أحدهما بناء في الحصة المذ كورة المشترة ولا غراس ولا غ - بذلك  
 والآن يريد الشفيع الزام المشتري الحى وورثة المشتري الثانى الميت بالجواب والتسليم  
 فهل يجاب لذلك ولا يضر التأخير الذى حصل بعد اطلب عند القاضى لاسيما أن التأخير

١٢٨٢

٩١

١٢٨٣

ذى الحجة  
٢

١٢٨٣

محرم  
٢٣

١٢٨٣

٥

عند القاضى بسبب تعنت المشتريين فى اعطاء الجواب وماذا يكون الحكم (اجاب) نعم لا يضر التأخير بعد طلب الخصومة عند القاضى على الوجه المستطور والحال ما ذكر بالسؤال ويقضى للشفيع بها ولو لمحال هذه بعد تحقق شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وولدى أخيه لهم أرض زراعية أميرية خراجية من أراضى بيت المال لكل واحد فيها الثلث شاعما فسقط أحد الاخوين نصيبه منها لا حنبي اسقاطا صحيحا فاذا

رجب

١٢٨٣

١٢

فهل اذا طلب باقى الشركاء فى الارض أخذه والشفعة لا يجاب لذلك ولا يثبت له فيها حق الشفعة والحال هذه (اجاب) لا تثبت الشفعة الا فى عقار ملك بعوض فلا تثبت فى اسقاط منفعة الاطيان التى آتت لبيت المال لعدم ملك المسقط والمسقط له فى عينها وانعدام التملك فى العين اصل لا بل المملك هو المنفعة فلا تجرى فيها الشفعة وقد صرحوا بعدم جريان الشفعة فى الاراضى السلطانية التى آلت لبيت المال عند صرف المزارعين فيها والله تعالى أعلم (سئل) فى دار متخرجة مشتركة بين جماعة اشترى نصفها رجل من بعض الشركاء ولم يأخذ البعض الاخرى بالشفعة ثم اشترى رجل آخر ثمانية قراريط وكسور ولم يأخذ منه المشتري الاول بالشفعة وكذلك مائة الباقى وهو الثلاثة قراريط وكسور يمكن المالك المذكور يدعى أن له شركاء فى القراريط المذكورة ويريد أن يأخذ من المشتري الثانى قيراطين بالشرايين الاصلى وان لم سلم له فى ذلك يسقط شركاه على الاخذ بالشفعة بزعمه ولم يعلم له شركاء فيما يخصه من القراريط ومضى على ذلك نحو أربع سنوات فهل والحال هذه لشفعة للمشتري الاول وللمالك الثلاثة قراريط وكسور حيث لم يأخذ بالشفعة فور علمهما ولا عبرة بدعوى مالك القراريط أن له شركاء بغيره عن الاثبات وهل اذا ثبت أن له شركاء فى القراريط وكانوا فى البلدة المذكورة يعلمون البيع والتمن ولم يأخذوا بالشفعة ومضت تلك المدة لا عبرة بدعوىهم ولا شفعة لهم (اجاب)

١٢٨٣

٢١

نعم لشفعة للمشتري الاول فيما يبيع ثانيا ولا للمالك الثلاثة قراريط وكسور المذكور والحال ما ذكر بالسؤال اسقوط شفعتهم بالترك ولا عبرة بدعوى المالكين له شركاء فيما يملكه ولا لشركائهم ان ادعوا بدون اثبات الملك بطريق شرعى واذا ثبت ملكهم فلا شفعة لهم ايضا حيث تركوا الاخذ بهم مع علمهم بما ذكره الله تعالى علم (سئل) فى رجل يملك أرضا وبنائه لاصقين لبناء وأرض لرجلين آخرين تلاصقا تاما بحيث ان باب بنائه يفتح فى أرضهما فباع الرجلان أرضهما وبناهما من رجل لم يكن له ملك فى ذلك الجهة فلما علم هذا الجار الملاصق بالبيع والتمن وهو واقف فى الارض المبيعة عند بنائهما قال فو ر علمه بذلك بحضرة أناس كثيرين أخذت بالشفعة فاصدا بذلك طلبها واشهدهم عليها فهل يقوم هذا الطلب مقام طلبى المواثبة والاشهاد ويكفى له الاخذ عند القاضى قبل فوات أوانه والحال ما ذكر (اجاب) اذا كانت تلك الارض مملوكة الرقبة للمالكها ليست سلطانية وبيعها وحين علم الشفيع بالبيع وقدر الثمن وهو واقف فيها أخذها

سؤال

١٢٨٣

٢٢

بالشفعة فوراً وأشهد الحاضر من على ذلك ثم طلب عند القاضي يقضى له بالشفعة إذا  
توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والاشهاد عند العقار في طلب الموائبة يقوم  
مقام طلب الموائبة وطلب الاشهاد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت داراً  
من مالها كتبها بثمن معلوم ووضعت المشتري يد هاء على الدار المذكورة وعرض ذلك قبل  
البيع والشراء على الجار للدار المذكورة فاني الشراء وعرض عليه أيضاً بعد الشراء  
بمحضور عدول من المسلمين مع بيان المشتري والثمن ولم يطلب الجار المذکور الشفعة  
ومكث بعد ذلك زيادة على سنة حتى دامت المشتري الدار المذكورة وبنتها والآن يريد  
الجار المذکور أن يأخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل ليس له ذلك حيث الحال ما ذكر  
ويمنع من معارضة المشتري المذكورة (أجاب) نعم ليس للجار المذکور ذلك والحال  
ما ذكر وتبطل شفعة بالسكوت بعد العلم المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في دار  
مشتركة بين ثلاثة لكل ثلثها اشترى أحدهم داراً ملاصقة لها بمحضور أحد الشريكين  
الآخرين وعلمه بالثمن ثم بعد ذلك أراد حاضر البيع المذکور أن يأخذ الدار الملتصقة بالشفعة  
فهل حيث كان حاضر مجلس البيع ولم يأخذ بالشفعة في المجلس وأخر الطلب بعد علمه  
بالثمن يوماً أو يومين بالشفعة (أجاب) نعم لا شفعة لهذا الرجل المذکور إذا كان  
الواقع ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة مشتركين في منزل آل لهم بالارث  
من والدهم فباع أحدهم ما خصه وهو خمسة فراريط وثمانية اجزاء وتسعة اشباع من جزء  
بمبلغ وقدره عشرة آلاف قرش ولما علم أحدهم بالبيع وقدر الثمن طلب الشفعة حالاً  
فور علمه وأشهد على ذلك شهرداً فهل والحال هذه يجب له ذلك ويمتنع الاجنبي من  
الاستيلاء على هذه الحصة ولا يبرأ له إلا أخذ ما دفعه من طالب الشفعة (أجاب) إذا  
توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يقضى للشفيع بها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل اشترى حصة في منزل فقامت امرأة من جيرانه ووكت رجلاً في طلب ذلك بالشفعة  
من المشتري بعد مضي عشرة أشهر من وقت البيع مع علمه بذلك وبالثمن وسكونها  
هذه المدة بلا عذر فهل تسقط شفعتها بالتأخير (أجاب) تأخير الشفيع طلب الموائبة  
أو طلب التقرير مع علمه بالبيع وقدر الثمن والمشتري مسقط شفعة بل لا فائدة  
أما لو جهل الثمن أو المشتري نسكت الشفيع فلا تبطل في رد المhtar من باب طلب الشفعة  
عن المخانة اخبر بها فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن كالبرك إذا استوفرت ثم  
علمت أن الأب زوجها من فلان صح رد ما وبه أفق التمرناشي في فتاواه اه فلا شفعة لهذه  
المرأة والحال هذه قولاً واحداً والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين  
ملاصقة لدارين احدهما مملوك لرجل اجنبي والاخرى مملوكة لامرأة اجنبية باع أحد  
شريكي الدارين الواسطة بين الدارين الملاصقتين لها نصيبه فيها من الجار الملاصق من  
احدى الجهتين بثمن معلوم فلما علمت المرأة الملاصقة دارها لدار البيعة منها تلك الحصة

٢٠ ١٢٨٥

ذی القعدة

٥ ١٢٨٥

محرم

٨ ١٢٨٦

صفر

٢ ١٢٨٧

مطلب لو سكت لا تبطل  
ما لم يعلم المشتري والثمن

بالبيع والتمن أخذت بالشفعة فور علمها بذلك وأشهدت عليها عند العقار الاشهاد الشرعي  
 وتوجهت في وقتها عند القاضي وطلبت المشتري وخاصة لدى القاضي وطلبت الشفعة  
 طلب خصومة لم يكنه استلم المبيع وقبل تمام الحكم لها بالشفعة انصر فاجلس القاضي  
 المجلس آخر فساقر المشتري قبل مجلس القاضي الآخر فلما حضر من سفره طلبته فانيما  
 لدى القاضي فصار غ و حاول واستمر يحاول تارة ويستأخر أخرى ويهرب الى أن مضى على  
 ذلك أكثر من سنة والمرأة تشتكي للحكومة والقاضي يشتكي للحكومة من عدم حضوره  
 فهل اذا حضر لدى القاضي واستوفت الشفعة شرائطها يقضى للمرأة بالشفعة في نصف  
 الحصة المذكورة حيث كانت جارة للدار المبيعة فيها تلك الحصة الشائعة والمشتري جارا  
 أيضا لها لا يشريك فيها ولا في حقوقها ولم يأخذ الشريك في الدار بالشفعة بل سلم فيها ولا يمنع  
 من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد والخصومة من المرأة لدى القاضي وانما  
 مضى المدة المذكورة من محاولة المشتري في الحضور لاتمام القضاء بالشفعة بعد  
 الخصومة (اجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة اذا توفرت  
 شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد  
 والخصومة لدى القاضي والحال هذه حيث لم يأخذ الشريك في المبيع بالشفعة وانما  
 يقضى لتلك المرأة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة لاني المشتري جارا أيضا فشرع  
 والشفعة تثبت لمن اشترى أو اشترى له لا لمن باع أو بيع له أي وكل بالبيع والله تعالى أعلم  
 (سئل) في جماعة عملاء كرون قطعة ارض خربة اصلها دار وتهدمت باعوها رجل اجنبي  
 بثمن معلوم من الدراهم فلما علم جارها بالبيع والتمن وهو جارد ملاصق لها وظهر داره  
 ملاصق للدار المبيعة والحائط مشترك بينهما أخذها بالشفعة فور علمه بالبيع والتمن  
 واشهد على الاخذ بالشفعة عند الدار المذكورة فهل يقضى له بالشفعة حيث تحققت  
 شروطها واذا تعال المشتري على الشفيع بان دار الشفيع لها باب من عطفة أخرى لا عبرة  
 بتملكه حيث كان ظهر دار الشفيع ملاصقا للدار المشفوعة لاسيما ان الحائط مشترك بين  
 الشفيع والمشتري (اجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها  
 وانتفت موانعها والا فلا ولا عبرة بتملك المشتري بان دار الشفيع لها باب من عطفة أخرى  
 اذا لا يخرج عن كونه جارا مع وجود الملاصقة من احدى الجوانب على انه اذا كانت  
 المشتركة بينهما في تلك الحائط مع رضاهما على الشيوع يكون شريكا أيضا في الحائط وارضها  
 بخلاف المشتركة في البناء فقط فيكون جارا لا غير ولو كان باب في سكة أخرى نافذة وغير نافذة  
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم عقار مشترك بينهم استحقوه بالميراث عن مورثهم ثم باع  
 بعضهم نصيبه منه لاجنبي عن الثركا- بثمن معلوم بدون علم بعض الثركا فلما علم بالبيع  
 وبقدر الثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت  
 موانعها يقضى له باخذ المبيع بالشفعة والحال هذه (اجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة

١٢٨٧

١٩

ذى القعدة

١٢٨٧

٢

رجب

١٦

١٢٨٨

وانتفت موانعها يقضى للشفيع بها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى طنتا بافاذة  
مزعونها ان شخصاً يملك قطعة أرض عشورية قدرها ثلاثمائة فدان في بلدتين بأحدهما  
صفة واحدة من آخرتين قدرهما مائتا جنينة يبتدو ويجوار إحدى القطعتين المذكورتين  
أرض عشورية مملوكة لشخص آخر أخذ هذا الشخص إحدى القطعتين المذكورتين  
الجاورة له بالشفعة بوجهها الشرعي فهل له ذلك بحصتها من الثمن ولا يضر تغريق الصفة  
كما يفهم من إطلاق عبارة العلامة ابن عابدين من الجزء الخامس من رد المحتار في  
١٥٧ ولا يمنع من ذلك كون الثمن عن القطعتين المذكورتين جملة واحدة (أجاب)  
لا خلاف في المحكم لهذا الشفيع عندنا بأنه بالشفعة إحدى القطعتين المذكورتين  
الجاورة له دون الأخرى إذا استوفيت شرائط الشفعة وانتفت موانعها حيث كانت  
إحدى القطعتين المذكورتين منفصلة عن الأخرى ولا يمنع من ذلك تغريق الصفة على  
المشتري لأن الصفة وإن انضمت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه فحكم  
بها فيما ثبت فيه أداء الحق العبد كما يستفاد ذلك صراحة مما نقله العلامة ابن عابدين  
في النمرة المذكورة عن درر البحار وشرح المجمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى  
من آخر قطعة أرض زراعة عشورية مملوكة القدر نحو أربعة أقدنة بثمان معلوم فيها  
ساقية بآلاتها بعد صدور أمر من الحكومة بالمبيع والشراء وتحررت له حجة مشهورة بفتح  
القاضى ومضى على ذلك نحو عشرين يوماً والآن يدعى الجار أن له الشفعة والحال أنه حاضر  
في البلد وشاهد بالمبيع ولم يمنع مائع من الأخذ بالشفعة وقت البيع فهل إذا لم يأخذ  
بالشفعة فور علمه بالمبيع وقد رآه الثمن ولم يشهد على الأخذ بها والحال ما ذكر تسقط شفيعته  
ويمنع من المنازعة والمعارضة للشفعة المشتري المذكور (أجاب) لا شفعة للجار المذكور في تلك  
الأرض حيث أن الأخذ بالشفعة مع علمه بالمبيع للشفعة المشتري المذكور وقد رآه الثمن وتسقط  
الشفعة بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون أرضاً عشورية ببيع اثنين من  
الشر كانه يصيبهم ما فيها الرجل اجنبي غير واحد الشر كما في الأرض المذكورة بثمان معلوم ثم  
بعد لذلك بمدة من الشهر وحضر أحد الشر كانه من غيبته وعلم بالمبيع وأخذ بالمبيع بالشفعة  
فوزعه بالمبيع وبالثمان الذي بيعت به فهل والحال هذه إذا ثبت الشفيع الأخذ بالمبيع  
بالشفعة فور علمه بالمبيع وبالثمان يحكم له بها حيث لم يعلم الشريك البائع المذكور إلا بعد  
حضوره من غيبته (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها  
وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أطيان عشورية  
وبجوارها أطيان عشورية مجاورة لها مجاورة له مملوكة لرجل آخر فباعها لاجنبي بثمان  
معلوم قبل أن يباع ذلك من البائع فطلب الشفعة فوراً واشهد على البائع الأشهاد اللازم  
أكونه أقرب إليه من المشتري ومن الأطيان المبيعة والأطيان كانت في يده وقت الأشهاد  
ثم توجه الشفيع إلى جهة الأطيان فوجه للقاضى الناحية فأخبره أنه يريد التوجه إلى

١٢٨٩

١

مطالب يقضى بالشفعة في  
بعض المبيع إذا لم يكن  
الشفيع شفعياً في باقيه

جاءى الثانية

١٢٨٩

١٤

شعبان

١٢٨٩

٢١

الاطيان المذكورة ولم يقيم دعوى حينئذ فهل اذا كان الامر كذلك لا تسقط شفعة الشفيع بالاختيار للقاضى بعد طلب المواثبة فوراً والشاهد على البائع الذى كان العقار في يده حيث لم يوجد تأخير طالب الخصومة شهراً بعد ذلك ولا عبرة بتعلل المشتري بان الشفيع اخبر القاضى قبل الشهاد على الاطيان المذكورة ويكفى الاشهاد على البائع المذكور حيث كان اقرب من المشتري والعقار (اجاب) حيث توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يقضى للجار المذكور بها والا فلا ويجوز اخبار القاضى بعد الطلب والاشهاد على البائع على هذا الوجه بأنه يريد التوجه الى الاطيان لا يسقط الشفعة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً باعها لآخر بثمن معلوم ويجوز الدار له مشتركة بين أخوين مجاورة للدار المبيعة فلما علم أحد الأخوين المذكورين ببيع الدار المذكورة ترك حقه في الاخذ بالشفعة ولم يعلم الاخ الاخر بالبيع المذكور طلب الشفعة في الدار المبيعة فوراً علمه بالبيع وقد رتب الثمن فهل والحال هذه يكون للاخ الثاني المذكور حتى الشفعة في الدار المبيعة المذكورة ويكون طلبه صحيحاً شرعاً ولا يمنع من ذلك عدم طلب أخيه المذكور ويكون للاخ الثاني المذكور اخذ جميع الدار المبيعة بالشفعة وما الحكم الشرعى في ذلك (اجاب) نعم يقضى للاخ الثاني المذكور بالشفعة في جميع الدار المبيعة اذا اخذها جميعها بالشفعة عند توفرت شرائطها وانتفاء موانعها ويسقط حق أخيه فيها بتركه بعد العلم واسقاطه قبل القضاء له به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار أراد بيعها فعرضها على جيرانه فامتنعوا من أخذها وقالوا له بعها من شئت فاشترها رجل اجنبي مع علمهم بالبيع والثن وكتب اشهاد وقضى بمحضرة جماعة من المسلمين وحضور الجيران ولم يطلب أحد منهم الشفعة حالاً بل بعد مضي مدة تنزف عن أربعين يوماً طلب أحد الجيران الحاضرين وقت البيع مع علمه بالمشتري وبمقدار الثمن أخذها بالشفعة فهل له ذلك بعد علمه وسكوته هذه المدة أم لا (اجاب) لا يقضى للجار المذكور بالشفعة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يعلمون ستمين فدانا أطياناً عشورية فيها أشجار وبنائهما سواك لكل منهم قدر معلوم شائع في ذلك ليس فغرفاً فباع أحدهم نصيبه في ذلك لشخص منهم بثمن معلوم قبضه منه بمحضرة هرد من جرائمهم وصلى على قاصره نصيب شائع في ذلك وتسجل البيع بالحكمة الشرعية بعد وقوع البيع بين المبتاعين بمدة قدرها شهران والآن قام الوصى الذي كان مشاهداً للبيع يزعم ان القاصر احق بالشفعة في المبيع فهل والحال هذه يمنع من طلب الشفعة شرعاً للقاصر ولا عبرة بما يزعم واذا توفرت شرائط سماع ما يزعم وانتفت موانعه يكون له كل المبيع أو ما يقابل نصيب القاصر وما يكون الحكم الشرعى (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ان وصى القاصر كان حاضراً يعلم البيع من أحد الشركاء ومدة دار الثمن ولم يأخذ بالشفعة لم يجزه المذكور الذى هو أحد الشركاء حتى

١٢٩٠

٣٠

شعبان

١٢٩٠

١٦

جادى الثانية

١٢٩٠

١٣

محرم

١٢٩٦

١٧

مضى شهران لا يكون له الاخذ لهجوره المذكور بالشفعة بل يسقط حق القاصر من  
 الشفعة على قول الامام وأبي يوسف ولو كان الثمن مثل القيمة أو اقل خلافا لمحمد بن  
 بان الخلاف بينهم في المكوث عن طلب الشفعة كالخلاف في التسليم أما اذا لم يوجد  
 ما يقتضي المنع من اخذه بالشفعة فانه يقتضى للقاصر بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت  
 موانعها وكذا يقتضى للشترى بالشفعة لكونه شريكا كما اصر ان لم يسلم للشريك في الكل  
 والا فالشترى اصاله اذا كان شفعيا لا يحتاج الى الطلب كما ان الخاتمة افاده في رد الهتار  
 من آخر باب ما ثبتت هي فيه وهي على عدد الرؤس لا على قدر الانصباء عندنا خلافا  
 للشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة الحفانية  
 مضمونها وردت افادة من حضرة قاضي افندي المنصورة بخصوص ما صار في مادة الاطيان  
 العسورية بالمبيعة من حضرة محمد صديق لا آخر وحصل العرض من شخص يسمى محمدا  
 سليمان العريان بأخذها بالشفعة لكونها مجاورة لاراضيه الخراجية وحضرة قاضي  
 المديرية قال بعدم جواز الشفعة في مثل هذه الحادثة لان الاطيان الخراجية ليست  
 مملوكة والمزارعون فيها لهم حق المنفعة فقط ورام الاستفتاء من فضيلتكم عن ذلك  
 فلا مل الافادة عما يقتضيه المحكم الشرعي في هذه المادة لاجابة القاضي هارغبه  
 (اجاب) وردت افادة سعادتكم ومعها مكتوبة من حضرة قاضي افندي المنصورة بقصد  
 الافادة عما يقتضيه المحكم الشرعي فيما قاله حضرة القاضي المذكور من عدم جواز  
 الشفعة لاصحاب منفعة الارض الخراجية المصرية بها فيما يبيع من الارض العسورية  
 المملوكة المجاورة للارض الاولى لانها ليست مملوكة لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة  
 فقط والذي يقتضيه المحكم الشرعي في ذلك هو كما افاده حضرة القاضي الموصى اليه بنساء  
 على أن اراضي مصر الخراجية آتت لبنت المال فهي سلطانية وعليه العمل من  
 قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة الحفانية  
 حاصلها بنساء على ما تحرر من هذا الطرف قد وردت مكتوبة فضيلتكم بانه لا تجوز الشفعة  
 لاصحاب الارض الخراجية المصرية بها فيما يبيع من الارض العسورية المملوكة  
 المجاورة للارض الاولى لانها ليست ملكا لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة فقط كما يقتضيه  
 المحكم الشرعي بنساء على ان اراضي مصر الخراجية آتت لبنت المال فهي سلطانية  
 وعليه العمل من قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها وحيث مما توضح بلائحة  
 اصلاحات المالية المدرجة بمجموع اللوائح وصايرها أمر عال انه يجوز لارباب  
 الاراضي الخراجية التصرف فيها بالهبة والتوارث وانقاط المنفعة والوصاية والايقاف  
 بعد الاستئذان وصدور أمر عال بذلك فنقول أنه بعد اطلاع فضيلتكم على اللائحة  
 المذكورة وقد دير كون صاحب الاطيان الخراجية المذكورة دفع مقابلتها بكم  
 بالافادة مما اذا كان مع ما ذكر يجوز الاخذ بالشفعة لاصحابها أم لا (اجاب) وردت

١٢٩٦

١٠

١٢٩٦

٢٦

مكتوبة سعادتك وما بها صار مدلولها والافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه  
 المادة قد سبقت مكتوبة سعادتك عنه في ١٠ الجاوي وقيدت في كتاب الشفعة من هذه  
 الفتاوى بهذا التاريخ حسب الموضح وما أشير عنه الآن من طرف سعادتك لا يترتب  
 عليه تغيير الحكم الشرعي اذا المدا في ثبوت حق الشفعة بما يشفع به انما هو على ملك  
 رقبة الارض لمن هي في يده وخروجها عن كونهها لبيت المال وبمجرد دفع المقابلة  
 المحكي عنها بتقدير وجوده لم يحصل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رقبة  
 أرض مجاورة لأرض مملوكة وبقعتها رجل آخر من جهاتها الثلاث أراد مالك الأرض  
 الأولى بيعها من رجل آخر أجنبي ليس جارا لها ولا شريكا فيها ولا في حقها فهل اذا  
 حصل بيع تلك الأرض منه بأرض أخرى مملوكة للمشتري يكون للجار المذکور أخذها  
 بالشفعة ودفع قيمتها اشتراها به من الأرض الأخرى جبراً على المشتري اذا توفرت شرائط  
 الشفعة وانتفت موانعها ويحكم له بذلك (أجاب) نعم للجار المذکور أخذ الأرض  
 المجاورة له التي يبيع بأرض أخرى مملوكة للمشتري بالشفعة بقيمة تلك الأرض التي جعلت  
 ثمناً وقت الشراء اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ويقضى له بذلك جبراً على المشتري  
 والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اشخاص أحدهم مسلم والاخران  
 ذميان اشترى كوا في طاحونة هو لأكل منهم ثلثها على الشيوع فباع المسلم حصته  
 لآخرين مسلمين بمائتي مئتمروصرة فيما ادراهم مجهولة الصنف والعدد وحسرت حجة شرعية  
 بهذا البيع وقبل ان يبيع هذا الشريك حصته عرض ثمرها على شريكه فامتنع عن  
 الشراء وقال له بعها لمن تحب فباعها للذين المشتريين وشريكه يعلمان ذلك وبعد البيع  
 وتحسرت حجة توجبه المشتريان الى الشريكين وأخبراهما بالبيع والثن فطالب الشريكان  
 منهما أن يشتريا حصتهما أيضاً بأربع مائة بينت وفي المشتريان لعدم قدرتهما على ذلك ثم  
 بعد مضي أيام أراد الشريك ان يأخذ الحصة المبتاعة بالشفعة وادعيا ان ثمنهما مائة  
 يفتتو وان ما في الصرة المجهولة عشرة ونقرش من النحاس فهل علمهما بالبيع والثن  
 وتركهما الاخذ بالشفعة وفنته ذم مع طلبهما من المشتريين ان يشتريا حصتهما أيضاً  
 يسقط الاخذ بالشفعة (أجاب) علم الشفيع بالبيع وقدر الثمن بعد دعاه وتركه  
 الاخذ بالشفعة وقتئذ مانع من الاخذ بها ومطل لها وهذا على فرض بيان المشتريين  
 للشريكين مقدراً ما في الصرة كما أنه لا يتأق الحكم بالشفعة مع جهالة الثمن بوجود صرة  
 مجهولة القدر ومشار اليها على فرض بقا جهالتها لا يتأق القضا بالشفعة للشريكين  
 المذکورين والحال ما ذكر بدون اسقيفا شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم  
 (سئل) بافادة من مدير البحيرة مضمونها المرجو من فضيلتك بعد الاطلاع على السؤال  
 المسطر بأعلى هذه الشقة افادة الحكم الشرعي وصورة السؤال المذکور ما قولكم في مالك  
 للشفعة اطميان خراجية اه يريه بموجب حجة بيد من احدى الهاكم الشرعية وهذا المالك

١٢٩٦

٢٥

جادي الثاني

١٢٥٨

١٢٩٨

٨

جمادى الاولى

١٢٩٩

١٠

المذكور اسقط حق منفعة في الاطيان المذكورة لا تخفى نظير مبلغ معلوم وجرى  
التقاضى بينهما وتحررت بذلك حصة المسقط له من احدى الهاكم الشرعية وتلك الاطيان  
بجواررة لا طيان أخرى خراجية اميرية بيد آخر فقام هذا الآخر الذي بيده الاطيان الجواررة  
يريد أخذ الاطيان المسقط منفعتها المذكورة الجواررة لا طيان به بالشفعة فهل تجرى  
الشفعة في تلك الاطيان الخراجية لا اميرية المسقط منفعتها ولا (اجاب) لا شفعة شرعا  
في ادق مائة منفعة الاطيان الخراجية الا اميرية اذ هي لبيت المال فليس لمن له ارض  
بجواررها سواء كانت مملوكة الرقبة له او خراجية اميرية اخذها بالشفعة اذا اسقطت  
منفعتها غيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار في درب غير نافذ ولها جاران  
متلاء فان مشتر كان في الطريق المذكور فبناه اماله كها الا حد الجاران المذكورين  
بمن سئل ثم اعلم به ربه خيرا ببيع وقد رتب له طلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع  
فان ذكره من مائة وثلاثين الف الف الف هذه رتبة له الاخذ بالشفعة ومضى لهذا  
الجار الشرى في الدار بق بالشفعة في نصف الدار المبيعة حيث أخذ بالشفعة في كلها  
واستوفيت شرائطها ويكون في النصف الثاني الشفعة للشترى ايضا حيث كان مساويا  
لمن أخذ بالشفعة في الشرى في الدار بق المذكور والجوار (اجاب) نعم يقضى للشرى في  
الطريق المذكور بالشفعة في نصف هذه الدار اذا استوفيت شرائطها وانتفت موانعها  
والافلا كما تنفت الشفعة في نصفها الا تخير للشترى حيث كان شفعيها أيضا مساويا  
للشرى في الجار المذكور ولم يسلم للاخر والله تعالى اعلم

## \* (كتاب القسمه) \*

(سئل) في رجل توفي عن ورثة وترك اشياء ومن جلتها زروع مختلفة الجنس بغيطان  
معددة في تسمير التركة وقوه والزروع بمن معلوم اتفقوا عليه واختص كل واحد  
بغيط بقيمة التي قوم بها بمعرفتهم ومعرفة أدل الخبر واستولى عليه ثم بعد ذلك بعده  
أيام طلب بعض الورثة بعض القسمه وابطال التقويم الصادر فيها واعادتها نيا فهل  
للموجب بول لذلك حيث كان ذلك مرضاهم واختيارهم وكل منهم بالغ عاقل رشيد  
(اجاب) بعده دورا القسمه صحيحة لا يحاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي  
كغير فاحش والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة تقاسموا تركة مورثهم وقبض كل  
منهم ما خصه ثم بعد مدة مات أحدهم فاراد الاخر ابطال القسمه فهل حيث وقعت القسمه  
صحيحة لا يحاب أحد المتقاسمين لنقضها واذا تعال مر يد الابطال بان ما وقع فيه القسمه  
لا يخص المورث الاعلى يريد بذلك زيادة نصيبه لا يحاب لذلك حيث اعترف وقت القسمه  
بان ذلك مورث عن المورث الاعلى (اجاب) صريح الزيلعي وغيره بان الاقدام على القسمه  
اعتراف بالقسوم مشترك فلا يحاب أحد المتقاسمين انقض القسمه ولا تجمع دعواه  
بذلك كفاده الجير المولى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نصف مكان قابل للقسمه

ذى الحجة

١٢٦٤

٨

١٢٦٤

١٨

- وتصفه الاخر رجل آخر وكل منهما يمتنع بنصيبه بعد القسمه اكثر مما كان ينتفع به قبلها فهل اذا طأ احد الشريكين قسمه للمكان المذكور يجب لذلك تهرأ عن شريكه الاخر (اجاب) نعم يقسم المشترك بطلب احد الشريكين ان انتفع كل بحصته بعد القسمه من جنة الانتفاع الاولى والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة لكل منهم فيه حصه معلومة ولا يسع سكني جميعهم فهل اذا طلب احد الشريكين قسمته بالمهاياة بالزمان يجاب لذلك (اجاب) الاصح ان القاضي يهاين بين الشريكين جبرا بطلب احدهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فلاح كان له أخ أعى والفلاح يزرع جانب أوسية من الملتزم بالايضا رغبات الملتزم وصار الفلاح يزرع الارض ومكنه المحاكم من الانحلالها عن الملتزم وأخوه الاعى في معيشة وحده ولم يزرع من الارض شيئا ثم مات الاعى وترك ابنا ومات الفلاح عن أولاده فنارح ابن الاعى أولاد لفلاح يريد ان يقاسمهم في الارض المذكورة فهل لا يجاب لذلك لاسيما ان الاعى لم يضع يده على شئ من الارض المذكورة ولا أولاده لانيته منهم ولا يوجبون وجهه من الوجوه الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب ابن الاخ الاعى للقاسمة الارض المذكورة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك دارا كمروا بعدد من غير تسعة حتى مات كل منهم عن ورثة ومنهم غائب في محل معلوم فهل اذا أراد الحاضرون التسعة بغير اذن الغائب وتوكله لا يسوغ لهم ذلك واذا تعدى بعض الورثة وأدخل حصته من ثمن الدار في داره لا يسوغ ذلك ويجب رد ما حتى تقسم (اجاب) اذا برهن الورثة على موت المورث وعدد الورثة وفيهم غائب كان للقاضي أن يقسم العتار حيث كان في ربي الحاضرين وينصب قابضا لنصيب الغائب وليس لاحد الورثة أخذ شئ من العتار المشترك وأدخاله في داره الخاصة قبل القسمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين بينهما دار كبيرة ينتفعان بها سووية كل على حدة ودار أخرى صغيرة ينتفع بها احدهما قدام حد الشريكين مدعيان صدور القسمه بينهما في الدارين معا وانه قدام وفي شريكه جميع نصيبه في الدار الكبيرة مع الدار الصغيرة والحال أن نصيب المدعي به جلة بنصيبه على ومفل زائد عن نصيب الاخر زيادة فاحتمل تقض هذه القسمه له وجودا لمعاداة فيما (اجاب) اذا وقعت القسمه في العقار المذكور بالقضاء وظهر فيها غيب وحش لا يدخل تحت التقويم بطلت اتفاقا ولو وقعت بتراضى تبطل في الاصح وسمع المدعي بذلك ان لم يقرب بالاستيفاء والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة لا تسبيل للقسمه وكل من الشريكين يريد مضارة شريكه فهل اذا طلب بعض الشريكين المهاياة وسكنها بالاشهر على حسب الملك يجاب لذلك شرعا (اجاب) يجاب طالب المهاياة من الشريكين في الدار المذكورة ويجبر الممتنع منهم على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دارين احدهما ثلثاها وقف والباقي ملك للناسر على الوتر المذكور والاخرى فيها احد

سنة

ذى الحجة

١٢٦٤

٢٩

حرم

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٩

صغير

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٢

جادی الاولی

١٢٦٥

٢٢

جادی الثانیة

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

وعشر من قيراطا وتقا والباقي ملك للناظر المذکور أيضا ويريد الناظر القسمه وتعين الملك  
من الوقف فهل يجاب لذلك أم لا (اجاب) اذا وقف شخص حصه في عقار كله يكون  
للقاضي مع الواقف اقرار الملك من الوقف وتعين عنه كما في الدر ومنه يعلم جواب السؤال  
اذا فرق بين الناظر والواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين شرعيين في  
طين ودار ومراش وواق وغير ذلك فاقسمهما جميع ذلك كله من مدة سبع سنين واختص  
كل منهما بما يستحقه وصار كل ينفع بحصته وحده على الخصوص وحصل لاحدهما يسر  
ورواج فهل دار اراء أخوه أو يرجع وينقض القسمه ويشاركه فيما جدد واشتراه من المواشي  
لا يجاب لذلك حيث كانت القسمه السابقة ثابتة بالوجه الشرعي (اجاب) لا يجبر أحد  
الاخوين على أن يشارك أخاه فيما يملكه من المال الخاص به وليس لاحدهما نقض القسمه  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ربع منزل ونصف قيراط في ناحية  
طنه قد تقويعت القسمه بينه وبين شركته وأخذ أذن من نصيبه في جهة الخراب بالقهر  
والغلبة عنه بواسطة المحاكم الذي كان موجودا هناك فهل اذا ثبت ذلك باليمين الشرعية  
يكون للشريك الرجوع في القسمه ويأخذ ما يخصه بالوجه الشرعي في المنزل المذکور يقول  
أدل الخبره (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمه وهو ما لا يدخل تحت التقويم فان  
كانت بفضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولو وقعت بالتراضي تبطل  
أيضا في الاصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجلين مشتركين مناصفة في صهر يبيع معدا لصب الماء فطالب أحدهما من الآخر أن  
يكترى منه حصته أو يكره أو يهايا فأبى الا للقسمه والحال أن الصهر يبيع يمكن قسمته من  
غير ضرر وقسم مثله في البلدة فهل يجبر الممتنع على الكراء أو الاستكراء أو المهاياة أو يجاب  
للقسمه حيث كان يقتنع كل منهما بنصيبه من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كان  
الصهر يبيع كبير اقبالا للقسمه بحيث يكون منتفعا به بعد القسمه من جنس الانتفاع الذي  
كان قبلها فقسم بين الشرعيين بطابق أحدهما والا يكن كذلك لا يقسم بينهما الا برضاهما  
والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة أخوة اشقاء ورثوا دارا من أبيهم واقسموها فاصاب  
اثنين منهم نصفها وجعلوا لهما في قسمهما رافق وبابا بخير جان منه والاثنان الآخران  
أخذوا النصف الاخر فاقسمهما بينهما أسوية وصار المهر مشتركا بينهما مدة ست عشرة سنة  
ثم بعد المدة المذكورة أراد أحدهما أن يمنع الآخر من المرور فهل ليس له ذلك (اجاب)  
اذا كان حق المرور لكل من الاخوين المذکورين لا يكون لاحدهما منع الآخر منه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك دارين ثم مات كل من البنين  
عن ورثة قبل قسمتهما فاردوة أحدهم الاختصاص بدار من الدارين المذكورتين  
فهل لا يجابون لذلك بل تقسم الداران بين سائر ورثة البنين بالفريضة الشرعية ويأخذ  
كل منهم ما كان يخص والده (اجاب) نعم لا يجابون لذلك بدون وجه شرعي حيث كان

جادی الثانیۃ سنۃ

۱۲۶۵

۲۶

الامر ما هو مذکور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوة فافتتحوها مع ما فيها من الابراج ما اتراضي بينهم فهل اذا اظهر ان واحدة الاخوة مغلوب في نصيبه ومغربون غلبا فاحشا لا تهم هذه القسمه ويكون للغيرون غلبا فاحشا فسخها واذا ادعى أحد الاخوة ان اباه باع له برج حمام في حياته وانه اعترف ببعض الثمن وكان البيع والاقرار في مرض موت الاب لا يصح - هذا البيع ولا الاقرار او يكون البيع موقفا على اجازة باقي الورثة وكذا الاقرار موقوف على تصديقهم حيث كان كل منهما للوارث في مرض موته (أجاب) اذا ظهر في القسمه غبن فاحش تنقض وان وقعت بالتراضي في الاصح والبيع للوارث في مرض الموت ولو بمثل القيمة موقوف على اجازة باقي الورثة عند الامام وكذا الاقرار فيه موقوف على تصديق الباقي عند اصحابنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاثة اولاد ذكر ووروثين ثم توفي أحد الله كور عن ثلاث بنات احداهن فاصرة وعن ولد وصر وزوجة واقام زوجته وصيا على اولاده ثم توفي ثانیهم عن اخيه واولاد اخيه المذكورين واخيه ثم توفي ثالثهم عن بنتين فاصرتين وزوجة واقامها وصيا عليهما أيضا وعن اخيه والحال ان التركة لم تقسم وبعد ذلك قسمت بينهم بالشرع واخذ كل منهم ما خصه وصار يستغل ريعه مدة سنتين ثم بعد ذلك حصل فيما حصل بعضهم اطلاق فهل اذا اراد صاحب البعض المتلف الرجوع في القسمه وما اوقف يكون عليهم سوية لا يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) بعد صدور القسمه صحيحة شرعا لا يجاب احد - هذا الشر كانه لقضاء بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ارض مشتركة غرس في بعضها احد اشترى يكرى بخلاف ارض يكرى الاخر ان يشاركه في هذا الغل فهل لا يجاب لذلك وما الحكم في ذلك (أجاب) قد صرح علمائنا بأن احد اشترى يكرى في ارض المشتركة وطلبنا القسمه او احدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت والاهدم بناءه واخذ نقاضه التي بناها الا انما ملكه ولا يخرج عن ملكه من غير رضاه وتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب شر يكرى وشاغلا لملكه بملكه فيؤثر بان رفع ان طلب والغرس مثل البناء فلفل المد كورمان غرسه وليس اشترى يكرى في الارض يشاركه فيه بدون ما يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا بالميراث الشرعي عن والدهما فاقسماهما بالتعديلا ووضع كل يد عن ما خصه وبناه من مدة ست سنين فهل اذا اراد احدهما نقض القسمه المذكورة لا يجاب لذلك خصوصا ويبدو احدهما وثيقة شرعية بالقسمه والتراضي والتخايل بينهم (أجاب) نعم لا يجاب احد الاخوين لنقض القسمه بدون مسوغ شرعي حيث وقعت صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة من الله كور فباعوا واكسبوا من قردين عن ابهم في الكسب المذكور واولاهم واشتروا بكمهم عقارات واطيانا وغير ذلك لا تقسمهم بحجج تشهد لهم فهل اذا اراد

۱۲۶۵

۸

۱۲۶۵

۱۴

۱۲۶۵

۱۴

أحدهم القسمه يجب لذلك ولا دخل لا بينهم في ذلك وانما له خلقه (اجاب) ما اشتراه  
الاولاد لا أنفسهم والحال ما ذكر ملك لهم فاذا أراد أحدهم قسمه نصيبه عن أخوته يجب  
لذلك حيث لا مانع من القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكورا  
وانثا وترك ما يورث عنه شرعا فاستقر الاولاد في معيشة واحدة مدة الى ان حصلت قسمه  
بينهم واخذ كل منهم نصيبه من تركه ابيه بالقرينة الشرعية وصاد كل منهم يتصرف في  
نصيبه على حدة مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك مات أحدهم عن اولاده البنين  
فاراد بعض الاخوة الرجوع على اولاد أخيه الميث متعللين بأن مات تركه أخوههم مشترك  
بينهم فهل اذا أثبت اولاد الاخ القسمه بين الاصهار وبين أبيهم الميث قبل موته  
واختصاصه بما ير يدون مشاركتهم له فيه بالابينة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه من تركه  
أبيه لا يكون لهم منازعة اولاد الاخ بعد ذلك لاسيما أن بعض الاخوة مقر ومعرّف بذلك  
وهل اذا كان للميت على أخوته دين بالابينة الشرعية يكون لاولادهم مطالبتهم به (اجاب)  
لوارث المتوفى المطالبة بما ثبت شرعا لمورثه من الدين واذا تحقق القسمه الشرعية بين  
الاخوة لا يكون لأحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
يمسكون بيدين كل بيت على حدة فاشترى رجل أجنبي قيراطين في كل منهما من أحد  
الشركاء على الشيوع والآن يريد القسمه وأخذهم الى بيت منهم جابر على الشركاء فهل  
لا يجب لذلك شرعا ولا يكون له جبر الشركاء على القسمه حيث كانوا لا يقبلان القسمه  
(اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
أربعة بنين وعن زوجته من مدة سبع سنين أحدهم معزول عن والده لكونه من زوجة  
أخرى وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وأطيان زراعة وغير ذلك وعليه دين  
للناس فدفع لابن المعزول ما يخصه في الدين فهل يكون له أخذ ما يخصه في جميع ما تركه  
والده بما يورث عنه شرعا من الدار وغيرها (اجاب) يقسم جميع ما تركه المتوفى  
المذكور بعد أداء ما ثبت عليه من الدين على جميع ورثته بحكم القرينة الشرعية بينهم  
وليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه شرعا بدون تخصص شرعي وفي رد  
المحتاج من فصل في الحبس عن جامع الفصولين لو ارادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهم  
فاتفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وانفاذ وصاياه من مالهم فلم ذلك ولو اختلفوا فلو وصى  
ببعض دينه ووصاياه ولا يلتفت الى قوله ثم قال وجاز لا حد الورثة استخلاص العين من  
التركة لاداء قيمته الى الغرماء لا الى الوارث الاخر اه وفيما عنه عليه دين غير مستغرق  
فالحاضر من ورثته يبيع حصته لخصته من الدين لا يبيع حصته لغيره للدين لانها ملك  
الوارث الاخر اذا الدين لم يستغرق اه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين  
اثنين لاحدهما فيه السدس وللآخر فيه الباقي فهل اذا كان البيت كبيراً كان قسمته  
افرازا ويمكن انتفاع كل نصيبه بعد القسمه وطلب أحدهما القسمه بالماية بالزمان

شعبان  
٢٧

١٢٦٥

رمضان

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

٢٥

بان يسكن في جميع السكان على قدر ما يخصه من الاشهر يحجب لذلك ولا يحجب وإذا  
طالب الافراز وكان ينتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول بحجبه القاضي  
لذلك ويجبر المجتمع (اجاب) يقسم المال المشترك بطالب أحد الشركاء ان انتفع كل  
بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ويجب طالب المأيا بالزمان أو المكان  
ان لم تطالب نسمة الافراز بما يقبلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصصة في  
مكان مشترك بينه وبين آخرين قدرها السدس والمكان لا يقبل القسمة ولا يسع  
سكنى الجميع فأراد صاحب السدس ان يسكن فيه ويقسمه بالمأيا بالزمان كل خمسة  
أيام يسكن السدس او كل خمس جميع يسكن السادسة فهل يحجب لذلك (اجاب) يحجب  
أحد الشركاء للمأيا بالزمان أو المكان والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت  
مشترك بين رجلين لأحدهما عشرون قيراطا وللآخر أربعة قرايط وهو قابل للقسمة  
بالافراز فطالب صاحب العشرين قيراطا قسمته فهل يحجب لذلك جبراً على صاحب  
الاربع (اجاب) يقسم المكان المذکور بطالب صاحب الكثير جبراً حيث انتفع  
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وان لم ينتفع الاخر اقله حصته على ما عليه  
المعول والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة ثلاثة اقسمة واما تركه أصولهم ثم اثنان من  
فخل واشجار واد وغير ذلك مما يورث شرعاً من نحو ثمانين سنة ووز ياد وصاد كل منهم  
يتصرف في حياته مع وجود الآخر المدة المذكورة من غير منازعة ثم مات كل منهم عن  
ورثة من مدة سنين مضت فأراد ورثة أحدهم الا أن تقض القسمة التي صدرت من  
الاصول من قديم الزمان فهل لا يجابون لذلك شرعاً ولا تسمع دعواهم الغبن مع الانكار  
بعد مضي هذه المدة (اجاب) اذا اقسمت الورثة التركة لا يحجب أحدهم ولا وارثه  
لنقض القسمة بدون وجه شرعي ولا تسمع الدعوى والحال هذه مع التمكن بعد مضي  
هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة وحوانيت ملوكة لرجلين لأحدهما  
الثلاثان وللآخر الثالث أراد أحدهما قسمة ما ذكر فهل يحجب طالب القسمة في الوكالة  
حيث كانت يمكن قسمتها ولا يحجب في الحوانيت حيث لم تكن قسمتها بالافراز  
وينهايان فيها واذا وكل أحدهما وكيلاً في خاصمة شريكه والتداعي معه وكان بالغاً  
رشيداً ممن بحسب الدعوى وأي شريكه يحجب لذلك وليس له توكيله بدون رضاه  
(اجاب) يقسم العقار المشترك اذا كان ذهاباً للقسمة بطالب الكثير ويعتبر قبول  
القسمة في الحوانيت المذكورة بالنظر لجموعها لا لكل واحد على حدة لانها من جنس  
واحد فهي كالميراث من دار واحدة دل في الواقعات التوكيل من غير رضا الخصم  
والموكل صحيح عاقل لا يصح وعندهما يصح والفقيه أبو الليث كان يفتي بقولهما قال  
نفس الامة للموتى في ادب القاضي المفتي مخير في هذه المسئلة ان شاء أفتى بقول أبي  
حنيفة وارشاه أفتى بقولهما لرحمته الله تعالى ونحن نفتي أن الرأي الى القاضي أه

سنة رمضان

١٢٦٥ ٢٩

ذى القعدة

١٢٦٥ ٥

ذى الحجة

١٢٦٥ ١

ذى الحجة

١٢٦٥ ٢٠

محرم

١٢٦٦ ٩

معز بالخلاصة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة لهم منزل مشترك بينهم بالسوية  
 جدد أحدهم في أرض خربة منه عمارة جسيمة فأراد الشرى كان بعد موت الباقي تمكليف  
 ورثته قلع البناء وتسليم حصته ما خالية أو يأخذان ما يخصهما في الأرض والبناء  
 ولا يدفعان شيئاً مما دفعه أخوهما في العمارة فهل لأبجانبان لذلك وما المحكم في بناء  
 أحد الشرى كافي في الأرض المشتركة من ماله لنفسه (أجاب) صرح علماؤنا بأن  
 الشرى يكافئ في الأرض المشتركة بغير اذن باقي الشرى كافي وطلبت القسمه يقسم فإذا  
 وقع بناء في نصيبه فيها أو الأهدم وهذا إذا بنى بأجار وآلات هي له ولا يصير وارث الباقي على  
 إعطاء شيء من بناء مورثه لشرى يكره بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 اشترى نصف دار من آخر من مدة سبع سنين وببذره وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبينة  
 الشرعية فهل إذا أراد المشتري للنصف أن يقاسم شرى يكره في الدار المذكورة وكانت  
 قبل القسمه يحجب لذلك ولا يكون لشرى يكره منه ما بدون وجه شرعى (أجاب)  
 يقسم المال المشترك يطلب أحد الشرى كافي أن انتفع كل بحصته بعد القسمه وليس لأحد  
 الشرى كافي منع شرى يكره من الانتفاع بحصته بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجلين لهما وكالة وحائوتان لأحدهما فيها الثلث وللآخر الثلثان فطلب صاحب  
 الثلث القسمه بالمهاياة بالزمان أو المكان وأقام عنده وكيلا يقوم مقامه في ذلك مع  
 شرى يكره فهل إذا كانت قابله لذلك يحجب صاحب الثلث إلى القسمه بالزمان أو المكان  
 ويقوم وكيلا مقامه في ذلك وللآخر كافي الشرى كافي إجابه في ذلك (أجاب) إذا لم يكن  
 المكان قابلاً للقسمه الإفراز أو كان ولم يطلبها من يحجب لها وطلب أحد الشرى يكن  
 المهاياة بالزمان أو المكان أجابه القاضى لذلك وإن أبى الآخر ذلك والله تعالى أعلم  
 (سئل) في دار مشتركة بين ابني عم بالميراث الشرعى عن أصولهما مال كل منهما نصفها  
 مات أحدهما عن ورثته قبل قسمتها والآخر أراد أن يعم المذكو والذى كان في النظام  
 قسمتها وأخذ كل ذي حق حقه فغضب ورثته ابن عمه متعللين بأنها قسمت سابقاً فأنكر  
 دعواهم فهل إذا لم يثبتوا دعواهم القسمه بالوجه الشرعى يكون لابن العم مطالبتهم  
 بقسمتها بالطريق الشرعى وأخذ كل ذي حق حقه (أجاب) يقسم المشترك بطلب أحد  
 الشرى كافي أن انتفع كل بنصيبه بعد القسمه إذا لم تثبت القسمه السابقة متوفية شرائطها  
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في دار أو قسمتها إفراز من مدة  
 ست سنوات وكل وضع يده على ما خصه بالقسمه وبنى فيه وبعد مضي هذه المدة ادعى  
 أحد الشرى كافي أنه غبن في القسمه غبناً فاحشاً فهل تسمع دعواه الغبن الفاحش بعد مضي  
 هذه المدة وحصول البناء من كل فيما خصه وإذا ثبت الغبن الفاحش بالبينة تنقض  
 القسمه المذكورة (أجاب) قال في التنوير ولو ظهر غبن فاحش في القسمه بطات ولو  
 وقعت بالتراضي في الأصح وتسمع دعواه في ذلك إن لم يقر بالاستيفاء وإن أقر به لا اه

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٤

صفر

١٢٦٦

١٥

ربيع الاول

١٢٦٦

١٤

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وترك دورا في زقاق غير نافذ واستمر وأساكنين فيها من غير قسمة إلى أن مات الأولاد الذكور عن أولاد ذكور وأنات فأراد أولاد الأولاد قسمة الدور المذكور بينهم فامتنع بعضهم لكونه ساكنًا في دارا أكبر من باقي تلك الدور وادعى أن أباه قسم مع الأولاد وامتنع بهذه الدار التي هي أكبر وأنه اشترى الزيادة التي فيها بعد القسمة والحال أنه لا يدين له على القسمة ولا اشترى الدور قابلة للقسمة فهل يحجر الممتنع على القسمة وتقسيم الدور كلها بين الورثة بالوجه الشرعي وإذا ادعى الممتنع أيضا أن أباه اشترى الرحبة التي أمام الدور ولا يدين له على شيء يدعو به وإذا أظهر وثيقة مقطوعة الثبوت بيده لا يعمل بها (أجاب) إذا لم تثبت قسمة العقار المشترك بالوجه الشرعي يجب أن يطالب القسمة في العقار المذكور بحيث احتمل القسمة وانتفع كل بحصه بعدها ولا اعتبار بدعوى الشرع من مدعيه بدون إثباته ولا بصك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فاقسمها ما تركه والدهم بالوجه الشرعي وأخذ كل نصيبه واستقل به وترك البنات حقه مما لا خورن برضاهم بالحضرة الحاكم الشرعي وكتب بالقسمة وثيقة شرعية وإبنة المضمون بالبينة الشرعية فشمولة بتختم قاضي ناحيتهم من مدة ست سنين وزيادة ثم مات أحد الابنين عن ورثة ومات البنات أيضا فأراد العلم الآن بنقض القسمة وإبطالها مع العلم بأنها كره عليهم ما فكر أولاد أخيه بدعواه لا يدين له على ذلك فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من نقضها حيث وقعت عن تراض وبني كل نصيبه ولا عبرة بتعاله ويمنع العلم من معارضة ورثة أخيه بدون وجه شرعي (أجاب) لا تنقض القسمة بمجرد دعوى العلم إلا كراه عليهم دون إثباته ويمنع من معارضة ورثة أولاد أخيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثة أدارا عن مورثهم وفيهم قاصر فبني أحد الورثة فيها مكانا لنفسه من ماله الخاص به وأراد بعض الورثة جعله مبرا عما لكونه وقت البناء كان قاصرا فهل يكون باقيا على ملك الباقي ولا يجب بعض الورثة لجعله مبرا فأبى دون وجه شرعي (أجاب) صرح علماؤنا بأنه إذا بني أحد الشركاء في المكان المشترك بغير إذن الشركاء وطالب انقضاء القسمة بينهم فذا وقع بناءه في نصيبه فيها والأهدم وهذا إذا بني بأحد الورثات هي له وإن بني بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا يبيد ما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشيء شأنا نفق على العمل به وإن بناءه من النقص المشترك ومن ماله فماله ملك له ينقضه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بيمينه والبيدة على بقية الشركاء بالمدعين إذا هم خارجون عنه وهو قويم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار لابنتين لأحداهم فيها الربيع والآخر الباقي وطلب صاحب الربيع القسمة بالزمن أو المكان فهل يجب لذلك أولا (أجاب) الأصح أن القاضي يجازي بين الشرعيين جبرا بطلب أحدهما إن لم يطلب قسمة الآخر

1777

15

## سجادی الاولی

1577

## جادی البانیہ

1577

رحمہ

1577

15

سنة	رجب
١٢٦٦	٢٨
١٢٦٦	شعبان ٢٨
١٢٦٦	٢٨
١٢٦٦	ذى القعدة ١٤
١٢٦٦	ذى الحجة ٢٣
١٢٦٧	محرم ١
١٢٦٧	١٢

مع قبولها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور وبنات وزوجة وموصى له بثلث ماله وهو ابن ابن مات قبله فخير قاضي الناحية وقسم التركة بين الذكور والموصى له ولم يرث الزوجة والبنات فهل تنقض القسمه بالنظر للبنات والزوجة أم لا (اجاب) نعم تنقض القسمه ولكل من زوجة المتوفى وبناته اخذ ما يخصهما من جميع ماتر كه بعد الوصية بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك اولاداً أربعة في معيشة واحدة وترك ما يرث شرعاً من نخل وغلة ونقود وغيرها فمات احد الاخوة عن ابن فاراد ابن الابن ان يقاسم الاعمام فيما يخص والده في التركة ونماها حيث لم تقسم التركة فهل يجب لذلك (اجاب) تقسم التركة ونماؤها بين ورثة الميت ومن مات منهم قبل القسمه كان نصيبه منها لوارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يرث عنه شرعاً ثم مات أحدهم قبل قسمه التركة عن اولاد قصر فاستروا مع جميعهم في معيشة واحدة مدة من السنين فزادت وغت بسبب سعي العيين واولاد اخيهما فهل اذا ارادوا القسمه الا ان تقسم مع نحوها بين العيين واولاد اخيهما بما بالفرضة النعمانية ولا يكون لأحد العيين الاختصاص بشئ زائد عن ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) تقسم تركه الميت الاول ونماؤها بين ورثته ومن مات منهم قبل قسمتها كان ما خصه من ذلك لوارثه وليس لأحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارين عن مورثهم وبعضهم قاصر فهل اذا حصلت قسمه بينهم والحال هذه باقامة رجل فيما وظهر فيها حيف وغبن فاحش يكون للقهر وقت القسمه التي حصل الحيف والغبن الفاحش في نصيبهم من انقضائها (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمه بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين رجلين مناصفة فاقسماه ثم ظهر في القسمه حيف وجور على أحدهما فهل تنقض وترد شرعاً اذا تحقق الحيف لاسيما اذا لم يحدث الحيف بآبائهم ولم يقيم جداراً ولا بناءً فيما أخذه (اجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمه فان كانت بقضاء بطلت اتفا فالان تصرف القاضي مقيماً بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تبطل ايضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها أفاده في الدر والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان داراً على السوية فاقسماهما مناصفة ورضي كل بنصيبه ووضع يده عليه مدة من السنين فهل والحال هذه اذا اراد أحدهما من انقض القسمه بلا مسوغ لا يجب لذلك (اجاب) نعم لا يجب أحد الشريكين لنقض القسمه بدون وجه شرعي حيث وقعت صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة بمصر القديمة يملكو لرجلين مناصفة فهل اذا طلب أحدهما المهاياة فيها بالزمان كشهرين وشهرين يجب له لذلك قهر عن الممتنع (اجاب) نعم يجب أحد الشرطيين لطلب المهاياة والقاضي جبر الشرطيين الا آخر

عليه ان أبي مالم يطلب القسمة فيما يقسم والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين ثلاثة أهلاً لا يقبل القسمة بالأفراز استأجره أحدهم باجرة معلومة مشاهرة ثم سكنه أياماً فهل اذا فسخ عقد الاجارة وطلب أن يقسمه لا يجاب لذلك حيث كان غير قابل للقسمة بالأفراز واذ طلب شريكاه القسمة والمهاياة بالزمان لينتفع كل واحد شهر أو سنة يجاب أن ذلك ويجبر بشر يكسبه ما على ذلك (أجاب) اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم يطلب أحدهم وان تضر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم يطلب ذى النفع لا يطلب الآخر وهو الاصح كما في الملتقى وغيره واذ كان البيت المذکور غير قابل للقسمة بالأفراز يجاب طالب المهاياة لم يجبر على الشريك الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في دار خربة مشتركة بين ثلاثة أهل كل منهم الثلث ولا أحدهم دار بجوارها ملك له خاصة فأراد اخذ نصيبه من الدار المذكرة المشتركة ليضمه لداره فهل يجاب لذلك ويجبر باقي الشركاء على القسمة حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه بعددها (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذى الكثير ان ينتفع الآخر اقل حصته وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجتيه وترك أبعادية اقسمه ما يدين قسمة افراز بالقرينة الشرعية وأقامت كل منهن وكيلاً شرعياً عنها وقت القسمة وخرج لكل منهن تقييداً ديوانياً بذلك وأقر كل منهن باستيفاء حقه وبعدهم مضي أربع سنين تريد احدى الزوجتين نقض القسمة واعادتها نائماً متعلقة بأن ما أخذته ردى فهل لا تجاب لذلك شرعاً حيث وقعت القسمة المذكرة كورة بين الوكيلين دون غيب وحيف (أجاب) اذا قسم المال المشترك بين الشركاء وأقر كل باستيفاء نصيبه فلا تسمع دعوى الغلط والنقض الفاحش من كل واحد منهم بعد ذلك كما في واقعات المفتين والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم بيت يسع سكنى الجميع و يقبل القسمة افرازاً بالمهاياة مكاناً و زماناً طالب بعضهم القسمة وامتنع الآخر منها عند ادائها خاصة لطالبها فهل اذا كان ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة وكان المكان يقبلها بالأفراز والمهاياة بالزمان وبالمكان يجاب طالب القسمة ولا عبرة بامتناع آبيها والحال هذه (أجاب) يقسم المنزل المشترك قسمة افراز بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة ويجبر الاخرى عليها والحال هذه وبها يفتى فيه القاضي بينهم ان لم يطلب قسمة الافراز مع احتمالها والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة يملكون دوراً ويستحقون منفعة أرض اقتسموا كلاماً من الدور والارض بينهم على قدر حصصهم وأخذ كل منهم ما خصه بطريق القسمة واستولى عليه مدة ثلاث سنين بعد أن أسقط كل منهم حقه من منفعة الطين فيمخرج للآخر بالقسمة فهل اذا أراد أحدهم ابطال القسمة فيما ذكر الواقعة بينهم بالتراضي واعادتها نائماً لا يجاب لذلك

١٢٦٧

٤

صفر

١٢٦٧

١٨

ربيع الاول

١١٦٧

١٦

ربيع الثاني

١٢٦٧

٢٧

ربيع الثاني  
سنة ١٢٦٧

جادی الاولی

١٢٦٧

٢٧

جادی الثانية

١٢٦٧

رمضان

١٢٦٧

٢٨

حيث وقعت بتراضيهم ما ولم يظهر فيما عني فاحش (أجاب) اذا اقتسم الاخوة العقار المشترك بينهم بالتراضي لا يكون لاحدهم نقض القسمة بدون وجه شرعي كما انه ليس له الرجوع فيها اسقط حقه في منفعة من أرض الزراعة الاميرية لشريكه اسقاطا مستوفيا شرائط النعمة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة يملكون عقارا من بيوت وأرض زراعية اقتسموه بينهم وأخذ كل منهم نصيبه وتراضوا على ذلك ثم بعد القسمة والتراضي ظهر ان نصيب أحدهم بعضه بملوك لجماعة آخرين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يحدد القسمة ثانيا يأخذ كل نصيبه مثل الآخر بالوجه الشرعي ولا عبرة بمذاهب القسمة (أجاب) اذا اقتسم الشركاء العقار المملوك لهم واستحق بعض معين من نصيب أحدهم لا تقسخ القسمة اتفاقا على الصحيح أي ويرجع في نصيب شريكه وفي استحقاق بعض شائع في الكل تقسخ اتفاقا وفي استحقاق بعض شائع من نصيبه لا تقسخ جبر ابل المستحق منه يرجع بحصة ذلك في نصيب شريكه ان شاء أو نقض القسمة دفعا لغير الشك فيص كذا في الدر المختار ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في مكانين مجاورين لبعضهما يتوصل من كل منهما الى الآخر من الاعلى والاسفل موروثين لجماعة بعضهم فاصرو بعضهم بالغ وعلى القصر وصى من قبل القاضي فاراد بعض البالغين قسمة المكانين بينهم وبين القصر فطلب من الوصي ذلك ليجتص كل بنصيبه فهل يكون للوصي مقاسمة البالغ وجميع نصيب محاجيره القصر في جهة معينة من المكانين خصوصا اذا عينت المصلحة في ذلك واذا امتنع بعض البالغ عن القسمة يجبر عليه احيث لا ضرر فيها (أجاب) اذا كان الورثة صغارا وكبارا وكانهم حضور وتجوز قسمة الوصي ويأخذ حصص الصغار جلة واحدة كما في أدب الاوصياء وصرح حواشي الجبر على القسمة بطلب ذي الكثير وبأن كل دار تقسم على حدة عند أبي حنيفة مطلقا وعند صاحبيه يكون الرأي للقاضي اذا كانت الدورتان مصر واحد وان كانت في مصرين فكل على حدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما دار مشتركة بينهما الكل واحد منهما النصف وملك الدار ليست قابلة لقسمة الا فرار فاراد أحدهما الشريكين أن يقسم مع شريكه مهابة لكل منهما شهر فهل يصح ذلك ويجبر الشريك الممتنع حيث كانت الدار صغيرة وليست قابلة لقسمة الا فرار (أجاب) يجاب الشريك لطلب المهابة ويجبر الا في علمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان قطعة أرض مناصفة ثم قسموا بنى احدهما في نصيبه فادعى الثاني ان في القسمة تبينا فاحشا فهل اذا تبين لدعواه وجه بحضور أهل الخبرة ما اذا يكون الحكم في ذلك لاسيما أن الارض المذكورة ملوكة الرقة غير أميرية (أجاب) لو ظهر في القسمة غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم ان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد ولو بالتراضي تبطل ايضا في الاصح ان لم يقر بالاستيفاء فان اقرب به لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض على ما افاده في الدر المختار



يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة و بطلب  
 ذى الكثير ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته كفى التنوير وغيره والله تعالى أعلم (سئل)  
 في عقار مشترك بين جماعة ورثوه عن مورثهم ولا حدهم فيه نصف سدين قيراط فقط  
 فهل اذا طلب صاحب الاقل القسمة وامتنع أصحاب الاكثر يجاب لذلك مطلقا ولا  
 يجاب صاحب الاقل للقسمة حيث لم ينتفع بنصيبه بعد هاو يكون متعنتا حيث طلبها  
 (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة  
 وبطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته لا بطل ذى القليل والحال هذه لتعنته  
 كفى التنوير وغيره وعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في دار لجماعة اقتسموها  
 بالامكنة افرزاو كل اختص بمكان وجهة وضربت المعالم والجدران ثم وفتح كل منهم بابا فيها  
 خصه بالقسمة و بعد مدة أراد بعض الشركاء نقض القسمة وابطالها ويكلف الباقي ببيع  
 حصته له أو يؤجرها له فهل لا يجاب لابطال القسمة بدون وجه شرعى ولا الماطل به من  
 البيع والايحار بدون رضا الباقي (أجاب) بعد صدور القسمة بين الشركاء صحيحة  
 لا يجاب أحدهم لنقضها بدون وجه شرعى كما لا جبر على البيع والاجارة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في دور مشترك بين جماعة ورثوها وهى في مصر واحدة فأراد أحد الشركاء وهو  
 صاحب الاقل ان يقسمها قسمة واحدة وان يجمع نصيبه من جميعها في دار واحدة  
 فامتنع باقي الشركاء من ذلك فهل لا يجاب لذلك الا برضاهم وهل اذا نحل بأنه يمكن  
 التعديل بزيادة دراهم عليه أو على أحد الشركاء لا عبرة بتعاليه بذلك ولا تدخل الدراهم  
 في القسمة الا برضاهم أيضا (أجاب) في الدار المختارة ورثوها أو دار وضيعة أو دار  
 وحائوت قسم كل واحد من فردة مطلقا ولو متلازمة أو في محلتين أو في مصرين اه وفيه  
 واعلم ان الدراهم لا تدخل في القسمة لعقار أو منقول الا برضاهم اه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في احوه كنوا في معيشة واحدة فتنازعوا مع بعضهم وارادوا القسمة فترافعوا  
 لدى قاض وأجرى القسمة بينهم بطريق الصلح عن تراض في جميع املاكهم وكتب لهم  
 بذلك حجة وانفرد كل منهم بحصته وتصرف فيها كيف شاء ومضى لذلك مدة فهل والحال  
 هذه اذا أراد بعضهم نقض الصلح والقسمة من غير حيف وابطال الحجة لا يجاب لذلك  
 (أجاب) بعد صدور القسمة صحيحة لازمة لا يجاب أحد المتعاسمين لنقضها كما لا ينقض  
 الصلح الشرعى بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مسلم وثلاثة أشخاص من  
 اهل الذمة بينهم على سبيل الاشتراك دار صغيرة وفرد ربع به أربعة منازل وأربعة  
 حوانيت مجموع ذلك أربعة اجناس من العقارات المختربة وللمسلم في كامل العمارات  
 المذكورة النصف العشر قيراطا ولا أحد الذميين في ذلك ستة قراريط ولا آخر ثلاثة  
 قراريط من ذلك والثلاثة قراريط الباقية لذمى مات فطلب الذمى الذى له ستة قراريط  
 قسمة الا ما كن المذكورة مریدا بذلك التعنت والاضراب بالمسلم فهل لا تقسم الا ما كن

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

سنة	صفر	المذكورة بطلب صاحب القليل - لخص وصامع تصمركل من الشتر كما بالقسمة ولا يقسم العقار الا بطلب صاحب الكثير ان انتفع واذا كان العقار المذكور مختلف الجنس بان كان دارا ورعا وفرا وحوانيت كما هو مذكور اعلاه وكان يمكن قسمته على سبيل الغرض والتقدير فهل يقسم كل جنس منها على حده أولا وهل اذا طلب احدهم تقويم العقارات بالدراهم وامتنع الباقي لا يقسم بالدراهم الا برضاهم جميعا (أجاب) يقسم العقار المشترك بطلب ذي الكثرة - يران انتفع بعدها ولم ينتفع الاخر لقلته حصته لا بطلب ذي القليل على ما عليه المعول وان ضرر الكل لا يقسم الا برضاهم كالاتي دخل الدراهم في القسمة الا برضاهم وموت قسم الدار والحوانيت والربع والقرن كل على حده سواء كانت في محلة أو محلة - بين أو هر أو مصرين لانها أجناس مختلفة فيقسم كل جنس على حده والله تعالى أعلم (سئل) في داره مشتركة بين رجل وأيتام للرجل سبعة قراريط وللأيتام الباقي وهو السبعة عشر والآن يريد الشريك القسمة وأخذ نصيبه لاجل أن يرضى به الى دارة المجاور لهذه الدار المشتركة فلهذا إذا كان للأيتام وصى من قبل المحاكم الشرعي يجب الرجوع الى المذكور القسمة وأخذ نصيبه بحضور الوصي المذكور حيث لا ضرر على الايتام في ذلك وكان كل ينتفع بنصيبه (أجاب) يتم المان المشترك بطلب أحد الزمراء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذي الكثير ان لم ينتفع الاخر لقلته حصته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وثلاث بنات وابن ثم مات الابن قبل قسمة التركة عن ابن وزوجتين وبقيت التركة لم تقسم حتى بلغ ابن الابن رشيدا ثم قسمت تركة الميت الاول على ورثته وعلى ورثة الميت الثاني بالنسبة الشرعية وأعطى فاضلي المأبسة كل ذي حق حقه وحكم بذلك وصدق ابن الابن وستر وأعلى ذلك سبع سنوات فهل اذا أراد ابن الابن الرجوع في القسمة ونقض الحكم لا يجب لذلك (أجاب) نعم لا يجب لابن الابن المذكور لنقض القسمة بعد صدورها - سبب جمعة للشرايط حيث لم يوجد له وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه ثم عا فحضر نائب بالده وقسم التركة بين الورثة وظهر وتحقق ان في القسمة غيبا فاحش البض الورثة ولم يرضهم المغبون ولم يصدق عليها فهل تنقض القسمة وتعاد بين الورثة ثانيا حيث كان المغبون في ذلك وقت القسمة جاهلا بذلك لاسيما انه لم يكن هناك مانع ولم يرض على ذلك خمس عشرة سنة (أجاب) اذا قسمت التركة للمورثة عن المتوفي وظهر في القسمة غيب فاحش تنقض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أزواجه وأمه وأولاده المذكور او اواثاب بعضهم بالغ والبعض قاصر وعليه دين ثابت وترك ما يورث عنه شرعا فأقام المحاكم الشرعية حدا في خوة البائعين قسما على القصر وعلى ما لهم من كونه صالحا للوصاية ولحفظ المال ووضعت التركة في سجل القاضى وقسمت بالوجه الشرعي على جميع الورثة بالفرضة بعد دفع الدين من رأس التركة وكتب بذلك حجة
١٤٢٨	١٤	
١٢٦٨	٧	
١٢٦٨	١٧	
١٢٦٨	٢٩	

ربيع الثاني سنة

٨ ١٢٦٨

شرعية من المسالك الشرعية ومضى على ذلك أربع سنين فهل إذا أراد أحد الورثة الرجوع في القسمة على وهي القصر لا يجاب لذلك وليس لأحد من الورثة نقضها بعد قسمتها بحجة بالوجه الشرعي على يد القاضي (اجاب) اذا صدرت القسمة بحجة لازمة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وله عقار مشترك بينه وبين عمه الوصي عليه آل له عن أبيه الميت أولادهم مات العم عن أولاده في غيبة ابن الميت الأول وقسم أولاد العم العقار المشترك في غيبته وخصوه بجاقب منه ثم حضر بعد ذلك الابن الغائب ولم يرض بالقسمة ولم يحجزها لما رأى فيها من الغدر والغبن فاحش فهل يكون له ايضا لها ونقضها وأخذ جميع ما خصه عن أبيه بالغريضة الشرعية ولا ينفذ تصرفهم فيه بدون إذنه وإجازته وله أخذ ما باعه بعض الشركاء من نصيبهم لو حصل بيع قبل القسمة مع الشيوخ بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) نعم يكون له ابطال القسمة المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور وللشفيع الاخذ بالشفعة عند استيفاء شرائطها المعتمدة شرعا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقسما وتركوا مائة من عقار ونقود وأمتعة بينهم يتراضون ثم بعد اقسمة ظهر وتحقيق ان فيها جورا وغنا فاحشا وضروا بعض الورثة بذلك فهل اذا ثبت ذلك بشهادة اليانة الشرعية تنقض القسمة وتعاد ثانيا (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمة تنقض في الاصح والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في خمسة مشتركين بين رجلين لا أحد منهما عشرةون قيراطا ونصف وللآخر ثلاثة قراريط ونصف فبني صاحب الاكثر بانقاضه المملوك كة له مكانا في جزء منها لنفسه لا يبلغ مقدار ربع نصيبه فهل يكون ما بناءه ملكا له وليس لشريكه الاخر معارضته فيه ولا يكون له أن يكلفه برفع بناءه اذا قسم ووقع البناء في نصيب الباقي (اجاب) ما بناء أحد الشرىكين لنفسه يكون ملكا له دون شريكه والحال هذه وليس للشريك تكليف الباقي برفع البناء حيث قسم ووقع البناء في نصيب الباقي والارفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وعن ثلاث بنات منها وعن ابن من غيرها وترك ما ورث عنه شرعا ومن جله متروكاته ارض زراعية أميرية زرعها قبل وفاته ذرة وبراء والتقاوى من مخزن المتوفى فهل يكون للثلاث وامهم مقاسمة الاخوة الذكور في المزدروع الذى زرعه والدهم قبل وفاته ولا يكون لأحد من الاخوة الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعي (اجاب) جميع ما تحصل من زراعية المتوفى يقسم بين جميع ورثته كباقي متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك طلب صاحب القليل قسمته تعنتا قاصدا بذلك اضرا شريكه وامتنع من ذلك صاحب الكثير فهل لا يمكن صاحب القليل من ذلك والحال هذه (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذى الكثير ان انتفع بحصته ولم ينتفع الاخر لقلته

جمادى الثانية

١٣ ١٢٦٨

١٤ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

رجب

١٢ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

حصته لا يطلب ذي القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بعضهم  
 حاضر وبعضهم غائب عن البلد فتواطأ الحاضرون على قسمتها فقسموها فيما بينهم  
 وبين الغائبين بغير إذن القاضي والغائبين واستولى كل واحد من الحاضرين على جزء  
 منها وبني أحدهم فيما استولى عليه فلما حضر الغائبون ردوا هذه القسمة وادعوا أن قيمها  
 ضرر وأطلبوا قسمتها ثانيا فهل يجابون لذلك شرعا وإذا قلتم بالإجابة واقسموها ثانيا  
 وخص الجزء الذي بني فيه بعد القسمة الأولى بغير الباقي من الشراكة هل يجبر على رفع  
 بنائه (أجاب) القسمة على الوجه المذكور غير نافذة وإذا بني أحد الشركاء في العقار  
 المشترك قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباني فيها والأمر برفعه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في مكان بعضه وقف وباقيه ملك لرجلين لم يكل منهما حصته معلومة بموجب حجة  
 شرعية بعده فأراد أحد الشركاء أن يكون قسمة المكان المذكور وفرازا حصته الملك وإذا دخلها  
 بمكانه المأور للمكان المذكور فهل إذا كان المكان المذكور قابلا للقسمة يجاب طالبا  
 لذلك (أجاب) نعم يقسم المشترك ولو بين ملك ووقف بطلب أحد الشركاء أن انتفع كل  
 ب حصته بعد القسمة فلا أحد الرجاين المذكورين المقاسمة وأخذ نصيبه ويجاب لذلك أن  
 انتفع كل بتصنيفه بعد قسمة المكان المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)  
 في بيت مشترك بين اثنين مناصفة غير قابل للقسمة أراد أحدهما قسمته بالافراز فامتنع  
 الآخر بطلبه هل إذا تحقق ذلك لا يجبر الآخر بطلبه على قسمته بالافراز بل يقسم بالمهاياة  
 (أجاب) يجاب أحدهما بطلبه بغير طلب المهاياة إذا لم يكن البيت المذكور قابلا للقسمة  
 بالافراز والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارين بالميراث عن أصولهم لأحدهم  
 الربع في التركة والباقي لباقي الورثة والحال أن إحدى الدارين مبنية ومشيقة والثانية  
 خربة خالية من البناء فاقسموها قسمة تعديل فأخذ من الربع الدار الخربة وبنائها  
 دار لنفسه من ماله من مدة ستين بموجب حجة شرعية بالقسمة فهل إذا أراد الآن باقي  
 الورثة نقض القسمة وأعادتها ثانيا لا يجاب لذلك حيث لم يوجد حيف ولا غبن فأحس  
 عند القسمة وإذا فعلوا بانها لم تقوم بدراهم لا غير بتعلمهم حيث وقعت القسمة عن  
 تراض (أجاب) إذا كانت القسمة صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه  
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما صورته أنه موجود منزل  
 كائن بخان أبي طقية النصف منه ملك لشخص غائب لم يعلم له محل والنصف الثاني ملك  
 على أغا تشنجي باشا ويريد على أغا المذكور قسمة المنزل المذكور وأغني النصف الذي  
 يملكه ليجتص بسكناء فيه والنصف الذي للغائب يكون قسمته بغيره ببيت المال  
 وتخصيل أجره بجانب التركة ومقصوده القسمة بغيره التركة فهل يوافق قسمة المنزل  
 المذكور كيرغب الشرع بذلك ولو أن صاحب النصف الثاني غائب (أجاب) حيث كان  
 المنزل مشتركا بغير الاوث وغائب أحد الشركاء لا يقسم بدون حضور الشرع بطلب الغائب

١٨

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

شعبان

١٠

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

او من يقوم مقامه كوكيله في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وزوجة وترك ما يورث عنه من دار ومواش وغير ذلك فاقسموا تركته بالفريضة الشرعية على يد نائب الشرع واخذ كل نصيبه واستقل به بعد اقراره فهل اذا اراد احدا الاخرين نقض القسمة واعادتها فانها لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يظهر حيف ولا غرور ولا غبن فاحش فيها (اجاب) اذا وقعت القسمة صحيحة لا يجاب احدا من القسمة لنقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دور صغيرة مشتركة بين جماعة سكن بها بعض الشركاء في بعضها مدة من غير قسمة فهل اذا كانت الدور المذكورة لا تقبل القسمة وطلب احد الشر كقسمة ما يملكه بالبر ما يملكه بالبر ما يملكه بالبر (اجاب) يجاب احد الشركاء بالبر ما يملكه بالبر او يسكن ويجبر الا في علمها والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة دراريط ونصفا في بيت طاب قسمة اضراوا وتعتنا لشر يملكه صاحب الكثر يورث برص بها فهل لا يجاب صاحب القليل لمطالب (اجاب) يقسم المال المشترك بطاب احد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وطلب ذي الكثر عند انتفاعه وان لم ينتفع الاخر لقلته حصته لا بطلب ذي القليل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنين وعن أربع بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فتمت احدى البنات واقسمت التركة بين مادون البنات فهل لا تصح هذه القسمة وتقسم التركة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ويأخذ كل ذي حق حقه وماذا يخص كل وارث مما ذكر (اجاب) تقسم التركة المتوفى بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية فللزوجة الثمن والباقي بين الاولاد المذكورين للذكر ضعف الانثى وليس لاحد الورثة أخذ شيء زائد عما يخصه في التركة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنيتين وزوجة واحد البنين بالغ وباقيهم قاصرون وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير ذلك فوضع البالغ يده على جميع ماتركه والده بعده ووته بغير وصاية شرعية والآن قد بلغ القصر رشدهم وارادوا اخذ ما يخصهم من تركته ابيهم بالفريضة الشرعية وقسمته بينهم محتمل القسمة منه فهل يجابون لذلك اذا ثبت ما ذكر وليس لغيرهم منعهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم للقصر المذكورين بعد بلوغ رشدهم اخذ ما يخصهم من تركته مورثهم وقسمته بعد تحقق ذلك شرعا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار كبيرة تقبل القسمة وهب احد الشركاء نصيبه منها لبعضهم فهل اذا كانت الدار كبيرة قابلة للقسمة ولم تقسم ولم تقرر تكون الهبة في المشاع القابل للقسمة غير صحيحة ولكل منهم طلب قسمتها اقرارا واختصاص بنصيبه منها (اجاب) لا تصح الهبة في مشاع قابل للقسمة ولكل منهم طلب قسمتها اقرارا والاختصاص بنصيبه والمحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ليس له مكان وكلة ورعا وسنة حوانيت لاجدهم ما فيها خمسة عشر قيراطا ونصف وللأخ

١٤٦٨

٢

مضان

١٤٦٨

١١

حوال

١٤٦٨

١٤

١٤٦٨

١٢

١٤٦٨

١١

في القعدة

١٤٦٨

٩

الثمانية قرار يط وفصفت الباقية وطلب صاحب الخمسة عشر فيراط ونصف القسم فيما ذكر بالا فإزاهل يجب لذلك حيث كان قابلاً للقسم أولاً (أجاب) يقسم العمار المشترك القابل للقسم بطلب ذي الكثير والله تعالى علم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك نخيلاً واداً فبني بعض الورثة الدار بنصيبه الباقي ثم حضرت الورثة جميعاً وأرادوا قسم النخيل والدار بينهم بالفقر بنصيبه الباقي للدار من الورثة الباقي منهم وأرادوا اختصاصه بالدار لكونه بانيها بنصيبه الباقي فهل لا يمكن الباقي للدار من الاختصاص بها وقسم الدار كالنخيل بين الجميع بالفقر بنصيبه الباقي للدار الشريك في الدار بالانقراض القديمة المشتركة (أجاب) بناء بعض الورثة في الدار المشتركة لا يوجب تمليك الباقي الدار وماتر كذا المتوفى من النخيل ونحوه القابل للقسم تماماً يورث عنه يقسم بين جميع ورثته بالفقر بنصيبه الباقي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين على الشيوخ فبناها أحدهما بدون إذن شريكه وأراد الاختصاص بها وأعطى شريكه مهلاً آخر بدل نصيبه منها ولم يرض شريكه بالاستبدال فهل إذا تبعت الشركة والشيوخ وعدم ادفع في البناء يكون له الزام الباقي بنقض بنائه ويمكن من اخذ نصيبه منها (أجاب) إذا بنى أحد الشريكين في الأرض المشتركة تقسم الأرض بين الشريكين فإن وقع البناء في نصيب الباقي فيها والأمر برفع بنائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته وعن ابن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ونخيل وقسمت تركته على يد القاضي وأخذ كل ذي حق حقه بالفقر بنصيبه الباقي ثم بعد مدة مات ابن ابن العم الوارث المذكور عن ورثة فأراد ورثة الميت الأول منازعة ورثته وإعادة القسم ثانياً فهل لا يجوز لذلك لا سيما إذا لم يحصل فيها حيف ولا غرور ولا غبن فاحش (أجاب) بعد صدور القسم بين الشريكين لا يوجب لأحد من الورثة ولا لوارثه نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة فبني بعضهم قصر وأمه موصى عنهم وعلى ما لهم واسكن واحد فيهم أحصة فطلب صاحب الأثر قسم الدار وأخذ نصيبه وأقر أنه في جانب بمحضرة وكيل الأم الوصى على بعض أولادها القصر مع باقي الشريكة فهل يجب طالب القسم صاحب الأثر لذلك حيث كانت قابلاً للقسم ويتنفع كل بنصيبه بعدها (أجاب) نعم يجب ذلك كثيراً للقسم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جنيصة مشتركة بين ثلاثة أخوة تملكوها بطريق الميراث عن أبيهم أرادوا تخصيصها بأحد منهم بعد تقويمها بنحو وان تبصر القرعة فيها وقد كون لم يخرج على اسمه فوكل كل منهم وكلاء لا يقومها الوكيل المذكورون وجروا القرعة فيها كما ذكر فهل إذا خرجت القرعة لواحد منهم وكانت فيهما أقل مما يقوم به الوكيل وكان في ذلك غبن فاحش ولم يرض باقي الشريكة بما فعل الوكيل ولا بقرعة بما قام به ولا بما فعل الوكيل من القرعة ويكون كل على نصيبه (أجاب) ولو ظهر غبن فاحش في القسم فإن كانت

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

٣٠

في الحجة

١٢٦٨

٢٠

محرم

١١٦٩

٩

صفر

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٥

بعضاء بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الأصح وتسمع دعواه ذلك إن لم يقر بالاستيفاء وإن أقر به لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وإنان البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ومواس وغير ذلك فهل إذا كان للقاصروصى يكون للبالغ التداخي معه وقسمته التركة بالفرض الشرعية ولا يكون للوصى منع البالغ من ذلك (اجاب) للوارث البالغ الرشيد أخذ ما يخصه من تركة مورثه وقسمته ما يقبل القسمة منه بالأفراز وليس للوصى منعه عن ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ولدين أحدهما ذو شوكة والآخر ضعيف فعند قسم التركة صار ذو الشوكة يعطى أنصاف نصيبه من التركة بفرض فاحش ويكرهه على ذلك وهناك بينة تشهد بالافراز كراهة ثم مات الاخوان وخلف كل منهما ولداً فأراد ابن الرجل الضعيف الرجوع على ابن ذى الشوكة ومعه بينة تشهد بالافراز كراهة والده فهل والحال ما ذكر يجوز له الرجوع وقسم التركة بالوجه الشرعي (اجاب) إذا ثبت الافرار كراهة الشرعي على القسمة ولم يوجد ما يفيد الرضا بها لا تكون نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة ويأيديهما أمتعة لهما ثم اشترى أحدهما أرضاً للزراعة وكتب بها حصة من نائب القاضي باسمه خاصة ثم توفي أحدهما فقسمت الأمتعة بين الحي وورثة الميت وكذا الأرض المشتراة ثم أراد الحي المشتري نقض القسمة لتلك الأرض وادعى أنه اشترىها لنفسه خاصة وإبراز حجة باسمه فهل يجب له ذلك ولا عبرة بقسمته من جهل وإذا اتهم في ذلك بخلف (اجاب) إذا صدرت القسمة صحيحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها وإبطالها بدون وجه شرعي ولا تسمع دعوى أحد المتقاسمين الاختصاص بالمقسم بعد القسمة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة رجال استأجروا وكالة من مستحقها على الشيوع بينهم فبنوا وأصلحوا ما يلزم لتجارتهم وبعد ذلك قسم ثلاثة من المستأجرين الوكالة بغير حضور الرابع وجعلوا لأحدهم قسماً في الوكالة ولاثنين منهم قسماً والغائب قسماً آخر فهل إذا لم يرض الشرىك الغائب بما عينوه له لا تصح هذه القسمة حيث كانت بغير إذنه وحضوره (اجاب) قسمة الوكالة المذكورة على الوجه المذكور غير نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد فيهم قاصر وخلف والدهم تركة وليس على القاصر وصى ولا قيم من جهة القاضي فاقسم الأولاد التركة فحصل في القسمة جور على القاصر فهل إذا ثبت الجور أن ذلك كوري يكون له بعد البلوغ نقض القسمة وإعادة ثانياً (اجاب) نعم تنقض القسمة المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شرعيين في قطعة أرض خربة قال أحدهما للآخر أنا أقسم وأنت تحتار فعمل كما قال بحضور أهل الخبرة وأخذ الشرىك المشروط له الخيار نصيبه وشرع في البناء فيه فهل إذا أراد شرىكه الخامس الرجوع في القسمة أو طلب مبلغاً معلوماً من الدراهم من شرىكه بعد القسمة لا يجب لذلك حيث لم يكن في القسمة جور ولا غبن (اجاب) إذا صدرت القسمة صحيحة

١٢٦٩

٢٢

ربيع الثاني  
١١

١٢٦٩

١٢٦٩

١٨

جمادى الاولى  
٣

١٢٦٩

جمادى الثانية

١٢٦٩

١٣

رجب  
٤

١٢٦٩

سنة

وجوب

لازمة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقصها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له محل ملك له خاصة ويجاوره محل آخر مشترك بينهما بين رجل ويريد أحدهما قسمة المحل المشترك وأدخل نصيبه في محله الخاص به لأجل منع الضرر فهل إذا كان قابلاً للقسمة وكان صاحب الملك الخاص بجواره من جميع الجهات بحيث إن القسمة إذا خرجت وخصصت له حصته في أي جهة من الجهات تكون بجوار أم لا كله ولا ضرر على أحد في ذلك يجاب طالب القسمة والحال هذه (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب كل من الشركاء أن تنفع كل نصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول والاقسم بطلب ذي الكثرة لا بطلب ذي القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة سكنها أحدهم وبني بها لنفسه باطلاع الباقيين وعدم منعهم له ومعه بيعة تشهد له بذلك فما حكم هذا البناء المستحدث (أجاب) أجاب العلامة الرملي عن نظير ذلك بما نصه صرح علماؤنا بأنه إذا بنى بغير إذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم وهذا إذا بنى بجار أو لا تهي له وإن بنى بنقص مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لافية لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع شيء مما أنفق على العجلة وإن بناءه من النقص المشترك ومن ماله فما له ملك له ينقصه والمشارك على حكم الشراكة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بيمينه والبيعة على بقية الشركاء المدعين أدهم خارجون عنه وهو قويد والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بطريق الميراث عن أبيهم اقتسموها بينهم بالفريضة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه وصار كل منهم يتصرف في نصيبه بالهدم والبناء وغيرهما مدة تزيد على خمس وأربعين سنة فمات بعضهم عن أولاده وبقي بعضهم ثم بعد ذلك أنكر بعض الباقيين القسمة ويريد قسمتها ثانياً فهل والحال هذه إذا ثبتت القسمة بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك ويبقى كل على ما هو عليه (أجاب) إذا ثبت صدور القسمة صحيحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها وإبطالها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة بلغ ملك بيتاً كبيراً اقتسموه بينهم فسموا أفرزهم هل إذا حصل لأحدهم حصة في القسمة وغرور ظاهر فيما يكون له نقض القسمة وإعادة ثانياً إذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية (أجاب) إذا ظهر غبن فاحش في القسمة فإن كانت بقية قضاء بطلت اتفاقاً ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضاً في الأصل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعاً فاقسمت الورثة التركة بينهم بالفريضة الشرعية على يد قاضي ناحيتهم وأخذ كل ذي حق حقه منها ونصرف فيه مدة من السنين فهل إذا أراد أحدهم نقض القسمة وإعادة ثانياً لا يجاب لذلك حيث لم يحصل في القسمة غرور ولا غبن (أجاب) إذا صدرت القسمة مستوفية شرائط الصحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة صغيرة غير قابلة للقسمة أفرزاً مشتركة بين رجلين أحدهما له خمسة قرار يط

١٢٦٩

٨

شوال

١٢٦٩

١٣

ذی الحجة

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٢٩

والآخر له تسعة عشر قيراطا فأراد من له الأقل قسمتها قسمة افراز أو دفع القيمة لمن له  
 الاكثر فهل لا يجوز قسمتها حيث انها غير قابلة للقسمة الافراز ولا يجبر من له الاكثر على  
 اخذ قيمة حصته شرعا (اجاب) نعم لا تقسم الطاحونة للمذكورة والحوال هذه بطلب أحد  
 الشرىكين ولا بكل منهما طلب المهايأة قيم اعلى قدر ملكتهما والله تعالى أعلم (سئل)  
 في مكان مشترك بين جماعة بنى فيه أحد الشركاء محلا لنفسه من ماله بدون اذن باقي  
 الشركاء ومن غير اجازتهم فهل اذا أراد أن يطالب باقي الشركاء بما يقابل نصيبهم عما  
 صرفه من ماله في ذلك بدون اذنهم و اجازتهم يحجب لذلك أولا يحجب (اجاب) اذا بنى  
 أحد الشرىكين في عقار مشترك لنفسه بدون اذن الآخر وطلبت القسمة قسم فان وقع  
 البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة  
 نصفها وقف ونصفها ملك وفي الدار المذكورة بثروا حنوت أراد ناظر الوقف ومالك  
 النصف قسمتها قسمة شريعية فهل اذا قسمت الدار وحصل فيها غن بين فاحش لأحد  
 الشرىكين تنقض القسمة وما الحكم في الثروة الحنوت اذا لم تكن قابلة للقسمة (اجاب)  
 لو ظهر غن فاحش لا يدخل تحت تقويم المقومين في القسمة فان كانت بقضاء بطالت  
 اتفاقا لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي بطل أيضا في  
 الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها كما ذكره العلائي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة حصل لكسبهما أموالا من عقار ومواس  
 وغير ذلك مات أحدهما عن ورثة بلغ قسم أخوات المال المشترك بكسبهما مع بعض  
 ورثة الميت المذكور في غيبة البعض الاخر بحضور نائب قاضي ناحيتهم بالعدد في  
 المواسى وبالقابلة في العقار فهل اذا حصل في القسمة غن بين فاحش ولم يكن بعض الورثة  
 وكلاء الغائب لانه ذل القسمة ويكون لهم نقضها واذا كان لورثة الميت مال خاص  
 به أيضا خارج عن المال المشترك ولمورثتهم عقار خاص به أيضا لم يكن من المال  
 المكتسب وثبت ذلك بلوجه شرعي لا يدخل ما ذكر في القسمة ولا يشار كهم فيه معهم  
 أحوال الميت المذكور (اجاب) حيث تحقق الغن الفاحش في القسمة يكون للغبون  
 المصالبة بنقضها على فرض وجود نائب عنه وقت القسمة ولورثة الاخ الاختصاص  
 بمال مورثهم الخاص به بعد ثبوت اختصاصه به بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ادعوا بدين على مورثهم وتنازعوا  
 مع بعضهم في شأن ذلك وجرى بينهم صلح بدراهم دفعها بعضهم من التركة للباقي  
 وافقسموا التركة برضاهم فبعد ذلك ظهر وتحقيق على مورثهم دين محيط بتركتهم فهل  
 يبطل الصلح والقسمة ويوفى دينه مما تركه واذا كان لهم دين وأثبتوه في وجه خصم  
 شرعي يكون اسوة للغرماء (اجاب) تتعلق ديون الميت الثابتة بالوجه الشرعي  
 بتركتهم وحيث كانت التركة مستغرقة بها تقسم بين الغرماء بقدر ديونهم وليس

لا حدم أخذ شيء زائد عما يخصه بحسب القسمة وإذا أخذ زائداً يكون لباقي الغرماء المطالبة باسترداده وتبطل قسمة الورثة التركة ما لم يوفوا الدين من مالهم أو يبرئ الغرماء منهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وخنيل وغير ذلك مما يورث فاقسمه وأتركه بالغريمصة الشرعية على يد القاضى وأخذ كل نصيبه واستقل به من مدة خمس وأربعين سنة وزيادة ثم مات بعض الورثة عن ورثة فهل إذا أراد ورثة من مات منهم نقض القسمة متعللين بأن آباءهم هم الذين غرسوا الخنيل ورثوه في صغر الباقيين لا يجابون لذلك حيث وقعت القسمة صحيحة ولم يظهر فيها حيف ولا غبن فاحش ولا عبرة بتهللهم المذكور (أجاب) إذا صدرت القسمة صحيحة لازمة لا يكون لورثة بعض المتقاسمين نقضها بمجرد تعللهم بما ذكر بدون وجه شرعى والالتزام على القسمة من المورثين إقرار بالاشتراك فلا تسمع دعوى الورثة الاختصاص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين وإبنتان الجميع معاً في معيشة واحدة ويده أموال من درر ومواش وتوارج وسواق وغير ذلك ويريد قسمة ماله في حال حياته وصحته وسلامته بين أولاده لأجل عدم المنازعة بعد موته فهل يجاب لذلك ويكون له قسمة بالسوية بينهم وإذا أكره البنين منعهم منها مع عدمه بأن المال من كسبه والحال أنه لا مال له خاص ويميز وحده عن مال أبيه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويكون اكتساب جميع الأولاد لأبيهم حيث كانوا معاً في المعيشة ولا يذكروا لا حدم الاختصاص بشئ من مال أبيه بدون مخصص شرعى (أجاب) إذا كان الولد في معيشة أبيه وعائلته ومعيناً له في الكسب يكون جميع ما تمحصل لأبيه وليس لابنه شئ من ذلك بدون وجه شرعى والمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء حيث كان مكافئاً غير محجور عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة قديمة دائرة وفرنا بجوارها باع من ذلك نحو الثلثين في كامل العقار المذكور ثم بعد البيع مدة أراد البائع قسمة العقار المذكور وأن يختص بقدر حصته في أحد المكانين المذكورين فهل لا يجاب لذلك ولا يجبر المشتري على ذلك لاسيما أن المكانين المذكورين لا يقبلان القسمة الشرعية (أجاب) لا يجاب الشرىك البائع لما طلبه على الوجه المسطور جبراً على شرىكه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان بني فيه أحد الشركاء أمكنة بانقراض اشتراكهم من ماله الخاص به وصرف في ذلك مبالغاً من ماله لكونه له معظم المكان وباقي الشركاء منهم شئ قليل من ذلك وقف عليهم وطلب مالك المعظم قسمة وأبى بعض الشركاء إلا أن خرفاً إذا يكون الحكم في القسمة وفيما يناد فيه بدون إذن باقي الشركاء (أجاب) بنى أحد الشركاء بغير إذن الباقي في المكان المشترك فطلب شرىكه رفع بناءه قسم العقار حيث احتمل القسمة فإن وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنت وابنين

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٠

رجب

١٢٧٠

٣٠

شعبان

١٢٧٠

١

أحدهما بالغ والأخر قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فقسمت تركته بين الورثة المذكورين بالغريضة الشرعية فأخذ بالغ نصيب أخيه القاصر وصار تحت يده فهل إذا بلغ القاصر رشيدا وطلب أخذ ما يخصه من تركته أبيه من يد أخيه يجاب لذلك وليس لأخيه البالغ المذكور منعه من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم للاخ المذكور بعد بلوغه رشيدا أخذ ما يخصه من تركته أبيه بعد تحقق رشده بالوجه الشرعي حيث نفذت القسمة والله تعالى علم (سئل) في داره مشتركة بين جماعة طلب أحدا الشركا قسمتها بالافراز فهل يجاب لذلك حيث كانت قبل القسمة بالافراز فينفذ الشرط نصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع لاؤر (جاب) نعم يجاب لذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في مراتب من عن زوجها وبنت بالغته من غيره متروجة برجل أجنبي اعتبره بعه وخبر في عقله فقام القاضي زوجها اقيم عليها وعلى حفظ مالها بموجب حجة شرعية بذلك ثبته بضمون فاقسمت زوج البنت مع زوج أمها ما تركته أمها بالغريضة الشرعية فهل صح تلك القسمة ولا تنقض حيث لم يحصل فيها حيف ولا غبن ويكون للقيم المذكور وحفظ مال زوجته حتى تنفيق (اجاب) اذا وقعت القسمة المذكورة مستوفية شرائط المحبة والنزوم كانت نافذة لا سبيل الى نقضها بدون وجه شرعي ووصى لمخزن كوصي الصغير في قسمة ماله مع شريكه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرهما من الموشى وغير ذلك فاقسموا الميركة بالغريضة الشرعية على يد نائب الشرع بمحضرة جمع من المسلمين ثم مات أحد البنين عن أولاده فطلب الالهام إعادة القسمة فحضر قاضي الولاية واقسموا الميركة نائب بالغريضة الشرعية بعد تراضهم على نقض الاولى وإعادة القسم الى لا شريك بينهما حجة شرعية بذلك ثبته بالضمون وأخذ كل ذي حق حقه من العدة وغيره وروى كل يده عن ما يخصه فهل ذالطلب الالهام إعادة القسمة بعد وقوعها بالرصد لا يجب بولذلك وينعون من منازعة أولاد الاح فيما تركه له مورثه لا سيما ذلك في القسمة حيف ولا غبن فاحش اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا وقعت أسهم صحيحة مستوفية شرائط النزوم لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي حيث لم يراض الجميع على إعادة المقسوم الى الاشتراك والله تعالى أعلم (سئل) في دار صغيرة شقير بن له سهمين اثنين لاحدهما فيها تسعة عشر قيراطا وللآخر خمسة قراريط طلب صاحب القليل ان يقسم الدار المذكورة قسمة افراز وان يختص بمكان منها وصاحب الكثير لم يرض بذلك فهل والحال هذه لا يجبر صاحب الكثير على قسمة الدار المذكورة ولا يجب به حصة القليل منه بل يكون لكل منهما ان يقسمها ما يراها مع صاحبه (جاب) اذا طام أحد الشريكين قسمة العقار فان انتفع كل بحصته بعد القسمة بالافراز يجاب نائب القسمة لما وان لم ينتفع كل بحصته بعد	١٠	٢٢٧٠
صفر	١٣	١٢٧١
ربيع الثاني	١٠	١٢٧١
جادی الاولى	١٤	١٢٧١
١٩		١٢٧١

القسمة وطلب ذوا القليل القسمة لا يجاب لذلك جبر على شريكه وتجب المهايأة بينهم  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك دارا ثم مات كل من  
البنتين قبل قسمتهما عن أولاد ذكور واثاث ثم مات الابن عن أولاد ذكور واثاث قبل  
قسمتهما أيضا ولم تزل الدار بيد الورثة جميعا فطلب البعض قسمتهما فأدعى ورثة الابن بان  
الدار خاصة ما بينهم فانكر ورثة البنيتين دعواهم ولا يذمة ولا سند بأيديهم بشهادة  
فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المهردة عن الاثبات ويكون لورثة كل من البنيتين  
أخذ ما يخص أمه بالنفريضة الشرعية من الدار وقسمتهما اقرازا حيث كانت قابضة لها  
(اجاب) اذا كانت تلك الدار مملوكة للجد المذكور وهي بيد الجميع لا يكون لورثة  
ابنه الاختصاص بهادون ورثة بنتيه والحال ما ذكر يدون اثبات مخصوص شرعى ولمسم  
قسمتهما اقرازا والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في بيت يقبل القسمة مشتركة  
بين رجلين اقتسماه بينهما قسمة اقرازا ورضي كل منهما بذلك ووضع كل منهما يده على  
نصيبه بعد الاقرازا وصار يتصرف فيه بالعمارة والبناء والسكنى لمدة تزيد على عشر سنين  
فهل والحال هذه اذا أراد أحدهما الرجوع في القسمة على الآخر بعد وقوعها صحيحة  
لا يجاب لذلك (اجاب) 'ذ' و'ذمت' القسمة بينهما صحيحة مستوفية شرعا شرعية  
ولم يشرع في فاحش فيه لا يجاب أحدهما لانه ضها والحال هذا والله تعالى أعلم (سئل)  
في اخوين يملكان زريبة معده لأمشي أحدهما يملك فيها اثاث والاخر الثلثين وفيها  
بئر مشترك بينهما معده لأمشي المواني المذكورة فاقسماها بينهما واتخذ كل نصيبه  
فيها وجعله زريبة على حده وبقيت البئر مشتركة بينهما في نصيب مالك الثلثين فعمل  
مالك الثلث بجمرة له صرف الماء الى ملكه لاسبق مواسيه حياش طاف ذلك في  
القسمة واستمر على ذلك مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة فادرك مالك  
الثلثين منع مالك الثلث عن السقي من البئر المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت لميث  
لصاحب الثلث في البئر المذكورة بالبنية الشرعية لا يكون لصاحب الثلثين منه من  
السقي منها يدون وجه شرعى (اجاب) اذا تحقق بالنسبة شرعى بقاء الاشتراك لا يكون  
لأحد الشرى يكره من الآخر من المنفعة على مقتضى الشركة بدون وجه شرعى والله  
تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير غير قابل للقسمة مشتركة بين رجل وامرأة أجنبية  
لارجل ثلاثة أرباعه وللراة ربعه فهل اد طلب من له ثلاثة أرباعه قسمته بالمهايأة  
يجاب لذلك شرعا ويقسم على قدر نصيب كل منهما (اجاب) حيث كان لبيت المذكور  
غير قابل للقسمة يكون لشريكه طاب المهايأة فيه كل بقدر نصيبه ويستبرأ الا ترى  
عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وابي عم له رقتت تركته  
بالعريضة الشرعية وكل ذى حق أخذ حقه بموجب وثيقة شرعية ثم أهرابنات حجة  
بوقفيته العادة اربعين والحال ان تلك الحجة معطوبة ائبوت لم يوجد من يشهد بصحتها

١٢٧١

٢٥

جمادى الثانية

١٢٧١

٧

شعبان

١٢٧١

١٢

شوال

١٢٧١

٣٠

فهل والحال هذه لا يعمل بتلك الحجة وتكون القسمه ما ضيقه (أجاب) لا يعول على الحجة  
المذكورة بدون اثبات مضمونها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين  
ورثا عن أبيهما مالا ولم يقسماه وبقى على المدة وكلف كل منهما اولادا ثم ماتا  
فهل اذا طلب اولاد أحدهما القسمه مناصفة يجابون لها ولو طالبت المدة (أجاب) يقسم  
المال المملوك للاخوين المذكورين بين ورثتهما حيث كان قابلا للقسمه فيما خذ ورثة  
كل منهما نصيب مورثه منه ويجاب طالب القسمه لها والحال ما ذكر وان امتنع الآخر  
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا باثراء الشرعي سوية طالب  
أحدهما قسمه فاذن له شر يكره في القسمه فقسمها باثراءه في ضيقه شر يكره فهل اذا  
تمين بقول أهل الخبرة أو في القسمه حيفا وغبن فاحش أو ثبت ما ذكر يكون للشر يك  
المذكور أخذ باقي نصيبه من شر يكره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لو ظهر في  
القسمه على فرض انعقادها غبن فاحش بان لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء  
تفويض اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضى تنسخ أيضا  
في الأصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى أعلم (سئل)  
في بستان تخيل بين اثنين أحدهما له الثلث والاخر له الثلثان طالب أحدهما قسمته  
فأبى الآخر منه إلا بان له في كل فخذة حق فهل يجبر على قسمته شرعا حيث انه قابل للقسمه  
ولا عبرة بهذا التعلل (أجاب) حيث كان التخل قابلا للقسمه وينتفع كل من الشر يكره  
نصيبه بعد ما والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبدل يجب طالب القسمه لها والا فلا والله تعالى  
أعلم (سئل) في اخوين شر يكره اقتسماهما فتمتياها بينهما قسمه التراضى والاختيار واشهد  
كل منهما انه استوفى استحقاقه وأبرأ صاحبه الا براء العام فهل والحال هذه اذا أراد  
أحدهما نقض هذه القسمه مع عدم الغلط فيم لا يجب لذلك (أجاب) ولو ظهر غبن  
فاحش في القسمه فان كانت بقضاء بطالت اتفاقا ولو وقعت بالتراضى تبطل أيضا في  
الأصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد وتسمع دعواه الغبن الفاحش ان لم يقر  
بالاستيفاء فان أقر به لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض كذا في الدرر في حواشيه  
للسيد المحض اوى قوله لا تسمع دعوى الغلط أى الابينة وقد قدم انها تسمع فيها  
وأجاب عن التناقض ونحوه في الدرر وقد ذكر ذلك المصنف عن الخانية الخ ما نقله ثم قال  
ومقتضى ما قيل في الغلط أن يقال في الغبن انتهى فانظره وحمل بعضهم السماع في دعوى  
الغلط على ما اذا باشرها القاسم وعدمه على ما اذا باشرها بنفسه لا عتاده في الأول  
على فعل غيره فيعذر والله تعالى أعلم (سئل) في حمام مشترك بين جماعة تلقوه  
بطريق الارث عن مورثهم لكل واحد منهم جزء معلوم استأجره أحد الورثة مدة من  
السنين فلما مضت المدة طالب من المستحقين أن ينقصوا له أجرته أو يتدأوا له يدينهم بالنوبة  
بان يختص كل منهم بأيام قدر حصته وهذا ضرر لبعض الشركاء لما يقع فيه من التعطيل

في بعض الايام وتلاف لبعض آلاته فهل اذا طلبوا أجرة المثل عن يستأجره يجابون لذلك ولا يجابون لما فيه ضرر عليهم (أجاب) لا يجبر باقي الشركاء على اجارة انصبائهم من الشريك بأقل من أجر المثل ولا يجبر هو على الاستئجار بأجر المثل ولا حدهم طلب المهايأة بالزمان في غير القابل للقسمه ويجبر الاتي عليها وفي الدردار أو حانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها شاجرا فيه فقال أحدهما لأ كرى ولا أنتفع وقال الآخر أن يذ لك أمر القاضي بالمهايأة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فأغلق الباب اه فان وقع التها في الشيء الواحد فزادت القسمة في نوبة أحدهم فالز باده مشتركة بينهم قال في الحانية وفي الدار الواحدة اذا تهايا في الغلة فأغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الآخر يشتركان في الفضل اه والله تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمه مشتركة بين اثنين أحدث أحدهما بناء في جهة منها بغير إذن شر يكره والآخر يريد شر يكره أن يكلفه رفع بنائه الذي أحدثه من غير إذنه فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل القسمه وكان كل منهما ينتفع بنصيبه بعدها وطلبت القسمه ويجاب طالبا للمال اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم تقسم الدار المذكورة والحال هذه فان وقع البناء في نصيب الباني فيها ونعمت وان وقع في نصيب الآخر هدم والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أحدهما يملك فيها أحد عشر فيراطا والثاني يملك ثلاثة قرايط فأراد صاحب الأقل ان يقسم الدار المذكورة قسمه افراز والحال انه لا تقبل القسمه ولا ينتفع كل بنصيبه بعد ان القسمه من جنس الانتفاع الاول وامتنع صاحب الأكثر منها فهل والحال هذه لا يجبر الاتي عليها حيث لم تكن الدار المذكورة تقبل القسمه قسمه افراز ويكون له قسمتها مهايأة (أجاب) نعم لا يجبر الاتي على قسمه الافراز في غير القابل للقسمه وله المهايأة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا لا تقبل القسمه قسمه افراز بحيث لا ينتفع كل منهما بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول أحدهما يملك فيها الربع والباقي للثريك الآخر فأراد أحدهما أن يقسمها قسمه افراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم تقبل القسمه المذكورة واذا راد مالك الربع أن يقسمها بالمهايأة يجاب لذلك (أجاب) اذا كانت تلك الدار لا تقبل القسمه بالافراز لا يجبر الاتي عليها ولكل منهما المهايأة جبر والله تعالى اعلم (سئل) في أرض ينخلها من غير أراضى مصر بالحجاز غير اميريه مشتركة بين أربعة أشخاص أحدهم له خمسان واكمل واحد من الآخر بن خمس طلب صاحب الخمسين القسمه وافراز بنصيبه منها فهل يجاب لذلك أولا (أجاب) اذا كان مذكور في السؤال قابلا للقسمه وينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه وامكنت المعادلة ولم يتبدل المنفعة وطلب أحدهم القسمه يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مخربة قابله للقسمه بين زيد وجهه وقف لجهة

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

رجب ٢

١٢٧٢

شعبان ١٨

١٢٧٢

رمضان ١٠

١٢٧٢

شوال ٨

الوقف ثلثها ولزيد باقيها بنى زيد جميع الدار بالآلات من عنده متقومة بعد الأزالة لنفسه  
بغير إذن من ناظر الوقف المذكور والآلات من يد ناظر الوقف قسمه حصه الوقف وأفرزها  
من حصه المالك المذكورة فهل يجاب لذلك حيث كانت الدار المذكورة قابلة للقسمه  
وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف المذكور وما حكم البناء في نصيب  
الوقف بغير إذن الناظر المذكور (أجاب) نعم يجاب الناظر لذلك والحال هذه وبعد القسمه  
فأوقع في نصيب الباقي من البناء فهو له وما وقع في نصيب الوقف أمر الباقي بقلعه إن لم  
يضر رضى الوقف والالتصكه الناظر بقيته مستحق القلع لجهة الوقف والله تعالى أعلم  
(سئل) في إيتام وامهم على كون عشر من فيراط في فرد غير قابل للقسمه بالأفراز وباقية  
لامرأة جنبية أرادت تبك المرأة قسمه القرن قسمه أفراز جبر على الإيتام وامهم والحال  
أن في القسمه ضرر إيتام على الكل فهل لا تجاب لذلك وإذا حدثت أم الإيتام بغير إذن القرن  
المذكور بغير إذن من المرأة يكون ماصرقة في حصتها متبرعة به (أجاب) نعم لا تجاب  
لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أخته من تملك دارا بطريق الأرض عن  
مورثها على الشيوع باعت أحدهما نصفها الرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم وبقى  
النصف الثاني على ملة أخته المذكورة فأراد الشرىك المشتري أن يبني وهي غائبة فبني  
جميع الدار ودعى أنه اشترى من وكيل الشرىكة النصف الثاني فضررت الشرىكة من  
غيبتها وذكرت أنه لم يحصل منها توكيل بالبيع فهل والحال هذه يكون لها أخذ نصيبها  
ويؤمر الباقي بقلعه بنائه أو أخذ قيمته مستحق القلع (أجاب) إذا أنكرت المالكه  
التوكيل ببيع نصيبها من الشرىك المذكور يؤمر مدعيه بإثبات ما أنكرته فإن أثبتته  
فضرر يؤمر به وتحقق البيع الشرعى منه فلا معارضة لها معه والأفانصيبها باق على  
ملكها حيث لم يجز بيعه فيؤمر بتسليمها إياه وإذا وقع التنازع في البناء في الدار المشتركة  
وبالبيت القسمه سمحت أن احتملها فأوقع في نصيب الباقي فهو له بلا منازعة وما وقع  
في نصيب المرأة يؤمر برفعه منه لا أن تملكه بقيته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات عن ابنين وترك دارا مستر لابنائه في معيشة واحدة من غير قسمه مدة ثم مات  
أحدهما عن ابنين ومات الثاني عن ثلاثة بنين ولم تزل الدار بأيدي الجميع من غير قسمه  
فهل تقسم بين الورثة المذكورين بالقرىضة الشرعية ويأخذ كل من الورثة  
المذكورين ما يخص إياه لو كان حيا (أجاب) تقسم الدار المذكورة بين ورثة كل  
من الابنين المذكورين فلورثة كل أخذ نصيب إيهما بالقرىضة الشرعية إن كانت  
الدار قابلة للقسمه بأن ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الأول حيث كان  
الحق ثابتا لهم فيها على الوجه المصور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت لرجل ربه  
ولامرأة ثلاثة رباحه فهل إذا طالب أحد الشرىكاه قسمه أفراز يجاب لذلك إذا قبلها  
ولم يكن فيها ضرر وإذا انتفع بها البعض وتضرر البعض الآخر لقله الحظ يقسم بطلب

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٣

صفر  
٤

١٢٧٣

٧

55

154

في الكثير (اجاب) حيث قبل البيت المذکور لقسمه بلا ضرر بحيث ينتفع كل  
بنصيبه بعد ان تقسمه من جنس الانتفاع، ول يجب كل منهما القسمة في طلبه وان انتفع  
ذوا شير دون الاخر لانه نصيبه يجب ان ينتفع ان نصيبه دون الاخر ان انتفع شريكه  
لتعنت الطالب حينئذ على الراجح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن دار كاملة  
وثلاث دار اخرى شركة اخيه وترك زوجة وابن واربع بنات كلهم منها ثمان مائة احدى  
ابنات عن والدها وبناتها وزوجها فتوافق الذکر ان على أن ينضم مع اصدغرها  
نصيب الزوجة وبناتها الاحياء في دارين ومن الدارين ومع الاكبر نصيب عتسه وورثة اخيه  
في الدار الاخرى وقوما بناء لدارين وضربا قرعة بينهما على ان من تظهر قرعته على  
الصغيرة ستوفي تمام ماله ومن معه في جهة معينة من الكبرى كل ذلك بغير ان الزوجة  
و بناتها قول اذا ضرب بالقرعة كذلك وقامت الزوجة وبناتها بالمنتع حين الى ذلك وللصغير  
من الابنين المنتع ايضا العدم عام، لقسمه لغيره ودرع وهو ركن من اركانها وعدم تعيين  
نصيبه وعدم حكمه كم يذات وعدم رضى باقي الشركاء (اجاب) لا عبرة بهذه القسمة  
على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرئ يملك دار للرجل ثمة وثلاثة  
للمرأة اقسمة بينهما في دارين اقسمة بينهما في دارين اقسمة بينهما في دارين اقسمة  
المنتع بينهما عن الماهل حيث كانت لا تقبل اقسمة مرارا (اجاب) نعم يجب للذکر  
والمرأة مائة وثلثة مائة (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ذکور وبنات قسمها  
القاضي بينهما على حسب افرصة الشريعة مع حضورهم جميع فاستقل كل منهم  
بنصيبه واستولى عليه وبنى بعضهم في نصيبه وبعدهم ثلثة اشهر ادعى أحدهم انه  
كار غائبوا يحضر هذه القسمة ويريد بذلك نقضها فهل اذا كان هناك بينة تشهد عليه  
بحضوره ومقامته ليس له نقضها (اجاب) نعم اذ ثبت على الرجل المذکور أنه كان  
حاضرا ومباشر القسمة لا يكون نقضها بعد صدورها صحيحة لازمة بدون مرجع  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذکور وبنات وترك ما يورث عنه  
شرعا فوضع الدار كور يدهم على التركة وصاروا يعملون فيها مدة السنين من غير قسمة  
التركة بينهم أحد ما ذكر عن أبيه وتصرفوا في ذوم القاضى عما يصير نصيبهم  
فهل اذا راد الرضى المذکور من التركة واخذ نصيبه مع نصيب بقصره بالوجه  
الشريعي وجوز نصيب القصر من نصيبه بطريق ووجه يقتضيها يجب للذکر (اجاب)  
نعم للرصى ذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ذخيرين يملكان دارا على  
الشيرع بطريق الميراث عن ابيهما فوضع أحدهما على الدار المشتركة وبنى فيه بغير  
اذن أخيه وهو بكر في المدة مدة المدة في شعبة خيرة وبعض المدة مع حضوره  
والان يريه الاخر يأخذ نصيبه في الدار المشتركة من أخيه وان يقسمها قسمة افراز  
مع أخيه فاذا وقع البناء الذي بناه الاخ في نصيب ميراث القسمة فاذا يكون المحكم

rv

15v5

7A

15 v 5

## فبيع الثاني

15

1245

## جمادی الاولی

5

1545

الشرعی فی ذلك (اجاب) قال فی الدو بنی أحدهما ای أحد الشر یکن بغير اذن الآخر  
فی عقار مشترك بينهما فطلب شر یکر رفع بنائه قسم العقار فان وقع البناء فی نصيب  
الباقی فبها ونعمت والاهدم البناء اه أو أرضه يدفع قيمته کما فی الهندیة عن محیط  
الشرعی بالله تعالى أعلم (سئل) فی رجل مات عن أولاده الذکور وترك ما یورث  
عنه شرعاً من عقار ومواس وعیر ذلك ومن جملة ماتر که أرض زراعتة الامیریة فاستمر  
الجميع فی معیشة واحدة من غیر قسمة حازوا أطيافاً من کسبهم وهم فی المعیشة معاً  
والآن طلب أحدهم القسمة وأخذ نصيبه فادعی أكبرهم بان علیه دیناً ولم یبین له  
سبباً یرید أن یجمع له علی اترکة فیهل لا یجیب لذلك ویقسم جمیع ما کان بایدهم وما  
کن مشترک بینهم باسویة ولا یکور لأحدهم الاختصاص بشئ من المال المشترك زیادة  
عن غیره بدون مخصص شرعی حیث لم یکن لأحدهم مال خاص به ولا یمیز وحده  
(جواب) لیس لأحدهم کاه المثل الزم الباقین بما علی نفسه خاصة من الدین بدون  
وجه شرعی ویقسم المال المشترك المملوک لهم القابل للقسمة بینهم علی قدر انصباثهم ولیس  
لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما یخصه من ذلك بدون مخصص شرعی والله تعالی  
أعلم (سئل) فی عقارات مشتركة قابلة للقسمه بین جماعة أراد أحدهم قسمتها  
قسمة أفراداً واختصاصه بنصيبه فهل یجیب لذلك وإذا امتنع أحدهم من القسمه یجبر  
هلم حیث انتفع کل بنصيبه بعد القسمه (اجاب) اذا کان کل فرد من تلك  
العقارات المتفاوتة علی انفراده قابلاً للقسمه بان ینتفع کل من الشراكة بنصيبه من  
کل فرد من أفراد تلك العقارات بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول یكون لكل  
واحد من الشراكة صلب القسمه فی ذلك ویجبر المتنع علیها والافلا والله تعالی أعلم  
(سئل) فی ذریین بین أخوین قسمتهما بترصیهما واستولی کل علی نصيبه فادعی  
أحدهما علی الآخر أن القسمه وقعت بالغبن لفاحش فهل اذا تحقق ذلك بالوجه  
الشرعی ویراد نقض الإجاب الی ذلك حیث لم یقرأه فی باسیتة الحق والابراء ولم تسکن  
بینة تشهد علیه بذلك وتمام القسمه بعد نقضه الان شرعاً الحدالة ولم توجد (اجاب)  
نعم تنقض القسمه المذکورة حیث وقعت بالغبن لفاحش والحال ان ذکراً بالسؤال والله  
تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات من خمس عشرة سنة عن ثلاث زوجات وعن بنتین  
وترک ما یورثه شرعاً من عقار وغیره فقسمة ترکتها بقریضة الشرعة لای نائب  
شرعی بالبلد وأخذ الزوجات حقهن بالغریضة وأعطی البنات الباقي فرضاً وراد بسبب  
عدم العاصب فهل هذه القسمه صحیحة شرعاً وإذا أراد نائب الشرع الآن منازعة  
النائب الاول وابطال حکمه متعلاً بان البنتين الثمنین ویوقف الباقي لا یجیب لذلك ولا  
عبرة بعتله حیث لم یکن هنالك عاصب أصلاً ولا من یدعی العصوبة اذا تحقق ما ذکر  
(اجاب) اذا وقعت القسمه فی النقیل المورث القابل لها وفي العقار المذموم انه میراث

۱۲۷۳

۱۸

۱۲۷۳

۲۶

۱۲۷۳

جب  
۵

۱۲۷۳

۱۲

بعد البرهان على موت المورث وحدث دورته بالنظر لقسمه العقار وكان قابلاً لها أيضاً مع  
 حضور الزوجات والمبتغين المبلغ وأخذ الزوجات الثمن فرضاوا البتة ان الميراث في فرضاوا ولم  
 يحصل في القسمه غبن فأحسن تكون صحبة وليس لاحد تنصها بدون وجه شرعي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما مورث عنه شرعاً وبعض الورثة  
 حاضر وبعضهم غائب فقسم الحاضرون التركة وأخذوا حصصهم وأفرزوا الغائب  
 حصته في غيبته فهل اذا حضر الغائب ولم يرض بالقسمه وطالب بقسمه التركة ثانياً  
 بالفريضة الشرعية يجب لذلك (اجاب) نعم يجب لذلك اذا لم يسبق منه تركيل  
 بالقسمه ولم يجزها بعد وقوعها ولم تكن القسمه المذكورة على يد قاض مستوفية شرائط  
 الهمة وفي المتكهن الثانية اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة  
 صغير أو غائب أو شريك لليت لانهم الاباجازة الغائب أو ولي الصغير أو اباجازة الصبي  
 بعد البلوغ أو اباجازة القاضي قبل ذلك اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واهراً  
 مشتركين في ربع مشتمل على محلات متعددة صغير قابله للقسمه الا فرأى فهل اذا طلبت  
 الشريكه قسمه الربع المذكور بالمهاية تجاب لذلك واذا امتنع الشريك من قسمه  
 المهاية في الربع المذكور يجب بيعها (اجاب) نعم تجاب لذلك حيث لا قبول لقسمه  
 الا فرأى ويجوز التقاضي الممتنع عليه في الاصل والمنازل المتلازمة تقسم قسمه واحدة كما  
 صرحوا به وفي رد المحتار ولو اختلفا في التهاية فمن حيث الزمان والمكان في محل محتملها  
 يتم التقاضي بأن ينفذ لانه في الممكن أن يعدل لا تنفاد كل في زمن واحد وفي الزمان أن كل  
 لا تنفذ كل بالكل فليأخذ الحصة فلا بد من الاتفاق اه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في بيت صغير قابل للقسمه مشترك بين رجل واهراً لثلاثة ارباعه  
 ولثلاثة ارباعه فاستأجر الشريك نصيبها بأجرة معلومة مساوية سوى حاصل من البيت أبقاه  
 فقامت منه اثم بكمه مدة والآن يريد أخذ حصتها منه بالاجرة أو يسكنه فيه ويؤجر نصيبه لها  
 ويقسم بالمهاية فيل يجب لذلك شرعاً (اجاب) لا يجب أحد الشريكين على اجارة نصيبه  
 من الآخر أو متعجب نصيب الآخر انفسه واذا لم ينفذ على شيء من ذلك فلا حدهما طالب  
 المهاية في غير ما يجب بقسمه ويجوز الاتي عليها والله تعالى اعلم (سئل) في مكان قابل  
 للقسمه مشترك بين رجل واحد بما فته اربعة ارباعه من غير ارض ونصف رطل خث  
 الباقي والآن يريد ان يستحقه رجل به فله ونه عنه نصيبه فهل يجب لذلك شرعاً  
 ولا يكون للاحتصة معه من ذلك ربعه (اجاب) نعم (سئل) في رجل كان  
 الميراث المذكور في القسمه بين يدين فترى نصيبه بعد قسمه من جنس الانتفاع  
 الاوّل وطالب احد الشريكين اقسامه ومنع الآخر من بيعها والله تعالى اعلم  
 (سئل) في حصة من ارض زوجه مشرقة بينهم من الشريعتين جروها رجلين مدة  
 معلومة ثم ارض احد الزوجين ارض لا حصة من ارض من ان يقسم نصيبه في الارض المذكورة

١٥٧٢

١٨

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

٢٦

قسمة مع المستأجر فقسمة المستأجر مع المستأجر الثاني في غيبة المستحقين للارض  
المذكورة ومن غير اجازتهم لذلك فهل والحال هذه اذا حصل في قسمة الارض المذكورة  
غبن فاحش لا تصح وتكون باطله ويكون له من مستحق الارض المذكورة فسخها  
(اجاب) لا عبرة بقسمة احد المستأجرين مع الآخر طال غيبته ار باهيا في حقهم بدون  
اقتهم او اجازتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا وثمن  
قيراط في بيت وذلك البيت قابل لثلاثة بن يتنفع كل واحد من الشر يكتن نصيبه  
بدها اراد الرجل المذكور قسمة ذلك البيت واخذ ما يخصه من اول البيت الى آخره  
على حسب ما يخصه فهل يجب له ذلك واذا اراد ما لك باقي البيت اخذ ما يخصه في البيت  
المذكور في غيبة معارفة بغير رضا شر بكم لا يجب لذلك (اجاب) اذا طلب احد  
الشر يكتن قسمة وأبي الآخر وكان العقر قابلا لثلاثة بن يتنفع كل نصيبه بعد القسمة  
من جنس الانتفاع او اجبر الممتنع عليهم او يعدل القاسم الانصاف او يقرع بينهم  
وليست القرعة بواجبة ونماهي لطيب الانفس وسكون القلب ولنفي مهمة الميل حتى  
ان القاضي لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقرار عاجز لانه في معنى القضاء فيملك الالتزام  
كما في الجوهره افاده في الدروحه واشيه واما اخذ احد الشر يكتن نصيبه في جهة معينة بدون  
رضا شر بكم ولا قرعة ولم تكن القسمة بقضاء وليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن زوجته وعن بنتين متزوجتين وعن ابن عم وترك دارا مملوكة  
فوضع ابن العم يده عليها مدة من غير قسمة والآن طلب الورثة المذكورة قسمة  
بالقرعة لشرعية فغنمهم ابن العم منكرا وجاحدا لحقهم فهل اذا كان الحق ثابتا عليهم  
فيما عن الاب لا يكون لابن العم منعهم وقت قسم بين الورثة بالقرعة الشرعية ولا عبرة  
بانكاره اذ ثبت المالك فيها للمورث بالطريق الشرعي لاسيما ان الدار المذكورة قابلة  
للقسمة (اجاب) ثابت بالوجه الشرعي كون ثلث الدار مملوكة لمورث الورثة  
المذكورين فيها ات لهم صريحا لارض عنه لا يكون لابن عم الميت منعهم من اخذ  
نصيبهم من القرعة الشرعية وقسمته حيث لا مانع لا عبرة بانكاره حينئذ والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مسقطا في ارض زراعية اميرية مغروس فيه نخيل اسقط  
حقه في الارض المذكورة لاحد بنه من النخيل وابنى النخيل على ملكه ثم مات الرجل  
المذكور من ورثة فوضع المسقط يده على الارض المذكورة مع النخيل مدة عشر سنين  
والحال ان النخيل لم تكن ثمرة ثبات المدة وحين ثمر النخيل صلبت الورثة الاقسام في  
ثمرتها ايتم بالقرعة الشرعية فعمل عليهم المسقط له بوضع اليد تلك المدة فهل لا عبرة  
بتملك المسقط له المذكور حديث ثابت ان من تر - المورث وقسم ثمره النخيل بينهم  
بالقرعة الشرعية (اجاب) ان كان ثابت النخيل مملوكة لمورث الى ان مات ولم تنتقل  
عن ملكه بنقل شرعي فغير اسقط الارض لاحد البنين من اسقطناه النخيل وابقاها

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٩

ذي القعدة

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

على ملك المسقط لا يوجب تلك المسقط له منفعة تلك الارض فقط تلك الخيل ويكون  
لهم جميعا قصة ثمرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنتين  
بالغين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره واقسموا ذلك بينهم بالتراضي ثم  
ظهر في نصيب احدهما عين فاحش وير يدنق القصة المذكورة فهل اذا ثبت العين  
الفاحش في القصة بالوجه الشرعي تنقض القصة ويحجب لذلك حيث لم يقر بالاستيفاء  
ولو دخل في مداراهم (اجاب) نعم يحجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
في بيت كبير له بابان يقبل القصة بعض ملا كه يملك فيه معظمه ثلثه والبعض الآخر  
يملك ثلثه وطالب صاحب الاكثر قصته بالاقرار فهل يحجب لذلك حيث كان يقبل  
القصة (اجاب) اذا انتفع كل من الشركاء بعد القصة بنصيبه من جنس الانتفاع  
الاول يحجب كل من الشركاء لما ويجبر الا في عليهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
عن اخوة اشقاء وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته نخل باراض متفرقة  
قسم الورثة المذكورة ثلثهم بينهم بالقريبة الشرعية وكتب بذلك حجة شرعية  
وجعلوا الزوجة ما خصها من النخل المذكور في جهة معينة رديئة والحال انها وقت  
القصة لم تكن عالة بردائها ثم بعد ذلك تبين لها ان قصة النخل المذكورة بالعين  
الفاحش والغرور فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تكون القصة باعلة ويكون  
لها عادتها نافية عن معرفة هل الخبرة (اجاب) اذا وقعت القصة بالتراضي ثم ظهر فيها عين  
فاحش يكون له نقضها في الاصح حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في د رتقبل  
قصة الافراز مشتركة بين رجلين وكل منهما له حصة فيها على الشروع اراد صاحب  
الاقل منهما ان يقسم الدار المذكورة قصة افرا ز لينتفع بنصيبه بعد القصة فهل  
والحال هذه يحجب لذلك ولا يشرى بك الا يخرج منه من القصة يدون وجه شرعي  
حيث كان كل من لشرى يكتفي بنصيبه بعد القصة من جنس الانتفاع الاور  
(اجاب) حيث كان كل من لشرى يكتفي بنصيبه من تلك الدار بعد القصة من جنس  
الانتفاع الاول يحجب طالب القصة لم ويجبر الا في عليهما والله تعالى اعلم (سئل)  
في دار مشتركة بين جماعة لبعضهم اقلها والبعض الاكثر كثيرا اراد صاحب الاقل  
قصتها بالاقرار والحال انه لا ينتفع بنصيبه بعد القصة بخلاف صاحب الاكثر فامتنع  
صاحب الاكثر من قصتها فهل لا يحجب لذلك والحال هذه ولا يجبر صاحبه الا كتر عليهما  
(اجاب) اجاب عن نفي هذه الحادثة في تنقيح الحامدة بقوله نعم لانه منعت في طلب  
القصة والغاضي يحجب الممتنعين بالرد كما هو عليه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة  
يملكون عرا القصة موهيدتهم بالسوية قصة افراز فكل واحد منهم بالاستيفاء ما يخصه من  
ذلك ووضع يده عليه ثم مات احدهم عن وارث فوضع وارثه يده على تركة مورثه وصار  
يتصرف فيها بنوع القصة فان الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك مدته تزد على خمس

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٩

في الحجة

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٩

عشرة سنة مع حضور باقي الجماعة المذكورين وعلمه بذلك والآن أراد الذي اقتسم مع الميت ان ينقض القسمه وأن يعيدها وأن يقسمها ثانيا بعد مضي تلك المدة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث وقعت القسمه بينهم بالتراضي ولم يكن فيها غش ولا فاحش وكان أقر كل منهم باستيفاء حقه وقتها (أجاب) حيث وقعت القسمه بين الشركاء المذكورين بالتراضي ولا غش بين فيما أواسد توفيت شرائط الصحة لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان في يدي ورثة أحدهم غائب لا يدري مكانه ولا موته ولا حياته وهو يقبل القسمه فهل إذا طلبوا قسمته يجابون لذلك وينصب القاضي وكيله عن الغائب يقبض له نصيبه (أجاب) إذا برهن الورثة على الموت وعدد الورثة وحقه في يديهم ومعهم دارث غائب قسم ونصب وكيله يقبض حصة الغائب كما صرح به آتون والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض مشتملة على أشجار وسواقي مشتركة بين اثنين حصل بينهما منازعة فقسما منها خمس سنين وأخذ كل نصيبه بمحضرة جمع من المسلمين وانفرد به وأحدث أحدهما بنا في نصيبه مع حضور الشريك وعدم منازعته والآن يريد منازعته بعد مضي تلك المدة ونقض القسمه وهدم بناء شريكه عندا منه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يحصل في القسمه حيف ولا غش ولا فاحش (أجاب) حيث صدرت القسمه المذكورة كورة موفية شرائط الصحة والالزام لا يكون لاحد المقتسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة غير قابل للقسمه أراد أحد الشركاء قسمته قسمة افراز فامتنع باقي الشركاء منه فهل والحال هذه لا يجاب طالب القسمه لما لا سيما أنه صاحب القليل (أجاب) نعم لا يجاب طالب القسمه في المكان المذكور ولما حيث كان غير قابل للقسمه وامتنع باقي الشركاء منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك دارا فاستمر الابنان معافى معيشة واحدة مدة ثم مات أحدهما عن أربعة بنين ومات الثاني عن ابنين قبل القسمه ولم تزل الدار بأيدي جميع الورثة من غير قسمة الى الآن فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية ويأخذ كل من الورثة المذكورين ما يخصه باد أن لو كان حيا حيث كانت قابلة للقسمه وكان الحق ثابتا لهم فيها وإذا أراد أحدهم أخذ زيادة عن غيره منها بدون وجه شرعي متعللا بأنه شيخ بل لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعديه (أجاب) إذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمه وأراد أحد الشركاء المذكورين قسمتها سمعت بينهم على حسب انصباهم منها بطريق الارث وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون تخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دار لا تقبل قسمة الافراز أحدهم يملك فيها قيراطين أقل نصيبا من باقي الشركاء فإراد ماله قيراطين أن يقسم نصيبه قسمة افراز وأن يدخله في داره فامتنع صاحب الاكثر من القسمه لحصول انصره بالبين من القسمه

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

صفر

٢٥

١٢٧٤

٢٩

ربيع الاول

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١٠

وعدم انتفاعهم فهل والحال هذه لا يجب صاحب الاقل لتلك القسمه (اجاب) نعم  
لا يجب طالب القسمه لما فيها لا يقبلها حيث تمتنع باقي الشركاء منهم والله تعالى علم  
(سئل) في اعادة ملكه كونه عقارا ونحوه لا غير ذلك بطريق الارث عن ابيهم فقسم ذلك  
بينهم قسمه الميراث على يد نائب الحاكم اشرعى ووضع كل يده على ما خصه من ذلك مدة  
ثمان سنين ولم يحصل في القسمه غبن ولا غرور والآن راد احدثهم نقض القسمه  
المذكورة واعادتها ثانيا متعللا بان فيه اغبننا ولا يبنه له على ذلك فهل والحال هذه لا يجب  
لذلك ولا عبرة بدعواه المجرده عن الاقبات الشرعى ويمتنع من معارضة واضع اليد في ذلك

١٢٧٤

٢٩

بدون وجه شرعى (اجاب) لا تمتنع القسمه بعد وقوعها مستوفيه شرائط الصحة بمجرد  
دعوى احد المقتسمين الغبن فيها بدون ظهور ذلك وتحققه بطريقه الشرعى والله تعالى  
اعلم (سئل) في دار كبيرة قابله للقسمه مشتركة بين جماعة افارب بالميراث عن اصولهم  
وهي بايديهم جميعا لم تقسم بينهم الى الآن فهل اذا طلب بعضهم قسمتها على حسب  
الغريضة الشرعية يجب لذلك حيث كانت قابله للقسمه ولا يكون لاحد منهم الاختصاص

١٢٧٤

٢٩

بشيء منها زيادة عما يخصه بدون وجه شرعى فا كان الحق ثابتا لهم فيها (اجاب)  
يقسم العقار المشترك بين الشركاء اذا كان قابلا للقسمه وطلب بعضهم قسمته بحضور  
الباقى حيث لا مانع وليس لاحد منهم اختصاص بشيئا من ذلك مما يخصه من ذلك بدون  
محض شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمه مشتركة بين اثنين  
احد احدثهما بناه في جهتهما بغير اذن شرى يكره والاخر يريد شرى يكره فكيفه رفع

ربيع الثاني

١٢٧٤

٢٥

بناؤه الذى احدثه من غير ذنه او اخذه منه فهل لا يجب له ذلك حيث كانت الدار تقبل  
القسمه وكان كل منهما يمتنع بنصيبه بعهده او يجب طالبا اريد يكون له نقض بناؤه  
(اجاب) اذا بنى احد لشريكين في الدار المشتركة بناء لنفسه بدون اذن شريكه فطلب  
شريكه دفعه قسمته حيث كانت قابله لها فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت

جاءى الثانية

١٢٧٤

٢٨

ولا لهم والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين على الشيوع احدثهما  
ساكن فيهما من المسكن وليت المذكورة بل للقسمه قسمه افراز بريد الشريك  
الثاني ان يؤجر نصيبه شرى يكره اسما كن ذرية رجعه من ابيته المذكورة فهل للحال هذه  
لا يجبر اسما كن على استئجاره نصيب شريكه ولا يجبر على الخروج منه يسكنه وله ان  
يطالب بقسمته حيث كان اياه المذكورين لا تقسمه افراز (اجاب) لا يجبر احد  
الشريكين على ان يستأجر نصيب شريكه على اجرة نصيبه منه فا كان مسكنا  
المذكور قابلا للقسمه افراز بان ينتفع كل منهما بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفع  
الاول وطلب احدهما القسمه يجب لها واذا امتنع الآخر يجبر عليه وان لم يكن قابلا  
لها يتهايا بالزمان او المسكن والله تعالى اعلم (سئل) في ورقة بلع وقصر مما يكون  
عقارا بالميراث عن ابيهم وللصروصى من ذميل الحسا كم الشرعى والاخر يريد البائع من

الورثة قسمه العقار بحضرة الوصى والمحال ان العقار المذكور وبعضه يقبل القسمه  
وبعضه لا يقبلها الصغرا لا مكنته فيل يقسم ما كان يقبل القسمه بالاقرار او يقسم مالا  
يقبلها بالمهاياة بطلب الشر كانه سمي اذا كان في ذلك مصلحة للقصر (اجاب) ما كان قابلا  
للقسمه بالاقرار بحيث ينتفع كل من الشركاء بنصيبه من القسمه من جنس الانتفاع  
الاول يقسم على حده بطلب أحدهم ولا يقبلها تجرى المهاياة فيه بطلب أحدهم  
أيضا والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالارث عن أبيهم على الشيوخ أحدهم  
قاصروا بآقهم بالغ فيني أحد البانعين في الدار المذكورة بناء لنفسه من ماله الخاص  
به بدون اذن باقي الورثة ولا أن بلغ القاصر رشيدا ويريد جميع الورثة قسمه الدار  
المذكورة قسمه فراز وكانت تقبل قسمه بالاقرار فاذا يكون الحكم في بناء أحد  
الورثة المذكور (اجاب) اذا بنى أحد الشركاء في العقار المشترك بناء لنفسه بانقاضه  
المملوك له بغير اذن باقيهم وكون قابلا للقسمه فإنه يقسم فان وقع البناء في نصيب الباقي  
فيها ونعت والاهدم والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة أربعة في معيشة واحدة وبأيديهم  
اموال مشتركة بينهم من ابل وغيره افاق قسموا الابل المذكورة بالسوية قسمه افراز  
وتعديل بالتقويم بحضرة بينة شرعية والآن يريد أحدهم الرجوع وابطال القسمه  
واعادتها ثانية في الابل المذكورة متعللا بان ما أخذه اخوته اعظم مما أخذه هو فهل اذا لم  
يثبت أن في القسمه حيف ولا غبنافا حاشا لا يجاب لذلك ولا تنقض ولا عبرة بتعلله المذكور  
ويمنع من منازعة اخوته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب انقض القسمه بعد  
صدورها صحيحة بمجرد دعواه الغبن الخالية عن الاثبات الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
في جماعة مشتركة في عقار رادوا القسمه فحضر القاضي وقسمه بينهم وادخل كل  
انسان بما قسم له وقيدت بالسجل فبعد مضي سنتين حضر رجل آخر مع اخيه يدعيان ان  
لهما ملكا في قبيل قسم على يد القاضي فهل اذا لم يكونا حاضرين ولم يشهدا القسمه لا تكون  
القسمه صحيحة في نصيبهما ولهما اخذه من منازعة واضي اليده عليه حيث لم يحضرا ولم  
يشهدا القسمه (اجاب) اذا ثبت الاخوان المذكور ان استحقاقهما الحصة من  
كل المقسوم طال غيبتهما بالوجه الشرعي ولا نائب عنهما تنقض القسمه اتفاقا ولا يكون  
لهما اخذهن منهما حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركة  
لا يقبلان قسمه بالاقرار اسس جراحا لشر يكتين نصيب الاخر من اباحة معلومة لكل  
شخص وصادف فعلها لشر يك مدة من السنتين ثم اراد الشر يك المجرم المالك للنصف  
زيادة الاجرة على شر يكة المستأجر منه زيادة فاحشة بحيث يكون في الاجرة غبن فاحش  
او اخر اجرة من ذلك وان يؤاجر ذلك معامن اجنبي فاني الشر يك المستأجر من قبول زيادة  
الاجرة المذكور وكون اجارة نصيبه مع شر يكة من اجنبي ومن قسمه الحسام فهل لا يجبر  
الشر يك المذكور على ان يستأجر نصيب شر يكة بتلك الزيادة ولا على ان يؤاجر نصيبه

١٢٧٤

•

١٢٧٤

٦

شعبان

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

٧

منه او من اجنبي مع الشريك حسب ما طلب شريكه واذا امتنع شريكه ايضا من ان  
يؤاجر له نصيبه باجر المثل فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) لا يجبر احد الشريكين  
المذكورين على اجارة نصيبه من الاخر ولا على الاجارة من اجنبي وذالم وثقة على شئ  
بغير القضي بالمهايا بينهما على قدر نصيبهما ولكل منهما الا انتفاع بالحمايين  
المذكورين في قوته بالاستعمال بنفسه او بالاجارة من غيره او بتعلقها كما هو حكم مالا  
يقبل قسمة الافراز والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة اقسمة واثرة مورثهم من صفارات  
ومنقولات بحضرة اهل الخبرة واختص كل واحد بحصة مع الافراز واقر كل منهم بانه استوفى  
حقه ولم يكن له بعد ذلك حق ولا دعوى ولا شئ مما تسمع فيه الدعوى وحصل بينهم

١٢٧٤

١٣

التخلص والابراء العام فهل اذا اراد احدهم بعد القسمة والتصرف في نصيبه والافراز  
بالاستيفاء وحصول الابراء العام نقض القسمة لايجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الغبن بعد  
ثبوت اقراره بالاستيفاء (اجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة  
فان كانت بقضاء نفسخ اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تفسخ ايضا في الاصح ويسمع ذلك  
اي ماذكر من الغبن الفاحش ان لم يقر بالاستيفاء وان اقر به لا تسمع والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابنة البالغ وعن ابن ابن آخر قاصر وترك  
لها قطعة ارض مملوكة له ملث رقبته ولم يكن له وارث سواهما وللقاصر وصى شرعي  
يتصرف عليه وعن ماله بالصلحة فهل اذا كانت الارض المذكورة تقبل قسمة الافراز  
واراد الوصي قسمة الارض المذكورة تقسم بينهما نصفين حيث كانت تقبل قسمة  
الافراز واذا اراد ابن ائمه المذكور الاختصاص بشئ زائد عما يخص فيها بدون مخصص

١٢٧٤

٢١

شرعي عندا قسمة لايجاب لذلك (اجاب) تقسم الارض المذكورة بين ابني الابن  
نصفين حيث لا مانع وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون مخصص  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة قابلة للقسمة مشتركة بين ورثة  
بالميراث عن اصولهم وهي بايديهم جميعا قصاب احدهم قسمتها واخذ كل منهم نصيبه  
فخضع بعضهم متعللا بان الدار وقف واخذوا وثيقة بذلك مقطوعة البوث غير محفوفة  
بسجل القاضي فهل لايجاب لذلك ولا عبرة بها وتقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة  
بالقرينة ويكون لكل منهم حصة مخصص مورثه اذا تحقق ما ذكرنا توجه الشرعي

١٢٧٤

٢٤

(اجاب) اذا كانت الدار المذكورة في رز المجاميع فانقول قول من ادعى ملكه فيها ولا  
تثبت وقفيتهما بمجرد دعوى احدهم فلا يدون ثبوت شرعي ويعامل المقر بكونها  
ونفاه بوجوب اقراره في حق نفسه اذا اقر ارجحة قاصرة على المقر وكل الاستيفاء على  
نصيبه منها بعد قسمة ما بالوجه الشرعي وله التصرف فيه تصرف المالك ما عدا المقر  
بالوقف ما لم يثبت ونفاه بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة  
واحدة وكسب واحد وبايديهما اموال مشتركة بينهما ايسرهما وسعيهما معا

شوال سنة

٢٧ ١٢٧٤

٢٧ ١٢٧٤

ذى القعدة

٣ ١٢٧٤

١٠ ١٢٧٤

وصناعتهما واحدة فهل إذا أراد أحدهما أن يقسم المال المشترك الذي بأيديهما يجب  
 لذلك وليس لأحدهما أن يختص بشيء زائد عن نصيبه عند القسمة بدون مخصص شرعي  
 (أجاب) يقسم المال المشترك بينهما بطلب أحدهما إذا كان قابلاً للقسمة ومملوك  
 الرقبة لهما أو الأفلأوليس لأحدهما الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون  
 مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين وترك لهم داراً  
 واستمر وامت مع بعضهم في معيشة واحدة من غير قسمة للدار المذ كورة فأخذ أحد البنين إلى  
 المظالم ومكث فيه مدة وبعد ذلك رجح من النظام وأقام مع أخوته مثل ما كان أو لأمدة  
 ثم بعد ذلك باع ثلث من الأخوة نصيبهم في الدار المذ كورة للثلاثة الباقين من غير  
 قسمة الدار المذ كورة أيضاً واستمر الثلاثة وأضغين أيديهم على الدار المذ كورة  
 والآن يريدون قسمة الدار المذ كورة فماذا يكون الحكم في قسمتها وماذا يكون الحكم  
 في البناء إذا بنى أحد الشركاء في الدار المشتركة بغير إذن شريكه (أجاب) إذا كانت  
 الدار المذ كورة قابلة للقسمة بالإقرار بأن يتنفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس  
 الانتفاع الأول يكون لكل من الشركاء المذ كورين طلب قسمتها ويجب أن لا يكون  
 الممتنع عليها والحال ما ذكر وبعد قسمتها فما يراه أحدهم فيها قبل القسمة من ماله  
 نفسه أن وقع في نصيبه فهو له والأدهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة  
 بنين وترك ما يورث عنه شراً من دار ومواش وغير ذلك واستمر وامت مع بعضهم من غير  
 قسمة للتركة حتى غمت التركة وزادت بسبب كسبهم وسعيهم بالزراعة وغيرها وغاب  
 أحدهم عن البلد وأذن لأخوته بالعمل والأصرف في نصيبه وبعد رجوعه من غيبته  
 يحاسبهم على ما صرفه في نصيبه وأخذ ما يخصه في التركة مع غمته بالوجه الشرعي فهل  
 والحال هذه يجب له ذلك وليس لأخوته منعه من المخاصمة وقسمة التركة فيما يقبل  
 القسمة أيضاً إذا ثبت ما ذكر (أجاب) ليس لأخوته الامتناع عن استيلائه على  
 نصيبه من المال المشترك بينهم المتحصل بكسب الجميع أو بعمل بعضهم في المال  
 المشترك بأذن الغائب المذ كور وقسمته بدونه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك نصف مكان والنصف الآخر لامرأة وأولادها القصر يملكونه بجهة الأثر  
 وللقصروهي والمكان المذ كور يقبل قسمة الأفرار فأراد الرجل مالاً النصف أن  
 يقسم المكان المذ كور وقسمة أفرار مع المرأة المذ كورة ووحي القصر فهل يجب لذلك  
 ويجبر الممتنع عليها حيث كان مالاً النصف يتنفع بعد القسمة بنصيبه من جنس  
 الانتفاع الأول (أجاب) إذا كان المكان المذ كور قابلاً للقسمة الأفرار بحيث يتنفع  
 كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول يقسم بطلب أحدهم  
 ويجبر الممتنع عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من بلاد السودان مات عن  
 زوجته وأولاده كور وبنات بعضهم من زوجته التي مات عنها وبعضهم من زوجة أخرى

سنة ذى القعدة

ماتت في حياته وترك ثمنه خيلا وعقارا واطيانا مملوكة فادعى أحد الاولاد من زوجته الممثلة  
قبله بان له نصف الخيل خاصة ويذكر ان ابيه قبل موته كان يعطيه نصف ثمن الخيل  
ويأمره بانفاقه على نفسه وعلى باقي ورثة ابيه وعائلته لسكونه كرا كبر اولاده ونزعم  
انه ملك نصف الخيل بسبب ذلك وباقي الورثة ينسبوا دعواه ويذكر ان ملك ابيهم  
وموروث لهم عنه ويطلبون قسمته واخذ كل ذي حق حقه فهل يجابون للقسمة بعد  
تحقق انه ميراث عن ابيهم ولا عبرة بنزعمه ولا بدعواه الملك بل امرهان شرعي (اجاب) نعم  
حيث لا مانع وجب رد اعطاء الاب ابنه المذكور نصف ثمن الخيل الذي كان تحت يده  
ليتمقه على الوجه المستور لا يوجب تحقق الملك للابن في نصف الخيل المحقق ملك الاب  
له والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا متصافة بنى فيها أحدهما بغيرا ذن  
شريكة لنفسه من ماله الخاص به في غيبة شريكه الاخر ثم حضر الشريك الغائب وطلب  
قسمة الدار المذكورة قسمة افراز وهي تقبلها فهل يجاب طالب القسمة لذلك واذا وقع  
بعض ما بناء الشريك في نصيب الغائب وكان البناء بطوب في فذاذا يكون المحكم  
الشرعي في ذلك (اجاب) اذا بنى احد الشريكين في الدار المشتركة وكانت قابضة للقسمة  
وطلب احد الشريكين قسمتها فانها تقسم فان وقع البناء في نصيب الباقي فهو له والا  
قلعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واثلاث البنات والبنات  
قصر وترك ما مورث عنه شرعا واثلاث بنات في حال حياته على اولاده وعلى حفظ  
مالهم فاقسموا تركته بعد موته بالفريضة الشرعية واخذ كل نصيبه بحضرة الوصي  
وجمع من المسلمين بموجب حجة شرعية بذلك ثمانية المضمون من عشر سنين وزيادة  
والآن يريد بعض الورثة نقض القسمة السابقة واعادتها ثانيا لاجل مضاررة غيره فهل  
لا يجاب لذلك شرعا حيث كانت القسمة ثابتة ولم يحصل فيها حيف ولا غبن فاحس اذا  
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا صدرت القسمة المذكورة مستوفية شرائط  
الحكمة والازوم لا يكون لاحد المتقاسمين الانفراد بنقضها بدون وجه يوجب ذلك والله  
تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين لاحدهما ربعها وللآخر ثلاثة ارباعها  
وهي مشتملة على ثلاثة مساكن منها ما يزيد عن الربع ومنها ما ينقص والدار لا تقبل  
قسمة الا فزازلتها وقسمت انفرادا لا ينتفع كل من الشريكين بنصيبه وعل صاحب  
الربع السكنى باحدهما مع كونه زائدا عن استحقاقه ويدفع اجرة زيادة لتدخل لحقوق  
وطلب صاحب الثلاثة الارباع المهايأة ان يسكن كل منهما في الدار بقسمتها بفرد  
زمننا بحسب استحقاقه فهل يجاب لطلبه جبر اعل صاحب الربع ولا يجاب صاحب  
الربع حيث دخلتها الدراهم ويجبر على الاتفاق (اجاب) اذا كانت الدار المذكورة  
قبلة لقسمة المذكورة تقسم نفسها لطلب احدهما ولا يجاب طالب المله يأهله ولا يجبر  
على اخذ دراهم اجرة مزا من نصيبه عند شريكه ان اراد ان يسكن في ازيد من قصيبه

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

٢٦

فى الحجة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

ولا على دفع اجرة ما زاد من نصيب شر يكره ان اراد ان يسكن في انقص من نصيبه اذ  
 يكون اجارة ولا يجزى فيها الجبر فيسكن كل في قدر نصيبه فقط أو زمانا بقدره والمهاياة  
 بالزمان متعينة في العبد الواحد ونحوه كالبيت الصغير ولو اختلعا في التهايط من حيث  
 الزمان والمكان في محل محتملها ما أمر القاضى بان يتعقلا لانه في المكان اعدل لانه فاع كل  
 في زمان واحد وفي الزمان اعدل لانه فاع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق  
 فان اختلفا راه من حيث الزمان يقرع في اليد اذ نفيا للثمة هداية كذا في رد المتهتم من  
 القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة ذكور وبنات وترك منزلا متسعا  
 فمكنت بنت المتوفى مدة في ناحية من المنزل على حدة وارادت الا أن قسمه المنزل واخذ  
 ما تستحقه فادعى عليها ببقية الورثة ان مات تحت يدها اخذته في نظير ما يخصها في المنزل  
 المذ كوروهي تذكر ذلك فهل للبنات قسمه المنزل المذ كورواخذ استحقاقها اولا (اجاب)  
 تجاب طالبة القسمه المذ كوروهي اذا كان المنزل المذ كورفا بلاها ولم يثبت عليها  
 ما يوجب منعها من ذلك بوجه شرعي كتقدم قسمه مستوفية شرائطها والله تعالى أعلم  
 (سئل) في اخوين يملكان ارض زراعية يملوكة الرقبة لهما ومواشي ومهمات كاثرة  
 بالارض قاتسما ما بينهما بالارضى بالتوسط اهل الخبرة واختص كل منهما بحجز من  
 ذلك ولم يقر احدهما للآخر بالاسقيفة ولم يثبنا آثم ظهر في القسمه المذ كوروهي فاحش  
 فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يكون للغبون طلب فسخها حيث لا مانع (اجاب) لو  
 ظهر غبن فاحش في القسمه لا يدخل تحت تقويم المقومين فان كانت بقضاء فسخ  
 اتفاقا ولو وقعت بالارضى فسخ ايضا في الاصح كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في  
 بيت موروث عن رجل لاربعة اشخاص احدهم غائب ببلدة بعيدة والبيت المذ كوروا بل  
 للقسمه بالاقرار فهل لبق في الورثة اذا ترفعوا الى القاضى وثبت الموت وعدد الورثة  
 وطلبت قسمته قسمه البيت المذ كور والقاضى أن ينصب عن الغائب من يقبض  
 نصيبه الى ان يحضر (اجاب) لو برهن اثنان فاكثر من الورثة على موت المورث وعدد  
 ورثته وان ما يراد قسمته ميراث لهم عن مورثهم وبايدى الحاضرين عقار موروث عنه  
 قابل للقسمه وفيهم غائب قسم بينهم ونصب القاضى قابضا لنصيب الغائب الى ان يحضر  
 عنه الامام والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في مدينة واحدة وبأيديهما عقار  
 مشترك بينهما من ابيهما مات احدهما عن اربعة بنين ومات الثاني عن ابن قبل  
 القسمه ثم مات الابن المذ كور عن ثلاثة بنين ومات كل من الاربعة بنين ايضا عن  
 اولاد ذكور وبنات ولم يزل العقار المذ كور بأيدي جميع الورثة الى الآن فهل اذا ثبت  
 ما ذكره قسم العقار بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية و يأخذ كل منهم ما كان يخص  
 مورثه ان لو كان حيا حيث كان العقار المذ كور قابلا للقسمه ولا يقسم على عدد  
 الرؤس كما يزعم بعضهم (اجاب) حيث كان العقار المذ كور قابلا للقسمه وطلبت

١٢٧٥

١٨

١٢٧٥

١٩

ربيع الاول

١٢٧٥

٣

١٢٧٥

٩

قسمته بين الشركاء المذكورين فانه يقسم بينهم على حسب انصباثهم بالقرينة  
 الشرعية لاعلى عدد رؤوسهم فيقتص كل منهم بنصيبه منه الايل اليه بطريق الارث عن  
 مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين وامههما بالارث  
 تهدمت وصارت براحا فبناها احدا الرجلين في غيبة الآخر ولا حاضر اراد قسمتها فما  
 يكون الحكم الشرعي فيما بناه احدا الشركاء المذكور (اجاب) تقسم الدار المذكورة  
 اذا كانت قابلة للقسمة ثم ينظر الى البناء فاوقع في نصيب الباقي منه فهو له وما وقع في  
 نصيب شريكه يؤمر به مدمه حيث بنى بلاذنه والله تعالى اعلم (سئل) في دار صغيرة  
 لا تقبل قسمة الا فرار مشتركين بين شخصين احدهما يملك فيها راطين ونصف ابوابها  
 للشريك الآخر وهو واحد وعشرون قيراطا ونصف فاراد مالك الاكثر ان يقسم الدار  
 المذكورة بالمهاياة لينتفع بنصيبه بعدها فهل يجاب لذلك وليس للشريك منعه من ذلك  
 ويكون اسكل منهما بالاتفاق بقدر مدته (اجاب) حيث كانت الدار المذكورة صغيرة  
 قابلة للقسمة الا فرار وطالب احدا الشر يكتفي قسمتها بالمهاياة يجاب لذلك والله تعالى  
 اعلم (سئل) في دار مشترك بطريق المثلث بين جماعة واقتسموها بقضاء القاضي  
 ثم ظهر رغب فاحش في نصيب احدهم ويريد الدعوى بذلك وتقتض القسمة بعد الثبوت  
 الشرعي ولم يقرب بالاسبقية والابراء فهل يسوغ له ذلك (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر  
 بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اراض مشتركة بين ورثة تملوكة لهم عن  
 مورثهم وهي قابلة للقسمة الا فرار وفيها مواش كذلك اتفق الورثة على المهاية بينهم  
 في الاراضي واستمروا على ذلك مدة من السنين ثم اراد بعضهم قسمة الاراضي المذكورة  
 والمواشي قسمة افرار وهي قابلة لذلك فهل يجاب لمطالبهم وتقسم بينهم قسمة افرار  
 والحال هذه واذا امتنع الباقي من قسمتها على هذا الوجه يجيب على ذلك (اجاب) نعم يجيب  
 لذلك فيما هو قابل لقسمة الا فرار ويجوز الممتنع عليها وتبطل المهاياة بذلك كما مر حوا  
 به والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون اربعة دور بطريق الارث عن ابيهم طلب  
 احدا الجماعة وهو صاحب الاكثر قسمة الدور المذكورة قسمة افرار وهي تقبلها فهل  
 يجاب طالب القسمة لذلك حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع  
 الاول ولم يكن فيها ضرر (اجاب) العقار المترك اذا نتفع كل من الشركاء بنصيبه منه  
 بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يقسم بطالب احدهم جبرا على الممتنع وبطلب  
 ذي الكثير ان لم ينتفع الاخر لقسمة حصته واذا كان ميرد قسمته دورا يقسم كل منها  
 على حدة عند الامام وقال ان رأى القاضي ان قسمة الجميع فيها اعلل قسمتها كذلك  
 وهذا لو في مصر ولو في اكثر يقيم كل منها على حدة اتقاد ولا تدخل الدراهم فيها الا  
 مرضا الشركاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكر وبنات وترك دارا  
 فغاب بعض الورثة عن المدة بمكان فوف مسافة القصر ووضع الورثة الحاضرون

١٢٧٥

٢١

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

١٢٧٥

٢٦

جادی الاولی

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٢٢

١٢ ١٢٧٥

رجب  
٢٠

١٢٧٥

رمضان  
٢٦

١٢٧٥

شوال  
٢٠

١٢٧٥

أيديهم على الدار وقسموها جميعها بينهم وأدخلوا نصيبه في انصباهم ولم يبقوا له نصيبا  
حال غيبته وهم مقرون بوراثة ونصيبه أكثر من نصيب كل واحد منهم فهل إذا حضر  
الغائب يكون له أحد نصيبه من الدار بالارث عن أبيه ونقص القسمه (أجاب) نعم  
له ذلك إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها  
تسعة قراريض في كل واحد من ثلاثة حوانيت واشترى يكلها الباقي فهل إذا كانت تلك  
الحوانيت قابلة للقسمه لأفراد يكتون لها قسمتها والاختصاص بنصيبها جبر على  
شريكها إذا انتفع كل نصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الأول وإذا فرض عدم  
جريان الجبر على سهمه لأفراد في ذلك لعدم القابلية يكون لها قسمتها بالمهاياة جبرا  
على الشريك (أجاب) نعم تحاسب المرأة ما طلبت من قسمه لأفراد إن احتملت أو  
المهاياة أن تعذر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أبناء معه في معيشته انفرد  
اثنان من الأبناء في حياته في معيشة واحدة وحدهما فعد أخذهما ستة أفدنة من طين  
أبيهم مما فاستمر الأخوان في المعيشة مدة نحو خمس عشرة سنة وزيادة في أثار الأخوان  
الذين وران في تلك المدة أموالا كثيرة من طين ومواش وعقار وغير ذلك من كسبهما  
وسعيهما ما بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهم ما واحدة والآخر يريد  
أحدهما القسمه فهل والحال هذه يجب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان  
مشتركا بينهما بالسوية ولا يكون لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عن أخيه بدون  
مخصص شرعي إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) يقسم المال المشترك المملوك  
للأخوين القابل للقسمه المتحصل من كسبهما معا بينهما بالسوية وليس لأحدهما  
الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
في مكان كبير مشترك بين جماعة أراد بعضهم قسمته وإدخال الدراهم فيها بان يخصص  
بعضهم جزءا من السكر المذكور ويدفع له بعض دراهمهم زيادة على ما أخذته نظير  
ما يخصه البعض الآخر فاستمتع من يرادهم الدراهم له من ذلك فهل يجوز على القسمه  
بهذه الكيفية بان تدخل فيها الدراهم بل تجرى القسمه في هذا المكان بلا إدخال  
لدراهم فيها حيث أمكن قسمته بالتعديل بين الشركاء بلا إدخال دراهم فيها ولا يجبر  
المتمتع عن أخذ الدراهم على القسمه بهذا الوجه (أجاب) نعم لا تدخل الدراهم في  
القسمه إلا برضاهم وفي تنقيح الحامدية دار بين جماعة فإرادوا قسمتها وفي أحد  
الجانبين فضل بناء فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء دراهمهم وأراد الآخر أن  
يكون عوضه من الأرض فانه يجعل عوض البناء من الأرض ولا يكلف الذي وقع البناء  
في نصيبه الآخر أن يرده عليه بأزاء البناء من الدراهم إلا إذا تعذر فيشذل للقاضي ذلك لأن  
القسمه من حقوق المالك المشترك والشركاء يدينهم في الدار في الدراهم فلا يجوز قسمه  
مما ليس بمشترك درره من القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت غير قابل للقسمه مشترك

جادی الاولى سنة

بين اثنين لاحدهما ربعه والباقي للآخر طلب ذوا القليل الذي لا يبقى متنفعا بحصته  
بعد القسمة قسمة حصته قسمة افراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم ينتفع كل بنصيبه بعد  
القسمة (اجاب) نعم لا يجاب للقسمة والحال هذه وقد مر جواباته بقسم العقار المشترك  
بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذى الكثير ان لم ينتفع  
الاخر لقلته حصته لا بطلب ذى القليل وفي الخاتمة يقسم بطلب كل وعليه، الفتوى لكن  
المتون على الاول فعليا المعول كما في الدرر وحواشيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن ابنين و بنتين وزوجة وترك عقارا و أمتعة ومراشي وغيرها وصار الكل في عانة  
واحدة على ما كان عليه والذهب من زرع وغيره ومصاريف الزراعة وغيرها وكبير  
الاولاد هو المتصرف عليهم بعد والذهب من مائة سبع سنوات فهل اذا طلب أحد الورثة  
قسمة ماتر كه مورثه وأخذ نصيبه وانعزاله من باقي الورثة يجاب لذلك وكذلك غناء  
التركة يقسم بينهم وبأخذ كل واحد نصيبه منه (اجاب) تقسم التركة وغناؤها بين  
جميع الورثة بالقرينة الشرعية فيما يقبل القسمة بطلب أحدهم وليس لاحدهم  
الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصيص شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في وكالة مشتركة بين ثلاثة أحدهم له فيها أربعة قرايط أراد قسمة الكالة  
المذكورة قسمة افراز جبر على شريكه فهل يجاب لذلك اذا كانت الكالة المذكورة  
قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد القسمة واذا لم تكن قابلة للقسمة يجاب لها بال  
الزمان أو المكان واذا تخرب بعض أما كن من الكالة المذكورة فكون حمارنها على  
الشركاء بقدر حصصهم (اجاب) اذا كان العقار المذكور قابلا لقسمة الافراز بان  
ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجاب طالب القسمة  
لها ويجبر الممنوع عليها والا يباين القاضى بينهم وعادة المشترك قبل قسمته على الشركاء  
بقدر حصصهم والله تعالى اعلم (سئل) في عین وابنی أخيهما يملكون دارا كبيرة  
قابلة لقسمة الافراز اذا بنا الأخ قسمة الدار المذكورة قسمة افراز فامتنع العمان  
من قسمتها فهل اذا كانت الدار المذكورة قابلة لقسمة الافراز ينتفع كل منهم  
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجاب لذلك ويجبر لعمان على قسمتها  
(اجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة لقسمة الافراز كما ذكر بالسؤال يجاب طالب  
القسمة لها ويجبر الممتنع عليها حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك نصف مكان ونصفه الآخر وقف وأقامت نصفه المذكور قسمة قسمة  
افراز فهل يجاب لذلك اذا كان المكان المذكور قابلا للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد  
القسمة (اجاب) نعم يجاب للمالك لذلك حيث كان المكان مشترك بين المالك  
وجهة الوقف قابلا للقسمة بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول  
لان قسمة الوقف من المالك جائزة كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب قارئ الهداية

١٢٧٥

١٦

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٣

ذی القعدة

١٢٧٦

٤

ذی الحجة

١٢٧٦

٦

صفر

١٢٧٦

٩

بجواز القسمه واقرار الوقف من الملك والحكم بعمتها والله تعالى اعلم (سئل) في دار  
مشاركة بين اثنين أحدهما معتوه وعليه قيم شرعي والاخر ساكن فيه ساو يدفع أجرة  
نصيب المعتوه ويريد القيم المذكور ان يستأجر الدار جميعها لنفسه بما في ذلك من نصيب  
الاخر فهل لا يجوز الشرع ذلك الاخر على ذلك واذا كانت الدار غير قابلة للقسمه وأراد  
الشرع الاخر المأياة في تلك الدار وامتنع من اجارة نصيبه بحاج لذلك جبر على القيم  
(اجاب) لا يجبر الشرع على اجارة نصيبه من الدار المشتركة بل اذا كانت غير قابلة  
للقسمه الاقرار وطلبت المأياة فيها يجب طالبها بذلك ويجبر الممتنع عليها والله تعالى  
اعلم (سئل) في ورثة ميت اقتص مواد امر مورثهم بالتراضي ثم ظهر غيب فاحش في  
نصيب أحدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمه بعد الثبوت الشرعي ولم يقر  
بالاستيقاء ولم يكتب بذلك حجة من المحاكم الشرعية فهل يسوغ له ذلك (اجاب) نعم  
والحال ما ذكره حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه قدرها ثمانية  
قرار يها وكسور في مكان لا يقبل قسمه الاقرار ولا يريد الرجل المذكور اجارة حصته  
المذكورة لاحد الشرعيين ولا يخلهاهم ما يريد سكنها المكان المذكور لنفسه أو للمجوسين  
عليه في معبته على قدر حصته من الايام فهل يجوز له ذلك (اجاب) لا يجبر أحد الشركاء  
على اجارة نصيبه من المكان المشترك لاحد شرعيه أو لغيرهما بل له قسمته  
بالمأياة مع شرعيه حيث كان غير قابل لقسمه الاقرار ثم هو بالخيار في نوبته في زمن  
المأياة أوفى المكان الذي يختص به ان شاء سكن فيه وان شاء اسكنه غيره وان شاء  
أغلقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا في بيت ساكن فيه  
وهو يستأجر نصيب شرعيه وقد دعه قيراطان ونصيب الشرع الاخر وقد دعه أربعة  
قرار يط بأجرة معلومة فطلب صاحب الاربعه قرار يط من شرعيه بعد مضي مائة  
السنة المنقذة فيها الاجارة ان يؤثر له نصيبه باز يد من الاجر الاول فامتنع الشرع  
المستأجر من قبول الزيادة وطلب المأياة في المكان المذكور حيث كان لا يقبل قسمه  
الاقرار فهل لا يجبر على قبول الزيادة ويجب لقسمه المكان المذكور بالمأياة (اجاب)  
نعم لا يجبر على الاجارة باز يد من الاجر الاول ويجب طالب المأياة لها حيث لا يقبل  
قسمه الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم عقارا ومواشي  
وأعيانا مملوكة اقتصوا عقار مورثهم بالتراضي وقبل اخراج حجة بذلك من قاضي بلدهم  
ادعى بعض الورثة أن في القسمه غبن فاحشا ويريد بطالمها فهل اذا أثبت دعواه الغبن  
الفاحش وبرهن على ذلك تنقض القسمه حيث لم يقر بالاستيقاء (اجاب) اذا ثبت  
بالوجه الشرعي الغبن الفاحش في قسمه العقار الموروث بينهم تنقض القسمه ولو وقعت  
بالتراضي في الاصح وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة  
بنين وترك لهم دارا لكل واحد الربع فيها واستمر وأعلى ذلك واضعين أيديهم عليها

١٢٧٧

١

رجب

١٢٧٨

٥

شوال

١٢٧٨

٥

محرم

١٢٧٩

١٧

شعبان

١٢٧٩

٦

١٢٧٩

ذى القعدة

١٢٧٩

٢٩

١٢٨٠

صفر

١٨

ربيع الاول

١٢٨٠

٢٦

مدة من السنين من غير قسمة ثم بعد ذلك باع أحد البنين نصيبه لأحد أخوته وهو الربيع  
 مشاعا في الدار المذكورة من غير قسمة ثم مات المشتري المذكور عن ولد فأراد الولد  
 المذكور قسمة الدار بينه وبين باقي المستحقين وبني قايمة لقسمة الأفرار بحيث ينفع  
 كل منهم نصيبه بعد القسمة فامتنع العلم من قسمتها وادعى أنه اشترى نصيب يه في  
 الدار المذكورة من وكيل أبي الولد فأفكر الولد دعواه فهل إذا لم يثبت العلم المذكور دعواه  
 الشراء بالوجه الشرعي لا عبرة بها حيث لم يكن معه بينة ولا حجة تثبت له دعواه وينع العلم  
 من معارضة الولد المذكور وتقسيم الدار بين الولد وبين باقي المستحقين على حسب  
 حصصهم حيث كان صاحب الأثر طالبا للقسمة (اجاب) نعم من المعلوم أنه لا يقضي  
 المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فلا يقضي لمدعى الشراء بمجرد دعواه  
 والحال ما ذكر بالسؤال وإذا طلب أحد الشركاء قسمة الأفرار والدار قابلة لها يجب  
 طالبها ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة  
 وأولاد كور وبنات وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة الموروث عنه قطعة أرض فطلب  
 أحد الورثة بناء تلك الأرض فامتنع باقي الورثة من البناء فتمت دعوى وأنت في الأرض  
 المشتركة قبل القسمة ترحل وتبني ما كان من ماله الخاص به فقام عليه باقي الورثة  
 يريدون أخذ نصيبهم فيما بناه من ماله أوجدهم بناءه فهل لا يجابون لذلك وعليه نية  
 ما يخصهم في الأرض ان كانت نية البناء أكثر مما حكاه الله في ذلك (اجاب) المصريح  
 به أنه إذا بنى أحد الشركاء في الأرض المشتركة بدون إذن باقي الشركاء فلهما رفع بناءه  
 فإنها تقسم بينهم فنرفع البناء في نصيب الباقي فهو له والأهدم والله تعالى اعلم (سئل)  
 في ورثة ميت أقسموا تركه مورثتهم من عقار وورثه منقول وقول قسمة شرعية بالتراضي  
 وأقر كل منهم باستيفاء حقه منها وصدقوا على براءة ذمة بعضهم بعد قبض كل نصيبه الذي  
 خصه بالقسمة من العقار وغيره وكتب في شأن ذلك حجة من القاضي الذي  
 بناه بينهم ومضى على القسمة مدة أربع سنوات والآن أراد أحد الورثة نقض القسمة  
 والرجوع فيما تمعيلان في نصيبه غيبا فهل بعد ثبوت الأبرار بينهم وقرار كل واحد منهم  
 باستيفاء حقه لا يجب لذلك ولا تسع دعواه (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى  
 اعلم (سئل) في صاحبة خربة قسمة لثمة شتركة بين اثنين لأحدهم فيها ثمانية  
 عشر ذراعا وشتر ملكه ستة عشر ذراعا وصاحب الثمة نية عشر قبرا على دور محبوبة  
 للثمة المذكورة يريد قسمة المحبوبة وأخذ نصيبه منها ووضعه في داره ليجعل من جنة  
 منافع داره المذكورة وصاحب القرار يطالبه بالنسبة فيرضى بذلك ويريد بناءه وعليه قدر  
 نصيبه من العمارة ويطلب من صاحب الثمة نية عشر قبرا على عاذهن معه كما كنت ولا  
 فهل لا يجب لذلك ويجب طالب القسمة ذو الكبر إذا كان ينفع بنصيبه (اجاب)  
 المصريح به أن المحبوبة مما لا يقبل القسمة والحكم فيما لا ينفك إذا انفك عنهم من يجبر

المتنع عن العماره عليها واذا امتنع عنها يقال لشرى بكمه من قبل القاضى أنفق على عمارته  
ثم ارجع على شري يكثر حصته من النفقة ولا يخرج الطاحونة من غير القابل للقسمه الا  
اذا انهدمت ولم يبق فيها شئ وصارت صحراء فانها حينئذ تكون قابله للقسمه ولا يجبر الا على  
من الشرى يكثر على عمارتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أقارب بلغ مشتركين  
في دور فافترس الجميع الدور فلهذا اقرافهم من المسلمين ووضع كل يده على ما خصه  
بالقسمه وتصرف بالبناء ولم يدم وليس فيها غبن ثم بعد مدة أربع سنين أراد أحدهم  
فسخ القسمه مدعى بأنها ليست على يد فاض فهل والحال هذه يكون القسمه صحيحه  
وليس للمدعى طالب الفسخ التمسك (أجاب) ليس من شرط صحة القسمه بين الشركاء  
المكافئين كونها على يد القاضى بل لو نعت بينهم بالتراضى مستوفية شرائط الصحة  
لا يكون لأحدهم فسخاؤها والحال ما ذكر بدون وجه شرعى بوجوب الفسخ والله تعالى  
أعلم (سئل) في بيت صغير لا يقبل القسمه لأمراه فيه خمسة عشر قيراطا وكسور  
وباقية لرجل استولى عليه الرجل وأجره لرجل بدون إذن شريكه فرددت الجارة وتطلب  
قسمته بالمهاجرة بالزمان فهل تجار لذلك وليس لشرىك منعه من ذلك ولا من السكى  
(أجاب) نعم تجاب ثلاث المرأة لقسمه هذا البيت بالمهاجرة بالزمان أو المكان حيث  
تعذرت قسمته أفرازا ولا مانع ولا تنفذ جارة شريكها في نصيبه بدون إذنها أو اجازتها  
والله تعالى أعلم (سئل) في بيت كبير مشترك بين جماعة أراد واحد منهم يستحق تسعة  
قرايط وثلاثا قسمه ذلك المكان ليستقل بنصيبه وينفرد به عن الباقين فهل يكون له  
ذلك حيث كان المكان قابلا للقسمه شرعا وليس لأحد معارضته في ذلك ومنعه بدون  
وجه شرعى وإذا كن في بعية المستحقين قصر وعليهم وصى شرعى لا يكون له المنع عن  
قسمه المكان المذكور ويجبر على ذلك شرعا (أجاب) إذا كان المكان المذكور قابلا  
للقسمه الأفراز باليمنع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الأول وطالب أحد  
الشركاء قسمته وأخذ نصيبه منه يجاب لذلك ويجبر المتنع عما هو ولا يمنع من ذلك والحال  
هذه كون بعض التركة فاصر له وصى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض  
ملوكة بينهم مشتركة بينهم بدور في الأرض عن موردتهم طلبوا من القاضى قسمتها  
بينهم قسمه أفراز برهنوا على الموت وعدد الورثة وكونها لهم وفيهم فاصر له وصى منهم  
وهى قابله للقسمه بحيث يفتق كل بنصيبه بعدها فهل تقسم بينهم وللوصى المذكور  
ولا يه قبض نصيب القاصر المذكور مع نصيبه (أجاب) نعم تقسم حيث كانت ملوكة  
الرقبة لهم والحال ما ذكر وللوصى قبض نصيبه بحجوره شائع مع نصيبه وحفظه تحت يده  
كسائر أمواله حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكر أربعة  
ثلاثة بناتين وواحد فاصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ودور ومواش ودراهم  
ونحاس وغيره وبقى ذلك تحت يد أكبر أولاده بدون وصاية وبدون حضور قاض ثم

سنة

صفر

١٢٨١

٢٢

جمادى الثانية

١٢٨١

٢٩

١٢٨١

٢٩

أخذ القاصر للجهادية ومكث بهامدة من السنين فمات أ كبر الاولاد المذ كور عن اولاده  
واقدم التركة الاخوان الحاضر ان بينهم ما و بين اولاد الاخ الميت بدون معرفة قاض  
ايضا حتى باعوا الدوا والمذ كور فلما حضر الاخ الذي كان بالجهادية وهو بالخ طاب  
حقه من التركة المذ كورة قاروا دواؤه ان يصالحاه على حقه المذ كور بشئ معلوم من  
الدراهم فاني فهدل حيث كان ذلك المتروك جميعه ثابتا بالوجه الشرعي يكون للاخ  
المذ كور أخذ حقه في جميع ماذ كور لا ينفذ البيع في نصيبه من الدوا والمذ كور حيث لم  
يجزه ولم يكن له وصي (أجاب) نعم يكون للاخ المذ كور اخذ نصيبه من تركه ايده  
بالفريضة الشرعية ولا ينفذ القسمة والبيع بالنسبة اليه بدون ولاية شرعية عليه وبدون  
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في عقار فابل للقسمة مشترك بين جماعة متعددين  
واذا قسم بينهم يبقى بعضهم وهو ذو الحصة الكثرة منتفعة بحصته على الوجه الذي  
كان عليه ولا يبر البعض الاخر منتعجا بحصته على الوجه المذ كور فطالب ذو الحصة  
المذ كور قسمة حصته فهدل يجب لذلك ولا يجب الاخر (أجاب) يقسم العقار  
المشترك المذ كور بين اهل ادهم ان تنفع كل بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع  
الاول وبطلب ذي الكثرة لم ينفع الاخر فحقه حصته وعليه المتون والمعتول لا يطلب  
الاخر والله تعالى اعلم (سئل) في بقرة مشتركة بين اثنين ذهمنها بقرتان اختص  
أحدهما في مقابلته نصيبه منه بواحدة وجعل لشر يكة وتغير حصته الاخرى وارسل  
اشر يكة مخته بالقسمة والمبادلة مع ما اختص به المرسل على يده موره بذلك ولما  
وصلنا اليه مع المأمور اخبره المأمور بذلك فرضي به واختص بما اختص به واستلمه  
واستلم المأمور ما اختص به اشر يكة الاول لامره بالقسمة لمبادلة ثم بعد ذلك ارسل  
ماخذه وفرس له لمن كان شر يكة فيها تعذر امرى عنه وبعد ثلاثة اشهر ارسل اليه  
ابنه فخذ فرسه واحدا البقرة التي خصته وترك الاخرى لشر يكة ثم بعد ان مكثت عنده  
ونفج منها تاج ومات هذارتاج لبيع وباعه وقبض ثمنه وبعد سنة مات هي وما بني من  
نساجهما بالبيع ايضا وباع الجميع وانصرف اشر يكة الاخر فيما خصته بالهبة اليه  
القاصرة يدعى الآن به بق على حقه في الاخرى ماله لا بعد تقويم كل بالدرهم فهدل  
لا عبرة بما فعل به بعد حصول القسمة والمبادلة على لوجه الشرعي ولا توقفت حصتها  
على التقويم بالدرهم ذ ثبت مذ كور بطريقه شرعي (أجاب) اذ ثبت بالاعتريق  
الشرعي صدور القسمة والمبادلة في البقرةين المذ كورين مستوفية شرعا في القسمة  
لا يكر للاحدهما معارضة لاخر فيم اختمر به عن هذ لوجه بدون وجه ولا عبرة  
بغيره بعد ما تقر يم بالدرهم اذ ليس ذلك شرط صحة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة  
شركاء في بيت كبير يقبل القسمة ويسع سكنى الجميع فطلب احد الشركاء من الباقي  
اشر يكة او اجرة او لا متجار فمتنع عن ذلك ويقول لا يبيع ولا استجار ولا

١٢٨١

رمضان

١٢٨١

٢١

محرم

١٢٨٢

١٩

ربيع الاول

١٢٨٢

٣٠

أقبر واسكن فيه على قدر ملكي فيه فهل يجاب للسكنى فيه على قدر ملكه ولا يجبر على شيء من ذلك حيث كان البت كبرياو يسع سكني الجميع والحال هذه ولا ضرر في ذلك على أحد وكان ذلك محض تعنت من الطالب الماذكر (أجاب) لا يجبر أحد الاثر كما على اجارة نصيبه ولا على استئجار نصيب غيره ولا على بيع نصيبه ولا على شراء نصيب غيره بل ام على قسمه الاقراران قبلها العتق او طلب أحدهم أو على المهايأة ان لم يقبلها والله تعالى اعلم (سئل) في حاثوث مشترك بين اثنين لا يقبل القسمه وأحدهما يريد قسمته بالمهايأة بالزمان كل واحد منهما يسكن فيه مدة بقدر حصته فهل يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) اذا لم تحرق قسمه الاقراران في تلك الحاثوث لعدم قبولها يجاب طالب المهايأة لما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف منزل ونصفه الآخر وقف أهلي قطب مالك نصف قسمه المنزل وهو بائع القسمه الاقراران فامتنع ناظر الوقف من ذلك محتجا بان الوقف لا يقسم فهل يجاب مالك النصف الى ما طلبه من القسمه المذكورة ولا يقدر احد منعه من ذلك حيث كان المنزل قابلا للقسمه المذكورة ولا عبرة بما يخرج به ناظر الوقف من كون الوقف لا يقسم (أجاب) نعم يجاب مالك النصف القسمه نصيبه واقراره من حصه الوقف اذا كان المكان قابلا لقسمه الاقراران ولا يمنع من القسمه كون أحد النصيبين ملكا والاخر وقف او هذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا ولم تحصل القسمه في هذه الدار الى موت الابن عن ابنته وبنته وزوجته ثم ماتت البنت التي تركها الرجل الاول عن بنتين فآخذتاهما ن البنتان ما يخصهما في هذه الدار عن أمهما بعد قسمتها بالوجه اشرعى مع تصادق الورثة وهم مكلفون بشهادة بينة من المسلمين ثم حصل تشاجر فرغت دعواهما الى نائب الشرع لشر يف فابطل تلك القسمه المحاصلة وأخذ نصيبهما من ماله الى ورثة الابن فآخذتاهما ن الابن لا يستحق بعد اثنتين وثلاثين سنة فهل والحال هذه زعم النائب المذكور صحيح أم لا (أجاب) لا يبطل الحق بتقادم الزمان فاذا كان من بيده الدار مقر بانها موروثة عن الرجل المذكور ونسب البنتين المذكورتين الى المالك ثم وارضع اليه الا ان بتسليم نصيب أمهما اليهما بالقرينة الشرعية ونمضى قسمته على ما كانت له حيث صدرت مستوفية شرائط الصحة ولو مضت دهورا كثيرا كثر مما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وخلف ثلاثة ذكور أحدهم غائب وبنتين حاضرتين وخلف ما يورث عنه شرعا فآرادوا دية متروكات موروثة من وولكل الغائب وكذا لا عوضا عنه في قسمه وخياره ما يحصه وحصل تقسيم وقسمته التركة على حسب القرينة الشرعية وأخذ كل وارث ما يخصه شرعا ونصرف في بعضه بالبيع ومث وهزل بعض مواشي وبيده مضي نحو ثلاثة أشهر تشكي أحد الورثة الحاضر القاضي الجهة فاحضر باقي الورثة والوكيل عن الغائب ونقض القسمه الاولى بدون رضاهم وقوم جميع المتروكات فلحق الموكل ضرر وعند علمه بذلك أي ايضا ولم

يرضون بقسمه والقسمه الاولى فهل لا يجاب بعض الورثة لئلا ينقض القسمه الاولى  
 حيث وانقضت الشرع (اجاب) اذا صدرت قسمه لافراز بين الورثة والوكيل بوجه  
 المعادله مستوفيه شرائط الصحة بالتراضي لا يجاب بعضهم لئلا ينقضها بدون رضا الباقي أو من  
 ينوب عنه وبدون وجه شرعي كحصول غيب فيها لانها تصبح وتلزم بالقضاء وبالرضا على  
 وجه المعادله بل هي بالتراضي آكد منها بقضاء القاضى والله تعالى أعلم (سئل) في  
 خربة قابله للقسمه مشتركة بين رجل وزوجه بالشراء الشرعي لكل منهما النصف ما  
 الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وورثة آخر بعضهم غائب فوق مسافة القصر  
 فارادت الزوجة المذكورة قسمه الخربة قسمه افراز واختصاصها بنصيبها منها فامتنع  
 الحاضر من الورثة حتى يحضر الغائب فهل اذا دفعت الامر للقاضى لا يجيبها للقسمه حيث  
 كان أصل الاشتراك في الخربة المذكورة الشراء (اجاب) نعم لا يجيبها القاضى للقسمه مع  
 غيبه بعض الشر كانه حيث كان أصل الشر كة بالشراء ثم مات أحد الشرى كين عن ورثته  
 اذا احدى الورثة المذكورة الاولى قال في التفتيح ثم لو كان أصلها أى الشر كة الميراث فخرى فيها  
 الميراث بان باع واحد منهم نصيبه فهي في حكم شر كة الميراث فبإمام المشتري مع الماتع  
 ولو كان أصلها الشراء فخرى فيها الميراث بان مات واحد منهم فهي في حكم شر كة الميراث  
 اقيام الوارث مقام المورث فيه نظري ذلك الى الاصل كما ان الوارثية والحيثية انتهت والله  
 تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين على سبيل الشيوخ لاحدهم أقل من  
 ثلثها والاخر باقيا فطالب صاحب الاكثر افرار نصيبه بالقسمه وامتنع صاحب الأقل  
 فهل والحال ما ذكر يجاب صاحب الاكثر للقسمه حيث كان ينتفع بما يخصه بعد القسمه  
 ويجبر صاحب الأقل عليها وان لم ينتفع بما يخصه بعدها (اجاب) قال في المتقى  
 واذا انتفع كل من الشر كة بنصيبه بعد القسمه قسم بطلب أحدهم وان تضرر  
 الكل لا يقسم لارضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذى النفع  
 لا بطلب الآخر وهو الاصح انتهى ومثله في كثير من المعتبرات أفاده في تنقيح الحاميه  
 والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة مشتركة بين مكان كبير قابل للقسمه وفيهم قصر  
 لاوصى له فهل للقاضى الذى يثبت نصب الاوصياء اقامة وصى على القاصر المذكور  
 ليحفظ نصيبه في هذا المكان واذا علمت ان القسمه يقسمه القاضى بينهم برضى حقت  
 نصيب القاصر في هذا المكان واستعلا له الى حين بلوغه رشيدا (اجاب) نعم  
 المذكور اقامة وصى شرعي أمين قادر متصرف في امر القاصر لدى لاوصى ر يتهم  
 نصيبه ويحفظ ماله ويكون له حصة نصيبه من هذا المكان يستعلا له بقاصر الى حين  
 بلوغه رشيدا قبل القسمه وبعده والله تعالى أعلم (سئل) في عهده رشدا بين  
 شخصين ما صدقة اتمعهما دعيه بالتراضي ثم عد ذلك هرا لحد الشر كين ان في القسمه  
 غيبا فاحشا فامتنع من التصديق على ما جرى بينهم من القسمه حيث ان البعض الذى



سنة

محرم

١٢٨٣

٢٠

ربيع الاول

١٢٨٣

٢٠

١٢٨٣

٢٣

والحال هذه يسوغ للزوجة طالب واضعته ايلدلى حاكم شرعى لاسقيفا حقه ما من  
ويكون للقاضي قسمه بين الورثة بغية الاخ المذكور بالقرينة الشرعية (اجاب)  
نعم وخرج للزوجة المذكورة ما قد بقي من الارث من تركته زوجها من واضعته ايلد  
عليها بعد تحقق ما ذكره بلوجه الشرعى والقاضى والحال هذه قسمه الثلث كغير الورثة  
وينصب وكذا عن الغائب منهم كمن نصيبه الى حين حضوره وهذا حيث لا مانع والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد منها ومن غيرها ذكورا وانثى  
وفهم بلع ونصرم واحدا لاولاد واضع يده على جميع الثلث وتصرف في بعضها من غير  
وصاية شرعية على القصر ومن غير توكيل واذن من البائع فهل يجوز للقاضي وصاية على  
القصر خير ام ان يامن الورثة او غيرهم بحفظ ثلثهم نصيبهم ويتصرف فيه بالمصلحة وتجب  
الزوجة وبعض الورثة البائع الى طلب القسمة فيما يقبلها واخذ انصباهم بالقرينة  
الشرعية بعد اخراج ما حرم مقدم على الميراث وليس لاحد الاولاد المذكورين لامتناع  
من ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم ينصب القاضي وصاية على القصر  
ان تصرف في انصباهم ويحفظها بالشرع الشرعى اذ لم يكن لهم وصى شرعى ومن  
تلبا الغيب من الورثة بالقسمة فيما هو وورثهم بثلث القسمة واخذ انصباهم  
من ذلك بعد اخرج ما هو مقدم على الميراث بثلث القسمة من مانع من ذلك بدون وجه  
شرعى والله اعلم (سئل) في رجل مات عن ثمانية اولاد ذكور وعن ربع بنات  
وكن فيهم قصر وبنات جميعا بعد موت ابيه ومعه ثلثهم يطلب قسمة الثلث ومن  
كان بالغ بعد موت ابيه يتمتع من القسمة فهل يجب طالب القسمة ان كان في الغيب  
ويجبره محاكم الشرعى عليها والحال هذه وماذا يخص كل وارث مما تركه الميت (اجاب)  
نعم حيث لا مانع شرعا وقسمة الثلث كالمذكور ذكور بين الاولاد المذكورين  
نصيبا لذكر كمثل حظ الانثيين وهذا حيث لا وارث سواهم والله تعالى اعلم (سئل)  
بافادة وارثة من ديون الخافضة مضمونها تسد لهم هذا الطرف عرض من مصطفى افندى  
وهي ينسب به انه اشترى حصتي حسين بن محمد بن الانبي آلته فمما من العذار الخلف  
عن ولده من المرحوم بن محمد بن حسين بن محمد بن الانبي آلته فمما من العذار الخلف  
واقبلت من المرحوم بن محمد بن حسين بن محمد بن الانبي آلته فمما من العذار الخلف  
المذكورة الى المحكة بن محمد بن الحسين بن محمد بن الانبي آلته فمما من العذار الخلف  
لما سبقة معلومة بغير نسيب بن محمد بن الحسين بن محمد بن الانبي آلته فمما من العذار الخلف  
ما خص المرحوم خالد باشا بن محمد بن الحسين بن محمد بن الانبي آلته فمما من العذار الخلف  
سبق الافراج عن هاتين الحصتين وكما اتضح من بيت المذکور ان المرحوم يحيى بن عمر  
عليه ديون الى عتقاء المرحوم سلحدرا واغوا لعمدهم وفاء المستحقين وورثته بيت المال  
سئل من ورثته عما يكون منه لورثته فاجاب بوابدع العتق الخلف عنه ولهم معلومية

الذين ان كان يوفي ما هو باق مما ظهر طارفة أم لا ورجع ما يعود التحصيل من الورثة قد أوما  
بيت المال عن عدم امكانه التصريح الآن به يرغبه مصطفى افندي وهي المذكور  
وحيث انه لما صار تفهيم مصطفى افندي المحكي عنه مما توضح أفاد بأنه يتعهد أنه بعد  
تصفية تركة المرحوم يحيى بك إذا أصاب المحصر انني اشتراها عن تقدم ذكرهما شي  
فيما اذا كانت تركته لم توف ما عليها يكون ملزوما بتأدية ما يصيب المحصر المرقومة  
وبذلك يروم استحصاله على حصة الثلث وفرز ثلث المحصر ولهذا كتب من هنا الى بيت  
المال لاجراء اللازم بمعرفة حيث معلومية المانع لذلك من عدمه منوطة به فالافندي  
المذكور أعطي تعهدا لبيت المال بأنه ان تبني شي وصار الزام الورثة به في مقابلة  
ما سترويه من تركته يحجب بك وتفسر تحصيل شي منهم حينئذ يكون ملزوما بسداد ما يلتزم به  
حينئذ بك وجهه بك الباشا بالارادة صها بما بعد تصفية الحساب واقناعهما والزامهما  
وايضاح تعمير التحصيل منهما ولما كتب من بيت المال الى المحكمة عن هذا الخصوص  
أفيد منها بأن المحصنين المرقومين من جملة موقوف فيه الداعي من المرحوم خالد باشا ولم  
يتم في ذلك حكم شرعي الى الآن وانه بتفهم مصطفى افندي وهي المذكور أوضح بأنه لما  
حضر وكيل المدعي في حياته ووكيل ورثته بعد وفاته لم يجدوا دليلا لاثبوت دعواه  
في هذه الجهة وانه مادام حاصل الادعاء في شي ولم يثبت ولذلك ضرورة اصول يتبع الحكم  
فيها فقد استغنى حضر تكم واعطى الجواب اليه شفاها بدم جواز توقيف البيع وبناء  
على ذلك بيت المال ارسال الاوراق للمحافظة بافادته بتاريخ ١٢٨٤ جادى الثانية سنة  
٨٤ غرة لاجراء اللازم وأوضح انه سبق الافراج منه عن حصص المشتري منها  
وأعطيت لها أيلولانها من مدة وان تدعى خالد باشا معلوم مفصلاته بالمحكمة مع  
ما صار فرزه اليه بالجهة التي منها ما تان المحصنان فقد كتب الى المحكمة من هذا  
الطرف بما اقتضى وعلم مما ورد منها بتاريخ ١٢٨٤ الجارى غرة أن العقار الكائن بالجهة  
المرقومة كان من جملة العقار الذي ادعى المرحوم خالد باشا أنه مخلف عن المرحوم محمد  
ظاهر باشا وليس ملك ولهمه أحمد باشا ظاهر ولم يثبت دعواه سوى العقار الكائن  
بالسكة الجديدة بين الاشرفية والموسكى فقط وما باقى ما صدرت به دعواه مثل العقار  
الذى أمام ديوان المرور المحكى عنه وخلافه فلم يثبت منه شي الى أن توفي انما من كون  
المرحوم يوسف بك وبعض اخوته صدقوا على كون العقار الكائن أمام المرور  
مخلفا عن المرحوم محمد ظاهر باشا كدعوى خالد باشا اخرى فرز حصصهم وتخصص له  
حصة مقابلة ما خصه من حصص المصدقين فقط معاملة لهم بتهديقهم وبناء على ذلك  
اقتضى تحريره لحضر تكم وطيه الاوراق ونؤمل بعدم معلومية ما فيها والاطاعة بواقعة  
تلك المادة ترد الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعى (اجاب) الحكم الشرعى أنه لا يلزم  
من مجرد دعوى شخص على آخرين باستحقاقه حصة منهم في عقار تحت أيديهم وآل لهم

سنة

وجوب

عن مورثهم وبيدهم حج ايلولات بمقدار انصباهم بدون اثبات شرعي ان يحكم شرعا يمنع  
 ذى اليد من التصرف فيه ببيع ونحوه حيث لا مانع واذا باع الوارث لشخص وأراد  
 القسمه مع باقي الشركاء فلا مانع منها اذا توفرت شرائطها وكان العقار قابلا لها ومع ذلك  
 فاذا حضر المصالحق وأثبت استحقاقه بطريق شرعي يقتضى له بما يستحقه وينتقض البيع  
 والقسمه الصادره لتبين عدم الحجية بطلب المصالحق ذلك هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي  
 وأما تحريمه بذلك ومراعاة ما وردت في أوضاعها للحكومة فلا مدخل للفتوى في ذلك  
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في جام ملكه وورثه يريد بعض الشركاء قسمته  
 بأية أثاره لزمان فهل يجاب لذلك ويجبر الممتنع من القسمه والحال هذه أفيدوا الجواب  
 (أجاب) العقار المشترك اذا كان لا يقبل قسمه الا فرار فلا حد الشر كطلب قسمته  
 بها يأتى ويجبر لا تاتي عليها والحال هذه حيث كان ملكا والله تعالى أعلم (سئل) في مكان  
 كبير لورثة باع ونصر ولله صوصى من قبل القاضي حصل فيه خلل وأراد بعض الورثة  
 مع الوصى ترميه وابقى على ما هو عليه فامتنع من ذلك البعض الآخر وطلب قسمه  
 الممكن قسمه افرازوا يستعمل بنصيبه على - فله فهل يجاب لذلك طالب القسمه ولا  
 يجبر على العماره والزميم معهم حيث كان لمكان يقبل القسمه وينتفع كل بنصيبه بعد  
 القسمه (أجاب) اذا كان لمكان امذكور قابلا لقسمه لا فرار بحيث ينتفع كل من  
 الملك بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمته يجاب  
 لذلك ويجبر الممتنع عليها ولا يجبر على العماره والحال هذه والا فلا والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل مات عن بنتين فاصرتين وعن ابنتين باعنتين أقام أكبرهما قبل موته وصي  
 عليهما وترك ما يورثه منه شرعا واستقر الورثة في معيشة واحدة ثم بين بلوغ البنتين أراد  
 الاخ الثاني العزلة ليعده في معيشة وحده وان يقاسم أحاه فيما هو تحت أيديهم بشرى  
 المناصفة مع الاماراته بضم نصيب أحدهى البنتين اليه فهل والحال هذه اذا تحققت  
 وصاية الاخ الكبير على أخته لا يكون لطالب القسمه نزع حصه أحدهما من يد الوصى  
 بدون وجه شرعي ولا يكون له الا أخذ ما يخصه بالميراث عن والده (أجاب) ليس للاخ  
 المذكور نزع حصه أحدهى القاصرتين من يد اخيهما الثاني الوصى عليهما بالقسمه بدون  
 وجه شرعي ذالولاية في المالك الوصي - ما اختار واد قسم وجعل نصيب القاصرتين مع  
 نصيب وصيهما شافعه صحت القسمه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 يملك اثنين في وكالة وحائوت ملاصق للوكالة المذكورة ولا تحرياقيهما ويريد صاحب  
 الاثنين في الوكالة وحائوت المذكورين قسمتهما قسمه افرازه متنع شرى يكة لمذكور  
 من القسمه ولم يجبر لها والحال ان الوكالة وحائوت فابلان للقسمه فهل يجبر الممتنع من  
 القسمه عليها (أجاب) اذا كان له عقار المذكور قابلا لقسمه لا فرار بحيث ينتفع كل  
 من الشرى يكين بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهما قسمته

١٢٨٤

١٥

شوال

١٢٨٤

٢٥

ذى الحجة

١٢٨٤

٤

١٢٨٤

٨

سنة

محرم

١٢٨٥

١١

ربيع الثاني

١٢٨٥

١٥

جادي الثانية

١٢٨٥

٢٧

ذي القعدة

١٢٨٥

٢٦

وامتنع الآخر بجبر الممتنع عليها ويحبب الطالب لها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
يملكون بستانا أرضا وغراسا وهو قابل لقسمه الاقرار بحيث يتنعم كل بنصيبه بعد  
القسمه من جنس الامتناع الاول لا تبدل المنفعة والمعاداة في القسمه مكرمة فهل اذا  
طلب أحدهم قسمه نصيبه منه يجاب لذلك واذا امتنع البعض من القسمه يجبر عليها  
والحال هذه (اجاب) نعم يجاب طالب القسمه لها والحال هذه ويجبر الممتنع عليها والله  
تعالى أعلم (سئل) في اخوين صغيرين توفي أبواهما عن عقار يملكه بالسوية وتركاه  
للولدين المذكورين ثم عاش الولد ان يعاش واحد الى أن صاد كل منهما رشيداً ثم وقع  
بينهما مشاجرة من جهة معاشهما ففقهما الاطيان من منذ سنوات وتراضى كل منهما على  
موضع يرده عليه من الاضيان ولم نصر قسمه بينهما في الدار غير ان كلا منهما سكن  
في جانب منهن ثم ان أحدهما الاخوين طلب من الآخر قسمه الدار وأخذ حقه فسلم له اخوه ثم  
حصل له مرض فآخر الطالب للقسمه القسمه حتى بشق اخوه فتوفي الاخ عن اولاد ولم  
تصر قسمه وكان ذلك في سنة ١٢٨٢ ثم في سنة ١٢٨٤ حصلت مشاجرة بين اولاد  
الاخ المتوفي وعههم فاقسموا بطلب عههم المذكور القسمه بينهم ليأخذ حقه منهم  
فسلموا له في ذلك بحضورهم جميعا والجميع راشدون فأخذ حقه عههم وحده بحضور  
عدول من المسلمين يشهدون بذلك ثم توفي أكبر اولاد الاخ المتوفي فادعم الاولاد أن  
يبنى سوراً يباسب يخصه على حقه فنفقه اولاد الاخ من ذلك وأرادوا أن يصالحوه وعلى  
بعض حقه فلم يرض فهل اذا كان الامر كما ذكر يكون للعالم المذكور أخذ حقه بكامله  
ويجبر الممتنع من ذلك (اجاب) للعالم المذكور أخذ حقه كاملاً من الدار المذكورة  
حيث كان ثابتاً ولا يجبر على اعطاء بعضه بدون وجه واذا ثبت القسمه الشرعية مستوفية  
شرائط القسمه بالتراضي لا يكون لأحدهم نقضها بدون مرجع والله تعالى أعلم (سئل)  
في عصابة قصب تخربت ولم يبق فيها عدد ولا بناء وصارت صحراء ساحة وهي مملوكة  
لاشخاص طلب أحدهم قسمتها لقسمه اقرار فهل يجاب لذلك حيث الحال ما ذكر  
(اجاب) ذكر في رد المحتار من القسمه ان نحو الحماة لا يقسم فاذا انهدم كله وصار  
صحراء صار ما يقسم كصحراء انتهت ومنه يعلم اجابة طالب القسمه في العصابة  
المذكورة حيث صارت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في  
صاحبة كاملة الآلة ومستمدة للادارة بثمن معلوم ويريد ان يديرها ويدفع مثل اجر  
نصيب باقي الشركاء كما كانت مع من كان قبله فامتنعوا وطلبوا منه أجره زائداً عن اجر  
المثل فأراد ان يقيمها قسمه مهاياً بالزمان حيث لم تقبل القسمه بالاقرار فهل يجاب  
لذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)  
في دار مشتركة بين اثنين مناصفة لكل منهما النصف على سبيل التبرع أراد أحدهما  
قسمتها فامتنع الآخر منه الا بان الدار المذكورة فيها صهر ربيع وبثما لم يلح ويحصل ضرر

بقسمتها فهل اذا اطلع عليها هل الحبرة المنتصبون لذلك وعرفوا ان الدار المذكورة  
 اذا قسمت لا يترتب على قسمتها ضرر لاحد الشرى يمكن بحجاب طاب لب القسمة حيث كان  
 كل من الشرى يمكن ينتفع بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كانت  
 الدار قابلة للقسمة الا فراؤ بحيث ينتفع كل من الشرى يمكن بنصيبه بعد القسمة من جنس  
 الانتفاع الاول وطاب احدى ما قسمتها وامتنع الاخر بحجاب طاب القسمة لها ويجبر  
 الامتنع عليها حيث لا ضرر والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت اقتسموا عقاره على  
 يد يئنة بالتراضى واخذ كل منهم حصته بلا غبن على احدى منهم في تلك القسمة ونصرف  
 كل فيما اخذه مدة من الزمن ثم بعده ضي المدة المذكورة والتراضى الوفق بينهم على  
 يد اليئنة وما ذون الشرع انكر بعض الورثة القسمة فهل والحال هذه اذا ثبتت القسمة  
 مستوفية شرائط الصحة لا عبرة بانكاره (اجاب) اذا ثبتت قسمة العقار المذكور  
 بين الورثة بالتراضى قسمة افراؤ الوجه الشرعى واستوفى كل نصيبه بلا غبن لا يعتبر انكار  
 من انكره منهم مع الاثبات والبس لا احدى منهم نقضه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم  
 (سئل) في ورثة شركاء في دور ثلث يملك رجل وابنه فيها خمسة قرايط وثلاثة  
 اقتسموها بينهم بالتراضى قسمة افراؤ بحضور ضي بلدتهم فخص لرجل وابنه دار  
 معينة في الدور لثلاث في مقابلة نصيبهما فهل اذا اراد الرجل المذكور نقض القسمة  
 لا يجاب لذلك حيث وقعت بالتراضى ولم يكن فيها ما يوجب نقضها شرعا (اجاب) ليس  
 لاحد المتقاسمين قسمة افراؤ نقض القسمة بعد صدورها مستوفية شرائط الصحة وانفاذا  
 بدون رضا ابيه في سواء وقعت بالتراضى او بقضاء القاضى بدون وجه شرعى يوجب  
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بين اثنين بالملك الشرعى  
 لكل منهما فيها حصه معلومة فبني احدىهما في بعض ارض الدارين مع الخواص ماله  
 لنفسه خاصة واراد الا أن قسمة الدار المذكورة بينهما بالوجه الشرعى فهل والحال هذه  
 تقسم لدار المذكور كورتيه بما قال خرج اليه في نصيب الباني كان له وان لم يخرج في  
 نصيبه كورله فله حيث كان قاعه لا يضر بالارض (اجاب) نعم والحال المذكور  
 بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في عقار يملك لرجل وامرأته لكل واحد فيه النصف  
 اقسمة قسمة شرعية واختص كل واحد منهما بحصة منه واقر كل منهما بانه استوفى  
 نصيبه منه فبعده ضي مدة من القسمة رعى الرجل بان ما خصه بالقسمة فيه حصه  
 لغيره بمجرد دعواه فقط ولم يكن ذلك من يدعى بذلك وان امرته شذبه سرقه وعبس ذرة  
 في مالها ولا بد ان يرفعها الى القاضى ويجبر عليها في ما سائر يد بذلك تخويله لاجل  
 اتوصل لى بال اقسمة فهل بعد ثبوت القسمة مستوفية شرائطها الشرعية واقراءه  
 بالاستيفاء لا يجاب لنقض القسمة ولا عبرة بما عمل به عليهم ولا بقوله ان لعل حصه  
 في نصيبه الذى خصه بالقسمة بمجرد قوله من خير اثبات شرعى من يدعى بذلك (اجاب)

١٢٨٦

١٦

ذى الحجة

١٢٨٦

٤

شعبان

١٢٨٧

٧

ذى القعدة

١٢٨٧

٣٠

ربيع الثاني

١٢٨٨

٤

اذا صدرت قسمة الافراز مستوفية شرائط العدة واللزوم لا يكون لاحد الشرير يكتن  
 نقضها بمجرد تعلله المذکور بذون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في منزل  
 لا يقبل قسمة الافراز مشترك بين جماعة طالب أحدهم القسمة والحال انه يحصل  
 بقسمة الافراز ضرر على جميع الشرير كاهل والحال هذه لا يجاب طالب قسمة الافراز  
 لذلك ولا يجبر الا على القسمة المذكورة ولا يقسم المنزل المذکور الارض الجميع  
 حيث الحال ماذكر (أجاب) اذا كان المنزل المذکور لا يقبل قسمة الافراز بان  
 لا ينفق أحدهم الشرير كاهل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول فطالب  
 أحدهم قسمته وامتنع الباقي لا يجبر الممتنع عليهم ولا يجاب الطالب لها ولا كل منهم  
 المهاية فيه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين امرأتين لاحدهما خمسة  
 عشر قيراصا والاخرى تسعة قيراط فاردت صاحبة التسعة القراريط قسمة الدار  
 المذكورة مع شريكها قسمة افراز دفع الضرر الشرير كاهل اذا كانت الدار المذكورة  
 قابله لقسمة الافراز بحيث تنفع كل من الشرير يكتن بنصيبها بعد القسمة من جنس  
 الانتفاع الاول وشهدت أهل الخبرة بانها قابله لقسمة الافراز على هذا الوجه من غير ضرر  
 تحاب الشرير كاهل كورة للقسمة بدون وضاع الاخرى واذا امتنعت تجبر عليها والحال هذه  
 (أجاب) نعم تجاب الشرير كاهل طالبة لقسمة الافراز اليها وتجب على الاخرى الممتنعة عنها  
 عليها اذا كان الواقع ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة لهم عقار قسمه  
 لهم القاضي قسمة افراز فادعى أحدهم أن في نصيبه غنما فاحشاو يقيم البرهان عليه  
 فهل اذا أثبت دعواه وأقام البرهان على ذلك تنقض القسمة حيث لم يحصل منه اقرار  
 بأنه استوفى حقه ولم يحصل منه ابراء (أجاب) اذا ثبت التعين الفاحش وهو ما لا يدخل  
 تحت تقويم المقومين في قسمة الافراز المذكورة بالوجه الشرعي تنقض اجماعا حيث  
 كانت بالقضاء ولم يتم مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان غير قابل لقسمة الافراز  
 مشترك بين جماعة متعددين أحدهم له فيه النصف والباقي لجماعة متعددين فطالب  
 أحدهم المهاية مع باقي الشركاء أن يسكن فيه مدة بحسب حصته مساهمة أو مشاهرة  
 ويسكن باقي الشركاء كذلك على قدر حصصهم مدة مثله فأبى بعض الشركاء عن القسمة  
 بالمهاية بالزمان والى مكان بدون وجه شرعي فهل يتهاون فيها على الوجه المذکور  
 ويجبر الا على من الشركاء عليها والحال هذه (أجاب) يجبر الا على المهاية عليها حيث  
 كان المكان لا يقبل قسمة الافراز ما لم يتفق الشركاء على اجارته من اجبي أو اجارة  
 بعض الشرير كاهل نصيبه لباقيهم والله تعالى أعلم (سئل) في دار قابله للقسمة مشتركة  
 بين ورثة معلومين باع بعضهم نصيبه وقدره تسعة عشر قيراطا وكسور لشخص معلوم  
 بين معلوم والباقي منها البنتين معلومتين احدهما ثابتة في جهة معلومة ففوق مسافة  
 القصير والاخرى حاضرة فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة قسمة اقرار بوجهها

١٢٨٨

١٤

١٢٨٨

شعبان

١٢٨٨

رمضان

٣

١٢٨٨

شوال

١٢

٢٧

١٢٨٨

ذی القعدة

١٧

١٢٨٨

الشرعي حيث كان يتفعل كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وكانت الدار  
 بأيدي الحاضر بن ويقوم المشتري مقام البائع من الورثة وينصب القاضي قابضا للغائبة  
 المذكورة حيث لا وكيل لها (أجاب) نعم قسم الدار المذكورة سمة اقرار بوجهها  
 الشرعي بين البنين والمشتري المذكور بن ويقوم المشتري مقام البعض اليه من الورثة  
 وينصب القاضي قابضا للغائبة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال بعد استيفاء ما يلزم  
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن أمه وولده الف صر وزوجته ولولده الف صر  
 وصي من قبل أبيه وضع يده على التركة وامتنع من اعطاء الزوجة ما يخصه بالقرينة  
 الشرعية متعللا بان على المتوفى دين اغبر مستغرق للتركة وان بعض الخلفاء لو اخرج  
 الى وقت غير هذا الزدادات اسماؤه فهل نجاب الزوجة في طلب حقه او بحصر الوصي من  
 ذلك حيث انها تريد جز قدر ما يخصها من الدين بعد ثبوته بالشرع (أجاب)  
 اذا كان الدين الذي لم يستغرق التركة ثابتا بالوجه الشرعي يؤمر الوصي بأداءه من التركة  
 ان وجد فيها ما يماثل الدين والافيوثر ببيع اعيانها بثلثي ثمنه لئلا يفسد الدين بوقته وما  
 بقي خاليا عن الدين بحصر الوصي المذكور على سيم نصيب لزوجته منه انما يحجب  
 القرينة وليس له تأخير البيع الى ان ياتي وقت تزاد فيه سماعا لاعتبار كونه  
 اذا لم يرخص أصحاب الحقوق لئلا يحدروا من الدين ثمة بالوجه الشرعي بن عبوره  
 بمجرد دعوى الوصي المذكور فليس له حينئذ منع الزوجة المذكورة من اخذ حصتها من  
 التركة ولو كان الدين المذكور معلوما لان الغريم غائب وطالب الورثة لقسمه  
 من القاضي والدين غير مستغرق وطالبو منه ان يعزل شيئا لاجل الدين ويقسم اليه  
 يحايون لذلك استحسانا قال في التتبع من القسمه رجل مات وترك ميراثا فلبس ورثته  
 من القاضي القسمه واقاموا بينة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين  
 لغائب فان القاضي لا يقسم شيئا من اجناس التركة وان كان الدين قبل من التركة  
 وسألوا من القاضي ان يعزل شيئا لاجل الدين ويقسم الباقي قال ابو حنيفة في القياس  
 لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال بان القاضي يفعل ذلك فان فعلوا ذلك  
 واقسموا الميراث فهت ما عزل لاجل الدين ردت القسمه الا ان يقضوا الدين  
 من حصصهم وكذا لو لم يكن الدين صاهر وقت القسمه سمة سمة بعد القسمه كانت  
 القسمه مردودة الا ان يقضوا الدين وكذا لو ظهر في التركة وصية بالثلث وبع من  
 اعيان المال فالوصية بمنزلة الدين حصة من فدية فيما يدخ في القسمه وسئل  
 مبسوطة في سمة له دابة وكذا في قسمه لاشباه وحرا شيع وفي فتاوى لا تقروى ايضا  
 اقول كتب في رد له تار ما منه تمة اعز اسريم قسمه ورثة قبل قضاء الدين  
 نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم الا ان يكون بشرط براءة  
 الميت لانها تصير حواله فينتقل الدين عاياه ونحو لو التركة عنه وهي الحية لقسمه

تركة فيمادين كما بسط في البرازية وغيرها اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعتي  
أرض احدها مالا ببناء فيها والاخرى في بعضها بناءا وهما مشتركتان بين جماعة أراد  
بعضهم قسمة ما لياخذ ما يخصه ورفع أمر ذلك للحاكم السياسي وآل الأمر للحاكم  
الشرعي فعين بعضا من أرباب الخبرة والمهندسين مع المستحقين وحضر واجتمعوا وحصلت  
القسمة بحضورهم قسمة افراز بدون غبن في القسمة على أحد ولا غدر بتراضي جميعهم  
على القسمة المذكورة واستلم كل ما يخصه مستحلا به منفردا عن الباقيين ثم تصرف كل فيما  
حصة بانواع التصرفات الشرعية من إيجار وسكنى وهدم وإنشاء وغير ذلك مع مشاهدة  
الشركاء وقرارهم على ذلك بدون معارضة ولا منازعة مدة ثمان سنين ثم مات أحد  
الشركاء من ورثة وبقي كل واحد على ما يخصه مدة من الشهر والآخر أن أراد بعض  
الشركاء نقض القسمة وجعل تلك الأرض روكا كما كانت طمعا فيما أحدهم بعض  
الشركاء من البناء فيما يخصه ماعلا بأنه لم يتقرر بعد ذلك من القاضي حجة له كل واحد  
بما خصه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا عبرة بما تعلق به بعض الشركاء لنقضها على  
مستوفية شرائط الصحة ووضع كل يده على ما خصه وتصرف فيه المدة المذكورة (أجاب)  
كما تصح القسمة بالاقرار بقضاء القاضي تصح بتراضي الشركاء عليها ما ذاقعت مستوفية  
شرائط الصحة بلا غبن ليس لاحد منهم نقضها بدون وجه شرعي على كلا الوجهين ولا  
تتوقف صحتها شرعا على تحرير حجة بها فلا عبرة بما تعلق به بعض الشركاء لنقضها على  
الوجه المسطور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل للقسمة  
مشترك بين اخوة ثلاثة وأمههم بالارث الشرعي من قبل مورثهم ثم مات أحد الاخوة عن  
ورثة بعضهم بلغ وبعضهم قصر وعلى القصر وصى شرعي فطلب أحد الاخوين الباقيين  
قسمة المكان المذكور وافراز نصيبه منه على حديثه فهل والحال هذه يجاب طالب  
القسمة لذلك حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه انما عا مثل الانتفاع الاول بعد القسمة  
المذكورة (أجاب) اذا كان العقار المذكور قابلا للقسمة الافراز بحيث ينتفع كل  
واحد من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمة  
يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من  
مديرية الجبيلة مضمونها عرض للداخلية من حسن حسن الزمر في أخيه عبود الزمرقي  
شأن ما يخصه في المنزل الخلف عن والده وان أخاه عبود اوضح يده على ما يخصه فيه  
بالقرينة الشرعية وباحالة رؤيته ذلك على حضرة قاضي أفندي المديرية وتوضح الحضرة  
ما أبداه عبود من المصادر في أي يده صرفها حال وضع يده على الحصة المذكورة وورد  
شرح حضرة أنه في ٧ جادى الاولى سنة ١٢٨٩ قمرية ١٣ بناء على فتوى أبرزها حسن  
المدعى من حضرة العلامة الشيخ عبد النادر الرفاعي مفتي ديون عموم الاوقاف بان الدار  
المذكورة اذا كانت قابلة للقسمة تقسم بين الورثة وما صرفه الباني المذكور لا يلزم به

١٢٨٩

٢٤

جادی الثانية

١٢٨٩

٦

رجب

سنة

باقى الورثة حيث لم يكن مأذوناً به والمحال هذه وان هذا الافتاء موافق للاصول الشرعية ومقتضاها أن لا توقف القسمة على رؤية تدعى عبداً المذکور بما صرفه في البناء إذ كان بدون إذن وبما أنه صار حاضراً عبداً المذکور واستجوابه عن النص بشرح حضرة القاضي وما حواه من الافتاء كان جوابه بما به رض الافتاء وما أوقفه حضرة القاضي وأنه غير متعلل لما حكم به ورام حاله رؤية هذه المادة بصرف حضرته لكم للتعرف فيها وصدور الحكم الشرعي فيها عليه اقتضى ترفيعه لفضيلته لكم للاطلاع على أوراق تلك المادة وإفادة الحكم الشرعي (أجاب) ما اراد الاطلاع على إفادة المديرية المؤرخة ٢٤ جمادى الاولى سنة ٨٩ مرة ٨٧ وأوراق هذه المادة والذي فهم من جواب الشيخ عبود الزمران البناء الذي أحدثه في العقار المذكور المذکور كان باذن شرعيه وأنه غير متبرع بما صرفه على ذلك ويريد محاسبته أخيه شريكاً الشيخ حسن حسن الزمران على ما خصه في مبلغ الصرف على هذا العقار فيقتضى أن ذلك البناء كان للشركاء لأنفس الباقى خاصة وحينئذ لم يحكم الشرعي في ذلك أن العقار المذكور كان قابلاً للقسمة الا فرأى وطالب أحد الشركاء قسمة نصيبه فيه فإنه يهضم ويكون له كل من الشركاء الاختصاص بنصيبه على حدته وما ادعاه أحد الشركاء الباقى من الصرف هو العماره باذن شرعيه أن أنكره خصمه يكلف إثباته فإن أثبت بالوجه الشرعي يكون له الرجوع عليه بنصيبه فيما يخصه من مبلغ الصرف المذكور والا فلا وحينئذ لا توقف القسمة على إثبات الاذن الذي ادعاه الباقى ونسكه خصمه غاية الامر أنه أثبت له الاذن بالصرف وتحقق صرف مبلغ معلوم في هذه العماره يكون للباقي بمطالبة شرعيه بما يخصه من ذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئلت) في أما كن متعددة مملوكة لمجموعة ومشاركة بينهم وقابلة للقسمة بحيث لو قسم كل واحد منها على أفرادها فقسمة أفرادها لا تنفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع لأول فهل إذا طالب أحدهم قسمة فقسمة أفرادها لا يخص كل بنصيبه يجب لذلك وإذا كان أحد الشركاء واضعاً يده عن ذلك العقار ومصرفاً فيه بالاجارة للغير وقبض الاجرة باذن باقي الشركاء مدة يكون لهم محاسبته على انصافهم من تلك الاجرة ترك المدة التي استولاه من المستأجرين وقبضه وإذا صرف شيئاً مرمية بعض الاما كن المشترية بدون إذن باقي الشركاء يكون متبرعاً (أجاب) إذا كان العقار المذكور قابلاً للقسمة الا فرأى كما هو المذكور يكون لكل من الشركاء نصيبه جبراً على الباقي كما يكون لباقي الشركاء نصيبه بشرط أن يكون حصة نصيبهم من الاجرة التي استغلها من ذلك العقار باذنهم وإذا صرف شيئاً مرمية بدون تركيل منهم له في ذلك ورضاهم به لا يكون له الرجع عليهم والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئلت) في دار مشتركة بين جماعة فبأية القسمة الا فرأى طلب أحدهم لقسمة فاجيب لذلك فقسمة بينهم بالقرينة الشرعية واختصاص كل واحد منهم بنصيبه المحدود والمعلوم واسم رواعلى

١٢٨٩

١٨

١٢٨٩

٢٠

ذلك نحو الثلاثين سنة وفي نصيب أحدهم خرج على ساحة أحدها شركاء أراد أن  
صاحب الساحة أن يهدم الخرج المذكور ويمنع صاحبه من اعادته كما فعل فهل حيث  
كان الخرج المذكور موجودا قبل القسمه ولم يشرط رفعه وقتها وصار في نصيب  
الشريك المالك له المذكور بمقتضى قسمة الافراز الشرعية لا يمنع من اعادته اذا هدمه  
لحمل به ابقاء للقديم على قدمه أم كيف الحال (أجاب) ليس لصاحب الساحة منع  
مالك الخرج القديم الذي أصابه بالقسمه من اعادته كما كان ويبنى القديم على قدمه  
والحال ما ذكر في في الهندية من الباب الثاني في بيان كيفية القسمه واذا وقع الحائط  
لاحد في القسمه وعليه جذوع الآخر وأراد صاحب الحائط أن يرفع الجذوع عن الحائط  
ليس له ذلك الآن يكرهنا شرط في القسمه رفع الجذوع سواء كانت الجذوع لاحدهما  
على الخصوص قبل القسمه والحائط بينهما أو كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا  
بينهما ما شرط الحائط لاحد مما بالقسمه والسقف والجذوع لا يخرج في الذخيرة من  
التجريد وكذلك درج أو درجة أو سطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب  
العلوم شرط على نصيب الآخر لم يكن لصاحب السقف أن يقطع الروشن الآن يشترطوا  
قطعه كذا في التتارخانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان صغير لا يقبل القسمة  
بالافراز مشترك بين جماعة فهل اذا أراد أحد الشركاء أن ينتفع بنصيبه بالمهاياة ومنا  
أو مكانا يجاب لذلك حيث لم يتفق الكل على اجارته أو بيعه (أجاب) نعم يجاب  
طالب المهاياة لها والحال ما ذكر بالسؤال حيث اتفقوا عليها وان امتنع البعض  
فانقضى يجبر الممتنع عليها والله تعالى اعلم (سئل) في دار ملوكة لرجل وأخته البالغة  
للرجل فيهما سبعة عتق قراطا ولاخته المذكور سبعة قراريط فبنى الرجل المذكور  
فوق الدار المذكور سبعة أم كن من ماله الخاص به لنفسه وسكن في الدار المذكور  
جميعها سبعة من السنين وأخته في منزل زوجها بدون عقد اجارة فهل اذا طلبت الاخت  
المذكور سبعة حصص من الدار في المدة الماضية مقابلة سكني أخيهما فيها لا تجاب لذلك  
حيث لم تكن وقتها والاخت بالغة وادخلت الاخت المذكور قسمة نصيبها من الدار  
وكانت قابله للقسمه في الحكم في البناء الذي أحدثه اخوها لنفسه في الدار المذكور  
من ماله الخاص به فهل له رفعه حيث لم يضر باصل الدار وقد بناه بلاذنها (أجاب)  
فعم لا تستحق الاخت المذكور سبعة حصص من الدار مشتركة على أخيهما بسكناهما فيها  
لما مضى بدون عقد اجارة والحال هذه وما بناه الاخ المذكور من الاماكن في الدار  
المشتركة لنفسه من ماله الخاص به بلا إذن أخته يكون له فاذا قسمت الدار فساووق  
من البناء المحدث على هذا الوجه في نصيبه بالقسمه فهو له على حاله وما وقع منه في  
نصيب أخته له رفعه حيث لم يضر باصل الدار والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من  
الحافضة بناء على ما ورد اليه من مديرية اسميوط بطالب الجواب عن السؤال المهر من

سنة

رمضان

١٢٩١

٢٦

ذى القعدة

١٢٩١

٢٢

ذى الحجة

١٢٩١

٨

فأبى محكمة المديرية الآتى ومضونه ما قولا كفى أخوين لهما منزل مشترك بينهما  
 مناصفة وفيه بيت طاحونة به عذتها ولها سلم يرتقى الى سطحها وباب يستخرج منه اليها  
 ولها باب آخر يلى الطريق العام قد تقاسم المنزل دون الطاحونة المذكورة قسمة تراض  
 فوقع في قسم أحدهما بابا الذى به وسلم مدخلها فصار يرتقى الى سطحها وينتفع به وحده  
 بوضع متاعه ووقوده وأخوه لا يمكنه الوصول اليها لعدم إمكان بناء سلم لها آخر أصلا  
 فتضرر من ذلك وطالب أنهاء ما يمسد الباب الذى من جهته وهدم السلم الذى بها خشبة  
 تناول الزمان ودعواه الاختصاص بها أو يتمكينه من الدخول اليها من الباب الذى فى  
 قسمة والارتقاء من سلمه ليصل الى سطحها أو باخذ متاعه ورفعها الى سطحها حتى ينتفع  
 بها مثله فهل له ذلك كسأل فحيل رجل احتاجت للتأبير وهى فى أرض غيره أم كيف  
 الحال (أجاب) حيث أقتسم المنزل المذكور بالتراضى على أن لا يحددهما الجزء  
 الذى به الباب الموصل للطاحونة المشتركة والسلم الموصل الى سطحها وبقيت الطاحونة  
 مشتركة بينهما ولها باب من طريق العامة يتوصلان منه اليها لا يكون للآخر أن يحجب  
 صاحبه على المرور فى ملكه الخاص به بالقسمة والنصف ودعى السلم لذى اختص به  
 كذلك الى سطحها المشترك بدون اشتراط ذلك فيه ولا يظهر قياس الانتفاع بوضع  
 الامتعة على السطح المشترك على ادلاح ذلك الذى لا يتوصل اليه الا بالمرور فى أرض  
 الغير والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين ورثة بالغين وقصر وعلى كل من القصر  
 وصى وثلاث لدار لا تقبل القسمة بالافراز حيث لا ينتفع كل واحد من الورثة بنصيبه منها  
 بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ولو كان نصيبه كثر فهل اذا طلب وصى بعض  
 القصر وبعض البغالين قسمة الحال ما ذكر لا يحجب الممتنع عليها (أجاب) نعم  
 لا يحجب الممتنع عليها ولا يجاب الطالب لها ولو كان صاحب الكثير حيث لا ينتفع كل  
 بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)  
 فى رجل توفى عن زوجة وخمس بنات وترك لمن دارا كبيرة وقاية للقسمة والتمتعة  
 فأرادت الزوجة وبناتها قسمة لدار قسمة افراز وورثية الورثة المبيع فهل يجاب طالب  
 بالقسمة اليها حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة كاستفادته قبلها (أجاب) نعم إذا  
 كانت ثلث لدار وقاية القسمة بالافراز بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس  
 الانتفاع الاول فطالب أحد الشركاء قسمة يجاب بذلك ويجوز الممتنع عليه حيث لا مانع  
 كما أن من أراد بيع نصيبه منها لا يمنع من ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل)  
 بأفادته من محافضة مصر بناء على إفادة من محافضة رشيد يطلب الإفادته عما يرغبه قاضيا  
 الموضح فيما تحرر منه وصوره إفادة القاضى أن مقدم هذا العرض تقدم منه عرض آخر  
 الى المحافضة فى شهر رمضان سنة ٩١ بان له املاكا مشتركة بينه وبين اشقائه  
 وخلافهم ويرغب قسمتها بالوجه الشرعى وشرح عليه من المحافضة للحكمة وأعطيت

الافادة من المحكمة الى المحافظة شرعاً على العرض المذكور ببيان الحصص المستحقة  
 لمقدمه ولان لم تحصل القسمه المذكورة وحيث ان مقدم هذا العرض ذكر حصول  
 الرهنه فيما يستحقه والحال ان الذي يستحقه هو حصص مشاعه في بناء الاماكن وفي  
 نخيل الغيطان الموضحة بالعرض المرفوق مع هذا وارضها بعضها وقف ومحتسبة لجهة  
 المساجد فلم شرعاً كحضر تكمل ارسال هذا العرض والعرض الثاني والشقة المرفوقة  
 مع هذا الخضره الاستاذ له الامه معني السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر للاستفتاء من  
 حضرته عن جواز القسمه في البناء والنخيل المذكور حيث كان بعض الارض وفقاً أم لا  
 وان كانت غير جائزة بجواز الرهن في الحصص المشاعه في البناء والنخيل المذكورة مع أن  
 بعض الارض وقف كذا كرا ولا يجوز زوال الرهن الا بعد افراز الحصص المذكورة وبعد ورود  
 الفتوى حينئذ يجمع لاجراء مقتضاها (أجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في  
 قسمه المشترك بين الشر كطلب أحدهم وامتناع الباقي عنها ايه اذا كان الذي يرد  
 قسمته محتملاً لانه بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول في  
 العقار وفي النخل والشجر والبناء ولا تقوت المنفعة المعهودة بعد القسمه ويمكن  
 المعاداة ولا تقبل المنفعة فان القاضي يجيب طابعها اليها ويجبر الممتنع عليها حيث  
 لا مانع وكذا يجاب طابعها ان كان ذلك كغيره مع انتفاعه وان لم ينتفع صاحب القليل  
 ولا قسلاً وما ذكره من تنبأ الحصص مع الشيوخ وكون بعض ارض ماذ كرهت كونه  
 فلا يصح شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في عقار مختلف عن ميت بعضه حصص  
 والبعض كامل مشتمل على طواحين وأفران ودور ودور هذا العقار مشترك بين ورثة  
 بعضهم قصر وبعضهم بلغ فهل اذا طلب أحدهم قسمه العقار المذكور قسمه افرار  
 وكن كل من ورثه الميت لا ينتفع بنصيبه بعد القسمه ولا الوارث الطالب للقسمه أيضاً  
 لا يجاب لذلك جبراً على الا في منهم أم كيف الحال (أجاب) ما لا يحتمل قسمه الا فرار  
 من هذا العقار بحيث لا ينتفع كل من اشر كالمالك كورين بنصيبه منه بعد القسمه من  
 جنس الانتفاع الاول لا يقسم بطلب بعضهم قسمته عند امتناع الآخر منها سواء كان  
 صاحب النصيب الاقل أو الاكثر ولا يجبر الا في منهم عليها والحال هذه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في أرض جنيته مملوكة الرقبة لا يباها مغرومة بالاشجار ومشتركة بين جماعة  
 بالتفاضل بينهم يمكن قسمتها بالا فرار والتعديل بحيث ينتفع كل منهم بنصيبه بعدها  
 كانتفاعه قبلها ويمكن فيها المعاداة طلب بعض الشر كافرار بنصيبه بالقسمه والتعديل  
 فهل يجاب لذلك ويجبر له بقية اشر كاه على ذلك (أجاب) نعم يجاب طالب القسمه بما يجبر  
 الممتنع عليها والحال ماذ كره بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دور  
 وحوانيت وطواحين مشتركة بين جماعة بالغين على التفاضل بينهم وبعض هذه العقارات  
 قابل لقسمه الا فرار بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول حتى

١٢٩٢

١٢٩٣

١٢٩٣

صفر  
١٤

٢٦

صاحب الاقل وبعضها غير قابل لما بحيث لا ينتفع أحدهم بنصيبه بعدها فهل يقسم  
 التقابل لمطالب بعضهم ويجوز ألا يعلما جميع الاماكن الغير القابلة للقسمه  
 المذ كدرة تقسم بالمهاياة بالزمن أو المكان (اجاب) نعم يقسم العقار التقابل للقسمه على  
 هذا الوجه بطلب أحد الشر كة ويجوز ألا يعلما والحال هذه ولا يقبلها منه تجرى  
 فيه المهاياة اما زمانا ومكانا على ما يتفقون عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار  
 مشتركة قابلة للقسمه بين ثلاثة رجال أولاد أعمام مثالية ورثوها عن آبائهم ولم تحصل  
 فيها قسمه بينهم وخرج اثنان منهم من البلد خوفا من ظلم أهلها وبقي الآخر مقيما فيها ثم  
 بعد مدة رجع كل منهما فوجد المقيم قد بنى فيها لنفسه من غير اذنها بناء يستغرق زيادة  
 عن ثلث أرضها فطلبها قسمتها لثلاثا فخرجها لاجل بنائه فهل يجابان للقسمه الارض  
 مثالية ولا غير بنائه (اجاب) حيث كانت تلك الدار قابلة للقسمه الا فرار وقد بنى فيها  
 أحد الشر كة بمنه لنفسه بغير اذن فلها تقسم بطلب أحدهم فابقع من البناء المذ كور في  
 نصيب الباقي فهو له وما يقع في نصيب باقي الشر كة يؤمر برفعه لأن يتفقوا على أخذه  
 بقيمة يستحق القاع أو بما تراضيان عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين زيد  
 وجهة وتقرن يد ربحها والجهة الودع باقيمها وعلى جهة الوقف فاضر شرعي يريد زيد  
 قسمتها وافرار نصيبه فيهما والحال هذا المذ كورة قابله للقسمه وينتفع كل بنصيبه  
 بعدها وفي ذلك مصلحة للجهة الوقف فهل والحال هذا يجاب بذلك حيث يجوز افرار  
 الوقف من الملاك اذا استوفت القسمه شرائها لشرعية (اجاب) نعم يجاب لذلك ان  
 كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين و بنت وترك  
 حصه في صاحونه ودار فآخذ كل نصيبه من الحصه في الطاحونة بالمهاياة فبقيت الدار  
 بلا قسمه في أيدي الورثة حتى مات كل من المذ كورين عن ورثة فهل اذا طلب وارث  
 البنت المذ كورة افرار نصيبه ليقع به على الانفراد مع قبول الدار للقسمه بلا فوت  
 ثلاثة وكل من الورثة معترف بالملكية على هذا الوجه وزعم أحدهم ان الجسد المذ كورة  
 أعطى ابنته المذ كورة حال حياته وصحته قطعة أرض مملوكة له وملكها لها ثم ادخلتها  
 في دار كانت لزوجها يجبر الممتنع من القسمه عليها ولا يحسب ما أعصاه انخداعا على فرض  
 ثبوت الاعضاء من التركة ولا ورثته ثم حذبل ما يخصهم عن نصيبها في دار المتروكة  
 عن ايها (اجاب) اذا طلب أحد شر كة لمثل القسمه في الدار المشتركة كانت  
 قابلة لها بان كن ينتفع كل بنصيبه بعد ما من جنس الانتفع الا ان يجاب له ويجبر  
 الممتنع عليها فيجاب وارث البنت المذ كورة لذلك والحال مد كور حيث لا مانع ومجرد  
 تملك المارث هذه البنت حل حصته فدعة وض ادخلتها في دار زوجها لا يمنع من هذه  
 القسمه ولا يحسب عليها من نصيب في الميراث بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في ثلاثة بيوت مشتركة بين شخصين لاحدهما الثمان وللآخر اثلث كل منهما قابل

١٢٩٣

٢٨

١٢٩٥

١٨

ذی الحجة

١٢٩٥

٢٤

محرم

١٢٩٧

٦

ربيع الاول سنة

١٣٠٠ ١

للقسمة افرازا وكل من الشر يكتنح بخصته بعد القسمة المذكورة كانتفاحه الاول  
فهل اذا اودا مالك الثلثين قسمتها اقسمة افرازا وادامالك الثلث قسمتها بما يات بحجاب  
مالك الثلثين ويجبر مالك الثلث على القسمة اذا امتنع من ذلك (اجاب) اذا كان  
العقار المذكور قابلا للقسمة لا فرازا بحيث يفتقع كل من الشر يكتنح بخصته بعد القسمة  
من جنس الانتفاع الاول كما هو مذ كور بحجاب طالبها ويجبر الممتنع عليهم احيث لا مانع  
دون طالبها يات والله تعالى أعلم

كتاب المزارعة والمساقاة

صفر

١٢ ١٢٦٥

(سئل) عن حكم حذنة تتعقب بتركة حسن بك مقنن الاقاليم الوسطى من جهة ابعادية  
وقتها على عتقه وزرعت بعد موته من ايدار من تركته في الحكم في ذلك (اجاب)  
ذا كان يذو الارض بعد وفاة الواقف من الغسل المودونة عنه يكون على من  
ستولى عليه بدون ضرب شرعي ضمان البذر للوارث والزرع له وعليه اجرة مثل ارض  
الوقف لجهة وقفها حيث كان الزارع غير الورثة وغير ناظر الوقف واجرة العجلة على من  
استجرهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قطعة ارض بزيادة خالصة من  
الشجار وانفق على ان يغرسها المدفوع له شجران عنده وعلى ان يخرج على صاحب  
الارض والخدمة على صاحب الشجر وانما بينهما مناصفة فغرسها المدفوع له شجران  
عنده واستمر على ذلك مدة ثم مات صاحب الشجر عن ورثة فهل لهم اخذ الشجر من بعده  
(اجاب) الشجران غرسه يورث عنه شرعا اذا لم يثبت انتقاله عن ملكه بنقل شرعي  
كما حرره في تنقيح الفتاوى من المساقاة عند فسادها بعدم ذكر المدة مع عدم اشتراط  
الاشتراك في الارض اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ارض خراجية اتفق مع  
آخر على ان يغرسه الا شجران من ماله ويكون العمل والمؤن على ذلك الاتح والخراج  
على واضع اليد عليه ليكون ما يغرسه الا شجران من ماله من ماله من ماله من ماله  
لذلك واستمر على ذلك سنين ثم راد الا انفسان فهل تكون هذه المغارسة فاسدة ويكون  
الاتفاق غير معمول به ويكون الشجر والثمر للرب الارض وللعامل قيمة الشجر وقت غرسه  
واجرة عمله او تكون صحيحة (اجاب) في التنوير دفع ارض بزيادة معلومة ليغرس  
وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح اه قال في رد المحتار قيد به اذ لو شرط ان يكون  
هذا الشجر بينهما ما فقط صح ثم صرح به بضرر المدة صرح في فسادها بعدمه الى  
آخر ما ذكره من كتاب المساقاة ومنه يعلم الفساد في حادثة السؤال لعدم المدة واقاد الرمي ان  
الغراس لرب الارض والا شجر قيمة الغرس واجرة المثل كما لو فسدت باشتراط بعض الارض  
واستتفها رابن عابد بن خلفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة ارض زراعية  
من ملا كها باجرة معلومة سنة واقبضهم اجرتها وزرعها وقبل بدو صلاح الزرع ادعى  
المؤجر ان في اثناء السنة انهم اجرها ببالا كراهه والجبروا ثبتوا ذلك بين يدي المحاكم

محرم

١٢ ١٢٦٧



١٢٧٧

١١

في ذلك للعامل والحال انه قد دفع الخراج والمصاريف حسب الشرط فاذا يكون المحكم في ذلك (اجاب) قال في الهندية ولو كانت الارض بينهما وشروط ان يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما فصفين لا يجوز لان من لا يذرمه يكون قائلا لا يخرج ارضك ببذرك على ان يكون الخار ج كاه لك وازرع ارضي ببذرك على ان يكون الخار ج كاه لي فيكون العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز وفيها ولو شرط في المزارعة ان جميع ما خرج من الحنطة فيبين ما نصفان وما خرج من شعير فهو لاحدهما بعينه ارضه طان تكون الحنطة لاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايها كان البذر لا يجوز كذا في التمار خاتمة ومنه به لم يصادف المزارعة في حادثة السؤال لا يقطع الشرية في بعض الخارج واذا فسدت المزارعة يكون الخارج جميعه من شتوى ونيلي وصيق لرب البذر وعليه الباقي انشركا اجر مثل انصبأثم من الارض لا يجوز الشرط خلافهم ويحسب منه مده مدفعه من خارج انصبأثم بامردم ومخر الخيل المشترك بينهم جميعا على حسب الميث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ابعادية دفعها لجماعة لكل منهم جزء معلوم منها مزارعة يذره وبين كل منهم على ان الارض من قبله والبذر ولعمل من الاخر مده سنتين يجزى معلوم مما يخرج من زرعها وهو النصف فقبل مضي السنتين باع لارض مالكها رجل بثمان معلوم فهل تكون المزارعة صحيحة الى تمام المدة وتبعض بالبيع المذكور ولاسي وهو غني ولم يكن عليه دين عجز عن وفائه الا من ثمنها ويخبر المشتري ببقاء البيع الى عام المدة أو فسخه (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور بالسؤال صحيحة على ما عليه العمل والفتوى الذي هو قولهما اذا لم يوجد ما يفسدها وليس لرب الارض بعد المضي فيها ان يطالب بدون مذكر قبل مضي السنتين المدة مدهم ما يبيع به الارض في اثبات المدة بدون مذكر بدون لا وفائه الا من غن الارض لا يوجب فسخها او يكون البيع وقوف في حق العامل الى مضي المدة كما استأجر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ارض ملك عن اصولهم اتفقوا مع رجل ان يغرسها بخيلا من ماله ويخدم الخن والعمل عليه وله نصف ما يخرج من الثمر والتجبر ولهم النصف فغرس بعضها من ماله وعمل فيه مده معلومة وبقي باقي الارض بدون غرس فيها وصادر ارباب الارض يثجرون الباقي منها من غير غراسرو ياخذون اجرة لانفسهم مده ثمان الذي غرسه الشريك فيها اثمر بعد المدة المتفق عليها بينهم فاستولى عليه الشريك الغارس وامتنع من دفع نصفه لارباب الارض ويريد الاختصاص به متعللا بأنه ثمر غرسه وانكر عقد الشريك معهم فهل اذا ثبت عقد الشريك والمعارضة بينهم على ان له النصف فيه فثب غراسه وعمله فيه ولا رباب الارض النصف واستوفت شرائط الصحة وكتب لهم قاضي بلدهم حجة شرعية بخضه وحتمه وشهادة بيعة شرعية يشهدون بذلك يفضي له بنصف الثمر ولا رباب الارض بالنصف الا يخرجوا ما يحصل فيه غرس

سؤال

١٢٨٠

٦

رمضان  
٩  
سنة  
١٢٨٤

في الارض من الشريك من ماله يكون باقيا على ملك أرباب الارض لاحق فيه للشريك  
المذكور بدون غراس منه ولا عبرة بانكاره عقد الشركة والحال هذه (اجاب)  
اذا دفع الجماعة المذكورة الارض للعامل مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه  
فيها غراسا على أن ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما جار كما افاده في المحابيه  
ومثله في كتب من الكتب وفي الذخيرة واذا انقضت المدة يخير رب الارض ان شاء غرم  
نصف قيمة الشجرة وملكها وان شاء قلعهما انتهى كما افاده في تنقيح الحامدية ومنه يعلم  
انه اذا ثبت عقد المغارسة على هذا الوجه وبينت المدة يكون العقد صحيحا وليس للغراس  
الاختصاص بالشجرة وغمره بل يكون بينهما على ما شرطوا بعد المدة يخير مالك الارض  
بين القلع وغرم نصف قيمة الشجرة للغراس ويكون الشجر جميعه المالك الارض ولا عبرة  
بالانكار بعد الثبوت وليس للغراس معارضة المالك في باقي أرضهم المذكورة والحال  
ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (مثل) في رجل دفع لآخر أرضا  
ليغرس فيها اشجارا تكون الاشجار المغروسة وما يخرج منها مناصفة بينهما وضرب لذلك  
مدة من السنين قدمضت ومات رب الارض لدافع فهل تبطل المساقاة حيث كان بعد  
نضج الثمر أو قبل بروجته ويكره لورثة الدافع الزام الغراس بقبح ما يخصه من الشجر في هذه  
الحالة اذا امتنع من أخذ قيمة نصيبه من الشجر (جواب) نعم تبطل المغارسة المذكورة  
والحال هذه ولورثة رب الارض أخذ حصته الغراس من الشجر بقيمة او مكيله بقلعه  
والحال ما ذكر كما يستفاد من عبارات كتب المذهب قال في تنقيح الحامدية في جواب  
سؤال عن المغارسة أقول ولم يدكر ما اذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة واذا انقضت  
المدة يخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجر ويملكها وان شاء قلعهما انتهى  
والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) بافاده من ضريبة مصر حاصلها طلب الافادة مما  
يرغبه فاضى مديرية المنية بناء على ما ورد من المديرية المذكورة ومضون ما كتب  
من نقاضى المذكور اليها من حيث ان قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة  
سم لوط مع أبي زيد بن يوسف بن عمار من معصرة ججاج منقبة ومجس نزاع طريق  
فالحال يستدعي الاستمعة في شأنها وما تردده القوي يجري به العمل في فصله وحاصلها  
انهم ما توافقا على ان الارض الغلانية الحراجية التي قبلع كذا فداننا ثرا لشيخ سالم تزرع  
بينه وبين أبي زيد مدة سنتين سنة ٨٣ وسنة ٨٤ فقرر السكون المعتمد في الارض المذكورة  
أن احدي السنتين يخرج محصولا جديدا بحيث يخرج محصولا محصورا الاخرى لان  
عادة الارض المذكورة أن لا يزرع أكثر من في احدي السنتين الاحلقة كنه في سنة  
٨٣ التي زرعاها معا على لوجه الاتي ويزرع هذا الاكثر في السنة الاخرى  
وذلك التوافق على أن يدفع أبو زيد للشيخ سالم صاحب الاثر كل سنة من السنتين عن كل  
فدان من الارض المذكورة كوردي كيتين أي اربعا وثمان من النصف المزرع فيها بالكيل

جمادى الثانية

١٢٨٧

١٤

المصري في زمن الحصول بحيث ان كان المزرع فيه اشعر ايدفع عنه زكيتين شعيرا والمزرع منها حلبة كذلك وهكذا ولم يدخل على ان المدقوع من عين ما يخرج من الارض بل انما اقتصر على الجنس المذكور وعلى ان جميع التقاوى والمصاريف منهما بالسوية وان ما يستدعيه الحرث واللوق من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو زمن مبدا الزراعة من ابي زيد وهو يحاسب عليه الشيخ ما في زمن الحصول وزرع الارض المذكورة معا على هذا الوجه في السنة الاولى ثم في السنة الثانية استولى عليها صاحب الاثر ولم يكن الا<sup>٢</sup> خرمها لكونه ما طله في دفع ما توافقا عليه من محصول السنة التي اشترى فيها في الزراعة والقصد الجواب عن هذه المعاقدة هل هي صحيحة أولا وما الذي يترتب على كونها صحيحة أو على كونها غير صحيحة وما حكم استيلاء صاحب الاثر على الارض وعدم تمكن الا<sup>٢</sup> خرمها للعلة المذكورة هل ذلك سائغ ولا كلام لابي زيد معه وانما تقع المضالبة بينهما في شأن السنة التي زرعت أولا في زيد معه كلام في هذا الشأن أيضا الا ان الاستفتاء عن هذه النازلة من جهة الاقتضاء لا جراه الامر على طبق ما ترويه القنوي (اجاب) المصرح به أن عقد المزارعة متى شرط فيه شرط قد يؤدي الى قطع الشرع في الخارج يفسد وهذه المعاقدة كذلك لان اتفاقهما على أن لرب الارض عن كل فدان منها زكيتين من صنف ما يزرع فيها في كل سنة قد يؤدي الى ذلك فهو كاف في فسادها وحكمها اذا قدمت ان الخارج جميعه لرب البذر ولا آخر أجر مثل أرضه حيث كان البذر من العامل أمالو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجر مثل عمله ولا يراد الاجر على ما شرطوا وعند محمد يجب بالغاما بلوغ حينئذ فلا كلام للعامل مع رب الارض في السنة الثانية لغساده ان العقد اذا الواجب فيه بل لو كان صحيحا ومضت المدة فلا مضالبة بشئ بعد ذلك في الثانية ولا جراه مقتضى تحرر والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من ضبضية مصر بناء على ما ورد من مديرية المنية بطلب الاستفتاء عما أوضه عنه قاضي أفتدى المنية وصورة ما ورد من قاضي المنية في ١٧ ر سنة ١٩٠٩ مرة ١٧٢ طالب بالافادة عنه ثم سأل عزتكم ان ما كتب من المحكمة في شأن قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة سمالوط المذكورة فيه انه عقد المزارعة في أرضه الخراجية أثر يثمه مع خصمه ابي زيد بن يوسف بن عمار على ان جميع التكاوى والمصاريف منهما بالسوية وان ما يستدعيه الحرث واللوق من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو زمن مبدا الزراعة من ابي زيد المذكور وهو يأخذه من الشيخ سالم في زمن الحصول وزرع الارض المذكورة معا على هذا الوجه والذي كتبه حضرة استاذنا شيخ الاسلام متعنا الله بطول حياته ان المزارعة اذا فسدت فالخارج جميعه لرب البذر ولا آخر أجر مثل أرضه حيث كان البذر من العامل وأمالو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجر مثل عمله وليس في كتابته حكم ما اذا كان البذر منهما كما صدرت به كتابة المحكمة فالقصد والاحاطة بالحكم الذي يترتب

١٤٩١

٢٣

سنة جادى الاولى

على كون البذر من ماله هو كون الخارج بينهما كما أن لبذر كذلك أو غير ذلك وهل  
 - من ذلك يؤخذ - قالوه عند ذلك انتم برد في رضى الى آخره أن يزورها بنفسه  
 وبقره والبذر بينهما ما في الخ قول مخالفة من يلزم في شأن ورود القول لصرح من  
 - خبره ليحري العلم بمقتضاه (أجاب) ما تضمنه جوابنا لاسانى الموضح ١٣ وبيع  
 الاول سنة ٩١ المقيدي كتاب المزارعة من هذه الفتاوى به. ذا التاويخ من أن حكم  
 صور الفساد انما ارجح لرب البذر عام في جميع صور الفساد لا فرق فيه بين أن يكون  
 البذر من أحدهما أو من - مامعافا الخارج تابع للبذر فن كان مالكا للبذر يكون  
 مالكا للخارج سواء كان رب الارض أو غيره أو مامعافا كان البذر من ماله أو من ماله  
 يكون الخارج بينهما ما وعلى غير صاحب الارض اجر مثل نصف الارض لم بها نصيب  
 حصته من الزرع ولو حصل ثمر بكم في الزرع في هذه الصورة لا يستحق اجر على عمله في  
 المشترك كما هو حكمه والله تعالى أعلم

١٢٩١

٢

ذى القعدة

(كتاب الحظرو الاياحه والصيد والدايح)

(سئل) في رجل كان سيف له بعض تعلم في مذهب الامم ما يث والآن ينفي الناس  
 على مذهب الامام الاعظم ويدرس انتفسير وصحاح البخاري مع انه لم يمتق شيئا من ذلك  
 عن شيوخ ولم يكن له معرفة بما يهضم لسانه من الخطا ولا يعرف من آلات ذلك شيئا ففعل  
 لولاه الامور ضاعف الله لهم الحضور منهم من ذنب كنه خصوص الافتاء على مذهب  
 الامام الاعظم (أجاب) اذ تتحقق ما ذكره هذا السؤال لا يسوغ فتاء الرجل المذكور  
 بما لم يقف على حقيقة ومعرفة من مذهب امامنا الاعظم وقد سئل مولانا صاحب فتح  
 الغفار عن رجل يحس لتفسير القرآن ونقل احاديث سيد ولد عتاني وهو جاهل  
 بالامر بيقول يعلم انه اخذ العلم عن أحد من المشايخ كما هو شأن العلماء هل يجب على  
 السلطان منعه من ذلك فاجاب رحمه الله تعالى بما الغضه بممنع شرعا على الرجل المذكور  
 ان ينقل تفسيراً وحديثاً مقلداً للسلطان فان فعل ذلك على الوجه المزبور فقد باء بسخط  
 جسيم من الائم والنبور وصار من انتظم في سلك من يظن انه يحسن صنعاً وهو مأزور  
 لا مأجور فالراجب على ولي الامر من جره وصفه ورغبه ووقعه ودفعه ليكون ذلك زجره  
 ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبج أقواله وفضيع خصاله وشذيع أفعاله ومنه حكمة  
 ما ذكره بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فيمن يمشى بمقابر المسلمين ويهدم ضريحه  
 الائمة والعلماء ويهشم عظام الاموات لاجل أخذ الحجارة الكائنة في قبورهم وبيع  
 ذلك لمن يبنى بيوتاً وأما كن تارة وتارة يبنى بذلك قبوراً ويبيعها للاناس وكذلك ياخذ  
 حجارة المساجد المتهودة بالقرافة يبنى بها ما كن أو يبيعها ففمن يمنع من ذلك وعلى  
 الحاكم تأديبه وطرده من هذه الجهة التي هو فيها (أجاب) لا يسوغ لاحد يمشى بمقابر  
 المسلمين ولا يهدم عظام الموتى ويمنع ذلك شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل في دارا

١٢٩٤

٢٨

سؤال

١٢٩٥

٧

فوق مقابر المسلمين فهل لا يجوز له ذلك ويمنع من البناء في المقابر الموقوفة على دفن موتى المسلمين فإذا بنى يرفع بناؤه ولا يسوغ له أن يبنى داراً في أرض مملوكة للغير بدون إذن مالكها تعدياً منه وغصباً لأرض الغير (أجاب) يمنع الرجل المذكور من بناء مكان فوق المقابر ولا يسوغ له ذلك كما لا يسوغ له بناء مكان في أرض مملوكة للغير بغير إذن مالكها والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ديوان المدارس فيما يتعلق بفتح باب محانوت قهوة صرحت مصلحة التنظيم بفقهه فعورض في جواز ذلك بأنه يترقب عليه المرور على المقابر وقيل إن ذلك لا يكون إلا من بعد الاستفتاء وإن المالك رفع سؤالاً إلى حضرته حكم على خلاف صورة الواقعة فقد توضح لمخضرتكم السؤال اللازم بصورة الواقعة كي من بعد اطلاع حضرته حكم عليه بتحرر الجواب عن جواز الوطء على القبور وجعل المقبرة طرية (أجاب) لا ينبغي أن يجعل المقبرة طرية فيما يتوصل منه إلى باب حانوته حتى قال علماءنا إذا لم يصل إلى زيادة قبره الأبوة قبر تركه وموضوع جوابنا السابق فتح باب في الطريق النافذ للمرور وحيث كانت الحادثة فتح الباب في المقبرة ولا يتوصل للباب إلا بالمرور على المقبرة يكون المرور والحال هذه مما لا ينبغي فعله شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة مات أبوها ولها أم بالمهر وسة وأم أبتر يد السفر إلى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتأخذ بنت ابنتها معها فهل إذا امتنعت بنت الابن من السفر معها لا يكون للجددة أن تأخذ بنت ابنتها معها على السفر معها بدون رضاها (أجاب) نعم لا يكون للجددة جبر بنت ابنتها البالغة على السفر معها بدون رضاها ولا يحل السفر بدون محرم أو زوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مستأجر محانوت من ملاكها مشاهرة كل شهر بقدر معلوم من الدراهم وصار يدفع زيادة عن الاجرة لبعض ملاك المحانوت قدر ما سلموا من الدراهم خلاف الاجرة على سبيل الرشوة لا جل عدم اخراجه من الحانوت فهل إذا أراد ملاك المحانوت اخراجه منها يكون للمستأجر المطالبة بما دفعه لهم من الدراهم على سبيل الرشوة على الوجه المذكور (أجاب) الرشوة حرام يجب ردها على معطيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له فقراء من عتقائه والده أراد أن يدفع لهم في كل شهر جزاً مما سلموا من أصل زكاة ماله وزكاة حرته لكونهم محتاجين ولا كسب لهم فهل والحال هذه يسوغ له ذلك ويؤجر على فعله أم لا (أجاب) يجوز للرجل دفع زكاة لعتقائه والده حيث كانوا مصرقاً لها ويناب على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانة بما مضى منه أنه بسبب الاقتضاء لزم الحال لمعرفة حكم أمر التعيش هل يجوز شرعاً أن يكون من الأوجه المغايرة المنهية عنها شرعاً مثل التكسب من بيع البوظة وهملها وكذا بيع الخشيش المذهب للعقل وبيع الخمر وما أشبه ذلك وإذا صار منع أحد من التعيش من تلك الأوجه فهل في ذلك اثم على المانع لهم أم كيف الحال (أجاب) الخمر نجسة فحاشا مغلظة وهي غير

شوال سنة

٨ ١٢٦٥

رجب ٢٥

١٢٦٧

رمضان ٢٥

١٢٦٨

ربيع الاول ٢٧

١٢٦٩

جاءى الاولى

١٣ ١٢٦٩

ربيع الثاني

١٢٧٠

ربيع الثاني سنة

مستقيمة في حق المسلم ولا يجوز بيعها بحديث مسلم ان الذي حرم شر بها حرم بيعها ويكفر  
 مستحلها ويجوز بيعها وان لم يسكر منها ولا يجوز بيع الحشيشة أيضا كما تقي به  
 العلامة ابن نجيم وفي شرح الوهبانية ويحرم كل الحشيش وقد اتفق مشايخنا ومشايخ  
 الامام الشافعي رحمه الله على تحريم تناولها وأفتوا بأحراقه مع حظر قيمته وأمر بقتل ديب  
 بانه والتشديد على أكله قالان فتوى المذهبين على حرمة حشيشه حتى قال علماءنا ومن قال  
 بحل أكله فهو زنديق مبتدع اه وفي التنوير عن الجوهرية يحرم أكل بلع وحشيشة  
 وأفيون لكن دون حرمة الخمر ولو سكر بها أكلها لا يحد بل يعزر اه وكذا يحرم شرب كل  
 مسكر من الاشربة ولو متخذة من الحبوب كالبر والشعير والذرة والدخن على قول الامام محمد  
 قليلها وكثيرها وبه يفتي اقول عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام فان  
 قصد بشر بها التلهي وسكر منها فهي محرمة بالاجماع فلا يحل بيعها وقد ذكر  
 العلامة الزيلعي والعيني ان الذين يمنعون من بيع الخمر والخنازير وضرب الناقوس  
 خارج الكنيسة في الامصار ولا يمنعون من ذلك في قرية لا تقام فيها الجمعة والحدود وان  
 كان فيها عدد كثير لان شعائر الاسلام فيها غير ظاهرة وقيل يمنعون في كل موضع لم تشع  
 فيه شعائره م وفي الجوهرية وليس لهم أن يبيعوا الخمر والمخنزير بعضهم على بعض في  
 دار المسلمين علانية اه ومن هذا يعلم ان المنع من بيع الاشياء المذكورة سائغ شرعا  
 ولا اثم على المانع في ذلك بل يثاب عليه ويؤجر لانه ينهي عن المنكر أو ما يؤدي اليه  
 وانهي عن المنكر واجب شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من طرف من ضابط  
 خانة عما وضعونه ان أمين الضابطية له منزل يدرب سعادة ويجوز له ناس فقرا لهم اما كن  
 مملوكا لهم ويريد أمين الضابطية دم حيضان جيرانه الفقراء وأن يبينهم لهم من عنده  
 لوجه الله تعالى فهل يجوز ذلك شرعا أم لا (اجاب) نعم اذا وقع الهدم والبناء من ضرره  
 تبرعا المالك العقار المذكور برضا المالك يجوز ذلك شرعا والا فلا والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك عبدا بالغ اعطاه منه سيده بسبب دخوله على الحريم فباعه فاشتريته الزوجة  
 ممن اشتراه فاضا لزوجها وتريد أن يكون معها في بيته فهل للزوج منعه عنها ولا يكون  
 لها كشف وجهها عنه واذا ارادت تمتنع من طاعة زوجها وتسكت نفسها انما شدة  
 قهر عنه لا تجاب لذلك حيث دفع لها ما تعرف به عليه وتجب على طاعته حيث كان قاعا  
 بحقها الشرعية ويكره له أن يسكنها في مكان شرعي خل عن أهلها واه به بحسب رأيه  
 (اجاب) عبد المرأة في حرمة النظر وحله كالاجنبي معها في نظر لوجهها وكفيها فاعلم  
 يدخل عليها بلا اذن الجساع فان خاف الشهوة أو شك امتنع نظره الى وجهها فخل لنظر  
 مة يد بعدد الشهوة والا فغرام وهذا في زمانهم وأما في زماننا فممنوع من الشابة ونومن غير  
 شهوة وتجب النعقة لخادم الزوجة المملوك لها مملوكا تاما ولا يشغل له غير خدمتها ولو  
 جاءها بخادم لم يقبل منه لابرضاها ولا يملك اخراج خادمها من بيته قال في النهروين يفتي أن

١٢٧٠

٢٦

رجب

١٢٧٠

١٨

يقيد بما إذا لم يتضرر من خادمها ما إذا تضرر منه بان كان يحتمل من عن ما يشترطه كما هو  
 دأب صغار العبيد في ديارنا ولم تستبدل به غيره وجاءه بخادم أمين فانه لا يتوقف على  
 رضاها اه وتؤمر الزوجة بضاعة زوجها ولا تقهر على الشؤز وهو الحرج ع طاعته  
 بغير حق حيث أوفد به محل الصداق وكان دعاء بحق النكاح الشرعية وعليه أن  
 يسكنه ما سكته من غير ما خالفه من أهله وأهلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عظيم  
 وقع في بئر فارد صاحبه خراجه من البئر فلم يمكن فقصد ذبحه فلم يبقه مدرعه على ذبحه في  
 رقبته حسب الجاري يدعي ضيق البئر خرحه في فخذه وسأل منه الدم فهل يكون ذلك  
 حلالا ويجوز لكل لمح (أجاب) اذا وقع بغيره بمثل في بئر فلم يبقه مدرعه على خراجه ولم يقدر  
 على ذبحه ونحره في الذبح فانه كى بكاة الضرورة وهي جرح في أى موضع وقع  
 من بدن كى صرحوا به فذا جرح ما يوجب كاة الاضطرار كما هو مذكور بالسؤال  
 حل لله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها  
 ابن عمر سنتين ونصف أراد منعها من ارضاعه بعد مضي تلك المدة وهي لم ترض  
 بذلك فذ يكون حكمه الشرعي في ذلك (أجاب) مدة الرضاع حولان ونصف  
 عند الامم وحولان فقط عندنا وهو الاصح وعليه الفتوى ولا يساح الا رضاع  
 بعد المدة لانه جزء آدمي ولا ينفع به لغة يضرورة حرام على الصحيح كما صرحوا به وذكر  
 قه مستغنى عن تحيط الاستغنى في حولان حل الارضاع بعدهما الى نصف ولادة ثم  
 عند العامة ونقل رضا قه عن اجرة فقام على انه واجب الى الاستغناء ويستحب الى  
 حولان وجب ثلثي حولين ونصف اه ومن ذلك يعلم حرمه الارضاع بعد حولين  
 ونصف حيث لا ضرورة لله تعالى أعلم (سئل) بافادته من الضابطية مضمونها قد علم  
 القضا بنية طبع كتاب يقر له اهل الفتاوى وشؤوننا بالمدة لبيعة العامة وحيث لم يفهم  
 ان كان الكتاب المحكي عنه مخالفا لبيان ولا ذاب ونظام الدولة أم لا لزم ترفيعه لمضرتكم  
 فعمل وورود الالاف ع يترأى في ذلك للملوميسة (أجاب) هذا الكتاب هو مجموع قوائد  
 منقول بعضها عن كتب أخرى وبعضها منسوب الى المتقدمين من الصالحين ومتوقف  
 اجابة ما فيه على كون صاحبها من أصحاب الاسرار وبعض ما فيه غير ثابت نقله ولا يلزم  
 من هذا الكتاب اخلال الديانة وله نظائر كجربات الشيخ الديري وقد طبع مرارا حسبما  
 هو مسموع وتلوموية تكبر هذا والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من المحافظة  
 مضمونها حضرة ناصر طبعه بولاق أرسل لهذا الطرف ما يتضمن ان السيد عبد الله نور  
 لدين يرغب طبع كتاب شمس المعارف لابن عيسى ذممه هو بسبب ان الكتاب  
 المذكور لم يسبق فيه في المطبعة رام ناظر المطبعة الموحى اليه مخاضة حضرة شيخ الجامع  
 الازهر وحضر تمكيد ليعلم جواز طبعه من عدمه وحضر شيخ الجامع أفاد ان الكتاب  
 المحكي عنه هو من خصائص ادبيات اقرأ نبيه واسرار الاسماء الالهية وهو كتاب

١٢٧٢

١٢

جمادى ثمانية

١٢٧٣

٢٧

جمادى الاولى

١٢٨٣

٢١

روحاني ولا مانع من ضيعه فلزم اخبار حضر تكم اترو الافادة من حضر تكم ايضا لاجل  
اشعار حضره ناصر المطبعة كضليه (جواب) ار هذا المكتبة مشتمل على ابواب من علم  
الحرف والسيما والكيميا واستعمالات هلاك من يراد هلاكه وهدم داره او  
عقد لسانه او حصول الكراهة بينه وبين غيره وما اشبه ذلك وفيه بعض امور تستلزم  
اهنة لبعض آيات قرآنية كأن تكتب آية كذا وتجي بعباءه مري المحام وهذا كله  
من المحرمات بمقتضى ما هو منصوص عليه في كتب مذهب امامنا الاعظم ابي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه وطبعه يؤدي لكثرة انتشاره ولا شغاله فلا يخلو ما ان يترقب  
عليه اضاعة المال بلا فائدة او اضرار بخلق الله تعالى وكلالهما غير سائر شرعا والله تعالى  
أعلم (سئل) بافادة وارادة من مع ففة مصر مضمونها ان يوسف ومترى شاشاني عرضا  
بواسطة قسلا توجده نزال دولة قرا انسابا انشكي في حق الشخص لمعي حنا مارون بكونه  
بعد وفاة عمه ما قرر له لقبه ولقب نفسه حنا شاشاني وبرو من متهم من ذلك وحنا المرقوم  
أوري بان هذا لقب معمي به من صغره لامن عهد وفاة عمه المرقوم وان في غير امكانه  
تغيير شهرته منعان مضرته وان لا بد من تحرير حجة ابراهيم بينهم بحيث ان  
الحجاجة يوسف شاشاني أحد المرقومين مزارا مبادر بوجه الشكرى وليس مكتفيا  
بذلك ومعهما على لزوم منع حنا مارون من ذلك لقب فلاجل حصول ما يقتضيه  
المنهج الشرعي في هذا التقييم اتفق على التحريم حضر تكم الامل بالا حاطة ترد  
الافادة بما يرى موافقة اجرائه شرعا في هذه المسئلة الخ لولية واجراء اللازم

حاشية انه كان حصص التوريته من هبة الى القرية بين انه لمنع التزاع فلو اجاب حنا  
يستعمل في امثاله حنا شاشاني مدون ليكون النسب متصلا بما روي اندي هو لقبه  
الاصلي فهل مع ذلك وتحرير الحجة التي اجاب عن تحريرها حنا المرقوم يكون ذلك  
كفايا ومقتضيه لمعكم الشرعي في هذا الخصوص اذ على ما فهم ان حنا لم يكن عنه  
كان حربي بطرف عم الخراج شاشاني المذكور (جواب) ليس للخراج يوسف والخواجه  
دمترى شاشاني منع الشخص المعنى حنا مارون من تقييب نفسه بشاشاني شرعا على فرض  
ان ذلك لم يكن بغيره من قديم قبل وفاته المذكورين وان تعريف الشرعي اذا كان  
الشخص حاضر فله تسمية بالاشارة وان كان غيبا فله تسمية بذكر اسم أبيه  
وجده ان لم يتم يزبانل من ذلك كقبه أو صناعته أو وعيافته التي لا يشاؤك فيها احد  
في البلدة هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) بفدة من محافضة مصر  
مضمونها تقول من بعد احاطة حضر تكم بمينيه الخراج يوسف منسان في وعيته  
ضيع الستة كتب القائل عنها وهي كن ضيعها غير ممنوع بكم بلا ددة (جواب) فيما  
سبق طابت المحافضة الافادة من هذا الطرف عن جوار بيع كتاب شمس المعارف  
الكبرى وقد تابانه لا ينبغي طبع هذا الكتاب شرعا فلهذا طبع كتاب شمس المعارف

الصغرى لانتها مختصرها وأما كتاب مجموع الجملوتية وكتاب أبي معشر فما لا ينبغي طبعهما شرعا لما في ذلك من ضياع مال من يشتغل بهما بلا ثمرة حيث لا واسطة أو حصول ضرر لبعض المخلوقات وكذا لا ينبغي طبع قصة على التاجر لأن ذلك من الأكاذيب اللاتي لا ينبغي الاشتغال بهن أو يترتب على ذلك ضياع الأوقات بلا فائدة وأما كتاب مجموع المتون وكتاب صلوات وأوراد الشيخ الأبركي فلا مانع من طبعهما والله أعلم بمعية تحرر وقد تصادف ورود عريضة مشعولة بأسماء عشرة أشخاص من الكتبيين مضى ونهاية الآن حاصل ادانة للكتيب الإسلامية بواسطة تداخل اليهود والنصارى في بيعها وشراؤها وبالمخصوص في طبعها يحصل تناثر أوراق مشتملة على أحاديث وآيات قرآنية وأسماء منجزة من غير أكثر من مسم بها بالقائنها في الطرقات والدخول بها في الخمايم وخلافها وهذا امر يخل بمحاسن الشريعة الإسلامية ويلتمسون عدم الترخيص لأفراد هؤلاء الطوائف ببيع كتب العلم الشريف منعاً للاهانة فإذا كان الأمر كذلك فاللزام منع من يحصل منه ذلك وعدم الترخيص له في طبع ما ذكر المترقب عليه ما لا يسوغ شرعا ما لم يحصل منه التحفظ وعدم وقوع المحظورات والعريضة المذكورة رسالة لصق هذا لأجر المقتضى والله تعالى أعلم (سئل) بالفائدة من ضابطية مصر مضمونها تؤمل من بعدهم فالعامة سيادتك ما ينبغي محمد أبو زيد أفندي الخوجه بالمدارس من رغبته طبع الكتب الموضحة عنها بعرضه ومتى تراهي لمضرتك عدم المانع لطبعها يكرم بالفائدة (أجاب) مثنى خليل في فقهه الإمام مالث ودلائل الخبرات ومثنى الألفية في علم العربية لا مانع من طبعها مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصره من بعد مطالعة حضر تكلم ما ينبغي حسن أحمد الطرنخي الرابع فيه طبع الكتب الموضحة بيانها بما تراهي عدم المانع لطبعها يكرم بالفائدة (أجاب) دلائل الخبرات ومجموع المتون ومجموع الاوراد ومثنى الشفاء للقاضي عياض المسئول عن طبعها المذكورة لا مانع شرعا من طبعها مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصره تؤمل من بعدهم فالعامة سيادتك ما ينبغي صاحب وهي أفندي المطبجي من رغبته طبع الكتب الموضحة بعرضه ومتى يرى لمضرتك عدم المانع لطبعها يكرم بالفائدة (أجاب) دلائل الخبرات وحاشية الشيخ الباجوري على السنوسية والترجمان التركي والعربي والفارسي ومجموع الاوراد ومجموع المتون ومثنى أبي شجاع في فقه الإمام الشافعي والحنفية المرصية ومناقب السيد البغدادي وحاشية الشيخ الأبركي على السبط وحاشية الشيخ البخاري على الكفر اوى ودنوان الخطب لابن حجر والاقول المتين في بيان أمور الدين وجزء تبارك وجزء عم المذكورة المسئول عنها لا مانع من طبعها شرعا مع ملاحظة منع المحظورات وعدم الاهانة وقد سبق اعطاء الافادة عن بعضها بذلك والله تعالى أعلم

١٢٨٨

٨

١٢٨٨

١٤

١٢٨٨

١٩

جداى الثانية سنة

١٢٨٨

٢١

(سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض بما حاصله تؤمل من بعدم مطالعة  
حضر تكم ما ينبيه الشيخ حسن أجد الطونى المطبوعى الراغب فيه طبع الكتاب الموضح  
عنها هذا متى تراهى عدم المسافع لطبعها يكرم بالافادة (جواب) تاريخ الكامل لابن الاثير  
والملل والفحل للشهرستانى وخزانة الادب لابن حجة وشرح قصيدة ابن عبدون لابن بدرون  
المسئول عن طبعها الامام من شرعاً مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٨٨

رجب  
١٨

من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض بما حاصله من بعدم مطالعة حضر تكم ما ينبيه به صالح  
افندى وهى الراغب فيه طبع الكتاب الموضح بياناً باعلاؤه متى تراهى عدم المسافع  
لطبعها يكرم بالافادة (اجاب) حاشية الشيخ الشراوى على الهدى فى التوحيد  
وتقرير الشيخ الانبائى على الازهرية فى النحو والمسئول عن طبعها الامام من شرعاً مع  
ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض

١٢٨٨

١٨

بما حاصله تؤمل من بعدم مطالعة حضر تكم ما ينبيه به مصطفى افندى وهى المطبوعى  
الراغب طبع الكتاب الموضح بهذا معنى وافق ضبعها يكرم بالافادة (اجاب) شرح  
المنوى العربى للشيخ يوسف فى التصوف وحاشية ابي التتاع على شرح الشيخ طاهر حاشية  
العصار على الازهرية وشرح الآجرومية فى علم الحروف وشبه الصغرى على ابن تركى فى فقه  
الامام مالك المسئول عن ضبعها الامام من شرعاً مع ملاحظة عدم الاهانة كما سبق والله

١٢٨٨

شعبان  
٢٤

تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض بما حاصله من بعدم مطالعة  
حضر تكم علم ما ينبيه مقدمه منصور افندى محمد المطبوعى فان لم يكن هناك موانع  
ولا محذورات فى طبع الكتاب المذكورة ترد الافادة عنها من حضر تكم لاجراء الملزم  
اتباعاً للاصول (اجاب) طبع كتاب ترتيب زيبا ودلائل الخيرات وخرق تبارك  
وعمر والنو بطين والسبع سور من القرآن العظيم المحكى عنها الامام من شرعاً مع ملاحظة

١٢٨٨

رمضان  
١٥

عدم المحظورات كوقوع اهانة شئ من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من  
ضابطية مصر شرعاً على عرض مقدم من مصطفى افندى وهى رئيس المتابع مضمونه  
الاستفهام عن طبع الكتاب الاتى بيانها (جواب) طبع حاشية البقرى على السبط  
فى علم القرئض وحاشية الامير على الشذور فى النحو وحاشية الهدى على الرزق فى  
فقه الامام مالك المحكى عنها الامام من شرعاً مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى

١٢٨٨

شوال  
١٢

اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض بما حاصله لاستفهام عن  
جواز طبع اربعة كتب تحدا حاشية نصفتى والثانى حاشية البرماوى والثالث  
ترغيب المستحق ورابعها ابن تركى (اجاب) طبع حاشية الصغرى فى فقه الامام  
مالك وشبه البرماوى فى فقه الامام الشافعى وترغيب المستحق فى احكام المطلاق فى  
فقه الامام المذكور وابن تركى فى فقه الامام مالك لا مانع منه مع ملاحظة عدم الاهانة  
وعدم المحظورات والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض

بما حاصله الامل من بعد الاطلاع على ما ينهى عنه مقدمه الراغب به طبع الخمسة كتب  
الموضحة فيه فان لم يكن ما ذكره هناك ولا محذور لا جازم طبعها يفاد شرعا على هذا الاجراء  
المقتضى (اجاب) طبع التقويم السنوى اذا وافق القصة ومجموع المتون ومجموع  
الايراد وحاشية الشيخ الباجورى على السنوسية في علم التوحيد وشرح ابن فاسم في فقهه  
الامام الشافعى المذكورة لا مانع منه شرعا مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق  
والله تعالى أعلم (سئل) من ضابطية مصر بافادته الواردة بالاستفهام عن طبع المملكة  
الحيفا ومجموع الايراد وترجمان تركى وعربى وقصة أنس الوجود وحكاية زعيط ومعيط  
وقصة غيم الدارى وقصة دليله الهتالة وقصة مشرف من حكاية أنى زيد وقصة سعد  
اليتيم وقصة مسرور والتاج وقصة معاذ بن جبريل ودويان ابن عروس وقصة الجمال  
وقصة الغط والغار الموضحة بشقة نصق الافادة المذكورة وهل فيها ما يحل بالديانة أم لا  
(اجاب) المتراعى في هذه المسألة لا بأس بالتصريح بطبع كل من مجموع الايراد  
والترجمان التركى والعربى ودويان ابن عروس من ضمن الكتب المرغوب طبعها فقط  
بملاحظة منع المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) من ضابطية مصر شرعا على عرض  
مقدم من حسن يوسف فحاصله طلب الافادة عن موافقة طبع كتاب الصلوات البرية في  
فضل الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد البكرى وشرح ورد سحر للاستاذ الشيخ  
الشرقاوى أو عدمها الاجراء اللازم (اجاب) طبع كل من كتاب الصلوات البرية في فضل  
الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد البكرى وشرح ورد سحر للاستاذ الشيخ الشرقاوى  
لا مانع منه بملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل) بافادته  
واردة من الضبطية شرعا على عرض بما حاصله مقدمه يرغب طبع الكتب المبينة  
بهذا فهل يجوز طبعها (اجاب) ضبع كل من الرسالة المتضمنة فضل شهر ربيع الاول  
وما يتعلق بولادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسبب رضاعه من السيدة هليمة وتنقل  
نوره الى أبيه سيدنا عبد الله وذكر نسبه الشريف وسفره الى الشام وزواجه بالسيدة  
خديجة الكبرى وكتاب عنوان البيان للرحوم الشيخ عبد الله الشبراوى وجزء عم وجزء  
تبارك وكتاب المحببة والامثال لتعليم الطالب والاطفال ومجموع الايراد وفضائل  
البعث لا بأس به مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل)  
بافادته واردة من ضبطية مصر حاصلها الامل من بعد مطالعة سيادتك ما ينهى به مصطفى  
وهي المطبعية من رغبته طبع الكتب بين الموضوعين بعرضه متى تراءى لضرورتكم  
عدم المسامحة لضبعها أيكم بالافادة (اجاب) طبع خزينة الاسرار وحاشية الباجورى  
على التمرقندية لا مانع منه مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) بافادته  
واردة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من محمد أبى زيد يرغب التصريح بطبع  
الخمس كتب الموضح بها ما يعرضه هل يوافق طبعها أولا (اجاب) طبع كل من

٢١ ١٢٨٨

ذى الحجة

٢٦ ١٢٨٨

٢٢ ١٢٨٨

محرم

٨ ١٢٨٩

صفر

١٢٨٩

شوال

٩ ١٢٨٩

سنة

صفر

حاشية السجاعي على القطر وشرح الشذور في علم العربية وشرح ابن قاسم في فقه الامام  
 الثاني وحاشية السنوسية وحاشية الجوهرة للاستاذ الباجوري في التوحيد لابن باس به  
 مع ملاحظة عدم المخطورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من  
 ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من احمد مطر شيخ طائفة الوراقين بطلبه الترخيص  
 له في طبع دلائل الخيرات ومجموع المتون وكتاب الف ليلة ويلة وقصة سيدنا معاذ  
 ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع وجزء عم وقصص الانبياء وطلبت  
 الافادة عن الجواز من عدمه (اجاب) طبع ل من دلائل الخيرات ومجموع المتون  
 ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع وجزء عم وقصص الانبياء فقط من  
 ضمن الكتب الموضح عنها مقدمه لا مانع من طبعه شرعا بشرط عدم الاهانة والمخطورات  
 والله تعالى اعلم (سئل) من محاشية مصر بافادة وضعونها بناء على تشكي الحاج عبد  
 الرسول الى قنسلا تود دولة الانكا برفق شان الثلاثة صناديق التي داخلها المصاحف  
 المحاصل التوقيف من كرك السويس في الافراج عنها بالقول انه غنوع دخولها لكونها  
 من طبع الهند حصلت الخابرة من هذا الطرف مع مصلحة عموم الكبارك المصرية فوردت  
 منها الافادة في ٢٨ الماضي تتضمن حصا ول تحريرا الى كرك السويس بارسال  
 محصف لهذا الطرف لاجل بعثه لضرف حضر تكمن انضرة حتى اذا روى لحضر تكمن عدم  
 المانع من ادخل المصاحف السالف ذكرها يحرر الى كرك السويس بالافراج عنها  
 وحيث انه الآن وردت افادة من كرك السويس ومعهما محصف مختوم عليه بالفتح الاحمر  
 لزم تحريره في ضرة تكمن وهو مرسل الامل بعد الاطلاع عليه بكرم بافادة ما يترامى في ضرة تكمن  
 (اجاب) قد علم محصف بسعادتك ولم يفهم عما توضح به اسباب منع دخول المصاحف  
 طبع الهند من الكبارك فاذا كان المنع وعدمه منوطا بوجود الخلل القاهش فيما ليس الا  
 فيبضر هذا المحصف المرسل لهذا الضرف المحكي عنه بخصايب سدة تكمن بتضحيته بخلل قاهش  
 بوجوب منع التعامل به ونشره وادا كان المنع لمختور او ثبتي آخر فليعلم لهذا الضرف والله  
 تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من منصور فتدي  
 المطبعي بالاستئذان عن طبع جزء من قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اضهار الحق وقصة  
 المعراج (اجاب) لا مانع شرعا من طبع كل من جزء قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اضهار  
 الحق المطبوع سابقا في الاستانة العلمية وقصة المعراج مع ملاحظة عدم المخطورات والله  
 تعالى اعلم (سئل) في لفظ الدعاء الذي يقرأ بين المغرب والعشاء في ليلة النصف من  
 شعبان الذي هو اللهم يا ذا المن الى آخره هل هو من دعائه صلى الله عليه وسلم ومن دعاء  
 بعض الصالحين وما حكم الكيفية التي تكون في ذلك الوقت من الاجتماع ورفع  
 الاصوات في المساجد هل هو من السنة أو من البدعة أفيدوا الجواب (اجاب) احياء  
 ليلة النصف من شعبان بالصلاة أو الذكرا وقراءة القرآن مستحب وقد وردت به السنة

١٢٩٢

١٠

شوال

١٢٩٢

٢٢

شعبان

١٢٩٣

١

١٢٩٤

٢٠

والدعاء فيها مستجاب كما ثبت ذلك في الاحاديث ولم يعلم ورود الدعاء المعروف الا ن  
 بخصوصه في هذه الليلة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الاجتماع في احيائهم فلم يثبت  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم فيه شيء وقيل عن بعض علماء الشام  
 استحباب طائفة من أعيان التابعين تتخالد بن معدان ولقمان بن عامر احياءها بجماعة في  
 المسجد ووافقه على ذلك اسحق بن راهويه كما أفاده في امداد القاتح للعلامة الشرنبلالي  
 ورفع الاصوات بالذكروا الدعاء وقع فيه اختلاف ووفق العلامة خير الدين الرملي فقال  
 ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فلا سراج أفضل حيث خيف الرباء أو  
 تذى المصاير أو النيام والمجهر أفضل حيث خلا عما ذكرناه أكثر عملا لتعدى فأنته  
 الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر الى آخر ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة  
 من قضى لمنصورة عن حكم الافادة الواردة له من حضرة رئيس مجلس المنصورة  
 التي صورت في بعض القضايا الجنائية التي يقتضى الحال نظرها شرعا بحضور حضرتهكم  
 بالمجلس ينظر لنا في مواجهة الانضمام الواقفين على أوجلهم أمام فضيلتهكم هم  
 وشهودهم لها كة الشرعية يجرى سؤالهم بعرفة نائب أفندي المحكمة حالة كونكم  
 جالسين متعاضدين شرب الدخان في السقارة حتى يترتب على ذلك تقليد بعض المجالسين  
 لحضرتهكم في هذه الاجراءات ولعلمنا ان شرب الدخان في اثناء المرافعات الشرعية غير جائز  
 لما نقلناه عن أفواء العلماء العاملين من مثل حضرة الاستاذ الشيخ محمد عيسى وخلافه من  
 السادة المالكية لما في ذلك من انتهاك حرمة الشرعية الغراء أردنا نصيحة بعض  
 اخواننا النجدين ذلك فردوا علينا بقولهم ان هذا الامر جائز فلا جواز له ما كان يحصل  
 من حضرة مولانا قاضي أفندي المدير به وحيث حصل بيننا وبينهم الخلاف في هذا الامر  
 وكنا وكن على مذهبه الذي يعسده الله عليه لمحافظةنا على اعتبار ديانتنا الغراء رفعنا  
 هذا الامر الى فضيلتهكم بقصد الاستفتاء من هذه المادة المحاذرة العهد فالامل الافادة بما  
 يوافق الشرع الشرعي فان يكون على بصيرة من ذلك مع التفضل علينا بتعيين المذهب  
 الذي يرى شرب الدخان في مجلس المرافعة الشرعية لاجل الاقتناع ووردع المتعدي عن  
 انتهاك حرمة المرافعة أو خلافه ولكم في ذلك مزيد الفضل والثواب (اجاب) الحكم  
 الشرعي في شرب الدخان الذي لا يغيب العقل ولا يضر بالجسم ولا يترتب عليه فتور ولا  
 محذور شرعي هو الاباحه بناء على القول بان الاصل في الاشياء التي لم يرد في شأنها نص  
 شرعي ولا ضرر في استعمالها الاباحه وهو المرجح كما نقله عن سيدي على الاجهوري  
 المالكي في رسالته غاية البيان في حل شرب الدخان في شرح لامية ابن الوردي للعلامة  
 القناوي الشافعي ونقل في الشرح المذكور فتوى عن علماء من المذاهب الاربعه بحل  
 شربه لذاته والحال ما ذكره بقطع النظر عن العوارض فارجع اليه ان شئت هذا بالنسبة  
 لاصل شربه وأما شربه في اثناء المرافعات الشرعية في القضايا الجنائية مثلا من يكون

ذى القعدة سنة

جالس في ذلك المجلس كالعاقبي فهو استعجال لمباح لذاته بشرطه السابق في ذلك المجلس  
 فاذا لم يتحقق منه اهانة الشريعة الغرافية على أصله لم يعرض له حكم آخر غير  
 ما أفتى به هؤلاء العلماء من المذاهب الاربعية حيث لا موجب والافه وحرام قطعاً اذا  
 لا فائيل يجوز اهانة الشريعة الغرافية بل ربما كان كفر او العيا ذبهاه تعالى لم يكن هذا غير  
 حاصل فلا يترتب هذا المظنون في الاستاذ الشيخ الطحطاوى والظاهر ان حكم  
 تعاطيه حال القراءة يكره لما فيه من الاخلال بتعظيم كلام الله تعالى وعاتق عدم من ان  
 الاصل في الاشياء الاباحة نقل العلامة ابن عابدين انه المختار عند الجمهور من الحنفية  
 والشافعية كما صرح به المحقق ابن لهمام في تحرير الاصول والله تعالى اعلم (سئل)  
 بافادته من ديوان الاوقاف مضمونها قد توضح في افادة شيخ خدامه مسجد حضرة سيدنا  
 الحسين ان مجلس ذكر السعدية المجارى عمله بالمسجد في يوم الثلاثاء جار ضرب بالزطيل  
 فيه وانه صار التنبيه منه مراراً منع الضرب بذلك الطبل ولم تحصل ثمرة ولم يكون الزوار  
 وضلة العلم حاصل منهم الاعتراض على الضرب بالزطيل كورقائين انه حرام فبرغ  
 شيخ خدامه المسجد المشار اليه منع ذلك وحيث ان النظر في مثل هذا هو مما يتعلق  
 بسيادته لم يرد تحريره تؤمل افادة حكم الشرعي (اجاب) ما ذكر بافادته سعادته كما صار  
 معلوماً وحيث ان اجراء ضرب طبل البار في المساجد مما لا يسوغ شرعاً في طرف الديوان  
 يجري التنبيه على من يلزم بتمعه ومحل ذلك اذا كان فيما ذكره يشو يس على مصل أو  
 اجتماع من لا يليق اجتماعه بالمسجد أو كن لله وحتي صرحوا بعدم جواز رفع الصوت  
 بالذكى في المسجد اذ ترتب عليه انشويش على المصلين والله تعالى اعلم (سئل) بافادته  
 من حضرة الشيخ محمد الانبائي المولى متيخة الجامع الازهر خطاباً بهذا الضرب صورته  
 وردت لهذا الضرب افادته من سعادة وكيل الجهادية تتضمن ان سعادة لباشا ماطر  
 الجهادية والبحرية شارها ورد منه لسعادة وكيل الجهادية تلغرافيا عن النظر في مسبة  
 هدم وحرق الهنم الموضوع بالازبكية بمكان ماذنة مسجد الازبكية مع كسر رؤس  
 الهنم والموجودة في فتحي كبرى قصر النيل أيضاً واعطاء الاخطار اللازمة لسعادته  
 باعدام الهنم المذكور لاجل أن يطش على تأدية الغرائض المحافظة لنظام الامم وقلوبها  
 بما ان دين الاسلام يحترم علينا وضع الاصنام التي كسرتها لاهابية عند دخولهم مكة  
 المشرفة فيما بواجبات الدين وتنوء بذلك لتلغراف ان المصائب من زلات على بلادنا  
 الامن عهـ دنصب صفي مصر وسكندرية ويرام عطاء الافادة الواضحة بما يقتضيه نص  
 الشرع الشريف في ذلك لا تباع الاجراء بمقتضاه الى آخر ما فيه وحيث انه من اللزوم افادة  
 سعادته بالحكم الشرعي عن ذلك في جميع المذاهب اقتضى تحريره لسيدته كما تميدوا  
 الحكم فيه على مذهب الامام الاعظم ولا مل سبعة لافدته لانه ورد ساعة تاريخه أيضاً  
 استعمال لذلك (اجاب) الحمد لله صرح علمائنا باقتناء صورة ذى الروح الكبيرة التي

١٢٩٧

٢٠

سؤال

١٢٩٩

١٦

تبدول الناظر بدون تأمل وهي كاملة الاعضاء التي لا تعيش بدونها مكره وتحريمها فيجب  
ازالتها شرعا ونقل في رد المحتار على الدرر في حاشية العلامة أبي السعود عن الخلاصة انه  
حرم ان رأى صورة في بيت غيره أن يزيلها وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا  
أجر له لان عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيتا فيه تصاوير ضمن قيمته خاليها انتهى  
ومنه يعلم حكم ازالة الصنم المذكور وكسر رؤس الصور الموجودة في فتحتي كبرى قصر  
النيل والله تعالى أعلم (تتم للجواب المذكور) ويجب على حكام المسلمين ازالة  
كل منكر في بلادهم كالتعامل بالربا وفتح الاماكن المعروفة بالذكراخلات والخجارات  
وسائر الموبقات ومنع المظالم عن عبادة الله تعالى المخالفة للشرع الشرعي ومنع الظلم  
والجور كمنع من أنزل الله تعالى بل هذا آكد والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من الداخلية  
من تلم الوقائع تضمن ان الشيخ محمد اهز بلا صاحب امتياز مطبعة ياتمه من طبع قصيدة  
سيدى محمد بن زين التحرير ولما احيل نظرها على حضرات العلماء محرري الوقائع  
لاعطاء القول في بعضها جواز طبعها بعد حذف بعض آيات لا يحسن نشرها والبعض  
توقف بدهوى انه لا يجوز طبعها كليا وحيث مقتضى عرضها على فضيلتهكم للاطلاع  
عليها واعطاء الافادة بما يترأى من جواز طبعها وعدمه لزم تحريرها لسيادتكم  
بذلك ومعها القصيدة (أجاب) لامانع من طبع هذه القصيدة الحشرية المنسوبة  
لسيدى محمد بن زين التحرير اذ لم يحرر ج ماذ كره فيها مما ورد ولو في حديث  
ضعيف أو قول مختلف فيه بين العلماء والله تعالى أعلم (سئل) بافادته ناظر قلم  
الوقائع بالاستفتاء عن جواز طبع كل من كتاب ابن سيرين وابن جاهين والنايلسى  
وهل فيه اخلال بالدين أو النظام أو الآداب العمومية حيث ان قانون المطبوعات يمنع  
جوز من يخل باحد هذه الثلاثة (أجاب) طبع كتاب ابن سيرين وابن جاهين وسيدى  
عبد الغنى النابلسى المؤلف كل منها في تعبير المناومات لا يرى في محرمه اخلال بالدين  
وغيره حيث روي في ذلك عدم المحظور الشرعي كاهانة لما كتب فيه اسم الله تعالى  
لا سيما مؤلفوها من كبار علماء الاسلام وقد سبق طبع كتاب سيدى عبد الغنى  
النايلسى وابن سيرين بهامشه في مطبعة بولاق الكبرى في جمادى الاولى سنة ١٢٩٤  
والله تعالى أعلم (سئل) عن مسائل ستة واردة من الهند بقصد الاستفتاء عنها (الاول)  
ما تقول عداء الاسلام فيما لو نكح مسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية أو نصرانية أو نكح  
مجوسية هل يجوز أولا واذا قامت بالجواز فهل يثبت لتلك المرأة على زوجها حقوق  
الزوجية من المعاشرة بالمعروف ووجوب الانفاق والقسم كالمسلمة (أجاب)  
نعم يجوز نكاح المسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية كانت أو نصرانية ولا يجوز  
نكاحه مجوسية لما في الدر المختار وصح نكاح كتابية وان كره تنزهها مؤمنة  
بني مرسل مقرة بكتاب مغرل وان اعتقدوا المسيح الهاو كذا حل ذبحتهم على المذهب بحر

١٣٠٠

٩

ربيع الثاني

١٣٠١

١٠

محرم

١٣٠٢

٢٠

ولما في الفتاوى الهندية في الباب الثالث في بيان المحرمات القسم السابع المحرمات بالشرك لا يجوز نكاح الجوسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحرائر منهن والاماء كذا في السراج الوهاج انتهى ثم قال ولا يبطأ المشرقة والجوسية بمالك اليمن انتهى واقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولا مة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم والمشركات هم الكتابيات لان أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى وقت اليهود عزير ابن الله وفات النصراني المسيح ابن الله الى قوله تعالى سبحانه عما يشركون ولكنها خصت عنها بقوله والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب كالمى البيضاء وهي من سورة المائدة ولم يندخ منها شيء كافي حاشية الشهاب عليه وفي الهندية أيضا ويجوز للمسلم نكاح الكتابية المحرمة واما مية حرة كانت أو أمة كذا في محيط المرعى والاولى ان لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم الا ضرورة كذا في فتح القدير ثم اذا تزوج المسلم الكتابية فله منعها من الخروج الى البيعة والكفيسة كذا في السراج الوهاج ومن اخذ المخرف من نكاح كذا في النهر الفائق ولا يجبرها على الغسل من دم الحيض والنفاس والجناية كذا في السراج الوهاج انتهى ثم قال وكل من يعتق ديناسا وما ياوله كتاب منزل كهصف ابراهيم عليه السلام وشيث وزبور داود عليه السلام فهو من أهل الكتاب فجوز منا كتبهم وكل قبائهم كذا في التبيين انتهى ثم قل ومن كن أحد أبويه كتابيا ولا يخرجوسيا كان حكمه حكم أهل الكتاب كذا في لبدائع ولتزوج المسلم كتابية فتصير حرمت عليه وانسخ نكاحها وان تزوج يهودية فتصيرت ونصرانية فتهودت لا يفسد نكاحها ولو تصابأت عند ابي حنيفة لا يفسد وعندهما يفسد كذا في الجوهرة النيرة انتهى ثم قل ويجوز نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم سواء لامتثالهما في محليته لنكاح كذا في شرح الجامع الصغير لقا ضيخان وفيه من الباب الحادى عشر في القسم وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيترة عندها للعبية والمؤانسة لافي لا يملكه وهو الحب والجماع كذا في فتاوى قاضيخان والعبد كالمحرر في هذا كذا في الخلاصة فيسوى بين المجديدة والقديمة وللبكر والثيب والصبيحة والمریضة والرتقاء والمجنونة التي لا ينجب منها والحائض والمفساء والحمل والحائض والصغيرة التي يمكن وطؤها والمحرمة والمولى منها والمظاهر منها كذا في التبيين وكذا بين المسلمة والكتابية كذا في السراج الوهاج وفيها أيضا من الفصل الاول من الباب السابع عشر في النفقات تجب على الرجل نفقة راته مسلمة والامية والفقيرة والعنينة دخلها اولم يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة يجتمع مثلها كذا في فتاوى قاضيخان انتهى وفي تنوير الابصار من باب النفقة فنجب للزوجة على زوجها ولو صغيرا لا يتدر على الوطء و فقير ولو سلمة أو كافرة تطيق الوطء انتهى وما يدل على مساواة الزوجة الكتابية للمسلمة فيما ذكر اطلاق النصوص الواردة فيما يجب للزوجات على أزواجهن وبالعكس

ماعد الميراث واللعان وحدهم القذف لما رواه البخاري في كتاب القرائض ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولما في المصاييح لا يمتوارث أهل ملتين شتى والاجماع عليه وهو على انه لا حد الا بقذف المسلمة ولان شرط اللعان الاحصان وأهلية الشهادة وهو كونها مسلمة حرة بانه عاقلة كما في ردالمحتار من اللعان ودليل حل الكتابية قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما لم يكن إيجابكم من قياتكم المؤمنات قال النسفي في تفسيره المعنى ومن لم يستطع زيادة في المال وسعة في الباطن نكاح المحرقة فإني نكح أمه ونكاح الأمة الكتابية يجوز عندنا والتقييد في النص للاستحباب بدليل ان الايمان ليس بشرط اتفاقا مع التقييد به وقل ابن عباس وممن رجع الله على هذه الأمة فنكح الأمة والنهودية والنصرانية وان كان مرسا وفيه دليل لنا في مسئلة الطول وقال أنس نكح عثمان نصرانية ونكح طلحة يهودية والله تعالى أعلم (الثاني) هل يباح طعام أهل الكتاب وما المراد من الطعام في قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم الطعام المطلق على إطلاقه أو الطعام المذبوب المحلال على حسب شرع الاسلام (أجاب) نعم يباح طعام أهل الكتاب سواء كان من الحيوانات المذكورة ذكاة شرعية أو من غيرها مما لم يرد الشرع بتحرمة ودليله من الكتاب قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم لكن المراد بالطعام في الآية خصوص الحيوانات المذكورة ذكاة شرعية لأن غيرهما لا يختص حله بجملة دون أخرى فلا فائدة في التخصيص عليه بخلاف المذبوب الا ترى ان ذبيحة الجحش والوثني لا تحل بخلاف ذبيحة الكتابية فهذه مذكاة التخصيص قال النسفي في تفسيره وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم أي ذبايحهم لان سائر الاطعمة لا يختص حلها بالله وطعامكم حل لكم فلا جناح عليكم ان أطعمتموهم لانه لو كان حراما عليهم طعام المؤمنين لما ساءلوا طعامهم وفي تفسير الخازن وأجمعوا على ان المراد بطعام الذين أوتوا الكتاب ذبايحهم خاصة لان ما سوى الذبايح فهي محللة قبل أن كانت لأهل الكتاب وبعد أن صارت لهم فلا يبقى التخصيص بها بأهل الكتاب فائدة ولان ما قبل هذه الآية في حكم الصيد والذبايح فحمل هذه الآية عليه أولى ولان سائر الطعام لا يختلف من تولاه من كذابي وغيره وإنما تختلف المذكاة فلما خص أهل الكتاب بالذكاة دل على ان المراد بضامهم ذبايحهم اهـ ودليله من السنة كما صلى الله تعالى عليه وسلم من الشاة التي أعدتها اليهودية زينب بنت جحش امرأة سلام بن مشكم حين قدمت الى عنقها وذبحتها وأصلتها ثم قدمت الى سم لا يلبث بأن يقتل من ساعتها فكل منها وأكل رهط من أصحابه معه الحديث مشهور شائع ذكره البخاري في صحيحه وأبو داود في سننه وصاحب المواهب اللدنية والسيرة الحلبية وسيرة ابن هشام وغير ذلك وكان ذلك في

١٣٠٢

٢٠

غزوة خيبر بعد فتحها في بقية الهرم سنة سبع من الهجرة والله تعالى أعلم (الثالث) ما حكم وطء المرأة التي يستعملها رجل با شهريه أو بالنفقة فقط ويعاشرها كالزوجة فيأكل ويشرب ويبيت معها على الاعلان بتراضي الطرفين فهل ينزل تراضيها على ذلك منزلة الصيغة الشرعية وينزل الاعلان المذكور منزلة شهادة الشاهدين فينعقد النكاح بذلك أولا وفي هذا هموم البلوى في بلدة عظيمة من بلاد الهند من ديار الاسلام اسمها حيدرآباد دكهن ولا يهتدون عن كونها في نكاح الغيب أو في عدته بل ربما يعلمون انها متزوجة بزواج آخر أو في عدته فإن قائم بالأول فهل أول الوطء حرام أم حلال باعتبار التراضي فقط أولا يبد من التراضي والاعلان وما معنى الاعلان للنكاح عند مالك وهل يعمل به عند الحنفيين (أجاب) حكم هذا الوطء المحرمة وانه زنا محض لانه لم يوجد في نكاح ولا في شبهته أما الأول ولان ذكره الايجاب والقبول اللذان ينعقد بهما ولو يوجد وأما الثاني فلعدم وجوده بحقيق ذلك قال في الهندية في الباب الأول من النكاح وأما ذكره فلا يوجب والقبول كذا في الكافي والايجاب ما يتلفظ به من أي جانب كان والقبول جوابه هكذا في العناية وقال أيضا في الباب الثاني وما ينعقد به النكاح فهو نوعان مريم وكناية فالمرح لفظ النكاح والتزويج ومهما هو ما يقيد ملك العين في الحال كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المفسر وطولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح والاعارة والاحلال والافتح والاجازة والرضا ونحوها كذا في التبيين اه وعلى مقابل الصحيح من الانعتاد بلفظ الاجارة المراد أن يذكر أحدهما هذا اللفظ فانه ينعقد به النكاح مع قبول الآخر كذلك لأن يستأجرها للخدمة أو الوطء فانه إذا وطئ في تلك الحال لم يكن زنا وان كان لا يصح عند الامام في الصورة الثانية قال في فتاوى قاضيخان في أول كتاب الحدود ولواستأجر امرأة ليرتيبها فزني بها لا يحسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان استأجرها للخدمة فزني بها يحسد اه وقال في الدر المختار في باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب منه ولا حد بالزنا بالمتأجرة له أي للزنا والحق وجوب الحد كالمسأة جرة للخدمة فتح اه وعلى قول لامم رضي الله عنه فإسقاطهما هو الحد لحرمة الزنا كما أخذ من رد المحتار أول كتاب الحدود وعند قول الشرح وانزنا الموجب للحد وطء مكاف ناطق طابع في قبل مشتمل على حل من ميث وشبهته وقصه قوله الموجب للحد قيد به لان الزنا في اللغة والشرع بمعنى واحد ووطء الزوج المرفوع في غير الميث وشبهته فإن اشتهر علم بخصوص اسم الزنا يوجب الحد بل هو أعم والموجب للحد بعض أنواعه فلو وطئ جاريه ابنته لا يحسد للزنا ولا يحسد فانه بالزنا فدل على ان فعله زنا وان كان لا يحسد به اه والاعلان الذي يكتفي به الامام مالك عن الشهادة الذي نقله ضيخان في فتاواه ونصه فحصل في شرط النكاح منها الشهادة عندنا وقال مالك رحمه الله الشرط هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها بحضور الشهود وشرط السكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغيره وشرط الاعلان جاز اه

لا يجدي تفعا في هذه الحادثة فان مذهبه ان النكاح لا ينقض بلفظ الاجارة ولو ذكر معه  
 المال قال في الشرح الكبير للعلامة الدردير على متن الشيخ خليل من كتب السادة  
 المالكية وصيغته أي النكاح أنكحت وزوجت ولو لم يسم صداقا كما يأتي في التفويض  
 وصح بتسميته صداقا وهبت لك ابنتي مثلا أو صدقت عليك بها بكذا فان لم يسم صداقا  
 لم ينقض وهو كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كعبت لك ابنتي بصداق قدره كذا أو  
 ملكتك أياها أو أحللت وأعطيت ومنحتك أياها بكذا أي مثل وهبت حيث سمي صداقا  
 فينبغي فيه النكاح أو لا ينقض ولو سمي صداقا ككل لفظ لا يقتضي البقاء كالحبس  
 والوقف والاجارة والعارية اه على انه لو انعقد النكاح عنده من غير شهادة الشهود  
 واكتفى فيه بالاعلان اللاحق لا تنقرو صحتة ولا تترتب ثمرته الا بعد الاشهاد قال  
 العلامة الدردير في الشرح الصغير ونسب الاشهاد عند العقد للخروج من الخلاف اذ كثير  
 من لاثة لا يرى صحتة الا بالشهادة حال العقد ونحن نرى وقوعه صحيحا في نفسه وان لم تحصل  
 الشهادة حال العقد كما يبيع ولكن لا تنقرو صحتة ولا تترتب ثمرته من حل التمتع الا  
 بمصروها قبل البناء اه اذا علمت ذلك تحققت ان هذا من جملة ما نهى الله تعالى عنه  
 بقوله ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا قال في تفسير الخازن ولا تقربوا الزنا انه  
 كن فاحشة أي قبيحة زائدة على حد القبح وساء سبيلا أي بس طر يقا طر يقه وهو ان  
 تغصب امرؤ غيره أوخته أو بنته من غير سبب والسبب يمكن وهو الصهر الذي شرعه الله  
 تعالى قيل ان الزنا يشمل على أنواع من المقاسد منها المعصية وإيجاب الحد على نفسه ومنها  
 اختلاط الانساب فلا يعرف الرجل ولده من هو ولا يقوم أحديته وذلك يوجب ضياع  
 الاولاد وانقضاء النسل وذلك يوجب خراب العالم اه وقد قال الله تعالى والذين هم  
 لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم غير ملومين فمن ابنتي وراه  
 ذلك فوذلك هم العادون أي المتجاوزون الى ما لا يحل لهم فقد حصر المحل في الأزواج أو  
 ما ملكت أيمانهم والمذكور في السؤال لم يكن واحدا منهم كما قال ابن عباس رضي الله  
 تعالى عنهما كل فرح سواهما حرام رواه الترمذي والله تعالى أعلم (الرابع) ما حكم  
 بيع الحر اثره الا في باعهن أحد من اقاربهن أو بنهن أو وهبن أنفسهن في أيام القمط  
 خوفا الموت من الجوع أو حصلا ذلك في غير أيام القمط فهل هذا البيع صحيح أولا  
 وهل وطأهن بهذا السبب حرام أو حلال وهل يثبت نسب أولادهن من هذا الوطأ أو  
 هو زنا لا يثبت معه النسب وما الجواب عن قول القائل ان باب الرق والعبودية انقطع  
 بآية فاما ما بعد وما قد ادعى ذلك دليل خلافه أقوى منه أو يساويه حتى يثبت معارضته  
 للأول (أجاب) حكم يبعهن وهبتهن للتغير سواء كان البيع أو الهبة صادرا من غيرهن  
 أو منهن أنه باطل فلا يمكن بحال من الاحوال لانهن اسن بمال أصلا فلا بد خلن في  
 ملك احدوان كن رضين بذلك لان الحرية من حقوق الله تعالى اذ يتعلق بها وجوب

فحوالحج والزكاة فلا يتمكن الشخص من اسقاطها وجعل نفسه ملوكا لاغير لانه غير قابل للملوكية قال في تنوير الابصار وبطل بيع ما ليس بمال كالدن والميتة وحر والبيع به ذك ذلك في باب البيع الفاسد كرقبه ايضا الباطل لا يملك بالقبض بخلاف الفاسد اه والهبه مثل البيع لانها تملك بغير عوض مشروط فلا تكون الا فيما هو مال في الهندية في ذك شروط الهبة المراجعة الى الموهوب ان يكون ملامتقوما فلا تدوز هبة ما ليس بمال اصلا كالحرم لميتة والدم وصيد الحرم والمحزير وغير ذلك لا هبة ما ليس بمال مطلق كام الولد والمذبر المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوم كالحجر كذا في البدائع اه بل اللازم على من علم حال من اشتدت به الحاجة لعدم شيء يجده ولا يقدر ايضا على تحصيله ان يحجي مهجته بما قدر في الهندية من الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب ويفرض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يجتز عن الخروج والطلب اه وحكم وضهن بهد الهبة او البيع المذكور انه زنا محض لا يثبت معه نسب الاولاد لانه لم يوجد في ملك يمين ولا شبهته ولا في ملك نكاح ولا شبهته ما الاول فلما علمت من بطلان البيع والهبة واما الثاني فلانه لم يوجد فيه ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان طاعة ابنته مثلاً او ثلث فلعدم ركنه من الايجاب والقبول فدين ينعقد قديما لملك النكاح لعدم ارادته فيما ذكروا والرابع فلعدم ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان يضا معتدته مثلا نصابا ووه على ذك الوجه غراما لقوله تعالى والذين هم لغروجه هم حافظون الاعلى افواجههم اوم ملكك ايمانهم فمهم غير ملومين الآية بل لو كنت المرأة من هاته النساء فمراش الرجل آخر نكاح يثبت نسب ولدها من زوجها لا من هذا الزاني لما ورد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للقراس وللعا هرا كحر رواه الجماعة الا اباد اودر في لفظ البخاري صاحب المراسن (والجواب) عن قول القائل ان باب الرق والعبودية نقطع بالآية فممنابعه واما قدام اذ لا دليل خلافة أقوى منه او يساويه حتى ثبت معارضته للأول ان هذه الآية نزلت في يوم بدر وكان الكفار حينئذ من مشركي العرب وهم لا يجري فيهم الاسترقاق صلا وقوله تعالى في الآيات فاما منابعه واما قدام ارشادك فيه مصلحة في ذك الوقت فلا يدل على منع غيرهم في الحكم عند قضاة المصلحة له وحينئذ لا تغيد الآية منع غير المن والفداء قال الفخر الرازي في تفسيره قوله تعالى فسدوا الوفاق امر ارشادهم قال تعالى فاسد منابعه واما قدامه مسائل الاول اما واقف للحصرو حاتم بعد الاسر غير مصر في الامرين بل يجوز التسلو لاسترقاق والمن والفداء نقول عدا ارشاد ذك كرا مراعاتهم في سائر الاجناس ولا استرقاق غير ثري امري العرب فمن النبي صلى الله عليه وسلم كان معهم ولم يذكروا الاسترقاق وما التسل فلان الظاهر في المتن الا زمان ولا القتل ذك قوله فضر الرقاب فلم يبق الا الامران اه وحكم

مشركي العرب عندنا بعد آية براءة انه لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف ولا يتركون أحرارا  
بغريب الجزية عليهم لان القرآن نزل بلغتهم فالمجزة فيهم أظهر من غيرهم لان الآية وان  
دلت على جواز المن والقداء الا ان اماننا الاعظم بأحنيقة في المشهور عنه يقول بنسخ  
ذلك بآية فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحمروهم واقعدوا لهم كل  
مرصد فان هذه الآية في سورة براءة وهي آخر سورة نزلت اى كاملة فتسكون باسمه لا آية  
المن والقداء في الدر من المتضمن ما نصه وقسلى الاسارى ان شاء ان لم يسلموا أو استرقهم  
أو تركهم أحواذمة لنا الا مشركى العرب والمرتدين كما سيحى وحرم منهم أى اطلاقهم  
مجانا ولو بعد اسلامهم ابن كمال لتعلق حق العائدين وجوزة الشافعى بقوله تعالى فاما منا  
بعدم واما فداء قلما نسخ بقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم شرح مجمع وحرم  
فداؤهم بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم درود صدر الشريعة اه وكون  
سورة براءة آخر سورة نزلت عزاء في رد الهتار الى فتح القدير وذ كره في حواشى الجلالين في  
آخر سورة النساء حيث قال روى انه صلى الله عليه وسلم بعدها نزلت سورة النصر عاش عاما  
ونزلت بعدها براءة وهي آخر سورة نزلت كاملة الى آخر ما ذكره اه وفي رد الهتار قوله  
الا مشركى العرب والمرتدين فانهم لا يسترقون ولا يكونون ذمة لنا بل اما الاسلام أو  
السيف اه وكون آية المن والقداء منسوخة عند أى حنيقة منقول في كنه من  
التفاسير والدلائل للقرآن نية الناطقة ببقاء الرق واستمراره والملك المترقب عليه كثيرة  
كآية كفارة اليمين والقتل واظهار آية حمل الاستمتاع بملك اليمين وكذا الاحاديث  
والاجماع على هذا فقد ثبت الاسترقاق بعد غزوة بدر فعله عليه الصلاة والسلام في  
مواطن كثيرة وخرج البغوى في مصابيح السنة عن أبى سعيد الخدرى قال لما نزلت بنو  
قريظة على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليه فجاء على حمار  
فلما نزل قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الى سيدكم فاجلس فقال رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان هؤلاء نزلوا على حكمك قال فانى احكم ان تقتل المقاتلة  
وان تسبي الذرية قال لقد حكمت فيهم بحكم الملك ويروى بحكم الله فلو انقطع باب الرق  
والعبودية لما مكن شئ من ذلك والله تعالى أعلم (الخامس) ما حكم سؤر الكتمانى  
والهوسى وعبدة الاصنام وما أصابه أيديهم من الماء أو المسائعات هل هو طاهر أو لا وإذا  
قامت بالاول فما المراد من قوله تعالى انما المشركون نجس هل نجاستهم كالعذرة أو كالجنب  
وهل سؤر شارب الحمر وآكل لحم الخنزير مسلما كان أو كافرا نجس أو لا (اجاب) سؤر  
الآدمى ولو جنبا أو كافرا أو امرأة ولو طائفا ونفسا طاهرا سؤر شارب الخمر وآكل  
لحم الخنزير بر مثلا ان شرب احدهما من الماء على فور ذلك فلو ابتلع ريقه ثلاث مرات بعد  
لحسن شقيقه بلسانه وزال اثر نجاسته فيه ثم شرب لا يكون سؤره نجسا الا اذا كان شاربه  
طويلا لا يصل اليه لسانه فلا يظهر بذلك اذا نجس بشئ مما تقدم ويكون سؤره نجسا واذا

اصاب الكافر ماء او مائه الا نجسه كذا يؤخذ من الدور والاهتمام والمراد من قوله تعالى  
 انما المشركون نجس نجاسة اعتقادهم كقوله في رد المحتار عن البحر وقيل غير ذلك كما  
 ذكره آئمة التفسير قال في الخازن قبل اراد بالمشركين عبدة الاصنام دون غيرهم من  
 اصناف الكفار وقيل بل اراد جميع اصناف الكفار من عبدة الاصنام وغيرهم من  
 اليهود والنصارى والنجس الشيء القذر من الناس وغيرهم وقيل النجس الشيء الخبيث  
 والمراد به هذه النجاسة نجاسة الحكم لان نجاسة العين سموا نجاسة على الذم لان الفقهاء اتفقوا  
 على طهارة ابدانهم وقيل هم نجاس العين كالكلب والخنزير حتى قال الحسن بن صالح  
 من مس متركا فليتموضأ وروى هذا عن الزيدية من الشيعة والقول الاول اصح وقال  
 قتادة سموا نجسا لانهم يمتدون ولا يغتسلون ويحدثون فلا يمتدئون وقال النسي في  
 تفسيره انما المشركون نجس لان معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس ولا يمتدئون ولا يطهرون  
 ولا يغتسلون ولا يمتدئون النجاسات فهي ملازمة لهم اوجعلوا كأنهم النجاسة بعينها  
 مبالغة في وصفهم بها اه والله سبحانه وتعالى اعلم (السادس) ما معني حديث من  
 تشبه بقوم فهو منهم هل المراد منه التشبيه في كل الامور او لو كان في بعضها وهل التشبه  
 بالكفار الممنوع اخذ من اشارة الحديث التشبه في خصوص ما نص الشارع على تحريمه  
 او هو شامل أي تشبه كان ولو في المباح أو المسكوت عنه الذي لم ينص الشارع عليه بحل ولا  
 حرمة وهل بين الشارع لبس هيئة مخصوصة لا يجوز العمدول عنها او هي من جهة  
 الامور المباحة وهل المجبة الرومية التي اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كانت  
 هيئتها كلبوسه صلى الله عليه وسلم او كهيئة ملبوس الكفار وهل ضيق الكمين  
 دليل على الثاني وهل لبس الطربوش والتكلمة المعبر عنها في مصر بالسنة والبنطلون  
 والحزمة التي تلبسها الترك فيه تشبه بالنصارى أولا وما معني لفظ منهم هل معناه من  
 تشبه بالكفار فهو واحد من جملتهم كافر مثلهم او معناه مثلهم من بعض الوجوه فلا يلزم  
 أن يكون كافرا وهل من جملة التشبيه المنوع اكل الطعام على السر بقطع الخبز  
 واللحم بالسككين وغيرها ولا افتونا من كتب الفقه مع بيان أدلة تلك المسائل من  
 الادلة الاربعية واقوال السلف رحمهم الله (اجاب) هذا الحديث ذكره الامام  
 السيوطي في الجامع الصغير في حرف الميم وقال شارحه العزيمى قال المناوي أي تريا  
 في ظاهره بزيتهم وقل العلقمي أي في لبسهم وهو بعض أفعالهم فهم ومنهم قال العلقمي  
 أي من تشبه بالهالكين يكرم كيم كرمون ومن تشبه بالقاسق لم يكرم ومن وضع عليه علامة  
 المشركين كرم وان لم يصفق شرفه وفيه اشارة الى ان من تشبه من الحجاب بالحيات المؤذيات  
 وظهـر لنا في صورتهم فانه يقتل وانه لا يجوز في زماننا لبس الهمامة الصفراء والزرقاء  
 اذا كان مسلما رواه ابن رسلان وابوداود عن ابن عمر والضرباني في الاوسط عن حذيفة  
 قل العلقمي بجانبه علامة المحسن اه فالمراد بالتشبه المذكور التشبه ولو في بعض الامور

ثم التشبيه بالكفار قد يكون صوريا بان يفعل كفعلهم من غير قصد تشبيههم - ثم وقد يكون  
 حقيقيا بان يفعل ذلك قاصدا التشبيه بهم وعلى كل اما ان يشبههم - ثم في محرم اولا فان في  
 الاول فهو ثم مطلقا قصد اولم يقصدوا ان الثاني ان قصد انهم والا فلا يدل على ذلك ما  
 ذكره في شرح الدرر من باب مفسدات الصلاة ونصه - وقراءته من مصحف أى ما فيه قرآن  
 مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه او قرأه بلا حيل وقيل لا تقصد الا بالآية واستظهره  
 الحلي وجوزها الشافعي بلا كراهة وهمام بالتشبيه باهل السمكة ابى ان قصده لان التشبيه  
 بهم لا يكره في كل شئ بل في المذموم وفيما يقصد به التشبيه كما في البحر اه - وكتب عليه في  
 رد المحتار قوله لان التشبيه بهم لا يكره في كل شئ فانه اكل وشرب كما يفعلون بغير عن شرح  
 الجامع الصغير لقاضيخان ويؤيده ما في الذخيرة قبيل كتاب النحرى قال هشام رأيت على  
 أبي يوسف زعلين مخصوصين بمسامير فقلت أترى بهذا الحديد باسا قال لا قلت سقيان وثود  
 ابن يزيد كره ذلك لان فيه تشبها بالرهبان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس  
 النعال التي له شعروا نهما من لبس الرهبان فقد اشار الى ان صورة المشابهة فيما يتعلق به  
 صلاح العبد لا تضر فان الارض محال لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع اه  
 وفيه اشارة ايضا الى ان المراد بالتشبيه اصل الفعل اى صورة المشابهة بقصد اه - ولم  
 يبين الشارع للبدن هيئة مخصوصة فوجب وزلبس قياهم عند عدم قصد التشبيه قال في رد  
 المحتار قبيل كتاب الصلاة قال في الفتح وقال بعض المشايخ تكره الصلاة في ثياب الفسقة  
 لانهم لا يتقون الخمر وقال المصنف يعنى صاحب الهداية الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من  
 ثياب اهل الذمة الا سراويل مع استحلالهم الخمر فهذا اولى اه - فانت تراها اطلق جواز  
 لبس ثيابهم ولم يقيده بكونها على هيئة مخصوصة وفي شرح الاشباه هلمية الله افندى البعل  
 من كتاب السبر وكذا يكفر وترى بزنا ذيراهيم ودوالتصارى وهو زنا من صوفى او شعر  
 يشده فوق ثيابه ولا يجعل له حلقة للشدة كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين  
 والشمال برجندى وفي معين المفتى كل من تشبه بالكفار عدا او تزيانرى الذصارى او  
 تزيانرى انصارى او تغلس بقلنسوة الجوس او دخل بيعة او كنيسة لزيارتها والتبرك  
 بها او تبرك ببعض كبار الكفار لانه كبريات عبادتهم او شئ من خواص دينهم يكفر اه  
 وتقيده بالعصدا اشارة الى انه لو كان فعل ذلك لضرورة تكوفا فبرأ وفعل ذلك خديعة في  
 الحرب او طليعة للمسلمين اولان البقرة لا تعصيه لبنا الا اذا لبسها واستهزأ بهم - ثم لا يكفر  
 والحل مصرح به وقوله سواء دخل كنيسة ثم اولم يدخل تعميم في التشبيه يعنى ان قصد التشبه  
 بهم مكفروا لا يلزم أن يكون مع ذلك دخول الكنيسة واماد دخول الكنيسة فقد علمته ولو قال  
 المترى بزناهم - ثم اولالبس لما هو من شعارهم كنت مستهزأ بهم ولا اعتقد دينهم صدق  
 ديانة لا قضاء واطلاق معين المفتى وعلى القصارى في شرح المكفرات يشير الى انه يصدق  
 ايضا في القضاء فليتام - اه - وروى البخارى عن المغيرة قال فافترغت عليه الاداة

سنة

صفر

وغسل وجهه ويديه وعاليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أتجهما  
من أسفل الجبة اه وفي فتح الباري شرح البخاري لابن جرير ما نصه باب الصلاة في الجبة  
الشامية هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها وانما عاب  
بالشامية مراعاة للفظ الحديث وكانت الشام اذا ذكروا كافر وقد تقدم في باب المسح على  
الخفين ان في بعض طرق حديث المغيرة ان الجبة كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم  
اه ولاي داود من صوف من أجباب الروم اذا علمت ذلك فلا طائل في كون ضيق  
الكمين دليلاً على ان هيتهما كلبوس الكفار لما ذكرناه يجوز لبس ثيابهم على  
هيتهما عند عدم قصد التشبه وأما معنى فهم منهم انه كافر مثلهم ان تشبههم فيها هو كافر  
كأن عظم يوم عيدهم تجلبلادينهم أوليس زناهم أو ما هو من شعارهم قاصداً بذلك  
التشبه بهم استخفافاً بالاسلام كما قديده أبو السعود والمحوى على الاشباه والافهم مثلهم في  
الاثم فقط لافي الكفر وأما كل الطعام على السرير وقطع الخبز والمعم بالسكين فلا  
يوجب كراهة التحريم لم يقصد التشبه بالكفار فقط كفي كراهية من الباب الحادي  
عشر في الكراهة في الاكل وماية تصل به مانصه قال علاء الدين الترمذاني يكره قطع الخبز  
بالسكين وقال أبو الفضل الكرماني وأبو حامد لا يكره كذا في التنية اه وفي كراهية الدد  
قبيل فصل البيوع مانصه وجاء لا تقضوا الخبز بالسكين وكرهه في الله كرمه وفي رد  
المحتار قوله وجاء قال شيخنا الشيخ السمعاني الجسراحي من الاحاديث المشتهرة  
لا تقضوا الخبز والسكين كما تقطع الاعاجم ولكن انشدها في الصغرى في  
موضوع اه وفي المجتبى لا يكره قطع الخبز والام بالسكين اه والله تعالى علم

(كتاب احياء الموات والشرب)

(سئل) في قطعة أرض لأملاك لحد عليها احياء هارجل باذن نائب الامام وصارت  
صالحة للانتفاع بها فهل يملكها الهي بذلك وما يبناء والقراس فيها وله وقفها على  
مصالح مسجد واقضى الجهة خراج سند الوقف بذلك (أجاب) اذا احيى مسلم أو ذى أرضاً  
غير منتمية بها وليس ملكاً لمسلم أو ذى وهي بعيدة عن القرية اذا صاح من أقصى  
العامر وهو جهوري الصوت لا يسمع بها صوته أو قرية مبنية من حصى على قول محمد المغيرة  
ملكها ان اذن له الامم في ذلك في قول أبي حنيفة وعليه يقرن والا فلا والله تعالى أعلم  
(سئل) في قطعة أرض لأملاك لحد عليها ولا تقع بها لاهن القرية نبي قليم احياء هارجل  
باذن الامام فهل تكون للمعبي وما يملك بذلك احياء وله التصرف فيها بما شاء  
(أجاب) اذا احيى مسلم أو ذى أرضاً غير منتمية بها وليس ملكاً لمسلم أو ذى وهي بعيدة  
عن القرية اذا صاح من أقصى العامر لا يسمع صوت من ملكه عند أبي يوسف وهو المختار  
واعتبر محمد عدم ارتفاق أهل القرية وبه قلت الثلاثة وهو ضاهر الروية وبه يفتى والله  
تعالى أعلم (سئل) في أرض موات فيها أثرهم دوم ومردوم من قديم الزمان الى الآن لم

١٢٦٦

٧

ربيع الاول

١٣

١٢٦٦

ربيع الثاني سنة

٢٢ ١٢٦٨

جمادى الاولى

١٩ ١٢٦٨

صفر

١٠ ١٢٧٢

يكن لاحد فاستولى عليه رجل فبناه واحياه بأرضه باذن الحاكيم ثم بعد ذلك أراد رجل  
أجنبي أن يشاركه فيه بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك يمنع من معارضة واضع  
البند حيث أحياه باذن الحاكيم (أجاب) نعم لا يجاب لذلك لأن كان الامر ما هو مسطور  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين استبدلا أرضا للزراعة واحد البدلين يجوار أرض  
بوحريم البلد أصلح من أخذه شيء من الأرض المذكورة وجعل فيها جزا لوضع الزرع  
المقصود فهل اذا فسخ الاستبدال ورجع كل على أصله لا يدخل ما أصلحه من الأرض  
المذكورة في البدل ولا يختص به جاره لأنه حق العامة (أجاب) حق الانتفاع بحريم البلد  
لأهلها وليس لاحد منهم منسحق غيره من الانتفاع به بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في جماعة بأيديهم تحاوير بالاجار موضوعة بشاطئ نهر النيل الاعظم معدة لصيد  
السمك تكون ماء البحر يملوها عند زيادته وينزل عنها وقت هبوطه فيبقى السمك  
فيها فيتناوله من هي بيده ويتصرف فيه لمن شاء ببيع وغيره قام عليهم الاتن جماعة  
يدهون أن تلك التحاوير مستحقة من فيها نصيبا مع لوما عن أصولهم ويريدون رفع  
أيديهم عن ذلك النصيب وانهم اعترفوا بذلك لدى بيعة شرعية ولما سئل واضع واليد  
عن ذلك جردوا الاستحقاق والاقراء المذكورين فهل التحجير المذكور بشاطئ النيل  
لا يفيد الملكية فيما حجروه سواء قلنا بأنه موات يجوز احياه باذن الامام أو قلنا بأنه من  
حريم النهر لأن مجرد التحجير لا يعد احياه واذا قلتم بأن ذلك ليس باحياه شرعي فاذا وقع  
فيه نزاع بين فريقين كيف يكون العمل في ذلك شرعا (أجاب) المهرج به ان الانهار  
الاعظم كالنيل ليست مملوكة لاحد ويملك كل واحد من العامة الانتفاع بها سبقي  
دوايه وأرضه ونصب طاحونة ودالية واتخاذ مشرعة ونهر الى أرضه بشرط ان لا  
يضر بالعامة ومن جملة الانتفاع جعل التحاوير المذكورة على شاطئه لصيد السمك  
فجميعا المذكورين ذلك حيث لا ضرر بالعامة والامنعوا ولا شبهة في أن الاجار  
الموضوعة للتحاوير المذكورة مملوكة لاربابها فتورث عنهم وتجرى فيها الخصومات  
كسائر الدعاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض من  
الأراضي المصرية الموات بدون أن يؤثر من ولي الامر ولما أصح بعضهما ضرب عليه  
الخراج ثم فيما بعد ظهر انه موجود خلاف ما ضرب عليه الخراج جز من زرع وبخره لازل  
مواتا فاراد على الامر نزاع الأرض المذكورة من الرجل المذكور واضرب الخراج عليها  
واصلاح الجز الباقى فيها مواتا فادعى الرجل انه يملك الأرض المذكورة عن والده  
بموجب وثيقة وانها آلت الى والده من صريان اولاده الى كان أنعم عليهم بها في سنة  
١٢٢٥ بامرولى الامر وقتها بشرط انهم يصلحونها ويرزعوها ولم يجروا بها شيئا من  
التصليح والزراعة فضلا عن كون الحادود المذكورة بصورة الحجة هي باملافة فقط لامن  
واقع الامر ولامن واقع وضع يده وقد بحث من الرزنامة التي هي محل سبيل قيد

الاقطاعات بالا وافر فلم يوجد بها اقطاع الارض المذكورة لاحد وبحث ايضا هن الارض  
المرتكن عليه المدعى فاجد فيها الحكم الشرعي في ذلك هل لولي الامر نزاع الارض  
المذكورة من ذلك الرجل وضرب الخراج عليها أم لا وهل اذا وقف رجل أرضا من  
الارض الميراثية خراجية كانت أو مواتا بدون اقطاع من ولي الامر تجوز وقفه ويكون  
معمولا بها أم لا واجيب عنه من قبل العلامة مفتي نغراس كنندرية حالي بقوله اعلم انه  
يشترط في ثبوت ملك أولاد على الارض المذكورة ثبوت انعام ولي بها لهم وتعيينهم  
باسمائهم والا كان عليهم كالجھول وتعيين الحدود واصلحهم لها وزايتها واذا قد شرط  
من هذه الشرط لا يثبت ملكهم واذا لم يثبت لهم ملك فلا يصح عليهم للواقف واذا لم  
يصح الثابت لم يصح فيها الوقف فلولي الامر اخذها والاستيلاء عليها هذا ما يتعلق  
بالارض المنسوبة بها وأما ما يتعلق بوقف الارض الخراجية وأرض الموات فتقول اذا  
وقف رجل ارضا خراجية فموات بدون اقطاع من الامام لا يصح بل ولو باقطاع منه الا  
اذا كانت مواتا او ملكا للسلطان قال العلامة قاسم بن قطلوبغا انه ان من أقطعه السلطان  
أرضا من بيت المال ملك المنفعة وله اجازتها وتبطل بموته أو خراجه من الاقطاع لان  
للسلطان ان يخرجها منها اه هذا في الارض الخراجية الصالحة للزراعة وأما الموات  
فلا يصح وقفها الا بعد احيائها باذن الامام حتى لو أحيائها بدون اذنه لا يملكها واذا لم  
يملكها الا يصح وقفها والله اعلم كتبه الفقير محمد بن صالح البناء المحنفي مفتي اسكنندرية  
(أجاب) صرح علمنا وبانه اذا أحياء مسلم أو ذمي أرض موات بان جعلها صالحة لعمارة  
الزراعة ملكها ان اذن له الامام في ذلك وهو قول الامام الاعظم وهو المختار وعليه أرباب  
الماتون وقالوا يملكها بالاحياء بلا اذنه لو مسلم أو ذمي بشرط الاذن اتفاقا فاذا اعترف  
واضح اليه بان تلك الارض من أرض الموات وان ولي الامر اذن للعربان باحيائها ولم  
يحصل منهم احيائها لمباح حتى انتقلت الى أيه الواقف لها فوقفها عليه تبين عدم صحة  
اتفاقها اليه فبحسب ما يقع على فرض ثبوت الاذن من ولي الامر للعربان في أرض معينة  
معلومة وعلم المأذون له لعدم ملكهم اياها بعد احيائها اذ الملك مرتب عليه لا على مجرد  
الاذن من ولي الامر فلا يصير ملكا له واحياء بعضها من قبل من انتقلت اليه بدون اذن  
من ولي الامر لا يوجب ملكا الهي لها على هذا الوجه على قول الامام المختار فلا يصح  
الوقف منه والحال ما ذكر اذ لو وقف مرتب على الميت وهو لم يوجد واذا لم يصح ملكها  
ووقفها فهي مستحقة لمجهة بيت المال فلولي الامر ان تصرف فيها بما هو لا تنفع لعمامة  
المسلمين والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الزنانه بما مضى منونه ان من ضمن  
ارباب الابعاديات شخص يدعى يوسف غا أنعم عليه من ولي الامر باعبادية قدرها مائة  
فدان وحددت له ووضع يده من ضمن ذلك على خمسة وسبعين فدانا ووجدت الخمسة  
والعشرين فدانا عالية عن المياه فزرع عرضها من المعمور وآل الامر الى تحصيل مال

المعمر ومنه وقد كان أنعم على السيد محمود مصطفى بخمسة مائة فداناً إيعادية أيضاً وجرى  
تحديد لها إليه بما فيها العلو الذي تركه يوسف أغا بوجه التكرار واستولى السيد محمود  
عليها وصرف على إصلاحها مصاريف ولا زالت بيده ثم توفي يوسف أغا فخص زوجته  
خمس عشرة فداناً وخص بيت المال خمسة وسبعون فداناً باعتبار المائة فداناً وعند  
ذلك اتضح أمر التكرار في تحديد الخمسة والعشرين فداناً إلى الثلثين وكان رؤى  
بديون المالية أن تنزع الخمسة والعشرين فداناً من السيد محمود السابق لتحديد لها إلى  
المتوفى ويستبدل إلى السيد محمود بدلها بما يوجد من تركته وقف في تسليم ذلك محتجاً  
بعدم دورانها وحصول تحديد لها وإخراج التقييد ووضع يده عليها وصرفه عليها  
مصاريف حتى أصلها وارتصاحة للزراعة وعرض عنها إلى ولي الأمر فصدر أمره  
مضجونه حيث أن يوسف أغا لم يدخل في حيازته قبل موته منها سوى خمسة وسبعين فداناً  
فهى التي تكون حق تركته وبما أن زوجته وإن لم يكن في حيازته زوجها جميع  
الإيعادية فلا يكون مرجحة ولى النعم تقتضى مراعاة ضعفاء الجانب أمثالها فيعطى لها  
الخمس والعشرون فداناً نصيبها في الكمال ولا ينقص منه شيء مرجحة بها ولا يصير حق  
بيت المال لمناسبة عدم استيلاء المتوفى المائة فداناً وحيث أن مراعاة أصل حق بيت  
المال مما يقتضيه العدل أيضاً كما أنه لا ينبغي نزع جميع الخمسة والعشرين فداناً التي  
تكرر تحديدها من السيد محمود بعد حيازته إياها المدة المذكورة وصرفه مصاريف في  
إصلاحها فللمساواة وفصل المشكل بما فيه مراعاة الجانبين تخصص هي أى الخمسة  
وعشرون فداناً المذكورة والخمسون فداناً الباقية مما دخل في حيازته المتوفى بينهما  
بمناسبة أصل حق كل منهما فيخص السيد محمود أربعاً وثمانين فداناً ونصف وربع  
من فدان ويخص بيت المال ثلاثة وأربعين فداناً وربعاً وبهذا تتم القضية  
فبمقتضى الإرادة السنية صارت المبادرة في إجراء العمل كمنطوقها الشرعيتين أن  
الزوجة المذكورة توفيت في غاية شوال سنة ٧٢ قبل صدور الإرادة السنية المذكورة  
عنها وقد كانت أوصت بكامل ما هو مختلف عنهما من إيعادية وغيرها والوصى هو  
المطالب الآن بإخراج التقييد إلى بيت الوصية وبعرض ذلك للمجلس المعينة  
صدر الأمر بالاستفتاء للمعروفة المحكم التمرحى فيها فبناءً عليه لزم تحريره ثم لالأفادة  
(أجاب) أن كان القصد إجراء مقتضى الأمر العالى الصادر في شأن ذلك فجهة وصية  
زوجة المتعم عليه سابقاً بالمائة فداناً إيعادية يكون لها خمسة وعشرون فداناً حيث  
أوصت بجميع تركتها فيما عبقته فلو فرض ما ذكرها الخمسة وعشرون فداناً من أصل المائة  
تكون داخل في الوصية وإن كان القصد معرفة الحكم الشرع في أصل هذه الحادثة  
وما تدبر منها فالتجواب أنه لما لم يحى المتعم عليه الأول جميع ما مر له به وهو المائة  
فدان بل حاز منها خمسة وسبعين فداناً فقط وأحيائها وترك الخمسة والعشرين فداناً

المد كورة بالا حيا هو بلا زرع ولا تسليح واستمر تاركها نحو اربع عشرة سنة الى ان مات  
في سنة ٢٧ لا تدخل في ملكه ولا تورث عنه بل تكون ملكا لاراحياها باذولى الامر  
به بذلك وحينئذ فاستحقاق الزوجة انما هو لبيع الخمسة والسبعين فدانا لا غير وهو  
ثمانية عشر فدانا ونصف وربع فدان ثمانية والخمسة والسبعين التي احييت من قبل  
زوجها وبها صلتها بجميع تركتها للخيرات التي ذكرنها يكون هذا التدبير اخلاقي الوصية  
المد كورة بصرف ثمنه فيما بينه ولا يوزن ملكا لارضى الذي اقامته على صرف ذلك  
انما ولاية البديع والصرف وما اشبهه للوصى المد كورة لا غيره وأما الخمسة والعشرون فدانا  
المسكى عنها فهي مملوكة لمن احيها خاصة لا يشاؤكه فيها بيت المال ولا وصية الزوجة  
المد كورة والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل صدر له امر بارض ابعادية صار تحديدها  
ومساحتها بموجب تقسيم ديوانى من الارضى الخارجة عن الزمام ومن جهة ما حدها  
قطعة ارض لا تبلغ فدانين وان القطعة الارض المد كورة صار تحديدها في التقسيم  
بحدود اربعة ثلاثة فدان تنهى الى ارض زراعية جارية في تصرف رجل من الجيران  
بحيث ان ارض الجار محتاطة بجوانبها الثلاثة والحد الرابع ينتهى الى جسر هناك كما  
ان ذلك محرم في التقسيم الديوانى ووضع المقسم عليه على جميع الابعادية بما فيه القطعة  
الارض المد كورة واحياها وأصلها حسب الامر وصار يزعمها مدة سنين ثم بعد ذلك  
كسها سقط الجار المد كورة منفعة ارضه المحتاطة بالقطعة الارض المد كورة لرجل آخر  
عوجب جهة بيد المسقط له منه ذلك القاضى فيها ان الحد الرابع من الحدود تنهى الى  
الجسر المد كورة بحيث يتضم من التحديد المد كورة بالحجة ان القطعة لارض الابعادية  
المد كورة من جهة المسقط للرجل الآخر من الجار المد كورة فهل يكون المثلث في القطعة  
الارض المد كورة الذى وضع يده عليها ومملوكا بالامر من ولى الامر حيث ان ملكها  
بالامر والاحياء من قبل الاسقاط للرجل الآخر المد كورة من الجار ومن قبل ان يثبت  
الجار منفعة ارضه التي سقطت عنه لا يكون المعول عليه هو التقسيم ووضع اليد  
السابق على تمام هؤلاء الاشخاص ولا تنهيه هذه جهة كد كرحيث لم يثبت تمامه لرجل  
الآخر من جهة المسقط له ولا لرجل كانو قبله لانه عنهم ارضه المد كورة لا يروى  
اناس من الاداء الى يشبهون بان اسعه لارض المد كورة بعبادة خارجة عن الزمام  
من زمن المساحة الى ان اخذت من بعض له مد كورة لا يروى ولا عبادة بتعلق مسقط له  
الاخير بان ارضه نافذة عن التدبير الذى ينفذ عليه من حيث ان لارضى من ما هو  
كامل المساحة ومنها ما هو ناقص من زعم المساحة (جيب) لمعة هو وضع اليد لختي  
ثبت القطعة في يد واضع اليد عليها قبل استحقاق المسقط له والمسقط والحال ما ذكر  
ولا تنزع من يده بمجرد تخرج يرا حجة التي بيد المسقط له الخارج عن هذا الوجه بدون  
وجه شرعى والله تعالى أعلم (مسئل) من سعادة ناظر الخرجية على يد سعادة رئيس

جمادى الاولى سنة

١٢٨١

١٥

مجلس مصر ما تقول حضرات السادة العلماء المفتين بالديار المصرية المحافظين للشرعية  
 الحمديّة فيما يتخلف في الاقطار المصرية من الاراضى بسبب نزول البحر الملح عنها هل تكون  
 في ملك أو استحقاق صاحب المقار الملاصق لها أم كيف أفيد وناعن ذلك (أجاب) مجرد  
 كون تلك الارض ملاصقة لعقارة شخص لا يوجب دخوله في ملكه واستحقاقه لان  
 الاراضى التى يتخلف من نزول مياه البحر الملح يبالا لاسلام حق الولاية عليهم السلام  
 حتى لو لم تكن منتعابهم تكون مواتا ولا تدخل في ملك أحد أيا كان بدون احيائها  
 بالاذن الشرعى من الحاكم والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الخارجية بما صورته  
 اذا كان شخص أو اشخاص يملكون اراضى بالقرب من شاطئ البحر في المملكة المصرية  
 فهل لا يكون لهم الاستيلاء على شاطئ البحر المذكور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر  
 الملح المقابلة لاملأ كههم واذا انحسر ماء البحر عن قطعة من الاراضى المذكورة لا يكون  
 لارباب الاملاك المذكورة من حق الاستيلاء عليها وتكون تلك السواحل حق العامة  
 المسلمين اذا كان الامر محتاجا لتلك السواحل لا تتفاد العامة بها المصلحة الحكومية أو  
 كان محتاجا اليها لطريق أوخراج بضائع السفن أو ربط بعض السفن الصغيرة بها  
 ونحو ذلك وتكون الولاية عليهم لولى الامر وما مقدار تلك السواحل المحتاج اليها هل  
 تقدر بقدر حاجة العامة الى ذلك ولو فرض وكانت تلك الاراضى من ضمن الاراضى  
 الموات التى هي غير محتاج اليها بالمنفعة من منافع العامة لا يسوغ لأحد الاستيلاء عليها  
 ولا احيائها بخور زرع أو بناء الا باذن من ولى الامر واذا فرض صد دور الاذن من ولى الامر  
 ومضى بعد ذلك ثلاث سنين بدون احياء فهل لا يكون للأذن له حق التملك لتلك  
 الارض ويكون للغير احيائها وبإذن ولى الامر ما يصدر اذن جديد منه للأذن له الاول  
 أفيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس للاشخاص المذكورين الاستيلاء على شاطئ البحر  
 المذكور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر الملح المقابلة لاملأ كههم ولا لما انحسر ماء  
 البحر عنه اذا كان ما ذكره من انتفاع العامة به وكان محتاجا اليه لمصلحةهم المذكورة  
 وتكون الولاية والتصرف فيما ذكر لولى الامر بالمصلحة كتصرفه في سائر حقوق العامة  
 وتلك السواحل مقداره بقدر حاجة العامة اليها واذا كانت الارض مواتا بان تكون  
 خارجة عن البلدة وليست مرافقها ولا محتاجا اليها لمصلحة العامة ولا ملكا لأحد ولا  
 حقا خاصا له لا يسوغ لأحد تملكها والاستيلاء عليها و احيائها الا باذن من ولى الامر وهو  
 الختم والمأخوذ به اذا كان الهوى مسلما فلزمه ما فسر طه الاذن اتفاقا ولو لم يستأمن  
 لم يملكها أصلا واذا فرض صد دور الاذن من ولى الامر بالاحياء ومضى ثلاث سنين قبل  
 الاحياء يكره لولى الامر الاذن فيها لغيره ولو بعد التجديد لادم الملك فيها للأذن له  
 الاول والتقدير بثلاث سنين مروي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فانه قال ليس  
 لتجبر بعد ثلاث سنين حق والتجبر يكون بوضع لامة من حجر أو بحصاد ما فيها من

شعبان

١٢٨٥

١٣

سنة

شعبان

الحشيش والشوك وتقيمة عشها وجعل لها أو باحوت ما فيه من الشوك وغيره  
 وكل ذلك لا يفيد المالك كنهه رولى به افلا تؤخذ منه الى ثلاث سنين ولا يقضى  
 لاحد ان يحجى ذلك الموضع حتى تمضى ثلاث سنين وهذا من ضريعى الديانة وامانى كنه  
 فادأحياءها غيره قبل مضىها بشه طه ملكه او الله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) فى جماعة  
 احدثوا ساقية على سبيل الشركة بينهم يسقى كل منهم ارضه المختصة به من ثلث الساقية  
 وجعلوا لها قناة بين اراضيهم لمرور الماء فيم اوسق تلك الاراضى ثم ان احدهم احدث  
 قناة اخرى فى وسط ارضه اسقى ارضه الخاصة به منها فطالب منه شريكه ان يسقى رضى  
 الطالب من ثلث القناة المختصة بالمطلوب منه ايضا على سبيل العارية بدون اجرة  
 ولم يكن للمطالب حق فى السقى من ثلث القناة من قديم الزمان فرضى بذلك صاحب  
 القناة والارض ثم بعد مدة تضرر صاحب القناة والارض من سقى جاره من ارضه  
 وقتاته بسبب كثرة الماء ونزول الارض واراد منعه من ذلك وقال له اسق ارضك من  
 القناة الاصلية القديمة التى بين الاراضى فلم يمثل لقوله ويريد ان يارام صاحب الارض  
 بالسقى من قناته التى فى ارضه خاصة فهل له منعه من السقى من ارضه وقناته الخاصة به  
 والرجوع فى عارته حيث لم يكن له حق فى ذلك من قديم الزمان وليس لذلك لرجوع لا  
 اجرا الماء فى نوبته من القناة الاصلية القديمة (جب) نعم ليس لرجوع الماء كرجوع  
 الماء من ارض شريكه فى الساقية اذ لم يكن له حق اجراء الماء فى ثلث الارض من قديم  
 الزمان ولصاحب الارض الخاصة به الرجوع فى عارته الماء كورته والحال ما ذكر ونرجع  
 السقى من القناة المعهدة لذلك من اقديم والله تعالى اعلم (سئل) عما ورد من محكمه  
 اسبيوط بافاده من محافظة مصر بتاريخ ٧ ربيع الاخر سنة ٨٩ ومضمونه ان مدة  
 المرحوم سليم باشا السلطنة دار مدير عموم قبلى كان باسبيوط في ايام السلطنة وصدر  
 الاذن منه شفاها فخر حرم على اعطى طبعى باشا باعطائه ملامن لذكره ان باسبيوط من  
 جهتها الشرقية باقرب من ٨٠ في الحضرى بنى فيه دكاوت وبيوت ثم تقدم منه عرض  
 لسعادة اجد باشا رشاد مدير الجهة بانه بنى وكلة وبيوت بمقتضى الاذن المذكور ولا  
 صدر امر كرمي ان الممارس لذلك يحرقه بحجة شرعية بالملك فلمزم العرض لصدور الامر  
 بذلك فصدر اشرع عليه لمقتضى: نه اذ اتضح ان المحس المذكور ليس له ملك  
 ومقدمه اجرى البناء فيه فعلى مقتضى الامر السلطنة انى الصادر فى ٢٣ ربيع الاول  
 سنة ٦٦ حرروا الجهة اللازمة بمقتضى الاصول وحيث صدر امر كرمي  
 باعطاء تمليك لم يأتى اذ رضى من محل السكيم لى صارت زلته ومقدمه - ذلطة  
 واجرى قيم البناء فخره لجهة تمليك فخره لى جهة كرمي - ن جميعه - حدثه  
 من البناء فيما يكون ملكه ثم مات الباقي عن ورثته كورر - وقسموا ثلثهم  
 والا ان اراد احدهم وقف نصيبه الذى خسه باليراث ويدي تعوضه من يقية ورثته ولده

١٢٨٨

٢٨

أرضاً وبناء فصل لنا وقفة في صحة وقف الأرض المذكورة والمحال ما ذكره رنا هذا  
 ناطقاً بصورة الواقعة نروم عرضاً على حضرة الأستاذ شيخ الإسلام والأفاده بما يقتضيه  
 الحكم الشرعي في ذلك وما يفيدنا به يكون العمل بمقتضاه ويكون دستور العمل فيما  
 مماثل ذلك (أجاب) إذا كانت القطعة الأرض المذكورة التي هي من جملة الكيمان  
 من ضمن الأرض الموات التي ليست بمأوى كذا لا حدود ولا معدة لمصالح أهل البلدة ولا يضر  
 كونها قرية منها على المرحج المفتي به بل المدار على عدم ارتفاق أهل البلدة بها وبنائها  
 مسلم أو ذمى باذن من له الولاية في ذلك يملكها بالاحياء المذكورة ويجوز فيها التواؤم  
 وفيها التصرفات الشرعية التي من جملة ما الوقف وإذا لم تكن مواتاً وكانت من  
 حقوقي بيت المال يصح تملكها من قبل ولي الأمر أو ذمى في ذلك إذا لم تكن محتاجة  
 لمصالح العامة وكان المعطى له من مصارف بيت المال كاستخدام المحكومة والأفلا  
 فيجوز تحقيق هذه المسألة وما يتضح يجري العمل بمقتضاه والله تعالى أعلم

\*(باب القرض)\*

(سئل) في رجل أخذ من آخر قدراً من الفرائس والمحاييد ودفع له قطعة أرض زراعية  
 رهناً عليها فهل إذا زاد سعرها أو أرب الأرض ان يفتكها يلزمه مثل الفرائس  
 والمحاييد ولا ينظر في زيادة السعر (أجاب) على المستقرض دفع مثل ما استقرضه حيث  
 ثبت القرض ولا مانع من الدعوى به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر  
 نحو مائة قرش وبعد مدة طالبه ائتمنه فأدعى بأن له عليه أكثر منها فأنكر دعواه فهل إذا لم  
 يقيم عليه بينة بما يدعى به يكون للقرض المذكور مطالبته بما اقترضه منه حيث كان  
 مقرابه ويجبر على دفعه (أجاب) على المقرض دفع بدل ما اقترضه حيث كان مقرأولم  
 يثبت ما ادعاه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية  
 رهنها عند آخر على قدر معلوم من الريالات الفرائس وقدر معلوم من الذهب المعين فهل  
 إذا أراد رب الأرض ان يفتكها يلزمه دفع دراهم مثلهما وإذا أرب الأرض أن يحاسب  
 المرتهن على ربح الأرض المذكورة لا يجاب لذلك خصوصاً إذا اباح له الانتفاع بالأرض  
 المذكورة (أجاب) على المقرض دفع مثل القرض وليس لصاحب الحق في الأرض  
 مطالبة المرتهن بشئ والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدراً  
 معلوماً من الدراهم ليشترى به عسلاً فاتفق رب الدراهم مع المقرض على ان يحسب له  
 في كل قنطار قرشاً فيسب عليه مبلغاً جسيماً ان يدع عن دراهم القرض ويريد ان يطالبه  
 به فهل إذا لم يعقد اشركة يكون ما حاسبه رباحاً لا يكون له مطالبته به بل يلزمه دفع ما  
 اقترضه فقط (أجاب) لا مطالبة بالربا وعلى المقرض دفع بدل القرض لا غير والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل ارب مبلغ أربعة وعشرون ريالاً فرائسه بصفة قرضاً ورهن  
 تحت يد الدائن قطعة أرض زراعية وطلب الدائن دينه فأقر به المدين وأراد ان يدفع له

سنة	ذى القعدة	قوله
١٢٦٥	١	دواهم بمبدل الغرانه بقدر قيمة الغرانه وقت القرض ليكون سعرها زائد عن وقت القرض فهل لا يجاب المدين لذلك وعليه مثل بدل القرض ويزداد سعرها لأن (أجاب) على المسئلة تقرر دفع مثل بدل القرض ولا نظر لنفسه سعر والله تعالى علم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعية عند آخر وأخذ منه مبلغا من الغرانه غاروة ورهنا ثم مات الراهن والمرتهن عن وريثة وبعد مدة من السنين طالب وريثة الراهن رفع أيدي وريثة المرتهن عن الارض ودفع المبلغ المذكور باعتبار قيمته وقت الرهن وامتنع وريثة المرتهن وطالبوا أخذ منه له عينا فإفرانه مثل ما هو وثيقة الرهن ولم يرضوا بأخذ القيمة وقت رهن فهل إذا كان كل منهم معترفا بالرهن وبالفرد المذكور يلزم وريثة الراهن دفع المثل عينا لا قيمة (أجاب) لا يجيب وارث رب الدين على أخذ قيمته كما كان لمورثه من الدين والواجب دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قد رآه من القدر وارثه منه مقدارا من طين الزراعة وبين صنفين نقدية وثيقة القرض بقوا عشرة ريالات بطاقة مثلا وكان الريال اذذاك بذمعتين نصفان الانصاف العديدة ثم تغيرت قيمة الريال بزيادة كثيرة جدا وأراد وارث المتعترض ان يقضى لدين ويأخذ الطين المرهون فيه فهل يلزمه أن يقضى عن كل ريال ريالين بطاقة مثله (أجاب) لا يجيب رب الدين على أخذ قيمة دينه وقت القرض والواجب في القرض دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قد رآه من الدراهم وصرار يدفع له كل شهر كذا من الدراهم في نظير إبقائه تحت يده فهل يكون ذلك باوا يكون له محاسبته على ما أخذ منه من رأس المال وإذا تعلل رب المال بأنه لا يصر لاعتباره بقرينة عليه (أجاب) ما جعل على المدين في عقوبة بعده الدين بذمته حرام ولدفعه حسبانه مما عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر ما تقي قرش ليتجر فيهما وجعل له في كل شهر عشرة قروش رافذ دفع لاخذ خمسة وأربعين قرشا في أربعة أشهر ونصف ودفع له أيضا ريالين عشرين قرشا من أصل المبلغ المذكور فهل إذا ثبت ذلك يكون له محاسبة رب الدراهم على جميع ما دفعه له من أصل المبلغ المذكور ودفعت امرأته أن تسلم الدراهم منه لا يلزمه تسليمها لها بدون إذن رب الدين (أجاب) هم يكون بل رجل المذكور حسباني ما دفعه على الوجه لمضروحا عليه رب المال وذا ثبتت بكتابة أمره عن رب المال بالقبض لا يجوز من يسد المال بالتسليم غنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجه قدره مائة من الدراهم ثم بعد ذلك قسط المبلغ المذكور عن نفسه كل شهر كذا محصتها ذات فهل لا يباح حذ التقسيط ويكون باصلا ويكون له محاسبة اقتراضه منها حرا عليه ويكون له سكر في بيته الذي طلقت فيه حتى تخرج من عتق (أجاب) جيبا من غير لازم ولا يخرج معتبرا رجعي واثني لوجه تكافئه من مسألتها التي تسأل في حقها حسنا ولو كان مملوكا للزوج وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر فطالبه بدفعه فمهرص
١٢٦٥	١٤	عينا لا قيمة (أجاب) لا يجيب وارث رب الدين على أخذ قيمته كما كان لمورثه من الدين والواجب دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قد رآه من القدر وارثه منه مقدارا من طين الزراعة وبين صنفين نقدية وثيقة القرض بقوا عشرة ريالات بطاقة مثلا وكان الريال اذذاك بذمعتين نصفان الانصاف العديدة ثم تغيرت قيمة الريال بزيادة كثيرة جدا وأراد وارث المتعترض ان يقضى لدين ويأخذ الطين المرهون فيه فهل يلزمه أن يقضى عن كل ريال ريالين بطاقة مثله (أجاب) لا يجيب رب الدين على أخذ قيمة دينه وقت القرض والواجب في القرض دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قد رآه من الدراهم وصرار يدفع له كل شهر كذا من الدراهم في نظير إبقائه تحت يده فهل يكون ذلك باوا يكون له محاسبته على ما أخذ منه من رأس المال وإذا تعلل رب المال بأنه لا يصر لاعتباره بقرينة عليه (أجاب) ما جعل على المدين في عقوبة بعده الدين بذمته حرام ولدفعه حسبانه مما عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر ما تقي قرش ليتجر فيهما وجعل له في كل شهر عشرة قروش رافذ دفع لاخذ خمسة وأربعين قرشا في أربعة أشهر ونصف ودفع له أيضا ريالين عشرين قرشا من أصل المبلغ المذكور فهل إذا ثبت ذلك يكون له محاسبة رب الدراهم على جميع ما دفعه له من أصل المبلغ المذكور ودفعت امرأته أن تسلم الدراهم منه لا يلزمه تسليمها لها بدون إذن رب الدين (أجاب) هم يكون بل رجل المذكور حسباني ما دفعه على الوجه لمضروحا عليه رب المال وذا ثبتت بكتابة أمره عن رب المال بالقبض لا يجوز من يسد المال بالتسليم غنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجه قدره مائة من الدراهم ثم بعد ذلك قسط المبلغ المذكور عن نفسه كل شهر كذا محصتها ذات فهل لا يباح حذ التقسيط ويكون باصلا ويكون له محاسبة اقتراضه منها حرا عليه ويكون له سكر في بيته الذي طلقت فيه حتى تخرج من عتق (أجاب) جيبا من غير لازم ولا يخرج معتبرا رجعي واثني لوجه تكافئه من مسألتها التي تسأل في حقها حسنا ولو كان مملوكا للزوج وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر فطالبه بدفعه فمهرص
١٢٦٥	٢٣	صفر
١٢٦٦	١١	ربيع الثاني
١٢٦٦	٢٩	ربيع الثاني
١٢٦٦	١١	جمادى الاولى

وطالب منه في نظير صبره أن يزرع له قد افان طين أبيه برسميا وان يعطيه ثمن البذر وشرط  
عليه أنه اذا منعه أحد عن زرع القدان المذكور برح: ثمن فدان برسم فرضي فهل  
اذا منعه أبوه عن زرع القدان لسكونه لا استحقاق له في الطين ولم يكن منه من زرعه لا يكون  
صاحب الدين الرجوع على المدين إلا بما دفعه من ثمن البذر ولا يعمل بالشرط السابق  
ولا يكون له الرجوع بثن فدان من البرسم والحال هذه (أجاب) ليس لرب الدين مطالبة  
المدين بشئ زائد عما له عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل احتال قاصر  
ليخبر فيه نفسه وانقرض بدفع قدر معلوم في كل شهر في نظير ذلك وشرط عليه المعطي أن  
يدفع هذا القدر مادام المبيع تحت يده واذا نقص شيء يكون له لزومه بالاحتال فهل يكون  
ذلك ربا ولا التزام باطلا وبسبب ما دفعه من أصل المبلغ واذا حكم بذلك القاضي ينقض  
حكمه (أجاب) لا يجبر الرجل المذكور على دفع ما انقرض به والحال هذه والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل اقترض من آخر قدر معلوم من الدراهم وصار المقترض يدفع للمقرض  
كل شهر قدر معلوم من الدراهم في مقابلة صبره بمائة ثم مات المقترض عن ورثة قصر  
فراد رب الدراهم أخذها من تركته فهل يكون ما أخذته المقرض من المقترض ربا يحسب  
من أصل دينه اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) ما أخذته المقرض على الوجه  
المذكور مضمون عليه فالمدني أو وارثه بعد وفاته حسبانه على المقرض من أصل دينه  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لامرأة أخرى مبلغا من الدراهم وشرطت صاحبة  
المبلغ على الآخذة قدر مخصوص من الدراهم في كل سنة مادام المبلغ باقيا في ذمتها ثم  
صار الآخذة للمبلغ تدفع لصاحبة المبلغ ما شرطه وجعلته عليه في نظير بقائه في ذمتها  
فهل اذا ثبت ذلك بالبيضة الشرعية يكون هذا الشرط فاسدا ولا يعمل به ويكون للمرأة  
المدينة محاسبة صاحبة المبلغ على ما أخذته منها من أصله ولا عبرة بهذا الشرط (أجاب)  
للمرأة المذكورة حيبا ما دفعته من الدراهم على الوجه المذكور من أصل ما بذمتها من  
الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدر معلوم من الدراهم وجعله عليه  
نحو ما يدفع له كل شهر قدر معلوم ما وكتب بذلك وثيقة ثم أراد صاحب القرض أخذ  
دراهمه حالا فهل يجب لذلك ويحبر المستقرض على الدفع ولا يلزم تأجيل القرض  
(أجاب) لا يلزم تأجيل القرض إلا في مسائل ليس ما ذكر منها فإلزام القرض المذكور  
أخذة حالا لعدم لزوم التأجيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر  
معلوم من الفرائس غارقة على قطعة أرض زراعية أميرية بموجب وثيقة بذلك فهل  
اذا أراد رب الأرض أن يقتسها يدفع مثل الدراهم التي أخذها فرائسه كما أخذ (أجاب)  
على المدين دفع مثل ما بذمته من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر  
قدر معلوم من الدراهم ليخبر فيه نفسه في التبن وجعل عليه قدر معلوم في كل يوم بالمدعي  
عنه مداهم بالربح وتجدد عليه بسبب ذلك مبلغا واراد المقرض طلب ذلك المبلغ المتجدد

٢٣ ١٢٦٦

رجب ١٥ ١٢٦٦

صفر ٢١ ١٢٦٧

ربيع الثاني ٢٢ ١٢٦٧

شعبان ٨ ١٢٦٧

شوال ٢٥ ١٢٦٧

قهر على المستقرض فهل ليس للقرض المطالبة بذلك حيث ثبت ان المتجملد ربا  
 (أجاب) نعم ليس للمقرض المطالبة بمجاد كرو الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل تزوج امرأة لها ولدان من غيره فمطلت من زوجها مقام ولديها معها في بيته  
 يتفق عليهم ما جعلت له في نظير ذلك أربعين قرشا في كل شهر ثم دفعت له أربعة آلاف  
 قرش وشرطت عليه في كل شهر أربعين قرشا وكرن الاربعون قرشا في نظير مائة  
 على ولديها ورأس المال بما له ومضى على ذلك مدة ثم استلمت من القدر المذکور ألف  
 قرش فهل يكون الشرط باطلا والاتفاق بينهما غير موافق للشرع وتحجب الاربعون  
 قرشا المقررة بينهما من رأس المال (أجاب) اشتراط دراهم معلومة يدفعها المستقرض  
 للمقرض كل شهر غير صحيح وباطل ولا مستقرض حسبانه من القرض واذا ثبت أمر  
 الزوجة لزوجها بالاتفاق على ولديها المذکورين واتفاقه ما عيقت له ابرجعه عليهم أي يكون  
 له الرجوع عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقرض آخر دراهم معلومة الى  
 أجل معلوم فأراد المقرض أخذها منه قبل حلول الاجل فامتنع المستقرض فهل يجبر  
 على رد القرض له (أجاب) تأجيل القرض غير لازم فلم يره المتألمة بمنه قبل حلول  
 الاجل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يتيم دفع لرجل وشرط عليه ان يدفع جزءا عينا  
 من الدراهم يدفعه لولي التيم كل شهر في مقابلة الرجوع فاستمر الرجل يدفع هذا المعين حتى  
 فادما دفعه على الاصل وبعد بلوغ التيم اعترف بحضرة دينه وأنه وصل اليه الشرط  
 الذي زاد على أصل المال ثم توفي فهل يحسب المدفوع المذکور من أصل المال لانه  
 ربا ولا يكون لورثة رب المال مطالبة ورثة الاخذ اذا كان الواقع ما هو مذكور  
 (أجاب) ليس لورثة رب المال المطالبة حيث استوفى مردتهم مثل ما كان بيد القابض  
 لمال التيم على الوجه المذکور بل لورثة المدين الرجوع بزيادة الله تعالى علم (سئل)  
 في رجل أقرض من امرأة قد داهمها من الدراهم وأقر بذلك بحضرة دينه وكتب له  
 بذلك سنداً بجمعه وختمه ولما طلب منه القدر المذکور أنكر الاستلام برفق ابني  
 هو الذي استلم منها في غيبتي لك ونه هو المتصرف عني وناثب وكتب واعترف  
 بما على اخبار ابني ولولدينك ذلك و يقول أنت الذي استلمت وكتبت بخسك وانقررت  
 به فهل يلزم القدر الرجل المذکور ولا يقبل قوله في شأن ولده هل تقبل شيء ذلك  
 هذا بيه (أجاب) نعم من المقرض باقراره اذا اقرضه على المقرض ان يحسب كذب  
 في اقراره بخلاف المقرض ان لم يكن كاذبا في اقراره عند الثاني به يعني بآية من شهادة  
 الولد على أبيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استقرض دراهم من آخر  
 ولا مستقرض عمل طيان زراعة أمير يدعي جميع مكرهه باسم أم المذکور وحدا المستقرض  
 ثلث الكج بدون إذن همه صاحب المنفعة في ثلث الاضيان ورهنه هذا المقرض على دين  
 القرض بدون رضا مال المنفعة ثم تمت الرهن المذکور لاعتن وقامع بقا دين القرض

٨

١٢٦٨

شعبان

١٩

١٢٦٨

رمضان

١٤

١٢٦٨

ذي القعدة

٢٠

١٢٦٨

١٨

١٢٧٠

بذمته فهل اذا كان الواقع ما هو مسطور ولا يتعلق دين المقرض بتلك الاطيان وليس له منع صاحب الحق فيها عن الانتفاع بها بمجرد رهن حججها على هذا الوجه ولو فرض ان ذلك باذن مالك المنفعة سيما لم يضع المرتهن يده على تلك الاطيان (أجاب) نعم لا يتعلق دين المقرض بتلك الاطيان ولا عبرة به - هذا الرهن وليس للمقرض منع صاحب الحق عن الانتفاع بارضه والحمل هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من دراهم بمحضرة بينة شرعية في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وعن وارث بالغ وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الوارث يده على التركة فطلبت لزوجة المذكورة دينها الذي اقترضه زوجها منها فانكره فرفعت له لدى قاضي جهتهم - ثبتت بعض القرض الذي بذمته زوجها بالبينة الشرعية وحكم لها القاضي بذلك وحلفت اليمين الشرعية بعد تعديل الشهود وتركتهم فهل والحال هذه يقضى لها باخذ مثل بعض القرض الذي أثبتته من تركته زوجها وليس للوارث منعها من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم يقضى لها باخذ مثل ما أثبتته من تركته زوجها اذا استوفى الاثبات شرائط الصحة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل أجني قرض معلوم القدر بموجب وثيقة فماتت وأبنت ذمته منه في حال صحته وسلامته بمحضرة بينة شرعية وأوصت له بثلاث مالهسا وأمرته بان يخرجها منه ويفعل لها ما جرت به العادة من الجمع والسج ثم بعد مدة ماتت عن ورثة وترك ما يورث عنها شرعا فغزها لوصي وقيل لها ما أمرته به من الثلاث الموصى له به فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية صح ابرؤها له من الدين وتنفذ الوصية في ثلث مالهسا جبراعلى ورثتها (أجاب) اذا ثبت الابراء من الدين في حال صحة المرأة المذكورة وسلامة عقلها ورشد هانف - فذلك من جميع المال رتخذ الوصية بثلاث لغير الوارث بعد ثبوتها بالوجه الشرعي جبراعلى الورثة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه اقترض من مورثه قدرا معلوما من دراهم من قبل موت مورثه بست عشرة سنة ويده سند مقطوع الثبوت بذلك فانكر المدعى عليه دعواه والحال أن مورث المدعى كان حاضرا وهو ساكت المدة المذكورة من غير مظاہرة المدعى عليه بالقدر المذكور ومن غير عذر شرعي يمنع من المطالب فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدم ضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (جواب) ساكت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرم حضوره من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه القرض فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم قرضا شرعيا فبعد مدة طلبه منه ففجز عن دفعه ففقطه عليه وكتب بالتقسيط سنداقهل لا يصح تقسيط القرض ويكون لرب الدين مضابته به حالا ولا عبرة بسند التقسيط (أجاب) نعم لا يصح تأجيل القرض وله طلبه

١٢٧١

١٤

جمادى الثانية

١٢٧١

١٦

شعبان

١٢٧١

١

فى القعدة

١٢٧١

٢٨

ذا أيسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استقرض من زوجته خمسين ربيعاً فنفذ قلي ثم  
 توفي عنها وعن ورثة فهل يسوغ للمرأة أخذ دينها من تركتها زوجها المتوفى المذكور  
 حيث كان ثابته بالبينة الشرعية وما بقي من التركة بعد أداء الدين يقسم بينها وبين  
 ورثته (أجاب) إذا ثبتت المرأة المذكورة قرضها المذكور على زوجها في وجه خصم  
 شرعي واستوفى الأثبات شرائطه الشرعية يكون لها أخذ مثل الدين المذكور من  
 تركته مقدماً على الميراث كسائر الديون وما بقي يقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قديراً معلوماً من الدراهم قرضاً وكتب له سنداً  
 بذلك وكتب في السند قديراً معلوماً من الدراهم بجملي في نظير صبره عليه بالدراهم فهل  
 والحال هذه يكون الزائد على المبلغ المذكور وباللا يلزم الاخذ دفعه وإذا طلب منه ربح  
 الدراهم بعد أخذه الدراهم الاصلية لا يجاب لأخذ الزائد شرعاً إذا تحقق ما ذكر (أجاب)  
 نعم لا يلزم المستقرض ما زاد على بدل القرض والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل ادعى على ورثة امرأة بعد موتها دين قرض له عليها وبيده وثيقة شرعية بشهادة بينة  
 شرعية فهل إذا انكر ورثتها وأقام البينة على دعواه وثبت الدين عليها بالوجه الشرعي  
 بقضى له بأخذه من تركتها (أجاب) إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعي  
 القرض المذكور على ورثة المرأة وأثبت دعواه بالبينة العادلة وحلف المدعي بيمين  
 اليمين فلهما يقضى له بما ادعاه في تركتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 يملك قطعة أرض زراعية ليست أمير به وهبها لرجل ووضع الموهوب له يده عليها وصار  
 يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة من السنين وصار يستأجر الأرض المذكورة  
 جماعة من الموهوب له فادعى الجماعة المذكورون على المؤجر المذكور بأن واهب الأرض  
 المذكورة كان اقترض من أبيهم قديراً معلوماً من الدراهم ويريدون أخذ الدراهم  
 المذكورة من الموهوب له الأرض المذكور والحال أن الموهوب له لم يكن وارثاً للرجل  
 المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك حيث لم يكن كفيلاً عن الرجل لو اهب  
 (أجاب) ليس لا ولا ادوب القرض مطالبه غير مدين والدمهم بدون كفاية شرعية ووجه  
 يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قديراً معلوماً من الدراهم ثم  
 بعد مدة طالبه من المدين فنكر ذلك فتراقب لدى القاضي فطلب من رب الدين اثبات  
 دعواه الدين وحضر بينة شهادته بذلك وحكم القاضي بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت  
 ذلك بالبينة الشرعية يجبر المدين على دفع الدين لربه وإذا ادعى المدين أنه دفع لرب  
 حلياً ما عفا عنه وأحضر شهوداً واحد شاهده بذلك لا عبرة بشهادة هذا الشطر بدون  
 شهادة شاهده آخر حيث أنكر رب الدين دعوى المدين المذكور (أجاب) إذا صدر المحكم  
 بذلك القرض مستوفياً شرائط الأهلية أجبر المستقرض على رد مثله لربه حيث لا مانع ولا  
 عبرة شمر عاين هذه الفرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من آخر مقدراً من المعاملة

ربيع الاول

شعبان

شوال

ربيع الاول سنة

٢٤ ١٢٧٤

سلفا قدفع له اثني عشر دينارا من غير سند وذلك بحضرة بينة من أهل بلد المقرض  
وبحضرة أخيه ثم بعد مدة طلب المقرض القدر المذكور من المستقرض فصار يعدم وأخرا  
أنكر أخذه للقدر المذكور فهل تقبل شهادة بينة المقرض المذكور الذين منهم أخوه وإذا  
طعن المستقرض في شهادتهم بأنهم من أهل بلد المقرض لا عبرة بطعنه بذلك شرعا وكذا  
لا عبرة بطعنه به بأن أحدا الشهود أو أخا المقرض وتقبل شهادته لأخيه حيث كان معزولا  
من أخيه وكل منهما في معاش وحده وليس بينهما شركة في شيء من المال أصلا (أجاب)  
إذا أدام المقرض المذكور بينة عادلة على دعواه المقرض ولم يقم بتلك البينة مانع من  
قبول شهادتها كتعصب أو كون الشهود تحت ولاية المشهود له تقبل تلك الشهادة ولا  
يضر في ذلك مجرد كون الشهود من بلد المشهود له ولا كون أحدهم أخا له حيث لا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الذهب والفضة في  
حال صحته وسلامته وذلك بحضرة بينة شرعية وكتب لها سند اشريا بذلك ثم بعد  
ذلك عدا سافر الزوج المذكور إلى جهة ومات بها وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال  
هذه إذا أثبت الزوجة المذكورة دينها المذكور في وجه خصم شرعي وحلفت اليمين  
الشرعية يقضي لها به (أجاب) نعم يقضى لها بالمقرض المذكور بعد ثبوته بطريق  
شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من رجل بر إلى أجل معلوم  
وكتب عليه سندا فلما حل الأجل رده إليه وطلب منه السند فقال له قد ضاع وبعد  
مضي ست عشرة سنة توفي المقرض وبعد وفاته بسنتين وجد الورثة السند في جلة  
الأوراق المطروحة فطالبوه بما فيه فادعى رد مثله إلى المقرض فكذبوه فهل إذا  
كان مع المقرض بينة تشهد بردهما اقترضه المقرضه يعمل بها ولا عبرة بالسند الموجود  
(أجاب) إذا أثبت المقرض المذكور رد مثله المقرض لربه حال حياته بالوجه  
الشرعي لا يكون لورثة المقرض مطالبته بذلك والأفلهم المطالبة به والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض  
الشرعي أجله عليه إلى حين رجوعه من سفره من مكان معلوم ثم أراد رب الدين أخذه  
منه حالا قبل سفره إليه فهل يجب لذلك ولا يلزم هذا الأجل على فرض كونه أجلا معلوما  
ويؤثر المدين بدفعه إليه (أجاب) لا يصح تأجيل دين القرض والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه  
به فامتنع المقرض من دفعه له متعللا بأنهما كانا تراضيا على تأجيله فهل والحال هذه  
يلزمه دفع القرض حالا حيث كان الأجل في القرض باطلا سيما وذلك المبلغ ثابت  
على الرجل المذكور بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يصح تأجيل دين القرض ووقع  
تعالى أعلم (سئل) في أخوين مات كل منهما عن ورثة بلغ وترك كل منهما ما يورثه  
شرعا وعليهما دين لأخيهما الثالث قرضا نحو جب تمسكات بيده ثابتة المضمون فطالب رب

ربيع الثاني ٢٣ ١٢٧٣

٢٤ ١٢٧٣

شوال ٢٢ ١٢٧٣

محرم ١٩ ١٢٧٤

- الدين دينه من ورتيقه فانكروه وجدوه والحال ان احدهما مات منذ خمس سنين  
والثاني مات منذ ثلاث سنين ولم يرض على الدين ميمع من سماع دعواه فهل اذ ثبت  
الدين المدعى به على الاخوين المذكورين يكون لربه الرجوع به على تركه كل منهما بعد  
بوتيه شرعا ولا عبرة بابتكار ورتيقهما (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور في وجه ورتية  
الدينين واستوفى الاثبات شرائط الصحة بالوجه الشرعي يقضى للدائن بذلك ويستوفى  
عين المذكور من تركه الدينين ولا يعتبر ابتكار الورثة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة اقترضت من امرأة اخرى قدرا من الدراهم ثم بعد مدة ماتت  
القرضة عن وارث طلب من المقرضه وراهم القرض فاعترفت له به وانه في ذمتها ووعده  
بفعله اليه بعد مدة يام ثم بعد مضي المدة طلبه الوارث منها فادعت انه كان امانة عندها  
ودفعته لمورثته قبل موتها فهل اذا ثبت اعترافها له به وانه دين في ذمتها تؤاخذ باقرارها  
تؤمر بدفعه ولا عبرة بدعواها الثانية (اجاب) نعم تؤاخذ باقرارها المذكور حيث كان  
من طوع ولا مانع اذ هو حجة على المقرض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر  
واهم معلومة وكتب المقرض على المقرض بالمبلغ المذكور سندا شرعيا وخطه عليه فيه  
جمل ثم بعد مدة اراد رب الدين اخذ دين القرض منه حالا فهل يجب لذلك ولا يكون  
تأجيل في دين القرض لا زما ولو كتب بذلك سندا (اجاب) نعم لا يصح تأجيل دين  
القرض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين قرض ومكتوب عليه به سند  
مرعى انه سلف الله قرضه سنة دفع بضه ويريد ان يدفع باقيه مقسطا وموجلا هل  
يهرق دراهمه لوما ورب الدين لا يرضي بذلك فيل اذ كان مرسرا به وفادوا على دفعه حالا  
يؤمر بدفعه لربه ولا يلزم التأجيل في دراهم القرض (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى  
علم (سئل) في امرأة اقترضت من اخيها دراهم من صنف الجنيه لا فرنسي قدر ما علموا  
من الجيدية الذهب قدر ما علموا من الريال لسينه مكو قدر ما علموا ايضا ومن القروش  
لبعض قدر ما علموا من مدة نحو عشر سنين مضت واراد رب الدين اخذ دينه في وقتنا هذا  
الحال ان الصنف الذي دفعه لها من قبل يخذ بحسب هذا الوقت او بحسب الوقت  
لدى اقترضته منه فيه (اجاب) يجب على المرأة المذكورة دفع مثل ما اقترضته من اخيها  
من الاصناف المذكورة ولا تعتبر زيادة القيمة ولا نقصها او كل هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم قرض وسلف اجل لمقرض دفعها  
بها على ثلاثة مواسم ويريد اخذها حالا فهل يجب لذلك ولا يكون لاجل في  
دراهم القرض لا زما (اجاب) لا يصح تأجيل دين القرض والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل له جنب اضيان زراعة ترافي مع رجلين آخرين على ان يزرع ثلث الارض فعنا  
منه كذا وعليه جميع الثمن من بذور وحرث وكل عمل ويكون له ثلثه ارباع وللرجلين ربعه  
في نظير اقرضه ما اياه ما تقي جنبه فيقتوفه لواله الحال هذه اذ زرع رب الارض ارضه

١٢٧٤

٣٠

شعبان

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

١٢

ذي القعدة

١٢٧٥

١٠

١٢٧٥

١٥

جمادى الاولى

١٢٧٦

٢٦

وانجرت شيئا من القطن المذكور يكون له ولا يستحق الرجلان في ذلك الخارج شيئا لعدم ايجاب شيء نظير القرض كونه ربا ولا يصح الشرط المذكور وليس لهما عند سوى المبلغ الذي اقرضاه اياه (اجاب) نعم لا يستحق الرجلان المقرضان على رب الارض المستقرض شيئا سوى مثل قرضهما شرعا والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قد راعه ما من الدراهم ثم بعد مدة طلب رب الدين دينه فادعى المستدين الاعسار عن اداء الدين فقسطه على نفسه وكتب لرب الدين سند بذلك ثم مات ولم يدفع من التقسيط شيئا وترك زوجته واولاده القصر ولم يوجد له تركه الا المنزل المعد لسكنه وعياله فهل اذا اثبت رب الدين دينه تجبر الزوجة ومن ينصب وصيا على القصر على بيع هذا المنزل او بعضه بقدر الدين حيث لم يكن هناك تركه غيره ويستوفى رب الدين دينه من ثمن المنزل المذكور ما لم يؤدوا الدين من مالهم ولا عبرة بالتقسيم المذكور بالسند (اجاب) التاجيل في القرض باطل فلا عبرة به فيكون دين القرض المذكور حالا ولو اجل ولو فرض صحة الاجل فان الدين يحمل بوث من عليه الدين المؤجل والدين بعد ثبوته شرعا مقدم على الميراث فيجب على البائع من الورثة ووصى القصر ببيع ما ترك من العقار لوفاء الدين بقدره ان لم يوجد جديلت غيره بوفائه دينه ما لم يؤدوا الدين من مالهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم معلومة واجل الدراهم المذكورة لاجل معلوم فهل للقرض ان ياخذ دراهمه حالة ولا عبرة بالتاجيل ويحب بالمقترض على الدفع (اجاب) لا يصح تاجيل دين القرض شرعا وللقرض المطالبة به قبل حلول الاجل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عند رجل مبلغ معلوم من الدراهم قرضا اجلها المقترض على نفسه كل شهر يدفع جانبها والا ان طلب المقرض اخذ دراهمه من المقرض حالا فهل يكون له ذلك ولا يكون التاجيل في دين القرض لازما لاسيما والمقترض مؤسر بدفعها كذلك (اجاب) نعم لرب الدين اخذها حالا من المدين حيث كان قرضا ولم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم واستلمه منه على سبيل القرض الشرعي ثم طال به فامتنع من دفعه بلا وجه شرعي زاعما انها كانت ارضيا على دفعه بعد مدة معلومة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة بزمه ولا يكون الاجل لازما والحال هذه (اجاب) تاجيل القرض على فرض وقوعه باطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مائة معلومة من صنف البينثر الذهب واستلمه منه من ماله واستهلكه المستقرض في شؤون نفسه وكتب له سند بان القدر المذكور واجله لاجل معلوم ولما مضى نحو نصف الاجل طرأ للمقرض ان يسافر الى اداء فريضة الحج الشريفة فوز يارده سبب الاولين والآخرين صلى الله عليه وسلم فهل يكون له مطالبة المستقرض بدين القرض قبل حلول الاجل وليس المستقرض الامتناع عن ادائه لربه متعللا ببقاء مدة الاجل المذكور

٢

١٢٨٧

الكون التاجيل في القرض لا يصح حيث كان المستقرض موسرا قادرا على دفع الدين  
المذكور في الحال (اجاب) نعم لرب دين القرض المذكور ذلك والحال هذه حيث لا مانع  
اذا جيله غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد قصر وبلغ ذهب حال  
صحته ونفاذ تصرفاته لكل واحد من الاولاد القصر شيئا معلوما من النقود وغـ برها وفرد  
ما ودية لكل واحد منهم في مجلس المبة وحازهم ثم اقام وصيا على اولاده المذكورين  
وسلم ما ودية لكل واحد منهم لاوصى المذكور على سبيل الامانة يحفظه لهم ثم بعد مدة  
مرض الواهب المذكور فاحتاج ولدان من اولاده البالغ مبلغا من النقود لامر يخصهما  
وطلباهما من والدهما المذكور ولم يكن عنده اذذاك مال فطلباه منه ان يقرضهما ذلك  
من مال القصر الموهوب لهم فرفض بذلك واقرضهما ذلك واذن الوصى المذكور بدفع  
ذلك اليهما عما تحت يده للقصر فدفعه لهما على سبيل القرض وقبضاه وذلك بحضور بيته  
شريفة فاستم لك الولدان اليه الغان المال المذكور في شؤنهما في حياة والدهما ثم مات  
الاب واستقرت الوصاية لاوصى المذكور فهل يكون له مطالبة المستقرضين المذكورين  
ببديل القرض المذكور وقبضه منهم الحفظه تحت يده وصرفه في شؤن القصر التي  
تخصهم حيث كان ذلك تابشرا (اجاب) نعم للوصى مطالبة المستقرضين المذكورين  
ببديل القرض وقبضه منهم ليتصرف فيه للقصر بما فيه المصلحة والحال ما ذكر حيث  
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت مبلغا معلوما من النقود من رجل آخر  
من ماله وقبضته واستعملته في مصالحها وكتبت به سند اقر عيا ثم اجتمعت  
المستقرضة مع المقرض بجهة اخرى ولم يكن سند القرض حاضرا فطلب المقرض  
المذكور دينه منها فدفعت له معظمه وبقي منه شيء قليل ونظر العدم حضور سند القرض  
الاصلى كتب المقرض الاول للمستقرضة حسب رغبته اسندا بما قبضه منها في نظير معظم  
دينه الا انه صرح فيه بان ذلك المبلغ قرض من قبلها خوفا من حصول شيء يقتضي الزامها  
بالنظر انسية السند الذي عليها فودعت بذلك المقاصة بقدر ما دفع ثانيا من المستقرضة  
للمقرض اولا وبقي للمقرض الاول بذمة المرأة المذكورة باقى دين فرضه فهل اذا ملكت  
المرأة المذكورة بعد ذلك ما في السند الذي اخذته لرجل آخر وأحالة بقبضه عن هو عليه  
في نظير دين آخر عليها للرجل الآخر لا يصح ذلك لو قرض المقاصة المذكورة وبراءة ذمة من  
قبض منها المبلغ الاخير المساوى بتداره مع كان عليها للقرض الاول ويكون له مطالبة  
بباقى دينه المذكور حيث تحقق ما ذكر شرعا (اجاب) بدفع المستقرضة مثل معظم  
ما عليها من دين القرض لربه جنسا وصيغة تقع المقاصة بقدر ذلك وكتابة سند بالمذموم  
آخر المقرض بانه قرض لاوجه المذكور باسؤال لاغير هذا الحكم اذا الديون تقضى  
بامثالها لا باعيانها فوجب لكل منهما ما حينئذ على صاحبه مثل ما اخذ منه ولا يملك  
أحدهما مطالبة الآخر بما له عليه لعدم الفائدة حينئذ وان كانت ذمة كل مشغولة بما

رجب

٢١

١٢٨٧

ذى الحجة

٤

١٢٩٦

للأخر فلا يصح لهذه المرأة والحال ما ذكر عليه ما وجب لها من الدين من غير من هو عليه وتسليمه على قبضه منه لوقوع مراعاة الاستيفاء بمقداره مما عليه المقرضها الأول وله المطالبة بمثل ما زاد عن مبلغ قرضه على ما قبضه منها والله تعالى أعلم

\*(كتاب المداينات)\*

(سئل) في زوجة وضعت وخرجت عقب الوضغ من بيت زوجها ثم طلبت من زوجها مؤن النفاس فهل لا تجاب لذلك ولا يلزمه ما ذكر ولو ادعت أنها خرجت بأذنه سيما وطالبها مؤن النفاس بعد أن دفعها أبوها وهي في منزل ولي امره الزوج بذلك (أجاب) لا المطالبة على الزوج المذكور بما دفعه والد الزوجته في مؤن نفاسها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر باقى حساب بينهما وبينه ما وبه تسلك به فساتين دين عروا وث فدا البسر رب الدين به فأعترف له به ودفع له البعض منه وتوقف في دفع الباقي في متعلباته المتسلك قديم والحال أن مدته لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل إذا كان الوارث معترف بالدين ومقر به لا عبرة بتعلله ويكون لرب الدين أخذه من التركة (أجاب) لرب الدين المطالبة به في تركة المدين حيث كان ثابتا بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعلل الوارث على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر مقسط على شهود معلومة فسات رب الدين وأراد ورثته أخذه من المدين حال فهل يبنى الدين على تاجيله وتقسيمه ولا يحل بموت رب الدين (أجاب) بموت رب الدين لا يطل الاجل ولا يمر للوارث المطالبة إلا بعد حلول الاجل حيث كان التاجيل صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الدراهم مكتوب عليه بموجب تسلك مكتوب فيه أنه وقع الرضا والتوافق بينهما على أنه يدفع من تاريخه أعلاه كل جمعة مائة من تاريخه سبعة وثلاثين قرشا وعشرين فضة فهل لا يكون هذا تاجيلا صحيحا ولرب الدين طلبه حالا سيما لم يذكر آخر المدة التي يتم بها إيفاء الدين (أجاب) مجرد التوافق على هذا الوجه لا يكون تاجيلا قال في شرح التنوير له ألف من ثمن مبيع فقال أعط كل شهر مائة فليس بتاجيل اه وفي رد المحتار عليه لا مجرد الامر بذلك لا يستلزم التاجيل تأمل اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها على زوجها دين ثابت بالوجه الشرعي فأبرأته منه على أن يخدمها ما دامت بمصر فامتنع من خدمتها فطالبته بحقوقها فدفع لها بعضه وامتنع من دفع الباقي فهل لها المطالبة بما بقي لار الخدمة لم تتم (أجاب) نعم للمرأة المذكورة مطالبة زوجها بما بقي لها من الدين والحال هذه وقد صرحوا بأن الإبراء عن الدين مما لا يصح تعليقه على الشرط وكذلك لا يصح تقييده بشرط غير متعارف لما فيه من معنى التملك كما يستفاد من رد المحتار فيمّا يبطل بالشرط الفاسد الخ في آخر البيوع والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة في معيشة واحدة وشركة واحدة في البيع والشراء

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

ربيع الاول  
٣

وخلافه اذنوارجلابشر اجانب بضائع لهم من جهة معلومة وجعلوا له بعض الربح فيها  
فاشترى من تلك الجهة جانباً من البضائع لاجل معلوم وضعه أحد الثلاثة باذن الباقي ثم  
مات الاثنان وبقي الضامن فهل اذا بقي بعض ثمن البضائع المذكورة يؤخذ من الضامن  
ومن تركه أخويه واذا لم يكن لهم الايدي اع في سداده حيث كانوا شركاء (اجاب)  
يبيع عقارا لآخرين المذكورين فيما ثبت عليهم من الدين اذا كان الامر ما هو مسطور  
وكذا عقار الاخ الحي فيباع عليه اذا لم يكن مشغولاً بحاجته الاصلية الضرورية والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل موعود على آخر ليشترى منه ثيابا كما يدفع له الثمن فاشترى منه  
بعد ذلك مقدار معلوماً من الثمن المذكور في ذمته الى أجل معلوم فوشى ناس للبائع  
وقالوا له بما انه يقاس بالثمن وأخبروه على دفعه لذي شوكه ليقهره على تسليم الثمن قبل  
مضي الاجل أو يسلم المبيع فرفضه لذي شوكه وأخذ منه مفتاح الحاصل الذي فيه  
التبذك وسلمه للبائع فحضر على المشتري من غير توافيق في فسخ المبيع وإبطاله ومات  
البائع عن وارث يريد التصرف في المبيع لغيره ويمنع المشتري منه فهل يكون باقياً على  
ملك المشتري ولا يجبر على دفع شيء من الثمن الا بعد مضي الاجل (اجاب) ليس خوارث  
البائع التصرف في المبيع والحال هذه ولا يطالب المشتري بثمنه قبل حلول الاجل الموعود  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وترك ما يورث عنه شريفاً  
وعليه دين ثابت فهل يقدم الدين على الميراث وما يبق بعد وفاء الدين يقسم على الورثة  
بالقرينة الشرعية بعد اقباط نسب بذته (اجاب) يقدم الدين الثابت شرعاً على الميراث  
وما يبق بعد وفائه يقسم بين جميع الورثة لكون اديتهم بالغزينة الشرعية والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل صاغ لابنته حلياً ثم تزوجها عليه خراج الجهة الديوان فيباع  
البنت الحلي من غير اذنه وهي رشيدة ودفعت ثمنه عن أبيها الجهة الديوان ثم مات أبوها  
هنا وعن ابنه بن فرادث ان تأخذ من تركته ما يقابل هذا الحلي زيادة عما استحققه من  
التركة بطريق الارث فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك (اجاب) نعم لا يمكن البتة  
المذكورة من اخذ ما يقابل ذلك من تركة أبيها حيث باعتها ودفعت ثمنه عنه بغير اذنه  
وأمره والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اتفقا مع بعضهما على ان كل واحد يدفع جانباً من  
الدراهم ويصنعان سقينة ثم يدرهما المتع أحدهما من الشر كة وكتب على شريكه  
مادفعه من الدراهم غير حصته منها وحسب عليه له كل مائة قرش ثلاثة قرش ومن ربحها  
فهل لا يكون له مطالبته بما كتبه زيادة على حقه بل يكون له مطالبته برأس المال فقط  
دون الزائد (اجاب) اذا باع أحد شر يكتفي نصيبه في السقينة بقدر معلوم من الدراهم  
مذ. وليس للبائع مطالبة المشتري بزيادة الثمن وهذا اذا حصل البيع بقدر ما صرفه  
البائع في حصته ثم ألزم المشتري بتفسير بقاء الثمن عليه وما جيب به عليه ربحاً مما  
لو كان البيع بمجموع ما صرفه البائع ومازاده ربحاً وتوافقا على ان ما جعله ربحاً زيادة

١٢٦٥

٣

ربيع الثاني

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١٩

في الثمن فانه يصح ويلزم المشتري بالكل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
خطب بنت ابن عمه من والدها وجعل لها صداقاً معلوماً في والدها وطلب زيادة عما  
عينه الزوج مع والده فحصل بينهما نزاع فضرع الزوج وعقد العقد على ما وقع به أبو  
الزوجة ودفع الزيادة من عنده من غير اذن الزوج ووالده فهل اذا اراد المم مطالبة الزوج  
أو والده بما دفعه من ماله من غير اذن لا يجاب لذلك (أجاب) لا رجوع للمم بما دفعه  
من المهر عن ابن أخيه المذكور بدون اذنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي الى  
رحمة الله تعالى عن زوجته وأولاد قصر ولم يترك شيئاً خلاف جانب عقار وعلى المتوفى دين  
ثابت بالوجه الشرعي فهل يباع العقار في دينه الثابت شرعاً (أجاب) نعم يباع عقار  
المتوفى المذكور لو فاء الدين الثابت عليه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها  
زوجها ولما عنده دين مؤخر صداقها وجعل لها مائة وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة  
عليه مؤخر الصداق ثم ماتت المرأة بعد انقضاء العدة فهل لورثة أخذ ما عليه من الدين  
ويجبر على الدفع (أجاب) لو ارث الزوجة مطالبة الزوج المذكور بما في ذمته من مؤخر  
الصداق بعد تحققه عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على جماعة  
دين معلوم فأت ذلك الرجل فمكث ورثته على هؤلاء الجماعة وثيقة شرعية بالدين  
المذكور ثم ادعى هؤلاء الجماعة ان ذلك الرجل المتوفى كان قد أبرأهم من ذلك الدين في  
مرض موته فهل والحال هذه لا يصدقون في ذلك بيمينهم ويلزمهم دفع الدين لورثة ذلك  
الرجل (أجاب) على المدعيون دفع الدين لورثة الدائن ولا يصدق في دعواه الابراء عنه  
بدون برهان شرعي على فرض صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين  
عند آخر اتفق معه المدين على ان يدفع له بعضه بعد ثمانية أيام ويسأحه في البعض الآخر  
ووقف رب الدين المسأحة حتى يقبض منه البعض عند الاجل فهل اذا لم يدفع المدين  
البعض من الدين الذي اتفق معه عليه عند الاجل ولم يسأحه في البعض الآخر لا عبرة  
بهذا الاتفاق ويكون لرب الدين مطالبة بجميع دينه قهراً عنه (أجاب) يجبر المدين على  
دفع جميع الدين لربه حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
خرجت من بيت زوجها بغيب اذنه ثم عن لها الدخول في الحمام فوقع فيسه فتلف منها  
عضو فصرف عليها زوج بنتم أجره للحكيم وعن المعالجة مبلغاً فهل والحال هذه لا يلزم الزوج  
دفع ما صرفه زوج بنتم اعلمها حيث لم ياذن لها في الخروج ولم ياذن في الصرف (أجاب)  
نعم لا يلزم الزوج بدفع ما أنفق زوج البنت حيث كان الحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل مات عن وارث وعليه دين لرجل آخر ثاب باليمين الشرعية وترك تركته في  
بالدين وزيادة فاشتري رب الدين من الوارث بعض أمتعة من التركة بمثل ما استتراهم  
فهل اذا ثبت الدين باليمين الشرعية يكون لرب الدين محاسبة الوارث بمثل ما استتراهم من  
التركة من أصل دينه جبراً على الوارث (أجاب) ليس للوارث مطالبة المشتري بمثل ما استتراهم

١٢٦٥

٤

جمادى الثانية

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

وجوب

١٢٦٥

٨

شوال

١٢٦٥

١٤

ذى القعدة

١٢٦٥

١٣

سنة	ذى القعدة	
		ما اشتراه مما لئلا دينه اذا ثبت دينه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
		دين على عمه ثابت بالبينة الشرعية ثم مات العم عن وارث وترك تركته تفي بالدين
		وزيادة ومضى على ذلك ثمان سنين فارادوب الدين مطالبة الوارث بالدين فهل اذا ثبت
		ذلك بالبينة الشرعية يجبر الوارث على دفع الدين لربه حيث ترك تركته تفي بالدين وزيادة
١٢٤٥	٢٣	ولا يسقط حقه بمضى هذه المدة (اجاب) لرب الدين اخذ دينه من تركته المدين بعد
		ثبوته بالوجه الشرعي ولا يسقط الحق بتقدم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) من ثبت
		المال مما حمله ان شخصا توفي بقي بايزيد كاشف فيميت تركته فاشترى منها شخص
		شاه يابيلع ١٢٢٥ قرشا ومات المشتري بعد ذلك فميت تركته ايضا وهي لا تفي
	ذى الحجة	بجميع ما عليه من الديون فهل يكون هذا المبلغ كبقية الديون في تسعة التركة او
١٢٦٥	٧	يؤخذ من رأس التركة بتمامه (اجاب) ان المبلغ المذكور كباقي الديون الثابتة على
		تركة المشتري فاذا لم تفي التركة بالجميع يقسم تسعة غراما فخاص المطلب لرب
		التركة بايزيد كاشف من التسعة فهو لمسا فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب
		وعليه دين لرجل اجني وللا دين ابن وبنت عليا كان فخيلا بطريق الميراث عن امهما المطلقة
		من ابيهما ما قبل موتها عدة من السنين فارادوب الدين ان ياخذ النخيل في نظير الدين
		الذي على ابيهما ما الغائب فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين مطالبة اولاد المدين بشئ
		من الدين وينع من معارضتهم في ذلك لاسيما ولم يكن لايهما المدين مال تحت ايديهما
١٢٦٥	٢٣	(اجاب) لا مطالبة على اولاد المدين بمسا على الاب من الدين بدون كفالة شرعية والله
		تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر ولم يترك لها شيئا فادعى
١٢٦٥	٢٨	رجل بان له دين على الميت ويطلب به ورثته فهل على فرض ثبوت الدين اذا لم يخلف
		تركة وورثته فقرا لا يلزمهم دفع شئ منه (اجاب) لا مطالبة على الوارث بمسا على
		مورثه من الدين بدون كفالة له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان ديناً واستهلكه
	محرم	في مصالح نفسه الخاصة به وله اخ طلب منه ان يساعده ويدفع عنه جانباً منه فامتنع من
		ذلك فهل لا يلزمه وفاء دين اخيه ولا بعضه حيث لا يكف به ولا بعضه ولم يكن في عائلته بل
١٢٦٦	١٢	كان كل واحد منهم في معيشة على حدة وكل واحد له كسب خاص به (اجاب) ليس
		للدائن مطالبة انى المدين المذكور بدينه من كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم
		(سئل) في رجل مات وترك تركته واولاداً قسراً وبالغين فوضع يده على الباغيين على
		التركة مدة من السنين وصار يتصرف في التركة ونمائها ويجدد ما يسه من التركة
		ونمائها والقصر تحت يده فموت في واضح اليد عن ورثة فلما اخوته تسعة تركته مع
		اولاد واضع اليد فادعى ورثته ووضح اليد ان على ابيهم ديناً بسندات يريدون اداها من
		تركة الاول من قبل جميع ورثته فلم يسلموا عليهم ذلك وارادوا سجة التركة حيث
		لم يستوفوا حصتهم من تركته والدهم فهل يجابون لذلك حيث لا دين على الميت الاول

ولا يخصه من الديون شيء (أجاب) جميع ما تركه المتوفى أو لا يقسم بين ورثته وليس  
 له من المتوفى ثانياً ما البتة ورثة الأول بما استدانه الثاني حال حياته والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل عليه ديون لا فاس دفع لواحد من ارباب الدين بعض دينه فهل اذا  
 بلغ ذلك ارباب الديون وطلبوا ان يأخذوا من الآخر ما دفعه له المدين ويقبضوه ويمنعهم  
 قسمة غرماء لا يجابون لذلك حيث لم يحصل عليه جرم من المحاكم الشرعية ويفوز بالقدرة  
 الذي اخذه من المدين لاسيما وما ذكر صدر منه وهو في حال صحته وسلامته ولم يكن وقت  
 ايفائه الدين مريضاً (أجاب) نعم لا يجابون للمشاركة وليس لهم معارضة الدائن المذكور  
 حيث كان الحال ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خرافاد  
 شيخ البلد ان يرسل المدين الى الاشغال الاميرة فقيل له ان عليه ديناً فقال اذا كان عليه  
 شيء أدفعه فهل اذا هرب المدين لا يكون شيخ البلد مطالباً به (أجاب) اذا لم يثبت  
 رب الدين على شيخ البلد المذكور انه كفيل به شرعاً لا يكون له مطالبته به وفي رد الهتار  
 من المكفالة عن جامع الفصولين قال وفيه الذي على فلان انا دفعته اليك انا اسلمه انا  
 اقبضه لا يكون كفلاً ما لم يتم كالمبلغ قد تدل على الالتزام ثم قال لو اتى بهذه الالفاظ متجزاً  
 لا يصير كفلاً ولو معلقاً كقوله لم يؤد فانا أؤدى فانا دفع يصير كفلاً انتهى وقد صرحوا  
 ايضا بعدم صحة المكفالة مع جهالة المكفول له كما هنا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
 شركاء اشترى احدىهم بقرة من رجل بثمن معلوم للاحتياج اليها في اشغال الشريك ومات  
 المباشرة لشراء البقرة قبل دفع الثمن عن وارث ثم ان بائع البقرة طلب الثمن من باقي  
 الشركاء قد دفعوه له بعد ان صدقوا له عليه فيه ذلك اراد الشركاء المصدقون له على  
 الثمن المذكور الرجوع عليه واخذه منه متعللين بان الميت عليه ديون وان وارث الميت  
 يطلب منه الثمن ليكون المباشرة للشراء هو مورثه وانه هو المطالب به فهل لا يكون لهم  
 ذلك والحال هذه (أجاب) حيث دفع باقي الشركاء الثمن الذي هو دين عليهم وهو على  
 شركائهم المباشرة لعقد الشراء لا يكون لهم استرداده من البايع والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل له دين على آخر فسهجنه عنده على دينه فباعه رجل آخر وقال له ان لي على المدين  
 المذكور ديناً فلا تطلقه حتى استوفى منه ديني ثم فر الرجل المدين هارباً من السجن فحضر  
 رب الدين الآخر المذكور يطالب الدائن الاول المذكور بمبلغ دينه او بالرجل الذي  
 كان مسجوناً عنده المذكور فهل يلزم الدائن الاول المذكور دفع مبلغ الدين المرقوم  
 للدائن الثاني المذكور او حضوره لرجل المذكور له (أجاب) لا يلزم الدائن الاول  
 احضار المدين المذكور ولا دفع ما عليه من الدين حيث لم يتحقق عليه كفالة شرعية  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نحو الاربع عشرة فدانة مملوكة بالحدود  
 والجهة ابدها بنحو اربعة فدانين لرجل آخر مريضاً كل منهما على وجه الملكية له كل  
 فيما صار له وشرط صاحب الاربع عشرة فدانة على نفسه ان يدفع بدلاً عن الرجل

١٢٦٦

٥

جمادى الاولى

١٢٦٦

١٨

جمادى الثانية

١٢٦٦

٢٧

وجوب

١٢٦٦

٢٥

شعبان

١٢٦٦

١٨

الاخر ارجع تلك الاطيان اعني الاربعة عشر فدا ان تبرعتم ثم بعد مضي مدقات الرجل  
الشارط على نفسه الشرط المذكور عن ورتة شرعية فهل لا يلزم ورتة الوفاهم هذا  
الشرط (اجاب) لا يلزم الواو بدفع شيء من ماله تبرعا عن الغير وان التزم المورث ذلك  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخرواخذ عليه ضامنا به فغاب المدين  
وطالب صاحب الدين الضامن به فطلب الضامن ابن المدين واراد ان يلزمه بدين ابيه  
فوجدته فقيرا فادعى على آخرا انه ضامن لابن في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الابن من  
دين ابيه شيء حيث لم يكن ضامنا لابي ولا متبذرا له واذا كان كذلك لا يلزم ضامن  
الابن شيء ولا يكون دين الاب على ابنه بل يطلب دين الاب من الضامن الاجنبي  
(اجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل بدينه ولا مطالبة على ابن المدين  
بما على ابيه من الدين حيث لم تثبت كفايته به والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل له ارض زراعية وعليه دين لجهة الديوان فوهن الارض عند آخروا امره بدفع  
ما عليه من الدين ودفعه عنه باذنه فهل اذا اخذت منه الارض لجهة الديوان يكون  
للمرتمن الرجوع بما امره بدفعه حيث كان معترفا به وثبت الدفع باذنه (اجاب) من قام  
عن غيره بواجب بامر رجع بمادفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق وقضاء الدين فاذا  
ثبت اذن المدين بدفع الدين الشرعي يكون لدا عنه الرجوع على المدين بمادفعه عنه  
بالاذن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك شيئا بامره لرجل آخري قد مر معلوم بعينه  
مجهول وبعضه مؤجل الى وقت محدد وقالمجهول صار دفعه الى البائع والمؤجل كتب في  
سند شرعي وذكرفيه الاجل المحدود وذكرفيه ايضا في ظرف المدة كل ما تحصل  
يه بقرينه ويخصم من اصل القدر المؤجل وغلق المؤجل الى الوقت المحدود  
وحصلت الصيغة الشرعية في البيع والشرا بمحض ومادون القاضي فهل اذا اراد  
البائع خصم بل المبلغ المؤجل قبل حلول الاجل وتعالى بانه مسافر لا يجاب لذلك ويمنع  
الى حلول الاجل واذا كان مسافرا يقيم وكيل عنه في خصم بل المبلغ المؤجل (اجاب)  
لا مطالبة على المدين بما اجل من الثمن تاجيلا لازما قبل حلول الاجل ولا عبرة بتعلل  
رب الدين بالسفر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات  
بالتغات كل منهن في معيشة زوجة وعن ابن قاهر وحده في معيشة امه وعن ابن بالغ وترك  
دارا فوضع لبايع يده على الدار ومات قيل اقمعة ثم وضع هم البنات والابن القاهر يده  
على الدار ومات قبل اقمعة ايضا ثم وضع ابن نعم يده على دار ثم بلغ القاهر وطلب كل  
من البنات والابن اخذ ما يخصه من تركته ابيه فخرجهم ابن نعم متعذرا بان اخاهم مات  
وعليه دين له ويريد اخذ ما يخصه في نصير الدين الذي له فهل اذا يتعلق بتركه الاب  
دين ولم يكن لآخر وصيا ولا قايما يكون دينه متعلقا بصبيه ولكل من لبنات والابن اخذ  
ما يخصه بقرينة الشرعية (اجاب) لكل من بنات المتوفى وابنه المذكور اخذ

ما يخصه من تركه والده ولا يلزمهم إياها ما على أخيه من الدين لا من العلم المذكور  
فرض نبوته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وعليه  
ولم يخلف تركه فهل تكون ديونه متعلقة بتركه فإلا لم يخلف تركه لا يلزم ورثته وفاء  
منها وليس لرب الدين مطالبة منهم بها والحال هذه (أجاب) يتعلق الدين بتركه الميت في  
لا تركه لا يكون لرب الدين مطالبة الورثة بشئ منه والحال هذه فدون كفالة صحبة  
إلى تعالى أعلم (سئل) في رجل له أخ تاجر منفرد عنه في معيشة وحده من مدة ثلاثين  
وزيادة غاب عن بلده فادعى أناس تجار بأن لهم عليه ديناً ويريدون مطالبة الأخ بحضور  
أخيه أو بأداء دينه فهل إذا لم يكن الأخ ضامناً ولا كفيلًا لأخيه لا يجابون لذلك ويجعون  
من معارضة بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل متصرف على أخوته مدة ثم اقتسموا وادعى أنه تدين ديوناً وصرها في  
مصالحهم وغرضه بذلك توزيع الديون على الجميع ولا يدين له على ما ادعاه فهل لا عبرة  
بدعواه والحال هذه (أجاب) ليس لأرباب الديون مطالبة الأخوة بما استدانه الأخ  
المذكور على فرض تحقق الاستدانة وليس للأخ الزامهم بما يدعي بدون اثبات  
ما يقتضيه بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وعن زوجته وبنتين  
ولم يترك تركه أصلاً فإرادت الزوجة أن تأخذ من الأب مؤخر صداقها فهل لا تجاب لذلك  
حيث لم يترك شيئاً ولا يلزم الأب دفع الدين الذي على الابن بدون وجه شرعي (أجاب)  
لا يلزم الأب بدفع دين ابنه بدون كفالة عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك  
جاموسة اشتراها منه شيخ بلده بثمن معلوم قدره مائتان وعشرون ريالاً في ذمته بحضرة  
مينة شريفة ثم بعد ذلك اشترى منه نصف جاموسة أخرى بثمن معلوم في ذمته أيضاً بحضرة  
مينة ثم مات قبل دفعه الثمن عن ابن بالغ فأراد البائع مطالبة الابن بالثمن فأدعى بأن  
والده دفع عنه مائتين وخمسين قرشاً في ورده من أصل ما عليه فهل إذا تحقق ذلك يكون  
للبيع الرجوع بما بقي ثمن مبيعته في تركه المشتري حيث كان هناك بينة تشهد بذلك بعد  
حلفه الممين الشرعية أن كان ما دفعه عنه بأمره والأب لا يحسب من الثمن ولا يرجع وادعه  
بما دفعه المورث عن البائع بدون أمره (أجاب) للبائع الرجوع في تركه المشتري بما بقي له  
من ثمن المبيع إن كان ما دفعه عنه بأمره لوقوع المقاصة بقدره والا طالب بكله ولا رجوع  
للوأثر بما دفعه مورثه من الدين بدون أمر المدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له  
دين على أخوفضه به رجل آخوفه رب المدين فطالب صاحب الدين الضامن بما على  
المدين على حكم الضمان فأراد الضامن أن يلزم الدين لولد المدين فوجده معسر فأدعى  
على رجل آخر أنه ضامن لاولد في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الولد بشئ عن والده حيث  
لم يكن ضامناً ولا متسكلاً به وإذا كان كذلك لا يلزم ضامن الولد بشئ ويطلب الدين  
من ضامن المدين أو منه إن حضر (أجاب) لا يجبر الابن المذكور على دفع ما على والده

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٣

شوال

١٢٦٦

٣

ذى القعدة

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٤

لثائب من الدين - يث لم يثبت انه كفيل به فلا مطالبة على الابن المذكور ولا على  
 كغيلة بشي سما على والده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين وترك ما يورث  
 عنه شرعا واخذ والده جميع ما تركه الميت من الميراث فهل يلزم الاب دفع ما على ولده  
 الميت ولا يرث الا ما بقي بعد دفع الدين (اجاب) يتعلق الدين بتركه المتوفى فلرب الدين  
 بعد الاثبات الشرعي اخذ دينه من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من  
 آخر جانب اخشاب بثمن معلوم حال وصار الباقي يطالب المشتري بالثمن المحال فساطله  
 سنة ثم كذب المشتري على نفسه وثيقة وشروط قيم او وقت قبضه ما شاء الى ادفع الثمن فهل  
 هذا التاجيل للثمن الى هذا الاجل يكون من قبيل تأجيل الدين الى اجل مجهول  
 ويكون باطلا ويطالب الماشترى بدفع الثمن حالا (اجاب) تأجيل الثمن على الوجه  
 المذكور غير لازم اتفاقا حاشا لجهالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرامن  
 وليها بصدق معلوم وصار يتدأين دراهم من رجل ويصرقها فيما احتاجه الفرح  
 فيعتصم به ان يلزمه - ينصف ما تدأينه وصرقه في فرجه - لكونه كان مع  
 حبه في معيشة واحدة هل لا يجاب لذلك حيث لم ياذن له الم في ما تدأينه وهل اذا تدأين  
 اعم وابن أخيه دراهم قبل الزواج وصرقها فيما احتاج اليه من كل وشرب يكون  
 على كل منهما النصف فيه مع قسمة ما تدأينه معا بالبيعة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب  
 الرجل المذكور للزامه بما تدأينه على الوجه المسطور ولرب الدين مطالبة كل منهما  
 بما استدانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انتقل الى رحمة الله تعالى عن ابن ابن  
 وعليه ديون ولم يترك شيئا فهل ليس لارباب الديون مطالبة ابن الابن بالديون التي على  
 جده حيث لم يترك له شيئا (اجاب) تتعلق ديون الميت بعد قسمة ما تركه فاذالم يكن  
 له تركه لا ييجر الواوثة على ايقانها من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في ذكور فصرمات  
 والدهم وترك نصف ساقية فوضع يده عليهم ارجل شيخ بالذ وشوكة مدة طويلة قبل  
 بلوغهم وبعد ولما زالت الشوكة منه طلبوا منه نزع يده عن نصف الساقية المذكورة  
 فاني متعللا بانه دفع عنهم الى الديون ألف قرش وقال لا ارفع يدي حتى يذفعوا لي  
 القدر المذكور فهل لا يمكن من ذلك حيث كان الدفع بغير اذنهم وترفع يده عن  
 نصف الساقية واذا قلتم برفع يده فهل تلزمه اجرة المثل واذا أناف عدتها او شيئا منها  
 بالادارة فهل يلزمه قيمة ما تلفه (اجاب) ان كان شيخ البلاد المذكور معترفا باصل الملك  
 في نصف الساقية لادعين يؤمر برفع يده عنها وادعي دفعه من الدين عنهم لا يرجع به  
 عليهم اذالم يثبت ان الدفع كان باذنهم بعدا بلوغ اواذن من له الولاية عليهم قبله وعليه  
 ضمان ما تلفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومات عنها وله ولد من  
 غيرها فادعي الولد المذكور على زوجة أبيه بدراهم من غير هدرانها اخذتها من التركة  
 خفية بدون حق ير يدب ذلك نزعها من ارض أبيه وقد طالب منها ومن والدها الدواهم

٢٤

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

في الحجة

٢٧

١٢٦٦

محرم

١

١٢٦٧

فأذا كرا ثم به - د ذات أ - ض الرلد والدها ليخيرها - الى فوات حقها من الميراث في تقرر  
 الدراهم المدعى بها فابت وخالقت والدها فاتفق هو ووالدها على كتب ورقة باريه  
 ا كياس عليها صكها في مقابلة الدراهم المذكورة وذلك بغير اذنها ثم توفي والدها على  
 زوجته - فادعت زوجة أبيها بان والدها دفع عنها الاربعة الا كياس وتر يد لك منعها  
 من ميراث ابوها وقيم على دفع الاربعة الا كياس بينة فهل لا تمنع من ميراث ابوها ولا  
 شيء من الدراهم المدعى بها عليها (اجاب) لا وجه لمنع المرأة المذكورة من ميراث ابوها  
 ولا تجبر على دفع بدل الصلح الذي دفعه والدها عن ابوها واذنها واجازتها والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له عقار ببلده اختل من الى بلدة أخرى وباع ذلك العقار لرجل من  
 اهل بلده ووضع المشتري يده عليه واستمر الرجل الباقي بالبلدة التي انتقل اليها مدة  
 نحو خمس عشرة سنة حتى مات فادعى شيخ بلده ان عليه ديناً للديون دفعه عنه ويريد  
 نقض البيع واستيلاءه على العقار في مقابلة الدين فهل تصرفه هذا ماض ولا يجاب  
 المدعى لنقض البيع وهل اذا لم يثبت اذنه في دفع الدين عنه يكون متبرعاً (اجاب)  
 ليس لشيخ البلد المذكور نقض البيع الصادر من المالك حال صحته ويمنع من معارضة  
 المشتري ولا رجوع له في تركه البائع بما دفعه عنه من الدين بدون الاذن على فرض  
 ثبوت الدين والدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث  
 عنه شرعاً من دار ونخيل وعليه ديون ثابتة لا ربا بها فهل اذا استغفرت الديون التركة  
 وزادت واراد ارباب الديون مطالبة الورثة بالزائد لا يجابون لذلك بل يتعلق الدين بعين  
 التركة (اجاب) يتعلق الدين الثابت بتركة المدين ولا يجبر الوارث على ايفاء ما على  
 مورثه من الدين من مال نفسه والله تعالى (سئل) في رجل له ابنان في عائلته مات  
 أحدهما عن أبيه وزوجته ولم يترك تركة أصلاً فتزوج الابن الآخر زوجة أخيه الميت  
 فمات معها مدة الى ان مات الرجل عن ابنه الآخر فارادت زوجة الابن الميت ان تلزم  
 زوجها الابن الآخر بصداقها الذي كان بذمة أخيه الميت فهل لا تجب لذلك وليس  
 لها مطالبة بشيء من دين أخيه المذكور حيث لم يترك تركة أصلاً (اجاب) لا يجبر الاخ على  
 دفع مهر زوجة أخيه من مال نفسه بدون كفالة عنه به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 عليه دين من بضاعة وبه كفيل وحدث دين آخر من ثمن بضاعة ابضا دفع جاباً على  
 من اصل الدين وقال المدين الذي دفعته من اصل الدين القديم الذي كفاني به الكفيل  
 المذكور وروى الدين يقول انه من المحدث ولا يئتم به لواحده ذلك فهل يكون القول في  
 ذلك للمدين بيمينه لانه اعرف بقصده (اجاب) القول قول الدافع بيمينه لانه المالك  
 وهو ادرى بجهة التملك كما في تنقيح الحامدية عن الاشباه وفيه قال يبري زاده القول  
 للمالك في جهة التملك اي بالقول قول الدافع باي جهة دفع فيسقط ذلك من ذمته كما في  
 العماديه الا فيما اذا كان عليه الدين من متاع والى كفالة تجاه بالف يؤديه عن كفالة  
 وابي الطالب الاخذ الا عنهما فالطالب ذلك ويقع القبض عنهما وان قبض ولم يقل شيئاً

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٢٠

ربيع الثاني

١٢٦٧

١٩

فالمجودی ان یجعل المقبول من عن ایها ما شاء لان له فی التعین فائدة فی تعیینه  
تخصیصا لفائدة کذا فی شرح الزیادات ولم یتعرض لسا فیه القول للمدیون قال فی شرح  
الطحاوی الاختلاف متى وقع بین من له الدين ومن علیه فی قدر الدين او فی صقته او  
فی جنسه فالقول قول من علیه الدين مع یبینه اه وفي البرازیه قال له المستاجر  
ودفعته عن الدين وقال الآخر عن الاجرة فالقول قول الدافع لانه اعلم بمهمة الدفع اه  
وفیه من الثاني عشر من النکاح من نوع المهر ما نص به فرضت النفقة علیه وعلیه  
مهر فاعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وکذا اذا كان علیه وجوه من الديون  
وادی شيئا ثم ادعى انه من وجه كذا لانه المملاك فكان ادری بجهة التمايل  
اه واجاب قاری الهداية بانه اذا عين المديون احد الديون ان كان فی تعیینه فائدة بان  
كان احدهما برهن او بکفيل والاخر لا او احدهما قرض والاخر مبيع صح  
التعین وان كان جنسا واحدا لا يصح التعین انتهى والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة  
أخذت من آخر قدر معلوما من الدراهم ودفعت له رهنا على ذلك واجلت الدراهم الى  
اجل معلوم ثم ماتت المرأة وحل الدين فهل يكون لب الدراهم طلبها من تركتها  
وعليه رد الرهن لو ادعاه (اجاب) لرب الدين بعد حلوله دعوت المديونة المطالبة بدينه  
من تركتها وتسليم الرهن لو ادعاه والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال مما مضمونه  
أن المرحوم محمدا انما خلف تركته وعليه ديون لاهل البلد وكان اخنلس مالا من  
الديون فهل يقدم الاختلاس الذي اخذه من الديون او يقدم اهل الدين او يقسم  
عليهما قسمة الغرماء (اجاب) تتعلق الديون بعهدها فبها شرع عابرة كة المتوفى ويقدم  
دين العسرة على دين المرض ان جعل له سببه والاقسيان فتوزع تركته المتوفى المذكور  
على جميع غرمائه حيث لم تفتر ككتمانها وكانت كلها متساوية ولا يقدم دين  
الاختلاس على غيره والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة رهنه اشياء معلومة عند امرأة  
أخرى على مبلغ خمسة مائة وأربعة وستين قرشا او اربعة مائة على دفع قدر معلوم من الدراهم  
وبحالا جل ذلك ثم بعد مدة دفعت الراجحة لها ٤٠٠ قرشا فی نظير الربح وأرادت بعد ذلك  
أخذ الاشياء المرهونة ودفع المبلغ الاصل فادعت المرتهنة ان بعض الاشياء مضاعف فهل  
لا يلزم الراجحة المبلغ المرقوم على قبول الربح بناء على ان ذلك ذبا ويكون الذي هلك  
من الاشياء المرهونة مضاعفا بالقيمة (اجاب) مدفع من الربح في تنبيه الدين يحسب  
من أصل الدين ولو ساقس الرهن عند المرتهن قدر او وصفا يسقط من الدين بتدريه والله  
تعالى اعلم (سئل) فی رجل ذر جازينه من مال نفقه فصار ينفق عليه وعلى زوجته  
من مال نفسه أيضا ثم توفي الولد عن أبيه وورثته وبنته ولم يملك شيئا سوى ملبوسه فهل  
لا يلزم الاب مؤخر صدق زوجته ذاصا ابنته به ويختص اداها ما عليه بشئ ملبوسه فقط  
(اجاب) نعم لا يلزم الاب مؤخر صدق زوجته ابنته حيث لم يكن كفيلا به والله تعالى  
اعلم (سئل) فی رجل دفع لآخر قدر معلوما من الریالات أبي طاقه فی زمن كان

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

شعبان

٢٤

رمضان

١٢٦٧

٢

الريال بتسعة قروش أو أقل رهنا على قطعة أرض زراعية ثم بعد مدة من السنين مات كل من الراهن والمرتهن عن وادئ فأراد وادئ الراهن أخذ الأرض وإن يدفع الوادئ المرتهن دراهم الرهن ويحاسبه على قيمة الريال أبي طاقه بأقل من التسعة قروش زمن اقتراضه فهل لا يجب لذلك ويجبر وادئ الراهن على دفع بدل ما قبضه مورثه من الريالات أي طاقه بعينها ولو زادت إلا أن عن زمن ما قبضه هامنه مورثه (أجاب) الواجب دفع مثل الدين فلوارث رب الدين المذكور أخذ مثل مال مورثه من الدين بعد قبضه على المدين بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ في معيشة وحده وعن بنت وزوجة وترك ما يورثه منه شرعا وعليه ديون فهل والحال هذه يتعلق الدين بعين التركة وإذا أراد أباه الديون مطالبة الابن بها لا يجابون لذلك بدون كفالة شرعية ويكون للابن المذكور أخذ نصيبه من تركة والده بالقدر يرضه الشرعية بعد وفاة الدين (أجاب) يتعلق الدين بتركة الميت ولا يجبر الوارث على دفعه من مال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها عليه دين من صداق وغيره قدره تسعمائة وخمسون ريالا معاملة فترافعا على نائيب الشرع بالناحية وطالبته بالمبلغ المذكور فباعها خمسة قراريط أرضا بانه جاراها مع قيراط في ساقية فاشتريت ما ذكر منه بالمبلغ المذكور وبعد الثمراء واستيلائها على المبيع باعتها لرجل آخر بمبلغ قدره تسعمائة قروش وتريدان طالب مطلقها يباقي الثمن الذي اشتريت به منه ولم ترد فسخ البيع فهل والحال هذه لا تجب لذلك وتمنع من مطالبتها شرعا (أجاب) نعم لا تجب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن أخذ في النظام فذهب ورأه فأتى في غربة ثم خلس الابن من النظام ورجع إلى بلد أبيه فوجد امرأة واضحة يدها على فخذ أبيه مدعية أن شيخ قريتها الذي مات كان أخذ منها ستة آلاف فضة وأمرها بوضع يدها على فخذ الغائب المذكور الذي هو الأب الميت وتريد أخذ ذلك من ابنه المذكور فهل إذا لم يثبت لها على الميت دين بوجه شرعي لا يلزم الابن وفاءه وله محاسبة المرأة المذكورة على ما استغلته من الثمن بغريه شرعي (أجاب) تؤمر المرأة المذكورة بتسليم الفخذ لو ادت مالها كنه حيث اعترفت بالملك للورث ولا يجبر الوارث على دفع ما دعت تسليمه لشيخ البلد على الوجه المذكور ولو ارث محاسبته على ما استهلكته من الثمن حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان أجيرا عنه دأ آخر كل شهر بحمسة وأربعين قرشا فاجتمع لذلك الرجل مبلغ قدره مائتان وثمانون وسبعون قرشا فطالب الأجير المبلغ المذكور فأدعى المستاجر على الأجير أن ابنه اهلك له حمادة وامتنع من دفع المبلغ لذلك فهل على فرض ثبوت الجناية من ولد الأجير على حمادة المستاجر لا يكون الضمان على الأب ولا يقطع من بدل الجارة وإنما يكون الضمان في مال الولدان كان له مال ولا ينتظر إلى الميسرة وللأجير أخذ ما عند المستاجر قاما ما يؤمر بدفعه إليه

١٢٦٧

١٠

(اجاب) لا اجبر المطالبة باوجه وليس للزوج منه من ذلك بما عمل به على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب له ابن حضر للهرسة ومعه تجارة لنفسه فدعى رجل على الابن المذكور بان له على ابيه ديناً ويريد ان يأخذه منه متعللاً بان التجارة التي بيده لا يبيعه فانكر ذلك الابن دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبة الابن

١٢٦٧

١٥

بدين ابيه ولا عبرة بعمله المذكور (اجاب) لا مطالبة على الابن بما على الاب من الدين بطون كغالب شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصه في بيت قدرها الثلث باعه صاحب الثنتين ببيعاً بتا ووقع التراضي بينهما في مجلس البيع على ان المشتري يدفع لليائع الثمن بعد مضي مدة من المدة فهل اذا مضت المدة المذكورة ولم يدفع الثمن بعده مضي الاجل واراد البائع فسخ البيع متعللاً بعدم دفع الثمن لا عبرة بعمله ولا يمكن

١٢٦٧

١٨

من ذلك ويؤثر المشتري بدفع الثمن (اجاب) على المشتري المذكور دفع ما بذمته من الثمن بعد حلول اجله وليس للبائع فسخ البيع بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأعات من نحو عشر من سنة عن ابنتين فاصرين ولم تترك شيئاً يورث منها الا ان يدعى رجل بان لايه عايداً بما وجب وثيقة ويريد مطالبة الابنتين بدينه فهل

١٢٦٧

٢٤

لا يجاب لذلك شرعاً ولا يلزم الابن بدين امه حيث لم تترك شيئاً (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الكهكداي بما مضمونه ان الهوام حريمات المرحوم ابراهيم باشا يكن مطلوب من دين نحو المائة كيس والديانة طالبون حقهم والمحميات ما لهن حق بالتركة بل الذي له حق اولاده ان القصر لما ان المحرمات المذكور ان لم يكن بالكتاب وحضرة احمد باشا يكن الوصي فاذا بانه اذا لم تصدر ارادة سنية او اهل الام شرعي بقسده الديون المرقومة لا يصرف ذلك من مال ايتام المتوفى والمصارف رؤية ذلك بالجلس الشرعي اجاب حضرة ملافة الذي بان ذلك يصرف من مال الايتام لكنه بضامن غارم وسندورهن بقدر المطلوب منهم بطاق ونصف وحيث لم يوجد لمن ضامن ولا بطرفه من رهن وغيره فدرأت على السداد واصحاب الديون طالبون حقهم والميرى ليس له تعالى في ذلك حكم شرعي في ذلك (اجاب) لا يوغى الوصي الايتام

١٢٦٧

١

قضاء لديور حتى على اموات لايتام من مال الايتام لا يره ولا بضامن ولا رباب الديون المتأدية بدينهم ممن هو عليه فغير هوائهم المذكور ان دفع بضم من من الديون لا ربابهم من ماله ان كان من ماله ولا ذرة الى الميرورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وتركه ستعة يدبره اربعة ايام استغفرت عن قبعة التركة من الوارث المذكور فهل ليس له ذلك (اجاب) تتعلق الديون بتركة الميت بحيث لا تركة تنفيها الا يكون للميرورة مال الوارث بمقتضى ثبوتهم من الدين زائدا عنها حيث يمكن كفيلاً به كغالب شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حماراً وقفاً من وكيل الناظر عليه مدة سنة بتدريسه لوم من الدراهم واخذ الوكيل من المستاجر مبلغاً

١٢٦٧

١٨

وكيل الناظر عليه مدة سنة بتدريسه لوم من الدراهم واخذ الوكيل من المستاجر مبلغاً

معلوما قرضا فبعد مدة طالبه منه المستاجر فامتنع من دفعه من اجل اياه دفعه له رشوة  
ومصلحة لاجل ان يمكنه من الحمام المذكور فهل يكون للمستاجر مطالبة به واخذه منه  
لا سيما وعنده يدنة تشهد على اقرار الوكيل بانه اخذ منه المبلغ المزبور قرضا (اجاب)  
على الوكيل المذكور رد ما اخذه من المستاجر قرضا أو رشوة على تكمينه من الاستجار  
واقه تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشترين كبير في بضاعة لكل منهما نصف ما  
أحدهما عن وروثة فباع وورثته ما يخصه من المال المشترك للشريك بثمن معلوم  
مرابحة بمضرة بينة ثم غاب الشريك المشتري مدة سنوات قبل دفع الثمن ثم حضر وادانت  
الورثة أخذت شيئا زائدا عن الثمن المذكور متعللين بانه كسب المال هذه المدّة فهل ليس  
لهم أخذ شيئا زائدا عما وقع عليه عقد البيع ويمنعون من معارضة المشتري حيث ثبت  
انهم باعوا له بالوجه الشرعي (اجاب) نعم ليس للورثة مطالبة المشتري بشيء زائد عن  
الثمن ويمنعون من معارضة والتمسك بهذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى  
من ابن عمه نخيلا ووضع يده عليه ثم غاب ابن عمه البائع له فادعى شيخ بلده ان له على  
البائع الغائب دينًا ويريد رفع يده المشتري واضع اليد على النخيل حتى ياخذ دينه فهل  
لا تسمع دعواه على المشتري بذلك ولا يكون له رفع يده عن ذلك بدون وجه شرعي  
حتى يحضر الغائب ويدعى عليه بدينه (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى على المشتري  
بالدين والتمسك بهذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحوله امكنة  
بملكها فمهرها عند رب الدين وامرأه من آخرتها لدى بينة تشهد بذلك بعد ان اجراها  
المرتحن باذن الراهن واستهلك الاجرة ثم مات المدين وله وروثة يريدون حساب ما ابرأه  
مورثهم من أصل الدين فهل لا يجابون لذلك ولرب الدين اخذ دينه كاملا ولا ميراث لهم  
الا بعد استيفاء ماله من الدين من التركة فان لم يكن الا تلك الامكنة تباع لاجل الدين  
ويستوفى دينه كاملا سيما والامراء عن الاجرة التي قبضها المرتحن حصل من الراهن  
قبل وفاته حال صحته بعد استهلاك المرتحن لها وما الحكم (اجاب) نعم لا يجاب الورثة  
لحساب ما ابرأه الراهن على الوجه المذكور من الدين ولرب المطالبة بدينه والحال  
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وروثة وترك ما يورث عنه شرعا وعليه  
دين ثابت بالوجه الشرعي فهل اذا ثبت الدين بالوجه الشرعي يكون لرب الدين اخذ  
منها ويقدم اداء الدين على الميراث شرعا حيث ثبت ما ذكر (اجاب) الدين بعد ثبوته  
بشرع عام مقدم على الميراث فله استيفاءه من التركة والتمسك بهذه جبراً على الوارث والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما دين معلوم القدر عند رجل ميت وخاف تركه  
تحت يديه واخيه وتكفل كل من ابى الميت واخيه لغرماء الميت بالدين بعد موته  
فهل اذا ثبت بشهادة البيعة الشرعية ان للميت تركه تحت يدي الاب والاخ المتكفلين  
بالدين لغرماء الميت المذكورين يؤمران بدفعه عن تركه لارباه (اجاب) يتعلق

١٨ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

محرر ٨

١٢٦٨

ربيع الثاني ١٢

١٢٦٨

جاءى الاولى

٤ ١٢٦٨

الدين بتركة الميت فاذا ثبت الدين على الميت بالطريق الشرعي يؤخذ من تركته ويطالب به الوارث الذي يبيده التركة وان لم يكن كفيلا به كإطالب الكفيل به وان لم يكن وارثا والله تعالى أعلم (سئل) في امر امرأت رجل لا يبيع مكان لها وامرته بدفع ثمنه في دين زوجها الميت عنها فباعه ودفع الثمن لغير ما زوجها حاكم امرها فهل اذا انكرت بعد ذلك ورادت الرجوع على ما موردها بدفع على الوجه المذكور لا تجاب لذلك ولا عبرة بانكارها مع وجود البينة الشاهدة عليها بقتضى سند وشهاد شرعي عليها بذلك (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك حيث ثبت امرها بدفع ثمن المنزل بعد بيعه لغير ما زوجها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين كل منهما له دين على الآخر فطالب احدهما دينه من الآخر فقال احسبه بمالي عليك فامتنع فامر حاكم سياسي بدفعه فهرأعنه مؤجلا عن كل شيء وقد رمل من الدراهم فهل يكون للآخر مطالبة ايضا بماله عليه من الدين بعد ثبوته عليه بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي ولا عبرة بامتناعه ولا يكون تقسيط الدين ما ناله من طلب دينه (اجاب) نعم يكون للرجل المذكور المطالبة بدينه بعد ثبوته شرعا ويقضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين ثابت بالاقرار والبينة على شخص آخر مكروب له به عليه وثيقة وهبه وبه واسقط حقه فيه واعطى وثيقة لثخص آخر غير المدين وساطه على قبضه فهل اذا كان رب الدين باعها عاقلا صحيحا متصرفا بنفسه على نفسه وهبه واسقط حقه فيه واعطى وثيقة وساطه على قبضه بمحضه بينة وتوابعه الموهوب له يكون الحق فيه للموهوب له (اجاب) تملك الدين عن ليس عليه لدين باطل الا في متاثل منها ما اذا سلطه على قبضه فقبضه كفي التثوير وغيره فاذا سلط الواهب الموهوب له على قبض الدين المذكور بعد ان ملكه اياه وقبضه صح وتمت الهبة والا فلا قال السائحاني وحيد بن زبني وكذا في القبض عن الآخر ثم اصيل في القبض لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم دنا فبر صح لانه صار الحق للموهوب له ذلك لا يستبدل واذا نوى في ذلك التصديق بالزكاة اجراه كفي الاشياء فاده في رد لختار والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما غفونه اذا كان شخص يضبط تركته شخص آخر متوفى وتركته لا تفي بالديون المطلوبة من الشخص المتوفى يكون هو الملزوم بتادية باقي الديون في ضيقه تركته ام كيف (اجاب) تتعلق الديون بتركة المتوفى ولا يابها المضاالبة بها من التركة بعد ثبوته بالوجه الشرعي فان وثق بالديون فيها والاتف بجميع الديون قسمت التركة بينهم بالخاصة وليس على الوارث ولا من ضبطت التركة على يده ايضا شيء من الدين ولا يلزم بشيء منه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن اخ شقيق وترك ما يورثه شرعا وعليه ديون ثابتة بالوجه الشرعي متفرقة للتركة وقسمت تركته على ارباب الديون وبعد مضي نحو ثلاث

١٢٦٨

٤

١٢٦٩

٥

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٣

سنتين ظهر عليه دين لرجل ويريد مطالبة الاخ المذکور بدینه فهل لايجب لذلك شرعا  
ويكون له المخاصمة بدینه مع الديانة بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعي (أجاب) تنقض  
القسمه بين العرما بظهور دين وليس للغير تم تضمين الاخ حيث دفع الدين لاربائه بعد  
ثبوت وامر القاضي له بالدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا غريب قابل للقسمه  
باع نصفه لزوجته بثمن معلوم من الدواهم اقطعه من دين لها عليه في ذمته وذهب في  
صحته لا بقته منها المراهقة النصف الثاني وهو في يده ثم اقبضه لها واخرج البيت عن  
ملكه بموجب حجة شرعية مشموله بختم قاضي القضاة بمصر المحروسة محكوما بقضاها  
شرعا ووضعت الزوجة المذكورة يدها على النصف بطريق الشرع وعلى النصف الثاني  
بطريق الوصاية لا بنتها بعد موت ابيها فهل اذا ظهر دين بعد ذلك على المتوفى واراد  
اصحاب الديون بيع البيت المذکور لاسدق فادعيتهم لايجابون لذلك (أجاب) تتعلق  
الديون بعد ثبوتها شرعا بركة المتوفى فليس للعرما معارضة الزوجة المذكورة حيث  
ثبت البيع والهبة على وجه الصحة واللزوم بالوجه الشرعي والا فلا والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له قطعة ارض أسقط حقه فيها الرجل آخر في مقابلة دين كان بذمته له ثم  
بعد مضي مدة ذهبت امرأة الى ذى شوكه وادعت على المسقط بدين وقد كانت زوجته له  
فاحضر ذوا الشوكه المسقط له واكرهه على دفع بعض الدين لتلك المرأة والآن تطالبه  
بالباقى وذلك بعد ثبوت هذا الاسقاط عند القاضي وحكمه بدهته فهل بعد ثبوت صحة  
ذلك لا يلزم المسقط له شيء مما ادعت به تلك المرأة ويكون له مطالبتها بما اكره على دفعه  
له بحيث كان بغير وجه شرعي ويجوز بهذا القاضي على رد ما اخذته (أجاب) لا مطالبة  
لزوجة المسقط المذکور على المسقط له بما تدعيه من الدين على زوجها والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه منها ومات الابن بعد ابيه عن امه فقط وعلى الميت  
الاول دين لرجل ثابت بالبيينة الشرعية طالب به زوجته الميت بعد موته فاعترفت له به  
وطلبت منه ان تصالحه عن دينه ببعضه فامتنع ثم ماتت الزوجة بعد ذلك عن ابن قاصر  
ولم تقسم تركه الميت الاول الى الآن فهل اذا جعل القاضي على القاصر وصيا يكون لرب  
الدين طلب دينه واخذه من تركه الميت او لا بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعي (أجاب) لرب  
الدين المطالبة بدينه من تركه مدینه بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعي ويقضى له به حيث لا مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين عليهما دين لرجل آخر ثابت بالبيينة الشرعية واحد  
الاخوين يملك نصف فرس ونصف جاموسة فباعهما لرب الدين بثمن معلوم من الدواهم  
من أصل دينه بحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة طلب رب الدين باقى الدين من الاخوين  
المدينين فانهكرا أحدهما البايع لهما ثم المبيع وادعى انهما تحت يد رب الدين أمانة فهل  
والحال هذه اذا ثبت البيع في نصفي ابائهما من أحد الاخوين المالك لهما بالبيينة الشرعية  
يكون صحيحا نافذا ولا عبرة بانكاره البيع بدون وجه شرعي ويجبر كل من الاخوين

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٩

المذکورین علی دفع باقی الدین له به (أجاب) یحیی کل من الاخوان المذکورین علی دفع ما علیهما من الدین له به بعد ثبوته علیهما بالوجه الشرعی وحيث ثبت البيع بالبيعة العادلة لا عبرة بانكاره والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل باع آخر منزلا فی حال تشده واضلاقی تصرفه وقبض من المشتري الثمن بتممه وكتب بذلك صك يبيع بامضاء وختم المحاكم الشرعی صرح فيه بالبيع الصحيح اللازم المتوفر اشروط والاړكان وباعتراف البائع بقبض الثمن فقام المشتري بمسألة فهل ليس لاحد ان يعاون المشتري بشبهة ان البائع عايله ديون وأنه لم يقبض الثمن من المشتري بل وفي به ديناً كان للمشتري علی شخص آخر مقاصة ولو فرض ذلك لا مطلق تصرف البائع في ثمن المبيع باعتراف المعارض به - دم الحجر علی البائع بل يجب منع المعارض المذکور من المنازعة بالباطل (أجاب) ليس لغرماء الدين المذکور نقض تصرفاته الهيصة اللازمة فيمنعون من معارضة مشتري المنزل والحال هذه وصرح علماءنا بان الصحيح ان بعض غرمائه بايقاع دينه بخلاف المريض مرض الموت حيث لا يجوز له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل علیه دين محبط بماله وله اولاد فامر أحد بنيهم ان يقضي ما عليه من الدين وياخذ بدل ما يدفعه ثلاثة ارفاق ماله كالملا بفقضى الابن المذکور به بعض دين ابيه ومات الاب قبل وفاة جميع الدين عن اولاد احدهم المأمور بقضاء الدين وقد استقرت تركته منه فاخذ ابنته جارية من التركة في مقابلة ما دفعه عن ابيه من الدين بعد تصديق باقي الورثة علی دين الابن فباع الابن المذکور تلك الجارية بعد ان تمسكها بالضريق الشرعی - مات ابن آخر وعليه دين فارد غرموه أخذ ما يخصه من ثمن الجارية متعللين بان ابن الميت له حصّة فيها بالميراث ويريدون أخذ ما خصه في مقابلة ما عليه لهم من الدين فهل حيث كانت تركة الميت الاوّل مستغرقة بالدين لا يكون لورثته ميراث قبل وفاة الدين وليس لغرماء احد الورثة منازعة مع غريم الميت الاّزل فيما اخذته في مقابلة دينه انما ثبت شرعا وما لم يحكم في ذلك (أجاب) الدين مقدم علی الميراث فاذا كان الدين محيطا بجميع التركة كما هو مذکور لا يكون لغريم احد الورثة المتوفى بعد وفاة مورثه المطالبة بشيء من دينه في تركة مورثه دينه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل له دين علی آخر مملوك انقد وقرضا طلبه منه فانكره وجمده جحدا كلياً وادعى بان دعواه عليه كذب ثم سافر رب الدين الى بلد غاب فيها مدة شهر وعاد فانياسفهل اذا ثبت وبالدین دعواه الدين بالبيعة الشرعية يجب لذلك ولا عبرة بانكاره لدعواه بدون وجه شرعی ويكون له ما ائتم به بعد ثبوته بانزاجه الشرعی (أجاب) للدائن مطالبته مدینه ويقتضى له به بعد ثبوته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة ماتت عن ابن ابن عم عاصب لورثته - وه وتحت يد هادفة ارض زراعة مرهونة علی قدر معلوم من الدواهم فهل والحال - ذة تكون دراهم الرهن من جملة

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

رجب

٢١

شعبان	سنة	
٣	١٢٦٨	التركة ويسوغ لابن ابن العم العاصب المطالبة بها من هي في ذمته حيث لا وارث سوا (أجاب) للعاصب المذكور المطالبة بما مورثته من الدين ويقتضى له باخذها بعد ثبوته بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذكور والاناث وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وعليه دين لرجل اجني عنه فهل اذا ارادت الورثة دفع الدين الذي كان على مورثهم للدائن فامتنع من الاخذ متعللا بانه لا ياخذ حقه الا من هذه الدار لا يجاب لذلك ولا تكلف الورثة بيع الدار ويجبر على اخذ دينه والحال هذه (أجاب) يتعلق الدين بتركة المتوفى وحقوق رب الدين في ماله ما يورث استيعا التركة ودفع الدين كما صرحوا به فلا يجاب رب الدين والحال هذه ابيع الدار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن باع وعليها دين لا آخر وتركت تركة تفي بالدين وزيادة فهل والحال هذه اذا ثبت الدين بالبيعة الشرعية يجبر الوارث على دفع الدين لربه حيث كانت التركة تفي بالدين وزيادة (أجاب) يتعلق الدين بتركة المتوفاة المذكورة فلرب الدين المطالبة به في التركة بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى رجلا آخر قطعة ارض رهنا على مبلغ معلوم من الدراهم قرضا وقدره من الريال الى طاقاة مائة ومائة ريالا وكتب بذلك وثيقة بينهما والآن صاحب الارض اقتدر على ان ياخذها ويدفع ما عليه من الريالات المذكورة فهل يلزمه ان يدفعها ببيعها ولو زادت الآن عن زمن الرهن (أجاب) نعم يلزم المدين المذكور دفع مثل ما عليه من الدين لربه زادت قيمة الريالات اولا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا آخر اثبتته في وجهه بعض الورثة لدى المحاكم بالوجه الشرعي فهل اذا كانت تركته عقارا لا تقاضى ببيع ما يفي بدينه وان كان بعض الورثة قاصر الاوصى له حيث امتنع المبلغ من وفاء الدين (أجاب) يباح العقار لا يباع ما على الميت من الدين الثابت شرعا حيث لا وفاء له الا منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ولم يترك تركة أصلا وعليه دين لبعض الناس فاراد ارباب الدين مطالبة الابن بدين أبيه فهل لا يجاب لذلك حيث لم يترك الاب الميت شيئا أصلا وليس لارباب الدين مطالبة الابن بشئ من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ليس لارباب الدين مطالبة ابن المدين بما ترقب عليه بدون كفالة شرعية بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان في معيشة وحده وله ابن في معيشة وحده توفي ذلك الرجل ولم يترك شيئا الا قليلا وبعد وفاته ظهر عليه دين لا مصلحة التي كان مستقدا ما بها فهل مع عدم ملك المتوفى شيئا وانفراد ولد عنه في المعيشة لا يطالب الولد بدين أبيه (أجاب) لا مطالبة على الابن بما على أبيه من الدين حيث لم يكن كفيلابه ولرب الدين المطالبة بدينه في تركة مدينه ان وجد له تركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنه وعن أخ وأختين أشقاء وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة ما تركه ديون دفعها الناس
٦	١٢٦٨	
٦	١٢٦٨	
١٤	١٢٦٨	
٢٩	١٢٦٨	
رمضان ١٠	١٢٦٨	
٢٥	١٢٦٨	

- شوال ٨ سنة ١٢٦٨
- في روقه على اطميان زراعة ام يريه فهل يكون الدين حكمه حكم التركة يقسم بين الورثة بالفرصة الشرعية ولا يكون للاخ منع الاناث منه (اجاب) نعم لا يكون للاخ المذكور منع باقي ورثة اخيه مما يخصهم من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا فادعى اناس يديون على تركته واثبتوها بالبينة الشرعية والحال ان التركة لا تبقى بالدين فهل اذا ادعى بعد ذلك رجل يدين اثبتته بالبينة الشرعية يكون له المضاد بدينه مع ارباب الديون في تركة الميت المذكور (اجاب) اذا استوت الديون في القوة ولم تنف التركة بجميع الديون فخاصص الغرماء فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا مشتركا بينهما فاستأجرت المرأة حصة شريكة يكرها مدة معلومة باجرة معلومة لكل سنة في ذمتها بفضرة بيضة شرعية واستدان من الشريك قدرا معلوما من الدراهم قرضا على ان تبسج له حصتها فهل اذا ماتت قبل البيع عن وارث يكون لشريكها المذكور الرجوع بدينه على تركتها بعد ثبوته بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي (اجاب) للشريك المذكور المطالبة بدينه في تركة المرأة بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضاعة نسيت وضعه غيره ضمان غروم بانحن بموجب سند ضمان المضمون اشترى من بائعه هذا بضاعة نسيت وضعه غيره ضمان غروم بانحن بموجب سند ضمان المضمون اشترى هذا دفع للبائع عن ما اشتراه منه نسيت بدين ضمان وزاد دراهم حسبته له من عن البضاعة المضمون فيما قبل اذا ادعى الضامن المذكور ان المدفوع جميعه من القدر الذي ضمنه فيه وانه صار خالصا من الضمانة لا يعمل بقوله هذا القول للبائع في ان الذي قبضه من الدين الغير المضمون فيه (اجاب) اذا كان على شخص دينان وباحدهما كفيلا ودفع المدين قدرا من الدين فان عينه انصرف الى ما عينه اليه كما هنا وان لم يعين يكرن القول قوله في التعيين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد قصر وزوجه دين عند نصراني بمو جب سند وبنته تركته له ذلك في ذمته قبل وفاته بخوار بعه اشهر ثم مات النصراني قبل وفاة الدين وعطفت تركته فخرجت عشرة سنة وورثته كل من الدائن والمدين كانت قصر الا وصى له ثم لم يلقه لان اراد ورثته بدين ضابط ما لهم من ورثة المدين بعد ثبوت المدة فهل والحال هذه تسمى دعواهم بذلك حيث كان ميرثا ولم يوجد من ورثته ما يرجب عدم سماع دعواه بكون له اخذ الدين من تركة المدين بعد ثبوته (اجاب) نعم يكرن ورثته بدين سقيمة ما مورثهم من الدين المذكور من تركة المدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الديون بحرر بها سند على المديون وبعده مدة قليلة وهب رب الدين لمبلغ المصنوب من المديون واعطى له السند اهرر عليه وصار يقرضه ومن بعده مدة مستطيلة فمخو خمس عشرة سنة او اكثر
- ذى القعدة ٩ سنة ١٢٦٨
- ذى الحجة ٧ سنة ١٢٦٨

ادعى رب الدين المذكور انه صار هبة الدين المذكور من الموهوب له في مدة اقتداره  
والآن صار عديم الاقتدار ويريد الرجوع على الموهوب له بالقدر الذي صار هبة له فهل  
اذا وهب رب الدين في زمن اقتداره وصار بعد ذلك عديم الاقتدار لا يكون له الرجوع  
في الموهوب (اجاب) هبة الدين ممن عليه الدين تتم من غير قبول فلار جوع للواهب  
المذكور على مدينه في ما وهبه له من الدين على الوجه المسطور ولا عبرة بما تعلق به والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وعن زوجة وعليه دين ولم يترك تركه اصلا  
فاودر رب الدين ان يلزم الابن بالدين فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين مطالبة  
الابن بشئ من الدين حيث لم يترك الميت شيئا اصلا (اجاب) لا يلزم الابن المتوفى بما  
ترقب على ابويه ما يدون كغالة شرعية بل يتعلق الدين بتركته ان كانت والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل غائب له دين على آخر من مدة ست عشرة سنة بموجب وثيقة بذلك مات  
المدين في غيبة رب الدين فهل اذا حضر رب الدين الاثر او وكيله واثبت الدين بالوجه  
الشرعي ومطالبه من تركه المدين يجاب لذلك ويكون له اخذه واستيفاءه (اجاب) لا نسع  
الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجوده - ذكر شرعي ومنه غيبة  
المدي مسافة السفر في المدة فاذا حضر بعدها او وكيل عنه واثبت دعواه في وجه وارث  
المدين بالوجه الشرعي والحال هذه يقضى له به حيث لا مانع والا فلا والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة ارض زراعة رهن على قدر معلوم من الرمالان  
الفرانسه ثم بعد مدة من السنين اراد وارث الراهن اخذ الارض من وارث المرتهن  
ويدفع له بدل الفرانسه فتودا بسعرها يوم قبضها من المرتهن لسكونها زادت الاثر عن  
وقت قبضها بكثير فهل لا يجاب وارث الراهن لذلك ويجبر على دفع مثل الفرانسه بعينها  
ولو زادت عن اصلها يوم قبضها من المرتهن (اجاب) لورثة الدائن المطالبة بمثل بدل  
الدين ولا يجبر الوارث على اخذ قيمته بدله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة  
وعن بنت من غيرها وله حصه في بيت وعليه دين مستغرق فهل لبنت المتوفى ان تبسح  
من حصتها وتبذل الزوجه ايها قبل قضاء دين المتوفى اولاً (اجاب) الدين مقدم على الميراث  
فيمسك من التركة بعد التجهيز بايقافه على المتوفى من الدين الثابت شرعاً وللورثة  
استبقاؤها اداء الدين من مالهم فان حصل ذلك نفذ هذا التصرف حيث لا مانع والا فلا  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك متاعاً وهي في بيت زوجها تعدى عليه اذ وشوكة  
واخذته منها بالاكرامه وباعه لرجل آخر بمثل معلوم وادعى انه خصمه في وردها بغير  
حضوره وبغير اذنه والحال ان الزوج المذكور لم يكن عليه ديون ولا مطالب بجهة الديوان  
ولا غيره ثم ماتت الزوجة عن زوجها وعن ورثة فهل اذا ارادت الورثة مطالبة الزوج بشئ  
المتاع المذكور لا تجاب لذلك (اجاب) لا مطالبة لورثة الزوجة بجهة بئس المتاع المذكور  
على الزوج والحال هذه يدون وجه شرعي ولهم المطالبة بانصابتهم عن تعدى على متاع

١٢٦٨

١٤

محرم

١٢٦٩

١٩

صفر

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٤

ربيع الثاني

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٢

٣٠ ١٢٦٩

جمادى الاولى

٢٩ ١٢٦٩

جمادى الثانية

١١ ١٢٦٩

١٦ ١٢٦٩

رجب

١ ١٢٦٩

٤ ١٢٦٩

مورثتهم واستلمه بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعى وقدره خمسة عشر كيدسا استلم رب الدين منها ثلاثة عشر كيدسا ومائة قرص وبقي له في ذمة المدين تسعمائة قرص وذلك بمسك صحيح ثابت بالوجه الشرعى فهل اذا توافر افعال الدي القاضى يكون لرب الدين المضالبة بما بقي له في ذمة المدين حيث ثبتت ماذ كربالوجه الشرعى ولا يلزم التسداهى باصل المبلغ (اجاب) لرب الدين مطالبة مدينة بمسابق له من الدين بعد ثبوتها بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ثبت عليه دين لا آخر وجب عليه الحماكم الشرعى اكثر من عشرين يوما واستحق افساره اطلقه ومضى بعد ذلك ثلاث وعشرون سنة وهو معسر فاراد صاحب الدين ان يلزم ولد المدين بدين ابيه فهل لا يلزم الولد دين ابيه حيث لم يكن ضامنا له (اجاب) نعم لا يلزم الابن بدين ابيه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا معلوما من الدراهم وجهه عليه ان يدفع له كل شهر قدرا معلوما وكتب بذلك وثيقة ثم اراد صاحب القرص اخذ دراهمه حالا فهل يجاب لذلك ويحبر المستقرض على الدفع ولا يلزم تاجيل (اجاب) نعم لا يلزم تاجيل القرص ولربه المطالبة به حالا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ في معيشة ابيه معينه في الاكتساب ولم يكن للابن مال مخصوص به فهل اذا تزوج الابن المذكور وامرأة بغير اذنه ثم مات الابن المذكور ولم يدفع للزوجة المذكورة شيئا من المهر ولم يدخل بها لا يكون الابن ملزوما بغير زوجة ابنته المذكورة حيث لم يكن لابنته مال مخصوص به ولم يكفل به الابن (اجاب) لا مضالبة للزوجة على ابي زوجها بهر حال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دراهم لا آخر قرضا قال له رب الدراهم اعطى بها قمح فدانين فكذب له ووثيقة باه يعطيه قمح فدانين في الخوض الغلاتي ووعد بذلك ولم يصدر منه بيع ولا هبة بيع ولم يعينهما له بيجوار فلان فبعد ذلك حضر رب الدين وطلبه من المدين وتزل له عن اخذ القمح نزولا ثم عيا بحضوره بينة فادفع المدين بعض الدين بالجلس ووعد به البعض الآخر ثم بعد مدة احضره ما بقي من الدين فامتنع من اخذه ويريد ان يضامه بالزرع الذي وعده به فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وينسره مضالبة المدين بشئ من ذلك سوى ما بقي من الدين (اجاب) نعم لا يجاب رب الدين لذلك والحال هذه وله مضاربة مدينة بدينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وترك تركة لا تفي بدينون عليه فستولى ارباب الدينون على اتركه ولم تف بها فارادوا الرجوع على الوارث بما بقي من الدينون فهل لا يجابون لذلك وليس لهم مضاربة الوارث بشئ مما بقي من الدينون حيث لم يكن صانعا لمورثه (اجاب) يتبع الدين بتركه المدين بعد وفاته ولا يجبر وارثه على ايفاء دين مورثه من ماله بدون كفاية شرعية حيث لم يأخذ شيئا من التركه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر له حاصر موضوع فيه بضاعته حصل له مرض وامر ولده الحار ج عن معيشة والده في معيشة وحده ان يفتح

محله و يبيع ويقبض الثمن وصار كما يلزم لو ائده شيء من الدراهم المتحصلة من ثمن بضاعته يرسل باخذها من ابنه أو يامر به بتضامه دين عليه فيقضيه الابن حتى قام الابن من مرضه واستلم محله وحاسب ولده وتخلص منه وافر باستلامه محله وأنه لم يكن له قبل ابنه شيء وذلك على يد البيئته ثم بعد ذلك مات الاب وترك ما يورث عنه شرعا وترك ديونا عليه فإما الديانة بطالبه من الابن بديونهم متعللين بأنه في حال حياة والده اعطى لهم بعض دراهم من ديونهم وكان يبيع ويشترى في محل والده فهل اذا ثبت ان الاب استلم محله في حال حياته وافر بأنه لم يكن له قبل ابنه شيء وكانت التركة لا تفي بديون ابيه لا يطالب الابن بما زاد على التركة من الديون سيما والولد المذکور ورث في معيشة وحده (اجاب) فتعلق الديون بعد ثبوتهما بتركة المتوفى ولا يجبر الابن على ايفاء دين ابيه من ماله بدون كفاية شرعية بذلك الدين حال حياة الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعي حصل خيل في عقله وصار في حالة لا يبي ما يقول وعنده عليه ذلك بين الناس فهل اذا فاق من ذلك ليكون له اخذ دينه من المدين بالوجه الشرعي اذا تحقق ما ذكر واذا امتنع المدين من دفعه له متعللا بان الدائن وكل رجلا في الصلح حال اختلال عقله وصالحه لا يعتبر ذلك ويؤمر بدفع الدين لربه والحال ما ذكر (اجاب) لا يصح توكيله المجنون الذي زال عقله بالكلية وعلى مدينه دفع الدين له اذا فاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل برى بملك مكانا في بلاد بجوار ابن عم له بناء وجدده من ماله وكان ابن العم اقترضه بعض دراهم دفعها في أجرة البناء لم يكونه متزوجا بنته ثم بعد مدة طلق الزوج بقت ابن العم فاراد أبوها ان ياخذ منه البيت متعللا بأنه اقترضه الدراهم التي دفعها في أجرة البناء فهل والحال هذه لا يجب لذلك وليس له مطالبة المالك بشيء سوى الدراهم التي اقترضه ماله (اجاب) ليس لابن العم أخذ السكان من ماله بغير تدليله بما ذكر ويلزم المدين بدفع ما يدينه من الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض أميرية عند آخر وأخذ منه مبلغا معلوما من الدراهم ثم بعد ذلك ظهر ان المستحق للأرض غير الراهن فهل اذا أسقط مستحق الأرض حقه منها باختياره للترهن يكون له الرجوع بمادته للراهن سيما والراهن أقربان الحق في الأرض المذكورة للسقط المذكور (اجاب) لو الدين المطالبة يدينه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن أولاد قصر وترك أشجارا تخرم برتقان وغيره وبها ثم وغيرها فاستولى عم القصر على متروكات ابيهم بدون ولاية شرعية لامن الميت ولامن القاضي وصار ياخذ ثمن الأشجار ويستهلكه في مصالحه فلا تبالغ القصر وارادوا حوزة متروكات ابيهم والاستيلاء عليها فادعى بهم انه تدين ديننا وصرفه ابيهم موهبة الى متروكات ابيهم فهل والحال هذه لا يلزمهم من الدين شيء ولهم محاسبته على ما استهلكه من ثمن أشجاره موهبة متروكات ابيهم المذكورة (اجاب) للقصر بعد

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

١١

شوال

ذی القعدة

١٢٦٩

٢٤

ذی الحجة

١٢٦٩

١٨

بلوغهم ورشدهم اخذ ما يخصهم من تركه مورثهم ويؤثر المذكور والحال هذه  
بتسليم ذلك لهم ويدفع بدل ما استهلكه في شؤون نفسه من مالهم لهم والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل وابنه عليهما دين لرجل ضمن كل منهما صاحبه لرب المال ضمان خرم  
ثم مات الاب وترك يتماورد كنافه لربا عان لوفاء ما عليه من الدين اصاله وكفالة ويقدم  
ذلك على الميراث (اجاب) يؤخذ ما لزم المتوفى المذكور من الدين اصاله وكفالة من جميع  
تركة ويؤخذ ذلك على الميراث وليس لاحد الورثة اخذ شيء منها الا بعد وفاء ما لزمه من  
الدين المذكور فان كانت التركة مستغرقة بالدين باعها القاضي ووفى منها الدين والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأة لمسا دين على رجل اسدتانه منها من مدة سنة بموجب  
وثيقة بيدها مشحولة بحتمه ثابته الاضمون بالبينة الشرعية فهل اذا مات المدين عن  
واو ترك تركته وضبطت يكون للمرأة الرجوع بيدها على التركة بعد ثبوتها بالوجه  
الشري واذ اتعلل متعلل بان الختم الذي في الوثيقة لا يضاى الختم الذي وجب بغيره  
في تركته لاعتباره بهذا التعلل حيث كان هناك بيعة تشهد بالدين المذكور (اجاب)  
اذا ثبت الدين على المتوفى المذكور بالوجه الشري يقضي به لزمه حيث لا مانع ولا عبرة  
به بهذا التعلل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مقيم ببلدة اخذ من بعض اعيان ثلاث  
البلدة دراهم على ان يتغير فيها فاعلم به بعض اصحاب ذلك الرجل الذي هو من اعيان  
تلك البلدة انه اعطى ذلك الرجل ثلاث الدراهم اعطاه دراهم كذلك للتجارة فلما  
تكاملت تلك الدراهم في يد ذلك الرجل وباعت مبلغا قريباها اربا فهل اذا حضر ذلك  
البعض وطلب حقه من بعض اعيان البلدة يجاب لذلك او لا يلزمه شيء حيث لم يكن  
ضامنا له ولا هو من بلده ولا من قبيلته ولا من اتباعه (اجاب) لا يطالب الشخص بما  
لزمه غيره بلا موجب لذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كان لها دين عند  
زوجها من ثمن مصاغ ومراكب وغيره احضرت جهام المسلمين فيهم رجل وكيل عنها  
فما لها الوكيل عن استيفاء دينها من زوجها فاقرت بانه وصلها دينها وصددت على  
براءة ذمتها منه وانه لم يكن لها قبل زوجها حق لامن دين ولا عين ولا غير ذلك وحصل  
بينهما التخليص والابراء العام وكتب في شان ذلك اشهدا شرعي مشمول بحتمه وختم  
وكيلها وشهدا علمي بذلك الحاضر ون ووضعا ايضا اختامهم واسماهم على ذلك  
فهل اذا ادعت عليه بعد ذلك بشي مما دخل تحت الابراء العام لا تسمع دعواها (اجاب)  
لا تسمع الدعوى بهذا الابراء العام الا بحق حادث بعده حيث وقع الابراء مستوفيا شرائط  
الاصح عن طوع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكورا وانثى وترك  
ما يورث عنه شرعا فهل اذا ظهرت ديون بعد موته تتعلق بالتركة ويكون لارباب الديون  
اخذها من التركة بعد ثبوتها شرعا وتقدم على الارث وما فضل بعد الدين يقسم على  
لورثته بالفريضة الشرعية (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركة بعد ثبوتها بالوجه

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٧

صفر

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٦

صفر سنة

١٦ ١٢٧٠

ربيع الاول ٤

١٢٧٠

١٢ ١٢٧٠

ربيع الثاني ٨

١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

الشرعي و يقدم الدين على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لا تخرش هـ  
على بان لفلان هذا على كذا من الدراهم و ذكر قدر ما علموا فـ هل اذا شـ هـ ذلك الشاهد  
عليه بعد موته تقبل شهادته ويقضى بها شرعا حيث كانت موافقة لدعوى المدعي  
ولرب الدين الرجوع بدينه على تركه المدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي (اجاب)  
اذا ثبت الدائن دينه على ورثة الميت او وصيه بالوجه الشرعي يكون له المطالبة به من  
التركة حيث لا مانع وشهادة الفرد كالمعدم ما لم ينضم اليها شهادة آخر والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل رهن قطعة ارض عند رجل آخر على صنف معلوم من الفرائض  
وقبضه وقبض المرتهن الارض ثم بعد مدة اراد كل الرجوع على الآخر فهل يكون المرتهن  
اخذا مثل فرائضه ولو زادت في المعاملة ولا يجاب المرتهن لتبديلها بشئ آخر (اجاب)  
على المستقرض دفع مثل القرض لربه ولا عبرة بالزيادة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
توفي عن عقارات ومواس ونقود واطيان مرهونة عنده فهل لبناته ان يرثن فيما هو دين  
لا يهن على اصحاب تلك الاطيان حيث ان الديون من جملة التركة (اجاب) ابينات  
المتوفى اخذ ما يخصه من الدين المستحق لو ارثهن من غرماؤه بعد ثبوته بالوجه الشرعي  
كسائر تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بائع وقصر وترك تركة  
وعليه دين لمجماة آخر ين فهل تقسم تركته بين الغرماة على قدر حصصهم واذا اراد  
احدهم ان يلزم الوارث بدين له على مورثه بسبب شركة كانت بينه وبين المتوفى  
المذكور ولا يجاب لذلك حيث لم يكن الوارث كفيلا بالدين الذي على المورث للمدين  
(اجاب) دين الميت يتعلق بتركته ويقدم على الميراث ولا يجبر احد من الورثة على دفعه من  
مال نفسه بدون ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لانا  
منه دين مات ولم يترك تركة تقي بالديون بل تزيد الديون التي عليه على جميع متروكاته  
فهل اذا اراد احدها ر باب الديون استيفاء دينه من التركة المديونة بشأه وانفق مع  
الوارث على دفع دينه من التركة بتمامه بدون رضا باقي الغرماة لا يجاب لذلك بل يقسم  
جميع التركة على جميع الديون بهذا اثبات كل دين (اجاب) تتعلق ديون الميت بعد  
ثبوتها بالوجه الشرعي بتركته فاذا كانت التركة لا تفي بالديون تقسم بين الغرماة بقدر  
ديونهم وليس لاحد الغرماة والحال هذه استيفاء دينه كاملا من التركة دون باقيهم  
حيث كان الكل دين الهبة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين بيت المال  
بما مضى ونه في امرأة ادعت بعد موت زوجها ان لها بدمته مبالغتا معينتا من الدراهم  
اقتترضه منها حال حياته واقر لها بذلك في صحته واثبت ذلك بين يدي القاضي في وجهه  
وكيل بيت المال المنصوب وصيا على تركته المتوفى الذي توفي عنها وعن اولاده القصر  
منها وحلفت اليمين الشرعية وكتب لها اعلام بذلك وكان لا توفي ديون على غرماؤه  
قبضت منها مبالغتا قبل اثبات دعواها فانطالب ما قبضته فوعدت بدفعه وبعد ذلك

١٢٧٠

٢٦

ان ثبت دعواه على الوجه المذكور ولم تذكر بيت المال وقت طلب المبلغ منها ان لها على الميت دين فاهل يصرف النظر عما تدعيه او يعتمد على الثبوت الشرعي ولا عبرة بما صار قبل الثبوت (اجاب) اذا ثبتت المراجعة دينها على الزوج بعد موته في وجه خصم شرعي وحكم القاضي لها بذلك واستوفى المحكم شرائط الشرعية يكون لها استيفاء مؤنه من تركته حيث لم يثبت عليها بالوجه الشرعي ما ينافي ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في وادئ امرأة ادعى على اخيها بان لها دين عليه من امتعة من تركته ايها من مدة تزيد على خمس عشرة سنة فان ذكر المدعي عليه ذلك والحال ان المرأة المذكورة مقبلة بالمذموم لم يمنعها من الطلب مانع شرعي تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه ولا تقبل يذمة حيث

١٢٧٠

٢٩

الحال ما ذكر (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده من شرعي فاذا تحقق ما يوجب عدم سماع دعوى المورث لا تسمع دعوى وارثه اذا ماتت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنين منه واخ شقيق وتركت ما يورث منها شرعا ومن جملة من تركها ما يبلغ معلوم من الدراهم عند اخيها سند شرعي آل اليها بجهة الارث فهل والحال هذه اذا ثبت باقي الورثة الدراهم التي عند اخي المتوفاة وانها من جملة من تركها تقسم على الورثة بالقرينة الشرعية وليس لاختيها المذموم من تركها بدون وجه شرعي (اجاب) فم اذا ثبت الدين على الاخ المذكور بالوجه الشرعي يكون لباقي الورثة اخذ حصصهم منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها عند آخر قدر معلوم من الدراهم وهو مقر ومعتز به ثم ماتت المرأة المذكورة عن ورثة فهل اذا طلبت الورثة مال مورثتهم عن هاتين يدينهاون لذلك حيث كان مقر او معتز فاهل ويؤمر بدفع مالها لورثتها والحال هذه (اجاب) نعم يجابون لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد قصر ولم يترك تركه اصلا

١٢٧٠

٧

وعليهم فادرب الدين ان يلزم زوجة الميت بالدين متعللا بلها اقربت ان على زوجها الميت دين فاهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ولا تكون له لزومة بدفع الدين لربه بدون كفالة شرعية (اجاب) تتعلق ديون الميت بتركته ولا يلزم بعض الورثة بدفعها من ماله عن الميت بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم ثم بعد مدة طالب رب الدين دينه من المدين فادعى المدين انه كان غادعا عند ماله لا جرة مدة ويريد ان يحاسبه بالجرة تلك المدة من أصل الدين الذي عليه له فانه يكره رب الدين دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدين دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بها بدون وجه شرعي ويجبر المدين على دفع الدين لربه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمعجز مدعيه دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولرب الدين مطالبة المدين بدينه حيث لم تثبت برائة ذمة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٠

٢٠

المدين بدينه حيث لم تثبت برائة ذمة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٠

٧

المدين بدينه حيث لم تثبت برائة ذمة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)

جادی الاولى

جادی الثانية

سنة جادى الثانية

١٢٧٠

١٢٧٠

١٩

شعبان

٩

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

رمضان

١٢٧٠

١٨

شوال

١٢٧٠

٢١

في رجل استاجر جاعه كل واحد منهم باجرة معلومة في كل شهر ثم بعد مدة من الشهور  
سافر احد المـستاجرين لبلده قبل قبض اجرة من المؤجر ثم سافر باقى المستاجرين الى  
بلدهم وأراد الاجير الذى لم يأخذ اجرة من المستاجر ان يلزم احد المستاجرين الذين  
كنوا معه باجرة متعللا بأنه كان مستخدما معه عند المؤجر فهل والحال هذه لا يجب  
لذلك ولا عبرة بتعلله بذلك بدون كفاية شرعية وليس له مطالبة الاجير المذکور بشئ  
من اجرة بدون وجه شرعى (أجاب) نعم ليس له المطالبة ان كان الواقع ما هو مذکور  
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شرى يكرين مات أحدهما عن ورثة  
وتحاسب الحى مع ورثة الشرى يكر الميت على مال الشركة وثبت له مبلغ أخذ به جارية  
وتخلص من ورثة شرى يكره فبعد مدة ادعى رجل بان له ديناً كان يستحقه على الميت من  
قبل شرى يكره مع الحى ويريد مطالبة الشرى يكره بدينه المذکور وادعى يكره دعواه  
فهل على فرض ثبوت دين المدعى يكون متعلقا بتركة الميت يطالب به ورثة الميت ولا  
يطالب به الشرى يكره والحال هذه حديث كان الدين الذى يدعيه خاصا باحد هما قبل  
شرى يكره الاخر معه (أجاب) لا مطالبة على شرى يكره المديون بدین شرى يكره الخاص به بدون  
كفاية شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجة رجلا عليها ديون بمجاعة طلبوه  
منها وهي معسرة فهل اذا ثبت اعسارها بالبينّة الشرعية لدى الحاكم الشرعى يكون  
لارباب الديون اخذ دينهم منها بعد يسارها ولا يطالب الزوج بدینها الذى عليها والحال  
هذه (أجاب) لا مطالبة لارباب الديون على الزوج بما على زوجته بدون كفاية عنها  
وينتظر يسارها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له معتق امرأه ان يجلس في حانوته  
اتى فيها بضاعة السيد ليبيع ما فيه ويستخلص له ما على الناس من الدين ولا يشتري شيئا  
وغاب سيده ثم رجع فوجده قد اشترى بضاعة من أناس واستهلك ثمنها في مصالح نفسه  
و يريد ارباب الدين اخذ ما في حانوت سيده من البضاعة بدل دينهم فهل لا يجب ائذ ذلك  
ويكون دينهم متعلقا بمذمة المعتق والحال هذه (أجاب) لا مطالبة لارباب الدين  
على معتق المديون بما ترتب لهم بذمته اذ لم يكن المعتق كفيلا عنه ولا معوضا له في  
الشراء والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك تركة وعليه دين لرجل  
أجنبي فهل اذا ثبت رب الدين دينه بالوجه الشرعى وحلف اليمين الشرعية لدى  
الحاكم الشرعى يحكم له بدينه ويقدم على الميراث (أجاب) نعم يقضى لمدعى الدين بدعواه  
بعد ثبوتها بالوجه الشرعى حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في المديون اذا كان  
له بيت لا يثق بسكناه مع عائلته فهل لا يباع عليه لو فاء دينه حيث كان من ضرورياته  
(أجاب) لا يباع على المديون مسكنه الا يثق به حيث لا يمكنه الا كنفاء بما دونه والا يبيع  
واشترى له من ثمنه ما يكرهه ويدفع اليه للغرماء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دس  
قطعة أرض لا آخر على دس واباح الراهن منفعة الأرض لثمن من مدة بقاء الدين في ذمته

ذى القعدة سنة

١٢٧٠

٢

ذى الحجة

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٥

محرم

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

ثم ظهرت الارض مستحقة للخير واستلمها مستحقها فهل للزمن مطالبة الراهن بدين  
 ام لا (اجاب) نعم يكون للزمن المطالبة بدينه على الراهن والحال هذه حيث لا مانع  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ولم يخلف تركة اصله مات فقيرا وكفنه  
 افاست اجانب من عندهم فادعى الا ان رجل بان له عند الميت ديننا ويريد اخذه من  
 ورثته فهل اذا لم يترك تركة لا يلزم وورثته شيء من دينه (اجاب) نعم بدون كفالة  
 شرعية والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخت  
 لاب وهن اختين لام وترك ما يورث عنه شرعا فاذا يخص كل وارث واذا كان  
 للزوجة دين ثابت عليه يخرج من التركة قبل قصتها وكذلك حقوقها الشرعية يخرج  
 من التركة قبل العسمة واذا اشترت الزوجة جانباً من الخيل من زوجها وهو في حال  
 صحته وسلامته وحازته مدة من السنين وهي تتصرف فيه ليس للورثة معارضتها في ذلك  
 (اجاب) للزوجة الربع فرصا عاثلا حيث لا ولد ولا اخت لاب النصف فرصا عاثلا  
 وللأختين لام الثلث كذلك ويقدم دين الزوجة الثابت شرعا كرهها المؤخر على الميراث  
 كسائر الديون وليس لباقي الورثة معارضتها فيما اشترته من زوجها حال صحته بشرأبانا  
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن اخيه  
 وتحت يده قطعة ارض زراعية اميرة آتت له بطريق الاسقاط من آخر فوضع ابن الاخ  
 يده على الارض ومكنه الحماكم منها وصار يتهرب فيها مدة من السنين ثم بعد ذلك  
 ادعت زوجة الميت ان لها ديناً على زوجها ولم يترك تركة تفي بالدين وتريد ان تلزم ابن  
 الاخ بالقدر الذي دفعه الميت لرب الارض في نظير الاسقاط من اصل مالها من الدين  
 الذي على الميت فهل والحال هذه لاحتجاب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرة  
 وليس للزوجة معارضة ابن الاخ في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لاحتجاب لذلك  
 والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لا ثقة به  
 وبامتعته وله نصف دار اخرى غير ساكن فيها قيمتها كثر من قيمة الدار الساكن فيها  
 وعليه دين ثابت بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تترك له الدار الساكن فيها للائق به  
 وبامتعته ويبيع نصف الدار المذكورة لقضاء الدين الثابت عليه شرعا ولا يتابع دار سكنه  
 حيث كانت لا ثقة به وبامتعته (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه اللائق به حيث  
 لا يمكنه الاجترار بمادونه والله تعالى اعلم (سئل) في شر يكتن بمالهما في تجارة لبيع  
 وشراء واخذوا عطاء مائة احد الشريكين وفسخت الشراكة وتخاصب الشريك المحي مع  
 ورثة الشريك المتوفى واخذت ورثة الشريك المتوفى ما خص مورثهم من الشراكة واخذ  
 الشريك المحي ما خصه من الشراكة فهل اذا كان على الشريك المتوفى ديون تتعلق بتركته  
 ليس لاربابها طلبها من الشريك المحي المذكور بدون ضمان وكفالة شرعية (اجاب)  
 ليس لارباب الديون مضالبة الشريك المحي بما على شريكه من الدين المتعلق بدمته الذي

لا دخل له في الشريعة حيث لم يكن كفيلا عن المدينين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ممن بضاعة باعها له ثم بعد ذلك جاء المشتري وطلب منه تأجيل ذلك الثمن فقال له رب الدين اعط كل شهر كذا فعمل بغير رد قول رب الدين للمدين اعط كل شهر كذا من الدين لا يكون ذلك تأجيلا صحيحا ويكون لرب الدين والحال هذه مطالبة بدينه حالا (أجاب) نعم لا يكون ذلك تأجيلا صحيحا ويكون لرب الدين المطالبة اعط كل شهر مائة فلس بتأجيل اه قال في حواشيه رد المحتار قوله فليس بتأجيل لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم التأجيل تأمل انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وزوجته وهن امه وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك مما يورث ومن جملة ماتر كه اطيان زراعتة الاميرية ثم مات الابن المذكور قبل تسعة التركة عن امه وجدته وام أبيه وعن ابن عم ابيه الشقيق فادعت الجدة بدين لها على ابنها الذي مات أولا وتريد ان الدين يتعلق بالاطيان فهل لا تجب لذلك بل يتعلق الدين بعين التركة دون الاطيان بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) ديون الميت تتعلق بتركته وارض الزراعة التي آلت لبית المال ليست منها اذ هي ليست بموكة الرقبة لارادها وانما له حق الانتفاع بها مادام يزورها ويدفعخراجها لبית المال والله تعالى (سئل) في رجل له ابن وبنت قاصران وعليه دين لآخر ولهما بعض عقار فاراد الاب أن يتصرف في عقارهما بما فيه المصلحة لهما فاعترض له رب الدين ويريد الحجر على العقار حتى يفقه الدين الذي عليه فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في العقار المذكور للقاصرين بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك رب الدين وليس له الحجر على عقارهما ومنع الاب المدين عنه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا كان العقار المذكور مملوكا لولي المدينين المذكور لا يتعلق به الدين الذي على ابيه ما فلا يوفى الدين منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر طاحونة من مالكها مدة معلومة باجرة معلومة واشترى المستأجر بحضرة المالك حجرا للطاحونة ووضعها فيها ووخمها المالك ثم أخذ منه ثمن الحجر المذكور ويريد أخذ الحجر في ظفره ما على المستأجر من ثمنه فهل لا يجاب لذلك وله المطالبة بدينه من المستأجر لان مالك الطاحونة (أجاب) اذا وقع الشراء المستأجر الطاحونة المذكورة دون من دفع الثمن وكان دفع الثمن على سبيل القرض مثلا ثم باع المستأجر الحجر لمالك الطاحونة ووقع الشراء لمالك الطاحونة ابتداء لا يكون للذات المذكور أخذ الحجر بدخوله عن ملك المدينين في مقابلة دينه وكذا لو كان باقيا في ملكه ويتعلق الدين بدينه فيؤثر نفعه لربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم من الدراهم فاعترف له به وادعى المدعي عليه بانه دفع له منه جانبا فانكره فهل

1541

2.

15v1

صقر  
٦

ربيع الاول

15VI

15

82V1

57

- إذا أقام عليه يئنة شرعية بمادفة - له تقبل يئنته وتحصل المقاصة فيه من أصل دينه ولا عبرة بانكاره (أجاب) إذا ثبت المدينون دعواه دفع بعض الدين لربه بطريق شرعي تقع المقاصة بقدر المدفوع من الدين ويؤمر بدفع الباقي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وزوجته - ولزوجه في ذمته مؤخر صدقاتها ولم يكن له في حال حياته كسب إلا الجرد شغلته مع أبيه لكونهم في معيشة واحدة فلم يترك شيئاً فهل والحال هذه إذا طلبت الزوجة مؤخر صدقاتها من أبيه لا يجبر الأب على دفعه لها (أجاب) يتعلق دين الصداق الذي بذمة الميت لزوجه بتركته كسائر الديون إن كان له تركه ولا يجبر على أبي الزوج دفعه من ماله لأنه ماله يمكن ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أدهى على آخر ديناً معلوماً فافقر المدهى عليه بذلك المبلغ عند التقاضي وجب عليه على دفع جميع المبلغ فقام المدهى عليه وقال للمدهى إن لي على أخيك الميت ديناً رهني يئنة أشهد بك وعدتني بأن تخصم مالي على أخيك من أصل ماله على والحال أن لئيت المذكور تركته تفي بالدين والمدهى ليس وارثاً للميت ولم يكن ضامناً على أخيه الميت ولم يدع عليه الضمان فهل لأخيه بقول المدهى عليه ولا يئنته حيث لم يدع عليه الضمان ويؤمر بدفع جميع المبلغ المقر به حيث كان حالاً (أجاب) نعم يؤمر بدفع ما بذمته من الدين لربه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر في ذمته مبلغ من ثمن قطن وسمسم اشتراه من آخر فطالب رب الدين مدينته بما عليه من ذلك الدين فقال له المدين أني أديت الدين الذي عليك لفلان من ثمن القطن والسمسم الذين اشتريتهم منك وزاد لي عليك مبلغ من الدراهم زيادة عما لك على من ثمن القطن والسمسم والحال أنه لا دين على البائع لمن أدهى المشتري الدفع إليه ولم يأمره رب القطن والسمسم بإعطائه شيء من ذلك ولم يكن كفيلاً عنه بأمره فهل على فرض دفع مقدار ثمن ذلك القطن والسمسم إلى فلان المذكور لا يلزم البائع شيء من ذلك إذا كان الواقع ما هو مذكور ويلزم المشتري دفع ما تأخر بذمته لبائعه (أجاب) نعم يؤمر المشتري بدفع ما بذمته من ثمن القطن والسمسم لربه وليس له حسمان ما دفعه لغيره من ثمن ما اشتراه منه على الوجه المפורر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنات وعن أخوة ذكور ووقعت يئنه أرض زراعة رهن على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة التركة تقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية وليس للأخوة الذكور الاختصاص بها دون البنات (أجاب) الدين الذي لئيت على آخر يورث كسائر أمواله فلكل وارث أخذه بمادفة غريم الميت بعد قبضه بالقرينة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعاً وقسمت التركة بين جميع الورثة المذكورين بالقرينة الشرعية وبهذا القسمة المذكورة

ظهر على الميت دين ثابت فهل يتعلق دين الميت بتركته ويقدم الدين على الورثة  
المذكورين من انث ورجال وما بقي بعد وفاء الدين يقسم على جميع الورثة بالقرينة  
الشرعية (أجاب) نعم يتعلق دين الميت الثابت شرعاً بتركته ويقدم على الميراث وما بقي  
يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية وقد قال في الغاية في كفاية البيهقي في كتاب  
القسمة قسم الورثة التركة وعلى الميت دين قطبته الترخيم تنقض القسمة وإن قل إلا إذا  
كان للميت مال سواء جعلنا الدين فيه اهـ وكذا لا تنقض إذا ضمن الورثة للتخريم  
الدين أو ضمنه أجنبي بل أرجو عفي التركة كما أفاده في الدرر وحواشيه والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وثبت ذلك بالبينة الشرعية ثم بعد ذلك  
أنكره وتنازع مع أخى الزوجة فأبراه أخوه من حقوقها بغير اذنها وأجازتها فهل  
والحال هذه لا يصح هذا الإبراء بدون اذنها وأجازتها ويكون لها مطالبة الزوج بماله  
عنده من حقوقها الشرعية اللازمة إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لا ينفذ إبراء  
الآخر عن دين أخته الذي لها على زوجها بدون وكالة عنها في ذلك ولا وجه شرعي  
ويكون لها مطالبة الزوج بحقوقها الثابتة عليه حيث لم ترض بذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل أقر وأترف وأشهد على نفسه في حال صحته وسلامته بقدر معلوم من  
الديارهم ديناً عليه لرجل أجنبي ثم مات الرجل المذكور فهل إذا ثبت ما ذكر وأقام  
الميت رجلاً وصح ما على ماله يكون للدائن استيفاء حقه من التركة بعد نبوت دينه شرعاً  
والحال هذه (أجاب) إذا ادعى الدائن المذكور على وصي الميت بدينه دعوى صحيحة  
وأثبتها بالوجه الشرعي يقضي له بذلك الدين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
تاجرين سافرا في سفينة واحدة ولكل منهما تجارة على انفراده ولما وصلا إلى اسكندرية  
باع أحدهما ما يخصه وما يخص الآخر بأذنه وقبض الثمن ودفع صاحبه بعض الثمن  
قطابه بالباقي فامتنع من دفعه متهماً باللابان له على أخيه من أمه المتوفى قبل ذلك مقدار  
هذا المبلغ فهل لا يلزمه دين أخيه المذكور ويجبر الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن  
لصاحبه وليس له أخذه في نظير دين أخيه حيث لم يكن كفيلاً عنه ولم تكن له تركة عنه  
(أجاب) نعم يجبر الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن لما وكل وليس له أخذه في نظير دين  
أخى المالك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
بنت لا غير وترك داراً وقطعة أرض زراعية أميرية وذلك الرجل عليه دين ثابت شرعاً  
فهل يكون للدائن أخذه دينه من تركة الميت دون الأرض حيث آل الأمر فيها للحاكم  
(أجاب) بموت المدينون تتعلق ديونه بتركته ويقدم الدين على الميراث ولا يتعلق الدين  
بالأرض الأميرية إذ لا ملك فيها للميت وإنما له حق الانتفاع بها مادام قادر على زراعتها  
ودفع مؤنتها حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن  
أولاده القهر وعن أخيه البالغ ولم يترك شيئاً يورث عنه وعليه دين لجماعة فهل

- يتعلق الدين بعين التركة فاذا لم يترك تركه واراد ارباب الديون مطالبة الاخ بالدين بدون كفالة شرعية لا يجاب لذلك حيث لا ترك كة لايت (اجاب) نعم لا مطالبة لغرماء الميت على اخيه مدين الميت من مال الاخ المحي بدون كفالة شرعية عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا سا كذا فيه مع عياله ولم يكن له سواه وعليه دين لا تح فطالب رب الدين ان يبيع البيت المذ كور فله والمحال هذه لا يجزى بمالك البيت على بيعه ميتة الذي هو سا كن فيه مع عياله لوفاء دينه حيث كان لا ثقبه ولم يكن له بيت سواه (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لا ثقب به اذ لم يمكنه الا كفاه باقل منه فان امكنه ذلك يباع ويشترى من غنمه مكان لا ثقب بسكناء وما بقي يدفع لرب الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد ابغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون لانس لا تفي التركة بها فهل تباع التركة في الدين ويتعلق الدين بها واذا كان هناك وصي على القصر يكون له بيع التركة لسداد الدين الذي على المتوفى حيث كان الدين قابضا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الدين على الميت المذ كور في وجهه وصيه او احد الورثة واستوفى الا ثبات شرائط الشرعية يتعلق الدين بتركنه ويؤثر الوصي ببيعها لوفاء الدين اذ لم تدفع الورثة الدين من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مات والدهم وهم في طائفة ولم ير الوافي معيشة واحدة حتى مات اكبرهم ثم مات الاوسط ثم ان ورثة الميت الاكبر صلبوا وما يخصهم من تركه ابيهم فغنعمهم جميعهم من حقهم وادعى انه قضى دين ابيهم في حال حياته من ماله الخاص به واراد اخذ زمثل ما قضاؤه من تركه ابيهم فهل يكاف اقامة البينة على انه قضى دين ابيهم من ماله الخاص به وان اباهم امره بقضاء دينه ويكون متبرعا عنه عدم اقامة البينة على الامر بالدفع ويلزمه تسليم حق الورثة من تركه ابيهم (اجاب) ليس لاحد الاخوة المذ كورين الرجوع في تركه اخيه الميت عن اولاده بما ادعى انه قضاؤه من ماله الخاص به عن ابيهم حال حياته من الدين بدون اثبات انه مامور بقضاء الدين لاربابه من قبل المديون بالوجه الشرعي حيث لم يكن من جملة ورثته اما اذا كان من جملة ورثته فله الرجوع للاحد الورثة اذا قضى دين مورثه الثابت من ماله غير متبرع يكون له الرجوع به في التركة كمصر حوايه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دين على زوجها ثابت بالبينة الشرعية فطلقها طلاقا بائنا لم يكن في مقابلة عوض فطلبت منه الدين مع مؤخر الصداق فهل والمحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر الزوج المطلق على دفع الدين مع مؤخر الصداق لمطالقتها حيث كان الدين قرضا (اجاب) يؤثر المطلق بدفع ما بذمته من دين القرض ومؤخر الصداق لمطالقتها والمحال ماذ كر اذ لم تستوفه اول تبرئه منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذ كور والانا وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ماتر كه ارض زراعة غاروقة رهن بيده على قدر معلوم من الدراهم

٨

١٢٧١

١٩

١٢٧١

محرم

٢٧

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٢

ربيع الاول

٢٤

١٢٧٢

ربيع الثاني سنة

١٢٧٢ ٣

جادي الثانية

١٢٧٢ ١

ب

١٢٧٢ ٢١

ذي القعدة

١٢٧٢ ٢

فهل والحال هذه تكون دراهم دهن الارض المذكورة من جملة التركة تقسم على جميع الورثة المذكورين بالغرض الشرعية وليس للذكور الاختصاص بهادون الاناث (اجاب) نعم يقسم الدين الذي يذمه ارباب الارض المذكورة بعد قبضه على سائر الورثة بالغرض الشرعية كسائر التركة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى من ان خليل بك مدير قنا واسنا عليه ديون مطلوبة منه بمقتضى نتيجة محررة بها ونصب القاضى وصيا فى التركة لغية دورته وهم كبار ولا حدهم وكيل حاضر باع نصيبه من التركة فنؤمل النظر من حضر تكم فيما ذكره والا فادع عن الحكم الشرعى فى هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت التركة مستغرقة بالدين الثابت شرعا فلا يبيعها للقاضى لا للورثة لعدم ملكهم الا برضا الغرماء كما صرحوا به فيما ملك القاضى حينئذ لا يبيع فاذا امر القاضى ببيعها والحال هذه ينفذ ذلك لا يعتبر مجرد ذكره على الميت دينيا بل لابد من كونه ثابتا بطريق شرعى كما سبق قال فى رد المحتار قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفى جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فللمحاضر من ورثته يبيع حصته لخصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك الوارث الا آخر اذ الدين لم يستغرق اه وقد صرحوا بان نصب الوصى والورثة كبار انما يكون اذا كانت غيبة الورثة الكبار منقطع بيان لا يذهب اليه من هنا الى ثمة ومن ثمة الى هنا فالبواك اذا لم يعلم بالدهم لانه منقطع حكما كما فى ادب الاوصياء فان لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب الوصى واذا صح نصب الوصى فان كانت التركة مستغرقة بالدين يكون للوصى يبيع كل التركة من عروض وعقار لا يفاء الدين والابان لم تكن التركة مستغرقة بدأ ببيع المنقول فان لم ينف باع من العقار بقدر ما يفي بالدين ولا يبيع الزائد على المفتى به حيث كان البيع عن الوارث الكبار الغائب والبيع الصادر من وكيل بعض الورثة المحاضر لا يفاء الدين نافذ على الموكل حيث ثبتت الوكالة عنه فى ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له على آخر دين حال ثابت عليه شرط طلبه منه ما لى كماله فامتنع من ادائه متعللا عليه بانه لا يحصل له قيسير الا فى ايام الثيل ورب الدين لا يصبر فهل اذا دفعه لى قاضى واثبت دينه لى يثوم المدين بدفعه ولو يبيع بعض ما كبه وسقنه التى يملكها ويكتسب منها حيث كان له تسعة من متعددة ويقضى الدين من بعضها اذا تعسر دفع الدين من غير بيع بعض تلك السفن (اجاب) نعم يثوم المدين بدفع ما بذمته من الدين الحال له فان لم يكن له ما يوفى به الدين الامن ثمن بعض سفنه يثوم ببيع ذلك لا يفاء الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنتين وترك اطميا تابعضها بالاسقاط وبعضها بالرهن فهل ما كان بالاسقاط يختص به الابن وحده ودين الرهن يكون تركة يقسم بين الورثة بعد تحصيله من عليه (اجاب) لا يجرى التوارث فى ارض الزراعة الاميرية والا حقها بعد موت مستحقها وولده الذكور

لا بالارث والدين الثابت لليت يقيم بين سائر ورثته كباقي متروكاته بعد قبضه والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق جانب ارض زراعية اميرية اسقط حقه فيها لابن  
 بقرته البالغ وقبل منه ابن البنت ذلك وحازها لنفسه ثم بعد مدة مات الرجل عن بنت  
 بالغة وعن ابن ابن عم عاصب وعليه دين وترك تركته تقى بالدين وز يادة فهل والحال  
 هذه اذا ثبت الدين بالبيعة الشرعية تجبر الورثة على دفع الدين له به من راس التركة  
 حيث كانت تقى بالدين وز يادة وهل اذا اراد الوارث الرجوع في الاسقاط على المسقط له  
 لا يجاب لذلك حيث ثبت الاسقاط بالبيعة الشرعية (اجاب) يتعلق الدين المطلوب من  
 الميت الثابت شرعا بتركته واذا استوفى الاسقاط المذكور شرائط الاهلية لا يكون  
 للوارث معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 مديون وله بيت كبير يني بدينه وز يادة فهل اذا كان زائدا على قدر ضرور يات به يكون  
 للقاضي بيع الزائد عن قدر ضرور يات به وبوفيه منه دينه (اجاب) اذا لم يكن للمديون ما يوفي  
 منه دينه الثابت شرعا سوى مسكنه فان كان لا تقا به لا يز يد على سكنه مع عياله  
 لا يباع عليه جبر او الا يبيع ويشترى من ثمنه مسكن لا يفي بما ذكر وما يز يد دفع فيها  
 عليه من الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كانا في معيشة واحدة  
 وبأيديهما اموال مشتركة بينهما بالميراث عن ابيهما من هقدار ومواسى واطيان وزراعة  
 اميرية وغيرها اقسمها في سنة سبع وخمسين وصار كل منهما مع اولاده وعياله في  
 معيشة واحدة ولم يكن عليهما دين لاحد والاثنان مات احدهما عن اولاده المذكور  
 البالغين فادعى اولاده بان عليهما دينهما ويريدون ان يجعلا على ههم جزأ منه والحال  
 ان الدين طرأ على ابيهم بعد القسمة فهل لا يجابون لذلك شرعا حيث لم يكن الدين  
 عليهما في زمن الخلطة ويكرن الدين على من امتدانه خاصة اذا تحقق ما ذكر (اجاب)  
 لا مطالبة على الاخ بما لزم اخاه من الدين الخاص به بدون كفالة شرعية بذلك لربه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالمحيرة من ابيه ادهى رجل اجني على  
 الابن بان له على ابيه دين ويريد الرجوع به في ثمن تلك الدار ويكف نفسه ببيعها فانكر الابن  
 دهواه والحال انه لا دين له ولا سند يده يشهد له بذلك فهل اذا لم يثبت ذلك المدهى دعواه  
 لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات ويمنع من مناقضة الابن المذكور في  
 دار ابيه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه على فرض  
 كونها معروفة بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على  
 امرأة بصدق معلوم من الدراهم في ذمته ودخل بها ولم يدفع لها ما تعورف به فمهلها  
 عليه ايضادين ثاب في ذمته وهو موسر فهل والحال هذه يجبر الزوج على دفع مهل  
 صداق زوجته وهل دفع الدين الثابت لها عليه بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يجبر الزوج  
 على دفع ما بذمته من الدين الحال لزوجته ومن ذلك ما شرط تجهيله من الصداق لها او

١٢٧٢

٨

١٢٧٣

صفر

٢١

ربيع الاول

١٢٧٣

١

جمادى الثانية

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١١

شعبان سنة

كان مسكوتا عن شرط تجهيله والعرف جارته جهيل شيئ منه مالم يؤجل الكل الى أجل معلوم والله تعالى أعلم (سـ مثل) في رجل علمه دين لرجل آخر فخره برب الدين وابرأهما المدين من الدين براءة عامة بحضرة بينة ثم بعد ذلك مات رب الدين عن وادث فاراد الوادث مطالبة المدين بالدين فما الحكم والحال هذه اذا ثبت الابرأ العام من الموت قبل موته بالبينة الشرعية سيما والابرأ المذكور في حال صحة المبرئ وسلامته (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان رب الدين ابرأ المدين عن دينه الذي بذمه حال صحته طائعا لا يكون لورثته مطالبة المدين بالدين الساقط بالابرأ المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثته وادعت عليه امرأة مدين لها واثبته في وجهه ورثته وترى اخذ من اصل حصته كانت له في بيت باعها بالبذل ابنه منذ عشر سنين وهي قاصرة وابرأها من ثمنها وكتب لها بذلك حجة من القاضي فتريد بيعها ثانيا واخذ منها من ثمنها فهل لا تجوز لذلك ودين الميت متعلق بتركه ولا تكون هذه الحصة تركه عنه حيث ثبت بيعه اياها للبنت ابنه وابرأها من الثمن قبل موته بنحو عشر سنين بشهادة البينة الشرعية (اجاب) اذا كان بيع المذموم في تلك الحصة وابرأه من الثمن ثابا للبنت ابنه بطريق شرعي حال حياته مستوفيا شرائط الصحة لا يتعاقب ما ثبت عليه من الدين بعد موته بتلك الحصة بل يؤخذ من تركه ان كانت والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أبناء انفرد احدهم عن ابيه في معيشة وحده في حياته وتزوج امرأة من ابيه في حال انفراده ودفع لها ما تعرف تجهيله من المهر وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة طلقها ثلاثا ثم بعد ذلك مات عن ابنين منها بلغ سنهما سبع سنين وزيادة وعن ابيه فهل للاب المذكور اخذهما وضعهما ليعياله بالولاية الشرعية واذا ارادت الام مطالبة المذموم بخرصداقها وبدين آخر على زوجها لا تحجب لذلك شرعا حيث لم يكن ابو الزوج كفيلا ولا ضامنا لما على ولده لها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا بلغ سن كل من الابنين المذكورين سبع سنين يكون للمذموم وضعهما اليه ولا يلزم بما على ابنته من الدين لزوجه بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها على زوج بنتها ادراهم معلومة القدرين ثابت عليه شرعا وهو عترف به ومشهود عليه به في حال صحته وسلامته وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا ثم بعد ذلك بعدة مات الرجل المذكور عن زوجته وعن اولاده البالغ وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغيرهما فهل والحال هذه اذا ثبت الدين المذكور في وجه الورثة المذكورين بالوجه الشرعي يقدم على ميراث الورثة ويؤخذ من التركة قبل قسمتها (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور بالطريق الشرعي وحكمه يقدم على الميراث فيؤخذ من تركه المدينون والله تعالى أعلم (سئل) في حائض وقف استاجر رجلا من ناظره مشاهرة باجرة معلومة وأمره بان يعمره وان ما يهره بمحسب له من اصل الاجرة فعمره المستاجر وسكنه مدة ولم يدفع له اجرة ثم مات المستاجر فادعى رجل

١٢٧٣

٤

محرم

١٢٧٤

٣٠

صفر

١٢٧٤

٢٧

ربيع الاول

١٢٧٤

٢٠

اجنبي بدين له عليه ويزيد ان يضع يده على الحانوت حتى يستوفي دينه فهل لايجاب  
 لذلك شرعا حيث كان الحانوت وقف او ينفخ عقد الاجارة بموت المستاجر ويكون  
 لناظره رفع يده عنه وحسب بان ماصر فيه في العمارة من اصل الاجرة المتجددة عليه قبل  
 موت المستاجر المذكور (اجاب) ليس له ان المستاجر المذكور وضع يده على حانوت  
 الوقف الذي لا ملك له بونه فيه الى ان يستوفي دينه بدون وجه شرعي ويتعلق الدين  
 بعد ثبوته بتركة المدين وانه ينفخ الاجارة بموت المستاجر لنفسه والله تعالى اعلم (سئل)  
 اقر رجل يملك حصص في دار بقدر سكنه اهضر وريته وهو ساكن فيها مع عياله وعليه دين  
 الرجل اراد الدائن بيع المحصة المذكورة في دينه فهل لايجاب لذلك ولا تباع عليه في  
 دينه وينتظر الى يساره والمحال هذه (اجاب) نعم لا تباع تلك المحصة في دين ماله كما  
 اذا كانت لا تزيد عن سكنه مع عياله ولا يمكنه الاكتفاء باقل منها والله تعالى اعلم (سئل)  
 في امرأة ماتت عن ابن وبنت وتركت بقرة ثم مات الابن عن زوجته وعن بنت منها  
 وعن اخته لامة وترك ما يورث عنه شرعا وعليه دين ثابته فهل يبدأ من تركته بدينه  
 بعد ثبوته وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن ابنها وبنتها  
 لا غير تكون تركته ما بين مائة لائلا لابين الثلثان والبنات الثلث وبموت الابن فانما عن  
 بنته واخته لامة وزوجته لا غير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا والباقى لابنته  
 المذكورة فزاوردا ولا شيء لاخته لامة كجها ابابنت ودين الميت بعد ثبوته بالوجه  
 الشرعي يقدم على استحقاق الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غرست نخلا  
 ووضعت يدها عليه وصارت تتصرف فيه با نواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على  
 خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة عن ابن وبنتين وتركت دارا  
 والنخل المذكور ثم مات الابن المذكور عن اختيه وزوجته فوضعت الزوجة والاختان  
 ايديهن على النخل والدار مدة من السنين ولم يقسم بينهما ثم ماتت زوجة الابن المذكور  
 عن وارث فادعى الوارث على الاختين المذكورتين بان لمورثته قدر معلوما من الدراهم  
 دينا كان بذمة اخيهما ويريدان ياخذ الدار والنخل المذكورين في الدين المذكور فـ هل  
 يتعلق الدين بما يخص الابن من الدار والنخل المذكورين ولا تجبر الاختان المذكورتان  
 على دفع باقي الدين الذي بذمة اخيهما من مالهما حيث لم يقرمابه (اجاب) نعم والله  
 تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما اموال مشتركة بينهما مات  
 احدهما عن ابن قاصر فتدأى العلم دينا في زمن صغير ابن الاخ المذكور وبعد بلوغه رد  
 العلم مع وجود ابن الاخ الدين من المال المشترك والآن يريد ابن الاخ الانفراد من حقه  
 ومحاسبته على نصيبه مما دفع في الدين المذكور فـ هل يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر  
 (اجاب) اذا كان الدين على العلم المذكور خاصة ودفعه من المال المشترك بينه وبين ابن  
 اخيه بدون اذنه يكون لابن الاخ اخذته بل نصيبه من ذلك المدفوع من حقه والا فلا والله

١٢٧٤

٢٥

رجب

١٢٧٤

٦

شعبان

١٢٧٤

٢٧

رمضان

١٢٧٤

٣٠

شوال

١٢٧٤

٢٩

تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن زوجة وعليه مؤخر الصداق لزوجته ولم يترك تركه أصلاً وتحت يده قطعة أرض زراعية ميريّة فوضع الابن يده على القطعة المذكورة فأرادت الزوجة أن تستوفي مؤخر الصداق من القطعة المذكورة وتلزم الابن به فما الحكم والحال هذه إذا لم يكن لليت تركه أصلاً (أجاب) أرض الزراعة السلطانية ليست تركه عن زراعتها فلا يتعلق بها الدين الذي عليه والله تعالى أعلم (سئل) من أمين بيت المال بما مضونه امرأة ماتت عن ورثة غائبين وعند ضبط تركتها قيل إن علمنا ديننا إلى المعلم محمد زهران النشار مبلغ ١٠٠ قرشاً بموجب سند تاريخه عشرة من سنة ٧٤٤ ولها رهن تحت يده فعند ذلك صار أخذ الرهن منه بقرعة بيت المال وصار يبيع به بـ ١٢٠٥ قروش و٥٠ أفضة عملة صاغاً فبأداه من مبلغ الدين وصار يضعه بجهة التركة وقد تقدم عرض من رب الدين يطلب دينه فهل يصرف له ذلك الدين بدون ثبوت شرعي مادام أمين بيت المال هو الذي استولى على الرهن منه وباعه وضم عنه لتركته أو يصير اثبات الدين وأخذها شرعاً (أجاب) لا يقضي المدعي بمجرد دعوته بدون اثباتها بطريق شرعي فما لم تقرر الورثة بالدين للرجل المذكور وهو بمبالغون لا يلزمهم إيفاء الدين من التركة بدون اثباته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اذن لابنته بالتصرف فيما تحت يده فتصرف الابن فيه حتى مات الاب عن ابنين آخرين ووضع الجميع يدهم على التركة مدة تزيد على أربعة أشهر والمأذون يتصرف كما كان يتصرف في حياة والده ثم الآن أرادوا قسمتها فادعى الابن المذكور أن عليه ديناً للجماعة يستغرق التركة وأراد أن يوفيه لا ربايه منها وكذبته أخوته فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث استولاه من أربابه بدون إذنهما على فرض صدقة فيما ذكره سبباً ودعواه أن الاستدانة كانت بعد موت أبيه الآن له في التصرف ولم يكن إخواه ضامين له فيما ادعى استدانتة ولم يكن بينهم شركة مفادضة بل مشتركون شركة أملاك (أجاب) الدين المختص بأحد شركة الملك لا يلزم باقيهم وفاؤه من حصصهم والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً باع نصفه لرجل آخر بثمن معلوم قبض بعضه وعلى البائع دين لرجل آخر طلبه منه فجهر عن دفعه فأمر البائع المشتري بأنه يدفع عنه الدين لربه ودفعه له فهل للمشتري المذكور محاسبة البائع واستقطاع الباقي الذي عليه من ثمن نصف البيت ومطالبة بالزائد حيث دفع الدين لربه بأذنه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم للمشتري ذلك والحال ما ذكر حيث لا ما دفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنه البالغ الذي في عائلته امرأة ودفع مهرها من عنده ثم بعد مدة حصل للابن المذكور تعب من معيشة والده فأنعزل في معيشة وحده فأراد والده أن يرجع عليه بما دفع من المهر والحال أنه لم يشرط عليه الرجوع حين العدة ولا وقت الدفع فهل والحال هذه لا يجب الابن لذلك (أجاب) إذا أمر الابن أباه بدفع دين المهر يكون للاب الرجوع

١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

ذى الحجة ٢

١٢٧٤

صفر ٦

١٢٧٤

رجب ١٣

١٢٧٥

١٧

سنة ذى القعدة

عليه بمثل ما دفعه وان لم يشرط الرجوع والافلار جوع له عليه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن خمسة ذكور واربعة نساء وورثة ترك ما يورث عنه شرعا من دار  
 ومساكن وساقية وغير ذلك وعليه دين ابغضين من بناته وزوجته ثابت بالبنية الشرعية  
 فهل والحال هذه تقسم تركته بين ورثته المذكورين بالفريضة الشرعية بعد اخراج  
 الدين الثابت عليه وماذا يخص كل وارث من ذكور (أجاب) يدا من تركته الميت بعد  
 تجهيزه بقضاء دينه الثابت بالطريق الشرعي وما بقي يقسم بين ورثته حيث لا وصية  
 ويكون لزوجته منه الثمن فرضا والباقي لاولاده المذكورين تعصيا لوالده كمثل حفظ  
 الاثنيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين لآخر ولم يترك سوى  
 حصة في زرع كان مشاركا عليه فاخذ رب الدين تلك الحصة من اصل ماله من الدين على  
 الميت شربة - وذلك شارك رب الدين اولاد الميت في زراعة قطن فلما انما اراد اخذ  
 نصيبهم فمات على ابيهم من الدين ولم يكن احدهم كفيلا عن ابيهم معا عليه من الدين  
 فهل اذا لم يرض اولاد الميت بسداد ما على ابيهم من باقي الدين تبرعوا به - لا يكون لرب  
 الدين جبرهم على اخذ نصيبهم من القطن في نظير ما بقي على ابيهم من الدين بل اذا منهم  
 عنه يؤمر بتسليم نصيبهم اليه ولا يلزم الاولاد بدفع دين ابيهم من ماله الخاص بهم حيث  
 لا تركه للديون في بماتوا عليه من الدين (أجاب) لا يلزم الاولاد دفع ما على ابيهم  
 من باقي الدين بدون كفالة شرعية و يؤمر رب الدين بتسليم الاولاد نصيبهم من القطن  
 المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ كل  
 منهما في معيشة وحده مات ذلك الابن عن ابيه المذكور وعلى الابن ديون لجماعة اراد  
 ارباب الديون ان يلزموا ابا الميت بالدين الذي على ابنه والحال انه لم يلتزم به ولم يضمنه لهم  
 فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا يجبر الاب على دفع دين ابنه من مال نفسه (أجاب)  
 لا يجبر الاب على دفع دين ابنه الخاص به بدون التزامه بوجه شرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابيه وامه لاهن تركته وزوجته تركته يداخذ مؤخر  
 صداقها من امه فهل اذا لم يلتزم الام المذكورة به لا يلزمها المؤخر المذكور حيث لا وجه  
 للالزام (أجاب) مؤخر الصداق دين يوفي من تركته الزوج بعد موته ان كانت له تركته  
 والا فلا يلزم به احد بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من ديوان  
 محافظة مصر مؤرخة ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ غرة ١٧١ مضمونها تؤمل بعد  
 مطالعة حضركم ما قدمه حسين جوده الفحام في شأن تشكيه من جدر ضوان القمام  
 بخصوص المبلغ المطالب به قيمة ما هو مطلوب له من والد المتشكي المتوفى وصورة افادة  
 المحكمة والفتوى المرفوقين معه ايضا اعطاء الجواب اللازم عن ذلك (أجاب) بمطالعة  
 صورة الافادة الواردة من المحكمة للضبطية بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٦٨ غرة ١٢٦٩ ينفهم  
 منها انه ثبت الدين المدعى به على تركته الميت والزم ابنه بادائه من اتركه والا ينزك

٧

١٢٧٥

ذى الحجة

٢٥

١٢٧٥

صفر

١٨

١٢٧٦

ذى الحجة

٣٠

١٢٧٨

جمادى الثانية

٣

١٢٧٩

في عرضته انه ادعى عليه ان المبلغ تحول عليه وان ولد رب الدين ضمه له وبتة ظلم من ذلك  
وهذا ليس مفهوما من صور قاطعة الحكمه والا فادهما كونه اذا ثبت الدين في وجهه  
احدا الورثة بالبينة العادلة المزكاة وحلف المدعي المين الشرعي بعد الدعوى الصريحة  
فانه يفتى للدهي بدينه في تركه فريعه ويؤدي منها وتورم الورثة ببيع ما يوجد خفا عن  
الديون اعضاء دينه الثابت ان لم يوجد نقد في منه الدين فان زاد الدين على تركه فلا  
يلزم به احد من الورثة او غيرهم الا اذا كان ضامنا او محولا عليه حواله شرعية والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل تدان دينان من آخر بغير علم ابيه بذلك وبغير ضمانه لولد  
في ذلك ثم مات المدين ولم يترك شيئا أصلا فهل والمحال هذه لا يلزم الاب المذ كور ذلك  
الدين عن ابنه الميت الذي لم يترك شيئا من كيف الحال (اجاب) لا يلزم الاب بما استدانه  
ابنه لنفسه بدون كفالة في ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ولد في بالغين في عيال  
ابيهما اشترى احدهما عقارا لنفسه في حياة ابيه غير اطميان اميرية وكتب حجج ذلك  
باسم خاصه لكنه دفع ثمنه من مال ابيه بدون علمه واذا تم بعد مدة مات الاب ثم  
الولدان المذ كوران عن ولدين فاراد ابنا الولدين المذ كورين القسمة من بعضهما  
واراد ابن المشتري الاختصاص بالعقار المذ كور الذي اشتراه ابوه لنفسه بموجب الحجج  
المذ كورة فهل على فرض اختصاصه بما اشتراه ابوه لنفسه يكون ضامنا لثمنه حيث  
دفعه من مال الاب بدون اذنه وصار ديننا في ذمته مشتركا بين ولديه بالميراث عن ابيه  
المذ كور بحيث يحسب ذلك الثمن على ابن المشتري من ذمته حيث كان ذلك محققا  
بالطريق الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج  
امراة بمهر معلوم بعضه مجهول وبعضه مؤجل ودفع لها حين العقد بعضا من المجهول وبقي  
في عشرتها مدة نحو ربع وعشرين سنة والآن توفي الزوج وترك ورثة وما يورث عنه شرعا  
فهل والحال هذه يبدأ بوفاء ما عليه من هذا الصداق ويقسم الباقي على ورثته (اجاب)  
الدين الثابت شرعا مقدم على الميراث ومنه دين المهر فما يتحقق بطريق شرعي انه باق  
بذمة الزوج من المهر يكون لزوجته اخذه من تركه مقدما على الميراث كسائر الديون  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي الى رحمة الله تعالى وترك بنتا بالغة وزوجة وعليه  
دين ولم يترك شيئا يدفع في دينه ولا في بعضه وطلب رب الدين دينه من البنت والزوجة  
المذ كورتين فهل الدين يلزمهما أم كيف (اجاب) دين الميت يتعلق بتركه فاذا لم  
تكن له تركه يوفي منها دينه او بعضه لا يكون لرب الدين مطالبة ورثته او بعضهم  
بدينه بدون كفالة بالدين حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة  
واحدة ارتكب اديونا وصرفاها في شؤنها مساوية ثم اراد احدهما الانقراض عن اخيه  
فهل يكون الدين بينهما مساوية وضمن كل منهما نصفه لاربابه ويؤمر بدفعه وقت  
طلبه (اجاب) نعم حيث استداناهما مساوية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مريضة

١٢٨٠

٢٠

جمادى الاولى

١٢٨٠

٢٦

ربيع الاول

١٢٨٢

٣٠

جمادى الاولى

١٢٨٢

٢٨

محرم

١٢٨٣

٢٥

لها زوج وهي مقيمة بمصر حال المرض وزوجها مقيم في بلدة أخرى ورتب لها على نفسه نفقة شرعية وكان قائما بدفعها إلى حين موتها وبعد موتها دعي رجل على زوجها بأنها حال مرضها استدان منه مائة ألف درهم على نفسه في مرضها وورثت تحت يده مصاغها ولو كالماعلى هذا الدين فهل إذا أثبت رب الدين ذلك يكون له المطالبة بجميع ورثتها بذلك الدين ليُدفع من تركتها ويكون أحق بالزهرن إلى حين استيفاء دينه ولا يكون ذلك الدين مطلوباً من الزوج خاصة وإذا امتنعت الورثة من دفع الدين يباع الرهن لوفاء الدين منه (أجاب) إذا ثبت الدين الشرعي على تلك المرأة وانهارت المصاغ المذكورة وبه عند رب الدين يؤمر جميع ورثتها بالبايعين بتخليص الرهن بدفع الدين له فإن امتنعوا يباع الرهن لوفاء الدين من ثمنه والمرتمن أحق به من سائر الغرماء حيث كان صحيحاً تاماً والدين يتعلق بركة الميث ولا يختص بعضهم بالمطالبة به بدون وجه كضمان عن المدين به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً باعه لزوجته وأبرأها من ثمنه في حال صحته واشهد على ذلك ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة آخرين فهل إذا كان لماعليه دين تأخذه من تركته مع مؤخر صداقها ولا يمنع ذلك أبرأها المرأة المذكورة من ثمن المكان المذكور (أجاب) لازوجة المذكورة أخذ دينها من تركتها زوجها بعد اثباته بطريق شرعي ومن ذلك مؤخر صداقها حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك أبرأها زوجها حال صحته من ثمن ما باعه لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بالبايعين وتركه وعليه ديون لا يتخصص ثابتة بالوجه الشرعي فأراد أحد الورثة أخذ نصيبه من التركة المذكورة كاملاً وامتنع من أداء ما يخص نصيبه من الدين فهل لا يجب لذلك وتؤثر الورثة بالبايعين بأداء الدين الشرعي مقدماً على الميراث أم من تركه الميث أو من عند أنفسهم ويقسم الباقي بينهم بالقرينة الشرعية ويكون الدين مقدماً على الميراث (أجاب) الدين الثابت شرعاً مقدم على الميراث ولو استغرق الدين التركة كلها فتؤثر الورثة كلهم بأدائه أمام التركة وما بقي يقسم بينهم بالقرينة الشرعية أو من مالهم ويستخلصون التركة لأنفسهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا أثر ومات رب الدين أيضاً ومضى من بعده موت الاثنين مدة تنوف عن خمس عشرة سنة فأراد ابن صاحب الدين أخذ دين أبيه من ابن المديون ومع ذلك لم يكن للمديون تركته ولم يكن ابنه من دين أبيه فهل لا يلزم ابنه والمحال هذه (أجاب) الدين المترتب بذمة الميث يتعلق بالتركة إن كان له تركته والأفلاطونية لا تدائن به على أحد بدون كفالة شرعية ولا يلزم الابن بدين أبيه فلا يطالب به والمحال ما ذكر من مال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته وأردت من بيت المال في ٢٣ ج سنة ١٢٨٤ غرة ١٣٠ مضموناً رجل مات عن زوجة وبنت قاهرة وصار حصرت تركته وبيدها مائة ألف فاضى عنها كرامة من المصاغ المعسرة ثم وبمعسرة ذلك

١٢٨٣

ذى الحجة  
٢٠

١٢٨٣

ربيع الثاني  
٢٩

١٢٨٤

جمادى الاولى  
٢

١٢٨٤

جمادى الثانية سنة

القاضي صار اقامه وصى على القاصرة وسلمه اثمان التركة وبعدها وقع ثلث من الزوجة في حق الوصي وظهر انه مديون ولما صار حصرم موجوداته وجدت اقل من قيمة هذه التركة وارباب الديون يرغبون قسمة قيمة الموجودات على ديونهم - ثم والتركة فهل والحال هذه قيمة التركة المذكورة تكون مماثلة من الديون وتؤخذ قيمة الموجودات جميعها من اصلها أو قيمة الموجودات تقسم شرعا على قيمة التركة والديون تشمل الاقادة مما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) هذه المادة يلزم ان ينظر فيها هل اثمان اعيان التركة باقية عند الوصي أو تعدى عليها واستهلكها في شؤون نفسه فان كانت باقية عنده فلا دخل لأرباب الديون التي عليه فيها بل تكون للورثة خاصة كما انه لا دخل للورثة في اثمان موجودات الوصي المذکور مع غرمائه وان تعدى عليها واستهلكها في شؤون نفسه كانت دينها عليه كسائر الديون فتخاصص الورثة باقى غرمائه يدينهم - لان الورثة حينئذ صاروا من جملة الغرماء ولا يمازون بشئ بدون وجه - مشرعي يوجب ذلك والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة ماتت عن زوجها واثانها القاصر من غير شريك وبذمتها دين لاختها حكم به الحاكم الشرعي بعدموتها في وجه الزوج المذکور شرعا ولم يكن الزوج ضامنا له ولما تركة جزئية لا تفي بذلك الدين فهل اذا بيعت التركة ولم يفتتها بالدين المذکور لا يكون لرب الدين المطالبة بباقيهما من الزوج المذکور من ماله بدون كفالة شرعية به (اجاب) الدين انما يتعلق بالتركة فاذا لم تغب به لا يلزم الزوج ولا غيره من الورثة اداء الباقي من مال نفسه بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل لزمه دين وهو في معيشة ابيه فادعى صاحب الدين ان ما يبدى به مالا لا ينفقه ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل اذا لم يكن الاب كفيلا بالدين المذکور لا يلزمه دفع دين ابنه ولا يحجج به الاب على بيع امتعة لو فاء ما على ابنه من الدين (اجاب) لا يلزم لاب شرعا ما على ابنه من الدين بدون كفالة شرعية به كما لا يحجج على بيع امتعة لو فاء ما على ابنه من الدين والحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل تزوج امرأة بمهر رمي ودفع لها منه ما تعرف به قبله ودخل بها ثم مات الزوج عنها وعن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا ولم يذمت مؤخر صداقها فهل والحال ماذكر يكون مؤخر صداقها مقدما على الميراث كسائر الديون (اجاب) نعم يقدم مؤخر الصداق على الميراث كسائر الديون والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات ولم يترك شيئا من متاع الدنيا وله اولاد قصر وبلغ فقاسم رجل يدعى بان له ديناه على الميت ويريد الزام أحد اولاد الميت الكبار بما على والده من الدين زاهما ان دين الوالد يلزم الولد فهل لا يجاب لذلك ولا يلزم أحد من اولاد الميت دفع شئ من الدين لصاحبه جبر حيث لم يكن احدهم - كملا عن الميت بذلك افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يلزم أحد من الورثة دفع ما على مورثه من الدين بدون كفالة شرعية حيث لا تركة للميت والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل توفي

١٢٨٤

٢٢

جمادى الاولى

١٢٨٥

٢٤

رجب

١٢٨٥

١٩

ذى الحجة

١٢٨٥

٢٠

رمضان

١٢٨٦

١٤

عن ورنه وعليه ديون شرعية ثابتة بالوجه الشرعي وله تركه مستغرق به هذه الديون  
فهو لا يستحق الورثة شيئا منها ويقدم اداء الديون المذكورة عليهم وليس لهم اخذها  
ولا قسمتها الا اذا ادوا الديون من قبل انفسهم (اجاب) نعم لا يستحق الورثة شيئا من  
التركة المستغرقة ويقدم اداء الدين الثابت شرعا على الميراث الا اذا اتفقت على اداء  
الدين من مالهم فيكون لهم استبقاؤها لانفسهم كما ان ولاية بيعها مع الاستعراق  
للمتاضي أو الوصي لا للورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورنه بلغ وترك  
ما يورث عنه شرعا وعليه دين مستغرق لجميع تركته فهل يكون للقاضي بيع التركة  
المذكورة وقسمتها بين الغرماء كل بقدر نصيبه ولا يجبر الوارث على دفع باقي الدين  
لأبائه حيث لم يلزمهم وما الحكم الشرعي (اجاب) الدين الثابت شرعا يعلق بتركة  
المدين قبيل ان يوفاه من قبل القاضي حيث كانت مستغرقة ولا يلزم الوارث شي من  
دين مورثه بدون كفالة شرعية به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده  
قصر او بلغا وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وخلافه وعلى القصر وصى شرعي وعليه  
ديون شرعية مستغرقة اتركتها ثابتة بالبيننة العادلة بالوجه الشرعي وباقرار الورثة  
البالغين أيضا ثم مات أحد الورثة البالغ عن ورنه له بالغين فهل والحال هذه  
لا يستحقون شيئا من التركة المذكورة المستغرقة لديون مورثهم وميراثهم ويبيع جميع  
ما تركة الميت المذكور أو لا لو فادينه المذكور (اجاب) الدين الشرعي الثابت على  
الوجه المسطور مقدم على الميراث فلا استحقاق لأحد من الورثة قبل وفاته من التركة  
ويباع جميعها لذلك حيث كانت مستغرقة به الا اذا أدى الورثة جميع الديون من مالهم  
فان لهم استبقاؤها لانفسهم حينئذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خوارجه  
في حال حياته وصحته ونفذ اقراره لصاحبه على يده بينة شرعية ثم مات المقر المذكور قبل  
ادائه شي من ذلك الدين الشرعي وترك ورنه بالغين فطالبهم رب الدين بدينه فأنكروه  
فهل اذا ثبت رب الدين اقرارهم مورثهم له في حياته بذلك الدين وحلف يميناً عليه أيضا  
يكون دينه متعلقا به بين التركة المتروكة عنه شرعا وتجبر الورثة المذكورون على دفعه  
له وان لم يكن في التركة ما يفي بالدين سوى عقار يباع منه بقدر ما يفي بذلك الدين ويكون  
مقدما على الارث ولا عبرة بانكار الورثة المذكورين والحال هذه (اجاب) اذا ثبت مدعى  
الدين اقرار المورث له بذلك الدين في وجه الورثة أو بعضهم بعد دعوى صحيحة بالوجه  
الشرعي وحكم له القاضي به بعد عين الاستظهار أو ثورا لورثة بادائه امان مال انفسهم  
على حسب مواريتهم أو من ثمن العقار المخاف عن المورث بعد بيعه ان لم يوجد غيره يوفي  
منه ذلك ويجبرون على ذلك اذا الدين مقدم على الميراث ولا عبرة بانكارهم والحال ما ذكر  
بعد الاثبات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا من  
منقولات وعقار وترك اولادا قصرأ وأقام في حياته أخاه وصيا على أولاده المذكورين

٢٢

١٤٨٦

٢٤

١٤٨٦

ربيع الثاني

٧

١٤٨٨

شعبان

٢٥

١٤٨٨

١٢٩٢

٩

في القعدة

١٢٩٣

٢

صفر

١٢٩٤

٣

فباع الوصي المذكور بعض المنقولات المذكورة بثمن المثل لأجل النفقة الضرورية لعدم وجود ما يصرفه عليهم من النقود ثم الآن قد بلغ بعض الاولاد المذكورين وطلب أخذ ما يخصه في تركته أبيه والمحال ان الباقي من التركة مستغرق بديون أبيه المتوفى المذكور فهل والمحال هذه لا يكون للبالغ المذكور حق فيما تركه والده الا بعد وفاء ديون أبيه الثابتة بالوجه الشرعي وقبول قول الوصي بيمينه فيما أنفق على القصر نفقة المثل ما لم يكذب الظاهر حيث كان تصرفه نافذا عليه (اجاب) نعم لا يكون للبالغ المذكور كباقي الورثة حق في تركته أبيه بقدر ما هو مشغول بديونه الثابتة عليه بالوجه الشرعي ويقدم أداء الديون المذكورة على الميراث وقبول قول الوصي الامين بيمينه فيما أنفق على القصر من مالهم نفقة المثل حيث لم يكذب في ذلك ظاهر المحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة من آخر واستلمها منه حال حياته بثمن معلوم وحرله سندا بمقدار الثمن ثم بعد مدة مات المشتري عن ورثة كلهم بالغون فطلب البائع دينه من ورثة المشتري وبعد اجراء المقتضي احيات القضاية الى المحاكم الشرعية وبحصول المرافعة بين البائع وورثة المشتري والدعوى الصحيحة بذلك أقرت الورثة كلهم بذلك الدين وصدقوا عليه لدى القاضي فالزمهم بادائه من تركته المذكور وفي المذكور وحرله بذلك اعلما شرعيا فادعت الورثة انه لا تركة لليت سوى منزل فحتم ايديهم وما طلوا البائع في دفع الدين فهل حيث كانت قيمة المنزل المذكور وترتيد عن الدين المذكور ولادين سواء تجبر الورثة المذكورون على بيعه أو بيع جزء منه يفي بالدين المذكور حيث لم يوفوا الدين من مالهم والمحال هذه (اجاب) على الورثة المذكورين بيع ما يفي بدين مورثهم الثابت عليه شرعا من ذلك المنزل اذا لم توجد له تركة سواء لادائه لربه ان لم يوفوا الدين من مالهم حيث لا مانع فان امتنعوا من ذلك اقام له ساضيا وصيا لبيع من التركة ما يفي بحق الترخيم والمحال ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) فيمن أقيم وصيا شرعيا على تركة فيها قصر لا تصرف فيها بسائر انواع التصرفات الشرعية وعليها ديون لاشخاص من عدة الوصي حريص على ضبط التركة وبيعها وجمع وحفظ اتانها وتوزعها على ارباب الديون الثابتة شرعا فارقا بعض من يدي دينه على التركة فجز من بعض ما باعه الوصي من غيره ليخص به لنفسه فامينا في مقابلة دينه فهل على فرض ثبوت دينه لا يكون له ذلك مع كون الوصي جارا منه يبيع التركة وحفظ ما تحصل منها وتوزعها على ارباب الدين شرعا (اجاب) نعم ليس لمن يدي الدين المذكور ذلك شرعا والمحال ما ذكره حيث لم يكن المبيع مرهونا عند رهنه شرعيا قبل موت المدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مسخرة لوقفين احدهما من قبلها والاخر من قبل والدها وناظرة عليهم ما بالشرط ماتت فادعى بعض الناس بان له عليها دين او بانها في حال حياتها وكلته في قبض ربيع الوقفين المذكورين وافتطاعه من دينه الى ان يستوفيه

ورغب استيلاء ذلك الربيع الى ان يستوفي منه دينه ومنع من آل اليهم استحقاق الوقف  
 المذ كورين بعدا المستحقة الناطرة المذ كورة فهل على فرض ثبوت دينه وكالته عنها في  
 ذلك ليس له استيلاء شيء من ريع الوقفين المذ كورين بعد موتها وتبطل وكالته عنها  
 بموتها ويمنع من التعرض للمستحقين في الوقفين المذ كورين ويكون له المطالبة بدينه  
 من تر كنها ولا يتعلق الدين بالوقف المسجل السابق على الدين الذي لم يشترط فيه اداء  
 الدين من ريعه ويكون جميع ريع الوقفين المذ كورين مستحقا للمستحقين المذ كورين  
 من تاريخ وفاة الناطرة المذ كورة كل منهم بقدر حصده بحسب شرط الواقفتين (اجاب)  
 نعم ليس له استيلاء شيء من ريع الوقفين المذ كورين بعد موت موكلته المدبونة له ليقضي  
 به دينه لعدم تعلق الدين بهذين الوقفين وانتهى الى استحقاق ريعه ما لم يجرها حسب  
 الشرط والحال هذه وبطلان الوكالة بموتها وتعلق الدين بتر كنها ان كانت لها تر كة  
 على فرض صحة شرعها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة عليها دين لا آخر ماتت عن  
 ودية شرعيين ولا تر كة لها اصلا لكون رب الدين استولى على اثمان ما تملكه قبل  
 موتها بواسطة بيعها بغير بعض دينه فاراد رب الدين الآن الرجوع بما بقى له من دينه  
 على ورثتها بدون كفالة من في هذا الدين ولا حوالته فهل تتعلق ديون الميتة  
 بتر كها ان كانت لها تر كة ولا تلزم ورثتها بشيء منها بدون ما ذكر حيث لا تر كة لها  
 اصلا بدون وجه شرعي (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتر كها ان كانت لها تر كة ولا  
 تلزم ورثتها بشيء منه شرعا حيث لا تر كة لها اصلا والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد كبير منفر عن ابيه يعيش على حدة  
 وساكن في داره المملوكة له خاصة من مدة طويلة قد نكح ابنته المذ كور دينها حال  
 انفراجه عن ابيه في الكسب والعمل والمعيشة والسكنى وبدون كفالة ابيه عنه في شيء مما  
 استدانه ثم مات الابن المذ كور عن اولاده القهرز كورا وانما وعن ابيه المذ كور وله  
 تر كة خاصة به كانت تحت يده خاصة فهل تتعلق الديون المترتبة بذمته بعد ثبوتها شرعا  
 بتر كة خاصة ولا يلزم ابوه بشيء منها اذ لم تفر تر كته بما عليه من الديون بدون كفالة  
 ولا وجه شرعي بل تقسم تر كته بين غرماؤه بحسب مقدار ديونهم المتساوية في القوة  
 (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت الذرية بعد ثبوتها شرعا بتر كته فاذا لم تفبها تقسم بين  
 الغرماء بحسب حقوقهم ولا يلزم ابوه بشيء من ذلك بدون كفالة او وجه شرعي والحال  
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته مالا وحليا حال صحته  
 ونفاذ تصرفاته وعدم الحجر عليه فقبلت منه الهبة وقبلت بها حال صحته واستعملت ذلك  
 حال حياته ثم مات وعليه ديون فهل تتعلق ديونه المذ كورة بتر كته ولا يكون منها  
 ما وهب لها على هذا الوجه فلا تتعلق بديون الميت واذا كان لها بذمته مؤخر صداقها  
 يكون ذلك دينها كباقي الديون وتكون الزوجة المذ كورة اسوة لغرماء الميت بمقدار

١٢٩٥

١٦

محرر

١٢٩٧

٦

جادی الاولى

١٢٩٧

١٦

مؤخر صدقها المذكور المحقق شرعا (اجاب) اذا ثبتت الزوجة المذكورة بالوجه الشرعي صدور المهر فمأذ كماله من قبل زوجها حال صحته وفما ذبحه عنه مستوفية شرائط المهر والتمام لا يكون المهر هو بتركه عنه ولا يتعلق به ديونه ويكون ملكا لها خاصة حيث لا مانع ودين مؤخر المصدق الثابت كباقي الديون فتخاصص فيه الزوجة باقى الغرماء المتعلقة ديونهم بتركه حيث لا موجب للاعتياز والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر فى ٢١ رمضان سنة ١٣٠٠ عمرة ٢٥٨٧ مضونها ثناه على سبق حصول الادعاء من امرأة تسمى صاحبة بنت ابراهيم زوجة عبدا لعالم محمود بالاصالة من نفسها وبوكالتها عن باقى ورثة زوجها المذكور على من يدعى عمر على المتخذ كالدلالة فى الاسلحة النارية حرقه لانه اجترأ على قتل زوجها المذكور وعدا وطلب من قصاصه وبعد ان جرى عن هذا الادعاء التحقيق السياسى الا لازم بطلب المدعية بمقتضا المذكور صارت حالة نظرها هذه القضية شرعا من الجاهل من الابتداء على المحكمة الكبرى الشرعية ومنها صدر اعلام شرعى مورخ ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ يتضمن منع المدعية المذكور كورة من ادعائها حصول التعمد من المدعى عليه فى قتل زوجها المذكور وطلبها القصاص منه والحكم على المدعى عليه بالدية اثنى عشرة من ماله مقسطة فى ثلاث سنين وهى عشرة آلاف درهم من الفضة والفضة الفدينار من الذهب او مائة من الابل وقد صدر التصديق على هذا الحكم بالموافقة من مجلس الاحكام المصرية واصدر به مضبطه مورخه ١٩ رجب سنة ١٣٠٠ عمرة ٥٢٥ ووردت الى هذا الطرف بشرح التنفيذ من الداخلية عمرة ٥٢٥ واضرورة تنفيذ ذلك الحكم على حسب ما نص فيه صارت تكليف عمر على المحكوم عليه بالقيام باداء ما يحكم به عليه فادعى الاعسار وعدم اقداره على الاداء واولا قسما طوا التمس الترخير عن صحة ذلك من عدمه بمعرفة الحكومة ومعاملة به بما يتضح ولما تراهى من عدم امكان اجابة المذكور لهذا الطلب فى هذا المقام من قبل الضبطية قد كان كتب من هنا الى حضرة قاضى افندى مصر بطلب الافادة عما يسهل طريق الوصول لنفاذ هذا الحكم بالموافقة للمخرج الشرعى وملائمة الحالة السياسية فوردت ح حضرة بهيئته بخبره مع سيادته كم من هذا الطرف عما يلزم فى هذه المسألة لانا طه حضرة كم مسائل القضاة فبناء عليه لزم تحرير القضية لانه كم اليكم بافادة ما يتبع اجراؤه فى ذلك (اجاب) وردت افادة حضرة كم والذى يقتضيه الحكم الشرعى انه حيث حكم على عمر على بالدية فى ماله فى ثلاث سنين فان علم اعساره وعدم مال له بوفى منه قسط كل سنة من السنين المذكور فانه ينظر الى المبصرة والقلة دة على ذلك فان اسر فى وقت يؤمر باداء ما عليه كما هو الشأن فى سائر الديون المماثلة لذلك والله تعالى اعلم

## \* (كتاب الرهن) \*

(سئل) في امرأه اقضى الامر اسفرها لاجل تغيير المهر او صحة يدينها وقد بلغها ان زوجها مدينون يمكن منه من السفر معها بموجب سند عليه ودعاوى رهنتم المحرمة المذ كورة حجة عقارها في محل حكمها السكان بنفرا سكن درية واخذت المحرمة قوجهام معها وعند التوجه اقامت لها وكلا واذا ثبت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها ينهى الامر ويخلص الدين المذ كورة واذا كان عند نهاية ذلك يظهر ان زوجها يبقى عليه ديون فالمحرمة المذ كورة التزمت وكفلت بدفع الدين المذ كورة من عقارها المرقوم على يد وكيلها فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذ كورة صحيح ويمكن التصرف في العقار المذ كورة لو فاء الدين (اجاب) الكفالة على الوجه المذ كورة غير صحيحة ورهن حصة العقار لا يوجب ارتها ان العقار يبدون استيفاء شرائط الرهن الشرعية وحيث لم تتحقق الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب الدين مطالبة الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببيع العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من امرأة قدر من الدراهم ورهنها في نظير ذلك جانب طين زراعة أميرية ثم بعد ذلك مات رب الطين عن ورثته والحال انه جعل رجلا وصيا على ماله وعياله قبل وفاته فنع المراء من التصرف في الطين ونزعه من يدها فهل يؤثر بدفع دراهم الرهن للمرأة المذ كورة من تركه المتوفى أو يبقى تحت يدها (اجاب) اذا اثبتت المرأة المذ كورة دينها على المتوفى في وجهه خهم شرعي وحلفت اليين الشرعي يحكم لها به في تركه مقدما على الميراث ولا يصح رهن الاطيان التي آلت لبيت المال شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا من الدراهم ورهن تحت يده عقارا يملكه وشرط على نفسه انه ان مضت اربع سنين ولم يحضر الدراهم يبيع العقار ويقضى الدين فهل لا عبرة بهذا الشرط ويكون لرب الدين المطالبة بيده وللا حكم جبر المدين على الوفاء ولو يبيع العقار (اجاب) لرب الدين طلب دينه الحال من راعه وله حبسه به وان كان الرهن في يده ولا يمنع من ذلك الشرط المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع رهنا من حلي وملبوس عند آخر على قدر معلوم من الدراهم فهل الرهن في يده ضمن امتعة له فهل يكون مضموما عليه باقل من القيمة ومن الدين ولا يكون المضمون عليه الا قدر الدين والزائد عن الدين من قيمة الرهن يهلك على الراهن (اجاب) اذا كانت قيمة الرهن زائدة على الدين وهلك عند المرتهن سقط الدين وما زاد غير مضمون على المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض معلومة لا آخر على مبلغ من الدراهم ووضع يده المرتهن عليه ستم مات كل من الراهن والمرتهن عن ابنه ثم بعد مدة طلب ابن الراهن دفع دراهم الرهن لابن المرتهن واخذ الارض المرهونة ففعل ابن المرتهن المذ كورة بان الارض فيها زرع له وبه حصا الزرع يسلمها وياخذ دراهم الرهن ثم

١٢٦٤

٢٣

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٥

محرر  
٢٠

١٢٢٥

٢١

أنكر الرهن بعد ذلك وان أباه مات وهي تحت يده ولم يعلم أنها رهونة تحت يديه  
 المذكور ويريد بذلك منع دعوى ابن الراهن بها عليه لكونه من مدة طويلة فهل بعد  
 ثبوت اعترافه واقراره وشهادة بيته من المسلمين عليه بأنها رهونة تحت يديه هو طلبه  
 تركها لمصاد الزرع في العام الماضي لا يعتبر انكاده الآن ويؤمر بتسليمها لابن  
 الراهن وأخذ دراهم الرهن (أجاب) نعم إذا ثبت اقرار الرجل المذكور بالوجه الشرعي  
 يعامل باقراره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحت يدها أرض زراعية رهونة  
 على قدر معلوم من الدراهم فأقرت بأن الحق فيها الرجلين على يد نائب القاضى وأخذت  
 منها دراهم الرهن ونحوه في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك أرادت الرجوع عن  
 الاقرار بأن الحق في الطين لهما فهل إذا ثبت اقرارها واعتراها بذلك لا يكون لها  
 الرجوع عليهما (أجاب) يعامل المفتر باقراره فإذا ثبت اقرار المرأة بأن الحق في أرض  
 الزراعة للرجلين المذكورين لا يكون لهما ما وضعتا فيها بدون وجه شرعي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل حضر من الروم إلى القطر المصري محتاجة له فاحتاج إلى  
 دراهم لنفسه وكان يملك عبدا وحلياء رهنهما عند رجل آخر واستلم منه قدر ما علم من  
 الدراهم بعد دفع الرهن له ثم بعد مدة طالبه يديه فاذنه ان يبيع العبد والمولى اللذين  
 تحت يده ويستوفي دينه من ثمنهما هل يسوغ له البيع لاخذ حقه بالاذن المذكور وإذا  
 مات الراهن عن ورثة وعليه ديون للناس يكون المرتهن أحق بالرهن دون سائر الغرماء  
 ويكون القول للآذون بيمينه إذا ادعى عليه الورثة زيادة عن الثمن الذي باع به وإذا بقي  
 للآذون دراهم من دينه بعد اقتصاصه بالرهن يكون له مطالبة الورثة إذا كان هناك  
 تركه لورثتهم (أجاب) إذا ثبت تركيل الراهن المرتهن يبيع الرهن لاستيفاء دينه منه  
 يكون له بيعه بدون غبن فاحش ولا يكون لباقي غرماء الميت الراهن محاصصة فيه  
 حيث كان دينه ثابتا والقول للوكيل بيمينه في مقدر ما باع به من الثمن ويكون اسوة  
 الغرماء فيمساقي له من الدين إذا كان للميت تركه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 رهن قطعة أرض زراعية عند آخر على قدر معلوم من الدراهم من مدة ثنتي عشرة سنة  
 بحضرة بيته فأراد الراهن أخذها من المرتهن وان يدفع له دراهم الرهن فهل يجب لذلك  
 ويجبر المرتهن على تسليمها له بعد أخذ دراهم الرهن خصوصا والمرتهن مقر بأن الحق  
 في الأرض للراهن (أجاب) إذا كان واضح اليد على الأرض المذكورة مقر بأن الحق  
 فيها للراهن يؤمر بردها له وعلى الراهن دفع الدراهم التي أخذها منه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في امرأة سافرت إلى جهة مع زوجها ولها حلى ومصاغ في منزلها وتحت يديها  
 زوجها فرهنه أخو زوجها في غيبته أو من غير اخذها عند رجل على مبلغ من الدراهم فهل  
 يكون لها تزاع الرهن من يد المرتهن وليس له بيعه واخذ دينه من ثمنه حيث كان بدون  
 اخذها وإجازتها (أجاب) إذا رهن الرجل حلى زوجته أخيه يبدون اخذها وإجازتها لا يكون

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

٣٠

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٢٢

ربيع الثاني

١٢٦٥

٣

الرهن نافذا ولما اسكة المحلى اخذه من هو تحت يده والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في جماعة رهنو الرجل آخر قطعة ارض على قدر معلوم من الدراهم فوضع يده الرجل  
 المذكور على الارض مدة من السنين ثم مات بعد ذلك عن ورثة ووضعوا ايديهم مكان  
 مورثهم فهل اذا اراد الراهنون نزع الارض المرتهنة يسوغ لهم ذلك ولا يعتبر طول  
 المدة ولو جددوا فيها ساقيبة حيث اعترفوا بان الارض مرتهنة (اجاب) اذا لم يثبت على  
 الراهن ما يقيد سقوط حقه من ارض الزراعة الامير به بوجه شرعي يكون له رفع يدورثة  
 المرتهن عنها حيث كان واضح اليدهم عتقها بالاستحقاق للراهن كما هو مذكور والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في ارض مرهونة عند والده بمال ثم ان صاحب  
 الارض المرهونة دفع مال الرهن واراد اخذ ارضه فابى المرتهن وقال انا اعطيتك ثلث  
 النخل فابى الراهن اخذ ثلث النخل ويريد اخذ ارضه فهل غرس النخل في الارض لوالده  
 يدون اذن مال كماله لا يوجب خروجهما عن ملك صاحبه الا سيما وهي خارجة عن الاراضي  
 المصرية لسكونها من قسم حلقه الحارج عن حدود ارض مصر ولا يجبر الراهن على اخذ  
 ثلث النخل في مقابلة شيء من الارض (اجاب) غرس المرتهن النخل في الارض المرهونة  
 على هذا الوجه لا يكون موجبا لخروجها عن ملك الراهن ولا جبر على عقد المعاوضة  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر قطعة ارض على قدر معلوم من  
 الدراهم ثم بعد مدة ذهب المرتهن للراهن وطالب منه القدر المذكور فذهب المالك  
 لرجل آخر ودفعه له الارض المذكورة واخذ منه القدر المذكور ودفعه للمرتهن الاول بعد  
 افتتاحه الارض وتسليمها للمرتهن الثاني ثم بعد ذلك وعشرين سنة اراد المرتهن الاول  
 الرجوع على المرتهن الثاني فهل لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا كان الحال  
 ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عبدا وسيفا وساعة عند رجل  
 آخر فمات الراهن والرهن في يد المرتهن فما الحكم في بيع الرهن هل يجوز للمرتهن  
 بيعه (اجاب) قال في التنوير مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتته وقضى دينه فان لم  
 يكن وصي نصب له الغاضي وصيا وامره ببيعته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن  
 ما يملكه من حلى وسيف وملبوس له في دين عند دائنه فهل اذا ظهر عليه ديون بعد ذلك  
 يكون المرتهن احق بالرهن من سائر الغرماء واذا باعه الراهن ياخذ دينه المرتهن من  
 ثمنه ولا يكون لباقي الغرماء منازعة في قدر دينه من ثمنه وان زاد ثمنه على قدر دين  
 المرتهن فيقسم الزائد على غرماء الراهن (اجاب) بعد صدور الرهن صحح الا لا يكون  
 لغرماء الراهن معارضة المرتهن في قدر دينه وهو احق به من سائر الغرماء والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ووهبها ما يملكه من التحيل حكم  
 عاتقهم في بلادهم على ما تعرف انجيلة فوضعت يدها عليه مدة سنين ثم مات عنها وعن  
 ورثة غير داواستمرت واحدة يدها عليه بعد موته وتاخذ ثمنه لنفسها من غير اذن بقية

١٢٦٠

٢١

شعبان

١٢٦٠

١٠

رمضان

١٢٦٠

٥

شوال

١٢٦٠

٢٩

ربيع الاول

١٢٦٦

٥

دبيع الثاني سنة

١٣ ١٢٦٦

الورثة فهل يكون لبقية الورثة مما سبتم على ما يخصهم من ثمر الخيل المذكوودا اذا اخذت قدر معلوما تصح به الدعوى (أجاب) نعم الرهن كالولد والعرق والابن للمراهن لقوله من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله فاذا استهلكه المرتهن بدون اذن المالك يكون مضى وناعليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج رهن عند الدائن ساعة على دينه ثم دفع المدين بعض الدين والساعة تحت يد المرتهن الدائن فسرقت الساعة من المرتهن مع بعض مصالح المرتهن من حر أو مال فهل اذا كانت قيمة الساعة أكثر من باقي الدين لا يكون المرتهن مطالباً بما زاد من قيمتها على باقي الدين ويكون القول للمرتهن في ضياع الرهن يمينه ولو ادعى الراهن انها ليست بماله ويستعطا بقى من دين المرتهن (أجاب) اذا قبض المرتهن دينه كله او بعضه من رهنه او غيره ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادى كما يستفاد من الدر في آخر متفرقات الرهن فان كانت قيمة الرهن أكثر من جميع الدين كان الزائد أمانة غير مضبوطة على المرتهن بدون التعدي ولا يختلف المحكم المذكوود لو كان الرهن مستعاراً ليرهنه بدينه ولا يصدق الراهن ان الرهن لغيره رهنه بغير اذنه في حق المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخيل بأرضه رهنه معها تحت يد رجل آخر واخذ منه قدراً من الدراهم وصار رب الدراهم يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم رهنه واضع اليد عند رجل آخر في نظير قدر من الدراهم وصار المرتهن الثاني يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم مات رهن الخيل عن ورثة فهل يكون لورثته نزعها من هوق تحت يده ومحاسبته على ثمره مدة وضع يده عليه مع اعتراف واضع اليد للوارث بان الحق في النخيل لمورثه (أجاب) يؤخذ المقرر المذكوود باقراره وعليه ضمان ما استهلكه من ثمره الخيل بدون اذنه مالكه ولم يمس الا شئ لا عليه بعد سداد الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج له حصّة شائعة في بيت ساكن فيها بقدر سكناء فقط فرهن جميع البيت على دينه بغير اذن باقي الشر كاه ولم يقبض المرتهن البيت بشهادة اهل بلده وباعترافه بذلك ولم يزل المدين ساكناً فيه فهل لا يكون الرهن نافذاً فيما عدا نصيبه واذا ثبت اعساره بالدين لدى القاضى لا يباع مسكنه المحتاج اليه في الحال في دينه (أجاب) لا يتم الرهن ولا يلزم بدون القبض للمراهن الرجوع عنه قبله ويباع على المدين كل ما لا يحتاجه فلا يباع مسكنه المحتاج اليه في ضروره سكناء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ حلى زوجته بغير اذنها ورهنه عند آخر على قدر من الدراهم فبعد مدة طالب المرتهن دينه من الراهن فجهز المدين عن ايفاء الدين واوداد المرتهن ببيعته فهل اذا ثبت ملكه له بالبيعة الشرعية وكان رهنه بغير اذنها وعلمها يكون لها نزعها من المرتهن (أجاب) اذا ثبت الملك في الحلى المذكوود لزوجة الراهن بالوجه الشرعي يكون لها انقراضه من يد المرتهن حيث كان الرهن بدون اذنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لا يخرج قدراً

جمادى الاولى

٧ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٦

معلوم من الدراهم و رهن قطعة ارض زراعية عليهم اقول اذا اراد رب الدين ان يطلبه ويرد الارض له بهايجاب لذلك ويمكن من اخذ منه جبر على رب الارض اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لرب الدين مطالبة المدين بدنيه بعد نبوته بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك امكنة رهنا عند رجل على مبلغ من الدين لمدة معلومة قضت المدة وطلب منه الدين فحز عن دمه وقد كان استغل المرتهن الامكنة المرهونة وقبض اجرتها فاضاعها بما لك الرهن منها و ابرأ ذمته منها بشهادة بيته شرعية ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة فطلب منهم المرتهن الذين فارادوا بحامسته على ما استغله من الاجرة فهل اذا ثبت ان مورثهم قبل موته ابرأ المرتهن وسأحه منها ووجهها له بشهادة البيعة الشرعية لا يكون لهم الها سبة بها ولا تنزع الامكنة من يده حتى يستوفي دينه أو يبيع القاضى منها بقدر ما يفي بالدين اذا امتنع الورثة من ذلك ولم يكن عندهم وقام من غيرها (اجاب) اذا اذن الراهن للمرتهن باجارة العقار المرهون فاجره وقبض اجرته واستهلكها و ابرأ الراهن منها لا يكون للراهن ولا لواثره الرجوع بشئ منها على المرتهن واذا مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتنه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصى نصب القاضى له وصيا و اخره يبيعه لان نظره عام وهذا هو روثه صغار اقلو كبار اخلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر رهون به جارية تحت يد المرتهن فمات المدين قبل دفع الدين وتخليص الرهن وقومت تركته وبيعت وقومت الجارية المرهونة على رب الدين بعد انتهاء الرغبات فيها واشترها بذلك الثمن من التركة فهل اذا ثبت على الميت دين آخر غير دين الرهن واذا دار باب الديون المحاصصة فيها لا يكون لهم ذلك ويكون دين الرهن مقدما واذا لم تف الجارية بدين رب الدين وزاد له مبالغ يضرب به مع الغرماء في باقي تركة الميت (اجاب) المرتهن احق بالرهن من سائر الغرماء فيستوفي دينه منه وما بقي له من الدين ياخذ من تركة الراهن كما بقي غرمائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية رهن بعضها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم مات الراهن عن ابن فرهن الابن البعض الآخر عند المرتهن المذكور ايضا وسافر الى جهة فاراد رجل من اقراب الراهن ان ياخذ الارض من المرتهن من غير اذن ابن الراهن المستحق للارض ومن غير اجازته فهل لايجاب لذلك وليس له معارضة المرتهن في ذلك (اجاب) نعم لايجاب لذلك اذا كان الواقع ما هو مـ طور ويدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان نصف معصرة رهناء عند شخص في دين عليهما فهل يصح هذا الرهن حيث كان في مشاع لا يقبل القسمة واذا بقي الرهن تحت يد رب الدين مدة واعسر كل منهما بدفع الدين يكون للقاضى بيع الرهن جبراعا عليهم ما حيث لا وفاقا للدين الامن المرهون ولم يكن المرهون من ضرورات الراهنين ولا محتاجا اليه للعاشه وما ولا مصلحة

٢٤

١٢٦٦

شعبان

٩

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

شوال

١٧

١٢٦٦

انفسهما ولا قدرة لهما على ادارته (اجاب) رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا للقسمة  
 أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارقا وسواء كان من شريك أو غيره ويجب رفعه  
 بالتفاسخ وفعلا للفساد وإذا وجد التفاسخ والرهن يدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتهن  
 حبس الرهن به بعده والمحال هذه كذا في فتاوى العلامة الرملي وإذا لم يكن للديونين  
 شيء يوفى منه الدين سوى نصف المعصرة المذكورة الذي لم يصح رهنه يؤمران ببيعه  
 وفناء الدين من غنمه فان امتنع باعاه القاضي لذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل باع لآخر عقارا ببيع وفاء واستلم المشتري العقار المذكور من البائع  
 وكتب بينهما حجة شرعية بذلك ثم بعد مدة قبل ان يقضى الاجل اقلس البائع وترتب  
 عليه ديون لا تخبرين فأراد ارباب الديون بيع العقار المذكور وإبطال ما وقع من التبايع  
 على طريق الوفاء فهل يكون البيع المذكور صحيحا على اختيار المتأخرين ويكون  
 المشتري المذكور أحق بالعقار المذكور إلى ان يوفى ما دفع فيه من الثمن (اجاب) قد  
 وقع الاختلاف في بيع الوفاء والذي عليه أكثر المشايخ منهم السيد الامام ابو شجاع  
 والقاضي الامام ابو علي السعدي ان حكمه حكم الرهن وافق بذلك العلامة الرملي  
 وفي تنقيح الفتاوى المحامدية ولا ريب في ان بيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع  
 الاحكام على ما عليه الاكثر كما في الخبرية والمحاوي الزاهدي وهو الصحيح كما في جواهر  
 الفتاوى وقد بسط البزازی فيه الاقوال الى ان قال وإذا مات المشتري وفاء فورثته تقوم  
 مقامه في احكام الوفاء اهـ وعليه فليس للغرماء معارضة المشتري وفاء ويكون هو  
 أحق به من سائر غرماء البائع كما هو الحكم في الرهن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة  
 أخذت من آخر مقدار معلوما من الدراهم قرضا ودفعته له وهنأ على ذلك فهل اذا  
 ماتت وانبت الرجل دينه عند القاضي وخرج له اعيان بقبضه وأخذ من تركتها  
 وطلب امين بيت المال أخذ الرهن منه قبل دفع الدين له ورب الدين لا يرضى بتسليمه له  
 الا بعد قبض دينه لا يجبر رب الدين على التسليم له في الرهن الا بعد قبض ما ثبت له من  
 الدين المذكور (اجاب) للمرتحن حبس الرهن حتى يستوفى دينه فاذا مات الراهن باع  
 وصيه رهنه باذن مرتنه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له  
 وصيا وامره ببيعه لان نظره عام وهذا هو الورد في نفسه صغار اقلوا كبارا خلفوا الميت في  
 المال فكان عليهم تخليصه كذا في الدراخنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه  
 دين لا تخو به رهن تحت يد رب الدين فرفعه للقاضي وحسبه على دفع الدين فامتنع من  
 الدفع فهل يكون للقاضي بيع الرهن بحضور الراهن ووفاء دينه منه ويكون المرتحن  
 اولى به من باقي الدايانة اذا أخبر الراهن بان عليه ديننا غيره (اجاب) لا يملك الراهن  
 ولا مرتحن بيع الرهن بغير رضا الآخر ويباع الرهن برضا ما يوفى الدين منه والمرتحن  
 أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن وفي تنقيح المحامدية قال في الخبرية مذهب الامام

صفر

١٤

١٢٦٧

جادی الاولی

٨

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

تأيد بحسبه أى الرهن الى ان يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الحجر على الحجر المديون  
وعندهما الاعاكم يبيعه جبر الاتهما بان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وهو مرجح  
قاضي خان وصاحب الاختيار وكثير بان القنوي على قولهما فاذا حكم به حاكم يراه نفذ  
وارتفع الخلاف انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قنعة أرض زراعية  
وبعض نخيل عند آخره على قدر معلوم فحتم يده ثم بعد مدة من السنين مات الرهن عن  
ابن فاراد الابن محاسبه المرتن على ربح الارض وعلى ما استغله من الثمرة من اصل  
دراهم الرهن فهل لا يجب لذلك حيث ثبت بالبدنية الشرعية ان موثره أباح له الانتفاع  
بجميع ذلك (أجاب) افاد في التنوير ان الرهن لو أذن للمرتن في اكل زوائد الرهن  
فأكلها فلا ضمان على المرتن واقاد الخبر الرولى ان جميع ما كله المرتن من ثمرة النخيل  
بعد موت الرهن مضمون عليه متعاقب بذمته مطالب به كسائر المديون وقد تقرر ان زوائد  
المهر من مضمونة بالاستهلاك والاباحة فيه بطلت بموت الرهن لان انتقال المالك عنه  
الى غيره والمباح له تناوله ما وهى على ملك المبيع قطعا والله تعالى اعلم (سئل) في شخص  
عليه ريال لا تخفره عنده مائة من الذهب ثم بهد ذلك أواد المديون دفع ما عليه  
من الدين وأخذ الرهن من المرتن فادعى المرتن انه أودع الرهن عند اخ له ليس في  
عياله وقدمات المودع وهو دار الرهن ان ياتي له بالرهن عند فتح تركته أخيه وذلك  
الايداع بغير أمر الرهن وعلمه فطالبه الرهن على يد القاضي فادعى المرتن ضياع الرهن  
عند أخيه فهل يكون ضامنا للرهن جميعه حيث تعدى ووضع مائة أخيه ودفعه بغير أمر  
الرهن والحال هذه (أجاب) يضمن المرتن بايداع الرهن بدون اذن الرهن جميع  
القصة في مطالب المرتن المذكور بما زاد على قدر الدين من بدل الرهن والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين اثر غرس بعضه بنخيل ثم مات عن  
زوجتين وابن صغير واخوين شقيقين ثم مات الابن قبل قصة التركة عن امه وعن حميه  
المذكورين فهل اذا رهن الميت حال حياته عند زوجه أو ببيع فخلات أخر كبارا على  
مائة قرش باقى مجهل صداقها وأباح لها التمر حتى يدفع لها الدين فسات قبل الدفع من  
ورثته فاستمرت واضعة يدها بعد موته على النخيل مدة ثلاث سنين وهى تستغل التمر  
بدون اذن الورثة يكون للورثة محاسبته على ما استغله من التمر بعد موت الرهن  
حيث كان معلوم القدر (أجاب) للورثة مطالبة الزوجة ببذل ما أخذته من ثمرة النخيل  
بعد موت زوجها واستهلاكه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين  
صندوق الائتماء ما صورته انه مذكور بقرار حضرات العلماء المعطى في حق رهونات  
العقارات التى ترهن بصندوق الائتماء ان يؤخذ العقار على جهة الرهن ويقبضه المرتن  
محوزا مفرغا لما مشغولا لمحق الرهن غير الامشاعا والمرتن حبسه حتى يستوفى دينه  
وبعضه جار العمل الا انه يحضر في بعض الاوقات شخصان أو ثلاثة بحجة واحدة أو

١٢٦٧

٦

شعبان

١٢٦٧

١٣

شوال

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٠

دي الحجة

١٢٦٧

٣٠

محرم

١٢٦٨

٢

صفر

١٢٦٨

٢١

بجميع متعددة على كونه من لا ويرغبون رهنه بالصندوق بسبب احتياجهم لاختذواهم  
 من مال الايتام وتراضهم على ذلك فهل يجوز قبول المنزل المذكور ورهنه أم لا يجوز أو  
 الذي يقبل المنزل الكامل لشخص بمفرده قبناه عليه اقتضى تحريمه لحضر تسلم ثوبل  
 ارسال افادة عما عتد في مثل ذلك لاجل اعتماده والاجراء وجبه (اجاب) قال في جامع  
 القسولين ولوارتهن يدين له عليهم ما رهنوا واحدا جازوه وورهن بكل الدين ولارتهن حبسه  
 لاخذ دينه كله اه فاذا كان العقار مشتركا أو ادا أربابه رهنه على دين عليهم وسلموا  
 العقار المرهون مع اللزتهن يصح الرهن ويكون للزتهن حبسه حتى يستوفي جميع الدين  
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك زوجا ساور ودفعت له لالة لتبيعه لها فاختته  
 وباعته بثمن معلوم من الدارهم فطلبت منه فطالبتها ولم تدفع لها شيئا ثم بعد ذلك  
 رهنها ببيتها ووعدهم اعلى مدة معلومة انها ما أن تدفع لها الثمن الذي بذمتها أو تبيع  
 البيت المرهون وتدفع من ثمنه ثمن الاساور وتأخذ الباقي فهل اذا انقضت مدة الاجل  
 يسوغ للزتهن بيع البيت المذكور باذن الراهنة وتأخذ حقها منه وتدفع الباقي للراهنة  
 وتقدم المرتبة بدينها على جميع ارباب الديون التي على الراهنة (اجاب) للزتهن بيع  
 الرهن باذن الراهن ولا يكون المرتبة اسوة غرماء الراهن في الثمن فيستوفي منه المرتبة  
 دينه مقدما على باقي غرماء الراهن حيث تحقق الرهن الصحيح بالدين شرعا والله تعالى أعلم  
 (سئل) من طرف امين بيت المال فيما اذا توفي شخص وكانت تركته مستغرقة  
 بالديون واحدا الدائنين معه رهن على دينه فهل له ان يستوفي دينه بالكامل من ثمن  
 الرهن أو يدخل ضمن تسعة الغرماء (اجاب) المرتبة أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن  
 فيوفي دين المرتبة من ثمن الرهن بعد بيعه وما بقي من الثمن يقسم بين باقي الغرماء والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وله امكنة على كاه رهنها عند رب الدين وساعده  
 من اجرتها مدة بقائها تحت يده لدى بيته تشهد بذلك بعد ان اجراها المرتبة باذنه واستغل  
 اجرتها واستهلكها ثم مات المدين وبقيت الامكنة المرهونة بوجوبها رب الدين مدة من  
 الزمان باذن الورثة فهل ما وقع من الارباء والسماح يكون صحيحا في المدة التي قبل  
 موته ولا يسرى لما بعد الموت لانه صار حقا للورثة وتجبر الورثة على دفع ما بقي من الدين  
 بعد حساب ما استغله رب الدين بعد الموت وهل اذا لم يكن للدين المورث الا تلك  
 الامكنة تباع فيما بقي عليه من الدين ولا ميراث للورثة الا بعد وفاة الدين (اجاب)  
 صرحوا بانقطاع الاباحة بموت المبيع لا انتقال الملك عنه الى غيره فلورثته محاسبته على  
 ما استغله من الاجرة باذنهم بعد الموت بلا ابا حة منهم ولا ابراء وبانه اذا مات الراهن مع  
 بقاء الراهن فالمرتبة أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا  
 ولو صي الميت يبيعه باذن المرتبة فان لم يذكر له رهن في الوصية الناضية ذلك وان لم يكن  
 واحده منها فلا تقاضى ان يبيعه بنفسه ويتقضى دينه وان كان الورثة كبارا ياغرهم

القاضي بالبيع فان امتنعوا فلا قاضى يبيعه فلو بطل الرهن باجارته بالاذن كما هنا يجبر الورثة أو الوصى على دفع ما بقى بذمة المورث من الدين من تركته ان وجد فيها من جنسه والا يباع منها بقدره ولو عفا راول الدين مقدم على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) من القوم مبانيعة بما حصه له أن امرأة لها منزل عليه حكر تريد أن ترهنه في القوم مبانيعة على مبلغ معلوم من الدراهم فله يلجئ وزرهنه وان تأخرت عن السداد للقوم مبانيعة يجوز بيع المنزل المذكور لاجل سد ادمال الايتام (اجاب) لا يصح رهن البناء في الارض المستكره وان صح بيعه وقضاء الديون من ثمنه ان عجز المديون عن الوفاء الا من ثمنه ولم يكن محتاجا اليه لضرورة سكنه واغلب عقارات القاهرة مستكره والتصرف فيها هو في الابنية المستحقة للقرار على الدوام فاذا تأخر عنه المدينه شئ من الدين يباع ذلك البناء ويوفى الدين من ثمنه ان كان الامر كاذكرنا وان لم يكن رهنه صحيحا ولا يمنع من بيعه كونه في ارض موقوفة والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال فيما اذا وجد في تركه احد المتوفين رهن على دين وصاحب الرهن ما حضر اطالب ما رهنه ودفع ما عليه الى المتوفى وصار الجبث عنه فلم يعلم له محل وجوده والرهن محفوظ في بيت المال وورثة المتوفى طالبون ببيع ذلك الرهن واخذ دينه وورثتهم منه فهل يجابون لذلك أو يكون هذا من جنس المال الضائع الذي يحفظ في بيت المال (اجاب) في شرح التنوير للعلائي لا يبطل الرهن بموت الراد ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى الرهن رهنا عند الورثة اه وفيه غاب الرهن غيبة منقطعه فرفع المرتهن امره للقاضي لبيعه بيده ينبغي ان يجوز اه وعليه في جنس الرهن المذكور لورثة المرتهن وله رفع الامر للقاضي لبيع ذلك الرهن لاجل الدين والله تعالى اعلم (سئل) في أناس متعددين رهن كل منهم بعض مصاعه على دراهم معلومة عند رجل يحفظ المرتهن تلك الامانات في صندوق له في منزله الساكن فيه مع سكان آخرين فدخل عليه اللصوص ليلا فقتلوه وفتحوا الصندوق المذكور وفتحوا فيه وسرقوا تلك المرتهنات المذكورة ثم بالبحث عن اللصوص صار ضبطهم بعد مدة بعرفة المحكومة واستخلصت منهم جانبان المرتهنات المذكورة وفقد منها جانب فالذي وجد اخذها صحابه ودفعوا ما عليهم من الدراهم الى ورثة واضع اليد على متروكاته فاراد اصحاب الامانات المفقودة استخلاص اثمان ما فقد لهم من تركه الميت المذكور فهل يجابون لذلك ولا يلزموا ضعه باليد على تركه الميت يدفع شئ مما يطلبه اصحاب الامانات المفقودة (اجاب) يملك الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين فاذا كانت قيمة الرهن أكثر من الدين يكون الزائد بيد المرتهن امانة لا يضمن الا بالتعدي او التفريط فاذا لم يثبت التعدي او التفريط من المرتهن لا يكون الزائد عن الدين مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار حليا لبرهنه عند آخر على دراهم فرهنه عنده ومكث المرهون عند المرتهن مدة فطلب المرتهن دراهمه ليرد

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٢٤

ذی الحجة

٢٠

١٢٦٨

المرهون فلم يجب لذلك فبعد ذلك حصلت سرقة في بيته فأخذ السارق متاعه وادعى  
 المرتهن أن المرهون سرق في جلة متاعه والمحال أنه في حرز مثله فهل يصح دفع في ذلك  
 بيمينه ولا يضمن المرهون لعدم فقر يمينه في ذلك (اجاب) يملك الرهن بالقل من قيمته  
 ومن الدين فإزاد من قيمة الرهن على الدين لا يكون مضمونا على المرتهن ولا يكاف بأقامة  
 البينة على الحلاك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف بيت شائعاً وللك أخ رهن  
 النصف عند الثمريك الآخر في دين عليه بدون إذن أخيه المالك وبدون إجازته فهل  
 لا يصح رهن المشاع ولا ينفذو يكون للمالك الاستيلاء على نصيبه فهرعن الشر يك  
 (اجاب) نعم يكون للمالك المذكور الاستيلاء على نصيبه من البيت ولا يمنع من ذلك الرهن  
 على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً رهنه عند شخص على مبلغ  
 معلوم من الدراهم ومات الراهن قبل دفع دراهم الرهن عن ودية فهل يكون لهم دفع يد  
 واضح اليه عليها به مدفع دراهم الرهن حيث كان كل من واضح اليد ودية الراهن  
 معترف بالرهن ولا يملك المرتهن بيع الرهن بدون إذن الراهن أو وديته أو القاضى (اجاب)  
 لورثة الراهن البالغ دفع الدين واخذ الرهن من يد المرتهن إذا لم يبيع بعد موت الراهن  
 بطريق شرعي والله اعلم (سئل) في رجل رهن حلقاً زمره عند آخر على قدر معلوم من  
 الدراهم ثم بعد مضي نحو عشر سنين حضر الراهن الدراهم وسلمها للمرتهن فأحضر المرتهن  
 المحلق وأعطاه للراهن فقال لم يكن هذا حلقاً وليس هناك بينة تشهد به عين المرهون فهل  
 يكون القول قول المرتهن بيمينه (اجاب) إذا قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن  
 بل هذا والذي رهنه عندي فالقول للمرتهن بيمينه لأنه القابض والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل رهن عند آخر رهنه على مبلغ معلوم من الدين ومات الراهن قبل وفاء الدين  
 وإنفك الرهن فهل إذا كان للراهن الميث وصح يبيع الرهن ويوفى منه دين الرهن  
 للمرتهن ويقدم المرتهن بدينه على باقي غرما الميث (اجاب) نعم يبيع الرهن المذكور  
 ويوفى منه دين المرتهن والمحال هذه ويقدم المرتهن في ذلك على سائر الغرما حيث كان  
 الرهن صحيحاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند عمرو وأما كن ماله على دين  
 مطلوب منه إلى عمرو وأباحه ما يستغله من أيراد الأما كن المذكور وهو قد استغل  
 ما تحصل واستهلكه فهل بعد ذلك يسوغ للرجل أو لورثته مطالبة عمرو بما استغله من  
 الأما كن المذكور كدوة والزامة به ونزع الأما كن المرهونة من يدهم وقبل تادية المبلغ  
 المرهون في مقابلة الأما كن المذكور (اجاب) صرحوا بأن الإباحة تبطل بموت  
 المبيع وفي التوفير وشرحه ونفاه الرهن كالولد والثر والبن والصوف والوبر والأرض ونحو  
 ذلك للراهن لتولده من ماله وهو رهن مع الأصل تبعاً له بخلاف ما هو بديل عن المنفعة  
 كالسبب والاجرة وكذا الهبة والصدقة فأنها غير داخلية في الرهن وتسكون للراهن اه  
 وعليه فأجرة الرهن بعد موت المبيع تسكون للراهن فلوارثه حسباتها من الدين المطلوب

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

صفر  
٨

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

رجب  
٦

من مورثه وفي شرح التنوير أيضا عن الجواهر أباح للمرتحن نفعه هل للمرتحن ان يؤجره  
قال لا قبل فلو آجره ومضت المدة فالأجرة له أم للراهن قال له ان آجره بلاذن وان باذنه  
فلا مال له وبطل الرهن اه ومنه يعلم الحكم فيما قبضه المرتحن من أجرة الرهن حال حياة  
الراهن المبيع وبعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض مالا من آخر رهنه حقة داره  
وهو ساكن فيها هل ان تكون الدار رهونة فهل لا يصح هذا الرهن والمحال هذه حيث  
لم يستلم الدار ولم يصنع يده عليه ولا يترتب عليه احكام الرهن من اختصاص المرتحن  
بالعين المذكورة دون بقية الغرماء عند تحقق ديون آخر ويكون الرجل المذكور اسوة  
بقية الغرماء (اجاب) نعم لا يصح رهن الدار المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور فلا  
يختص المرتحن والمحال هذه بما بل يكون اسوة لباقي غرماء الراهن والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك جارية رهنها مع ولدها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم وتبرع  
له بخدمتها فقبضها المرتحن ومكنت عنده نحو اربع سنين وهو معها مع ولدها تلك المدة  
فهل اذا اراد الراهن ان يطالب المرتحن باجرتها تلك المدة بدون عقد اجارة لا يجاب لذلك  
(اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل عليه دين لبعض التجار عجز عن ادائه وله بيت يملكه يباعه للتاجر المذكور على انه  
ان وفي له الدين في مدة معينة يرجع اليه يتيه والا صار ملكا للمشتري وكنت وثيقة  
بالمبيع المذكور ولم ينصو فيها على التوافق المذكور مع وجود البينة به فهل اذا وافق له  
الدين في المدة يرجع اليه يتيه حكم التوافق المذكور أولا (اجاب) اختلفوا في بيع  
الوفاء والذي عليه الاكثر ان حكمه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري  
ثمنه كما في الخبرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر رهن عنده يتيه  
على الدين المذكور ثم مات المدين عن ورثة فطلب رب الدين من الورثة دينه فاعترفوا  
له به وارادوا دفعه له فوجلا ومقسطا على انه ورثه ولا يرضى بذلك ويريد اخذه حالا  
فهل يجاب رب الدين الى اخذه دينه حالا ولا يجاب وورثة الميت الى ما يطلبوه بدون رضا  
رب الدين ويؤمر الورثة بدفع الدين حالا ولو بيع هقار الميت (اجاب) الدائن أحق  
بالعين المرهونة عنده من سائر الغرماء في بيع الرهن لو فاء الدين واذا بقي للدائن شيء من  
دينه يرجع به في تركه المدين ولا يجبر رب الدين على تأجيل دينه المحال والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل أخذ من آخر دراهم ورهن فرساعليها وغاب الراهن عن بلد الرهن  
فباعه رجل آخر ودفع ما على الراهن من الدراهم واخذ الفرس من يد المرتحن بغير اذن  
واجرة من الراهن فهل يكون للراهن مطالبة المرتحن برد الفرس بعد دفع ما عليه من  
الدراهم من قبل الرجل المذكور وليس لمن دفع الدراهم الرجوع على الراهن بشئ  
حيث كان بغير اذنه واجازته (اجاب) لا يملك المرتحن عليك الرهن بدون اذن الراهن  
وللراهن المطالبة باخذه رهنه بعد دفعه من الدين والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة

١٢٦٩

١٦

رمضان

١٢٦٩

٤

ذى القعدة

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

محرم

١٢٧٠

٨

واردة من طرف امين صندوق مال الايتام مضمونها ان بعض الناس المحتاجين  
للاقتراض احضروا حجابا مالا كهم فوجدوا انها مملوكة لهم ارضاخية مشهورة بالترقية  
مستراة بثمن معلوم قليل بحسب تخر بها و باجرا الكشف يتضح انها طامة ولما يحصل  
تعيينا بحسب ما هي عليه الآن يعلم ان اصحابها جددوها ولم يخرجوا لانفسهم حجابا  
بمقدار ما صرفوه عليها ويكتفون بالحجة الاصلية المكتوبة وقت شرائهم ولم يعلم هل يكتفي  
بتلك الحجج الاصلية ولو ان الثمن المذكور فيها قليل بالنسبة لما يقرضونه الآن بناء  
على تعين رئيس الدالين على حسب التجديد والصفة التي هي عليها الآن ام يطلب منهم  
حجج الانشاء والعمارة حسب الانشاء والتجديد واذا صار قبول تلك الحجج ثم اريد بيع  
تلك الاملاك فظهر المطلوب منهم هل يمتنع هذه الحجج يصح البيع ام لا (اجاب) ان  
المعتبر في صحة الرهن استيلاء المرتهن على العقار المرهون في مقابلة الدين مفروضا غير  
مشغول ولا يعول شرعا على مجرد الحجج اذا انحط لا يعتبر مثبتا في الشرع فحيث كان العقار  
مملوكا للرهن وواضعه عليه ثم رهنه على دين مطلوب منه وسامه الى المرتهن على  
الوجه المذكور يصح الرهن ويقدم المرتهن على سائر الغرماء ولا يمنع من صحة بيع  
العقار عدم وجود حجة سالكة مشتملة على اوصافه الموجودة حال البيع شرعا والله  
تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة كل منهم في مبيعة على اثنين منهم دين لا يخرج من  
اخوهما الثالث على دينهما حجة عقاره ولم يقبض المرتهن العقار ثم مات الرهن عن  
قصر فاراد رب الدين بيع العقار في دينه زاعما بان هذا الرهن صحيح فهل والحال هذه  
لا يكون هذا الرهن صحيحا حيث لم يقبض المرتهن العقار ولم يستلمه وليس له بيع العقار  
في دينه (اجاب) نعم لا يكون العقار المذكور رهنا يباع في الدين المرهون لاجله حيث  
لم يقبض والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال في رجل مدين رهن حجة عقاره وقسط  
الدين عليه فدفعت المديون قسيطة سنة ثم مات عن ورثة فحضر شخص ودفعت ما عليه من  
الدين واخذ حجة العقار والسند المقسط فيه الدين بقصد شراء العقار فهل اذا اراد ان يقسط  
المذكور لاستغلال العقار من ابتداء ما دفع مبلغ الدين للداين لا يجوز له ذلك (اجاب)  
ليس للشخص المذكور ان يستغل اجرة عقاره قبل ان يملكه والحال هذه يدون وجب  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض براح خالية البناء والغراس  
فهل اذا اراد ان يرهنها يجوز له رهنها لان الرهن احد التصرفات الشرعية وهل اذا رهنها  
لا يكون له فيها تصرف ببناء ولا غراس مادامت في يد رب الدين ولا يتصرف فيها  
صاحبها الا بعد تادية الدين لانها هي رهونة حق المرتهن في حبسها (اجاب) نعم يجوز  
له ان يرهنها حيث كانت مملوكة له مفرغة من بيرة وللمرتهن حبسها حتى يقبض دينه او  
يرثه وليس للرهن ولا للمرتهن الانتفاع بها ما لم يبالا بقهرس ولا ببناء ولا بغيرهما ولا  
التصرف فيها الا باذن الاخر ما بقي القبض والدين معا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٧٠

١٣

١٢٧٠

سبعان

٨

١٢٧٠

شوال

٧

١٢٧٠

دى القعدة

١٠

عليه دين لا يخرجوه من عنده قطعة أرض زراعية أمبرية وأباح الرهن للرهن الاتفاقات  
 بزوجها مائة وضع يده عليها ويدفع المرتهن ما عليها من الخراج فهل إذا دفع المدين  
 ما عليه من الدين للرهن وإذا أخذ لأرض من يد المرتهن وكان بها زرع من قبل  
 المرتهن بأباحة الرهن يكون الزرع مملوكا للرهن الزارع له على الوجه المذكور (أجاب)  
 نعم يكون الزرع مملوكا للزارع المرتهن والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ  
 من آخر خمسة مائة قرش ورهن عنده بندقية مائة فضاغ عند المرتهن فزادها وقبضته تساوي  
 ثلثي الدين فهل يكون الزاد مضمونا على المرتهن (أجاب) لو هلك بعض الرهن يقيم  
 الدين على المالك والموجود مثلا للورهن إذا قبضتها الف بالفسخ بثلث في يده قسم الألف  
 على قيمة البناء والحرصة يوم القبض فما أصاب البناء مائة وما أصاب الحرصة بقي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية عامرية وهنما بيد آخر على مبلغ من  
 الدراهم واشترط أن الأرض تكون في يد المرتهن ستة أشهر فبعد مضي نحو ستة أشهر طلب رب  
 الأرض إفتكا كما هو ورود الدين لربه فهل يجب لذلك ولا عبرة بهذا الشرط (أجاب) للرهن  
 المذكور أخذ هذه الأرض وعليه دفع ما بذمته من الدين ولا عبرة بهذا الرهن ولا الشرط على  
 الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحب بعه في نظير دينه مركبين  
 يبيع وفاء إلى أجل معلوم ولم يسأله ما الرب الدين بل كذب له سنداً على أنه لم يوف  
 بالدين عند حلول الأجل المذكور فكيف يكون الأمر كيان ملكه وصار ملكه كما يتصرف  
 فيما إلى مضي الأجل المذكور فأراد رب الدين تمليك المركبين بما وقع بينه وبين  
 المدين من الشرط المذكور فهل لا يكون لرب الدين تمليك المركبين حيث المحال ماذا كر  
 ويكون له طلب دينه فقط (أجاب) نعم ليس له تمليك المركبين المذكورين حيث المحال  
 ماذا كر في السؤال لأن الجور ينال على أن يبيع الوفاء رهن يشترط فيه ما يشترط في الرهن من  
 التسليم مفراً محوذاً لمصارح جوابه على القول بالرهنية من أنه لا فرق بينه وبين  
 الرهن في حكم من الأحكام وبارك الله في جميع الأحكام وقد أفتى به كثير من  
 علمائنا وأفتى به الخبير الرمي والشيخ ابن عابدين في تنقيح وصاحب فتاوى الرحيمية فقد  
 أجاب عن مدين باع داره من دائه يبيع وفاء وهي مشغولة بعياله ومناعه ولم يسأله  
 له هل يبيع ويحل بموجب الوفاء ولا بقوله لا يصح ولا يبيع به أبيع الوفاء رهن  
 على أصح الأقوال ولا يصح ولا يلزم لشغله بعياله ومناعه ولم يسأله ولو حرر بقا على القول  
 الجامع وهو أنه يبيع فاسد في بعض الأحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعضها  
 كحل منافع المبيع ورهن في بعضها حتى لا يملك المشتري يبيع من آخر ولا رهنه ولم يملك  
 قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين بهلاكه وانقسم الثمن إن دخله ثقتان كفاي  
 الرهن وأفتى به بعضهم وقال صاحب البحر بعد تقهه وينبغي أن لا يعدل في الافتاء  
 عن القول الجامع اه فلانقول بأن المشتري يملك ماذا كرجع على المالك إذا ملك أن

جادی الاولى

١٦

١٢٧١

١٨

١٢٧١

شوال

١٢

١٢٧١

ذی الحجة

٢٨

١٢٧١

يغضه ولا يشترى المطالبة بدينه من دائته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادى  
على آخر بارض ذراعة مملوكة لايه مرفوعة تحت يده آت له بالارث وطلب رفع يده عنها  
فسلم له فيها بعد نزاع طويل وفك الرهن باداء الدين وصدق له على انها حقه واراض ابيه  
فوضع يده عليها والآن اراد المرتهن نزعها من يد وارث الراهن واعادتها اليه فانياس  
فهل بعد ثبوت اعترافه لواوثر الراهن بانها حقه واراض ابيه وسلمها له طائعا مختارا بعد  
اداء الدين ووضع يده عليها مدة بشهادة لبينة الشرعية يكون الحق فيها لواقع اليد عليها  
والحق فيها للمرتهن ولا اولاده (اجاب) اذا كان المالك والحق في تلك الارض ثابتا  
لواقع اليد عليها الآن واعترف من كانت يده باسحقاقه له وسلمها له طائعا مختارا  
بعد استيفاء دينه كما هو مذكور لا يكون لمن كانت تحت يده بطريق الرهن معارضته  
فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه ان  
بعض صامات وحصرت تركته فوجد عنده رهن لامرأة نظير دين مطلوب منها الميث المذكور  
وولد الميث يريد بيع الرهن واخذ الدين المطلوب لوالده من المرأة المذكورة والمحال ان  
المرأة قاتبة لم يعلم لها مكان فهل يجوز بيع الرهن لو فاء الدين المطلوب منها في غيبتها  
(اجاب) اذا خابت الراهنة غيبة منقطعة ورفع المرتهن امره للاقاضي لبيع الرهن  
بالدين ينبغي ان يجوز ذلك كما في الدور المختار ومثله في نور العين ومنه يعلم جواب حادثة  
السؤال والله تعالى اعلم (مثل) في رجل عليه دين للبري ففصلت له مضايقة بسبب طلب  
المبلغ منه فتصرف في منزل سكنه وفي قطعة ارض جنيته قدرها تسعة افدنة بما فيها من  
الاشجار بمبلغ قدره خمسة آلاف قرش وشرط البائع على المشتري في البيع بانه عند  
حضور المبلغ والى يده يدفعه للمشتري ويستردهما او قبض البائع الثمن على ذلك  
والمحال ان قيمتهما تبلغ اثني عشر ألف قرش والآن بلغ البائع ان المشتري باع المنزل  
اشخص آخر فلم يعلم البائع بذلك حضر الى مجلس الشرع وطلب المشتري الاول فاعترف  
بالشرط فهل اذا حضر المشتري الآخر وصدق على ذلك او ثبت الشرط بينة شرعية  
يكون للبائع الاول استردادهما بعد دفع الثمن لانه بيع وقاء حيث كان بيع المشتري  
الاول بدون اذن المالك (اجاب) نعم يكون للبائع الاول استرداد المبيع ببيع وقاء اذا  
دفع مثل الثمن اذا تحقق ما هو مرسوم بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)  
من طرف ادهم باشا محافظ مصر في رجل مدين لخص رهن عنده حج أملاكه وهي  
مما رت جديدة ومنزل صغير كلاهما خال عن السكنى ومنزل ثالث يسكنه والجميع على  
مبلغ مائة وخمسة وعشرون ألف قرش ومائة وخمسة عشر قرشا ولم يمكنه تسديد المبلغ  
نقد اذن ببيع الرهن الا انه في اثناء المزايدة من الراغبين لاشراء اصاب المدينون بمرض  
جل به فصاره لازما لافراش ولما تمت المزايدة واحتيج الى ايقاع البايعة وجد المدينون  
قد ازداد مرضه وصار في حال التخرير فوجب شهادة محضر من المسلمين بحيث انه

١٢٧٢

١

بيع الثاني

٢٠

١٢٧٢

جادی الاولى

١١

١٢٧٢

لا يبي ما يقول والدائن الآن مطالب بحقه فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أمارهن  
الحج فلا اعتبار له شرعا فلا تكون تلك الاملاك مره ونه عند ربح الدين بمجرده رهن  
حجها حتى يكون من عنده حج تلك الاملاك على سبيل الرهن كباقي الغرماء في الخاصة  
في تلك الاملاك ولا يختص بها وأما البيع لا يباع الدين مع كون المدينون الآن صار  
مسلوب العقل بسبب المرض الذي أصابه فيرفع الامر في ذلك للقاضي وهو ينصب عن  
المدينون المذكور قوما ويؤمر القيم المذكور بآداء الدين من مال المدينون ويسدأ ببيع  
الايسر فالأيسر من املاكه الى وفاء الدين الثابت ثم عا ولا يباع على المدينون مسكنه اذا  
كان لا تقا به بل يباع كل ما لا يجتأ به في الحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين  
عند آخر هو رهن به عقار فمحت يد المرتهن ومات الراهن عن ورقة قبل دفع الدين وفكك  
الرهن فهل اذا كان على الراهن ديون يكون المرتهن احق بالرهن وجبهه الى ان تصل  
اليه دراهمه وليس الغرماء المبيت منازلهم ومعارضة فيه حيث قبض المرتهن المذکور  
ووضع يده عليه فارضا غير مشغول بامتنع الراهن ولا غيرها (أجاب) نعم يكون المرتهن  
احق بالرهن من بين سائر غرماء الراهن حيث وقع الرهن مستوفيا شرائطه المعتمدة شرعا  
والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم  
واستلمه منه ورهن عنده على ذلك أرض زراعية معلومة ومعلوم كنهه تباع وتشترى رهنا  
شرعيا مسلما ليد المرتهن ثم مات الراهن عن ورثة وعليه ديون اخر لا ر باهها ولم يترك  
سوى الارض المهرونة فهل لا يبطل الرهن بموت المرتهن ويكون احق بالرهن من بقية  
الغرماء حتى يستوفى دين الرهن لاسيما وورثة الراهن معترفون ومقررون بدين  
الرهن (أجاب) نعم يكون المرتهن احق بعين الرهن من سائر الغرماء اذا وقع الرهن  
مستوفيا شرائط الهبة والزوم والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانيا  
من النخل تجمده عليه قدر من الدراهم فطلبها ر باهها من شيخ ببلده فأخذ النخل شيخ البلد  
من الرجل المذكور جبرا بالضرب الشديد والمحبس المديد وأعطاه وهما لرجل تحت يده  
على الدراهم المذكورة ودفعها لار باهها وصار يتصرف المرتهن في النخل مدة فهل اذا  
دفع رب النخل المذکور للمرتهن يكون له أخذ النخل منه ويوجب وارضع اليد على تسليم  
النخل المذکور له حيث كان اسبقا لآؤه على ذلك النخل على سبيل الرهن بدون ثلث  
شرعي (أجاب) نعم لرب النخل ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل يملك نخلة بالميراث عن أصوله وهما بيد آخر على مبلغ من الدراهم منذ عشر سنين ثم  
مات الراهن عن ابن والآن يريد الابن المذکور اقتكا كهامن المرتهن ودفع الدين لربه  
فهل يجب لذلك حيث كان الحق ثابتا له فيها بالبينة الشرعية لاسيما والمرتهن معترف  
ومقر بالرهن اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا كان الحق في تلك النخلة  
ثابتا لابن المذکور عن أبيه بالوجه الشرعي يكون له اقتكا كهام ودفع دين أبيه حيث

شوال

١٢٧٢

١٤

محرم

١٢٧٢

٥

صفر

١٢٧٣

٢٢

جادی الاولى

١٢٧٢

١٧

جادی الثانية سنة

١٢٧٣

١٠

لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين مجاعة وله بيت رهنه على الدين المذكور  
 الى ستين يوما ولم يزل ساكتا فيه بامتعة ويتنفع به الى الآن فهل يكون هذا الرهن باطلا  
 ويكون البيت باقيا على ملك الراهن (أجاب) الرهن على هذا الوجه بلا تسليم للرهن مفرضا  
 غير معتبر فلا ترتب عليه احكامه ولا رهن الرجوع قبل القبض والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك عقارا باعاه من آخر بيع وفاء بمن معه لموم وصاحبه له على ان البائع اذا حضر  
 الثمن للشترى اخذ عقاره منه ثم بعد مضي مدة من المئين مات البائع المذکور عن اولاد  
 بلغ وقصر فصار احد البالغ وصيا على القصر وكذا على البالغ وباع العقار المذكور من  
 المشتري واضع اليد عليه ببيعان بائنين مثله الموافق للدين بطريق اصالة ووصايته على  
 القصر وكالتة عن البالغ ثم مات الوصي المذکور عن اخوته البالغ والقصر المذکورين  
 وجعل للقصر وصيا آخر فافترس البيع البات الصادر من الوصي الميت المذکور للقصر  
 المذکور فهل اذا ثبت المشتري البيع البات بالوجه الشرعي يكون صحيحا فاذا وليس  
 للوصي المذکور معارضة المشتري بدون وجه شرعي حيث كان البيع البات بمن مثله  
 (أجاب) حكم بيع الوفاء حكم الرهن وقد صرحوا بانها اذا مات الراهن باع وصيه رهنه  
 باذن مرتبته وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وأمره  
 ببيعه فاذا ثبت المشتري شراءه من وصي الراهن الميت بمن مثله على الوجه المذكور  
 بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار الوصي الثاني لذلك ولا يكره له معارضة المشتري شرعا  
 والمحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اولادهم ثلاثة قطع  
 أرض زراعة بملكه بخيل وساقية نحو تسعة قراريط ميراثا عن جددهم رهنا اثنتان من  
 اولادهم ثلاثة ايضا على دراهم من مائة ثلاث عشرة سنة وكان ثالث اولادهم غائبا  
 ولم يحضر أراد هو واولادهم فملك الأرض من المرتبنين بعد رضاه فاجاب اثنتان منهم  
 لذلك واقرا بالرهنية وامتنع الثالث من تسليم الأرض فترافعوا عند الحاكم فثبت بالبيئة  
 الشرعية ان القطعة المذكورة حق اولادهم ميراثا عن جددهم رهنة فثبت بدو هؤلاء  
 الثلاثة فلم يرض الممتنع من التسليم بملك الحكومة والبيئة متعللا بوضع اليد هذه المدة  
 ودفع المال لا يدوان فهل حيث كان الامر ما ذكر لا عبرة بضعاله ويجبر على تسليم الأرض  
 لمستحقها (أجاب) اذا لم يوجد ما يمنع من سماع دعوى اولادهم وانبتوا المستحقين  
 لتلك الأرض على واضح اليد بالوجه الشرعي ولم يوجد منهم ما يفيد انتفاء مانع ملكهم  
 يكون لهم انتزاعها من الرجل المذكور وقد صرحوا بان الرهن عند اثنين اي مثلا يصح  
 وكله رهن من كل منهما ولو غير بشر يكره ويشترط قبولهما قبل قبل احدهما دون الآخر  
 لا يصح كقولنا رهننا النصف من ذوات النصف من ذواته بخلاف الهبة فانها من اثنين  
 لا يصح لان موجبها ثبوت الملك والشيء الواحد لا يكون كلهما كالكل واحد من رجلين  
 على التام في زمان واحد فدخله الشيوع ضرورة وحكم الرهن الحبس ويجوز كون

١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣

رجب  
٣

العين الواحدة محبوسة بحق كل منهما على الكمال كما في الدرر وحواشيه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج باع المديون داره لرب الدين ببيع وفاء وسلمه حجة الدار  
 على انه متى قدر على دينه يدفعه له وياخذ حجة ولم يسلمه الدار بل استمرسا كذا فيهما مع  
 قيامه وبعد مدة دفع نصف الدين لربه والا ان اراد ان يدفع له باقي الدين ويسترد منه الحجة  
 فامتنع من ذلك متعللا بان البيع بات وان ما اخذه من الدراهم اجرة الدار المدة الماضية  
 والحال ان رب الدين لم يكن يده حجة ولا بيعة تثبت دعواه فهل اذا ثبت ان البيع بيع  
 وفاء لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويكون لرب الدار دفع باقي الدين واخذ حجة داره اذا تحقق  
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت انه بيع وفاء يكون للبائع اخذ المبيع ودفع  
 ما بذمه من الدين لربه واذا تعارضت البيعتان تقدم بيعة الوفاء والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج رهن به شيئا يعدل الدين ووضعه عند عدل ثم بعد مدة  
 مات عن تركة مستغرقة بديون لا تناس آخر فادار باب الديون رد المرهون للتركة وقسمته  
 مع التركة قسمة الغرماء فهل لا يجابون لذلك ويكون المرهون لرب الدين خاصة اذا ثبت  
 ما ذكر (اجاب) المرتهن احق بعين الرهن من سائر غرماء الراهن فلا يشاركونه في عين  
 الرهن بعد بيعه في مقدار دينه اذا كان الرهن مسدودا بشرائط الصحة والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل يملك فخلا رهنه عند رجل على قدره معلوم من الدراهم واباح له ثمنه ووضع  
 المرتهن يده عليه ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة يبلغ فضلته الورثة النخل المذكور من  
 المرتهن ودفع دراهم الرهن له فاعاد المرتهن ملك مورثهم فيه واستحقاقهم بحجة الارث  
 عن مورثهم المذكور فاثبتت الورثة المذكورون ملك مورثهم فيه وانه باق على ملكه  
 الى ان مات وانه مرهون فاحت يد الرجل المذكور على مبلغ كذا من الدراهم فحكم  
 الحاكم الشرعي لورثة الراهن بالنخل المذكور وسلم المرتهن النخل لورثة الراهن واخذ  
 المرتهن دراهم الرهن منهم ووضع ورثة الراهن ايديهم على النخل المذكور مدة تزيد  
 على سنة وصاروا يتصرفون فيه بافانواع التصرفات الشرعية والا ان ادعى المرتهن على  
 الورثة المذكورين بانه كان اشترى النخل المذكور من مورثهم قبل موته فانسكت  
 الورثة دعواه والحال انه لا حجة ولا سند ولا بيعة تشهد له بذلك فاذا يكون الحكم  
 الشرعي في دعوى الرجل المذكور (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للادعي بمجرد دعواه  
 على فرض صحته اي دون انبائها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 اقترض آخر مبلغا من الدراهم وهو في مكة واخذ في تضرير ذلك رهسا وهو اثنتي عشرة  
 خيرة ونصف خيرة فلما حضر الراهن والمرتهن في مصر توفي الراهن فادعت امرأة  
 الراهن ان الخبريات المذكورات ملكها وانها اعطتها الزوجها بيدها وهي طائفة مختارة  
 عامة بذلك لاحتياجه هناك لاجل ان يرهنها فهل للمرتهن ان يملك الرهن حتى يخلص  
 بحقه (اجاب) يصح استعادة شيء ايرهنه في رهن بما شاء اذا اطلق ولم يقيد بشيء وان قيده

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٦

جمادى الاولى

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٢٨

بقدر او جنس او مرتين او بلد تقيده و اذا صح الرهن في المستعار يكون للمرتحن جنس  
الرهن الى ان يستوفي دينه ولا يجبر المبيع على قضاء الدين ولا على بيع العين وكذا ليس  
للمرتحن بيعها الا برضا مالكيها وانما له حبسها حتى يستوفي دينه ولو مات مستعيره  
مفلسا لم يوفى بالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المبيع لانه مملوكه كما في التنوير و شرحه  
وغيرهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن اسورة ذهب على قدر معلوم من الدراهم  
ثم بعد مدة دفع الراهن دراهم الدين واراد اخذ الاسورة من المرتحن المذكور فادعى انها  
سرقته منه فهل والحال هذه يكون الرهن المذكور مضمونا على المرتحن يهلك بالدين  
حيث لم تكن قيمة الرهن اقل من الدين بل بما زادت (اجاب) نعم يكون الرهن مضمونا  
على المرتحن بالاقل من قيمته والدين فاذا كانت قيمته اكثر من الدين يهلك به والرائد  
أمانة واذا كانت مساوية للدين يهلك به أيضا واذا كانت اقل يهلك من الدين بقدر  
قيمته وله المطالبة بالرائد عليها واذا دفع له الدين فله استرداد جميعه حيث لم يزد على قيمة  
الرهن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من رجل قدر معلوم من الدراهم  
ورهنه عنده حليفا فوضعه في بيته في خزمه ثم بعد ذلك سرق متاع بيته والحلي  
المذكور في غيبته وشاع ذلك في بلده ثم ظهر بعض حلي المرأة عند صائغ فاخذ المرتحن  
بالحكوميته والآن تريد تلك المرأة اخذ ما ظهر من حليها ولا ترد الدين له فهل لا تجاب  
لذلك ويكون لرب الدين مطالبة به ورد ما ظهر من الحلي لها ويضيق باقي الحلي عليها  
و يصدق المرتحن بيمينه في ضياعه (اجاب) اذا هلك بعض الرهن او نقصت عينه قسم  
الدين على قيمة جميع الرهن فمات قص أو هلك من الرهن يسقط من الدين بقدره وما بقي  
يفتكه الراهن بباقي الدين بعد الساقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر  
رهنه به دارا ساكنة فبيع الراهن ولم يفرغها ولم يسلمها للمرتحن بل استمر الراهن ساكنة فيها  
فهل لا يتم الرهن والحال هذه ولا يصح حيث لم يحصل قبض للمرهون ولا يتعلق حق  
المرتحن بتلك الدار (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رهون عندها اسورة  
على دين معلوم سرقته من عندها مع امتعتها من غير تعد ولا تفریط ثم بعد مدة ادهت  
بامتعتها على أناس فصالحوها على بعض ما ادعت به والآن تريد ورثة صاحبة الاسورة  
مشاركة المرتحنة فيما اخذته من دراهم الصلح عوضا عن امتعتها فهل لا يجابون لذلك ولا  
يسوغ للورثة المذكورين تضمين المرتحنة بقيمة ما رهنته مودتهم حيث كان المرهون  
قالفا (اجاب) الرهن اذا تلف في يد المرتحن بلا تعد منه يكون مضمونا على المرتحن  
بالاقل من قيمته ومن الدين فان كانت قيمته مساوية للدين يهلك بالدين وان كانت  
أكثر فاقبل الدين يهلك به والرائد من القيمة أمانة وان كانت اقل منه يسقط من  
الدين بقدر القيمة والرائد يطالب به الراهن والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب  
وارد من مصلحة بيت المال بمروسة مصر مخصصة في مرهون تحت يد المرتحن على قدر  
معلوم من المرتحن و يبيع الرهن بدون اذن الراهنه باقل مما هو في ذمتها للمرتحن ثم

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٢٠

ضمان

١٢٧٤

١٠

في القعدة

١٢٧٤

٢٤

حضرت ودفعت المرهون عليه الذي هو في ذمتها وطلبت الرهن فهل والحال هذه  
 لورثة المرتهن عين الدين المرهون عليه أو قيمة المرهون التي يبيع بها وما الحكم في  
 الباقي من الدين (أجاب) يبيع الرهن بعد موت المرتهن بدون إذن الراهنة لا ينفذ بدون  
 وجه شرعي فاذا ردت الراهنة المبيع يكون لها أخذ عين الرهن وعليها دفع الدين لورثة  
 المرتهن وإن اجازته نفذ المبيع والتمن تأخذ الورثة فيسقط من الدين بقدره وتلزم  
 الراهنة بدفع الباقي من الدين لورثة ربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع طاحونة  
 لا آخر مال عليه من الدين ببيع وفاء مستوفيا للشرائط وسلبه الطاحونة المذكورة  
 فتسلمها منه وأجرها الرجل آخر بدون إذن المالك الأصلي واستغل أجرها مدة واستهلك  
 ما استغله في شئون نفسه فهل إذا دفع رب الطاحونة المذكورة ما عليه من الدين  
 واستردها إلى ملكه لا يكون له المطالبة بما استغله المشتري من الاجرة قبل الاسترداد  
 (أجاب) المصريح به أن يبيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام عند الاكثر وهو  
 الصحيح وعليه لا يكون للمشتري وفاء اجارة العين بلا إذن المالك فلو أجرها كذلك  
 فالاجرة له يتصدق بها ولا يحصل له الاتفاغ بها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت  
 لزوجها عينا مملوكة لها وأذنته بأن يضعها رهنًا عند رجل آخر له عليه دين فاستلمها منها  
 ودفعها لصاحب الدين ليطمئن قلبه على ماله جهته من الدين فأخذها رب الدين  
 وحفظها عنده ثم بعد ذلك برز من تريد الزوجة تزعم هذه العين فهل ليس لها جبره  
 على ذلك حيث سلمتها لزوجها طائفة مختارة ولرب الدين حبس العين عقده حتى يخلص  
 بماله من الدين على الذي سلمه العين حين سلمته زوجته أياها ليرهنها على ما عليه  
 (أجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة أخذ العين من يد المرتهن جبرًا حيث استعارها  
 لزوجها منها ليرهنها بدينه المذكور لقيمة الرهن ولزومه والحال هذه إلا إذا دفعت الدين  
 له من قبلها أو قضاة المديون والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان دينًا من آخر  
 مبلغًا معلومًا من الدراهم واستلمه منه بعد ما رهن عليه حصته معلومة شائعة له في عقار  
 معين واستلمها منه فهل يعامل الرهن الغاصد معاملة الصحيح ويكون للمرتحن وضع يده  
 عليه حتى يستوفي دينه ويكون مقدم ما يدينه على سائر غرماه الراهن لو يبيع المرهون  
 على الراهن وكان عليه دين غير دين الرهن (أجاب) إذا كان الرهن سابقًا على الدين ثم  
 استدان وكان الرهن فاسدًا للشيوع من لا وقبضه المرتحن ثم تناقضا يكون حكمه حكم  
 الرهن الصحيح من بقاء الحبس إلى أن يستوفي المرتحن دينه لا يكون المرتحن أولى به من  
 سائر الغرماء في الحياة والممات كما صرحوا به بخلاف ما إذا كان الدين سابقًا والرهن  
 لاحقًا فلا يكون المرتحن أولى به كافي البراز به واستظهره الشيخ ابن عابدين في فتاواه أن  
 التقييد بالنقص ليس للاحتراز عما إذا بقي العتق بلا نقض بل هو بيان للأوجب ولما  
 يترتب عليه أي يجب عليها فسخه وإذا فسخه كان للمرتحن حبسه إلى آخر ما ذكره والله

١٢٧٥

٦

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

جمادى الاولى

١٢٧٦

١

جمادى الثانية

١٢٧٦

١٤

ثم الى اعلم (سئل) من الضابطية بما ضمنه الاستفهام عن صحة رهن حج عقارات متعلقة ببعض ائمة في نظير مبلغ ألفي جنيه مصري وعدمها (اجاب) رهن حج العقارات غير معتبر شرعا في صحة رهن ذلك العقار فلا يترتب على ما ذكره من حج الدائن ذلك العقار وبدينه الى أن يستوفيه بمجرد رهن الحج المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع ارضه المملوكة لثخص ببيع وقاه وشرط ان العقد انه من بعد مضي عشر سنوات تكون الارض للبائع ويرد الثمن للبائع بشرط ان يضاف في العقد ان يكون دفع العشر على المشتري فهل والمحال هذه اذا اراد صاحبها قبل وقاه المدة اخذها ودفع الثمن له ذلك شرعا (اجاب) ببيع الوفاء حكمه حكم الرهن في الصحيح فيكون للبائع والمحال هذه دفع مثل الثمن المقبوض واسترداد المبيع من يد المشتري وقاه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن ارضه عند آخر الى مدة معلومة وقبل تمام المدة اراد الرهن اخذ ارضه ودفع الدين الى المرتهن في حكم عليه بتسليمها له بها في اثناء سنة كان مؤجرا المرتهن مجاعة فهل لا يكون للمرتهن حق في مبلغ اجرة الارض من بعد فكاك الرهن واستيلاء رب الارض عليها وحكم المحاكم عليه الى تمام السنة فلا يكون للمرتهن استيلاء اجرة المدة المستقبلة بعد ذلك الى تمام السنة المذكورة لنفسه لامن المستاجرين ولامن رب الارض (اجاب) نعم ليس للمرتهن ذلك والمحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت المال مؤرخة في ١٨ ر سنة ١٢٧٩ مضمونها فيما سبق وجد في تركه شخص بعض اعيان ومصاغ قيل انه مرهون بطرفه من قبل شخص معين اسمه على مبلغ معلوم بموجب سند بختم الرهن موضح به الاعيان والمصاغ المذكورة وصار حفظ الاشياء المذكورة بمخزن المصلحة حين ظهور من يدعي بها وقدم في ذلك مدة سنين ولم يظهر احد يدعي بها ومدون بدفعة ١٠ من لائحة ادارة بيت المال تحدد بميعاد لمثل ذلك وانه اذا مضى الميعاد يصير بيع ما يوجد به ذا الوصف ويضم على تركه الميث الا ان صاحب الرهن من الناس المعلومين وان كان من مدة اشيع هرويه ووفاته بجهة دمشق الشام وبنا على ما عرض عن كان اخبر بذلك توجه من لزم من بيت المال اضبط متروكاته فلم يوجد له شيء بمنزله وقيل ان ورثته زوجته زهرة وولد اخيه محمد الغائب بوجه محرم لا تعلم له جهة حسب تعهد من تعهد غير ان اشاعة موته لم تكن بقهرى المحكومة فلم يعتمد عليها وصاروا حضار زوجته وسئل منها ما ظهر لها في تلك المدة من موت زوجها من عدمه لاجرا عما يقتضي في تلك الاشياء فاجابت بان لا علم لها بالحقيقة غير انه ورد لها جواب من تابع زوجها بانه توفي بالجهة المذكورة ووقع منها الادعاء بان المصاغ تعلقها وان المتوفى كان اخذ منها لاجل ان يبعه فرفضه بطرف المتوفى السالف ذكره وحيث المحال كما ذكره هل يجوز بيع الاشياء المذكورة كورة مادام الذي رهنها غير موجود سواء كان ميتا او مقة ودا ولا يجوز وتسليم الدعوى من

زوجة الراهن وما هو المحكم في ذلك (أجاب) الرهن المذکور في هذه الحالة موقوف مالم  
يثبت موته بطريق شرعي ولا يقتضيه أحد خصمائه في الدعاوى مادام كذلك والمحکم  
في الرهن اذا كان الراهن موقودا أو غائباً غيبة منقطعة ان يرفع الارضيه الى القاضي  
ليبيعه ويوفى منه دينه كما في الدرر وحواشيه ودختر قبيل باب الرهن بوضع على يد عدل  
قال في الدرر غيبه منقطعة فرفع المرتهن امره الى القاضي ليبيعه بدينه  
ينبغي ان يجوز انتمى قال في رد المحتار كذا في العمادية ثم قال وهذه المسئلة كانت واقعة  
الفتوى انتهى وجزم في الاشباه بعدم الجواز واستدرك عليه البيهري بما في البرازية  
عن المذنية للمرتهن ببيع الرهن باجازة المالكين واخذ دينه اذا كان الراهن غائباً لا يعرف  
موته ولا حياته انتهى اقول يمكن حمل ما في الاشباه على ما اذا لم تسكن الغيبة منقطعة  
وان كان اطلق الغيبة قائل انتهى ومن المعلوم ان وراث المرتهن او وصيه او من  
ينصه القاضي وصيا عنه بعدم موته قائم مقامه وقد مر جوابه دم سماع دعوى المرهون  
بغيبه الراهن والمرتهن فيشترط حضورهما معاً او من يقوم مقامهما في الخصومة وفي  
هذه المسئلة لم يوجد جد الراهن ولا من يقوم مقامه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من  
بيت المال مؤرخ في ٣ جادی الاخرة سنة ١٢٧٩ مرة ١٢٦ مضمونها ما توضح  
بافادته حضرتكم بتاريخ ١٦ الماضي من انه اذا كان الراهن موقودا او غائباً غيبة  
منقطعة يرفع الارضيه الى القاضي ليبيعه ويوفى منه دينه صار معلوماً بمقتضى ما توضح  
سيجري العمل انما اذا صار يبيع الرهن هل يبيعه يكره بحضور زوجة الراهن الموقود  
ولم يثبت موته ام يباع من قبل وريثة رب الدين المرهون عنه الرهن وان كان اليبيع  
من قبل زوجة الراهن هل ما يبيع من ثمن ما يباع به دخمه الدين المرهون عليه الرهن  
يعد تركه للراهن الغائب ويقسم على بيت المال والزوجة أو يحفظ امانته في بيت المال  
الى ان يوقف على حال الراهن من موت او حياة واذا صح البيع من قبل وريثة المرهون  
عنده الرهن فما زاد على الدين يضم الى تركته ام كيف التصرف بافادته المحكم الشرعي  
(اجاب) حضور زوجة الراهن الموقود عند بيع الرهن بمعرفة القاضي ليس بشرط حيث  
لم يثبت موته وما يبيع به قضاء الدين من ثمن الرهن يوضع على يدا من باذن القاضي  
ليحفظه الى ان يقرب حاله والمحكم في هذه الحادثة هو ما اوضحناه في الجواب السابق  
قبل هذا في هذه الترجمة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المحافظة مضمونها شخص يدهي  
فتح الله ليلان مديون للميرى بمبلغ سبع مائة كيس وكسور وهراب الى بلد في الشام ولما  
استشعر الميرى بهرو به ارسل مندوبين من طرفه لضبط المنزل وتعلق المديون المذکور  
الساكن بالموسى بما فيه من الامتعة فضبطوه بحضور من تعينوا من طرف الميرى وشيخ  
الحارة وشيخ الثمن ونائب من طرف طائفة المديون بموجب قوائم باختتام المذکورين  
بما صار ضبطه وصار وضع يد الميرى على المنزل والامتعة التي وجدت وصار يفر المنزل

جادی الثانية

و يستوفى الاجرة وتخصم من الدين المطلوب منه وحفظت السندات والحجج المتعلقة  
بالمترز والاشياء بطرف الميرى بقرينة الرهن على سداد ديته ثم من بعد مدة حضر ابن  
المديون من الشام بعد وفاة ابيه في الجهة المذكورة واسم تحصل على السندات المتعلقة  
بالمترز المذكور من حجج وقوائم التي كانت محفوظة تحت يد احد الكتاب المستخدمين  
بقلم القضايا بدون علم جهة بيت المال ولوجود السندات المذكورة بيده قد اجرى بيع  
المترز والامتنعة المذكورة وقبض ثمنها بدون اطلاع الديوان وتوجه الى بلده فهل البيع  
يكون فاسدا شرعا لعدم علم المرتهن واضع اليد به ولا يرى اخذ المترز من المشتري وهو  
يرجع على بائعه أم كيف تؤمل الجواب بما يقتضيه الوجه الشرعي (أجاب) لم يتضح  
من هذا السؤال كون المديون المذكور رضى بامسالك العقار والامتنعة المذكورة تحت  
يد الميرى رهنا بالدين الذي عليه ابتداء او بعد سفره فينظر ان وجد منه الرضا بذلك ابتداء  
او بعد ذلك قبل موته يكون ذلك رهنا شرعيا ولرب الدين حبسه لاسقياء دينه وليس  
للاهم ولا لوارثه يبيع المرهون بدون اذن المرتهن فلا ينفذ البيع المذكور والحال هذه  
وان لم يوجد من المديون ما يدل على الرضا بكونه رهنا لا ابتداء ولا انتهاء لا يكون رهنا  
شرعيا الا على عبارة ذكرها في المجتبى واذا لم يعد ذلك رهنا شرعيا وقدمات المديون فانه  
ينظر فان كانت تركته مستغرقة بالدين فلا يكون لابنه المذكور بل ولا لجميع الورثة  
ولا يبيع ذلك بدون اذن القاضي الامراض الغرماء لان ولا يبيع التركة المستغرقة  
بالدين للقاضي لا للورثة ما لم يتفق جميع الورثة على استبقاء التركة وقضاء جميع الدين من  
مالهم فلو باع احد الورثة التركة في هذه الحالة لا ينفذ بيعه ولرب الدين ابطاله وان لم تكن  
التركة مستغرقة ينفذ بيع الورثة أو احدىهم في حصته ويطالبون باداء الدين منها والله  
اعلم (سئل) في رجل يملك أرضا عشورية اشترك في زراعتها مع رجلين آخرين النصف  
للمالك والنصف الآخر لرجلين المذكورين واستغلوها بالزراعة ثم رهن مالك الارض  
الارض المذكورة للشركيين المذكورين وهي مشغولة بالزراعة المذكورة فهل لا يبيع  
رهن الارض المشغولة بالزراعة المذكور ولو للشركيين (أجاب) رهن المشغول لا يبيع  
وهذا اذا كان مشغولا بملك الراهن فلو كان مشغولا بملك غير الراهن فهو صحيح كما يستفاد  
من الدرر وحواشيه رد المختار وقد مر حواشيه لو رهن ارضا فيها زرع يصح ويدخل  
الزراع في الرهن بلاذكر اذا قدر رهنه في علم منعه ان نصيب الراهن من الزرع المشترك  
المذكور في السؤال لا يمنع من صحة الرهن لدخوله في عقد الرهن ولو لا ذكر فلم يبق من غير  
دخول في عقد الرهن المذكور الا نصيب المرتهين من الزرع المشترك فهو الشاغل للرهن  
وقد علمت ان المفسد لعقد الرهن انما هو كونه مشغولا بحق الراهن لا بحق غيره وبناء  
على ذلك فالرهن المذكور صحيح حيث لا مانع من صحته قال في الدرر ما قبل البيع قبل  
الرهن الا في أربعة المشاع والمشغول والمتصل بغيره والمعلق عقده بشرط قبل وجوده.

١٢٧٩

بيع الثاني

١٢٨٠

جادی الثانية سنة

غير المدبر فيجوز بيعها لادرتها قال في رد المحتار قوله والمشغول أي بحق الراهن كما قيده  
 الشارح أول الرهن اختر ازا عن المشغول بملك غير الراهن فلا يمنع كفاي حاشية المحموي  
 عن العمادية ثم قال قوله والمتصل بغيره صفة لموصوف محذوف أي والشاغل المتصل  
 بغيره كالبناء وحده أو النخل أو الثمر بدون الأرض أو الشجر كما سيذكره واحتز به عن  
 الشاغل المنفصل كما لو رهن ما في الدار أو الوعاء بدونهما وسلم الكل فإنه يجوز كفاي  
 الهداية والحنائية فافهم وأراد بالتصل التابع لما في الهداية رهن سرجا على دابة أو محاما  
 في رأسها ودفع الدابة مع السرج أو اللجام لا يكون رهنا حتى يفرغه منها ثم يسلمه اليه  
 لأنه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر انتهى وعبرة  
 الحنائية لو قال رهن تلك هذه الأرض وفيها لزروع أو شجر أو ثمر على الأشجار جاز ويدخل  
 الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع إلا بالذ كروفي الرهن يدخل بغير الذ كرو  
 لأن الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل الكل تصحيحا انتهى والله تعالى اعلم (سئل)  
 بإفادة واودة من بيت مال مصر في غرة جادى الآخرة سنة ١٢٨٠ مضمونها في رجل  
 على قيد الحياة معترف أن بذمته مبلغا لرجل متوفى وانما يدعي بان له شئنا رهنا طرف  
 المتوفى فهل الحكم الشرعي يقتضي تحصيل قيمة المعترف به ابتداء ووضعه في مخلفات  
 المتوفى وبعده ينظر ما يدعي به من الرهن أو يصير ابقاء التحصيل الى رؤية ما يدعيه وما  
 هو الحكم الشرعي (اجاب) حيث كان الرجل المذكور مقررا بالدين للثابت فإنه يؤثر  
 بأدائه معاملة له بإقراره إلا أنه حيث ادعى أن له رهنا عند رب الدين فإن كان وادته مقررا  
 بذلك لا يجبر المدينون على اداء الدين إلا بعد اداء الرهن فإن حضره أمر بدفع الدين  
 وبعده يستلم الرهن ولا يؤثر بالاداء قبل الا حضار للثابت لا يكون رب الدين مستوفيا مرة بين  
 على احتمال هلاك الرهن مرة بأداء الدين ومرة بهلاك الرهن لأنه يهلك بالاقبل من قيمته  
 ومن الدين وإن كان منسك الرهن فكما أن للوادر مطالبة المقر بالدين المقر به حالا  
 فكذلك ادعى الرهن اجبار خصمه على الخصومة معه فيما ادعاه حالا فإذا كانت له بينة  
 حاضرة واقامها وثبتت دعواه بالوجه الشرعي لا يؤثر بأداء الدين أيضا إلا بعد اداء الرهن  
 الرهن فإن كان الرهن هالكيا سقط الدين بمقدار قيمة الرهن فإن زاد الدين عن القيمة  
 أمر المدينون بأداء الزيادة وإن نقص كل الزائد في قيمة الرهن أمانة لا يضمن إلا بالتعدي  
 وإن كان الدين قدرا لقيمة سقط الدين فقط والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة من  
 بيت مال مصر في يوم الاربعاء ١٨ صفر سنة ١٢٨٢ مضمونها انه جاراسة قراض  
 دراهم من مال الايتام بموجبه رهنات تؤخذ على المدينين من بعد القبض والحيارة  
 الشرعيين واجراء الدور الشرعي معهم وحيث تصادف حضور حسين افندي عبدالحليم  
 يرغب رهن منزله المستبدل انشاء والعمارة الكائن بفتح السبحة زينب وباطلاع  
 حضرة مفتي افندي الديوان على حجة الشرعية توقف في قبول الرهن المذكور ورغب

١٢٨٢

١٨

ربيع الثاني

١٢٨٢

٣

جادی الاولى

١٢٨٢

٤

الاستفتاء من حضر تكلم عن الحكم الشرعي ليعتمد الاجراء بموجبها فتتضي ترقيمه لمخبر تكلم  
والحجة مرفوعة معه فؤمل من بعد تشريفها بالمطالعة ورود الافادة بنفي الرهن المذكور  
أو عدمه (اجاب) بالاطلاع على حجة الانشاء المحكي عنها المؤرخة ١٧ محرم ١٢٨٢  
دل مضمونها على ان حسينا أفندي عبدالمحميد بن مالك بن المكي كان المعين بها والمقرر في  
مذهب الامام ان رهن البناء لا يصح فهو فاسد بيدون رهن الارض والارض ليست  
ملك كاله والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخه في ٢ ر سنة ١٢٨٢  
مضمونها انه جار رهن عقارات بصندوق الايتام التابع لبيت المال واجراء الدور الشرعي  
مع المديونين الا انه يوجد في بعض الاوقات اثنان أو أكثر على كون منزل كامل وكل منهم  
ثابت بمسكه لمصلحة معينة بالحجة الشرعية فهل اذا رغبوا رهن المنزل المذكور واعتمادا على  
الملك الشرعي يسوغ قبول ذلك ويصح الرهن منهم من بعد حصول القبض والحيازة  
الشرعيين أم كيف (اجاب) رهن شخصين فاكثر غير مملوكة لهما عند وجعل واحد في  
عقد واحد نظير دين عليهما صحيح لازم مع التسليم والقبض محوزا لامتقن فامرغالا مشغولا  
بحق الراهن مميزا لامشاعا فلا شيوخ في رهن الاثنين من الواحد لو جود القبض بحالة  
فصار كرهن الواحد من الواحد ويصح الرهن من رهننا بكل دينه على كل منهم ما حقي  
لو ادى أحدهما ما عليه لا يكون له ان يتخلص شيئا من الرهن لان فيه تقريق الصفقة  
على المرتهن في الامساك كما افاده الاتفاق قال في الدرر ان رهن واحد ادين عليهما صحيح  
بكل الدين ويصح الرهن الى اسقيفاء كل الدين اذ لا شيوخ انتهى وكذا الحكم اذا كان الراهن  
متعددا والمرتهن كذلك فلهنا العين معا بعدد واحد ولم يقل كل منهم ما رهنك بحقتك  
فان الرهن صحيح أيضا قال في نور العين من الفصل الثلاثين رهننا عينا عند رجلين جازا  
لاشيوخ في الدين الا اذا قال كل منهما رهنك بحقتك فينبذ لا يجوز انتهى والله تعالى  
أعلم (سئل) من طرف بيت المال عن الحكم في رهن منزل على مبلغ للصندوق بحيث  
يكون الرهن بحجته فهل يصح وارسل معه الحجة المذكورة للاطلاع عليها (اجاب) مجرد  
رهن الحجة لا يفي بدهن المنزل ولا يترقب عليه الثمرة المفصودة من رهن المكان كما صواب  
ايضا حاسبنا من هذا الطرف وحضره مفتي محاسن الاحكام وخلافه فيما كتب لبيان  
عملية صندوق الايتام شرعا وايضا قد وجدت الحجة المذكورة مصرحة بان المملوك هو  
البناء المستجدون الارض والبناء القديم ومجمل على ما ذكره كالحجة اصله ودهن  
البناء المملوك بدون الارض لا يصح كما لا يصح رهن الوقف أيضا وحيث القصد  
افادة الحكم الشرعي لزم شرحه للمعونة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من  
الحفاظة في ١٢ جاسنة ٨٤ غرة ١ مضمونها الاستفهام عما اذا كان أحد يرغب  
رهن اطيانه على دين مطلوب منه وتحديد ميعاد لسداد الدين المرقوم وانه ان لم يسده  
في الميعاد يصير بيع الاطيان المرهونة وايقاع البيع بمعرفة من يوكاه متى كانت

تلك الاطيان بلغت حد القيمة حسب ما يقرره اهل الخبرة فهل مع عدم رضا رب الدين بهذا الشرط يلزم المدينون بانه عند ايقاع صيغة الرهن يحدد ميعاد ما معلوما للبيع اذا لم يوف سواء كانت الاطيان المرقومة تبلغ حد القيمة أو لم تبلغ ام هذا يكون الاجراء وان كان المدينون غير قابل لتحديد الميعاد المرقوم فعند حلول ميعاد سد الدين ان تاجر عن السداد ما يكتفون اجراءه فيما هو مقرر من محصول الدائن على حقه فلم يتركه لمخرجه لمخرجه تمك الامل ورود الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) لا يجبر المدينون على التزامه بما رغبه رب الدين من أنه عند حلول اجل الدين تباع الاطيان المرهونة ولو بدون قيمتها واذا تم الرهن مستوفيا شرائط الصحة وحل اجل المضروب يؤمر الراهن أو وكيله ببيع الرهن ان لم يوف الراهن المرتهن بدينه عند حلول اجله فان امتنع عن بيعه يجبر على بيعه فان امتنع باعه القاضى أو امينه وأوفى المرتهن حقه كما هو جوابه في معتبرات المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر مؤجل الى شهرين وللدين آلة لندق البني موضوعة تحت يده في مكان معلوم رهنتها على الدين المذكور وقال له ان لم أعطك دينك بعد مضي الاجل للمرقوم فهي بيع لك بمالك على فهل اذا لم يوفه بدينه المذكور عند الاجل المرقوم لا يكون هذا البيع جائزا عليه ويكون هذا الشرط باطلا (اجاب) البيع المذكور حكمه حكم الرهن على ما عليه العمل فلا مرتته من حرم العين الى أن يصل اليه ماله فان لم يدفع المدينون ما عليه من الدين يؤمر ببيع الرهن باذن المرتهن لو فاء الدين من ثمنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عقاره عند رجل على مبلغ معلوم من الدين رهنا شرعيا وقبضه المرتهن وصار يؤاجره لانس ويقبض اجرة منهم بدون اذن الراهن حتى حصل في العقار المرهون تخريب يسكني المستاجر ونقصت قيمة العقار بسبب تخريبه يسكني المستاجر فهل يكون للراهن تضمين المرتهن ما نقص من قيمة الرهن ويضمن الدين بقدره (اجاب) يضمّن المرتهن باعائه الرهن وايداعه واجارته واستخدامه بدون اذن الراهن ضمان الغصب فلو هلكت العين او نقصت قيمتها قدرا أو وصفا لا يتراجع السعر في حالة من الاحوال المذكورة يكون ضمانها على المرتهن بالغما ما بلغ فيضمن المرتهن المذكور ما نقص من قيمة الرهن بسبب تخريبه يسكني المستاجر بدون اذن الراهن ويسقط من الدين بقدره امل لو هلكت أو نقصت وهو في يده بدون تعد فيكون مضموما ضمان الرهن حتى لو زاد المالك عن الدين سقط الدين فقط ويكون الزائد مائة ولا يضمّنه المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مرهون تحت يد رجل على مبلغ معلوم من الدين باعه المرتهن لآخر وسلمه له بدون اذن من الراهن وبدون اجازة منه فهل لا يكون هذا البيع نافذا وان شاء الراهن ردّه الى الرهن أو يدفع دين الرهن ويقتضيه منه (اجاب) ليس للمرتن الا افراد ببيع الرهن بدون اذن من الراهن أو اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بنتها تملك كان

١٢٨٤

١٢٦

صفر

١٢٨٥

١٥

جمادى الثانية

١٢٨٥

٤

ربيع الثاني

١٢٨٦

١٣

حصة في عقار بالاثوث عن مودتهم ما باعناه اجماعين معلومين لرجل يبيع وقاه وسلمتها  
له قبل قبض الثمن على انهما ان ردنا عليه الثمن يرد عليهما الحصة المذكورة ولم يحصل  
التقيد بوقت فاخذ قايمنه الثمن بعد استيلاء المشتري على المبيع ببيع وقاه المذكور  
وتحضر بذلك حجة من قاضي اسوان ثم ان المشتري باع تلك الحصة لرجل آخر بدون  
اذن المالكين فهل يكون حكم بيع الوفاء المذكور حكم الرهن ولا ينفذ ببيع المرتهن  
بدون اذن الراهن ولما رايت المذكورين فسبح البيع ودفع الثمن الذي قبضته من  
المشتري وبث المشتري الثاني بردها لمبيع الى مالكه اذ ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي  
(اجاب) نعم حكم بيع الوفاء حكم الرهن في جميع الاحكام على الصحيح فلا ينفذ ببيع  
المرتهن بدون اذن الراهن ولما رايت المذكورين فسبحه ودفع الثمن الى المشتري واسترداد  
المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسد السابق الرهن على الدين ووجود القبض  
قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا معلوما من الدراهم ووضع  
عنده داره ورهنه ناشرا عياقا وغيره مشغول مستوفيا شرائطه الشرعية ثم مات كل من  
المقترض الراهن والمستقرض المرتهن عن ورثة وهما على المستقرض ديون اخلا رباهما ولم  
يترك سوى الدار المرهونة فهل تكون ورثة المرتهن احق بالرهن من بقية الغرماء الى  
حين استيفاء دينهم من ثمنها وما فضل يصرف لباقي الغرماء (اجاب) المرتهن احق  
بالرهن من سائر الغرماء اذ اوفرت شرائط الرهن المعتبرة فتقدم ورثة المرتهن في استيفاء  
دين مودتهم من مالية الرهن وان بقي شيء فلباقي غرماء الميت المديون حيث لا مانع والله  
تعالى اعلم (سئل) بافادته وا ردة من حضرة وكيل مفتش اقليم قبلي في ٢٨ ذى الحجة سنة  
٨٦ غمرة ٨٦ مضمونها انه لما كنا بالمرو وبجبهة اسناد حصل التمسك لنا من المرأة  
زبيدة وبنتم اذهره من اسنانا بانه ما باعنا حصتها في القصة والوكالة الكائنين باسنا  
الى السيد اجدد رمضان من الناحية ببيع وقاه بثمان معلوم بموجب حجة محررة من محكمة  
اسوان مدون فيها بانهم امتي ردنا الثمن يرد عليهما ما حصتهما المذكورة وان المشتري  
المذكور باع تلك الحصة لخلافه ولما رغبنا رد الثمن ورد الحصة عليهما كافي الحجة  
حصل التوقف من المشتري اخيرا وقد امرنا بفتوى شرعية تتضمن الحكم الشرعي بفسخ  
البيع فيما لا اقتضاء نهنا على ناظر قلم دعاوى مديرية اسنا بمراجعة الحجة على اصلها  
والاستفهام من المشتري عن الشروط فوردت افادته تتضمن اجراء مراجعة صورة الحجة  
على اصلها ووجدت كما هي وانه بالاستفهام من المشتري قال ان البيع له ببيع وقاه أي  
معي ردنا اليه الثمن يرد حصتهما اليهما وبالله تضاف تقدم عرض من المشتري الثاني الذي  
هو الشيخ محمد حسين مصطفى فاضل اسنا سابقا بالتضرر من مطالبته بردها لمبيع وطى  
عرضه فتوى شرعية بجواز البيع وحيث انه يلزم رؤية هذه المادة بطرف حضرتكم  
اقتضى ترفيحه ومعه صورة الحجة والفتوى بين وعرض وشمة لانظر فيها وما يقتضيه الحكم

١٢٨٦

١٧

شوال

١٢٨٦

١٣

الشرعي بفاد عنه من حضرته كما ينظر ويجري للآزم (أجاب) قد صار الاطلاع على صورة الحجة المحررة ببيع الحصة المذكورة المؤرخة بغير ذى الحجة سنة ١٢٦٨ وعلى صورة ما تحرر ادناها من المشتري في ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٦٨ بأن هذا المبيع صار ملكا للشيخ محمد بن مهدي وعلى الاجوبة المحررة على ظهرها من حضرات المشايخ المذكورة اسماء وهم تحت تلك الاجوبة المتضمنة ان البيع المذكور على الوجه المحرر بتلك الصورة ليس من باب بيع الوفاء ولا يجبر المشتري على تسليم المبيع للبائعين عددا واثنا وهذا الشرط الصادر منه غير لازم ولا يجبر على الوفاء به باتفاق وليس هذا من محل الخلاف الواقع بين الامام وصاحبيه حسب ما هو مشهور بهذه الصورة وعلى الجواب المعطى من المشتري الاول المصرح فيه بان شراء تلك الحصة هو من باب بيع الوفاء واحال ذلك على جهة الشراء وذلك الجواب في ١٣ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ وعلى الفتوى المحررة من هذا الصنف المؤرخة في ١٧ رجب سنة ١٢٨٦ المسطرة في كتاب الرهن في هذا التار يخ المتضمن سؤالها الاسـ نفهام عن حكم بيع الوفاء وعن عدم نفاذ بيع المشتري الاول للثاني بدون اذن البائعين بيع ووافه ان حكم هذا البيع حكم الرهن وانه لا ينفذ بيع المرتهن بدون اذن الراهن وللاثنين فمخه ورفع الثمن الى المشتري واسترداد المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسـ السبق الرهن على الدين ووجود القبض (والافادة عن ذلك) ان الذي يفهم من صورة تلك الحجة ان البيع الصادر من المرأتين المذكورتين هو بيع مطلق عن شرط الوفاء وانه بعد تمامه عهد المشتري اليهما برد المبيع اليهما متى ردتا عليه الثمن وقد اعترفت البائعتان بان البيع المذكور قد سبق منهما في زمان سابق ببلدة اخرى وقد جدداه لدى كاتب تلك الحجة فاذا كان الواقع كما ذكر يكون في تلك المسئلة خلاف بين الامام وصاحبيه فعلى قول الامام بالتحاق الشرط بالعقد وان لم يكن في صلب العقد ولو بعد الجلس على أحد قوله المصحح منهما يكون حكم البيع المذكور حكم الرهن على أحد الاقوال فيه و يترتب عليه عدم نفاذ بيع المشتري الاول الى الثاني بدون اذن البائعتين وعلى قول الصاحبين لا يلحق الشرط المذكور بالعقد وهو المجمع فعلى قوله ما المذكور يكون بيع المرأتين المذكورتين باتا ولا يتوقف بيع المشتري الاول الى الثاني على اذنهما والذي اُفتى به في التحيرية والحامدية ان شرط الوفاء اذا صدر بعد العقد متاخرا عنه بان عهد المشتري الى البائع بعد البيع برد المبيع عند رد الثمن كما هو المتبادر من تلك الصورة فان كان الثمن من المثل أو بغيره فيسري بكون البيع باتا ولا يجري عليه حكم الرهن وأما اذا كان بغيره فاحش مع علم البائع به فهو رهن وأما اذا صدر البيع ابتداء على انه بيع وفاء فخكمه حكم الرهن في سائر الاحكام وهو الصحيح طبق ما فتيتا به سابقا في الفتوى المذكورة كورة اذ موضوعها صدور البيع المذكور بشرط الوفاء وهو الذي عليه العمل والفتوى واعتراف المشتري الاول في جوابه المذكور بان البيع المذكور صدر له على انه بيع

وفاء لا يكون حجة على المشتري منه بحيث حصل بعد البيع الثاني والمخلص في هذه  
القضية ان تحصل المرافعة بين البائعتين والمشتري الاخير فان ادعيا ان البيع  
الصادر من المشتري الاول كان بيع وفاء بان شرط الوفاء في صلب العقد ابتداء  
وانكر المشتري الثاني ذلك وادعى البينات فاقول له على المعتمد وان اقام القرينان  
البينة فيمنه الوفاء أولى استحسنانا كما ذكره في رد المحتار قبيل الكفاية وأما دعوى  
الاتفاق في الجواب المهرر على ظهر صورة الحجة المذكورة فلا صحة له وقد ظهر اختلاف  
موضوع الاجوبة المهرر على ظهر تلك الصورة وموضوع جواب الفتوى المهرر من  
هذا الطرف سابقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان أرضا عشورية مشاعة  
بينهما امناصفة استأجرا أحدهما ثمن يكين حصصا لا خرمدة معلومة ودفع اجرتها لشر يكة  
و بعد ذلك ظهر ديون على أحدهما الشر يكين المؤجر وادعى أحدهما الدائنين ان الحصص  
المستأجرة المشاعة ارتبتها من مالهما بموجب سند تحت يده مؤرخ بتاريخ سابق على  
تاريخ الاجارة من الشر يملك وانه يستحق وضع يده على تلك الحصص المشاعة بطريق  
الزمن ويريد دفع بدل المستأجر عنها والحوال انه لم يسبق له وضع يده عليها ولا تحرر بالزمن  
المذكور حجة شرعية مع مقاء الارض على الشئ ووع قول لا يصح رهن المشاع القابل  
للقسمة ولا يتم الرهن بدون قبض المرتهن وتسكون اجارته للشر يك صحيحة (اجاب) نعم  
لا يصح رهن المشاع بدون اقرار ولو قبضه المرتهن شائعا فالرهن المذكور على الوجه  
المستور غير معتبر شرعا ولا يمتاز المرتهن به عن سائر الغرماء واجارة المشاع من الشر يك  
صحيحة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بستانا أرضا واشجارا  
ملك رقبة رهنه عند رجل آخر على دين شرعي مقبوض بيده فعدا وعدا وهو حال مستحق  
الدفع واستلم المرتهن البستان المذكور ووضع يده عليه مدة من الزمان وتحرره بحجة  
شرعية والآن طلب المرتهن من الراهن اداء ما عليه من الدين فادعى الاعسار وان  
البستان المذكور ملك لا ولادة آل اليهم بالارث من والدتهم زوجته وانه باعه لهما من  
مدة سنين قبل حصول الرهن المذكور والحال انه حصل منازعة من أولاد الراهن  
البالغين المذكورين في خصوص هذا البستان بمثل هذه الدعوى وادعوا بانه ملكهم  
آل اليهم ثلاثة ارباعه بالارث من والدتهم وآل اليهم جميعه بالشرع السابق على الرهن  
من أبيهم المذكور وان أباهم مديون لوالدتهم يدين يستغرق الربع المستحق له بالارث  
منها ثم بعد ذلك حضر الاولاد المذكورون لدى المحاكم الشرعية وحسد قوا على صحة  
الرهن الصادر من أبيهم وانه شرعي صادر من أهل مضاف الى محله وأقروا ايضا بانه ليس  
لهم في البستان المذكور ملك ولا حق ولا دعوى بوجه من الوجوه الشرعية وانما هم ملك  
أبيهم الراهن المذكور يتصرف فيه كيف شاء تصرف المالك في املا كما فهل  
والحال هذه لا ينفذ اقرار الراهن على المرتهن ولا تسع دعوى اولاده بانه ملكهم على  
الوجه المستور ولا يبعد هذا من مواضع الخفاء حيث اعترفوا أنه ملك لا يبيهم بعد منازعتهم

المذكورة على الوجه المرسوم ويجوز الرهن على اداء المبلغ الذي قبضه من المرتهن واذا  
تحقق المحاكم الشرعي انه لا تقوده منده ولا عروض ولا عقار سوى البستان المذكور  
ومقر سكنه ياعره ببيع البستان المذكور واذا امتنع من البيع بيعه القاضى جبرا  
عليه ويكون المرتهن احق به من بقية الدائنين ما حيث استوفى شرائطه المعتبة (اجاب)  
نعم لا يتخذ افراد الرهن المذكور على المرتهن ولا تسمع دعوى اولاده المذكورين على  
الوجه المرسوم لتناقصهم في غير موضع الخفاء والحال هذه واذا امتنع الرهن المذكور  
من بيع الرهن لاداء الدين الشرعي المحال يجبر على بيعه فاذا امتنع باعه القاضى أو  
أمينه لاجل المرتهن واوفاه حقه والعهددة الى الرهن كانه نقله في رد المختار عن الولوالجية  
والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وباعه لاهما سؤال مؤرخة ١٧ ربيع الاول سنة ٩٠  
واردة من بيت مال مصر بالاسئلة عنهم عن الحكم الشرعي وصورة السؤال في رجل رهن  
عنده آخر منزلا على مبلغ قرض اقترضه منه وهما صحيحا شرعا بايجاب وقبول شرعيين  
ووضع المرتهن يده على المنزل المرقوم ووكّل الرهن المرتهن في بيع الرهن ان لم يقف  
بالدين في الميعاد المقدر بينهما وكالة صحيحة شرعية صادرة في عقد الرهن ثم مات الرهن  
ومضى الميعاد المذكور وامتنع الورثة من البيع فهل للوكيل المذكور بيع المنزل  
المرقوم جبرا عن الورثة وتسكين وكالة على الوجه المرسوم ولازمة لا تبطل بموت الرهن  
وما الحكم في ذلك (اجاب) اذا كانت وكالة الرهن للمرتحن ببيع الرهن عند حلول الاجل  
مشرطة في صلب عقد الرهن الشرعي المعتبر تكون تلك الوكالة لازمة اتفاقا فلا  
تبطل بعزل الرهن ولا بموته وللوكيل المذكور بيع الرهن ببقية عند حلول الاجل  
وايسر لورثة الرهن بعد موته منع الوكيل من ذلك والحال هذه حيث لم يوفوا الدين  
كردتهم لو كان حيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مدين لا يملك الا منزل سكنه اراد  
رب الدين جبره على سداد الدين فطلب الامهال حتى يبيع المنزل المذكور وفي الدين  
فلم يجبه الى ذلك ثم طلب منه رهن المنزل المذكور وتحت يده الى أجل معلوم بحيث اذا لم  
يوف الدين يكون وكيله عنه في بيع المنزل المذكور الى ولده بقدر الدين والحال ان قبة  
المنزل اضعا ف ذلك فاني المدين الرضا بذلك الرهن على هذه الصفة فاكراه بالحبس المديد  
على الرضا بذلك وكتب بذلك ورقة حالية الحبس بدون اطلاق الحكومة وبدون كتابة  
حجة شرعية والزم وهو في السجن أيضا على الختم على تلك الورقة وتسليم حجة المنزل  
المذكور فهل بعد ثبوت الاكراه المذكور بالوجه الشرعي لا يكون هذا الرهن صحيحا  
والحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الاكراه بالحبس المديد على هذا الرهن بالوجه الشرعي  
يكون للرهن بعد زوال الاكراه ببقية اذ لم يوجد منه ما يغيد الرضا به صريحا او دلالة  
واقه تعالى اعلم (سئل) على ورقة افتاء ممدومة للحقانية باهضاء وكالة ريانة وهم  
الخواجه طناش بنى وشركاؤه وابراهيم خليل مؤرخة ٩ محرم سنة ٩٣ وعليها تاشير  
من سعادة رياض باشا بنظر ذلك بطرف حضرة الاستاذ مفتي السادة الحنفية وفاد

١٢٩٠

١٢

ربيع الاول

١٢٩٠

٢٤

رمضان

١٢٩١

١٩

الجواب في رجل حضرى مقيم ببنـ درجدة اسمه عبد الرحمن باجنيد يكفل بذكر البندر  
نصف حوش وكم امل منزل ساكن فيه وعليه ديون لرجل من تجار مصر واشخصين  
أحدهما من جددة والثاني من مكة المشرفة فذهب المديون مع دائته المقيم معه بجددة  
الى مكة واجتمع مع الدائن الذي بها واتفق معه - ما على أن يرهن تحت يد أحدهما  
نصف الحوش وتحت يد الآخر كامل المنزل فتوجهوا الى قاضي مكة وباع المديون  
للدائن المقيم بجددة نصف الحوش ببيع وفاء - كتب له قاضي مكة حجة شرعية مضعونها  
اشترى الشيخ على باعشن من عبد الرحمن باجنيد حصصة قدرها لنصف في حوش ببندر  
جددة محمد وديكدا ببيع وفاء وأمانه بثمان قدره من الريالات الفرانسه - عدد ٢٤١٧  
حالا مقبوضا وتواعد المتبايعان على أن عبد الرحمن باجنيد - بالبائع يدفع للشيخ على  
باعشن المثل - ترى مثل الثمن بعد خمسة عشر شهرا وأنه اذا دفع اليه مثل الثمن يرد اليه  
نصف الحوش وان لم يرد اليه مثل الثمن يكون الشيخ على باعشن وكيله مقبوضا ببيع  
نصف الحوش المذكور ببيع بابا تا ليقبض من الثمن بقدر دينه ان وفي واشهد المديون  
المذكور ان يصاعلى نفسه بين يدي ذلك القاضي انه رهن المنزل تحت يد الدائن المقيم بمكة  
فكتب له القاضي حجة شرعية بذلك مضعونها - أقر الشيخ عبد الرحمن باجنيد في صحته  
واشهد على نفسه بان عليه للكرم السيد ابراهيم بن عبد الله مينا فا قدره من الريالات  
الفرانسه عدد ٦٩٠ دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح شرعى وأنه قدره من هذا الدين  
جميع البيت الكامل أرضا و بناءا - كائن ببندر جددة بجميع حدوده وحقوقه ومرافقه  
كلها رهنا صحيحا سلمه له وقبضه منه بجميع حدوده كلها ومرافقه رهنا مقبوضا ومسلما  
محوزا بجميع حدوده وحقوقه وسلم الراهن للارتهن حجة البيت المذكور الشاهدة للراهن  
بالمشاورة خ القاضي كاتبا الكتبتين في ٦ شعبان سنة ١٢٩٩ ثم ذهب صاحب الدين  
الذى في مصر الى جددة ليستخلص دينه فلم يجد للمديون مالا غير المنزل ونصف الحوش ولم  
يجدهما في يد احد غيرهما - لهما فوكل شخصهما مقيما بجددة في استيفاء دينه فوضع الوكيل  
يده عليهما ثم حضر الموكل الى مصر فعارض الوكيل كل من الدائنين الاخرين وزعم  
كل منهما انه احق برهنه متمسكا بحجته التى تحررت له فهل والمحال - فله يكون ببيع  
نصف الحوش المذكور ببيع وفاء رهنا و رهن المشاع لا يصح وتوكل البائع وفاء  
لش - ترى بالبيع بما عليه لا يقتضى اختصاصه بالثمن حيث لم يصدر منه بيع والمنزل  
وان كان كاملا أو ضاوية لا يكون رهنا - صحيحا لازما حيث لم يثبت تسليمه للارتهن فارغا  
غير مشغول بما يمنع صحة الرهن شرعا ولا عبرة بما هو مدكور في حجة الرهن من قوله رهنا  
صحيحا سلمه له وقبضه منه محوزا حيث كان مجلس القاضي الذى حصل فيه الاشهاد في  
بلد غير البلد الذى فيها العقار - لا بما افاده كثير من حضرات المفتاى من انه يشترط  
حصة الرهن ان يكون محوزا فرغا غير مشغول بحق الراهن مميلا لمشاعا مقبوضا  
والخلفية بين الرهن والمرتهن وان كانت قبضا - لكن على وجه - يتمكن فيه المرتهن من

القبض بلا مافع ولا حائل وان يقول الراهن للارهن خليت يديك ويدينه فلولم يقبله او كان  
 بعيد الم بصر قابضا وان اقرار البعيد بالتسليم والقبض لا يصح به القبض وعلى فرض  
 ان الاقرار الذي وقع بين يدي القاضى اخبرا عن عقد رهن سابق لا يقتضى صحة  
 الرهن حيث لم يثبت تسليم المرهون فاد غا غير مشغول خصوصا اذا تحققت سكتي  
 الرهن فيه وقت الرهن فلا يحتاج بالجبين المذكورين أصلا ولا يستبد الدائنان بثمن  
 نصف المحوش والمنزل ويكون لصاحب الدين الذي بمصر مزاحته ما بقدر دينه أو  
 كيف الحكم (أجاب) الصحيح ليس بيع الوفاء حكمه - حكم الرهن في جميع الاحكام  
 فترأى فيه شروطه التي من جلته ان لا يكون مشاعا و بناء على ذلك لا يصح بيع الوفاء  
 في نصف المحوش المذكور بل يكون رهننا فاسدا ولا يوجب هذا البيع اختصاص  
 المشتري بمقدار الثمن اذا كان الدين سابقا على الرهن بخلاف ما لو سبق الرهن الفاسد  
 الدين فان الرهن وان كان فاسدا الا انه يعطى حكم الصحيح في هذه الحالة من تقديم  
 المرتهن على سائر الغرماء كما صرحوا به ودون المنزل الكامل ارضا و بناء المذكور وان  
 توقفت صحته على قبض المرتهن فارغا غير مشغول بامته الرهن ولا تكفي فيه التخلية مع  
 البعد عالم بمحض زمن يتمكن فيه من القبض الا ان الرهن لو ثبت اقراره لا يجزى رهن  
 صحيح مقبوض يعامل بموجب اقراره ويؤاخذ به حيث لا مانع اذا اقرار رجة على المقر  
 والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظه صر بناء على افادة من ديوان المحفانية ومعه  
 سؤال صورته في رجل اقترض من آخر مبلغا الى اجل معين ورهن تحت يده مقرضه  
 منزلا وورشة مع كامل عدتها الثابتة والمنقولة المجارى جميع ذلك في ملك الراهن بدون  
 شرط ولا منازع تامين على مبلغ القرض وجب رهن شرعي وقد وكل دائنه المذكور  
 في بيع كامل الرهن بما شاء لمن شاء لى تأخره عن ايفاء الدين وتسديد مال القرض منه  
 وقد قبل الدائن تو كليه عنه في ذلك وتدون كل ذلك في حجة الرهنية المذكورة ثم الدائن  
 المذكور اعار له دينه كامل العين المرهونة لينتفع بالسكنى مع عائلته في المنزل وتجري  
 حركة اشغاله في الورشة وعدتها مدة الرهن ولدى حلول اجل القرض وطلب المرتهن  
 اعادة الرهن من المستعير ليجري مفعول شروطه انضج ان الراهن قد اجر الورشة  
 المذكورة لا جردون علم المعير فهل للمعير شرط عافيه الايجار المعطى من المستعير للاستاجر  
 (أجاب) اذا صدر الرهن مستويا شرائط الهبة والتمام الشرعية لا يكون لكل من  
 الراهن والمرتهن اجارة العين المرهونة من اجنبي يدون اذن الاخر فاذا اجره الراهن  
 بدون اذن المرتهن او اجارته بعد صدور الاجارة يكون للارهن فسخ الاجارة المذكورة  
 واسترداد العين المرهونة الى يده اذ اسبقها حقه بقبض الدين من مدنيونه أو يبيع  
 الرهن واسقيفاء دينه من ثمنه على ما شرط اذ لم يوجد ما ينقض الرهن واعادة الرهن من  
 راضيه بعد تمامه لا توجب نقض عقد الرهن والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة  
 منها حصر مفاتيح ثغر سكنه ردية نص سفرها في رجل استلم أرضا أميرية باذن من الحضرة

١٢٩٣

٩

وجب

١٢٩٤

المحدودية بشرط أن يبنى فيها بيتا ومتى تم بناؤه تصير الأرض ملكا له ثم انه يبنى بعض البيت ولم يبنه ثم باع البناء لشخص آخر ولم يبن ذلك الآخر فيه شيئا ثم باعه لشخص ثالث واليخص الثالث وقت الشراء أخبر وكيل المحضرة المحمدية بذلك وسلم له في ذلك ثم انه اكمل البنين حتى صار بيتا كاملا ثم ظهر شخص يدعى ان البناء الذي أنشاه الاول رهون عنده على مبلغ والحال ان مدعى الرهن لم يستلم ما بناه الاول ولم يضع يده عليه للآن ولم يقيد ذلك الرهن بأي محكمة من المحاكم الشرعية وانما البيت بأكمله تحت يد الشخص الثالث الذي اتم بناءه وما زال متصرفا فيه تصرف الملاك في املاهم الى الآن مع معارضة مدعى الرهن التصرف المذكور ومعارضة ايضا كل البناء وغير ذلك من التصرفات وقدرة المدعى المذكور على الدعوى وعدم مانع يمنع عنها فهل يكون رهن البناء القائم على أرض مملوكة لاغير غير صحيح حيث كان بدون الأرض وبدون قبض أو به ما بلا اذن مالك الأرض وحينئذ فيكون بيع البناء من الثاني والثالث صحيحا والحال ان البيع الاول والثاني كلاهما حصل فيه التقابض الشرعي على وجه الصحة ومعلوم ان المثلث اجاب حضرته حيث الامر ما ذكر في السؤال فكل من البيعين الاول والثاني صحيح فافهم فيد لمحكمة من ملك المشتري للبيع وجواز تصرفه فيه بمشاه من أنواع التصرف تصرف الملاك في املاهم بدون معارضة احدكم في ذلك بدون وجه شرعي كما مرصه مدعى الرهن المذكور فان دعواه المذكورة غير معتبرة ولا مسموعة شرعا ولا يستحق بها شيئا من البناء ولا يتزع منه شيء من يد المشتري الثاني بمقتضاها بل يبق تحت يد المشتري الذي انى على ما تقدم والله اعلم (اجاب) ما تضمنه جواب المرحوم الاستاذ مفتي النعمان السكندري بهناء وافق اشرفا حيث كان الرهن المذكور على الوجه المسطور واستوفى البيع شرائطه المعتمدة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر في ١٨ ذي القعدة سنة ٩٦٠ حاصلها الامل من بعدم معلومية حضرته ماوردت به افادة مديرية اسيوط في ٢ ذي القعدة سنة ٩٦٠ يصير النظر فيما توضح بالورق تبيين الاختصاصين بمسئلة رهن الاطيان الخراجية والاقتضاء عن هذه المادة كمرغوب المديرية لاخطارها وحاصل ذلك انه صدر امر مديرية اسيوط لمحضرة قاضيا بسماع الدعوى برهنية اطيان خراجية وانبات مبلغ غاروقه والحكم في ذلك فتحرر من حضرته القاضي سؤال لعرضه من طرف المديرية على مفتيها او مفتي استئناف قبلي لمحصل وقفته في صحة الحكم بالرهن ولما عرض هذا السؤال على حضرته مفتي استئناف قبلي افادته بان حضرته نائب أفندي المحكمة من افاضل العلماء المشاهير في الافناء الى ان قال فان وافق يصدر الامر بتقديم هذا السؤال اليه وما يقيد به من الوجه الشرعي يكون الاجراء بمقتضاه مكتب من المديرية لمحضرة نائب المحكمة المذكور كدعوة بطلب الافادة مما تقتضيه النصوص الشرعية في ذلك لا فائدة حضرته القاضي الموما اليه فكتب حضرته النائب المذكور وافادة عن ذلك السؤال باتي ذكرها وفي آخرها رغب عرض هذه

المادة على هذا الطرف للاجابة بما يظهر بعد افادته المذ كورة (وصورة السؤال المشار اليه المحرر من طرف حضرة القاضي المذ كور) في رجل استلم من آخر مبلغا معلوما ورهن له في نظيره قدوا من اطيانه الخراجية المسكفة باسمه بقيامه معلومة وقدم عريضة بذلك للديوان بخرت عليها الاستعلامات وقبل تقديم الافادة بها الى المديرية واذن الديوان بتحرير رجة الرهنية توفي الرجل المذ كور وانحصر ارثه في اولاد باعين وقاصرين وكان قبل وفاته اقام أحد اولاده الباقين وصيا من قبله على القاصرين منهم ومات مصر او قيل الوصاية بعد موته وثبت ذلك شرعا لتدريس الوصي من الحكومة بتحرير رجة ايلولة باطيان والده فور دخاطب من المديرية يتضمن طلب اثبات الرهنية للمرتين فصار سماع الدعوى على الوصي المذ كور من الرجل المرسوم بيان والده اقترض لنفسه مبلغ كذا واستلمه في مصالحه ورهن له في مقابلته كذا من الاطيان الخراجية المسكفة عليه وبين قبايلها وحدودها وسلمها له قبل موته والآن عارضه فيها المدعى عليه المذ كور وروم دفع معارضته وبسؤاله عن دعواه صدق على موت والده وعلى انحصار ارثه فيه وفي بقية وراثته وعلى كونه وصيا على القاصرين من اخوته وأنسكى مبلغ القرض المدعى به ورهن والده اطيانه المذ كورة في مقابلته فاثبت الرجل المذ كور ذلك بالبرهان الشرعي واليهين الشرعية فهل والمحال هذه لا يسوغ الحكم بالرهن للاطيان لوقوعه من المتوفى قيل اذن الديوان وتلقى الوارث له من قبل ولي الامر بدون دين أو يكون الاذن الآن بسماع الدعوى فيه اذ ثاب الرهن افيد ونا (وصورة الافادة الصادرة على ذلك من حضرة نائب المحكمة المذ كورة) الافادة عن ذلك انه ورد امر سعادتك بطلب الحكم عن سؤال حضرة القاضي المرفوق معه بتلاوته تبين ان صورة دعوى المرتين المستورة به قاصرة وتماها يعلم ساد كره القاضي في أول سؤاله فاذا ادعى المرتين ان الراهن رهن له مبلغ كذا من اطيانه الاميرية وذكر الحد ودوانه سلمها له في مقابلته ما استدانه منه وصرفه في لوازمه وهو كذا وعرض عن ذلك للحكومة فقبلت عرضه وكتبت عليه بطلب الاستعلام عن استحقاقه لتلك الاطيان من نحو شيخ القرية وصرفها ووجرت الاستعلامات في حياته ثم توفي قبل رد الافادة للحكومة كما ذكره القاضي في أول سؤاله فان دعواه تصح ويعد ثبوتها بالبرهان يحكم له لاستيفاء العقد شرطه وهو اطلاع الحكومة المشروط لتقام عقد الرهن المذ كور في السابع من القانون الموضوع للأراضي المصرية بقوله يجوز رهن الاطيان بالعمارة بصفة بشرط ان يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التسكين باسم الذي أخذ الاطيان ولا يتوقف عام عقد الرهن على الاستعلامات ولا رد الافادة عنها ولا الامر للقاضي بتحرير رجة الرهن لان الاستعلامات امور سياسية لمنع ما يفسدها ان يوجب خللا في العقد والامر بتحرير رجة لا يتوقف صحة العقد شرعا على وجوده ولا يبطل بفقدانه وقبل بينة المرتين على الوصي اقيامهما من خصم على خصم وليست المسئلة من مسائل الخلاف المذ كورة في جامع الفصولين

لان موضوعه فيما لو كان الرهن قائما هذا ما تيسر فهمه وارجو عرضه على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الانام بالازهر لانه المراجع اليه في تلك المعضلات وتذليلها وقد قال الله وفوق كل ذي علم عليم (اجاب) المعلوم ان المجازي عليه العمل في شان رهن الاطيان الخراجية الاميرية بتحقيقها بمعرفة الجاهل من السياسية وتطبيق حالها على اوامر الحكومة الصادرة في شان ذلك لا اثباتها بالوجه الشرعي لان الحكم الشرعي مقتضاه عدم صحة رهن الاطيان الخراجية الاميرية لسكون رقبته غير معلوم كالمستفتى بها وحينئذ فلا يصح الحكم بجهة رهنها شرعا والحال هذه نعم لو ادعى المرتهن بمبلغ دينه على الميت في وجه وصيه واثبته بالوجه الشرعي يحكم له بدينه المذكور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان على نفس الوصي المختار وفي ذمته دين لاجني وهناك عقار وارض مملوك الرقبة وذلك العقار وله ولجورده القاصر الذي هو تحت وصايته المختارة حصته منه فهل يصح له رهن ذلك بما يكمله على ذلك الدين الذي بذمه الوصي ويكون قرار الضمان في ذلك على الوصي (اجاب) في ادب الاوصياء وفي الخائنية والهداية يجوز للوصي او الاب رهن مال الصبي بدين انفسهما عند الامام أي حقيقة ومحمد رحمهما الله تعالى استحسنانا لانه من باب المحفظ حيث يضمن اذا ضاع وفي الهداية لانهم ايماء كان الايداع وهذا انظر في حق الصبي من الايداع لان قيام المرتهن بحفظه ابلغ خوفا من الغرامة ولو هلك مضمونا ما نة وهذا على ظاهر الرواية قال فعلى هذا يصير المرتهن بالهالك مضمونا فادينه والاب والوصي موفيا له ويضمنان للصبي لانهما قضيا ديتهم بما له فيضمان ثم قال القاضي الامام اذا ضمن كل منهما يضمن قيمة الرهن ان ساوت الدين او نقصت عنه وقدر الدين ان زادت القيمة عليه لانه في الزائد مودع وله ولا يقدرا يداع مال اليتيم والقياس انه لا يجوز للوصي وبه قال ابو يوسف وزفر اجمارا بحقيقة الابقاء وهذا بخلاف الاب حيث يجوز له ان يرهن اجماعا قياسا واستحسانا ومثله في المبسوط للمرخسي والمهبط وذكر في المبسوط ايضا انه لا يجوز رهنه فلو هلك الرهن يضمن كل منهما قيمته كيفما كانت لان كلا منهما غاصب وقال فيه ايضا ان الاب لا يصير غاصبا باخذه مال ولده اذ له اخذه مجانا محتاجا والحفظ له فله فلا يضمن الا اذا اقلعه بلا حاجة وقال الصدر الاشهد بمولانا حسام الدين بعد ما ذكر المسئلة في صفراء فيحمل على ان في المسئلة روايتين وفي البغية وللأب لا الوصي أن يرهن متاع الصبي لدين نفسه فاذا هلك يضمن الوصي قيمته والأب قدر الدين وفي اجماع الاصغر صح رهن الاب لا الوصي لان للأب بيع مال الصبي بخلاف الوصي فيضمن الاب قدر المؤدى يعني قدر ما يكون به مؤديا دينه لو هلك الرهن والوصي كله ومثله في المنتقط عن صدر الاسلام أبي اليسر أيضا قال لان الاب يملك البيع من نفسه بمثل القيمة والوصي لا يملكه الا اذا كان خير اليتيم وذكر في الصغرى انه يهجع رهنه متاع الصغير فليمن

انفسهما استقسانا والقياس انه لا يجوز وهو قول أبي يوسف انتهى وفي تنقيح الحامدية  
من الرهن سئل فيما اذا كان لا يتم عقار معلوم بما رقي ملكهم رهنه أم هم الوصي الشرعية  
عليهم يدين استدانته من بعلها يزيد وتسلم زيد الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور  
اجاب نعم وللا ب أن رهن يدين عليه عبد الطفلة والوصي كذلك تنو بمن الرهن ولو  
رهن الوصي أو الأب مال القيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استقسانا وعن أبي  
يوسف أنه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي في مال القيم ومثله في شرح الكنتز  
للإيني والمسئلة مفصلة في أدب الاوصياء انتهى ومنه يعلم حكم حادثة السؤال والله تعالى  
أعلم (سئل) بأفاده من مجلس الاحكام في ١٢ جادى الاولى سنة ١٢٠٠ م ١٩ م مطرعة على  
صدقة قرارته يهدى صادر من مجلس الاحكام في قضية الابو المرفوع من حضرة محمد بن  
صدقي ياورخديوى بتوكيل عبدا له كريمة ناجي في مادة الاطيان بزواية ابي شعرة مع محمد  
صدقي المتضمن استقسانا هذا الطرف مما يقتضيه الحكم الشرعى فيها ويرغب ورود  
الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى عنها ومال هذه المادة الموضحة بهذا القرار ان محمد  
بن صدقي اشترى ثلاثة وتسعين فدانا وكسورا اطيانا عشورية من زعفران معتقة  
المرحوم محمد بن كزيبك شريفي ومن يستحق معها وان المذ كورة اخبرت أنها مدونة الى  
محمد صدقي بمبلغ مائة وخمسين جنهما فرة كيا وان اثنين وثلاثين فدانا من تلك  
الاطيان تحت يد محمد صدقي تامينا على ذلك المبلغ وتوكت المبلغ المرفوع تحت يد  
المشتري لتسليمه لرب الدين واستلام الاطيان منه وان المشتري خاطب عبدا له والد  
رب الدين بطالب تسليم الاطيان والحاسبة على مطلوبه وقيمة الايجار فلم تحصل ثمرة بل علم  
من اقواله اصراره على استمرار غصب الاطيان لانتهاء مدة الثلاث سنوات التي يزعم انها  
مدة رهن الاطيان وان لا حق له في وضع يده عليها المدة المذكورة وان مجلس الاستئناف  
حكم بعدم احقية محمد صدقي فيما ذكره وان المذ كورة وضع اليد على الاطيان حتى  
انتهت المدة المذكورة ومن ابتداء شهر مازد سنة ٨٨٠ قارىخ الشراء لغاية يولييه  
سنة ٨٨٢ قارىخ رفع يد محمد صدقي كورة عن الاطيان عبارة عن ستين وخمسة أشهر  
و يطالبه بمبلغ ٣٨٧٩٨ قرشا قيمة ما كان يربحه من الايجار لو كانت الاطيان المذكورة  
تحت يده ومحمد صدقي قال ان البائنة المذ كورة وولد هار هار تحت يده ٣١ فدانا  
وكسورا على المبلغ المذ كورة المثلثة لثلاث سنين بموجب شروط مسجلة بالحكمة  
المختلطة تنهى بتصرفه في الاطيان المدة المرفوعة بالزراعة والانتفاع بمصولاتها وسداد  
ما عليه الميرى وبعضى المدة المذ كورة يستلم مطلوبه ويسلم الاطيان لها ثم قال انه لا يجوز  
بيع ثلاث الاطيان الا بعد انقضاء المدة وخلوع من المظورات واقادوكيله على هربانه  
عند انتهاء المدة يسلم موكله الاطيان بدون توقف وحضرة محمد بن صدقي مستند على سند  
الدين وفتاوى قدمها مع صورة السند الى الاستئناف ومن مضبطة المجلس المذ كورة علم

ان صورة السند دلت علی انه يتضمن اقرار زعفران المذکور بدينيتها الى محمود  
صدق في ميان ١٤٦٢٥ قرش اسبق استيلاءها اليه والوعد منها بسداد بعد ثلاث سنين  
من ابتداء ٢٣ بونيه سنة ٧٩ لغاية ٢٢ بونيه سنة ٨٢ بدون احتساب فائض علمها في  
تلك المدة وبعدها انها يحسب فائض باعتبار ١٢ قرش في المائة اذالم يصرسداده في الميعاد  
وتأمينا للبلغ قدر ضيقت المذکور بان ترهن تحت يده ٣١ قدا ناكسورا مشوربة  
كائنة بحوض الساحل وساقية ابي شعرة وصار الرضا بوضعه على تلك الاطيان في  
زرعها على ذمته الى حين استيلائه على كامل حقته ويسدد امرها له من طرفه ويستولي  
محصولاتها لنفسه والقفاوى الشرعية مضمونها ان التاجيل في القرض غير لازم وانه متى  
وكلت البائنة المشتري في دفع بدل القرض من مالها يجبر المرتهن على قبوله منه ولا  
يعتبر تعلله بعدم مضي مدة القرض ويكون البيع بعد قبضه نافذا شرعا ويؤثر المرتهن  
يرفع يده عنها فلاجل الوقوف على حقه بقية ذلك قد تقرر باتحاد الاطراء صدور قرار  
تهدى عن استفتاء حضرة الاساتذة مفتي السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر عما  
يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة ويصير احضار سند الدين وأوراق مفردات  
القضية ومن مجلس الاحكام يتحرر بحضرة الاساتذة مفتي السادة الحنفية وشيخ الجامع  
بالاستفتاء عما ذكره مرفقة مديرية المذوقية يصير استحضار المفردات والسند للمجلس  
للتنظر واجرا ما يلزم (الاجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة ان هذا الدين  
ان كان قرضا فتاجيله لا يصح فلا يكرن لازما وله المطالبة به قبل حلول الاجل ولو  
كان الدين مؤجلا ف قضاء قبل حلول الاجل يجبر على القبول كما صرحوا به وبان الاجل  
حق المدينون فله ان يسقطه كما في الاشباه من المداينات عن الزياهي والخانية كما نقله في  
تنقيح الحامدية وبان بيع المرهون موقوف لحق المرتهن الى فسكك الرهن وبان منافع  
الغصب كسكنى الدار وزراعة الارض لا تضمن الا في ثلاث في الوقف ومال اليتيم  
والمعدل للاستغلال الا اذا استعمل المغصوب بالمعدل للاستغلال يسكنى الدار وزراعة  
الارض مثلا بتاويل ملك كالشريك أو عهدة كالمترهن وانه اذا صار فسكك الرهن  
بدفع الدين أو سقوطه نفذ البيع ان لم يفسخه المشتري قبل ذلك لان له حق الفسخ فاذا  
زرع المرتهن الارض المرهونة فحقت يده قبل قبض الدين وفسكك الرهن لا تجب عليه  
اجرتها ان لم يتحقق موجب لها لا سيما مع اباحة الراهن له ذلك وان كان يجبر على قبول  
الدين قبل مضي أجله بفرض صحة تاجيله وينفذ البيع باداء الدين وفسكك الرهن  
والله تعالى أعلم

(كتاب الجنایات والديانات)

(سئل) في رجل من الاهالي قتل أخاه بنبوت متعمدا ضربها به ولماسئل عن سبب  
قتله اياها ادعى انه بسبب كونه وجدها حاءا لامع كونها الازوج لها ولماسئل منه



شهود على ثبوت جملها وهي غير متزوجة - حاضر اخواتها وشهدن بجمعة قول القاتل ثم  
طلب منه شهود آخر خلاف اخواتها فحضرهم وشهدوا بموافقة دعواه وكان قتله اياها  
قبل وضعها (اجاب) موجب هذا القتل شرعا الاثم والدية المغلظة على العاقلة وعليه  
الكفارة ولا قصاص عليه عند امامنا الاعظم والله تعالى اعلم (سئل) في صبي ضرب  
صديبا بسكين فمدا في بطنه فمقتها وخر جثامعاؤه واستمر المضروب يومين ثم مات بسبب  
ذلك فهل اذا وجدت بينة تشهد بذلك ندم الدعوى قبل بلوغ الصبي القاتل وقيل  
الدية عاقلة له او كيف الحال واذا قلتم بسماع الدعوى ولزوم الدية للعاقلة فمن العاقلة  
(اجاب) هذا الصبي والهجنون والمعتوه خطأ وعلى عاقلة الدية ان لم يكن من النجم والا  
ففي ماله ولا يؤخر الى البلوغ قال في الاشياء الصبي المجنون وروموا خذبا فعالة فيضمن ما اتلفه  
من المال للمال واذا قتل فالدية على عاقلة اه ومثل المجنون الماذون كفي حواشيه  
والخصم في ذلك ولي الصبي كالأب والجد والوصي ومحل الوجوب على العاقلة اذا ثبت  
القتل بالينة لا بالقرار الا ان يصدقه فيه والعاقلة اهل الديوان وهم العسكر لمن هو  
منهم وان لم يكن القاتل منهم فعاقلة قميته وأقاربهم وكل من يتناصره وبه والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل مات من مدة ستين سنة فادعى ابنه الآن على رجل كبير من  
العرب بان فلانا الذي مات ضرب والده وبطنه ويريد أن يطالبه بارش الجنائية التي جناها  
ذلك الرجل متعللا عليه بأنه من جماعته وأنه قرينه والحال أنه غير وارث فهل لا يجب  
لذلك ولا يكون له مطالبة بشئ من الارش ولا عسيرة يتعلله المذكور (اجاب) لا مطالبة  
للدعي على المدعي عليه بارش الجنائية حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة تدعى عن نفسها وبوصايتها على أو لادها القصر ان زوجها كان خفيرا  
على جرن بالناحية وفي الصباح وجد ميتا مضروبا ببلطة في رأسه كسرت جمجمتها ولم يعلم  
قاتله ثم أشيع في الناحية ان رجلا منها توجه الى البحر فوجد رجلين واقفين فيه ليلة  
قتل المتوفى المذكور ورفعه من مخرج جلا فمعد ذلك ادعت الزوجة على الرجلين  
المذكورين الا الذين اخبر عنهم الى جمل المذكور وهرفت انه كان بينهما وبين زوجها  
عداوة وصحمت على ان الغافل بهذا ان الرجلان وقد سئل الرجل الذي أشيع انه أخبر  
عن الرجلين المذكورين فأنكر قوله وخروجه الى البحر وعلمه بذلك فهل يكون في ذلك  
الدية والقسامة ويطلب منها بينة على وجود الضرب المذكور برأس زوجها ام لا لكونها  
هينت الرجلين المذكورين في الدعوى وأنكر اقسامه واذا لم تقم عليه ما بينة بقتله ماله  
لا يكون عليه ما في ذلك الا اليقين لشرعي وما الحكم (اجاب) اذا ادعت الزوجة القتل  
على معين من غير اهل الهمة الاقرية من المثل الذي وجد فيه القتل ولم يكن مملوكا لاحد  
وكانت تلك البلدة ذات محلات كان ابراء من الاهل الهمة وتسقط القسامة عنهم فاذا  
أثبت القتل على من عينة بالوجه الشرعي يحكم بوجبه اذا استوفى اللازم شرعا وان

١٩

١٢٦٤

محرم ٩

١٢٦٥

جادي الاول

٢٩

١٢٦٥

جادي الثانية

٥

١٢٦٥

عجزت حلف المدعى عليه بطلبها وما اذا كانت البلدة صغيرة وكان المدعى عليهم من اهلها ولم تثبت دعواها عليهم فالقسامة والدية على اهل البلدة وعوائلهم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الحقانية عن رجل وجد مقتولا ومخدوقا في ساقه في جهة من الجهات واولياء الدم قد نسبوا القتل الى شخص معلوم بواسطة انه كان يلقى عليه اشخاصا يريدون قتله وكان المقتول يريد ان يشتمه على الى الحماكم فوقع الصلح بينهما بحضور قاضي تلك الجهة ولما صار قتله حصرا واتهمه القتل في هذا الرجل ولماسئل من قاضي الجهة المذكورة عن حقيقة ما يعلمه اخبر ان الصلح الذي اخبر عنه اولياء الدم لم يكن مع من اتهموه وانما كان المقتول قبل وفاته ادعى على شخص آخر انه يريد قتله وحصل الصلح بينهما وكذب اولياء الدم في دعواهم ان الصلح كان مع الذي اتهموه ومن حيث ان اولياء الدم قد برؤا الله شخص الذي اخبر عنه القاضي بان الصلح كان معه وصمموا على ان هذا الصلح كان مع الرجل الذي اتهموه وادعوا ان القاضي نسب المصروفية التهمة وتحققت صحة ذلك لان ولد الرجل المتهم عقد على يث القاضي وتزوج بها قبل بمقتضى ذلك يصدق القاضي في قوله ان الصلح الذي صار مدة حياة المتوفى كان مع الرجل الذي هو مبرأ من اولياء الدم ولا هبة بقول اولياء الدم ان القاضي نسب الذي اتهموه ام لا يصدق في قوله حيث يقال انه يريد برائة نفسه (اجاب) العبرة لما يدعيه اولياء المقتول فاذا ادعوا على معين انه هو القاتل وانبتوا دعواهم بالوجه الشرعي يحكم عليه بوجبه شرعا ودعوى القاضي ان الصلح المذكور كان مع شخص آخر غير مسموعة منه شرعا ولا يترتب عليهم اثبات والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قليوب عن حادثة مضمونها متعلق بقضية قتل وهو قرر اولياء المقتول ان اهالي ناحية سنديون ما عدا الانفار المدعى عليهم بقتله سابقا الاتي ذكرهم لم يقتلوا القتل ولا مدخل لهم في قتله لا مشتركين ولا منفردين وان ذمتهم برثية من ذلك ولم يطلبوا التداعي عليهم بذلك لان قسامته ولا من دية وان الذي صار في قتله ما وقع منهم وادعوا به سابقا من ان محمدا وانما عبد رب النبي ولدى المرحوم عبد رب النبي الحشاش واسماعيل بن عبد الكريم الحشاش وعلي بن اسماعيل محمود وعبد الرحمن ابن المرحوم عمارة عويضة وعبيد بن عبد الله الحشاش الغائب الا ان باراضي الحجاز الجميع من اهالي سنديون المذكورة فعدوا وقتلوا جميعا مصطفى خردا المذكور في الغلاة بعيدا عن البلد جدا في مكان لم يكن يملو كالمدعى عليهم ولا احد كذلك وبعد قتله في الحبل المذكور فنعلم من الحبل المذكور وذهبوا الى البلد المذكور والقوة في حارة الكفر التي بها يخافون بالقرب من بيته وانهم هم القاتلون له كما قرر وادلائ سابقا وحلفناهم اليين الشرعية بالجلس على فني الدعوى لجهزهم من اثباتها وكذلك الا عاجزون عن اثبات قتله بالينة الشرعية وقد قرر المدعون المذكورون اءلاء ذلك طائعين مختارين بحضور الانفار

المذکورین اعلاہ المصمیمین علی جودہ و اہم المشروحة علیہم فیعد الاطلاع علی  
 ہذا فی جو افادۃ الحق کم الشرحی عن ذلك ان كانت القسامة والدية تترتب علی یاقی اهل  
 البلد اولاً قسامة ولادیه علی احد حیث صد رمن المدعین ما یغید براۃ باقی اهل البلد  
 عن القتل والدعوی بہ علی الوجه المستطور و قرر کل من المدعین ان القتل حصل فی مکان  
 بعید عن البلد جدا کما هو مشروح (اجاب) حیث اعترف اولیاء المقتول ان قلاتا  
 المذکور قتله المدعی علیہم اولاً فی قلاتہ بعیدۃ کما هو مستطور و یحیث لا یسمع الصوت  
 منها و اثمہم قتلہ بعد القتل الی الہلۃ المذکورۃ قلاتہ ولادیه علی اهل الہلۃ و باقی  
 اهل البلد و الحال ما ذکر سیمامع عدم الدعوی علیہم واللہ تعالی اعلم (سئل) فی رجل  
 بدعی علی رجل مستخدم فی قلعۃ من القلاع بان انا المدعی المذکور توجه الی القلعۃ  
 المذکورۃ لغرض فہرب المستخدم بندقیۃ فخرجت منہا رصاصۃ فی جنبہ الیسار من  
 غیر قصد و مات بذلک فی ثانی یوم و ادعی ان القاتل اعترف ایضاً بانہ ضرب البندقیۃ  
 المذکورۃ و خرجت منہا رصاصۃ اصابتہ من غیر قصد و اعترف انہ بذلک بحضور المقتول  
 قبل موته فثبت المدعی علیہ عن ذلک فاجاب بانہ حین حضر المتوفی و وجد عنده  
 بندقیۃ فطلب النظر الیہا فناولہا فخرجت منہا رصاصۃ من غیر فعلہ فاحضر المدعی  
 بینہ من اهل بلدہ و شہدت باعتراف المدعی علیہ بما ذکرہ المدعی و زکیت و عدلت  
 فہل تقبل ہذہ الشہادۃ و تكون الدیۃ علی القاتل أم لا (اجاب) اذا ثبت القتل خطأ  
 باقرار القاتل تكون الدیۃ فی مالہ الا ان یتصدق العاقبۃ القاتل أو تقوم جہۃ قاتلہا فکون  
 علیہم و تقبل البینۃ مع الاقرار لانہا ثبتت ما لیس بثابت و هو الوجوب علی العاقلة  
 واللہ تعالی اعلم (سئل) فی رجل یحرس جسر امں الجسر السلطانیۃ الی اللہ و م قتل  
 فی اللیل ببارودۃ اصابتہ منہا رصاصۃ فی صدغہ فکسرتہ و جرحتہ و تحت ذلک الجسر  
 الذی قتل علیہ الرجل مزارع خالیۃ من السکن والملک و بجمہۃ الجسر ساقیۃ فیہا بعض  
 سکن ینتہو بین الخمل الذی وجد فیہ القتل مائتان وعشرون قصبۃ و بلدۃ بینہما و بین  
 المسکان الذی وجد فیہ القتل مائۃ وثمان وثمانون قصبۃ فقررا لاہالی العارفون لذلك  
 لما سئلوا عنہ ان الذی یکون یجدر ان البلدۃ و جدران الاما کن الی بالساقیۃ خلا من  
 کان داخل الاما کن یسمع فی اللیل صوت من کان فی المسکان الذی وجد فیہ القتل  
 فہل والحال ہذہ تكون القسامة والدیۃ علی من کان فی اما کن الساقیۃ أو من کان  
 فی البلدۃ من اهلہا القربہا من محل المقتول عن اما کن الساقیۃ أو قسامة ولادیه  
 لیکون القتل علی جسر العموم و هل اذا كانت القسامة والدیۃ علی اهل البلدۃ و بر اہم  
 اولیاء المقتول بطل القسامة والدیۃ ولا تنقل لغيرہم أو تنقل علی سکان اما کن  
 الساقیۃ و ما حکم اللہ (اجاب) اذا وجد القتل فی مکان یکون التصرف فیہ لعمامة  
 المسلمین لا لواحد منہم ولا لجماعۃ یحضرون فلا قسامة ولادیه علی احد و انما الدیۃ علی

۱۳۶۵

۱۱

۱۳۶۵

۱۲

۱۳۶۵

۱۲

بیت المال اذا كان نائيا اي بعيدا عن الهلات والا يكن نائيا بل قريبا منها فعلى اقرب  
 الهلات اليه الدية وانقسامه فحيث وجد القتل الذي لا يعلم قاتله على الجسر الذي  
 للعامة فعلى اقرب الاطراف اليه انقسامه والدية عليه من ان وقعت الدعوى من الولي  
 بالقتل عدا وعلى عواقبهم ان وقعت الدعوى بخطاوا اذا ابرأ اولياء المقتول اهل الاقرب  
 وادعوا على غيرهم فان برهنوا قضى بموجب البينة والا يبرهنوا حلف المدعى عليه ولا  
 وسامة على غير الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا في سفينة وادعى  
 ولي الدم على معين من ركابها ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تكون  
 القسامة والدية على جميع من في السفينة من ركاب وملاحين دون المالك حيث لم يكن  
 موجودا فيم سابل هي في يد غيره ولا يشاركه في ذلك (اجاب) اذا وجد القتل في  
 الفلك فالقسامة والدية على من فيها من الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالعادة  
 وفي مرة الفتاوى ان الفلك ينقل ويحول فيكون في اليد حقيقة فيعتبر فيها اليد دون  
 المالك كما في الدابة والله تعالى علم (سئل) عن حادثة من قاضى قليوب في ٢٩ ل  
 سنة ٦٥ مضمونها رجل اقر بخنق زوجته وماتت بسبب ذلك ثم ادعى ان اقراره  
 كان بالاكره وان بينته غير حاضرة بالبلد وانها غائبة بالحجاز واقر ايضا طاعة ضربها  
 بعد ابعود دخان تحت ذقنها واذنها وماتت بسبب ذلك (اجاب) يحكم على الرجل  
 المذکور بموجب الخنق حيث اقر به ولا يلتفت الى قوله كنت مكرها بدون ثبوت  
 ذلك بالبينة العادلة على ما افتى به صاحب المنهج ولا ينتظر حضور بينته التي يدعي انها  
 بالحجاز وموجبه دية مغلظة من الابل ارباعا على ما رجحه الشريعة بل الى خمس وعشرون بنت  
 مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة في  
 ماله دون عاقلة له الا ان يصدقه أو تقوم بينته على الخنق وموجب اقراره ثانيا طوعا على  
 الوجه المذکور كذلك وبعضهم اعتبر في الدية المغلظة كونها من الابل ارباعا كما سبق  
 لو دفعت من الابل اموالودفعت من غيرها فهي الف دينار من الذهب أو عشرة آلاف  
 درهم من الفضة كغير المغلظة وعليه فلا يظهر التغليظ الا في حال كان الدفع من الابل والله  
 اعلم (سئل) عن دية المرأة في شبه العمدة الثابت قتلها بالاقرار (اجاب) من المعلوم ان  
 دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها ويجرى فيها التغليظ فهي  
 خمسون من الابل ارباعا من بنت مخاض اثناعشر ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن  
 حقة كذلك ومن جذعة كذلك على ما صرح به العلامة الرملة فتؤخذ من مال المقر في  
 ثلاث سنين حيث لم تصدقه العاقلة أو تقوم بينته والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان  
 الجهادية عن شخصين تضاربا فضرب أحدهما الآخر بطبخية فلم تطلع فادفنه فضربه المضروب  
 أولا بطبخية فاصابت ثالثا ومات بعد ذلك منها بعد اربع وعشرين ساعة (اجاب)  
 القتل على الوجه المذکور خطأ وموجبه الشرعي الكفارة والدية على العاقلة والدية مائة

٢٢٦٥

١٨

شوال

١٢٦٥

٢٩

ذی القعدة

١٢٦٥

٣

ذی الحجة

١٢٦٥

١

من الابل انجاسا بذت مخاض عشرون وابن مخاض عشرون وبنت لبون عشرون وحقنة  
عشرون وخذعة عشرون أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الفضة  
والعاقلة أهل الديوان وهم العسكر لمن هـ ومنهم قتلوا من عطاياهم في ثلاث سنين من  
وقت القضاء فان خرجت العطايا في أكثر من ثلاث أو اقل تؤخذ منه ومحل وجوب الدية  
على العاقلة ان ثبت القتل باليدنة فان باقراره لم تصدقه العاقلة فيه أو لم تتم حجة كانت  
على القاتل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على أربعة انفار معينين انهم ضربوا ولده  
بالنبات عمدا وضربه أحد هم فلان بمزدراق فيه حربة مبرومة ليس فيها رمانة في جنبه  
اليسار في محل الحزام بين الظهر والعصر وهو في جرن والده ومات بعد طلوع الشمس من  
اليوم الحادى عشر واثمرك المدعى عليهم ذلك فاحضر المدعى يذنه شاهد أحدهما يانه  
نظر المدعى عليهم يضربون المتوفى بالنبات عمدا وقلان ضرب به بمزدراق فيه حربة باربعة  
حروف في جنبه الشمال تحت الحزام بين الظهر والعصر في وسط الجرن بين جرن فلان  
وفلان وكان بينه وبينهم عشرة أقصاب ومات المضر وبسبب ذلك في ضهرة اليوم  
الحادى عشر من ضربه وشهد الاخر بما شهده به الاول الا انه لم يصف الحربة بما كانت  
مبرومة أو غير ذلك ورف ان الضربة أصابت المتوفى في جنبه الشمال فوق الحزام وانه  
مات في وقت طلوع الشمس من اليوم الحادى عشر من ضربه وان الضربة أصابته  
وهو في جرن والده بين جرن فلان وفلان الذين عرف عنهم ما شاهد الاول فهل  
تسكون هذه الشهادة موافقة للدعوى ومقبولة شرعا ولا يكون في وصف الشاهد الاول  
الحربة بانها باربعة حروف والمدعى بانها مبرومة اختلافا وكذا لا يكون عدم معرفة  
الشاهد الثاني الحربة هل هي مبرومة أو غير ذلك ما فعالشهادة مع اختلافهما أياضاً  
الحزام أو غير موافقة وغير مقبولة شرعا هل اذا كانت مقبولة تركى الشهود سرا وعلمنا  
ولا عبرة بما اذا طعن المدعى عليهم في الشاهدين بانهما متزوجان من نساء أقارب المدعى  
وعصبة معه وبينهم وبينهم ما عداوة أم يكون ذلك مانعا لشهادتهما (اجاب) لا بد من  
مطابقة الشهادة للدعوى وحيث كانت الالة المدعى القتل بها مغارة لما شهد بها  
الشاهدان تنفذ المطابقة على ان الدعوى المذكورة على الوجه المذكور قاصرة أيضا  
والله تعالى أعلم (سئل) مر قاضى قليوب عن حادثة مضمونها شخص قتل بتأخضا  
وثبت القتل باقراره وادعى انه قرب القتل قبل بلوغه ثم ثبت بلوغه باقراره فهل هذا  
موجب لثبوت القتل خطأ ولزم عليه الخطا مخففة (اجاب) حيث ثبت اقرار القاتل  
بالقتل الخطا طائعا مختارا وجب عليه الدية في ماله في ثلاث سنين اذا لم تصدقه العاقلة  
أو تتم يذنه ولا عبرة بانسكاره البلوغ به دثبوت اقراره به ولا تغليظ في الخطا والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل أضحى رأس رجل آخر خطا فذهب بعض بصره بسبب تلك  
الموضحة فيكم عليه بما يجب في الارمين شرعا من المال ورضى بذلك وكتبت عليه حجة

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٦

٢

واجل مدة ثم بعد انقضاء الاجل طلب للدفع فاني فهل يجبر على دفع ما وجب عليه  
(اجاب) على الرجل المذکور دفع ما ثبت عليه شرعا من موجب الجنابة والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل ادعى على أخوين انهما نشأ كلا مع ولده في شأن ماء قنساء  
ساقبتهما فخنقا حتى كسر اجوزة رقبة وضرباه بالنبايبت في رأسه مرة فوقع على حجر  
البحر ثم ضربه أحدهما على ذراعه والاخر على رأسه مرة ولا يعرف من ضربه في رأسه  
من ضربه على ذراعه ومكث مريضا ومات في غروب الشمس من اليوم الخامس من  
ضربه في ١٦ من سنة ١٢٦٥ وانه ذكر المدعي عليه ما ذلك فاحضر بيته شهدا أحدهما  
ان أحدهما ضربه ببعض ما الثاني بنذوت شوم وقت الضمى فوقع في الهل المذکور اعلاه  
ومات بين العشاء والمغرب في الليلة السادسة من ضربه وشهد الثاني انه في خامس  
دمضان وقت الضمى العالي نظر فلانا أحد المدعي عليه ما ضرب المتوفى بنذوت فيه  
جلبة حديد فيها متها ران في صدغه الايمن وسال منه الدم قايلا وضربه الثاني على رأسه  
ومات بعد صلاة عشاء الخامس وشهد الثالث انه نظر فلانا أحد المدعي عليه ما ضرب  
المتوفى بنذوت فيه جلبة حديد لم يرف فيها ما من على رأسه وراة اذنه اليسرى وضربه الثاني  
بنذوت من غير جلبة في وسط رأسه وقت الضمى قبل حوال الشمس ومكث المتوفى خمسة  
أيام وتوفي ليلة الخامس فقيل له ليلة السادس فقال انها ليلة الخامس فهل يثبت بهذه  
الشهادة قتل المتوفى على المدعي عليه ما أم لا لاختلاف شهادتهم وهل قول الاخيرة انها  
ليلة الخامس يعدل عرف انه مكث خمسة أيام بعد قنائة الاسماء والمدعي عليه ما طعنا  
في الشاهد الاول بانه عدول ما والثاني مزاع لا يضح مشترك بينهما وبين المدعي والثالث  
معاون لشيخ البلد في المطالب الاميرية وما الحكم وهل اذا ضرب شخص شخصه بنذوت  
فيه جلبة حديد وثبت عليه ذلك شرعا يكون في ذلك القصاص أم الدية (اجاب)  
لا يثبت القتل ولا يحكم بوجبه بشهادة شهود المدعي على الوجه المذکور وقد صرحوا  
بعدم قبول شهادة المزارع لرب الارض وعدم قبول شهادة مشايخ البلدان واعوانهم في  
الظلم وحكم القتل بالحديد وان لم يخرج القصاص في ظاهر الرواية عند نبوته بالوجه  
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قرية وجد بها صبي به أثر خنق ولم يعلم قاتله  
وادعى ولي القتل على بعض أهل تلك القرية فهل تكون القسامة والدية على جميع  
أهل تلك القرية ولا تسقط القسامة عنهم بالدعوى على معين منهم (اجاب) لا تسقط  
القسامة بالدعوى الولي على معين منهم في ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى  
محلة أبي على عن حكم قضائية قتل بعضا بضرب المقتول بها عمدا (اجاب) القتل بالعصا  
ونحوها شبه عمدا وموجب للاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة فاذا شهدت البينة  
بالضرب وبانه لم يزل صاحب فراشه حتى مات وكان بين الشهادة والدعوى مطابقة وجب  
على عاقلة القتلى الدية المغلظة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على عبد مملوك

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

صفر

١١

ربيع الاول

١٢٦٦

٩

انه ضرب ولده عمدا يبارودة فخرجت منها رصاصة واصابت ولده في فخذه وجله اليسرى  
مما يلي الركبة وكسرت بعض عظام ركبته وخرجت الرصاصة من الجهة الاخرى وذلك  
بين المغرب والعشاء في ليلة الجمعة الموافقة طادي عشرى شهر رمضان سنة ٦٥ وهو  
جالس يتوضا على شاطئ ترعة ببلده وانه مكث بعد ذلك مريضا ولم يزل لا فراش احد  
عشر يوما ومات بسبب ذلك في ثاني عشر يوم الاصابة سئل من المدعى عليه عن ذلك  
فاجاب بانه في الليلة المذكورة خرج من جنيته هو وخفيهما التي وضالا العشاء قبل  
دخول وقتها من الترعنة المذكورة فتوضا وعادا الى الجنيته المذكورة فسمع خرخشة  
بالعنب الذي بالجنيته بعد العشاء في وقت الظلمة فضرب البارودة من غير قصد اصلى لجهة  
الخرخشة المذكورة اربع مرات فلم تنزل الخرخشة المذكورة فضرب بالرصاص لجهة  
الخرخشة ظنا ان الذي بها وحش مع كونه لم ير شخصا فلما طلع النهار وجد يعمل  
الخرخشة عن يمينه وعابوه اثم قدم مسلسل الى خارج الجنيته وبعد ذلك حضر له ناس  
واسئلهم ما منه هما صار منه في الليلة المذكورة فاجبرهم بذلك فعرفوا ان الذي  
اصيب بالرصاص هو ولد المدعى المذكور فصدقهم على ذلك وتحقق عنده فهل اذا  
عجز المدعى المذكور عن اثبات دعواه المذكورة يحكم ببراءة العبد المذكور ان هذا  
القتل خطأ وينبسط به بعد العتق واليسار أولا (اجاب) اقرار العبد بجناية توجب  
الدية او الفداء لا يصح محجورا او ما ذونا واقرار المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح  
وفي الماذون يصح ويؤاخذ به في الحال كما في البزاري ثم ان العبد انما لا يؤاخذ به والى في  
الاموال مادام رقيقا اما اذا اعتق يؤاخذ به في الحال بخلاف الصبي فانه لا يؤاخذ به ابدا  
الا اذا ثبت على اقراره بعد البلوغ كما في الشيايع وبم هذا علم عدم صحة اقرار العبد  
بالجناية الموجبة للال بالظن لم يلاوه وانه يؤاخذ به بعد العتق والله تعالى اعلم  
(سئل) من قاضى قليوب عن رجل يشغل في مكان فنقله منه آخروا شغل في جهة  
اخرى فاخذه وبيسه واعاده للسكان الاول فلما رآه الذي نقله تعدى عليه وودعه على  
صحن به حجر دائر بفعل دابة فوق تحت الحجر فهرسه ومات لوقته بسبب ذلك وشهدت  
بينة بذلك ويريد الفاعل به ذلك ابطار شهادة البينة متعللا عليهم بان الشهود انفقوا  
على الشهادة زورا فهل تقبل تلك الشهادة ولا عبرة بتعلله (اجاب) موجب القتل على  
الوجه المزبور الدية على عاقلة المقاتل حيث ثبت ذلك بالبينة الشرعية والطعن في  
الشاهد بما ذكر لا يوجب رد شهادته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعترف بانه كان  
في يد انسان بندقية ليطلقها في طائر فلم يخرج فسلمها لمن هي في يده للاعتراف المذكور  
ليقتل زنادها فاخذها ولعب في مسمارا الزناد ليخرج به فقتل شاخص الزناد على خزنة  
البندقية فانطلقت وخرج منها رصاصة واصابت رجلا هذا ما اعترف به والحال ان  
الرجل المذكور قد مات وكشف عليه فوجد مونه بسبب رصاصة اصابت ضلعه  
فكسرتة فهل يعد خروجهام منسوب الى العيب في الزناد المذكور ام لا وهل يقول ان الرصاصة

ربيع الثاني سنة

٢٢ ١٢٦٦

جادی الاولی

٢٠ ١٢٦٦

أصابته يكون مؤاخذاً في ذلك ويكون عليه الدية أم لا بد من قوله أنه مات بسبب ذلك (اجاب) لا يؤخذ المذمور بالدية باقراره المذکور حيث اقر الرجل المذکور بأصابة الرصاصه فقط ولا يكون اقراره موجبا للقتل ما لم يتضمن اقراره ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان كخذاباشا عن مقدار الدية الشرعية (اجاب) دية شبه العمد وهو ان يعتمد قتله بكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط والعصا الصغيرة والمجهر الصغيرة مائة من الابل اربعا وخمس وعشرون بنت مخاض وهي التي تم لها سنة ووطعت في الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وهي التي تم لها سنتان ووطعت في الثالثة وخمس وعشرون حقة وهي التي تم لها ثلاث سنين ووطعت في الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين ووطعت في الخامسة وهذه ذاهو الدية المملوكة الواجب دفعها في شبه العمد على ما رجحه الشريفي لابي ودية الخاطمان الابل اربعا وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة او الف دينار او عشرة آلاف درهم والواجب دفع احد هذه الانواع عينا والدفع الشرعي اربعة عشر قيراطا فتكون العشرة آلاف درهم باعتبار القروش الجديدة المتعارفة الآن بمصر بمائة وعشرين الف وخمسمائة بالقرير والدينار وهو المنقال الشرعي عشرون قيراطا فاذا دفعت الدية من الذهب كان الواجب عشرين الف قيراط من الذهب من اي عملة منه فيكون من الجديدة مثلا الفين وخمسمائة جديدة ويقاس عليه الدفع من غيرها من باقي العملة ولا يضر العشر في الفضة والذهب حيث كانت الغلبة لهما والله تعالى اعلم (سئل) من مديرية البحيرة عن قضية امرأة وجدت مقتولة في قرية وادعى اولياء الدم على شخص واتهموه بذلك فما الحكم في الدية او خلافها (اجاب) قد سئل مولا نا خير الدين عن قرية ذات محلات وجدت في احداهما قتيل لم يعلم قاتله هل القسامه والدية على اهل القرية كله - م - او يكون كل محلة في المصرام على اهل تلك المحلة وتكون كل محلة على حدة (اجاب) القسامه والدية في القتييل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في بلدة على المحلة التي وجد فيه القتييل بلا شبهة اذ كل محلة ما أهلها عليهم تدبيرها والقسامه والدية على من عليه التدبير مطلقا سواء كان في ممر أو قرية لان عليهم التدبير واهل كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة اه واذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات فحكمها كمحلة واحدة ومصر حوايان الولي اذا ادعى على معين من غير اهل المحلة أي الحسارة كان ذلك امرا منه لاهل المحلة وسقطت القسامه عنهم وان ادعى الولي على معين منهم - م - لا تسقط عنهم القسامه في ظاهر الرواية فاذا كان دعوى ولي المقتولة المذكورة على اهل المحارة أو القرية الصغيرة التي وجدت مقتولة بها كانت القسامه والدية عليهم خاصة وكذا اذا ادعى على واحد معين من أهلها تكون القسامه والدية عليهم أيضا وان كانت دعواه على معين ليس من

جادی الثانية

٤ ١٢٦٦

١٢٦٦

٨

أهل تلك المحارة أو القرية الصغيرة يكون ذلك ابراهمه لاهل تلك المحارة أو القرية ثم ان  
أثبت دعواه على المدعى عليه به بالوجه الشرعي حكم له بعد ما هو الا فلا والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل أقرطاماً مخمراً اذ انه قتل همة بطورية حديد همد او خنق بنتاً لم صغيرة  
فماذا يلزم القاتل المذکور (أجاب) موجب القتل بالطورية التي يعمل بها في الطين  
الفصاص ان أصاب الحديد المقتول وظاهر الرواية عدم اشتراط الجرح في الحديد  
ونحوه وموجب الخنق الدية بحيث تحقق الاقرار الشرعي بقتل المراتين المذکورتين  
حكم على المقر بموجب افرا ده والله تعالى أعلم (سئل) في ولد بالغ خفي على زر ع في بلد  
وجده ميتاً في قطعة ارض بها هيش غير معدة للزراعة مصفى لياه اراضى الزراعة التي  
حولها وفي رقبة حبيل كنان ملقوف عليها ولم يعلم ان كان ميتاً بالخنق أو لا وبالسؤال  
من والده عن خنقه افاد انه لا يعلم من فعل به ذلك ان كان ناظر الناحية أو أحد اخلافه  
فهل وجود الحبيل برقة الولد المذکور يعدلوا ودليلاً على انه مات بالخنق وان لم يظهر به  
أثر الخنق واذا قلتم ان وجود الحبيل المذکور لو دل على موته بالخنق ان يكون دينه  
على أر باب الطين الذي هو اقرب الى الميت أو على جميع أهل ناحية أر باب الطين  
الا قرب أو يكون هدر او لا يلتفت لوجود الحبيل في رقبة موصو او والده لا يعرف من  
فعل به ذلك وما الحكم (أجاب) قال مولانا حافظ الدين النسي ولا قسامة ولا دية في ميت

١٢٦٦

٢٠

لا اثر به أو يسيل الدم من نفسه أو أنه أو دبره بخلاف عينه واذنه قال الشهاب الزيلعي في  
شرحه لان القسامة تجب في القتل وهذا ليس بقتيل وانما مات حتف أنفه وفي مثله  
لا قسامة ولا غرامة لان الغرامة تتبع فعل العبد والقسامة لاحتمال القتل منه فلا بد  
من أثر يكون للميت يستدل به على انه قتل وذلك بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو  
خنق فاذا لم يكن به شيء من الاثر لا يكون به فعل البشر فلا يكون قتيلاً المراد منه وقد  
سئل العلامة الرملي عن رجل وجد في رقبة مرسية بها عقدة وهو معلق بها في خازوق  
مدقوق في حائط وهو ميت لا روح فيه فاجاب اذالم يكن به أثر القتل كجرح أو خروج دم  
من اذنه أو عينه أو أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية اذ الظاهر انه مات حتف أنفه اه  
المراد منه والمروسة حبيل من كنان اذا علمت ذلك علمت انه اذالم يوجد بالميت المذکور  
اثر جرح وضرب وخنق فلا قسامة فيه ولا دية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة جنت  
على امرأة أخرى بضرب فالقت الجنى عليها جنبنا ميتاً فيه مصودة آدمي فهل اذا ثبت ان  
الالاقاء بسبب الجنائية يكون مضموناً على الجنائية بالغرة (أجاب) اذا ضربت امرأة بطن  
امرأة حامل فالقت جنبنا ميتاً ظهر بعض خلقه وجب على العاقلة غرة في سنة وهي

١٢٦٦

٢٣

نصف عشر دية الرجل لو الجنين ذكراً وعشر دية المرأة لو أنثى وكل منهما خمسة درهم  
والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الخائفة في امرأة جالسة على باب دار زوجها فاذا  
بشورين طلق لم يقده احد فضر بها براسه فاقلف ثديها وكسر ضلعها وكان وقت ضرب  
اثنو رجل وامرأتان حاضرين ومشاهدتين ضرب الثور فسا كان من الرجل الذي كان

سنة

رجب

١٢٦٦

١٠

حاضر ومشاهد الضرب الثور والاسك نبتا واود ضرب الثور فاذا باحراة خاطبته وقالت  
 له لا تضرب الثور فانه ملك لزوجي فضى الثور امام المرأة التي اخبرته انه ملك زوجها  
 وشهدت الشهود على قول المرأة وبضرب الثور في المرافعة المحكم (اجاب) اذا انفلتت  
 دابة بنفسها واصابت ما لا اود ميانها راا وليلا لاضمان لقوله عليه الصلاة والسلام  
 ان الجاهل جبارى المنفلتة هدر كذا في التنوير وشرحه وفي حواشيه عن الهداية وفي ارسال  
 البيهقي في الطريق يضمن لان شغل الطريق تعد في ضمن ما تولد منه اه وبه يعلم  
 جواب الحادثة المسطرة بهذا والله تعالى علم (سئل) في رجل غاب عن بلده مدة ثم بعد  
 ثلاث المدة عاد الى بلده ليلا ليسرق منها حسب عادته فتمسك رجل من اقاربه وتزل  
 فيما ليسرق امتعه فراه رب الدار فهم عليه ليد ضبطة فهر ب منه وصعد على سطح الدار  
 ورعى نفسه خارجا فسقط ميتا وصدق على ذلك جميع وردته ولم يدعوا على رب الدار  
 ولا على احد من اهل البلدة فهل يكون ذلك التصديق الصادر منهم ابرار رب الدار  
 ولا اهل البلدة ولا شيء عليهم من قسامة اودية (اجاب) اذا مات الرجل المذكور بسبب  
 وقوعه من السطح بنفسه ولم يدع وليه القتل على احد فلا قسامة ولا دية والله تعالى اعلم  
 (سئل) في قتل قتل في بلده وادعى ولي الدم على رجل معين من البلد بانه قتله ومات  
 المدعى عليه القتل قبل ثبوته فهل يسقط القصاص وتبطل دعوى القتل بموته حيث  
 كان القتل هدا بر صاصة (اجاب) صرح علماؤنا بسقوط القود دعوت القاتل والله تعالى  
 اعلم (سئل) في قتل وجد بجناح قرية ودمه سائل ولم يعلم قاتله فهل يختار ولي الدم  
 خمسين من اهلها ويكلفون بميز القسامة و يغرمون الدية واذا كانوا اقل من خمسين  
 تكرر عليهم ميين القسامة الى تمامها وتصح الدعوى بذلك ولا يشترط حضور اهل  
 القرية كاهم لاقامة الدعوى عليهم حيث لم يمكن ذلك (اجاب) يراعى حال المكان الذي  
 وجد به القتل فان كان مملوكا كتجب القسامة على المالك والدية على عواقلهم ولا عبرة  
 لا قرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه لاحد ولا يد فالذي يمكن المكان الذي وجد  
 به القتل مملوكا لاحد كانت القسامة على اقرب القرى اذا كان يصل صوت اهلها اليه  
 فاذا ادعى الولي على اهل القرية او ادعى على بعضهم حلف خمسون رجلا منهم يختارهم  
 الولي بانه ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية ان وقعت الدعوى  
 بقتل عدد وان وقعت بخط فعلى عواقلهم في ثلاث سنين وان لم يتم العدد كرر الحلف  
 عليهم ليعتد خمسين مينا والله تعالى اعلم (سئل) في قتل قتل في بلده وادعى ولي الدم على  
 معين منها بانه قتله عدد او مات المدعى عليه القتل قبل اقامة الدعوى فهل تبطل الدعوى  
 بموت القاتل او تسمع على ورثته واذا قاتلهم بسماعها وثبت القتل وسقط القصاص بموته  
 هل تكون الدية في ماله لسكون القتل عدد وان لم يثبت تمكون القسامة والدية على اهل  
 الهلة (اجاب) اذا وجد قتل في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على معين من اهل

١٢٦٦

٢٥

شعبان

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

١٧

رمضان

٢١

١٢٦٦

المهيلة لا يسقط ذلك عنهم القسامة والدية فاذا ادعى الولي على اهل الهلة او على بعضهم وجبت القسامة والدية واذا ثبت القتل عمد ادعى المدعي عليه حال حياته ومات سقط القصاص ولا مطالبة للولي على ورثة القتلى عمد بشئ من الدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعي على اخيه ضربة اخاه بسكين ليلة فكسرت منه ثلاثة اضلاع ومات في ظهر اليوم صبيحة الليلة المذكورة وان اخا المدعي عليه مكن المتوفي وقت ذلك فسئل المدعي عليه عن ذلك فعرف انه اى المدعي عليه كان مارا بالطريق ليلا للقضاء شغله فوجد رجلا راقد ابا الطريق فخاطبه مرارا فلم يجبه فتركه وسعى فقام وراءه المتوفي المذكور وهجم عليه وضربه بنقبوت فعند ذلك اراد المدعي عليه ضرب المتوفي بمطوة حديد ها قدر ستة اصابع في كتف المتوفي للتخلص من ضربه فدخلت السكين المذكورة بين اضلاعه وقوى بسبب ذلك في ظهر اليوم المذكور (اجاب) اذا ثبت اعتراف المدعي عليه طوعا بالقتل بحديد المطوة عمد او جب عليه القصاص حيث لا مانع ولا يسوغ للضروب بالنقبوت قتل الضارب الا اذا اراد قتله بدلالة الحال لا فراحا ولا بما ولا يمكنه التخلص بغير القتل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذهبت بصبر اخرى عمد بضربها كفا على راسها قبل اذا ادعت الجانية ان بصبر الجني عليها كان قبل الجنائية ذاهبا واحضرت على ذلك النساء المختص يقبل منها ذلك وهل اذا لم يقبل منها يكون عليها القصاص او الدية واذا قلتم بالدية ما قدرها (اجاب) اذا ضربت العين فزال ضوءها وهي غير منخسفة يجعل على وجهه الضارب فطن رطب وتقابل عينه بمرآة حمالة ليذهب ضوءها ولو قلعت لا قصاص لتعذر المماثلة كما في الدر المختار ويعرف زوال الضوء بان تقابل العين بالشمس فان دمعت علم ان الضوء باق وقال محمد بن نظره اهل البصر وان لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانتكار والقول قول الجاني مع الجاني على اليأس كذا في حاشية الطحاوي على الدر من باب القود فيمادون النفس عن الظهيرة وهذا فيما لو اختلفا في ذهاب الضوء وعدمه وقت الدعوى واما لو اختلفا في ذهاب الضوء حال الجنائية او قبلها مع الاتفاق على ذهابه الا ان كما في حادثة السؤال فذكر في الحاشية المذكورة عن الظهيرة فقام عين صبي حين ولد او بعد ايام فقال انه كان لم يبصر بها وقال لا اعلم ابصر بها ثم لا فالقول له وعليه ارض حكومة عدل فيما شأنه وان كان يعلم انه يبصر بها بان شهد شاهدان بسلامتها ان كان خطا فيه نصف الدية وان كان عمدا فقيه القصاص اه ومنه يعلم ان القول هنا في انتكار كون ذهاب الضوء بالجنائية واليمين على وجود الضوء وقت الجنائية بينة الجني عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على عمه انه تشاجر مع والده وضربه بقدم من حديد مرتين في الاولى في ذراعه الايسر فحقت حرقه فكسرت العظم والاثنية بين كفيه فربما من رقبته فقطعت الجلود وغاصت في اللحم وسال منها الدم وكان ذلك وقت كذا يمكن كذا وانه مكث ملازما للفرش ستة ايام ومات في السابع فسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بانه حصل بينه وبين اخوته

١٧

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

اللائمة من جلاتهم والداعى مشاجرة ومن شدة جرمهم خلفه فرهار بامنهم فاتبعوه  
فلما وجدهم متبعين له اخذوا القودوم المذكور من طاحونة وورماهم به فاصاب اخاه والد  
الداعى بين كتفيه فجرحه ومكث ستة ايام ملازما للفراس ومات في اليوم السابع بشد  
ذلك فهل يعد هذا من قبيل العمدوا اذا كان للقتول ورثة بلغ وقصر واسقط البالغ حقهم  
من ذلك يكون حق القصر من الدية في مال القاتل حالا او يكون هذا من قبيل شبه  
العمدو يكون حق القصر من الدية على العاقلة في ثلاث سنين (اجاب) في الدرر يسقط  
القودوم القاتل لغوات الله ولو بغفوا لا وليا او يصلحهم على مال ولو قليلا ويجب حالا  
عند الاطلاق واصلح احدهم وعفوه ولم يبق من الورثة حصته من الدية في ثلاث  
سنين على القاتل هو الصحيح اه وصرحوا بوجوب القصاص في القتل بنحو القودوم ان  
اصاب الحديد وان لم يجرحه على ما هو ظاهر الرواية وحيث اعترف المدعى عليه باصابة  
الحديد والجرح كان موجبه القصاص وانقلب حق الباقيين مالا يجب على القاتل في  
ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شهد عليهما بدمعوى الخنهم بانهم ما  
ضر بارجلابندين قيتين دفعة واحدة فاصابه منهما رصاصة في بطنه والاخرى  
فاتت من تحت ابطنه وخدشته خدشاهي نالم يحصل به ضرر رعدة ومات من ذلك ولم يعلم  
موت بضر ب ايها العدم العلم بعين صاحب الرصاصة القاتلة (اجاب) اذا ادعى الولي  
القتل عمدا على الرجلين معا وعلى احدهما معينا واثبت دعواه بالوجه الشرعى  
فضى بالقصاص عليه ما او على احدهما والا فلا قصاص والله تعالى اعلم (سئل)  
في جماعة من بلدين تقاطعوا مع بعضهم فقتل واحد من احدى البلدين باصابة رصاص  
فيه فتوجه لمنزله فاقام يوما على لا في الغراس ومات بجراحات الرصاص بمنزله الذي  
ببلده فادعت ورثته على رجل معلوم من البلدة الثانية بانه ضربه بالرصاص المذكور ومن  
بارودة عمدا مرتين ومات بذلك بعد توجهه لمنزله ببلده جريحا وانكر المدعى عليه  
ذلك كليا فعرف الورثة ان لهم بينة من اهل بلدة المقتول التي مات بها يشهدون ان  
المدعى عليه هو القاتل واقاموا بينة من بلدة المقتول شهدوا بذلك فهل لا تقبل  
شهادتهم لانهم من اهـ بل بلدة المقتول للعداوة وللتهممة ولجرحه لانه دفع للقسامة  
والدية عن انفسهم او تقبل شهادتهم بما يشهدون به وهل اذا قلتم برده شهادة اهل  
بلدة المقتول جميعهم واقاموا بينة من بلدة اخرى يشهدوا طبق دعوى المدعين اى بالقتل  
عمدا بالرصاص وصحت شهادتهم يكون في ذلك قودا ودية (اجاب) لا تقبل شهادة  
اهل القرية بقتل غيره كما افاده في الخبرية وغيرها اى لو حصل القتل فيما او  
بمكان مباح هي اقرب اليه من غيرها وموجب القتل بالرصاص القودوم بوضوح بالسؤال  
المكان الذي وجد فيه المقتول وقد صرحوا بانه يراعى المكان الذي وجد فيه وان  
القسامة والدية على اهله لان القتل وجد بين اظهريهم وفي ارضهم والحفظ عليهم ولا

يلزم سواهم الا ان يدعى عليه الولي ويثبت ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم او عليهم  
جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم ووجوب القسامة والدية على اهل الهلة  
او القرية التي وجد فيها القاتل مقرره عند علماء ائمة مشهور وفي اغلب كتبهم المعتمدة  
مذكور وذلك لان الحفظ وصيانة الموضع عن ان تهرق فيه الدماء وتقتل فيه القتلى  
عليهم فلهذا الاعتبار قالوا اذا التقى قوم بالسيوف فاجلوا عن قتل فاقسامة والدية  
على اهل الهلة لا على المقتلين كذا في الخبرية زاد في التنوير وشرحه الا ان يدعى الولي  
على اولئك او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على اهل الهلة شيء ولا على اولئك  
حتى يبرهن لان بمجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرئ اهل الهلة لان قوله حجة عليه اه  
وفي الخبرية وقد مر جوابا ان المقتلين والسكنتين وكل محلين احدهما منفصل عن الآخر  
ان وجد القاتل في احدهما فالقسامة والدية على اهل دون الاخر فاذا علم ذلك ينظر  
الى دعوى المدعى عند عدم ثبوتها فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من اهل  
يجاب الى ذلك ويحكم له بها بالدية عليهم وعلى عواقلهم ان ادعى الخطا وعليهم خاصة  
ان ادعى العمد وان ادعى على غير الاقرب فلا يد من البرهان كما هو شأن سائر  
الدعوى في غير هذا الشأن اه وبهذا يعلم حكم ما اذا وجد القاتل بين البلدين وكان  
الى احدهما اقرب والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قلوب عن قضية قتل الرجل  
ولده بعصا وثبت ذلك باقراره (اجاب) موجب القتل على الوجه المذكور بالدية  
مغلظة في مال القاتل في ثلاث سنين لا على العاقلة لثبوته بالاقرار ومن المقرر ان القتل  
الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة من موافق الاثر والله تعالى اعلم (سئل)  
في شخص من بلد كذا يستحق منغصة فدافى طين من اضيان البلدة المذكورة بقرين  
منها فمضوا سبعتين قصبة فشارك فيهما رجلان من البلدة المذكورة فزادتهما الرجل  
الشريك المذكور وكان الرجل الشريك ينام فيهما فوجد قتلا في القداقين المذكورين  
في الحد الجاور لغيط وجل آخر من البلدة المذكورة فادعى وارثه القتل على رجل من  
البلدة المذكورة كدرة ليس له استحقاق في الطين المذكور فانكر المدعى عليه قتله الرجل  
المذكور ولم يثبت المدعى دعواه القتل على المدعى عليه غير انه احضر رجلا من البلدة  
المذكورة شهدوا انهم راوا المدعى بقتله ميتا في القداقين المذكورين في حد هما الجاور  
لغيط فلان وبه اثرا القتل فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على اهل البلدة  
المذكورة واذا كانت كبيرة تكون على ما قرب من الطين المذكور ام لا يكون فيه شيء  
من دية ولا قسامة لكون الدعوى وقعت على غير باب الطين الذي وجد فيه القاتل  
المذكور وتكون هذه الدعوى كسائر الدعوى التي اذا لم يحضر المدعى بيده على وفق  
دعواه استخلف المدعى عليه يمينا واحدة (اجاب) لا عبرة للقرب الا اذا وجد القاتل  
في مكان مباح لاملأ لاحد فيه ولا يدعى عليه والا فعلى ذي المالك واليد فاذا كان المكان

الذي وجد فيه القتل المذكور وعلو كما كانت القسامة على مال السكوة وان لم يكن مملو كاولا  
 يد فيه لا حد على المخصوص فالقسامة والدية على ذی المكان الاقرب عند وجود الشروط  
 المعتبرة واذا ادعى الولي على غيره يكون ذلك ابراه منه لاسالك اذ ذی المكان الاقرب  
 ثم ان اثبت الولي دعواه على ذلك الغير قضى له بموجبها والاحلف المدعى عليه الامين  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبا رجينة مملوكة وكان ينام فيها فاصبح قتيلا  
 بها فادعى وارثه قتله على رجلين من الناحية التي باطيانها الجنيينة المذكورة ولم يثبت  
 دعواه عليهم ما فهل اذا قامت بسقوط القسامة عن ارباب الجنيينة حيث لم يكن المدعى  
 عليهم من اربابها ثم رجع الوارث عن دعواه واعترف ببراءة المدعى عليهم ما من ذلك  
 وان سبب دعواه عليهم ما كان عن نفسانية لا يلزم اصحاب الجنيينة شي من قسامة اودية  
 وهل تسمع دعواه على غير المدعى عليهم ام لا (اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد  
 فيه القتل فان مملو كاتجب القسامة على الملاك والدية عليهم ان ادعى الولي عليهم  
 القتل عمدا وعلى عواقبهم ان ادعاه خطأ فان ادعى على غيرهم كان ابراه منهم  
 وسقطت القسامة عنهم ولا تسمع الدعوى على غير من ادعى عليه اولا والله تعالى اعلم  
 (سئل) في جماعة مسافرين اخبروا وهم ما دون ناظر قسم بان رجلا يدعى فلانا من بلد  
 كذا قتل رجلا يدعى فلانا بيارودة ونحن نشهد على ذلك فقيد ناظر القسم شهادتهم  
 عنده واشهد على شهادتهم آخر بن ووضعا اختاه بهم على هذه الشهادة ومن جملتهم  
 قاضي بلد الناظر المذكور وبعد نحو سبعة عشر يوما احيات دعوى هذا القتل من مدير  
 الناحية الى القاضي وحضر ولي القتل والمدعى عليه وسئل من المدعى عليه القتل  
 فانكر القتل وجد جدا كليا فكاف القاضي ولي القتل باحضار البيعة بالقتل فاخبره  
 انه لا يمكنه احضارها وتوجه الى ناظر القسم المذكور واحضر منه خطا بالي القاضي بانه  
 يرسل له صورة الدعوى فيكتبها وارسلها له وهرضها على مدير الجهة فهل لا يسوغ  
 للقاضي الحكم بالقتل الالبه بشهادة البيعة في وجه المدعى والمدعى عليه ولا يكتب  
 باخبار وشهادة الجماعة المذكورين من غير ان يكون ولي القتل حاضر معهم ولا  
 يكون على القاضي بفتح له كونه لم يحكم بشهادة البيعة المذكورة وهي غائبة كتفاهيما  
 اخبرته قبل ان تقام دعوى من ولي القتل (اجاب) اذا شهدت البيعة العادلة  
 بالقتل في وجه المدعى عليه بعد جوده دعوى المدعى الحاضر معه حكم القاضي بموجبها  
 وليس للقاضي ان يحكم بالقتل بناء على مجرد ورقة مكتوب فيها ان فلانا يشهد بقتل  
 فلان وليس له ايضا الحكم بالقصاص بشهادة جماعة بالقتل في غيبة المدعى والمدعى  
 عليه او غيبة أحدهما اسقوط الشهادة في ذلك والحال ههنا من حيز الاعتبار شرعا  
 وللازم الاشارة فيها الى الخصمين حيث كانت الدعوى من الاولياء على المدعى عليه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا ببندقية بين القرى في غيط نفسه الارض

١٢٦٦

٢٥

محرم  
٨

١٢٦٧

المملوك كة له كان نائما لمحراسة مقامه ولم يعلم قاتله وبين مكان قتله وبلده ستمائة وست  
وأربعون قصبة وبينهم وبين قرية أخرى خمسمائة وتسعون قصبة فادعى أولياؤه  
القتل هذا على أهل القرية لا على غيره ولم يثبتوه على واحد منهم ولم يعينوا من قتلهم منهم  
فهل يجب فيه القسامة والدية على أهل القرية المدعى عليهم وتنتفي عن أهل بلده  
وهل يشترط سماع الصوت من المكان الذي وجد فيه القاتل من أهل القرية المدعى  
عليهم وهل يعلم سماع الصوت بالاختيار أو يعلم بمسافة قدر عشرة عاو هل إذا كان  
هناك قرية ثالثة أقرب لمكان القتل من القرية يتبين ولم يدع أولياء الدم على أهلها  
لا تلزمهم قسامة ولا دية (أجاب) في الدر المختار وإن وجد قاتل في دار نفسه فالدية  
على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وعندهما ورفرا لا شيء فيه وبه بقي اه وفيه بعد كلام  
مانصه وحينئذ فلا عبرة للتقرب إذا وجد في مكان مبالح لا ملك لاحد ولا يد ولا فعل  
ذی الملك واليد اه وفي الخيرية وان ادعى أى الولي على غير الأقرب فلا يدين البرهان  
كما هو شأن باقي الدعاوى في غير هذا الشأن اه فاذا وجد القاتل المذکور في أرضه  
التي بيده ونصره فله وحفظه ولا يمتد فلا شيء فيه عندهما على ما به الفتوى إذا لفرق بين  
أرضه وداره ودعوى الولي على أهل القرية المذکور في غير مجموعته والمحال هذه إلا أن  
يدعى على معين منهم فان ادعى على معين دعوى صحيحة وأقام بينة على طبق دعواه  
فرضي له بموجبها والأفلاو بهذا استغنى عن اجوبة ما رتبته أسائل وأطال به والله تعالى  
أعلم (سئل) في امرأة ذهبت لقاضي بلدها وادعت على زوجها انه ضربها من مدة اثني  
عشر يوما بعتب مسوقة على ضلعها الايسر فكسره وعلى اخذها فطلب القاضي من  
الزوج الجواب فانكر ذلك فكشف جمع من النساء على المرأة المذكورة فوجد بضلعها  
الكسر وبأخذها أثر الضرب فكرد القاضي على الزوج السؤال فقال ان ماتت فهي  
بعنتي وبعد ذلك ماتت فادعى الوارث على زوجها القول المذکور فانكر فهل إذا ثبت  
الوارث على الزوج المقالة المذكورة بالبينات يكون الزوج ملزوما ومطابعا وجب القتل  
(أجاب) مجرد مقالة الرجل المذکور لا توجب عليه قصاصا ولا دية حيث لم يثبت  
عليه ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية من قاضي الجيزة حصلها  
ادعى بعض ورثة مقتول مع غيبة الباقي على القاتل بانه قتل مورثه بطبخية ضربها  
فاصابته رصاصتها فماتت لوقته بسبب ذلك فاقر القاتل بموقته بسبب ذلك إلا انه لم  
يقصد به بل قصد شخصاً آخر وشهدت بدنة بانه دخل في البيت الذي كان فيه المقتول مع  
غيره وضر به بالطبخية المذكورة فاصابت المقتول فماتت لوقته بسبب ذلك فما الحكم  
والمحال هذه (أجاب) إذا شهدت البينة بالقتل بالالة الجارحة لا يقبل قول القاتل  
لم يقصد به بخلاف ما لو أقر وقال اردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية  
والخطئية فيقبل منه ما أقرب به ويحمل على الادنى كما قلناه في رد المحتار على الدر المختار عن  
العلامة الرملي وعليه فوجب القتل المذکور إذا ثبت بالبينات القصاص ولا يصير احد

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٩

الورثة خصها عن البقية في استيقاها القصاص عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فان  
 اقام احد الورثة مينة بقتل مورثه يريد القود لا يقيد حتى يحضر الغائب  
 فان حضر الغائب بعيدا ثانيا ليقول القاتل عند امامنا الاعظم والله تعالى عليم (سئل)  
 في رجلين ضربا رجلا بدين قيتين فاصاباهم معا دابرهما اصابتهما احدى اصابتهما  
 هينة تحت ابطنه لا يؤثر عادة والاخرى اصابته في بطنه وهي القاتلة عادة ولا يعلم نسبتهما  
 لاحد الضاربين معينا بل يعلم انهما لاقعدوهما لانه يرهاهما ثم مات المضرروب من ذلك الضرب  
 فادعى الولي القتل على احدهما لا بعينه وشهدت البينة بذلك (اجاب) اذا لم يعين  
 الولي المدعى عليه وادعى على احد الرجلين لا بعينه لانه مع دعواه لان شرط صحة  
 الدعوى العلم بالمدعى عليه فان ادعى الولي على ما جئنا به او على احدهما معينا واقام  
 مينة على طبق دعواه حكم له بوجوبها والا فلا وقد افتى به ولا ناخير الدين الرملي بعدم سماع  
 الدعوى في نظير ذلك لا بهام المدعى عليه والله تعالى عليم (سئل) في رجل له ارض  
 خارجية بقرب قرية آلت اليه بالتلقي عن والده ووجد اعطاه الرجل من غير اهل  
 القرية فجعلها جرنالوضع حصاده من مدة نحو ست سنين ووجد فيها رجل قتل من القرية  
 بالآلة جارية كان خفيها على الجرنال المذكور فادعى اولياؤه قتله على رجل من اهل  
 القرية ولم يثبتوه فهل يجب فيه القسامة والدية على اهل القرية حيث كان القبط  
 متصلا بها وعلى صاحب القبط او على الرجل الذي اخذوه ووضع الزرع فيه ومما قد اورد  
 الدية وهل تسكن حاله او مؤجلة (اجاب) صرحوا بان محل اعتبار القرب اذا لم  
 يكن المكان الذي وجد به القتل معلوم كالشخص فان كان معلوما كانت القسامة  
 والدية على ذى المال واليد فان ادعى الولي على غيره واثبت دعواه بالوجه الشرعي  
 قضى له والا كانت اليدين على المدعى عليه كسائر الدعاوى فان لم يكن بموكل وكان  
 قريبا من القرية الصغيرة فادعى الولي على احدهما ولم يثبت وكان بالقتل اثر كانت  
 القسامة والدية على اهلها في العمدة وهي عشرة آلاف درهم او الف دينار الى آخر  
 ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وردت من قاضي المهلة الكبرى محصلها  
 ادعى شخص بطريق وكالته ووصايته وعن ورثة شخص مقتول على آخيه ضربه  
 مورثهم بحربة حديد عمدا ومات بسبب ذلك فاقر المدعى عليه بان المقتول ضربه به بنوت  
 في يده فما كان من المدعى عليه الا انعمد ضربه بحربة من حديد فرماه بها فاصابته في  
 يده ولا يعلم محل الاصابة وانه مات يومها بسبب رمية بالحربة المذكرة (اجاب)  
 الاقرار بحجة على المقر فاذا اقر المدعى عليه المذكور بضره بمعدته بالحربة الحديد  
 عمدا وباصابة الحديد وان الموت بسبب ذلك كان موجب ذلك القصاص حيث تحقق  
 الاقرار بذلك مع التوهم والاختيار ولم يكن ذلك القتل لدفع الضرر بحيث كان ضرب  
 المقتول للقاتل مريدا به القتل ولا يمكن القاتل التخلص منه الا بقتله والله تعالى اعلم

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

صفر

١٢٦٧

٢

مطلب ضرب رجل حريدا  
 قتله فلم يتخلص منه الا بقتله  
 فقتله لاشي عليه

(سئل) في رجل مات وله أب وأولاد قصر وزوجة وأخ غيب وورث ادعى ذلك  
الأخ بطريق وكالاته الشرعية عن الزوجة وعن الأب فيما يخصه وما يخص القصر  
الولي ذلك الأب عليهم أن ذلك الرجل المورث المتقدم ذكره كان بينه وبين جماعة معينة  
منازعة في شأن قناة ما وإنه ضربه واحد من هؤلاء الجماعة المعينين وهم الخمسة ولكن  
لا يعلم المدعي شخص الضارب بعينه فمات من تلك الضربة وأثرها ظاهر يرى برأسه  
قبل الموت وعاب ذلك الأقرناس يشهدون به كما أفاده المدعي في قوله وتلك الضربة  
حصلت في أراضى أهالي ناحية الخمسة أشخاص المذكورة ولما سئل هؤلاء الجماعة  
استرفوا بحصول أصل المنازعة بينهم وبين ذلك الميت وأنكروا حصول الضرب من  
كلهم ومن بعضهم وأن الراض التي حصلت فيها المنازعة من أرض بلدهم فهل هذه  
الدعوى غير مسعوعة أم لا ونهاه في بر معين من هؤلاء الخمسة وهل هي ليست من المورث  
حيث حصرها في هؤلاء الخمسة ولو فرض صحة الدعوى واحتج إلى بين هل يؤخر نظرا  
للقصر (اجاب) شرط صحة الدعوى تعيين المدعي عليه فإذا لم يعين الولي المدعي عليه  
لا تسمح دعواه وإن عينه وأثبت دعواه قضى له بموجب مدعاه ولا يثبت حلف المدعي  
عليه إلا بين الشرعية بطلب الولي هذا إذا لم يكن الواجب في هذه الحادثة قسامة ودية  
على أهل القرية القرية بان لم تتوفر شروطها أمالو كانت مما يجب فيه القسامة  
والدية عليهم فتسكن في الدعوى على أهل القرية كلهم أو بعضهم معين أو مبهم كما يستفاد  
من الزيلعي والله تعالى أعلم (سئل) عن قضية واردة من قاضي قلوب بحصلها ادعى  
شخص يدعى عبد الله كريمة بطريق النيابة عن ورثة متوفي على شخصين أنهما تعديا على  
المورث وضرباه محمد على صفحتي عنقه وعلى قلبه سويته بالنبايت الشوم مات بسبب  
الضرب المذکور منهم ماسوية وإن المدعي عليهم ما قتله بذلك فسئل من المدعي عليهم  
فأنكر كما يشهد رجلا أن المدعي عليه ضربه بالقتل كل منهما على صفحته  
من صفحتي عنقه فوق على الأرض واشتغل الناس عنه بقبليص عزاله ثم مات وكشف  
عليه فوجد مضر وباعلى بطنه بالنبوت ولم يعلم أن كان موته بسبب الضربات التي بعنقه  
المشاهدة لهم أم بالضرب الذي على قلبه (اجاب) حيث ادعى عبد الكريم اسماعيل  
الوكيل عن ورثة أخيه المدعي قتله بأن سالما نصار أو محمد الدهشان الصغير ضرباه سوية  
بالنبايت الشوم على صفحتي عنقه وعلى قلبه وأنه مات بسبب الضرب المذکور الذي  
حصل من المدعي عليهم ماسوية بذلك متعديين قتله وشهد الشاهدان المذکوران  
بأن محمد الدهشان المذکور ضرب به بالنبوت على صفحته عنقه وضربه سالم نصار في صفحته  
عنقه الثانية وذكر أنهما لا يعلمان أنه مات بسبب الضرب الشك في صفحتي عنقه  
أم بالضرب الشك في بطنه وظهور أثره بالكشف فلم يكن بين الشهادة والدعوى مطابقة  
وقد شرطوا في الشهادة في مثل ذلك المطابقة وقد تردد الشاهدان في كون الموت بسبب

١٢٦٧

٢

مطلب يكتفي في إيجاب  
القسامة والدية على أهل  
القرية بسكون الدعوى  
عليهم أو على معين منهم  
أو على بعضهم

١٢٦٧

٤

الضرب المعان لما أوبأ ضرب الذي ظهر أثره على البطن بالكشف فأوجب ذلك خلا  
في شهادتهم فلا يحكم بالدية على عاقلة المدعى عليهم ما بنا على هذه الشهادة والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يدعي بطريق الوصاية الشرعية على ابن أخيه و بواكته عن  
والدته أن أخاه تعدى عليه رجل وضربه بالنبوت هـ إلى ساقه الأيسر فقطع الجملد وكسر  
عظمة الساق المذكور وقت العشاء قريبا من داره لثمان العبد فنقل إلى تلك الدار  
محو لا فقام بها يومين ثم نقل منها محمولا إلى بلدة أخرى بها حكيم المديرية فبعد أن نظر  
الحكيم له أفاد كسر ساق رجله المذكور وأدخل أخوه المذكور الاستبائية لمعالجته  
فمكث فيها نحو اثنين وعشرين يوما ملازما لفرش ومات بسبب الضرب المذكور  
وأجاب المدعى عليه بأنه توجه بعد العشاء عند المخفر فلم يجد المتوفى هناك فأرسل  
يطالبه ولما حضر تنازع مع بعضهما فامر المدعى عليه رجلا ماسا به ليضربه على ظهره  
بنبوت كان معه فصادت الضربة ساقه الأيسر فسال من بالدم ولا يعلم أنها كسرت  
عظمة ساق المتوفى المذكور ولا ملازمته للفرش المدة المذكور وأنه موته بسبب  
ذلك وعرف أن المتوفى كان مريضاً وقت الضرب معرضاً كان يعتريه وأنه مات بسبب  
المرض المذكور ولم يثبت أنه مات بسبب المرض فهل يطلب من المدعى بيته بأن أخاه  
لازم الفرش إلى أن مات ولا يقدح في ذلك توجهه إلى البلدة التي بها الاستبائية  
المذكور أم يطلب منه بيته بأنه مات بسبب الضرب وإذا لم توجد بيته على شيء أصلا  
لا يكون في ذلك إلا اليمين الشرعية أم يكون فيه الدية والقسمات على أهالي الناحية وما  
الحكم (اجاب) لا يلزم من الضرب القتل فلا اعتراف بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا  
تلزم الدية حتى تقوم البينة بأن المضرور يلزم الفرش حتى مات فتلزم الدية عاقلة المدعى  
عليه وهو كما حددهم أو بقرانه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لأنها  
لا تعقل ما وجب باقرار القاتل كذا إفاده العلامة الرمي وصرحوا بأن الدعوى على  
معين من أهل المهلة لا تسقط القسمات عنهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على  
رجل آخر من أهالي بلدة من بلاد الريف بأن ولده كان ما را بطريق بلدة المدعى  
عليه خلف جبل له صحبة جالين من بلدة فتعدى عليه المدعى عليه فيجرح ببلده وضربه  
بنبوت في جنب راسه الأيسر فكسر العظم ومكث في فراشه يبلده اثني عشر يوما  
ومات بسبب ذلك ويطالبه بما يترتب هـ إلى ذلك شرعاً سئل المدعى عليه فأجاب بالاعتذار  
لذلك فكف المدعى أثبات دعواه فأحضر الرجلين اللذين كانا صحبة المقتول وشهدا  
طبق الدعوى فهل والمحال هذه تكون الدية عليه خاصة دون عاقلة وتكون مغلظة  
أو مخففة وما قدر كل منهما (اجاب) دية شبه العمد وهو أن يتمم قتله بكل ما لا يكون  
الغالب فيه الملاك كالسوط والعصا والحجر الصغير مائة من الإبل أرباعاً خمس وعشرون  
بنت خائض وهي التي تم لها سنة وطعن في الثانية وحس وعشرون بنت لبون وهي

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٧

ربيع الثاني سنة

التي تم لها ستان و طعنت في الثالثة وخمس وعشر ون حقة وهي التي تم لها ثلاث  
سنين و طعنت في الرابعة وخمس وعشر ون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين و طعنت  
في الخامسة وهذا هو الدية المغلظة وتعين في شبه العمدة على ما صرح به الزيلعي من أن  
الدية في شبه العمدة لا تكون الا من الايل مغلظة على العاقلة في ثلاث سنين يؤخذ في  
كل سنة ثلث المائة من الايل اه ووجه في الشرع بلالية بانه لو كان الواجب ما هو اعم  
من الايل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخف ففة وت حكمه التغليظ كما في حوائش  
الدرنة فلا عن الى السعد وقيل ان التغليظ يكون بدفعها من الايل ار باعا كما ذكر  
ان دفعت منها وان دفعت من غيرها فلا فرق بينهما وبين الففة وهي مائة من الايل  
انما سامن كل نوع من الانواع الاربعة المذكورة عشرون ومن ابن الخاض عشرون او  
الف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة ففائدة التغليظ تظهر عند  
الدفع من الايل وهو ما عليه العمل الآن حيث كان للقائل المذكور عاقلة كان  
الواجب عليهم الدية المغلظة تؤخذ منهم في ثلاث سنين والقائل كادهم واذالم يكن  
له عاقلة وجبت الدية في ماله ولا يعقله بيت المال حيث كان له وارث معروف ولو  
بعيدا والله تعالى علم (سئل) في رجل وكيل عن ورثة مقتول ادعى على ثلاثة اشخاص  
من بلدة من بلاد الميفان مورث موكله كان مارا بطريق بلدة الاشخاص المذكورة  
خاف رجل له فخرج عليه الثلاثة المذكورة فضر به احدثهم بنبوت اصاب عظم انفه  
فكسره والثاني ضر به بنبوت آخر على جنبه الايسر فوقع ساقطاه الى الارض فنقلوه الى  
دار رجل من جلة فلاحيم ومكث يوما واحدا الثالث من الاشخاص المذكورة  
ضر به برجله في قلبه ومات بسبب ذلك في ليلته ثم نقلوه ثانيا الى دار العهدة وردوا  
عليه التراب ثم اخذوا هله الى بلدة فراوه مضرو با هذا الضرب المذكور يطالبهم بما  
يلزمهم شرعا فسئل من المدعى عليهم فاجابوا بالاعتراف بوفاة الميت المذكور وانهم  
وجدوه مضرو با هذا الضرب وساقطاه الى الارض فنقلوه الى دار رجل من القلاحين  
ومكث يوما واحدا ومات بعد ذلك وانكروا ضربه فطلب من المدعى بيته فاحضر شهودا  
من بلد المدعى عليهم فشهدوا بالضرب واختلافوا في كيفيته فلم تصادف شهادتهم  
واحضر البيعة التي عاينت الميت بعد موته وشهدت بانه مضروب بنبوتين احدهما على  
عظم انفه فكسره والثاني على جنبه الايسر ومات بسبب ذلك عن ورثة من جلتهم ولد  
قاصر فهل والحال هذه يحلفون بمن القسامة وتسكون الدية عليهم وعلى عاقلهم واذالم  
يدع الوكيل على باقي اهل البلدة لا تلزمهم دية ولا قسامة واذالزمت الدية فاحذر  
(اجاب) شهادة بعض اهل الهلة بقتل غيرهم او بقتل واحد منهم باطالة ومثله شهادة  
بعض اهل القرية الصغيرة على بعض فحيت لم يثبت القتل على المدعى عليهم ولم يعلم  
القائل وادعى الولي او وكيله القتل على اهل الهلة او القرية الصغيرة او على بعضهم

حلف خمسون رجلا منهم مختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يقضى القاضي بالدية المغلظة على عاقلة اهل الهلة والقرية وهي مائة من الابل ارباعا ان كانت منها ودعوى الولي على واحد منهم لا يسقط القسامة عنهم كفى الدروغ غيره فاذا كان المدعى عليهم من اهل الهلة او القرية التي وجد بها القاتل كانت القسامة عليهم والدية على عواقلهم ولا تسقط القسامة والدية عن باقي اهل الهلة او القرية بالدعوى على بعضهم واذا لم يكن المدعى عليهم من اهل تلك الهلة او القرية الصغيرة فلا قسامة ولا بد من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل لم يعرف اسمه ولا نسب به ولا نوعه ولا من اى بلدة وجد مقتولا وملقى في ساقية عملو كثر جالسين من قريتين بعيدتين عن الساقية وقرىها جاءه من العرب فمقيمون بخيامهم هناك ومستوطنون على الدوام ولم يعلم قاتله فهل لا يكون ذلك لوثا واذا كان لوثا فعلى من يكون اللوث ومن يستحقه ويدعى به ويطالب به حيث لم يعلم للقتول وارث ولا نوع ولا جهة واذا كان كذلك هل تصح دعوى اللوث من المحاكم او من وكيل بيت المال واذا قاتلهم بعضهم منهم ما نحن يدعى عليه (اجاب) في التذير يروى شرحه وللإمام حق اخذ دية مسلم لاولى له اصلا ودية مستان اسلم هذا من عاقلة قاتله خطأ لقتله نفسا معصومة وفي العمدة القتل قصاصا والدية صلحا لا العفو نظرا لمحق العامة اه وقيد الهشى اخذ الدية صلحا بما اذا رضى القاتل بها فالإمام او نائبه في ذلك الدعوى بالقتل المذكور وصرحوا بانته يراعى حال الممكن الذي وجد فيه القاتل فان لم لو كانت القسامة على المالك والدية عليهم ان وقعت الدعوى عليهم بقتل عمد وان وقعت الدعوى بخطا فعلى عواقلهم في ثلاث سنين وصرحوا ايضا بانته لا عبرة للقرى الا اذا وجد في مكان مباح لا مالك فيه لاحد ولا يد ولا فعلى ذى المالك واليه دوانه اذا ادعى على غير المالك او ذى الممكن الا قرب تكون تبرئة ويجرى فيها ما يجري في سائر الدعاوى من غيرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جهادى او بعض اهل بلادهم اساء اخيه لعسكر الجهادية فضرب ذلك الجهادى احدهم يريد امساك اخيه بالبندقية فخرجت منها رصاصة فبات بها المضروب وكان ذلك في بلد غربي بلد القاتل والمقتول بمقتل رجل منها مخصوص بخاءورة المقتول وهي امه وزوجته وولد صغير الى مجلس الحكم ووكلائها المبت في الدعوى واقام القاضي على الولد الصغير وصيا فادعوا الى ذلك القاتل انه قتله بالبندقية في محل فلان وفصلوا الدعوى وانكر الجهادى حصول الضرب منه للمقتول وانما اعترف بوقوع مشاجرة وقتال بين اهل بلد المقتول والبلد الثاني الذي مات فيه المقتول وقتل بينهم الشخص القاتل المذكور فاقام المدعون بينتين واحدة من البلد التي قتل بها واخرى من بلد القاتل والمقتول فشهدوا برأيه بانته قتلها الجهادى المدعى عليه عهدا برصاصة بالبندقية ورأوا فعله وحر كته فدعا رضى المدعى عليه جميع الشهود

٣٠  
١٢٦٧  
مطلب للإمام حق اخذ  
دية مسلم لاولى له اصلا

بان البينة التي من بلده وبلد المقتول بينهما وبين المدعى قرابة من جهة بنوة الم سيمما  
وكانوا حاضرين برفقة المقتول اضبط انفاوا الجهادية وصدقه على الحضور وانكروا  
القرابة والبينة التي من البلد الذي وجد به المقتول متهمه بدفع ضرر القسامة والدية  
عنهم فهل تعتبر معارضته للبينة التي من البلد التي قتل بها القاتل لانهما بدفع الضرر  
والقسامة والدية عن بلدهم لاسيما واحد الشهود صاحب المنزل الذي حصل به القتل  
ولا عبرة بغيره للبينة الثانية التي من بلد القاتل والمقتول بانها من قرابة المقتول ولا  
بمحضرهم برفقة المقتول لاختلاف انفاوا الجهادية وهل لو صحت شهادة البينة الثانية  
ووجب القصاص يقادحالا او يؤخر الى كمال القاصر ولو اخرج كمال القاصر يحبس او  
يطلق بكفيل (اجاب) نعم لا عبرة بطعن المدعى عليه بما ذكر في البينة الثانية ولا في  
الاولى ما عدا مال المنزل الذي حصل فيه القتل ويقضى به بعد التزكية والتعديل  
اذا ما بقيت الشهادة الدهوي ولا كبار القود قبل كبار الصغار اذا لم يكن الكبير اجنبيا  
عن الصغير فاذا كان الابن المذكور من زوجة المقتول على ما في فتاوى الحنفية او مطلقا  
على ما يقتضيه الشافعي وعول عليه في رد المختار يكون للام والزوجات المذكورتين  
القود قبل بلوغ الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسافر في مركب مع جماعة  
مصرقت له دراهم فاتهم رجلا بسبب شيء وجدته من متاعه عنده فتناسخ معه فضر به  
المنهوم فوقع له ثلاثة اضراس من اضراسه بسبب الضرب فترافع معه لدى الحاكم  
الشرعي فقام بينة فسئل منها في اي وقت فقالت وقت المغرب والمدعى قال بعد اذان  
المغرب فهل هذا الاختلاف لا يضر في اداء الشهادة لان الوقت واحد ولا يضر عدم ذكر  
البينة اسم الشهر الذي حصلت فيه المشاجرة ويكتفي بقوله انه في آخر الشهر الماضي  
في ليلة كذا (اجاب) اذا شهدت البينة مطابقة للدعوى يحكم القاضي بوجوبها بعد  
التزكية والتعديل ولا يعد ما ذكر اختلافهما ناعلا لقبول والله تعالى اعلم (سئل) في قضية  
رفعت على يد قاضي طنتداو كتب في شأنها اعلاما مشهورا لا يجتزمه فان لا رفعت لدينا  
دهوي ورثة السيد عمر عمر من ناحية كفرز بن الدين وهم والدته فضة وزوجته ام النيل  
وشهاب الدين همه الوصي على ولدي ابن اخيه القاصر بن عن درجة البلوغ هما مصطفى  
وابراهيم المنصهر ارب المتوفي فيهما من غير شمر يلى على عوده حواس من ناحية كفرز بن  
الدين بان المدعى عليه قتل السيد عمر وقت العشاء في حرن ناحية ام اخنان ببندقية  
اصابته في راسه من عوده المذكور بسبب ان السيد المذكور ضبط فخصا للجهادية  
فاستغاث بعوده المذكور وان الذي قتله عوده المذكور سئل من عوده فاجاب بالانكار  
لذلك وجحد ذلك جدا كليا فطلب من الورثة بينة فاحضر واحد على بن موسى خطاب  
وابراهيم ماضي من الناحية المذكور وشهد كل منهما على انفراد بان السيد عمر خرج  
من الناحية وصحبته عوده اضبط شخص للجهادية من القبط يسمى موسى فصاح واستغاث  
بعوده فلما وصلوا الى حرن ناحية ام اخنان وجدوا السيد عمر مقتولا برصاصة في راسه

١ ١٢٦٧  
مطلب للكبار القود قبل  
كبار الصغار اذا لم يكن  
الكبير اجنبيا عن الصغير

١٣ ١٢٦٧

ولم يعلم وان كانت من عوده أم من خلافه فطلب منهم غـ برهما فقتلوا عن احضار  
غيرهما عزا كليا وعن اثبات ذلك على عوده المذ كور فمقتضى ذلك تجب القسامة  
والدية على أهل أم اخنان فيخلف نخسون رجلا منهم يختارهم المولى بالله ما قتلناه ولا  
علمناه فأتلا ولا يلزم المدعى عليه لا قصاص ولا دية بدون اثبات شرعي ولا جـ ل الافادة  
وقتها هذا البراجع عند الاحتياج اليه فهل الزام القاضى لأهل أم اخنان بالقسامة  
والدية صحيح أو غير صحيح وما حكم الله في هذه القضية وهل اذا قال أولياء القتل وجدنا  
بينة بعد ذلك على المدعى عليه غير الاولى يكون للعما كم سمعها أولا (اجاب) اذا  
وجد القاتل المذ كور قرر يسا من القرية المذ كورة بحيث يسمح الصوت منه ولم يكن  
الموضع الذى وجد فيه مملوكا كالتدبيرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من  
ذلك دعوى الاولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الابراء للبقية كما افاده  
الخبر الرمى وان ادعى المولى القتل العمد على معين من غيرهم كفى هذه الحادثة فلا بد من  
البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن وكان ذلك ابراهمه لاهل هذه  
القرية كما صرح به علماء مذهب النعمان وحديثنا فالزام القاضى والحال هذه القسامة  
والدية لاهل أم اخنان غير صحيح حيث ادعى المولى المقتول على معين من غيرهم بل يكلف  
المولى اثبات دعواه على من ادعى عليه فان أثبت قضي له بعد عاه والا فلا والله تعالى اعلم  
(سئل) فى امرأة وجدت مقتولة فى منزل ساكن فيه زوجها وليس لها ورثة خلاف  
زوجها المذ كور وأولادها منه الا قصر فادعى الزوج المذ كور على ثلاثة أشخاص من جماعة  
من العرب كثيرين كانوا مقيمين بالبلدة التى وجد فيها القاتل ثم بعد ذلك انفردوا بنزلة  
مستقلة قبل القتل عدة طويلة اسكنوهم ليسوا من أهلها فهل يكون حكم البلدة والنزلة  
حكم البلدة فاذالم توجد دينة تنفى عنهم القسامة أو تكونان حكم البلدة الواحدة  
فتثبت وهل يكون وجودهما مقتولة فى المنزل الساكن فيه الزوج تهمة فى حقه فتبطل  
دعواه لانه عليه حفظ ما فى المنزل الساكن فيه وان كان ليس ملسكه ولانه يدعواه  
يدفع عن نفسه وهل يختلف الحكم فيما اذا كان ساكن فيه بحق أو بغيره وهل يجوز  
للقاضى أن ينصب من يدعى عليه (اجاب) حيث ادعى المولى وهو الزوج على معينين  
غير مالك المكان الذى وجد فيه القاتل أو على معينين من غير أهل البلدة التى وجد  
فيها القاتل لو وجد قتيلا فيهما فان أثبت دعواه بالوجه الشرعى قضى له بعد عاه والا  
يثبت دعواه حلف المدعى عليهم اليه بن الشرعية بطلبه كما فى الدعاوى وبهذا يعلم  
جواب ما أطل به السائل فى الاسـ تفهام والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وضع عليه  
شيخ بلده السجن لمصلحة من مصالح الميرى ثم بعد ثلاثة ايام وجد ميتا فى السجن وبه اثر  
خفق ولم يكن موجودا معه احد فهل يلزم من سجنه اذا ادعى عليه او يلزم بر  
السجن وان كان مقصودا منه او لا يلزم احد او يكون هدرا (اجاب) صرحوا بانه  
يراعى حال المكان الذى وجد فيه القاتل فان كان مملوكا كتجب القسامة على الملاك

سؤال  
مطلب الاراضى التى  
لها مالك اخذت من  
يده ظلمما وفضبا لا يجب  
على المالك شئ ولا على  
الغاصب ويكون القتل  
فيها هدرا

والدية على عاقلتهم وبان الاراضى التى لها مالك اخذت من يده ظلمما وفضبا لا يجب  
على المالك شئ لعدم قدرته على الحفظ ولا على الغاصب ويكون القتل فيها هدرا  
وهو حوا ايضا بان الشارع الاعظم والسجين والجاسم وكل مكان يكون التصرف فيه  
لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يحصون لا قسامة ولا دية على احد وانما  
الدية في بيت المال وهذا اذا كان نائبا اى بعيدا عن المحلات والا يكرن نائبا بل قريبا  
وعلى اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة  
والدية على اهل المحلة كذا افاده العلامة العلاني ومنه يستفاد الجواب والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل يسمى على بن صالح من محلة دمنة له ولد قاصر عمره  
يزيد عن عشر سنين بتعريف ابيه ورجل آخر يسمى النادى بن محمد من الناحية  
له ولد قاصر عمره ثمان سنين وفي كل يوم يسرح الولدان باغننام رعيانها باراضى  
الناحية وكل منهما يرعى غنما مختصة به ففي يوم سرح جامع بعضهما كعادتهما فرجع  
ابن على صالح محمولا على ولد من الرعاة حتى اوصله الى منزل والده فنظره والده واناس  
كانوا حاضرين بالمنزل فوجدهم مضروبا فسالوه من ضرب بك فاخبرهم ان الذى ضرب به  
ابن النادى محمد المدعى محمد لانه قال له حوش الغنم فلم يسمع فضر به بالفرقة على رقبة  
فوقع الى الارض فعاد ثانيا وركضه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه فاصابته  
فمحت اذنه وانه مكث يومه وليلته ومات بسبب ذلك فعرض والد الميت الى الدبوان  
فاحضره والد المتهم وولده القاصر المذکور واخذوا منه الاجرة والاستلثة ثم  
وجهوهما الى محل القاضى لالتماس الحكم الشرعى فحضر والد الميت ووالد المتهم  
وولده بالمجلس وذکر والد الميت بحضرة والد المتهم وم وولده القاصر بان الولد المذکور  
تعدى على ولده وضر به بالفرقة وركضه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه فمحت اذنه  
اليسار وان ولده الميت المذکور مكث يومه وليلته هلهلا ومات بسبب ذلك وليس له  
بينة كانت حاضرة وقت الضرب سوى من سمع من ولده الميت ما قاله حال حياته فهل  
والحال ما ذكر تسمع دعوى والد الميت على والد المتهم حيث كان المدعى عليه قاصرا  
واذا كان الولد مميزا تسمع على نفسه واد اجد المدعى عليه حصول ذلك ولم يجد المدعى  
البينة وتوجه اليه يؤخر الى كمال القاصر واذا قلتم بانه يجب على القاصر الى كماله ولا  
قسامة في هذه الدعوى حيث كانت على معين (اجاب) لا تصح الخصومة من الصبي  
الا ان يكون مازوا كذا في الاشياء فتقلا عن الملتقط وفيها ولا تنعقد بينه ولو كان مازونا  
فبإجماع فوجد المشتري به عيبا لا يحلغه حتى يدرك كفاي العمدة ولو ادعى على صبي محجور  
ولا يذنب له لا يحضره الى باب القاضى لانه لو حلف فنسكل لا يقضى عليه كذا في العمدة  
اه وفي التنوير وشرحه وأهلها يعنى الدعوى العاقل المميز ولو صديقا وما ذناله في  
الخصومة والا لا اشباه اه فلا تسمع الدعوى على الصبي المذکور الا اذا كان مميزا

ما ذواته بالخصوصة والا فلا بل على ابيه ولاعين عليه قبل البلوغ ولا قسامة حيث ادعى  
 ولى القتل على معين ليس من اهل المكان الذى وجد به القتل والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل وجد قتيل على شاطئ البحر الا عظم فادعى ورثته على رجل معين انه هو القاتل  
 لمورثهم عهد برصاصة واحدة شهده الورثة برجلين كانا مع الميت وقت قتله مع ان الرجلين  
 المذكورين غير عدلين لا يعرفان دينهما ولا ما يجب عليهما ولا يعرفان فروض الوضوء  
 ولا الصلوات فردت شهادتهما لعدم عدائهما واذا كان الشاهد لا يبين كون القتل  
 محمدا او خطا كدعوى المدعى هل تقبل شهادته ام لا واذا لم يكن للورثة بينة غير هؤلاء  
 وكان بالقرب لهل القتل نزلة احدها جاءه غراب في ارض غير محلوكة وسكنوا بها  
 وفيها مسكن المدعى عليه ولم يكن يسمع منها الصوت هل القتل واختلف المدعى والمدعى  
 عليه في القرب وسماع الصوت فالقول لمن (اجاب) اذا لم يكن الشاهد عدلا لا تقبل  
 شهادته ولا يد من مطابقة الشهادة للدعوى الا انهم قالوا اذا ادعى الولى القتل محمدا  
 فشهد العدول بالقتل المطلق قبل ويقضى بالدية أى بطلب الولى ويحمل على قصد  
 الدر المنسوب اليه لا على القسمة وقد صرح علماؤنا بأنه يراعى حال المكان الذى وجد  
 فيه القتل فان ملو كما تجب القسامة على الملاك والدية على عواقلهم وبأنه لا عبرة  
 بالقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك لاحد فيه ولا يد ولا فعلى ذى الملك واليدوبان  
 الدعوى على: حضر اهل الملة لا تسقط القسامة عن باقهم فاذا كان المكان الذى وجد  
 به القتل المذكور محلو كما كانت القسامة على الملاك اذا ادعى الولى عليهم القتل فان  
 ادعى القتل على غيرهم سقطت القسامة عن الملاك وحينئذ فان ثبت دعواه القتل  
 على المدعى عليه قضى له بموجبه والا فلا وان كان المكان الذى وجد به القتل ليس  
 محلو كما وجبت القسامة والدية على أقرب القرى قال في التنوير وشرحه ولو نجح بالبسط أو  
 بالجزيرة أو بربوطا أو ملقى على الشط فعلى أقرب المواضع اليه من القرى والامصار  
 والاراضى اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا ومن المعلوم ان القول  
 للمسكر بعينه حيث لا بينة للمدعى على مدعاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نزل  
 في داره جماعة لهوض ليلا وضربوه بالبارود فاصيب برصاصتين ثم بعد مدة تروى على  
 عشرين يوما ادعى المضر وبان فلانا القاتل في هو الذى نزل على مع جماعة وضربوا ليلا  
 ثم بعد اشهر مات الرجل المضر وب عن وادى فادعى الوارث على الرجل الذى ادعى عليه  
 مورثه قبل موته انه هو الذى ضرب مورثه بالبارود مع جماعة وكل ذلك بدون ثبوت  
 بينة شرعية فهل اذا لم يثبت على المدعى عليه ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعوى كل  
 من الوارث والمورث بدون وجه شرعى (اجاب) لا يقضى على المدعى عليه المذكور  
 بمجرد دعوى الولى عليه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من اهالى  
 مشول رل احوالها مع ثلاثة رجال منها احدثهم من مشايخها فحين قر بهم من محلهم  
 اصاب الرجل المقتول رصاصة فوقع ميتا وخرج على الباقي منهم جماعة بالنبات

١٢٦٧

٣

مطلب ادعى الولى القتل  
 محمدا فشهدوا بالقتل المطلق  
 يقبل ونجيب الدية

١٢٦٧

٣

واحد شيخ البلد بقوت في رأسه فاستغاثوا بأهل الهلة والجهة القريية منهم فأتوا قومه  
وفر كل من القاتل والضارب هارباً ولم يعلم القاتل وسئل ولي المقتول عن القاتل فذكر أنه  
لا يعرفه ولا يعلمه ولم يدع أحدهم الورثة بالقتل على معين من أهل البلد ولا على جميعهم  
فإذا يكون المحكم هل يقضي بالقسامة والدية على أهل الهلة التي وجد القاتل بالقرب  
منها وإن لم تدع الورثة على معين ولا على كل أهل الهلة أولاً يقضي بذلك إلا أن يدعى  
الولي بالقتل على معين أو على الكل (اجاب) اذا وجدت ميت به جرح أو اثر ضرب أو  
خنق أو خروج دم من أذنه أو عينه في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على أهلها أو  
ادعى على بعضهم حلف نجسون رجلاً منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً  
بأن يحلف كل منهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً ثم يقضي على أهلها بالدية إن وقعت  
الدعوى بمقتل عمداً وإن وقعت الدعوى بخطأ فعلى عواقلهم كما في الدر المنثور فعدا فاد  
إن المحكم بالقسامة والدية بعد الدعوى من الولي وقد صرحوا أيضاً بأن شرطها قد دم  
الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وجد قاتلاً قبل أن يحاكم أن قاتله فلان فاحضره  
فعرّف عن رجل أنه قتله فاحضر الرجل المذكور وسأله المحاكم فاعترف بأنه هو وفلان  
المذكور ضرب به بالنبت فمات وانكر فلان المذكور ضربه للرجل المذكور فهل بعد  
اعتراف الرجل المذكور بذلك ودعوى الولي عليه القتل يؤخذ به وجب وهو الدية إذا  
كان طائعا في إقراره ولا يلتفت إلى قوله إن فلانا ضرب به أم يطلب منه بينة على  
مقاتله المذكور (اجاب) الاقرار عن طوع حجة قاصرة على المقر فيعامل به وجبه فقط ولا  
يسرى على غيره وليس المقر خصم المبت فلا تطلب منه بينة على مشاركة الاجنبي  
له في القتل وفي الاقرارية من الجنائيات ولو قال ضربت فلانا بالسيف متعمداً ثم قال  
لا أدري مات منه أم لا ولكنه مات وقال الولي مات منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حية  
نمشته أو من عقرب وقال الولي مات من ضربت بك فالقول قول القاتل وعليه نصف الدية  
في الفصل الثاني من جنائيات المحيط البرها في انتهى وفي الجنائية من فصل فمن يقتل  
قصاصاً وفين لا يقتل رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمداً ولا أدري أنه مات منها ولكنه  
مات فقال ولي القتيل بل مات بضربك فإنه لا يفتل به وإن قال القاتل مات منها ومن  
حية نمشته أو ضرب رجل آخر ضربه بالعصا فقال الولي بل مات بضربك كان القول  
قول الضارب وعليه نصف الدية انتهى والله أعلم (سئل) من طرف قاضي قلوب  
عن حادثة مضمونها ادعى شخص بطريق ولاية عن ورثة مقتولة على شخص آخر بأن  
المدعى عليه تعدى على مورثتهم وأخذها من منزلها على أن يحضر له ولها الجهة النظام  
فضر بها إلى رأسها وسدلية ظهرها حتى ماتت بذلك فسأل منها الدم من خها وانفها  
وصدق المدعى عليه على أنها قتلت في بيته غير أنه لم يقتلها هو ولم يتعد عليها بضرب وكان  
وقت ذلك غائبا بناحية شبري خلفون بولاية المذوقية ولم يثبت قتله إياها بينة هذا  
مضمون السؤال (اجاب) اذا وجدت المرأة في دار المدعى عليه وبها جرح أو اثر ضرب

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٣٠

سنة

محرم

مطلب لا تعقل عاقلة  
حتى يشهد الشهودان  
الدار التي وجد فيها القاتل  
لذي اليد

١٢٦٨

١٩

او خنق او خروج دم من اذن او عين ولم يعلم قاتله او ادعى الولي القتل على مال الدار كان عليه القسامة والدية على عاقلة ان ثبت ان الدار له بالحجة وكان له عاقلة والافعليه كما في الدر وفيه بعد ذلك ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهودان الدار الذي فيها قاتل لذي اليد والله تعالى اعلم (سئل) في قاتل وجد في محلة لا يعلم قاتله وادعى وليه على معين منها فهل تطلب الدية من اهل المحلة الموجد ودين فيما حال القتل بعد قسامتهم ونعم عصبة المدعى عليه ولو امر الحماكم بنفيه الى الدار (اجاب) اذا وجد ميت به اثر جرح او اثر ضرب او خنق في محلة وادعى وليه القتل على اهلها او على بعضهم حلف بخسوف رجلا منهم بمقتارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له فالتائم قضى بالدية على عاقلة منهم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وجدت مقتولة في الصباح بمنزلة لم يدبر من فعل بها ذلك ولم يكن في بيتها احد معها وانما كان يدخل عليها او يتردد لقضاء حاجتها وخدمتها شخصان زعموا انهما ولد ابنت اخيها ادعى شخص آخر زعم انه ابن بنت خالها ان الفاعل بها هذان الشخصان وانهما القاتلان لها فهل تصح دعوى ابن بنت الخال المذکور اذا صححت تلك النسبة وهل اذالم تصح هذه النسبة تصح الدعوى من بيت المال بالقتل على الشخصين وهل له دية ليست من قبيل اللوث لكونها وجدت في بيتها وان كان ظاهرا بها اثر القتل من الخنق وهل اذا ثبت القتل على المدعى عامها تجب الدية لكون القتل ليصر بمجدد وهل هي حينئذ عاقلة ما اوعى العاقلة وهل اذا صح نسب ابن بنت الخال وصح نسب الشخصين انهما ولد ابنت الاخ ولم يثبت عليهم ما شئ مما يدعيه فمن يكره الوارث (اجاب) في التزویر وشرحه وان وجد قاتل في دار نفسه فالدية على عاقلة ورثته عندنا في حنيفة وعندهما وزفر لا شئ فيه اى في القاتل المذکور وبه يقتضى اه وولد ابنت الاخ مقعدمان في الميراث على ابن بنت الخال وقد صرحوا بان القصاص يستحقه من يستحق الميراث على فرايض الله تعالى يدخل فيه الزوج والروضة وكذا الدية كفي حواشي لدر عن الحاشية وفيها عن حاشية الشلبي ان من قتل مسلما لا ولي له او حرييا اجابا ما بان فاسلم فان كان خطا فديته على عاقلة وان كان عمدا يجيب عليه القصاص او الدية ينظر فيه مما الامام فايهما اراد اصيل فعل ولا يجوز العفو وجاناه وقد صرحوا بان موجب القتل بغير السلاح والمهد من خشب ونحوه الدية على العاقلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي فادعت ورثته على رجل حاكم بالجهة التي منها بلد المتوفى المذکور ان الحماكم المذکور اضره ضرر من بطنه لا جمل مصلحة تتعلق بمصالح الميرى وامراتبائه بضره بضره بآلة يقال لها قيلة منهوعة من جبل اليمكان ومن بعد الضرب صار ذا فراس حتى مات وان مرقه بسبب الضرب المذکور والمدعى عليه معترف بالضرب غير انه يقول انه لم يكن مات بسبب الضرب وان بريئ منه وتعرض بعد ذلك ومات بسبب آخر فهل اذا اقام اولياء المتوفى

محرم

١٢٦٧

١٩

مطلب وجد قاتل في دار نفسه فالدية على عاقلة ورثته عند الامم وعندهما وزفر لا شئ فيه وبه يقتضى

صغر

سنة

بينتة على أن موردتهم صار ذافراش حتى مات بالسبب المذكور وأقام المدعى عليه  
بينتة على أن موردتهم برئ من الضرر بولم يكن مات بسببه من المقضى بها بينتة العهدة  
بينتة الموت وإذا طعن المدعى عليه في الشهود بانهم تحت حكمه والعداوة الدنيوية  
ظاهرة بينه وبينهم كما هو المشاهر فيما بين المحاكم والقلاحين الذين تحت أحكامهم في  
هذا الزمان يجب لذلك وهل بقول أهل الخبرة يعني الحكماء الذين عاينوا المضرور في  
مرضه الذي مات فيه أن مرضه وموته بسبب الضرب تكون شهادة منهم ويقضى بهام  
لا عبرة بقولهم ولا بد من بينتة أخرى وإذا ترقبت الدية الشريعة في ذلك تكون على الأثر  
بالضرب أو المامورين وإذا قلتم إنها على الأمر هل تكون في ماله لا عترة بالضرب  
مؤجلة في ثلاث سنين كما هي على العاقلة (اجاب) قال في التنوير وشرحه جرح  
انسانا ومات المجرور فقام اولياء المقتول بينتة انه مات بسبب الجرح وأقام الضارب  
بينتة انه برئ من الجرح ومات بعد مدة فبينتة ولي المقتول أولى كذا في معين  
الحكم معزى بالادوى اه وصرحوا بعدم قبول شهادة العدو على عدوه اذا كانت  
العداوة دنيوية ولا بد من معاينة الفعل المشهود به ولا تعقل العاقلة ما لزم بصلح أو  
اعتراف الجاني وبأن الاعتراف بالضرر لا يكون اعترافا بالموت منه وإذا تحقق كون  
المامور بالضرب مكرها عليه كراهة معتبرا ينسب الفعل للأمر ولا ينسب للبائس وإذا  
وجبت الدية تؤخذ في ثلاث سنين سواء كانت على العاقلة أو على الجاني والله تعالى أعلم  
(سئل) في جماعة تترتب عليهم من حراج أطيان أميرية فظهر بوجهة أخرى في غير الحاكيم  
رجلا على دفع ما عليهم من الحراج بعد أن دفع ما عليهم من الحراج فتوجه ابن الرجل  
المذكور لاجل التجارة وصحبته بضاعة لتلك الجهة فوجد الجماعة فرفع أمرهم كما كم  
تلك الجهة فأمرهم برجوعهم لبلدهم ففرجوا فهل إذا مات واحد منهم في أثناء  
الطريق قبل وصولهم لبلدهم وأراد ورثته الزام الرجل أو ابنه بدية متعللين بأن ابنه  
لما رفع الأمر كما كم الجهة التي كانوا فيها وأمرهم بالرجوع تسبب بذلك في موته في  
الطريق ولولا له أمرهم المحاكم ولم يبق الميت حيا لا يحسبون لذلك ولا يلزم الرجل  
المذكور أو ابنه بشئ من دية ولا يعتبر تعلمهم المذكور شرعا (اجاب) نعم لا تجاب ورثة  
الميت المذكور ولا أخذ الدية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على  
شخصين أن فلانا منهم ماضى بولده يسكن في جنبه والثاني ضربه بنبوت لا يدري أن كان  
قبل ضرب فلان المذكور أم بعده فمات لوقت بسبب ذلك وأنكر المدعى عليهم ما  
ذلك فعرف المدعى أن فلانا المذكور أقر بديوان المديرية أنه ضرب ولدا المدعى  
المذكور بالسكنية في جنبه فسئل فلان عن ذلك فأجاب بالإنكار لضرب ولدا المدعى  
المذكور وعرف أن أقراره بديوان المديرية بأن ابن شيخ البلد أمره أن يضرب ولدا المدعى  
فأناضرت به بالسكنية التي كانت معي كان ذلك من شدة الضرب المحاصل في ديوان  
المديرية على الأفراد بذلك وأنكر ابن شيخ البلد أمره بضرب ولدا المذكور وعرف

٢٨

١٢٦٨

ربيع الاول

١٥

١٢٦٨

ربيع الاول سنة

١٢٦٨

٢٩

انه لم يكن حاضرا وقت ذلك وصدقه المدعي والد المتوفى فهل يطلب من المقر بالضرب بالسكنة بينة بما ادعاه من الضرب على الاقرار المذكور واذالم يحضرها يكون على والد المتوفى عين ان فلانا المذكور اقر صاذا ويكون المقر بذلك مواخذا باقراره ويقتص منه ولو لم يقل ضرب بتمه عدا (أجاب) اذالم يثبت المقر دعواه الا كراه الشرع على الاقرار عومل بموجب اقراره ان وجد من الولي تصديق على ان القتل كان من ضرب المقر بالسكين والافلا وموجب الاقرار المذكور الدية على المقر ما لم يصرح في اقراره بالعمد على قول أبي يوسف والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يسمى يوسف الطباخ ادعى بدويان المديرية ان شيخا على ثلث بلادهم جمع قسعة اشخاص من حصته وخدمه وتوجه معهم لانحى المدعى وابن عمه فضر بوجهما بغيط كانا يحرسانه من الغرق ببلاطة وقبوت معا فقات أحدهما وشفي الثاني بعد مدة فاقر منهم ثلاثة اشخاص بانهم ضر بوالا الشخصين المذكورين وضرب معهم الشيخ المذكور ولده دفعة واحدة والشيخ اعترف انه أمر الثلاثة المذكورين بضرب الشخصين المذكورين فضر بوجهما بالضرب المذكور وعند احالة هذه الدعوى الى الاثر يعمد ادعى يوسف المذكور بوقااته عن عمه والد المتوفى ان الثلاثة المذكورين والشيخ ولده ضربه بأخاه وابن عمه المذكور دفعة واحدة دون باقي التسعة المذكورين فاصابت المتوفى بلطة في اهل راسه ازالته الجملد وضربه بنبوت في مقدم راسه وجبهته قطعت الجملد فمات بسبب ذلك بعد يوم وليلتين وشفي الثاني واجاب المدعى عليهم بالا نكار للضرب المذكور والشيخ بالا نكار للضرب بالام به وعرف الثلاثة ان اقرارهم بانهم ضر بوالا الشخصين المذكورين هم والشيخ المذكور ولده معا بالنبايت من شدة الضرب الذي حصل لهم بدويان المديرية وعرف الشيخ ان اقراره بامرهم بالضرب كان من شدة ضربه بالديوان المذكور ولم يصدقهم على ذلك المدعى فهل يطلب منهم بينة يدعواهم الا كراه واذالم يقيموها تكون عليهم الدية ام لا اسكونهم اقر او بمجرد الضرب بالنبايت فقط وهل على فرض ان الشيخ اقر طاعا انه امرهم بالضرب المذكور لا يلزمه شي بمجرد امرهم بالضرب وهل اذا اقام المدعى بينة بان المتوفى لزم الفرائش حتى مات تقبل بينته (أجاب) يعامل المقر بموجب اقراره ما لم يثبت المقر ان اقراره كان بالا كراه الشرع عليه وبمجرد الاقرار بالضرب بالنبايت او غيرهما لا يكون اقرارا بالقتل فلا يترتب على المقرين ما يخصهم من الدية الا اذا وجد منهم الاقرار بالقتل مع الثلاثة المشار كين لهم على حسب اقرارهم المذكور بل عليهم التعزير والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل من بلدة ادعى على رجل آخر من تلك البلدة بانه تعدى على ولده وهو بالخوض الغلاني بارض الناحية صبح اليوم الغلاني وضربه بعصا شوم فاصابت مقدم راسه فمكسرت يافوخه فسقط الى الارض ومكث ليلتين في الفراش الى ظهر اليوم ومات بسبب ذلك فجحد المدعى عليه ذلك فجحد كليا فاحضر المدعى المذكور ثلاثة اشخاص كل منهم عرف انه وجد ولدا المدعى المذكور ولم يلقى على

١٢٦٨

٢٩

جنبه بالحوض المذكور وفي راسه بطح فساله عن ضربه فقال لا اعرف من ضربني وانما  
عرفت رجلا آخر غير الذي ضربني وهو غير المدعى عليه وغير ذلك لا يعلم شيئا ولا في اي  
يوم فطلب منه غيرهم فعرف انه لا بيعة معه وبجز عن اثبات دعواه فتوجه له اليمين على  
المدعى عليه فمعا عن يمينه وابعاه من كل ما يدعى به براءة عامة فهل بذلك برئ المدعى  
عليه من الدعوى وللقاضى الحكم بصفة البراءة المذكورة ولا تسمع دعوى الوارث  
المذكور بعد ذلك ويحكم بصفة العفو عن اليمين والبراءة ولو لم يجنا حيث صاحب العفو  
هو المستحق للدم وهو بالغ رشيد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد البراءة العام الا بتحقق  
حادث فلا تسمع دعوى الوارث المذكور بعد تحقق البراءة العام منه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات فادعت ورثته على آخر انه ضربه بالآلة غير معدة وانه صادرا  
فراش حتى مات والمدعى عليه معه ترف بالضرب غير انه ادعى بانه لم يعرض من ذلك  
الضرب بل تعرض ومات بسبب آخر بعد مدة تتريد على عشرين يوما ولم يبرهن كل منهما  
على دعواه فهل يصدق المدعى عليه بيمينته ام لا بد من اثبات ذلك منه بالبيعة وان  
عجز عنها تترتب عليه الدية في ماله لا اعترافه باصل الضرب (اجاب) لا يلزم من الضرب  
القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزمه الدية حتى تقوم عليه بيعة بانه لزم  
الفراش حتى مات فتلزم الدية العاقلة وهو كاحدهم او يقر بانه ضربه ومات من ضربه  
فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب باقراره القاتل كذا في النخيرية  
والقول للمدعى عليه المذكور بيمينته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة عن  
حادثة مضمون المدعى رجل بطريق نيابته الشرعية عن ورثة ميت على رجلين بانهما  
تعديا على المورث المذکور وروض به كل منهما بالآلة خرجت منها رصاصة فاصابته  
احدهما في صدره خرجت من خلفه والاخرى في ركبته الخفي في المفصل خرجت من  
سمانة رجله وتوفي بسبب ذلك فسئل من المدعى عليهم ما عن ذلك فذكر اذ ذلك  
كما قاعارضهما المدعى بان احدهما المعين اقر بضرب الميت في المذكور حال حياته  
بالرصاصة المذكورة في صدره خرجت من خلفه قد كرا المدعى عليه المذكور ان اقراره  
بذلك صدر من شدة حرارة الضرب الواقع عليه بامر المديرية وانه لم يحصل منه ذلك  
(اجاب) يعامل المقر بموجب اقراره حيث لا مافع ما لم يثبت انه اقر مكرها ولا يلزم من  
الاقرار بالضرب الاقرار بالقتل والدعوى على الوجه المذكور غير كافية لعدم استيفاء  
شرائط الصحة اذ لم يبين فيما انهما ضربه معا او على التعاقب والمثخن من الضربين من  
غيره والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى قليوب عن حادثة مضمونها ادعى رجل  
بطريق اصالته ونيابته الشرعية عن ورثة ميتة ول على شخص يدعى محمد صقر بن يوسف  
بانه تعدى على مورثهم بداخل طاحون ملاكها وضربه بسكين في بزه اليسار وانزلها  
بمعدتها في قلبه حتى وصلت الى سلسلة ظهره ومات لوقته بسبب ذلك ويطلب المدعى  
ما يقتضيه الحكم الشرعى له ولا ورثة فسئل من المدعى عليه فذكر فطلبت البيعة من

ربيع الثاني

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

المدعى على دمه وانه فجع من اقامتها خلف المدعى عليه اليمن الشرعية ثم صدر امر بسماع  
الدعوى ثانيا فادعى شخص بالوكالة عن المدعى اولا على المدعى عليه بالدعوى  
المذكورة وانه هو القاتل له دون ملاك الطاحونة واهل الحارة وانه اقربته قتل بالمديرية  
فستل عن ذلك فانكر القتل والاقرار وانه ضارب بالمديرية وحصل له ذهول من  
الضرب ولم يعلم ذلك فطلبت بيعة من المدعى فعرف ان اقراره كان بحضور تشيخي بلد  
فاقدناه ان مشايخ البلدان والقرى لا تقبل شهادتهم كما افاذ ذلك الخبير الرملى فرفع  
المدعى دعواه ثم حوت ثانيا من مجلس الاحكام على الشرعية فادعى عليه بالدعوى  
المذكورة ثالثا فانكر خصمه فاحضر المدعى امرأتين فشهدتا بانهم لم يعانينا قتل المدعى  
عليه ولم يقر لهما بذلك وشهد رجل طبق شهادتهما وقررت امرأتان انهما رأتا سكيته  
بالحارة يوم القتل وقررا لرجل بان المدير سال المدعى عليه عن سكيته كانت بيد المدير  
هل هي سكيته فقررا انها سكيته ولم يرده على ذلك وعجز عن الاتيان بيعة اخرى وادعى  
تخليقه (اجاب) على مقتضى ما سطر به هذا الرقيم لا قصاص ولا دية على محمد صقر  
المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في قبيل ادعى عليه على رجلين انهما قتلاه  
فاحضرهما مدير الولاية فاقر ابا بن يديه طائعين مختارين انهما قتلاه واشهد المدير  
عليهما بيعة بذلك واحال الامر في ذلك الى القاضي فاقر ابا بن يديه بمحضرة جمع من  
المسلمين انهما قاتلاه واقربا بذلك ايضا بين يدي المفتش وفي كل مرة يختمون هم  
والخاضعون صلى الجرنال ولم يحصل للرجلين المذكورين من المدير والمفتش اكرام  
بوجه من الوجوه ثم لما احيل الامر ثانيا الى القاضي ادعى الرجلان المذكوران انهما  
اكراما على اقرارهما المذكور فلم يعجزا عن اثباته انكر اقرارهما المحاصل منهما  
بين يدي المدير والمفتش والقاضي فاحضرولى القليل بيعة شهدت على اقرارهما بالقتل  
وذكر في شهادتهم ما ان فلانا وفلانا هذين اقرارا بنهما قاتلا فلان بن فلان  
فسالهما القاضي عن آلة القتل وعن وقت الاقرار فحصل لا تكلف البيعة المذكورة  
ببيان آلة القتل حيث كانت شهادتهم على الاقرار بالقتل ولا ببيان تاريخ الاقرار  
والحال هذه خصوصا ودعوى الولي خالية عن ذكر تاريخ الاقرار (اجاب) صرح في الدرة  
البيضاء بان الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وحيث  
صح الاقرار بالقتل المطلق عن بيان الآلة وكونه عمدا أو خطأ تصح الشهادة على  
الاقرار به مطلقا فان الثابت بالبيعة كاثبات معانية وصرح علما وثان بان الشاهد  
لا يكلف بيان التاريخ فاذا شهدت البيعة على اقرار القاتلين المذكورين طوعا وبالقتل  
وجبت الدية عليهما في ما على انه لا حاجة هنا الى اقامة البيعة على الاقرار بعد  
اقرارهما به لدى القاضي المترافع لديه ثانيا ودعواهما الاكرام عليه وعجزهما عن  
اثبات الاكرام بدون ما يقتضى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وجدت مقتولة

جمادى الاولى

١٢٦٨

١٨

مطلب الاقرار بالقتل  
المطلق يوجب الدية  
كالشهادة

فی أرض منسوبة لبلد ولکنها أقرب مسافة إلى بلدة أخرى وأما المرأة المقتولة أم  
وزوج وثلاثة أخوة لأب أحدهم غائب وأخ لأم فأما الأم فأنها عينت شخصاً بأنه القاتل  
وهو أجنبي من هاتين البلدين إلا أنها لم تبين ما قتل به من محمد داود مثقل وكذلك لم  
تبین وصف القتل من محمد أو غيره وإنما استندت في دعواها على ذلك الشخص إلى مجرد  
سعره معناه هل والحال هذه لا تسمع الدعوى له - قد بعض شروطها وأما بقية الورثة  
الحاضرين فلم یبینوا قافلاً أصلاً لا هذا ولا غيره وقالوا لا نعلم القاتل فهل في هذه الحالة ثبوت  
بالنسبة هؤلاء على أهل البلد الأقرب من تلك الأرض وإن لم تسكن منسوبة لها أو على  
أهل البلد المنسوبة إليها تلك الأرض وإن بعدت عنها وهل إذا قل هؤلاء لا نتم أحداً  
من هاتين البلدين يكون ذلك كالحقهم ومالك في الغائب هل يكون حقه في  
الدعوى باقياً إلى قدومه أو ينصب القاضی عنه وصيایده عنده ويرقب على دعواه  
حكمها وهل إذا لم تسمع الدعوى لعدم استيفاء شروطها كما تدم ولم یحقق الاوثر  
تكون المقتولة حينئذ هدراً (أجاب) إذا ادعى الولی القتل على شخص ليس من أهل  
المكان الذي وجد به القتل كان ذلك إقراراً منه لاهله فإن أثبت الولی دعواه على ذلك  
الشخص بعد تهيجه بالطريق الشرعي قضى له بموجب دعواه والاحلف المدهي عليه  
يميناً واحدة بطلب المدعي فلا شيء على أهل المكان الذي وجد به القتل المذكور  
والحال هذه والقسامة لا تجب بدون تدم دعوى صحيحة فصرحوا بأن أحد الورثة  
الكبار ينتصب خصماً من البقية في دعوى القتل الموجب للبال خطأ كان أو شبهه محمد  
وإن أحدهم لا ينتصب خصماً عنهم في دعوى القصاص عند أبي حنيفة وموجب مطلق  
القتل من جهة الإقرار به أو الشهادة بالإيذان أنه محمد أو خطأ الدية على ما في الدرة  
البيضاء والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الشريعة بما صورته في جماعة في بلدة  
ساكنين في جهتين فقام أهل جهة على أهل الجهة الثانية فوقعوا في بعض النجايت  
فخرج منهم جماعة من الجهتين فمات منهم رجل فقبل موته أخبر بأن الضارب له فلان  
وفلان وذکر جماعة من الذين كانوا في القتال فأخذهم كما الناحية فبسههم وسالمهم  
عن ضربهم الرجل الذي مات فأنكروه فامر بضربهم فبسههم فماتوا بمرطاليعقروا  
بضربهم له وموته بسببه فماتوا بضربهم فبسههم فماتوا بضربهم فبسههم فماتوا  
فأدخلهم الحبس وفي اليوم الثاني أخرجهم من الحبس وسالمهم عن ضربهم فماتوا  
المتوفى فماتوا منهم ثم قال أحدهم نحن إذا أقررنا بضرب المتوفى تتوجه إلى  
الأومان وأما إذا قلنا ماض بنا يصير لنا الضرب بالكر باح فتوجهنا إلى الأومان  
أهون من الضرب بالكر باح فافقهوا على الإقرار بضرب المتوفى وموته بسببه وأقروا به  
مكرهين ثم أرسلهم كما الناحية إلى كما الولاية فلما صاروا عنده سالمهم عن ضرب  
الذي مات فأنكروه وقالوا أننا أقررنا عندهما كما لناحية من خوفنا من الضرب وأما

١٢٦٨

شعبان

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

٢١

شوال

١٢٦٨

٨

ماض بن ابد او صمعه واهلى ذلك فاذا يكون الحكم الشرعى فى ذلك (اجاب) لا يصحكم على المدعى عليهم بموجب القتل حيث كان الاقرار الصادر منهم بالا كراه الشرعى عليه وحيث ادعى الولى عليهم ولم يكونوا من اهل المثل الذى وجد به القتل يكون ذلك ابراء منه لاهل ذلك المنكان فان برهن على دعواه قضى له والا كان له تحليف المدعى عليهم اليمن الشهيرة بخلاف ما لو كان المدعى عليهم من اهل الجهة التى وقع فيها القتل والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وجد ميتا وبه آثار ضرب بقرب بلد فادعى قريب له على شيخ البلد بموت قريبه المذكور والحال ان الملة وفى ورثة اقرب من المدعى وضرب الحاكم لذلك رجلين من بلد آخرى فاقرا أحدهما انه ضربه بالنبوت ومات بسبب ضربه هو والثانى وانكر ذلك لثانى والا ن حضر المدعى لدى قاضى وادعى انه وكيل عن ورثة المتوفى وصدقه على ذلك كل من الرجلين المذكورين فسئل منه عن تدعى عليه من الرجلين المذكورين فاجاب بان لا دعوى له ولا تهمه عليهم ما وان دعواه وتهمته على شيخ البلد المذكور فهدل اذا قلتم ان هذا من بان الابرأ للشخصين المذكورين ورجع الوكيل وادعى على احد الرجلين المذكورين بالاقرار الذى صدر منه لدى الحاكم لا يقبل منه ذلك للتناقض (اجاب) نعم لا تسمع دعواه على احد الرجلين المذكورين ان كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر بانه تعدى على رقيقه وهو سارح يهائمه فى غيطه وضربه بقبوت على رأسه ثم ذبحه بالسكين من أمامه وتركه ثم رجع اليه فوجدده واقفا ذبحه بالسكين المذكور من خلفه واخذ بها ثمه وقره باراوى طال به بما يترتب عليه شر عاقبة مثل من المدعى عليه فاجاب بالا عتراف بانه ضرب رقيقه المذكور بالنبوت على رأسه فسقط على الارض ثم ذبحه بسكين من مقدم رقبته ثم ذبحه بالسكين المذكور من خلفه فاستغفر منه هل الذبح المذكور بعد الموت بالضربة الاولى أو لا فقال لا نعلم فهل اذا ثبت انه ذبحه وهو فيه الروح يلزمه القصاص واذا ثبت انه ذبحه بعد الموت فما يلزم (اجاب) اذا ثبت اقرار المدعى عليه طائعا بانه ذبح عبد المدعى بالسكين عمدا فمات بعد ضربه بالنبوت وكانت حياته مستقرة يعامل بموجب اقراره بذلك وهو القصاص وهذا على قول الامام بتخصيص القصاص بالمهدد دون المقتل وهو الصحيح اما على قوله ما افلا فرق بينهما ما يقتل الحربا بعد عتقا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من قبل قاضى الحيرة مضمونها ان امرأة ادعت عن نفسها وبوصايتها على ولديها القاصرين على جماعة بان زوجها كان معهم بجهة كذا قريبة من البحر فوقع بينهم ضرب واشتد عليهم الضرب حتى القوا انفسهم فى البحر وطاع كل منهم ما عدا زوج المدعية المذكور فانه غرق ومات بسبب اشتداد الضرب عليه من المدعى عليهم فاذا يكون الحكم فى ذلك (اجاب) اذا لم تثبت المدعية المذكور موت زوجها بسبب ضرب المدعى عليهم لا يجب عليهم قصاص ولادية

شوال

سنة

والقاضي ان يحري عليهم التعزير الرادع لامثالهم فقد صرح في الدوا المختار من  
 اواخر التعزير برمعزير بالبحر وغـيره بان للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه أى  
 ما تم به أما نفس التهمة أى كونه من أهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت افاده في رد  
 المختار والله تعالى اعلم (سئل) في حجارة رجل مر بوطئة بمنزلة خرجت منه بنفسها  
 الى الطريق فاجتمع عليها جماعة من الصغار فضررت أحدهم برجلها في رأسه وبعد  
 مضي عشرة أيام مات المضروب بسبب ذلك فهل والحال هذه لا قصاص ولا دية على رب  
 الحجارة حيث لم يكن راكبها ولا قائد ولا سائقا لها (أجاب) نعم لا قصاص ولا دية على  
 مالك الحجارة ان كان الارحما هو مسطور بالسؤال والله تعالى علم (سئل) عن حادثة  
 واردة من قاضي قلوب مضه ونهسا دعى موسى وهو الوكيل النمرعى عن سليمة وسائلة  
 الوصية على ولدها سليم على جمعة عوض وسالم الا كشر وعلى سعودى بان في ٨ شوال  
 سنة ٦٨ كان ولد عم المدعى المرحوم سليمان يشرب من ساقية حوض الجحوش بناحية  
 مشهور وان المدعى عليهم قتلوه بهامد احمد سكة في بئرهم وضربة نبوت من  
 الخشب الشوم وانكر المدعى عليهم ذلك ثم ان الوكيل وموكلتيه رجعوا عن دعواهم  
 المذكورة على المدعى عليهم المذكورين وذكروا ان سليمان القتييل لم يقتله جمعة  
 عوض ولا سالم الا كشر ولا على سعودى وان ذمتهم بريئة من ذلك ولا حق لهم في ذلك  
 قبل المذكورين لا ما يوجب القصاص ولا الدية وان الذى قتل سليمان المذكور على  
 هليوة وشحنة المراهق وانهم ما هما القاتلان له في ارض الساقية المذكورة حين قعد  
 يشرب في التاريخ المذكور وانكر على هليوة ويوسف البخار القيم الشرعى على شحنة  
 المراهق ويجزى المدعى الوكيل عن اثبات دعواه ذلك فاذا يكرن الحكم في هذه الحادثة  
 وهل تكون دعوى المدعى على غير ملاك الساقية مسقطا للقصاص والدية على ملاكها  
 (أجاب) لا يصح الرجوع عن الاقرار والابراء ودعوى القتل على الجماعة المذكورين  
 أولا مانعة من الدعوى به على المدعى عليهم ما نيا للتمناقص لعدم تكرره والدعوى  
 به على غير ملاك المكان الذى وجد به القتييل ابراهيم لا كه فلا دية ولا ان لورثة  
 المقتول على جمعة عوض وعلى سعودى وسالم الا كشر حيث ثبت ما سطر به الرقيم من  
 الابرأ بالوجه الشرعى ولا على المدعى عليهم ما نيا ولا قسامة ولا دية على ارباب المكان  
 الذى وجد به القتييل حيث ابرأهم الولي وادعى القتل على غيرهم وان كان ذلك  
 لا يسرى في حق القاصروا الله تعالى اعلم (سئل) عن مواد من طرف قاضي المنصورة  
 بخطاب واردمن الديوان المتخذ اثني تفتوى على ثلاث حوادث مضمون احداها امرأة  
 ادعت بطريق اهلها ووكالاتها عن بنتها البالغة قسطة ووصايتها على ولديها  
 القاهر بن أحمد ومحمد وهم المرزوقون لها من زوجها المرحوم محمد لاشين ان فيها قبل  
 قارىحه تعدى المدعى عليه الحاضر معها بالجلس وهو محمد السيسى على زوجها محمد

٨

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

لاشين وضربه بعد ان عاصم خلف اذنه اليمنى فوقع على الارض بوقته نهاري بعد العصر  
 امام دار المدعى عليه المذكور ثم حمل لمقره فزهقته روحه بعد المغرب وقبل العشاء  
 فأت مقتولا بسبب ذلك عن وورثته المذكورين الخ ما صار قتل من المدعى عليه عن  
 ذلك فاجاب بالانكار كليا فكلفت المدعية اثبات ذلك فاحضرت أحمد الجالوس شيخا  
 بالناحية فشهد انه كان متوجها برفقة المدعى بشانه ليحضر واشتقضا من المحرامية  
 للديوان فتعرض له المدعى عليه مع بعض اشخاص وقتئذ المدعى عليه وضرب  
 المدعى بشانه بعصا شوم عدا فاصابت عنقه خلف اذنه اليمنى فوقع على الارض بوقته ثم  
 خرجت روحه بعد الغروب قبل العشاء وكان ذلك اضرب نهاري بعد العصر من مدة سبعة  
 أشهر وزاد الشاهد انه ابن عم المقتول وان المدعى عليه ضرب الشاهد المذكور في  
 رأسه فادماها في وقت ضرب المدعى بشانه ثم احضرت محمد اداود شهيد ايضا أنه أبصر  
 المدعى عليه المذكور في ذلك اليوم وقد ضرب المدعى بشانه بعصا شوم نهاري بعد العصر  
 امام منزل المدعى عليه فوقع على الارض بوقته ثم حمل الى منزله ومات بعد المغرب بسبب  
 هذه الضربة (اجاب) لا تقبل شهادة أحمد الجالوس شيخ البلد المذكور واذالم تنبت  
 المرأة المذكورة دعواها القتل على المدعى عليه بالوجه الشرعي ووجد القتل امام دار  
 المدعى عليه كما هو مذكور وبه جرح أو أقرض وبوجبت القسامة على اهل تلك الهلة  
 والدية على عواقبهم حيث ادعى ولي القتل على بعض اهل الهلة القتل الذي لا يوجب  
 التقصاص كما هنا بناء على قول الامام المصنف والله تعالى اعلم (ومضمون الثانية)  
 حضر على أبو مدلة وعرف أن ابن عمه المرحوم ابراهيم تولى المقتول بارض ناحية منية  
 ناجي بغيط مشتهر بحوض البصرة ليس فلاحا واحدا مخصص بل بزرع عشر كة لعظام  
 اهل الناحية وان ابن عمه المذكور قتل بالغيط المذكور دليلا وان ميراثه محصور فيه وفي  
 ابنة المتوفى سعدة القاصرة وذلك انه من مدة ستة اشهر اصبحوا فوجدوه قتيلا في الغيط  
 المذكور مضروبا بسلاح وصدقه على ذلك عهد الناحية الحاضرون وقال على أبو مدلة انه  
 لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد من اهل بلده ولا من غيرها وذلك بماله من  
 الميراث بحق النصف واما القاصرة فاقام المحاكم الشرعي ابن عم والدها وصيا عليها  
 في طلب القسامة والدية فيعيايحه هاشم عا (ومضمون الثالثة) حضر على أبو فريته  
 وعرف أن ابن عمه المرحوم صقر خضر المقتول بارض الناحية المذكورة اعلاه  
 بالغيط المذكور وذا كرم مثل ما ذكره الرجل الاول في الحادثة الثانية وان ميراث ابن عمه  
 مخصور فيه وفي ابنته عالية القاصرة وصدقه العمد المذكورون على ذلك وقرر أنه  
 لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد بماله في الميراث بحق النصف واما القاصرة  
 المذكورة فاقام المحاكم الشرعي وصيا عليها في طلب القسامة والدية هذا محصل مضمون  
 الحادتين (اجاب عنهما) لومى القاصرة سعدة بنت ابراهيم المدعى قتله ووصى

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

عالية القاصرة بذت صخره ضبر المدعى قتله الدعوى بقتل ابى موليته الصغيرة فان  
ادعى كل على معين واثبت دعواه بالوجه الشرعى قضى بموجبها وان لم يثبت القتل على  
معين ينظر في المكان الذي وجد فيه القتيل فان لم يكن معلوم كالا حدبان كان مباحا فان  
كان قريبا الى القرية الصغيرة او الهلة بحيث يسمع الصوت تجب القسامة والدية على  
اهلها ان ادعى القتل عليهم او على احدهم وان ادعى على غير اهل الاقرب فلا قسامة  
ولا دية وان كان المذكو لا يسمع منه الصوت ولا ملك لاحد فيه ولا يدبل  
هو لعامة المسلمين فالدية في يدت المال والله تعالى اعلم (سئل) في دواب وردت على  
الماء بنفسها بلا سائق خلفها لتشرب فرفست فرس منها مهر ايشرب بجانبها فارتاد  
مالك المهر الميت ان يضمن صاحب الفرس قيمته فهل لا يجاب لذلك ويكون هدا  
(اجاب) نعم لا يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن مراهق بلغ سنه اربع  
هشيرة سنة فارسله والده بعد ظهر يوم لقضاء حاجة فغاب الولد ثلاث ساعات ثم  
بعد ذلك اخبره بعض الناس بان ابنه مات قتيلا فذهب الاب فوجده مغمورا في دمه  
ومطروحا في طريق قبالة دار بهان فرج ولم يتكلم الابن وراسه مشقوقه ثم مات في  
اليوم الثاني ولم يعلم قاتله لانه كاره الحاضر من الشهادة على من قتله ولم يحصل نعمة لاحد  
فهل يسوغ لولي المقتول مطالبة صاحب الفرح بالدية حيث كان المقتول وجد قبالة  
داره او تكون على عاقلة او على اهل الهلة (اجاب) اذا وجد قتيلا يعلم قاتله في  
محله وبه اثر القتل كانت القسامة على اهل الهلة التي وجد بها القتيل والدية عليهم في  
العمد وعلى عواقلهم في الخطا حيث ادعى الولي القتل على اهل الهلة او بعضهم والله  
تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قلوب عن حادثة مضمونها ادعى وليا قتيلا على  
رجل انه قتل ولدهما بسوقة من الخشب ضرب بهما في جهة معينة ومات بسبب ذلك وان  
ذلك في البحر الذي هو بحري الناحية ولم يكن مملوكا للمدعى عليه ولا والده بل ملك  
لاهل الناحية البحرية وذكر ان المقتول اقر قبل موته بان المدعى عليه هو القاتل  
له دون غيره من اهالي الناحية وانهم مبريثون من قتل ولدهما وليس لهم مدخل في قتله  
وابرأ ذمتهم من الدعوى في ذلك وانهم صومة ولا حق لهما قبل اهالي الناحية ولا قبل  
ملك البقعة التي وقع بها ضرب المقتول وان الذي قتله متعمدا المدعى عليه فقط  
وقد اقر بذلك ويطلبان اثبات ذلك واجراهما بقضيه بالحكم الشرعى في ذلك وان ذكر  
المدعى عليه الضرب وافراره كما يافكلنا اثبات ذلك فبهرز او تصادق الكل على  
حصول الدعوى قبل تار يخجه والايمان ببينة لم تكن معتبرة شرعا وان المدعى عليه  
حلف اليمين الشرعية ولم يطالب الا ان يمينه على ذلك وان الدعوى السابقة على يده هذا  
القاضي وانه عرفهما بانه حيث كان الامر كما هو مسطور فهما ممنوعان من الدعوى  
المذكورة سابقا على المدعى عليه ولم ير الا من دعوا من ذلك وانه بذلك صار الا يستحقان

١٢٦٨

٢

ذی الحجة

١٢٦

١

قبل المدعى عليه الدية الشرعية ولادية ولا قسامة على ملاك البقعة ولا على باقي أهالي الناحية ويطلب افادة المحكم عن ذلك (اجاب) مخرج في الدر المختار بان لا عبرة للقرب الا اذا وجد القتل في مكان مباح لا ملك لاحد فيه ولا يد ولا افع على ذی الملك واليد وحيث كان المكان الذي وجد فيه القتل ملو كالمعينين ولم يدع الولي عليهم وابراهم عن دعوى القتل وادعى القتل على غيرهم ولم يثبت دعواه القتل على المدعى عليه فلا قسامة ولا دية على ارباب المكان الذي وجد فيه القتل ولا على المدعى عليه الذي لا ملك له في ذلك المكان حيث لم يثبت دعواه عليه بالوجه الشرعي وقد صرح مولانا خير الدين بان دعوى الولي على غير اهل الهلة والدار تسقط القسامة عن اهل الهلة والدار وتلحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية اذا القياس في الدعاوى ان البينة على المدعى واليمين على المنكر اهـ فالجواب كعدم وجوب القسامة والدية صحيح اما على ملاك المكان فلا يراه الولي لهم وعدم دعواه عليهم ومشرط القسامة الدعوى كما صرح به العلامة الشرنبلالي واما على غير ملاك المكان فلم يثبت الدعوى عليه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة مضمونها ادعى اولياء قتيل على شخص بانه قتل مورثهم هم هذا واقاموا عليه بينة بذلك فعارضهم المدعى عليه بقوله ان المقتول قبل موته بعد ان مخرج اقر بان قتل ولم ابرحه بل الذي برحه رجل يدعى يوسف سرحان واقام بينة على اقرار المقتول بذلك فخرج الاولياء عنه وحكم بذلك ثم بعد ذلك ادعى الاولياء القتل على يوسف سرحان المذكور ثانيا واما واقاموا على ذلك بينة فعارضهم المدعى عليه بانهم ادعوا قبل تاريخه على غيره بالدعوى المذكورة واقبت ذلك وصدقه الاولياء على ذلك فغضبهم القاضي من الدعوى عليه ثم عرضت القضية على علماء مجلس الفتن فاجابوا بحجة المنع الاول مستندين لنص مفيد لذلك واجابوا بعدم صحة المنع الثاني مستندين لما في شرح الدر المختار وفي الوهبانية جرح قال قتلني فلان ومات فبرهن وارفعه على آخوانه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اذنبهم اهـ وطلب الجواب عن ذلك (اجاب) ما افاده علماء مجلس الفتن من عدم سماع الدعوى على من برأه المقتول صحيح وما نقله من النص المفيد لذلك صحيح ايضا وما استدلاله على عدم صحة المنع في الاعلام انما في لا يصلح دليلا لذلك بل هو دلائل لهجة المنع في الاول اذ لم يتعرض في النقل الذي ذكره اخيرا على الاطلاق الثاني لما اذا ادعى الولي على شخص بين يدي القاضي ثم رجح الولي وادعى على شخص آخر بين يديه ولو لا حظ علماء مجلس الفتن ذلك ما حصلت منهم المعارضة لما حكم به القاضي ثانيا وقد صرح علماء ثنائيان لشخص اذا ادعى بحق في شخص لا تسمع دعواه بذلك الحق على آخريه بان القتل لا يتكرر فدعواهم به في غير من ادعوا عليه بذلك ولا تناقض دعواهم به على الاول والتناقض مانع من صحة الدعوى فلم يتضح خطأ القاضي في عدم السماع ومنع الاولياء

فسبحان من تنزه عن الخطا والنسيان والله تعالى أعلم (سئل) في طفل صغير ابن ثلاث سنين وجد قتيلا في جسر البحر المشترك بين عامة الناس وهذا الجسر قريب القرية من القرى ولم يوجد فيه علامات القتل وسأل الحماكم أولياء الدم عن قتل ولدهم فقالوا ليس لنا في هذه القرية عاد ولا فعل لم احدا منهم قتله وتكر ذلك منهم مرارا وقد برأوا اهل هذه القرية بين يدي القاضي فهل والحال هذه لا قسامة ولا دية على اهلها خصوصا والجسر مشاع بيننا وبين الابدال ولا تسمع دعواهم عليهم بعد ثبوت تبرئتهم لهم لدى الحماكم الشرعي (اجاب) حيث أبرأ اولياء القتل اهل تلك القرية عن دعوى القتل فلا تسمع دعواهم عليهم بذلك اذا ثبت الابراء ولو جبه الشرعي ولا تجب القسامة والدية بدون الدعوى لمن له ولاية ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قتل امرأة هذا ظاهرا فحسبه الحماكم لقتله فصالح القتال ورثة المقتولة بين يدي الحماكم والقاضي باطيان معلومة وجانب من الدراهم فتراضى الفريقان وانحازت الاطيان وقبضت الدراهم وكتبت الوثيقة بذلك وغرب الحماكم القتال لجهة لاديه فهل اذا مات القاتل في تلك الجهة لا يبطل الصلح بل يبقى بدله تحت يدورثة المقتولة او يبطل ويرد لورثة القتال (اجاب) يصح الصلح عن القتل العمدة ولو باكثر من الدية فحيث وقع الصلح عن القتل العمدة من القاتل حال حياته لا يكون لوارثه بعد وفاته ابطال الصلح حيث صد وصحح ما استجبهما لشرائطه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدهى عنه وعن موكلتيه ان مورثهم وجد مصالحو با من يديه ورجليه على شجرة في بستان شخص وبه آثارا الضرب والدم يسيل من عنقه وبهذا الضرب الذي شوهد فيه مات وادعى ان الذي فعل به هذه الافعال رب البستان الذي يملك ارضه وولده القاصر واخوه ورجل آخر حافظ للبستان وان الضرب كان يجذول رمان وصف صاف زعبل معروف بالقنب وانهم فعلوا ذلك به عمد وانكر ذلك المدعى عليهم جميعهم وجدوا ذلك جدا كليا وزاد رب البستان انه كان يضامرضا شديد اشد به عامة اهل البلد والحوار منقطع بالقراس من قبل ذلك وبعد مدة مديدة فطالب من المدعى بيعة فاتي بجماعة بعضهم يقول ما رايت الميت الا محمولا مشرفا على الموت وقال بعضهم رأيت مصالحو با وحارس البستان واقف بقرب منه داخل البستان فقلت لم فعلت هذا فقال لي موت واموت فيه وقال بعضهم سالت الحارس للبستان وهو موثق خوفا لفرار لم فعلت هذا فقال اموت فيه ولم يتعرض احد لبيعة المدعى عليهم بل في خلال كلامهم ما يصرح ببرأتهم وبانحصار الافعال المتقدمة في الحارس ثم ادعى رب البستان على المدعى بانه اقر بين يدي جماعة بانحصار الافعال اى وقوع الضرب لمورثه في الحارس المذكور دون غيره وان رب البستان وولده واخاهم يؤنون ويريد تناقض دعواه فهل يكون قوله موت واموت فيه تارة وقوله اموت فيه تارة اخرى اقرارا بالقتل لاسيما في حال مشاركة

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

١٩

المضروب للثوت وتخرج الدعوى حينئذ ذم القسامة ولو كان الشهود من اهل البلد  
ولوا عترف المحارس في مجلس الشرع بسبق اقراره منه بالضرب ولكن قال كنت مكرها  
اصدور ذلك في ديوان المحكم يكون اقرارا بالقتل ويلزمه ان يبرهن على الاكراه وان لم  
يقبل ومات به وهل اذا اقام رب البستان بالتناقض اليقينة عليه تبطل الدعوى عليهم  
حيث كانت من غير اهل البلد ولو قلتم بالقسامة يكون على اهل البلد وان فرض  
وجوده في البستان الذي ارضه مملوك لشخص مخصوص وهل اذا كانوا قاطعين بانه  
ما قتله الا المحارس فاذا يقولون في الايمان وهل الدية حاله او مؤجلة وعليهم اوعى  
العاقلة واذا كانت مؤجلة فاذا انحص كل واحد في كل سنة وهل يستوى الغني والفقير  
وما ضابط الغني في هذا الباب (اجاب) شهادة الشهود على الوجه المذكور لا يثبت بها  
القتل واذا ثبت ابراء المدعى رب البستان وولده واخيه من دعوى القتل بالوجه  
الشرعي لا يكون له الدعوى عليهم لانه نفسه ولا عن موكله حيث كان وكيل في  
ذلك واقرار المحارس بالضرب طائعا لا يكون اقرارا منه بالقتل كما اوضحه العلامة  
الرملي والدعوى على غير رب البستان كغيرهما من باقي الدعاوى الشرعية فان اثبت  
المدعى مدعاها القتل على ذلك الغير حكم بموجبه والاحلف المدعى عليه اليقين الشرعية  
ولا قسامة على رب البستان بعد ثبوت البراءة عن دعوى القتل ولا على الاقرب للعجل  
الذي وجد فيه القتل حيث كان ما وجد فيه ايسر مكانا مباحا كما صرح به العلائي  
من انه لا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك لا حذ فيه ولا يدو حيث لا قسامة  
فلا حاجة للجواب عما رتبته السائل على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الحجرة  
بما مضى عنه ادعى ورثة مقتول على كل من ابراهيم سفيان وولده الحاج حسن سفيان  
ومعتقه سعيد الاسمر بان مورثهم وثب عليه خمسة أشخاص ثلاثة منهم المدعى عليهم  
المذكورون واثنان لا يعرفون اسماءهم ما ولا أشخاصهما ومع اثنين من الخمسة  
بارودتان معمرتان بالبارود الرصاص كل واحدة بيد واحد وأطلق فيه الاثنان الاذان  
معهما البارودتان فاصيب بواحدة منهما فصار فته الرصاصة في جنبه الايسر ودخلت  
فيه ففاهت في أمعائه وخرجت من الجنب الآخر والثانية لم تصبه وانهم لا يعرفون  
الرصاصة التي أصيب بها خرجت من أي واحدة من البارودتين وان المتوفى سئل عن  
فعل به فاخبر ان الذي ضرب به بالبارود ابراهيم سفيان وولده حسن وعبد سعيد واثنان  
لا يعرفهما وانه ما زال ممرضا بسبب ذلك الى ان توفي به - ذا السبب عن ورثته المعينين  
من غير شريك ويطالبون المدعى عليهم بما يترب عليهم وهو القصاص مجازاة لفعلهم  
بالوجه الشرعي سئل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار واستفسر من المدعين عن  
قتل المورث من المدعى عليهم فذكروا انهم لا يعرفون سوى ما ذكر في الدعوى وان  
الرصاصة التي أصيب بها المتوفى لايه - رفون انما خرجت من أي البارودتين

١٢٦٩

٥

ولا يعرفون ان البارودتين كانتا مع أي واحد من المدعى عليهم - أم أول اثنين اللذين لا يعرفونهما وان دعواهم بذلك هي بمقتضى قول المتوفى المذكور قبل وفاته (اجاب) حيث لم يعين أولياء المقتول الضارب للقتيل بالرصاصة وكانت الدعوى بناء على اخبار المضر وب قبل وفاته كما هو مذکور لا تكون الدعوى صحيحة اذ من شرطها معلومية المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاصة التي مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة المدعى بالبينه على دعواه عند انكار المدعى عليه بعد صحة الدعوى وعلى هذا فلا قصاص ولا دية على ابراهيم سفيان ولا على ولده حسن سفيان ولا معتقه سعيد المذكورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نزل عليها رجل ليلا وضربها ابنيها وخادمتها فمات الابن والخادمة بسبب الضرر ب فعرفت تلك المرأة عن صفات الضارب وطلبتة عند المحاكم ومجنته ثم بعد اطلاقه ادعت على رجل آخر وأحيلت القضية للحاكم الشرعي وابرأ القائم عن ورثة الخادمة في الخصومة المدعى عليهم عن دعوى القتل وابرأهم شقيق الابن المقتول أيضا عن دعوى القتل وبقيت امه على دعواها عليهم فهل بعد دعواها على غيرهم أو لا لا تسمع دعواها عليهم سيما مع عفو ابنتها شقيق الميت المنصهر اذ فيه ما فقط (اجاب) نعم لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي المنصهر اذ فيه ما مضى منه ادعت امرأة ذمية على جماعة بانهم قتلوا ولدها بنين ليلا وسرقوا ما كان عندها من نحاس وملبوس وغير ذلك فسئل المدعى عليهم فانكروا دعواها ثم بعد مدة ادعت على آخر بن ذمين بما ذكر فهل لا تسمع دعواها عليهم (اجاب) قدر فزعنا أسوال في هذه المحادثة وتبيننا عليه ما نصه لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا وصرحوا بقبول شهادة المدعى على مثله ان صححت الدعوى وان اختلفا ملة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر في مواش مسافر بها فخر بقريه ونزل بمحل بها مع تادله بيع التجار ومعه زوجته وأولاده وبات معه خفيرا من خفرا ثم اقام قتل ليلا فادعت زوجته وولدها بالانح على رجل حدث سكناه بتلك القرية لخدمة المبري وليس من ملاكها بانه هو القاتل له برصاصة محمد الك من معه رجا من أهل تلك القرية لم يباشروا قتله فهل يتعين الرجل المدعى عليه بالقتل يطالب من ولي الدم أن يبرهن وتسقط القسامة عن أهل تلك القرية وما الحكم فيما اذا عجز ولي الدم عن البينة وصمم المدعى عليه على الانكار وهل اذا كان من ورثته بالغ غائب يتوقف سماع الدعوى على حضوره وما الحكم في سماعها مع صغر بعض أولاده (اجاب) ان كان المدعى عليه القتل من غير أهل المكان الذي وجد فيه القتل تكون الدعوى عليه بالقتل ابرأ لاهل ذلك المكان فان ثبت عليه القتل حكم عليه بمو جبهه وان لم يثبت حلف اليه بالشرعية كباقي الدعاوى وان كان المدعى عليه من أهل المكان الذي وجد فيه القتل

١٢٦٩

١١

جادی الاولی

١٢٦٩

٢٥

جادی الثانية

١٢٦٩

٢٨

جادی الثانیة سنة

٣٠ ١٢٦٩

شعبان

٢٠ ١٢٦٩

شوال

٦ ١٢٦٩

قأن ثبت علیه قضي عليه بموجب ما تحقق والا وجبت القسامة على أهل المكان الذي وجد فيه القاتل والدية عليهم في المدعى على عواقبهم في الخطأ وللكبار القود قبل كبر الصغار ولا يستوفى القصاص مع هبة أحد الأولياء والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين تشاجرا مع بعضهما بسبب بيع سلعة بينهما فادعت امرأة على أحدهما وضربته على فأسه قطعت له سنين فهل والحال هذه يكون له عليها القصاص شرعا أم الدية (اجاب) قال في التنوير وشرحه ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حرم وعبد وطرفي عبيدين اتعذر المماثلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالأموال اهـ ويجب في كل سن خمس من الأبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قتل حمدا وعدوا قاتلا لقتول زوجته في عصمته وابنان من هادون البلوغ فهل يكون لزوجة المقتول طلب القصاص ولا ينتظر بلوغ الصغار له - دم تجزى القود (اجاب) قال في التنوير وللكبار القود قبل كبر الصغار الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اهـ قلل زوجته المذكورة والحال هذه القود بعد ثبوته بالوجه الشرعي ولا ينتظر بلوغ ابنها الصغيرين هذا أبي حنيفة ووجه الله تعالى والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الجبيرة بما مضى عنه في امرأة وضى على أولادها ادعت على رجل يدعى عزير صاالحا من أهالي ناحية الفهميين بأنه تعدى على زوجها وأطلق فيه متعمدا فردة طبنجة معه ممره بالبارود وجرار صاصة فأصابته ومات بسبب ذلك وذلك في قطعة أرض جارية في ملك رجل آخر وتجاه منزله الكائن بالقرية التابعة لنا حية اقوازا وانحصر ميراثه في المدعية وأولادها الاربعة المعينين القصر من غير شريك وتطالب به بما يترتب عليه لها وأولادها بما ذكر بالوجه الشرعي والماسئل من المدعى عليه اجاب بالاقرار بالورثة على الوجه المذكور وان الطبنجة المذكورة كانت معه فأراد المتوفى أخذها من مالكها المدعى عليه تعديا فامتنع فامسكها المتوفى من جهة فمها وقبض المدعى عليه عليها من جهة زناده وجذبها مع المتوفى فتحرك زناده فخرجت فاصابت المتوفى من غير تعد وبدون اختيار من المدعى عليه ومات الزوج بسبب ذلك وانما ذكر تعمده كليا فكلفت المدعية اثبات دعواها فجهزت بها الحكم (اجاب) في فتاوى مولانا الخبير الرملی ما قصه سئل في رجل جذب سكين آخر من خزانه فتناولها صاحبه ففجأ ذبا فخرجت يدا المجاذب المتعمد وشلت أصابعه دل على صاحب السكين ضمان أم لا اجاب لا ضمان على صاحب السكين والحال هذه والله تعالى أعلم اهـ ومنه يعلم الحكم فيما اذا تجاوزا الطبقة وخرجت الرصاصة بواسطة المجاذب بدون تعد وتعمد من مالكها واذا كان عزيز صالح المذکور من غير أهل المكان الذي وجد فيه المقتول تكون دعوى الولي القتل عليه ابراء منه لاهل ذلك المكان فلا قسامة عليهم ولا دية وعلى المدعى عليه الجبن الشرعية اذا عجزت المدعية عن اثبات دعواها قتل العمد وطلبت التعجيل والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الجبيرة بما مضى عنه ادعت امرأة عن نفسها بطريق وصايتها

سؤال

سنة

التي رعية على أولادها المعينين على عبد الرحيم النطايط بأنه ضرب زوجته سليمان  
 البشبيشي بالسكين ثلاث ضربات متعمدا احدها في عنقه من الحلق والثانية في جنبه  
 الايمن والثالثة تحت صدره وانه مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته  
 المذكورة وأولاده منها المذكورين أعلاه من غير ميراث وقطالته بما يترتب عليه  
 لها ولأولادها بسبب ذلك وهو ان يقتص لهم منه وسئل من المدعى عليه المذكور فاجاب  
 بما حاصله انه ضربه بالسكين مرتين احدهما في عنقه والثانية في صدره متعمدا فوق  
 ومات بسبب ذلك وانه هو الذي قتله بالسكين المذكورة وأنكر وراثته المدعية  
 وأولادها القصر المذكورين فكلفت المدعية اثبات وراثتها هي وأولادها القصر  
 فشهد شاهدان بذلك وطلب منها تزكية الشاهدين فوعدت فالحكم (اجاب) اذا  
 أقرب عبد الرحيم النطايط المذكور طائعا بأنه ضرب سليمان البشبيشي بالسكين متعمدا  
 وانه مات بسبب ذلك وانه هو القاتل له كما هو مذكور يكون موجب ذلك القصاص  
 فلولي المقتول ان يقتص من المقر المذكور اذا ثبتت الوراثة وحكم بها ولا ينتظر بلوغ  
 القصر حيث كانوا اولاد الزوجة المذكورة عند أبي حنيفة والله تعالى أعلم (سئل)  
 من قاضي قلوب في امرأة ادعت بطريق الاصل والوصاية عن أولادها على آخره  
 ضرب زوجها بطرف نبوت فيه جلبة حديد على رأسه فوق اذنه اليمنى بغيظ فلان وانه  
 لازم القراش ومات بسبب ذلك ثاني يوم في عشرة خلت من رجب بعد طلوع الشمس  
 بساعتين وانه تعمد قتله بذلك وان النبوت شيخ اللحم وأبان العظم وأسأل الدم وأنكر  
 المدعى عليه وشهدت بينة بان المدعى عليه ضرب المقتول بمسوقته مفرقة معترضة على  
 رأسه فوق اذنه اليمنى فأنشج اللحم وبان العظم وأسأل الدم ولم يكن بطرف المسوقه  
 حديد ولا جلبة ومكث بعد ذلك يومين ملازما للقراش ومات بسبب ذلك وان يوم  
 الضرب اما ثمانية من رجب او تسعة وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه المبين بالشهادة  
 الاولى وانه كان في يوم الاحد ولا يدري ان ثمانية ام تسعة من رجب ولم يعلم ان كان  
 بطرف المسوقه حديد او جلبة اولاً وانه مات بسبب ذلك يوم الثلاثاء الساعة واحدة  
 ونصفا واثنين وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه وانه لم يكن بالمسوقه حديد ولا  
 جلبة وان الموت بسبب ذلك في يوم الاربعاء والساعة واحدة ونصف هذا مضعون ما وقع  
 بعد ثبوت الوراثة (اجاب) الشهادة على ما ذكر في صورة التداعي لم تطابق الدعوى  
 ومن الشروط المعبرة مطابقة الشهادة للدعوى فلم يثبت على المدعى عليه على هذا  
 الوجه قصاص ولادية والدعوى على غير مالك المكان الذي وجد فيه انقتيل تبرئة من  
 الولي لاهل ذلك المكان فلا دعوى له عليهم والله تعالى أعلم (سئل) ما الحكم فيها لو  
 شهد بالقتل باثنتي عشرة ولم يهرح بالعمد او شهد اياه مطلقا ولم يبين آله أو ادعى على  
 اثنين بالعمد فاقرا أحدهما بالقتل مع الثاني وأنكر الثاني (اجاب) لو شهد اياه قتله

١٢

١٢٦٩

ذی الحجة

١٢

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

بالسيف مثلا ولم يصرح بالعمد قضي بالفصاص بخلاف ما اذا لم يذكر آله المجارحة بل  
اطلقا كذا ذكره القوم وقال في تبين الحقائق ولو شهدوا بالقتل المطلق او اقر بطلاق  
القتل يجب عليه الفصاص وان لم يوجد لفظ العمد هو ذالان القصاص فيه معنى  
المعاوضة لانه شرع جابر الجازان يثبت مع الشبهة كسائر المعاوضات التي هي حق  
العبد اما الحدود الخالصة حقا لله شرعت فاجرة وليس فيها معنى البدلية اصلا فلا تثبت  
مع الشبهة لعدم الحاجة اه وفيه ايضا قتلانا وقلان فقال الاتيم ما قتلنا بقاد المتمر  
وحده اه وهو خلاف المصرح به في عامة الكتب وما عليه العمل وفي خزانة المفتين  
الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وفي تنقيح الحامدية  
رجل قال قتلنا فلانا ولم يسم عمدا ولا خطأ قال استحيى ان اجعل دية في ماله تتراخية  
رجل قال انا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطأ حتى يقول عمدا  
فتاوى مؤيد زاده عن القنية اه وهو الذي عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) من  
قاضي قلوب بماضيه ان امرأتين ادعتا على الحاج موسى وسيدا جدد عن نفسيهما  
وعن اولادهما القصر المرزوقين لهما من زوجهما بطريق وصايتهما الشرعية على  
اولادهما المذكورين بانهما قتلتا زوجهما ثم بعد ذلك ترك كل من المرأتين  
المذكورتين دعواه بقتل مورثه المذكور وامرات كل منهما وانها لاحق لها قبل  
المذكورين في ذلك مطلقا بالاصالة ولا بوصاية طائفة من مختار قين فالحكم في  
ذلك (اجاب) لا قصاص ولا دية على كل من الحاج موسى وسيدا جدد المذكورين حيث  
كان الامر ما هو مذكور ومع ذلك نفى القصر باق اذ لا ينفذ الا بمرأ عليهم والله تعالى اعلم  
(سئل) من قاضي الجيزة بماضيه انه ادعى يوسف الشافعي بطريق وكالة الشرعية  
عن امرأة وبطريق وصايتة الشرعية عن اولاد اخيه القصر المتوفى بان حنفى شحاتة كان  
را كبا فر سافر مع علي ابي القصر ليأخذ فرسه الفرس وداس في راسه وكسرت  
اضلاعه فمات من وقته وساعته وكان متعمدا لقتله فسئل من المدعى عليه  
فاجاب بان الفرس جمعت به فاراد منه فاقطع زمامها واقطع الحزام المر بوط به  
السرج وعجز عن جزها بسبب قطع ما ذكر فصار تريح وهو لا يستطيع عجزها حتى  
القت نفسها على المرحوم المذكور فواقعه من ظهر رحلته الى الارض والقي هو بعيدا  
عنهم وان ذلك بدون اختياره فالحكم في ذلك (اجاب) اذا أثبت المدعى عليه  
عجزه عن منع فرسه فلا ضمان عليه وقد أفنى العلامة بوالسعود العمادى بانه اذا تحقق  
عجزه عن المنع حتى اتلفت انسانا فدمه هدر ولا قول لاولياء القتل بعينهم في انكارهم  
العجز وتقدم بيضة المدعى عليه على العجز عن المنع كما أوضحه مولانا خير الدين الرملي  
والله تعالى اعلم (سئل) فيما لو حضر لدى القاضي المكرم الشيخ علي فسيط ابن المكرم عمر  
سيط وهو الوكيل الشرعي فيما سيذكر عن والده المرحوم الحاضر معه بالمجلس والمصدق

١٢٧٠

١٢٧٠

١٤

ريـح الاول سنة

له على التوكيل المذ كور بحضرة المسكرم بدوى بلخ و ابراهيم قسيـط وحضرت ايضا امه  
سعادة بنت المرحوم محمد قسيـط وآمنة بنت المسكرم اسماعيل انسابى زوجة المتوفى محمد  
قسيـط بن عمر المذكور والناثب معرفة المراقبين المذ كور تين بشهادة من ذكر اعلاه  
الجميع من ناحية النخاعة قليو بية ومعهم المسكرم يوسف أبوشنب والمسكرم خليل  
القطري والمسكرم مصطفى اللبان مشايخ بالنسابة المذ كورة وصدق الوكيل المذ كور  
والمرأان المذ كور فان على ان اخا المدعى محمد اعم المذ كور والمرزوق لوالده من امه سعادة  
المذ كورة ومورث باقى الورثة المذ كورة الذى مات قتيلا فى أربعة من جمادى الآخرة  
سنة ١٢٦٩ بالمتزل المشترك بينه وبين والده المرقوم قتله اللصوص والحرامية وان  
شافى محمد خضر برى من ذلك وكذلك اهل الحارة والمتزل واهل البلدة ومشايخ الناحية  
بريقون من ذلك ولم يكن لهم مدخل فى قتله ولا دعوى لهم ولا طلب قبل المذ كور بن فى  
ذلك وابرؤا ذمتهم من التداعى فيما شرح واستعوضوا الله جميعا فى ذلك وعرفوا ان  
لاحق لهم فيما شرح مطلقا كل ذلك حسب اشهادهم واقراءهم بذلك طائعين  
مختارين بدون اكراه ولا اجبار عليهم - فمما شرح وصدقوا على ذلك التصديق الشرحى  
فهـل اذا ادعت ورثة المذ كورة بعد اعترافهم واقراءهم بانهم لاحق لهم قبل الذين ابرؤوهم  
ولا مطالبه لهم على اهل الحارة والمتزل واهل البلدة التى وجد فيها القتيـل ومشايخ  
الناحية بشىء لا تسمع دعواهم عليهم والحال هذا سيما وابرؤوهم براءة عامة فى ذلك (اجاب)  
اذا صدر الابرأء العام من الورثة عن دعوى القتل على الاشخاص المعلومين مستوفيا  
شرايط الهبة واعترفوا بان لاحق لهم قبل المذ كور بن فى قتل مورثهم طائعين لا يكون  
لهم الدعوى عليهم بذلك بعد الابرأء والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيرة بما  
مضمونه ادعى سليمان أبوشهاب من اهل الى الصف وزوجته مسعدة على شخصين بان  
ولدهما كان جالا فقال للجماعة من الجمالة انى اذهب لقطع الجبس مع جماعة كان  
معهم بجماسة الفهميين فذهب ولم بعد فبحث عنه والدها فوجداه قتيلا برصاصة ضرب  
بها فدخلت فى الجهة اليمنى من صدره فخرجت من خلفه ملقى على الارض بجبل الجبس  
المقابل لناحية الفهميين المذ كورة الذى هو ليس فى ملك احد المذ كورة التى وجد  
فيها ولدهما قتيلا لاخذ الجبس منها لاهل الى ناحية الفهميين ومسافة ما بين الجماسة  
المذ كورة لناحية الفهميين نحو خمس ساعات وانه كشف عليه من طرف المدير فدل  
الكشف على موته بسبب ضربها برصاصة المذ كورة واحضر المدير ثمانية عشر شخصا  
من الجمالة الذين كانوا مع ولد المدعى - بن فانسروا علم ذلك بعد سؤالهم من قبل المدير فامر  
بضرب احدهم فافر فى حال الضرر بان المدعى عليهم ما كان مع كل من مافردة بطلبه  
حين كانا بالجبل وبعد عودهما خباها وان ولدهما المذ كور انحصر ميراثه فيهما  
وانهما لا يعرفان ان كان المدعى عليهم ما هما الا ان قتلاه واحدهما او غيرهما من

١٢٧٠

٢٣

جادی الاولى

١٢٧٠

٢٠

مطالب مات من حفرة  
وحفرة غيره قسمت دية  
على الخافرين وسقط  
ما اصابه

الثمانية عشر شخصا وان جيع الثمانية عشر شخصا لا يعلمون القاتل لولدهما فانكر المدعى عليهم الدعوى فحضر مشايخ القهامين وذكروا كل منهن ان ولدا المدعين لم يوجد قتيلًا بحجاسة بلدتهم وانه وجد مقتولا بسفح الجبل بعيدا عن بلدتهم وعن جباستها كما الحكم في ذلك (اجاب) حيث لم يعين اولياء المقتول الضارب للقتيل بالرصاصه كما هو مذکور لا تكون الدعوى صحيحة اذ من شروطها معلومية المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاصه التي مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة المدعى بالبينة على دعواه ههنا انكار المدعى عليه بعد صحة الدعوى كما افاد ذلك في تنقيح الحامدية والفتاوى الخيرية فعلى هذا الاقصاص ولادية على هؤلاء المذكورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حفر ساقية يملأه وجرت العادة بان من يحفر ساقية تعاونه ونساعده اهل بلده فيها معروفاتهم في اثناء الحفر والشغل وقع منها جرف فمات بسببه رجلان من المعاوين والمساعدين له والآن تريدون تهمة مطالبة قرب الساقية بديتهم ما تم على بنين بموتهم في ساقيته وانه اكرههم اعلى الشغل فيها فانكر دعواهم فهل اذالم يثبتوا دعواهم الا كراه بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية ولا يلزم بديتهم ما بسبب معاونة تهمة له وتمنع الورثة من منازعة رب الساقية بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لورثة الرجلين المذكورين تضمين رب الساقية والحال ما ذكر بدون وجه شرعي وفي الدر المختار من باب ما يحدثه الرجل في الطريق ولو استاجر رجل اربعة لحفر بئر فوقع البئر عليهم جميعا من حفرهم فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع الدية وسقط ربعه لان البئر وقع عليهم فاعلمهم فمات من جنايته وجناية اصحابه فيسقط ما قابل فعله خانية وفي حواشيه رد المختار ومثله ما لو كانوا اعدوا فاذ كان سقوط الجرف المذکور بفعل الخافرين والميتين تقسم دية ما على الجميع فاصاب كل من الميتين من ذلك يسقط وما اصاب الباقيين يجب عليهم لمورثة كل ولا شيء على المالان لم يكن له فعل في ذلك والا شاركه - والله تعالى اعلم (سئل) في حادثة ههنا يدقاضي الجيزة مضطربا ادعى اولياء مقتول على رجل بان المقتول في ليسة كذا خرج من منزله وذهب الى الجرن الموضوع به محصول زراعته فلما وصل اليه وجد المدعى عليه وهو ولده جالسا بالجرن المذکور مع جماعة فجلس معهم ثم تركهم وقام الى قطعة من الجرن جارية في ملك رجل يدعى كذا وقام ثم استنقظ وقام ومشي حول الجرن فتعدى عليه ولده المدعى عليه واطلق فيه متعمدا بارودة كانت معه ممرقة بالارود وبها رصاصه فخرجت الرصاصه واصابه في فخذه الايسر فوق ركبته ودخلت فيها وسقطت الجلد وهشمت العظم وغاصت في فخذه وخرجت من رأس فخذه من الجهة السفلى ووقع الى الارض فادركه بعض اقاربه وساله عن فعله فاجابه عن المدعى عليه المذکور بانه

ضربه بالرصاصه على الوجه المسطور فذهب به الى منزله بناحية كذا وكذا على لابه  
الى وقت شروق الشمس ومات بسبب ذلك وانحصر ميراثه في ورثته المعلومين ثم توفي  
والد المقتول عن ورثته معينين من غير شرك ويطالبونه بما يترتب عليه بسبب ذلك  
بالوجه الشرعي فستل من المدعى عليه من ذلك فاجاب بالاقرار في ذلك جميعه وذكروا  
ان سبب كونه اطلق في ولده المذکور البارودة المذکور كورة عدم معرفته له وزعمه انه  
اص له كونه حين قام ناداه من هذا فلم يرد عليه فاطلق فيه البارودة المذکور كورة فاصابه  
الرصاصه على الوجه المسطور في فخذه الايسر ومات بسببها عن ورثته المذکورين على  
الوجه المسطور (اجاب) اذا ادعى اولياء القتل على رجل بانه قتل مورثهم هذا  
برصاصه اصابته وجرحته واقرا المدعى عليه بالقتل فان اطلق القتل فهو خطأ محمله على  
الادنى كما روى عن ابى يوسف صرح به علمنا وثنا فتجب الدية في ماله في ثلاث سنين  
بخلاف ما اذا ثبت عليه القتل بالا لانه الجارحة بيينة ولم تذكر الشهود والعمد فانه يقتض  
من القاتل ولو شهدوا انه قتله عمدا وانه مات به فهو احرط افاده الاتقاني وان اقر  
المدعى عليه بالعمد وموت المقتول بسبب ذلك قتل بطالب الاولياء حيث لم يوجد منهم  
ولا من احدهم فعقولا مانع كما هو موجب القتل لعمدوا الا فلا والله تعالى اعلم (سئل)  
عن حادثة وارده من قاضي قلوب مضهونها في رجل ادعى بطريق وكالة الشرعية على  
عمد رقيق انه ازال بكارة بنت موكلة بذكره وآلت به بادخاله ذلك في فرجها بغيط كذا  
وذلك بالا كراهاته رقيق ولم يسبق له زواج اصلا وهو غير محسن للآن وان مهر مثل  
البنت المذكورة في قومها وعشيرتها الفاقرش مقدما ومؤخر او يريد المدعى المذكور اثبات  
ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فستل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب  
بالاعتراف بانه اخذ البنت المذكورة وازال بكارتها باصبعه وكشف عورتها وفعل بها  
ذلك مكرها وهو للآن لم يتزوج وعلى الرق وان مهر مثلها سبع مائة وخمسون قرشا  
(اجاب) جنائية العبد فيمادون النفس لا تثبت الا باقرار المولى او بالبيينة ولا تثبت  
باقرار العبد اصلا ولوما ذونا وفي الولوالجية ولايجوز اقرار المادون والمحجور بالجنائية لان  
موجبها يعلق بملك السيد والسيد ما اذن له فيما فلم يهجم اصلا وكذا لو اقر بعد  
العتق انه جنى حال الرق لا يلزمه شيء بذلك افاده المحوى والله تعالى اعلم (سئل) عن  
حادثة مضهونها في رجل ادعى على آخر بانه من مدة اشهر متعددة اسقى قضا المدعى وقت  
الفجر فوجد المدعى عليه واقفا على باب مكانه الذي هو نائم فيه داخل داره فقام فحين  
راه المدعى عليه اراد الخروج فوثب على حائطه فامسكه المدعى من قدميه لم يعلم سبب  
جميعه منزله فضر به المدعى عليه بسكين كانت معه ست ضربات في يده واراد المروء  
فلم يمكنه من ذلك فاستعاث بجيرانه فقبضوا عليه فوجدوا معه بعض ملبوس عينه المدعى  
مساكالا وثقة المدعى بعض متاعه فوجد فيه نقص صندوق خشب قيمته ثلاثة عشر  
قرشا ملك الزوجة المدعى وبداخله بعض مصاغ عينه مملوك لزوجته المذکور كورة وجانب

١٢٧.

٣.

شوال

١٢٧.

٦

مطلب جنائية العبد  
فيمادون النفس لا تثبت  
الا باقرار المولى او بالبيينة

تعدية عينها لئلا يجر جبايد اخله امتعة عينها وان المدعى عليه كان اخذ ذلك قبل ان يضبطه المدعى المذكور ويطلبه بالحبس باحضار الاشياء المذكورة وما يترب عليه بسبب دخول منزله وضربه بالسكين واخذ متاعه بالوجه الشرعي فاجاب المدعى عليه بانه قتل مكان المدعى بقصد ان يسرق منه ودخل المكان فوجد الصندوق مغفلا ولا يعلم ما بداخله فحمله واخرجه ومشى به الى جبانة الناحية ووضع الصندوق بها وتجرى من ثيابه ووضعها معه وعاد الى منزل المدعى لياخذ ما يمكن اخذه فتسود الدار ونزل بساحتها واراد ان ياحد ذشبنا فاسد يقيظ المدعى وقبض عليه فاراد ان يخلص نفسه وضربه بالسكين مرتين فقبض عليه الجيران وضربه بوجهه باليد واخذ المدعى عن مكان الصندوق الذي سرقه قذله على مكانه فتوجه واخذه وانكر ما عدا ذلك وذكر المدعى انه حضر له امرأة ومعهما الصندوق فارغاه فتوحا واخذته بانهما وجدت في الطريق فامتنع من اخذه وامرها ان توصله الى حاكم الناحية فاسلمته له فاخذه وهو فارغ ولا شيء فيه وصدقته المرأة على ذلك فما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه اخذ المدعى عليه ما يملكه من الاشياء المذكورة فلا شيء على المدعى عليه والحال ما ذكر الا انه من اللائق بحاله لارتكابه امر محرما ولا تقطع يده باقراره بسرقة الصندوق الذي قيمته ثلاثة عشر قرشا او المحال هذه الواجب في الجراحة بالسكين في اليد كرامة عدل ان بقي لها اثر بعد البرء والا لا شيء فيها على قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى انها وجدت زوجها قتيلا بشاطئ ترعة فتجاءر اس غيبه لملوك لرجل من الناحية يفصل بين الغيط المذكور والمحل الذي وجد فيه المقتول جسر ترعة ليست خاصة بالناحية بل تروى منها الناحية وغيرها نحو ثمانية بلاد المعد الجسر المذكور لمرور اهل الناحية المذكورة وغيرها من البلاد المذكورة وغيرهم باعتراف المدعية وان القاتل له فلان وفلان من الناحية المذكورة بنيت وانكر المدعى عليهم ما قتلها لارجل المذكور وضربه بماله ولم تقم يدته بدعواه فاهل لا يكون على الرجلين الا العيّن الشرعية ولادية ولا قسامة على اهل الناحية حيث لم يكن للادعى عليهم ما اطيان بالقرب من المحل الذي وجد فيه المقتول المذكور بل لاحدهما فدان طين يرزعه ويسقيه من التربة المذكورة يدنه وبين اهل المحل الذي وجد فيه المقتول المذكور زيادة عن مائة قصبة لعدم دعواها على ارباب الطين الذين بالقرب من المحل الذي وجد فيه المقتول (اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان المكان مملوكا فالقسامة على المالك والدية على عاقلته ان ادعى الولي القتل خطأ على المالك وان كان المكان مباحا فالقسامة على اهل اقرب الاماكن المسموع منها الصوت والدية على عواقلهم ان ادعى الولي القتل المذكور على الاقرب وان ادعى على غيره كان ذلك ابراء منه للاقرب ولا بد له جينته من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن فان اثبت دعواه بالبدنة العادلة تضي له بموجبها على المدعى عليه والا فليس له عليه الا

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٢

شوال

سنة

لإمين الشرعية كما يستغاد ذلك من كتب علماء مذهب النعمان والله تعالى أعلم  
 (سئل) في امرأة رأت خمسة أشخاص يتشاجرون ويتضاربون بنبايت ليل في اراضي  
 بعادية مملوكة لذى آلت اليه بالشراء من مالها الاول الذي ملكها بطريق  
 لانعام من ولى الامر فدخلت هذه المرأة بينهم حين التشاجر والتضارب ثم ففرقوا عنها  
 تر كوها مقتولة بقبوت اصحابها في راسها فقطع الجلد واسال الدم وكسرا لعظم وازهق  
 لروح وقد ادعى وارثها على هؤلاء الخمسة بان القاتل لها هو واحد منهم لامن غيرهم  
 ولا يعرف عينه وانها قتلت خطأ هؤلاء الخمسة مقيمون بهذه الابعادية مدة تزيد  
 على ثلاث سنين وليسوا من المالكين لها فهل والحال هذه لاقسامته ولاديه على  
 المالكين للارض لان دعواه على غيرهم براءة لهم ولا قسامة ولاديه ايضا على الخمسة  
 المدعى عليهم حيث لم يبرهن على مدعاه وليس له قبلهم شئ غير ايمين الشرعية وهل  
 ذاشهد شاهدان من الساكنين بالابعادية على واحد من هؤلاء الخمسة تقبل  
 شهادتهما عليه واذا شهدا طبق دعوى المدعى المحكم كذلك (اجاب) يشترط لهما  
 الدعوى تعيين المدعى عليه فاذا لم يعين الولى المدعى عليه لم تصح ولا قسامة ولاديه على  
 احد لان شرط القسامة والدية تقدم الدعوى الصحيحة ولم توجد وباب الدعوى مفتوح  
 فان ادعى الولى القتل على الخمسة المذكورين او على معين منهم لم يكن على مالك  
 المسكان الذى وجد فيه الغنيل شئ ولا على الخمسة المذكورين حتى يبرهن كفى سائر  
 الدعاوى فان عجز عن البرهان فليس له الا ايمين الشرعية وبرئ المالك بدعوى الولى  
 على غيره وان ادعى على مالك المسكان فالقسامة عليه والدية على عائلته في القتل  
 الخطا وهذا اذا لم يوجد من الولى ابراء للمالك قبل الدعوى عليه والله تعالى أعلم (سئل)  
 من طرف قاضى الحجية بما مضمونه ادعى الذى سعد النصرانى وهو الوكيل الشرعى  
 عن كل من والدته خالته وعن مختارة بنت سعد زوجة المقتول وعن والده سعد الولى  
 الشرعى على اولاد ابنة المقتول القصر الخمسة على كل من احمد حسن بن حسن و خليل  
 ابن ابي شذب بن شيمى وعلى عيسى بن عيسى زيدان و بدوى محمد بن محمد زيدان و ابي  
 طالب خلف محمد بن محمد و خلف واحد خطاب بن محمد طاب و حرب عيسى بن عيسى  
 مشايخ تاحية المتانية بان اخا المدعى المذكور وهو موسى سعد كان صرافا بناحية  
 المتانية وساكنها بكان مملوك له وانه في يوم الاحد ٢٦ ن سنة ١٢٦٨ وجد  
 موسى سعد مقتولا بمنزله المذكور مصابا برصاصتين احدهما قحت عاتقه والثانية في  
 وسط ظهره وانحصر ميراثه الشرعى في كل من والديه المذكورين اعلا ووزوجته واولاده  
 الخمسة القصر المذكورين من غير شريك وان المدعى وموكايه لا يعرفون القاتل  
 لموسى سعد المذكور وان الدرب الذى كان فيه المسكان الذى كان ساكن فيه ووجد  
 مقتولا فيه ليس به اما كن غيره وفي ليلتها لم يكن معه احد في المسكان سوى زوجته

١٢٧٠

١٢

مطلب شرط القسامة  
والدية تقدم الدعوى  
الصحيحة

ذى القعدة

سنة

٢٧

١٢٧٠

جاءى الاولى

٢

١٢٧١

جاءى الثانية

٤

١٢٧١

المذ كورة وانه ير يد من المدعى عليه - المذ كورين أن يخبروه عن القاتل لموسى سعد  
ليطالبه بما يترتب له عليه بسبب ذلك لا يكونهم هم مشايخ الناحية ومطالبين بما يحصل  
بالناحية وذكركل من المدعى عليهم المذ كورين أن موسى سعدا وجد قتيلا بمنزله على  
الوجه المستور وانهم لا يعلمون سوى ذلك فما الحكم (أجاب) الدعوى على الوجه  
المستور غير صحيحة فلا تسمع ولا يقضى على المدعى عليهم بشئ والحال هذه والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا بالخشبة كبيرة فوق راسه فمداخات المضروب من  
ساعته بتلك الضربة المذ كورة وأقر الضارب بذلك لدى قاضى ناحيتهم قبل ثبوت  
القتل منه بالبينة فهل تجب الدية على القاتل أو على عاقلة وماذا يكون الحكم في  
ذلك (أجاب) صرح علماؤنا بأن العاقلة لا تعقل ما ثبت بالإقرار أو عملا بالحدود حديث الوارد  
وحينئذ فالدية المغلظة التى هى موجب هذا القتل المذ كور فى مال القاتل فى ثلاث  
سنين على قول الامام الراجح فى المذهب من كون ذلك شبهة والله تعالى أعلم (سئل)  
من طرف قاضى الجيزة عن حادثة مضروها رجل راكب على فرس فوطئت آخر  
فقتله وأقر بذلك الراكب وأدعى جوحه وعدم قدرته على منعه ولورثة القتل  
وهم أولاده القصر وزوجته لا غير وصى عن القصر هو ووكيل عن الزوجة أنكر الجرح  
وعجز الراكب عن منع الفرس فكلف مدعى الجرح من المنع بينة تثبت دعواه بعجزه عن  
المنع المذ كور بناء على قتيلا صدرت من قبلنا قبل هذا الوقت لقاضى الجيزة فمصلها أنه  
إذا ثبت فى بعجزه عن المنع حتى أتلفت انسا فدمه هدر والقول لأولياء القتل بيمينهم  
والبينة على مدعى الجرح عن المنع مؤرخة فى ١٤ م سنة ٧٠ ثم كاف القاضى  
المذ كور مدعى الجرح بينة فجرح عن اثبات دعواه وأولياء القتل قاصرون خلا زوجته  
فما يصنع وما يترتب على الراكب بسبب ذلك (أجاب) لا تجرى النيابة فى الحلف فلا  
يحلف الوصى والوكيل الا فى مواضع ليست هذه منها فينتظر بلوغ القصر لمخالفهم اليقين  
الشرعية حيث كانت لازمة بالنسبة اليهم وقد صرح العلامة خير الدين الرملى فى جواب  
سؤال عن امرأة ركبت فرسا ففجع بها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا انه اذا لم يتحقق  
جوحه بان لم تقم بينة على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة والقول قول أولياء القتل  
لانكارهم - الحمدوح بيمينهم اه وفى حواشى الدر قال الحاكيم الشهيد فى المكافى  
واذا سار الرجل على دابة أى الدواب كانت فى طريق المسلمين فاوطئت انسا فبسد أو  
رجل وهى تسير فقتله فذية على عاقلة الراكب وذلك لانه مستعمل للدابة من مكان  
الى مكان وهى مجبورة على هذا الفعل من جهته فصارت جناباتها بمنزلة جناباته غيراته  
خاطى فوجب الدية على عاقلة والسكران لانه قاتل حقيقة اه وهذا اذا لم يثبت  
القتل باقراره أما لو ثبت به فالدية فى ماله فى ثلاث سنين لان العاقلة لا تعمل ما وجب  
بالاقرار كما صرح حوايه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضى الجيزة بما مضونه ادعى  
ابوطالب بطريق وكالته عن زوجته اخيه ابى الغتين وبطريق وصايتها الشرعية على اولاد

اخيه القهر الاربعه وعثم ثلاث بنات وذ كرى على كل من على احمد ودرويش حلاوة  
وابراهيم فراج بان المدعى المذ كور طلب منه ان يخاص للجهادية فقبض طاماً طلب منه من  
الاشخاص ومن جلتهم -م اخ له غير المتوفى وكذا المتوفى وارسل بعضهم بركب في البحر  
ومن جلتهم اخواه سيد خالف المتوفى ويدعى خالف غير المتوفى والمدعى المذ كور سافر  
في البر مع باقي الاشخاص المطلوبين منه للجهادية وحار الى أن وجد المار كى الى كان بها  
اخواه المذ كور ان مستوية على شاطئ البحر بالناحية ووجد اخاه سيداً خالفاً لم ياتي طريقاً  
بالمركب التي كان بها وهي في يد رجل يدعى محمد اعطية وكان المدعى عليهم المذ كورون  
بمركب أخرى ووجد اخاه سيد المذ كور مضر وبانقبوت في أم رأسه من شمس اعظم رأسه  
وهو لا يتكلم فسأل من كان حاضر احسن فعل باخيه ذلك فاخبروه ان الثلاثة الاشخاص  
المدعى عليهم المذ كورين هم الذين ضربوه بسبب انهم كانوا يتشاجرون مع شخصين من  
بلدته فاراد أن يخاص بينهم فضر بوجهيهم فسمع ذلك اخاه وصار ذافراً الى ان مات  
بسبب الضرر به التي في رأسه وان المدعى الوصى الوكيل المذ كور لا يعرف من الذي  
ضرب اخاه المذ كور الاضر به المذ كورة ولا يعرف انهم هم الذين ضربوه الا من اخبره من  
كان حاضر احين ذلك ويريد من المدعى عليهم المذ كورين ان يخبروه عن قتل اخاه  
المذ كور ليطالبه بما يترتب له عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعى وذ كور المدعى عليهم  
المذ كورون انهم كانوا جالسين بمركب لهم بالبحر بشاطئ البحر فضر لهم جماعة وقبضوا  
عليهم -م وسجنوا وانكر واماء -م اذ ذلك (اجاب) لم تتوجه خصومة على احد الا ان ولم  
تصح الدعوى وبانها مفتوح فان ادعى الولي على غير ركاب الفلك التي وجد بها القتل  
وهم الاشخاص المذ كورون وان ثبت دعواه عليهم -م قضى على عاقلة هم بالدية في ثلاث  
سنين وان لم يقيم البينة فليس له الايمان واحدة على كل منهم ويمنع بعدها وان ادعى على  
ركاب السفينة التي وجد بها القتل -ل او على معين منهم ولم يثبت دعواه كانت القسامة  
على جميع الركاب والدية على عواقلهم في ثلاث سنين والحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل ادعى على آخر انه ضرب به ببندقة في رجله فعا لجها حتى برئت مع شين  
وذهب بعض قوتها وصار يعرج بها عمرها خفيفا ويريد اجراء ما تقتضيه الشريعة في  
ذلك فانكر المدعى عليه دعواه ذلك وعرف ان ولده القاصر عن درجة البلوغ هو الذي  
ضرب الرجل المذ كور بالبندقة المذ كورة في رجله من غير قصد ولا بنية للمدعى فهل  
اقرار الوالد على ولده القاصر في هذه الحادثة معتبر شرعاً وماذا يلزمه (اجاب) لا يعتبر  
اقرار الوالد على ولده القاصر بمنزل ذلك فلا يؤخذ القاصر بموجب اقرار ابيه المذ كور  
وان اثبت المدعى دعواه المذ كورة على الاب بالوجه الشرعى حكم عليه بموجبها  
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلاً بالبحر وطابه ثلاث ضربات بعدد  
في طريق عامة عمر جميع البلاد على غير مملوك لا حديد بهيد من البلاد منها هو بعيد

١٢٧١

٧

شعبان

١٢٧١

١

١٢٧١

٢٧

عنه بنصف ساعة ومنها ما هو بعيد عنه بساعة لا يسمع منه صوت ولا بندقية لعمقه في  
الارض وليس فيه نفع للمسلمين ولا اخبية فيه لا حد ولا هو بقرب اخبية غير انه بمجاورة  
اطيان البلاد البعيدة ولم يدع الوارث على احد من اهل البلاد (اجاب) اذا وجد القاتل  
في فلاة في ارض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبياته  
وان لم يكن لاحد فان كان يسمع منه الصوت من مخرج من الامصار فعملهم القسامة  
وان كان لا يسمع منه الصوت فان كان للمسلمين فيه منفعة لاحتياط والاحتشاش  
والسكلا فالدية في بيت المال وان انقطع عنها منفعة المسلميين فدمه هدر وكذلك اذا  
وجد في المغارة وليس بقر بها همران كذا في محيط السرخسي افاده في حواشي الدرر  
الهندية ومن ذلك ومحاصر حوايه لم اعد ادم القاتل المذكور اذا وجد في مكان بعيد  
عن العمران بحيث لا يسمع منه الصوت في قرية ولا مصر ولا ارض مملوكة لشخص او  
في استحقاقه بطريق الوفاق ولم يكن بقرب اخبية وليس مملو كالا حد ولا انتفاع به لعامة  
المسلمين بنحو ما ذكر حديث لم يسمع قاتله والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل وجد قتيلا  
بنبت في راسه كسر العظام واسال الدم في ترعة مباحة خارجة عن الزمام ونفعها بالرى  
عام بحملة بلاد وهي في وسط اطيان قرية واهلها لا يسمعون الصوت من محل القاتل  
وورثته يدعون على اهلها بالقتل حيث لا ماء في التربة وقت وجود القاتل فيها  
(اجاب) يراعى حال المسكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مملو كالتجرب القسامة على  
الملالك والدية على عواقلهم وان كان مباحا فان كان قريسا من مصر او قرية او  
ارض مملوكة بحيث يسمع منه الصوت فالقسامة على اقرب المواضع اليه من القرى  
والامصار والاراضي والدية على عواقلهم فان لم يسمع منه الصوت فلا قسامة ولا دية  
على احد وانما الدية في بيت المال ان كان للمسلمين فيه منفعة لاحتياط والاحتشاش  
والسكلا وان انقطع عنه منفعة المسلميين فدمه هدر وانما تجب القسامة والدية على  
الاقرب بان ادعى الولي على المالك له او ذى اليد الخاصة عليه وهم مستحقو الوقف ان  
كانوا يحدون فنادى على غيره سقطت القسامة والدية عن الاقرب ويكلف الولي  
اثبات دعواه فان عجز حلف المدعى عليه يمين او واحدة ولا شيء عليه كسائر الدعاوى والله  
تعالى اعلم (مسئل) في امرأة جنت على امرأة اخرى وضربتها على بطنها بدمها بانه قاتل  
فالت الجني عليها جنيتميتا بسبب الجناية عليها واعترفت الجانية بذلك فماذا يلزم  
الجانية لو رثة الجنتين والحال هذه (اجاب) من ضرب بطن امرأة فالت جنيتميتا حوا  
استبان بعض خلقه وجب على عاقلة الضارب نصف عشر الدية اى دية الرجل لو الجنتين  
ذكر او عشرة دية المرأة لو الجنتين انشئ وكل منهما خمسمائة درهم في سنة والله تعالى اعلم  
(مسئل) في رجل تزوج بامرأة وطلقها بائنا ومعهام منه بنت اسقطت حقها في حصانها  
فاخذها الاب وسلمها لاخته لترضعها فكثت معها مدة وماتت البنت عن ابها ثم مات  
الاب عن ورثة فادعت ورثة الزوج ان البنت ماتت من دم رضاعها المعلن لكون

ربيع الاولى

١٢٧٢

٩

شعبان

١٢٧٣

١١

امها تركتها لايها باختيارها ويريدون الزام الام يديتها بسبب تركها لايها فهل  
والحال هذه لا يجابون لذلك وليس لهم مطالبة الزوجة بشئ من ذلك (اجاب) اذا  
استقطت المطلقة بائنا حقها في حضانتها بنتها لايها فاحذها الا ب و دفعها لاختها لترضعها  
ثم ماتت البنت لا يكون لورثة ابيها مطالبة الام يديتها والحال هذه يعبرد تعالىهم  
المذكور ويدون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات قتيلا من مدة  
ثمان سنين واخذت ديتة من قاتله بالوجه الشرعي واقام القاضى اخاه وصيا على اولاده  
القصر والحال انه مات عن امه وزوجته وعن ابنين و بنتين قصر وزرك ما يورث عنه  
شرعا فهل يكون للزوجة والام اخذ ما يخصهما فمات تركه وتقسم الدية بحسب الميراث  
حيث كانت موجودة وماذا يخص كل واحد (اجاب) نعم للزوجة والام اخذ  
ما يخصهما من تركه القتل المذكور بالقرينة الشرعية حيث لا مانع من ذلك وتقسم  
الدية على فرائض الله تعالى كسائر امواله فللزوجة الثمن فرفضوا للام السدس كذلك  
والباقي للاولاد المذكورين تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل اجتمع على قتله اربعة رجال وضربوه معا بنسب بحد من الحد يداسات  
الدم وكسرت العظم ولم تميز الضربات ووقع مغصى عليه ثم مات بسبب ذلك بعد مضي  
يوم فهل اذا اقامت اولياؤه البيضة على هؤلاء المتمعين وشهدت عايدة الضرب  
منهم يكون ذلك موجبا للقصاص او للدية وهل اذا كان احدا الاربعة غائبا و اقيمت  
البيضة على الباقيين يحكم عليهم بما يلزمهم فقط او يحكم على الجميع ويقتصب  
من حضر خصم اعنه وما يلزم المشهود عليهم مع غيبة الرابع هل دية كاملة او ثلاثة  
ارباعها (اجاب) موجب القتل بالنسب ايت المذكور كورة التي لا حد يديها اذا ثبت انه  
حصل من ضرب الاربعة الا انقص المذكورين بان اجتمعوا على ضربه معا بحيث لو  
انفردت كل ضربة منهم لقتلت او لم يعلم المتمعن منهم من غير المتمعن وشهدت البيضة بذلك  
وانه لم يزل صاحب فراش حتى مات دية مغلظة على عواقل القاتلين الاربعة على  
مذهب الامام ابي حنيفة ارباعا على عاقلة كل واحد من القاتلين ربع الدية ان  
كانت لهم عواقل والا ففي اموالهم ولا يقتصب بعض القاتلين خصما عن باقيهم ولا  
يبدل الحكم على عاقلة كل واحد منهم من اقامة البيضة بمحض مره والله تعالى اعلم (سئل)  
في عبد بالغ رقيق جنى على قاهر بغير اذن سيده وقطع اذن القاهر بسكينته في يده وصال  
الدم ولم تمت القاهر واقرا الرقيق بالجنابة على القاهر بحضرة ابي القاهر وسيده فاذا  
يكون الحكم في الاقرار المذكور من الرقيق بتلك الجنابة المذكورة كورة (اجاب) جنابة  
العبد على طرف الحر ولو بعد اموجية لا دفع او القداء لا القصاص اذ لا يجري بين طرفي  
حر وعبد فاقرار العبد بذلك لوجه له لظهور في حق المولى فيتوقف على تصديقه الا ان  
تقوم بيضة على تلك الجنابة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا يحدتها جريم

١٧

١٢٧٢

شوال

٢٦

١٢٧٢

ذى الحجة

٢٩

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٢

ربیع الاول سنة

١٥  
مطلب لو حفر فیما یملک  
لا یضمن الحافر یوقوع  
احد فیہ

ربیع الثانی

٨  
مطلب فی حکم الشجعة  
اذا اقدمت ولم یبق لها  
امر اختلاف فی ایجاب  
حکومة عدل

صفر

٢٨  
ربیع الاول ١٢٧٥

١١  
١٢٧٥

مختص بها مملوک له أيضا حفر فیہ حفرة لیتفتح بها فتردى فیہا حیوان وهالك فماذا  
یکون الحکم فی ذلك اذا کان الحافر غیر متعدي بحفرها (اجاب) اذا كانت الارض  
التي حفرت فیہا تلك الحفرة مملوكة للحافر فتلف بالوقوع فیہا حیوان أو انسان فلا  
ضمنه ان عـ لی الحافر المذکور والاضمن حیث لا اذن من الامام أو نائبه بالحفر وكانت  
فی عمر الناس والله تعالی اعلم (سئل) فی رجلین ادعیا علی آخرانه ضربهما بخشبة فشیخ  
رأسهما وان الشجعتین قد حبل فیهما البرء ولم یوجد لهما اثر وسئل من الضارب فاجاب  
بالاعتراف بذلك ینبذ القاضی فی حکمهما القاضی عـ لی الضارب بنصف عشر دية  
النفس وحصلاته منه بعض ذلك والزم الضارب بدفع الباقي للذین فهل لا یدکون الزامه  
بما ذکرنا فاذاعا لیه وعلمهم ما رد ما اخذاه علی سبیل الوجوب والالزام بالحکم المذکور  
(اجاب) اذا التهمت الشجعة ولم یبق لها اثر فلا شیء فیہا عند الامام کنبات السن وفی  
البرء جندی عن الخزنة والمختارة قول أبي حنيفة وعلمه اعتمد الهبوبي والنسفي وغیرهما  
لیکن قال فی العیون لا یمجب علیه شیء قیاسا وقالا یمسحون ان تجب حکومة عدل مثل  
أجرة الطیب ودهن کذا کل جراحة برئت کفی تھیج العلامة قاسم قال السائحانی  
ویظهر لی رجحان الاستحسان لان حق الادعی بنی علی المشاحة اه وفی البرازية  
لا شیء علیه عند محمد وهذا قیاس قول الامام أيضا وفی الاستحسان الحکومة وهو قول  
الثانی قال الفقیه الفتوی علی قول محمد انه لا شیء علیه الاثن الا دویة قال القاضی انا  
لا اترك قولهما فاذا ذلك فی رد المختار وعـ لی کل فلا یمجب ارش تلك الشجعة بعد برئها  
بلا بقاء اثر والله تعالی اعلم (سئل) عن دعوی مرسله من طرف قاضی الجبزة مضمونها  
فی وریثة ادعوا علی آخر بان جاموسه كانت منطلقة فنطعت مورثهم فکسرت هامته  
واضلعه من الجبهة اليسری واصابع یده الیمنی واصابع وجهه الیمنی ومات بسبب ذلك  
بعد ثلاثة ايام وهو ملازم لافراش ویطلب منه بما یترب علیه شرعا فاذا یلزم صاحبها  
(اجاب) حیث انقلبت الجاموسة المذکورة من ید صاحبها واتلفت انسانا أو مالا  
فلا ضمان اذا جهما جعدا والله تعالی اعلم (سئل) من طرف قاضی الجبزة بما مضوته  
ان قتیلمین وجد فی بریة ادعی اولیاؤهما علی رجل یقتلهما بالرصاص عند فی البریة  
المذکورة ولم ینبت ذلك علیه فماذا یدکون الحکم (اجاب) اذا وجد قتیلم فی بریة  
غیر متفتح بها العامة مسلمین ولم یدر قاتله فدمه هـ مدره هـ اذا لم یمکن عملو کة ولا قریبة  
من المملوک ولا من الاخیمة أو القسطاط بحيث یمسح الصوت منه ولا وقفا ولا اقلی  
المالک أو ذی الید أو علی اهل القریة أو اقرب الاخیمة کفی الدر والله تعالی اعلم  
(سئل) بافادة وارده من وکیل بحافظة مهر مؤرخة فی ١٣ شعبان سنة ١٢٧٨  
بقصد مطلب الجواب عن السؤال المحرر بالشفقة من مفتی مدیر بقرجا الواردة للحافظة  
بافادة من وکیل مدیر بقرجا بتاریخ ٣ شهره بطلب الجواب عن السؤال المذکور

واقظه سؤال يعرض على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الانام بالديار المصرية حفظه الله وابقاه بحاجه سيد انبياء آمين حاصله ان شخصاً شاجر مع رجل آخر فجات زوجه جته لتمنعه عنه وعلى كتفه ابن له صغير فدفعها الرجل فوق ابنها على الارض ووقعت والدته فوقه فصار صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك فهل تكون دية على الدافع أو على والدته أو على مامعاً أفيدونا ما جرد من رب العالمين من طرف محسوبكم واجي دعاءكم شرف الدين على مفتي مجلس جرجاني ٢ شعبان سنة ١٢٧٨ (اجاب) اذا كان وقوع الام فوق ولد هابط الرجل المذكور فالدية على الرجل خاصة سواء كان موته بوقوعه من دفع الرجل فقط أو بوقوع والدته فوقه بسبب الدفع المذكور فقط أو بهما معاً اذا لم يحدث ذلك في يده ويدل له ما في الاقروية من التاسع في جنائيات الدواب وفي السكا في نخسها بلا اذن فثبت هـ على شيء أو وطئته ضمن الناحس لا الركب لانه منعد في التسبب فيجعل كالمباشر في الضمان اهـ ومثله في رد المختار من جنائيات البهائم اذ القتل بالوطء مع وجود الركب على الدابة ينسب للفعل الركب ومع ذلك جعل الضمان على الناحس بلا اذن فهنا بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من ديوان المحافظة مؤرخة في ٢ محرم سنة ١٢٧٩ ومعها سؤال من فاضلي اسبوط مضمونة في رجل هلك عن ورثة بالغين وقاصر بن فاضي رجل آخر بطريق النيابة الشرعية عن البالغين والقاصر بن علي اخوة ثلاثة من اهل محلة كبرى بمساردار الميت ايضاً ان كلامهم ضرب به عدا بتهمة في رأسه على التعاقب فوق طريق محلي ارض المحلة المذكورة ومات بسبب ضربة أحد هـم لابعينه و برأ من عدا هـم من اهل المحلة المذكورة فهل اذا جحد المدعي عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعي عليهم له بطريق شرعي وثبت وجود القتل في المحلة المذكورة فترتب القسامة ويقضى على المدعي عليهم أو عواقبهم بقدر ما يخصهم من الدية ويسقط باقيا التبرئة المدعي من عدا هـم أولاً قسامة ولادية ولاعين لجهالة عين القتال واذا قلتم بوجوب القسامة والدية فامتنع الولي من التحليف فهل يقضى بالدية أم لا (اجاب) لا يظهر المحكم بالدية مع امتناع الولي من تحليف أي مان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون طلب الولي واذا حلف المدعي عليهم أي مان القسامة بالطلب في هذه المحادثة فالحكم انما يكون بكامل الدية عليهم أو على عواقبهم حيث ادعى الولي على بعض الثلاثة غير معين وبرأ باقي اهل المحلة صراحة وذلك كاف في ايجاب القسامة بشرطه كما صرح به شارح الكنز لا امام الزياحي في نظير ذلك مما يفيد ان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل أو بعض معين أو بعض غير معين وهما من قبيل الاخير والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من المحافظة تاريخها ٢ جادى الآخرة سنة ١٢٧٩ ومعها سؤال ضرورة في رجل مسلم قتل رجلاً مستأمناً وحصلت المطالبة من اولياء المقتول بدمه فما يستحقه القتال

١٢٧٨

١٨

مطلب دفع امرأة فوق  
ابنها ووقعت عليه ومات  
ضمن الدافع مطلقاً

محرم

٩

١٢٧٩

(اجاب) اذا قتله المسلم مستامنا عدا أو شبه عدا وخطا وثبت ذلك بالوجه الشرعي فلا قصاص على القاتل واختلف التصحيح في تسوية المستامن بالمسلم والذي من حيث ايجاب الدية يقتله فبعضهم صحح ايجابها على قاتله المسلم أو الذي وبعضهم نفى الدية بقتله أيضا فقال ولادية للمستامن هو الصحيح لكن جزم بالقسوية بينه وبين المسلم والذي في الاختيار وصححه الزياهي واستظهر الرملي ما صححه الزياهي فقد اختلف التصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على آخرين بان المدعى عليهم نعدوا على شقيق المدعى بن وضربوه عدا عدا وانا بنيت من الخشب الشوم على رقبته حين كان ماوا بالطريق مسافرا من بلدة الى أخرى ومات لوقته بسبب ضرب المدعى عليهم له بالنبت المرقوم وان المدعى عليهم اخذوا جثته وصار المدعون يتفقدون مورثهم المرقوم فلم يجدوه وان ميراثه قد انحصر فيهم من غير شريك ويطالبون المدعى عليهم بما يترتب عليهم في ذلك شرعا وطلبوا سؤال المدعى عليهم عن ذلك فهل هذه الدعوى مسموعة شرعا يترتب عليها سؤال المدعى عليهم واذ اقلتم به معاها وسئل من المدعى عليهم وانكروا وعجز المدعون عن اثبات دعواهم شرعا والتسوية بين المدعى عليهم ومحابون الى ذلك ويحلفون لهم ويمنع المدعون من دعواهم منع شرعا (اجاب) اذا عرف المدعى قتله بذ كر نسبه الى جده مع ذكر باقي ما صح به الدعوى تكون هذه الدعوى صحيحة مسموعة واذ عجز المدعون عن اثباتها بالكلية بعد انكار المدعى عليهم يحلفون اليمين الشرعية فاذا حلفوا منه وامن دعواهم عليهم من حيث لم تتوفر شروط القسامة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مديرية الشرقية مؤرخة في ٧ ربيع الآخر سنة ٨٧ مضمونها وردت هذه الافادة من حضرة قاضي أفندي الولاية بقصد تقديمها لسيادتككم واعطاء القول بالحكم فيها فلم ترقه لسيادتككم الامل من بعد رؤيتكم بالافادة عن الحكم فيها حسب طلب حضرة القاضي وضرورة افادة القاضي المذكور المؤرخه بالتاريخ المذكور وبعد فالمرجو الاستعلام من حضرة استاذنا ومولانا مفتي أفندي الديار المصرية فيما لو وجد قتيلا لم يعلم قاتله محتسبا بشاطئ نهر ليس مملوكا بين خطوط متعددة فهل الدية والقسامة على أقرب الخطوط مع سماع الصوت من محل القتيلا وهل القرب يعتبر من محل القتيلا للابنية والارض المملوكة فقط وهل الارض الخراجية المستقاة للاهالي أي اهالي الخطوط المذكورة لا تعتبر في القرب وعدمه لانها ليست مملوكة لاربابها وكيف كي بورود افادة حضرة مولانا الموما اليه ترسل لنا للاجراء بموجبها فيما هو لازم النظر فيه بالجلس (اجاب) اذا وجد ميت وبه جرح أو أثر ضرب أو خروج دم من اذنه أو عينه أو خنق محتسبا بشاطئ نهر غير مملوك ولم يكن الشاطئ أيضا مملوكا فالقسامة والدية على ملاك أقرب الاراضي لذلك الشاطئ بحيث يسمع منها الصوت فان لم تكن الاراضي مملوكة للرقبة فعلى أقرب

جمادى الاولى

١٢٨٥

٢٥

ربيع الثاني

١٢٨٧

٢٠

مطلب الاراضي السلطانية  
التي آلت لبيت المال  
لا تعتبر في ايجاب القسامة  
والدية على مزارعيها

القرى من ذلك المكان بحيث يسمع الصوت أيضا والارض الموقوفة على جماعة يحصون  
كاملها كمالا أما الاراضي السلطانية التي آلت لبيت المال فلا تعتبر في ايجاب ذلك على  
مزارعيها إذا ملك لهم فيها بل وقبضت البيت المال فهي لعامة المسلمين واعتبارا أقرب القرى  
إذا كانت القرية صغيرة فلو كانت كبيرة ذات محلات فعل أهل أقرب محلة منها هل  
وجود القتل ومحل ذلك إذا لم يثبت القتل على معين ولم يحصل الدعوى بالقتل على غير  
ملك الأقرب والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من محافظة مصر في ١٣ ذی القعدة سنة ٩٣٠  
حاصلها وردت مكتوبة لهذا الطرف من مديرية المتوفية بأنه لما تقرر إلى حضرة قاضيها  
بالاستغفار عما يقتضيه الحكم الشرعي في دفع الدية المقيدة على ثلاث سنوات إن كان  
عنده مضي كل سنة يدفع قسطها أو يجري تحصيل القسط في أثناء السنة شيئا فشيئا لأن  
ولدي إبراهيم موسى المقتول من زاوية البقلي المقسط دية والدهما على ثلاث سنوات  
برغبان الاستيلاء عليهما من عيسوي محمد المحكوم عليه بهاشيئا فشيئا وهو يريد أداء قسط  
السنة عند انقضائها أفيد من حضرة القاضي الموصى إليه بالديرية بناء على ما رغب به مقتضاها  
بأنه لا يجوز محاربة حضرته كما قبلنا عليه لزم تحريره لحضرة كتم للأفادة من ذلك (أجاب) حيث  
وجبت الدية في مال القتال في ثلاث سنين في كل سنة الثلث فلا يجب عليه أداء قسط  
السنة إلا بتمامها اذ هو الأصل لكل قسط كما في سائر الديون على ما يظهر بخلاف ما إذا  
كانت على العاقلة وكانوا من أهل العطاء من بيت المال حيث يجب في ثلاثة أعطية  
وان خرجت أعطيتم الثلاثة في أقل من ثلاث سنين أو أكثر على أحد أو اثنين في المسئلة  
أما لو كانوا من المرتقة فتجب في ثلاث سنين وان خرجت الارزاق في أقل كما صرحوا به  
فرقا بين وجوبها على أهل الأعطية وأهل الارزاق وصرحوا أيضا في وجوب الجزية  
على الذمي بأنها تجب في كل سنة واحدة فلو في وقت الوجوب فعندنا وجوبها بأول السنة  
لأنها جزاء القتل وبه قد ألزمت به قسط الأصل فيجب خالفه في الحال إلا أنه يخاطب بأداء  
الكل عند الامام في آخر المحول تخفيفا وأداء قسط شهرين عند أبي نوء في آخرهما  
وقسط شهر عند محمد في آخره كما في القهستان في المحيط والحاصل أنها تجب في أول العام  
وجوبها موسعا كالصلاة وإنما يجب الاداء في آخره أو في آخر كل شهرين أو شهر للتسهيل  
والتحفيف عليه كما في ردالمحتار وعند الامام الشافعي الوجوب في آخر السنة فلا يطالب  
بشيء عنده قبله بالأولى ومن هذا يظهر أنه لا يخاطب من وجبت الدية في ماله مقسطة  
على ثلاث سنين بأداء قسط كل سنة إلا عند تمامها اذ هو وقت الاداء وحلول الاجل نعم لو  
كان له كسب يحصل اليه في وقت من السنة دون وقت فلا بأس من أداء القسط منه  
تسهيلا وتخفيفا على نفسه هذا ما ظهر لي في جوابه - هذه الحادثة والله تعالى أعلم  
(سئل) بأفادة من نظارة الداخلية في ١٦ ربيع الاول سنة ٩٤٠ حاصلها حضرة محافظ  
بور سعيد والقنصل أرسل للداخلية مكتوبة أوضح فيها أن امرأة عيسوية وابنتها اسلمتا

١٢٩٣

٢١

مطلب في وقت وجوب  
أداء أقساط الدية

وكذلك أخوال بنت المذكورة أسلم ولمناسبة ان المرأة وابنتها قتلتا فحضره الحفاظ  
المواليا اليه برغب صدور المكاتبه من طرفنا الى جهة الشام بحضور من يكون له حق  
من وردة المقتولتين لاجل المرافعة في مادة قتلها ما وحيث المفهوم من تلك الافادة ان  
احل المقتولتين غير مسلمين فقطضي معلومية ما اذا كان يجوز شرعا الدعوى في هذا  
الخصوص من اهل المقتولتين الغير المسلمين او يكون التعاضى من الشخص المذكور في  
امر قتل اخته وعن المرأة الاخرى اذا كانت والدته ام كيف فالزم تحرير له محضر تكمل لورد  
الافادة (اجاب) لاميراث بين مسلم وغير مسلم اذ من شرط الميراث اتحاد الدين فاذا قتل  
المسلم لا يكون لقريبه النصراني من الاولاد الدعوى بقتله سواء كان القتل موجبا للمال  
اولا لقصاص واذا كان الاخ المسلم للبنت المقتولة اخا من امها المقتولة ايضا يكون وارثا  
له - ما وله ولاية الدعوى بقتله ما بعد الموت سواء كان عمدا او شبه عمدا او خطا اذ لم يوجد  
من يحجبه عن ميراث اخته من الورثة المسلمين عند موتها يجب حرمان كابن مسلم لها  
عند موتها او اب اوجد كذلك وامابا النسبة لامة المسلمة المقتولة فهو وارث لها لا يجب  
بحال حيث كان حرا غير قاتل لها واذا كان للاخ الابن المذكور من يشار كفي ميراث  
المراتين المذكورتين من المسلمين عند موتها يكون له الخصوصية معه فيما يتعلق  
بقتله - ما فان كان القتل موجبا للمال با صله كفت خصوصية المحاضر من الورثة ويحكم  
للكل بالمحق اذا احدى الورثة خصم عن الباقيين فيما يتعلق بالاموال وان كان القتل  
عمدا موجبا للقصاص لا يحكم الا بحضرة كل الورثة وطلبهم به - دالات المعبر شرعا  
والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من مديريه سيوط في ٣ شعبان سنة ٩٨ مضمونها انه  
وردت افادة من حضرة فاضل افندي المديرية ومعه اس - وائل يختص بقتل نفس  
مذكورة بها انه قد اشبهه عليه المحكم الشرعي فيها ويرغب الاستعانة من حضرة مفتي  
المديرية ولما تحرر لحضرته وردت افادته يذكرونها انه بالنسبة لجامة الاشغال المكلف  
بها قد صاوم راجعته لكتيب المذهب الموجودة في يده ولم يحصل استدلال على نص صريح  
وحصل عنده اشتباه في ذلك ورغب الاحالة على هذا الطرف بناء على بند اللائحة  
ويرام النظر في ذلك والاجابة وصورة السؤال المذكور ما قولكم في رجل اقر على نفسه  
انه خنق مطلقته حتى ماتت وانه حفر لها حفرة في منزله ودفنها فيها ودفن فيها بعد ما ابنا  
له منها حيا واهال عليه ما التراب حتى مات الولد ولها منه ابن آخر ومن غيره ابنا آخران  
فهل والحال هذه يؤخذ باقراره حيث كان مكلفا طائعا وسقط عنه القصاص لارث  
ابنيه منها ما وجب على ابيهم ما منه ويجب عليه دية ان لا نقلا به ما لا بالسقوط ويكون  
لولد لها منه النصف في ديتها ولولد لها من غيره النصف الباقي ولا بنها منه من دية شقيقه  
نشاها ولا خويه لانه - ما المذكور المثلث او لاميراث من القصاص لابنه الذي اقر  
هو انه مات بعدها ودفن معها لان قاتل حياته من امه لم يعلم الامنه فيتم في ذلك ويكون

سنة  
١٢٩٨

شعبان  
٢

الارث لابنه منها ولا بنهما من غيره الاثنا اولا ينقلب الموروث من القصاص مالا ويسقط  
بقدره من الدية افسدونا (اجاب) نعم يؤخذ الرجل المذكور باقراره والحال ما ذكر  
ويجب عليه ديتان في ماله دية مطلقته ودية ابنه المقتول ولا قصاص عليه اذ القتل لو  
كان موجبا للقصاص ينقلب مالا للورثة ابن القاتل عليه وهنا احسد ابني المقر واث  
عليه لانه في قتل امه واخيه والقاتل مباح مرة محروم من الميراث سواء اوجب  
القصاص او المال فان كان دعوى اولاد المطلقة المقتولة توافي اقرار الرجل المذكور  
في ترتيب الموقى قسمت دية المرأة على اولادها الاربعه ارباعا وما اصاب المقتول منهم  
بعد ما يكون هو وكامل دية لاخيه الشقيق فيماد كرا الثلثان ولاخويه لامهما  
المذكورة الثلث اما لو خالقوه بان ادعوا سبق موت الابن فان اتفقت الاولاد الثلاثة على  
ذلك تقسم الديتان على حسب ما اتفقوا عليه وان اختلفت الاولاد فيما بينهم في تقديم  
موت الام او الابن فما يتحقق شرعا تجري القسمة على موجبيه هذا ولم يظهر وجه  
الاستفهام الاخير في السؤال ولم يوضح المراد منه والله تعالى اعلم (مثل) باقادة من  
رئيس مجلس الاحكام في ٤ محرم سنة ١٣٠٠ هـ ضمنها تلييت بالهامس أوراق قضية  
قتل على قشوقش من ناحية برقاسة التابعة لمديرية البحيرة وسلب بقدره المسؤول  
فيها اشخاص من تلك المديرية وتبين ان المذكور له ودية تبلغ وقصر والبلغ منهم زوجنا  
المتوفى قد اشهدنا على انفسهما بانهم الايرغبان سماع قضية قتل مورثهما المذكور شرعا  
ويرغبان سماعها سياسة وصدر بذلك اعلام شرعي من حضرة قاضي المديرية ولما  
احيل على حضرة قاضي البحيرة رؤية المادة شرعا وتحرير الاعلام بما يتم عليه الحال  
لوجود الورثة القصر المذكورين اعطيت منه الافادة للمديرية بما يقع بحضور ابراهيم  
قشوقش الوصي الشرعي من قبل حضرة علي اولاد اخيه على قشوقش المتوفى المذكور  
وهم محمدمتولى وعلى وخزينة وانه ادعى بطريق وصايتة المذكور على كل من  
عبد الواحد الخولي وعلى ابي حلوه بانهم ما اشتركا مع بدوى قطقاط في ضرب علي قشوقش  
المتوفى المذكور بنبوت من خشب حتى مات على قشوقش المذكور بسبب الضرب  
المذكور وذلك مما دأوا به وانا منهم عليه وان كلا منهم اقرب بذلك طائعا مختارا او يطلب  
اثبات ذلك على المدعى عليهم او باستجوابهم ما عن ذلك قد انكر اوصاد ثبوت الورثة شرعا  
واحضر المدعى المذكور بينة شهدت باعتراف المدعى عليهم ما المذكورين بالقتل  
المذكور وذكر حضرة القاضي ان المدعى وصي وموجب دعواه التي ادعاها هو القصاص  
فقط لا الدية وليس للوصي القصاص بل انه يصالح فقط ولم يقع صلح بينهم وحيث ان  
حضرة القاضي المودع اليه لم يحرر اعلاما شرعيا بما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه القضية  
رؤى لزوم استفهام حضرة تكمن عن هذه المادة وهل له ان يستوفى هذه القضية ويحررها  
اعلاما شرعيا بما يحكم به شرعا ام كيف ولذا لزم تحريره محضر تكمن ثم مل برود الافادة عن

ذلك لاجراء ما يلزم (اجاب) علم ما بافاده المجلس وحيث ان وراثة المقتول المذكور منحصرة  
في زوجته واولاده القصر المذكورين من غير شريك وقد امتنعت الزوجتان من الدعوى  
بالقتل العمد على المدعى عليهم ما وادعى به وصى القصر المذكورين لدى القاضي  
واقعت البينة على اثبات الوفاة والوراثة والقتل المذكور من قبل الوصى المذكور فط  
فلا يتبقى الحكم من القاضي على المدعى عليهم ما بالقصاص بطلب الوصى اذ ليس له ذلك  
وانما له الصلح برضاه مع المدعى عليهم بما يخصه ما في مقدار الدية بالنسبة لنصيب  
القصر فاذا صار الامتناع عنه توفى الحكم بالنسبة لهذه الجناية على بلوغ القصر او  
احدهم وطلبهم مع باقي الورثة البالغين القصاص بتساع على ما عليه العمل الآن او  
حضور الورثة البالغين ودعواهم بما ذكر لدى القاضي واقامة البينة وطلبهم القصاص  
جميعا ولم يكن هناك مانع حتى يحكم القاضي به في حال صغر باقي الورثة وحيث ان مقتضى  
الاعلام الشرعية بذلك الا ان يحصل عفو او صلح فيحذر الاعلام بما يستقر عليه الحال  
وبالجمله فلا يتبقى فخر براعلام الا ان من القاضي يستعمل على حكم بثبوت هذه الجناية  
قبل حصول شيء مما سبق ذكره والله تعالى اعلم (سئل) با فادة من المحقانية في ربيع  
الآخرة سنة ١٣٠٠ مضمونها ان حضرة قاضي افندي مديرية جرجارسل لهذا الطرف  
مكتوبة في ٢٦ الماضي ومعهما صورة سؤال بخصوص قضية قتل حصل الاشتباه فيها  
على حضرته وحضرة مفتي افندي المديرية وقصد الاستفتاء عنه فبنا عليه اقتضى  
تحريره ومعه السؤال المذكور لاجراء ما يترامى وصورته مسئلة عن رجل مات قتيلا  
فادعى وارثه على ثلاثة اشخاص معينين من بلدة انهم ضربوه بثلاث بنادق الاولى لم  
يصبه بها شيء والثنتان اصابته برصاصة منهما لم يعلم ضاربها الكون ذلك كان ليلا وهو  
بات في زراعة القمح تعلقه البعيد عن بلدة المدعى عليهم بعد ايننا بحيث لا يسمع  
الصوت من المسكان المذكور لاهالي الناحية ولا يلهضهم وبسماح المدعى عليهم دعوى  
المدعين المذكور فذكروا انهم خرجوا ليلا لمل دركهم في الحفظ ليكونهم خفرة فورا  
اشخاصا في غيط احدهم شيخ الخفرة في المسكان المذكور يسرقون من زراعة القمح  
لصوصا فارادوا منهم فلم يمنعوهم الا بصوص اول بالبنادق فلم يقدروا على  
منعهم ضربهم الثلاثة الخفرة معا بثلاث رصاصات اصاب المقتول واحدة منها لم  
يعلموا هي رصاصة من منهم ومات بسبب ذلك وان المقتول لص مشهور بالسرقه هذا  
ما اعترف به المدعى عليهم فهل والحال هذه لا عبرة بهذا الاقرار حيث لم يتبين فيه القتال  
من غيره ولا شيء على المدعى عليهم واذا اعتبر فهل تطلب بينة من المدعى عليهم ان  
المقتول كان يسرق من زراعة احدهم ولم يقدروا على منعه الا بالقتل ويكون كسيلة  
اقرار واحد معين بالقتل يدعى ما ذكر وادا كان كذلك فهل اذا حضر واشهودا من  
بلدتهم تشهد بذلك تقبل حيث ان الناحية المذكور كورة بعيدة عن محل القتل حسبما  
ذكر اعلام ومع الاثبات يتبقى عنهم القصاص ويهدر المقتول حيث انه كان يسرق

ولم يمكن منعه الا بالقتل او ما حكم الله في تلك النازلة وفي اقراره ولا المدعى عليهم وان كانت دعوى المدعىين غير صحيحة شرعا لعدم تعيين القتاتل حسبما هو مبين اعلاه (اجاب) بناء على مكتوبة سعادتك وما طاب به حضرة قاضي افندي مديرية جرجان افادة المحكم الشرعي من هذا الطرف عن السؤال المسطر في احدى الشكتين الطرود باعلى افادة من حضرة نائب محكمة المديرية ومفتيها الى حضرة رئيس مجلس اسبوط في قضية القتل المحاصل الاشياء فيصان من حضرته وحضرة مفتي المديرية المذكورة الى آخر ما توضح فالذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذا السؤال ان الدعوى الصادرة من ورثة المقتول على الثلاثة الاشخاص بالقتل على الوجه المسطر به هذا السؤال غير صحيحة شرعا ولا يترتب عليها سؤال المدعى عليهم حيث ادعت الورثة ان اصابة المقتول بالرصاصة التي اخرجت من بندقة احدهم لا يعلمون الضارب لها منهم وباب الدعوى مفتوح فان صححوها بالوجه الشرعي تسمع ويترتب عليها ما وجبها والا فهم ممنوعون شرعا ولا شيء على المدعى عليهم بمجرد هذا كما ان الاقرار الصادر من المدعى عليهم على اوجه المسطر به هذا السؤال لا يلزمهم به شيء من قصاص او دية اذ لم يوجد من احدهم نسمة القتل الى نفسه والحال ما ذكر في السؤال ويؤخذ حكم الشق الاول مما صرح به العلامة خبير الدين في فتاواه من باب القسامة ضمن جواب عن سؤال في جماعة بواردية ويؤخذ حكم الشق الثاني مما صرح به العلامة المذكور ضمن جواب عن سؤال في امرأة ادعت على الراعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضي ومفتي مديرية البصرة في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان مجلس ابتدائي اسكندرية احال على هذه المحكمة نظر تداعي محمد زغلول الخلو في المقيم بكفي عثمان بمديرية البصرة على احمد حسن الجعفرى البربري بشأن تعدى المدعى عليه على حسنة زوجة محمد زغلول السالف ذكره واطلاق المدعى عليه المذكور في المرأة المذكورة بندقية مملوكة بارودا ورشاعه اداعد وانا بغير حق في جنبها الا يسر وجرحها جرحا مهلكا سال منه الدم وماتت المرأة حسنة في الليلة التي ضربها بها بسبب الضرب المذكور وخلفت من الورثة زوجها محمد اذ غلوا المدعى وولادها زنوبة من زوجها المرقوم والسيد من غيرهم وبعد صحة الدعوى قد صدر استجواب المدعى عليه وانكر جميع ما ادعى به واثبت المدعى وفاة المرأة المذكورة وورثته مع باقي ورثتها الهاشم عا بالاطريق الشرعي فهل ينتظر بلوغ السيد أحد الورثة لانه اجنبي عن المدعى للحكم في هذه الحادثة ام اذا ثبت المدعى على المدعى عليه دعواه القتل يجري اتمامها ويحكم فيها بما يثبت شرعا (اجاب) صرح علماؤنا بان السكبار من ورثة المقتول هم القود قبل كبر الصغار في قول الامام أبي حنيفة الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير والذي مال اليه العلامة ابن عابدين ان ذلك منحصر في احد شريكي الملك اذا كان اجنبيا عن الشريك الا ان الصغير امام مثل الزوج او الزوجة اذا

كان الصغير ليس منه فلا يدخل في الاجنبي كما اتفق به العلامة ابن الشلي وبتاعلى ذلك  
فلزوج المرأة المقتولة هذا المذكورة القصاص قبل كبرولها السيد المذكور المرزوق  
لها من غيره بعد استيفاء ما يلزم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من قاضي مديرية  
الشرقية مؤرخة ٢٧ صفر سنة ١٣٠١ عن مادة قتل محال نظرها عليه بمقدمة بمضبطة  
مرافعات المحكمة بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٣٠١ حاصلا اذ عي رجل وامرأة على  
رجل آخر بان المدعي عليه ضرب المرأة احدى المدعين في بطنها برجله وهي حامل عدا  
عدوانا فاستطاعت بسبب ذلك جنينين ذكرا وانثى تسمى الخلق وبقي احسين نحو ست  
ساعات وما تابعد ذلك بسبب ذلك عن والديه - ما المدعين وانحصرت امره ما في ما بالا  
شريك وطالباه وعاقلة به يد يتما الشرعية وسالا سؤالا عن ذلك فسئل المدعي عليه  
عن دعوى هذين فاجاب بالانكار كليا وتحرر على هذه الصودرة من طرف القاضي لمضرة  
مفتي المديرية بالاستعانة بما يقضيه الوجه الشرعي من طلب البينة على الدعوى بقاها  
او على وفاة الجنينين وحصر الارث في والديهما ثم طلب البينة على الجنانية كاجاري في  
مواد القتل وهل يحكم بديه الجنينين في ثلاث سنين بعد الشهور فاذا حضره المفتي  
المذكور انه لم يقف على الحكم وطلب عرض هذه المادة على هذا الطرف فارسلت  
بطلب الجواب عنها (اجاب) الدعوى من الوادين المذكورين يقتل ولديهما بضرب  
بطن أمهما برجله فالقتل ما حيين وما تابعد ذلك من ضرب به دعوى يقتلها كسائر  
الدعوى بالقتل الموجب لادنية في ثلاث سنين اما على العاقلة ان كان لا عاقلة ولم  
يكن ثبت القتل بالاقرار واما على القاتل من ماله في اعي فيها اثبات الوفاة وحصر  
الارث والحكم بذلك قبل الحكم بوجوب هذه الجنانية ثم يحكم بوجوبها كسائر دعوى  
القتل والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من مجلس الاحكام في ٧ ربيع الاخر سنة ١٣٠١  
مضمونها المسائلت بالاحكام قضية قتل زنا في جمعة من القصير قد تراعى لزوم ارسال  
الاعلامين الشرعيين الصادرين في هذه المادة من محكمة اسيوط احدى بتاريخ  
٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ والثاني في ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ والعرض الذي  
تقدم للاحكام من القاتل لطرف فضيلةكم لا فادته ما يتراعى في ذلك ومضمون الاعلام  
الاول الحكم بالمنع عن الدعوى لجهز المدعين فيه عن اثبات القتل العمد بعد اثبات الوفاة  
وحصر الارث منعاً وقتنا والثاني الحكم بالقصاص بعد الاحالة على المحكمة من مجلس  
ابتدائي اسيوط لسماع الدعوى ثانيا لكون الورثة احضر واشهودا تشهد طبق دعواهم  
فشهدوا كذلك وأعدوا لادعوى عليه فعرف بان الشاهدين خصمان له بسبب مشاجرة  
حصلت بينهما معه ولم يعدم اعتبار القدر المذكور شرعا طلب من الورثة تركية الشاهدين  
فتركياهم اثم علمنا ولم يبد المدعي عليه فيهم ما قادح فيكم لهم على دياب بن عبد العاطي  
المدعي عليه بقتله قصاصا في مورثهم زنا في جمعة بن عبد ربه وكتب عليه من مفتي  
مجلس استئناف قبلي ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرعا والحال ما ذكرتم كتب عليه

١٣٠١

٣

من أرباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في ٥ صفر سنة ١٣٠١  
بالإطلاع على هذا الاعلام المؤرخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ وعلى الاعلام المرفوق معه  
المؤرخ ٩ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ نمرة ١٧٤ سجل دعاوى المهررين من محكمة  
مديرية أسيوط لم يظهر ما يطل المحكم بالقصاص على دياب المذكورين هذا الاعلام  
وحيث قد فلا واما القليل حق استيفائه منه شرعا حيث الحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
(أجاب) بناء على طلب المجلس قد صار نظر الاعلامين المذكورين بمكاتبه سعادتهم  
هذه فوجدنا فيهما المؤرخ ٢٢ رجب سنة ٣٠٠ نمرة ٨٨ مضبطة ونمرة ٩٩ سجل دعاوى  
محكماتيه بالقصاص لورثة المقتول على دياب عبد العاطي لثبوت قتله مورثهم هذا  
وصدق عليه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبطي وحضرات اعضاء المجلس الشرعي  
بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في ٥ صفر سنة ١٣٠١ ونظر العرض المقدم من المحكوم  
عليه المنضمين طلب احالة هذه المادة على هذا الطرف بناء على لائحة القضاة الطعن في  
الشهود ديانته بينه وبينهم خصوصاً في الاعلام المذكور فضلاً عن عدم معرفتهم  
بحقيقة دعائهم والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان الطعن في الشهود بطلاق خصوصاً  
بسبب مشاجرة حصلت كالمرصوم هذا الاعلام لا يقتضي رد الشهادة ما لم يبين وجهها  
شرعياً يقتضي رد الشهادة ويثبت كما ان الطعن بعد التزكية والتعديل الشرعيين  
بان الشهود لا يعرفون حقيقة ديانته من مجرد لا يقبل خبره ما ذكر لا يقتضي تخلف  
الحكم بعده دوره مستوفياً بشرائطه وبذلك الرمت الاجابة والله تعالى أعلم

محرم

كتاب الحيطان وما يتفرع من الجيران \*

(سئل) في رجل له مكان وفيه قصبة ومنزل الترح الخارج وبجواره اقصاب لا منزل لها  
سوى المنزل المذكور فبناؤه فيه فهل عندنا الترح يكون كل منهما ملزوماً بالترح ما نزل  
من اقصابه واذا توقف أحدهما يجبر على الترح ويكون بينهما (أجاب) اذا كان  
المكان المذکور اجتماع الخارج فيه مشتركة كانه يكون مؤن اصلاحه وتزججه على جميع  
الشركاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جدد بيته ويريد احدث شبايك فيه فضر  
بجاره وتكشف عورات عياله فهل في هذه الحالة يمنع الرجل المذكور من ذلك الاحداث  
المضر بجاره واذا احدها بالفعل يؤثر بسد هاولو كان بينهما وبين جاره ذفاق غير نافذ  
(أجاب) في المضمرات شرع القدرى ان الفتوى ان الكوة اي الطائفة ان كانت  
للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر ومنه يعلم  
الحكم في الشبايك المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً بجانب  
جدارنا وتحت شبايكنا وهو مالك ربحنا وبنى به طاحونة خيل وصاروا يقرصون عليه  
مسكة فوق الحيطان مقابل ربحنا ومن ذلك حاصل لنا ضرر من رائحة المسكة ووخم  
البيهاش وقلعنا من ادارة الطاحونة ونحن قد صار لنا نحو عشر بن عامي حملنا ولم يوجد

١٢٦٥

٣٠

ربيع الاول

١٢٦٥

١٨

طاحونة بهذا المكان فـ لـ بتلك الاسباب يؤمر شرعاً برفع الطاحونة ومنع الضرر (اجاب) يمنع الشخص من التصرف في ملكه اذا ترتب على تصرفه فيه الضرر بجاره ضرراً بيناً والافلاوا الضرر البين ما يكره سبباً لا هدم وما يوهن البناء بسببه أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الحق والتج الاصلية كسد الفتحة بالكلية والفتوى عليه كما في تنقيح الحمادية واقضى بذلك المتأخرون الا هـ لام والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض مملوكة لشخص وهي مجاورة لداره وهناك أبواب للجيران مفتوحة في تلك الأرض وصاحب الأرض مراده ببناءؤها واصفاً لها منزلة لصلاحه وتحويل أبواب دور الجيران من أرضه وفتحها في الطريق السلطاني المعد لعموم الناس فـ لـ يجاب لذلك ويجوز ارباب الدور على تحويل أبواب دورهم من أرضه ويفتقونها في الطريق السلطاني (اجاب) اذا لم يكن لأرباب الابواب ملك في الأرض المذكورة ولا حق الاستعطارق والمرور فيها يكون لما أسكنها بناءؤها وادخلها في منزله ومنعهم من المرور والافلا يكون له ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكاناً واحداً فيه طاحونة للكره فضرر الجار بسبب ذلك ضرراً بيناً فـ لـ اذا كانت الطاحونة حادثة وحصل منها الضرر يكون لجاره منعه أو كيف الحكم (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بجاره ضرراً بيناً فإنه يمنع على ما عليه الفتوى فاذا كانت ادارة الطاحونة المذكورة تضر بالجار ضرراً بيناً يمنع من ذلك والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في مسجد اختل البعض من دائر سطحه الاعلى فهدم خشية سقوطه وحصول الضرر للجيران المسجد وابق منه ذراع اسوة بباقي دائر السطح على قدره فاذا جيران المسجد اعادوا ما هدم من طرف ناظر الوقف ليحول بين الاسطحة ولا لزوم له الى المسجد لعدم استعمال سطح المسجد بسكن أو غيره فـ لـ لا يجبر الناظر على بناءه لعدم وجود النفع به جهة الوقف واذا أراد وارفح حائل بين اسطحتهم وسطح المسجد زائداً يفعله من ماله لا نفسه (اجاب) ليس للجيران المسجد تسكين فناظره بتأخره فوق سطح المسجد ليحول بين الاسطحة زيادة على حالته الاصلية ويعيد المندم الى ما كان عليه حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في قرن لقاصر آلت له بارث من أمه معدة للاستغلال وله جار تعلل على مالك القرن بان بيت النافذ في حوش بيته وجعله في اعلاه وهو مضر بذلك ويريد تسكين المسالك ازالة ذلك وإبطاله أو بيعه له أو يعيد بناءها ببناء جديد ليركب عليه ما يراه من ذلك اذا كانت أصلها بهم هذا الوضع من قديم الزمان وتداولتها الأيدي المدة الطويلة والدهور المديدة لا يكون للجار المذكور تسكين ما أسكنها بشئ مما راده بلا وجه شرعي واذا استولى الجار على القرن وجعلها ومنع ما أسكنها من الانتفاع به لمدة بلا وجه شرعي يلزمه دفع اجرة مثلها المدة المذكورة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك بدون وجه شرعي ويبنى القديم على قدمه كما في صرة الفتاوى

١٢٦٥

١٨

ربيع الثاني

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٨

جمادى الاولى

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٦

ويؤمر المستولى على الفرن تعديا برفع يده عنها ودفع أجرم مثلها والحال هذه والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع الشرعى وله حق التعل على مدفن بجواره انشا  
عمارة في ذلك البيت واعاد ماله من حق التعل على المدفن مثل قديمه فهل لا يعارض  
في ذلك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم لا يعارض اذا كان حق التعل ثابتا له  
بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا محدودة بحدود معلومة  
فادعى ان ارحاظا من تلك الدار بانه ملكه متعللا بان له على ذلك الحائط جازية طاحونة  
والحال ان وضع الجازية المذكورة احدته الجار المذكور والحائط المذكور متصل  
ومتداخل بالدار المحدودة المذكورة ودخل في حدودها فهل يكون الحائط المتنازع  
فيه لمن هو وارضع عليه الجذع الحادث او يقضى به لمن هو متصل بحدوده اتصالا تربيع  
وداخل في حدوده وله عليه بناء وهذا كسنة تشهد بان البناء له والجار لم يذكر انه يحضر  
بينة تشهد بانها ملك له ويقضى لمن له الاتصال أم لا (اجاب) اذا تنازعا في حائط وكان  
لا حدهما عليه جذوع وللاخر اتصال بان كان ذلك الحائط متصلا بالحائط على رواية  
الجمهور يقضى لصالح الاتصال على ما صححه الامام الجرجاني فالحائط في حادثة  
السؤال للشترى خصوصا والجذع حادث فيثروا بوضعه بغيره يرحق برفعه اذا طلب  
مالك الحائط ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ومن احدى جانيه شارع نافذ  
ومن الجانب الاخر شارع نافذ ايضا هدمه خوفا من وقوعه على العامة لكونه آبالا الى  
السقوط واراد اعادته واخراج روضته وفتح الشبايب وان يعلى بناءه كما كان بالصفة  
التي كان عليها أولا واشترى بها من قديم الزمان فعارضه رجل حائط بيته في الشارع  
النافذ واراد منعه من اخراج الروشن والشبايب من التعل كما كان لكون بناء  
بيت المعارض واطيا عن بيت المر يد للبناء فالتار بما يجرحه او يظلم عليه او يسد عليه  
الهواء فهل يكون له اعادة بيته بالصفة التي كان عليها من قديم الزمان المشتملة على  
ما ذكره ليس للمعارض المذكور منعه من ذلك لاسيما وبينه وبينه الشارع النافذ ولا  
ضرر عليه في ذلك أصلا (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره  
ضررا يمتنع على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف باب من سكة نافذة  
اراد ناظر الوقف ان يفتح له بابا من عطفة غير نافذة وليس شارع عام بل هي خاصة  
بسكانها فهل لا يكون للناظر فتح باب في هذه العطفة الا برضا جميع اهلها ويكون  
لكل واحد من اهل هذه العطفة منع الناظر من فتح الباب المذكور من العطفة الخاصة  
م (اجاب) نعم لا يكون للناظر فتح باب في العطفة المذكورة بدون رضا اهلها والحال  
ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع وله حق الر كوب على مدفن  
بجواره اعاد حق الر كوب كما كان واحدا من شبايبه كمطالع على الشارع لجلب النور  
والهواء فعارضه رجل له بيت مقابل لبيته وبينهما شارع نافذ وكلفه ان يسد الشبايب

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

٢٤

١٢٦٥

٣٠

جمادى الثانية

٣

١٢٦٥

ويهدم ما طرده من حق الر كوب على المدفن المذكور متعللاً بان الر كوب من حق المدفن فهو ل لا عبرة بالتعلل المجرد عن الثبوت وللا مالك التصرف في ملكه كما لا يضر (اجاب) اذا كان حق التعلل ثابتاً لا يكون للجار ولا غيره المنع من الاعادة وايس للرجل المذكور منع جاره من فتح شبالة لاجل الاضائة والهواء حيث لم يكن مشرفاً على ساحته التي يجلس فيها النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك السفلى من مكان وآخر يملك العلوة منه فجددت الدولة طريقاً يوافق ورده حتى علا بمساواة السفلى المذكور يبقى العلوة بحاله فطالب صاحب السفلى من مالك العلوة دمه لاجل ان يبني بدل سفله ثم يبني صاحب العلوة فهدم لايحياي صاحب السفلى طلبه ولا يجبر صاحب العلوة على هدم ملكه خصوصاً اذا كان العلوة لاخلل به (اجاب) نعم لايجبر صاحب العلوة على هدم ملكه واحتمال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان متخرب بين بيوت اراد ان يحدته طاحونة ذات وجهين فهل اذا كان يحصل للغير اضرار ضرر بين بذلك وشهدت اهل الخبرة بذلك يمنع من احداث الطاحونة المذكورة بين بيوت الجيران ويرفع الضرر عنهم (اجاب) اذا لزم من ادارة الطاحونة ضرر بين الجيران يمنع ربه من ادارتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طحان اراد ان يشتري مكاناً من منزل آخر فشرط عليه البائع ان لا يحدث فيه طاحونة فاشترى منه ذلك بهذا الشرط في صلب العقد على يد بيته تشهد بذلك ثم بعد اشراء احداث طاحونة للسكران متعللاً بأنه كان المنزل طاحونة قبل ذلك والحال ان الطاحونة كانت في محل غير هذا واطحن البيت فقط فهل اذا كانت الطاحونة للسكران يمنع من احداثها (اجاب) على كون البيع صحيحاً لا يكون للشري ادارة الطاحونة المذكورة حيث كان في ادارتها ضرر بربح جاره على ما عليه الفتوى والا فله ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حائط مملوك اراد جاره وضع جذوعه عليه وان يبني فوقها فهل لايملك الجار ذلك بدون اذن المالك واذا اراد هدمها او بناءها اقوى بما كانت عليه لتحصيل غرضه لايملك ذلك بدون الاذن أيضاً واذا هدمها او المحال هذه تكون مصهونة عليه (اجاب) ايس للجار المذكور وضع الجذوع على الحائط المملوك لغيره ولا البناء فوقه بلا اذن المالك ورضاه بدون حق وعلى المتعدي هدم حائط غيره الضمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار بقرية من قرى الريف اراد ان يتخذ فيها طاحونة فقام بعض جيرانه يمنعه من اتخاذ الطاحونة متعللاً بان فيها ضرر اعل داره والمحال ان الطواحين في قرى الريف موجودة وديار الناس يجوار الطواحين ولا ضرر في ذلك ولا مانع فهل لايمنع ولا يعارض متخذ الطاحونة في داره خصوصاً اذا رفع جارية الطاحونة على قائمتين دون حيطان الدار ويدير بهيم الطاحونة بين القائمتين (اجاب) اذا لم يترتب على احداث الطاحونة وادارتها في ملك متخذها ضرر بين الجيران لا يكون لاحد منهم معارضة ولا منعه من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في عطفة غير نافذة خاصة باهلها ولم

جمادى الثانية سنة

يكن فيها سوى بيت لساكنه له باب من داخلها لا غير وسوى بيت آخر بابه من حارة  
 أخرى وفيه حاصل له شباك من تلك العطفة لاستجلاب النور والهوا من قديم الزمان  
 ومراحيض المنزل المذكور منزلهما يضاف من تلك العطفة فأراد صاحب البيت ذى الباب  
 الواحد بعد هدم بيته أن يبنى فى أرض العطفة بناء لنفسه متعللا بأن العطفة خاصة به  
 فهل على فرض أنها خاصة به لا يكون له التصرف ولا البناء فيها بما يضر بجاره ضررا  
 ينافي حيث يتسبب عن بنائه ونصره منه منع الضوء عن بعض امكنة جاره بالكلية ويتسبب  
 عنه أيضا منع الجار من السكن من فتح منزل مراحيضه المجهولة المنزلة فى تلك العطفة من  
 قديم الزمان وينتفع من التصرف بالبناء بما يعطل الانتفاع بمنزل المراحىض المذكورة  
 (اجاب) اذا كان الضرر بينا كما هو مذکور لا يكون لذلك الرجل البناء فى تلك العطفة  
 بما يضر وينتفع من ذلك على ما به التقوى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا  
 وآخر يملكه كانا فرقته فهما جميعا وأمر الحاكم صاحب المكان الاسفل برفع بنائه  
 خمسة أذرع غير ما يذهب فى ارضية مكانه فهل اذا بنى ورفع العدد المذكور بغير  
 اختياره وبغير رغبته وكان يكتفى ببنائه الاصلى وأراد صاحب المكان الاعلى ان يأخذ  
 منه هو وضما زاده عن بنائه الاصلى لا يكون له ذلك والحال هذه (اجاب) لا يصح  
 الاعتماد على ما ذكر فلا يجبر صاحب المكان الاسفل على دفع شئ بمقابلة ارضه فاعا في  
 البناء وان كان ليس له رفع بنائه عما كان عليه قديما والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل  
 يملك دارا ويجاورها خربة وله للدار بيت راحة ومنزله من الخربة فباع الدار بمحقوقها  
 ومراقها للرجل وبعد مدة باع الخربة لرجل آخر فبناها دارا أيضا ثم أراد المشتري  
 للدار الاولى ترح بيت الراحة من المنزل المذكور ففعله الذى اشترى الخربة وبناها  
 ممتللا بخروج الرائحة عليه فهل اذا كان المنزل قديما لا يكون له منعه ولا عبء بتعمله  
 المذكور (اجاب) اذا كان المنزل المذكور دخلا فى شراء الدار لا يكون لمشتري الخربة  
 بعده منع صاحب الدار من الانتفاع بما يستحقه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 فى عطفة غير نافذة خاصة بأهلها ولم يكن فيها سوى بيت لساكنه له باب من داخلها لا غير  
 وسوى بيت آخر بابه الكبير من حارة أخرى وله باب آخر من تلك العطفة نافذها  
 من حاصل تابع له من قديم الزمان ومراحيض المنزل ذى الطريقين أيضا منزلهما من  
 تلك العطفة قبيل الحاصل المذكور وأيضا له شباك لاستجلاب النور والهوا من قديم  
 الزمان فأراد صاحب البيت ذى الباب الواحد المذكور بعد هدم بيته أن يفتح بارض  
 العطفة المذكورة قورا بالبناء فيها لنفسه من داخلها الى خارجها بحيث يتسبب من ذلك منع  
 الجار من فتح منزل مراحيضه المذكورة ويتسبب عنه أيضا منع الضوء عن حاصله  
 المذكور بالكلية ومنعه أيضا من حق المرور فهل لا يمكن من ذلك ويكون لجاره منعه  
 من البناء فيها والاختصاص بها حيث يحقه ضرر بمنع الضوء عن بعض مكانه المذكور  
 وبعدهم تمكنه من الانتفاع بمنزل مراحيضه وإبطال حق مروره (اجاب) ليس لصاحب

٢٠ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

سنة

وجب

المكان الذي هو داخل العطفة ان يدخل أرضها في مكانه بدون رضا جاره الذي له فيه باب قديم بان لا يحفظه الاقران الا كذلك وعلى كون الباب حادثا لا يكون له ان يبنى فيها بناء يترتب عليه عدم انتفاع جاره بمنزل مراديه الثابت حقه فيه بتلك العطفة والغتوى على ان الشخص يمنع من التصرف في ملكه بما يضر جاره ضررا ينافي بضر الاختصاص بتلك العطفة يمنع الجار عما يضر بجاره ضررا ينافي كسد الضوء عنه بالسكينة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بئر او عليه سقف وبناء مملوك لغيرها فانهم السقف والبناء الذي فوقه بناء المالك كما كان وحدث فيه طافقه لاجل ان يملك من البئر من غير اذن المالك ولا يملك المالك البئر نصف ما صر فيه من قيمة البناء والسقف فهل لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المالك البئر بشئ مما صر فيه في بناءه المملوك له ويجبر على سد الطافقه التي احدثها فوق البئر لاجل ملئته منها لنفسه حيث لم يكن له فيه حق (اجاب) ليس للمالك البناء مطالبة المالك البئر بشئ مما صر فيه في بناءه المملوك له خاصة وقد صرحوا بان اكل من بني آدم والبهائم حق الشقة في كل ماء من نحو بئر مملوك لم يحرز بناءا او حب وله سقي شجرة او خضر وزرع في داره حلالا اليه بجراره واواني في الاصح وبانه لو كانت البئر او الخوض او النهر في ملكه جل فله ان يمنع مرید الشقة من الدخول في ملكه اذا كان يجده ماء بقره فان لم يجده يقال له اما ان تخرج الماء اليه او تتركه بشرط ان لا يكسر سقفه ومنه يعلم انه ليس لهذه المرأة منع صاحب العلون ملئته من بئرها بدون مرور في أرضها لعدم ملك الماء قبل الاحراز بخلاف مالو ترتب على هذا الاستبقاء المرور في ملكها حيث لها المنع عند وجود ماء غيره او ترتب ضرر عليها السكن بما يقال فتح طافقه من سقفه على هذا البئر فيستقي منها يترتب عليه ضرر لما السكة البئر بدوى الاشتراك بعد زمن طويل استدلالا باستعمال البئر على هذا الوجه من القديم فيكون فيه ضرر لما السكة البئر قياسا على ما قاله في وجه الاستحسان من منع فتح باب الدار في سكة غير نافذة لانه مما يدعى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقا في المرور ويستدل عليه بتركيب الباب فليحذر رواله تعالى اعلم (سئل) في طائفة مشترك استولى عليه احد الشركاء وحدث فوقه بناء بغير اذن شركه واضر به ضررا ينافي واضل عليه حوش بيته بالسكينة ولزم منه سد طاقته التي هي بحلب النور والهواء فهل يؤثر الباني المتعدى برفع ما حصل به الضرر للشريك واضر به ضررا ينافي (اجاب) كل من شركاء المالك اجني في مال صاحبه لعدم تضمه مالو كالة فليس لاشريك المالك كور ان يبني لنفسه فوق الحائط المشترك بدون اذن شريكه ففي التنقيح من الحيطان جدار بين رجلين اراد احدهما ان يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك بذلك او لم يضر خاتية اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دعى بملك منزلا له بابان يتوصل منهما الى حارة بها كنيسة وكان مساحا للناس في المرور منها ما ثم مات ذلك الرجل عن ورثة وهدم المنزل وصار خرابا فباعوه لا خوفه ل اذا اراد المشتري الاثن

١٢٦٥

١٣

شعبان

١٢٦٥

ذی القعدة سنة

منع المار من ملكه يجاب لذلك ولا يجبر على مرورهم من ملكه وإذا تعل بعض  
الناس بان حق المرور موقوف وان الناس كانوا يرون منهم امد طويلا حتى كانوا  
يمرون بالبيت والعروس وان وكيل المشـ تری وعد البائع وبعض الناس بالمرور من ذلك  
لا عبرة بتعللهم بجميع ذلك ولما لك التصرف في ملكه كيف يشاء (اجاب) مرور  
بعض الناس من المنزل المذكور بمرض المالك اقيم لا يوجب حق المرور للعامة  
فله المالك الآن منع من يريد المرور من ملكه والحال هذه ووقف حق المرور غير صحيح  
لانه ليس عقارا ولا متقولا جرى التعامل بوقفه ولا عبرة بالتعلل بذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك دارا ويحجها وارها دارا الذي فاحـ دث الذي طاحـ ونة في داره ووضع  
الحجارة على حائط جاره في غيبته فهل اذا حصل منها ضرر بين بقول اهل الخبرة وبثت  
ما ذكر يكون للمجازه منع من ادارتها ومنع الضرر (اجاب) للجار المذكور منع الذي  
من وضع الحجارة على حائطه ومن ادارة الطاحـ ونة حيث تحقق الضرر بالبين بالوجه  
الشريعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث شـ بابيك لاطل في منزله مطلة على  
ساحة النساء بمنزل جاره فهل يمنع من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في طاحـ ونة موضوعة في عطفة غير نافذة من نحو مائة سنة وهي  
تسـ عمل بالاجرة والآن اشـ تری رجل مكانا في عطفة اخرى بينه وبين الطاحـ ونة  
المذكورة شارع سلطاني اراد ابطال الطاحـ ونة متعللا بانها تخرج بيته فهل اذا كانت  
قديمة وكانت بعيدة عن بيته وبينها وبين بيته الشارع المذكور ولا تضر به ضررا يمتد  
لا يكون له ابطالها بمجرد دعواه (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا اضر  
بجاره ضررا يمتد على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد حائط  
عموك له وخاص به انشاء من ماله وفتح فيه طاقات وشـ بابيك في اعلى الحائط اطول  
من قامة رجل بحيث لا يـ كن احـ من رؤية ساحة بيت الجار ولا من رؤية مساكنه من  
تلك الطاقات والشـ بابيك لعواها فهل لا يكون للجار منعه من فتحها لاستيلا ب الدور  
والهوا ولا يكلف زيد المذكور بسـ دهاشـ عا وليس للجار المعارضة في ذلك حيث كان  
الحال ما ذكر (اجاب) الفتوى على ان الكوة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء  
فالضرر ظاهر وينع من فتحها للضرر الظاهر استحسانا والافـ لا يمنع والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل احدث بناء في شارع العامة وهو وحريم للبلد عالمـ ابذلـ فهل لكل احد  
مطالبة برفعه ويجبر على رفعه ولو كان راسعا حيث لم يـ ستـ دن في ذلك القاضي ولا امينه  
(اجاب) حيث بنى لنفسه في طريق العامة بدون اذن الامام او نائبه فـ كل احـ من  
اهل الخصوصية مطالبة برفعه وان لم يضر وهو ظاهر الرواية ونقل عن الصـ قارانه انما  
يجاب المطالب لذلك اذا لم يكن له مثله وقال ابو يوسف ليس له المنع والرفع واعتبره بعض  
المتأخرين لانه اسـ مع و ارفق مع عدم الضرر كما يستفاد من الخبرية والله تعالى اعلم

ذی الحجة

محرم

(سئل) في جماعة يمسكون دارا لهم ارض رزقة قرية منها فخر بيت الدار فبنوا لها شيخ  
البلد دارا له قهر اعنهم وادخل فيها طريقا للمسلمين كانت الناس تمر منه فبسبب ذلك  
صارت الناس تمر من ارض الرزقة واراد البناء في ارض الرزقة ايضا فهل يهدم البناء  
الذي في الطريق المذكور ويبقى طريقا كما كان واذا اراد البناء في ارض الرزقة يمنع منه  
ايضا (اجاب) لا يسوغ لشيخ البلد المذكور ادخال طريق العامة في منزله ومنعه عن  
المرور فيها ولا البناء في ارض الغير بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
يريد احداث بناء طاحونة يجازب بيت رجل آخر فاراد صاحب البيت منعه من البناء  
تحصول الضرر لبيته بسبب ادارة الطاحونة فهل يمكن صاحب البيت من المنع  
(اجاب) نقل في حواشي الدرر الرازي مانعه ان الدار اذا كانت مجاورة لدور واراد  
صاحبها ان يبنى فيها قنورا للخبر الدائم كما تكون في الدكاكين اودحى للمنعن او مدقات  
للقصارين لم يجز لان ذلك يضر بجواره ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه اه ومنه يعلم  
الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مسجد آيل للسقوط انهدم فاصاب مكان  
وقف بجوار المسجد فتلف بعضه بسبب انهدام حائط المسجد عليه فاراد ناظره تضيمن  
ناظر المسجد ما تلف من مكان الوقف فظارته فهل لا يجاب لذلك ولا يكون ناظر  
المسجد ضامنا لما انهدم من المكان بسبب وقوع حائط المسجد عليه لاسيما ولم يتقدم  
من ناظر المكان ان يشهد على ناظر المسجد بدم حائط المسجد ولا يثبت عليه بذلك  
(اجاب) لا ضمان على متولى المسجد اذ لم يطالب به مكلف بنقض الحائط المائل وقد  
صرحوا بانه لا ضمان الا بالاشهاد على التقدم وعلى المالك بالسقوط وعلى كون الجدار  
ماسكاه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط والقيم مالك حكما والله تعالى اعلم  
(سئل) في سفلى مملوك لرجل وعليه علوه مملوك لا تخفى فخل فيه ما خلل فهدم صاحب  
العلوه وهدم صاحب السفلى سفله بعد ان كشف عليهم ما فعل اذا اراد صاحب العلوه او  
وكيله جبر صاحب السفلى على بناء سفله ليني صاحب العلوه عليه علوه لا يجبر على بناء  
سفله وليس له مطالبة بذلك (اجاب) لا يجبر صاحب السفلى على بناء ماسكه وليس  
لصاحب العلوه لولو كيله مطالبة بذلك انما القاضى ياذن لصاحب العلوه عند امتناعه  
ببناء السفلى كما كان لا يبنى فوقه علوه ويرجع بما صرفه حيث كان ياذن صاحب  
السفلى او القاضى والا فبقية البناء لانه مضطر الى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٦

١٩

صفر

١٢٦٦

١٧

بيع الثاني

١٢٦٦

١١

جمادى الاولى

١٢٦٦

١١

قوله لا يجبر صاحب السفلى على بناء ماسكه محله ما اذا انهدم بنفسه اما اذا هدمه فانه  
يجبر على البناء لوجود التعدي على حق صاحب العلوه وهو قرار العلوه كما صرحوا به  
وحادثة السؤال موضوعة وعما انه هدمه لا يخل في مكانه انهدم بنفسه فلا تعدى في هدمه  
حينئذ لانه مأمور به فلا يخفى الفة للنصوص ما لم يوجد نص صريح في السفلى المختل اه منه

- وجاين شر يكتن في ساقية لا أحدهما ثلثاها ولا آخر الثلث ولكل منهما قناة توصل  
الماء لأرضه الخاصة به من حين حفرته إلى الآن فأراد من له الثلث أحداث قناة ثانية  
في أرض من له الثلثان بدون اذنه ورضاه فهل لا يجاب لذلك شرعا حيث كان لكل  
منهما أرض خاصة به دون شر يكة (أجاب) نعم لا يجاب لذلك بدون اذن رب الأرض  
والله تعالى اعلم (سئل) في حمام موجود من قديم بجميع لوازمه من مصارف مياه  
ونحوها والآن يريد صاحبه أحداث قناة أخرى في شارع لتصرف المياه بقرب بعض  
أماكن وسبيل لغيره تضر بها هذه القناة ضررا يئد فهل لا يجوز ذلك (أجاب) نعم لا يسوغ  
لرب الحمام أحداث ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة  
وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وغيره فم رجل أجنبي هو زوج أحد الورثة مكاناً  
من العقار بطوب وجـه وأخشاب مملوكة للورثة عن مورثهم ودفع أجره للعملة من  
ماله وذلك بدون اذن بعض الورثة وأجازته فهل يكون هذا البناء باقياً على ملك من لم  
يأذن وليس للرجل المذ كود الرجوع بما صر فيه عليه والحال هذه (أجاب) لا رجوع  
للرجل المذ كود بما أنفق في العمارة من أجره للعملة بدون اذن والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل أحدث طاقة في حائط مشترك بينه وبين جاره بدون اذن من الجار وتلك  
الطاقة في أعلى الحائط تنرف على محل يجلس فيه نساء الجار فهل لا يجوز له ذلك ويمنع  
من ذلك (أجاب) صرح في المضمرة أن شرح القسودوي بأن الفتوى على أن السكوة أي  
الطاقة إن كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فقها للضرر  
الظاهر والأفلا وهذا هو الحائط خاصاً بالفتح أمالو كان مشتركاً كما هنا فليس له ذلك  
بدون اذن من شر يكة ويضمن نصيبه والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك بين  
جارين أراد أحدهما بناء وتعليته عن قديمه يريد بذلك منع الهواء والضوء عن جاره  
فهل إذا كان البناء والتعلية يضر بالجدار يمنع من ذلك شرعاً (أجاب) ليس لأحد  
الشر يكتن في الحائط البناء فوقه بدون اذن شر يكة على ما أفاده في جامع الفصولين  
والله تعالى اعلم (سئل) في جدار قديم تجاهه بؤسة بوسط الطريق أزاله الحماكم  
لكونه في وسط الطريق ثم هني ستة شهور وعزل الحماكم من الجهة فجاء رجل مسلم  
ورجل يهودي ورجل نصراني واحد ثلثة حوائط في الطريق لا أنفسهم مكان  
الجدار المذ كود بالطوب الأخضر فطأ بهم رجل من أهل الخصومة برقعها فامتنعوا من  
أزالتها فهل يجب شرعاً أزالتها ورفعها بعد البناء (أجاب) إذا أحدث رجل دكاناً في  
الطريق جاز أن يضر بالعمارة ولم يمنع منه وهو قول محمد فإن ضرراً منع منه لم يحل ولكل  
أحد من أهل الخصومة ولو ذمياً منه ابتداء وكذا لكل مطالبة بقتله ورفع بعبده  
سواء كان فيه ضرراً ولا في ظاهر الرواية وقال أبو يوسف ليس له المنع ولا الرفع عند عدم  
الضرر قال بعضهم وبه يعتبر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق بيتاً وقفاً لجره

رمضان سنة

٢٨ ١٢٦٦

سؤال

٢٠ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

٢٨ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٩ ١٢٦٦

وكيله الزجل آخر فاحدث المستاجر فرتاوطا حوتة فيه بغير اذن لبيع الخبز فتضمر الجيران بسببهم ما ضررنا بيننا فهل اذا تحقق الضرر اليقين يمنع من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمنع من الاحداث حيث تحقق ما هو مستور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قصبة ففنا يخرج بها عن حدوده مكانه قدر ذراعين وصارت مركبة في ارض جاره وزاجت باب بيته فهل اذا ثبت وتحقيق الاحداث والاخراج بالقصبة المذكورة في ملك القبر يؤمر بازالة ما خرج به واحده من القصبة المذكورة في ارض الجار ولو عمل بانها لا تضمره (اجاب) ليس للرجل المذكور احداث القصبة في ارض غيره بدون اذن رب الارض ويؤمر بازالتها بعد تحقيق الاحداث في ارض الغير تعديا بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها قهوة ملك وما فوقها من العسل ومن جواربها وقف لمستحقه تعصب عليها رباب الوقف وارادوا ابطالها فلم يمكنهم ذلك وفتحوا قهوة بجانبها فابطلوا سوقها وصارت لا تستاجر ثم انه طلبها من رجل ليجهلها مصبغة واستاجرها وهدم بعض اشياء منها واراد جعلها مصبغة فاراد رباب الوقف ابطالها ومنع المستاجر من الشرع في اصلاحها ومن الانتفاع بها متعللين بانه ربما يحصل ضرر لجدرانهم فهل لا يكون لهم ذلك بدون وجود ضرر محقق وللسالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء حيث لا ضرر (اجاب) للسالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يبيننا على ما به الفتوى فليس لناظر الوقف المذكور المعارضة ولا المنع مما ذكر حيث لم يثبت ان في ذلك التصرف ضررا بيننا بالجوار والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مجاورة لقرية اصلها بركة تجتمع فيها المياه فردها شخص من اهل البلدة بجوارها دار وصارت بعد ردها من جملة الطريق التي حول القرية بحيث يمر منها اهل البلدة بانفسهم ومواسمهم وقارة توضع فيها اغلال بعض اهل البلدة في زمن الحصاد ولم يعرف لها مالك من اهل البلدة على الخصوص بل هي طريق كباقي طرق البلدة المتسعة التي حوالها فاراد مصلحتها المذكور ان يبنيا من ماله لانفسه بل للمسلمين مسجد ومكتبا مما فيه قربة فهل يسوغ له ذلك وليس لاحد من اهل البلدة معارضة الباني في ذلك ولا تسكيه برفع البناء حيث كان بناءه للمسلمين لانفسه وليس في البناء ضرر للمارة لا تساع الطريق (اجاب) اذا بنى شخص في طريق العامة للمسلمين كمسجد ونحوه او بنى باذن الامام لا ينتقض وان كان يضر بالعامّة لا يجوز احداثه كما في الدر من باب ما يحسدنه الرجل في الطريق يقو الله تعالى اعلم (سئل) في مكانين لاثنين لكل واحد باب يدخل منه ويذهب ما جدار مشترك فهدم ويخشى منه الضرر البين فطلب احدهما من شريكه الاخر بناء الجدار المشترك معه فامتنع فهل يجبر الممتنع على البناء حيث كان ذلك الضرر بيننا (اجاب) لا يجبر الشر يك على العمارة الا في ثلاث وصى وناظر وضرورة تعذر قسمة كبرى نهر ورمة فناء وبئر ودولاب وسقينة معية وحائط لا يقسم اسامه

فان كان الحائط يحتمل القسمة وينبغي كل واحد في نصيبه لم يجبر كذا في الدر ومنه يعلم  
حكم السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلاً متخاضاً عن الطريق وفوقه  
ربيع لا يخرج فامرولى الامر بدم التخفيض عن الطريق ومساواتها فدم ذلك المنزل المتخاض  
المذكور ولم يبق من جدارانه على وجه الارض الا قدر يسير لا يصلح للسكنى فهل يسوغ  
لرب المنزل الاسفل حيث عدم نفعه بالأسفل كفى هدم جدارانه واخذ نقضه اولاً وهل اذا  
هدم المنزل الاعلى يسوغ لرب المنزل الاسفل اعلاء مناسله عوضاً عما فاته بالهدم  
اولاً وهل يجوز لصاحب الاعلى ان يؤسس جداراً في ملك صاحب الاسفل بغير اذنه اولاً  
وهل يسوغ له ايضا ان يجبر صاحب الاسفل على البناء بقدر الارتفاع وبعد ذلك يبنى  
فوقه اولاً (اجاب) لا يسوغ لرب الاسفل هدمه واذا هدم الاعلى يكون لرب الاسفل البناء  
والصاحب الاعلى حق التعلى عليه على ما كان وليس لصاحب الاعلى ان يبنى في ارض  
الاسفل بغير اذنه ولا يجبر صاحب الاسفل على بناء سفله اذا تم هدمه بل يقال لدى العلو  
ابن السفلى ان شئت على ما كان وابن علوك فوقه وارجع عليه بما انفقته حيث امتنع  
اماله هدمه فانه يجبر على بنائه كما كان لبنى صاحب العلو علوه على ما كان والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل احدث بيتاً واحداً بجوار جاره ونقب حائط جاره الخاص به ووضع فيه  
اخشاباً واضر ذلك بالجوار ضرراً بيناً فهل اذا ثبت المحذور وتحقق الضرر بشهادة  
المدلول يؤثر الجار برفع ما يضر جاره (اجاب) يمنع الجار من احدثات ما يضر بجاره ضرراً  
بيناً كما يمنع من نقب حائط الجار ووضع اخشاب عليه بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضوح  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً وبعد شرائه احدث فيه بناء لم يكن فيه قبل  
واعلى حيطانه علواً فاحشا حتى اظلم على جاره في المنزل المقابل له اما كنهه واذهب نورها  
وحبس هواها ولم يكن لتلك الاماكن في منزل الجار المذكور نور يستضاء به الا من  
هذه الجهة بواسطة بعض طاقات مطلة على الطريق فهل اذا كان هذا ضرراً بيناً بقول  
اهل الخبرة يزال شرعاً ويمنع من العلو بالبناء ولو كان بيته وبين الجار المقابل المذكور  
طريق نافذ تبلغ ثلاثة اذرع (اجاب) لا يمنع المسالك من التعمير في ملكه الا اذا اضر  
بجاره ضرراً بيناً على ما اختاره المتأخرون للفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة  
مستكرين في مخرج كل واحد منهم داره بباب مخصوص البعض في الداخل والبعض في  
الخارج وذلك الخرج معد لهم ويريد واحد منهم في طرف الدوب الخارج وضع  
سابطاً فوق بناء ذلك الخرج فهل لا يسوغ له ذلك الا باذن من الشرع كلهل اذا اذن  
البعض وامتنع الاخر لا يسوغ له أيضاً وهل اذا وضعه بغير اذن منهم يجبر على نقضه  
(اجاب) لا لاهل الطريق غير النافذ منهم من يريد بناء سابط ونحوه فيه منهم ولا يكون  
لاحدهم حق بناء السابط بناء على اذن بعضهم له بذلك والله تعالى اعلم (سئل) عن  
دعوة في طريق نافذ يعلم مضعونها من جوابها (اجاب) صرح ائمتنا بان الطريق النافذ

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٨

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٢٣

ربيع الاول سنة

٢٤ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٢٧ ١٢٦٧

٢٨ ١٢٦٧

جداى الاولى

١٣ ١٢٦٧

١٤ ١٢٦٧

ليس لاحد فيه ملك ويجوز الانتفاع به ما لم يضر باحد واذا احدث شخص فيه بناء بلا اذن  
 الامام او نائبه يكون لكل واحد من اهل الخصومة منعه قبل البناء ومطالبة بالتعويض  
 واللهدم بعده في ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث كنيعة باصق  
 جدار مجاره فصل له وهن بنز الماء من الكنيعة المحدث فهل اذا طلب صاحب الجدار  
 ازالة الكنيعة المذكورة يجب له ذلك خصوصاً والضرر محقق لجداره يقول اهل الخبرة  
 وبالمشاهدة ويجبر صاحب الكنيعة على ازالته شرعاً (اجاب) لا يمنع الشخص من  
 التصرف في ملكه الا اذا اضر مجاره ضرراً ينافي ما به الفتوى فلا يسوغ التصرف بما  
 يضر مجدار الجار الضرر المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم حوائط بعضها  
 ملك وبعضها وقف اخذت في طريق المارة لاجل الانتفاع ولم يبق منها الا القليل  
 واراد اربابها ان ياخذوا جانباً من ارض الغنم يربطون مآذنها في الطريق بدون رضا  
 ارباب الارض المذكورة فهل لا يكون لهم ذلك (اجاب) ليس لمن اخذ عقاره في  
 طريق العامة اخذ شيئاً من العقار المملوك اغيره يبدل عقاره بدون رضاهما والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة لم تكن ملاصقة لبيته فاحدلان احدى جهتيها في  
 طريق نافذ وجهتين منها في طريق غير نافذ والجهة الرابعة ملاصقة لملك المالك لها  
 يريد الرجل المذكور احدث الخربة فخر نافذة العامة فهل والحال هذه له ذلك ام لا  
 (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر مجاره ضرراً ينافي ما اذا تحقق  
 الضرر البين بالوجه الشرعي منع الرجل المذكور من احدثات القرن والافلا والله تعالى  
 اعلم (سئل) في امرأة لها حائط ملاصق لحائط مملوك لرجل آخر فهدمت المرأة هذا  
 الحائط بحضرة بينة ثم بعد مدة ادعت هذه المرأة على المالك ان الحائط الباقي مشترك  
 بينهما وبين المالك المذكور ولا بينة لها على ذلك فهل اذا لم تثبت دعواها الشرعية  
 بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون وجه شرعي وتمنع من معارضة المالك المذكور  
 سيما ولم يكن لها جذوع عليه ولا متصل ببنائها ولا واضحة بيدها عليه (اجاب) اذا لم  
 تثبت المرأة المذكورة دعواها الشرعية في الحائط بالوجه الشرعي لا يحكم لها بدعواها وتمنع  
 من المعارضة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في محلتين غير نافذتين متلاصقتين  
 ولرجل دار بينهما باحدهما وظهرها في الاخرى فاراد ان يفتح باباً من ظهر داره في الهلة  
 الاخرى والحال انها غير نافذة ولم يكن له باب فيها اصلاً ولا حق استتراق فيها ولم ياذن  
 له بذلك أهلها وارادوا منعه من ذلك فهل ليس له احدث باب فيها الدار في الطريق  
 الغير النافذة المختصة بأهلها ويمنع حيث لم ياذنوا ولم يرضوا بذلك (اجاب) نعم ليس  
 له احدث باب للورود والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احدث  
 طاحونة جدار في بيته لاجل انتفاعه بها فاراد الجار منعه من ذلك فهل يكون للمالك  
 احدثها والانتفاع بها ولا يكون لجاره منعه من ذلك حيث لا ضرر في ذلك على الجار

جمادى الاولى سنة

١٢٦٧

٢٧

رجب

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٧

شعبان

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٧

المذكور (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا يبيد  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له باب في طريق غير نافذ وظهره في طريق  
نافذ تتر فيه العامة اراد الرجل المذكور احداث حائوت من البيت وجعل بابا من الطريق  
النافذ بعد الكشف على ذلك فهل والحال هذه ذلك (اجاب) للرجل المذكور  
ان يتصرف في ملكه بما لا يضر بغيره ضررا يبيدنا وله فتح باب في الطريق النافذ للورود  
والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف اهل بيده مياط ابدل خبة بجوار دار وجعل لذي  
وكتب له القاضي حجة بالاستبدال وحكم له بحقه فانشا الذي المستبدل الخبة المذكورة  
دارا وبداخلها طاحونة ووضع يده على ذلك اكثر من خمس وعشرين سنة وجارها ساكت  
عالم حتى مات فوضعت ورثة ايديهم على داره وورثتهم والطاحونة المذكورة بجوانبهم  
والآن يريدون ازالة تلك الطاحونة اكون احادنة فهل لا يجابون لذلك حيث لم  
يحصل من الطاحونة المذكورة ضرر بين (اجاب) اذ لم يلزم من ادارة الطاحونة  
المذكورة ضرر بين بالجوار لا يكون للورثة معارضة صاحبها ولا مطالبة بازالتها والحال  
ما ذكر اما لتحقيق الضرر البين من ادارتها يكون لجيرانه مطالبة بالمنع بالفرق في ذلك  
بين القديم والحادث كما يستفاد من تنقيح الحامدية من كتاب المحيطان والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له بيت وبيع على حائطه مناوئ لمجال النور والهواء ووجودها لازم  
للجمل الموجودة فيه فاراد جاره الذي يلمسه من تلك الجهة التي بها المناوئ المذكور بناء  
محلات على حائطه يلزم من بنائه المذكور سد المناوئ المذكور مع ان سدها يوجب  
ضررا جسيما على الهلات التي هي فيها من كتم الهواء وعدم النور بحيث لا تصلح  
للسكنى بعد سد تلك المناوئ فهل يمنع الجار المذكور من بنائه المنز بولما ذكر حيث انه  
لا ضرر ولا ضرار لاسيما في حق الجوار وخصوصا ان تلك المناوئ ووجودها سابق على  
البناء المذكور ومن القديم وراض بها الجار المنزور ولم ينزع في فتحها ومضى  
على ذلك المدد المديدة (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه ببناء ونحوه  
الا اذا اضر بجاره ضررا يبيدنا ومنه منع الضو بالسكنية والله تعالى اعلم (سئل) من  
مامور الضابطة بما مضونه ان رجلا له دار تقابل منزلا يريد احداث شيئا يملك مطله على  
منزله فهل يجوز له ذلك أم لا (اجاب) قد اجاب العلامة الرملي عن نظير هذه الحادثة  
بما نصه هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة وظاهر الرواية قيم ان الجار لا يمنع عنها لانه  
تصرف في ملكه غيره لكن صرح في المضمرات شرح القدرى ان الفتوى ان الكوة ان  
كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر والظاهر وظاهر  
الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسن اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك  
مغلقة مد البيع الخشب وفوق المغلق بيت ملك لرجل آخر له قصبة خاصة به موصلة  
الى أسفل المغلق حصل فيها خلل فهل اذا تحقق ما ذكر واراد صاحب البيت المذكور ان

سنة  
١٢٦٧شعبان  
٢٢

يجبر صاحب المعلق على بناء القصبية المذكورة وترميمها لا يجاب لذلك (اجاب) نعم  
لا يجاب لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له شباك في بيته يجرح منه  
جأره أراد سدده بالبناء في ملكه لمنع الضرر عنه فقتل عليه الجأر بأنه يمنع عنه الهواء  
والضوء ويريد منعه من ذلك والمحال ان الجأر شيئا يملك ياتي له منها الهواء والضوء وغير ذلك  
ولا ضرر بذلك فهل يكون للمالك سد شباك المذكور وليس لجأره والمحال هذه  
منعه من تصرفه في ملكه بما لا يضر (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا  
اذا اضر بجأره ضررا يبيد على ما هو المختار لا فتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بين  
أحداهما ملك حاصل والاخر يملك بيتا فوقه فوهى حائط الحاصل وانهدم فبنى الحائط  
صاحب البيت ليبنى فوقه علوه كما كان من غير اذن صاحب الحاصل ومن غير اجازته  
ويريد ان يطالبه بما صرفه على عمارته فهل يجاب لذلك ويجبر الممتنع من ذلك ولو  
فعل ذلك بدون اذنه واجازته (اجاب) اذا لم يكن اتفاق ذى العلوي في بناء الحائط  
المذكور باذن قاض يـكون للنفق الرجوع بالقيمة وان كان باذن قاض رجوع بما  
اتفقه على ما حرره في رد المختار من الشريعة والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض علوك  
ان شخص بـاعها لمن بناء السفلى الى حده معلوم وعلوها معلوك لشخص آخر وبانشاء  
طريق مستجدة مارة بهذه القطعة صارت ارضية الطريق المذكورة بمحاذاة الحد المعلوم  
فهل للمالك الحد الاسفل استبدال ملكه من العلوي الذي هو ملك الغير حيث ان العلوي  
صار هو والدور الارضى أم ليس له ذلك (اجاب) ليس له ذلك وانما الارض للمالك  
الاسفل ولرب العلوي حق التعل على الاسفل فاذا انهدم ما بنى صاحب الاسفل سفله على  
ما كان عليه من الارتفاع الاصلى يكون لرب العلوي اعادة علوه جبرا على صاحب السفلى  
وليس لصاحب العلوي ملك في الارض فليس له الاستيلاء عليها ووضع جدره علوه فيها  
جبرا على مالكها اذا لم يملك لذي العلوي بعد انهدام بنائه وانما له حق التعل فقط حتى  
لا يصح بيعه بعد الانهدام لا آخر وارتفاع جوارب ارض السفلى بسبب الاتربة التي  
وضعت فيها لا ينزىل ملك صاحب الارض عنها الى حد ارتفاعه الاول ولا يثبت الملك  
فيها لمن كان له حق التعل على المسمى الاسفل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له  
شبابيك في بيته تجلب الهواء والنور اذ جأره ان يحدث جدارا في ملكه امام الشبابيك  
ويسد الهواء والنور بالسكينة ويحصل بسبب ذلك ضرر بين فهل لا يمكن من ذلك ويمنع  
شرعا (اجاب) للمالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجأره ضررا يبيد فاذا تحقق الضرر  
البين فيماد كرمع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فيه شبابيك مطلة  
على جنات جيرانه قديمة وحديثة برسم الضوء والهواء لا لاطل والنظر ولا يطلع منها على  
موراث الجيران فهل يكون له ابقاء القديم منها على قدمه ولا يجبر على ازالة الحداث  
منها حيث كان للضوء والهواء ولا يضر ذلك بجيرانه وليس لهم معارضته في ذلك والمحال

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

رمضان  
٢٩

١٢٦٧

شوال  
١٣

١٢٦٧

٤

ذى القعدة

ما ذكر (اجاب) لا يمنع المالك من فتح الكوى للهواء والفتوى وان كان كان للنظر  
والساحة موضع النساء على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد احدث  
جنيته في بيته ومجري ما بها بجداره وفي ذلك اتلاف لجداره وجرحه وعظم وربما  
سقط بيت الجدار بسبب ذلك فهل اذا كان في احدث ذلك ضرر من يلحق الجدار  
المذكور يمنع من ذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر  
بجداره ضررا يبين فان تحقق الضرر البين فيماد كرمع والافلا والله تعالى أعلم (سئل)  
في طاحونة محبسة بحدثة يجرار مكان لا تضر الطاحونة بذلك المكان ضررا يبين  
وحصل بسببها انه دام به مكان الجدار فهل اذا ثبت تضرر الجدار بآدارة الطاحونة  
ضررا يبين يمنع من الطاحونة من ادارتها (اجاب) نعم يمنع من الطاحونة المذكورة من  
ادارتها حيث كان الامر كما هو مذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار لها  
باب من درج أراد فتح باب لها من زقاق غير نافذ بغير اذن اهله فهل لا يسوغ له ذلك  
ويكون لاهل الزقاق منعه واذا اشترى رجل من تلك الدار جانيا او أراد فتح باب منه من  
الزقاق المذكور بغير اذن اصحاب الزقاق لا يحجب أيضا واذا كان مشترى ذلك الجانب  
فتح بابا سابقا منه وسده اهل الزقاق وتعالى الآن بانه كان فتح بابا لا يعمل بتعلله حيث  
كان الزقاق ملو كالمغيره ولم يذ ذواله بفتح الباب فيه ويمنع من ذلك شرعا خصوصا وان  
باب داره يفتح في درج آخر غير الدرب الذي فيه الزقاق الغير النافذ (اجاب) لاهل الطريق  
الغير النافذ منع الرجل المذكور من احدث باب فيه للزقاق (سئل) في  
رجل له علوم معد لعمل الحياكة له مناورة من جهته القبليّة وباسفله طاحونة لها دار  
دواب من جهتها القبليّة سفلى مناورة العلوم المذكور فباع الرجل المذكور الطاحونة بما  
اشتملت عليه من دار الدواب لرجل من مدة نحو أربعة عشر سنة وباع العلوم المذكور  
لرجل آخر من مدة نحو عشر سنوات ولم يحصل من مالك الطاحونة منازعة في علوم دار  
الدواب المذكورة من وقت شرائه الى ما مضى والآن أراد مالك العلوم المذكور توسيع  
مناورة القبليّة لاجل زيادة النور فبذعه مالك الطاحونة المذكورة بغير اذن يبي  
فوق دار الدواب المذكورة واذا صار ذلك اذ سده الى العلوم مناورة وعدم نفعه وحيث  
ان العلوم المذكورة له مناورة من جهته القبليّة من مدة تزيد عن سبعين سنة بل من  
حين اقامته فهل يمنع صاحب دار الدواب من البناء فوقها المخاض الى مناورة العلوم  
المذكورة ومنع الضرر عن جاره بابقاء المناورة الى العلوم المذكور ويمكن صاحب العلوم  
توسيع مناورة لان ضرر الجار لم يرض به احدثه واما اذا كان البناء فوق دار الدواب  
ليس محتاجا اليه بل هو محض عناد وضرر الى جاره (اجاب) لكل من ملكي  
الطاحونة والعلوم المذكورين التصرف في ملكه اذا لم يضر بجداره ضررا يبين ومنه منع  
الضوء بالسلكية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مكانا في حارة غير نافذة او  
ان يمينه ويحدث فيه رواشن بدون اذن اهل الحارة والجيران ورضاهم فهل اذا كانت

ربيع الاول سنة

٢٢ ١٢٦٨

ربيع الثاني

٢ ١٢٦٨

٢ ١٢٦٨

١١ ١٢٦٨

جمادى الاولى

١ ١٢٦٨

٩ ١٢٦٨

الرواشن التي يريد احداثها تضرا بميران ضررا يديننا لايحياي لذلك ويمنع من احداثها  
 اذا تحقق الضرر بالبين وثبت بالطريق الشرعي (اجاب) اذا كان الطريق غير نافذ  
 لا يجوز التصرف فيه باحداث روشن ونحوه مطلقا تضرا لا الا باذن أهله لانه كمالك  
 الخاص بهم والله تعالى أعلم (سئل) في دروب مشترك بين جماعة كل منهم أخرج جناحا  
 مع سكوت الباقيين وحضورهم ثم أراد به ضربه أن يهدم جناح البعض فهل اذا أراد  
 ذلك يمتنع لاتحاد الضرر أو يهدم السكك أو يبقى السكك (اجاب) الطريق غير النافذ لا يجوز  
 التصرّف فيه باحداث شيء مطلقا تضرا لا الا باذن أربابه لانهم اعملو كتهلم كما في الهداية  
 وسواء كان في صدر الحلة أو وسطها أو مؤخرها كما في حواشي الدر المختار والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل له دار بدرب مشترك غير نافذ وله قطعة أرض خربة يملكها  
 قبالة داره فسد الدرب الأصلي وأدخله في داره وعوض عنه القطعة المذكورة من غير  
 اذن أهل الدرب فهل لهم الرجوع ويبقى الدرب كما كان (اجاب) الطريق غير النافذ  
 لا يجوز التصرف فيه باحداث شيء مطلقا تضرا لا الا باذن أربابه لانهم اعملو كتهلم كما  
 في الهداية وسواء كان في صدر الحلة أو وسطها أو مؤخرها كما في حواشي الدر المختار والله  
 تعالى أعلم (سئل) في طاحونة ملاصقة لدار رجل حصل بسبب ادارتها ضرر بين  
 لتلك الدار الملاصقة لها وتخرّب بعض أما كنهان هل اذا كان الضرر بينا وثبت بالبينة  
 الشرعية يكون لذلك الرجل منع ربهان ادارتها (اجاب) صرحوا بان للمالك  
 التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر بالبين منع عما يضر  
 ضررا بينا والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خربة انشأ فيها بناء وأحدث  
 فيه قصبة ملاصقة لبناء جاره قال أرباب الخبرة انها تضر ببناء الجار ضررا يديننا فهل يحكم  
 شرعا بإزالة القصبة المذكورة حيث كانت تضر بالجار ضررا يديننا بشهادة أهل المعرفة  
 والخبرة بخصوصها والقصبة المذكورة حادثة (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما  
 لا يضر بجاره ضررا يديننا على ما به الفتوى فاذا تحقق الضرر بالبين فيمأذ كرمع المالك  
 المذكور منه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث في ملكه ما يضر بملك  
 جاره ضررا يديننا من مجرى ماء ويهدم راحة ومدخنة جام يخرج منها الدخان ويدخل في  
 كوات ملك الجار وبنى سلما مركبا على حيطان الجار لاجل الصعود عليه فيرى  
 الهامد عليه عورات من كان في ملك جاره من داخل الحجر يهدم وأحدث أيضا حاسما  
 بلصق ملك الجار لاجل الاغتسال بمائه وغير ذلك فهل يمنع ذلك الرجل من احداث  
 ما ذكره شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك حيث كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وأمام ذلك المسكن خربة لا تحرق بينهما  
 طريق ضيق فبنى مالك الخربة أما كن فيه ساوت على بالبناء وفتح طاقات تشرف على  
 أما كن الجار المذكور فهل حيث كانت الطاقات تشرف على أمكنة جاره التي

تجلس فيها النساء لا يكون لرب الخربة المذ كورة احدائهاو يؤمر بسدها واذا كان  
 في قعر بناوب الخربة ضرر بين بجاره المذ كورة يمنع من احداث ما يضر بالجوار ضررا  
 بينا (اجاب) امام مسئلة فتح الكورة اى الطاقة ففيها استحسان وقياس والاستحسان  
 المنع ان حصل ضرر بين وعليه الفتوى وقيل في التحير به عن المضرات ان الكورة ان  
 كانت للنظر والساحة موضوعة النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها وعليه الفتوى  
 وصرحوا بان للسالك التصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا يبين الله تعالى  
 أعلم (سئل) في قطعة ارض اقطعها المحساكم لرجلين ليبيانيهما ما كانا هما في كل  
 منهما بناء لنفسه الى العلوق فتاف أحدهما عن بناء العلوق وبني الآخر علوه وفتح فيه  
 شبابه مطلة على مسكن الآخر جارحة له بحسب الاشراك في لصق المسكنين  
 الاسفلين وحاصل بينهما ضرر بين ما منع من تقيم الآخر لبناء علوه فهل اذا اراد تقيم  
 بنائه وسد الشبابه لبنائه للتعلى على سفله يكون له ذلك حيث لم يكن فيه ضرر  
 (اجاب) للسالك التصرف في ملكه بما شاء اذا لم يضر بجاره ضررا يبين الله تعالى ما عليه  
 الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا له حائط خاص به دون جاره  
 وللجار حق وضع خشبة البئر ولم يكن له فيها حق سوى وضع الخشبة المذ كورة فهدم  
 الحائط المذ كور وأعادها صاحبه لنفسه بماله فهل اذا حدث الجار المذ كور ووضع  
 أخشاب على الحائط المذ كور بغير اذن صاحب الحائط ورضاه يؤمر برفع الاخشاب  
 ويمنع من وضعها شرعا حيث لم يكن له فيها حق الوضع سابقا سوى الخشبة المذ كورة  
 (اجاب) ليس للجار المذ كور خرق حائط جاره ووضع أخشاب فيها زائدة على ما يستحقه  
 بدون اذن رب الحائط والله تعالى أعلم (سئل) في عطفة غير نافذة فيها بيتان مقابلان  
 لبعضهما وفي كل منهما بعض طاقات وشبابه قديمة مطلة على العطفة المذ كورة فوسع  
 ارباب البيتين الطاقات والشبابه القديمة واحداث كل منهما شبابه وطاقات في  
 بيته زيادة عن القديم وكل من ارباب البيتين يتضررون صاحب به بسبب ما احداثه من  
 ذلك فهل يؤمر كل منهما بازالة ما احداثه من ذلك ويبقى القديم على قدمه (اجاب)  
 للسالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يبين الله تعالى من فتح الطاقة الا اذا  
 كانت للنظر وتشرف على ما يجالس فيه النساء من منزل جاره على ما عليه الفتوى  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار بناحية الريف وبجانبها طاحونة دائرة ليلا  
 ونهارا وكلما بني صاحب الدار دارة تنهد من شدة حركة الطاحونة وتهدم بناء دارة  
 مرارا بسبب ذلك فهل يؤمر ملاك الطاحونة برفع الضرر عن الجار المذ كور والحال  
 هذه سيما والطاحونة المذ كورة حادثة (اجاب) اذا تضرر الجار بادارة الطاحونة ضررا  
 يبين الله تعالى من اداها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض خربة اشترى شخص  
 بعضها وبناه وبنوا وحدث فيه شبابه فاشترى آخر باقيا واحداث بناء بجواره فهدم بناء  
 القيعان منعه الجار من بناء العلوة لئلا يانه بسد عليه هو والشبابه لم فهل اذا كانت

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٩

جمادى الثانية

١٢٦٨

٦

الشباييك المذ كورة مطالة على الساحة التي تقع فيها نساء البحار ونحقيق ضررها يلزم البحار بسدها ولا يكون له منع جاره من بناء العلوفى ملكه (اجاب) للسالك التصرف في ملكه اذالم يضر بجاره ضررا ينافي ما ليس منه بحجر ومنع الهواء وصرحوا بان فتح الطاقة للنظر من الضرر البين اذا كانت تشرف على ما تجلس فيه النساء من دار البحار لكان الضاد ان هذه الحادثة ليست كذلك اذالم تكن الساحة التي تشرف عليها تلك الشباييك معدة لجلوس النساء قبل جعلها كذلك بل كانت ارضا تملكها البحار الثاني بعد فتح الشباييك عليها ثم احدث فيها بناء وجعل ما تشرف عليه الشباييك ساحة للنساء مع انه لو جمعها لغيره ن او جعل بناءه باصق الشباييك لا تمتنع الاشراف المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا به شباييك مطالة من قديم الزمان على ارض لرجل آخر قدرها اربعة اذرع باعها الرجل المذ كور لا تخو واراد المشتري ان يسده هذه الشباييك وينزع عنه الهواء والضوء فهل لا يجاب لذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بينا فيمنع من ذلك وعليه الفتوى واختاره في العمادية واقتى به قارئ الهداية واقتى بذلك الشيخ الاجل برهان الاثنية وبه يقتضى كافي شرح الوهبانية وفي حواشي الاشباه لم يرى زاده له التصرف في ملكه وان تضر بجاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه رأى المتأخرين ان الانسان يتصرف في ملكه وان اضر بغيره فالم يكتن ضررا ينافي وهو ما يكون سببا للهدم وهو ما يوهن البناء بسببه او يخرج عن الانتفاع بالسكنية وهو ما يمنع المانع الاصلي كسد الضوء بالسكنية والفتوى عليه وقد روي سد الضوء بما يمنع من الكتابة كذا في مقياس العمادية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة من نحو ثلاثين سنة يجوارها قطعة ارض خربة يملك لا تخو باعها المالك لا تخو فعمرها ومكث فيها مدة سبعين سنة ولم يحصل منها ضرر لاجار اصلا فهل والمحال هذه اذا اراد الجار باطل الطاحونة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث لم يحصل من الطاحونة المذ كورة ضرر بين للجار (اجاب) للسالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة اذ فيها بيتا واحد مرصافا فهل اذا كان المرحاض المذ كور يضر ببناء البحار ضررا ينافي بقول اهل الخبرة والمعرفة يكون له ازالته وباطال الطاحونة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث لم يحصل من الطاحونة المذ كورة ضرر بين للجار (اجاب) للسالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت بجانبه خربة يملكها ايضا وفتح شباييكها في حائطه مطالة على الخربة المذ كورة وهناك جار ملاصق للخربة اراد منعه من ذلك متهالبا به يحرقه بسبب انه كان بينه وبينه حائط انه دمت بعد فتح الشباييك بحيث لو اعيدت لا يحصل جرح فهل لا يكون له منعه من التصرف في ملكه بما لا يضر والمحال هذه (اجاب) للسالك التصرف في ملكه بما لا يضر بجاره ضررا ينافي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حفر بئر في بيته وبنائها وقفها على

عاهه المسلمين فادعى جاره اثباته ضره وانها تحت نصف الجدار المشترك بينهما فحصل  
الكشف عليهما من قبل القاضى وظهر وتحقيق بالكشف المذكور وأخبر أهل الخبرة  
والبيعة الشرعية بأنها في ملكه خاصة ولا ضرر وعلى الجار في ذلك فهل يمنع الجار من  
المعارضة والحال هذه (اجاب) لئلا التصرّف في ملكه ولا يمنع من ذلك الا اذا تضرر  
جاره ضررا يذنبه الله تعالى اعلم (سئل) في خربة مشتملة على اماكن مشتملة كعين  
اثنين فسمعت واحد من كل منهما بعد الافراز يجزئهما وجب حج شرعية وبقى الباب  
مشتركا بينهما على أن يتوصل كل منهما الى نصيبه من الباب المذكور ثم بعد مدة من  
السنين أراد أحدهما منع الآخر من المرور من الباب المذكور فترافعا الى الحاكم  
الشري وأقيمته الدعوى بينهما في شأن ذلك فثبت أن لكل واحد منهما حق المرور  
من ذلك الباب بالوجه الشرعي وحكم بذلك القاضى وصدر به اعلان شرعي واستمر  
يران من ذلك الباب المذكور مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد أحدهما منع الآخر من  
المرور كما حصل ذلك منه سابقا فهل لا يمكن من ذلك وأيسر له منه حيث كان حق كل  
منهما في المرور ثابتا بالوجه الشرعي بموجب الاعلام المذكور الثابت مضمونه شرعا  
(اجاب) نعم لا يمكن أحد الشخصين المذكورين من منع الآخر من المرور من ذلك الباب  
ولا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مصرة فخ به تغير  
دائرة وعليها ربع خرب لرب المصرة فيه الربع والاثن يريدها كاه في الربع جبره  
على بناء المصرة لاجل الركوب عايم اهل لا يجابون لذلك شرعا لاسيما اذا كان الرجل  
المذكور فقيرا جدا (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ولا يجبر المالك على بناء ملكه واذا امتنع  
صاحب السفلى من بناء سفله يقال لصاحب العلوان أدوت فابن السفلى ليركب عليه  
به ملك كما كان ويكون له الرجوع بما صرّفه على بناء السفلى على دبه لو باع القاضى أو  
المالك كما أن له جديسه تحت يده الى استيفاء حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له ملك يريد البناء فيه وله جاره قصده أن يمنعه عن البناء لاجل أن يبقى خاليه والجار يريد  
أن يبني ويعمل مطات على الملك المذكور فهل يجوز المحكم على صاحب الملك بمنعه  
عن ملكه ونفى خاليته ويظل عليه الجار أم لا (اجاب) لئلا التصرّف في ملكه بما  
شاء حيث لم يضر بجاره ضررا يذنبه الله تعالى اعلم (سئل) في جدار خاص برجل أحدث  
جاره بجانبه بيت خلاه وخربة وتندوا وتضرر بذلك الجار فترافعا الى الحاكم الشري  
بذلك وشهدت به البيعة الشرعية يؤمر الجار بازالة ذلك عن جاره (اجاب) لئلا التصرّف  
التصرف في ملكه بسائر وجوه التصرفات الشرعية اذ لم يضر بجاره ضررا يذنبه الله تعالى  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة في دار عملو كاه من غير إذن  
جيرانه ويحصل بداره تضرر بين فهل يكون لهم منعه اذا كان يحصل من وضع تلك  
الطاحونة ضرر بين للجيران لجسدهم بسبب ارتجاج البناء منه ادارة الطاحونة

١٤

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

ذى القعدة

١٥

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

ذى الحجة

١٨

١٢٦٨

المد كورة واذا سكنت الجيران قدر ستة أشهر بعد البناء لم يجهلهم بالحكم يكون لهم منع الطاحونة المذكورة من ادارتها ومن وضع الجارية على الجدران المشتركة بين الجيران ولا يعد سكوتهم تلك المدة والحال هذه رضا (اجاب) لئلا انتصرف في ملكه بما شاء اذ المضر بجواره ضررا ينافي تحقق الضرر اليه من ادارة الطاحونة الحديثة منه والا فلا ولا يضر عدم معارضتهم تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ولم يحصل في تلك المدة هدم ولا بناء ما عدا الترميم الضرورى وبعضه راكب على بعض بيت الجار من قديم الزمان فهل والحال هذه اذا جاء رجل آخرا واشترى البيت الجاور وشاهد ركب بعض بيت جاره على بعض بيته وعائنه وقت الشراء وقبله وسكت بعد شرائه مدة تزيد على سنة لا يكون له القيام بنقض ذلك البعض المراكب على بعض بيت جاره (اجاب) يبقى القديم على ما عليه كان فليس للمشتري المذكور تكليف جاره صاحب الملو به هدم شيء من منزله بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في حوش ارضي مشتمل على قيعان للسكنى فقط وهو بهذه الحالة من قديم الزمان فاشترى رجل وجعله مكانا وتعل به على الجار وسد عليه شبايكه التي تجلب له النور والهواء وصار مظلما لا ينفع به صاحبه أصلا وتعدر على الجار فتح شبايك تجلب له الهواء والنور بالسكينة فهل اذا لم يكن لئلا الحوش سابقا علوه وتحقق بالكشف عليه من ديوان المدارس وغيره منع الضوء بالسكينة وثبت تعديه على ذلك الموضع يؤمر برفع ما أحدثه من ذلك حيث شهد بذلك أهل الخبرة (اجاب) لئلا التهرق في ملكه اذ المضر بجواره ضررا ينافي على ما عليه القنوى فاذا تحقق الضرر اليه بما ذكره من ذلك والحال هذه (اجاب) نعم اذا تحقق الضرر اليه بما أحدثه الجار المذكور يمنع من ذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له جار ملاصق أحدث مستراحا يحاط الجار ولم يكن له حق فيه ونفذ ما مستراحه في حائط جاره وأضره ضررا ينافي فهل اذا تحقق الضرر اليه باحداث المستراح المذكور يكرهون الجار منعه من ذلك والحال هذه (اجاب) نعم اذا تحقق الضرر اليه بما أحدثه الجار المذكور يمنع من ذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث في بناء يملكه روضنا ملاحا على ساحة بيت جاره وخرج به في هواه بيت ذلك الجار فهل لها كم الشرعى جبره على رفع ما أحدثه من الروشن وعلى سده موضعه ببناء أو غيره مما يمنع من الاطلاع على من يجلس في ساحة بيت الجار لتضرر الجار بالاطلاع على ساحة بيته (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه ما يضر بجاره ضررا ينافي ويمنع من اخراج روشن في هواه ملك جاره كما انه يمنع الجار من فتح الدكة والطاقه اذا كانت تشرف على ساحة جاره التي تجلس فيها النساء على ما عليه القنوى في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا له باب في حارة نافذة واشترت بيتا آخر ملاصقا لبيتها له باب في حارة ثانية نافذة فازالت الحائز الذي بينهما فهل اذا أراد أهل الحارة الثانية منعها من المرور متعلين بان البيتين صارا بيتا واحدا لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعليلهم المذكور ولا

١٢٦٩

٥

يكون لهم منعها من المرور بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الامر ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة باع نصفها الرجل آخر فبني فيها المشتري بيتا وجعل فيه طيقا للجلب الهواء والضوء وهوى على ذلك أربع سنوات ثم بعد المدة المذكورة اشترى باقي الخربة من مالكها وجعل آخره مضي من بعد شرائه سنتان فقام الآن الرجل المذکور دينازع في الطيقان المذكورة يريد سدها من غير وجه فهل اذا كان فتح الطيقان لجلب الهواء والضوء ولم يكن في فتحها

١٢٦٩

١٠

ضرر بين وكان شراؤه بعد البناء على هذه الكيفية بطلب المدة لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مذکور والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان بيتا بالارث عن والدهما اتفهما وأخذ كل منهما نصيبه مستغلا به خاصة

ربيع الثاني

١٢٦٩

٤٢

بحدوده الشريعة فهل اذا أراد أحدهما أن يضع أخشابا على حائط الآخر الخاصة به بغير اذنه ورضاه لا يجاب لذلك ويمنع من وضعها حيث لم يكن له حق الوضع (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجلين اقتسماه

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٣

تسعة افراز فوحت الحمد ودبينهما ما ولهما حائط مشترك لكل منهما حق فيه فهل اذا أراد أحدهما أن يضع عليها أخشابا ويحدث جناحا يضر بجاره وتحقق الضرر البين من

١٢٦٩

٣٠

احداه يمنع منه شرعا (اجاب) نعم يمنع الشرع من وضع ما ذكره على الحائط المشترك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة بناها بيتا وفتح لها شبايك مطلة على أرض جاره وله في مقابلهما في الممكان المذکور شبايك آخر بحيث لو سدت

جمادى الثانية

١٢٦٩

٣

الشبايك المطلة على الجار لا يمنع الضوء والهواء بسبب وجود ما يقابلها من الشبايك في ذلك المكان فهل اذا أراد الجار أن يبنى حائطاً في أرضه وينشأ منها شبايك ذلك البيت لا يمنع من ذلك والحال هذه حيث لم يترتب على ذلك ضرر بين بمالك البيت بسبب عدم منع الضوء والهواء لوجود الشبايك المقابلة المذكورة (اجاب) نعم يكون

للجار المذکور التصرف في أرضه المملوكة له بالبناء على هذا الوجه حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في شخصين أحدهما يملك سفلا والآخر يملك علوا فأراد صاحب السفلى أن يضع جذوعا في ملك صاحب العلوى يفعل في سفله ما يترتب عليه ضرر ببناء الأعلى فنهى صاحب العلوى من الامر منعا لما يترتب عليه من مزيد الضرر فهل يمكن لصاحب العلوى منعه (اجاب) ايضاً لذي السفلى أحداث وضع جذوع في حائطه بالعلو بدون اذنه كانه لا يحسد في سفله ما يضر بذى العلوى والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين رجلين مناصفة ولا أحد الشر يكتن بيت ملاصق لها وبادارتها يحصل له الضرر البين فهل اذا تحقق الضرر البين بقول أهل الخبرة يكون لرب البيت الشرع المذکور كدوابطها من الادارة ولا يكون لغيره منعه اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لكل من الشر يكتن في الطاحونة المذكورة

١٢٦٩

٩

الاتفاق بما يخصه فيه وليس لاحدهما التصرف فيما يخصه شرعية ضررنا بيننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة كسامة العدة والآلة تلفها عن أبيه وأجداده جيل بعد جيل وهي دائرة ويجوارها بيت خرب اشتراها رجل اجنبي من مال كره وعمره واراد ابطال ادارة الطاحونة بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس الجار الحادث معارضة مالك الطاحونة بدون وجه شرعي ويبقى التمسك على قدمه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه اذ لم يضرب بجار ضررنا بيننا والامنع بالفرق بين القديم والحادث على ما عليه بهل المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا واسفل منه مكان لغيره فقدم المالك الاعلى فادار به بناءه كما كان فطالب من صاحب المكان الاسفل ان يبنيه ويتقن بناءه لاجل ان يركب عليه صاحب العلو ويضع عليه اخشابه كما كان فاجابه لذلك وامره ببنائه ودفع له مبلغا من ماله ليصرفه في عمارته وبنائه فبناه وعمره صاحب الاعلى وصرف عليه المبلغ المذکور ووضع عليه اخشابه واحداث ركوبه فوقه حكم اصله وبني عليه مكانا كما كان وكل ذلك باطلا لصاحب السفلى واذا جازته لذلك فهل اذا اراد صاحب السفلى ان يكلفه رفع ما بناه وركوبه فوق مكانه متعللا عليه بانه رجع فيما اذن له به لا يجاب لذلك بعد تبوت الاذن منه بشهادة البينة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه وليس لذي السفلى منع ريب العلون اعادة بنائه على الهيئة التي كان عليها فديم قبل انهدام البناء حيث كان حق التعلي ثابته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احداث بئر وحرض معدليا بمجانبة حائط جاره فهل اذا اخبرت اهل الخبرة بلحوق الضرر من ذلك للجار المذکور ضررا يمتنع من الاحداث بمجانبة حائط جاره والحال هذه (اجاب) نعم يمنع من احداث ما ذكر ان تحق في الضرر والبين والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له كوبر على دهليز بيت جاره فباعه ربه فهدمه المشتري وازيل الر كوبر المذکور وصار الدهليز طريقا لمحارة غير نافذة فهل لصاحب الر كوبر اعادته بعد بنائه كما كان سابقا حيث لا ضرر في ذلك وليس للجار منعه واذا تعال بان المكان صار وقفا لا عبدة بتماله لاسما وقد صدر امر ببنائه وركوبه واعادته كما كان بموجب كشف من ديوان المدارس بذلك (اجاب) لذي العلو اعادته علوه على الهيئة التي كان عليها وليس للجار منعه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له منزل وله جاره منزله مقابل لذلك المنزل بينهما ماطر يقي صغيرة اراد ذلك الجار بنائه منزله وفتح طاقات فيسه تشرف على ساحة صاحب المنزل الاول فهل ليس للجار فتح طاقات وشبابيك تشرف على ساحة جاره المعدة لمخاموس النساء ويمنع من فتحها (اجاب) نعم يمنع الجار المذکور من فتح الشبابيك حيث كان يظلم منها على من في ساحة جاره المعدة لمخاموس النساء على ما عليه الفتوى ولو بين ماطر يقي والله تعالى اعلم (سئل) في شخص اشترى دارا واراد هدمها فخذ بعض الجيران خوفا على املاكه ورفعوا امره

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢١

جمادى الثانية سنة

١٢٦٩

٢٩

الى الحماكم فهل يسوغ له هدمها كلها ولا يلزمه المحافظة على ملك الجار حيث كان  
 يصرفه في ملكه خاصة واذا طالب الجيران منه ببقاء بعض الحوائط ليعتمد عليها ببناء  
 دورهم هل يجبرهم الى ذلك واذا رضى وط لمب من الحائط الذى يتيقسه من يتنفع به هل  
 يجب لذلك (اجاب) قال في صرة القضاوى رجل هدم داره فهدم بذلك منزل جاره  
 لا يضمن اهـ ولما لك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يديننا وبيع المالك الحائط  
 لجاره اول غيره صحيح حيث صدر من المتعاقدين مستوفيا شرائطه الشرعية والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وله ركوب على دهليز جاره فباع رب الدهليز المذ كود  
 بيته للوالى لبنائه رواقا للوقوف لانتفاع الجاروين به فهدم الدهليز وازيل الركوب  
 والحائط النى كان عليها الركوب وصار الدهليز المذ كود طر يقاوا حدث المشتري  
 حائطا للرواق بعيدة عن مكان الحائط التى كان عليها الركوب المذ كود فهل اذا اراد  
 صاحب العمل الذى ازيل مكان ركوبه ان يضع احشاه على حائط الرواق المستجدة  
 البعيدة لا يجب لذلك مرة (اجاب) نعم لا يجب ذوالعلو لذلك والحال هذه وله تكليف  
 ذى الدهليز السفلى لبنائه للتعلى عليه كما كان فان امتنع ذوالسفل من ذلك فلتلى العلو  
 ان يبنى السفلى باذن القاضى للتعلى عليه حيث لا مانع ويرجع على ذى السفلى بما انفق  
 والله تعالى اعلم (سئل) في جدار مشترك بين رجل وجماعة غائبين وللرجل حق  
 الركوب عليه من قديم الزمان سقط الركوب وتهدم الجدار و اراد اعادته كما كان فهل  
 اذا كان ضرر د ياله ولا يمكن قسمته ولا بناء لزيق يركب عليه ببناءه لا يبنوا جميعه ويرفع  
 الامر في ذلك للقاضى واذا لم يبنائه من ماله ايرجع بما زاد عن حصته على الشركاء  
 الغائبين وبني وصرف من ماله على هذا الوجه يصح اذن القاضى له ويكون له الرجوع  
 بما صرفه في غيبة الجماعة المذ كورين (اجاب) قال في الخلاصة وفي البناء المشترك اذا  
 كان أحدهما غائبا ردهم باذن القاضى أو هدم بغير اذنه لم يكن بى باذن القاضى فهو  
 بمنزلة اذن الشركاء لو كان حاضر او يرجع عليه بما انفق لو حضر اهـ ومنه يعلم حكم  
 جماعة الشركاء يكره في البناء المشترك الذى لا يقبل القسمة عند غيبة شركاءه اذ هو  
 موضوع عبارة الخلاصة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طاحونة تحت منزل رجل  
 وبادارتها يحصل للنزل ضرر د بين فهل اذا ظهر وتحقق بهدالكشف فعلى ذلك بما لا يع  
 اهل الخبرة الضرر دامين يؤمر صاحب الطاحونة بما يباله ما و رفع الضرر عن الجار المذ كور  
 (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما لا يضر بجاره ضررا يديننا والا فلا على ما عليه  
 العمل والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة صغيرة يضر بها جار لبيت صاحبها  
 فقط ثم أصلها وجهها للطحن الخيل وكراها البعض الطحانين وصار يطحن عليها البلاء  
 ونهارا وزاد الخال بالطحن حتى نشأ عن ذلك هدم داره موقوفة على مسجد ملاصقة  
 للطاحونة وصار الضرر دينا فهل يلزم صاحبها عادتها كما كانت أولا للطحن الجار وما

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٨

شعبان

١٢٦٩

٧

تهدم وتلف بسبب الطاحونة التي زاد فيها كثرة العمل بالليل والنهار وجعلها للخيول  
 بعدما كانت تدور بجمار واحد يضمه مالكة الطاحونة ويمنع من ضرر جاره وإذا بناها  
 كانت الطاحونة للخيول يحصل للبناء والتلف وهكذا يتكرر الحال فبطل الوقف  
 (أجاب) قد صرح العلماء في كتب المذهب بأنه لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه إلا إذا  
 كان الضرر يجارده ضررا ينافي بمنع من ذلك وعليه الفتوى برأية واختاره في العمادية  
 وأفتى به قارئ الهداية وأفتى بذلك أيضا الشيخ الإمام الاجل برهان الأئمة وبه يقتضى كافي  
 شرح الوهبانية لابن الشحنة وفي حواشي الاشباه ليبري زاده ما نصه له التصرف في ملكه  
 وإن تضرر جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه رأي المتأخرين أن للإنسان أن  
 يتصرف في ملكه وإن أضر بغيره ما لم يكن ضررا ينافي وهو ما يكون سببا للهدم وما يوهن  
 البناء بسببه أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الحوائج الأصلية كسد الضوء بالكلية  
 والفتوى عليه ومن ذلك يعلم منع الرجل المذکور من إدارة الطاحونة المذكورة على الوجه  
 المحدث حيث تحقق الضرر المبين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك اما كن ويمنها فضاء  
 فيه ساقية مملوكة له يسقى منها حنيئة مملوكة له أيضا وبعض امكنة له أبواب يتوصل  
 منه إلى الساقية المذكورة ومدارها وهذا الباب في سكة غير نافذة مختصة بمالك  
 إلا ما كن المذكورة ورجل آخر له بيت في هذه السكة وتلك الاما كن متاخرة للناس  
 وفي بعض الاوقات يمر الساكنون بالاما كن المذكورة على مدار الساقية حتى  
 يتوصلون إلى باب الحنيئة ويخرجون منه بسبب فتح الباب المذکور يمر بعض الناس  
 اجانب ليس لهم حق في تلك الجهة اصلا من هذا الباب ويمر على مدار الساقية المذكورة  
 حتى يتوصل إلى باب الحنيئة ويخرج منه من غير إذن المالك مع ان هذه السكة  
 المتوصل منها إلى الباب خاصة بصاحب الاما كن وبالرجل الآخر وليس لغيرهما  
 ملك فيها فلاجل منع ضرر مترتب من المرور على مدار الساقية سدا لمالك الاما كن  
 الباب من داخل اما كنه حيث انه ملكه فهل لا يمنع من ذلك وليس للجانب  
 المذکورين الذين ليس لهم حق المرور من هذه الجهة وليس لهم ملك فيها معارضة في ذلك  
 سيما لاضرر على احد في ذلك بل ابقاؤه فيه ضرر عليه ولم يمسقط بعض الناس في الساقية  
 من المرور منها (أجاب) نعم ليس للجانب المذکورين والحال هذه معارضة المالك في  
 ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في مكان سفله لثخص وعلوه لا يخرج أراد صاحب العلوان  
 يحدث في مكانه مخالفة منه صاحب السفلى فهل اذا شهد أهل المعرفة انه لا يحدث ضرر  
 للسفل من البقيان يمكن صاحب العلوان بناء ما أخبر أهل المعرفة انه لا يحدث منه ضرر  
 للسفل (أجاب) يمنع صاحب سفلى عليه علوانا يخرج من ان يتدفق سفله او ينقلب كوة  
 بلارض الاخر وهو هذا عند أي حنيئة وهو القياس وقال لكل فعل ما لاضرر قال البدر  
 العيني وعلى هذا الخلاف اذا أراد صاحب العلوان يبنى على العلوشين أو يبتدأ أو يضع

عليه جندوها او يحدث كنيقا اه وفي حواشي الدر عن المحوى المختار لا يقتوى  
 انه ان اضر بالسفل يمنع وان لم يضر لا يمنع اه واقاد اعتمدوا قوله ما لانه استحسن والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض ويجاورها مكان لا تحوله باب من  
 جهة اخرى ففتح ربه المكان بابا للاستطراق في الارض المملوكة لغيره الخاصة بذلك  
 الغير بدون اذنه فهل ليس له ذلك ويؤمر بسد الباب الذي فتح للاستطراق وليس  
 لما لك الم. كان المذ كور اخرج جناح في ع. لو مكنه خارج ذلك الجناح في الارض  
 المملوكة لغيره ويمنع من ذلك لاضراره بمالك الارض (اجاب) نعم ليس لرب الم. كان  
 المذ كور احد باب للاستطراق والمرور في ملك غيره اذا لم يثبت ان له حق المرور فيه  
 بالوجه الشرعي ويمنع من ذلك والمحل هذه وصرحوا بعدم جواز التصرف في الطريق  
 الغير النافذ باخراج ديزاب ومعه لو بدون اذن اهله اضرار لالانه كالمالك الخاص به - م  
 بحيث كانت تلك الارض مملوكة لغير مالك ذلك الم. كان لا يكون له اخراج الجناح فيها  
 ولا التعلل عليها بدون اذن مالكها بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) في ورقة ميت يملك كون  
 مكانا تجاهد ظاهر وكالة باهمن طويق اخرى غير انى بها الم. كان ومستاجر لوكالة رجل  
 من المسالكين لها من مدة سنين فاستاجر الآن للوكالة المذ كورة اسكن فيها جماعة من  
 الاتراك فخرقوا قنبا يحاط ظاهرا لو وكالة المذ كورة يخرج من بالم. كان المذ كور ويضر  
 ضررا ينافع ان اصل حائط الوكالة لم يكن بها ش. باييك مطلقا قديما ولا حادنا فهل  
 يكون للورثة المسالكين للم. كان المذ كور منع المستاجر الواضع اليد عليها من ذلك  
 ويؤمر بسد النقب المذ كور والمحال هذه حيث كان من ينظر من النقب المذ كور  
 يرى ساحة الم. كان المذ كور يجلس النساء وقضاء شوقهن بداخل الم. كان خصوصا  
 الفتية بدون اذن المسالكين للوكالة (اجاب) لا يجوز للجماعة المذ كور من نقب حائط  
 الوكالة والمحل هذه بل لا يسوغ الا كذا الفتح حيث كان الامر ما هو مذ كور وكان  
 النقب معد للصل والله تعالى اعلم (سئل) في بئر مشتركة بين بيتين لكل منهما حق  
 الانتفاع بهما من قديم الزمان فهل اذا باع مالك احد البيتين بيته لاجنبي واراد ان يبنى  
 حائط حول البئر ويختص بها ويمنع اهل البيت الآخر من الانتفاع بها لا يجاب لذلك  
 حيث كان حق الانتفاع لهم فيها تاما من قديم الزمان (اجاب) ليس لاحد الشريكين  
 في البئر المذ كورة منع الآخر من الانتفاع بهما ويبقى القديم على ما عليه كان والله  
 تعالى اعلم (سئل) في بيت في محل منه طاقه مفتوحة في بيت يجاوره لا يعلم الموجودون  
 في البيت المذ كور الا ان وقت فتحها بسبب قدمها وتلك الطاقه معدة للضرورة والهواء  
 لالة نازل الجار حيث هي باهلى الم. كان المذ كور والا ان قد تدعى الجار المذ كور  
 وسد الطاقه بغير اطلاع اصحابها فهل لهذا الرجل سد المفتوح من مدة قديمة اقلها بالنسبة  
 الى البيت الا ان عشرة سنين فضلا عما سبق من الزمان قبل ذلك مع سكونه وعلم

١٢٦٩

١٤

شوال

١٢٦٩

١٥

ذى القعدة

١٢٦٩

١٧

سنة	العدد	سنة	العدد
١٢٦٩	٢٤	١٢٦٩	٢٥
١٢٦٩	٢٠	١٢٦٩	٢٦
١٢٦٩	٢٩	١٢٧٠	١٦
١٢٧٠	١٩		

ذى الحجة

شهر

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وآخر يملك بيتا معا باله فاحدث الآخر فوق  
 بيته مكانا وفتح فيه طاقات للظفر تشرف على ساحة النساء من البيت المقابل له ويترتب  
 على ذلك الاصلاح على عورات صاحب البيت المذکور وفسادته يلزم من ذلك الفسخ  
 ضرر الجار المذکور فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يؤبر الفسخ بسدها ومنع  
 الضرر والحال هذه (اجاب) اجاب مولانا خير الدين عن فتح كوة في ملكه وله جار  
 مقابل له وبينهما مشارع يمر فيها الخناص والعام بقوله هذه المسئلة مسئلة فسخ الكوة  
 وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنعها عنه لانها تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره لكن  
 صرح في المصنعات ثم حقه القدرى ان الفتوى ان الكوة ان كانت للنظر والساحة  
 موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما  
 عليه الفتوى استحسان اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حائط مائل وآيل الى  
 السقوط وشكت منه جيرانه ونهبوا عليه برفعه واشهدوا عليه بيته بانه ان اقلع لهم  
 شيئا يكون ضامنا فهل اذا اهل وتراخى عن اعاقته واصلاحه حتى وقع على بيوت  
 الجيران وتلفها يكون ضامنا ما تلفه (اجاب) اذا مال حائط على دار انسان فطالبه  
 الحائط بنقضه واشهد عليه بيته ضمن ربه ما تلف به من نفس اموال اذ لم ينقضه في مدة  
 يقدر على نقضه فيما حيت كان الحائط في ملكه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة ومزبرة الصقة بمجاره وله ركوب على  
 حائط جاره بفسحة كشف سماوية أحدث فيها حيا مابعدان كان في جهة بعيدة عن  
 الجار وتحقق الضرر البين للجار بما ذكر فهل والحال هذه يمنع الجار من احداث ما يضر  
 بجاره (اجاب) لك لا ان تشرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي  
 بحقق الضرر البين ومنع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا بخراب وجعل  
 فيه بعض طاقات فحجب له الهواء والنور وله جار يريد تسكينه بسدها فهل اذ لم يكن فيها  
 ضرر للجار المذکور لا يؤمر بسدها لاسيما وينه ويمن الجار مساقطة يله لا يمكن  
 الاشراف على شئ من بيت جاره (اجاب) لك لا ان تشرف في ملكه الا اذا اضر بجاره  
 ضررا ينافي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بهيئته التي هو عليها الآن من  
 نحو خمس وعشرين سنة وبه ضرر كسب على حاصل يد ارجاره واد الجار المذکور  
 ان يكافه برفع ركوبه عن حاصله فهل لا يجاب لذلك والحال ان له حق الركوب على  
 ذلك ولا ضرر بصاحب السفل (اجاب) نعم لا يجاب صاحب السفل بالطلب والحال  
 هذه وحده القديم ما لا يعرفه الاقران الا كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
 ورثوا دارا كبيرة عن ابيهم فاقسموها وجعلوا دورا وجعلوا دهلينها عمرا للجمع  
 لم يشركهم فيه غيرهم في درب غير فذفاش ترى رجل قطعة دار في ظهرها مجرا دهلين  
 وبها من درب آخر فبناها المشرى وفتح لها بابا من الدهر بغير اذن اصحابه المختصين به  
 فهل يكون لهم منعه اذا اضر رواه ويؤمر بسد الباب الذي احداثه بغير حق (اجاب)

١٢٧٠

٢٠

صفر

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٠

٥

ربيع الثاني

١٢٧٠

٢٣

ليس لمن لاحقه في استطرار الدليل الخاص بالجماعة المذكورين فتح باب من دارة  
فيه بدون اذن مالكه ويمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في طريق عامة لجميع  
المسار بين يسلمكون فيها بجوار مسجد فاه رجل وتعدى وبنى فيها منزلا وحواديت وصار  
حائط المسجد منتقيا في المنزل المذكور مع سد الباب التي فيها المجاورة للذوق في  
المسجد المذكور فهل يجبر على هدم ما بناه في الطريق المذكور وتعود الى حالتها  
الاصلية (اجاب) اذا بنى شخص في طريق العامة مكانا يكون لكل احد من اهل  
الخصوصية ولو ذمه بامنه ابتهدا ومطالبة بقتضه ورفع به بعد البناء سواء كان فيه ضرر  
اولا هذا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام وان باذنه يجوز ولا ينقض ان لم يضر بالعامه فان  
ضر لا يجوز قال في الفتاوى الحبرية نقلا عن جامع الفصولين اراد ان يحدث ظلة في طريق  
العامه وهي لا تضر بالعامه فالاصح من مذهب ابي حنيفة ان لكل من المسلمين حق  
المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام قال محمد له حق المنع لا الطرح قال ابو يوسف  
ليس له كلاهما اه ونقلوا عن الصغار انه يلتهف الى خصوصية من يخافهم لو لم يكن له مثل  
ماله يخافهم فلوله مثله لا يلتهف اليه اذ لو اراد دفع الضرر عن العامه بدأ بنفسه فلما لم  
يبدأ بنفسه علم انه متعنت والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين  
قول الشافعي لانه اسمع وارفق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر اه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل اشترى دارا من آخر ويجوارها دارا لرجل فادعى على المشتري بان  
الحائط الذي بين الدارين ملأه ومختصة به متمسكا بذلك بان جذوعه عليها وبانه  
احضر جماعة من اهل الخبرة كشفوا على الحائط وقالوا انها ملأه ومختصة به والحال  
ان المشتري عليها جذوعا كذلك من قديم واشتراها على هذه الصفة فهل حيث كان  
لكل على الحائط جذوع من قديم قبل شراء هذه الدار يقضى به اليه ما سويته حيث  
الحال ما هو مذكور ولا عبرة بتمسكه بقول اهل الخبرة واذا اراد المشتري احداث بناء في  
ملكه ولزم من ذلك سد بعض شبابه بملكه يكون له ذلك حيث لم يلزم من ذلك منع  
الضوء والهواء لمحصل ذلك من جهة أخرى وانما يلزم منه تقليل الضوء فقط (اجاب)  
اذا كان لكل واحد من الرجلين المذكورين على الحائط جذوع ثلاثة فاكثرت  
بينهم ما لا سواهم في اصل العلة ولا عبرة بالكثر والقله بعد ان تبلغ ثلاثا لان  
الترجيح بالقوة لا بالكثر كما صرحوا به الا اذا كان لاحدهما اتصال تبيع بالحائط او  
اقام بينه وبين الحائط ملكه فيختص به اذا كانت الشهادة مقبولة بالطريق الشرعي  
ولما لا ان يتصرف في ملكه بما يشاء ما لم يضر بجاره ضررا يبين فان تحقق الضرر البين  
منع والا فلا يمنع على ما اختاره المتأخرون وقدروا الضرر البين في سد الضوء بما يمنع  
الكتابة قال في تنقيح الحامدية والظاهر ان ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه  
ليرد ونحوه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك علوا وباسفله ثلاث حواريات احداها  
ملك لاجني فتخرب العلو فاراد مالكه اعادته كما كان عليه او لا من قديم الزمان الى

١٢٧٠

٣٠

جمادى الاولى

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

٢٧

الآن فهل والحال هذه يجب ان لا يملك السفيل ما ليس للمالك السفيل منه عن ذلك بدون وجه شرعى حيث لم يكن السفيل مختصرا (اجاب) لصاحب الملواعادته كما كان حيث كان موضوعا بحق القرار من قديم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا به شبابيك وطاقت معدة لجلب الهواء والضوء من قديم الزمان ويجواره قطعة ارض منسعة الفضاء اشترها رجل لينبئها بيتا فحدث به امر احض وجما ما يحوارها طيط البيت المذ كور تضر به ضررا يدنا ويريد ان يحدث بها طائعا لوقت تلك المراحض والحمام بحيث تمنع جلب الهواء والضوء من المكان بالسكينة فهل يؤمر المشتري المذ كور برفع ما احذنه من المراحض والحمام حيث كانت تضر ضررا ينابا للجوار بمنع ايضا من احداث الحائط التى يترتب عليها سد شبابيك الجار وطاقتة ومنع الضوء والهواء عنه حيث كانت الشبابتك والطاقت موجودة للبيت من قديم الزمان (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينابا فان تحقق الضرر للبيت منع والا فلا والبيت ما يكون سديا للهدم او يوهن البناء او يخرج عن الانتفاع بالسكينة وما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالسكينة والله تعالى اعلم (سئل) في بيت بعض سفله داخل تحت علوية بجواره تداء وتسيد الملاك عصر ابعده من قديم الزمان ولا يعرف في الاعمار الماضية الا بهذه الحالة التى هو عليها الآن فاراد رجل تلقى ملك البيت المذ كور عن وروثة ملاكه ابطال حق بعض البيت الآخر وادخله في بيته فهل يبقى القديم على قدمه ولا يجب له ان راد من غير برهان ولا تنوير (اجاب) اذا كان الملو المذ كور موضوعا بحق القرار من قديم ولم يحدث ما فيه ضرر لصاحب السفيل لا يكون له ابطال حق صاحب الملو بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث طاحونة يطحن فيها للعامة بالتحليل ملاحظة المالك رجل آخر والحال ان الطاحونة المذ كورة حاصلة بسبب ادارتها ضرر بين المالك ذلك الرجل فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى الضرر للبيت بين المالك الرجل المذ كور يمنع ماله من ادارتها حيث تحقق الضرر للبيت (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينابا وهو ما يوهن البناء او يمنع الحوائج الاصلية فان تحقق الضرر للبيت من ادارة الطاحونة المذ كورة منع من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا في عطفة ضيقة غير نافذة ولرجل آخر بيت مقابل له فحدث رب البيت الآخر شبابيك للأنظر تشرف على ساحة النساء من البيت المقابل له ويترب على ذلك الاطلاع على عورات صاحب البيت المذ كور ونسائه ويلزم من ذلك الفتحة ضرر بين الجار المقابل له فهل والحال هذه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى يؤمر فاتح الشبابتك المذ كورة بسدها ومنع الضرر عن جاره المقابل له (اجاب) نعم يؤمر فاتح الشبابتك المذ كورة بسدها اذا كان الواقع ما هو مسطور في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا من مدة خمس

جمادى الثانية

١٢٧٠

٢٨

رجب

١٢٧٠

٢٩

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

٣١

رمضان ستة

١٢٧٠

٢

سؤال ٩

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

ذى القعدة

٢٢

١٢٧٠

ذى الحجة

٧

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

عشرين سنة وزيادة وفيه طاحونة وقف دائرة من قديم الزمان ويجوارده بنت لرجل آخر  
 فباع ماله البيت بيته لرجل ويريد الآن يشتري البيت المذ كورابطال ادارة الطاحونة  
 المذ كورة فهل لا يجاب له ذلك حيث لا ضرر عليه في ذلك (اجاب) اذا لم يتحقق ضرر بين  
 من ادارة الطاحونة المذ كورة لا يكون للشري المذ كور المنع من ادارتها والله تعالى اعلم  
 (سئل) في طاحونة يجوارده نزل لرجل دائرة من قديم الزمان باع رب المنزل منزله لآخر ثم  
 بعد مدة اراد ان يشتري للمنزل منع رب الطاحونة من ادارتها والحال انه لا ضرر يحدث من  
 ادارة تلك الطاحونة بل ذلك من قبيل التعنت قاصدا بذلك الجحار رب المنزل على بيعه له  
 فهل لا يجاب له ذلك بغير وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كذلك والله  
 تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ ولرجل دار يجوارده ولا باب لها فيه ولم يفتح  
 باب لها فيه سابقا ثم الاتى بريد صاحب الدار الجاورة للدرب المذ كور ان يفتح لها بابا  
 فيه بغير اذن أهله فقال لربان الباب كان مفتوحا في الزمن السابق ولا بينة معه على ذلك  
 فهل والحال هذه يكون لهم منعه ولا يجوز له فتح باب من الزقاق المذ كور الا بالاذن  
 (اجاب) الطريق الغير النافذ ملك لاهله فليس لغيرهم فتح باب فيه من داره للضرورة  
 بدون اذن من المالك حيث لم يثبت ارضه حق المرور في الطريق المذ كور والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يدعى على جاره بان له حق الركب على حائطه وعلى أخشابه  
 ويريد أن يكلفه بنائها ووضعه أخشاب عايم من ماله ويتقنها جديدا لاجل أن يبنى  
 فوق ذلك متعة للابانة وجدة حجة بذلك بيده مقطوعة الثبوت والمدعى عليه يشكر ذلك  
 فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ولا عبرة بالحجة المقطوعة الثبوت ولا  
 يلزمه اجابته والحال هذه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بدون  
 اثباتها بطريق شرعي ولا يقول شرعا على صك مقطوع الثبوت والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل يملك وكالة عن لواء وسفلا وله يجواردها خربة أراد بناءها والتعل فوقها فخذ  
 سكان الوكالة من ذلك متة لماين بان لهم فيها خلوها وانتهفعا فهل اذا لم يشدوا الاذن بالخلو  
 والانتفاع ليس لهم معارضة المالك في ذلك ولا عبرة بتملأهم المذ كور والمالك ان  
 يتصرف في ملكه كيف يشاء سيما والبناء والتعل لم يكن فيه ضرر بينه وبين سكان الوكالة  
 المذ كور بن (اجاب) نعم ليس لهم منع المالك من البناء فيما يملكه ان كان الواقع  
 ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بالشرا  
 منذ ست وعشرين سنة ولرجل آخر منزل يملكه منذ تسع عشرة سنة والطاحونة  
 المذ كورة دائرة هذه المدة من غير نازعة وهي في ملك صاحبها والآن يريد الجار  
 المذ كورابطال لها ومنعها من الادارة تعنتا وعنادا مع ربها فهل اذا كان لا يحصل منها  
 ضرر بين بقول أهل الخبرة لا يجاب لذلك ولا يكون له منعه من ادارتها يبقى  
 التمسك على قدمه (اجاب) نعم ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم

(سئل)

(سئل) في رجل بنى في دار له طبقة علوية وفتح لها كوات البهوض منها مطل على شاطئ البحر والبهوض مطل على الطريق العام النافذ فعارضه رجل من أهل محله متعللاً بأن الكوات التي تطل على الطريق العام النافذ يحصل له منها ضرر بسبب الكشف على داره والمحال أن بين دار الباقي ودار المعارض الطريق المرقوم وهناك دار لرجل آخر مشتملة على اسطحة ودفحة سمها وبه يشرف عليها من قلك الكوات يعارض صاحبها أيضاً فيفتح الكوات المذكورة فهل إذا كان الحال كذلك ليس للمعارضين المرقومين معارضة الباقي ولا يؤمر بسد الكوات المذكورة (اجاب) أجاب العلامة خير الدين في ظهير تلك المحادثة بأن المفتي به هو المنع من الفتح إذا كانت السكوة لاطل والساحة المشرف عليها للفساء وإن كانت بخلاف ذلك فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في بيت علوه ملك لرجل وسفله وقف أهلي فخصم في رجل نظرا واستحقاقا وهذا السفلى مشتمل على صهر يجر فاداد الموقف عليه السفلى وهو التماظران يتصرف فيه بالسكنى فيه وملء الصهر يجر وفتح باب له كان قديماً فهل إذا كان هذا الأنهر فليضر بصاحب العلو يجب لذلك أم لا وهل يجبره على إجارتها لصاحب العلو أم لا وهل يمنع صاحب العلو من معارضته ومنعه أم لا (اجاب) المختار للفتوى أن لكل من صاحب السفلى والعلوان يتصرف في سفله وعلوه بما لا يضر بالآخر فليضر بالآخر والباقي منع ولا يجبر صاحب السفلى على إجارتها لصاحب العلو كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة لآل ناس وكانت متخربة وزال ما فيها من البناء والحيطان حتى صارت ساحة مكشوفة ومكثت على هذه الصورة مدة من الزمان فحدث بعض الملاك الجوارين لها باباً في محله يتوصل إليه من هذه الأرض الخربة بدون إذن ملاكها ثم بعد ذلك بيعت هذه الأرض فاشترها رجل من أصحابها بموجب حجة شرعية معصورة فيها حذر الأرض من جهاتها الأربع وبنى فيها داراً قائمة على حدتها ومنع المرور منها بمقتضى ملكيته واستحقاقه شرعاً وساعده الحاكم السياسي على ذلك ومكنه من إزالة الطريق منها من بعد الكشف وتحقيق تملكه لها من سنداته الشرعية وصدوله أمر من الحكومة بذلك وبعد برهة من الزمن ترفع ذلك الجار الذي أحدث الباب في محله مع ربه الدار يدعى أن محله كانت له طريق في أرض الدار مملوكة يتوصل منها إلى محله وأنها قد سدت ويطلب من صاحب الدار هدم بنائه وإباحة الطريق فيه بغير حق ولا وجه شرعي فهل لا يمكن من ذلك شرعاً وهل يجوز لرب الأرض التي صارت داراً إزالة الطريق منها ومنع المرور فيها وحيازة ملكه يتصرف فيه كيف شاء ويمنع المتعرض له في ذلك شرعاً (اجاب) إذا كان فتح الباب من الجار المذكور حادثاً في أرض الغير ولم يثبت أن الجار المذكور حق المرور من تلك الأرض بمنع من معارضة المشترى لتلك الأرض وليس له تسكينه بهدم بنائه لغير من أمره بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٧

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

١٩

١٢٧١

١٩

وبيع الثاني

وبه ثلاث طاقات من قديم الزمان موضوعة لجلب النور والهواء فاراد جاره احدات بناء ملاصق للطاقات المذ كورة وسدها بالسكينة فهل والحال هذه اذا كان في سدا الطاقات المذ كورة ضرر وبين لمالك البيت المذ كور لا يكون للجار سدها ويبقى القديم على قدمه سيما وصاحب البيت لا يمكنه الاشراف على شئ من بيت جاره (اجاب) للجار المذ كور ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا يمتنع كمنع الضوء عنه بالسكينة فان تحقق الضرر البين منع والا فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وله باب بالشارع النافذ فاراد ان يبنى على مكانه المذ كور ينافعه المجرار متعللا بأنه يسد عليه الهواء من الجهة القبليّة فهل اذا لم يسد عليه هواء ولا ضوء الا يمنع المالك من تهريفه بالبناء وغيره في ملكه واذا كان للجار المذ كور سدا باط مطلق على ساحة فساده الجار يكون له منه حيث كان بناؤه خارجا عن ملكه في هواء ساحة الدار (اجاب) للرجل المذ كور ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا يمتنع كمنع الضوء عنه بالسكينة فان تحقق الضرر البين منع والا فلا منع وليس لشخص ان يحدث على حائطه سدا باطا في هواء ملك غيره بدون اذنه بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في مالك بيت امامه رحبة ملك غيره وصاحب البيت لا يستروح ولا يستضيئ الا منها فاراد الغير بيع تلك الرحبة لآخر ليعينها مع انه اذا بنى بها منع الرجوع والاضاعة عن صاحب البيت فهل اذا كان البناء فيها يضر صاحب البيت ضررا يمتنع من البناء فيها منعا للضرر او لا وهل اذا كان البيت والرحبة التي امامه في درب غير نافذ وعمرهما من المسكة الغير النافذة يكون لصاحب البيت الاخذ بالشفعة حيث كانا شريكين في حق المرور (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا يمتنع كسده الضوء بالسكينة لا يمنع الهواء فان تحقق الضرر البين منع والا فلا وتثبت الشفعة في المقار للشرى لك في نفس المبيع ثم للشرى لك في حق المبيع كالطريق الخاص الغير النافذ ثم للجار الملاصق فاذا توفرت شرائط الشفعة للرجل المذ كور قضى له بها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة دائرة من قديم الزمان وباعها لهما ما كن فيهما المالك وجعلها بينهما مستقلا على حدته وفتح له بابا من الشارع وباع الطاحونة على حدتها لنفسه منذ سنتين بموجب حجة شرعية والاّن باع البيت لامرأة فتريد تلك المرأة ابطال ادارة الطاحونة او شراءها من مالكها بالجبر فهل لا تجاب لذلك ولا يجبر على بيعها ولا ابطالها حيث كان ملكه سابقا على ملكها ولم يحصل من ادارتها ضرر بين لبنائها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذ كورة لبيت المرأة المذ كورة منعه من ادارتها وان لم يوجد ضرر بين من ذلك لا يمنع من ادارتها ولا يجبر مالكها على بيعها من المرأة المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة عملوك جماعة وعلمهم اربع مشتمل على بيوت علوية لملك آخر فصل خلل في

بأكبره من البواكي التي على السقف الذي هو على بعضه ملاك البيوت العلوية  
 قبل اذ انبنى الباكية من بيته عليهم او اراد ان يرجع بقسط عما بناه على بقيمة ملاك البيوت  
 العلوية من ملاكهم - ويرورهم لا يجاب لذلك (اجاب) اذا تهدم السقف بلا صنع مالكة  
 لا يجبر على البناء لعدم التعدي ولدى العلوان يبنى ثم يرجع على صاحب السقف بما  
 اتفق ان يبنى باذنه او اذن قاض والافقيمة البناء يوم تبنى هذا ماصر حوايه ولا وجهه  
 اتضه من ملاك البيوت المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 اشترى بيتا وبجوار ذلك البيت حانوته ملك للغير معد لتبييض الخناس ففعل رب البيت  
 على الساكن في الحانوته بانه يحصل الضرر من فتح الحانوت لتلك الصنعة ومنعه من  
 فتحها هل اذا لم يكن هناك دخان للصنعة المذكورة يضر رب البيت ولا يوجب البناء  
 منها ولا من دفعه الخناس بالماء لا يكون له منعه شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في  
 ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر والبين منع والا فلا والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يملك صبغة امره الحما كم ينفق صبغتها فنفقها فوق من حائط الجار  
 قطعة قابلة وحدها من غير تعد عليها من مال المصبغة فرفع الجار على يد نائب  
 القاضي وادعى انه نفقها ولا ينفق له على ذلك ثم بعد خمسة عشر يوما وقع جميع حائط  
 الجار اكون الجدار مغلولا فهل والحال هذه اذا ثبت على مالك المصبغة التعدي على  
 هدم حائط الجار في الاول والثاني بالهيئة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ولا  
 ضمان على مالك المصبغة في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت على مالك المصبغة تعد على  
 حائط جاره بوجه شرعي لا ضمان عليه وفي تنقيح المحامدية عن النزاية هدم داه  
 فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رفاق غير نافذ  
 وبه دور ملاصقة وفي آخر الرفاق دور لها ملك من راس الرفاق المذكور فادرجل  
 من له دار في وسط الرفاق ان يبنى في ملك طريق الدور التي في آخر الدرب فهل اذا كان  
 يلزم من بناءه ضيق الطريق على المسارة الذين في آخر الرفاق المذكور يمنع من ذلك ويهدم  
 ما بابه حيث تضرر من هو داخل من ادل الرفاق المذكور (اجاب) نعم ليس للرجل  
 المذكور ذلك والحال ما ذكر حيث كان ينفق بغير اذن ويهدم البناء الحادث على هذا الوجه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالرفاق يبق ملاصقا للقهوة بغير علو ولا بيت  
 المذكور شيئا يملك قديمة مطلة على تلك القهوة تهدمت القهوة المذكورة فادرجل يملكها  
 واحداث علو فوقها وسد الشبايك المذكورة وفي ذلك ضرر بين منع الهواء والضوء فهل  
 ليس لرب القهوة فعل ما يضر بجاره ضررا ينافي (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء  
 الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر والبين ومنعه من الضوء بالكتابة منع والا فلا منع  
 والله اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له ضائق وشبايك تجلب الهواء والنور مطلات على  
 ظهر فرن وطاحونة من قديم الزمان احدثت ما اكتم ما بناه اضر بالجار ضررا ينافي  
 منع الهواء والنور وتحقيق الضرر والبين فهل والحال هذه تمنع الجارة من احدث ما اضر  
 بجارها (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ومنعه منع

٢٥

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

دجب

٣

١٢٧١

شعبان

١٠

١٢٧١

شوال

٦

١٢٧١

ذی الحجة

٢٢

١٢٧١

الضوء بالكلية فان تحقق الضرر بالبين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان علوك  
 لشخص انشاه وباع لاه جهة وبها شبك بحري مطل على الطريق مركب عليه حديد واذا  
 جالس في هذا الشباك شخص يطلع على سطح مكان بجواره ولا ينظر الى المكان المعد  
 لبس النساء ويريد الجار سد الشباك المذکور وتكليف صاحبه بذلك فهل لا يكون له  
 ذلك خصوصاً انه اذا بنى على سطحه حاجز لا يتاقي الا طلاع على مكانه من الشباك  
 المذکور ولا يكلف صاحب الشباك بسده وانما له هذه وهل اذا كان الطالب لذلك ليس  
 ما الكابل هو مستاجر لا يسمع دعواه على صاحب الشباك (اجاب) اقدم ولا تاخير الدين ان  
 مسئلة فتح الكوة ظاهرة الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنه لانه تصرف في ملكه ولم  
 يتلف ملك غيره به لكن صرح في الضمير ان شرح القودوري ان الكوة  
 ان كانت للنظر والساحة ووضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحه للضرر الظاهر  
 وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان انتهى فاذ لم يكن ما يشرف  
 عليه هذا الشباك من دار الجار ساحة للنساء لا يكون لملك الدار ولا المستاجر  
 مطالبة صاحب الشباك بسده اذ الضرر حينئذ غير بين والله اعلم (سئل) في رجل  
 يملك بيتاً في عطفة ضيقة غير نافذة ومقابل البيت المذکور بيت لرجل آخر احدث  
 ما السكة فيه شبابيك مطلة على ساحة النساء ومحل جلوسهن في البيت المقابل له  
 فهل يكون على فاتح الشبايك المحدث المذکور سد ساحة حيث كانت مطلة على ساحة  
 النساء ومحل جلوسهن وكان في ذلك ضرر بين (اجاب) اذا كانت الشبايك  
 المذکور كورة المحدث للطل والساحة المشرفة عليها تلك الشبايك معدة للنساء فالضرر  
 ظاهر ويمنع الجار من ذلك للضرر الظاهر على المفتي به كما صرح به علماءنا والا فلا والله  
 تعالى اعلم (سئل) في سكة غير نافذة بها باب يتوصل منه لمطهرة وكنف لمسجد ومجاعة بها  
 شبابيك قد حجة للضوء والهواء فقام ناظر المسجد الا ان يريد ان يغير رسوم المطهرة المزبورة  
 ويريد احدث كنف ملاصقة للجدران جيرانها ويريد ضم السكة المزبورة للمطهرة  
 المزبورة من غير مسوغ شرعي ولا اذن من اصحاب الشبايك القديمة المشرفة على السكة  
 والجدران الملاصقة للمطهرة فهل ليس له ذلك الا باذنهم ويمنع من احدث الكنف وضم  
 السكة حيث كان الضرر بينهما بسبب الانهيار والنداء وللجدران ومنع الهواء والضوء  
 عن اصحاب الشبايك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس لنا نظر ذلك لما فيه  
 من تغيير معالم الوتف كما أفتى به العلامة خير الدين الرملي وليس له ضم السكة المذکور كورة  
 الى مطهرة المسجد والحال ما ذكر في التنقيح قال أبو حنيفة في سكة غير نافذة ليس  
 لاصحابها ان يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا ان يقتسموها فيما بينهم لان الطريق  
 الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام عمادية  
 من الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط  
 بترازية من نوع في السكة الغير نافذة وفي نوادر هشام عن محمد السكاك التي ليس لها

١٢٧٢

٢٧

صفر

١٢٧٢

١٧

ربيع الاول

١٢٧٢

١٣

منفذ ليس لاحد من في تلك السكة ان يحقر فيها بئر الصب الماء وان اجتمعوا كلهم  
على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما لهم ان يروا ويجلسوا عمادية من الفصل  
المذكور انتم - في وقد صرحوا بان التصرّف اذا كان يضر بالجوارض رأينا بان يكون  
سبب الوهن البناء ومنه منع الضوء بالسكابة لا يمكن الشخص منه للضرر البين والله تعالى  
اعلم (سئل) في عطقة غير نافذة اراد رجل من غير أهلها له باب في شارع نافذ أن يفتح  
بابها ويدون اذن أهلها فهل لا يسوغ له ذلك بدون اذنهم وهل منعه من ذلك منعا  
كلياً (اجاب) ليس لمن له باب في السكة النافذة فتح باب له اذ في سكة أخرى غير نافذة  
بدون اذن أهلها حيث كانت طويلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت  
فيه منظره مجاورة لمكان موقوف قد غلبها مال السكاه عن وضعها وأحدث فيها  
طاحونة لاطحن الدائم و يقرب على ادارتها ضرر بين بالمكان المجاور لها ولا يمكن  
الاحتراز عنه فهل اذا تحقق الضرر البين من ذلك يمنع المالك من ادا رتبته المنع الضرر  
البين وان تملك المالك بان في بيت الوقف المذكور طاحونة من قديم الزمان ولم ينشأ  
منها ضرر لاعتبر به هذا التعلل اذا تحقق الضرر البين من ادارته طاحونته التي أحدثها  
لاطحن الدائم دون التسديعة (اجاب) نعم يمنع المالك المذكور من ادارة تلك الطاحونة  
اذا تحقق الضرر البين من ادارتها بالجوارح والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان  
مترط بين سفلى وعلو مملوك لشخص وسفله مملوك لآخر وعلوه مملوك لثالث انهم قدم  
الجميع فادام مالك السفلى أن يبنى سفله ويرفع بنائه عما كان عليه من قديم الزمان  
ويأخذ له شيناً من حق مالك المكان المتوسط بحيث لا يبقى للمالك المكان المتوسط  
الابيض حتى لو بنى قوا العلو الاعلى علوه على ما كان عليه من مبداء ارتفاعه القديم  
لا يبقى لأصحاب المكان المتوسط الانحوا من نصف ارتفاعه ويحصل له بذلك ضرر بين  
فهل ليس لأصحاب السفلى ذلك وانما له ان يبنى سفله على ما كان عليه من القديم  
لاجل أن يتمكن كل منهم من اعادة بنائه على ما كان عليه والحال هذه ويبقى القديم  
على قدمه (اجاب) نعم ليس لذى السفلى أن يرفع بنائه سفله عما كان عليه من قديم  
الزمان والمآذ كراذ الاصل ابقاء ما كان على ما عليه كان وقال العلامة الخبير الرملي  
صرح علماً وبأنه لو انهم السفلى فتم دم العلو ليس على صاحب العلو عمارته وله اذا  
بنى صاحب السفلى سفله أن يعيد علوه كما كان اه وقد صرحوا أيضاً بان صاحب  
السفلى اذا امتنع من بناء سفله الذي انهم يقال لأصحاب العلو ليس لك طريق الى  
حقك سوى أن يبنى السفلى بنفسك ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم امن علوك  
وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكنى في علوك والسفلى كالرهن في يدك  
حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال المحصاف حتى يؤدي ما أنفق وقال المتأخرون ان يبي  
بامر القاضي أو بامر ذي السفلى يرجع بم أنفق وان بني بغير امره يرجع بقيمة البناء  
وعليه الفتوى وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع كما في البرازية وقاضيان والله

١٢٧٢

١٤

ربيع الثاني

١٢١٢

٤

١٢٧٢

١٢

تعالی اعلم (سئل) فی عطقة غیر نافذة بها بیوت ملأ کما ولم جل بیت بابہ من غیر العطقة فی شارع نافذ وحائط بیته یشرف علی أهل العطقة أراد صاحب البیت المذکور ان یراج حائطه فی العطقة المذکورہ ویجعل فیها شبا بیک تشرف علی عورات أهل البیوت المذکورہ فہل اذالزم من ذلك تضییق العطقة علی المساوین بها ولا یدخل أحد الا بانحراف ومشفة وتضرر أهل العطقة بما أخذہ من ذلك یؤثر برفعہ والحال ما ذکر (اجاب) لیس مالک البیت المذکور ذلك والحال ما ذکر والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشتری منزلا ذبہ طاقات وشبا بیک باعلاہ أحدہا البائع قبل البیع وحصل من ذلك ضرر وین الجار فہل اذا تحقق الضرر البین یؤثر الجار المذکور برفع ما أضرب بجارہ حیث أحدہما البائع بالدار ولم تسکن قديمة قبل ذلك واذا تعالی المشتري بان البائع أحدہما قبل شرائہ منه لاعتبرہ بتعللہ المذکور اذا ثبت ما ذکر بالطریق الشرعی (اجاب) المصرح بہ فی مسئلة فتح الکوة انما اذا كانت للضوء والهواء بان كانت باعاً لی المکان لا یكون فی ذلك ضرر بین الجار ولا یمنع منه وان كانت للنظر والطل وما تشرف علیہ ساحة النساء فالضرر بین ویمنع منها للضرر البین علی ما اختاره المتأخرون ولا عبرة بالتعلل المذکور والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملک مکانا وضع آخراً جذوع بیته علی حائط المکان المذکور بغير اذن واجازة من مالکہ ولم یکن للواضع حق الوضع قديماً فہل والحال ہذہ یؤثر الواضع برفع جذوعہ حیث لم یرض مالک المکان بذلك سيما وفي وضع الجذوع ضرر لحائط المکان المذکور (اجاب) نعم والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملک حائطا وباعلاہ ربيع لا یرجى بجارہ من الجهتين أمکنۃ لرب الربع فاحدہما وبالحائط فیہ مصیغة والحال انہ لم تسکن مصیغة قبل ذلك فحصل ضرر بین الحيطان الجار بسبب وضع الماء فی الحوائط فہل اذا ثبت الضرر البین من ہذا الاحداث بقول أهل الخبرة یكون لرب الامکنۃ منہ حیث كانت حادثة اذا تحقق ما ذکر بالطریق الشرعی (اجاب) لیس لک أن یتصرف فی ملکک بما شاء الا اذا أضرب بجارہ ضرر رأینا وهو ما یكون سبباً لمدم أو یوہن البناہ أو یخرج عن الانتفاع بالکلیة وما ینزع الحوائج الاصلیة فان تحقق الضرر البین بالجار منع والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل بنی حائطاً مشترکاً بکلیتہ ووبین جارہ ورسمہ بنقضہ بدون اذن شریکک والشریک الذی بنی لہ علیہ جذوع دون شریکک الا یرفع کوة حادثة فی الحائط المذکور تشرف علی عورات حریم الجار الشریک وتضررہ بضرر رأینا فہل اذا ثبت حدوث الکوة المذکورہ وتحقق ان البناہ بالنقض المشرک یرک یكون البانی متطوعاً یؤثر بسد الکوة (اجاب) نعم یكون الشریک البانی متطوعاً والحال ما ذکر وقد سدد الکوة المذکورہ التی أحدثت فی الحائط المشترك والحال ہذہ وفي الخانیة من باب الحیطان والطرق ومجارى الماء من کتاب الصلح حائط بین رجلین انہم دما فبناهما عند غیبة الشریک قال ابو

١٨ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

٢٩ ١٢٧٢

جادی الثانية

٣ ١١٧٢

٢٥ ١٢٧٢

جمادى الثانية سنة

القاسم رحمه الله ان بناءه بنقض الحائط الاول يكون متبرعا ولا يكون له ان يمنع شريكه من الحمل عليه وان بناه بلبين أو خشب من قبل نفسه لم يكن لشريك أن يحمل على الحائط حتى يقضى نصف قيمة الحائط انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض من أصل داره فتح جاره شبا كاعليها من غير اذن مالك الأرض المذ كورة ثم بعد ذلك حوطها بالسكر بالبناء أو أراد بناء دار فيها بالزم من هذا البناء سد شباك جاره الحادث بغير اذن وللبناو المذ كور شبايك أخر من غير جهة الأرض المذ كورة مضية لداخل مكان الجار المذ كور فهل يكون لمالك الأرض البناء فيها وان لزم ما ذكر حديث لا مانع يمنع من البناء (أجاب) اذ لم يتربع على البناء المذ كور منع ضو بالكنية عن الجار المذ كور لا يمنع من التصرف في ملكه اذ المانع انما يكون اذا حصل من فعل المذ كور ضرر دين بالجار ومنه ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل احدث في بيته طاحونة وكانت بعيدة عن جدار جاره فنقلها وقر بها الجدار جاره ثم ان هذا الجار احدث له طاحونة ايضا في بيته وصار يطحن عليها طحين اهل بيته مودة والاكن اراد جاره المتقدم عليه في احدث طاحونته باطل طاحونة الآخر بدون وجه شرعي ويتعلل عليه بانها محدثة بعده وادارتها تشوش عليه فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن هناك ضرر (أجاب) لكل من الجارين ان يتصرف في ملكه بما لم يضر بجاره ضرر ايذنا لا بما يضر الضرر المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا مقابل المكان رجل آخر وبالمكان الاول رواشن طابق مقابلة لشبايك المكان الآخر التي هي عجالات النساء ومعدة لجوسهن وبسبب كونها طابقا لا يحصل اطلاع من احد المكانين على عورات النساء التي بالآخر فالآن ازال صاحب المكان الاول تلك الرواشن الطابق واحدث شبايك للطل تشرف على ساحة النساء من المكان الآخر بحيث يطلع منها على النساء الجاسات والممارات به حيث احدثها كشفا وتضرر من ذلك صاحب المكان الآخر ضررا يذنا فهل اذا تحقق ما ذكر يؤثر المحدث بازالة ما احدثه على هذا الوجه وسد تلك الشبايك او يعيدها على ما كانت عليه من القديم ابقاء للقديم على قدمه متعلا للضرر البين (أجاب) نعم يؤثر بذلك ان كان الامر كذلك متعلا للضرر البين وبمثلته افتى العلامة خير الدين وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا في عطفة احدث فيه مكانا واحدث فيه شبايك تشرف على ساحة النساء من بيت جاره فاراد جاره المقابل له في الطريق الزامه بسد الشبايك المذ كورة لمنع الضرر المذ كور فهل اذا سدها المحدث المذ كور باخشاب ثابتة لا تفتح بحيث الوانق والجاس عند الشبايك لا يرى المقابل له وبذلك يدفع الضرر المذ كور يجاب لذلك ولا يلزمه سدها بالطين (أجاب) المذ كور في هذا الامر على منع الضرر البين فاذا حصل المنع بما ذكر لا يكلف المالك بنى آخر اذا مال ذلك ان يتصرف في ملكه بما شاء من انواع

١٢٧٢

٢٧

شعبان

١٢٧٢

١٥

رمضان

١٢٧٤

٢٤

محرم

١٢٧٤

التصرفات ما لم يترتب على تصرفه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في حائط  
 مشترك بين اثنين لكل منهما جذوع عليه من قديم الزمان سقطت جذوع احدهما  
 ويريد احدهما كما كانت عليه من القديم فهل اذا كان حق وضع الجذوع على الحائط  
 المذكور ثابتا بالوجه الشرعي ليس لشر يكره منه من ذلك (اجاب) نعم ليس لشر يكره  
 والحال ما ذكره من عدم وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا  
 ثجابه بيت آخر ويمنه ما شارع نفتح ذلك الرجل شبابهك تشرى على ساحة النساء البيت  
 الآخر المذكور ويحل جلوسه من فهل حيث كان الامر كما هو مسطور يؤمر ذلك الرجل  
 بفسد تلك الشبابة حيث كانت حادثة لان في ذلك ضرر المال البيت الآخر  
 المذكور (اجاب) نعم يؤمر الرجل المذكور بفسدها ان كانت للطل وكان ما تشرى  
 عليه ساحة النساء كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما  
 دارا ملاصقة للآخرى وامل كل منهما باب اشترى احد الرجلين من الآخر محلين من داره  
 على انهما كذا ذراعا ولم يشترط المشتري على البائع ممر من داره ولم تذ كر حقوق الهلين  
 المذكورين ومرافقة في عقد البيع بل يباعه اذراعا كما ذكر فهل اذا اراد المشتري ان  
 يكون له ممر من دار البائع بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من المرور من داره  
 جبراسيما وفي المرور من دار البائع ضرر بين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك سفليين ملاصقين لبعضهما ولا آخر علو فوق احد  
 السفليين فقط بنى صاحب العلو علوه وتعدي على السفلي الثاني الذي لم يكن له  
 فيه حق التملك بنى فوقه بناء بدون وجه شرعي حصل بسببه هدم السفلي المذكور  
 فهل اذا تحقق بالوجه الشرعي هدم السفلي المذكور بسبب التعدي عليه ببناء صاحب  
 العلو المذكور يكون صاحب العلو ضامنا لما تلف بتعديده (اجاب) نعم يكون الباقي  
 والحال ما ذكره من ضامنا لما تلفه من سفلي الرجل المذكور بسبب بنائه عليه تعديا والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما سفلا ملاصقا للسفل الآخر احدهما  
 علو فوق سفله وجعل فيه شبابهك مظلة على سفلي الآخر فهل اذا اراد الاخر احداث  
 علوه على سفله لم يكن به منع للضوء بالسكينة ولم يكر في ذلك ضرر بين بجاره لا يمنع من  
 ذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لا يمنع من ذلك حيث لم يترتب على بنائه فيما  
 يملكه ضرر بين بجاره كمد الضوء بالسكينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك  
 مكانين في آخر عصفه غير نافذة ولكل من المكانين باب على حدته من قديم يخرج منه  
 الى العصفه والساكن المكانين جار تعدي عليه واخذ قطعة من العطفة المعدة لرودهما  
 سوية وبنى فيما دلهز البيت خاصة سدا على الجار باب احدهما مكانين بدون وجه شرعي  
 فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويجبر الجار على فتح باب جاره كاصله ليجر منه الى الطريق  
 حيث لم يكن الباب حادنا (اجاب) ليس للجار ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله

١٢٧٣

٢١

دبيع الاول

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

٢٧

جمادى الاولى

١٢٧٣

١٧

جمادى الثانية سنة

تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر ذراعا من زريبة معلومة اخرجته  
 المذ كورة لثري يملكه فيها باجرة ثمانية لومة مشاهرة ثم يدمض مدة الاجارة المذ كورة  
 تر كها المستاجر واراد المسالك وضع يده على حصته المذ كورة فغنه الشريك الاخر من  
 الدخول من باب الزر بية المذ كورة وقال له افتح لك بابا غير هذا الباب المذ كورة المذ  
 للدخول والخروج منه من قديم الزمان فهل والحال هذه ليس له منه من ذلك ولا يجبر  
 على احداث باب آخر حيث كانت الحصة المذ كورة شائعة في الزر بية المذ كورة ولم  
 تقسم بين الشر يكتفي قسمة افرار ذراعا للمالك للدخول والخروج من هذا الباب المذ كورة  
 (اجاب) نعم ليس له منه والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل)  
 في قطعة ارض بعضها حريم لمجد وبه ضما حريم باءة اراد رجل ان يملكها ويبني فيها  
 لنفسه مع الضر وغيره بلا وجه شرعى فهل يمنع من ذلك حيث كانت حريم الياحدة  
 والمجد ما لم يثبت انه يملكها بالطريق الشرعى (اجاب) يمنع الرجل المذ كورة من تملكه  
 حريم المجد والبلد والبنا فيه اذ هو حق العامة والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اخرج روضنا في هوا ملك جاره بغير اذنه وهو عبد لمجوس  
 الرجال فهل والحال هذه اصحاب الملوام مطالبة صاحب الروضن بابطاله حيث كان  
 الروضن مطلا على ساحة النساء ومحل جلوسهن (اجاب) نعم للجارد ذلك والحال ما ذكر  
 والله تعالى اعلم (سئل) في بستان لز بدله طريق في بستان بكر من قديم الزمان يريد بكر  
 منع زيد من الطريق المذ كورة فهل اذا ثبت قدمه بالبينة الشرعية يمنع بكر من  
 معارضته ويبقى القديم على قدمه (اجاب) اذا ثبت ان له حق المرور من بستان بكر  
 بالوجه الشرعى لا يكون لبكر منعه منه ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل يملك بئر بالميراث عن عمه من قديم وهي بيده ينتفع بها مدة نحو خمس سنين سنة بعد  
 ان وضع عمه يده عليها مدة نحو اربعين سنة من غير منازعة له ولا لعمه فيها تلك المدة  
 والآن حصل فيها خلل وهم ليعمرها فغنه رجل اجني له بيت قريب منها ما اقوة  
 والتعدى مته لا يات له لاحق له فيها لاجل ابطالها وعدم الاتة ناعها فهل اذا كان الحق  
 ثابتا له فيها عن عمه لا يجاب لذلك ولا عبرة به ماله المذ كورة يمنع من منازعته في ملكه  
 بدون وجه شرعى (اجاب) ليس للاجني المذ كورة منع المسالك للبئر المذ كورة بطريق  
 الارث عن عمه من التصرف فيها والانتفاع بها والحال ما ذكر حيث لا يترب على تصرفه  
 فيما يملكه ضرر بيز بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا احدث فيه  
 طاحونة لطن بية ثم صيرها طاحونة للسوق فطن للناس بالاجرة واستعملها بالتحيل  
 ففصل لبيت جاره الاصل في خلل وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر البين بالبينة الشرعية  
 يكون له منعه من ادارتها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) لئلا ان يتصرف  
 في ملكه بما يشاء الا اذا ضرر بجاره ضررا ينافي فاذ تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة  
 المذ كورة بالجارية منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في قرية لها شارع نافذ معد

١٢٧٣

٦

رجب

١٢٧٣

٢١

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٧

محرم

١٢٧٤

١٩

ربيع الثاني

١٢٧٤

٧

ربيع الثاني سنة

١٢٧٤

١١

لاستطراق أهلها منه تعدى رجل من أهلها وبنى في ارض الشارع غير المملوكة له بناء  
 لنفسه بدون اذن الامام وضرر منه المارون في الشارع المذكور فهل والحال هذه  
 يكون للامام منعه من البناء في الشارع المذكور وروى بناءه حيث كان فيه ضرر بين  
 المارين (اجاب) نعم بل لكل مسلم أو ذمي من أهل الخصومة ذلك حيث أضره ما لم  
 يكن لطالبه مثله على قول الأصغر فكونه مثله لا يمتنع إليه اذ لو أراد دفع الضرر عن  
 العامة لبدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه متعنت كما يستفاد من الخبرية والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل له بيت مملوك وهو مملوع على جنيته مملوكة له أيضا مملوكة ودود جميع  
 ذلك مملوكة ولاحظ هذا البيت والجنيته بيت ملك لرجل آخر أحدث به شيئا كين  
 مطابقا على الجنيته المذكورة فهل إذا أراد مالك الجنيته البناء فيها ويترك لجاره  
 نوراسما أو يابكون له ذلك ولا يمنع من البناء في ملكه حيث لم يلزم منه الضرر على  
 الجار المذكور ولا يمنع بسبب ما يجد منه من البناء في ملكه الضوء عن صاحب  
 الشباكين أصلا ولا الهواء وإذا أراد صاحب الشباكين منعه من البناء في ملكه  
 على هذا الوجه لا يجاب لذلك شرعا (اجاب) نعم لأن السالكات تصرف في ملكه بما شاء  
 الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا متقربا  
 بالشر أو لرجل آخر يجانبه بيت فيه ثلاثة شباكين اثنين مطلقا على الخليلج لجانب  
 الهواء والضوء وشباك آخر ملاصق لمخاض مالك المكان المتقرب ويريد بناء حائطة  
 حكم قديمه وجاره يريد منعه من ذلك متعللا بأنه يسد عليه الهواء والضوء والحال أنه  
 لا يترب على بناء الحائط المذكور على حسب قديمه يمنع الهواء والضوء عن مكان جاره  
 ولا ضرر في ذلك فهل يكون له البناء والتعليق بحائطه حكم قديمه ولا عبرة بما فعل به الجار  
 المذكور حيث كان فتح الشباك المذكور حادًا وكان يأتي له الضوء والهواء من جهة  
 أخرى (اجاب) نعم لما كانت البيوت المتقربة بنسأه والتعليق في ملكه بما شاء حيث لم  
 يتقرب على ذلك ضرر بين بجاره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا علوا  
 وبأسفله مكان مملوك لرجل اجنبي قائم دم المكان الاعلى مع الاسفل فطالب مالك الاعلى  
 البناء من مالك المكان الاسفل فامتنع مالك الاسفل من البناء فهل والحال هذه اذا بنى  
 مالك الاعلى الاسفل من ماله باذن القاضي ليرجع بمصروفه من ماله على مالك الاسفل  
 يجاب لذلك (اجاب) لا يجبر واحد من صاحبي السفلى والعلو على بناء ما يستحقه وانما  
 يقال لذى العلو ليس لك طريق الى حقل سوى ان تبني السفلى بنفسك ان شئت حتى  
 تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكنى في  
 علوك والسفل كالهن في يدك حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال الخصاصي حتى يؤدي  
 ما انفق وقال المتأخرون ان بنى بامر القاضي يرجع بما انفق وان بنى بغير أمره يرجع بقيمة  
 البناء وعليه الفتوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح والله

جمادى الاولى

١٢٧٤

٢٢

جمادى الثانية

١٢٧٤

٢٨



تعالى أعلم (سئل) في رجل كان شيخا بالدمعة على طريق نافذ في يده وبنى طاحونة  
في وسطه في غير ملكه سدا لبنا المذكور غالب الطريق وبعض أبواب الدور فهل إذا  
كان حاصلا من البناء ضرر بين السادة ولاهل هذا الطريق يفي يوم بالهدم ويغني باب  
الدور التي سدها ببنائه ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم يؤمر بإزالة البناء الذي  
أحدثه في الطريق المذكور حيث ترتب عليه الضرر المذكور والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يملك مكانا في عطفة غير نافذة وبه شبابيك مطلة على العطفة من قديم الزمان  
انهدمت واجهته التي على العطفة فأراد المالك إعادة الشبابيك المذكور كما كانت  
عليه قديما فغضب الجار المقابل له من ذلك فهل إذا كانت تلك الشبابيك المذكورة قديمة  
وكانت للضوء والهواء يكون له أعادتها كما كانت أولا ويبقى القديم على قدمه (اجاب)  
إذا كانت تلك الشبابيك للضوء والهواء كما هو مذكور لا للنظر والاطل لا يكون للجار  
منعه منها حيث لا ضرر ولا فرق في ذلك والحال هذه بين كونها قديمة أو واحدة والله  
تعالى أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ وبه أما كن قليلة وبأخر الدرب منزل متباعد في  
آخره عن أسوار المنازل التي بجواره وقدام المنزل المذكور قضاء يتفجع به كل من أرباب  
المنازل فهل إذا كان الذي بأخر الدرب الخروج يبابه إلى مساواة أبواب المنازل  
التي بجواره وأخذ القضاء الذي قدام الأبواب الثلاثة في دهايزه وأخذ أسوار المنازل  
الذين بجواره في منزله أيضا سجا ولهما كروات للأضياء على منزل كل منهما أولا يجوز  
الخروج حيث أن القضاء مشترك بينهم يتفجع به كل من المذكور في المذكور في بادخال  
الأسوار المذكورة يحصل سد المكورات وعدم الأضياء (اجاب) إذا كان القضاء المذكور  
محققا لشرط بينهم لا يكون لاحد منهم الاختصاص به وأدخاله في منزله على هذا الوجه  
والا فللمختص به ذلك ما لم يترتب على البناء فيه ضرر بغير مجارده والله تعالى أعلم  
(سئل) في ورثة يملكون ضاحوة دائرية بالميراث عن أبيهم من قديم الزمان وهي بأيديهم  
أحدث الجار على حائط منها حصصا بربابها ولا شركة للجار المذكور فيه بناء من غير  
إذن أرباب الضاحوة المذكورة حصل منه ضرر بين الحائط المذكور وأحواله أنه لم يكن  
للجار حق التعلل أو وضع الأخشاب عليه فهل إذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي يمنع الجار  
المذكور من إضرار جاره إذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
له مدبغة تملكها بالارث عن والده ومكثت في يده مدة تسع وثلاثين سنة يتصرف فيها  
بمدبغ الجلود وبنائها تخدم من الحيطان وعمرها والآن خربها النيل وقت هلوها ولم يبق  
منها إلا الجدران في الحدود الأربعة فأراد بناءها فاعترض له إفسان من أهل درب يدخل  
له من دراهم الجدران وأراد منه متاعا لبنائها حريم عام والحال أن ذلك المتعرض مشاهد  
لذلك التصرف تلك المدة في تلك المدبغة فهل لا يسع منه وإذا قلتم يسع وأقام  
صاحبها بينة تشهد له بما ذكر من وضع يده تلك المدبغة ارثا عن والده وتصرفا يمنع

١٢٧٤

١٢

شعبان

١٢٧٤

٥

شوال

١٢٧٤

٢٧

ذي القعدة

١٢٧٤

٣

سنة ١٢٧٤  
في القعدة

المتعرض (اجاب) نعم يمنع المتعرض المذ كور اذا ثبت تصرف الوارث في تلك المذبعة  
بما ذكر ووضع يده عليها تلك المذبة مع مشاهدة المتعرض المذ كور من غير منازعة منه  
مع التمسك من الله تعالى اعلم (سئل) في رجل انقرد عن ابيه في معيشة وحده وبجوار  
داره قطعة أرض خالية من البناء من براج البلد فيني فيها دار لنفسه من ماله باذن من  
الحاكم والقاضي ومحمد البلد والآن يريد رجل من أهل البلد منازعته وتسكينه قلع  
بنائه اغاظة منه والمحال ان ذلك الرجل أحدث بناء أيضا في الارض المذ كورة قبله فهل  
اذا كان البناء المذ كور باذن من الحاكم وكان لا يضر المارين ولم يضييق على أحد من  
أهل البلد لا يجب لذلك ولا يكف الباني هدم بنائه الذي أحدثه باذن الحاكم اذا تحقق  
ما ذكر وما الحكم (اجاب) اذا أحدث شخص بناء في طريق العامة جازا حداته ان لم يضر  
بأحد ولم يمنع منه ومع ذلك فليس كل أحد من أهل الخصومة ولو دعي بمنع من الاحداث  
ابتداء ومطالبة بالرفع أي فقه ما أحدثه بعد ذلك ما لم يكن في هذه الحالة باذن الامام  
فان أحدثه باذنه ولم يوجب ذلك تضيقا في الطريق او ضررا لأحد لا يكون لأحد منعه  
ولا المطالبة بالنقض وقيل لا ينتقض بخصومة من له نظير المحدث لانه متعنت اذ لو أراد  
منع الضرر لبدأ بنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وبجواره دارا طاحونة  
حديثة به ودوضع يد الجار المذ كور على داره مدة تزيد على خمس عشرة سنة فحصل من  
الطاحونة لدار الجار المذ كور وهن وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر البين لدار الجار  
المذ كور من الطاحونة بالبيعة الشرعية يكون له ابطالها من الادارة وازالة الضرر اذا  
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لئلا الشأن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا  
ضرر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذ كورة بجاره منع  
من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وبه مقعد تخرب غاب  
مدة من السنين وقدم من سفره فوجد جاره بنى حائطا يجانب المقعد وحدث به اشبايبك  
فأراد صاحب المقعد ان ينفه على هيئته القديمة فنعاه الجار زاحما انه يسد عليه  
ما أحدثه من الشبايبك فهل لصاحب المقعد ان ينفه كما كان قديما وان لزم على بنائه  
في ملكه سد ما أحدثه ذلك الجار حيث لا يترتب على بنائه منع ضوء ولا هوا (اجاب)  
لئلا شأن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا ضرر بجاره ضررا بينا فحيث لم يتحقق من بناء  
المقعد المذ كور على ما كان عليه احداث ضرر بين لجاره لا يمنع منه والله تعالى اعلم  
(سئل) في دارين احدهما من الملاك احدهما مرتفعة البناء عن الاخرى  
ومفتوح باعلى حائط مكان من الدار المرتفعة شبك تجلب النور فقط للمكان المذ كور  
للقشوف والاطلاع لعدم مكانه ما يكونه قريبا من سقف المكان المذ كور  
وتناول كلاً من الدارين يده لأك عديدة واستمر نحو المائتين سنة ثم باع بعض ملاك  
الدار المنخفضة التي يلصقها الرجل آخر سبعة فراد يط منها فأراد المشتري المذ كور

١٢٧٤ ٨

ذى الحجة  
١٨ ١٢٧٤

محرم  
٩ ١٢٧٥

سد الشباك المذ كور فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك ولا يقضى له به حيث هو متعين  
للنور من قديم الا زمان ولم يكن مستعدا لعمل وفي حائط ملك ذي الدار المرتفعة  
الخاصة به (اجاب) ليس للشئ المذ كور سد الشباك المعد للنور في دار جاره حيث  
لا ضرر عليه منه غاية الامر ان ملك الدار المنخفضة اذا ارادوا البناء في داره - هم وترتب  
على ذلك منع النور الناشئ من الشباك المذ كور فان امتنع الضوء بالسكينة عن المكان  
الذي به هذا الشباك يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر للبني باله سادون لم يمنع الضوء  
على هذا الوجه فلا يمنع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فيه طاقات من قديم  
الزمان مطلية على خرقة تجلب الضوء والهواء فجاء رجل وتلك الخرقة وبناها بيتا وسد  
وراء الطاقات بحيث لا يدخل منها الضوء والهواء لذلك المكان وقد تلف المكان  
ونقصت قيمته بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤثر مال تلك الخرقة بغير ما زالت ما بناه الذي  
حدث به منع الضوء والهواء الواصلين الى ذلك المكان بالسكينة ويبقى القديم على قدمه  
من وصول الضوء والهواء لذلك المكان (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء  
الا اذا اضر بجاره ضررا يئنا على الفتى به فان تحقق الضرر البين من البناء المذ كور منع  
والافلا والضرر البين من جملة انواعه ما يمنع الموانع الاصلية كسد الضوء بالسكينة عن  
مكان الجار كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا اراد رجل آخر ان  
يحدث بجواره دائرة لدق الارز ويستهمل ذلك باداة الدواب فيها ويرتقب على ذلك  
ضرر بين بالمنزل المذ كور وغيره من المنازل المجاورة بحيث ينشأ من ادارتها وهن بناء  
ذلك المنزل فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يمنع من يريد احدث الدائرة من ادارتها  
على هذا الوجه (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا  
بين فاذا تحقق الضرر البين باداة الدائرة المذ كورة للمنزل المجاور كما هو مذ كور يمنع مال السكينة  
من ادارتها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في جارين بينهما شارع مسلولك رفع  
احدهما بناء محذوا جعل فيه شبابيك يشرف منها على بيت جاره ومجالس النساء فيه  
فاراد الآخر ان يكلفه سد الشبابتك المذ كورة فهل له ذلك بحيث اذا امتنع من سدها  
يجبره الحاكم الشرعي عليه (اجاب) اجاب علامة فلسطين عن سؤال نظير هذا بقوله هذه  
المسئلة مسئلة نتج الدكوة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنها لانه تصرف في ملكه  
ولم يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القسودوي ان الفتوى ان الدكوة  
ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر وينبغي من فتحها للضرر والظاهر  
وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسانا انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك جنيته علمه ابوت ملا كه اوها شبابتك لاجل الهواء والنظر الى الجنيته  
المذ كورة اشترى رجل من اصحاب البيوت المذ كورة قطعة ارض من تلك الجنيته  
بكذا ميتة ويبت جاره وأدخلها في بيته وجعلها معدة لقرار النساء في بعض الاحيان  
ونفي في القطعة المذ كورة حائط او بعض منافع وعلى بنة لك الحائط لاجل منع من ينظر في

٢٥

١٢٧٥

٢٨

١٢٧٥

رمضان

١١

١٢٧٥

صفر

٧

١٢٧٦

سنة جمادى الاولى

١٢٧٦

٢٨

جمادى الثانية

١٢٧٦

١٧

القطعة المذ كورة من شيئا يملك جاره حيث كانت قرار النساء في بعض الاحيان فنعته  
 الجار من ذلك متعللا بان هذه الحائط تحول بينه وبين الجنية المذ كورة والحال انه لم  
 يكن في بناء الحائط المذ كورة ضرر بين الجار المذ كور فهل ليس للجار المذ كور منه من  
 ذلك ويكون له البناء في ملكه حيث لم يضر بجاره ضررا ينافي الجنية المذ كورة ليست  
 ملكا للجار المذ كور (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره  
 ضررا ينافي تحقيق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
 مكان ومجاره طاقات حادثة مطلقة على صاحب المكان المذ كور جار حدة له ومضرة به  
 ضررا ينافي فبني صاحب المكان بناء في ملكه وسد الطاقات المذ كورة للضرر المذ كور  
 وصار احداث طاقات أخرى من صاحب المكان المذ كور في الحائط الخاص به في ملكه  
 وحصل للجار من اضر وأيضاً بسبب اشراف الجار على محلات النساء والرجال وتضرر  
 بذلك ضررا ينافي أقوى من الاول فهل يكون لصاحب المكان المذ كور التصرف  
 بالبناء في ملكه بما يشاء ومنع الضرر عنه وعن نسائه بسد الطاقات المذ كورة وليس للجار  
 منعه من ذلك ولا معارضته بدون وجه شرعي حيث لم يترقب على بنائه بسد الطاقات  
 ضرر بين الجار المذ كور (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر  
 بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من رئيس  
 مجلس الاحكام بما مضى عنه الاسـ متفهام مما سأل عنه قاضي بندر السويـس بما حصله  
 ان رجلا يملك خربة مردومة بالتراب لها بابان قد يمان أحدهما بشارع المحارة وثانيهما  
 باقصى عطفة غير نافذة وكان بحائطها من جهة العطفة المذ كورة شرم استقر مالها  
 يخرج ويدخل منه ثم استغنى عنه حين انكشفت الباب من العطفة المذ كورة فصار  
 يدخل ويخرج بالعطفة المذ كورة ثم باع حصه من الخربة المذ كورة لرجل من أهل العطفة  
 وأفرز له ذلك بالقسمة واستحق المـ تـرى الباب الاسفل فصار المالك الاول يدخل  
 ويخرج من باب المحارة النافذة بهـ لد أن بنى الخربة وجعلها دارا وقد مضى على ذلك  
 مدة ثم باع حصه من داره لرجل أجنبي وأفرزها له بالقسمة واستحق المـ تـرى أيضا  
 باب المحارة وبقيت بهـ بذلك حصته من الدار محبوبـة بين قسمتيها في جهة العطفة  
 فأراد المالك الاصل أن يفتح له بابا من حائطه جهة العطفة ووضع الشرم لدخوله  
 ووجه منه كما كان أولاـ لكونه لم يثبت له فتح باب الامن هذه الجهة ومنعه من ذلك رجل  
 من المستحقين في العطفة منكر احق المرور له في ذلك فهل والحال هذا اذا أثبت الرجل  
 المذ كور دعواه على الوجه المسطور أعلاه بالبينة العادلة وشهدت البينة بالشرم والباين  
 وكـرت انه كان يدخل ويخرج من الشرم أولا وسده ثم من الباب الاسفل منه وباعه  
 ثم من باب المحارة مدة حتى باعه بلاز يادة منها هـي ذلك تقبل هذه الشهادة ويعمل بها  
 شرعا ويثبت بها المدعى حق المرور في العطفة المذ كورة ويكون ذلك باقيا له لو قـت طلبه

وله أن يفتح بابا موضع الشرع لدخوله ونحو وجهه إذا ضرر روائه بعرض ذلك على مفتي  
 المحاس أجاب بأنه بمراجعة ما عنده من الكتب لم يقف على ما يفيد قطع الحكم في هذه  
 المسألة بدون اشتباه وأحال بالاستفتاء عن ذلك من هذا الطرف (أجاب) إذا ثبت بالوجه  
 الشرعي أن المالك الخربة المذ كورة الذي باع الحصة من اثنين منها حق المرور من أقصى  
 العطفة الغير النافذة قبل البيع ثم باع حصة شائعة منها وأقرزها للمشتري وجعل نصيبه  
 من جهة الباب القديم المذ كورة الذي هو من أقصى العطفة المذ كورة يكون له فتح باب  
 في حائط الخربة المذ كورة أعلى من الباب القديم في تلك العطفة ولا يمنع من ذلك بيعه  
 وقسمته المذ كورة ولا يبيع الجزء الثاني وأقرزه وتخصيص المشتري له بالجزء الذي  
 فيه الباب المتوصل منه إلى الشارع النافذ كما يستفاد مما ذكره فقد نقل في رد المحتار  
 على الدر المنثور من مسائل شتى القضاء من منية المفتي ما هو مريح في أن الشرع في  
 الدار الواحدة لو اقتسموها بينهم يكون لكل منهم فتح باب وحده في العطفة الغير النافذة  
 ومثله في رباض التقاسمين فقلا عن البراز به من كتاب المحيطان ثم قيد بأنه ينبغي  
 أن يكون ذلك إذا كانت الأبواب التي برادفتها فيما قبل الباب القديم كما هو موضوع  
 المسئلة المسئول عنها الآن لا في أسفل منه إلا إذا جرى بنا على القول الآخر المصحح أيضا من  
 إطلاق جواز الفتح في الأعلى والأسفل فحينئذ لا ينقيد بذلك بل يكون جواز الفتح  
 عاما ونص عبارته تنص في منية المفتي من كتاب القسمة دار في سكة غير نافذة بين جماعة  
 اقتسموها وأراد كل منهم فتح باب وحده ليس لأهل السكة منهم قلت ينبغي تقييده بما  
 إذا أرادوا فتح الأبواب فيما قبل الباب القديم لا فيما بعده كما قدمناه آنفا عن الخبرية  
 من التعويل على ما في المتن نعم على القول الثاني المصحح أيضا لا تفصيل ما المراد منه  
 ولا شك أنه بعد بيع المالك لتلك الخربة الحصة الأولى صارت الدار مشتركة بينهما  
 وبين المشتري ثم بالسمة بعد ذلك يصدق عليهم أنها مشتركة في الدار وانما ما  
 اقتسموها فيكون لكل فتح الباب حسبما تقدم ذكره مطابقة للنص المذ كورة ولا يمنع  
 من ذلك بيع المالك الأصلي الحصة الثانية وتأخير إرادة فتح الباب إلى السكة المذ كورة  
 إلى ما بعد بيع الحصة الثانية وأقرزها إلى المشتري الثاني لا يخرج حادثة السؤال عن  
 موضوع النص كما هو ظاهر والنص المذ كورة أيضا مطلق يشمل ما إذا اختص أحد  
 الشر يدين بالجزء الذي به لیساب القديم وبالأبواب أيا كان هذا الأحاد والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل يملك دارا بها حاصل علوه لا يتفرق أراد صاحب الحاصل أن يهدم حاصله  
 ويدخله في بعض أمان داره بكيفية أخرى ويكلف صاحب العلوه هدم علوه الذي  
 لا يخل فيه ليهتم من ذلك والحاصل أنه إذا كان بالحاصل بعض خلل يمكن إصلاحه  
 بدون هدم العلوه على هيئته الأولى فهل والحال هذه لا يجبر صاحب العلوه المذ كورة على  
 هدم علوه الذي لا يخل فيه لانه ينفذ غرض صاحب الحاصل على هذا الوجه وإذا أراد

صاحب الحاصل اهل الاحه يصلحهم هذه الكيفية التي لا ضرر فيها على صاحب العـ  
 (اجاب) نعم لا يجبر صاحب العـ على هدم علوه والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى  
 اعلم (سئل) في طاحونة جارية في ملك شخص عن اصوله دائرة من مدة قديمة احد  
 حيطانها مشترك بين صاحبهما وبين رجل آخر له بناية يجوار الطاحونة المذ كورة  
 خلف الحائط المذ كور وليس هناك ضرر من ادارة الطاحونة المذ كورة لصاحب تلك  
 البناية ولا بالجدار المشترك المذ كور ثم الآن بعد ادارة الطاحونة المذ كورة منذ  
 اربعين سنة بالاضرر على احد بني صاحب البناية المذ كورة اما كن بخبرته واستعلى  
 ببنائه فوق الجدار المذ كور واخذ جابا من هوا الطاحونة المذ كورة ووضع جذوعا  
 فوق حيطان الطاحونة وبني فوقها اودعين قع ديامنه بلاذن من المالك المذ كور من  
 مدة قديمة فهل والمحال هذه يؤمر بازالة ما احده فوق حيطان الطاحونة وهو انما  
 تعد يا حيث لم يكن له حق التعل في فوق ذلك شيء ما وقية ما احده فوق ذلك اقل من  
 قيمة ما احدث عليه وفيه ضرر على مالك الطاحونة (اجاب) نعم يؤمر بازالة ما احده  
 على ملك صاحب الطاحونة تعديا بغير حق والمحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وبه جناح خارج مطلق على حوش جاره ولم يكن  
 بالجناح المذ كور شيئا يملك معلقة على الحوش المذ كور وذلك الجناح موضوع عن قديم  
 الزمان فتخرب الجناح المذ كور وخيف منه السقوط على الجار فارد المالك هدمه  
 واعادته كما كان اولاهنعه الجار المذ كور من اعادة الجناح فهل لا يجاب الجار المذ كور  
 لذلك ولئلا يكاد اعادة الجناح كما كان عليه اولاهنعه او لا حيث لم يكن في ذلك ضرر بين و يبقى  
 القديم على قدمه واذا اراد ان يحدث في اعلى الجناح المذ كور وقت بنائه مناور لاجل  
 الضوء ولم يكن في وضعها ضرر بين الجار المذ كور يجاب لذلك (اجاب) اذا كان  
 الجناح المذ كور موضوعا بحق من قديم الزمان فتخرب يكون لما امكنه اعادته كما كان  
 وليس لجاره منعه من ذلك حيث لم يترتب على ما ذكر ضرر بين به اذا القديم يبقى على  
 قدمه عند عدم الضرر واحداث طاقات لغير العلى بل لجلب الضوء في اعلى ملك المحدث  
 لا يمنع عنه الا ضرر فيها والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة اعدت قديما لطن من مؤنة  
 صاحبها فقط دون غيره فاجرها من صاحبها رجل طحان يطحن فيها بالاجرة لعموم الناس  
 وصار المستاجر المذ كور يديرها بالحنيل ليلا ونهارا حتى ادى ذلك الى ضرر الا ما كن  
 التي يجوارها ضرر اذا فهل اذا تحقق الضرر يمنع صاحبها من اجارتها لمن يطحن فيها  
 بالاجرة لعموم الناس (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء ولا يمكن ليس  
 له احدث تصرف بضرر يجاره ضررا يدينه الله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا ظهره  
 في حارة صغيرة فيها كان اشترى رجل وبناه ورفق ببنائه وحدث بمساكنه العلو شيئا يملك  
 تشرف على مساكن الحرم التي في المنزل الذي ظهره في ذلك الحارة بحيث ان الجالس

سنة	شوال	في تلك الشبايبك ينظر الى من بما كن الحريم من ذلك والى من بساحته ويكشفه كشفها
١٢٧٧	١٤	قاما مع ان سدت تلك الشبايبك وابطالها لا يضر بما كان ذلك الانسان ولا يبطل ضوءه وهو انه ولم يكن بذلك المذ كان قبل هدمه شبايبك مشرقة على مسا كن حريم ذلك الرجل فهل والحال هذه يلزم ذلك الانسان بسد تلك الشبايبك المشرقة على ساحة منزل ذلك الرجل ومسا كن جرمه ويحير على منع ضرره حيث كان ضررا يننا (اجاب) المصرح به ان الفتوى في احداث فتح الكوات التي للطل والنظر انها ان كانت تشرف على ساحة النساء من بيت الجار بحيث ينظر الجالس فيهما الى من يكون بداخل محل النساء فالضرر في فتحها ظاهر ويمنع من ذلك للضرر الظاهر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتنا وخربة يجواره ولبيت شبايبك مطلة على الخربة المذ كورة فبني المالك المذ كورة الخربة بيتا آخر وسد شبايبك البيت الاول وبعد ذلك باع الرجل المذ كورة البيت من رجلين فادبوا احد على هذه الحالة ومالك البيت الاول فتح شبايبك منه يطاع منها على مجلس النساء والجالس فيهما يطاع على عوراتهن وفي ذلك ضرر بين فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي احداث الشبايبك المذ كورة وكان في فتحها ضرر بين بالاطلاع على مجلس النساء وعوراتهن يؤمر بسدها حيث لم يكن في سدها منع الضوء وكانت معدة للطل والنظر (اجاب) ليس للجار احداث طاقات معدة للطل على مجلس النساء في دار جاره لان في ذلك ضرر ايقظتها سيما مع عدم ترتب منع الضرر من دار الفاتح بعدم فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وله مكان باسفلها به شبايبك قديمة عالية لاجل الاستضاءة وله جار محاذ لهذا المكان واراد رفع بنائه فهل اذا كان يحصل لصاحب الدار ضرر بين مانع من الاستضاءة بالسكينة يمنع الجار من رفع البناء المذ كور (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا يننا ومنه منع الضوء بالسكينة فان تحقق الضرر البين ومنع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا اراد ان يحدث فيه طاحونة لاجل طحن مؤنة عياله قد وراحيانا غير مستقرة لاجل الضرورة فاراد جيرانه منعه من ذلك كيا فهل لا يسوغ لهم ذلك وله احداثها اذا لم يكن في ذلك ضرر ير لاحد من الجيران (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا يننا فان تحقق ضرره من التصرف المستطور بالسؤال منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك بين رجلين احدهما له بئر يجانبها والحائط المذ كورة هي حائط على البئر المذ كور ووركب عليها آلة الاستقاء وجذوع سقف البئر المختصة بمالكها و فوق الحائط حائط خاصة بصاحب البئر ثم ان احدهما الرجلين طلب من صاحب البئر قطعة ارض من داره ليحتملها بداره هو فامتنع صاحب الارض من اعطائها له فقتضه بهدم الحائط المذ كور وازالة الحائط المذ كور واستقاء هو هدم حائط البئر وبنائها لنفسه ومنع صاحب البئر من وضع الحائط المذ كور وازالة الاستقاء على الحائط
١٢٧٧	٢	ذو القعدة
١٢٧٨	٣٠	ربيع الاول
١٢٧٨	١٠	ربيع الثاني

١٢٧٨

٢٥

المذكورة مثل ما كانت قديما وذلك من تعذته وتقصده بسبب منعه من القطعة المذكورة  
وتعطل البئر المذكورة طيلا كليا فهل يجبر الرجل المذكورة على رد الجذوع وآلة  
الاستقاء على الحائط المذكورة كما كانت قديما حيث الحائط المذكورة اصلها مشتركة  
بينهم او لا (اجاب) اذا كانت الجذوع وآلة الاستقاء المذكورة موضوعة من قديم  
الزمان يحق على تلك الحائط وازالها الرجل المذكورة تعديا بلا ضرورة يكون ضامنا  
لما اقلعه ولم يعادتها كما كانت لا فرق بين كون الحائط الموضوعة عليها مشتركة  
بينهم او خاصة بمن هدمها وبنائها حيث ثبت ان لرب الجذوع حق وضعها على تلك  
الحائط ولا يمنع من ذلك هدمها وبنائها فانها اذا كانت تلك الحائط مشتركة  
وهدمها احدهما تعديا بلا ضرورة كما هو مذكور وبنائها من ماله كما كانت برئ من  
ضمان تلك الحائط بالنسبة له صيب شريكه ولا تخرج عن كونها مشتركة ببنائها من  
ماله والحال ما ذكر كقولهم كانت خاصة بالاخر غير الباقي قال في البرايق عدم حذار غيره  
من التراب واعاده مثل ما كان برئ وان كان من الخشب واعاده كما كان فكذلك وان  
بناه من جنس آخر لا يبرأ لانه متفاوت حتى لو لم يكن الثاني اجود يبرأ والله تعالى  
اعلم (سئل) في مالك دار يريد احداث طاحونة فيها الضحى مؤنة عيال له وله جار غير ملاصق  
وقاصل بينهم مادارا لا يريد ان يجار الغير الملاصق منهم من احداثها فهل ليس للجار ولو  
ملاصقا المنع من طاحونه مؤنة البيت فقيره بالاولى وماذا هو الرواية القاض بالاطلاق  
وما التفصيل الذي عليه الفتوى (اجاب) ليس للجار الغير الملاصق المنع من احداث تلك  
الطاحونة قول واحد لعدم توهم الضرر بالسكينة بالنسبة اليه واما المنع بالنسبة للجار  
الملاصق ففيه خلاف وتفصيل لانهم صرحوا في جنس هذه المسئلة ان ظاهر الرواية انه  
لا يمنع النقص من تصرفه في خالص ملكه بما شاء ولو اضر بغيره ضررا يبرأ وهو القياس وبه  
افق طائفة والاستحسان انه لو اضر بغيره ضررا يبرأ وهو ما يكون سببا للهدم او يوهن  
البناء او يخرج عن الانتفاع بالسكينة وما يمنع الكوائج الاصلية كسد الضوء بالسكينة  
يمنع منه وما لا فلا وهو الذي عليه غالب المشايخ من المتأخرين ولما تدارك الفتوى والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى بيته وجعل فيه شبرايبك يطالع منها على حرم الجار  
متعللا بان هذا على قديمه والحال ان الشبايبك القديمة كانت في العلو بحيث لا تخرج  
حرم الجار فتترك جاره النزاع واقام طائفا في منزله يدفع بها جرح الشبايبك بحيث ان  
محل صاحب الشبايبك يمكن فيه الكتابة والعراة لبعده هذا الجدار عن شبايبك فبحر  
ذراع فتعمل صايب الشبايبك بان محله قد نقص نوره ويريد هدم الجدار المذكور  
فهل لا يجاب لذلك ولا يهدم الجدار المذكور الذي اقامه الجار لدفع الضرر البين عنه وهو  
بحر حرمه بالشبايبك المذكورة حيث لم يمنع عنه انضوب بالسكينة على الوجه المذكور  
(اجاب) اذا لم يترقب على اقامة الحائط المذكور منع الضوب بالسكينة عن بيت الجار

جمادى الاولى

١٢٧٨

٢٣

جمادى الثانية

١٢٧٨

٦

لا يكون للجار المذكور تكليف الباني في ماله على الوجه المستور هدم ما بناه حيث  
لم يترقب على بناه ضرر بين جاره سيما اذا كان بنائه لدفع الضرر عن نفسه كما هو  
مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وجاره دار اخرى لها سطح  
بحيث يشرف من يصعد على سطح تلك الدار على محلات النساء السكائنة في دار الرجل  
الاول اذ لم تكن ستره على السطح المذكور فاختار الجار المذكور فوق سطحه غيبة  
حمامات واستمر يصعد على سطحه لاجل الغيبة المذكورة وبذا يطلع على محلات النساء  
من دار الجار فهل يمنع من صعوده على سطحه المترتب عليه ما ذكر الا ان يتخذ ستره على  
سطح داره لئلا ينهها الضرر بالبين المذكور (اجاب) نعم للرجل المذكور منع الجار من الصعود  
على سطح داره والحال هذه كما نقله في التنقيح عن المحامية والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل اشترى قطعة ارض خالية من البناء بنى فيها منزلا وجعل له شيايبك تشرف على  
محل حريم الجيران وعلى محل جلوسهن وفي ذلك ضرر فهل يمنع الجار من ذلك ويؤمر  
بهدمها حيث كانت في الاسفل لا في الاعلى وكانت حادثة (اجاب) العتوى في مسئلة  
يفتح السكوة انما اذا كانت للعلل وهي تنصرف على المحلات المعدة لجلوس النساء من بيت  
الجار فالضرر في احدها ليس ويمنع من فتحها والحال هذه للضرر بالبين والا فلا والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل له ملك منزل يشتمل على ثلاث طبقات وفي كل طبقة من العلوية  
شبايبك تطل على منزل الجار من قديم الزمان ونظل على شبايبك الجار المقابلة لها بحيث  
عند فتحها يطلع الجار من داحها على من بداخل شبايبك الجار وكذا يحصل نظير  
ذلك ممن يكون جالسا في شبايبك الجار الا ان فهدم الرجل المذكور منزله وبناه ثانيا  
ثلاث طبقات على ما كان عليه وفي اثناء بناء الطبقة العليا اراد بناء الشبايبك كما كانت  
الا انه يريد ان يجعلها نوحا يقال له شمسات مؤبدة لا يفتح لها درف وليس لها عصى  
يقوم بها الضلع الشمسات بل قد مر اضلاع الشمسات مخددة من اعلى الى اسفل  
بقصد دباب الضوء والهواء منها ولا ينظر من يكون داخلها الى من يكون خارجها ولا  
يترتب على وجودها هذه الكيفية فنظر محلات النساء في منزل الجار المقابل لها بخلاف  
الشبايبك القديمة فهي اذا كان على تلك الشبايبك بهذه الكيفية لا يكون للجار  
المقابل منع الرجل المذكور من ذلك حيث لا ضرر عليه والحال هذه ولا يمنع المسالك من  
تصرفه في ماله بهذه الكيفية (اجاب) نعم لا يمنعون للجار المقابل منع الرجل  
المذكور من ذلك والحال ما ذكر في السؤال ولذا لك التصرف في ملكه بهذه الكيفية  
حيث لا ضرر بين جاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث طاحونة بجوار مسجد  
واما كرم موقوفه عليه وهي تضر به وبما كنه ضرر اينما ومع ذلك اخذ قطعة قير من  
الوقف بلا اذن من ناظره فهل يمنع من ادارتها او - بر على نقض البناء (اجاب)  
لما لا ان يتصرف في ماله بما شاء ان لم يضر بغيره ضررا يندوا وهو ما يوهن البناء في مثل

١٢٧٨

١٦

رمضان

١٢٧٨

٢٠

ذى القعدة

١٢٧٨

٢١

ذى الحجة

١٢٧٨

٢٠

هذه الحادثة فان تحقق ما ذكره من اذاعة الطاحونة المهددة على هذا الوجه والا فلا كما يؤثر برفع بنائه من ارض الوقف ان تحقق انه بناء فيه بدون اذن الناطر الشرعي تعديا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بابها من درب وظهرها للدرب آخر غير نافذ وليس لها باب آخر من الدارب الغير النافذ من قديم فاراد صاحب الدار المذ كور فتح باب لداره من ظهرها في الدرب الغير النافذ ليرمته وليس له حق المرور من الدرب فهل يكون لبعض اهـل الدرب المذ كور منه من ذلك واذا فتحه يكون لهم تسكيفة بسده (اجاب) نعم لهم منعه وتسكيفة بسده والمحال ما ذكره لا حق له من التقديم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وارلا دأخيه لهم قطعة ارض مشتركة بينهم ثم آلت لهم بالميراث عن مورثهم فاراد الم الاختصاص بما وبنى فيم احاطا فنازعوه في ذلك اولاد الاخ ومنعوه من ذلك ثم ان الم هدم ما بناه من الحائط المذ كور وصالح اولاد أخيه على جزء معلوم منها وحده بحدوده وجعل بينه وبينهم طر يقا مشتركة لهم وقسم الارض بينهم وبينه تسعة بتراضهم وبعد مدة اراد ان يغرس اشجارا في الطر يق المذ كورة لنفسه خاصة وان ينقل الطر يق في نصيب اولاد أخيه الذي خصهم بالقسمة والصالح بدون اذنهم ورضاهم فهل بعد ثبوت الصلح والقسمة على الوجه المذ كور وافراد كل باسقية ما حقه لا يجاب لذلك وينع من ذلك (اجاب) اذا كان الطر يق الاول مشترك بين الم واولاد أخيه لا يكون للم الاختصاص به ولا ان يتخذ طر يقا آخر في ملكهم الخاص بهم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بجوارها بيت لا تخرله خرجة من اخشاب مركبة على بعض حائط الطاحونة من داخلها ميني فوقها من القديم ثم بعد مدة احداث صاحب البيت وضع كوابيل بحائط الطاحونة لتقوية ركة وبه وسقفه وحفر بعض حائطها للوضع للاخشاب المذ كورة فيها بدون اذن من صاحبها ورضاه بل بواسطة اتفاه مع المستاجر للطاحونة وفي ذلك زيادة وهن بالطاحونة ونقل عامها فهل اذا لم يكن وضع تلك الاخشاب بحق من القديم ولا باذن رب الحائط يكره له تسكيفة بازالتا ويبنى القديم على قدمه كما كان بلا زيادة (اجاب) حيث المحل كما ذكره من حصول الضرر لحائط الطاحونة من ذلك يؤثر في وضع الاخشاب المذ كورة بازالتها من حائط جاره ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم (سئل) في سفل لرجل وعلو لآخر اراد صاحب العلو جبر صاحب السفلى على هدمه وبنائه ثانيا ليبنى عليه علوه فرائدا عما كان في القديم فهل ليس له ذلك واذا هدم صاحب العلو علوه مع السفلى بغير اذن من صاحبه يكون ضامنا حيث كان السفلى سليما يمكن إعادة العلو عليه كما كان في القديم من غير زيادة (اجاب) لا يجبر صاحب السفلى على هدمه والمحال هذه واذا هدم صاحب العلو السفلى لا يجوز هو سليم لا يخشى من بناء العلو فوقه كما كان يكون ضامنا لتعديده على ملك الغير والله تعالى اعلم (سئل) في شخص يملك مكانا بجانبه قطعة ارض جارية في وقف اهلي وهي بمذ كورة المحالة التي

١٢٧٩

٤

رمضان

١٢٧٩

١٦

ربيع الاول

١٢٨٠

٢٦

جمادى الاولى

١٢٨٠

٦

سنة

مهرم

هي عليهم من قديم الزمان والمالك المكان شبائيك مظلة على الارض المذ كورة  
تشاج مالك المكان مع بعض جيرانه فذهب الجار القير الملاصق للارض المذ كورة  
واستاجر الارض من ناظرها كل سنة بخمسة قروش واذنه الناظر بالبناء فيها ليكون  
ما يبنيه خلواله وقصد بذلك اضمار رب المكان وسد شبائيكه ومنع النور عنه كلياً في  
بعض المساكن وضعه الضوء في بعض المساكن فهل اذا اراد البناء في الارض  
المذ كورة وسد شبائيك المكان الملاصق لها لا يجب لذلك ويحبر على عدم البناء

١٢٨١

٢٣

فيرا اذا كان البناء يمنع رب المكان من الضوء ويضره بذلك ضرراً يئسا اولاً (اجاب)  
ليسر لهذا الرجل احد اث بناء يترتب عليه منع الضوء بالكلية عن بعض اما كن  
الجار المذ كورة وله التصرف بمادون ذلك اذا التخص ليس له التصرف فيما يملك  
تصرفا يضر بغيره ضرراً يئسا ومنع الضوء بالكلية لا تقليله والله تعالى اعلم (سئل في)  
دارين متقابلتين بينهما اوراق غير نافذة عرضها اركان احد اث احدى الدار ين بها  
شبائيك مظلة على داخل محل قسار جاره واحمال ان الشبائيك المحدثه لوسدت لاستغنى

ريبع الاول

١٢٨١

١٩

بالنور من داخل فهل واحمال هذه يجبر محدث الشبائيك المذ كورة على سدها لكونها  
ضرراً على الجار (اجاب) صرح الخبير الرملى في مثل هذه الحادثة بان ذلك من قبيل الضرر  
البيّن فيمنع حيث كان محدثا على هذا الوجه منعا للضرر والبيّن على التقى به والله تعالى  
اعلم (سئل في) رجل اشترى قطعة ارض من مالكة خالصة عن البناء بموجب حجة شرعية  
وفي قمارا ما كن لفسه سفلية وعملوية وفتح بها شبائيك مظلة على الشاوع السلطاني

جداى الثانية

١٢٨١

١٩

ويقابلها بناء رجل آخر والشارع حائل بينهما فمنعه الرجل المذ كورة من فتح الشبائيك  
والحمال ان الشبائيك ليست مظلة على محل النساء قط بل مظلة على جنيته ومنظرة  
للرجل فهل ليس له ذلك ويمكن الرجل المذ كورة من فتح شبائيكه وليس لاحد منعه من  
ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) ليس للرجل المقابل منع المالك من فتح شبائيكه  
المذ كورة النى لا يطلع منها على محلات القسام البيت المقابل وكونها يطلع منها على

رمضان

١٢٨١

٤

المنظرة والجنينة المعدية للرجال لا يوجب منعه من فتحها والله تعالى اعلم (سئل في)  
رجل يملك ارضا ويجوارها ارض لا تخلى ليكن اصلها مشتركا بينهما في اشجار رندات  
اغصانها على ارض الجار واضرت بها فطلب صاحب الارض من رب الاشجار ان يقطع  
اغصانها المتدلية على ارضه او يامر بقطعها فابى فهل والحال هذه لا قاضي أن يامر  
بقومها وتفرغ ربيع هوا ارض جاره ان امكن ذلك بذلك ولا يجبر على القطع أم كيف  
الحكم (اجاب) نعم والمثلة في العمادية ومثلها في الفصولين وعبارة باع ضيعة  
والبايع اشجار في ضيعة اخرى بحيث هذه الضيعة اغصانها متدلية في المبيعة فالمشتري  
ان يأخذ بغيره ربيع المبيعة من الاغصان المتدلية فيها وكذا الورثها ويجنبها ضيعة كذلك  
لانه كورته فله تفرغ ربيع ضيعة من تلك الاغصان فكذا وارثه فيه وفي كتاب الصلح

خرج شعب نخلة الى جاره فلجأ قطعها لتقر يبع هواؤه قالوا هـ ذاعلى وجهين فلو كان  
تقر يبعه بشد الشعب على النخلة أو تقر يبع بعضه بشد بعضها فله أن يؤاخذ بر  
النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التقر يبع بشده وأما ما لا يمكن تفرغه الا بقطعه  
فلاولى أن يسـ تاذنر بها فية قطع بنفسه أو ياذن له به ولو أبى يرفع الى القاضى فيجبره  
على القطع أفاده فى التمتع وقد صرحوا باختلاف الرواية عن محمد فى المشتبك اذا قسم  
ووقعت نجرة فى نصيب أحد هـ هـ ما وأغصانها مـ دلية فى نصيب الآخر هل يجبر على  
التحويل والقطع أولا وان الفتوى على عدم الجبر على شئ من ذلك لانه استحقها باغصانها  
فتترك على حالها والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لشخصين داران مقابلان  
لبعضهما وبينهما طريق فهدم أحد هـ هـ ما على ما يداره ولم يعد له والثانى هدم داره  
وأعادها على أصلها فى الارتفاع غاية الامر انها كانت دورين مرتفعين فعملهما ثلاثة  
بحيث صارت أرض الدور الثالث مساوية لأرضية الدور الثانى القديم وكان بالدور  
الثانى شبايبك قديمة فجعل فى الدور الثالث شبايبك بدلهما مساوية للشبايبك الاولى  
وبسبب هـ هـ م أعاد الجار المقابل بناء داره الأعلى صارت الشبايبك المذ كورة يطاع  
منها على بعض محلات دار الجار المذ كورة الا انها ليست محلات للقضاء ومع ذلك لو بنى  
الجار داره وأعاد ما أزاله من البناء العلوى لا يطالع من هـ هـ الشبايبك على محلات  
أصلها من تلك الدار فهل والحال هذه اذا أراد الجار المقابل المذ كورة منعه من فتح هـ هـ  
الشبايبك التى هى بمساواة الشبايبك القديمة لا يجاب لذلك ولو فرض انها محدثة  
بمعنى انه لم يكن قبل بمساواتها شبايبك قديمة وكان لا يطالع منها على ساحات النساء سيما  
ولو بنى الجار المقابل علوه كما كان أو بعهضه لا يوجد هذا الاطلاع كذا ذكر أصلا (اجاب) نعم  
ليس للجار المقابل منعه من هـ هـ الشبايبك والحال ما ذكرنا ووالله تعالى اعلم  
(سئل) فى رجل يملك دارا ملاصقة لمنزل آخر من الجهة الشرقية وثلاث الدار حائط مختصة  
بها فهدم صاحب المنزل علوه وباع الباقي فان شاء المشتري دارا وتعدى على حائط جاره  
وخرقها ووضع عليها جـ ذو عا وخرقها ايضا من جهة أخرى وجعل فيها بيت راحة بغير  
اذن مالئها وبغـ ير اطلاعـه وكان اذ ذلك مسافرا فلما حضر وعـ لم يذ لك عرض امره  
للحكومة وبكشفت ارباب الخبرة ظهران هـ هـ الحائط خاصة بالدار القديمة وانه ليس فيها  
علامة وضع الخشب قديمة وان اء هـ هـ ما يباقي بناء الدار اتصالا بربع وانه ليس لصاحب  
الدار المنشأة فيما سبق بوضع شئ فهل والحال هـ هـ يلزم المنشئ المتعدى رفع جـ ذو عه  
وازالة بيت الراحة واصلاح الحائط كما كانت ويؤمر بذلك شرعا (اجاب) اذا ثبت  
بالوجه الشرعى ان الجار الملاصق احدث وضع بعض جـ ذو عه على حائط جاره المختصة  
به بدون اذنه ولم يكن له حق فى الوضع وانه خرق بعض الحائط المذ كورة واحدث فيها  
بيت راحة فعيابه منه يؤمر بازالة ما أحدثه على حائط الجار اذا لم تكن قيمة ما أحدثه

عليها كثر يضمن ما تلتفه بخرق الحائط المذ كورة حيث لا ماقع والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى لانيه البالغ نصف منزل صغير مخترب غير قابل للقسمة من  
 مال نفسه تبرعا واستاجر الابن المذ كورة باقى المنزل من مظهره مدة معلومة واذنه الناظر  
 بالبناء على أن ما يبناه فيه يكون ملكه كاله يستحق به القرار فيبنى فيه بعض بناء قليل ثبت  
 له به حق القرار في الوقف ثم اذن والده بان يبنى به بناء المنزل المذ كورة على ان يكون البناء  
 لوالده المذ كورة فبنى الاب المذ كورة المنزل لنفسه باجاره واخشابه ومقونه وجسج لوازمه  
 المملوك كاله حسب اذن ابنه لما لعل به بذلك فهل اذا مات الابن المذ كورة عن ذوجه بنته  
 وابيه واثبت الاب بناءه على هذا الوجه باذن ابنه له بذلك بالوجه الشرعى يكون جميع  
 ما يبناه ملكه كاله حسب الاذن المذ كورة ام كيف (اجاب) نعم اذا ثبت الاب ما ذكر  
 بالاقوال بالوجه الشرعى يحكم بان البناء المذ كورة على الوجه المستطوع ملك له لا لابنه فلا  
 يكون تركه عنه والله تعالى أعلم (سئل) في شخص يملك قطعة ارض ويجوارها محل  
 موقوف فبنى مالك الارض جدارا يجوارها محل الوقف حتى سقط حائط الوقف وبنى  
 في ارضه اودة وفتح شبائيك على محل الوقف المذ كورة فادنا على الوقف بناء محل  
 الوقف واذا بنى على الوجه الذى يريده الآن فتسد شبائيك مالك الارض المجاورة له  
 فهل اذا كان لمالك الارض في المحل الذى يبنى شبائيك من جهة اخرى ليس لمالك  
 الارض منع الناظر المذ كورة من بناء محل الوقف المذ كورة وما المحكم (اجاب) اذا  
 كان لمالك الارض ضوء المحل المذ كورة من الشبائيك الاخرى بحيث لم يمنع الضوء من  
 محله ببناء الناظر مكان الوقف بالكلية لا يكون للمالك منعه ولو قل الضوء بالنسبة  
 لما قبل ذلك ومع ذلك يمكن الكتابة والقراءة فيه مع غلق الباب والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل يملك قطعة ارض يريد بناءها مكانا وبمسق تلك الارض منزل لرجل  
 آخر فيه شبائيك مطلة على تلك الارض فادرب المنزل ان يمنع صاحب الارض من  
 البناء على الشبائيك من منزله فهل لا يجازى ببناء المنزل لذلك حيث لا ضرر على الجار  
 ولا يمنع الضوء بسد تلك الشبائيك عن هذه المحلات لوجود ضوءها من جهة اخرى  
 (اجاب) نعم لا يجازى مالك المنزل لمنع جاره من البناء في ملك نفسه اذا لم يترتب على ذلك  
 البناء ضرر من كسد الضوء بالكلية عن مكان الجار فاذالم ينعقد الضوء عن محلات  
 الجار بذلك البناء بل كان له الضوء من جهة اخرى غيرا لاهو اب لا يكون له المنع من  
 التصرف في خالص ملكه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصّة في قطعة  
 ارض مشتركة بينه وبين امرأته مجاورة لمنزله باعت المرأة نصيبها من الارض المذ كورة  
 لا تخروا المشتري الذى اشترى من المرأة بنى لنفسه واحد وث فيها طاحونة بغير اذن  
 الشريك وهو غائب وضيق عليه باب منزله واخذ منه جائدا وادخله في الطاحونة  
 المذ كورة وكل ذلك والجار المالك لنصف الارض المذ كورة غائب فهل يؤمر برفع  
 ما احده في ملك جاره الخاص به وكذلك اذا حصل له ضرر بين باحداث الطاحونة

١٢٨٢

١٦

ربيع الثاني

١٢٨٢

٤

جمادى الاولى

١٢٨٢

١٧

المذكورة يؤثر برفعها (اجاب) اذا بنى احد الشرىكين في الارض المشترى كبدون اذن شرى يكره وطلب احدهما فمما قسمها يقع من البناء في نصيب الباقي فهو له وما يقع في نصيب الآخر يؤثر بقلعه وكذا ما ثبت شرعا انه احده في ملك شرى يكره الخاص به بدون اذنه يؤثر بقلعه ايضا حيث لم تكن قيمة البناء اكثر من قيمة الارض الا ان يتراضيا على ثلاث ارباع الارض البناء مستحق القلع وتصرف الشخص فيما يملك مخصص له فيه ما لم يضر بجاره ضررا يبيح الله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا في سكة غير نافذة مشتملة على دور واربعة دورها الداخلة عن دار المشترى وروشن قديم خارج على الطريق بحيث لا يعهد الا كذلك وليس فيه ضرر لاحد فنازع المشترى صاحب الروشن المذكور وطلبه برفعه مع ان حق مرور المشترى في هذه السكة من خارج هذا البيت المشتمل على الروشن المذكور بابه على راس السكة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك شرعا وهل اذا اراد المشترى المذكور احداث باب آخر داخل في السكة عن باب داره الاول او روشن او غير ذلك في هذه السكة ليس له ذلك ويمنع شرعا مما احده هذا المنازع من غير اذن المالكين عليه من اهل هذه السكة الغير النافذة (اجاب) اذا كان الروشن المذكور قديما لا يضر بما لا يكون اشترى الدار من اهل هذه السكة المطالبة برفعه ويبقى القديم على قدمه واما احداث المشترى بابا لداره اسفل من بابها القديم في هذه السكة كما هو مذهب كور يال والفقهاء اخذوا في التصحيح والفتوى والمفتون على المنع وهو ظاهر الرواية بخلاف ما لو احده على من الاول حيث لا يمنع واما احداث الروشن ونحوه من المشترى في هذه السكة فلكل من اهلها منعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بابها في طريق غير نافذة مشعب من الطريق العام المسلول فسد وفتح لها بابا من داخل داره بابها في الشارع العام المسلول المذكور وفي الشارع المذكور زائفة مربعة اخرى من الجانب الاخر غير المتقدم ذكره غير نافذة ايضا بل هي مختصة بدار رجل اخرى فتعدي المشترى المذكور وفتح لداره التي اشتراها بابا آخر في ثلاث الزائفة المربعة المذكورة المختصة بالرجل الاخر التي هي حريم لباب داره يمر فيها خاصة من قديم الزمان ولم يكن فيها باب آخر لغير داره فهل حيث كانت مربعة لا مستديرة لا يكون للرجل الذي بابه من عطفة اخرى فتح باب آخر فيها ويؤمر بسده اذ لاحق له في المرور منها (اجاب) ليس للمشترى المذكور فتح باب لداره من الزائفة المربعة الغير النافذة التي لم يكن له باب فيها بل كان بابه من طريق آخر من جانب آخر مشعب عن الطريق العام اذ لاحق له في المرور في المربعة المذكورة والحال هذه ويؤمر بسده اذا فتحه بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض ولها جاره دارا فارد صاحب الارض ان يبنى فيها طاحونة فاستاذن جاره فاذن له بالبناء فبناها وبني حائطا بجانب دار جاره لكي يضع عليها الحجازية فغصه الحجارمة لئلا يناما تضر داره فهل والحال ما ذكر يمنع من المعارضة حيث لم يكن هناك ضرر خصوصا مع اذنه له

١٢٨٢

٢١

جمادي الثانية

١٢٨٢

١٦

جاءى الثانية سنة

١٢٨٢

٢٢

بالبناء (اجاب) اذا حصل ضرر بين البعير من ادارة الطاحونة المذ كورة منع صاحبها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت في سكة غير نافذة بابها في اول السكة او اد صاحبها ان يفتح بابا من داخل السكة فهل لا يمكن من ذلك واذا فتح بابا بدون رضا اهل السكة يؤثر بسده وليس له الامتناع من ذلك وهل اذا رضى بعض اهل السكة المذ كورة بفتح الباب ولم يرض الباقون لا يكفي ذلك بل لابد من رضا جميع اهل السكة ممن يمتسه داخل عن بيت يريد الفتح وهل اذا رضى البعض يكون له الرجوع ام كيف (اجاب) اختلاف الصحيح والاقناء في هذه المسئلة فافتي بعضهم بان له فتح الباب اسفل من بابها الاول ولا يتوقف على اذن احد من اهل السكة المذ كورة وافتي بعض بالمنع بدون اذن الكل وفي رياض المتقاسمين وتمهيد الحمادية والصحيح ان في هذه المسئلة اختلافا في الصحيح والفقوى والسكن التوت على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه ثم المفهوم من كلامهم بناء على ظاهر الرواية من المنع انه لابد من اذن الكل بفتح الباب المذ كورة وان الاذن بذلك من باب الادوية فيكون لمن اذن الرجوع وذلك فيما يتوقف على اذن اهل السكة قال في رياض المتقاسمين اشترى دارا وبها في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة ولت تری في هذه السكة دارا اخرى ليس للشترى ان يجمع للدار المشترية طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع اهل السكة الا واحد فان لم يذالوا احدا من هذه من ذلك وان رضى الكل كان ذلك اعارة ولم ان يرجعوا وكذلك لو رجع واحد منهم كان لهذا الواحد ان يمنعه عن ذلك انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حوانيت بناها جديدة ليس لها ظلة للوقاية من الشمس والمطر فارد ان يجعل لها ظلة لذلك لا تقهر بالمحارقة ثم اعلم لوها ولا بالطريق لبقاء اتساعهم وجودها كما هو عادة اهل البلد من وضعهم الظلال امام حوانيتهم فتعرض له جماعة من لهم الظلال وارادوا منه فقال لا امتنع من وضع ظلتى حتى تزيلوا ظلالكم فاشتكى اصحاب الحوانيت الملك والوقف التي لها ظلال لان الظلال اذا ازيلت تتعطل مصلحة الحوانيت فامر حاكم البلد بابقاء الظلال الموجودة ووضع هذه الظلة فوضعها صاحب الحوانيت المذ كورة بالحاكم بالكييفية المذ كورة في الطريق المسلولك النافذ فاستمرت موضوعة مدة من الزمان والآن يتعرض لذلك الرجل الجماعة الذين تعرضوا له ولا يريدون ازالة ظلتهم فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ويمنعون من التعرض له فيما ذكر بدون وجه شرعى (اجاب) قال العلامة خير الدين قلاهن البزافية وان احداث في طريق ظلة فلكل احد الرقع والمنع اضرام لا وقال محمدان لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثااني وبه يستبرأ المضر لا يمنع ولا يرفع وفي جامع الفصولين الصحيح من مذهب ابى حنيفة ان لكل من المسلمين حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام وقال محمد له حق المنع لا الطرح وقال

رجب

٢٠

١٢٨٢

شعبان

١٨

١٢٨٢

أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى وقتلوا عن الصغار انه انما يلتفت الى خصوصية من  
يخاصم ولم يكن له مثل ما لخاصم ثم قال والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر  
بعض المتأخرين قول الثاني لانه اسعج وادفق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبرا انتهى وهذا  
كله اذا كن الاحداث بغير اذن الامام او نائبه في ذلك أمالو كان باذن من ذكر فليس لاحد  
التعرض لازالة الظلمة المذكورة اتفاقا حيث لا ضرر فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
احترق قطعة أرض موقوفة من ناظرها بآجرة المثل وادفع الناظر بالبناء والعمارة على ان  
يؤور له حق القرار فينمي منزلا ويفتح فيه شبايك مطلة على باقي أرض الوقف التي فيها  
بستان فهل يجوز له فتح الشبايك المذكورة حيث لم يحصل في ذلك ضرر ولا اطلاع على  
محل النساء وادار احد معارضته في ذلك وتسكيفه بسد الشبايك المذكورة متعللا  
بانها دلة على بستان باقي الوقف يمنع من معارضته بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان  
وضع هذا البناء بحق فلما لم يتصرف فيه ان يفتح الشبايك التي لا يترتب عليها اضرار  
ببستان الوقف ولا بغیره من الجيران ولا يكون مجرد كونها مشرفة على بستان الوقف  
منها من فتحها شرعا حيث لم يكن مع هذا القرار النساء فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
له بيت غير عال له الاصلية وتعلو ببنائه واحدث فيه طاقات وشبايك زيادة عن اصله  
وصارت يشرف منها على ساحة دار جاره ومنافعه التي هي محل قراره سائعه وجلسه  
فهل اذا حصل من ذلك الضرر للبني للجار المذکور بعد الكشف عليه من أهل الخبرة  
العلمين باصل ذلك وتحقق الضرر للبني يؤثر الجار بسد ذلك ورفع الضرر عنه أم كيف  
الحال (اجاب) اذا كان ما أحدثه الجار من الشبايك معدة للطل وتشرى على محلات  
النساء وقراردن من بيت الجار يكون الضرر والحال هذه يبنوا يؤثر بسدها والا فلا  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يريد بناء حائط في ماسكه ملاصقة لدار جاره بسبب  
ذلك شبايك في فاعه الجار جالين للهواء لا غير ولم يكونا للوضوء فقام الجار المذکور  
يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بانه بسبب ذلك عنه الريح والشمس  
فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله (اجاب) مجرد منع الهواء والشمس عن مكان  
الجار ببنائه في ملك الباني لا يعد من الضرر للبني حيث لم يمنع النور وللشخص التصرف  
في ملكه كما يجب لا يضر بالجار ضررا يبيننا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ أرضا حالية  
من البناء وبني فيها دارا سكن فيها مدة ثم بعد ذلك بناها طاحونة وركب الجارية في  
الحائط المشترك بينهما وبين الجيران وذلك الحائط الذي فيه الجارية متركب عليه بناء  
ملوي في ملك جيرانه فعند ادارة الطاحونة المذكورة يحصل للاماكن الملاحقة  
للاطاحونة المذكورة احتياج جسيم وضرر بين خصوصاً وان بناء تلك الناحية بالطوب  
والطين ولم يكن فيه مؤنة قوية مثل بناء البنادرو يحصل للبناء ضرر ووهن بسبب ادارتها  
فهل يحبر الرجل على عدم ادارتها (اجاب) اذا تحقق الضرر للبني من ادارة تلك الطاحونة

١٢٨٣

١٤

جادی الثانية

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

١٧

رجب

١٢٨٣

٢٤

للجبران وهو ما يكون سببا لو هن البناء يؤثر بمنع ما يكون فيه ضرر بين يدينا ثم ويكون  
له التصرف في ملكه على هيئة ليس فيها ضرر بين بالغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
أحدث شيئا كمين في حائط بينه وبين جاره مطلين على مجالس النساء ويجرحان أهله  
ويترتب على ذلك ضرر بين فهل لجاره مطالبة بسد الشبا كمين المذكورين حيث كانا  
معدنين للطل (أجاب) نعم لجاره مطالبة بسد ما أحدثه من الشبا كمين المعدنين للطل اللذين  
يطل منهما على ساحة النساء المعدة للجلوس لأن في أحدهما ضررا يئنا بالجوار والحال  
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد أن يبني في ملكه حائطا ملاصقا لجدار جاره  
ويبنى خلفه قبة فخاف مع حجام صغير بمنزل بناء فوقها بحيث لا يضر شيئا فنهى الجار عنه لئلا  
يأثر به بسد ذلك البناء شيئا يملكه المذلة على ساحة منزل الباقي وبأنه يحصل لمنزله الضرر من  
القصة والحجام ويريد منعه من ملاصقة الحائط المذكور وتركة جانبه من الأرض  
من ملكه بدون بناء فاصلا بين البناءين بدون وجه شرعي والحال أنه لا يلزم من هذا  
البناء خلاف سد شيئا كمين يكشف منهما منزل الباقي مع عدم منع الضوء عنه بالسكينة  
لوجود خلافهما في المحل الذي هما فيه فهل للمالك الدار المذكور بناء الحائط في ملكه  
ملاصقا لحائط جاره بدون تركه شيئا فاصلا من الأرض وبناء قبة وحمام لمنزله خلف  
تلك الحائط وسد ما يكره من الشبا كمين المذكورين وليس للجار منعه حيث لا يحصل  
من ذلك ضرر بين ولا منع ضوء محالة بالسكينة وإن لم يقلل شيء من النور بحيث  
لا تمتنع القراءة والكتابة فيه بقطع النور عن ضوء الساب (أجاب) للمالك  
التصرف في خاص ملكه بما شاء ما لم يضر بجار جاره ضررا يئنا وهو ما يكون سببا له أو  
يؤهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكينة وهو ممنوع المحوائج الأصلية كسد الضوء  
بالكتابة واختاروا الفتوى عليه فادعى المترتب على ذلك التصرف المذكور بالسؤال  
الضرر البين لا يكون للجار منعه والأدلة المنع وتقليل الضوء بسد بعض الكرات  
بحيث لا يمنع الكتابة على ما يقتضي به المراد أبو الوالد لا يكون ضررا يئنا وهذا بقطع  
الظر عن ضرر الباب لأنه يحتاج لغلظه ليرد ونحوه على ما حره في تمجيح الحمادية والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا رجنية وشبابيك يمته تشرف على حوشه وجنته  
الخاصة به وتلك الشبا بيلك في محلات النساء ويجرحان أهله ولا يراقب محلاتها  
بيتا وأحدثت فيه شبا بيلك في الدور الأسفل وما فوقه من نحو سبع سنين أو ثمان مائة  
لطل بحيث ينظر الرجال في محلات النساء ويحل جلوسهن وقرارهن  
من البيت المملوك لصاحب الجنية المذكور ثم تدألت الأيدي المكن المحدث  
فيه الشبا بيلك المذكور والمشتري الأخير الآن أحدث ما كثر أخرى فوق الأما كن  
العلوية وأحدث فيها شبا بيلك أيضا يطلع منها على محلات النساء من البيت المذكور ولا  
وحصل من ذلك ضرر بين لئلا البيت والجنية المذكورين والحال أنه لو سدت

١٢٨٣

٩

محرم

١٢٨٤

٩

مطلب لا تنظر لضوء الباب

٢٧

١٢٨٤

ربيع الاول

١٥

١٢٨٤

الشبابيك المذ كورة بالسكنية المهدفة في الحربة اولاً وثانياً التي يطلع منها على دورات  
الجار لا يمنع الضوء عن المجلات المذ كورة ولو جود الضوء لها الآن من شبابيك اخرى  
مطلية على حوش البيت المذ كور من داخله ولا يمنع عن ذلك المكان الهواء والشمس  
ايضا سوى الهواء البحري الذي يدخل من الشبابيك المطلية على الجنبنة المذ كورة فهل  
اذا تحقق الضرر البين من فتح تلك الشبابيك لسكونها يطلع منها على محلات النساء كما ذكر  
يؤثر ما سكنها بسدها مانع الضرر البين للجار وعلى فرض عدم تحقق الضرر و اراد المالك  
للجنبنة المذ كورة ان يبنى ساترا في أرضه المملو كة له ليجب النظر الى داخل محلات  
النساء يجب لذلك لاصحيا اذا ابقى فرجة بين الحائط المذ كورة وبين شبابيك  
الجار بحيث لا يمنع الضوء ولا اصل الهواء الذي كان يجيى عن تلك الشبابيك (اجاب)  
اذا كانت تلك الشبابيك ممددة لاطل ويطلع منها على محلات النساء الممددة لمجوسهن  
وقرارهن من بيت الجار يكون الضرر بينا فهو مما لا يسدها على وجهه يمنع به  
الضرر المذ كور المحاصـل منها واذا لم يكن فيها ضرر بين لا يؤمر بذلك ومع ذلك يكون  
لجار بناء حائط في ملكه على الوجه المسطور اذا لضرر على جاره من ذلك الماصر حواه  
من ان للمالك التصرف في خالص ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضرا ينافي الله تعالى اعلم  
(سئل) في طاحونة جارية في وقف اهلى مجاورة لدور مملو كة لاشخاص حصل من ادارة  
تلك الطاحونة ضرر بين تلك الدور ووهن لبنائها و اراد اصحاب تلك الدور المذ كورة  
منع ادارة الطاحونة لسكونها ضرر لدورهم ضرر راينافهـل يجابون لذلك بشرع بحيث  
تحقق الضرر المذ كور من ادارتها ويجبر مدير الطاحونة على ذلك شرعا (اجاب) اذا تحقق  
ذلك الضرر البين من ادارة تلك الطاحونة يمنع من له الولاية تعليمه من ادارتها منه للضرر  
البين المذ كور ولا فرق بين وقف وملك في هذا المحكم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
اشترى قطعة ارض عشورية ودفع في ثمنها مبلغا جسيما واخذ حجة مقتضية للتملك من  
محكمة معتبرة وقت سيطار زمانيا بحدود تلك الارض وحقوقها وعلى موجب ذلك وضع  
يدها فيها وتصرف فيها تصرف المالك في املا كهافت عرض له اهل قرية مجاورة لتلك  
الارض وابستدعوا في وسطها طار يقاوضه عوا في بحر امامها سفينة لتعديتهم هم  
ومواشيهم الى جهات اجمع وجود الطريق المدة لمرور الناس قد يسايجانها خارجا عنها  
فتر كوا ذلك واحد ثوا المرور من وسط تلك الارض تعديا لاجل قرب المسافة بنحو اربعين  
فصبة ولم يكن بوسط هذه الارض حار يقاوم منها وما لكها من زراعتها والانتفاع  
بها لاجل مرورهم مع حصول الضرر والمشقة والاتلاف الزائد لتلك الارض وزراعتها  
بسبب المرور المذ كور والمحال انه لاحق لاحد فيها خلاف المالك المذ كور ولم يكن  
مذ كور في الحجة والتقسيم المذ كورين تلك الطريق ايضا فهل والمحال هذه للمالك  
المذ كور منع من يمر من تلك الارض والانتفاع بأرضه المذ كورة فظهر الماتقدم وهل

يجب على ولاية الامور منع الضرر المذكور وليس لهؤلاء منع المالك من الانتفاع بارضه  
 (اجاب) اذا تحقق احداث هذه الظرفيات في تلك الارض تعديا ولم يكن لاهل تلك  
 القرية حق المرور في وسطها يكون لمالكها منعه من ذلك بعد الاذن والمحال ما ذكر  
 بالسؤال وعلى ولاية الامر منع الضرر عن المالك وله الانتفاع بارضه بالزرع وغيره وليس  
 لاحد منعه بدون وجه شرعي ففي رياض المتقاسمين من حق المرور والظرفيات الخاصة  
 بالمرور الى الخلاصة رجل اذا ادان يمر في ارض الغير ان كان له طريق آخر ليس له ان  
 يروا لم يكن له طريق آخر له ان يمر ما لم يمنع من ذلك لانه راض دلالة وان منع ليس  
 له ان يمر لان الدلالة بمقابلة الصريح لغو وهذا في حق الواحد اما في حق الجماعة فليس  
 لهم ان يروا بغير رضاه خلاصة من غصب الضياع من كتاب الغصب انتهى وفيه من  
 المحل المذكور قبل هذا في ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستئذان ان اضر بها  
 كالمزودة والرطبة والا فلا اذا اذنى صاحب الارض يجب عليه الاستئذان لا يذانه  
 ولو كان له حق المرور في ارض غيره فغيره مع فرسه او جواده قبل ان يشته بالحجة ليس  
 له ذلك حاوي القنية فيمن يتصرف في ملكه من كتاب الكراهية والاستئذان انتهى  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار قديمة اشبا ببيت من قديم الزمان مطلة على محل آخر  
 مملوك لرجل آخر في الدار التي فيه الشبا ببيت مزارب تهر يف ماء الشتاء منه يصب في  
 بعض ارض المحل المذكور وموضوع بحق من قديم بدون ان يمنع من ذلك صاحب  
 المحل الا ان المذكور لا من قبله ولا يعلم منازع في ذلك فهل اذا كانت الشبا ببيت غير  
 مشرفة على محل جلوس النساء وقراوه من محل الجار المذكور ولم يحصل من المزارب  
 وهن لبناء اهل المذكور واراد الجار الذي هو صاحب المحل الاخر ان يسد الشبا ببيت  
 ويرفع المزارب المذكور من محله لا يجب لذلك وبيتي القديم على قدمه حيث لم يكن في  
 ذلك ضرر بين ولم يعلم وضع ما ذكره الى الحالة التي هو عليها الآن (اجاب) ليس  
 للجار سد شبا ببيت جاره التي لا يطالع منها على محل قراة النساء من بيت الجار ولا تسكيات  
 ما ملكها بذلك لانه لا ضرر في فتحها ولو كانت حادثة نعم للجار البناء في ملك نفسه ولو  
 ترتب عليه منع ضوء تلك الشبا ببيت الا اذا امتنع الضوء بالسكينة عن المكان الذي  
 فيه الشبا ببيت المذكور بار لم يكن له ضوء من شبا ببيت اخرى بقطع النظر عن ضوء  
 الباب فحينئذ ليس له سدها كما انه ليس له رفع المزارب المعد تصريف ماء الشتاء الذي  
 ينصب الماء منه في بعض ارض الجار حيث كان موضوعا بحق من قديم الزمان لا يعهد  
 الا كذلك ولا يحصل منه ضرر بين الجار والله تعالى اعلم (سئل) من قومسيون  
 الخامس المخصوص في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ وقد عمل جوابه ايضا باسماء  
 واختام كل من حضرة شيخ الجامع الازهر والشيخ محمد الدمنودي الشافعي والشيخ  
 ابراهيم السقاء والسيد علي محمود البقلي والشيخ عبد القادر الرافعي والشيخ مصطفى

مطلب المرور في ارض  
 الغير ممنوع مع الضرر أو المتع  
 من المالك

جمادى الثانية

١٢٨٤

٢٢

مطالب الفاصل بين الحدود  
وغيره يدخل في الحدود

١٢٨٤

٢٤

القرشي وصورة المذوال في شخص يملك منفعة أرض أميرية بموجب حجة شرعية مذكور  
فيها ان الحد القبل على اطياف فلان وبينهما طريق متصل بقناية قدره خمسة وستون قصبة  
ويزعم هذا الشخص ان الطريق المذكور صارت له بمقتضى سند المذكور فهل بمقتضى  
ذلك تكون هذه الطريق داخلية في منفعته ويكون له منع الناس من المرور منها مع  
كونها معدة لمرور الناس منها قبل شرائها من قديم أم لا (اجاب) لا يلزم من دخول  
الطريق المذكور في حدود الارض المملوكة منفعة لها للشخص المذكور ان يكون له  
منع غيره من المرور فيها اذا كانت معدة لمرور غيره فيها من قديم الزمان اذ يجوز ان  
تكون الارض مملوكة للشخص وغيره حق المرور فيها وحيث كان مرور الغير خاصا فيها  
لا يكون له المنع الا اذا أثبت بالوجه الشرعي احداث هذه الطريق في أرضه والذي يدل  
على دخول هذه الطريق في الحدود بهذه العبارة المذكورة في الحجة ما ذكره في جامع  
الفقه وايزونود العين لذكر الفاصل وحكم بالمدمعي هل يدخل الفاصل في المحكم ذكر  
شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده اشارة الى انه يدخل وكذا وقعت في الفتوى كتب  
في صلح الشراء أحد حدوده دار البائع والفاصل جدار دهره فالفصل لمن يكون  
في فوائده اشارة الى انه للشترى انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان  
مطلية شبابيكه على جنيته معدة للرجال لا للرجال ولا للرجال ولا للرجال ولا للرجال  
مطلية على الجنيته المذكورة وذلك من قديم الزمان وتخرب المكان المذكور ووصا ردهم  
السور الذي على الجنيته وصار اعادته كما كان اولافعه واضع اليد على الجنيته  
المذكورة فهل له المنع أم لا (اجاب) ايسر اصحاب الجنيته منع الجار من فتح الشبايك  
القديمة كما كانت حيث لا يطلع منها على محل قرار النساء وجلسهن اذ لا ضرر في ذلك  
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في شارع معد لمرور العامة من مدة طويلة  
موصول من جهتين للشارع الاعظم لرجل من أهله دار حدها الغربي اليه وحدها  
القبلي للشارع الاعظم وفيها شبابيك قديمة في الحدين المذكورين وبجيرانه شبابيك في  
الشارع الغربي هدم ذلك الرجل داره وأراد بناءها واعادة الشبايك على الشارعين  
المذكورين كجيرانه وليس في ذلك اطلاق على بيوت الجيران فتعرض له رجل من  
المقابلين له في الشارع الغربي يريد منعه من ذلك مدهيا ان الشارع الغربي المذكور  
جميعه ملكه والحال انه شارع عام لمرور العامة من مدة طويلة ولم يعهد حيازة أحده  
ولا يترتب على ذلك الاطلاع على عورات النساء من بيت الجار المذكور وحمل قرارهن  
من داخل فهل والحال هذه لا يجب لمنعه ولو فرض ان الشارع المذكور ملك له  
لا سيما والدار المذكورة التي فيها تلك الشبايك التي هدمت ويريد ملكها اعادتها  
قديمة سابقة على دار الجار المقابل وقد احدث الجار المقابل بداره شبابيك مغالبة لجاره  
المذكور التي شبابيكه وبنائه قديم وكانت دار الجار المذكور حين ذاك أرضا برأحا لا

سنة

رجب

١٢٨٤

٢

رمضان

١٢٨٤

٢١

١٢٨٤

٢٩

صفر

١٢٨٥

١

مطلب ليس لاهل السكة  
الغير النافذة ان يبيعوها  
او يفتسموها او يدخلوها  
في دورهم بل لهم الدور فقط

بناء فيها اصل الاصل فرض الاطلاع من داخل على محلات النساء لامر الجمار المقابل  
التي حدثت داره بسد شبايكه الكوفة والى المحادثة وكانت دار الذي يريد البناء الآن  
موجودة وفيها شبايك في هذه المواضع ودار الاخر ارض ابراحا كما سبق أم كيف الحكم  
(اجاب) نعم ليس للجار المقابل المذ كور منع جاره المقابل من إعادة شبايكه التي  
كانت قديمة وهذه مع البناء وراة اعادةها ولو فرض كون ذلك الشارع مملوكا  
للجار المقابل اذ ليس منها ضرر بين والحال ما ذكر بالسؤال ولو فرض الاطلاع من  
شبايك كل من الدارين على داخل محل الاخر يؤمر الذي أحدث منها بسد ما أحدثه  
لانه المتعدى لسبق الاخر بلا ضرر ارحين احدهما سابعاً وارض الاخر خالية والله  
تعالى اعلم (سئل) فيما اذا وضع صاحب العلم في علوه جداراً يمكن في القديم  
واحدث في علوه بناء يضر بالسفل بدون اذن صاحب السفلى وتضرر من ذلك  
صاحب السفلى فهل يمنع صاحب العلم من ذلك حيث نتحقق الضرر أم كيف  
الحكم في ذلك حيث اضر ما ذكر بالسفل (اجاب) نعم يمنع من ذلك والحال ما ذكر في  
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك وكالة ورجل آخر يملك حانوتاً خارج  
الوكالة ماصفاً يحاط بها مرتفعة بحدود معلومة ارتفع ابناء سد به شبايك خرجت  
الوكالة المذ كورة الموضوعة بتحقيق من قديم الزمان والآن صاحب الحانوت مدم  
حانوته ويريد بناءه ووقع ذلك البناء زيادة عن قديمه الذي كان عليه أولاً لاجل ان يسد  
شبايك الو كالة ويمنع منها النور فهل والحال هذه لا يكون لصاحب الحانوت المذ كورة  
الارتفاع في البناء زيادة عن القديم المذ كور ويمنع من ذلك شرعاً حيث يحصل بذلك  
ضرر بين لصاحب الوكالة بمنع الضوء بالسكينة عن المكان الذي بالوكالة أم كيف  
الحال (اجاب) ليس لمالك الحانوت المذ كورة الارتفاع ببناءها عن القديم اذ ارتفاعها  
يترتب عليه سد الضوء بالسكينة عن بعض أماكن الوكالة المجاورة لها لان ذلك ضرر  
بين بالجار ولما لك ان يتصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر جاره ضرراً يبين الله تعالى  
اعلم (سئل) في سكة غير نافذة رأسمان متصل بطريق العامة بها أربعة منازل  
لاحد أهلها منزل بابها باعلاها وللآخر ثلاثة منازل أبوابها باسفلها فأراد صاحبها ان  
يسد السكة المذ كورة من جهة الاسفل ويدخلها في ملكه فهل يمنع من ذلك شرعاً حيث  
كانت السكة المذ كورة فيها حق العامة أم كيف الحال أفيدوا الجواب (اجاب) نعم  
يمنع من ذلك والحال ما ذكر في تنقيح المائدة ما نصه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يفتسموها  
فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة  
حتى يخفف الزحام عمادية في الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في  
دورهم وانما لهم المرور فقط برأية من نوع في السكة الغير النافذة انتهى وفي رياض

الامة قاسمين السكة الغير النافذة لوعلى الطريق الاعظم ليس لاصحابها ان يبيعوها لان  
 لما رقيها حقا فاذا ازدحم الناس في الطريق الاعظم لم يسم دخولها حتى يخف الزحام  
 وليس لهم ان ينصبوا دواب ولا ان يسدوا رأس السكة بزازية من كتاب الحيطان ليس  
 لاهل السكة ان ينصبوا هـ الى رأس سكتهم دوابا يسدوا رأس السكة لان مثل هذه  
 السكة وان كانت ملكا ظاهر السكن للعامة فيمانونع حق وهو انه اذا ازدحم الناس في  
 الطريق كان لهم ان يدخلوها حتى يخف الزحام جامع الفصولين من الفصل الخامس  
 والثلاثين سئل عن رجل له كرم وباب الكرم في نهاية سكة غير نافذة وليس فيها باب  
 لغيره اراد الرجل ان يسدوا رأس السكة ببابه هل له ذلك ام لا الجواب ان كان رأس السكة  
 متصلا بطريق العامة لا يسد ذلك لان في مثل هذا الرقاق حق العامة فانه لو وقع الزحام  
 في الطريق العام لهم ان يدخلوها من قسمة القاعدية انتهى والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له بيت وبجاره شـ بابك مطلة على بيته يطلع منها على داخل محلات  
 النساء من بيت جاره وينتضر بذلك ضررا بينا فهل اذا بنى المتضرر حائطا في ملكه لمنع  
 نظره الى عوراته لا يمنع من ذلك سيما ولا يترقب على ذلك منع الضوء عن بيت جاره  
 لوجود النور له من شـ بابك اخرى موجودة (اجاب) نعم لا يمنع الرجل المذکور من  
 بناء حائط في ملكه لمنع نظره الى عورته حيث لا يمنع الضوء بالكلية عن بيت جاره والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وفيه شـ بابك مطلة على المحارة ومقابلة لربع  
 يملكه لا يخفى ليس فيه شـ بابك تقابل شـ بابك الجار فهدم صاحب المكان الاول  
 حائطه التي فيها الشـ بابك المذکور وبناها واعاد الشـ بابك التي كانت فيها على  
 حالتها الاولى ثم ان صاحب الربع المذکور هدم ربه وبناها وحدث فيه شـ بابك مقابلة  
 لشـ بابك الجار المذکور التي كانت قديمة واعيدت على أصلها قبل هدم الربع  
 وحدث الشـ بابك المذکور كورة والا ما كن التي فيها الشـ بابك القديمة معدة بحلوس  
 النساء وحل قرارهن فترتيب على احدث شـ بابك الربع ضرر بين اصحاب المنزل الاول  
 بحيث يطلع على من كان داخل محلات النساء من امكنة الجار المذکور وهي معدة  
 للطل والنظر فهل اذا تحقق ذلك شرعا يؤثر صاحب الربع المذکور بازالة الضرر  
 المذکور بسد الشـ بابك بحيث لا يطلع من في الربع المذکور على من كان جالسا في  
 محلات النساء في بيت جاره بواسطة فتح الشـ بابك التي احدثها (اجاب) حيث كانت  
 الشـ بابك المحدثه معدة للنظر وترتيب على احدثها ضرر بين الجار المقابل بحيث  
 يطلع منها على من كان داخل محلات النساء وقرارهن من بيت الجار يؤثر ملكها  
 بسد ما يمنع الضرر عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا فيها طاحونة  
 ملاصقة لجار ويخضع لبناء الجار ضرر بسبب ادارة تلك الطاحونة فنقلها ما ملكها الى  
 مكان آخر ملاصق لمكان ذلك الجار ايضا وبطلت الطاحونة القديمة من مدة سنين

١٢٨٥

١١

رجب  
الاول

١٢٨٥

ثم ان صاحب الدار التي فيها الطاحونة باع الدار المذ كورة لرجل آخر دون الطاحونة  
 الحادثة المذ كورة فاراد المشتري ان يحدد طاحونة ثانية في الدار المذ كورة محل  
 الطاحونة القديمة ففعله الجار من ذلك لكونها مضره لساكنه فهل اذا كان في احداتها  
 ثانيا ضرر بين الجارين منع من ذلك شرعا (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما يشاء  
 ما لم يضر بجاره ضررا ينافي فاذ تحقق الضرر والبيع من ادارة الطاحونة المذ كورة يمنع  
 الجار المذ كورة من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ولا  
 دار يجانبها كتماهما في عطفة غير نافذة خاصة بامهلهما اراد احد الرجلين ان يحدث  
 في حدة في داره مازنة في هذه العطفة الغير النافذة محل عمر الرجل الاخر الى داره  
 وارتفاعها قليل ايضا تضر بالسار من تحتها لاسيما اذا كان حمالا لشي على رأسه ويريد  
 ان يحدث فيها شبايلك قريسة من شبايلك جاره جدا مدة لا ينظر بحيث يطلع منها على  
 محلات النساء من بيت الجار المذ كورة وذلك كله بدون اذن جاره ورضاه فهل للجار  
 المذ كورة منه مما ذكر والحال هذه (اجاب) نعم للجار منعه من ذلك كله والمحال  
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف حضرة مأمور مشروعات القصر  
 العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها جل جار لتزل رجل آخر مبنى فيه  
 من القديم قصبة بيت راحة ومن مائها حاصل لبناء الجار نشع بحائط منزله فنظرا للحال  
 منزل الجار المذ كورة الذي فيه القصبة الهسكي عنها انهدم ومن ضمن ما انهدم تلك القصبة  
 فهل مع حدوث ما ذكر من ضرر حائط الجار من تلك القصبة يحكم شرعا بعدم عودها  
 الى اصلها ام لا نورم الافادة عن ذلك (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا  
 اذا تضر بجاره ضررا ينافي وهو ما يوجب وهن البناء ويمنع الحوائج الاصلية فاذا ترقب على  
 بناء القصبة المذ كورة ضرر بين بيت الجار يمنع المالك من بنائها على هذا الوجه وله  
 ان يبنيه على وجه لا يترتب عليه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة  
 من طرف حضرة مأمور مشروعات القصر العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها  
 حائط وقف في الاسفل والعلو المذ كورة فاما المذ كورة فموقوف على حائط الوقف  
 المذ كورة بدون اذن فاضار الوقف المذ كورة فهل يحكم على باقي حائطه على حائط الوقف  
 بدون اذن الناظر بهدمها وازالتها من عالم كيف تقوم للافادة (اجاب) اذا كان  
 المالك العلوي في وضع بناءه على حائط الوقف السفلي فانهدم أو هدمه يكون له اعادته  
 كما كان بلا زيادة مضره ولا يتوقف البناء حينئذ على اذن الناظر وان كان البناء  
 العلوي حادنا غير حتى فليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة  
 ارض مراح وبنائها اما كن علوية وسفلية من جملتها ففرن لاجل الخبز فيه جعل له  
 مدخنة تمنع من وصول دخانه الى من بجواره ولم يكن حوله اذ ذاك اما كن ثم بعد مدة  
 اشترى جماعة الارض المجاورة له وبنوها اما كن ايضا مع علمهم بوجود ذلك الفرن  
 عند انشائها ثم باعوا بعض الاما كن المذ كورة لآخر بن عالين بوجود ذلك الفرن ثم

١٢٨٦

٤

مطلب ليس له ان يحدث  
 بخرجة سكة غير نافذة  
 بدون اذن اهله

جاءى الثانية

١٢٨٦

٩

رجب

١٢٨٦

٢٧

١٢٨٦

٢٧

سنة رمضان

١٢٨٦

٧

ذى القعدة

١٢٨٦

٣

ربيع الاول

١٢٨٧

٢

مطاب ليس ان له باب في  
دخلة مربعة غير نافذة ان  
يفتح فيها بالارور بدون  
اذن اربابها

انه قام الا ان بعض المشترين يدعون حصول ضرر بحرارة ذلك القرن والحال ان بيت  
النار ليس متصلا ببنائهم بل بيته وبين حائطهم حائط خاصه بعمالك القرن المذ كورة  
تمنع ضرر النار فهل اذا لم يتحقق ضرر بين بجيرانه بسبب دخان القرن أو حرارته لا يكون  
لهم منعه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم منعه والحال ما ذكر بالسؤال اذا لم يمنع  
منوط بالضرر والبيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى في خالص ملكه حائطاً سد به  
بعض ضوئ شبايك محل في منزل جاره ولم يزل ضوء المهل بالسكينة ويريد الجار المذ كور  
منع الباقي المذ كور من ذلك بدون وجه شرعي لان في المهل المذ كور شبايك أخرى  
تجب بالضوء فيه فهل ليس له ذلك حيث لم يكن الضرر بينا (اجاب) نعم ليس له ذلك  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حائط بين بيتين عليهما اطراف عيدان سقف  
كل منهما عليهما وعليةما بعض كبوش لاحدهما عليهما يليه دون الاخر وان كان الآخر  
له عليهما من جهة حرشه اطراف عيدان ليس لذلك الاحد مثلها الضرورة احتياج ذلك  
الحرس الى النور ولم يتبين من جهة كل من البيتين ان قلائد الحائط تخصه أو مشتركة  
بينهما فهل هي مشتركة بينهما أو يرجع في امرها الى اهل الخبرة (اجاب) ان كانت  
لكل من الجارين ثلاثة جذوع فكثر على تلك الحائط فتنازع فيها فهي بينهما هذا اذا  
لم يكن لاحدهما اتصال تربيع بها بان كانت انصاف لبنات احدي الجهتين متداخلة  
في الجهة الاخرى فان كان لاحدهما اتصال التربيع دون الاخر تكون خاصة  
بصاحب التربيع ولا يخرج حق وضع الجذوع عليهما وليس لصاحبه ابطال حقه وهذا  
عند عدم اثبات الاختصاص بهما من احدهما بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في سكة غير نافذة يشعب منها سكة اخرى غير نافذة ايضا تتصل نهاية السكة  
الثانية الى قطعة ارض مربعة غير نافذة ايضا الملامد دخل اقل من نصف اتساعها من  
الجهة البحرية ويجوانب القطعة الارض المربعة المذ كورة من الجهة البحرية والغربية  
والقبليّة داران ملاكهما متوحد بابهما من تلك القطعة احدي الدارين التي بالجانب  
الغربي والقبلي مفتوح بابهما من الجهة الغربية في القطعة الارض المذ كورة ولهما باب  
قديم من الجهة القبليّة ايضاً سدده ملاكهما لا استغناء عنه والدار الثانية التي في الجانب  
البحري مفتوح بابهما من الجهة البحرية في القطعة الارض المذ كورة ايضاً ويجوز  
للمدخل من الجهة الشرقية دار معلومة لشخص آخر ليس له باب في تلك الفسحة  
المذ كورة بل بابه من السكة الثانية الخارجة عن تلك الفسحة المتشعبة من السكة الاولى  
الغير النافذة وتلك القطعة الفسحة المذ كورة خاصة بملاك الدارين المذ كورتين من  
قديم الزمان ليس لغيرهما ما باب اليها ولا انتفاع بهما بعدى مالك الدار الشرقية  
الذي ليس له باب من تلك الفسحة وبابه في السكة الثانية المذ كورة وفتح باباً آخر خادماً  
في تلك الفسحة بدون اذن ملاك الدارين المذ كورتين فهل ليس له ذلك ويكون لكل

رجب

واحد من ملاك الدارين المذكورين تكليفه بسد الباب الذي احده بدون حق  
(اجاب) نعم ليس له ذلك اذ لاحق له في تلك المسألة بل هي خاصة بملاك الدارين ولكل  
من الملاك المذكورين تكليفه بسد الباب الذي احده والمحال ما ذكره الله تعالى  
اعلم (سئل) في طاحونة كانت دائرة ويحصل منها ضرر الى جيرانها ثم تشكى احد  
الجيران الى الحكومة فصاروا يطالها بمعرفة المحكومة لمساها وحاصل من الضرر والبين  
والآن يريد صاحب الطاحونة ادايتها كما كانت فهل يمنع شرعا (اجاب) للمالك  
التصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر البين  
من ادارة الطاحونة المذكورة منع ما ذكره من ادايتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل له بيت بناء في ملكه الى الدور الثالث وبجواره بيت لشخص آخر فيه طافات  
وشبابيك في الدور الثالث ايضا فنهضه صاحب البيت المذكور من البناء والتعليق متعللا  
بانه يسد عليه الضوء من الدور الثالث المذكور والمحال ان البناء والتعليق المذكور  
لا يترتب عليه سد الضوء بالكلية عن بيت الجار فهل لا يكون لصاحب البيت المذكور  
منع صاحب البناء منه اذ لم يترتب له بناءه ضرر بين بجاره (اجاب) للمالك ان  
يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر البين بالجار  
ومنعه سد الضوء بالكلية عن بيت الجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت  
فيه شبايبك مظلة على حوش بيت مشترك بين صاحب البيت الاول وغيره وصاحب  
البيت المنقطع به على هذه الكيفية من قديم الزمان ثم ان البيت المظلة على حوشه  
الشبايبك المرقوة تتخرب وصار ساحة واراد باقي الشر كانه ان ينفذه وكالة للاستغلال  
ويتمتعوا بقلته وينتوا حائضا يسدون به على صاحب الشبايبك ويعتدوا عنه الهراء  
والضوء بالكلية ويضعوا خشبا على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضاه  
ويكونون متبرعين بالبناء وهو لا يرضى بذلك واعطوه قولا بانهم لا يسدون عليه  
شبايبكه وتبقى على ما هي عليه وهو لا يثق بقولهم ويخاف ان يغدروا به فهل لا يجابون  
لما طلبوا ويبقى القديم على قدمه لا سيما ولم يكن من الشبايبك المظلة جرح لاحد  
وصاحبهم لم يكن له جهة غير حاجب له الهواء والضوء بحيث كان لصاحب الشبايبك  
المذكورة حصه في البيت الذي يريدون بناء وكالة وطلب القسمة واخذ نصيبه منه  
وكان كبيرا محتمة لالة سدة وكل منهم ينقسم بنصيبه منه بعد القسمة يجاب لذلك  
(اجاب) نعم لا يجابون لما طلبوا من بناء الحائط على وجهه يمنع الضوء بالكلية عن  
مكان الجار المذكور ويبقى القديم على قدمه بحيث لا ضرر من الشبايبك المذكورة  
كما انه ليس لهم وضع خشب حادثة على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضاه  
ولمالك الحصه المذكورة من البيت المتخرب الذي صار ساحة القابل للقسمة قسمتها  
قسمة افراز والمحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كان لها عشة في درج  
غير نافذاتها وبنت مكانها بيتا بنت الدور الاسفل منه وتريد بناء الاعلى وفتح

١٢٨٧

٢١

شوال

١٢٨٧

١١

١٢٨٧

١٩

١٢٨٧

٢٤

١٢٨٨

١

شبايبك مطلة على بيت جيرانها خصوصاً بيت البحار المتقابل لبيتها فإنه يرى من تلك الشبايبك حريمات الجيران وداخل محل جلوسهن ويطامع منها على عوراتهن ويحصل من ذلك ضرر بين من الرجال الا جانب الذين يدخلون عنده المرأة المذ كورة لعل الغاشية فانهم مظاهرة بذلك فهل والحال هذه ليس لها فتح الشبايبك المذ كورة وتمنع منها شرعاً (اجاب) للجأ ران يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا ضر بجاره ضرراً ينافي اذا تحقق الضرر بالبين من احداث تلك الشبايبك بان كانت يطامع منها على داخل محلات النساء من بيت البحار ومحل قرارهن تمنع من احداثها على هذا الوجه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) بالفائدة وارادة من حضرة ناظر قلم التنظيم في غاية ربيع الاخر سنة ١٢٨٨ مضمونها الامل من بعدم معلومية حضرة كم ما تحتويه هذه الشقة وصيرورة الكيفية معلومة يعطى الحكم الشرعي في هذه المسئلة بناء على امر سعادة ناظر الجهادية ولاجل ذلك تؤمل التكرم بالفائدة عماد كروم سطر بالشقة المذ كورة افادة من ناظر القلم المذ كور بتاريخ ٩ ربيع الاخر سنة ٨٨ خطاباً لحضرة الشيخ عبد الهادي مفتي الضابطية يذكركه تؤمل من بعدم معلومية حضرة كم ما ينويه حضرة اسماعيل افندي حتى وما توضيح بالفائدة مهندس الكشف اعطاء الحكم الشرعي في مادة الاملاك التي يكون الر كوب في ملك واحد والسفل اى الدكاكين في ملك آخر والر كوب الذي فوقها محتسب اومه دوم وما لكه يرغب ببناء والده كا كين سليمة في حده نفسه ولا تحمل الر كوب فوقها فهل تجبر اصحاب الدكاكين على هدم دكاكينهم وتقوية البناء لاجل د كوب مالك العلو ام كيف فلذا لزم الشرع لحضرتكم تؤمل من بعدم معلومية ما ذكر ترد الافادة بموافقة الشريعة الغراء ولفظ جواب المفتي المذ كور اذا كان السفل سليماً لا يجبر مالكه على هدمه فحمل البناء فوقه ام لا والله تعالى اعلم وارخه في ١٧ ربيع الاخر سنة ٨٨ الفقير عبد الهادي الدنف الحنفى عفى عنه (اجاب) ما اجاب به حضرة مفتي الضابطية من ان السفل اذا كان سليماً لا يخل فيه لا يجبر مالكه على هدمه صحيح شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ارضاً بني بعضها اما كن ويجوار تلك الارض المذ كورة دار لرجل آخر فتمنع البناء لم يكن فيها شبايبك على جهة الارض المذ كورة فدمها ففتح الآن صاحب الدار شبايبك ومنادى مشرفه على تلك الارض فهل اذا اراد صاحب تلك الارض ان يبني حائطاً على ارضه لا يمنع من ذلك ولا يعارض ولو ترتب على ذلك سد تلك الشبايبك المحاذية بحيث لا يمنع الضوء بالكلية من سد تلك الشبايبك لوجود شبايبك اخرى بالدار المذ كورة جالبة للضوء ام كيف (اجاب) نعم لا يمنع المالك من ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان مختبر بشرع في بنائه وتعلو بالجداد فادجار له منه من التعلو متعللاً بأنه يسد عليه بعض شبايبك المطلة على محل حريم الباني الذي احده وأنه يقلل عليه الهواء والضوء فهل لا يكره له منعه من البناء ولو لزم عليه سد بعض شبايبك البحار التي

جداى الاولى

١٢٨٨

٤

جداى الثانية

١٢٨٨

٢٥

١٢٨٨

٢٢

يحمل منها جرح محل حريم الباني المذ كور حيث لم يكن في ذلك ضرر على الجار ولا يمنع  
 عنه الهواء والضوء بالكتابة بل يوجد بعد ذلك الضوء السكا في المكان الجار والهواء أيضا  
 (أجاب) إذا لم يترتب على بناء الجار المذ كور ضرر بين يجارده كمنع الضوء بالكتابة عن  
 مكانه بحيث لا يمكن القراءة في المكان الممنوع عنها الضوء بقطع النظر عن ضوء الباب  
 لا يكون له منعه من البناء المذ كور وان ترتب عليه الضرر والبين المذ كور يمنع منه والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى علمتين من رجلين ولا بين عم البائعين علميتان  
 مقابلتان للعلمتين اللتين اشتراهما الرجل المذ كور وبين العلالي المذ كورة مستوقد  
 حمام يسمى في عرف أهل هذه الحادثة بالقميم مشترك هذا المستوقدين البائعين  
 للعلمتين وابن عمهما مالكا للعلمتين المقابلتين وممر كل من العلمتين اللتين اشتراهما  
 الرجل المذ كور والعلمتين الباقيتين على ملك ابن عم البائعين على سطح هذا المستوقد  
 وبعد ان تمليكهما الرجل المشتري للعلمتين من مالكيهما باع الرجلان البائعان  
 للعلمتين وابن عمهما أيضا جميع المستوقد المذ كور لمشتري العلمتين المبيعتين اولو لم  
 يشترط مالكا العلمتين الباقيتين على ملكه حق المرور انفسه على سطح المستوقد الذي  
 باع نصيبه فيه ثم بعد تمام ذلك اراد المشتري المذ كور البناء على معظم سطح المستوقد  
 الذي اشتراه وانصرف فيه بما لا يضر بجارده مالكا العلمتين ولا يترتب على البناء  
 المذ كور تعطيل صاحب العلمتين المذ كورتين عن المرور على السطح المذ كور مع  
 كون ذلك ليس مستحقا له لبيع نصيبه بالاستئذان على سطح ولا اشتراط مرور عليه فهل  
 ليس له منع المالك من تصرفه في ملكه على هذا الوجه (أجاب) ليس لبائع نصيبه من  
 المستوقد المذ كور منع المشتري من البناء على سطح المستوقد المذ كور والحال ما ذكر  
 بالسؤال اذ لا وجه له في المنع بعد بيع استحقاقه على هذا الوجه وقد صرح علماءنا في  
 معتبرات المذهب بان للمالك أن يتصرف في ملكه كيف شاء اذ لم يضر بجارده ضررا يبيننا  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ملاصقة لدار رجل آخر من جهة الغرب  
 وفي الدار المملوكة المذ كورة مطبخ وحمام وراحيض في جهتها الشرقية المجاورة للخلاء  
 هدمها المالك لها المذ كور وبنائها ونقل المطبخ والحمام والراحيض وجعلها ملاصقة  
 لدار المجاورة لها المذ كورة فترتب على ذلك ضرر بين لدار الجار المذ كور ووهن لبنائها  
 فهل اذا تحقق الضرر المذ كور يؤمر المالك المذ كور بإزالة الضرر أم كيف الحكم  
 (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجارده ضررا يبيننا فاذا تحقق الضرر  
 البين لبني الجار باحد اث ما ذكر يؤمر المحدث بإزالة الضرر المذ كور اما بنقل ذلك  
 جهة أخرى أو باحكام البناء ان ترتب عليه إزالة الضرر والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل يملك دارا فيها طاحونة معدة للطحن له خاصة بإدارة جاريها وهي ملاصقة لدار  
 رجل آخر هي امالك الطاحونة قلقت الطاحونة ووسعها وجعلها تدور بخيل ليلا ونهارا

ربيع الاول

١٢٨٩

ربيع الثاني

١٢٨٩

وأعدها للأجرة للطحن الدائم وترتب على إدارتها بهذه الصفة ضرر بين وهن بناء دار  
الجرف هل إذا تحقق الضرر للبسين والوهن للبناء المذكور يؤمر بإزالته (اجاب) نعم إذا  
تحقق الضرر للبسين بوهن بناء دار الجار من ذلك يؤمر ما أسكها بإزالته والحال ما ذكر  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث بناء مرحاض في شارع ضيق نافذ عرضه نحو  
ذراعين في بلدة من بلاد الأرياف يتوصل منه إلى بحر النيل لا فتقاع عامة المسلمين من  
غير إذن الحكومة ولا أحد من أهل البلد وذلك المرحاض يتصل بداره وضيق على  
المارة بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤمر بهدم ما أحدثه ويبقى القديم على قدمه لدفع  
ضرر المارة (اجاب) إذا تحقق إحداث الرجل المذكور بناء ذلك المرحاض في طريق  
العامة بغير إذن ولي الأمر وكان مضر بهم فلا يحل واحد من أهل الخصوصية من العامة  
مطالبته برفعه وإزالته ويبقى القديم على قدمه وهذا متفق عليه بين علماء الثلاثة  
والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي جز جا ومفتي مجلس مديريتها بأفادته في  
٢٠ شوال سنة ٨٩ حاصلها الذي به لديه لمضرتكم أنه عرضت علينا قضية في  
خصوص إحداث طاحونة رحي فارسي بمنزل شخص ير يد إدارتها الطحن مؤنته خاصة  
وجاره باقي ذلك ويتضرر منه ويطلب منه مئة لآبائها توهم بناء منزله المملوك له  
وقل منهم ما به دة فتوى شريعة من السادة العلماء المحنفة الأزهرية فريد الأحداث  
مستغث بأن له أحداً حيث كان الدخ انفسه خاصة وليس على الدوام والاستمرار  
مستدلاً بما ذكره العلامة السيد الطحطاوي في باب القصة نقلاً عن العمادية ومطالب  
المنع فتواه بأن له منه وإن عدم جواز إحداثها للضرر البين مستداف في ذلك لما ذكره  
العلامة ابن عابدين في أوائل شتى القضاء نقلاً عن البحر فلذا الزمنا عرض ذلك للسيادة  
نرجوا كرامتنا بالأفاد بما يعول عليه من أحد القوانين حيث أن هذه المسئلة كثيرة  
الوقوع وقد أبقينا فصل هذه القضية المحررة في الفتاوى بالنصوص الشرعية إلى أن  
تشرف من حضر تكريمياً بعمد عليه (اجاب) المعول عليه في جنس هذه المسائل أن  
المدافى المنع عن تصرف المالك في ملكه لتحقيق الضرر البين للتجار وهو ما يكون سبباً  
لإلحاق أضرار بالبناء أو يخرجه عن الانتفاع بالملكية وهو ما يمنع من المحو الجاصلية  
كعدم الضو بالملكية والفتوى عليه فإذا تحقق الضرر البين المذكور للتجار من إدارة  
الطاحونة المذكورة كونه يمنع ما أسكها من ذلك على هذا الوجه الذي يحصل منه الضرر  
المذكور والأفلا وما نقله السيد الطحطاوي في آخر القسم من الفصول العمادية  
بقوله اتخذ طاحونة في داره لطن يمه لم يكن لجارده منه لأنه يكون أحيانا لا يتضرر  
به الجيران وإن اتخذها للأجرة يمنع لأنه يكون على الدوام لا يتأني ما تقدم حيث علل  
عدم المنع بعدم الضرر للجيران فيقتضى أنه لو تحقق الضرر البين من ذلك يمنع والله  
تعالى أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ مملوك لثلاثة أشخاص لكل واحد منهم منزل

بيع الثاني  
سنة ١٢٨٩

شوال  
٢١ ١٢٨٩

نفي القعدة  
١٤ ١٢٨٩

سنة

محرم

له باب يفتح في الزقاق المذ كور يدخل ويخرج منه ويقابل تلك المنازل منزل مشترك  
بين أخوين ظهره الى ذلك الزقاق وبابه من سكة أخرى نافذة وليس له باب في ذلك  
الزقاق من قديم الزمان اقتسم الاخوان المذ كور ان المنزل المذ ترك بينهما المذ كور  
واختص أحدهما بالجهة التي فيها بابه القديم المفتوح في الشارع النافذ واختص  
الثاني بالجهة الاخرى التي لا باب لها وتراضى مع أرباب الزقاق الغير النافذ على أن  
يهدم حائط المنزل المذ كور المتصل بالزقاني الغير النافذ الممتد الى رأس الدرب المذ كور  
ويترك من أرض المنزل المشترك المذ كور جانبا بطول الحائط المذ كور ويبني بعده  
حائطا آخر في داخل ذلك المنزل ويفتح فيه بابا وصل الى ذلك الجزء المتروك لغير منسه  
الى الخارج ويدخل منه وفعل ذلك واستمر يدخل ويخرج من ذلك الباب الحادث  
ويحرق في الجزء المتروك من ذلك المنزل فحوسست سنين والآن أراد أن يبني الحائط القديم  
الملاصق للزقاق الغير النافذ كما كان ويفتح فيه بابا حادثا ويرمى من الزقاق الغير النافذ  
الذي لاحق له في المرو منسه ولا حقه في فتح الباب فيه فهل ليس له ذلك ولا رباب  
الزقاق الغير النافذ متع من ذلك والحال هذه حيث تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي  
(اجاب) نعم ليس لأرجل المذ كور فتح باب حادث في الحائط القديم لغير منسه في ذلك  
الزقاق بدون رضا أربابه ولو بناء أي الحائط على أصله ولا رباب المنازل الثلاثة فخصين  
بذلك الزقاق منسه من ذلك ان كان الواقع ما هو مسطور وبدون وجه شرعي والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من أرض كبيرة وبني المشتري ما اشتراه  
دارا وفتح فيها شبايبك مطلة على باقي أرض البائع المذ كور ثم تشاقل ملك الأرض  
البراح المذ كورة والآن اراد من آت اليه شبايبك دارا المشتري الاول التي لا يوجد  
له من غيرها ضوه ولا هوا بالكيفية مع كون تلك الشبايب المذ كورة قديمة البناء ولا  
ضوه من غيرها أصلا للمجلات التي هي فيها فهل لا يكون له سد تلك الشبايبك  
المذ كورة (اجاب) لا لا التصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بحاره ضررا يندفع الى  
المفتى به فان تحقق الضرر البين من التصرف منعه والا فلا وقد صرحوا بأن من  
الضرر البين منع الضوه بالكيفية ومنه فتح طاقات معدة للاطل على ساحة النساء وحمل  
قرارهن فليكن الواقع في هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا  
مجاورة لدار رجل آخر اراد ملك الدار الاولى ان يبني في داره بناء يترتب عليه سد ضوه  
بعض شبايبك في بعض أماكنه جاره بحيث لا يترتب على سد تلك الشبايبك منع الضوه  
عن بعض تلك الامكنة لوجود شبايبك أخرى له من هذه الامكنة المذ كورة من جهاته  
الثلاث ولا يترتب على ذلك البناء ضرر بين بجار المذ كور فهل والحال هذه ليس له  
منعه من التصرف في خالص ملكه بما لم يضر به ضررا يندفع (اجاب) اذا لم يترتب على  
ذلك البناء في خالص ملكه ضرر بين بجاره ومنه سد الضوه بالكيفية عن مكان الجار

١٢٩٠

١٨

صفر

١٢٩٠

١٠

شعبان

١٢٩٠

١٨

المذکور لوجود الضوء من الشبايبك الاخرى لا يكون له منعه والافله المنع والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل يملك دوارا وله ساحة من داخله مملوكة لصاحب الدوار وبجواره  
 دار ملاصقة لتلك الساحة فهو - دم الحمار مكانين من داره كان حائطه ملامسا للساحة  
 الدوار المذکور احدهما سفلى والثاني علوى وبناهما فاقوا وجعل السفلى تحت وبشا  
 مفتوحا من جهة داره لاحاط له واحداث له شبايبك مطلة على ساحة الدوار المذکور لم  
 تسكن من القديم وجد داله علوى واحداث فيه شبايبك متعددة من جهتها اربعة شبايبك  
 مطلة على ساحة الدوار المذکور كوروا كثرها على غير هاولم تسكن تلك الشبايبك و جودة  
 من قبل فهل اذا اراد مالک الساحة المذکور المدة لم ورده ان يبني فيها بناء يترتب عليه  
 سد الشبايبك المهدنة على تلك الساحة ولا يترتب على ذلك منع الضوء من المالكين  
 المذکورين اصل لوجود الضوء لهما من جهات أخر خلاف باب الاودة العلوية يجب  
 مالک الدوار لذلك ولا يكون للجار المذکور منعه من البناء حيث لا يترتب على ذلك البناء  
 ضرر بين الجار (اجاب) نعم مالک الساحة المذکور البناء في خالص ملكه اذا لم  
 يترتب على بنائه ضرر بين بجاره ولا يمنع من ذلك سد تلك الشبايبك المهدنة على تلك  
 الساحة الخاصة بمالكها الداخلة في ذلك الدوار لوجود ضوء المالكين المذکورين من  
 غير هاول الحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا يسكنها بابهاني أقصى  
 سكة غير نافذة مستطيلة ولا يمر لاحد فيها امرور غيره وبجانب هذه السكة دار للرجل غير  
 مفتوح بابهانيها بل بابهاني سكة أخرى نافذة فهو - ل اذا اراد الرجل المذکور نقض الحائط  
 الجاور للسكة واخذ جانب من السكة وادخله في داره مع انه لاحق له فيها اصلا وذلك  
 بدون اذن صاحب السكة وبدون رضاه يمنع من ذلك وينقض بنيانه حيث اضر  
 بصاحب السكة ضرر راينا في - دوا الجواب (اجاب) نعم يمنع الرجل المذکور من احدث  
 بناء في تلك السكة بدون اذن صاحبها ورضاه وينقض ما بناه لو احدثه ان كان الواقع  
 منه مضطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لكل واحد من اولاده مسكنا  
 معينا ارضا و بناء وسلم لكل ما وهب له وسكن كل فيما اختص به فارغا غير مشغول ثم  
 بنى علوا فوق مسكن احدهم على ان البناء لصاحب المسكن المذکور متبرعا بما انفق  
 عليه وهو بحال الصحة والسلامة ثم توفي الى رحمة الله تعالى فهل اذا ادعى بقية الورثة  
 استحقاقا في العلو المذکور كوروا وادوا قسمته بينهم بالغريضة الشرعية لكونه بناء ابيهم  
 لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب المذکور نور بنى لابنه تبرعا منه حسب اشهاده على  
 نفسه بذلك (اجاب) نعم لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب بنى العلو المذکور لابنه  
 متبرعا به بما انفق عليه ولا يكون خاصا بصاحب السفلى المبني له كما يستفاد من كتب  
 المذهب في التنوير وشرح من مسائل شتى آخر المكناب همردار زوجته بماله باذنها  
 فالعمارة لها والنفقة دين عليها الصحة امرها ولهم - رلنفسه بلا اذنها فالعمارة له ويكون  
 خاصا بالعرضة فيؤمر بالتفريق بينهما ذلك ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهو متطوع في

١٢٩٠

٥

١٢٩٠

١٤

١٢٩١

ربيع الاول

١٥

البناء فلا رجوع له وفي رد المختار على هذا التفصيل عبارة كرهها وسائر املا كما  
جامع القصولين وفيه عن العدة كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا امره ولولت نفسه بلا  
امر فهو له وله دفعه الا ان يضر بالبناء فيمنع ولون بنى لرب الارض بلا امره يقبض ان يكون  
متبرعا كما مر اه ومثله في نور العين من الفصل الثالث والثلاثين من بحث العمارة  
في ملك الغير اذ اطرط للمعيط البرهاني وفيه را ترايد الى التجرد بطمان ركب في  
الطاحونة حجرا او حديد من ماله ومضت المدة فلوفعه له بالمرور بها على ان يرجع فهو  
له بها ورجع عما اتفق ولوان نفسه بلا امره فلوفضه ركب في البناء فله دفعه ولوم كباؤه  
قيمته ولوللثالث بلا امره فهو متبرع اه وفي البرازية من المزارعة كارعس اشجارا  
في ارض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها الدهقان فهو متبرع وان امره  
الدهقان بشرائها وغرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به  
الاشجار فان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للادكارو يطالبه الدهقان بالقلع  
وتسوية الارض اه ومنه يعلم ان البناء لمن بنى له وهو هذا صاحب السفلى وان الاب  
متبرع به فقد صرح بتبرع الباقي انه يره بلا امره على سبيل الانبعاث في جامع القصولين ونور  
العين وصرح به في مسألة الطمان والا كارة صا كما تقدم في حادثة السؤال حيث اشهد  
الباني حال بنائه لولده انه متبرع له يكون اولى والله تعالى اعلم (سئل) في دارين  
ملاصقتين لبعضهما البعض واحد مملوك هدمت احدهما فبيناها مالها ووضع  
املاج خشب بمحاط جاره فقرا في الحيطان فهل للعجار المذ كور رفع الاملاج المذ كورة  
ولو اذن للباني وقت البناء بوضعها لان هذا اعارة منه فحقى بداله كان له ان يطالبه  
بالرفع حيث لم يكن له حق الوضع بالمحواط قديما (اجاب) نعم لا تذن المطالبة  
بالرفع عن حيطانه الخاصة به والمحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل له سفلى وآخ له علو عليه يريد صاحب العلو هدمه وبناءه ثانيا فهل ليس له ان  
يبني على السفلى بناء زائدا عما كان عليه في القديم بدون رضا صاحب السفلى حيث  
كان فيه ضرر بين بوهن بناء السفلى المذ كور خصوص الورفع بناءه زيادة عما كان عليه  
في القديم يرتب عليه سد شيابيك جالبة للنور بمنزل جاره وهذا ضرر بين (اجاب)  
نعم ليس لذي العلو ذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من  
الزمامه في ١٠ ج سنة ٩٣ بافاده مضمونها قوم لاطلاع سماعة تكلم على العرض  
الوارد بافادة المحافظة وعلى ما اجاب به حضرة وكيل الزمامه بمذاوله كرم بافاده عما  
يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك للاقتناع بوجبه ومضمون العرض المذ كوران  
انما منزلا كبا على جزء طاحونة تعلف اسماعيل أفندي عبد الحفي بحارة قصر الشوك  
بمن الجمالية وصاحب الطاحونة المذ كورة شادع في بناء الطاحونة ومن حيث ان  
ركوب منزلنا واتصاله من فوق بواسطة ساياط وقصد المذ كور ازالته واذا قيل ذلك

السباط يمنع الاتصال الى الملك تعلقنا الركب فوق جزء الطاحونة المذ كودة  
 نروم من بعد الكشف ع- الى ذلك الزام صاحب الطاحونة بقية يدفع ثمن الركوب أو  
 اعطائنا قطعة في الطاحونة للاتصال منها للركوب ومن ضمنون ماذا كره ما مورال اننا تو  
 الزام صاحب الطاحونة باعطاء مقدمه قية ما يتلذذ كره من الركوب الذي باعلى الطاحونة  
 واعطاء طريق من أرض الطاحونة للوصول الى ملكه (اجاب) الذي يقتضيه  
 الحكم الشرعي في هذه المسألة انه لا يجبر صاحب الطاحونة على شراء العلو المملوك لربه  
 ولا على بيع جزء من الطاحونة لملك العلو ليجعل فيه سلما الى علوه والحال ماذا كر  
 انما العلو لا يزال ملكا لما ملكه حتى لو انهدم السفل والعلو فليس اصحاب السفل الا ان  
 يبقى صفه الى الارتفاع الذي كان له من القديم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
 دار في اسفل زقاق غير نافذ وفي أول الزقاق المد كور دار مشتركة بين جماعة اراد أحد  
 الشر كانه يفتح بابا في اسفل الزقاق فهل لمن داره في اسفل الزقاق ان يمنع من الفتح  
 (اجاب) نعم له المنع والحال هذه بناء على احداث صحيحين في التفتيح رجل له دار في سكة  
 غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر اسفل من بابها اختلعة وافيه- والصحيح انه  
 ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابه كان له ذلك خاتمة من باب الحيطان  
 والطرق انتهى وفي ردالمحتار لو اراد فتح باب اسفل من بابه والسكة غير نافذة يمنع منه  
 وقيل لا وفي كل من القوانين اختلاف الصحيح والفتوى قال في الخيرية والمتون ع- الى  
 المنع فليكن المعول عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث بناء منزل في طريق  
 العامة في بلدة حتى استغرق بناؤه ذلك الطريق بحيث لا يمكن لاحد المرور الا  
 بالاستطراق من ارض الغير فهل بذلك الاحداث ضرر لعامة المسلمين ولم يكن ذلك  
 باذن من الحماكم فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يمنع منه ويؤمر بنقضه واعادة  
 الطريق كاصله منعا للضرر (اجاب) نعم اذا ثبت ماذا كره عا يمنع الرجل المذ كور  
 من احداث البناء المزبور في طريق عامة المسلمين ابتداء ويؤمر بنقضه بعد الاحداث  
 والحال ماذا كره بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار مقابلة لدار رجل آخر  
 في عطفة غير نافذة وكلا البابين متباعدا عن الآخر فحدث أحدهما بابا مقابلا للباب  
 الدار الاخرى بحيث يطعم صاحب هذا الباب المحدث على عورات صاحب تلك الدار  
 الاخرى فهل يجبر هذا الرجل على سده هذا الباب المحدث والافاس- ذولو في سده مشقة  
 حيث كان الباب القديم من جهة خارج العطفة والباب المحدث الآن من جهة داخلها  
 وكانت تلك العطفة غير نافذة (اجاب) اذا كانت الدار المذ كور تار في عطفة  
 غير نافذة وباب احدهما من اهلاها أي من جهة خارجها و اراد اصحاب هذه الدار  
 احداث فتح باب في حائط داره للمروءة منه اسفل من بابه الاول أي من جهة داخلها ابلا  
 اذن فقد اختلف الصحيح والفتوى في جواز فتح الباب المذ كور وعدمه والذي عليه

١٢٩٢

١٥

١٢٩٣

٢٧

١٢٩٤

محرم

١٨

١٢٩٤

جمادى الاولى

٩

جمادى الاولى سنة

المتون المنع وهو ظاهرا رواية وعليه المردول وبناء على ذلك فلصاحب الدار الاخرى  
 تكليف المحدث المذكور بسد الباب الذي أحدثه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له دار خفية من جميع الجهات وكان بابها نافذا الى الخلاء وبجانب هذه  
 الدار دار لرجل آخر عامرة وبابها مفتوح من جهة أخرى ثم ان مالك الدار العامة فتح لها  
 بابا في الخفية التي بجوارها فاعطى الباب ربة صاحب العامة بسد ما فتحه وتنازعوا حتى  
 مات صاحب العامة وتركة فامرهم صاحب الخفية بسد ما فتحه مورثهم فلم يمتثلوا  
 فهل والحال هذه يجب صاحب الخفية الى سد ما فتحه فيها من العامة حيث ان العامة  
 لها باب من جهة أخرى وهو القديم وليس لهم حق الفتح والمروء من الدار الخفية بل  
 احدث الفتح والمروء منها بدون حق ولا اذن من المالك وتحقق ذلك شرعا (اجاب)  
 يجب على من احدث فتح باب لداره في دار غيره بغير حق سده ومنع مروره من دار غيره  
 بدون وجه شرعي وبموتة يؤمر من آلت اليه تلك الدار من ورثته بذلك بعد تحقق ذلك  
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا أحدها متصل بحوش فيه فدخل  
 رجل آخر وبهذا الحديث بابك من قديم مطلقة على هذا الحوش يصل منها الضوء لداخل  
 الا ما كن المذ كورة بحيث لو سدت بمنع الضوء عنها بالسكينة مع انها لا يطلع منها على  
 داخل المحلات المعدة للنساء من مكان الجدار المذ كورة فهل اذا أراد مالك الحوش المذ كورة  
 بناء حائط بلصق الشبايم المذ كورة في ارضه بحيث يترقب على بنائه المذ كورة ومنع  
 الضوء عن مكان صاحب الشبايم المذ كورة بالسكينة لا يجب لذلك ويمنع منه  
 (اجاب) نعم لا يجب الجدار المذ كورة لذلك ويمنع منه والحال ما ذكر بالسؤال والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له مطبقة با على داره ليس لها درج يصل به الى سطحها  
 في القديم فحدث لها درجا يصل به الى اعلاها وبصعوده على الدرج يطلع على نساء  
 جاره يجعل قراره من باسفل الدار ويا على اهلها وأضر بجاره المذ كورة رايته فامر برفع  
 الدرج المذ كورة فلم يمتثل فهل والحال هذه يجبر الجار المذ كورة على رفع الدرج العائد  
 بسبب صعوده عليه الضرر الى جاره ام كيف الحال افيدوا الجواب (اجاب) لا يؤثر  
 برفع الدرج غاية الامر انه ان كان بصعوده على الدرج الى سطحه يطلع على داخل محل  
 قرار النساء من دار جاره يكون له منعه من الصعود الى ان يتخذ ستره ففي تنقيح الحامدية  
 بالعمرو الى الخانية رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويا فان اخذ المشتري جاره  
 حتى يتخذ حائطاً بينه وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء  
 في ملكه ولو اراد ان يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان يقع بهر  
 في دار الجار وكان له ان يمنع وان كان لا يقع بهر في داره كان يقع عليهم اذا كانوا  
 على السطح لا يمنعهم عن الصعود لانه كناية بضره هو يتضرر والاخر انتهى ثم قال ومثله  
 في البرازية من الحيطان من الثاني في الحائط وعمارة والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٩٥

١١

ذى الحجة

١٢٩٦

٢٨

محرم

١٢٩٧

٨

حائط بين دارين لرجلين مشتركة بينهما من قديم لكل منهما جذوع متعددة عليها  
وتلك الحائط متصلة ببناء كل من الدارين من الجانبين اتصالا تربيعا يتداخل اللبن  
في بعضه في الطرفين لكل منهما ادعى الآن صاحب احدي الدارين اختصاصه بها  
والآخر الاشتراك بينهما وما ولا يذنبه لاحدهما على دعواه ولا دليل سوى ما ذكر من وضع  
الجذوع واتصال التربيع من الجانبين لكل فله لا يحكم له ادعى الاختصاص بمجرد  
دعواه والحال هذه ويكون القول بمدعى الاشتراك بيمينه لوجود ادلته على هذا الوجه  
وتبقى تحت ايديهما كما كانت (اجاب) نعم لا يحكم له ادعى الاختصاص بتلك الحائط  
المتصلة اتصالا تربيعا من الجانبين بكلا الدارين مع كون كل من المتنازعين له جذوع  
عليها بدون بينة شرعية تشهد له طبق دعواه والقول قول مدعى الشر كذا في الحال  
ما ذكر بيمينه وتبقى في ايديهما مشتركة بينهما ما يقضي بذلك قضاء ترك لغير مدعى  
الاختصاص عن اقبسات دعواه اذ هو خارج بالنسبة لانه نصف الذي يدعيه خصمه  
لانصراف وضع يده اليه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان في سكة نافذة ينتمي بعض  
ظهوره الى دهليز ملك لخصم مشترك بينهما ووصل منه الى مكانها خاصة  
من قديم الزمان الى الآن وليس للمكان الاول باب منه ولا سله حق المرور فيه يريد  
صاحب المكان الاول المذكور ان يفتح بابا من هذا الدهليز ليعرفه ايضا  
ويتوصل منه الى شارع آخر بدون رضامالكه فهل ليس له ذلك والحال ما ذكر  
كيف الحكم (اجاب) نعم ليس لصاحب المكان الاول ذلك والحال هذه بدون  
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس اشجارا به بعض اصولها في  
ارضه والبعض الآخر في ارض جاره بدون اذنه فشغلت ببعض اصولها وقروعهها واد  
ارض جاره واضرت به ضررا يذنبه فهل يكلف ذلك الغارس بازالة تلك الاشجار ازالة  
للضرر والحاصل (اجاب) نعم يكلف الغارس المذكور بازالة ما غرسه من الاشجار في  
ارض غيره بدون اذنه حيث لا حول له في ذلك كما صرح حوايه وكذا يكلف بتقريبه هوا  
ارض غيره من قروعه ما غرسه ولو في ارض نفسه حيث اضر ذلك بجاره اما بشد القروعه  
بجبل ان امكن والا فبالقطع كما افاده في تنقيح الحمام مدينة من المحيعة ان الله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل كان يملك بيتا مشتملا على عدة منازل وعلى حدود دار بعة وقد ذكر  
في الحجة أن الحد الشرقي منها الى زقاق غير نافذ من حقوق البيت وفيه باب الاصطبل  
فاصل بين ذلك وبين بيت مبنى باسم الاشرفات وقد كان الزقاق تحت يده وتصرفه  
تصرف الملاك في املاكهم مدة مديدة من غير منازع ولا معارض له في ذلك ثم توفي  
عن ورثة فوضعوا ايديهم على البيت وعلى الزقاق والاصطبل وتصرفوا كذلك مدة  
مديدة تبلغ مع مدة وضع يد مورثهم نحو ست واربعين سنة من غير معارض ولا  
منازع ثم باعوا ذلك البيت بجميع حقه لرجل ومن جملته الزقاق والاصطبل

فوضع يده عليه وتصرف فيه كذلك والآن قام من بيده بيت الاشراف المذكور  
في الحد الشرقي يكلف المشتري بفتح الرقاق زاحما انه كان نافذا قبل  
المدة المذكورة بدون وجه شرعي فهل والحال هذه ليس له ذلك بل  
يكون الرقاق من حقوق المشتري خاصة (اجاب) اذا كان هذا  
الرقاق غير نافذ من قديم الزمان بحيث لا يعهد الا كذلك  
وكان من حقوق المالك الاول الذي فيه باب  
اصطبله لا يكلف صاحب الحق فيه الى  
تنفيذه شرعا بدون وجه يوجب  
ذلك ويبقى القديم على قدمه  
والله تعالى اعلم

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس  
اوله كتاب المحاضر والسجلات)





2376  
- 514



2376  
-51A



2376  
- 51

